

# جامع الرموز

شرح مختصر الوقايه المسمى بالنقايه

للمولى شمس الدين محمد الخراساني القهستاني

— 000 —

قد اهتم بتصحيحه احقر عباد الصمد

كبير الدين احمد

بإعانة العلماء العظام والفضلاء الهام

قاضي القضاة المولوي فضل الرحمن خان وغيرهم حفظهم الله عن كل ملام

وطبعه

بالات مطبعه المعروف بمطبع

مظهر العجايب

الواقع في محلة تالتلا من محلات دار الامارة

كلكنه

في سنة ١٢٧٤ هجرية تطابقها سنة ١٨٥٨ عيسويه





سلطان محمد القاري الهروي المتوفى سنة [١٠١٤] وسماه فتح باب العناية - لشرح كتاب النقاية \*  
وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار \* رحمهم الله الغفار \* واما اعظم لشرح نفعها \*  
وارفعها اشارة ورمزا \* فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز \* ولقد اصاب في تسميته  
بجامع الرموز \* لانه جامع لرموز هذا المتن المتين \* كاشف عن غوامض علوم الدين \* فركنوا  
العلماء اليه \* وهجموا عليه \* واستحسنوه قرنا بعد قرن \* واستكتبوه في قرطيس القرن \*  
وفرغ عن تأليفه سنة [٩٤١] تسعمائة و احدى و اربعين \* من هجرة سيد المرسلين \*  
وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف \* في اقوال السلف \* فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]  
تسعمائة و اثنى و ستين \* وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة و خمسين \*  
ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار \* بين الفقهاء والاختيار \* وكانوا يحسبون ببل  
جامع الرموز \* كنيل ركاز كنوز \* ويبذلون الاموال في حصوله \* ومع هذا قل من وصل الى  
مأموله \* فامرني بطبعه - ( و ) وحيد العصر - ( ل ) لبیب النصر - ( ي ) ياروج النضال -  
( م ) منصور القتال - ( ن ) ناصر السيف والقلم - ( ا ) آثر اللواء والعلم - ( س ) سائر الخطايا -  
( و ) واهب العطايا - ( ل ) لبیس الحكماء - ( ي ) يعسوب العلماء - ( س ) سمو المكان -  
( ل ) لبیق الزمان - ( ل ) لطيف السجایا - ( د ) دعیم البرایا - الذي امره نافذ \* وعدوه  
نافذ - ولطفه نافذ \* و نواله نافذ - وجوده بحر يسقى البلاد بجوده - وجوده سمل ليس النقاد  
لوجوده - الملقب بولیم ناسولیس إل ٠ إل ٠ دي ٠ \* حفظه الله عن كل شر خفي وجلي \* فسموت  
في امتثال امره المحيد \* واستعنت في تصحيحه بجماعه من العلماء الكبر الصناديد \* منهم  
افضل فضلاء الزمان \* قاضی القضاة المولوي فضل الرحمان \* و المولوي علام عيسى و المولوي  
محمد مظهر \* و المولوي محمد افضل و المولوي محمد انصر \* و غيرهم نيف احد عشر \* سلمهم الله  
العزیز الاکبر \* و فاهم عن دهممة الدهر والداھر \* وقد بذلنا جهدي في التصحيح غاية المرام \*  
حتى حصل الفراغ من طبعه في [ ايام الصيام من خيار الاعوام ] و الحمد لله خير ختام \*

## فهرس الكتاب

### الجزء الاول

صفحة	صفحة
١٣٧ ... ..	١١ ... .. كتاب الطهارة
١٣٩ ... ..	٣٥ ... .. فصل في التيمم
١٤٤ ... ..	٤٠ ... .. فصل في المسح على الخفين
١٥١ ... ..	٤٤ ... .. فصل في السجود والنفاس
١٥٥ ... ..	٥٣ ... .. فصل في الانبياس
١٦٥ ... ..	٦٢ ... .. كتاب الصلوة
١٦٦ ... ..	٦٨ ... .. فصل في الاذان
١٦٩ ... ..	٧٢ ... .. فصل في شروط الصلوة
١٧٧ ... ..	٧٧ ... .. فصل في صفة الصلوة
١٨٦ ... ..	٩٢ ... .. فصل في القراءة
١٩٠ ... ..	١٠٢ ... .. فصل في الحديث في الصلوة
١٩٣ ... ..	١٠٥ ... .. فصل ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
١٩٨ ... ..	١١٤ ... .. فصل في صلوة الوتر والوافل
٢٠٧ ... ..	١٢٢ ... .. فصل في صلوة الخسوف
٢١٠ ... ..	١٢٤ ... .. فصل في ادراك الفرائض
٢٢٩ ... ..	١٢٦ ... .. فصل في قضاء الغرايت
٢٣١ ... ..	١٢٨ ... .. فصل في سجود السهو
٢٣٩ ... ..	١٣٤ ... .. فصل في سجود التلاوة

سلطان محمد القاري الهروي المتوفى سنة [١٠١٤] وسماه فتح باب العناية - لشرح كتاب النقاية \*  
وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار \* رحمهم الله الغفار \* واما اعظم الشروح نفعا \*  
وارفعها اشارة و رمزا \* فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز \* ولقد اصاب في تسميته  
بجامع الرموز \* لانه جامع لرموز هذا المتن المتين \* كاشف عن غوامض علوم الدين \* فركنوا  
العلماء اليه \* وهجموا عليه \* واستحسنوه قرنا بعد قرن \* واستكتبوه في قراطيس القرن \*  
و فرغ عن تأليفه سنة [٩٤١] تسعمائة و احدى و اربعين \* من هجرة سيد المرسلين \*  
وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف \* في اقوال السلف \* فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]  
تسعمائة و اثنى عشر و ستين \* وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة و خمسين \*  
ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار \* بين الفقهاء والاختيار \* وكانوا يحسبون نبل  
جامع الرموز \* كنيل ركاز كنوز \* ويبدلون الاموال في حصوله \* ومع هذا قل من وصل الى  
مأموله \* فامرني بطبعه - ( و ) وحيد العصر - ( ل ) لبیب النصر - ( ي ) ياروج النضال -  
( م ) منصور القتال - ( ن ) ناصر السيف و القلم - ( ا ) آثر اللواء و العلم - ( س ) سائر الخطايا -  
( و ) واهب العطايا - ( ل ) لبیس الحكماء - ( ي ) يعسوب العلماء - ( س ) سمو المكان -  
( ل ) لبيب الزمان - ( ل ) لطيف السجايا - ( د ) دعیم البرايا - الذي امره نافذ \* وعدوه  
نافذ - و لطفه نافذ \* و نواله نافذ - وجوده بحر يسقى البلاد بجموده - وجوده سيل ليس النفاذ  
لوجوده - الملقب بولیم ناسولیس إل ٠ إل ٠ دي ٠ \* حفظه الله عن كل شرخفي وجلي \* فسموت  
في امتثال امره المجید \* واستعنت في تصحيحه بجماعة من العلماء الكبار الصليين \* منهم  
افضل فضلاء الزمان \* قاضي القضاة المولوي فضل الرحمان \* و المولوي علام عيسى و المولوي  
محمد مظهر \* و المولوي محمد افضل و المولوي محمد النصر \* و غيرهم نيف احد عشر \* سلمهم الله  
العزیز الاکبر \* و قاهم عن دهممة الدهر والداهر \* وقد بذلنا جهدي في التصحيح غاية البرام \*  
حتى حصل الفراغ من طبعه في [ ايام الصيام من خیار الاعوام ] و الحمد لله خير ختم \*

## فهرس الكتاب

### الجزء الاول

صفحة	صفحة
١٣٧ ... ..	كتاب الطهارة ... .. ١١
١٣٩ ... ..	فصل في التيمم ... .. ٣٥
١٤٤ ... ..	فصل في المسح <sup>٢</sup> على الخفين ... ٤٠
١٥١ ... ..	فصل في الحيض والنفاس ... ٤٤
١٥٥ ... ..	فصل في الانجاس ... .. ٥٣
١٦٥ ... ..	كتاب الصلوة ... .. ٦٢
١٦٦ ... ..	فصل في الاذان ... .. ٦٨
١٦٩ ... ..	فصل في شروط الصلوة ... .. ٧٢
١٧٧ ... ..	فصل في صفة الصلوة ... .. ٧٧
١٨٦ ... ..	فصل في القراءة ... .. ٩٢
١٩٠ ... ..	فصل في الحديث في الصلوة ... ١٠٤
١٩٣ ... ..	فصل في ما يغسل في الصلوة وما يكره فيها ١٠٥
١٩٨ ... ..	فصل في صلوة الوتر والنوافل ... ١١٤
٢٠٧ ... ..	فصل في صلوة الخسوف ... .. ١٣٢
٢١٠ ... ..	فصل في ادراك الفرائض ... .. ١٢٤
٢٢٩ ... ..	فصل في قضاء الغوايت ... .. ١٢٩
٢٣١ ... ..	فصل في سجود السهو ... .. ١٢٨
٢٣٩ ... ..	فصل في سجود التلاوة ... .. ١٣٤
فصل في صلوة المريض ... .. ١٣٧	
فصل في صلوة المسافر ... .. ١٣٩	
فصل في صلوة الجمعة ... .. ١٤٤	
فصل في العيدين ... .. ١٥١	
فصل في الجنائز ... .. ١٥٥	
فصل في صلوة الخوف ... .. ١٦٥	
فصل في الصلوة في الكعبة ... ١٦٦	
كتاب الزكاة ... .. ١٦٩	
فصل في العاشر ... .. ١٧٧	
فصل في مصارف الزكاة ... .. ١٨٦	
فصل في صدقة الفطر ... .. ١٩٠	
كتاب الصوم ... .. ١٩٣	
فصل في موجب الفساد ... .. ١٩٨	
فصل في الاعتكاف ... .. ٢٠٧	
كتاب الحج ... .. ٢١٠	
فصل في القران والتمتع ... .. ٢٢٩	
فصل في الجنائيات ... .. ٢٣١	
فصل في الاحصار ... .. ٢٣٩	

## الجزء الثاني

فصل في اللعان ... .. ٣٠٤	كتاب النكاح ... .. ٢٤٥
فصل في العنين ... .. ٣٠٦	فصل في الولي والكفوء ... ٢٥٣
فصل في العدة ... .. ٣٠٩	فصل في المهر ... .. ٢٦١
فصل في الحضنة ... .. ٣١٥	فصل في نكاح القين ... .. ٢٦٥
فصل في السب ... .. ٣١٧	مسائل القسم بين الزوجات ... ٢٧٢
فصل في النعفة ... .. ٣١٨	كتاب الرضاع ... .. ٢٧٣
كتاب العتاق ... .. ٣٢٨	كتاب الطلاق ... .. ٢٧٥
فصل في عتق البعض .. ... ٣٣١	فصل في نفرض الطلاق ... ٢٨٣
فصل في الحلف بالعتق ... .. ٣٣٤	فصل في شروط صحة التعليق ... ٢٨٧
فصل في المدبر والاستيلاء ... ٣٣٦	فصل في طلاق المريض ... .. ٢٩١
فصل في الولاء ... .. ٣٣٨	فصل في الرجعة ... .. ٢٩٢
كتاب المكاتب ... .. ٣٣٩	فصل في الايلاء ... .. ٢٩٥
كتاب الايمان ... .. ٣٤٣	فصل في الخلع ... .. ٢٩٧
فصل في الحلف بالفعل ... .. ٣٥٢	فصل في المظهار ... .. ٣٠٠
فصل في الحلف بالقول ... .. ٣٥٦	

## الجزء الثالث

كتاب البيوع ... .. ٣٧٥	كتاب الرهن ... .. ٤٩٢
فصل في خيار الشرط ... .. ٣٧٩	فصل في عدم صحة رهن مشاع ... ٤٩٥
فصل في خيار الروبة ... .. ٣٨٢	فصل في التصرف والخيانة ... ٤٩٨
فصل في حبار العيب ... .. ٣٨٥	كتاب الكفالة ... .. ٤٧٣
فصل في البيع الفاسد ... .. ٣٩٠	كتاب الحوالة ... .. ٤٨١
فصل في الافالة ... .. ٣٩٨	كتاب الوكالة ... .. ٤٨٤
فصل في التولية والمرايحة ... ٣٩٩	فصل في الوكالة بالبيع والشرى ... ٤٨٨
فصل في الربوا ... .. ٤٠١	فصل في الوكيل بالحصومة ... ٤٩٢
فصل لا يحوز بيع مسترى منقول الخ ٤٠٥	كتاب الشركة ... .. ٤٩٥
فصل في السلم ... .. ٤٠٩	كتاب المضاربة ... .. ٥٠١
مسائل شتى ... .. ٤١٣	كتاب المزارعة ... .. ٥٠٨
فصل في الصرف ... .. ٤١٤	فصل في المساقاة ... .. ٥١٢
كتاب السفعة ... .. ٤١٥	كتاب احياء الموات ... .. ٥١٤
كتاب العسمة ... .. ٤٢٣	فصل في السرب ... .. ٥١٧
كتاب الهبة ... .. ٤٢٨	كتاب الوقف ... .. ٥٢٠
كتاب الاجارة ... .. ٤٣٤	كتاب الكراهية ... .. ٥٢٦
فصل في الاجارة الفاسدة ... ٤٣٩	كتاب الاشربة ... .. ٥٤٤
فصل في الاجير المشترك ... ٤٤٤	كتاب الذبائح ... .. ٥٤٨
فصل في مسح الاجارة ... ٤٤٥	كتاب الاضحية .. .. ٥٥٤
كتاب العاربة ... .. ٤٤٨	كتاب الصيد ... .. ٥٦٢
كتاب الرديعة ... .. ٤٥٢	كتاب اللقيط واللقطة والايق ٥٦٧
كتاب العصب ... .. ٤٥٥	كتاب المعقود ... .. ٥٧٣

## الجزء الرابع

كتاب القضاء	... .. ٥٧٧	فصل في الاستيلاء	... .. ٩٧١
كتاب الشهادة	... .. ٥٩٢	كتاب الجنائيات	... .. ٩٨٢
فصل في قبول الشهادة وعدمه	... .. ٥٩٦	كتاب الديات	... .. ٩٩٢
فصل في الرجوع عن الشهادة	... .. ٦٠٦	فصل فيما يحدث في الطريق	... .. ٩٩٨
كتاب الاقرار	... .. ٦٠٧	فصل في جنابة البهيمة	... .. ٧٠٤
كتاب الدعوي	... .. ٦١٤	فصل في جنابة الرقيق والجنابة عليه	... .. ٧٠٤
فصل في النخالف	... .. ٦٢٣	فصل في القسامة	... .. ٧٠٧
فصل في دعوى النصب	... .. ٦٣٥	فصل في العاقلة	... .. ٧١١
كتاب الصلح	... .. ٦٣١	كتاب الاكراه	... .. ٧١٤
كتاب الحدود	... .. ٦٣٨	كتاب الحجر	... .. ٧١٨
فصل في حل القذف والشرب	... .. ٦٤٥	فصل في الاذن	... .. ٧٢١
فصل فيمن اخذ بربح الخمر	... .. ٦٤٧	كتاب الوصايا	... .. ٧٢٨
كتاب المصرة	... .. ٦٥٣	فصل في الوصية للاقارب وغيرهم	... .. ٧٣٦
كتاب الجهاد	... .. ٦٦١	فصل في الوصي وما يملكه	... .. ٧٤٠
فصل في المغنم والقنمة	... .. ٦٦٦	كتاب الخنثى	... .. ٧٤٤
مسائل شتى	... .. ٧٤٧		

## \* بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله الذي فضّلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام \* وكرمنا بتفهم فرعه الى ان  
نقدر على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام \* والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
العلوم وافضل الانبياء عليهم السلام \* وعلى آلهم واصحابهم خلاصة الاسلام وزينة الاكرام \* تحفة جليلة  
الى يوم القيام \* اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات \* وجمع منشور النوازل من  
اهم المهمات \* قام بذلك حلال المشكلات \* ذوالتنقيح والتوضيح للمهمات \* وتعديل الميزان لتقويم  
الدعوى والبيانات \* صدر الشريعة والملة والدين والاسلام \* احله الله من فضله دار المقام \* مولفاً  
لمختصر حار لتفاريق الوقائع \* جامع بالتصريح والاشارات لجميع المضمرات \* قد شرّحه غير واحد  
من العلماء والفاضلين \* وكشف عن حقائقه المنظومة جم غفير من الكاملين \* الا ان اكثره قد غاب  
عن نظر الاكثريين \* وفيه ما لا يحوم حوله احد من المتبحرين \* فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد \*  
وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفرائد \* فاردت تبثين مكنونه من كل محكم وغامض \* وتحقيق لبه  
من كل حل وحامض \* لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان \* ما يطول  
عرضه من البليات الصورية والمعنوية الرفعة للامان \* الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا \*  
فهجس في صدري شي منهم وان اعتزلت كاني قلت لهم هدا \* ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سائلا  
بخبر منهم ومن معي من المومنين \* فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين \* ثم  
وفقت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من الاعوام \* مع التفرد من المعين والظهير من الخواص \*  
العوام \* لكن قد طرحته فيما لا يوصل اليه الا بالتقريض \* فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك  
فكيف يوجد التبييض \* وهكذا قد استمر على جميع هذه الازمان \* وقد نصبوا بخط رماحا من  
العدوان \* الى ان اظل علينا منصور رب العالمين \* ناصر الاسلام والمسلمين \* قالع اللاعنين لافاضل



ولا يبعد ان يجعل رافع كمومن ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في المغني وابن جعلا بدلا من رافع موصفة او بدل ويبدل البديل من البديل كما في مواضع الكشاف والكواشي وغيرهما فمنعه من الفاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاءه كرافع بدلا من الله اوصفته له ولم يعطف هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منهما نظرا اما الاول فلاذنه يحتمل ان يكونا صفتين او بديلين او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وهذا يجوز لوجوب تقديم الصفة عند اجتماعها واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص لجعل التي لا محل لها من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين [ شجرة ] اي كشجرة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض قد وهت بكثرة الاشجار فضعت اشجارها وحذف اداة التشبيه للمبالغة [ اصلها ] اي عروق هذه الشجرة [ ثابت ] اي مستقر [ فى ] اعماق [ الارض ] فلا تحركها الريح العاصفة [ وفرعها ] اي روس اغصانها واغصانها فان الاضافة للاستغراق [ فى السماء ] اي ثابت فى هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد عن العفونات وغصب الغاصبين فالمعنى جعل الشريعة بحيث لا يعمل عاقل الى ما لا يمكن من الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الأصول لاى نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخرق والالتيام باطل كما تبين وجهه فى الكلام ورمز الى النسب والحسب لامام الانام ابى حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان اسم اصله وابيه ثابت كما ان أصله وفرعه ثابت ولذا قل ما رجح عن الاحكام بخلاف غيره من الانام ونلميح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها فى السماء فلا يغلو عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما فى الكشف دلياه ما قال عليه السلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء ولما ورد فى الحديث برواية ابى موسى المدني ان كل كلام لا يبدأ فيه بالصلاة ملي فهو اقبح محقق من كل بركة فال [ والصلاة ] بالرفع بالابتداء على المشهور ويجوز الجر بالعطف على اللام اي بالصلاة [ على رسوله ] والابتداء غير مانع عن الجمع بينها وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة فى هذا الباب ان كل امر مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلاة اسم من التصلية وكلاهما مستعملان بخلاف الصلاة بمعنى اداء الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره والغيا مبعدة عن الواو ولم يكتب بها فى غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناها الثناء الكامل الا ان ذلك لبس فى معنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما فى شرح التأويلات وافضل عبارات على ما قال المروزقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقتل هو التعظيم فالمعنى اللهم مظمه فى الدنيا بأعلاء ذكره و انفاذ شريعته وفى الآخرة بتضعيف اجره وتشجيعه فى امته كما قال

ابن الاثير وفي المنهجي انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى  
المؤمنين الدعاء والجمهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاستغفار ايماء الى ان  
ترك الالهام الذي هو اسم التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقيل يرد على النوري  
ما ظنه من الكرامة ولواثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك [محمد] اشهر اسمائه الشريفة  
وهي الف عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل مائة وقيل تسعة وتسعون وانما سمى به للالهام بذلك  
والمعنى ذات كثيرة خصاله المحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمده تعالى [افضل  
الرسول والانبياء\*] صفة لانه مختص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضم كلمة من  
لاشتمال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعنى افضل من المجموع من حيث المجموع من  
الملائكة وافضل الناس اجمعين بقربنة المقام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على كل  
فرد فرد فانه يومهم خلاف ما ذكر وكل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من  
حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلعم كما قال علمائنا رحمهم الله تعالى والرسول  
من بعنه الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على  
الاشهر فتخصيصه لدفع توهم ان يراد بالرمز الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول منها  
بالادمي وحينئذ يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذهب سيبويه وهما اما متناثران كما هو الظاهر من  
كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبي من لم يأت به وان امره بالابلاغ كما في شرح التاويلات  
وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غيره  
محازا او مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء او  
الرسول اخص قدم للمصيح فيكون موافقا لما بعد وخصوصا بعد العام فالرسول من انزل عليه كتاب بخلاف  
النبي فانه اعم كما في الكشف وغيره وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسماءى و يونس و  
غيرهم فالاولى ان يقال النبي اخص فانه مأمور بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسول بضميتين والسكون  
جمع رسول فعول مبالغة مرسل مفعول بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارسال فهي ما يذهب  
به المتحمل من الكلام والفعول هذا لم يأت الا نادرا والسبي من النبأ وهو جبر ذو فائدة عظيمة  
يحصل به علم او غلبة ظن وحقه ان يتعرف عن الكذب فعيل بمعنى فاعل من المهور كما قال المحققون  
منهم سيبويه وهو الحق كما قال الزمخشري والرضي وغيرهما لا من النبوة اى الرفعة كما قيل وانما  
جمع على الانبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كظرفاء لانه للزوم التخفيف صار مثل معتل اللام  
كاصفياء ولبس بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان بابيه حرجي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين  
لاشتراط عدم استواء المذكور الموثق فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الال حيث بين  
صلعم كقبلة الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات قال [وعلى آله]

اي على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح او الفقهاء العالمين فلا يقال الا على المقلدين  
 كما في المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع لذوي القربى الغه مبدلة من الهمزة المبدلة من  
 الهاء عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين والاول هو الحق كما في صرف المفتاح والاولى ان يضاف  
 الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث ولانه قلما يضاف الى المضموم كما قال ابن مالك وغيره ثم خص  
 منهم بالذكر مشرفين بفضلة ما لا يوازي لحظة عمل من صحبته افضل الخلائق فقال [و] على [اصحابه]  
 اي الدين امنوا مع الصحة ولو لحظة كما قال عامة المحدثين وانما اثر على ما ذهب اليه الاصوليون من  
 اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل  
 بصاحب واصحاب وارضاه الزمخشري والرضي فالقول بانه جمع صحب بالسكون اراسم جمع او بالعكس  
 مخفف صاحب انما نشأ من عدم تصفح الكتاب [نجوم الاقدياء والامتداء \*] اي كل واحد من الاصحاب  
 مثل جميع السحوم في صلاحية الاقدياء والاهتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق  
 الحسي وبشرع فيه كذلك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فالتنجم الكوكب  
 الطالع والاضافة المستغرق المقدر لكمال المبالغة والاقدياء الانسان بمثل فعل الغير تكونه فعل الغير  
 ويحوزان براد به الجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام السرخسي رح  
 والاهتداء وحدا ما يوصل الى المطلوب وفيه نلمح الى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب رض عن  
 النبي صلعم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعي رح من ان قول  
 الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في مصرهم على ما قالوا في غاية البعد وايماء الى ان  
 الخبر مقدم على الاندروفي نقد يمه على القياس تردد والى الكل اشار الامام ما انا عن رسول الله صلعم  
 فعلى الراس والعين وما انا عن الصحابة فناخذ نارة وترك اخرون وما انا عن التابعين فهم رجال  
 ونحن رجال فانه من التابعين راي انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل  
 من اكابرهم كما في كشف الكساف في سورة النور ولا بضرة ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال  
 آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واعلم ان المذهب  
 ان لا نقل الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى عم حين نزل من السماء حكم مذهبه كما في  
 الفصول الستة \* ولما فرغ من الخطبة التي في العرف طابفة من الفاظ مستملة على البسملة والحمدلة  
 والصلوة شرع في الدباجة التي هي مشتملة على اسم المصنف وسبب التاليف وغيره على وجه يشعر  
 بالاهتمام التام فقال [و بعد] بالضم او الرفع مع التنوين والفتح على حذف المضاف اليه اي  
 واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالواو للاستئناف او لعطف الانشاء على منله او على الخبر نحو قوله تعالى  
 وبشر الذين آمنوا والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلى بقوله [فان العبد] الغاء  
 للتعليل وان للتحقيق كما في قولهم اعبد ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في

الاصل صفة بمعنى المملوك ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قلل سببونه وانما أثره على غيره  
لانه لا اسم للمومن اشرف منه فانه مبني عن كمال التذلل الذي هو المصمود وانما قلنا بالمدكور لان ما في  
المشهور من الضعف مما لا يخفي فان تقديره اما مشروط بان يكون ما بعد الغاء امرا او نهيا فلصبا لما قبلها او  
مفسرا له كما في الرضي واما توهم اما فلم يعتبره احد من النحويين [ المتوسل ] اي المتقرب [ الى الله ]  
لا غير بقريئة المقام [ باقوى الدربعة \* ] الذي هو الايمان ولا يخفي ما في هذا التخصص من  
ضم النفس وفيه نلمح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى  
والدربعة الوسيلة فان الفعيلة تجي بمعنى الالة وهو ما يتقرب به الى شي من قرابة او ضبعة او غيرهما ثم  
استعبر لما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا  
حاجة الى جمعية المضاف اليه للاقوى او كونه اسما مطلقا على ان اقرب يجوز ان يكون للزيادة المطلقة و  
من قال يحوز كونه بمعنى القوي فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم معونه قبا سا بلا نجرد  
عن كلمة من واللام والاضافة [ عبيد الله ] عطاف بيان للعبد فيكون منصوبا ويحوز رفعه حملا على المحل  
بلا مضي الخبر ولا يخفي ما في ذكر العبد المكبر ثم العبيد المصغر من الترقى الى ما هو الكمال ولقبه [ صدر  
الشريعة بن مسعود بن تاج الشريعة \* ] عمر بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي  
روح الله ارواحهم فالتاج بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسلا ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان  
ذي قدر فهو مكنية واثبات التاج له تخييل [ سعد ] بفتح السين وكسر العين من السعادة خلاف  
الشقاوة او فتحها من السعد بمعنى اليمين كما في الصحاح ويحوز ضم السين وكسر العين من السعد  
بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغيره وهو لغة هذيل ومنه قولهم مسعود وقيل اذا كان بمعنى الاسعاد  
فمصدره السعادة وهذا غير مسلط لانه لازم على انهم اختلفوا في هذه اللغة فسبويه وسائر المحققين  
انكروها واما قوله تعالى واما الذين سعدوا ففى الجنة الالة بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس  
والمسعود يجوز ان يكون مالا جنه الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره [ جله \* ] اما بكسر الجيم بمعنى  
الاجتهاد او فتحها بمعنى الحظ او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتهدا في تأليف هذا الكتاب  
او حفظ منه او سعاده او ابوابه مسعودا او ذا سعادة ويمن اي ادام ذلك وانما خص ابو الاب اذ ابو الام  
سينكره وانما اخر عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يحتمل الابهام الا ان فيه اظهارا في مقام اضمار  
المرام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والمكني والتخييل [ والنجح ] اما بفتح  
الهمزة بمعنى صار ذا نجح وظفر بالمط اوضمها من انجحت حاجته بمعنى قضيت [ جله \* ] بالفتح او الكسر  
[ يقول ] ذلك العبد والجملة خبران [ فل الف ] من التأليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التنظيم  
فوقه فان فيه يراعى مع المنااسبة الجنسية فالاحسن نظم [ جدي ] ابو الام المسمى بالمحمود  
[ مولائي ] صفة لجدي كما بعده والمعنى سيدي او ناصري في الامور الدنيوية او مالكي بسبب تعليمه اياي

وفيه تلميح الى قول ملي رض انا عبد من علمني حرفا ان شاء باع وان شاء اعتق والى قول نافع احد القراء السبع انا عبد من قرأت عليه [العالم] من العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الراغب [الرباني\*] قيل مرياني الا انه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الربان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشأ الشئ حالا فحالا الى حد التمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى فالالف والنون فيه كما في الربان للمبالغة مثل المشددة في الاحمري وفي المعالم انه الفقيه وقيل الفقيه المعلم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني بملاحظة ما يتعارف انه قلما يفترق عنه في الذكر [والعامل] بعلم ماخوذ من الانبياء والمرسلين على ما سيأتي فمحسّر في صف جميعهم فان في الفتوحات ان كل عامل بامر مشروع فان كان من نص عن نبينا وغیره من الانبياء عليهم السلام فهو محسّر في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرعاه وان كانوا مائة الف وبرهه نفسه في اماكن على عددهم مع العلم بانه هو لا غيره وان كان من نص عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء وانبيا واحدا فيحسّر خلف ذلك المجتهد وخلف الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام وان اخطأ وللمخطئين صف فيحسّر في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى الجمادات [الصمداني\*] اي منسوب الى الصمد اي المدعو المسؤول الذي يصمد اليه اي بقصد لقضاء الحوائج وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا الله تعالى ويؤيده الزباد تان [برهان الشريعة] اي اؤكد ادلتها وهو الذي يقتضي صدقها ابدانه من البرهه وهي المدة وقيل ببيان الحجة كافي المفردات وهذا مشير الى ان نونه زائدة يؤيده ما في الاساس يقال ابره فلان اي جاء بالبرهان وبرهن مؤيده اكن يخالفه الجوهرى وابن الاعرابي حيث قال قد برهن عليه اي اقام الحجة والبرهان عند اهل الميراث قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان من المبالغة [و] برهان [الحق] وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الموجد بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجد كذلك وهو الواجب لذاته اي الذي لا يفتقر في وجوده الى غيره كما في المفردات والمراد اما احد من النلثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد العام او الشريعة والغرض التاكيد ويؤيده [والدين\*] اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف الى الشارع والنبي وآحاد الامة [وارث الانبياء والمرسلين\*] اي الاخذ منهم علم الدين هو ما هو المنموخ بقريئة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعاً وفيه اشعار بان استدلته عاموه مخلصين لوجهه تعالى كما استدلتهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الاضافة التحقق [محمود] اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حمدوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية وان الاسماء تنزل من السماء [بن صدر الشريعة] عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي في الاصل صدر :

اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم و اكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزءاً شريفاً للشريعة ففيه مكنبة وتخييل وان يكون المعنى شريعة صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتحريك وهو رجوع المسافر من مقصده [جزاة الله] على تأليف هذا الكتاب [عني] اي عن قبلي [وعن سائر المسلمين] بالهمزة الاصلية بمعنى الباقي او بالمبداء عن الياء بمعنى الجميع والاول اشهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة وظهر في الاشتقاق كما ذكره الفاضل المتفازاني لكن ذكر ابو ملي ان كونه من السور بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل و السائر الاكثر ولذا ذهب الامام المنصور الجواليقي وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه الجوهري فلا يرد انه متفرد فيه وهو لبس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انسب بالفقه لان الاسلام في اعمال الظاهرة اكثر استعمالاً من الايمان وانما حال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق فرائد ناليفه مما لا يدخل تحت قدرة المسلمين [خير الجزاء] مصدر [لاجل حفظي] ظرف الف بفتح الهمزة وكسرهما ومكون الجيم مصدر اجل شرا اي جزاة ثم استعمال في تعليل الجنايات ثم في كل تعليل \* واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ [كتاب وقاية الرواية \*] فيه تنازع الف و حفظي فالكتاب فعال سبني للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحروف هجائه وكما يسمى به الصحيفة يسمى المكتوب اي الملفوظ وان كان الشيء يراد ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية ويحتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكمروالفتح لغة حفظ الشيء عما يضره والرواية النقل وعرفا ما ينقل من المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قوبل بالخلف والكل او وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنس لانه كلي شامل لما تلفظ از ملك زيد او عمرو متلا والماض عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه نافع [في] بيان جميع [مسائل الهداية \*] حال من العلم والمماثل بالهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتخفيف وقد خفف لغة بالسؤال او المستؤل او مكان السؤال وعرفا قصية نظرية في الاغلب تتوقف على تصورات اطرافها وهي مبادئ التصورية وعلى مقدمات يتألف منها حجتها وهي مبادئ التصديقية وقد تكون ضرورة محتاجة الى تبينه واما ما لا خفاء فيه فليس من المسئلة في شيء والمراد من القضية الكلية التي تشتمل بالقوة على احكام يتعلق بحرثيات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الناني بنفسه وبالحرف ففي الكرمانى يقال هداه الطريق وله واليه اذا اذهب الى المقصد واصله الى راس الطريق واعلمه ان الطريق في ناحية كذا فالاولان لا يمتدان بالحقيقة الا اليه تعالى [وهو] اي الوقاية او كتاب الرواية حال اخرى وانما لم يوثق لانه صار بعد النقل كما ذكره كاصول الفقه [كتاب لم نكتحل عين الزمان بنانيه \*] اي لم ترعين جميع الدهر ثانيا لهذا الكتاب يقال

ما اكتسبت معني بله اي ما رأته كما في الاساس فالباء للتعدية وقبل المعنى لم تنزى اذ لم تفر عينه و الباء للإصاق او السببية وفيه انه عدل الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة و الزمان يقع على جميع الدهر و بعضه كما في النهاية و هو منها مجاز عن امله بلا حذفه فانه مبتدل و يجوز ان يشبه بشخص ذي بصر فهو مكينة و اثبات العين تخثيل والاكتحال ترشيح و على هذا الاضافة مجاز و الاسناد في الصورتين حقيقة و الاولى ان يقال ( بالناني و المعاني ) فانه ليس مستعملا باعتبار الحال لاضافته الى الاقل و لا باعتبار التصير لعدم سماع ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيبويه [ في وجازة الفاظه ] ظرف الناني و الوجازة بالفتح مصدر و جز الكلام بالضم اي سقط طوله و المراد منه الحاصل بالمصدر ليستقيم المعنى عند اعماله في الطرف الاتي و انما أثر على الايجاز ليسير الى انه خال عن التكلف لكمال قدرة المراف و اللفظ مصدر لفظ القمة من فيه ثم استعمل في الصورت لمكيف بكيفية مختصرة و انما صرح به لفادة الاستغراق فليس فيه مسارة و لا اطناب و لا تطويل و لا حشو ثم اشار الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال [ مع ضبط معانيه \* ] اي في وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرف بلا خلاف و سكونه لغة ظرف و جازة و قيل حال من الالفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث الوجازة و الضبط الحفظ مع الجزم و ينبغي ان يكون من المبني للمفعول امرا ففة الوجازة و المعنى القصد و عرفنا ما دل عليه اللفظ مما في الذهن عندنا و عند كثير من المحققين و اعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به و ليس له مشارك فيه و لهذا اضاف الالفاظ و المعاني الى ضميره و لم يطلق وجه الشبه كما هو حقه ثم يقول ذلك العبد [ اني لما وجدت ] اي اصبحت و لما ظرف زمان عند الأكثر مركب من لم و ما النافية عند بعض مستعمل استعمال حرف الشرط مضاف الى الجملة الاولى معمول الثانية [ فصورهم ] بكسر الهاء و فتح الميم جمع همة بكسر الهاء و فتحها في اللغة القصد الى وجود الشيء و عدمه و لو خيسا و في العرف و الاستعمال القصد الى حيازة المراتب العلية و القصور و مصدر قصرت عن الشيء عجزت عنه و لم يبلغه [ بعض المحصلين ] اي أكثر المریدين لان يجمعوا الفقه فالام للعهد و التحصيل في اللغة الجمع و في العرف جمع العلم مطلقا و لا بعد عن الاختلافات في تتابع الاضافات ان يقال قصور الهم لبعض المحصلين [ عن حفظه ] اي كتاب الوقاية او الوقاية [ اتخذت منه ] جواب لما بلا فاء و فلما قرن بها كما في بعض النسخ و التاء فيه اصلية او مبذلة عن الهمزة على ما توهمه الجوهري [ هذا ] اشار به الى المتخذ الذي سمي [ المختصر ] اولى ما في الذهن حقيقة على ما في امالي ابن الحاجب او مجازا كما هو المشهور و وضعه بلا اشارة ثم بعد الفراغ اشار اليه كما اشار السيرافي في شرح اللباب و انما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام و عرفنا تقليل المباني مع ابقاء المعاني او حذف عرض الكلام كما في الاشارات و هو المراد دون الاول بقربة ما بعده مع رعاية كمال الادب مع الاستدلال لانه اشار به الى ان الفاية المجازة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته و انما يتصور ايراد بعض مسائله الضرورية [ مشتملا على ما لا بد منه ] حال من المختصر مقارنة او مقدرة اي حال كونه

لا يغلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل منكرة في الاصل فلا بأس بغلو عما يحتاج اليه من علم القرائض  
وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه وَأَبْدُ الْغَرَقِ ومنه خبر لا والضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة اي  
لا سعة ولا غنى لا مرفي الدين عنه [فمن احب] اراد [استحضر] اي استحضار جميع [مسائل الهداية  
فعليه بحفظ] اي فليلزم حفظ [الوقاية \*] فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعله ضمير الغائب و  
الاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوباً ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه  
ان الباء صلة وليست بزيادة فان المعني 'يستملك به' كما في شرح المغني فعلى له معنيان واللام للعهد  
لا بدل من المضاف اليه اي وقاية الرواية ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالباس كما يجوز دخول اللام  
عليه عند كونه مصدراً او صفة [ومن اعجله الوقت] اي حملة على العجلة وهي تحري الشيء قبل آوانه  
وَأَبْدُ اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض لامر كما في المغردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه  
بمكلف بفعل قبل آوانه فهو مكلف واثبات الاعمال تخييل [فليصرف الى حفظ هذا المختصر] المذكور وانما  
آثار الاظهار لزيادة التقرير واسم الاشارة المتبصرة اكمل تمييز لكمال العناية به [عنان العناية \*] هي القصد  
والعنان ما وصل بلجام القرمص وهي مكنية لتشبيه العناية بها واثبات العنان تخييل والصرف  
ترشيح والحاصل ان من ضاق وقته ولا تفي زمانه بحفظ او وقاية فليحفظ المختصر [انه] اي لانه  
تعالى فان للتعليل والمعلل به جواب الامر المحذوف وهو ليستحضر ويجوز ان يكون لجعل غير  
السائل كالمسائل او لاظهار كل العناية او وفور نشاط المتكلم بالكلام كقوله تعالى انهم مغفون وربما  
اننا آمننا ونشهد انك لرسول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر او للمصنف مع لطف  
الابهام [ولي الهداية \*] هو من يتولى امرا واحداً والهداية اما بمعناها اللغوية اي انه تعالى متولى  
لان يجعل الموصل بمجرد حفظ المختصر عالماً بالفروع اذ هو حاو على خلاصة محط بزيده فصار  
مغنياً عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها او بمعنى ذلك الكتاب المشهور اي انه تعالى متولى لان يجعله  
يحفظه ضابطاً لمحايل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصنف وما احسن فعله حيث ختم الديباجة  
على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند اغقيه على غيرها من العبادات فقال

### [ \* كتاب الطهارة \* ]

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالكسر للاتقاء او بالفتح لانه نقل حركة الهمزة اليه ويجوز الضم على  
الحذف علم جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحته في الغالب اما بابواب  
دالة على الانواع منها وفصول على الاصناف واما غيرها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الاخر  
وقد يكتفي بالفصول كما في هذا الكتاب والنظر في علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يطهر به من الماء وبالفتح  
مصدر طهر بحركات الهاء والفتح انفتح المتنزه عن الادناس الحسية كالانجاس وفي الحكمية مجاز يعنه  
وبين الحقيقة جمع السريعة واللام للعهد وما قيل انها للجنس او الاستغراق ففيه انه مقدم على



الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الاصول والاضافة محاذ والمعني كتاب احكام الطهارة فان قلت الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت من يخاف قد احتراز عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما يتضمن اللازم المتعدي والغاية التنبيه على ان الطهارة لا يتوقف على النية ثم بدأ بوضوء لانه اكثر احتياجا فقال [فرض الوضوء] الغرض لغة التقدير وشرعا ما ثبت بدليل قطعي بدم تاركه او فاعله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا كحكم ثبت بحكم الكتاب ومتواتر السنة وبسمي بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال الناشي عن دليل مثل تعدد الرضع كما ثبت بالظاهر والنص والمشهور ويسمي بالظني وهو ضربان ما هو لازم في زعم المجتهد كمقدار المسح ويسمي بالفرض الظني وما هو دون الفرض وفوق السنة كالتحاشي ويسمي بالواجب وقبل الفرض حكم ثبت بدليل لاشبهة فيه وفيه انه لا يشتمل بعضا من الظني ويدخل بعض من المنسوب والمباح على رأى الا تترك الى قوله تعالى وافعلوا الخير واكلوا واشربوا وانما اضاف الفرض اضافة عهدية ليشمل القطعي والظني بخلاف الشئ الفرض فانه الاول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح ماؤه وقد عده سيبويه من المصادر وفي الشريعة نظافة مخصصة واللام للاستغراق فبشمل الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة وانشاد اشعر والقهقهة وغيرها كما في قاضيخان [غسل الوجه] اي اجراء الماء على بشرة وجه المتروكي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بلا اسالة الماء لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء المغسولة وعن ابي يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عند الجلال وقال الفقيه ابو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة او قطرتين بلا تدارك فقد جاز والافلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى هذا لو اصابه المطر مثلا مع الحريان ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد انفقوا انه اجزاء لانا نقول الغسل والاجراء اعم من الحقيقي والحكمي على انه قد دفعة على ما ياتي من التعليل والى انه لو ادهن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مائعة عن قوله كما في الخزانة والى انه لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاء وان كان الادب ان لا يستعين كما في المحيط والى ان الوجه لو انجم بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في مية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن في اجازة الراهدي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه اكثري لا كلي كما في حدود النهاية وغيرها وانما حمل الغسل على الغرض وحقه العكس لانه يبحث في الفن عن افعال المكلفين لما مرانهم احتروا عما هو داب الفلاسفة والغسل بانضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر غسل وبالضم اسم من اغتسل والسبب فيه ما كنه ويجوز ضمها للوجه من المواجهة كالبرج من التبرج وهو ملغى وشرعا [من الشعر] بفتح السين والسكون اي شعر نبت بين النزعتين مسمى بالاصية فاللام للعهد فلا يرد انه صدق على جانب القفاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة

وفي البداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كما في الزاهدي واعلمه اراد الوجوب الاحتشائي لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء [ الى الاذن ] بضميتين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين اللحية لم يجز ومن ابي يوسف رح انه سقط بالالتحاء والغتوى على الاول كما في السراجية [ واسفل الذقن ] بفتحيتين مجتمع اللحيين والمراد حذته عند البعض واقصى ما يبدل للمواجهة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيوخ الاسلام عصام الدين وظاهرة ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت شديدا لم يجز وقيل لو رمصت ذات رمد وجب اتصال الماء تحتها كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على تحديد العقار فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في المحدود كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رح على انه جاز ان يقدر الى شحمتي الاذن فقوله من الشعر خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لا متعلق بالغسل والا فغسل [ و ] غسل [ يديه ] اي يدي ذي الوجه فلو غسل الى الرسغ او لا لم يلزمه الاعادة ثانياً والاصح عند الحلواني انها يلزم لانه كان سنة فلا ينوب عن الغرض وهذا مشكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة [ و ] غسل [ رجليه ] اي ذي الوجه وفي الكلام اشعار بانه لا يغسل اثنان من جانب من البدن والرجل نعم اذا بطش ومشى بهما فيغسلان كالاصبع الرائدة والمألل كما في الزاهدي وهما من رؤس الاصابع الى الابط واصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه ان اليد مشتركة بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكاً لفظياً وفي المحيط انها يقع على الزراعين مع المرفقين فالاولى زراعيه وقدميه [ مع مرفقيه ] بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد كما في المغرب [ و ] مع [ كعبيه ] اي المرتفعين من العظم عند ملتقي الساق والقدم فلكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشرية الا انه لم يعتد به اذا العمدة في تفسير الالفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعظمان الناتبان عند ابي يوسف رحمه الله فيغسلان واعلم انه قال المطرزي قري وارجلكم بالجر والنصب وظاهر الاية متروكة بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن حجر البداية لابن الجزري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل [ ومسح ربه راسه ] من موضع الاكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقدال والفودين والمسح لغة امرار شي بشي كما في المقاييس وكذا في الشريعة الا ان الامرار شامل للحكمي كما ان الشي للمبتل وغير اليد فانه لو سقط خرقة مبتلة على الراس او الخف او اصابه المطر او ادخل في اناء لاجزاه من المسح كما لو جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في المتداولات فما قال المصنف ان المسح اصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شي

كافي التلويح انه المس بباطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجزي عنه اصابة الرأس هي غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بعني مبتل من ماء مأخوذ للمسح بقريته ما يأتي في مسح الاذن فلا يمسح بببل باق في الالة بعد مسح عضو او غسله وفيه خلاف ولا بلل مأخوذ من عضو كافي الزاهدي وكلامه مشير الى انه لو مسح على الرواية لم يجوز ان وصل البله الى الشعر كما قال بعضهم وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان النية لم يشترط فيه والى ان اي موضع منه يمسح فقد جاز الا ان من السنة البداية من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الائمة الثلاثة انه يمسح ثلث رأسه كما في النظم وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل المراد اصغر اصابع اليد كما في السراجية [و] مسح [كل ما يستر بالبشرة] اي بشرة الوجه من ظاهر الجلد فان باطنه الائمة [من] جميع اجزاء [اللحية] فان المفرد المعروف اذا وقع مضادا اليه لكل فهو لاستغراق اجزائه واللحية بالكسر شعر نبت على الذقن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح على ما في الذقن لا غير على ما روي عن محمد بن ابراهيم او ما على الخدين لا غير على ما روي عن ابي حنيفة رح وبه اخذ ابو اليسر كما في الصلوة المسعودي والاول اولى من حيث انها على الثاني مجازا وما عليه وعلى الخدين على ما روي عن الائمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية وفي حاشية الهداية انه لا يفرض غسلها ولا مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع اكل كما في الكافي مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهدي الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة رح ان مسحها سنة وكلامه مشير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مرتبة والى ان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكتف بذكر اللحية والى ان الشارب والحاجب يغسلان بلا اتصال الماء الى ما تحتها وفي اللالى يوصل الى ما تحت الشارب كما في الخزائفة والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذقن على الثاني والى انه يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده [وسنته] هي لغة العادة وشريعة مشتركة بين ما صدر عن النبي صلعم من قول او فعل او تقرير وبين ما واطب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هدى ويقال لها السنة المؤكدة كالاذان والاقامة والسنن المروية والمضمضة والاستنساخ على رأى وحكمه كالواجب المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب وتاركها يعاتب ومن الزوائد كاذان المنفرد والسواك والافعال المعهودة في الصلوة ومن خارجها وتاركها غير معاتب والاضافة لادنى ملابس فان الكل غير مختص [البداية] الصواب الهمزة كما في المغرب [بالتسمية] اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن لورود الاثار فيهما كما في الكشف ومن الوبري يتعوذ ثم يبسم كما في الزاهدي وهو ادب في ظاهر الرواية لكن الصحيح ما ذكر كما في الظهيرية واما الامتنع والبسملة قبله او بعده فسيجي في آخر الكتاب [و] البداية [بغسل يديه الى رغبته] بضميتين والمكون موصل الكف الى الساعد والغاية داخله قايما على المرافق وانما اعيد

الباء للاشعار بكمال المقارنة بينه وبين التسمية [ثلاثا] بالف مكتوبة من الغسلات او المرات [للمستيقظ]  
بفتح القاف و ان اشتهر كسرهما لموافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد الإكناية لا يخلو من شيء وظاهره  
انه سنة في حق من انتبه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا كما في المصنفين او للاقتداء  
بمحمد في الاصل فياخذ الاناء الصغير بشماله ويصب على يمينه ثلاثا ثم يعكس ويدخل في الكبير  
اليمنى بلا كف والاستعمال الماء كما في الظهيرية لكن في الخزانة لم يستعمل بادخال الجنب يده للاغتراض  
ولو كانت اليد نجسة امر غيره بالصب فان لم يوجد اغترف بالمدخل وغسل اليد و ان لم يوجد رفع الماء بغيره  
وان لم يمكنه تيمم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنياني [و] سنته [السواك] اي الاستياك كما في المقاييس وغيره  
فلا حذف والمراد امر السواك طولا على ظاهر عرض السن الايمن الا على ثم اغفل ثم الايسر كذلك ثم على  
وجه اللسان بعد ما يجعل ابهام اليمنى وخصره تحت السواك والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه  
يورث البواسير ولا يمسك بطرفي السواك ولا يمس لانه يورث العمي واذا أمتيك يغسل والا فالشيطان  
يمسك به ولا يوضع عرضا بل ينصب والافخطر الجنون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم  
من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي عمامته  
ولم يختص بالوضوء كما قيل بل سنة علاحة على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة المسعودي لكن في المزارع  
انه يستحب وهو الاصح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه  
عند قضا التوضي فيسن او يستحب عند كل صلاة كما عند غيره ويريد ما في الصحيحين انه قال صلى الله  
عليه وسلم لولا ان اشدق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة وقد صح من غير طريق للحاكم وكعتان  
بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميدي باسناد كل رجال ثقة فيستاك حالة المضمضة  
كما في النهاية واصله من الزيتون فان منه سواك الانبياء كما في البيهقي او من خشب الخوخ او  
التوت او اصل الشوك كما في صلاة المسعودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مر في  
غلظ الخنصر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر كما صرح به في كتب  
الشافعي رح وقال الحكيم الترمذي لا يزداد على الشبر والا فالشيطان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء  
الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان الابهام والمهبة لا يقومان  
مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقيام عند الغسل ان [وغسل فمه] ثلث مرات [فمياه]  
اي بثلاث غرفات جمع ماء بالهمزة المبدلة عن الهاء وقد يقصر وقد يستعمل على الاصل [كانفه] اي  
مثل غسل انفه ثلثا فمياه ولعله بيان السنة والا جاز ان يمضمض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية  
و ان يمضمض بكف ثلثا ولو قيل بالاضافة الاستغراقية لا فاد المبالغة المسنونة بان يغرغر وقيل يكثر الماء  
حتى يملأ الفم ويستنشق وقيل يجذب حتى يصعد والاطلاق دال على ان الغسلين لم يقيد باليد اليمنى  
او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكتفاء مشعر بان

لا يدخل اصبعه في فمه وانفذه كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال الزند ويسمي الكل في المحيط واعلم ان الزاهدي ذكر انهما سنتان موكدتان تاركهما آثم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معهما وثلاثا بدونهما لتوضاء مرة معهما [وتخليل اللحية] اي ادخال الاصابع في خلال ما على الذقن من اسفل يكون ظهور الكعب الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المضمورات انه سنة عند ابي يوسف رح واما عندهما فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندهما [و] تخليل [الاصابع] اي ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احده من اليدين في الاخرى ويدخل خنصر اليسرى منتدء من خنصر رجله اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند غسلهما كما في شرح الجامع للقاضي ويستحب ان يتخلل من اسفل ولذا قضى الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل من فوق [وتثليث الغسل] اي تشيير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثلثا بان يغسل مرتين اخرين غير الغرض فالثانية والثالثة سنة كما في الزاهدي وقيل ان الثانية سنة والثالثة اكمال السنة وقيل الثالثة سنة والثانية دونهما في الغضبية كما في الاختيار وعن ابي بكر الاسكاف ان التثليث فرض كما في المنبة ويكره الزيادة على الثلث كما في الزبدة وفي النظم لوزاد على الثلث ونوى وضوء آخر جاز والا فان غسل للوسوسة فهو آثم وفي المحيط لتوضاء مرة لغرة الماء او البرد او الحاجة لا ياتم والا فياتم وقيل ان اعتاد بكرة والا فلا [ومسح كل الرأس] اي اجزائه [مرة] اي في جزء واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روي عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلاثا فقد مسح ثلاثا واذا غسل مرة مرة مسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكبفيتها ان يبل اليد ثم يضع الاصابع سوى الابهام والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه ويمد هما الى قفاه ثم يضع كفيه فقط ويمسح على فؤديه كما قال عامة المشايخ وعنه وعن محمد رح انه يبدأ من اعلى رأسه فيمد الى مقدم جبهته ثم الى قفاه وذكر الامام الصغار انه يبدأ بمقدم الرأس ويجرهما الى مؤخرة ثم يعيد هما الى مقدمه ولا يكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد ما دام على العضو لا يصير الماء مستعملا كذا في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمد هما الى قفاه [و] مسح [الاذنين] اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير الى ان ادخال الاصبع في الصماخ ليس بحنة والمشهور انه ادب [بما] اي بما مأخوذ لمسح الرأس فلا يؤخذ ماء جديد كما في المحيط لكن في الخلاصة ان اخذه فحسب فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلهما مع الوجه وخارجهما مع الرأس [والنية] بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشرعا القصد الى الفعل له تعالى وحده واريد ههنا قصد جواز الصلوة له تعالى واشبربه الى جوازها عندنا بوضوء غير منوي لكن في الامهات انها لم تجز به وفي المحيط قال الكرخي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واساء وقال اكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا الوضوء ومحلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا يسن عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي رح وانما اخرجت لرعاية التناسب فان في خزانة الفقه ومختصر القنوري والاختيار وغيرها انها كالسنن

بعد ما مستحبة [ والترتيب ] أي غسل كل من هذه الاعضاء في زمان يليق به فيبدأ باليد التي اليمين  
ثم بالضم ثم بالانف ثم بالوجه ثم باليد الى المرافق ثم بالرأس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط  
[ والولاء ] بالكسر لغة المتابعة وشرعا متابعة فعل لفعل بحيث لا يجف العضو الاول عند اعتدال  
الهواء فلو جفف الوجه او اليد بالمدبل قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف ما في التحفة والاختيار  
والمصنف من ان لا يشتغل بين الافعال بغيرها فانه على هذا الوجه لو جفف لترك ولذا منع عنه  
المشايع كما في الزهدي [ ومستحبة ] مصدر فيكون موافقا لما قبل ويحتمل ان يكون صفة  
والاستحباب كالندب والتطوع والنفل ما فعل النبي ءم مرة وتركه اخرى فيكون دون السنن  
الزوائد لاشتراط المواظبة وانما سمي بها لاختيار الشارع اياه على المباح ودعاية اليه وكونه غير  
واجب وزيادته على غيره الكل في مقدمة الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوبا بالحزم  
او بغير الحزم فيشمل الفرض والسنة والندب وعلى كونه غير الحزم فيشمل الاخرين فقط  
[ التيامن ] في الاصل احدى جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد هنا غسل اليد اليمنى اولا  
وكذا الرجل واما الخدان والاذنان فدفعيان وانما خص لانه عام في لبس الثوب والخف و  
دخول المسجد والمواكب والاكتحال وتقليم الاظفار وقص الشارب ومشط الشعر وتنف الابط  
وحلق الرأس والخروج من الخلاء والاكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب اصحابنا منفردا  
[ ومسح الرقبة ] والعنق بظاهر كفيه كما في النظم المبطل بالماء الجديد كما في المنية وليس في  
اصله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ انه ادب وهو الصحيح كما في الخلاصة وعند الاكثرين  
سنة كما في المحيط وليس بسنة ولا ادب كما في قاضيخان وفي الاكتفاء اشعار بان مسح الحلقوم  
ليس بادب وفي النهاية انه بدعة ولما فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما ينفيه فقال [ وناقضه ]  
اي مخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وان كان اصله فك تاليف الجسم [ ما خرج ] اي الخارج  
بنفسه او بالاخراج من حيث هو خارج فلا حاجة الى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن الى الظاهر  
[ من ] احد [ السبيلين ] اي القبل والدبر سواء كان معتادا او غير معتاد كالردة والريح الخارجتين  
منهما وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا قاله المص والتفصيل ان الخارج اما من الدبر او القبل  
اما الاول فهو ناقض معتادا كان او غير معتاد عينا او ريحا حيويا ارجمادا واما الثاني فالمعتاد  
منه حدث بالاجماع واما غير المعتاد فليس بحدث عند العامة وعن محمد رح انه حدث واليه ذهب  
بعض المشايخ كما في الزهدي وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعميم كما قبل لكن فيه  
انه لو اقطر في احليله دهنا ثم عاد لم ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتقن كما في قاضيخان وفيه اشعار  
بانه اذا ظهر شبيه من البول او الغائط على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فانه خارج [ او ] ما خرج  
بنفسه او بالاخراج [ من غيره ] اي غير ذلك السبيلين فاجرى الضمير مجرى اسم الاشارة [ ان كان ]

الخارج من الغير [نجساً] بالفتح عند الفقيه عين النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر فبهما وأما قولهم شيء نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشف والاساس وعن محمد رح انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينقض كما في التمرثاشي [سال] ذلك النجس بان لا ينفصل كما في العمان ويؤيده ما في المقاييس ان تركيبه يدل على جريان وامتداد [الى ما يطهر] من التطهر او التطهري موضع ينظف في الوضوء او الغسل واحتراز بقوله نجسا عن نحو الدمع واللبن والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرق الخمار فانه نجس فيكون ناقضا لما يأتيه بقوله سال عما لم يتجاوز عن موضعه كما اذا نشف الدم ثم خرج ثم نشف ثانيا ثم وثم وهو يحال لو تركه لا يسيل في غالب الظن او عض شيئا او خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فرأى اثر الدم على شيء منها او استنشر فخرج الدم العلق من انفه او غرز شوكا او ابرة فظهر الدم وصار اكبر من رأس الجرح بلا ميلان فان شيئا منها غير نافض للوضوء كذا في المحيط وأما اذا تجاوز ولو بالاخراج لكان ناقضا كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قبل في الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينقض ففسد لانه لزم منه ان لو اخرج الريح او الغايط او غيرهما من السبيلين لكان غير ناقض وبقوله الى ما يطهر عما اذا غرز شيء في جانب العين فسال منه الى جانب آخر او نزل الدم الى الانف فسد الان منه حتى لا ينزل منه او تورم رأس الجرح فظهر به قبحه او نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا يتنقض وعن الحسن ان ماء البقعة غير ناقض قال الحلواني فيه توسعة لمن به جرب او جدي او مجل كذا في الراهدى ولو شد بالرباط فابتل فان نفذ البلل الى الخارج نقض كما في شرح الطحاوي وكذا لو خرج من منابت الاسنان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينتقض بما اذا نفاط دم كثير مثلا من ورم او ماصلب من الانف او من العين فانه ناقض ولو لم يصل الى ما يطهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق الجرح بقوله سال كما ظن ولا بقوله خرج لتضمنه السبلان ولا استدراك قواه سال فحق العبارة نافضه خروج النجس ثم لما كان بعض انواع النواقض الخارجة من غيره مما فيه تفصيل خص بالذكر فقال [و] ناقضه [القيح] كما لشبه وزنا مصدر فاء ما اكل يقيح اذا القاه [دما] مفعول به له وان كان معروفا باللام فان اعماله مجوز عند الخليل وسببونه كما ذكر الرضي وجعله حالا من القيح بمعنى الاسم خلاف الاصل للاحتياج الى حذف الخروج على ما زعم والميل الى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة [رفيقا] اي سائلا [ان احمر به البزاق] لعاب الفم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من المعدة ملأه الفم اولاه هذا عنده وأما عند محمد رح فان كان صاعدا ملأه الفم ينقض والا فلا وقرئ ابي يوسف رح مضطرب كما في المحيط [لا] اي غير نافض هذا القيح [ان اصفر] البزاق [به] بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستيغناء عنه بما قبله اشعارا بأنه لو تساوى انتقض كما قال الجمهور ولم ينقض في رواية الاصل كما في حاشية

الهداية والاول هو الاستحسان وقال الميداني اني امره باعادة الموضوع احتياطاً وهو باق على الموضوع الاول كما في المحيط [ و ] ناقضه [ القبح غيرة ] اي غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاما او دماً منجمداً او سوداء مختلقة [ ان ملا ] غيرة [ الغم ] بان يعجزه عن الامساك وقبل عن الكلام وقبل من تغطية الغم كما في الزاهدي وقبل ان يعلم الناظر ان فيه شيئاً وقيل بغرض الي رأى صاحبه والاول هو الصحيح هذا اذا قاء مرة فان قاء مراراً لم يذكر في ظاهر الرواية وفي النوادر انه يجمع عند روح ان اتحد الغثيان وابو يوسف روح المجلس وابو علي دقاق مطلقاً كما في المحيط والاول اصح كما في المضمورات وعن الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم قاء من ساعة لم ينقض لانه طاهر كما في الزاهدي وفي المنبذة اذا قاء دودة كبيرة لم ينقض [ لا ] اي غير ناقض القبح [ بلغماً ] وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض [ اصلاً ] سواء كان صاعداً او نازلاً ملاء الغم او لا لانه ناقض عند ابي يوسف روح وايه ذهب الطحاوي حتى قال يكره ان يؤخذ البلغم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على الصاعد ومنهم من اثبته في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا قاء متحداً فان قاء مختلفين دماً وطعاماً او بلغماً ملاء الغم فالعبرة للغالب ولو استوبأ اعتبر كل على حدة كما في الزاهدي ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غيرة ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني بينه فقال [ وما ليس ] من ذلك الخارج [ بحدث ] ناقض لقلته اشار به الى ان الحدث قد يطلق على الناقض وان كان في الاصل عندهم النجاسة الحكيمة [ ليس بنجس ] بالفتح ولم يستحسن الكسر وان كان هو الرواية بمعنى غير طاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى الخاص وهذا عند الشيخين واما عند محمد روح فهو نجس والاول هو الصحيح كما في المضمورات والمراد ما ليس بحدث اصلاً بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من الحدث واصحاب الاعتذار لان انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص [ و ] ناقضه [ نوم متكئ ] متجافى المقعد عن الارض ام لا [ اني ما لرازيل لسقط ] ذلك المتكئ وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية عن ابي حنيفة روح وعنه انه في الصحيح انه لا ينقضه اذا استقر مقعده على الارض والنوم استرخاء اعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والآنكأ اعم من الاستناد والاعتماد بالظهر على شئ ومتعد بعلى دون الى فاجري مجراه ولم يضمن الميل والا لانقض بمجرد الميل الى ذلك والا لم ينتقض بنوم المتكئ على ذلك بلاميل اليه ولا يخفى ما فيه من ان التضمين يتوقف على السماع وفي الكلام اشارة الى ان نعاس المتكئ غير ناقض فان نعاس المضطجع كذلك على ما قال الحلواني وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي ان كان لا يفهم عامة ما يقال حوله كان ناقضاً وان كان يسهر عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدي والى ان نوم الواضع



راسه على ركبتيه لم ينقض كما قال بعضهم والى انه لو نام قائدا فسقط الا انه انتبه قبل ان يصل  
 الى الارض او عند الاصابة بلا فصل لم ينقض كما روي عن ابن حنيفة رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة  
 والى ان نوم القاعد الراضع اليته على مقببة وقد صار شبه المكب على الوجه واضعا بطنه على  
 فخذه غير ناقض عند محمد رح لانه يشترط الانكاء على الغير خلافا لابن يوسف رح في التعميم  
 والى ان نوم القاعد المتمائل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا نوم المتورك  
 كما في الزاهدي والى ان نوم القائم والراكع والساجد مصليا غير ناقض كذا في المحيط ولانقضاء زمن  
 الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض [ و ] ناقضه [ الاغماء ]  
 ضعف القوي لغلبة الداء فيدخل فيه الغشي بالضم والسكون تعطل القوي المحركة والحساسة  
 لضعف القلب من الجوع او الوجد او غيره وكذا السكر فانه حالة حاجزة لنور العقل وحده عند  
 بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار صدر الشهيد والصحيح ما نقل عن الامام  
 الحلواني ان يدخل في بعض مشيه تحرك كما في المضمورات [ والجنون ] صاحبه مغلوب العقل  
 بخلاف الاغماء فانه مغلوبه والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما باقض لانه فوق النوم  
 مضطجعا كما في الزاهدي فالإكتفاء به عنهما اولى [ وقهقهة بالغ ] سواء كان ياقظا او نائما عامدا  
 او ناسيا مغتسلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والمغتسل غير ناقضة كذا  
 في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لاجراجه النائم والقهقهة الضحك وهو ان يقول قد قد كما ذكره  
 الجمهور وظاهرة مشعر بالترادف الا ان اكثرهم انها ما يكون مسموعا له ولغيره وهو ما يكون  
 مسموعا له فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا  
 في المحيط و اشار الى ان التبسم وهو ان يبدو فيه اسنانه بلا صوت غير ناقض والى انها من  
 الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لانه من الاحكام  
 المشتركة [ في صلوة ] صفة اي قهقهة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نافله في المصر او غيره ولو  
 راكبا كما قالا واما عنده ففي النافلة في المصر لم ينقض لانه ليس في الصلوة فاحترز بها عما  
 وقع في مثل ذلك وفي ركوع وهجود للتلاوة [ مطلقة ] اي حقيقة او غير مقدمة فخرج بها  
 صلوة الجنابة لاهجدة التلاوة كما ظن [ والمباشرة الفاحشة ] في الشريعة تماس احد الغرجين  
 منهما الاخر متجرد بن مع الانتشار بلا التقاء الختانين من المسرط والمصفى ومنهم من لم يشترط  
 مس الغرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وينتقض طهارتها وان لم ينتشر آله ولا يكون  
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كما في المنية وهذا عند الشيخين واما عند محمد  
 رح فغير ناقضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاحتسان كما في المحيط  
 وهو الصحيح كما في التحفة وعن اصحابنا انها غير ناقضة بلا ظهور شيى وهو الصحيح كما في الحقائق

وفي الاكتفاء اشعار بان وطى البهمة والميتة غير ناقض للموضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل.  
الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا اقضى بشرته الى  
بشرتها فهو معنى الملامسة ولذا قال شرف الائمة المكي الملامسة الفاحشة فهي ما قبح من الاقوال  
والافعال [ لا ] اي غير ناقض [ مس ] بشرة [ المرأة ] بشرة الرجل او بالعكس سواء  
كانت محرما او لا بشهوة او لا و سواء كان اللامس يدا او غيرها والمس ادراك بظاهر البشرة  
كاللمس والمرأة موتث المرء اي الرجل وهي اسم المبالغة كهو [ والذكر ] اي لامس الرجل  
ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حيا او ميتا ولو بباطن الكف والاولى بالذكر  
الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رح على انه يتوهم ان ينقض مس غيره وفي  
النظم ان مس المرأة والذكر مكروه والمتبادر من اضافة النقض الى المذكورات انه ليس  
سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في النهاية \*  
[ فرض الغسل ] بضمين والمكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح والمقاييس او من  
الاغتسال وهو غسل تمام الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل  
الا في اغتسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب وغيره ان الاغتسال  
غسل كل البدن على ان يكون الحكم بالمطوعة مقصور بالاسماع فان الافتعال لم يوضع للمطوعة  
كما ذكره الرضي [ غسل فيه وانغد ] بالتخصيص فانهما غير داخليين في البدن مع المبالغة في نظائهما  
فان المبالغة فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بانه لو شرب الماء  
على وجه السنة لم يكن كافية وبانه لا يشترط الصب كما قال بعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو  
الاحوط كما في الخلاصة ولو كان سنة مجزوا فبقي فيه طعام او كان في انفه درن رطب لم يمنع بخلاف  
اليابس كما في الزاهدي واكونه بصدر فرض مطلق الغسل لم يذكر تحليل اللحية الواجبة في  
الجنابة [ و ] غسل ظاهر [ كل البدن ] اي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو مكتحلة بالكحل  
النجس كما في حاشية الهداية وما تحت اظافر الصرام والصباغ والعجان والطين يمنع  
وقيل لا يمنع ولا يحرك الخاتم الضيق على ما روي عن الائمة الثلث رح كما في قاضيخان  
ويحرك القرط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الايصال ويدخل الاصبع في الصرة والماء  
في القلقة وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهدي وفي الغسل اشعار بان  
التسبيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف رح ان اصابه بلا اسالة اجزاه  
كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن  
ابي يوسف رح كما في الزاهدي ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخلة  
في الحكم وان كانت خارجة لغة فان البدن من المنكب الى الالية كما في المغرب والمقاييس

وغيرهما واليه اشير عن محمد رح في عدة المحيط والذخيرة [ وسنته ان يغسل يديه ] الى الرمي ثلثا [ وفرجه ] اي ثم فرجه بان يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى ينقيه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي [ وبزيل ] عن كل موضع من بدنه [ النجاسة ] اي نجاسة حقيقية انكانت والجملة اما معطوفة على الفعلية فيسن الازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الرواية والكافي او معترضة فلا يسن بل يفرض كما في الجلابي والبه اشار القاضي في شرح الجامع حيث قال يسن فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا وذكر الجلابي ان ازالة النجاسة فرض [ ثم ] ان [ بتوضأ ] اي يتم سائر اعمال الوضوء من المستحبات والسنن والفرائض كما مر فينبوي الغسل وبسمي ويمسح على الصحيح كما هو ظاهر الرواية وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه رمز الى ان نية الغسل سنة كما في الجلابي [ الا ] غسل [ رجليه ] الواقعي في المستنقع لما سيأتي وفيه اشعار بانه لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على لوح او حجر يقدم الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدي واعل وجهه ان الاحتراز عن الخلاف في الماء المستعمل وان كان الماء ليس بمستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا [ ثم يفيض ] اي يصب [ الماء ] اي من الماء المعهود في الشرع الموضوء والغسل وهو ثمانية ابطال وقيل عشرة وطلان للوضوء والاول اصح والتقدير ليس بلامم حتمى جاز النقصان والريادة بلا اسراف كما في المضمورات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الحار جائز لانه غير مضيع [ على بدنه ثلثا ] فيبدأ بمسكه الايمن ثلثا ثم بالابسر ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالايمن ثم الرأس ثم الايسر وقبل بالرأس والاول اصح كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح انه يغسل الفرج برطل والوجه والبدن برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بخمسة ابطال كما في شرح الطحاوي واعلم ان نقل البلل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لا في الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه في كليهما كما في الحرارة [ ثم يغسل رجليه ] في مكان آخر طاهر [ لا في ] المكان [ المستنقع ] بالفتح اي المجتمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بانه لو انغمس في الماء الجاري جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لاكمل السنة كما في الزاهدي [ ويكفي لدات ] اي لامرأة ذات الشعر [ الضفيرة ] اي المنسوج فهي في الاصل فعيل بمعنى مفعول والماء للمبالغة او النقل الى الزوايب [ ان يتل اصلها ] اي بلغ الماء اصول شعرها وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل ظاهرة المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لا يكفي لذي الضفيرة فنقضها وقيل يكفي وفي البقالي الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها اذا نقضت كما في الزاهدي والى انه لا يكفي لذي اللحية لعدم الحرج كما في الذخيرة واعلم انه اذا اضرها غسل الرأس تركته وقيل تمسح ولا تمنع نفسها

عن زوجها كما في المنية [ وموجبه ] بالكسراي شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلوة الا ان الغسل مستحب عقيب الجبابة والا فربما يعرض البدن فتتأذى به الملائكة كما في الشفاء [ انزال مني ] اي خروجه عن القبل كما في البيهقي وانما أثره على الخروج تبركا بعبادته صلى الله عليه وسلم كحمد روح في المبسوط والمنى بكسر النون مشددا وقد يسكن مخففا هو ماء خلق منه حيوان كما في المفردات والمجمل وغيرهما وفي النظم ان الحبل لا يكون الا من المائين فما في الصباح والنهاية انه ماء الرجل فليس للتقييد كقولهم انه ماء ابيض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجال واليه ذهب المحققون من الحكماء والانزال مشير الى ان امرأة لو احتلمت بلا خروج المنى الى الفرج الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزاهدي [ ذي دفع ] اي سيلان بسرعة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب [ و ] ذي [ شهوة ] اي لذة وان كانت في الاصل ميل النفس الى ما تريده والتوصيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فان عند يغتسل بخروجه على كل حال كما في المحيط [ عند الانفصال ] عن الظهر او التبرية ظرف الشهوة فلو جامع فيما دون الفرج او استمنى بكفه او نظر الى امرأة بشهوة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور فاعل احليله حتى مكنت شهوته ثم خرج المنى او اغتسل بعد الوطي بلا نوم وبول ثم امنى يجب الغسل وهذا عندهما خلافا لابي يوسف كما في الزاهدي وغيره والخلف ( بن ايوب ) وبه فاعل كما في النوازل وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر روح خلافا للشيخين وتوبال او نام او مشى ثم اغتسل ثم خرج بقية المنى لم يجب اتفاقا [ وغيبة ] تمام [ حشفة ] من رأس الذكر الى المقطع وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العين اذ استتر [ في قبل او دبر ] باربع ضمات وسكونين والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها لم يجب كما في التجنيس لكن في الخزانة ان نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللالي انه غير موجب خلافا لهما والى انها من الخصي لو غابت وجب كما في قاضخان والى انها لو لغت بثوب او غيره لم يجب كما في الجلاي والى انها لو غابت في السرة منلالم يجب الا ترى انها لا تصير نفسا بخروج الولد منها صرح به في الخلاصة [ على الفاعل ] الواطي ظرف موحبه فلا ضرورة الى الحذف [ والمفعول ] الموطوء وفي الكلام اشعار باشتراط التكليف فلو كانا او احدهما غير مكلف كالصغير والمجنون لم يجب كما في الجلاي وكذا المراهق والمراهقة والكافر اذا اسلم كما في المحيط ولا يرد واطي البهيمة لان حكمه يأتي واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبة الحشفة تقوم

مقامه لخفائه فموجب الغسل موجب الوضوء [ وروية المستيقظ ] ولو صبيا وفيه خلاف والاحتياط في الإرجاء وكذا حكم الصبية إذا بلغت بالحيض كما في المحيط [ المنى ] أي شيئا يتيقن أنه مني سواء كان يتذكر الاحتلام أولا وكان الفقيه أبو جعفر يقول هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحم تعالى وأما عند أبي يوسف رحم تعالى فلا غسل عليه إذا لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوي [ أو للمدي ] أي شيئا يشك فيه أنه مني أو لمدي تذكر الاحتلام أولا وهذا عندهما وكذا عند أبي يوسف رحم إذا تذكر الاحتلام وأما إذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره أنه واجب عنده فلعن عنه روايتين كما في الحقايق وإنما قلنا بلام العهد والمدي المشكوك لانا لانوجب الغسل بالمدي أصلا بل بالمنى لأنه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المدي المشكوك لا حقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعار بأنه لو يتيقن بالمدي لم يجب تذكر الاحتلام أم لا وهذا عندهم على ما في المصنفين عن المختلغات لكن في المحيط وغيره أنه واجب حينئذ وبأن لا دخل لانتشار الالة قبل الموم وفي النوادر عن محمد رحم أنها لو انتشرت قبله بلا تذكر الاحتلام لم يجب الغسل إلا إذا تيقن أنه مني وقال الحلواني أنه مما لا بد من حفظه كما في المحيط والراهمدي وغيرهما فعلى ما قررنا لا قصور فيه بل في القائل بد والروية الابصار والعمي عذر غير واجب التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف أحد المفعولين غير مجوز عند الجمهور وندخل في المستيقظ المستيقظة تبعاً فإنها كالرجل على ما ذكرنا واحترز بقوله روية المستيقظ المدي عن روية المفيق والصاحي المدي بعد الإغماء والسكر فإنه غير موجب لكن رويتهما المنى موجبة كما في الخلاصة وبقروله المنى والمدي عن الرودي فإنه غير موجب عندهم وإن تذكر الاحتلام كما في الحقايق والمدي والودي بالنسكين وقيل بالتشديد فالأول ما يخرج عند الملاعبة والباقي بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره أنه لو جامع ثم بال فاعتسل ثم خرج منه شيء لزج فهو رودي [ وانقطاع الحيض ] على انقطاع العادة أو النلتة إلى التسعة وقد بقي من آخر الوقت مقدار يتمكن على الاغتسال والتحريم لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة وأما في الكتابة فالمعتبر نفس الانقطاع كما في انقطاع العشرة في حق الكل كما في مبسوط شيخ الاسلام وفيه إشارة إلى أنه لو انقطع دم المبتدأة دون العشرة فوق النلتة وجب الغسل ولم يجب ثانياً عند العشرة كما قال بعض المشايخ وأرجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية وإلى أن الشرط والمبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شهيد الكرماني أنه نفس الحيض إلا أن الغسل غير مفيد فتأخر إلى الانقطاع [ و ] انقطاع [ النفس ] كالحيض فيما فصلنا وفيه اشعار بأن لو دلت ولم ترد ما لم يجب الغسل كما قال أبو يوسف رحم وبه أخذ بعض المشايخ لكن وجب عند أبي حنيفة رحم وبه أخذ

أكبرهم ووجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط [ لا ] أي غير موجب له [ وطى بهيمة ] بالهمزة أي جماعها وإن كان في الأصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا نطق له كما في المفردات [ بلا انزال ] أي بغير خروج المنى فالباء عامل في الانزال على الأصح ولا للتبعية بمعنى غير كما ذكره السيرافي والميمنة كالبهيمة إلا أنه لم يذكر لظهورها [ ومن ] أي دورم عليه بلا عتاب فيكون من سن الزوائد ويحتمل أن يكون من المستحبات لبوافق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلابي لكنه يخالف المحيط [ للجمعة ] أي ليوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصلواتها كما قال أبو يوسف رح لأنها أفضل الصلوة وهو الصحيح كما في الكافي وعنه أنه لهما جميعاً كما في شرح الطحاوي والاول قول الحسن ورواية عن الصحابين فإنها أفضل الأيام وفيه إشعار بأنه لو اغتسل بعد الصلوة لعمل بسنة وفيه اختلاف بين الحسن وأبو يوسف رح كما في التحفة وغيرها لكن في جمعة المحيط وقاضخان أنه لم يعتبر بالاجماع وفي الزاهدي والجلابي عن أصحابنا أنه لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة يعمل بها لأنه حصل دفع الرائحة المقصود منه [ والعيد ] أي لهذين اليومين وفيه اختلاف الحسن وأبي يوسف رح كما في التحفة وسيأتي تمامه. في فصله [ والاحرام ] أي للاحرام عند إرادته [ و ] يرم [ عرفة ] هكذا أطلق في المحيط وأكثر الكتب لكن في المشاوع أنه سنة بعرفات وإليه أشار في المضمرات وأعلم أنه يستحب غسل الصبي والمجنون إذا بلغ بغير الاحتلام وإفاق كما في التحفة وكذا غسل الحجة وإبله البراة والقدر وعرفة والكافر إذا أسلم وأما الجنب فواجب كما في خزائن الفقه ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج إلى قيد كماء البحار ومقيد محتاج إلى قيد كماء النمار والاول يزبل التجاسين والناني النجاسة الحقيقية كما قال الفقيه وغيره أنه لا يزبل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح وأما ماء اختلط مائع به فان غلب فمطلق والا مقيد كما في شرح الطحاوي وهذا مجمل ما فصل بقوله [ ويتوضأ ] بالضم أي يطهر أعضاء الوضوء [ بماء السماء ] أي بماء نزل من هذه المظلة أو السحاب سواء كان في الهواء أو ساكناً على وجه الأرض أو جارياً فلا يتوضأ بالنلج إلا إذا تقاطر وعن الصحابين أنه يتوضأ به والاول هو الصحيح كما في الظهيرية [ و ] ماء [ الأرض ] أي ماء يكون في أعماق الأرض كماء الآبار أو على وجهها جارياً كالأنهار أو ساكناً كالبحاوض فلم يصح ما قال بعض أصحابنا أنه لا يتوضأ بالماء الراكد ولو كان أكبر من عشرين في المحيط وإنما خص التوضي مع أنه مزيل لمطلق الحدث وكذا الخبث أكثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى أن الكل نازل من السماء فلو اكتفى به لكفى [ وإن غير ] أي حال كونه تغير ذلك المائتين لونا وريحا وطعماً [ بالمكث ] بحركات المسم الأفامة كما ذكره ابن مالك وفيه إشارة إلى أنه لو ظن التغيير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط وفيه إشعار بأنه لا بأس بظن التغيير بالمكث إلا أنه خلاف إشعار المتن [ أو اختلط به ]

بالطبخ او غيره [ طاهر ] سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به النظافة او لا كالزاج والتمر  
 والصابون وورق الشجر [ الا اذا اخرج ] اي يتوصاً بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع  
 الاوقات الا وقت اخراج الطاهر الماء [ عن طبع ] جنس [ الماء ] اي من صفته الاصلية التي هي الرقة  
 فلا يتوصاً بماء السيل او غيره اذا كان ثخيناً وفيه اشعار بأنه اعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما  
 قال ابو يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وروى عن ابي يوسف رح واشهر قول محمد  
 رح ان المعتبر هو اللون والاول هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية  
 الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كاللبن والعصير والخل وماء  
 الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافق لونا وتفاوتا طعماً كماء البطيخ والاثمار والانبذة فالعبرة  
 لغلبة الطعم وان توافق لونا وطعماً كماء الكرم فلغلبة الاجزاء فالاعتبار اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء  
 [ او ] اذا [ غيره طبخاً ] او غير طبع الطاهر الماء للاكل او الشرب او التدابي او غيره [ وهو ] اي والحال  
 ان ذلك الطاهر [ مما لا يقصد به النظافة ] بحر المرق وماء الباقلي المطبوخ وفيه اشارة الى  
 ان الغلبة مانعة فيما طبخ من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبخ الاس  
 او السدر او الاشنان في الماء وتغير لونه توصاً به اذا كان رقيقاً كما في المحيط ودلالة المفهوم ليست  
 قطعية كما مر والكلام مشعر بأنه لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير مذكورين كان ظهور  
 ومافي الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييد كما في الزاهدي واليه اشير في المضممرات  
 فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن [ وان اختلط به ] اي بذلك الماء [ النجس ]  
 بالفتح [ فان كان ] الماء [ جارياً ] في عرف الناس وقيل هو ما يحمل شيئاً وان قل وقيل ما يذهب  
 بتبته وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدي وعن ابي يوسف بالاعتراف والاصح  
 هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجاري ماء السج اذا جرى على طريق فيه نجاسات تفتت  
 واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ماء المطر حين يمطر حتى  
 لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم ينجس الا اذا غير وكذا ماء الحمام حتى  
 لو ادخل فيه يده وعليها قدر لم ينجس قبل هذا على ظاهرة للضرورة وقال عامة المشايخ انه  
 اذا دخل الماء من الانبوب والاعتراف متدارك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط ونفسير  
 الاعتراف المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين كما في الزاهدي [ او ] كان وجه  
 الماء [ عشراً ] بالسكون والثاني لحذف التمييز الذراع كما في شرب الكرمانى او لتأنيته  
 كما في المغرب [ في عشر ] اي مضروباً فيه فيكون دزرة اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاقاويل وبه  
 نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل اثنى عشر في اثنى عشر وقيل  
 ثمان في ثمان ومثله عن محمد رح كذا في شرح الطحاوي ومثله عن ابي يوسف رح وقيل

سبعاً في سبع كما في الزاهدي ومثله عن محمد بن كافي النظم وهذا في المربع وأما في المدور فيمترط ان يكون دورة ثمانية واربعين ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول احوط كما في الكبير وقيل ستة وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الطهيري وفي الاولين تحقق الحوض المربع داخل المدور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع فائمة في كل مرة كما في الواحجي او في المرة السابعة كما في الكرمانى او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المضمورات وفي النهاية الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبير فلو كان وجه الماء ثمانية ثمان بذراع زمانا ثمانية قبضات وثلاث اصابع لكان عشراً في عشر على هذا القول والاطلاق مشعر بانه لو اتصل في الارض ذراع او في الحوض طحلب او كان فيه قطع خشب او جمد يتحرك بتحريك الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي [ لا يتحسر ] اي لا ينكشف [ ارضه ] اي ارض الماء الذي يكون عشراً في عشر والاضافة للعهد بالغرفة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشراً في عشر وهذا قول بعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقبل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ الكعب وقبل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مفروض الى الناظر كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعم من الحقيقي والحكمي فدخل فيه ماله طول بلا عرض بحيث لو ضم اليه صار عشراً في عشرفائه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا بئر عميق مائتا عشر في الاصح وروي ان الماء في البئر اذا كان بقدر ماء الحوض الكبير لم ينجس كما في المنية وهو على ما اختاره من المقدارين والعمق الذي هو خمس اصابع تقريباً ثلثة آلاف وثلث مائة واثنان عشر منا من الماء الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً ذراعان وثلثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريباً كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً [ لا ينجس ] ولا يتغير عما عليه من الطهورية ذلك الماء الذي كان جارياً او عشراً في عشروفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيخان والى جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضاً وعليه الفتوى والى جواز من الحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعاً في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهدي وكذلك لو كان عيناً هي سبع في سبع او خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه الفتوى كما في اليتيمة وغيرها [ الا اذا غير ] اي يكون مطهراً في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك النجس [ طعمه ] اي طعم ذلك الماء الذي كان جارياً او عشراً في عشر والطعم بفتح الطاء ما يوديه ذوق الشيع من حلاوة او مرارة او غيرها [ او لونه او ريحه ] فانه ينجس الا اذا خرج منه شبر بمرور الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلثة امثاله وقيل دخل بلا خروج وقال الترجماني به يفتي كما في الزاهدي والاول اصح تيسيراً للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض والماء



الجاري كما في عامة المتداولات كالحييط والذخيرة والخلاصة وقاضيهان وغيرها فلو صد جيفة نهيرة وجرد الماء تحتها وفوقها لم ينجس الا اذا غير اثره وعليه الفتوى كما في المضمورات عن الصاب هذا لكن في الايضاح اختلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر من عهد رح انه عشرين عشرة والصحيح من ابي حنيفة رح انه موكول الى غلبة الطن فانها كاليقين في وجوب العمل به وعهد رح رجح الى قوله وعن ابي يوسف رح ان الراكد كالجاري لا ينجس الا بالتغير [ وان لم يكن الماء ] المختلط بالنجس جاريا ولا في حكمه [ ينجس ] ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان فيه اختلافات مذكورة في عشرين عشرين كافي الظهيرية ولا يخفى انه لو قوض هذا الحكم الى مفهوم لكان احسن واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس اختلفوا في وجوب اخباره عليه كما في المنية [ ولا بأس ] اي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولى لانه انما يفتقر الى نفيها في مظانها والمذاقيل في لباس باس اي باس قليل وهذا اكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واجبا كما في صوم النهاية [ بموت مائي المولد ] اي ما يكون تولده ومثواه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له دم سائل ينجس اجماعا سواء مات في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالد في غيره فلم ينجس كالبط والاوز والحبة كما في شرح الطحاري لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء ينجس وكذا في الماء كبيرا لا صغيرا لعدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء او مائع آخر غير منجس وان تقطع وهذا اصح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موته في الماء غير منجس في ظاهر الرواية واما في غيره فالسلك كذلك اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف [ ولا ] باس بموت [ ما ليس له دم سائل ] سواء مات في الماء او مائع آخر وسواء كان بحريا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بريا كالجراد والذباب والذنبور والعقرب والقمل والبرغوث والبق سواء مص الدم او لا والاصح في العلق انه اذا مص الدم بنجسه كما في الزاهدي وانما قيد بالسائل لان الاعتبار عدم السيلان لا عدم اصله حتي لو وجد حيوان له دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منجسا كما في حاشية الهداية وغيرها لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا لان ما ظهر منها يببض بالشمس والدم تسود ولا يخفى ان هذه الحملة مغنية عن الاولى والقول بان ذكره له زيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب \* ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيّد شرع في الباقي وما في حكمه وقال [ ولا يتوضأ ] عطف على يتوضأ [ بماء اعتصر ] اي استخرج الماء بالعصر او غيره بان دق دقا ناعما ثم استخرج منه الماء اودق وطبخ بالماء ثم استخرج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انسب بنفي التوضي [ من شجر ] اي نبات فيثناول نحو الديباس وورق الهندباء [ او تمر ] اي فرع نبات

فيشمل نحو الورد وسائر الازهار و الاعتصار اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن ابي يوسف رح انه يتوضأ به وينبغي ان يكون على هذا الخلاف ماء الدابوغة والبطيخ بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنبيذ التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ به رح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد رح وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف كما في التمر تاشي وهو الصحيح كما في حاشية لهداية [ولا] يتوضأ [جماء استعمال] في غسل شبر من الاعضاء وان كان ما يلافي البشرة اقل فغسالة العضد ونحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان مغتسلاً كما في المحيط وهو الاصح كما في خزانه وكذا غسل الجمادات كالقدور والقصاع والثمار وانما يصير مستعملاً عند محمد رح [لقربة] فقط اي لطلب ثواب يحصل من نحو الصلوة وان كانت في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعندهما للقربة [اورفع الحدث] اي استعمال لغبر القربة مما لزم منه رفع نجاسة حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة فاذا توضأ محدث ثوباً له يكون مستعملاً اتفاقاً كما اذا توضأ ثانياً او غسل اليد حائضاً او غيرها قبل الطعام وبعد و اذا غسل المحدث الاعضاء للتبريد يكون مستعملاً عندهما فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف فان ازال العجين او الطين لا يصير مستعملاً اتفاقاً كما في الراهمي وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر ام نجس تبعاً لظاهر الرواية ورؤى ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة رح انه طاهر غير ظهور وبه اخذ محمد و ابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اخذ الحسن عنه انه غليظ وبه اخذ والى هذا الخلاف مال مشايخ بلخ و اما مشايخ العراق فقالوا انه طاهر غير ظهور بلا خلاف بين اصحابنا وهو مختار المحققين من مشايخنا فانه الاشهر عن ابي حنيفة رح وهو الاقيس فلورقع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد رح كما في المحيط وغيره وفي نفى التوضي اشارة الى انه يجوز ازالة الخبث به ويكره شربه ولا يحرم ولا يعجن به كما في الراهمي وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في التمر تاشي وفي اطلاق الاستعمال رمز الى انه لو غسل اعضاءه لقربة الف مرة فالماء الاخير كالاول عندنا واما عند الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة والى انه لو توضأ الصبي صار مستعملاً وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان عاقلاً كما في المحيط والى ان غسالة الجنب كالتوضي وفيه خلاف كما في الزبدة ويشير القيد الى انه لو غسل الفخذ والجنب وغيرها مما ليس من اعضاء الوضوء ليس بمستعمل وهو الاصح وكذا لو غسل الجمادات كالاثواب والقدور والقصاع والثمار كما اشير اليه في الخزانه وفي الاكتفاء اشعار بأنه اذا زال عن العضو صار مستعملاً وهو الصحيح كما في الهداية والخزانه وهذا

من ذهب اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقوار في مكان  
 وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ وظهر الدين المرغيناني كما في المحيط وهو المختار  
 كما في الخلاصة وذكر التمرثاشي ان لوتناثر عن العضو الى ثوبه لم يأخذ حكم الاستعمال  
 بالاجماع \* ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان انصب بفصل تطهير  
 الانجاس فقال [ وكل اهاب ] بالكسراي جلد غير مدبوغ كما في عامة الكتب كالنهاية والمغرب  
 والصاح وغيرهما [ دبغ ] من الدباغة وهي اما حقيقية بازالة الدتن والرطوبة بالادوية او حكمية  
 بالترييب والتشميس والالقاء في الريح [ طهر ] ولا يعود نجسا بالابتلال في الحقيقي اتفاقا  
 وفي الحكمي على الاصح كما في المضمرات وهذا لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس  
 وكذا لحم جلد كما في الخزانة ولو دبغ مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمن جاز وكذا  
 الكرش وعن ابي يوسف رح انه لم يقل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدة وفي تنكير الاهداب  
 اشعار بان كل فرد من افراد طهر بالدبغ الا انه يوهى ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر  
 [ الا جلد ] اي قشر بدن [ الخنزير ] فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما في المفاتيح وعن  
 ابي يوسف رح انه بطهر وفي الاكفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للصاحبين ففي كونه  
 نجس العين خلاف كما في الزاهدي والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد الحية والفردة يطهر  
 به وفيه خلاف كما في الخزانة [ و ] جلد [ الادمي ] اي الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من  
 اولاده عم ولو كافرا فانه لا يطهر به لثلا يستعمل شرفا له وفي الخزانة انه طهر في الحقيقة  
 الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهدي انه لا يقبل الدباغة [ وما ] اي حيوان  
 [ طهر جلد ] بالدبغ طهر ذلك الحيوان جلد ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح  
 الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلد والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النهاية ان جلد  
 لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجسا [ بالذكوة ] الشرعية الذبح من الامل مع التسمية فلو ذبح  
 حمارا مجرمي لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يسم عمدا لم يطهر على الصحيح  
 كما في المنية وظاهره يدل على شموله الاختبارية بين الالبه واللحبي والضرورية اي موضع اتفق واليه  
 اشار كلام القنية ولا يشكل طهارة الحيوان بما يبقى نجسا من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وبما  
 لا مدخل للذكوة في طهارته اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من  
 اجزاء الحيوان والذكوة مطهرة لدسومة الشعور والعظام كما ياتي [ وكذا ] اي مثل جلد في الطهارة  
 بالذكوة [ لحم ] اي لحم الحيوان فانه لو كان للجسد لزوم انتشار الضمير [ وان لم يوكل ] لحم  
 وانما خص بعد التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو  
 الصحيح كما في الكافي [ وما لا ] يطهر جلد بالدبغ [ فلا ] يطهر ذلك الحيوان بالذكوة قبل هذا

زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المجهوم  
 معتبر في نص العقوبة كلا انهم عن ربه يومئذ المحجوبون كما في جلود النهایه واما في الرواية  
 فأكثري كما مر [وشعر الميتة] مثل الصوف والوبر والريش والميتة ما زال روحه بلا تزكية [وعظمها]  
 مثل القرن والخف والظلف [وعصبها] مثل السن على رأي والعصب اطناب المغازل [طاهر] ذلك  
 الثلاثة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلاق مقير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعند  
 الحسن نجس وكذا عظم الفيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزاهدي وفي الاضافة  
 اشعار بان هذه الاشياء للحي طاهرة بالطريق الاول ومع هذا لو ترك الميتة لكان اولى والاشياء  
 مقيدة باليبوسة بلادسومة و الا فنجسة كما في قاضيخان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا  
 للحيوانات في الاكثر افرد بالذکر فقال [وكذا] الشعر والعظم والعصب [للانسان] الميت طاهر  
 وعن محمد رح لم يجز الصلاة مع شعرة اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر و  
 عظمه طاهر فحرم احتراماً حتى لو انطحن في الدقيق لم يוכל وعن ابن مقبل انه يוכל وفي  
 تخصيص الانسان ايماء الى ان الثلاثة للخنزير نجس وعن الائمة الثلاثة ان شعرة طاهر كما في  
 الزاهدي \* [بير] وقع [فيها نجس] بالفتح كالبول والخمر ولو قطرة والعدرة وخر الدجاجة وطبا  
 كان او يابساً قليلاً كان او كثيراً الا انه لو كان صلباً نحو بعر الابل والغنم في ظاهر الرواية لم ينجس  
 بالقليل استحساناً وطبا كان او يابساً صحيحاً كان او منكسراً على الصحيح وينجس بالكثير قيل  
 هو ثلث وعن محمد رح ما يأخذ ربع الماء وقيل كله كما في التحفة والصحيح انه ما استكثرت الناس  
 كما في الكافي واما الروث فنجس خلافاً لابي يوسف رح في اليابس وذكر صدر الشهيد ان الرطب  
 كاليابس للضرورة قيل هو الاصح واطلاق الببر يدل على ان ابار القرى والامصار والفوات فيها سواء  
 وهو الاصح كما في الزاهدي واحترزهما اذا وقع فيها مخاط او بزاق فانه لم ينجس لكنه يكره كما  
 في الزبدة [او مات فيها] او في غيرها ثم وقع فيها [حيوان] غبرمائي المولد وله دم سائل لما  
 سبق وبه صرح في المزارع واطلاقه مشير الى ان صيغرة وكبرة سواء [انفخ] اي تورم وتغير صفة  
 حيوان ويوصف النكرة بما يتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك [او تفسخ] اي تقطع او سقط  
 شعرة وانما لم يكتف عنه لثلاث يتوهم انها اذا تفسخ لم يطهر بالنزح وفيه اشارة الى انه لو وقع  
 فيها ذنب الغارة او قطعه لحم الميتة ينزح كل مائها كما في قاضيخان وغيره [او مات] مثل ادمي او شاة  
 اي مات احدهما او مثله في الجنة نلو وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن ابي قاسم الصغار اذا  
 وقع الانسان الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان الجدي  
 كالشاة وعنه انه والسحلة كالذجاج كما في الزاهدي [ينزح كل مائها] خبر بئر والاحسن الاكتفاء  
 بالنزح فانه استقاء ماء البئر سواء كان مسنداً الى نفسها او مائها كما في المغرب على ان ليس في

الاساس والصحيح الا الاول ولان تعريف المضاف اليه يقتضي نزح كل جزء من اجزاء الماء و سيأتي  
 خلافاً وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس اولاً ثم ينزح وفي الزاهدي لو وقع فيها عظم مثل طلع  
 بالنجاسة وتعد اخراجه يطهر بالنزح وكان غسلاً للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بئر وعجز  
 من اخراجه فما دام فيها فنحسة فتركت مدة يعلم انه استحال و صار حماة وقيل مدة ستة اشهر  
 وفي الاكثفاء اشعار بان النزح مطهر للبئر كلها والدلو والرشاء واليد تبعاً قيل هذا في حق هذه  
 البير واما في حق غيرها فلا كدم الشهيد ذكره في المغني وقيل ينزح حماتها وقيل يطهر بدونه  
 وبه نأخذ كما في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو خرج حياً لم ينزح كل مائها الا الخنزير  
 فان كان آدمياً لم ينزح شيء كما اذا كان عصفوراً او دجاجة او فارة او سنوراً استحساناً كما في المحيط  
 وهذا اذا لم يكن على المخرج ازغيرة نجاسة ولم يصل فيه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس  
 برصول الفم اليه صار كسورة كما في التحفة ففي المكررة عن ابي حنيفة رحمه الله خمس دلاء  
 وسط وقيل عشرون وفي المشكوك نزح الكل كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن ماء البير  
 بقدر ماء الحوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزبدة والقنية وعند الشيخين انها لم ينجس  
 كالجاري كما في الخزانة ومثله في الزاهدي وفيه عن محمد رحمه الله اجتمعت انا وابو يوسف  
 على انه كالجاري ومثله في المحيط الا انه روي عنه انه قال كان هذا قياساً تشركه بالاثار [ ان  
 امكن ] النزح بسد منبع الماء مثلاً وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلى الدلو منه او اكثره فلو غار  
 الماء قبل النزح بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاد فعن محمد رح نزح عشرين وقال شداد  
 انه طهر كما في الزاهدي وهو الصحيح كما في الخزانة ولو نزح عشرون ثم غار ثم عاد لم ينزح  
 الباقي ولو زاد قبل النزح قبل نزح كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلقوا في التوالي والمختار  
 انه لم يشترط كما في الزبدة فلو نزح بعضه ثم ازداد في الغد قيل نزح كله وقيل مقدار  
 الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة [ رالا ] يمكن نزح كل الماء بان ينبع منها [ فقد ما فيها ] نزح  
 او فنزح قدره [ بقول ذوي بصارة ] بفتح الواد والباء اي بقول رجلين صاحبي معرفه بمقدار الماء وهو  
 قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيه فبكفي رجل واحد كما  
 في الزاد وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يفوز الى راي المبتلى به وعنه مائة دلو وعن ابي  
 يوسف رح يتخذ حفيرة بقدرها فيملأ منها كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح يمسح عمق  
 البير وعرضها بالاشبار ثم يضرب العمق في العرض ثم ينزح لكل شبر دلوان كما في الزبدة  
 وعنه مائتا دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد ثلثمائة  
 وبه يفتي كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف ان النجس ما  
 نزح لا غير او الجميع الا انه يطهر ينزح البعض كما في التمر تاشي وهو غلبة ثم خفت بقدر

النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الاول مما نزح عشرون في اخره نزح منها عشرون والثاني تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط [ وفي ] موت [ نحو دجاجة ] في الجثة كالمنور والفاخته بلا تغيير ينزح [ اربعون ] دلوا بطريق الاستجاب وفي عزائه الفقه خمسون [ الى ستين ] بطريق الاستحباب منه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح اربعون في الميت الكبير وستون في الصغير كما في التمرناشي وقيل بحسب البئر وعن ابي يوسف رح في السنور ينزح كل الماء كما في الزاهدي والدجاجة بالفتح والكسر لغة والتاء للوحدة فيطلق على الذكر ايضا [ وفي ] نحو عصفورا كصعرة ومام ابرص والفارة [ نصف ذلك ] اي مشرون الى ثلثين وعن ابي يوسف رح هكذا الحكم الى الاربع وفي الخمس اربعون وفي العشر كله كما في الزاهدي وهذه المراتب الثلث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان في نحو الحملة والفارة الصغير الجثة عشر دلاء وفي نحو الحمامة الثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس [ دلوا وسطا ] تميز اربعون وستين ونصف والمراد الدلو المعتدل المستعمل للابار في البلاد وقيل دلوا تلك البئر وعن ابي حنيفة رح دلوا يسع صاعا كما في المحيط وقيل يسع خمسة امناء وقيل منوين والدلو المنخرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدي وقيل اشعار بان مائها نجس قبل النزح واختلفوا ان المتنجس ما نزح لا غير ارا جميع الا انه لا يطهر بنزح البعض كما في التمرناشي [ وغيره ] اي غير الوسط فان الدلو مما يذكر ويؤنث [ يحتسب به ] اي يعتد بذلك الوسط ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة عصفورا مثلا وهما كدلو عظيم يسع عشرين دلوا وسطا ثم نزح مرة لكان كفاية قال القدروري هو احب الي وقال زفر والحسن رحمهما الله انه لم يحرك كما في المحيط [ ويتنجس ] البئر [ من وقت الوقوع ] اي وقوع الميتة فيها كما في المشاريع وشرح الطحاوي [ ان علم ] اذ ظن ذلك الوقت بلا خلاف [ والا ] يعلم فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفخ [ فمئذ ] اي مدة تنجسها [ يوم وليلة ] فهو بمعنى جميع المدة [ وان انتفخ فمئذ ] اي مدة تنجسها [ ثلثة ايام ولياليتها ] الثلثة [ وقال ] اي ابو يوسف ومحمد رح [ مئذ ] اي اول تلك المدة زمان [ وجد ] وتبين هذا الوقوع سواء كان الواقع منتفخا او لا والاطلاق مشير الى انه حكم ما عجن به وغسل وحكم الوضوء والغسل سواء في القولين ويفتي ركن الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلاة بقولهما فيما سواء وانما قيد بالبئر لان الثوب لم يتنجس عندهم الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يوم وليلة وعنه في الطري يوم وليلة وفي اليباس ثلثة ايام والميتة لانه لو وقع فيها حي منذ ثلثة ايام فلا يدرك حتى مات فان انتفخ

يعيد صلوة ثلثه أيام عند الشيخين و الا فصلوة يوم و ليلة عند ابي حنيفة رح ولم يعد شي عند ابي يوسف رح الكل في الزاهدي [ وسور الادمي ] ولو صغيرا او حائضا او كافرا وكذا سور شارب الخمر فانه اذا اتى عليه ساعات و لحس شفته بلسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبرى لكن في المضمرات لو طال شارب لم يطهر وان شرب بعد ساعات فقي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقية الماء التي تركها الشارب في الاثناء او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره كما في المغرب [ و ] سور [ الفرس طاهر ] في رواية عنه وعنه ان التوضي بغیره احب وعنه ان سورها مكروه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط [ و ] سور [ كل مأكول ] من الطيور والانعام وانما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل الا الجيف مع ان سورها مكروه كما في الزاهدي وغيره لانها غير مأكولة بدون الحبس فكانها غير مأكولة [ طاهر ] ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورية [ و ] سور [ سباع البهائم ] من الاسد و الثعلب والفيل وغيرها [ نجس ] لم يتوضأ به وعن ابي يوسف رح انه كبول مأكول اللحم وقال الفقيه لو افتي مفت بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك رح لاجراه ذكره التمرقاشي و السبع مأخوذ من السبع وهو القهرسمي به كل حيوان مالب قتال و البهيمة قد مرت [ و ] سور [ الهرة مكروه ] كراهة تنزيه از تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كراهة تنزيه عندهما و لم يكره عند ابي يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن اذا اكلت الفارة فشربت فهو نجس بالاحماع واما لو شربت بعد ساعة لم ينجس عند ابي حنيفة رح كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الاهلية كما هو المبتدأ فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانما خصت بالذكومع انها داخلة في سواكن البيوت لانه لاخلاف ان سورها مختلف فيه [ و ] سور [ الدجاجة المخلاة ] بالتشديد المرصلة التي لا تعلف في البست وقبل ما يصل منقارها الى ما تحت قدميها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها و غيرها وقيل يكفي حبسها في بيت بحيث لا تجد عذرات غيرها لانها لا تحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشمل البقر والابل لكان احسن [ و ] سور [ سباع الطير ] جمع الطاير من الصقر والنسر والحداة وغيرها مكروه كراهة تنزيه او تحريم كما في الحاشية وقبل اذا تيقن عدم ننجس منقارها لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رح وبه افتي المتأخرون

( ن ) لانها تفتش الانجاس وفيه اشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره واختلف انها ان تجعل في قفص والعلف خارجة فم تحب نجاسة اصلا او في بيت والعلف فيه فانها لم تحب نجاسة غيرها و لا تحول في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تأكل لكنها تلتقط الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والابل الخ

كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدي الصيادين كما في الزاهدي وسور [سواكن البهائم] من الحشرات كالحية والفأرة والعقرب والقنفذ مكرره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه كسور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكرره كراهة تنزيه كما في الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والسواكن جمع ساكنة كهوالك جمع هالكة اي طائفة هالكة او جمع ساكن فانه صفة غير العاقل كالمواضي جمع الماضي [مكرره] ذلك الاسار وحكم المكرره انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما في قاضيخان وسور [الحمار] الاهلى بقرينة المأكول [والبغل مشكوك فيه] اي في حكمه فقبل الشك في طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك في طهارته وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضيخان وعنهما سورهما نجس وعند محمد رح ان سور الحمار طاهر ومن ابي حنيفة رح انه نجس وقيل ان سورة اخف من سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما في المحيط وفيه دلالة على ان الحمار اعم من الذكر لكن في الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فبح نقول بالنسبة وفي كلام المص دلالة على ان سور الانان مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر والحسن رحهم الله تعالى انه نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله [ويتوضأ به ويتيمم] اي يفعلهما جميعا فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار بان الافضل تقديم الوضوء كما في الخلاصة وعند زفر وجب تقديمه والاحوط ان ينوي فيه [ان عدم غيره] فلا يتوضأ بسورهما ان وجد الماء [والعرق] من كل [كالسور] طهارة ونجاسة وكراهة وشكاً لكن قال الزاهدي ان عرق مد من الخمر نجس وفي الزبدة ان عرق البهيمة الجلالة كالحمار والبغل وغيرهما نجس وفي قاضيخان ان عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الامام الحلواني ان عرقهما نجس لكنه عفر في البدن والثوب وعن ابي حنيفة رح ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة \*

[فصل] مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للاغاظ او النقوش مع المحل مبني على السكون لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافا الى قوله [التيمم] لغة القصد وشرعا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره انه القصد الى الصعد لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخلو عن شيم [يخلف] ذلك [الوضوء] اي وضوء الحدث فلو تيمم التيمم لم يكن قربة كما في النية وفي كون المضارع خبرا للمعرف اشعار بقصر الخلفية على التيمم على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة رح وفي رواية من يبي يوسف رح وعنه انه يومي بغير طهارة للتنبيه بالمصلين وعنه انه تبسم بالتراب النجس ويومي وعنه انه يركع ويمجد ثم يعبد وقول محمد رح مضطرب كما في الزاهدي [والغسل] اي غسل الجنب والحائض وغيرهما سواء كان للملوة الواجبة او العنة لكن في الظهيرية ان الحائض لا يتيمم



لصلوة الجبازة والعبد اذا ظهرت لاقل من عشرة [عند العجز] اى عجز المتيمم [عن] استعمال [الماء] اى ماء كاف لطهارته حتى ان الجنب اذا كان له ماء يكفي لبعض اعضائه او المحدث للوضوء تيمم ولم يجب عليه صوفه اليه الا اذا تيمم للجنبانة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء ح لانه قدر على ماء كاف له ولم يجب عليه التيمم لانه بالتبهم خرج عن الجنبانة الى ان يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوي وغيره وهذا صورة ما قال المص واما اذا كان مع الجنبانة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنبانة بالاتفاق فان مع فيه بمعنى بعد كما قالوا في قوله تعالى ان مع العسر يسرا وبه ينحل ما في هذا المقام من الاشكال المشهور [لبعد] اى الماء عن المتيمم او المتيمم عن الماء [مبلا] اى بعد ميل وهو في الاصل مقدار مدى البصر من الارض ثم سمي به علم مبني في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبنى على كل ثلث فرسخ ميلا ولهذا قيل الميل الهاشمي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرسخ ف قيل ثلاثة آلاف ذراع الى اربعة آلاف كما في المغرب والكافي وغيرهما وقيل الفان وثلثمائة وثلث وثلثون خطوة كما في حج النهاية وقيل ثلاثة آلاف خطوة كما في البنابع والاول ايسر بالنظر الى المبدأ فان الخطوة ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبعاً بعدد حروف لاله الا الله محمد رسول الله كما قالوا الا ان المشهور اعتبار المغرظة وهذا كله عند ابي حنيفة رح وفي رواية عن محمد رح و قال لا يخلف الا على رأس ميلين وقال الحسن هذا اذا كان الماء بين يديه والا فالاعتبار بالميل وعن ابي يوسف رح ان الاعتبار غيبة القافلة عن بصره وهذا احسن جدا كما في الذخيرة وعن محمد رح رتبة مهم كما في التمرناشي والميل هو المختار كما في الهداية والتقبيد بالعجز يدل على ان لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لمسجدة التلاوة كما في الخزائن وهو المختار كما في المختار للامام طاهر بن محمود رح واطلاقه مشير الى استواء المقيم والمسافر في ذلك والاصح كما في التحفة وقيل ان البعد في المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه موضعا يقصر فيه المسافر وقيل موضعا لا يسمع الاذان وقيل اصوات الناس كما في المحيط والتقبيد بالميل يدل على ان في الاقل لم يتيمم وان خاف خروج الوقت كما في الارشاد لكن في النوازل انه يتيمم ح [او مرض] اى خوف حدوث مرض او ضعف كان او يكون او زيادته او اشتداده او وجدان وجع له او ايذائه اثناء شديدا بسبب استعمال الماء او الحركة كما في مواضع الزاهدي والاطلاق دال على ان المريض يتيمم ولو وجد المتوضي حرا كان او عبدا وفي الاول خلاف صاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على قول الامام فهذا اللفظ محتمل لعشرين معثلة فصاعدا [او] خوف [برد] ممرض او متلف للبفس او العضو في السفر او الإقامة وقالا لا يتيمم المقيم وعن الحلواني يتيمم المحدث المقيم اجماعا قيل هذا الاختلاف في ديارنا فلا يباح له التيمم اجماعا ونخصيص البرد من قبيل الاكتفاء فان الحر الشديد

مبيح للتيمم الكل في الزاهدي [ او عدو ] سواء كان آدمياً او غيره فان منع الكفار الاضرب عن  
الوضوء والصلوة تيمم وادعى الا انه يعيد و كذا المقيد والمحبوس الا اذا كان خارج الصر فان عنده  
لا يعيد كذا في المحيط ولا يعيد في السبع بالانفاق كذا في المضمرات [ او عطش ] له او لغيره  
بالفعل او بالقوة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطبخ التماج كما في القنية ولا ماء موضوع في القلترات في  
الحب او غيره فانه للشرب الا اذا كان كثيراً يستدل به على انه له وللتوضي جميعاً كما في النوازل وعن  
علي ومحمد بن الفضل ان ما للوضوء يشرب واما للشرب لا يتوضأ به كما في المحيط [ او عدم آلة ] كدلو  
وحبل و منديل ونحوهما فلو وجد ثلج او جمد مع آلة الذوب او ما تحت آلة التقديد لا يتيمم وقيل  
يتيمم كما في المنية والمتبادر ان يكون الآلة متصرفاً فيها فان كان مع رفيقه دلو ليس عليه ان يسال وان  
سال فقال انتظر حتى استنقا فالمستحب عنده ان ينتظر آخر الوقت خلافاً لهما كما في الزاهدي [ او خوف  
فوت ما يفوت ] من الصلوة [ لا الى خلف ] بفتحتين والسكون حال من الصلوة اي غير مستهمة  
الى ما يقرر مقامها فانها ثلثة انواع ما يخشى على فواتها ويقضي اما اصلها كالجمعة فانها يفوت  
الى القرض الاصلي عندنا وهو الظهر على المختار او بدلها كالكتوباء فانها يفوت الى خلف وهو  
القضاء واما لا يخشى على فواتها لعدم توقتها كالنوافل فاحترز بالقيدين عن هذين النوعين  
وما يخشى فواتها اصلاً [ كصلوة العيد ] فانها تفوت بلا خلف فتخلف التيمم لاجلها [ ابتداء ] اي قبل  
الشروع او مفعول له كقوله [ او بناء ] اي بعده من قولهم بنى على صلوته اي وصل بها اياما  
وتفصيله انه ان سبقه الحدث في المصلي قبل الصلوة فان رجا ادراك شيء منها بعد الوضوء  
يتوضأ والا تيمم وان شرع فان خاف زوال الشمس تبتم باجماع والا فان رجا ادراكه لا يتيمم والا  
فان شرع به فذلك اجماعاً وان شرع بالوضوء فذلك عنده خلافاً لهم قيل الخلاف في ديارنا لا  
يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الماء بمصلانا كما في الخلاصة وغيرها [ كصلوة الجنائز ] بالفتح اي  
الميت على السرير [ لغير الولي ] اي بخلف التيمم لاجل صلوة الجنائز لغير ولي صلواتها ومن كانت  
حقاً له وهذا اذا كان لا يرجو ادراك شيء من الكبريات والا فتوضأ كما في المنية وفيه اشعار بانه لم  
يتيمم ولي الصلوة سلطاناً كان او قاضياً او امام الحي او غيره كما باني وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح  
انه يتيمم عند حضور الجنائز فلو حضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم والا فلا  
وعند محمد رح يعيد بكل حال والفتوى على الاول كما في المضمرات ولا ينبغي ان يجعل القيد  
صفة لصلوة الجنائز او حالاً والعامل معني المشابهة على انه جاز ان يجعل قيد الصلوتين ففي الزاهدي  
وغيره ان ليس للامام ولا للولي ان يتيمم لاجل الصلواتين وقيل للولي التيمم فيهما [ وهو ضربة ]  
ببطن كفيه او ببطنهما مع ظهرهما والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم نفضهما مرين  
منك ابي يوسف رح و مرة عند محمد رح وقيل الاول محمول على كثرة الصاق التراب والتاني

على قلته كما في المحيط [لمس وجهه] اي لاجل يمسح به وجهه وفيه اشعار بان مسح العذار شرط كما في الرازي ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المصنوعات [و غريبة] اخرون [لبديه] اي لمسح يديه [مع مرفقيه] وانما لم يذكر الوضعة مكان الضربة وان ذكر في الاصل لانه فصل والاطلاق مشير الى ان يديه لو يمسح عليهما نجاسة بلاماء يغسل يتسم بهما بلا وضوء فوجه عليها كما في المنية وينبغي ان يكون كذلك مريض يضره الماء وفي الاكثفاء اشعار بان الغبار لو لم يدخل بين الاصابع لم يحتج الى ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد رح انها يحتاج اليها كما في المحيط لكن في ممانعة الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والمبتادر ان يكون الضارب هو المتبسم فلو تبسم غيرة يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسري كما في العمان وان لا يتكرر المسح فانه مكروه بالاجماع كما في الكشف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا فلبلا لم يجز كما في الجامع للقاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزيه كما في الخزانة وعن اصحابنا اذا ام بمسح الاقل من الربع يحوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن ابى حنيفة رح اذا مسح الاكثر يجزيه وينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفيته ان يمسح بباطنه اربع اصابع بده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى باطن زراعه اليمنى الى الرسغ فيمر باطن ابهام يده اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بده اليسرى كذلك لكنه في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاث اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرافق ثم يمسح بباطنه بالابهام والمسبحة الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكف لا يمسح على الصحيح [على كل ظاهر] تعميم لا يخلو عن تسامح والعبارة على ظاهر كامل فانه لا يحوز التيمم بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا انه يحوز كما في المحيط والمبتادر ان يتعلق الحار بالضربة الاخيرة الا انه لم يحز اطلاق الاولى والاولى ان يكون متنازعا فيه فشير الى ان الحنبل لو ضرب على ظاهر للوجه ثم عليه للبد لاجراء لان المستعمل هو التراب المستعمل في الوضوء واليد كما في الخلاصة [من جنس الارض] اي مما لا يحترق بالبار فنصبر رمادا او ينطبع كما في المصنوعات فتبسم بالياقوت والزبرجد والمرجان لا بالزجاج والاراد منج واللالى والحجرين والحديد كما في الخزانة وغيرة لكن في الرازي وغيرة تيمم بالثلاثة الاخيرة والرصاص والنجاس عند ابي حنيفة ومحمد رح وفي الخلاصة تيمم بالرماد بالاجماع وفي المصنوعات تبسم به عند ابي قاسم الصغار وفي الخزانة لا ييمم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد تركستان فانه خطبهم وفي الظهيرية التراب المخارط بما ليس من جنس الارض العبرة للغلبة ولو كان ذلك الطاهر [بلا نقع] اي بغير غبار فبحوز بالحجر المغسول وهذا عنده وخلافا لابي يوسف

رح لا يجوز وعن محمد رح روايتان والاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضربة عليه اي على النقع الطاهر فلا يتيمم بغبار الثوب النجس كما في الخزانة ولو قام في هدم واصاب الغبار وجهه وندبه ومسح جاز وكذا لو حرك راسه بنية فالشرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي [مع القدرة على الصعيد] اي مع وجود الصعيد الطاهر كما قال خلافا لابي يوسف رح ثم رجع الى ان لا يتيمم على الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلو اضمحل علم من الاستدراك ومع ظرف ضربة كقوله [بنية اداء الصلوة] او جزوها ممن يحتاج الى التيمم سواء كان مريضا او مريضا يتيمم غيره كما في المنية وفيه دلالة على انه لو يتيمم لقراءة القرآن او مسح المصحف لا يصلي به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعيد البلخي ولو تيمم لصلوة الجنائزة او سجدة التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيمم سجدة التلاوة وذكر القلوري في شرح انه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر لا الحضر لعدم الضرورة ولهذا لو تيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا يصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون التيمم بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة رح انه ينوي الطهارة وفي الكلام اشعار بان يشترط نية الحدث او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لابد من التمييز والصحيح هو الاول كما في العكرماني واعلم ان سنة التيمم التسمية ثم الاقبال والادبار ثم النفض ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي [ويصح] التيمم [قبل] دخول [الوقت] ومبجى الوقت المستحب [و] يصح [قبل الطلب] اي طلب الماء والالة [من الرفيق] اي رفيقه الذي معه الماء او الالة وان ظن الاعطاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كما في التحريد وذكر في بحر المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالين وعن ابي نصر الصغار انما وجب اذا لم يكن الماء عزبزا ثم لم صلى بلا طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف ما لو ابي فصلى فانه لا يعبد كما في الزاهدي [يصلى بواحد من التيمم ما شاء] من الواجبات والنوازل اداء وقضاء [وينقضه] اي التيمم [ناقض الوضوء] كما مر [و] ينقضه ايضا [قدرته على ماء كاف لطهارة] اي لغرض الوضوء والغسل وقيل للغرض والسنة كما في الراهمي وفيه اشارة الى انه لو رأى في الصلوة ماء في يد رجل فاتمها ثم طلب فاعطى لم يعدها كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتمها بعد التردد في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا اياه وعن محمد رح ان ظن الاعطاء بطلت والى انه لو تيمم على رأس ميل ثم سار الى الماء وانقص قليل من المسافة ينبغي ان ينتقض تيممه لانه قدر على الماء حكما ويؤيده ما قال الراهمي قبيل باب قضاء الغرايت ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان زوال المرض المسح للتيمم ناقض كما في النظم لا ينقضه [ردته] اسم من الارتداد اي ارتداد المسلم المتيمم فله ان يصلي به اذا اسلم وفيه اشعار بأنه لو تيمم من يريد الاسلام لم يصل به لان نيته

غير صحيحة خلافاً لأبي يوسف رح كما في التمرتاشي [وندب] ومنتجب وعن الشيعيين وجب [لراحيه] اي لظان الماء [صلوته] بالتيمم [آخر الوقت] اي في آخر الوقت المحتجب فلا يؤخر العصر الى وقت الكروة اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا يأس به عند أكثر المعايين الى الشفق وهذا اذا بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتييم و ان خاف الغوت وفي القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا يؤخر وفي الاصل لم يقيد و الاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد يستدل به على ان الصلوة اول الوقت افضل عندنا و هيأتي [ويجب] ويفرض [طلبه] في القلاة يمنية او يصره او قدامه كما في التمرتاشي [قدر غلوة] بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائه وقيل ميلاً وقيل قدامه ميلين كما في التمرتاشي [ان ظنه] بالاخبار او غيره [قرباً] وانما قيد بالظن لانه واجب العمل في العمليات اجماعاً بخلاف الشك فانه لا يعننى عليه حكم وفاقاً كما في حاشية الهداية [واذا ذكره] اي الماء في الوقت او بعده حال كونه [في الراحل] اي حمله [لا يعيد الصلوة] الموداة بالتيمم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف رح يعيد وقيل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقاً وكذلك اذا علق الادواة من عنق الدابة وقيل فيه الخلاف ولو علقت من مؤخر الاكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد و في العكس يعيد كما في المحيط \*

[فصل] بلا تنوين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا يكون الصفة مبتدأ والجار خـرة [المسح] قد مر و المراد المسح بيده بقريضة اللام [على الخفين] وغيره كالجبيرة ولم يذكره تبعاً وانما يشني اشعاراً بان المسح لا يجوز على خف واحد بلا عذر وهو شرعاً ما يستتر الى المكعب او امكن به السفر كما في المحيط او مشى به فرسخاً او ما فوقه كما في حاشية الهداية [جائز] ثابت بأثار قرينة من التواتر قالوا الى قياس قول ابي يوسف رح بكفر جاحده لذلك كما في المحيط وفي فتاوي قاضيخان من انكرة من الصحابة رجوع قبل موته وفي التحفة انه ثابت بالاجماع وقال ابن الحجر انه ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين منهم العشرة وانما قال جائز للتخيير بين المسح و الغسل كما في الكرواني وذكر في الذخيرة ان المسح اولى لظاهر الاعتقاد و دفع تهمة البدعة و العمل بقراءة الجراكن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل و هو الصحيح كذا في الزاهدي فان قلت كيف يكون افضل والاصول ان المسح رخصة اسقاط اي رخصة مسقطه للعزيمة كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حالاً لتخفيف و لهذا لو صب الماء في الخف بنية الغسل ينبغي ان يصير آثماً لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروعة بل متعينة ينال الاجر لزيادة المشقة وليس من رخصة الترفية في شيء اذا المعنى رخصة مخففة بجواز التأخير من وقته للعذر و ان كان فضل ان لا يؤخر كقطر المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من محبته ولا يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الرافعي (في التحقيق) لتحقق ما في الهداية والكافي فمن قال ان

المسح رخصة ترفية عندهما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول [للمحدث] ظرف جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجدد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرية بذلك صار كأنه محدث حال كونه [دون من عليه الغسل] من الجنب والحائض والنفساء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة وفيه ان النفي الشرعي لا بد له من اثبات عقلي وصورته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبيه ثم يمسح او يقعد فيه واضعا رجله مكانا رفيعا لا يصل اليه الماء وعن نجم الاثمة ان لا يمسح الخف بل يجري الماء على ظاهرة بعد ان يشد فوق الكعبين و ههنا اشكال لان المبسوط علله بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كلمة على اشارة الى جواز مسح مغتسل الجمعة والعيد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه فلاحسن دون المغتسل [وفرضه خطوط] حاصلة من بلة اغملة الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصول قال الامام اسبغابني في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشروط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوطا بالاصابع وفي المستصفى انها سنة وفي حاشية الهداية مستحبة و اشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء يمسح ثلثا كالغسل كما في الكرماني [قدر ثلث اصابع اليد] اصغرها عند ابي بكر الرازي وفي رواية من ابي حنيفة رح وقدر ثلث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن الحسن اكثر ظاهر الخف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهرة كما في الزاهدي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار [في اسفل من الساق] مشكل فانه مقصد بظهر القدم فلو مسح على ما فضل من رأس خفه مقدار ثلث اصابع لم يجوز سواء كان مقطوع الاصابع اولا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه رمر الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجوز الى ان يجوز المسح بالظهر لكن المستحب بالطن والى انه لو بدأ من عرض الخف او من الساق جاز لكن السنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واليسرى على اليسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويمد هما الى العاق وقال محمد كلاهما حسن وقال الحلواني الاحسن ان يمسح بجمع اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر خفه جاز عن المسح وكذا لو مشى في الحشيش فابتل من الماء او من المطر وكذا من الطل على الصحيح الكل في المحيط [ويجوز] المسح [على الجرموقين] الكائنين من الاديمن ونحوه سواء كان ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبسهما بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم يجوز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا واما اذا كان من الكرناس ونحوه فلا بد بتمسح اذا لبس وحده

وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البلة الى ما تحته اكل في المحيط والجرمق بالضم ما يلبس فوق الخف لحفظه من الطين او غيره على المشهور لكن في المحموم انه الخف الصغير [و] يجوز [على ما يستر الكعب] والقدم من شعر او لبد او جلد رقيق ونحوها [ويمكن به السفر] الشرعي كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية كما مر ويدخل في عموم ما اذا كان من كرباس او صوف لكن في المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي المضمرات لا خلاف ان الجردب اذا لم يكن نخينا لم يجر المسح عليه [وشرط] في جواز المسح على الخفين او غيرهما [كونهما ملبوسين] من اللبس بالضم فان الكسر اسم له [على طهر تام] ظرف ملبوسين او الثبوت المستفاد منه واحتراز به عما اذا لبسهما المتيمم او المتوضي بنبيذ التمر فانه لا يمسح اصلا او صاحب العذر مع العذر فانه لا يمسح خارج الوقت [وقت الحدث] اي قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح ظرف التام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس المحدث خفيه ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكمل الوضوء ثم احدث مثل ان يستنجي على وجه السنة جار له ان يمسح كما في الزاهدي وانما شرط ذلك لانه لو كان ناقصا لحل الحدث ما يقدم بخلاف ما اذا كان كاملا وهذه العبارة احسن من قولهم اذا لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على الحدث فيلزم من قولهم اشتراط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث لا بقاء كما ذكره المص قبيل فيه نظرا لان وقت الحدث ظرف كاملة فالمعنى على طهارة يكون كمالها قبيل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقاءه بصيغة الفعل واقع وفيه انه لا يدفع ما ذكره من ان حدوث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل جمع البقاء الا بقربة نعم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام والاستمرار معنى مجازي له على انه غير محتاج اليه بل هو مضر كالحدث ويكفي الثبوت لما يدعيه وفي الاكفاء اشعار بان لا يشترط النية في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الروايات كما في الزاهدي ولا يشترط الطهر المذكور [في] مسح [الجبيرة] سواء كان المسح واجبا او جائزا فانه لو ضر حلقها فان ضر مسحها جاز تركه اتفاقا وان لم يضر فان لم يضر غسلها ينبغي ان يجب الغسل وان ضر جاز ترك المسح عنده ووجب المسح عندهما ولو لم يضر الحل فان لم يضر غسل ما تحتها وجب الغسل اتفاقا وان ضر فان لم يضر مسح ينبغي ان يكون على الخلاف وان ضر فان ضر مسحها جاز تركه اتفاقا وان لم يضر فينبغي ان يكون الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبيرة ليس بفرض عنده وان لم يضره كما في المحيط وذكر في الراد انها تمسح اذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجراحة اذا ضر الحل والغسل والا فيغسل ما حواها ومسحت وان ام يضر المسح مسح ما عليها وغسل الباقي وفي المحيط انه يمسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المفتد وفي الذخيرة الاصح انه يكفي مسح الفرجة التي بين العقدتين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العضر حال

الكبر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط والقنوط على ان مسح الاكثر يكفي و الى ان النية لم يشترط وذا بلا خلاف و الى انه يكفي مرة واحدة وقيل بالثلاث لا في جراحة الرأس و الاول هو الصحيح كما في المحيط [ ولا بأس ] عليك بسقوطها ولا ينتقض المسح بسقوط الجبيرة عن الشيء [ الا عن برة ] بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اي بسبب صحة العضو فان السقوط بهذا السبب ناقض كما لو مسح ولم يسقط فان كان في الصلوة يمتأنف بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل [ ولا يمسح سائر غير الرجل الا هي ] اي لا يجوز مسح عضو مستور بشيء غير الرجل الا المستور بالجبيرة كما مر فلا يمسح الرأس الوجه واليد الصحاحات المستورات بالقلنسوة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذ الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الداء في شقاق الرجل امر الماء عليه ولم يمسح و يغسل اذا سقط عن برة كما في المحيط [ ومدته ] الاضافة للعهد اي مدة مسح الخف لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض الا بالحدث كما في الزاهدي وغيره [ للمقيم يوم وليلة ] من وقت الحدث حذف للقرينة فالقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع صلاها وقعد قدر التشهد فحدث فاتم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلي من الغد لاعتراض الحدث اخر صلوته و قد يصلي خمسا وستة كما اذا اخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث و صلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد في اوله [ وللمسافر ثلثة ] من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا [ من وقت الحدث ] اي مبدأة من وقته فان صفة للثلاثة ولذا قدم الخمر [ و ناقضه ] اي ناقض مسح الخف والجبيرة [ ناقض الوضوء ] من الحدث الاصغر والاكبر فاذا توضأ مسح و اذا نزع غسل [ و ] ناقضه اي ناقض مسح الخف [ مضي المدة ] المعهودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فانه بمضي على صلوته بلا تيمم على الاصح اذا لو قطع تيمم ولا حظ عنه الرجلين وقيل تفسد صلوته كما في قاضبخان وغيره و ناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق الخف كما روي عنه و به قال ابو يوسف رح ويحتمل ان يراد اكثر القدم بعلاقة الحزئية فان في خلاصة المتداولات كلبسوطين والمحيط وغيرها ان خروج القدم ناقص بلا خلاف و اما خروج اكثرها او نصفها او كل العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما مراه مما يمسح ففيه خلاف والصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الاخر وهذا كله اذا بدا له ان ينزع الخف فحركه بنيته و اما اذا زال لمعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما في النهاية وغيرها فاطلاق المتن مشكل وفي الاكتفاء اشعار بان لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينتقض و ان بلغ الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياضي وعلى الانتقاض اكثر المشايخ واليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الظهيرية ويحتمل ان يكون فيه روايتان فان اختلافهم في الغالب مبني على اختلاف الروايات كما في القتمة و من السواض المحرق كما سيأتي [ وبعد احد هدين ] اي



المضي والخروج كبعد الخرق وبلوغ الماء الى الرجل [يجب غسل رجليه فقط] فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافاً للنجعي وعنه لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من النزوع والا فيجوز المسح وان طال المدة كما اذا خفف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة [ويمنعه] المسح الحالي والاستقبالي كما ينقض الماضي [خرق] في اسفل الساق من الخف سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم الخف [يبدو منه] اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي لا الوضع حتى لو انفتح خرزة بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط [قدر ثلث اصابع الرجل] بكمالها واليه مال الحلواني وهو الاصح وقيل ثلث انامل واليه مال السرخسي وعن ابي حنيفة رح ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او منفوعة خلافاً وقبل انما قدر بالاصابع اذا كان الخرق بحداثتها اما اذا كان بحذاء القدم او العقب فالمعتبر اكثرها وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي [اصغرها] بدل من اصابع فلا يعتبر الابهام وجارناه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التتمة [ويجمع خروق] كل منها يصح مسئة او اكبر الا الاشفي من [خف] واحد على الاصح كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لا يجمع خروقه كما في الخزانة ومثله عن ابي على الرازي كما في المنية [لا] يجمع خروق [خفين] خلافاً لزرر [وفي سفر] الشخص [المقيم] قبل الحدث او بعده وقبل المسح او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخير اي السفر فان كان مقيماً ثم سافر فيمسيح ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحدث [و] في [عكسه] اي اقامة المسافر [قبل] مضي [يوم] وليلة يعتبر الاخير اي الاقامة فيمسيح يوماً وليلة [و] في سفر المقيم عكسه [وبعد هما] اي بعد يوم وليلة [ينزع] الخف فيغسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتيمح كما في التحفة •

[فصل \* الحيض] يكون للارنب والضبغ والخفاش كما ذكره الجاحظ وفي اللغة

مصدر حاضت الانثى فهي حائض وحائضة اي خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعني الشرعي تابعا لاكثر السلف في تسامح منهم فقال [دم] اي خروج دم حقيقي او حكومي فيشمل الطهر المتخلل ولا يرد ان العلل الشرعية معان دون الاعيان وللتنبية على هذا المعني قال [ينفضه] اي يسقطه الى الفرج الخارج وان كان النفص في الاصل تحريك الشيئ ليسقط ما عليه من غبار او غيره فلما نزل الدم الى الفرج الداخل ليس بحيض في ظاهر الرواية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس وبالأول يفتي ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن والداخل ما بمنزلة السن وجوف الفم كما في المحيط [رحم] امرأة [بالغة] اي منبت الواد وعائه في البطن والبالغة ما بلغت سنا و اقوت ببلوغها فيه صدقت وهو تمتع سنين على الاصح كما في الزاهدي وكذا اورأت هذا والمراهقة دما تكون نصاباً كان حيضاً

بالاجماع كما ان بنت خمس ثنين لو رأتها لم يكون حيضا بالاجماع وفي العت والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج من الانف والجراحات والحامل فانه ليس من الرحم لانسداده فمه اذا حبلى وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكيم انه من الرحم فلم يعتبره الشارع وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب ان يغتسل عند انقطاعه وان يمسك الزوج عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا تدع الصلوة والصوم و قراءة القرآن كما في السراجية والاضافة لافادة التخصيص بالانسان وانما قال بالغة ليخرج الخنثى مخرج الدم من رحميه والمنى من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرية [ لا داء بها ] اي لا يكون بالبالغة علة هي سبب للدم و الداء عينه واو ولامه همزة واحترز به عن النفاس لانه علة حتى لم يعتبر تصرفها بها الا من الثلث كما في الكشف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرا ممتدا فيلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشاهير كالمحيط و الخلاصة والفصول وغيرها انه لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعده قلت انما ينفذ تصرفه من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الذخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده يكون وجعا شديدا ولا يخلو عن امتداد فلعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان عدت مريضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة [ ولا اياس لها ] اي لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء عن رؤية الدم وفي المغرب اليباس انقطاع الرجاء واما اليباس في مصدر الايسة من الحيض وهو في الاصل ايباس على افعال حذفت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا واختلاف في حد الايسة والمختار في زماننا على ما في الزاهدي خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك دما اختلف المشايخ قيل لا يكون حيضا وقيل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض والاول مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المضمرات وفي الاكتفاء اشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها آيسة كما في المنية [ اقله ] اي اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام [ ثلثة ايام ] بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على غيره [ ولياها ] المقدرة باثنتين وسبعين ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند المتفرعة جزء من الزمان وان اقل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كان استحاضة حتى طلع نصفه فم يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابواسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض وقل الطهر واما فيما سواه ما فاذا اخبرت

المفتي انها طهرت في الحادي عشر اخذ لها بعشر وفي العاشر بتسعة وما كان بتعرض للساعات وعليه الفتوى كما في حاشية الهداية لكن قد اطلق المحيط انا قد استقصينا في المعامات فيما سواهما لتعمر الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان اقله ثلثة ايام مع المنخل من اللية وعن ابي يوسف رح يومان واكثر الثالث [واكثر عشرة] من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما قررنا فلو شكك انه العاشر والحادي عشر فان رأت الدم فهي حائض وان لم تترك ذلك ان كان لها ظن به كما في المنية [واقل الطهر] الفاصل بين دمى الحيض [خمس عشرة يوما] مع لياليها [ولا حد لاكثره] اي الطهر فما رآته تصلي وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز الى انها لو استمر بها الدم لم يكن له غاية فلو رأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلقت انقضت عدتها بتلك سنين وثلثين يوما كما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالحكم الشهيد ان الاكثر شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية والزعفراني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وخمسون وقال الزاهدي هو الاظهر [والطهر] الذي هو الدم الحكي [المنخل بين الدمين] اي المحاط بهما حال كونهما واقعين [في مدته] الاقل از الاكثر او التي بينهما فاطهر الذي احاط الدم به ام يفصل وكان حيضا اذا وقع في مدته سواء كان نصابا او لا وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى ثمان وتفصيل هذا المجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقا وان كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر طلى ستة اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به في المدة كمن رأت يوما دما وثمانية طهرا ويوما دما وبه اخذ القلوري ورواه محمد عن ابي حنيفة رح وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ نصابا في مدته مجتمعا ومتفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر ورد ابن المبارك عنه كما في المبسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم نصابا سواء كان في مدته او لا كمن رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روي عنه كما في المصارح ورابعها انه لا يفصل اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساريا لهما كمن رأت ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران محبط بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران معا بل يجعل احد الطهرين المتساري للدمين دما ثم يتعدي حكمه الى الاخر عند ابي زيد الكبير البخاري وابي علي الدقاق ولا يتعدي عند ابي سهل كمن رأت يومين وثلثة ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عند هما والسته المتقدمة عنده والاول اصح عند مشايخنا وبه اخذ محمد كما روي عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها انه لا يفصل مطلقا فيحوز ختم الحيض وبدايته كلاهما او احدهما بالطهر يطهر كلاهما في المعتادة والختم في المبتدأة كمن رأت قبل العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع الدمين عشرة

اراقل وبه اخذ ابو يوسف كما روي عنه وهذا آخر مروياته وبه افتى صدر الاسلام وصدر الشهيد  
 كما في المحيط وسادسها انه يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كما روي عنه كمن رأت يوما وثلاثة او  
 اكثر ثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شيعي منهما نصابا كان الكل استحاضة و ان  
 بلغ احدهما فهو حيض والاخر استحاضة وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات  
 من جملة مناقب امام الانام فانه تكلم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى  
 ارواحهم الى يوم القيامة وانما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فانهما متحويان في الحكم فالطهر  
 المتخلل في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده واما عندهما فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا  
 فلو رأت بعد الولادة يوما وثمانية وثلثين و يوما كان الكل نفاسا عنده و اليوم الاول لا غير  
 عندهما كما في المحيط [وما رأت من لون] من الالوان للدم [فيها] اي في مدته ومن بيان  
 للموصول وعائدة مفعول محذوف [سوى البياض] الخالص او الغالب فانه ليس بحيض اتفاقا وهذا  
 اذا كان طريا فلو صار اصفر باليبس ففي حكم الابيض وانما صح الاستثناء من لون و هو نكرة في  
 الاثبات يخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول [حيض] خبر الموصول و اما خبر الطهر فمحذوف  
 وفي عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا بكل لون من الستة الحمراء والبيضاء والصفراء  
 والقز او التين او السن على الاختلاف بلا خلاف و الكدرة اي ما هو كالماء المكدر و هو حيض مطلقا  
 عندهما وكذا عند ابي يوسف ان تأخرت عن الحيض و الخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل  
 انكأنت من ذوات الاقراء فحيض و التريبة بفتح التاء وكسر الراء و تشديد الياء او تخفيفها هي بين  
 الصفرة و الكدرة وقيل على لون الربة مشتقة منها وقيل لفظ التريبة منصوبة الى التراب فانها على  
 لونه حيض على قول العامة الكل في المحيط ومن حكم الحيض [انه يمنع الصلوة] اي اداء كل صلوة  
 وقضائها فتناول الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للحرج كما قال  
 بعض المشايخ منهم القاضي ابوزيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفاس الوجوب بلا وجوب الاداء  
 ضربا من اللغو والى ان المبتدأة تترك الصلوة كما رأتته وهو قول اصحابنا وبه نأخذ وعن ابي حنيفة رح  
 لا تترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام وعن ابي يوسف رح تغتسل بعد ثلثة ايام ثم تصوم  
 وتصلي سبعة ايام بالشك لا يقربها الزوج ثم تغتسل بعد تمام العشرة و تقضي صيام الايام المبيعة  
 احتياطا وكذا المعتادة تترك الصلوة فاذا كان عادتھا في الحيض خمسة فرأت الدم اليوم السادس  
 توامر بالاعتسال والصلوة عند مشايخ بلخ وقال صدر الشهيد لا توامر الا بالاعتسال وقال محمد الميداني  
 لا توامر بهما كذا في المحيط والى انه لانصح السبب والتهليل بل يستحب ان يتوضأ في وقت الصلوة  
 وتجلس في مسجد بيتها وتشتغل بهما فانه روي انه يكتب لها ثواب احسن الصلوة تصلي على انه  
 لا تزول ح عنها عادة العبادة كما في النية [والصوم] اي اداء كل صوم فيجب عليها و اذا وجب نية

القضاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة فيه كالصلوة على ما اشرنا [ويقضى] الصوم وان حاضت بعد الزوال [هو] تأكيد للضمير فلا يقبح العطف [لا] تقضي [هي] اي الصلوة ولو طهرت بعيد اول الوقت فلا شرعت في صلوة التطوع او صومه ثم حاضت وجب قضاها اذ وجوبهما بالشروع بخلاف الفريضة فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبتهما عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف ما اذا اوجبتهما في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيىء ولو انقطع الدم على ما دون العشرة او الاربعين في وقت عشاء يسع فيه الغسل والتحريمه وجب قضاءها واداء صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر قدر الغسل والتحريمه والصحيح انه يعتبر معهما لبس الثياب والاصح ان التحريمه لم يعتبر في حق الصوم [ودخول المسجد] اي موضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع مسجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل ظلة بابه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التخلي والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من ملئ بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يفتي به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا فسا في المسجد لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح [والطواف] من خارج المسجد او داخله للحج او العمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهدي [واستمتاع ما تحت الازار] اي انتفاع الزوج منها بما يشمله الازار للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او التفخيذ او اللبس وهذا عندهما وقال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في شرح التأويلات وبالأول يفتي كما في المضمرة فلو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها واختلف في كفر المستحل وان وطئها فلا شبهة عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدينار وفي آخرة بنصفه كما في الزاهدي [و] الحائض [لا] تقرأ شئاً من القرآن عند الكرخي وآية تامة عند الطحاوي والاول هو الصحيح كما في المضمرة ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح ان ما دونها لا تمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات وينبغي للمعلمة ان يقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط [كجنب] فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة رح انه لو تضمنض فلا بأس به وبه افتى نجم الاثمة البخاري كما في الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزي فيما وراء الصلوة وفيه اختلاف المشائخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وفيه اشعار بانه يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم حرموها كما في المحيط لكن مكرره كما في المضمرة [و] مثل [نفساء] فانها لا تقرأ والاولى ان بقول ولا يقرأ كنفساء ولا الجنب اذ الاحكام الثمانية مشتركة بين الحيض والنفساء كما في النهاية وغيرها [بخلاف المحدث] غيرهما فانه يجوز قرأه عن ظاهر

القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة [ولا يمس] بفتح الميم وضمها والفصح هو الاول كما ذكره الجوهري اي يكره ان يلمس [هولاء] اي الحائض والجنب والنفساء والمحدث [مصحفا] مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه الصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة ولو غفل يده فعن ابي حنيفة رح انه لا بأس بلمس المصحف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر البقالي انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجواهر ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذاكرة في حال الاخذ ما فيه من الايات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز له لمس الكتب العربية والاشعار والى انه يكره لمس البياض كمس السواد وقيل لا يكره لمس البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعظيم كما في التحفة والى انه كما لا يمس باعضاء الطهارة لا يمس بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقبل يجوز للمس بهما والاول اصح كما في الزاوي [الا بغلاف] اي مع غلاف [متجاف] اي منفصل كالخريطة والجلد الغير المشرز فلا يمس الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بلمسه [وكره] لهولاء الاربعة مس المصحف [بالكم] والذي على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم مس كتب الشرعية غيره بالكم وبعض الثياب كما في الذخيرة [ولا] يمس هولاء [درهما] او لوحا كتب [فيه سورة] او آية تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم يكره منه [الا بصرة] بضم الصاد والتشديد اي مع كبسة وبه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من الحائض والجنب والى انه لا يكره لمس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشائخ والى انه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفا او لوحا فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المشائخ لكن المختار ان لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية [وحل] لكن لم يستحب لانها كالجنب ما لم تغتمل كما في المحيط [وطي من] كانت زوجة للوطي او مملوكة له حائضا او نفساء مقيمة او مسافرة [قطع دمها] حقيقة او حكما كمن جاوز دمها [لاكثر] مدة [الحيض] اي بعد انقضاء اكثره كما في الصحاح او منده كما في سورة ق اوقته كما في سورة الحجرات او مستقبلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثره كما في سورة الاعراف من الكشاف [او] اكثر [النفساء قبل الغسل] حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الاتي [دون] وطى [من قطع] دمها اي حل و طيها قبل الغسل متجاوزاً عن وطى من قطع [لاقل منه] اي من اكثر الحبيض او النفساء فانه لم يحل قبل الغسل [الا اذا مضى وقت] هو آخر

حزء وقت الصلوة [يسح] ذلك الوقت [الغسل] اي غسلا واجبا عليها وهذا قرينة مخصصة للوقت كما ذكرنا فاللام للعهد كما في قوله [والتحرمة] وهي (الله) عند ابي حنيفة رح و(الله اكبر) عند ابي يوسف رح والفتوى على الاول كما في المضمرات فانه حل وطيبها سواء كانت مبتدأة مضي عليها ثلاثة ايام او معتادة قطع دمها على العادة او فوقها او دونها بعد ثلاثة ايام لكن في الصورة الاخيرة يكره وطيبها واعلم ان في هذه الصورة تاخير الاغتسال الى آخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر باستحباب التأخير فيما دون العشرة وبايجابه فيما دون العادة كما في المحيط [والنفاس] مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها اي ولدت فهي نفساء وهن نفاس من النفاس الدم كما في المعرب والولد منفوس كما في الصباح وشرية [دم] على قياس الحيض اي خروج دم حقيقي او حكمي فيدخل فيه الطهر المتخل في مدته ونفاس من ولدت ولم تردما وهذا قول ابي حنيفة رح وبه اخذ اكثر المشائخ وقال ابو يوسف رح انها لم تصر نفساء وبه اخذ بعض المشائخ كما في المحيط وذكر الرازي انها صارت نفساء عندهما وفي السراجية هذا عنده واما عندهما فظاهرة وفي المضمرات قال الدقاق ان عليها الغسل وبه اخذ [يعقب] بالضم اي يتبع [الولد] اي ولدا خارجا من القبل سواء كان صحيحا او منقطعاً فلو خرج اقله لم تصر نفساء بخلاف ما اذا خرج اكثره وهذا عند ابي حنيفة رح وعن الشيخين بعض الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن او الرجلان واكثر من النصف وعنه جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نفساء وان سال منها الدم [ولا حد لاقله] اي اقل النفاس كما في المحيط وغيره لكن في السراجية ان اقله ما وجد ولو ساعة وعليه الفتوى وفي المصارف قيل انه ساعة عند محمد رح وفي الكرماني ان الذي ذكره المشائخ ان اقله صد ابي حنيفة رح خمسة وعشرون يوما وعند ابي يوسف رح احد عشر فانما هو تقدير اقل ما صدق فيه النساء اذا كانت معتدة فاذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت في خمسة وثمانين يوما عنده فجعل نفاسها خمسة وعشرين واطهارها خمسة واربعين وحيضها خمسة عشر [واكثره] اي اكثر النفاس [اربعون يوما وهو] اي ابتداء النفاس يعتبر [لام التوأمين] بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة تثنية الواحد توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد اي يكون بينهما اقل من ستة اشهر كما في الزاهدي وغيره لكن في المحيط لو ولدت اولادا بين كل ولدين اقل من ستة اشهر وبين الاول والثالث اكثر جعل بعضهم من بطن واحد منهم ابو طي الدقاق [من] التوأم [الاول] فترك الصلوة والصوم مثلاً فلو كان بينهما اقل من اربعين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان ما رأيت من الدم بعد الاخير قبل نصاب الطهر كان استحاضة ولو كان اكثر من اربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على عادتها او طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم رأيت نصاب الدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا يتجدد النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيضاً لان الحامل انما لا تحيض لانسد الرحم

وقد وجد ههنا ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعله بعضهم نفاسا آخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حيضا لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد أكثر من نفاس واحد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه لا يكون بينهما اربعون وان كان فلا نفاس كافي الحقايق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في المضمورات [خلافا لمحمد] وزفر رح فانه عند ههما من الاخير فتصلي وتصوم حتى تلد الاخير [وانقضاء العدة من] الولد [الاخير اجماعا] فلو طلقها زوجها او مات عنها فولدت الاول لا تنقضي عدتها ما لم تلد الاخير [وسقط] بحركات السين والكسر أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله [يرى بعض خلقه] اي امضائه كالشعر والظفر والاصبع ولود واحدة [ولد] تام في الحكم لا في نفس الامر فان الولد بعد ما مضي اربعة اشهر ينفتح فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين [فتصير] المرأة [نفساء] ويحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالحتمة في الولد التام كما في القنية [و] تصير [الامة] خلاف الحرة اصلها امرؤ قبلت الواو الغائبة حذفت لالتقاء الساكنين ثم عرضت التاء [ام ولد] ان ادعاء المولى كافي شرح الطحاوي [ويقع المعلق] اي كل ما علق من الطلاق والعتاق وغيرهما [بالولد] اي بولادته بأن قال ان ولدت طائفة او حرة [وتنقضي العدة] اي عدة الحامل حرة كانت امة مطلقة او متوفى عنها زوجها [به] اي وجد هذه الافعال بسبب هذه السقط فهو من قبيل المتنازع فيه [وما نقص] من الدم [من اقل الحيض] اودم ما نقص من الزمان من اقل مدته [او] ما [زاد على] أكثر [حيض المبتدأة] بفتح الدال هي المراهقة التي لم تبلغ قبل [وهو] اي حيض المبتدأة [عشرة] اي دم عشرة ايام ولياليها من كل شهر اذا استمر دمها كما قال الطرفان واما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلاثة ايام ولقضائه والقربان عشرة كما في النظم [او] زاد [على نفاسها] اي نفاس المبتدأة وهي البالغة التي لم تلد قبل [وهو] اي نفاس المبتدأة [اربعون] يوما وليلة [او] زاد [على العادة] سواء كانت اقل او أكثر او ما بينهما [فيهما] اي في الحيض والنفس [وجاوز] عطف على زاد اي جاوز ما زاد عليهما [أكثرهما] اي أكثر الحيض والنفس وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا او نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض مسها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى واعلم ان المدة تصبر عادة عند الطرفين جرتين لانها مشتقة من العود وعنده بمرة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا المراهقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلورأت مرتين او أكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندهما والى آخر ما رأت عنده ولا نثبت لها عادتان عند أكثر المشائخ وقيل تثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر



كانى المنية [ومأرات] من دم قليل او كثير عطف على الموصول [حامل] اى ذات حمل لفظ مذكر يوصف به الاناث وقد يقال حامله [استحاضة] خبر هذا الموصول وللؤل محذوف وهي لغة مصدر استحاضت المرأة على المجهول اى استمر بها الدم و شريعة دم اخرج دم من موضع مخصوص غير حيض ونفاس و انواعها على ما ذكره ههنا صريحاً ثمانية و منها دم الايسة و المريضة و الصغبرة كما مر اشارة و من حكمها انها [لا تمنع صلوة و صوما] فرضاً و نفلاً و اشار بالاكتفاء الى انها لا تمنع القراءة و مس المصحف و دخول المسجد و الطواف اذا امننت من اللوث كما فى الخزانة و الاحسن التوك لان ما بعده مستغن عن ذكرها و به يعلم الصوم لانه لا قائل بالفصل [ورطاً] فلا يمنع النفخيد و غيره من الدواعي [و من لم يمس عليه] مبتدأ خبره يتوضأ الاتي [وقت] صلوة [فرض] احتراز عن نحو العيد و الضحى فانه يجوز له ان يصلي الظهر بوضوئهما على الصحيح كما فى المحيط [الا به حدثه] حال من مقدر اى لم يمس ذلك فى حال من الاحوال الا فى حال دوام حدثه حقيقة او حكمية كما اذا ابتلى به عند الصلوة و ذلك بالاتفاق او عند الوضوء و ذا بالاختلاف فلا اعتبار للابتداء فى غير هذين حتى انها اذا استحاضت فدخل وقت العصر و دمها سائل فانقطع ثم توضأت على الانقطاع فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تمضي على صلواتها و فيه اشارة الى انه لو منعت الدم من السيلان خرجت من ان تكون صاحب العذر ذكره فى الصغرى و فى موضع منه انها لا تخرج و ينبغي ان يعصب الجرح و يربط قليلاً للنجاسة و لو ترك التعصيب فلا بأس به كما فى المحيط لكن فى الزاهدي انه يجب منع السيلان برباط او حشو او جلوس فى الصلوة او ايماء فلو لم يعالج مع القدرة عليه و صلى مع السيلان لم يجز و اضافته الحدث للعهد اى الحدث الذى ابتلى به فلو اعترض حدث آخر يتوضأ له لا للوقت حتى اذا سال من احد منخريه دم فتوضأ ثم احتبس دمه و سال من المنخر الاخر انتقض وضوءه بلا خروج الوقت و كذا لو كان به دما ميل او جدي منها سائل و منها غير سائل فتوضأ ثم سال غير السائل انتقض وضوءه و الجدي قروح كما فى المحيط و اعلم ان ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا مشير الى انه يشترط لثبوته دوام الحدث دوماً حقيقياً لا حكماً لان حكم البقاء اسهل من الابتداء فيشترط ان لا يجد فى وقت صلوة كامل ماعة خالية يتمكن من الوضوء و الصلوة فيها فلو سال الدم وقت صلوة فتوضأ و صلى ثم خرج الوقت و دخل وقت صلوة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جاز تلك الصلوة لوجدان الاستيعاب وقت صلوة كاملاً بخلاف ما اذا دخله على الانقطاع فانه توضأ و اعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافاً لابي القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر دون الدوام كذا فى المشاهير كالمحيط و غيره [من استحاضة] بيان حدثه فهو حال على المشهور او خبر مبتدأ محذوف [او عاف] بالضم اى دم خارج من الانف [او نحوهما] من دم جرح او انغلات ریح او استنطاق بطن او سلس بول او دمع عين فيها رمد كما فى الزاهدي و اختلف فى الذى كان موضع القصد منه

مفتوحا انه في حكم المستحاضة او لا كما في القنية [ يتوضأ ] وان اعترضه الدم مثلا [ لوقت كل فرض ] فلو استحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فتوضأت وصلت العصر ثم مال الدم في هذا الوقت لم ينتقض وضوءها وينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط [ ويصلي به ] اي بذلك الوضوء [ فيه ] اي في ذلك الوقت [ ما شاء فرضا ] اداء وقضاء [ ونقلا ] وسنة وندبا [ وينقضه ] اي وضوء صاحب العذر [ خروج الوقت ] اي وقت الصلوة [ كطلوع الشمس ] اي اذا توضأ قبله وفي الاكتفاء اشعار بان دمه ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجسا حكما فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس اكمل من امر البدن كما قال ابن مسلمة وذهب ابن مقابل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما في المضمرات [ لا ] ينقضه [ دخوله ] اي الوقت [ كالزوال ] اي زوال الشمس اذا توضأ قبله وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رح فان عنده كلهما ناقض وفي المحيط ولو توضأ للظهر في وقتها ثم توضأ وضوء آخر العصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشايخ في انتقاض طهارته \*

[ فصل \* يطهر الشيعي ] المعهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير للمائع فخرج النجس العين والمائع كالماء والديس وغيرهما فان طهارته اما باجرائه مع جنسه طاهرا مختلطابه كما روي عن محمد رح في التمر تاشي واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخابية ثم صب فيه ماء مثله وحرك ثم ترك حتى تعلو فأخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه يطهر رح كما في الزاهدي از الديس او العسل في قدر فصب فيه الماء و طبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المنداولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكنني قد وجدت بخط بعض الثقات من اهل الافتاء ان المنوين كافيان بعشرة اماء لان في بعض الروايات قدرا من الماء وهذا كله عند الشيعيين واما عنده فلا يطهر ابدا [ عن نجس ] بالفتح [ مرئي ] اي ذي جرم سواء كان له لون او لا كما في الضعوى وغيره [ بزوال عينه ] اي ذاته وبه يزول الطعم لا محالة [ وان بقي اثر ] اي ريح ولو كثيرا [ يشق روايه ] بان يحتاج الى شيع آخر غير الماء كالصابون في مبسوط شيع الاسلام ان النجاسة انما كانت بالنتن والعين لا اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طعمه وريحه طهر وفي الكلام اشعار بان زوالهما كاف ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ بصبغ نجس بحيث يسيل منه ماء ابيض فقد طهر وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في النهاية وولى هذا الخلاف اذا ادهن جلد بهشم نجس [ بالماء ] الطاهر ظرف لزوال [ وبكل مائع ] اي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل ايضا ولذا عد الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محمد رح ورواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رح ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة ببول ما يוכל لحمه فكذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزاهدي [ مزيل ] اي قالع منعصر بالعصر

مثل الماء المقيد كما مروا <sup>٥</sup> احترز به عما لا ينصرف بالعصر كالدهن واللين وغيرهما فإنه لا يزول به النجاسة بالاجماع كما في الحقايق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف رح اذا ذهب اثر الدم من الثوب بالدهن او الزيت جاز لكن لم يجز في البدن [ و ] يطهر الشيئ [ عما لم ير ] اي عن نجس مما لا جرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى [ بغسله ] بالماء وبكل مائع مزيل [ وعصره ] اي فتله بمقدار قوة العاصر لو كان المعصور ثوباً والا فمقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس كما في صلوۃ المسعودية فلو لم يبالغ لصيانة الثوب لم يجز كما في قاضيخان [ ثلثا ] مصدر الغسل والعصر جميعاً وهذا في ظاهر الرواية واما في غيره فيكفي العصر مرة والاول احوط والثاني ارفق وعن ابي يوسف رح انه يطهر بالغسل مرة سابعة وعنه انه بالصب او الغمس والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة وعن محمد رح ان العصر في المرة الثالثة يكفي ويبالغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل منه الماء فانه لو لم يبالغ حتى سال منه الماء بالعصر فاليد والثوب والماء كلها نجس ولو غسل في ثلث اجانات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثالثة خلاف والمياه نجسة وكذا اذا غسل العضو فيها عندهما واما عند ابي يوسف رح فلا يطهر الا بصب الماء عليه واختلف المشائخ على قوله في اشتراط الصب في فصل الثوب الكل في المحيط واعلم انه يفترض غسل الثوب النجس ثلاث مرات كما في النظم [ ان امكن ] العصر وهو اعم من الحقيقي والحكمي فان التوالى يقام مقام العصر في البدن فطهارتها ان يغسل ثلاث مرات متواليات كما في الدخيرة [ والا ] اي ان لا يمكن العصر [ يغسل ويترك ] من زمان القطران [ الى ] زمان [ عدم القطران ] بالفتح وذهاب الندوة لا اليبس كما في المحيط وغيره فالاولى الى التجفيف فيفيد القيدين جميعاً [ ثم ] يغسل [ و ] يترك اليه [ ثم ] يغسل ويترك والاخصر ثلثا وقيل لا يشترط الترك الا في المرة الاخيرة كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان لم يعصره اجري الماء عليه حتى قال ابو اسحاق الحافظ ان غسل من البدن ثلاث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث ان دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك باليد وبالماء ثم ملا ثلثا فقد طهر وفي الكلام اشارة الى ان تشرب النجاسة وعدمه سواء كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد رح فلا يطهر ابداً مثل كوز تشرب نجاسة او آجر او خشب جد بدات او حصص او جلد دبغ بها كما في المحيط والى انه لا يشترط زوال الريح في المنية اذا غسل الثوب عن الخمر ثلثاً بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر واذا تنجس النطع واضر الغسل فمسحه بخرقه مبلولة ثلثا طهر [ و ] يطهر الشيئ [ عن المنى ] الخالص كما هو المتبادر [ بغسله ] اي بزوال عينه وان بقي اثر يشق زواله وانما ذكره مع انه علم مما قبل لانه في مقام التفصيل [ او فرك يابسه ] اي غمزه بيده وحكه حتى تفتت وفيه ايماء الى انه لو اخلط ببول على رأس الذكر او جندي لم يطهر به كما قال عامة المشائخ وقال الفقيه ابو جعفر ان مشاً يخبا لم يعتبره

لانه صار تبعا للمني والى ان مني المرأة يطهر به كما في الزاهدي والى ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في القنية لكن اطلاق الزاهدي والتمرتاشي ان الثوب يطهر من الدم العبيط بالفرك وقال ابو يوسف رح انه يطهر من العذرة الغليظة قياسا على المنى كما في النوازل والمضارع يدل على ان النجاسة المصاب لا يعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدوري وهو الصحيح كما في قاضيخان وقال في شرح الجامع انها لا يعود عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يؤخذ بالاول لانه ايسر والمشي شامل لمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخي وعن ابي حنيفة رح ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما في المحيط وللطابق الاعلى والاسفل وهو الصحيح كما في الزاهدي [و] يطهر [الخف] ونحوه كالغرو [من] نجس [ذي جرم] كعذرة [جف] اي يبس ولو بغير الشمس بالغسل او [بالدلك بالارض] عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد رح بالغسل لا غير وروي رجوعه عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهاب الاثر كما في مختصر القدوري ولعل الترك للاعتناء على السابق [وعن غيره] اي غير ذي جرم جف بان لا يكون له جرم رطبا كان او يابسا كالخمر والبول او يكون لكن كان رطبا [بالغسل] اي يصب الماء والتراب الى عدم القطران ثلثا فان اللام للعهد وقيل يغسل ثلثا بدفعه والاول هو المختار فاذا غسل الخف الخراساني الذي جرمه موشي بالغزل حتى صار الصرم كله غزلا يجوز الصلوة فيه كما في المحيط [فقط] اي انتد ولا تجاوز من الغسل الى الدلك وفي الزاهدي ان اصاب نعله بول او حمر فمشى على التراب ولذق به جف فمسحه بالارض طهر عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف اذا مسحه بالتراب او الرمل مبالغة طهر وعليه الغنوه للبلوي [و] يطهر [السيف] عن نجس كالعذرة والبول والدم رطب او يابس [ونحوه] مما لم يكن خشنا كالسكين والمرآة والزجاج والحجارة الخضراء والخشب الخراطي [بالمسح] بالتراب او الخرق الطاهرة كما يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرتاشي ان في طهارته بالمسح روايين وفي الاصل انه لا يطهر عن نحو البول الا بالغسل وكذا عن نحو العذرة الرطبة عند محمد رح وان تشرب ماء نجس فيه موة جاء طاهر ثلثا عند ابي يوسف رح وفيما ذكر اشعار بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدرا فطنخ طهر كما في الخلاصة [و] يطهر [البساط] بالكسري ما يبسط للجلوس وما في حكمه كالبد والثوب الكبير ونحوه [يجري] اي بمجرد ذهاب [الماء عليه] اي على ذلك البساط [ليله] كما في الخلاصة والخزافة وغيرهما يحتمل ان يراد الليلة مع يومها كما في المحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ ومن عين الاثمة مليا وأشار الى ان التجفيف ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردي مليا طهر بلا جفاف كما في المنبة والى ان الدلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاحتراز بل للاعتناء على السابق فيغسل الحصر الذي من البردي ثلثا ويوضع عليه شيء ثقيل

حتى يخرج الماء منه وقيل يجفف في كل مرة وقيل عند ابي يوسف رح ولو جعل الحصى من القصب يغسل بلا خلاف كما في المحيط وذكر في العدة لو اصابته النجاسة اللبد ولا يمكن عصره يفعل ثلثا ويجفف كل مرة [و] يطهر [الارض] اي التراب وما في حكمه كالحجر والحصى والاجر واللين ونحوها مما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فانها لا يطهر الا بالغسل [وما اتصل] من غيرها [بها] اي الارض من النبات سواء كان في بناء اول [كالخض] بالضم متوة السطح من القصب والخشب وان كان في الاصل بهت يعمل منهما كما في النهاية [وانكلاء] ما برعاه الدواب رطبا كان او يابسا ذكره في المغرب وظاهره انه لا يقع ملي الشجر اذ كل دابة لا ياكل كل شجر فبهما مثالان للشجرة وغيره [باليبس] بالشمس او غيرها والاحسن بالجفاف اي ذهاب الندوة فانه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء [وذهاب الاثر] اي الريح كما مر والنخصيص به كالمسابق فلو صب على الارض من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما روي عن محمد رح وكذا لو صب عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصوف او خرقة وفي المضارع دلالة على ان نجاسة الارض لا يعود بالابتلال وهو الاصح كما في الكبرى والزاهدي لكن في الخلاصة المختار انها تعود [للملوة] ظرف يطهر [لا] يطهر [للتيمم] في الاصح كما في الزاهدي وهو ظاهر الرواية كما في التحفة وقد ذكرنا رواية ابن كاس واعلم ان ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلها صريحا الا الاحراق فانه قد اشار به سيصرح في طهارة الرماد والا التغيير كخمر صارت خلا فانه سيذكره في الاشربة [ريعفي] عطف على يطهر وهذا شروع في تقسيم النجس الى الخفيف الثابت بظني والغليظ بقطعي وان كان الاولى تقديمه على بيان الطهارة [ما دون ربع الثوب] كما قال الطرفان واختلف المشائخ فيه انه ربع طرف الثوب كالدبل والكم او ربع او في الثياب كالسراويل او ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط او ربع جميع الثوب والبدن والاصح هو الاول كما في الزاهدي وعليه فتوى اكثر المشائخ كما في الكرمانى وعن الشيخين ان يعفى شبر في شبر وعن ابي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قدر القدمين كما في التمر تاشي ولا يبعد ان يقال ان الثوب لمجرد التمثيل فانه قد عفى ما دون ربع العضو والخف وغيرهما على ما اشير اليه في الخلاصة وغيرها [من نجس] بالفتح بيان [ما خف] صفة نجس ولا يطهر اثره في الماء فانه منه لا يعفى فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالف لما مر في ماء البير [كول فرس] لم يكتف عنه بما قبله رد لما قيل انه غليظة كما في المنية [و] بول [ما يوكل لحمه] عند الشيخين واما عند محمد رح فظاهران والفتوى على الاول كما في المصنوعات لكن في المغاتيع ان بول ما اكل غليظة عنده خفيف عند ابي يوسف طاهر عند محمد والفتوى في الماء على الاول وفي الثوب على الثاني وفي الكدس على الثالث [وخرق طير] اي غائطها بالضم كما في الصحاح والكسر كما في الحقايق والفتح والهمزة دون الواو كما في المغرب والطير جمع طائر [لا يوكل] كالصقر والبازي والحدأة

وغيرها عند الشيخين واما عنده فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنده هو الاصح كما في النهاية [ واما خمر طير يوكل ] لحمها [ فطاهر ] عندهم [ الا الدجاج ] اي خمره الا ما له رائحة كريهة كالبط والوز فانه نجس عند ابي يوسف كما في الجلابي لكن في شرح الطحاوي ان خمر الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور الكبائر التي لخمرته رائحة خبيثة نجس بالانفاق [ فانه ] اي خمر الدجاج [ غليظ ] بلا خلاف [ كسائر ما خرج من المخرجين ] اي كالباقى من النجاسات الاربعة الخارج من القبل والدبر فانه غليظ كالمني والمذي والودي وخمره ما اكل وما لم يوكل وبوله من غير الطير كالفارة والهرة والضفدع البري ودود القز وغيرها وفي المحيط بول الفارة خفيف وقيل طاهر وبول لهرة على القولين كما في قاضيهان وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وخمر الفارة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة ما لم يتغير طعمها وقال ابو الليث به ناخذ كما في المحيط والبروث والخثي وبعر الابل والغنم غليظة عنده خفيفة عندهما وفي الخزائنة ان محمد بن روح جمع عما قال في الاصل واسقط نجاسة السرقين اصلا لكن لا ناخذ به واعلم ان مرادة كل شيء كبوله كما في الاختيار وجرة البعير كسرقينه كما في التجنيس [ والدم ] اي دم سائل وقيم خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ قدم السمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث والذباب كما في قاضيهان [ والخمر ] وانها غليظة اجماعا واما سواها من الاشربة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما ياتي في الاشربة انشاء الله تعالى فالاولى ترك الخمر واذا عرفت النجس الغليظ اشار الى حكمه فقال [ فيعفى منه ] اي الغليظ [ قدر الدرهم ] المعتبر في هذا المقام و اضافته كخاتم فضة وفيه اشعار بان يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كما في المنية والمعتبر وقت الاصابة على المختار فلو زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتي ويضم ما تحت القدمين وكذا ما على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القنية ولا ما تحت البدن ولا الركبتين ولا ما اصاب جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نغل الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا طاقين كما في شرح الطحاوي فلو اصاب قدر ما يرى من النجاسة اثوابا عمامة وقميصا وسراويل مثلا منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما فسر محمد بن روح قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمشقال فوافق الفقيه ابو جعفر بن المراد بالعرض تقدير ما لا جرم له وبالمشقال ما له جرم واختاره عامة المشائخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره تبعهم المصنف وقال [ وهو ] اي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكوة فان المراد منه [ منقال في ] النجس [ الكثيف ] اي ما له جرم [ وقدر عرض ] مقعر [ الكف ] كما قيده المصنف لكن اطلق في المحيط والتحفة وغيرهما من عامه الكتب [ في ] النجس [ الرقيق ] اي ما لا جرم له لكن في بيع الفاسد من النهاية لو صلى معه شعر الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم

وزنا هند بعضهم و بسطا عند آخرين لم يجز عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي فتاوى  
الديناري قال الامام حواضر زادة الخمر يمنع الصلوة وان قلت بخلاف سائر النجاسات هذا وفي الكرماني  
الدرهم المقدر به أكبر ما يكون من النقل الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوسع و ايسر  
فيختلف درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان [ و بول انتضح ] بالحاء المهملة او المعجمة كما في  
الصحيح اي ترشش [ مثل رؤس الابر ] بالكسر و فتح الباء جمع ابرة [ ليس بشيء ] يجب غسله الا انه  
ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم يوطى الثوب و الا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر  
من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى يجمع و ان قلت كما  
مرو في التمر تاشي ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العين او على الماء بان يتفرج او يتحرك فلا  
عبرة له و عن الشيخين انه معتبر و رؤس الابر تمثيل للتقليل كما في الطلبة و لهذا قال المشائخ غير  
الفقيه ابي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كما في النهاية و ذكر في الخلاصة انه ليس  
بشيء في الخف ان كان يابسا [ و ماء ] قليل [ ورد على نجس ] بالفتح و يجوز الكسر مثل [ نجس ]  
غلبت حكما و لهذا لم يصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثا كما قال الامام السرخسي وفيه رد لما قال  
الشافعي رح ان الماء طاهر لغلبته و اشارة الى ان المياه متحدة كما قال ابو يوسف رح لكنها مختلفة كما  
قال محمد رح ففي المرة الاولى يطهر بثلاث و في الثانية باثنين و في الثالثة بمرة و قيل في الاولى باثنين  
و في الثانية بمرة و الثالثة بعصر و الاول اصح من المحيط و الزاهدي [ كعكسه ] اي نجس ورد  
على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على السابق [ و رماد القدر ] بكسر القاف و ضمها  
اي النجس ولو عذرة [ طاهر ] عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح و على هذا الخلاف موضع الدم من  
رأس الشاة اذا احرق و التنور اذا رش بهاء نجس او مسح بخرقه نجسة رطبة كما في الجلابي و عليه  
الدم من النجس اذا اتخذ منه الصابون [ كحمام ] اذا مات في الملاحه و [ صار ملحا ] كما في المحيط  
و في حكمه الخنزير و الفتوى على الطهارة كما في الخلاصة و ينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف  
في فاضلخان انه حلال فانه تغير و صار كرماد القدر [ و يصلي على ] طهارة [ ثوب ] طاهر لا يخلو عن  
رمز الى كيفية الصلوة على القباء و نحوه و هي ان يصلي على طهارته قائما على قفاه ساجدا على ذيله كما  
في الخلاصة وغيرها [ بطانته نجسة ] و لو رطبة أكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد رح و قال ابو يوسف  
رح لا يصلي عليه قيل جوابه في محيط غير مضرب و جواب ابي يوسف رح في مضرب و قال الحلواني  
ان انضم بالخياطة غير معتبر عنده فهو كثوبين و معتبر عند ابي يوسف رح فهو كثوب كما في المحيط  
و على هذا الخلاف ما يكون شقها كالخشب و الاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلا الصاق بالارض  
فان الصلوة جاز في قولهم كما في الجلابي و غيره بلا ذكر الكراهة و ينبغي ان يكره الصلوة لكرهتها  
على سطح الاصطبل و غيره كما في الخزانة [ و ] يصلي [ على طرف بساط ] طاهر [ طرف آخر منه ]

للتأكيد والا فالنكرة المعادة غير الاولى [نجس] وانما اثر الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشائخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز والا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم اياه مقدار رأسه فصغير والا فكبير كما في الترغيب وفي ذكر البساط اشعار بأنه لا يصلي على طرف ثوب تحرك بحركته وفي رواية يصلي كما في الزاهدي وذكر الجلابي انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده [و] يصلي على الاصم في [ثوب] يابس [ظهر فيه من نجس] ارضا كان او ترابا ثوبا كان او غيره [ندوة] بضمثين وتشديد الواو اي رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه [بحيث لا يقطر منه] اي الثوب [شيء] من الماء [ان عصر] الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان حمارا يبول في الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتيقن انه بول قال الفقيه به ناخذ اكن عن محمد ابن الفضل لو ان فرسا في رجله سرقين ومشى على الماء فاصاب ثوبا نجسه سواء كان الماء جاريا او راكدا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللبد او الارض النجسة الرطبة وظهر فيها الندوة ينجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم ينجس الكل في المحيط وفي الكلام اشعار بان الريح لم مروت على ثوب نجس فاصاب ثوبا مبلولا لم ينجس على ما قال العامة كما لو فسا المستنجي بالماء بلا مسح المنديل كما في الخلاصة [او] ثوب [وضع] حال كونه [رطبا على ما طين] من جدار او غيره [بطين فيه سرقين] شامل لكل ما القى كل بهيمة وهو بكسر السين لا بالفتح لانه ليس في الكلام فعليل كما قال الجوهري وقيل بالفتح ويقال له السرجين نجيم كائن بين القاف والجيم كما قال ابن الحجر [ويبس] ذلك الطين فانه طهارة له فلو استعمل التين النجس في الطين فان يرق مكانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فلو اصابه الماء فعلى الروايتين كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الطين لا ينجس بنجاسة الماء او التراب او غيره وقبل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغلبة وعن محمد رح انه طاهر ولو نجسين كما في الخزائن فعلى هذا يكون طين الشارع ومواطي الكلاب طاهرا الا اذا رثي عين النجاسة هو الصحيح كما في المنية [او] ثوب [نسي محل النجاسة] اي نجاسته [فغسل طرف منه] فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشارة الى ان التحريم ليس بشرط كما في الخزائن المغتئين وغيرها لكن قال الاسيبجاني انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر يعيد [كحنطة] ظرف يطهر [بال] او راث [عليها حمير] بضمثين والسكون جمع حمار [تدرس] اي توطي ذلك الحمير بقوائمها منبل تلك الحنطة فتختلط بغيرها [فغسل بعضها] بلا تحريم فانه صار النجاسة مشكوكا فيها [او ذهب] بعضها لما مر وفيه ايماء الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا بغسل الكل وقال ابو جعفر انها طاهرة للبلوى ومثله من ابي الميث الحافظ وعن الحكيم الترمذي



من اصحابنا انه لا يعبا به الا اذا كان في مستنقع ياخذ العين ويحيط به العلم كما في المصبرات \*

[الاستنجاء] مبتدأ خبره سنة وهو مفعول مرفوع النجوى ما خرج من البطن وهو في الاصل اعم منه ومن غسله كما في المغرب [من كل حدث] اي ناقض الوضوء خارج من السبيلين ملوث بهما بمقربة المقام وفيه اشعار بانه ليس على المستنجاة استنجاء لكل صلاة بلا بول وغائط كما في النوازل [غير النوم والريح] ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالاغماء والسكر والغصص والخارج من قرح السبيلين وغيرهما واما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للمبالغة في المنع من ذلك فان الاستنجاء منه بدعة [بنحو حجر] من المدر والتراب والخشب والرماد والقطن والخرقة واللبد وغيرها طاهرة كما في الكرمانى لكن في النظم ينبغي ان يستنجى بثلاثة امدار فان لم يجد فبالاحجار فان لم يجد فيكف التراب ولا يستنجى بما سوى الثلثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه وسلم [حتى يقيه] اي يطهر بنحو حجر موضع النجوى فهو من قبيل ( امدلوا هو اقرب ) وفيه اشارة الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلوحصل بالواحد كفاؤه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود والى انه يفعل على وجه يحصل المقصود فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل بكفيته في المقعد في الصيف للرجل ادبار الحجر الاول والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمانين كما في المحيط واه

كيفية اخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان ياخذ به شماله ويمره على حجر او جدار او مدر كما في الزاهدى [سنة] مركبة كما في النهاية و [الا] يستنجى ويكره [بعظم] اي بنحو عظم [وروث] اي سرقين فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حافر كالفرس والحصان فلا يستنجى بالعدرة وحجر استنجى غيره الا اذا له احرف وخذف وفحم وشيء له قيمة او حرمة كالحنطة والشعير والحبر والكافل ولو بيضاء كما في المصبرات وغيره وذكر في المبهمات للاسنوي لا يستنجى بما كتب عليه علم محترم كالنحو واحترز بالمحترم عن غيره كالحكميات مثل المطلق [ديمين] للشرف الا اذا تعذر فامسك الحجر بيمينه ولم يحرك كما في الزاهدى فلو شلتا سقط الاستنجاء كما في المحيط [ثم غسله] بصب الماء حتى اطمأن القلب او ثلثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا في الاحليل وخمسا في المقعد كما في الكرمانى وفي ثم اشارة الى انه ليستبرئ وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل على الارض مع التنحنج ولف الرجل اليمينى على اليسرى والنزول من الصعود الى الهبوط او ينام على شقه الايسر او يمشي اربعمئة خطوات او ثلثمائة او اربعين او عشر على الخلاف والصحيح انه اذا اطمأن قلبه استنجى كما في المصبرات والاطلاق مشعر بجواز غسل القوم عند شط النهر كما قال مشائخ بخارا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية [ادب] لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضي الله عنهم فعله مرة وتركه اخرى كما في الكرمانى وقيل سنة كما في الكافى وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق

بدون مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى ان الغسل بالماء اولا ليس بسنة وفي المحيط انه كالمسح سنة بل هو افضل ان امكن بلا كشف العورة وفي قاضيخان من كشفها صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بانه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما هو [ولو جاز] الحدث [المخرج] اي مخرج البول او الغائط حال كونه [اكثر من قدر درهم فوجب] وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف رح واما عندهما فيجوز ان ينقي بالاحجار كما في المحيط وفيه اشعار بانه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومستحب فيما اذا لم يتجاوز الاحليل وادب في البعر كما في الزاهدي وفيه اشكال وهو ان الاحتجاب و الادب بمعنى عرفا [فيغسله] اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل عنده وبالعكس عندهما والفتوى على الاول كما في الترغيب والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المغبد انه لا يستنجي فيها لانها تبني للشرب لكن يتوضأ و يغسل فيها [بيطون الاصابع] من يده اليسرى كما مر فلا يغسل بظهرها ولا برؤوسها لانه يورث الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازا عن النكاح باليد وعن محمد انه يدخلها وقال محمد بن مقاتل انها تدخلها وهذا ليس بشيء كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرماني انها يستنجي بوسطها وقيل برؤوسها فانه لا يمكن التطهير في الحيض والجنابة الا بها والى انه يجوز ان يغسل بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا و يغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبابنه و يغسل حتى يطمئن وهو الاصم و قبل حتى يخشن والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها اولا ثم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تغسل ما وقع من فرجها على راحنها كما في الزاهدي و يبلغ في الشتاء اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والا يستنجي فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب من استنجي بالبارد كما في المضمورات [بعد غسل اليدين] الى الرسغ حال كون الغاسل [مرحبا مخرجه بمبالغة] اي برخي كل الارحاء حتى يطهر ما تدخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه مفسد له في رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نشقه بخرقه كما في المحيط وغيره [ثم يغسل اليد] اي اليدين و اشار بتم الى انه يستنقي وهو ان يمسه موضع الاستنجاء بعد الفراغ من الغسل بخرقه طاهرة و قبل ان يدفع الراححة الكريهة عن راحته كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام دال على ان غسل البدن قبل الاستنجاء و بعده واجب كما في النظم واحتمل ان يكون سنة قبله او بعده على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين و الاكتفاء مشير الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضيخان [و كره استقبال القبلة] بالفرج في البنيان والصحاري كما كره استقبال القمرين [وكذا استدبارها في الخلاء] بالمذ اي موضع البول والتغوط وفي روايه لا يكرهان وفيه اشارة الى انه يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة المسعودي

وصف اليد بالبرص وقال هذا عند ابي حنيفة رح و الى انه لا يدعو في الخلاء ولا يقرأ القرآن خلافا  
لابي الفضل الكرماني و الى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفي كفه مصحف الا اذا اضطر ونرجو  
ان لا يائمه بلا اضطرار كما في المنية و اعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاحتتام و قد  
راعى المص في كل كتاب كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدبار المأخوذ من الدبر و هو آخر الشيء \*

## \* [ كتاب الصلوة ] \*

اورد بعد الطهارة لرعاية الشرطية وهي اهم لمصدر غير مستعمل وهو التصلبه في الاصل من  
الصلاء وهو العظم الذي عليه الاليتان او الدعاء فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرسه المعنى بالكلية  
وعلى الثاني من المنقولة الزائدة المعنى كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلا  
خلاف على ما في الاصول انه ما غلب في غير الموضوع له بعلاقة [ وقت الفجر ] اي وقت صلوة الصبح  
فالفجر مجاز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت كما قال الطرزي وفي ضرام السقط اول اليوم  
الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجيرة ثم الطهر ثم الراح ثم المساء ثم  
العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق وانما ابتداء بالوقت لكونه  
سببا عند اكثر المشائخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان لوجوب كل مأمور به سببا حقيقيا وظاهريا  
وكذا لوجوب ادائه وجود ادائه فللولل الحجاب القديم والوقت وللثاني تعلق الطلب بالفعل واللفظ  
الدال عليه وللثالث خلق الله واستطاعة العبد اي قدرته المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التانس والفرق  
بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل في زمان ما بعد وجود السبب والثاني لزومه في زمان خاص  
هذا تلويح الى تنقيح ما في الاصول مبتدأ [ من ] اول [ الصبح ] عند بعض المشائخ او انتشاره عند  
غسرة كما في المحسوط وهذا اوسع والبه مال اكثر العلماء الا ان الاول احوط كما في الخزانة والصبح  
بباض يخلق الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء ولبس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما  
في التفسير الكبير في قوله تعالى ( فالحق الاصحاح ) واليه اشير في شرح التاويلات [ المعترض ] اي المنتشر  
في الافق بمنته ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهورا من المستطبل المحترز به عنه  
وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر وبذنب المرحان لدفته واستطالته ولان الضوء في  
اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نوقش في التحفة  
ان الاول لا ينتفي بل يخفى لغلبة الضوء الشديد [ الى الطلوع ] اي المنهي الى وقت طلوع شيء من  
جرم الشمس وفي العظم الى ان يرى الرامي موضع ببله ففي آخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم  
الخلاف فمن عدم التتابع وغايته لا يدخل تحت المغيا كغايه البواقى وكلامه مشير الى ان كل جزء  
سبب على طريق الانتقال الا اذا اتصل به الاداء او انقضى الوقت فانه ينقرر السببية عليه او على الكل ح والى

ان السبب ليس الحزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نقل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الحزء المقارن للشروع عند الاكثرين وتام الكشف في الاصول [و] وقت [الظهر] مبتدأ [من الزوال] عرفا بعيد انتصاف اليوم العرفي و يعرف ذلك تخميننا بحديث الظل او بازدياده في بعض البلاد او يميل الظل عن خط نصف النهار في كلها ان استخرج وللحكام المسلمين طرق فيد اشهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو عن عسر من حيث الالة والعمل ويريد الله اليسر وينسخ التنجيم كما سيأتي فأعرضنا الى ما قال الفقهاء من ان ينصب على سطح مستو مقياس ثقیل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف واذا وقفت فقد بلغت علامته على رأس الظل المسمى بقدر الزوال و فيئه والظل الاصلي وهذا الوقت بالزوال وقته و اذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظهر واذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة مثلي المقياس او مثله فقد دخل العصر و اليه اشار بقوله [ الى بلوغ ظل كل شيء ] اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء المضي بالذات كالشمس او بالغير كالقمر وعلى قياس الصبح ينبغي ان يكون بياضا خاصا بخلقه تعالى ابتداء وانما عدل الى المقياس ليشمل مثل القامة وهي سبعة اقدام او ستة ونصف بقدمه وبالأول قال العامة و اشار بالقال الى الجمع بان يعتبر الاول من طرف سمت الساق و الثاني من طرف الابهام كما في الزاهدي [ مثليه ] اي مثلين لذلك الشيء [ سوى في الزوال ] ان لم يكن الشمس مسامة للرأس في الهجرة بان مالت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب و اما اذا كانت مسامة فلا ظل لها كما في مكة والمدينة في اطول ايام السنة وانما اطلق لانه بصدد بيان الظهر في بلاد ما وراء النهر و خراسان و كرمان و الفج كالشيء وهو ما نسخ الشمس من الظل و ذلك بالعسي و اضافته الى الزوال لادنى ملاسة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت ففيه مجازان [ وفي رواية ] عنه و عندهما [ مثله ] سوى الفيء وفيه اشارة الى ان الاولى ظاهر الرواية و عنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر بلا دخول العصر الى ان بصبر مثليه و عنه اذا صار اقل من قائمتين خرج الظهر بلا دخوله و هو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعمل بها كما في الجلابي وفي تقديم مثليه اشعار الى انها المفتى بها لكن في الخزانة ان الوقت المذكورة في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف [ و ] وقت [ العصر منه ] اي من بلوغ الظل مثليه او مثله هو الفج فالخلاف الواقع في آخر الظهر جار بعينه في اول العصر كما في الزاهدي و ذكر في المحيط ان اول العصر عندهما اذا صار الظل قامة مع زيادة و عن ابي يوسف رح انه لم يعتبر الزيادة و في النهاية الاحتياط ان لا يصلى العصر حتى بصبر ظل كل شيء مثليه سوى الفج [ الى ] وقت [ الغروب ] اي وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب و الا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في التحفة و يروى الحديث الصحيح ( اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم ) و ما في الخلاصة

انه لا يفطر من طوى رأس منار الاسكندرية وقد راي الشمس و يفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام ايما الى ان ما قبل المغرب وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن و بشر كما في النظم [و] وقت [المغرب منه] اي من الغروب [الى غيبة الشفق] بالفتح اي غيبته [وهو] اي الشفق عندهما [الحمرة] وعنده البياض الغربيان والى الاول ذهب الخليل و غيره والى الثاني المبرد و غيره فيكون من المشترك والاضداد وفي الزاهدي عن ابي حنيفة رح انه الحمرة فيصبح عشاء العامة الواقعة قبل غيبه البياض في الصحيح من اصحابا وفيه اشعار بانه رجع الى قولهما كما في المتنقى الى ان الاول احوط كما في النهاية والثاني ايمر واليه اشار بقوله [و به يفتى] اي بان الشفق هو الحمرة يجاب المستفتي لا بغيره يقال امنقتيم فافتاني بكذا والفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون هذا حكم ديارنا ففي التجنيس عن بعض المشائخ في حق دباره انه ينبغي ان يوخذ في الصيف بقولهما لقصر اللبالي وبقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط و الزاهدي و غيرهما ان العشاء ساقطه عن في بعض البلاد الشمالية كالبلغار مما يطلع الفجر قبل غيبة الشفق وبما ذكرنا سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه [و] وقت [العشاء] بالكسر [مه] اي من غيبة الشفق والتذكير باعتبار الغيب او لكونه مونثا غير حقيقي [و] وقت [الوتر بعده] اي بعد العشاء اي بعد ان يصلى الصلوة المخصوصه في اى جزء من الليل [الى] وقت [الفجر لهما] اي للعشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنتها وهذا عندهما واما عنده فوقته العشاء الا انه مامور بتقدبمها وثمره الخلاف فيما اذا صليا ثم علم انه صلى العشاء فاسدة من جهة الضوء او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعندهما يعيد الوتر لا عنده كما في الحقايق وانما اختار هنا قولهما مع ان المختار قوله كما سياني اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموفقة فان وقت بعضها بعد الغرض الى آخر الوقت و وقت بعض آخر قبله وهذا اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وفته كما في التحفة وغيرها واما وقت صلوة الصبح فالصحوة اي من الساعة التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح [ويستحب] ويختار [للفجر] اي لاجله في وفته ويجوز ان يتعلق بقوله [البداهة] اي بدايه صلوته [مسفرا] اي مضيا يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي و كونه من اسفر بالفجر اى صلاها بالاسفار و الباء للتعدية تكلف على ان خذف الصلوة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي يبداء بالتغليس ويختم بالاسفار بحيث يمكنه ترتيب اربعين آية في ركعتين في كل عشرون آية سوي الفاسح كما في المحيط و الافضل ان يبداء في وسط الوقت و يقرأ في الاولى ستين اية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما

في النظم والترتيل تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير اشباع [ثم الاعادة] للصلوة مع الرضوخ او الغسل ان صلى جنبا والمتبادر من القراءة في الصلوتين ما هو المسنون منها كما في الزاوي والاعادة كما في الاصول ان يفعل ثانيا في وقت الاداء لخلل في الاول وح لا حاجة الى قوله [ان ظهر فساد وضوئه] اذ صلوته بعد الفراغ من الصلوة وفي الظهيرية قال بعض المشائخ حد الاسفار ان يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المتن كما في الكرمانسي وسيأتي في الحج ان التغليس بمزدلفة للحاج افضل [و] يستحب [تاخير ظهر الصيف] اي ادائها في آخر الوقت كما في النظم والتحفة وذكر في تحفة المسترشدين ان الاختيار ناخيرها الى ان يسكن الحر والحراد بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في قاضيخان ويؤيده ما في الحديث ( ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فبح جهنم ) وفي الكلام اشعار باحتجاب تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر اشارة اليه في التيمم وقد صرح في تيمم المستصحب ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتي [و] يستحب تاخير [العصر] في جميع الاوقات [ما لم يتغير] صوره الشمس كما قال الحاكم الشهيد و ابراهيم النخعي او قرصها كاردوي عن ائمة الثلاثة وتكلموا في تغييره انه يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من رمح او يبدؤ للنظر الى ماء في طس كما في المحيط او يراه الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في الخزانة وغيرها فيستحب ادائها اذا كانت الشمس بيضاء نقية فعند التغير والاصفرار يكره التأخير كراهة التحريم كما في المنية واما حكم الاداء فسيأتي [و] يستحب تاخير [العشاء] في جميع الاوقات [الى ثلث الليل] الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية ومختصر القدروري الى ما قبل التلث وحمل المتن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعن القدروري الى نصف الليل وفي النظم الى النصف مكره بلا اثم وبعده مكره مع الاثم واليه اشار في القنية حيث قال انها مكروهة كراهة التحريم وفي التحفة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف فالتعجيل افضل [و] يستحب تاخير [الوتر] في جميع الاوقات [الى] وقت يسعها من [آخرة] اي الليل الشرعي [لمن يثق بالانتباه] اي لمن اعتمد على استبقاؤه واما اذا لم يثق فالتعجيل افضل كما في قاضيخان وفي الكلام اشعار بانه يستحب التأخير لمن لا ينام اصلا [و] يستحب [تعجيل ظهر الشتاء] اي ادائها في اول الوقت كما في النظم والتحفة والشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في قاضيخان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله و تاخير الظهر لان مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يستوي فيه التعجيل والتأخير [و] يستحب تعجيل [المغرب] في كل الاوقات وفيه اشعار بانه لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الخزانة لكن في القنية انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر او يكون التأخير ليلا والى اشتباك النجوم يكره كراهة التحريم وفي التأخير بتطويل

القراءة خلاف وأعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في المنية عن النبواغي سمعت مشائخنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى السجود في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وعن شرف الاثمة المكي الافضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها [و] يستحب [يوم غيم] اي غيم [يعجل] فاعل يستحب لتزيله منزلة المصدر او الناصب المحذوف اي ان يعجل [العصر والعشاء] اي تعجيلهما بان يصليا في اول الوقت لكن في المحيط اراد به ان يؤدي قبل الوقت المكروه من تغير الشمس وبعده الثلث او النصف [و] يستحب يوم غيم [ان يؤخر غيرهما] من الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا روي عنه ناخير الكل ويحسن الجمع فعلا لنكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما في الزامه في فعله هذا يحسن (ن) الجمع بين العشاء والفجر لعدم الاحتراز عن الكراهة [ولا يجوز صلاة] اي التلبس بشيء من كثير من الصلوة كالفرائض والواجبات الفائتة والمنذورات في هذه الاوقات الثلاثة فيجوز فيها النوافل مع الكراهة كما في المبسوط وشرح الطحاوي والمحيط والكافي والتحفة والحقايق والخزانة وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقاضيان انها لا يجوز لما سياتي انه يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز والبعض اشبه في نواقض الوضوء من قاضيان وفي النظم انها يكره كراهة التحريم واختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات وكلمه لا وان كانت لنفي المستقل الا انها قد يكون لنفي الحال كما نحن فيه صرح به في الموصل والجواز خلاف الحرام [و] لا يجوز [سجدة تلاوة] اي التلبس بشيء من كثير من سجدها فلا يؤتى في هذه الاوقات بواجبة منها في غيرها واما الواجبة فيها فحائزة فيها الا ان في غيرها افضل كما في المحيط لكن في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا يجوز وفيه اشارة الى حواز سجدة غير التلاوت وفي القبية لا يكره سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة السهو فلو اطلق السجدة لكن احسن [وصلوة جنازة] اي لا يجوز التلبس بشيء من كثير من الجنازات وهو ما حضر في غيرها واما ما حضرت فيها فمكروهة كما في الكرمانى والتحفة ولم يوجد فيها انها غير مكروهة كما ظن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه الاوقات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة قدمت على سنتهما وقيل اخبرت وقدمت على خطبة العيد والقباس يقتضي التقديم على الصلوة كما في المنية وغيرها [عند طلوعها] اي ظهور شيء من جرم الشمس من الافق الى ان يرتفع اقل من رمح او ان ينظر الى قرصها او ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط [و] عند [فيامها] اي لا يجوز التلبس بشيء من تلك الثلاثة عند انصاف النهار العرفي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون عطفاً على طلوعها والمعنى من انتصاف النهار الشرعي وهو الضحرة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة حوازم كما في العمان [و] عند [غروبها] اي من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها [الا عصر يومه]

اي يوم المصلي فانها جائزة بلا كراهة كما قال اصحابنا كما في الايضاح وذكر في التحفة ان الاداء مكروه وفيه اشعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم تفسد وهو الاصح وهو اداء لا قضاء وهو الاصح كما في قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فانه مفسد كما مر [ويكره] تحريماً [اذا خرج] الامام من محله [للخطبة] الى الفراغ من الصلوة [النفل] اي الشروع في صلوة النفل وسياتي في محله حكم ما اذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقاضيخان والخلاصة لكن سبأتي ان خطبة الكسوف ليست مشروعة عندنا ولعله مشير الى رواية عنا والآدي ان يقول ( ويكره عند الخطبة النفل ) ليشمل خطبة النكاح والخطبة الثلث في الموسم فان الاستماع واجب فيها كما في الزاهدي والكلام مشير الى ان مجرد الخروج يوجب الكراهة وهذا عنده كما سيأتي والى ان الكراهة لا يزول بعدم سماع الخطبة وفي المنية اذا لم يسمع يجوز ان يصلي السنة وقت الخطبة في دارة القريبة من المسجد ثم حضرة والى انه لا يكره عند الاذان والاقامة من يوم الجمعة لكن في النظم انه مكروه [فقط] فلا يكره الفوائت و صلوة الجنائز وسجدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في الجمعة انه يكره الصلوة كما ظن لان المراد النفل بهذه القريبة [و] يكره النفل فقط [بعد الصبح] الى الطلوع [الا سنته] اي سنة الصبح فلا يكره شيء من الفوائت واخواتها كالتدوير لكن في المحيط انها غير جائزة وفي التحفة ان ما وجب بايجاب العبد من التدوير وقضاء تطوع افسد ونحو ذلك مكروه فيه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه غير مكروه والصحيح ظاهر الرواية وفي القنية عن ابي حنيفة رح انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل المبتدأ واما حكم ما اذا شرع فيه قبل فسياتي [و] يكره النفل فقط [بعد اداء العصر الى اداء المغرب] اي بعد الاداء الى المغير وبعد الغروب الى الاداء فلا يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون الفوائت وما وجب بايجاب الله تعالى كسجدة السهو وغيرها واما الواجب بايجاب العبد كالتدوير فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب بايجاب العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه تأخير المغرب عن وقتها وفي الكلام اشعار بانه لو ادى العصر في وقت الظهر كما في الحج كره النفل بعده كما في حج القنية و هييجب ان النفل مكروه بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر في عرفة [ومن هو اهل فرض] اي يستحق اداؤها كالصبي اذا بلغ او المجنون او المغمى عليه اذا افاق او المسافر اذا اقام او بالعكس او الكافر اذا اهل او الحائض والنفساء اذا طهرت [في آخر وقت] اي زمان يسمع التحريمة فقط كما قال المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه يشترط فيه زمان الغسل ايضاً بخلاف الكافر الجنب على الصحيح واحتريزه عما قال زفر رح وتابعه كالتدوير انه شرط للوجوب زمان يسمع الواجب كما في المحيط والظهيرية والظرف متعلق باهل [يقضيه]



اي ذلك الغرض [فقط] لا الغرض المقدم واحتترز به عما قال المصنف رحمه الله فان عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشائين [لا] يقضيه بالاجماع [من حاضرت] او لغست ارجح مثلا [فيه] اي في آخر وقته كما لو حاضرت في اول وقته لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة لم يرد ان السوق يقتضي قيد فقط \*

[فصل \* الاذان] كالكلام اسم من التأذين و يطلق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة واسقط عند ابي يوسف رحمه الله وفي رواية عن محمد رحمه الله ورواية الحسن تكبيرتان من اوله فيكون ح ثلاث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات معنون فلو قدم بعض كان الاعادة افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لشهرتها فيما بين المسلمين وكان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم مرة به بلال (من الصلوة خير من النوم) كما هو المشهور [سنة] مؤكدة فائدة بالسنة والاجماع ولذا يقال الامام محلة تركوه وسببه انه صلى الله عليه وسلم حين اسري به الى المسجد الاقصى وجمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك و اقامته و الاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحتترز بالسنة عما قال بعض الساجدين من وجوبه واما روي عن محمد رحمه الله من فرض الكفاية ولا يجزى الصلوة بدونه عند من قال بالوجوب كما قال في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط [للفرائض] اي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يسن لصلوة الجنائز والتطوع وللنساء وحدهن فان اذن اسأن كما في المحيط [فقط] للأكيد [في وقتها] اي وقت اداء الفرائض فلا يحتسب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الانيان فوقه للمعجز بعد طلوعه وللظهر في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض قليلا كما قال ابو حنيفة رحمه الله في الزاهدي ولعل المراد ببيان الاستحباب و الا فوقت الجواز جمع الرقت [ويعاد] الاذان في الوقت [لو اذن قبله] اي قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نقبا لما في غير ظاهر الزاوية مما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في الفيد انه تعاد عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وبالأول يفتى وفي الكلام اشعار بوجوب علمه باوقات لصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذين كما في المحيط [يترسل به] مستأنفة والباء للطرفة كما دل عليه كلام الاساس وغبرة والمعني يمهل في الادان و يفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يفصل قبلها والا فالاعادة كما في القنية وذكر في التحفة ان التوالي بين كلمات سنة فان تركه فالسنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بأنه يضم الراء في الله اكبر على الخبرية ويسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتحون للسالكين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والاول

الصواب كما في مغني اللبيب واختار الانباري النقل كما في المضمومات [مستقبلا] في غير الحيعلتين  
فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة  
فيؤذن المسافر راكبا حيث كان وجهه [داصبعا] اي انامله بعلاقة الجزئية [في اذنيه] خبر المبتدأ  
والجملة من الاحوال المترادفة وفي بعض النسخ يلا وار وقد جوزة الاندليسي وقال ابن مالك ان  
لافراد الضمير مزية على افراد الواو والتجوز في مواضع من الكشاف فالمخطي مخطي ( ابطر بعضهم  
لبعض عدو ) واعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن فلونرك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما  
في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكذا احدى يديه على ما روي عنه كما في التحفة وفي  
الاكتفاء اشعار بأنه لا يكره فاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فمكره كما في السراجية وذكر في المحيط  
ان القيام مستحب ولا راكبا ولو مقيما لكن في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي  
يوسف رح لا باس به ولا ماشيا كما روي عن محمد رح كما في الظهيرية [ولا يلحن] من التلحين  
او اللحن او اللحن اي لا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة حرف او حركة او مد او غيرها في الاوائل  
والاواخر فانه مكره وعن الحلواني ان هذا في غير الحيعلتين كما في الزهدي وغيره [ولا يرجع] اي  
يكره الترجيع وهو ان يخفض صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما  
كذلك [ويحول] في الاذان [وجهه] لاصدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال  
الحلواني اذا اذن لنفسه لا يحول كما في المحيط [في] وقت [الحيعلتين] تثنية الحيعلة وهي ان يقول  
(حي على الصلاة) ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة حيل اي قال (حي على الفلاح) فالظاهر انها يكون  
مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى للادل اسرعوا الى الصلاة  
وللناني الى ما فيه النجاة [يمنة] في الاول [ديشرة] في الثاني وقال مشائخ مرويمنة ويسرة في كل  
والاول اصح كما في المنية [وان لم يتم الاعلام] بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه لاتساع  
الميلنة [يستدير] المؤذن [في] صومعة [الميلنة] بالكسراي الباربان يخرج راسه من الكوة اليمنى  
ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجوب الجهر بالاذان لاعلام  
الناس فلو اذن لنفسه خافت لانه الاصل في الشرع كما في كشف المار وبانه يؤذن في موضع عال  
وهو سنة كما في القنية وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في النظم لكن في الجلابي انه  
يؤذن في المسجد او ما في حكمه لا في البعيد منه [والاقامة] في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه  
الكلمات التي يقم الصلاة بها او الجماعة او الاصطغاف لها [مثله] اي مثل الاذان فيما ذكرنا  
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه  
لم ينزل كما في المحيط ويجعل اصبعاه في اذنيه عند ابي حنيفة رح لانه احد الاذنين وقيل  
لا يجعلان لانه لا يومر بزيادة رفع الصوت كما في التمرتاشي ولا يحول الا لافاس ينظرونها كما

في المتنقط ويتم في مكان بدأ فيه الا اذا كان المؤذن اماما فبِهِ خلاف فقليل له ان يتمها ذاهبا  
 وقيل يأخذ في المهي عند قوله ( قد قامت الصلاة ) خافضا صوته ويتم في مكان الصلاة كما في  
 المحيط وذكر في المفيد يكره المهي فيها [ لكن يحذر ] اي يجمع بين كلماتها من الحذر وهو  
 السرعة فلو ترمل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان الحذر  
 مستحب [ ويزاد فيها ] على كلمات الاذان بعد الحيلة [ قد قامت الصلاة ] اي قرب اقامة  
 الصلاة على ما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وذكر في الازاهير ان معناه لزمت وقيل قامت  
 الجماعة الى الصلاة والظاهر ان الزيادة منه وفي الجلابي لو تركت لاعتدت الاقامة كلها [ ولا يتكلم ]  
 بفتح الياء [ فيهما ] اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعطسة لا في نفسه ولا  
 بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط والكلمتين لا يستقبل ويكره التسنح فيهما كما في الزاهدي  
 وفي وحدة الفعل ايماء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحدا كما في الظهيرية ويكره  
 ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بغيبته كما في المنية ويجوز ضم الياء فيشمل المنع للسامع عن الكلام  
 فيهما اما في الاقامة فلمشابهة الاذان واما في الاذان ففي غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب خشية  
 سلب الايمان وفي القية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرناشي  
 الكلام من غير المؤذن غير مكروه ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشيء سوى اجابتهما  
 فانها واجبة الا على من في المسجد للصلاة وقبل سنة وقيل مستحبة وقيل بالقدم وقيل باللسان  
 ولو جنباً كما في التمرناشي فيقال مثل ما قال في الجميع كما في الظهيرية الا في الحيعلتين فيقال  
 الحقوله وفي ( الصلاة خير من النوم ) ( صدقت وبررت ) بالكسر كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن  
 مصلبا او مستمعا للخطبة او معلما او جنباً او حائضا او نفساء او مجامعا او قاضيا للحاجة كما في النظم  
 واعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى من الشهادة الثانية ( صلى الله عليك يا رسول الله ) وعند  
 سماع الثانية ( منها قرأ عيني بك يا رسول الله ) ثم يقال ( اللهم متعني بالسمع والبصر ) بعد وضع  
 ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له الى الجنة كذا في كنز العباد  
 [ والتنويب ] في اللغة تكرير الدعاء وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في  
 زمانه صلى الله عليه وسلم ( الصلاة خير من النوم ) مرتين في اذان الفجر او بعده ثم احدث التابعون  
 واهل الكوفة بدله الحيعلتين مرتين ومنه انه حسن وانه يملك بعد الاذان قدر ما يقرأ عشرون  
 آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتي العجر ثم يملك قليلا ثم يقسم وعن ابي يوسف رح انه يقعد ساعة  
 وفي الجامع الصغير انه يكره في سائر الصلوة وقال ابو يوسف رح لا بأس بان ينه كل من اشتغل بمصالح  
 المسلمين كالمفتي والقاضي بنوع اعلام ثم مشائخنا اليوم يقولون انه [ حسن في كل صلوة ] من نحو  
 ( الصلوة الصلوة ) او ( قامت قامت ) كما في سمرقندي وهو اختيار السرخسي وصدر القضاة كما في الزاهدي

[و يجلس] استحسانا في كل صلاة [بينهما] اي بين الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاولى ان يفصل بما هو سنته او مستحب من الصلاة (من احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً) كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره ركعتان او اربع قرأ في كل عشر آيات وينتظر للناس ويقبم للضعيف المستعجل لا لرئيس المحلة [الا في] صلاة [المغرب] فلا يثرب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل منده بمسكتة هي مقدار آية طويلة وعنده ما يخطو ثلث خطوات كما في المحيط وعنده مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدي وعنده انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار جلسة الخطيب والعمل بما عنده غير مكروه عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة [ويؤذن للفائتة] الواحدة [ويقيم] ايضا وان اكتفى بها جاز كما في الجلابي [وكذا] يؤذن ويقيم [لأولى الفرائت] الكثيرة [ولكل من] الفرائت [البواقي يأتي بهما] اي الاذان والاقامة [او بها] اي بالاقامة كما قال محمد بن روح واما عندهما فانه يأتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام السرخسي وقال ابو جعفر الاحسن ان يأتي بهما للاولى وبها للبواقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد بن روح قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للقضاء في البيوت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهدي [وكرة اقامة المحدث] باتفاق الروايات [لا اذانه] في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة وعن الشيخين جوازهما بلا كراهة كما في المحيط ولم يعادا اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكراهة [وكرها من الجنب] باتفاق الروايات [ولا يعاد الاقامة] هي [لان تكرارها غير مشروع] بل [يعاد الاذان] هو [وهو الاشبه عند بعض المشائخ واعادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم فيهما كما في النظم] كاذان المرأة [فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل يجزئهم كما في الجلابي] والمجنون [ولو في خلاله] والسكران [والمغمى عليه وفيه اشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مراهما عاقلا اجراهم والى انهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكم باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والمأشي والمحرّف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وفيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح كما في التمرناشي [وكرة تركهما] معا [في السفر] ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم [و] كره تركهما معا [في جماعة] الرجال المقيمين المصلين في [المسجد] اي مسجد المحلة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المفهوم ههنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر و[لا] يكره ويجوز بلا اثم تركهما معا [في بيته في مصر] اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرهما لان ما في مصر يكفي كما في الخزانة وغيرها لكن علل في الروضة والزاهدي وغيرهما بان

الاذان لاجتماع الناس و الاقامة للاعلام بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركهما في السفر و جماعة المسجد عند الاجتماع و الاعلام و الاحسن ان ياتي بهما فانه يقتضي به ما يحد الاثني من الملائكة ولو اقام فمن معه من ملكين كما في المحيط [ و يقرم الامام والقوم عند حي على الصلوة ] اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال ( حي على الصلوة ) وفي الاصل وغيره الاحب ان يقوموا في الصف اذا قاله المؤذن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وقال الحسن وزفر اذا قال ( قد قامت الصلوة ) مرة كما في المحيط وذكر في المنبة انه اذا اقام و الامام لم يصل ركعتي الفجر لا يجب الامادة بعد ادائه وفي الكلام ايماء خفي الى انه لو دخل المسجد احد عند الاقامة يقعد لكرامة القيام و الانتظار كما في المضمرات والى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في المسجد و الانقد قاموا اذا دخله كما في المحيط [ ويشرح ] في الصلوة ذلك الامام والقوم ويحتمل ان يكون الوحدة للاشعار بوقت شروع الامام دون المقتدي فانه له وقت وسميع الى ادراك الركعة [ عند قيامت الصلوة ] اي قبيله وفي الاصل بعده و الاول قول الطرفين و الثاني قول ابي يوسف رح و الخلاف في الافضلية والصحيح الاول كما في المحيط والاصح الثاني كما في الخلاصة \*

[ فصل • شروط الصلوة ] واحدا شرط بالسكون وهو عرفا خارج يتوقف عليه الشيء بلا تأثير وفيه اشارة الى انها اكثر من عشرة منها التحريم والوقت والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي و القراءة فانها و لو ركبا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الاثرى انها توجد في جميع الصلوة تقديرا ولهذا لا يستخلف القاري اميا في الاخبارين كما في الكرمانبي ومنها تقديم القراءة على الركوع و الركوع على السجود و مراعات مقام الامام والمقتدي وعدم تذكر الغائبة في حق صاحب الترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض رأسه خارج اللحف كما في الزاهدي الا انه استعملت محازا في سنة كما في السظم او خمسة على ان الطهارة عن الحدث و الخبث واحدة كما في شرح الطحاوي وغيره [ طهر ] ظاهر [ بدن المصلي من حدث و خبث ] اي نجاسة حكمية و حقيقة زاد على المعفو من الغليظة والخفيفة [ و ] طهر [ ثوبه ] من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لتوب معلق فسد صلوته بخلاف مجرد المس و رخص بعض المشائخ الصلوة في التوب النجس بلا عذر كما في الخزانة [ و ] كذلك طهر [ مكانه ] اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعة على طاهر و لو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طال و لو فرش نعليه على نجس و اقام عليه جاز و لو لبسهما لم يجز و لو فرش الارض النجسة بالبول بالتراب و لم يطين جاز استحسانا وفي الكلام ايماء الى انه لو وضع يده او ركبتيه على نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عنده الئل في التتمة و المكان شامل للسرج فلو كان عليه مثل الدم فعدت صلوته كما في الواقعات لكن في الخزانة انها لم تفسد كما لو وقع ثوبه على نجس يابس

حين مجد وستر عورته ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في المنية وليس لستر الظلمة اعتبار كما في الزاهدي والاطلاق يدل على اشتراط السترة عن نفسه وعن غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطا كما في الكرماني واعلم ان المسنون للرجل ثوبان ازار وقميص ويكفي ما يشمل عامة جسده فلو صلى في سراويل كره وللمرأة ثلث حمار وقميص وسراويل ويكفي درع صفيق ومقنعة والامة كالرجل كما في الجلابي [ واستقبال القبلة ] لغة الجهة وعرفا ما يصلي الى نحوها من الارض السابعة الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للافاقى على ما قال بعض المشائخ توسعة على الناس كما في المفاتيح وقال الزند رسي ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبلة كالعين والجهة يعرف بالدليل كالحاريب القديمة المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغربيين والاسواق عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه وعند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي خلف الاذن البمنى في استقبال القبلة كما في الكرماني وغيره وعنه وعن ابي مطيع و ابي معاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كما في قاضيخان ولا بأس بالانحراف انحرافا لا يزول المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة وعند فقد هذه الامور التحري كما ينبغي ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه وبه يشعر كلام قاضيخان [ والنية ] اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا يشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال [ وعورة الرجل ] من دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها على بعض [ من تحت سرتة ] المعهودة مما يقطعها القابلة [ الى ] دائرتين مارة بعضها على بعض من [ تحت ركبته ] اي تحت ركبتيه مارة ركبة عورة بخلاف السرة [ و ] عورة [ الامة ] اي القنة والمذبرة وام الولد والمكابة [ هذا ] اي من تحت سرتها الى تحت ركبتيها [ مع ظهرها وبطنها ] وعن محمد بن مقاتل انها كالرجل [ و ] عورة [ الحرة بدنها ] جميعا [ الا الوجه ] وعن عايشة رضي الله عنها احدى عينيها فحسب لاندفاع الضرورة به كما في الزاهدي [ والكف ] من الرسغ الى الاصابع والاطلاق مشعر بان بطن الكف كظهره ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرماني وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر [ والقدم ] من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق مدخل للبطن والظهر كما في النظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهيرية الاصح انه ليس بعورة وفي الزاهدي عن الشيخين ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشفه كشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكراهة فينبغي ان

يحيل اليه حذرا عن التكرار [وكشف ريع العضو] الذي هو عورة من الرجل والمرأة [يمنع] صحة الصلوة عندهما وهو الصحيح وعند أبي يوسف رح ما فرق النصف وعنه في النصف ورايتان والغليظة والخفيفة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشف إشارة إلى أنه لو انكشف بفعله فسدت صلوته في الحال بلا خلاف كما في المسبة فلو انكشف فستره من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف ما إذا ادعى ركبا ثم ستره فإنه مفسد بالانفاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه أداء ركن ثم ستره فسدت عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولا رابة فيه عن أبي حنيفة رح كما في الحقائق وإطلاقه مشير إلى أن الانكشاف المتفرق بجمع كالنجاسة كما في الخزانة ولعل في التشبيه اشعارا بأن قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما مر في الراعي لو بلغ المتفرق من الشعر والفخذ والساق ربعا من واحد منها فسدت ولو أصغر ثم أشار لتحقيق الربع إلى بيان العضو فقال [والساق] من أسفل الركبة إلى أعلى الكعب [عضو] نام فريعه بمنع [كالعند] فإنه عضو تام بنفسه عند بعض المشائخ أو مع الركبة عند بعض وهو الصحيح كما في الكرمانى [والذكر] أي كالذكر [منفردا] عند بعض المشائخ ومع الأنثيين عند بعض والصحيح هو الأول كما في الكرمانى ولذا قال منفردا [و] مثل [الأنثيين] أي الخصيتين فأنهما معا عضو واحد على الصحيح فإن المشائخ اختلفوا أن الدبر والليتتين ثلثة أعضاء أو عضو واحد وثدي المراهقة تبع للصدر [بخلاف البالغة] وكل اذن عضو كما في الظهيرية والأوجه أن ما يلي الظهر أو البطن من لجنب تبع له كما في المنية [و] مثل [شعر نزل] من رأس المرأة فإنه عضو تام على الصحيح لأن في حوازل النظر إلى طرف صدغ الأجنبية وأطراف ذرائبها من القنية ما لا يخفى وقال الحلواني أنه ليس بعورة وإنما قيد بالنزول لأن ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو اما تغلبا أو لانه جزء من آلامى لا يجوز بيعه [و] مسافر [عادم مزيل النجس] الحقيقي عن ثوبه حقيقة أو حكما بأن يجد المزيل لكبه لم يقدر على استعماله لمانع كالعطش والعدو [صلى] فرضا ونفلا [معه] أي النجس وإن كان أكثر من قدر الدرهم [ولم يعد] الصلوة إذا وجد المزيل وإن بقي الوقت والتقييد بالمسافر لأن للمقيم اشتراط طهارة ما يستتر به العورة وإن لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقي لأخراج الحكمى فإن صاحبه لم يصل كما مر في أول التيمم [ولم يجز] صلوته حال كونه [عاريا] بالاجماع [وربع توبه] إذا أكثر منه [ظاهر] حال متداخلة أو مترادفة لكن في النظم لو كان نصفه لجسا لم يصل عاريا [دنى] طهارة [افل] من الربع بأن يكون شيء [منه] طاهرا [الأفضل] أن يصلي معه أي الثوب ويجوز أن يصلي عاريا قائما بإيماء وهذا عندهما وقال محمد وزفر رح لزم أن يصلي معه كما في الكافي [وعادم النوب] حقيقة أو حكما بأن لم يجد ثوبا شيء منه طاهر أو ورق شجر كما مر [يجوز صلوته] أي عادم الثوب عاريا قائما بركوع وسجود [وتندب] صلوة العادم [قاعدا مؤميا] ويجوز أن يصلي مع النجس قائما بركوع وسجود كما في النظم لكن

في المحيط انه مخير مندهما في ذلك ولزم ان يصلي معه عند محمد رح وفي الزاهدي يصلي العروة وحدها متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرمل كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤمّي ايماء وان صلى قائما بالايماء او قاعدا بركوع وسجود جاز [وقبله خائف الاستقبال] من عدو او مرض او غيره [جهه قدرته] فيصلي اليها [وان عدم من بعلم] القبلة من العلم او الاعلام او التعليم بان يكون في مغارة وحده او في حكمها [تحري] فيصلي الى جهة التحري ما شاء من القرائض والنوافل وعن ابي يوسف رح ان الضيف تحري ليلا للتطوع كما في المحيط والتحري الطلب لغة وشرعا طلب شيء من العبادات. غالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته وانما قيد بالعبادات لانهم كما قالوا التحري فيها قالوا التوقي في المعاملات كما هو في المبسوط وفي الاكفاء اشارة الى انه لو تحرك ولم يتيقن بشيء فصلّى الى جهة كانت حائزة ولو اخطأ فيه وقبل ان لم يقع تحريه على شيء اخر الصلوة وقيل يصلي الى الجهات الاربع كما في الظهيرية [ولم يعد] صلوته [مخطئ] في التحري سواء علم بذلك او ظن او لم يتبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما ادعى اليه تحريه من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولا بان كل مجتهد مصيب ولا نقول به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا نادر ما نقل عن ابي حنيفة رح ان كل مجتهد مصيب فان الحق في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط [بل] يعيد [مصيب لم يسحر] كما اذا افتتح مع الشك بلا تحري ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحري يعيد عند محمد بن الفضل ولا يعيد عند محمد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن او لم يتبين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في التمرناشي ولا يبعد ان يكون معنى قوله لم يتحر لم يعمل بتحريه كما اذا شك وتحري واعرض عن جهته فانها لا يجزي في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف رح انها يجزي كما في المحيط [وان تحول] وتغير [رأيه] الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه [مصيبا] اي في الصلوة [استدار] اي انتقل اليها منها ولا يستأنفها اذا لاجتهاد لا ينتقض بمثله فيجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع جهات كما روي عن محمد رح ولا منع عن الزيادة على ذلك كما في النفل وفيه اشارة الى انه لو تحرك رأيه الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين كما في المحيط [ولا يضر] المقتدي التحري [جهله جهة] توجه [امامه] التحري ولا تفسد صلوته به حتى يعيد [اذا علم] المقتدي [اه] اي الامام [ليس خلفه] فيضرة اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه كما في شرح الطحاوي [بل] يضره [تقدمه] عدلها خلافا لابي يوسف رح كما في الحلبي [او علم مخالفته] اي المقتدي الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة و الامام الى اخرى وهذا اذا علم في الصلوة واما بعدها فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالحاصل انه يضره علم تقدمه على امامه ومخالفته



له في الجهة فلاحسن ان يقتصر عليه ولا يخفى ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كما ظن وانما لم يتعرض للظن في الموضوعين لانه كالعلم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال [ويقصد] المقتدي او الامام [صلوته] وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظهر وتلفظ بالعصر سهوا اجراه كما في القنية وتحقيق السببة قد مر في الموضوع [و] يقصد [اقتداء] اي متابعة امامه [ان اقتدى] الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الامام وفيه اشعار بانه لو نوى صلاة الامام لا تجزي لكن لو نوى الشروع في صلاة الامام تجزي على الصحيح كما في المضمرات [متصلا] مصدرا [بالتحرمة] فلا يصح بالنية المتقدمة والمتأخرة عن تحرمة كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح اذا نوى عند الوضوء جاز اذا لم يتكلم بعد وفي المحيط ان الشروع في الصلاة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رح اذا لم يشتغل بعدها بعمل لا يليق به وعند ابي يوسف رح لا يصح الا في الصوم وفي الجلابي قال محمد بن مقاتل لا أعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزاهدي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى البناء وقيل الى ما بعده وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى القعود ولا يبعد ان يقال ان ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحرمة لمكان العطف واما ما ذكر فالنتيجة ان لا يصح تقديم نية افتدائه على تحرمة الامام ويفرض ان يكون بعينها كما قال بعض ائمة بخارا وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرمانى والاكثفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلانا كان له ان يقتدي به وقال الكرخي و ابو حفص باشتراطها وعن ابي حفص ان غير الامام لوام بلانية الامامة تقصد صلاة مأمومه كما في الزاهدي و الى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غيرها في سائر الاركان كاف في اتمام صلوته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين المرغيناني لا يعبد وقال البقالى لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصيره وفي صلاة قاضي القضاة التكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يواخذ بالسهو لانه معفو عنه لكن لم يستحق بها ثوابا كما في القنية ويؤيد الاول ما في المتقط والخزانة والسراجية ان قول بعض الزهاد ( من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوته ) ليس بشيء [ومع اللفظ] الدال على القصد [افصل] فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة والمختار استحباب التكلم كما في المنية [و يكفي لغير الغرض والواجب] من السنن عند العامة والنوافل عند الكل [نية مطلق الصلوة] اي قصد الصلاة بلا قيد سبه او نفل او عدد فتكفيه نية الصلوة في النفل عند الكل وفي السنن

عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيرها ولو نوى مددا كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلابي وفيه اشارة الى انه لو نوى الغرض في كليهما كان آتيا بهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر و صلوة التسبيح اجزئ من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التسبيحات كما في الجواهر فلا يشترط فيه الا جنس الصلوة و [أيهما] اي الغرض و ارجب كصلوة الجبازة والوتر [شرط] للصحة [التعيين] بالرفع اي قصد جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الغرض ويجوز فرض الوقت الا للجمعة للخلاف الا اني كما في الخزانة والظهيرية وغيرها و ظهر يومه ليس بكلي فينحصر انحصار الكلي في فرد كما ظن و لو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه و ينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العتابي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية القضاء وبالعكس جائز وهو الصحيح كما في الخزانة والى انه لا يشترط في القضاء نية اول صلوة عليه او آخر صلوة عليه وهو الاصح كما في المنية وغيرها [لا] يشترط لهما [العدد] اي نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمسا وصلى اربعا جاز كما في التتمة و ينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الاغلب في الانشاءات و يصح بلفظ الحال في المزارع والزاهدي وغيرها ان كيفية النية للغيرين ( اللهم اني اريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها لي و تقبلها مني ) ولغيرهما ( اللهم اني اريد الظهر او الصلوة للميت او الوتر ) وزاد المقتدي ( متابعا للامام ) \*

[ فصل \* فرضها ] اي فرض الصلوة اعم من القطعي والظني والركن

والشرط فالاحسن ركنها ولعله نبه على الخلاف المشير اليه وهذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة الصلوة اي تفصيلها كقولهم صفة الايمان كذا وهي في الاصل كالوصف مصدر و فرق المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموصوف و انه كلام الواصف لبس ههنا لا يرادة وجه [التحريم] من التحريم وهو جعل الشيء محرما ثم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى النكبيرة الاولى فان بها يحرم الاشياء المباحة والتاء للمبالغة وهي شرط عند الاكثرين كما في المستصفى ولذا ليس الطهارة شرطا لها حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم رفع رأسه وصلى جاز كما جاز بناء الغرض على تحريم الغرض والفعل وعكسه والقضاء على الاداء كما في الكفاية [والقيام] اي قيام واحد في كل ركعة من الغرض دون النفل فاللام للعهد وهو لغة الانتصاب و شرعا استواء الشق الاسفل والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداد الا ترى ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزأه لانه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسوط وذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجب لتحصيل القراءة التي هي ممتدة وبالاقتداء يقسط القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع لكن في التمرناشي اختلفوا ان القيام في حق الملاحق هل مقدر بقدر القراءة و في الامي لا بد فيها من مقدار ثلث آيات والاطلاق دليل على انه لو صلى قائما على اصابع رجليه او عقبيه بلا عذر يجوز

وقيل لا يجوز كما في القنبة وعند [قراءة آية] من القرآن الموزن عليه صلى الله عليه وسلم نقل متواترا  
 كما في كتب الاصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوصيل القراءة السبع متواترة وما عليها غير  
 ثابت تواترا فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثوق به ألتحق بسائر الاحاديث المروية عنه صلى الله  
 عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تمهيد السالمي لانها نفس عند : الاصح انه اذا قرأ بها في  
 مصحف ابن مسعود وأبي لا تقس لکن لا يعتد من القراءة بخلاف التروية والانجيل فانه يعتد به  
 ان كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية العلامة و شرعا ما تبين  
 اوله و آخره توفيقا من طائفة من كلامه تعالى بلا اسم وح في الكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت  
 كلمات او كلمتين نحو قتل كيف قدر ثم نظر جاز وهذا بخلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفا  
 نحو (مدهامتان) و (ق) لم يجوز وهو الصحيح كما في الظهيرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الخزانة  
 وعلى انه قرأ نصف آية مرتين او كرر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى انه لو قرأ نحو آية الكرسي في  
 ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية و جاز على الصحيح كما في المصمرات ويستثنى  
 منه الاخرس فانها ساقطة عنه وكذا أُمي اجتهد آناء الليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من  
 لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد النام كبعض اهل الهدد وترك كما في الجلابي [في كل] اي كل  
 ركعة [من ركعتي الغرض] النثائي والثلاثي والرابعي وبه اشارة الى انها في الاوليين والاخرين  
 والتمسطين والاولى والاخرى والاولى والثالثة والباينة والرابعة جميعا سواء كما في الخلاصة والمصمرات  
 والظهيرية وغيرها من المتداولات وهو قول بعض المشائخ والصحيح من مذهب اصحابنا انها فرض في  
 الاولين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرين كان قضاء كما في التحفة [و] قراءة آية في [كل]  
 ركعة من [النور والنفل] اي من الواجب والسنة والتطوع والمبتادر من الكلام ان يقرأ فرضا  
 في كل ركعة آية غير آية قرأ في الاخرى وفي القنية قال نجم الاثمة لا يجوز ان يقرأ في البانية من  
 الغرض ما في الاولين وعن ابي يوسف ر ح يجوز و يجب السهو و في النوافل يجوز بلا مهر و يكره  
 [و المكتفي بها] اي بآية واحدة في ركعة [مسي] اي مستحق لعقوبة لا بالبار ولعل فيه  
 خلافا فان المهاج قال بالكراهة والاساءة دون الكراهة كما في الكشف وغيره [وعندهما] عطف  
 على عده المقدر قراءة [آيه طويلة] اي غير قصيرة عن ثلث فصار كما في الكرمانى [او ثلث]  
 [آيات قصار] في كل ركعة منها والمكتفي بها مسي للعطف والقصار بالكسر جمع القصير بلا الحاق  
 اياء لنحمل على فعيل بمعنى مفعول [والركوع] الانحناء و شرعا انحاء الظهور ولو قليلا فان خروا كالحمل  
 فقد احرز كما في قاضيخان الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز وان  
 كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطمانيه لم يفرض خلافا لابي يوسف ر ح و عن محمد ر ح ما يدل على  
 ان قوله مثل قول ابي يوسف ر ح لكن ذكره المشائخ مع ابي حنيفة ر ح كما في المحيط [والسجود]

اي السجدة فان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمه العربية الا انه خلاف ما عليه علماء في  
 في الاصول و هو لغة الخضوع و شرعاً وضع الجبهة و الانف على الارض و غيرها و اراد به الخضوع  
 [بالجبهة] بان يضع عليها كل الجبهة او اكثرهما كما في النهاية لكن في الزاهدي انه يكفي وضع شيء  
 منها [والانف] هو اسم لما صلب فلا يكتفي بوضع ما لان من الارنية كما في المحيط لكن في الكشف  
 كما في الخلاصة ان الغرض يتم بذلك و حاصله ان السجود يتأدى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة  
 و الانف و ليس معناه ان وضع الانف عند وضع الجبهة فرض كما ظن [و به] اي بان السجود يتأدى بكل  
 منهما [بفتي] كما فهم من الوقاية لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولهما و هو انه وضع الجبهة  
 فقط و عنه مثله و في الخلاصة كره الاختصار على احدهما بلا عذر و مقدار الركن منه ادنى  
 ما يطلق عليه اسم السجدة و في الاكتفاء اشعار بانه لو سجد على الدقن او الخد لم يحز اجماعاً كما في  
 الخلاصة و بان وضع اليد ليس بفرض و كذا وضع الركبة و هذا اختيار اكثر المشائخ كما في الخزانة  
 و عليه الفتوى كما في المحيط و كذا وضع رؤس اصابع القدم و فيه اختلاف المشائخ قبل انه سنة و نقل  
 الزاهدي فيه روايتين و الصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية [و القعدة الاخيرة] على  
 المشهور و في النظم انها لا تغرض عند بعضهم بل واجبة كما في التحفة و ارايل الكشف و سهو الكفاية  
 و كذا ذكره المص [قدر التشهد] اي قدر ما يتمكن منه و قيل مقدار الشهادتين و قيل ادنى ما يطبق  
 عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة و الاول هو الاصح كما في الكافي و غيره (والخروج) عن الصلوة او التحريمة  
 [بصعته] اي بفعله الاختياري المباني لصلوته كالتفقهة كما في بحر الفتاوى و هذا عنده كما ذكره ابو سعيد  
 البردعي و اما عندهما فليس بفرض و ثمرة الاختلاف في المسائل الانثى عشرية الاتية لكن قال الكرخي  
 انه ليس بفرض عندهم و عليه المحققون من اصحابنا كما في الزاهدي و لا يلزم عليه ذكر الترتيب بين  
 التحريمة و القعدة و ان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس محيطاً بجميع الروايات الا ترى انه  
 يفرض الانتقال من ركن الى ركن عند ابي حنيفة راح على الصحيح و رفع الرأس من الركوع و السجود  
 عند محمد راح و في رواية عنه و المون الشهيرة خالية عنه على ان قوله فرضها و القعدة الاخيرة لا يخلو  
 عن اشارة الى ذلك عند المصنف (المصنف) [و واجبهما] اي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني  
 فسد لصلوة بتركه و لم تبطل [قراءة] خصوص [الفاتحة] فانها فرض من حيث كونها قرآناً و في بيع  
 النظم و نور المحيط و غيرهما انه اذا قرأ كل القرآن صار المحموم فرضاً و فيه اشعار بوجوب كل الفاتحة  
 و هذا عنه و اما عندهما فاكثرها و لذا لا يجب السهو بهميان الباقي كما في الزاهدي [و ضم] مقدار  
 [سورة] من آية طويلة او ثلث قصار و في الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة و الى انه  
 يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط و الى انها واجبة و اذا كان تاركها يومراً بالاعادة كما في القنية و الى ان  
 نفس السورة واجبة ايضاً كما قال القاضي في الجامع و عنه انها مستحبة كما في التمرّاشي و الاكتفاء مشير.

الى ان تسمية الفاتحة كالمسورة غير واجبة والاولى غير واجبة على الصحيح والثانية عند من الائمة  
والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجماع الكشاف انهم اجمعوا على وجوبه [ورعاية الترتيب] بين  
اوكل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متأخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد  
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البواقي فالظاهر انها مختلف فيها في  
سهو المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا  
الثلاثة وفي التمرقاشي اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي سجديات  
هرح الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض وفي سجديات شرح المصنوع والمحيط والظهيرية  
وحدث النهاية والكافي وغيرها ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا  
الخلاف مبني على اختلاف الرواية في التنوير شرح تخيص الجامع ان الترتيب بين السجدين ليس  
بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما ظن من التناهي بين  
الكلامين [والفعدة الاولى] قدر التشهد في الغرائض والواجبات والسنن في ظواهر الرواية كما في الكافي  
والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم انها لو تركت في النفل نفس  
قياسا لا استحسانا وفي المتفرقات لا تفسد عند الشيخين خلافا لمحمد وزهر ر ج [دالتشهدان]  
اي التشهد في القعدتين عند عامة المشائخ كما في التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح كما في  
المحيط وهو الصحيح كما في الزاهدي وقال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم  
انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلوته صلى الله عليه وسلم ليست  
بواجبة وفي خزانة المفتين انها واجبة في الاخبار [ولفظ السلام] اي لفظ هو السلام الاول يعنى  
السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فخرج بلفظ آخر لزم السهو وقيل لم يلزم لانه  
سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل وغيره انه لو اقتضى بعد ان يقول  
الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير دخلا في صلوته وفي التحفة يخرج عن الصلوة بتسليمه  
عند عامة العلماء وقبل بتسليمتين ولا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة كما في الزاهدي فان الكلام  
في مطلق الصلوة [وقوت الوتر] اي دعاء في الوتر من الادعية الماثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة  
وقوت المحيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكليهما  
والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والا ففي كثير من الكتب المعتبرة ان من لم يعرفه يقول  
يا رب ثلثا [وتكبيرات] صلوة [العبد] الزائدات على ما في نفسها وفيه اشعار بانه لا يجب لفظ  
التكبير في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيهما وفي المستصفى وغيره انها واجبان وفي الاضافة  
اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سهو الزاهدي [وتعيين] الركعتين [الاوليين]  
من الفرض الثلاثي والرابعي [للقراءة] اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر الخلاف

[وتعديل الأركان] لغة التعمية وشرعا تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قدر تصبيحة ويطلق على كل فانه صار كاسم الجنس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو تخريج الكرخي دون تخريج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكروهة الترك وأما الاطمينان في الآخرين فسنة على تخريجهما جميعا وعن ابي يوسف رح انه في الكل فرض والاول ظاهر الرواية الكل في الحقائق من مبسوط شيخ الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرهما سنة والكل فرض عنده ورواية شاذة ما في القنية انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين فبالترك هو يسجد وعمدا يكره اشد الكراهة ويلزم الامادة ولم يدل كلام المصنرات وشرح المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه وسابقه من مواضع يزل فيها كثير من الخواص العظام فيضل ويضل كثيرا من العوام [والجهر والاختفاء] اي جهر الامام واختفائه بقربنة الفصل الاتي وحكم المنفرد سيجي [فيما يجهر] من الصلوة الاتية [و] فيما [يخفي] من غيرها والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجوز به الصلوة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي انه لا يسجد الا اذا اخفي فيما يجهر المقدار المذكور كما في الجامع الخاني وعنه انه اذا جهر او اخفي آية سجد وعن الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند قرأته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يحتسب من الصلوة كما في المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي التمرناشي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دونه الاذكار [ومن] على المشهور احترازا عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشي منهما كما ظن [غيرهما] الفرض والواجب [او ندب] غيرهما لاكمال المنية وهي للواجب وهو للفرض ثم شرع في كيفية كل من افعال الصلوة على التفصيل فقال [فاذا اراد المصلي الشروع] في الصلوة المطلقة ولا يخفي ما في اختيار ( اذا ) على غيره من اللطافة [كبر] اي قال (الله اكبر) وانما يصير شارعا بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدي وما ياتي من قوله كل قيام لا يخلو عن اشارة ما اليه [بلا مد الهمزة] اي همزة الجلالة واكبر فانه فيهما مفسد وفيها كفر كما في المصنرات وانما أثر الهمزة على الالف وهي اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين [و] بلا مد [الباء] اي باء اكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن زين المشائخ انه غير مفسد كما في المنية وفي التخصيص اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الثاني خطأ والثالث مفسد كما في المحيط فالاولى ترك المضاف اليه بل المضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفي والاطلاق دال على انه ترفع الجلالة ولا يجزم وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما في المصنرات [ماسا] مدركا باللمس حال مترادفة على وجه [بابهاميه] اي بطرفيهما [شحمتي اذنيه] اي ما لان من اسفلها لكن في النظم عن ابي حنيفة رح ان محاذاة الابهام الشحمة مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن وبكرة

التجاوز منها كالرفع الى المنكبين كما في خزانة الفقه والمس لم يذكر في المنداولات الا في قاضيخان  
والظهيرية والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشيء وفيه اشارة الى ان اليد يرفع اولا ثم يكبر كما روي  
عنه وقبل يرفع مع (الله) ويرسل مع (أكبر) وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من الكم  
عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في  
حق النساء والى انه لا يسن ترك تفريج الاصابع كما قال ابوبكر البلخي بل يفرج و ينشر ويجعل  
الكف الى القبلة كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد وعن بعض المشائخ الصواب ان يضم  
اصابعه في الابتداء ثم يبسط وقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمختص  
بالمقتدي ان يحاذي تكبيرة تكبير امامه فانه افضل عنده وهو قول زفر رح وعندهما يوصل بتكبيره  
مثل ان يوصل الف (الله) براء (أكبر) وقال الامام السرخسي ان الافعال على هذا الخلاف و اشار  
شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق او اجود وقولهما ارفق واحوط وفي  
عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما واعلم انه لا يدرك فضيلة  
التحرية عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت البناء الكل في الحقائق وقيل يدرك الى نصف الفاتحة  
وقيل الى آخرها كما في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو  
الصحيح كما في المصنوعات وقيل بالناسف على فوت التكبير ولم يدرك بدزبه وان كبر معه كما في الروضة  
[والمرأة ترفع] يديها [حذاء منكبيها] اي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة رح  
انها كالرجل وبه اخذ بعض المشائخ وقيل حذاء صدرها والاول اصح كما في المحيط وقيل الامة  
كالرجل كما في الزاهدي [ويجوز] الشروع فيها والماضي احسن فانه عطف على كبر [بكل ما دل على  
التعظيم] اي الترفع من الانقياد بمخلوق من الالهة الحسنى وغيرها وفيه اشارة الى ان الاول ان  
يشرع بقوله الله اكبر وبعض المشائخ قالوا على قوله بالكراهة هما سواء وهو الاصح ولم تجز عند ابي  
يوسف رح الا بالله اكبر او الاكبر او الكبير او كبير الا اذا لم يحسنه وعند محمد رح بكل ذكر تام نحو  
الرحمن اكبر او الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله والى ان لا يشرع باللهم وفيه خلاف المشائخ  
ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والاول ظاهر الرواية فانه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط  
وغيره [ولا يشوب] حال من الشوب وهو الخلط [بالدعاء] اي طلب الشيء على نحو شاب العمل بالماء  
كما في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مفعوله محذوف والمعنى لا يجوز شروعه به  
حال كونه خالطاً الدال على التعظيم بالدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي وارزقني واسئغفـره [ولو]  
كان الدال عليه [بالفارسية] اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو  
(خدا بزرگ است و بنام خداى بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للحال عن فاعل  
يجوز ادل والالزم ان لا يجوز بلفظ عربي كما تقرر من تقييد الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية

والزنجية والحشية والنبطية مثلاً و الى ان لا يجوز سائر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد جاز النكل  
عنده ويمكن الجواب كما يأتي ولا يشترط العجز عن العربية خلافاً لهما كما في الظهيرية وغيرها ولا خلاف  
ان تسمية الذبيحة وتلبية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بكسر الراء  
كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كاصفهان والري و همدان و نهارند و آذربيجان وغيرها  
لكن في الازاهير ان الفارسية لغة جور من بلاد فارس والمراد العجمية فهي اولى بالذكر [لا] يجوز  
[القراءة بها] اي بالفارسية [الا بعدد] وهو ان لا يقدر على العربية وهذا عندهما وفي رواية عند  
كما في الكشف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيحوز مطلقاً لكنه مكروه بلا عدد سواء  
كان على نظم القرآن كما في (معيشة ضنكا) اي تنكا و (جزاء جهنم) اي سزاي وي ووزخ اولا وسواء كان  
قنأه ارقصاً و قيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز و قبل اذا كان من القصص تغسل صلواته و  
الصحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كما في المحيط وهو الصحيح وعليه للعول  
وانما خص الفارسية بالنفي لينفي غيرها بالطريق الاولى لقربها بالعربية و في الحديث (لسان اهل  
الجنة العربية او الفارسية الدرية) بتشديد الراء كما في الكرمانى وغيره [وبه] اي بعدم الجواز [يفتنى]  
في الحقائق وعليه الاعتماد و في الكشف ان في كلام العرب خصوصاً في القرآن من لطائف المعاني  
ما لا يستقل بأدائه لسان [و] اذا كبر [يضع يمينه على شماله] كما في الاصل ثم اختلف المشائخ فيه  
فقيل انه يضع باطن كف اليمنى على ظاهر الشمال و قيل على الذراع وقال الاكثرون على المفصل وعن  
الصاحبين بقبض الرسغ باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على  
الرسغ فابضاً وقال باطن الاصابع طولاً و الاول اولى وقال ابو حفص يقبض بالابهام والخنصر و  
البنصر و في الكرمانى استحس كثير منهم ان يقبض بالاولين [تحت سرته] لانه من سنن  
الرسول و في الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المصبرات وغيره انها تضع على صدرها  
ولا يبعد ان يشار بتدكير الضمير الى مخافة الحكم [في كل قيام فيه ذكر] شامل للقرآن [مسنون]  
مفروع فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الشاء و القنوت و صلوة الجنازة و قيل عنده يرسل في  
القنوت و هو قول ابي يوسف ر ح و اختلف مشائخ ماوراء النهر في صلوة الجنازة و قال محمد ر ح ان  
الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط و عن ابي حنيفة ر ح انه يرسل الى الفراغ من التعوذ و عنه اذ  
كبر ارسل ثم يضع كما في النظم و الصحيح المتن كما في المصبرات و اعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه  
قد رابع اصابع في القيام كما في خزائنة المفتيين [و يرسل] عند الجمهور و يضع عند اصحاب الفضلي  
للمخالفة الكلية للشبهة [في قومة الركوع و بين تكبيرات العبد بن] و فيه مع النظر الى السابق دلالة  
على ان ليس فيهما ذكر مسنون كما في ترك التفرع على نقيضه و كل رواية كما سيأتي [ثم يثنى] اي يقول  
(سبحانك اللهم و بحمدك) الخ اي سبحتك بحمدك يا الله تسبيحاً و بحمدك او اشتغلت بحمدك



قالوا لعطف المفرد أو الجملة ويجوز أن يكون للحال أي وقد اشتغلت بحمدك فإنه روي سبحانه بحمدك  
 ولا ينبغي أن يقال بزيادة الواو لأنها ليست بقياس (وتبارك اسمك) أي دام خيره (وتعالى جديك) أي  
 تجاوز عظمته عن درك فهمنا ولم ينقل في المشاهير (وجل ثناؤك) (ولا اله غيرك) بفتحهما ورفعهما  
 وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على واقف الفن وإنما أكرر (ثم) لتخلل  
 الوسائط المعهودة [ولا يوجه] عطف على (كبر) أو (ثم يثني) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد  
 الثناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الأصول وعن أبي يوسف رح  
 أنه يوجه بعد الثناء ويوجه في النوافل بعد الثناء بالاتفاق ويستحب التوجه قبل التكبير عند  
 المتأخرين كما في الحقائق وهو أن يقول (إني وجهت وجهي) إلى قوله (مسلمين) واختلف في أن يقول  
 مسلماً وقوله أنا من المسلمين أصح من قوله أنا أول المسلمين لأنه كذب مفسد للصلوة عند بعض  
 كما في المحيط [ويتعوذ] أي يقول سنة (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الألفاظ  
 والمتبادر منه أن يثني ثم يتعوذ وهو الأصح كما في المصنوعات [للقراءة] في الركعة الأولى لا غير بقريئة قوله  
 [لا] تبعاً [لِلثَنَاءِ] وهذا عند محمد رح خلافاً لأبي يوسف رح فإنه عدة للثناء ثم أشار إلى ثمره الخلاف  
 بقوله [في قوله] أي التعوذ [المسبوق] في أول ما فات عنه عند محمد رح [ولا] يقوله عند أبي يوسف رح  
 وفي رواية عن محمد رح وقال صدر الإسلام أنه أصح كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك  
 بالجماعة أول الصلوة فقط [المؤتم] أي المقتدي سواء كان مدركاً أدرك الكل بالجماعة أو لاحقاً أدرك بالجماعة  
 أول الصلوة مع فوات بعض [ويؤخره] الإمام [عن تكبيرات العبد] عنده وبقدمه عليها عند  
 أبي يوسف رح وإنما لم يذكر الإمام مع محمد رح كما ذكره الكافي وغيره لأن في المحيط لم يوجد ذكره  
 معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشرحها أن ليس عنه فيه رواية [ويسمي] أي يقول سنة  
 (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول أصحابنا على قول الدقاق أو  
 في قول أبي يوسف رح وعنه في الركعة الأولى والأول أحوط كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المصنوعات  
 [لا] يسمي عند الكل [بين الفاتحة والسورة] لكرهتها كما في الكشف (ن) وعنه أنه يسمي وعند محمد رح  
 أنه يسمي إلا في الجهرية كما في المحيط والأول قول أبي يوسف رح كما في النظم وهو قول محمد رح وهو المختار  
 كما في المصنوعات وفيه إشارة إلى أنها ليست من الفاتحة وأكثر المشائخ على أنها آية منها كما في المحيط  
 والذخيرة والخلاصة والزاهدي وغيرها وإنما لا يشير إلى أنها من القرآن أم لا لأن كونها منه ليس  
 بنص عن المتقدمين كما في الإيضاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخي لا أعرف بها التصريح  
 عن مقدمي أصحابنا والأمر بالاحفاء دليل على أنها من القرآن وفي الزاهدي أنها آية على الصحيح  
 وذكر أبو بكر الأصح أنها آية في حرمة المس لا في جواز الصلوة ولم يوجد ما في حواشي الكشف  
 والبلويع أنها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة رح [ويسهرن] من الأسرار أي

يُخفي الشَّاءَ والتَّعَوُّدَ والتَّسْمِيَةَ فأنه سنة كمفروضة فالجهر مكره كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر  
وأعلم أن الترمذي قال الجهر بالتسمية غير مسنون عند أكثر الصحابة والتابعين وحديث الاخفاء  
صحيح بلا خلاف وقد بلغنا أن الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث كذا في شرح المغني  
في مذهب أحمد بن حنبل [ ثم يقرأ ] على ما مر من التفصيل [ ويؤمن ] المنفرد أو الامام كما  
في الجلابي وعنه أن الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر أو المد مع تخفيف الميم  
أو تشديد ها وإمكان مقعدا للصلوة عند الطرفين لكن لم يفسد عنده وعليه الفتوى وهو تعريب (همين)  
يعنى (همين مى خواهم) أو (همين باد) كما في المضمرة وذكر الرضي أنه سرياني كقائيل مبني على الفتح  
وخفف بحذف الهمزة ولا منع أن يقال أصله القصر ثم مد ومعناه افعل [ سرا ] أي قولاً اسراراً وإمكان  
في الأصل المكتوم في النفس وفيه اشعار بأن آمين لبس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في  
التيسير عن مجاهد أنه من الفاتحة وبأن النامين واخفاؤه سنة فنكره الجهر كما في المحيط [ كالماموم ] فانه  
يؤمن سرا إذا سمع (ولا الضالين) ولو في الظهر أو العصر وعن بعض المشائخ أنه لا يؤمن فيهما وعنه أن  
الماموم لا يؤمن كما في المحيط والصحيح هو الأول كما في الزاهدي [ ثم يكبر ] للصلي [ للركوع ] وفيه دلالة  
على أنه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والأفضل الوصل فإن في الفصل خلوش من الصلوة عن  
الذكر وقيل أن بقي في حال الخروء حرف أو كلمة فلا بأس كما في الزاهدي [ خافضاً ] حال فيقيد  
سنة هي كون ابتداء التكبير عند أول الخروء وانتهائه عند استواء الظهر وقال بعض المشائخ أنه يكبر  
قائماً والأول هو الصحيح كما في المضمرة لخلو الثاني عن الذكر ولو في الظهيرية أنه الصحيح [ ويعتمد ]  
أي يتكئ [ بيده ] أي يديه [ على ركبتيه ] بأن يضع راحتيهما عليهما حال كونهن غير منحنيتين  
كالقوس ويأخذهما بالأصابع حال كونه [ مفرجاً ] أي مفتحاً [ أصابعه ] أي أصابع يديه فإن الأخذ  
والفريخ والوضع سنة كما في الجلابي وكذا الاستقامة ولذا كره تركها فينبغي أن يزداد مجاباً  
عضديه ملصقاً كعبيه مستقيلاً أصابعه فأنها سنة كما في الزاهدي [ بأسطاً ظهرة ] بحيث يستقر عليه قدح  
ماء [ غير رافع ] رأسه [ ولا منكس رأسه ] من التنكيس تقليب الشيء على رأسه كما في الصحاح وغيره  
وخافض أولى لفظاً ومعنى لأنه لو خفض رأسه قليلاً كان خلافاً للسنة وهي استواء الرأس مع العجز  
كما في المبسوط قيل لو قال غير رافع رأسه ولا ناكس كان أولى لأن الرأس داخل في مفهومه وفيه أنه  
محرم فيه والمحرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم والاكتفاء مشير إلى أن المرأة كالرجل في هذه  
الاحكام لكن في الزاهدي وغيره أنها لا تعتمد عليهما ولا تفرج الأصابع ولا تجافي العضد بل تضع  
عليهما وتضم وتنحنى ركبتيهما [ ويسبح ] أي يقول التسبيح المعهود ( سبحان ربي العظيم ) فانه  
لا يبعد أن يكون العمل يتضمن لام العهد كما يتضمن لام الجنس وفي الكافي أن تسبيحات الركوع  
والسجود سنة وقبل واجبة وقال أبو مطيع نلميذ أبي حنيفة رح أنها فرض وفي الصلوة المسعودية

منه ان اقل من الثلث مفسد وقال خلف ان اصله فرض [ثلاثا] من المرات وعن محمد ر ح اذا ترك از  
اتي مرة يكره كما في النهاية [وهو ادناه] اي ادنى التصحيح المسنون من الخمس والسبع والتسع ولا يرد  
اشكال على اصل الفعل بالنسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على افراد المضاعف اليه المعروف لاسم  
التفضيل لكونه كناية عن اسم الجنس والاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط  
انه يقول اربعا ليتمكن القوم من الثالث والى انه لا يطول لادراك الجائي فانه مكرره وقبل مفسد  
وكفر وقيل جائز ان كان فقيرا وقبل ماجور ان اراد القرية كما في الزاهد [ثم يسمع] من التسميع  
اي يقول (سمع الله لمن حمده) اي استمع اليه كما في الرضي وقال الزمخشري انه مجاز عن قبل واللام  
بمعنى من وفي المصمرات ان الضمير وقف بلا اشباع واعلم ان اخفاؤه سنة كما في المحيط ولعل تركه  
لانه من الاذكار ومن اخفاؤها كما في الكشف [رافعا رأسه] فكما ان نفس التسميع سنة كان هو في  
هذه الحالة سنة كما في الجلابي ولذا لو ترك حتى استوى قائما لا يأتي به كما لو لم يكبر حال الانحطاط  
حتى لو ركع او سجد كما في القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع  
واعلم ان المتن كعمامة المتداولات مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن  
في سنن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الآثار ان  
الافوات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم  
الى يومنا هذا لا يكره منكر ولا يدفعه دافع [ويكتفي به] اي التسميع [الامام] فلا يجمع بينه  
وبين التحميد وهذا عنده خلافا لهما وعليه الطحاوي وجماعة من المتأخرين [و] يكتفي [بالتحميد]  
(اللهم ربنا لك الحمد) او (ربنا لك الحمد) او (ربنا ولك الحمد) او (اللهم ربنا ولك الحمد) والاول  
افضل كما في المحيط والناني المشهور في كتب الحديث كما في الكرمانى وهو الصحيح كما في القنية ويقول ذلك  
عند تسميع الامام [الموت] فلا يجمع بينهما بلا خلاف [ويجمع المنفرد بينهما] اي بين التسميع  
والتحميد عندهما وعن ابي يوسف ر ح يكتفي بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره  
شيخ الاسلام واختلف مشائخنا في قول ابي حنيفة ر ح والاصح الجمع كما في المحيط وأشار في الاصل  
والجامع الصغير انه لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه المشائخ لانه لو جمع لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب  
ومحل الذكر حالة الانتقال كما في الكرمانى لكن في شرح الحلواني انه حمد حالة الاستواء في الجواب  
الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانحطاط كما في المنية واعلم ان ما مر غير الغرض  
والواجب سنة وما يأنى غيرهما ادب الا الانحراف عند السلام فانه سنة كما في خزنة المفتين  
[ويقوم مستويا] هو للتأكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين كما مر وانهم أكد لغفلة  
الاكثرين عنه فليس بمستندرك كما ظن [ثم يكبر] خافضا كما في المحيط والتحفه وغيرهما وفي الايضاح  
اذا اطمأن قائما كبر وخر ساجدا ولعل ثم للاشعار بالاطمينان [ويسجد فيضع] على الارض

[رُكْبَتَيْهِ] أي رُكْبَتَهُ اليمْنَى ثم اليسرى كما في وقار الروضة والغناء لعطف المفصل على المَجْمَل كقوله تعالى و نادى نوح ربه فقال رب ان ابني الاية [ثم] يضع [يديهِ] أي يده اليمْنَى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما في الكرمانى وذكر في الننف ان وضع الايدي حذاء المنكبين ادب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة إلا اذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه دلالة على ان هذا الترتيب سنة كما في الجلابي [ضاماً اصابعه] أي ملصقاً جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما عدا الركوع والسجود كما في الكافي وغيره ولوقيل بالتغليب لكان احسن فان ضم الركبتين سنة ايضاً كما في الجلابي [ثم] يضع [وجهه] بان يضع انفه ثم جبهته فان الاصل ان يضع الا ما كان اقرب الى الارض كما في المصنوعات وغيره لكن في التحفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معاً [مبدئياً] بالباء أي مظهرها [ضبعيه] بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعهما كما ذكره شيخ الاسلام وهو العضد وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبعداً عضداً عن جنبه وذراعه من الارض لان كليهما سنة كما في الجلابي الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يهدي عضده كيلاً يورذي احداً [مجايفاً] مباعداً [بطنه عن فخذه مرجها اصابع رجليه] أي رؤس اصابعهما بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويديه أي رؤس اصابعهما بان يضع الراحة على الارض [نحو القبلة] فان انحراف اصابعهما عن القبلة مكروه كما في خزائن المفتيين فتوجيههما نحوها سنة كما في الجلابي [ويسبح] أي يقول التسبيح ( سبحان ربي الاعلى ) [ثلاثاً] وهو ادناه كما مر [ويجوز] السجود [على كل شيء يجد] الساجد [حجمه] أي شدة ذلك الشيء كما في الطلبة [ويستقر جبهته] تفسير لما يليه من الجملة أي يكون بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ منه فلو سجد على الجادرس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد على نحو الحنطة كما في الخزائن [و] [يجوز] [على ظهر من يصلي صلوته] أي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبتاه على الارض والا فلا يجزئه وقيل لا يجزئه الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القضاة يجزئه وان كان سجد الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية [في] [وقت] [الزحام] أي مدافعة بعض بعضاً في المضيق بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في الجلابي والى ان لا يجوز على غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين والكمين بعدد على المختار وعلى اليدين والكمين مطلقاً والى ان لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل مأكول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في فاضلجان والى انه يجوز ان يكون موضع السجدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في غيره ففي عامة المنداولات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من لبنتين منصوبتين واريده لبننة بخاراً

وهي قدر ربع ذراع كما في المنية [ والمرأة ] حرة اقامة [ تنخفض ] اي توقع الخفض المعهود فلا تنصب اصابع القدمين ولا تبدي الضبعين وتفتش الذراعين [ وتلزم ] بالزاء والصاد لغة [ بطها بفخذها ] لانها اقرب الى المستر [ ويرفع رأسه ] من السجدة فانه يفرض ان ترفع مقدار ما يسمى رفعا كما روي عن ابي يوسف رح وعنه مقدار ما يجري فيه الريح وعنه الى ان يصير اقرب الى الجلوس والاول اصح كما في الجلابي والاخر اصح كما في النهاية [ مكبرا ويجلس ] اي يقع الجلوس المعهود من الرجل والمرأة كما يأتي [ مطمئنا ] ذلك الشخص ساكنا وجوبا والاكتفاء مشير الى ان ليس فيه ذكر مسنون وعن حماد بن مطيع انه يقول ( سبحان الله وبحمده استغفر الله ) كما في الطهيريّة [ ويكبر ] خافضا [ ويسجد ] اي يوقع السجود المعهود فيضع ركبته الى ان يسبح ثلثا وهذه السجدة فرض بالاجماع [ مطمئنا ويكبر ] هو [ يرفع رأسه ] او على مذهب من جوز الواو [ ثم ] يرفع [ يديه ثم ركبتيه ] فيرفع أولا ما كان اقرب الى السماء على عكس الخفض ويقوم على صدر قدميه [ بلا اعتماد ] واتكاه اليد [ على الارض ] فانه مكروه الا اذا كان شيخا كبيرا كما قال علي رضي الله عنه وقال عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاهدي [ ولا يعود ] لانه عليه الصلوة والسلام قام على الرضف اي التجارة المحمّاة وقال الامام الحلواني لو قعد جلسة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية [ والركعة الثانية كالاولى ] فيما ذكر من الاعمال [ لكن لاتناء ] فيها [ ولا يعود ] فيسمي قبل الفاتحة [ ولا رفع يديه ] للتكبير [ فيها ] اي في الركعة الثانية اوفى الصلوة ويحتمل ان يكون جملة مستقلة والضمير للصلوة فيكون نفيا لقول الشافعي رح انه يرفع اليد عند الركوع وبعد التسميع فان ذلك مكروه عندنا وعنه انه مفسد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر [ واذا اتى بها ] اي الثانية [ افتش ] اي بسط على الارض [ رجله اليسرى ] اي الكعب وما تحته منها [ وجلس عليها ] اي على ذلك الرجل [ ناصبا يمينه ] من الرجل [ موجه اصابعه ] اي اصابع الرجل اليميني فان العهد مقدم على الاستغراق كما في المبسوط وشرح الطحاوي والخلاصة وذكر في الكافي والتحفة اصابع رجله فوجهه رجله اليسرى الى اليميني واصابعها [ نحو القبلة ] بقدر الاستطاعة فان توجيهه الخنصر لا يخلو عن تعمدها في الفرض واما في النفل فيقع كيف شاء كالمريض كما في الزاهدي [ واضعا يديه ] اي كفيهما [ على فخذيه ] اليميني على اليميني واليسرى على اليسرى كما روي عن محمد رح في غير رواية الاصول وعنه ايضا ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبته كما في الركوع الكل في الزاهدي ولا يأخذ الركبة على الاصح كما في خزنة المفتبين وفي الكلام اشعار بان المرأة تضع اليد على فخذها اذا بلا خلاف كما في المسعودية [ موجه اصابعه ] اي اصابع يديه [ نحو القبلة مبسوطة ] غير مقبوضة كما في لم الفتاوي مفارقة كما في شرح الطحاوي [ والمرأة ] تجلس [ على ايتها ] بالغنح لا بالمكسر كما في الصحاح [ اليسرى ] مخرجه رجلها من الجانب الايمن [ كما في الكافي ] لكن في التحفة انه

رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد رح انها تجمع رجليها من جانب وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يشير ولا تعقد وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه الفتح كما في المضمرات والواجبي والخلاصة وغيرها وعن اصحابنا جميعا انه سنة فيخلق ابهام اليميني ووسطاها ملصقا رأسها برأسها ويشير بالسبابة عند (اشهد ان لا اله الا الله) وعن الحلواني يرفع عند (لا اله الا الله) ويضع عند (لا اله الا الله) ليكون كالنفي والاثبات ويعقد البنصر والخنصر كما قال الفقيه ابو جعفر روح وقال غيره من اصحابنا انه يعقد عقد ثلثة وخمسين كما في الزاهدي فيقرب على مقتضى علم عقد الانامل الوسطى والبنصر والخنصر من اصولها الثلثة ويقوم السبابة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة للخمسين [ ويتشهد ] اي يقرأ التحيات لاشتمالها على الشهادتين [ كابن مسعود ] اي مثل تشهد قراءة عبد الله بن مسعود او رواه كما في البخاري وهو ( التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) فالتحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يحيي به العبد سيده وهذا شامل لاجناسه كالسجود وانحناء القامة ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فان الجميع لله والصلوات جمع صلوة وهي من الله رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والهوام التسميع ولطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنى وفضل الكل في الزاهدي وخبرهما مذكور او محذوف هو لله او عليك بقرينة ما سبق او لحق اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة فالواو توذن ان كلا منهما ثناء على حدة ولذلك فضل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو ( التحيات لله الطيبات والصلوات الملام عليك الى آخرة ) واليه اشار الامام في جواب سوال الاعرابي عنه حيث قال ابو اوام برازين فقال برازين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا مشيرا الى قوله تعالى ( شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ) كما في المبسوط وفيه دلالة على كماله في مقام الولاية [ ولا يزيد عليه ] اي على هذا التشهد حرفا ولا ينقص منه وهذا في الغرض واما في التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذ في اوله ( بسم الله وبالله ) او ( بسم الله خير الاسماء ) وفي آخرة ( ارسله بالهدى ودين الحق ) الى قوله ( ولو كره المشركون ) كما في المبسوط والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والا فان كان عمدا كره وسهوا فعن ابي حنيفة رح انه يسجد خلافا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها كما في السنن فاذا فرغ من التشهد قام على صدره قديمه وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد و اشار في مختصره الى انه اولي [ ويقرأ فيما بعد ] الركعتين [ الاوليين ] من الركعتين او الركعة [ الفاتحة ] او غيرها من القرآن كما في المنتف و ذكر في النظم انها سنة [ فقط ] فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا سهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتامين اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر

الكلام مشير الى انها مقرؤة لمن وجه القراءة وقد قال علمائنا انها يقرأ بنية الشاء لا القراءة ومن عايشه رضي الله عنها ( اقروها ولكن لمن وجه الشاء ) وفي غريب الرواية لوقد رأ بنية القراءة يضم اليها السورة كما في الزاهدي [ وان سمح ] اي قال سبحانه الله بقدرها كما في الننف او ثلث تسبيحات كما في التحفة [ او سكت ] بقدرها كما في القنية او بقدر تسبيحة كما في النهاية [ جاز ] لكنه مسموع اذا سككت عامدا كما في الخلاصة والفتحة افضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور بيان السنة او الادب والا فالغرض على رواية الاصل مطلق القبان كما مر [ ثم يقعد كالاول ] من الجلوس فالرجل على الرجل والمرأة على الالية [ وبعد التشهد يصلي على النبي ] صلى الله عليه وسلم ان لم يصل في القعدة الاولى وقنوت الوتر كما في وتر الزاهدي وينبغي ان يضم الى الصلوة عليه ( الصلوة على آله ) لان كلمهما سنة كما في الجلابي ولا يبعد ان يقال بالاندراج تحت الصلوة عليه السلام كما مر في اول الكتاب وصفتها على ما ذكرها عيسى بن ابان عن محمد بن محمد رح كما في عامة الكتب ( اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ) ولم يذكره في الظهيرية والجلابي وبيان الاحكام الا الى المجيد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه الاطلاق وقوله على آل محمد من عطف الجملة اي وصل على آله مثل الصلوة على ابراهيم وآله فلا يشكل بوجوب كون المشبه به اقوى كما هو المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتشابه لان الاحسن فيه تركب التشبيه واعلم ان الصلوة خارج الصلوة لم يكن فرضا عند الجرجاني وكان فرضا مرة في العمر عند الكرخي وهو المختار لان مطلق الامر لا يقتضي التكرار وكلما ذكر عند الطحاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة انه الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدي انه يسن [ ويدعو ] لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات [ بما لا يسأل من الناس ] اي بما يستحيل السؤال عنهم مما في القرآن والادعية الماثورة نحو ربنا اغفر لنا ولاخواننا الالية وربنا ظلمنا انفسنا وان لم نغفر لنا الالية وربنا انك من تدخل النار الالية كما في الزاهدي ونحو ( اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم ) كما في المبسوط وحسن الدعاء بما ذكره محمد رح ( اللهم اصرف عني شرك ذي شر اللهم اشغلني في طاعتك وطاعة رسولك ) وفي الكلام اشعار بانه لا يدعو بما يسأل عنهم والا فسد صلونه نحو اللهم ارزقني مالا والهم زوجني فلانة والهم اقض ديني كما في المحيط ثم يحول المصلي وجهه اولاً كما في الحقائق حتى يرى بياض بعض خده كما في المبسوط [ ثم يسلم ] الامام ومن الظن ارجاع الضمير الى الامام او المأموم بشهادة ما بعده فيقول ( السلام عليكم ورحمة الله ) بالالف واللام ولا يقول في آخره ( وبركاته ) عندنا كما في المحيط وينبغي ان يسكن الميم ففي حديث النخعي التسليم جزم كما ذكره ابن الاثير وغيره [ عن بيمينه ] فان سلم اولاً عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد عن

يساره وان سلم عن نلقاء وجهه يعبد عن يساره كما روي عنه كذا في المحيط [بنية من] كان [ثم] بالفتح بلاهاء اي في جانب اليمين [من البشر] المشارك له في هذه الصلوة وهذا قول اكثر المشائخ وقيل بنية جميع الرجال والنساء كما في المبسوط وقيل لا ينوي النساء في زماننا كما في الكافي والبشر الخلق واحدة وجميعه سواء كما في الديوان [و] من [الملك] معه اصله ملاك على مفعل مصدر بمعنى المفعول اي المرسل فحذف لكثرة الاستعمال كما في الرضي فهو اسم جنس شامل للثنين الكاتبين للحسنات والسيئات والمثلثة واحد عن امامه يلغنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروهات وواحد على ناصيته يكتب و يبلغ الصلوة وللسنتين او المائة والستين الحافظين للمؤمنين والمؤمنات كما وقع في الاخبار عن سيد لكائنات عليه افضل الصلوات والتسليمات كما في المحيط وغيره من المتداولات [ثم] يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويهلم [عن يساره كذا] اي بنية من ثم من البشر ومن الملك وقيل ينوي بالاولى الحضور وبالثانية جميع الانس والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي الغساق وقيل لا ينوي لان الاشارة بالسلام فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرمانى والزاهدى وفي المحيط السنة ان يكون الثاني اخفض من الاول وفي التواردان الاول للخروج وتحية الحاضرين والثاني للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب عليهم لانه انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله ولم يعلموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فيلزم الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك واساطه عند اكثر المشائخ [والموتم] يحول الوجه [ينوي الامام] حال كون الموتم واقعا [في جانبه] اي حانب من جانبيه فينوبه في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في الايمن [و] ينوي الامام [فهما] اي في الجانبين عند محمد رح وفي رواية عنه وفي يمينه فقط عند ابي يوسف رح [ان حاذاه] اي الامام [و] كذلك [المنفرد] ينوي فيهما في الجانبين عند بعض المشائخ [الملك فقط] فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم ونساءه وقال ابو القاسم ينبغي للمصلي ان ينوي في التسليمتين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقيّد اشعار بان الموتم يسوي البشر والملك ايضا في الجوانب واعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب هنن للصلوة يكره تركها كما في الجلابي واما آدابها فكثيرة كقيام الامام والقوم بعد الحيعلتين واخراج الكفين من الكميين عند التكبير والمطري في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى الارنية وفي القعود الى الحجر وكضم الفم عند التثاوب ودفع الهعال عن نفسه ومسح وجهه بعد السلام كما في خزانه المفتين وترك اللعب وترك النظر بمنه ويسرة وقيل تسوية الصفوف وقيل تسوية الرجلين بلا ميل الى جانب كما في النظم \*



[ **فصل** \* **يجهر الامام** ] اي يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يجهر في الصلوة ابتداء ثم انتسخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكفرة والامام من يقتدي به واحد او اكثر صبياً او بالغاً وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان المقتدي واحداً او اثنين وفي القاعدي لو جهر فيما يخفى وهو يؤم واحداً لا يسجد سجدة السهو لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على ماومه ولو كان يؤم اثنين ففيه خلاف ابي يوسف رح وظاهرة مشعر بفرضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الشارع كما في قراءة الكافي وشرح الهداية واخباره اكد من امره كما في التوضيح والكرمانى وغيرهما الا انه يجوز اعتماداً على ما مر [ في الجمعة والعيد ] لانه اقامهما بالمدينة عند ضعف المشركين وفي القاعدي لو خافت الامام في العيد لم يجب السهو لانه يخبر فيما وراء الفرائض الا ان الجهر افضل [ و ] في [ الفجر واليومي العشائين ] بفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل اعادها جهراً كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنية ولا خلاف انه لو جهر باكثر الفاتحة ينمها مخافة كما في الزاهدي وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن في الحلبي انه يجهر بها كما لو ترك الفاتحة جهراً وما لو ترك السورة جهراً وبالفاتحة معاً وهو الاصح كما في الكافي [ اداء وفضاء ] موقيد للثلاث الاخيرة بدليل اعادة الجار ولما مر ان التثنية الاولى لم يقض [ لا غير ] وان كثر وقوعه في كلام المصنفين الا انه لحن كما في المغني على ان المفهوم مغن والمعنى لا قراءة غير الجهر او لا يقرأ غير الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه الصلوة فيفيد ان يخافت في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف والاستسقاء عند ما مر في القاعدي من ان لا يجهر في غير الغرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل النهار فيكفر الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهراً به الامام وما لا فلا كما في الحلبي [ والمنفرد خير ] بين الجهر والمخافة [ ان ادعى ] هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرمانى وغيرهما ان جهر المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فان كان عن عمد فقد اساء وعن سهو ففي السجدة رواينان كما في التمرناشي [ و ] المنفرد [ خافت حتماً ] اي الجوابا عند بعض المشائخ [ ان قضى ] هذه الصلوة وقال بعضهم انه يخبر والجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام اشعار بان للامام والمنفرد ان يرفعا الصوت زائداً على الحاجة

وهذا افضل الا اذا جهل نفسه اراد ان يغيره كما روي عن ابي جعفر روح كما في الزاهدي وذكرني  
كشف الاصول ان الامام اذا جهر فوق حاجة المقتدين فقد اساء كما اذا جهر المقتدي والمنفرد  
بالاذكار [ وادنى الجهر ] اي اخفض الاصوات بالقرآن جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد  
اسماع النفس جهر كما مر [ اسماع غيره ] اي اسماع احد سواء فان الغير بمعنى المغائر ولذا قال  
السيرافي انه لا يتعرف بالاضافة فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الخزانة انه لو سمع بعض  
القوم لكفى لكن في صلوة المسعودي ان جهر الامام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة والزاهدي  
وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهرا الا ان كلتا الرايتين لا يخلو عن شيء  
لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثبرا بحيث لم يسمع الكل كان مخافة [ وادنى المخافة ] اي  
المخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى والاعلى كالجهر وانما اقم لفظ الادنى لما سيذكر  
من الاشارة [ اسماع نفسه ] فقط وهذا ان الحدان قول الفضلي والهندواني والسرخسي وبه اخذ  
عامة المشائخ وفيه اشعار بان اعلى المخافة تحصيل الحروف فقط اذا القراءة فعل اللسان وذلك باقامة  
الحرف لا بالسماع اذ السماع فعل السامع وهذا قول الكرخي وابي بكر الاعمش كما في المحيط ومروي  
عن محمد روح والقنوري كما في الزاهدي وعن ابي الحسن الثوري كما في صلوة المسعودي وعن  
ابي نصر بن سلام كما في العمادي فمن الظن ان الاول ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء  
الائمة غير ساقط عن حيز الاعتبار اصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال [ هو ] اي كون المخافة اسماع النفس  
[ الصحيح ] وقال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع اذنه او اذن من يقربه كما في  
المحيط [ وكذا ] اي مثل الجهر والمخافة في القراءة الجهر والمخافة [ في كل ما يتعلق بالنطق ]  
وهو في التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للانسان [ كالطلاق  
والعتاق ] فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح [ والاستثناء ] في  
الطلاق والعتاق واليمين وغيرها فلو طلق امرأته او خالعها فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء  
كما في العمادي وغيره كتسمية الذبيحة والايلاء والبيع وغيرها وفي المحيط قال القاضي علاء الدين  
الصحيح عندي ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الا ترى ان البائع لو اسمع نفسه  
بلا اسماع للمشتري لم يكن كافيا [ وسنة القراءة ] اي مقدار القراءة المحسونة اي الثابتة بالسنة في  
جميع الصلوات للامام او المنفرد [ في ] وقت [ السفر عجلة ] بفتحين مجاز مرسل بعلاقة اللازمة  
ومصدر حينئذ اي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدرا حينئذ قيل حال وفيه  
ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع وانما بدأ من الاحوال الاربعة بذلك اقتداء بمحمد روح في الاصل  
[ الفاتحة ] اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل وجوز سيبويه ان يكون المضاف اليه علما  
[ مع اي سورة ] من القصار كانت كالكوثر والاحلاص [ و ] في السفر [ امنا ] اي وقت القرار

والاطمئنان [نحو] سورة [البروج] على التفصيل الاتي فهي مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر ودونها في العصر والعشاء والقصار جدا في المغرب كما في المحيط وذكر في سفر المبسوط انه يقرأ في الفجر والظهر الطارق والشمس وفيما عداهما نحو الاخلاص [وفي الحضر] الاقامة في الاختبار [استحسنوا] اي عد المشائخ حسنا [طوال الفصل] ظاهرة الاستغراق والمراد قراءة اثنين تامتين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والظلال دال على ان هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرها انها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى الاستحسان ما ذكرنا والفعلية معطوفة على الاسمية وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة بالاستحسان والاحسن ان يعطف (في الحضر) على (في السفر) والطوال خبر للسنة فيفيد سنية القراءة والفعلية معترضة او حالية لتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سندكرها والمعنى عمل مشائخنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثار وهو المراد والاثار حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح به في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغفلة عما في الاصول والطوال بالكسر جمع الطويلة كالصباح والصبحة والمفصل السبع الاخيرة من القرآن سمي به لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة [في الفجر والظهر] روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبواقي مع التوفيق ان القوم انكانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة خمسين وانكانوا كما في اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كما في الجامع الصغير وقيل انها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الليالي وقصرها وقيل على خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يحتز عما ينفر القوم كيلا يؤدي الى تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والكافي وغيرها [واوسطه] اي قراءة سورة تامة بين الطوال والقصار من المفصل او عشرون آية [في العصر] وقبل فيه خمسة عشر غير الفاتحة [و] في [العشاء وقصاره] بالكسر جمع قصيرة كالعودتين اوست آيات [في المغرب] ثم اشار الى بيان الفصل مع اقسامه بقوله [ومن الحجرات] بضميتين اي مبتداء منها كما في الكرماني وغيره لكن في المنبة قال الاكثرون انه من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح سور [طوال الى] سورة [البروج] من [البروج] [اوسط الى] سورة [لم يكن] وقيل الى البلد كما في الكرماني [ثم] من لم يكن [قصار الى الاخر] اي آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى عبس ثم النكوير الى الصحيح ثم الم نشرح الى الاخر ولا شك ان الغاية الاخير داخل في المغيا ويبغي ان يكون الاوليان كذلك لكونهما خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدأ والمتهى في الكل يوافق المحيط والظهيرية والخزانة وغيرها فلا على المصنف بظن القاصر في التتبع

انه خلاف ما رأى [و] في الحضر [في الضرورة] و الاضطراب كخوف خروج الوقت يقرأ [بقدر الحال] و الوقت و لذا اكتفى ابو يوسف ر ح حين اقتدى به ابو حنيفة ر ح في ضيق العجز بايتين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة ر ح (يعقوبنا صار فقيها) [ذكره تعيين سورة] اي الملازمة على قراءة سورة معينة سوى الفاتحة [لصلوة] فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات و قيل هذا اذا لم يجوز غيرها فلو قرأ للمنة او اليمر فلا بأس به و فيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين و لو بينهما سورة و قيل لا يكره ان طالت و هذا في الركعتين و اما في ركعة فمكرهه و الى انه يكره تقديم سورة لانه افحش من التعيين و هكذا حكم الآية في الجميع و هذا كله في الفرائض و اما في السنن فلا يكره و هذا في حالة الاختيار و اما في حالة العذر و النسيان فلا بأس به الكل في المحيط و الى انه لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي و في سهره انه يكره في الفرائض [وينصت] من الانصات اي سكت [الموتم] سواء كان مدركا او لاحقا او مسبوقا و فيه اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام و عن الطرفين لا بأس به في السرية و الاول اصح فانه يفسد الصلوة عند عدة من الصحابة كما في الزاهدي و الظهيرية و عن ابن مسعود (ملئ قوة ترابا) و عن الشعبي (ادركت سبعين بدريا) كلهم على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرمانى [و كذا] ينصت الحاضر للخطبة [في] اثناء [الخطبة] و هي ذكر الله تعالى و رسوله و الخلفاء و الانبياء و المواعظ و اما ما عداه من ذكر الظلمة فخارج عن الخطبة اليه اشارة في الكشف و لذا قال في المضمرة لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام في مدح الظلمة و في المحيط ان التباعد من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة و الصحيح ان الدنو افضل و الخطبة شاملة لخطبة الكاح و الموسم و غيرها كما مر و في الكلام اشارة الى انه يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشائخ و قال طرفان انه يستمع عند ذكر الله و رسوله و الى انه لا يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشائخ و منهم من قال انه مكره و الى انه لا بأس بالاشارة بالراس و اليد و العين عند رواية المنكر و هو الصحيح كما في المحيط [الا اذا قرأ] قوله تعالى [صلوا عليه] و سلموا تسليما [فيصلي السامع] حيث وجد وجوبا [سرا] اي في نفسه بان يسمع نفسه او يصح الحروف فانهم فسروه به و عن ابي يوسف ر ح انه يصلي قلبا ايتمارا لامر الانصات و الصلوة عليه السلام كما في الكرمانى و في اساد الفعل الى السامع اشعار بانه لا ينصت اذا بعد من الامام و لا رواية فيه كما في المحيط و قد اختلف فيه و الاحوط هو السكوت كما في الكافي و انما ترك حكم السلام لان الاكثرين يفسرونه بالانقياد لكن في مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف ر ح و الطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله (صلوا عليه و سلموا) فيحب ان يصلي و يعلم لكن في المضمرة ان الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة \* [و الجماعة] فرقة يجتمعون و المراد صلوة الامام مع غيره و او صبيا يعقل فهي مجازا و حقيقة عرفية [سنة] للفرض و ما في حكمه كالوتر و التراويح

دون النفل فانها لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهة ان صلوا على سبيل التداوي و بدونها  
 اذا صلوا في ناحية وقال الحلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق و ان اقتدى به اربعة فلا يصح  
 انه يكره كما في الخلاصة [مؤكدّة] بالفتح اي قريبة من الواجب فلو ان اهل مصر تركوها لقوتلوا عليها  
 واذا ترك واحد ضرب و حبس كما في الجلايى ولا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الجماعة من  
 السنن الهى) فيكون سنة مؤكدة كما في الكرمانى فكان صحته لم تبلغ الزاهدى والا لم يقل ان  
 الظاهر انهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لاستدلالهم باخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي  
 الخلاصة وفي الجلايى ان سنة الجماعة اكد من سنة الفجر وفي المنية قيل واجبة يائىم بتركها مرة  
 بلا عذر وقيل انما يائىم اذا اعتاد تركها وقيل فرض كفاية و به اخذ الطحاوي والكرخي ومن غير  
 اصحابنا انها فرض ميين و الاكتفاء مشير الى انها لم يتقيد في المسجد ولذا قالوا ان اقامتها في البيت  
 كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة على الاصح كما في القنية [والدلى] اي الاحق [بالامامة] اي بهذا  
 الفعل المخصوص [الاعلم بالسنة] اي بالشرعية كما في الكرمانى وغيره وظاهرة مشعر باشتراط العلم  
 بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الا علم الصلوة وانما قدم العلم  
 اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من القراءة واجتناب عن الفواحش الظاهرة كما في المحيط وغيره  
 ولم يخطر بالبال الا الشرط الاول فينبغي ان يذكر الثاني [ثم] بعد الاستواء في العلم [الاقراء] اي العلم  
 بالقراءة وكيفية اداء الحروف والوقوف وما يتعلق بها كما في الكرمانى وعن ابي حفص ان من يقرأ  
 قليلا من الامي احب الي من الفاسق القاري [ثم الادرع] اي الاشد احترازا عن الشبهة بخلاف الاتقي  
 فانه عن الحرام كما في الكرمانى وذكر في الزاهدى الادرع ثم الاقراء وفي الخلاصة لو استويا في  
 الفقه والصلاح واحدهما اقرأ فقل موا غيره لاساء و اولم يائىموا [ثم الاسن] الذي لم يتغير عقله  
 في الروضة يكره امامة المغنل الذي ينسب الى الخرفي وفي مختصر الكرخي الاسن ثم الادرع وفي  
 الصراجية الاسن ثم الارضى عند القوم وفي الخلاصة الاسن ثم الاصح وجها والا نسب فان اجتمع هذه  
 الخصال في رجلين يقرع او يختار القوم فلو اختلفوا فالعبرة للاكثر وفي الاجناس الباني اولى  
 بالامامة والاذان ثم ولده وعشيرته وفي المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة وامام المحلة اولى  
 [فان ام عبد] سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة [از اعرابي] مشنوب الى الاعراب لا واحد له  
 من لفظه وليس جمعا لعرب كما في الصحاح لكن في الرضى الظاهر انه جمع له وقال الراغب انه  
 في الاصل اولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع وصار اسما لسكان البادية وفي نهاية الحديث العرب  
 من اقام بالبادية او المدن والمسحوب اعرابي از عربي لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع  
 وهم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والاعراب اهل البد و اختلف في نسبتهم والاصح انهم  
 نسوا الى عربية بفتحين وهي من تهامة لان اباهم اسمعيل نشأ بها والمراد البدوي الجاهل بالسنة

فلا يكره امامة العالم منه كما في الحلبي وفيه اشعار بأنه لا يكره امامة البدوي و في الكرمانى انه يكره [ او فاسق ] من الفسوق وهو لغة الخروج من الاستقامة و شريعة الخروج عن طاعة الله بارتكاب كبيرة وينبغي ان يزداد بلا تاويل و الا فيشكل بالباغي فيكره امامة النمام كما في الروضة و امامة المراثي والمتصنع و من ام باجرة كما في الحلبي [ او اعمى ] ان كان البصراء افضل منه و الا فهو اولى كما في الكرمانى [ او مبتدع ] من ابتدع الامرا اذا احلته وشريعة من خالف اهل السنة اعتقادا كالشيعة وحكمه في الدنيا الاهانة باللعن وغيره و في الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق و على ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الروية و المسح على الخفين وغيرهما كما في الخلاصة فالمراد مبتدع لا يعتقد هياً ووجب الكفر فلا يجوز امامة المكفر منهم و يكره امامة من فضل عليا على العمرين رضي الله تعالى عنهم [ او ولد زنا ] اي ولد يحصل من وطئ حرام لعينه [ كره ] ذلك كراهة تنزيه لمعقود المرتبة عند الناس و الجهل و عدم توقي النجاسة و الاستخفاف عادة فلو عدم ذلك لا يكره امامته و في الاختيار لو كانوا افضل من ضدهم فالحكم بالضد و الاكفاء مشير الى انه لا يكره امامة الشافعي لكن في الراهدي انها مكروهة و في وتر النهاية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فالاحوط ان لا يصلي خلفه كما في الجواهر وهذا اذا علم بالاحتراز عن مواضع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يحز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا بأس به اذا لم يشك في ايمانه و لم يتعصب اي لم يغض للحنفي و لم يكن صبييا و لم يتوضأ بماء مستعمل او نجس عندنا و مسح ربيع الراس و توضأ مما خرج من غير السبيلين و طهر من المنى و عمل النجس الغير الموثي ثلثا وكذا اليد و الغم يعد اكل الضب و نحوه و حفظ الترتيب بين الصلوة و لم يصل هذه الصلوة مرة و لم يكشف الركبة و لم يجاوز المغرب في القبلة و لم يحاذ امرأة و لم يلحن في القرآن و لم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى [ كجماعة النساء ] جمع نهوة اسم جمع [ وحدثهن ] حال او مصدر كما هو رأي المصرية او ظرف كرأي الكوفية و المعنى كاقتهن هن بامرأة فانه مكرهه وفيه اشعار بأنه لا يكره جماعتهن في صلوة الجنائز و كذا اقتداءهن بالرجل و هذا اذا لم يكن في الخلوة و الا فيكره و ان كان محرما للكل كذا في النهاية [ فان فعلن ] اي اقتدين بامرأة [ نقف الامام ] منهن [ وسطهن ] لانه شرعت جماعتهن كذلك كما في النهاية و الظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة المفتيين انه جاز نقدبهم امامهن و الوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف و بالسكون اسم لداخلها غير متصرف و كلاهما محتمل ههنا الا ان الاول ادنى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كما في الزاهدي وغيره [ و كحضور الشابة ] اي كره حضورها تحريما [ كل جماعة ] اي كل فرد منها نهائية او ليلية و الشابة بالتحديد لغة من تسع عشرة الى ثلث و ثلثين و شرعا من خمسة عشر الى تسع و عشرين [ و ] كحضور [ العجوز ] اسم لموت غير لازم التاء كما في الرضي و ذكر في القاموس انه لا يقال عجوزة او لغة ردية لغة من احل و خمسين الى آخر العمر

وهرما من خمسين [الظهر والعصر] فلا يكره حضور الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيدين للصلوة في رداية عنه ولتكثر السواد فيقيم في ناحية في رداية واما عندهما فالحضور وخصه في الكل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورها كل جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور الواسطة اعني الكهنة مكرره في زماننا وينبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها للنساء حين شكون اليها عن عمر رضي الله عنه لانهن عن الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج [ويقتدي المتوضي] اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا عنده [بالمتييم] اي بمن وقع تبسمه صحيحا فلا يقتدي من توضأ على ان الماء طاهر بمن تيمم على ظن انه نجس لان امامه محدث على زعمه كما في النظم ولا يقتدي بالمتييم متوض معه ماء وهذا عند الشبخين وقال محمد رح انه يقتدي به مطلقا وقال زفر رح انه لا يقتدي مطلقا كما في الزاهدي ويدخل فيه مصلى الجبازة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة [و] يقتدي [الغاسل] للرجل او غيرها [بالماسح] على الخف او الجبيرة [والقائم بالقاعد] عندهما خلافا لمحمد رح ويستثنى منه التراويح فانها صحيحة بلا خلاف على الصحيح وقبل باستحباب القيام عندهما وبالقيود عنده والكلام مشير الى انه يقتدي بالمتييم والماسح والقاعد بمثله والقاعد بالراكع كما في المحيط والاكتفاء مشير الى جواز امامة الاحدب وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم [والمومي بالمومي] يشمل ما اذا كانا قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومي قاعدا بالمومي مضطجعا والاصح الجواز كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لو اختلف ما ليس بموم عن قائم او قاعد بموم لم يحز كما في المحيط [والتنفل بالمفترض] فيسقط عن التنفل القراءة وفرضية القعدة الاولى وفيه اشارة الى انه لا يكره جماعة النفل اذا ادعى الامام الفرض والمقتدي النفل وانما المكروه ما اذا ادعى الكل بطلا والى انه لا يقتدي المفترض بالتنفل كما يجزم [لا] يقتدي [رجل بامرأة] بالغين فلا يقتدي خشي مشكل بخشي ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدي [او صبي] اي لا يقتدي رجل او امرأة بصبي غير بالغ في الفرض والسنة والنفل عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فبصح في النفل والاول المختار كما في الهداية فلا يقتدي به في التراويح على الصحيح وان قال بالجواز اكتر الخراسانية كما في المحيط والكلام مشير الى انه لا يقتدي به في صلاة الجبازة كما في جامع الصغير (ن) والى انه يقتدي الصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه يقتدي بباليغ غير ملتح كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مستدرك بما ياتي من انه لا يقتدي مفترض بتنفل [و] لا يقتدي [طاهر] صحيح [بمعدور] صاحب جرح سائل كالبطون والمستحاضة وغيرهما فيقتدي صحيح بصحيح وبجرح ومعدور بمعدور كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لا تقتدي مستحاضة بمستحاضة وضالة بضالة وفي المنية يقتدي صحيح

جعفر عند أبي يوسف ر ح واختلف المشائخ فيه [ وقار ] ذكر لما يصلح به من القرآن [ بالامي ]  
 بما لم يذكره فان صلواتهما فاسدة اما من الابتداء كما قال الطحاوي او من آذان القراءة كما ذهب اليه  
 الكرخي وفيه اشعار بانه يقتدي اخوس ارامي بامي كما في المحيط ولا يقتدي ناطق ارامي باخوس كما في  
 الروضة والامي في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب ومن لا يحسن الخط كما في الكرواني منسوبة  
 الى الامة فحذف التاء كما تقرر فهو كالعامي اي على عادة العامة وعادة الامة [ ولا بس بعار ] فيقتدي  
 عار بعار كما في المحيط [ وغير مؤم ] اي فائمه او قاعد بركوع وسجود [ بمؤم ] اي بقائم او قاعد  
 بلا سجود ويقتدي لابس بعار وغير مؤم بمؤم عند زفر ر ح والاصل في جنس هذه المسائل ان حال  
 الامام ان كان مثل حال المقتدي او فوقه جاز صلوة الكل وان كان دونه جاز صلوة الامام فقط كما في  
 المحيط [ ولا مفترض ] ولو كان ذلك الفرض من قبل نفسه كما اذا نذر [ بمنفعل ] في جميع الافعال  
 كما هو المبتادر فيقتدي بمن ينتفل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء  
 ساعته فسجد سجدتين فانهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدي وكما اذا اقتدى المنتفل  
 في الشفع الاخير من الفرض فان القراءة فرض في حق المقتدي نفل في حق الامام كما قال بعضهم لكن  
 العامة قالوا بان السجدة صارت فريضة بسبب الخلافه والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فان هذا النفل  
 اخذ حكم الفرض ولذا عليه اربع ركعات فلا يقتدي مفترض بمنفعل لا في جميع الافعال ولا في  
 بعضها وفيه اشعار بانه يقتدي المنتفل بالمتفل كمصلي ركعتي العشاء بالتراويح وركعتي الظهر  
 بأربع قبل الكل في المحيط واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع ايماء بانه يصبر شاعرا في  
 صلوة نفسه فينتقض الوضوء بالقهقهة ويجب القضاء لانها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصبر  
 شاعرا والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح الاول كما في المضمرة [ د ] لا يقتدي مفترض كمصلي  
 العصر او ظهر اليوم [ بمفترض ] كالظهر او ظهر الامس ويدخل فيه مقتدي في تطوع بمفترض ثم  
 افسد واقتدى بمفترض كما في النظم كمسافر اقتدى بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع  
 فيه في الوقت كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه يقتدي في العصر بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وان  
 كان صلوته قضاء لان الصلوة واحدة كما في الظهيرية والى انه يقتدي لاحق بلاحق لكنه لا يقتدي  
 بالاجماع والى انه يقتدي مسبوق بمبوق لكنه لا يقتدي على المشهور وفي الكبرى انه المختار لان  
 الاقتداء في موضع الانفراد مفسد ولعله غير مفسد عدما فان كلام القاعدي لا يخلو عن اشارة  
 اليه [ فرضا آخر ] لزيادة الايضاح فان الكثرة اذا عبيدت نكرة كانت غير الاولى واعلم ان في نفي  
 الاقتداء في هذه المواضع رمز الى انه يصبر شاعرا في صلوة نفسه فينتقض وضوءه بالقهقهة ويجب  
 القضاء لانها يفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصبر شاعرا والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح  
 الثاني كما في المضمرة [ والامام لا يطيلها ] اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلوة بالقراءة والتسبيحات



والدعوات ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله [ولا] يطيل الامام [قراءة] الركعة [الاولى] على الثانية [الا في الفجر] فان الاطالة فيها للقراءة هنة بقدر نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الاي فيها و الا فيعتبر الكلمات والحروف و لا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محمد رح انه يطيل في جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في الزاهدي وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر التمرقاشي انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بشئ لكن في عامة المتداولات ان اطالة اية او آيتين لا يكره بخلاف ما فوقها فانه مكره بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي وغيره لو قراء في الاولى سورة العصر وهي ثلث آيات وفي الثانية الهزمة وهي تسع لم يكره وقال ركن الائمة الصباغي انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصار ضعف الاصل بخلاف ما اذا قراء في الاولى الاطول وهي تسع عشرة وفي الثانية الغاشية وهي ست وعشرون فان في الطوال لا يكثر السبع فانها اقل من النصف كما في المية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له ان يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصوص بالفرائض فان الاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف رح انه يكره لانهما سواء كما في النهاية [و يقوم الموتر] رجلا او صبيا [الواحد] محاذبا له [على يمينه] بلا فرجة كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه والناخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قبل لو تقدم قدمه على الامام لم يجز صلوته لتترك القرض والعبرة للقدم وقيل انها جائزة ما بقي المحاذاة في شئ من القدم والاصح ان العبرة باكثرهما كما في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغر والكبر فالعبرة بالكعب على الاصح وقالوا لو تاخر كان مسيا على الاصح لمخالفة السنة وعن محمد رح ينبغي ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهته او اساءته خلاف والظاهر منه انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للراس حتى لو كان راسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك [و] يقوم الموتر [الزائد] على الواحد اثنين كان او اكثر [خلفه] اي خلف الامام في المسجد في اي موضع شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقدرها بعضهم بسبعة ادزج وبعضهم بمقدار صف كما في التحفة المسترشدين فان قام الامام على يمينه الصف او مسيرته او وسطه فمسي كما في المبسوط وعن ابي يوسف رح بتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يتاخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلابي والاحسن ان يقال و يتاخر الزائد فان كيفيته ان يقف احدهما بحذاء والاخر بيمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف على يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا ولو كان احد الصفيين ناقصا التحق باقلهما ولو استويا قام عن يمينه والقريب من الامام افضل كالقائم

في الصف الاول من الثاني ولو بجذاء الامام كما في التمرناشي [ ويصف الرجال ] اي يجعلون على خط معتو بحيث يكون منا كبهم متقابلة [ ثم ] يصف [ الصبيان ] بالكسر على المشهور والضم لغة [ ثم الخنائى ] بالضم والكسر جمع الخنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء والمزاد المشكل منه [ ثم النساء ] ثم الصبيات كما في الزاهدي ولم يذكره اكتفاء بالذكر الصبيان بعد الرجال لما مر انفاد فيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتد قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف يفسد صلوته الا ان الجمهور على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قامت الموتمة امام الموتم وبينهما فرجة قدر اسطوانة فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى تعليل تأخير النساء اشار بقوله [ فان حاذته ] اي استوت قدم المرأة شيئاً من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في مفهوماها على ما نقل عن المطرزي فاستواء غير قدمها بعضوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المشتبهان فلا يفسد محاذاة غير مشتبهين ولا محاذاة الامرد المرافق للرجل وعن محمد رح انه مفسد كما في النهاية واشترط في الخزانة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فيشترط مقدار ركن والى ان المحرم كالام كالأجنبية والمنبادر ان يكونا في مكان مستو بلا حائل فلا يفسد انكأنت على الارض والرجل على الدكان قدر قامة وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة او قسبة قدر ذراع او فرجة يسعها رجل كما في الزاهدي وغيره [ في صلوة ] فريضة او واجبة او منه او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المقتدين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلوة الجنائز وكذا محاذاة المجنونة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولذا لم تفسد بالمحاذاة صلوة من لا تقتدي في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة [ مشتركة تحريم ] بالنصب اي مشتركة تحريمها بان اقتدت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير صلوة الامام واحتراز به عما تحاذى المنفردة المنفرد فيه فانه وان لم يكن مفسداً الا انه يورث الكراهة والاماءة كما في التمرناشي فدخل فيه المدرك واللاحق والمسبق فأخرجه بقوله [ و ] مشتركة [ اداء ] بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او معه شخص ولا يخفى انه مخرج لصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمه ولقائل ان يقول باستدراكه الاداء ايضاً فان المشتركة على ما في الينايع والدرة الزاهرة ان تقتدي المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلوة الامام [ سدت صلوته ] لا صلواتها لانه المأمور بتأخيرها ولم يأتى بترك الفرض فلما اشار الى تأخيرها ولم تناخر فسدت صلواتها لا صلوته لانها المأمورة بالتأخير كما في المحيط عن مشائخ العراق وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية له انعقد تحريمته لان المفسد المحاذاة في صلوة مشتركة وما لم ينعقد التحريمه لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في

الجانبية [ أن نوى ] الامام [ امامتها ] سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الخروج او بعده لكن قال عيين الاثمة يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الخروج لا بعده كما في النية ولعل التخصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتها وبعد الخروج عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لم تشترط في الجمعة والعبدان كما في الخلاصة [ والا ] اي ان لم ينو الامام امامتها اي في صورة اقتدائها محاذية الامام او المقتدي [ فصلوتها ] فسدت لا صلوته وفيه اشارة الى انها صارت شاردة في الصلوة كما مر و الى انها لو اقتدت غير محاذية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في التمرناشي وعن الحسن من ابي حنيفة رح اذا قامت خلفه ولم تكن بجانب رجل صح بدون النية كما في الزاهدي وغيره فالقول بان الاشتراك في الاداء مغن عن النية ليس بشيء فتدبر \*

[ فصل مصل سبقه ] اي اعترضه لا بفعل آدمي والسبق في الاصل التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم [ حدث ] غير مانع كالجنبابة وغيرها اذا حدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستتباً فتفسد صلوته بل يتأخر محدوباً ثم ينصرف كما في الزاهدي [ يتوضاً ] بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا اذا استنجى من تحت ثيابه والا فكشف العورة مانع كما في المحيط وكذا خرز الدلو المنخرق ونزح الماء وفي الغتار انه غير مانع فلو كان الماء بعيداً وبقرية بئر نزح ان كان مؤنة النزح اقل والا يذهب الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان النزح مانع كما في المضمرات وكذا ترك النهر الاقرب الى الابدل لانه اشتغال بما لا يعنيه كما في التحقيق لكن في النية لو مر على حوض الى آخراته ولو اخذ نعله للتوضي لم يتم [ واتم ] ما بقي من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما في النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الانمام وعن ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انها لو امكنها التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها رقيقاً فكشفها لم تتم وفيه جواب عما قيل ان المرأة من فرقها الى قدمها عورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا البدن والرجل في رواية عن ابي حنيفة رح واما الرأس فتمسح بحيث يصل البلة الى شعرها كذا في المحيط [ ولو ] كان سبق الحدث [ بعد ] مقدار [ التشهد ] من القعدة الاخيرة فيتوضاً ثم يسلم ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضاً لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد [ والاستيناف ] اي تجديد التحريمة بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبناء كمن شرع في الظهر ثم نوى الظهر كما في الزاهدي [ افضل ] من الاتمام للمنفرد والمقتدي والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره [ والامام ] بعد الحدث يستخلف [ بجر ] باخذ الثوب او الاشارة [ آخر ] ممن يصلح للإمامة والمدرک اولى من اللاحق والمسبق فان قدم المسبق يتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم المدرک للسلام

[ إلى مكانه ] أي الامام ويضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى الفم للقراءة كما في الزاهدي والاصنع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسجود ويشير باصبع إلى ركعة وباصبعين إلى ركعتين كما في المصيريات وعنه إذا تروأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع إلى مكانه وأتم جاز كما في الجلابي والمتبادر من كلامه أن الخليفة ينوي الإمامة وهذا لأنه لا يصير إماماً بغير النية بالاتفاق ومن الطرفين أن نوى في الحال صار إماماً حتى لو أتم في مكانه فسد صلوة من إمامه وإن نوى أن يصير إماماً إذا تقدم فهو على ما نوى فظاهره مشير إلى أنه لا يختلف في صلوة الجنائز كما قال بعضهم وإلى أنه بعد الحدث على إمامته إلا إذا خرج من المسجد أو يقوم الخليفة بجره أو بنفسه مقامه أو يستخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة الموتمين على الأصح لخلو مكان الامام كما في الزاهدي لكن في الخلاصة الأصح أنه تفسد صلوته أيضاً لكن في النهاية أنه لا يفسد على الأصح أو الصحيح والأحسن أن يقال ويقوم آخر مكان الامام فيشمل ما ذكرنا [ ثم يتروأ ] الامام وفيه اشعار بأنه لا يمضي إلى التروضي إلا إذا قام الخليفة مقامه [ ويتم ثم ] أي مكان التروضي [ أو يعود ] إلى مكان الحدث أو بيته أو مسجد آخر [ كلنفرد ] فانه مخير بين الاتمام ثم وهو اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السرخسي كما في المحيط وهو أفضل كما في الكافي [ أن فرغ إمامه ] أي امام الامام شرط جزاؤه ما دل عليه قوله يتم أو يعود [ والا ] يفرغ إمامه [ عاد ] الامام إلى إمامه لا محالة لكنه يشغل أولاً بقضاء ما فات لأنه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار الامام ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا إذا كان بينه وبين إمامه ما يمنع الاقتداء كجدار أو نهر والا فيجوز ترك العود وإن لم يفرغ إمامه كما في المحيط [ وكذا ] أي مثل الامام [ المقتدي ] في أنه مخير بين الانمام والعود إن فرغ إمامه والاعاد لا محالة إلا أن لا يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز أن لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جاز في المقتدي وفي النوادر لو عاد المقتدي بعد ما فرغ إمامه تفسد صلوته والصحيح الأول كما في المحيط [ ولو جن ] وهو من أفعال لم يستعمل إلا مجهولاً وهذا شروع فيما لا يتم الصلوة من الأمور الثمانية فلو صار المصلي مجنوناً [ أو غمي عليه ] تناول لما حدث السكر في الصلوة لشرب قبلها [ أو احتلم ] أي رأى المصلي في النوم ما يوجب الانزال فأنزل والتركيب يدل على روية شيء في النوم كما في المقائس والأول ( أو وجب عليه غسل ) فيشمل ما إذا حاضت أو انزل بالفكر أو النظر أو غيره كما في الجلابي [ أو قهقهه ] ناسياً أو عامداً لأنه كان كلاماً وفيه اشعار بأن الضحك غير مانع للبناء كما في المحيط [ أو أحدث ] أي فعل المصلي حدثاً موجباً للوضوء عمداً ولو بعد سبق الحدث فلو عطس فسبقه حدث بنى كما في المنية لكن الصحيح أنه لا يبنى كما في الظهيرية [ عمداً ] مستدرك بالفعل [ أو أصابه ] أو ثوبه [ بول ] أي نجاسة من الغير [ كثير ] جاوز قدر الدرهم فانه إذا غسله لا يبنى وعن أبي يوسف ر. ح أنه يبنى وإذا لم يغسل فان وجد آخر

و نزع من ساعة اجزاه وان لم يوجد فان ادعى ركناً لا يبني بالاجماع وان لم يؤد به يبني وان طال مكثه وان وجد بلا نزع واداء ركن لا يبني عند الشيخين خلافاً لمحمد رح فيغسل و يبني كما لو اصاب جسده كما في المحيط وانما قيد البول كما هو المتبادر لان المانع من البناء على ما في الظهيرية نجاسة الغير لا نجاسته [ او شج ] بالضم اي صدع عضره وشق فقي المقائس التركيب يدل على صدع الشرج يتناول ما اذا شق دمل او جراحة او رماه انسان يندقة او سقط حجر من سقف او دخل الشوك في رجله او جبهته في السجود فادماه [ فسأل ] منه دم فانه لا يبني في هذه الصور عندهما خلافاً لابن يوسف رح وقيل لا يبني في صورة الشوك عند الكل كذا في الخلاصة وفي الكلام رمز الى ان بالاسالة لا يبني عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمد كما في كثير من المنسوبات [ او ظن ] على المجهول اي ظن الامام او المقتدي [ انه احدث ] فاستخلف [ فخرج من المسجد او ] ظن انه احدث فاستخلف [ وجاوز الصفوف ] اي مقدار ما يصطف من الجوانب الاربع وان كان بين يديه هترة او بناء او غيره وهذا بناء على ما روى هشام عن محمد رح فانهم قالوا ان كان بين يديه حائل لم تفسد الا اذا جاوزة كما في المحيط [ خارجه ] اي من خارج المسجد لا في خارجه فانه لا ينصب على الطرفية كما نص عليه سيبويه وفيه اشعار بان البيت كالصحراء لكن الاصح انه كالمسجد ولذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في النية وفي الكلام ايماء الى ان المنفرد يغسل صلته في المسجد او الصحراء بالخروج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع كما في المحيط [ فظهر طهره ] اي علم في الصورتين انه لم يحدث [ بطلت ] الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية [ ولو لم يخرج ] الامام او المقتدي من المسجد [ او لم يجاوز ] الصفوف خارجه [ يبني ] اي اوصل ما بقي من الصلوة بماصلي واعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلو اكفي به لكان احسن [ وبعد ] مقدار [ النشهد ] قبل السلام [ ان عمل ] على المعلوم اي عمل المصلي [ ما ينافيها ] من نحو القهقهة والحدث العمد والعمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغمي عليه [ تمت ] الصلوة للخروج بالصنع في الكل [ و ] ان عمله الامام [ تفسد صلوة المسبوق ] اي مسبوق لم يقيد ركعته بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده ح وعندهما لم تفسد كما اذا قعد بها ولم تفسد صلوة المدرك بلا خلاف وفي صلوة اللاحق روايتان كما في الحقائق [ وان وجد هنا ] اي بعد مقدار النشهد قبل السلام سواء كان في سجود السهو او بعده قبل النشهد او بعده فان هنا بالضم والتشديد قد يراد به الزمان [ روية المتيمم الماء ] اي وجدانه [ ونحوها ] من المسائل الاثنى عشرية وغيرها كخروج الرجل من خف الماسح ومضي المدة وسقوط الجبيرة عن برة وزوال العذرو نيل العاري ثوبا وقدرة المومي على الاركان ونعلم الامي سورة واستخلافه القاري ونذكر الفائتة وخروج وقت الفجر والجمعة ودخول وقت الظهر عند قضاء الفجر وتغير الشمس عند قضاء الظهر وجدان ما يغسل

النجاسة الكثيرة [فسدت] أي بطلت أصل الصلوة [عند أبي حنيفة ر]ح] أي في رواية ويجوز في عينه الحركات إلا أن الكسوافصح [لفرضية الخروج بصنعه] أي بفعل صدر عن المصلي قصدا لأن الصلوة صادرة لها تحريم وتحليل ولا يخرج عنها إلا بذلك الفعل كالسج ولم يوجد فتفسد كما قال بعض أصحابنا إلا أن الصحيح الذي عليه المحققون منا أن أصل الصلوة لم تفسد عنده لما إن الخروج بالصنع ليس بفرض عنده وإلا فقد أدى الغرض بنحو الحدث العمد وإنما وجب الإعادة عنده لأن هذه الأمور مغيرة للفرض إلى النفل في خلال الصلوة فكذا في الأخر كنية الإقامة وليست بقاطعة للكلام بخلاف ما إذا وقعت بعد تسليمه فإنها تمت لأنها لم تقع في الخلال لانقطاع التحريم كما أشار إليه المبسوط وغيره [لا] تفسد [عندهما] لعدم فرضيته \*

[فصل \* يفسدها] أي يبطل الصلوة على ما يأتي في البيع إنشاء الله تعالى [الكلام] في الأصل شامل لحرف من حروف المباني أو المعاني ولاكثر منها واشتهر في عرف أهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلايبي أن أدنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه إشعار بما هو المشهور أن الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط أن الصوت والحرف كل منهما شطر الكلام إذ لا يحصل الأفهام إلا بهما كما قال الجمهور وذهب الكرخي ومن تابعه مثل شيخ الإسلام إلى أن الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صحح الحروف بلا إسماع لم يفسدها إلا عند الكرخي وتابعه [مطلقا] أي ما هيأ أدنا سببا قليلا أو كثيرا خاطئيا أو قاصدا ولو للإصلاح كما إذا قل أقعد عند قيام الإمام كما في المحيط [و السلام] سواء خاطب به إنسانا أو لا وقبل بالفساد إذا خاطبه به كما في الزاهدي وإنما لم يكتف عنه بالكلام لأنه في حكم الذكر [عمدا] حقيقيا أو حكما فيشمل قسما من السهو وهو ما إذا وقع في أصل الصلوة كما إذا سلم على الركعتين ظانا أنهما الفجر فانه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما إذا وقع في وصف الصلوة كما إذا سلم عليهما ظانا أنه في رابعة الظهر فانه غير مفسد كما في سهو المحيط فنو سلم المسبوق مع الإمام ذاكرا لما عليه تفسد ولو سلم المصلي قائما ظانا أنه أتم صلوته ثم علم أنه لم يتم لم يفسد لكن في النية أنها تفسد والظاهر أن المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسكت فسدت صلوته [ورده] أي رد السلام سواء كان باللفظ أو إشارة الرأس أو اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط أنهما غير مفسدين [والاثنين ونحوه] كالتأوه والتأفيف فالأثنين أن يقول آه بالمد وكسر الهاء والتأوه أن يقول أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متجاوزة من العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجيع والتأفيف أن يقول أف بضم الهمزة وكسر الفاء المشددة بالتنوين وبدونه ولغانه أكثر من العشرة الرل في الرضي [مما له صوت] سواء كان معه حرف أو لم يكن فالنفخ المسموع أي ماله حرف تهجي كآف وبف ونف مفسد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المسموع على ما قال شيخ الإسلام كما في المحيط

وذكر في الزاهدي لو ساق حمارا او اوقفه او استعطف كلها او مرة بما يعتاد الرمتا قيون من مجرد صوت بلا حروف محتاجة لم تفسد لكنه مكررة كما في الجلابي [ والبكاء ] وهو سيلان الدمع عن الحزن يمد اذا كان الصوت اغلب ويقصر اذا كان الحزن اغلب كما في المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع وبالد هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال [ بصوت ] والاحسن بحرف فان المفسد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كما في الخلاصة وفيه اشعار بانه لو خرج الدمع بلا صوت لم تفسد وهذا بلا خلاف والكلام مشير الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا كان يسيرا كالتمسم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كما في الجلابي [ الامر الاخرة ] اي خشية الله تعالى فان كل ذلك غير مفسد بل محسن وفي الكرماني انه ان تأوه بحرقين كاه على زنة دع وهو ترجع العجم فغير مفسد وبثلثة كاره فمفسد ولو الامر الاخرة وفي الجلابي ان الانين من المرض غير مفسد عند ابي يوسف رح مطلقا وكذا عند محمد رح ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا [ والتنجيم ] ان يقول اح اح [ الا بعدد ] وهو ان لا يستطيع الامتناع عنه بان يجتمع البزاق في حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكررة بغير سبب وغير مكررة بسبب كخشونة في حلقه او الاعلام بانه في الصلوة كما في التمرتاشي والاصح انه لم تفسد اتفاقا فلا بأس به للامام مالم يكثر وان كثر فغيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار بان السعال غير مفسد وهذا بلا خلاف كما في الزاهدي لكن في الخزانة ان ظهر الحروف به بلا ضرورة فمفسد [ وتشميت العاطس ] ان يقول المصلي له يرحمك الله بالمهملة عند ابي العباس وبالمعجمة عند ابي عبيد وقال ابو يوسف رح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال المشمت او العاطس الحمد لله لم تفسد كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمد في نفسه كما في المحيط وعن ابي يوسف رح انه لا يشمت بعدها وعن محمد رح انه يشمت كما في الظهيرية [ وجواب الكلام ] اي خبر يعمره او يعجبه او يسره او غيره [ ولو ] كان [ بالذکر ] بان يقال الحمد لله اولا اله الا الله او انا لله واذا اليه راجعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي صلي الله عليه وسلم فصلى عليه او سقط من سطح فبمسل او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند ابي يوسف رح والصحيح قولهما لان الكلام مبني على قصد المتكلم ويشمل ما اذا امتثل امر غيره فلو قال للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي توسعة له فسدت صلوته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه الكل في الزاهدي [ والفتح الا لامامه ] اي النصر بالفتح الا لامامه في المقدمة فتح على الامام ( كلمة داد امام را در نماز ) ومثله في الاساس والمعنى ففتح المصلي القراءة على غير امامه من مصلي يصلي صلوته او غيرها او غير مصلي ان اضطر في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم تفسد

والى ان صلوة المفتوح عليه لم تفسد بالاخذ والى ان الفتح على الامام غير مفسد لالصلوته والصلوة الفاتح وقيل تفسد صلواتهما والصحيح انها لا تفسد بكل حال كما في الكافي والى انه لا يشترط تكرار الفتح للفساد وفى الاصل انه يشترط والاول الصحيح كما في النهاية ولو اخذ الامام من غير المقتدي او من المقتدي بتلقيين الغير تفسد صلواتهما كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رح لو لحن الامام فى الاعراب ففتح لاساء ولا ينبغي له ان يلجى القوم الى الفتح فيركع ان قرأ المجزى والا انتقل الى آية اخرى وفي كراهة الفتح عن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمرتاشي [ والقراءة من مصحف ] قليلا او كثيرا وهذا ظاهر الرواية وقيل مقدار المجزى وقيل مقدار الفاتحة كما في الكرماني وقال انه غير مفسد لكنه مكروه والاطلاق مشهور الى ان الحافظ وغيره ساء وقيل الخلاف فبمن لم يحفظ فلو حفظ فسدت عندهم وقيل بالعكس كما في الزاهدي والى انه لو نظر الى المصحف ونهه لا تفسد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر الى غيره وفهم فانه غير مفسد على الصحيح والى انه لا يفصل الحكم بين الامام وغيره كما في النهاية [ والسجود ] اي وضع الوجه والقدمين [ على النجس ] لانه مأمور بدوام التطهر في جميع الاركان وهذا عندهما واما عند ابي يوسف رح فتفسد السجدة لا الصلوة لجواز ان يسجد بعده على الطاهر كما في التلويح لكن في المحيط لو سجد على الدم لا يعيد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما فلو وضع يديه او ركبتيه لا يعيد اتفاقا لكن في النظم لو وضع ركبتيه لا يجوز في ظاهر الاصول [ والدعاء ] في كل ركن [ بما يسأل ] اي لا يستحيل سؤاله [ عن الناس ] مما لم يجز في القرآن او المأثور كما في الظهيرية فلو قال اللهم اغفر لابي اولاخي لم تفسد ولو قال لامي تفسد لانه ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقني بقلها وفومها وعدسها تفسد ولو قال من بقلها وفومها لا تفسد ولو قال اعطني دراهم تفسد ولو قال ما لا كثيرا لم تفسد لانه لم يجز في عاداتهم كما في التمرتاشي والكلام مشير الى ان الدعاء بما لا يسأل عنهم مشروع في كل ركن وفي الجلابي جاز الدعاء في موضع المسبب والثناء كما في الركوع والقعود لكن في موضع من المحيط انه لم يشرع الدعاء في وسطها بل في آخرها وانما اخرى وحقه التقديم ليكون القول عند القول والفعل عند الفعل لان تقدم السجود عليه ذاتي بالنظر الى ما في المحيط [ والاكل ] ان يوصل الى جوفه ما يتأني فيه المضغ مضغه اولا [ والشرب ] ان يوصل اليه ما لا يتأني فيه ذلك كما في الايضاح وفيه اشعار بان عمده وسهوه سواء وكذا قليله وكثيرة الا اذا ابتلع ما بين اسنانه فان قليله غير مفسد وكذا في شرح الطحاوي فالقليل ما دون الحمصة وقيل ما دون ملاء الفم وفي الكتاب انه غير مفسد بلا فصل كما في قاضيخان ولو ابتلع ما بين اسنانه لا يفسد ما لم يكن ملاء الفم كما في المحيط وكذا ان ابتلع ما بقي في فمه بعد الشروع فلو ابتلع عينا من السكر قبل الشروع ثم ابتلع حلوته بعده لم يفسد كما في الخلاصة [ والعمل الكثير ] في تفسيره خلاف اشار الى ثلثة منه [ اي ما يحتاج ] في الواقع



[ إلى اليدين ] و ان عمل بيد واحدة فلو شد الازار او تعمم تفسد صلوته و لو حل او نقض باليدين لم تفسد الا اذا تكرر و قيل الاعتبار بالعمل فانعكس الحكم في الصورتين و بعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو حرك رجله تفسد بخلاف ما لو حرك رجلا لا على الدوام و قيل ان حرك رجله قليلا لا تفسد كذا في الذخيرة وغيرها و انما ابتدأ بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف رح على ما قيل في الخزانة وهو مختار الفضلي كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الاعمال كالشي والحك والمص مع خروج اللس والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها فاشار الى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل لكل واقرب الى قول ابي حنيفة رح فانه لم يقدر في مثله بل فوض الى رأي المبتلى به فقال [ او ] ما [ يستكثره المصلي ] من الفعل ثم ذكر ما رواه البلخي عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشائخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في المصنوعات فقال [ او يظن ] وقيل يتيقن كما في الزاهدي و ذكر في التتمة يقضي [ الناظر ] بلا فكر [ ان عامله غير مصل ] فان شك انه غير مصل فقبل غير مفسد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة تفسد كما في الزاهدي وقبل الكثير ما اشتمل على عدد الثلث فلو حرك في ركن واحد مرتين لم تفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فرجه بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة و الا فلا تفسد لانه حك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصودا للفعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخبارين ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا وقيل انه حالة الغزو والحج وغيرها من هجر يكون عبادة كما في المحيط [ وكرة ] في الصلوة كراهة تحریم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدى ونحوها فالترك كراهة تحریم وان كان منه زائدة او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنزيه ومنه [ كل هيئته ] يكون [ فيها ترك الخشوع ] اي التواضع كالتغميض والتثاؤب والتنبيه والسدل وقلب الحصى والنعطي والتمطي والعبث والالتفات وتغطية الغم والفرقة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب ومن الخشوع استعمال الادب كما في الكشاف وذكر في الجلابي ان الخشوع المأمور به يتعلق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب والتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان فلعل ما ذكره المص تفصيل المجلد فالاول ذكر الغاء مكان الواو واعلم ان اللنغات المكررة ان يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرمانى وفي قاضيخان انه لا يغطي فاه ولا انفه الا اذا غلب التثاؤب فح يضع يده على فمه وفي الزاهدي يضع يده اليمنى في القيسام والبصرة في غيره والفرقة غمز الاصابع او مدها حتى تصوت ويكره خارج الصلوة عند الاكثربن والاختصار وضع اليد على الخاصرة والاكاء على عصا

و يدخل فيه الاقواء اي القعود على عقبيه او جمع الركبة الى الصدر او هو مع اعتماد اليد على الارض وفي اسناد الفعل الي كل و ما عطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في الجلبي انها تكره بسبب هذه الافعال [و] كره [قلب الحصى] اي تسوية الحجارة الصغار [ليسجد] اي ليتمكن السجود لا لغيره فانه مكروه مطلقا [الامرة] او مرتين كما في المحيط [ومسح جبهته من التراب] والحشيش لا من العرق والاطلاق مشعر بكرامته المسح مع ايداء التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان لم يؤذ فتركه خير [فيها] اي في خلالها فلا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد وعن الحسن انه لا بأس به مطلقا والصحيح ظاهر الرأية كما في التحفة وغيرها واما ذكرنا ظهور فائدة الطرف والاكتفاء مشير الى انه لو ظهر من انفه مأوّه فمسحه لم يكره وفي المنية ان المسح اولك من ان يقطر [والسجود على كور عمامته] بالكسر اي دورها وفيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع الكور بان وجه حجم الارض فان منع الكور عنه لم يجز كما في الحصر والى انه ينبغي ان يصلي مع العمامة في الحديث (الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة) كما في المنية [وافترش ذراعيه] اي القاوهما على الارض والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع [وعقص شعره] اي لف ذوائبه حول رأسه او جمعه على وسط رأسه وشده بالصمغ او غيره او على القفا مع الشد بخيط او غيره والعقص في الاصل الشد كما في المحيط [وهل الثوب] اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كتفيه و ارسال اطرافه من جوانبه فللاحتراز عن السدل يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة وعن ابي جعفر لو لم يشد لاساء كما في الزاهدي وذكرني لعنابي لو لم يشد لكره لانه صنيع اهل الكتاب وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في كم الفرجي المختار انه لا يكره وفي المنية كان نجم الائمة الحكمي يرسل الكم لان في الادخال كف الثوب وكان غيره من المشائخ يمسكونه وهو الاحوط [دكفه] اي ضم الثوب ورفع من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرمانى وقيل لا بأس به لصونه عن التتريب كما في الزاهدي [وتخصيص الامام] اي انفراده [بمكان] اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل من مكان القوم بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الخانية واما بان يكون في صفه وهم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر واما بان يقوموا في المسجد والامام في طاق يتخذ في المحراب في الكرمانى انهم يتخذون طاقات في المحارب وانما يكره التخصيص لانه تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم او اشتباه حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره في جميع الصور مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاول اوجه كما في النهاية والكلام مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط [لا] يكره [ان قام] الامام [في المسجد] بالفتح اي في موضع صلوته يعني غير المحراب [وسجد في الطاق] اي طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في الكرمانى لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود

وبالطاق المحراب كما ذكره المص لكن في المحيط مشير الى ما في الكرمانى حيث قال ( ان كان المحراب مشبكاً وقام الامام في الطاق لم يكره ) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال ( لو قال اقتديت بالامام القائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز ) وكذا في باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال ( ان قام الامام في الكعبة وحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً ) لانه كقيامه في المحراب في غيره من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم تتعود الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب ابا حنيفة رح في ذلك الامر الصواب فقعد تحت هذا المعاب كما في الكرمانى والضرورة مستثناة فلو ضاق المسجد على القوم لم يكره قيامه في الطاق كما في الكفاية [ والقيام ] اي قيام الموتى الواحد او الزايد عليه [ خلف صف وجد فيه فرجة ] فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في التحفة لكن في الخزانة انه يكره فلوجر احداً من الصف لكان اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والا جذب رجلاً او دخل في الصف قلت القيام وحده اولى في زماننا لغلبة الجهل فان جره يفسد صلوته وفي توصيف الصف اشعار بانه لو وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الثاني لانه لاحرمته لهم لتقصيرهم حيث لم يسدوا الاول الكل في المنية والفرجة بضم الفاء وفتحها خلل بين المصلين في الصف كما قال ابن الاثير [ وصورة ] اي كره وحرم جعل شكل [ حيوان ] فلا يكره صورة الجماد كالشجر وفيه اشعار بانه لم يكره صورة الراس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط والصورة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما في المغرب فالأخصر ان يقال وتمثال [ في ثوبه ] اي المصلي فلو كانت في يده او حاتم فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساط واستعمله وان كره اتخاذها كما في الخلاصة [ و ] في [ مسجد ] سواء كان ثوباً او غيره فهو بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجداً كان او غيره فيكون مبنياً على المضارع لعدم الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لما يقع فيه السجود بشرط ان يكون بيتاً على هيئة مخصوصة [ و ] في جدار او ثوب [ في جهة ] من الجهات الست [ غير خلف وتحت ] اي تحت قدمه في كره امامه وفوق راسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه وتحتته كما في النهاية لكن في الكافي وغيره ان اشدها كراهة ان يكون امام المصلي ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحتته ويكره اتخاذ الصور في البيوت كما يكره الدخول فيها والزيارة والجلوس لان في ذلك ترويجاً للحرام ولا يكره بيع ثوبه ولا يقبل شهادة بائعته و ناسجه ولا اجر للمصور والاطلاق مشير بانه يكره ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والشیطان القبيح كما في التمرتاشي وانما خص الصورة لانه لا يكره في جهة القبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلوة الخاشعين وقع بصره عليه كما في جنائز المضمورات و [ لا ] يكره الصلوة اليها وكذا اتخاذها [ ان صغرت ] الصورة في المواضع المذكورة [ جداً ] بحيث لا يبدو

لِلنَّظَرِ إِلَّا بَتَبْصَرٍ بَلِيغٍ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَلَا يَبْدُو لَهُ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ لَكِنْ فِي الْخِزَانَةِ انْكَانَتْ الصُّورَةُ مَقْدَارَ طَيْرٍ يَكْرَهُ وَانْكَانَتْ اصْغَرُ فَلَا وَقَوْلُهُ جَدًّا بِالْكَسْرِ مَصْدَرٌ أَيْ صَغِيرٌ أَبْلِيغًا [وَأَنَّ] مَحِي رَاسَهَا بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ اصْلًا أَمَّا بِالْقَطْعِ أَوْ بَطْلَاءِ شَيْءٍ عَلَيْهِ أَوْ بِخِيَاطَةِ خِيْطَةٍ عَلَيْهِ فَلَوْ حِيطَ مَا بَيْنَ الرَّاسِ وَالْجَسَدِ لَمْ يَرْتَفَعْ الْكَرَاهَةُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِي الْخِلَاصَةِ أَنَّ مَحْوَ الرَّجُلِ كَالرَّاسِ [وَأَنَّ] يَكْرَهُ الصَّلَاةَ [فِي ثِيَابِ الْبِدَلَةِ] بِالْكَسْرِ مَا يَلْبَسُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَى الْكِبَرَاءِ مِنَ الثِّيَابِ فَالْإِضَافَةُ مِثْلُ كُلِّ الدَّرَاهِمِ [وَحُسْرَ رَاسِهِ] أَيْ كَشْفَهُ وَهُوَ يَجِدُ مَا يَمْتَرُهُ بِهِ [الْإِتْدَالًا] وَخُضْرُوعًا فَانَّهُ لَا بَاسَ بِهِ بَلْ هُوَ حَسَنٌ وَيَكْرَهُ تَكَاسُلًا وَتَنَعُّسًا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَذَكَرَ فِي الْخِزَانَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ مُطْلَقًا [وَعَدًّا مَا يَقْرَأُ] مِنَ الْإِي وَالتَّسْبِيحِ بِالْأَصَابِعِ وَهَذَا عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَمَا وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَقِيلَ فِي التَّطَوُّعِ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَكْرَهُ فِيهِمَا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَأَمَّا الْعِدُّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَهِيَ صَلَاةٌ مُبَارَكَةٌ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ فَلَمْ يَكْرَهُ ضَرُورَةً وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي عَدِّهِمَا خَارِجَ الصَّلَاةِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَكْرَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي النِّهَابَةِ وَقِيلَ بَدْعَةٌ كَمَا فِي الْكَافِيِّ وَقِيلَ الْعَادُّ كَلِمَاتٌ عَلَى رَبِّهِ كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ وَالْإِكْتِفَاءُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهَا إِذَا أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَمْ يَجِبْ عَادَتُهَا لَكِنْ فِي التَّمَرُّتَشِيِّ لَوْ صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ صُورَةٌ وَجِبَ الْعَادَةُ وَقَالَ أَبُو الْيَسْرِ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ انْتَهَى وَفِيهِ اشْعَارُ بَانَ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ لَا تَوْجِبُ وَجُوبَ الْعَادَةِ وَكَذَا كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ غُبَرَايِ الْبَصْرِ بَلِ الْإِدْلَى أَنَّ يَعَادُ عِنْدَهُمْ فِي الْمَضْمَرَاتِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا نَقْصَانٌ أَوْ كَرَاهَةٌ فَالْإِدْلَى الْعَادَةُ وَمِثْلُهُ فِي الْمَحِيطِ وَالْمَنِيَّةِ وَنَوَادِرِ الْفَتَاوَى وَالتَّرْغِيبِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْكَشْفِ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِالْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهَةِ أَوْ الْحَرَمَةِ يُخْرِجُ عَنِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَكَذَا مَا فِي الْمَنِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ الرَّبْرِيُّ إِذَا لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ وَصَحْوُهُ يَوْمَرُ بِالْعَادَةِ فِي الرِّقَّتِ لَا بَعْدَهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ التَّرْجَمَانِيُّ أَنَّ الْعَادَةَ الْوَلَى فِي الْحَالَيْنِ وَرَأَيْتُ بَخْطَ بَعْضِ الثَّقَاتِ أَنَّ الْكَرَاهَةَ إِذَا كَانَتْ فِي رُكْنٍ فَالْعَادَةُ مُسْتَحَبَّةٌ وَفِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَاجِبَةٌ وَهَذَا أَحْسَنُ جَدًّا فَإِنَّ لِكَلِمَةٍ مَعَ دَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى [وَعَلَقَ بَابَ الْمَسْجِدِ] أَيْ إِغْلَاقَهُ لِأَنَّهُ شَبَّهَ الْمَنْعَ عَنِ الصَّلَاةِ وَهُوَ حَرَامٌ وَلِذَا كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَكْرَهُونَ شِدَّ الْعَقْدِ عَلَى الْمَصَاحِفِ وَعَلَى صَادِقِهَا وَخَرَائِطِهَا احْتِرَازًا عَنِ صُورَةِ الْمَنْعِ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَقَالَ مَشَائِخُنَا هَذَا عَلَى وَفْقِ زَمَانِهِمُ الْغَالِبِ عَلَى أَهْلِ الصَّلَاحِ وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا الْفَاسِدِ أَهْلُهُ فَلَا بَاسَ بِذَلِكَ بَلْ يَجِبُ صِيَانَةُ مَا فِيهِ وَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ كَذَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَالتَّنْبِيهِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ فَانَّهُ صَارَ الْمَرْءُ مُتَوَلِّيًا بِاجْمَاعِهِمْ وَقِيلَ هَذَا إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ كَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَأَمَّا إِذَا تَبَاعَدَ كَمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ وَالطَّلُوعِ فَيُغْلَقُ كَمَا فِي النِّهَابَةِ وَالْعَلَقُ بِالسَّكُونِ أَمُّهُ مِنَ الْإِغْلَاقِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَبُضْمَتَيْنِ مَعْنَى الْمَغْلَقِ وَأَمَّا بِفَتْحَتَيْنِ مَعْنَى مَا يَغْلَقُ بِهِ الْبَابُ وَيَفْتَحُ بِالْفَتْحِ فَمَجَازٌ كَمَا فِي الْأَسَاسِ وَالْوُطِيِّ وَالحَدِّثِ [كَالْبَوْلِ وَغَيْرِهِ] مِمَّا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ [فَوْقَهُ] أَيْ الْمَسْجِدِ وَأَمَّا تَعَرُّضُ لَهُ وَالْعُرْصَةُ وَالْبِنَاءُ وَالْفُتَاءُ فِي حُكْمِهِ إِلَّا تَرَى

انه يصح اقتداء من كان على ذلك على باب المسجد من فيه كما في المحيط وغيره لان دفع القوم عنه البيق من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلوة الجنائز والعيد ليس له حكم المسجد وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها و اختلف في مسجد الدار والخان والرباط انه مسجد جماعة كما في التمرتاشي وينبغي ان يكون مسجد القوارح كذلك ذكر في الكرمانى ان مصلى العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملكه بانيه ويدخل فيه الدابة خشية الضياع والكلام مشعر بأنه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه مكروه الا اذا ضاق وبأنه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لالم اصاب رجله كما في الكرمانى واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد مدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم الشوارع كما في المنية وهي التي بنيت في الصحاري ما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابي [ لا ] يكره [ فوق بيت فيه مسجد ] اي لا باس بالوطي والحدث فوق مسجد البيت اي موضع احد للسنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرمانى وغيره ولا يخفى ان الفرق ههنا مثل ثم فلا يكره في العروسة والغناء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والال الصحيح كما في التمرتاشي فيدخل فيه الجنب ويحضر المبيع ولا يكره الحمامة والبرل فيه [ ولا نزيبه ] بالجص والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتجورأسا برأس كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله يلوث بيته تعالى كما في الكرمانى وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كبريتا احمر تغزل الغرالات بضوئه من مسافة اثني عشر ميلا والى ان القليل والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كما في التمرتاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاضلا عن العمارة والا فيضمنه الصارف كما في النهاية [ ولا صلوته ] اي ان يصلي متوجها [ الى ظهر من لا يصلي ] ولو قاعدا او نائما او متكلا لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقربه احدهما لما روي من النهي و تأويله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجهه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مواجهها لانه صار كالعظم له الكل في التمرتاشي [ ولا قتل الحية ] جنية بيضاء نمشي مستوبة او غير جنية سوداء تمشي ملتوية لقوله عليه السلام ( اقتلوا الاسودين ) اي العقرب والحية ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر رح لا يباح قتل الجنية فيها كما في غيرها الا اذا قيل ( خلي طريق المسلمين ) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يحتاط في قتلها فانهم يؤذون كثيرا

وَأَنَّ لِي إِخَا كَبِيرًا مَنِي قَتَلَ حَيَّةً كَبِيرَةً بِمِيفَ فَضْرِهِ الْجَنِّ حَتَّى جَعَلُوهُ بِحَيْثُ لَا يَتَحَرَّكُ رَجُلًا قَرِيبًا مِنْ شَهْرَتِهِمْ عَالِجَنَاهُ بَارِضَاءُ الْجَنِّ فَتَرَكُوهُ وَزَالَ مَا بِهِ كُذًا فِي النِّهَايَةِ وَذَكَرَ فِي شَرْحِ التَّوْبِيلَاتِ أَنَّهُمْ أَضْعَفُ مِنَ الْإِنْسِ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا عَلَى اتِّلَافِ أَحَدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَلَا عَلَى سَلْبِ أَمْوَالِهِمْ وَانْفَادِ طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ وَالْإِطْلَاقُ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ غَيْرَ مَقْسُودٍ وَأَنَّ احْتِجَاجَ إِلَى ضَرْبَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْمَرْخُوسِيُّ وَغَيْرُهُ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَقْسُودٌ إِذَا احْتِجَاجُ إِلَيْهَا كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَهَذَا إِذَا خَشِيَ أَنْ تَوُذِّبَهُ وَالْأَفْكَرَةُ قَتْلُهَا كَمَا فِي لَتَمَرْتَاشِي [و] لَا قَتْلَ [الْعَقْرَبِ فِيهَا] أَيْ فِي الصَّلَاةِ ظَرْفُ قَتْلٍ وَاعْتِلَافٌ فِي الْفَسَادِ كَمَا مَرَدَّ أَشَارَ بِذِكْرِهِمَا إِلَى أَنَّ قَتْلَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَوْذِيَّاتِ مباحٌ وَإِلَى أَنَّ لَا يَثَابُ بِقَتْلِهِمَا وَالْأَوَّلَى أَنَّ لَا يَتَعَرَّضُ لَهَا بِإِلَاءٍ مِنْهَا كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ [وَيَأْتِي] الْمَكْلَفُ [بِالْمَرُورِ] فَأَنَّهُ حَرَامٌ [أَمَامَ الْمُصَلِّي] أَيْ مَصْلٌ فِي مَوْضِعٍ يَنْبَغِي أَنْ يَصْلِيَ فِيهِ حَتَّى لَوْ قَامَ مُصَلِّبًا وَقَدَامَهُ مِنْ الصَّفِّ مَوْضِعٌ خَالَ لَمْ يَأْتِ الدَّخْلَ بِالْمَرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْقَنِيَّةِ [فِي] أَيْ مَوْضِعٍ مِنْ [مَسْجِدٍ] ظَرْفُ الْمُصَلِّي وَالْمَرُورِ وَیَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الدَّارُ وَالْبَيْتُ [صَغِيرٌ] هَوَاقِلُ مِنْ سِتِينَ ذِرَاعًا وَقِيلَ مِنْ أَرْبَعِينَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَوَاهِرِ [وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ] أَيْ غَيْرَ الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ مِنَ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ أَوْ الدَّكَانِ [فَقِيمًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بِصَرَةٍ] أَيْ فَيَأْتِي بِالْمَرُورِ أَمَامَ الْمُصَلِّي فِي مَوْضِعٍ أَوْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ رُوبَةِ الْمُصَلِّي [نَظَرًا فِي مَسْجِدِهِ] بِالْفَتْحِ أَنْ يَصْلِيَ فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ بِقَرِينَةٍ الْآتِي وَهَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمَبْمُوطِ وَالصَّحِيحِ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ وَقِيلَ الْمَسْجِدُ الْكَبِيرُ كَالصَّغِيرِ كَمَا فِي الْكَافِي وَقِيلَ فِي الصَّحْرَاءِ أَنَّهُ يَأْتِي فِي مَقْدَارِ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَقِيلَ خُمْسَةٌ وَقِيلَ أَرْبَعِينَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَقِيلَ خُمْسِينَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَقِيلَ فِي مَوْضِعٍ هَجُودَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّتَمَّةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَشَائِخِ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ [و] [فِيمَا] [حَازَى الْأَعْضَاءَ] أَيْ يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْمَارِ [الْأَعْضَاءَ] أَيْ أَعْضَاءُ الْمُصَلِّي كُلِّهَا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهَا كَمَا قَالَ آخَرُونَ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَهُ لَوْ حَازَتْ أَقْلَهَا أَوْ نَصْفَهَا لَمْ يَكْرَهُ وَفِي الزَّادِ أَنَّهُ يَكْرَهُ إِذَا حَازَ نِصْفَهُ الْأَسْفَلَ النِّصْفَ الْأَعْلَى مِنَ الْمُصَلِّي كَمَا إِذَا كَانَ الْمَارُ عَلَى فَرَسٍ [أَنْ يَصْلِيَ عَلَى دَكَانٍ] أَيْ عَلَى مَوْضِعٍ مُرْتَفِعٍ أَقْلَ مِنْ قَامَةِ رَجُلٍ كَالسَّطْحِ وَالسَّرِيرِ وَغَيْرِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَحَازْ بَانَكَانَ عَلَى دَكَانٍ كَالْقَامَةِ لَمْ يَأْتِ [وَالدَّكَانَ] بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ فِي الْأَصْلِ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ كَمَا فِي الصَّحَاحِ أَوْ عَرَبِيٌّ مِنْ دَكَنْتُ الْمَاعَ إِذَا نَضَدْتَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ كَمَا فِي الْمُقَاتِلِ [أَنْ لَمْ يَكُنْ] فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ شَرْطُ جِزَائِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ يَأْتِي [سِتْرَةً] بِالضَّمِّ وَفِي الْأَصْلِ مَا اسْتَتَرَهُ كَأَنَّهُ مَا كَانَ ثُمَّ غَلِبَتْ عَلَى مَا يَنْصَبُ قَدَامَ الْمُصَلِّي الْبَدَنُ أَشَارَ قَوْلُهُ [أَيْ خَشَبٌ] مَثَلًا فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا انْتَصَبَ كَأَنَّهُ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ دَكَانَ مَثَلُ قَامَةٍ أَوْ اسْطَوَانَةٍ وَقَالُوا أَنَّ حِيلَةَ الرَّكْعَةِ أَنْ يَنْزِلَ فَيَمُرُّ وَرَاءَ الدَّابَّةِ فَلَوْ مَرَّ رَجُلَانِ مُتَحَاذِيَانِ فَالْأَوَّلُ لَمْ يَلِي الْمُصَلِّي كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ الْبُئْرِ وَالْحَوْضِ وَالنَّهْرِ الصَّغِيرِينَ

(د) لم يكن سترة هو الاصح كما في التمرناشي وكذا الكبيران منهما كالطريق كما في المنية [ بمقدار ذراع ] طولاً وفي الاعتداد بالأقل اختلاف المشائخ ولا خلاف في الأكثر كما في المحيط [ وغلظ اصبع ] متوسط لان ما دونه لا بيد ولا للناظر من بعيد كما في المبسوط (ن) [ يغرز ] معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض واثبت والمجهول اولي لان نصبها يجوز من غيره كما مر وفيه اشارة الى انه ان تعدل الغرز لم يوضع الا ان عامة المشائخ قالوا بالوضع لنقريب العمل من السنة كما في الكرمانني والى انه لا يخط كاروي عن محمد رح وعنه ان يخط وعن ابي يوسف رح يوضع طولاً وقيل عرضاً وعنه ي طرح السوط بين يديه كما في التمرناشي [ حذاء احد حاجبيه ] اي اليسر او اليمين وهو افضل [ بقربه ] اي المصلي ولذا كره ان يصلي في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المفيد [ ويكفي سترة الامام ] للموتم وان كان مسبوفاً [ وجاز تركها ] فالسترة مستحبة كما في المحيط [ عند عدم ] ظن [ المرور ] كما ترك محمد رح غير مرة في طريق مكة [ و ] عدم [ الطريق و يدري ] اي يدفع المار [ بالتسبيح ] كما قيل [ او بلاشارة ] بالراس او العين او اليد كما قال آخرون لورود النص وقيل لو تركها كان اولي كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكرره والى انه لا يدري بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجه كما قيل به كذا في التمرناشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة [ ان عدم السترة ] اي في الصور الثلث وقيل ان عدم خط طولاً وقيل مرضاً وقيل مدوراً كالحجاب كما في التمرناشي [ او ] ان [ مربينه ] اي المصلي [ وبينها ] اي السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه غير محتاج اليه لكن قال بعضهم انما يائتم بالمرور بينهما اذا كان بين المصلي والمار اقل من مقدار الصفيين والا فلا يكره كما في المحيط \*

[ فصل \* الرتر ] بكسر الراء وفتحها و سكون التاء وكسرها والاول من كل منهما هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها [ ثلث ركعات ] بفتحتي جمع ركعة بالسكون وحكى الحسن ان الثلث مجمع عليه وكأنه اراد اجماعاً ثبت بخبر الواحد دون المشهور والمتواتر والا لم يكن للاجتهاد فيه معاذ وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة [ وجب ] عنده معتانفه او خبر آخر وعنه انه فرض اي عملاً لا علماً وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهرها اخذ صاحبان وقالوا انه أكد المعنى الا انهم قالوا بعدم جوازها على الدابة وبوجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم وغيره وعنه ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تصر واجبة الا انهم تركوها بالخبر [ بسلام واحد ] متعلق بوجوب او خبر آخر [ وقبل ركوع ] الركعة [ الثالثة ] اي ثالثة الثلث اشارة الى انه لا يقنت في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر قبل اشارة الى ان القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكرراً والى ان تارك القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره

وفيه رد على الشافعي رُح حيث يقنت بعد الركوع ابدأ [ يكبر رافعاً يديه ] فأبتداء التكبير مقارن لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب وقدمر [ ثم يقنت ] اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال باطن الكفين الى القبلة ومحاذاة الابهامين شحمة الاذنين ونشر الاصابع وحفض اليد والوضع واتيان الغاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن والقنوت الدعاء فالإضافة للبيان ثم جعل علماً جنسياً لهذا الدعاء ( اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير نشكرك ولا نكفرك نخلس ونترك من يفجررك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار محقق ) فالخبر مصدر ولا نكفرك اي لا نكفر نعمتك وتخلع اي نطرح ويتوجه الفعلان الى الموصول ويعجزك اي يخالفك وتحفد بالكسر اي نعمل لك بطاعتك وملحق بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرمانى وذكرى المغرب ان واو نشكرك وان اجري على السنة العامة ليس مثبت في الرواية اصلاً لكنه مذكور في المضمرة وخزانة المفتيين وغيرهما وروايتها اثنتا عشرة الا انه جاز تركها سوى ونستغفرك ولا نكفرك ونترك وإليك ونخشى كما في كنز العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره وانفقت الصحابة على قرأته والاولى ان يزداد عليه ( اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من دلت عليه ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علواً كبيراً ) والكلام مشير الى انه يقنت الامام والمقتدي والى انهما لا يجهران وقبل باستحسان الجهر من الامام في ديار العجم وح لا يقنت المقتدي عند عهد روح كذا في الكرمانى ونتمه الكلام في الواجبات [ فيه ] اي في الوتر [ ابدأ ] اي في جميع السنة والا بد المدة ولذا لم يثن ولم يجمع والاباد قيل مراد كما في المفردات [ دون غيره ] اي غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد على الشافعي رُح فانه مستحب عنده في الصنف الاخير من رمضان وفي الفجر ابدأ [ ويقرأ في كل ركعة ] منه الفاتحة وسورة بلا تعيين وفي الكرمانى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الامن والكافرون والاحلاص [ ويتبع ] المقتدي الحنفي في القنوت الامام الشافعي [ القانت بعد ركوع الوتر ] وكذا يتبع الساجد قبل السلام والرائد في تكبيرات العيدين ما لم يخرج عن اقوال الصحابة كما في الكرمانى وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلوته كما في القنية [ لا ] يتبع المقتدي الشافعي [ القانت ] بعد الركوع [ في الفجر ] بل الاول ان لا يقتدي به كما في الملتقط [ بل يسكت ] فأثماً على الصحيح كما في النهاية وقيل يقعد منتظراً لسجود الامام اذا ساكت شريك الداعي وقال الحلواني الاصح انه يقطعها على وجه الانسداد وهو قول اكثر المشائخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر للبدعة كما في الكرمانى وهذا كله عندهما واما عند ابى يوسف رُح فينباعه في القنوت في الفجر وعلى هذا الخلاف اذا كبر خامساً في



صلوة الجنازة والاصح ان يسكت ويمسلم مع الامام كما في النهاية واصل المتن على ما في النظم ( ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقتدي امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه ) [ و من قبل ] فرض [ الفجر ] سنة مركدة اقوى من غيرها حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتي كما في النهاية وقيل انها واجبة ويصلي بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت كما في المنية ويقرأ الكافرون والاحلاص والانشراح والفيل لدفع ضرر العدو مجرب [ و ] من [ بعد ] فرض [ الظهر ] والمغرب [ فالافضل ما للظهر ثم المغرب كما في الجلابي ] وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر ويحتمل ان يشير الواد الى استوائهما وهو الاصح كما في التمرناشي وغيره [ و ] بعد [ العشاء ركعتان ] وذكر الكرخي انها بعدها اربع بتسليمه وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على انحطاطها عنهما الا ان الحلواني قال انها بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشير الواد الى مساواتها للتين قبلها كما قيل والاصح انها دونها كما في التمرناشي [ و ] من [ قبل ] فرض [ الظهر ] لا يبعد ان يشير الى انها دون العشاء كما قال الحلواني لكن في التمرناشي الاصح انها اقوى من غير الفجر فالتأخير للاختصار ولذا قيل ان الاشتغال بها افضل من التعليم كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر بجماعة كما في الرازي [ و ] قبل [ الجمعة ] لا غير بلا خلاف [ وبعدها ] اي الجمعة [ اربع بتسليمه ] فلو صلي بتسليمتين لم يعتد من السنة وذهب ابو يوسف رح الى ان التي بعدها ست كما في المشاهير وذكر في النظم انها اربع عنده وست عند الصاحبين ولم يذكر في الاصل انه يبدأ بالاربع او الركعتين وفي المحيط يقدم الاربع عند كثير من المشائخ وقال الحلواني انه افضل وعن الفضلي الافضل ان يصلي مرة اربعاً ومرة ستاً جمعاً بينهما والكلام يحتمل ان يكون ترقياً من الاعلى الى الادنى فالتى قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مشيراً الى استوائهما كما قيل وذكر بعضهم ان التي بعدها اقوى كما في التمرناشي فكون ترقياً من الادنى الى الاعلى [ وحب ] واستحب [ الاربع ] او الاثنان [ قبل العصر ] لاختلاف الآثار لا الاخبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعلم افضل منها لكنها افضل من كناية العلم كما في الجواهر [ و ] الاربع لا غير قبل [ العشاء ] وفي التأخير اشعار بانها احط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي [ و ] حبب الاربع [ بعده ] اي العشاء فيصلّي بعد الغرض اربعاً وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعاً عنده وركعتين عندهما كما في النهاية والاحسن ان يصلي ستاً اربعاً ثم ركعتين كما في المضمرات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعاً ثم ركعتين ثم اربعاً واما غيرها وهي اقوى منهما عند بعضهم ترقياً من الادنى الى الاعلى والضابطه فيه ان التي بعد الغرض مطلقاً اقوى من التي قبلها كما في التمرناشي والاحسن اتمام السنن الموقته بذكر صلاة الضحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوة احدها اربع بعد

الظهر والثانية ست بعد المغرب ويسمى بصلوة الارابيين قال صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم ببنتهن بشيء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة) كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتسليمة او تسليمتين للتهجد وقيل له ركعتان منه وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان او اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر او العصر فانه يسبح ويهمل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه ح يؤدى حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها ح كما في التمرناهي [وكره] مع الجواز [مزيد النفل] اي ازدياده ويحتمل مصدر اللازم واسم المفعول بمعنى النفل المزيد [على اربع] من الركعات [بتسليمة] واحدة [نهارا] ظرف مزيد وعن ابي حنيفة رح لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم [و] كره المزيد [على ثمان] بتسليمة [ليلا] لان السنة به وردت فيصلح ركعتين او اربعا او هتأ او ثمانيا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمرناهي وغيره وعن ابي حنيفة رح لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابي وسياتي تفصيل في قعدة النفل والثمان بحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) يفتح النون كما في الرمي لكن في المشكوة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال الطرزي عن الاصمعي ان الحذف خطأ ولا يعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليماني [والاربع] بتسليمه [افضل في الملون] عنده وكذا في النهار عندهما واما في الليل فالملون افضل وعليه الفتوى كما في الحقايق والملون بفتحتيين الليل والنهار تثنية الملون بالقصر في الاصل امتدادهما كذا في المفردات [ولزم] وفرض [النفل] اي انما ركعتين منه وان نوى اكثر فان الاصل ركعتان زيد في الحضر وافر في السفر [بالشروع] اي بشروعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار بانه لو شرع في سنة من السنن كالتراديع لا يلزمه الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الاثمة وغيره كما في النية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر او العشاء وذا بلا خلاف على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقته لم تدخل في النفل المطلق [الا] شروعا [بظن انه] اي الشروع واجب [عنه] كما اذا شرع في الظهر مثلا بظن انه لم يصل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بظن انه تراديع لكن لو اراد الانمام ضم اليه رابعة وفي الزاهد ان الانمام ادنى في مثل ذلك بلا خلاف فلو اختار الانمام ثم افسد لزوم القضاء [وقضي ركعتان] اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل [لنقض] ذلك النفل بامر ينافيه [في الشفع الاول او الثاني] اي في خلال الركعتين الاولىين او الثانيةيتين وذلك لان حجب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف رح لزم قضاء مانوى من اربع او اكثر ولو اطلق النية قضى الركعتان بالانفاق والشفع ضم شيء الى مثله وقد يطلق على المركب منهما ومناسبة المسائل الثمانية بالمقام قال

[ و ترك القراءة ] بالكلية [ في ركعتي الشفع الاول ] من النفل [ يبطل التحريمة عند ابي حنيفة رح ] بخلاف الترك في ركعة منه فانه لا يفسد الا الاداء وهذا اعدل الاقوال واصحها ولذا قلناه [ و ] يبطلها [ عند محمد رح في ركعة ] منه لان التحريمة تنعقد لهذه الافعال ولم يوجد الكل في الشفع الاول فلم يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي الفجر او احديهما و [ لا ] يبطلها [ عند ابي يوسف رح اصلا ] سواء كان في ركعتي الشفع الاول او في ركعة منه لان القراءة ركن زائد حتى جاز الشفع الثاني من الغرض بدونها فتركها لا يفسد التحريمة [ بل يفسد الاداء ] لانها شرطه فيشرع في الثاني ثم شرع في فروع هذا الاصل وقال [ فيقضي ] المتنفل [ اربعا عند ابي حنيفة رح فيما ترك ] القراءة فيه من المسئلتين [ في احدهما ] الشفع [ الاول ] سواء كانت اولى منه او ثانية [ مع كل ] الشفع [ الثاني او بعضه ] وحاصله انه يقضي اربع ركعات عنده في مسئلتين منها احدهما ما ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني وثانيتها ما ترك في ركعة منه مع بعضه الا ان ابا يوسف رح قال لمحمد رح حين عرض عليه الجامع رويت لك عن الامام قضاء ركعتين في هذه المسئلة فانكر محمد رح وقال رويت لي قضاء اربع وقيل ما رواه قياس وما قاله استحسان وهو مقدم على القياس الا قليلا ولذا ذكره [ و ] يقضي [ اربعا عند ابي يوسف رح في اربع مسائل يوجد الترك ] فيها [ في الشفعين ] كلا او بعضا منها المسئلتان السابقتان ومنها عكس الاولى منهما والرابعة ما ترك في الاربع [ و ] يقضي [ في الباقي ] من المسائل الثمانية من ست عند الامام واربعة عند ابي يوسف رح وهي ما ترك في الشفع الاول فقط او الثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الرابعة فقط [ ركعتين وعند محمد رح ركعتين في الكل ] اي كل المسائل الثمانية واعلم ان المسائل بحسب التحقيق خمس عشرة وليظهر بلا تأمل تصورها في جدول وهو هذه الصورة

يقضي فيها اربعا عند الشيخين و ركعتين عند محمد رحمهم الله															
يقضي فيها الاوليين بالانفاق				يقضي فيها الآخرين بالانفاق				يقضي فيها ركعتين عند الطرفين و اربعا عند ابي يوسف رح							
١	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ك	ك	ك	ك	ك	ق	ق	ق
٢	ك	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ك	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق
٣	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٤	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق

[ و ان لم يقعد في الوسط ] بالحركة اذا السكون نادر التصرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النفل [ او ] ان [ نوى اربعاً و اتم اثنين فلا ] يلزم [ شيء عليه ] من وجوب القضاء في الصورتين أما في الاولى فلان فعدة الاولى في النفل لا يكون فرضاً عندهم ولذا لو صلى الف ركعات من النفل غير قاعد الا في الاخر لم تفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا فعدة وقيد بالسجدة ناسياً لم تفسد على ما قال الشيخان ومحمد رحم في المشهور والقياس ان تفسد كما قال زفر رحم وروي عن محمد رحم كذا في الجلابي وأما في الثانية فلان المعتبر هو الشروع لا النية والاحسن ان يكتفي عنه بقوله ولزم النفل بالشروع وقضى ركعتين وأعلم ان اداء النفل بعد النذر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اريد ان يتمنفل نذرهما اولاً ثم صلها كما في المنية [ ويتمنفل راكباً ] اي له ان يصلي النفل على الداية بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وفيه اشعار بأنه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائز والواجبة كالوتر عنده خلافاً لهما والمنذورة ومجدة الثلاثة الا اذا صارنا واجبيين عليها كما في الجلابي وعن ابي حنيفة رحم انه ينزل لسنة الفجر قال ابن شجاع يجوز ان يريد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلها يجوز معها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جموحاً والمصلي شحاً ولم يوجد المعين وغيبة القافلة كما في المحيط ومنها المرض وطين المكان بحيث يغيب وجهه فيه فأنكانت الارض مبهتلة صلى هناك وهذا اذا سارت بنفسها فان سيرها الراكب لا يجوز الغرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذ لم تمر الا بتهييرة يؤخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في المنية وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فرداً واستحسن محمد رحم الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلو كانا في محمل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط [ مؤمياً ] يجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على ايقافه [ خارج المصر ] اي من خارجه وفيه اشارة الى انه يتمنفل بمجرد المحاورة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلاً وقيل فرسخين او ثلثة والى انه ينمها خارجه فلو دخل فيه قبل الفراغ اتمها نازلاً عند كثير من اصحابنا وقيل اتمها راكباً ما لم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح ومن الشيخين انه مخصوص به والى انه لا يتمنفل في العمران عنده ويكره عند محمد رحم ويجوز عند ابي يوسف رحم الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ماشياً في العمران عند ابي يوسف رحم انما توجه [ الى غير القبلة ] فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سفيهة ان الراكب اذا سار دابته نحو القبلة فأعرض عنها

لم يجوز الكلام حال طي جوارها اذا صار الدابة هواء قدر على ايقافها اولا كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها لم يجوز اذا قدر على ايقافها كما في النهاية [و] ينتقل [قاعدا] لكن يستحب ان يقوم حين اراد ان يركع فيقرأ آيات فيركع كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنذورة وسنة الفجر بلا مدرو كذا التروايح والصحيح انه يجوز كما في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التشهد بالاجماع وعن ابي حنيفة رح انه احتبى او تربيع او يقعد كالتشهد واخذ ابو يوسف رح بالاول ومحمد رح بالثاني وزفر رح بالثالث وعليه الفتوى والمتبادر ان النفل فائما افضل ولهذا كان اجر المتطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلوة القاعد بعذر يماضي صلوة القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلوة المومي افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النسفي جميع عبادات اصحاب الاعداء كالمومي وغيره يقرم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المائم لافي حق احراز الفضيلة [مع قدرة قيامه] تركه اولى كتركه في الراكب مع قدرة نزوله اذ اطلاقه مستغن عن ذلك كاطلاقه منه [وكره] القعود [بقاء] بان افتتح النفل قائما واتمها قاعدا بلا عذر لكنه (مروء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية) جائز عنده استحسانا ولا يجوز عندهما قياسا وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قولهم (البقاء اسهل من الابتداء) واعلم انه لو اعطي المنطوع قائما فلا بأس بان يتروكا على عصا او حائط وكذا بغير عذر عنده كما في الزاهدي [وان افتتح راكبا ونزل بنى] اي اوصل ما بقي الى ما صلى بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في روايه الحسن عن الشيخين رح فيستقبل كما في الجلابي وروي عن ابي يوسف رح كما في النهاية وكذا عن محمد رح اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاول هو الاصح [وبعكسه] بان افتتح على الارض وركب [فسد] لان الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلوة القاعد على الراكب لانه اراد ان يذكر الجائزة ثم المكروهة ثم الفاسدة [وسن التراويح] على الصحيح للرجال والنساء جميعا سنة مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبدع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم (ان الله سن لكم قيامه) فيكون سنة الله ومرضيه وصلى مع الصحابة اربع ليال كما في البخاري وانما ترك المواظبة عليها خشية الافتراض علينا وصلوا بعده فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على ابي بن كعب بلا نكير من احد وهي جمع ترويجة ايصال الراحة مرة واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب راحة طوي ما قالوا او لان نفسها يوصل الراحة حيث ارتحل بها الوساوس الشيطانية والخواطر النفسانية وانما لم يذكر عددها العشرين لاشتهارها بين المسلمين وذكر في المحيط انه يستحب ان يصلي ستة عشر ركعة بعد التراويح

بلا جماعة [ قبل الوتر ] صلى فيكون جملة مستقلة مشيرة الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى بها  
الامام العشاء والاخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان محدثاً اعادوا العشاء والتراويح واذا دخل  
واحد في المسجد والامام في التراويح صلى العشاء اولاً ثم يتابعه و يتوكل سنة على الاصح كما في  
الزاهدي [ او بعده ] اي الوتر الى طلوع الفجر والكلام مشير الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما  
قال جماعة من ائمة بخارى والى انه ليس مختص بين العشاء والوتر كما قال اكثرهم وهو الصحيح  
كما في الخلاصة لكن في المصنوعات ان الاول هو الصحيح والمختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من  
التراويح على الصحيح كما في قاضيخان والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة ولو اختار قوم التخفيف  
واخروها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة وغيرها و [ على ] رأس [ كل ترويحة ]  
اي كل فرد من افراد الترويحة ويتخالف في الصدر منه ان يستحب الجلوس قبل الترويحة الاولى وتركه  
بعد الاخيرة فالاولى بعد كل ترويحة [ اي اربع ركعات ] بتسليمتين ويجوز بسلام واحد على الصحيح  
وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا من تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد جاز عن عشرة تسليمات  
على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليمة اخذوا  
بالقياس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزانة انه لو تعد ذلك يكره على الصحيح [ جلسة ]  
استحباً بفتح الجيم والاولى الكسوفان لكل ان يسبح او يهمل كما له ان يمكث كما في المحيط [ بقدرها ] اي  
الترويحة فقال ثلث مرات ( سبحان ذي الملك والملوك سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء  
والجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت مبرور قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله  
نسألك الجنة ونعوذ بك من النار ) كما في مناهج العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليه من  
الصلوة اتمها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض واهل الحرمين يطوفون اسبوعاً ويصلون  
اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فرادى ويستوي فيه الامام وغيره كما في قاضيخان  
[ ومن الختم ] في التراويح [ مرة ] فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ستمائة وآيات  
ستمائة آلاف كما في الكرمانى ولهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الآيات وفيه اشعار بان الافضل  
تعديل القراءة في كل ركعة ولا يطيل اول الشفع الا عند محمد رح وهو المختار كما في قاضيخان  
وقيل يقرأ عشرين آية الى ثلثين فيختم مرتين وهو فضيلة وثلث مرات وهو افضل ويستحب ان  
يختم في الليل السابع والعشرين عند مشائخ بخارا لكثرة الاخبار انها ليلة القدر كما في المحيط ولهذا  
جعل القرآن على خمس مائة واربعين ركوعاً كما في قاضيخان ولو ختم في التراويح في ليلة ثم لم يصل  
التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرح التراويح الا للقراءة كما في المحيط وكونه منه يدل على جواز تركه  
بلا عذر وح يقرأ فيها كما في المغرب كما قال بعضهم وقبل آيتين متوسطتين وقيل آية طويلة او ثلث قصار  
وهذا احسن وبهذا انتهى المتأخرون كما في الزاهدي وقيل سورة الاخلاص وقبل من سورة الفيل الى

الآخر مرتين وهذا حسن كما في المضمرة والافضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدي الى تغيير القوم من الجماعة كما في الاختيار [ ولا يترك ] الختم [ لكسل القوم ] فترك لغير الكسل وهو التثاقل مما لا ينبغي ان يتثاقل عنه ولذا كان مذموماً كما في المفردات وانما احند الفعل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتثاقل والقوم اهم من ان يكونوا لامام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون لكل ترويحة امامان لكنه مكروه عند عامة المشائخ وينبغي ان يكون لكل ترويحة امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزائن واكثرهم على انها سنة الكفاية وعن ابي يوسف رح ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالفوت وقيل يقضى ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في قاضيخان [ ولا يوتر ] اي ولا يصلي الوتر [ بجماعة خارج ] شهر [ رمضان ] وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكروهة والى انه يجوز في رمضان والمختار انه في بيته كما في الزاهدي والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضيخان والى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة وان لم يصل شيئاً من التراويح مع الامام او صلى مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصل الغرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية \*

### [ فصل \* عند الكسوف ] اي عند كسوف الشمس فان للقمر الخسوف و قال الجوهري

هو احوذ الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فللتغليب وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالخاء لنقصه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره والكل من اثر الارادة القديمة وفعل القاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وما قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتاخر سببه حبلولة القمر او الارض فمخالفة لظاهر الشرع وكون العالم كروي الشكل ممنوع كما قال ابن حجر في شرح البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لاهيه عمود وقد مات فيه بسمرقند مع انهما لو ماتا معا لم يرث احدهما عن الآخر كما تقرر [ يصلي ] في الجامع او مصلى العيد او مسجد آخر والاول افضل كما في التحفة [ امام الجمعة ] اي امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضي او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في شرح الطحاوي وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصر كما في المبسوط وذكر في المضمرة ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في المزارع [ ركعتين بالناس نفلاً ] اي سنة كما روي عن ابي حنيفة رح وقال بعض المشائخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار

كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يشترط فيها الاذان و الإقامة و يؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في التحفة و المحيط و الكافي و الهداية و شروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة و قاضيخان [ مخفياً ] قرائته عنده جاهراً عندهما و في التحفة عن محمد ر ح فيه روايتان و الاول الصحيح كما في المضمرة [ مطولاً قرائته فيهما ] اي الركعتين فيقرأ مثل البقرة و آل عمران كما في التحفة و الاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلوة كما في المحيط [ ثم يدعو ] الامام جالساً او قائماً مستقبل القبلة و الاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين و لو قام معتمداً على عصا او قوس كان حسناً كما في المحيط و ذكر في الجلايبي من ابي حنيفة ر ح انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر فتطول او خفف فلا يزال يصلي [ حتى ينجلي ] اي تنكشف [ الشمس ] وان لم يحضر [ الامام ] في مساجدهم ركعتين او اربعاً و هو افضل كما في المبسوط [ فرادى ] منونا او غير منون جمع فرد على خلاف القياس كما في الصحاح و الفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو اعم من الوتر و اخص من الواحد كما في المفردات و في المحيط قال الامام الحلواني جاز لامام حيثهم ان يصلي في مسجدهم بامر الامام [ كالخسوف ] اي صلوة مثل صلوة الخسوف في كونهما ركعتين بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة و الجلايبي و قيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهدني و لا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية و يستحب الصلوة وحدنا في جميع الافزاع كالريح الشديدة و الظلمة و المطر الدائم و الخوف من البرد و الزلزلة و غير ذلك كما في التحفة [ و الاستسقاء ] لغة طلب السقي و اعطاء ما يشربه و الاسم السقيا بالضم و شرعاً طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر عنهم و لم يكن لهم اودية و انهار و آبار يشربون منها و يسقون مواشيهم و زروعهم اذ كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافياً لهم لا يستسقى كما في المحيط ثم اشار الى كيفية اجمالاً و قال [ دعاء ] اي استنزال للمطر عن الله تعالى [ و استغفار مستقبلاً ] بان يخرج الامام مع الناس ادهم بامرهم استحباباً الى الصحراء ثلثة ايام ولاء ما شين خاشعين في ثياب خلق بعد ما يقدمون الصدقة في كل يوم ثم يتنسون الله و رسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون ( استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم و اتوب اليه ) ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى بطلب المطر و يقول كما قال صلى الله عليه و سلم ( اللهم اسق عبادك و بهائمك و انشر رحمته ) الى غير ذلك من الدعوات و هم بأمنون كما في التحفة و غيرها و انما اخر الاستغفار نظراً الى ما هو المقصود [ فان صلوا فرادى جاز و لا يقلب ] بالتخفيف و التشديد [ الرداء ] ثوب لا ذيل له و لا كم كالقوطة فالتقلب ليس بسنة و هو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الايمن منه على اليسر و بالعكس و هذا في المدر و اما في المربع فجعل الاسفل الاعلى لتغير الحال و هذا كله عنده و اما عندهما فيخرج الامام و يصلي بهم جماعة ركعتين بلا اذان و اقامة جاهراً بالقراءة و الافضل سورة الاعلى و الغاشية ثم يستقبل الناس



قعوداً خاطباً على الأرض خطبة أو خطبتين قائماً متكياً على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا القوم وبعد الخطبة يلمع قائماً وهم قعود مستقبلين كما في التحفة [ ولا يحضر ذمي ] أي لا ينبغي حضور معاهد من الكفار مع المسلمين (فما دعاء الكافرين إلا في ضلال) وإنما لم يذكر التوافل بطريق العصر إشارة إلى كثرتها منها صلوة القتل إذا ابتلي مسلم به يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعدها من ذنوبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر أعماله ومنها الصلوة إذا نزل منزلاً فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا إذا أراد سفراً أو رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمعصية وقعت عنه عن علي عن أبي بكر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( ما من عبد يذنب ذنباً فيتروساً ويحمن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له ) كما في الجلابي \*

[ فصل \* من شرع ] في موضع يصلي بالجماعة [ في ] صلوة [ فرض ] من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه إشارة إلى أنه لو افتتح في منزله ثم سمع الإقامة في المسجد لا يقطع وإلى أن الشارع في المنذورة وقضاء الفرائض لا يقطع وكذا الشارع في النفل على المختار مسجد أو لا كما في الخلاصة وذكر في المحيط أنها لا تقطع بالاجماع إلا إذا أتم شفعاً فلا يزداد عليه لأنه كابتداء النفل بعد الإقامة فيكره كما في الجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل أنها تقطع على الشفع والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الأفضل أن يقطعها ما لم يسجد فإذا سجد قطع على الشفع [ فاقبضت ] تلك الصلوة الفرض كما في التحفة وغيرها أو الإقامة كما في المصنوعات وغيرها ويدل عليه قوله بعد ( وإن أقيمت ) وليس في إقامة ضميراً لإقامة مقام الفاعل بدون الوصف اشكال لأنها مفعول به إذ هي اسم للكلمات المعروفة على أن سبويه أجاز إقامة اسناد الفعل إلى المصدر المدلول عليه بلا وصف ضمير المصدر المؤكد مقامه كما في الباب [ أن لم يسجد ] الشارع [ للركعة الاولى ] من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي [ أو يسجد لها ] لا للثانية سواء قام لها أو ركع [ وهو في غير الرباعي ] من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف القياس فإنها منسوبة إلى الأربع والثنيتين والثالث [ قطع ] بالسلام أو غيره سواء كان قائماً أو راكعاً أو ساجداً وقيل لو كان قائماً يسلم تسليمته وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم في الصورتين وقال الميداني أنه لو كان في قيام الأولى أو ركوعها يمضي على صلوته وقيل يصلي أخرى ويخفف والأصح القطع كما في التمرناشي وذلك لأنه إذا لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فهو في الأولى فيقدر على إحراز فضيلة الجماعة كما في المصنوعات [ واقتدى ] بالامام وقبل قطعه أن يكبر نادياً للاقتداء والكلام مشير إلى أنه لو قيد الثانية بالسجدة أتمها ولم يقتد متنفلاً لما سيأتي من الإشارة [ وكذا ] إذا قطع فيما لم يسجد للأولى أو سجد وهو [ فيه ] أي في الرباعي [ بعد ضم ] ما يتم شفعاً من نحو ركعة [ أخرى ] إلى ما أدى وفيه دلالة على أنه يقطع بعد ما قعد

قد التفتهد [ وان صلى ثلثا ] بان يقيد بالسجدة الثالثة [ منه ] اي من الرباعي [ يمته ] اي الرباعي وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تقييدها بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم قائما ولم يقعد فسدت صلوته و الى انه لادراك الجمعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة ويصيرها سنا كما في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة قاعدا لينقلب نفلا لان الاتمام فرض كما في المنية [ ثم يقتدي متنفلا ] اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلى الله عليه وسلم [ الا في العصر ] فان النفل بعده مكروه وهذا منه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه يتنفل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه لا يتنفل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يقتدي في المغرب ويعلم معه وعنه الاحسن ان يضم رابعة بعد فراغ الامام وعندنا لو اقتدى فيه لفعل كما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وهذا لا يخلو عن الاشعار بان كراهة التنفل بالثلاث كراهة تنزيه وذكر في المضمرات انه لو اقتدى فيه لاساء وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام [ و ] كره [ خروج من لم يصل ] وهو متوض [ من مسجد اذن فيه ] سواء اقيم فيه اولا و سواء كان مسجد حيه اولا و سواء صلى فيه اهله اولا وهذا ظاهر في مسجد حيه و اما في غيره ففيه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجد لم يخرج و لو لم يصل قيل يجوز ان يخرج ليصلي فيه و الافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل [ لا ] يكره الخروج و لو عند الإقامة [ لمقيم جماعة اخرى ] مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق او يقل الجماعة بغيبته كما في الكرمانني [ ولا ] يكره الخروج [ لمن صلى الظهر والعشاء ] لان الاذان دعاء لمن لم يصل [ الا عند الإقامة ] فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع [ وفي غيرهما ] من الفجر والعصر والمغرب [ يخرج ] من صلاها [ وان اقيمت ] الإقامة اذ النفل بعد الاوليين كالتنفل بالثلاث مكروه [ و يترك سنة الفجر ] جوازا اذا اقيمت صلوته [ و يقتدي من لم يدركه ] اي من ظن عدم ادراك الفجر [ بجمع ان اداها ] اي السنة لان تركها اهون من تركه وعن الزر تحزي لو خاف فوت الفجر صلى السنة بلا ثناء وتعوذ مقتصر على آية واحدة وكذا في سنة الظهر ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في المنية وهذا لا يخلو عن رمز الى انه لادراك الجماعة لا يشتغل بالحيلة وهي ان يفتتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على الخلاف الاتي ثم يدخل في صلوة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في التمر تاشي و الاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير منتقلا من النفل الى الفرض كما في المحيط وانما يقضي قبل الطلوع لانها يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع ليس اقوى من الواجب بالنذر وقد نص محمد رح ان المنذور لا يؤدي ههنا على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية

[ ومن ادرك ركعة ] اي ظن ادراكها [ منه ] اي الفجر [ صلاها ] خارج المسجد او خلف اسطوانة وكرة خلف الصف بلا حائل واشدها كراهة ان يصلي في الصف والكلام مشير الى انه اذا انتهى الى الامام وهو يريد للاخذ في الامامة لا يترك السنة ومنهم من قال ان يترك ويقتدي لاحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط والى انه لو ادرك الامام في الركوع ولم يدرك انه الاول او الثاني يترك السنة وكذا لو ظن انه ادرك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد رح واما على قياس قول الشيخين فيجب ان يصلي السنة ثم يقتدي والى انه اقل ما يكون به مدركا لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من ادرك الامام جالسا قبل ان يسلم فقد ادرك فضيلة الجماعة ولانه حثت اجماعا بادراك القعدة من حلف ان يصلي بالجماعة كما في التمرناشي [ ولا يقضيها ] اي سنة الفجر [ الا ] حال كونها [ تبعا لغرضه ] اي لقضاء فرض الفجر او المصلي عندهم قبل الزوال او بعده على اختلاف المشائخ كما في التمرناشي وقيل يقضي بعده اجماعا والكلام دال على انها اذا فاتت وحدها لا تقضي وهذا عندهما واما عند محمد رح فيقضيها الى الزوال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فان عنده لو لم يقض فلا شيء عليه واما عندهما فلو قضى لكان حسنا وقيل لا خلاف في انه لو قضى كان نفلا عندهما سنة عنه كما في الكافي [ ويترك سنة الظهر ] ولو حكما فيدخل فيه سنة الجمعة فيقضي على الخلاف في سنة الظهر [ في الحالين ] اي حال ادراك الظهر وعدمه اذا اداها [ ويقتدي ثم يقضيها ] اي بعد الفراغ من صلوة الامام يقضي تلك السنة [ قبل شفعه ] اي ركعتي الظهر على المختار كما قال ابو يوسف رح وبعده كما قال محمد رح على ما في الحقايق وقيل لا خلاف على العكس كما في الكافي وقيل الاول قول محمد رح والثاني قول الشبخين كما في التمرناشي والظاهر ان الاولى سنة وقيل نقل كما في المحيط وفي الكلام اشارة الى انه ينوي القضاء كما قيل والاولى ان ينوي السنة كما في الحقايق والى انه لا يقضي بعد الوقت وقيل يقضي تبعا للغرض كما في الهداية [ وغيرهما ] اي غير هاتين السنتين [ لا يقضي ] في ظاهر الرواية [ اصلا ] اي لا اصالا ولا تبعا لا في الوقت ولا بعده وكان ابو جعفر يقول انه يقضي سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي ان ما سوى الفجر من المنن اذا فاتت بدون الغرض لا تقضي عندنا واما اذا فاتت مع الغرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من اصحابنا فعند اهل العراق يقضي وعند اهل الخراسان لا يقضي وفي التمرناشي قيل ان غيرهما لا يقضي وقيل يقضي ويأثم تارك المنن على الصحيح \*

[ فصل \* فرض الترتيب ] عند ائمة الثلاثة ولو جاهلا به وعن الحسن عنه لو لم يعلم

به لم يجب عليه وبه اخذ الاكثرون كما في التمرناشي [ بين الفروض الخمسة ] يدخل فيه الجمعة لانها ينوب عن الظهر على ما هو المختار عند المصنف رح ولهذا لو تذكر فيها ان عليه الفجر مثلا

وفي الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضيخان [ والتر ] فانه لو تذكر فيه انه لم يصل  
العشاء فسد الوتر كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنده لانه واجب خلافا لهما لانه  
سنة [ فائنا ] حال من الغرض والتر وانما آثره على تاركه لانه ينبغي عن قصد في إضاعة الصلوة وذا  
لا يليق بحال مسلم [ كلها ] أي الصلوات الست فيقضي الفائتة الأولى إلى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية  
[ أو ] فائنا [ بعضها ] باقيا بعضها فيقضي ما فات ثم يؤدي الباقيّة والاطلاق مشير إلى انه يراعي  
الترتيب في صلوة العمر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمرتاشي [ إلا ] للمثبت  
المقيد من المفرغ أي فرض الترتيب في جميع الاوقات إلا [ اذا ضاق ] في ظن الشارع [ الوقت ] من  
قضاء الغايّة وإداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب ح لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين  
الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه إشارة  
إلى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة وإطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المودع إلا ان يقطعه  
ويشرع فيه ثانيا في ضيق الوقت كما في الكرماني وإلى انه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز  
الوقتية وقيل جاز وإلى انه لو ظن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فصلّى الفجر وفي الوقت سعة  
جاز الفجر إلا انها موقوفة فإذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صحح والا لم يجز فجزة وإلى  
انه يراعي الترتيب وان لم يود الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه أداء الوقتية إلا مع التخفيف  
في قصر القراءة والافعال يرتب و يقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة وإلى انه لو شرع في الوقتية  
عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يفسد وهو الاصح والأشبه بمذهبهم انه مؤدي لا قاض  
اذ الحكم على المبني عليه كما في التمرتاشي وإلى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي  
لا كراهة فيه والأول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد رح فلو شرع في عصر وهو ناس للظهر  
ثم تذكره في وقت مكروه يقطع العصر على الأول وصلي الظهر ثم العصر ولم يقطع على الثاني  
ثم صلي الظهر يعد المغرب كما في الذخيرة [ أو نسي ] الفائتة بحيث لا يتذكر إلا بعد أداء الوقتية فح  
لم يفرض الترتيب فصح قضاء الفائتة بلا إعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ذات يوم  
صلوة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لأصحابه هل رأيت مني صليت العصر فقالوا لا فصلّى العصر  
ولم يعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الإتمام والفائتة والوقتية  
جميعا اتمها وان لم يسع إلا الفائتة أو الوقتية قطعها فشرع في الفائتة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام  
والإطلاق مشير إلى انه لو كان التخلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الفائتة كما قال محمد رح  
وفي رواية عن أبي يوسف رح وقال فخر الاسلام عن مشائخه انها لم تجز والفتوى على الأول كما  
في المحيط [ أو فائت ] من الفرائض [ ست ] بدخول السابعة وعن محمد رح خمس بدخول السادسة  
وعن بعضهم سبع والأول اصح كما في المصنوعات وظاهر الرواية كما في الكافي رح لا يفرض الترتيب

سمح الوقفية مع تذكرها والكلام مشير الى ان الفوائت الحدبثة و القديمة سواء في اسقاط الترتيب  
اما الاول فامر اجمع عليه المقتدمون و المتأخرون من اصحابنا و مشائخنا و اما الثاني ففيه خلاف فانه  
لوفات صلوة شهر ثم اقبل على الوقتية قبل قضائها ففأت صلوة منها ثم صلى اخرى ذاكرا للفائتة  
آثفا قد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة زجراله على التهاون و قيل يجوز و الافتاء به في  
زماننا اولى لان التهاون فاش في العبادات كما في الكرمانى و عليه الفتوى فلو قضى ثلثين فحرا ثم  
ظهرا ثم و ثم يصح الكل و الى انه اذا قلت الفرائت بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلوة  
شهر الا صلوة يوم ثم ادعى الوقتية ذاكرا لها فانه يجوز و عليه الفتوى و الى انه لو قضى اكل لا يعود  
الترتيب لكن ذكره المصنف و غيره انه عاد الترتيب عند اكل الفوائت الست اعم من ان يكون حقيقة  
او حكما لان الترتيب كما يسقط بكثرة الفوائت يسقط بكثرة المودى و لهذا لو فأتت صلوة واحدة ثم  
صلى بعدها خمس صلوة ذاكرا للفائتة كان الخمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انه اذا صلى المادسة  
قبل الفائتة انقلب الخمس جائزة و اذا قضى الفائتة قبل السادسة وجب اعادتها فواحدة تصح خمسا  
و واحدة تفسد خمسا على ما قال ابو حنيفة رح كما في المبسوط و غيره و اختار فخر الاسلام في شرح  
المبسوط ان الفساد في كل من الست عنده ليس يمتقرر فيما ادعى بل هو شيء يفتى به في الوقت  
فاذا خرج الوقت ينقلب المؤداة صحيحة و اما عندهما ففساد الخمس ياق لم ينقلب جائزة بكل حال  
و الفتوى على قوله و الاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد رح و عن ابي يوسف رح  
على الفور و عن الامام رواتيان و قيل ان الاول اتفاقي و قيل عكسه و هو الاصح ثم على الثاني  
ميل الاشتغال بالحوایج مباح و انما لا يباح عند الفراغ و الصحيح خلافه كما في التمرناشي و هذا كله  
اذا كان صحيحا فاذا مرض قضى الفائتة كالوقتية و قيل يؤخرها اذا كان يرجو الصحة كما في مرض  
الزاهدي و اذا قضى صار كما اذا ادعى في حق ازاله المأثم لا في حق احراز الفضيلة كما في الكشف \*

**[ فصل \* يجب ]** في ظاهر الرواية و هو الصحيح كما في التحفة لكن في المحيط انه  
عند الكرخي و يسن عند غيره [ بعد سلام ] يسمى بالصلوة [ واحد ] و هو الصواب و عليه  
الجمهور كما في الكافي عن يمينه و هو الاصح كما في الكرمانى و قال فخر الاسلام يعلم تلقاء وجهه  
و قال صدر الاسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية و ذكر السرخسي و غيره تسليميتين و هو الصحيح  
كما في الهداية و ذكر شيخ الاسلام انه لا ياتي بالسجدة ح قبل السلام كما في الكرمانى و ظاهرة مشير الى  
انه لو سجد قبل السلام لم يعد به كما في رواية النوادر و اما في روايه الاصول فمجزية و الى انه يشترط  
ان لا يرجع بعده تطاول المدة و لا الفعل المسافي للصلوة كالقيام و الاكل و الكلام و الخروج من  
المسجد كما في الجلابي و انما لم يأت به عند العامة اذا استدبر القبلة كما في المحيط و انما يقيد بما رآه  
الارقات الثلاثة لانه اشار في اوقات الصلوة الى انه لا يفعل [ سجدتان ] بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير

عند الحاكم الجليل أبي الفضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كما في سهو العقيلي فيكره بعد  
 سلام ويخر ساجدا ويصبح في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك [ وتشهد ] خلافا للحسن فانه لا تشهد  
 فيه عنده كما في الجلابي [ وسلام ] يسمى بالسهوي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني انه  
 سنة عندنا والاكتفاء مشير الى ان القعدة فريضة لكن في الكرماني انه لو لم يقعد لم تفسد صلوته  
 وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال دون الافعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع  
 التشهد والسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كما في الكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يدعو  
 فيفعلهما في القعدة قبل السلام خلافا لمحمد زح وهو الصحيح كما في الكافي وذكر الطحاوي انه  
 يفعل في القعدتين وهذا احوط كما في قاضيان [ اذا قدم ] المصلي [ ركنا ] على ركن او غيره  
 فركن الشئ جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة  
 الخروج [ او آخر ] اي ركنا عن ركن او غيره وانما لم يكتف بالتقديم ليشير الى ان كلا من التقديم  
 والتأخير يوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا سهي عن  
 القنوت او تكبيرات العيد فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه يأتي به في الركوع او بعد الركوع  
 ويمضي على صلوته كما في المزارع والجلابي وتأخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تكرر المشهد الاول  
 فانه يوجب تأخير القيام والكل يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سهي عن  
 السجدة ثم تذكر بعد ما قعد للتشهد اعاد القعدة والا فقد بطل صلوته وفيه اشارة الى ان التأخير  
 مقدار زمان حرف موجب للسهو وفي الزاهدي انه قدر ركن وفي النسفي انه مقدار كلام تام مثل  
 ( اللهم صل على محمد ) وقال ابو الحسن الماتريدي قدر كلام تام كثير الكلمات مثل ( اللهم صل على محمد  
 وعلى آل محمد ) [ او كره ] اي الركن وفيه اشعار بأنه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في الخزانة  
 وغيره ان تكرار الفاتحة في الاوليين يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك  
 السورة فانها يجب ان يلي الفاتحة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة في النوافل  
 لم يكره كما في قراءة الخزانة [ او غير واجبا ] كما اذا زيد او نقص تكبيرتان عن تكبيرات العيد ولا يحتاج  
 الزيادة والنقصان الى قيدين في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخيرها ولو قيل ان  
 الواجب اعم من الغرض والواجب كان معناه حينئذ غيرها باعتبار الزيادة او النقصان او المحل وح يكون  
 مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي مرجبة للسهو فان  
 محل القراءة القيام [ او تركه ] اي الواجب [ ساهيا ] حال من فاعل الافعال الخمسة على التنازع  
 واحترز به عما اذا فعل عمدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا يرفع السجدتان  
 بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسئلتان ترك القعدة الاولى والثانية في بعض  
 الافعال بعد الشك حتى شغله عن ركن فانهما مع العمد يوجبان سجدة العذر الكل في الزاهدي

وكلمة ادفي هذه المواضع لمنع الخلو فلو سهى عن الكل كفاه السجدة انما على التداخل او لانه لم يجب الا بالسهو الاول على اختلاف المشائخ فلو سهى في السهو لم يلزم السهو كما في سهو العقيلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي الهداية ان الموجب تأخير الفرض او الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب وقال [ كركوع قبل القراءة ] اي قراءة الفاتحة او المورة قيل فيه تساهل فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي ايقاع هذا الركن والكلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد فسد صلوته كما في المحيط [ و ] مثل [ تأخير ] الركعة [ الثالثة بزيادة على التشهد ] ولو حرفاً من الصلوة وقالوا انه غير موجب للسهو ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزائن وبه افتى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستقبح محمد رح السهو لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المصمرات ان الفتوى على قوله [ و ] مثل [ ركوعين ] متواليين او ثلث سجادات او تكبيرتين للتحريمة بان شك فيها فاعادها ثم تذكرانه اتى بها فانها توجب السهو كما في المحيط واختلف ان المعتبر هو الركوع الاول او الثاني كما في المزارع وينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف [ و ] مثل [ الجهر ] اي جهر الامام القراءة [ فيما يخافت ] من الصلوة فانه يوجب السهو لانه غير الراجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والمتبادر ان يكون هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فبجهر قصداً واما اذا علم ان عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الموجب للسهو قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو طي النسفي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهو بمخافة كلمة لكن فيه شدة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الشهيد واتفقت الروايات عن ابي حنيفة رح انه اذا جهر او خافت باية فعليه السهو واختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير الى ان المعرد في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام وسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه المخافة في جميع الصلوات فيسجد لو جهر الكل في سهو العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام [ و ] مثل [ ترك القعود الاول ] دون الثاني فانه مفسد [ و ] قال صدر الاسلام انه [ يؤل ] اي يرجع [ الكل ] اي جميع الموجبات الخمس [ الى ترك الواجب ] فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمخافة والقعود الاول وقيل هذا اجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع

كثير من الاعتراضات [ ولا يجب ] السجدة على الموت و امامه [ بسهولة الموت ] الحقيقي او الحكمي كاللاحق [ بل ] يجب عليهما [ بسهولة امامه ان يسجد ] الامام و الا فلا سهل على الموت و الاطلاق دال على ان الجمعة و العيد كالتطوع و المكتوبة في السهو لكن قال مشائخنا انه لا يسجد فيهما لثلا يقع الناس في الفتنة كما في المضمرات [ و المسبوق يسجد مع امامه ] بان يتوسل في التشهد حتى فرغ عنه عند سلام امامه و هو الصحيح كما في الخلاصة و احتراز به عما قيل انه يمكث او يكرر الشهادة او يصلي عليه عليه الصلوة و السلام كما في الروضة و غيرها وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه عن التشهد فقد اساء فلو قام قبله فهو اولي بالاساءة و رفض القيام فان لم يرفض فان قيد ركعته بالسجدة قبل فراغه بطل صلوته كما في الجلابي و يستثنى منه ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المرور بين يديه فانه غير مكروه كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج رقت المصح او رقت الفجر او الجمعة او العيد كما في الخلاصة و الى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه و عليه الاعادة في آخر صلوته كما في المحيط [ ثم يقضي ] اي بعد فراغ امامه عن الصلوة و التوجه الى القوم او القيام الى النفل يقوم المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيرة و بسملة عنده و تعوذ ايضا عند محراب و به اخذ الفقهاء كما في الروضة فهو قاض لادل صلوته في حق القراءة كما قال الشيخان و لاخرها في حق التشهد اتفاقا فاذا ادرك ركعة من المغرب مثلاً قضى ركعة مع القراءة و قعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي و الكلام مشير الى ان يبدأ بصلوة الامام و يكره ان يبدأ بها فات لانه خلاف السنة و قيل تفسد صلوته و هو الاصح لانه عمل بالنسوخ كما في الظهيرية و الى انه لا يسلم مع امامه و لا بعده فان سلم بعده فعليه السهو على المختار لانه منفرد كما في المضمرات و اعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب و قد يطلق على تسليم عينه مجازاً كما فيما نحن فيه [ و اذا لم يقعد ] في ذوات الاربع او الثلث مقدار الشهادات او التشهد و هو الاظهر كما في المحيط [ الا ] مصدر و ظرف [ و هو ] اي المصلي [ اليه ] اي الى القعود [ اقرب ] او المعنى ( و هو احسن ) القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستو بالنصف الاسفل سواء كان رافع الالية و الركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى القريب لكونه عارياً من اللام و الاضافة و من [ قعد و لا سهو عليه ] اي لا يجب عليه سجدة سهو و قيل يجب لان بالقيام و ان قل يؤخر القعدة الواجبة و الاول الصحيح كما في الكرماني لكن في المضمرات لو قام على ركبته كان عليه السهو و عليه الاعتماد [ و الا ] اي ان لم يكن اقرب بان كان محتوي النصف الاسفل دون الاعلى [ قام ] و اتم الباقي [ و يسجد ] للسهو على ما في الامالي من رواية ابي يوسف رح اما على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائماً لا يعود و الا عاد في الحالين و يسجد لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو و انما عدل المص عنه لان مشائخنا استحسنا روايته على ما قال شمس الاثمة كما في المحيط و الكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد مخطئاً قيل



يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يتشهد و يقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يوص به كما في الزاهدي [ وان لم يقعد ] من القيام [ اخيراً ] الاحسن آخر [ قعد ما لم يسجد ] للخامسة مثلاً [ وسجد للسهو ] وفيه اشعار بان قام ساهياً فلا حاجة الى التصريح به كما ظن [ وان سجد ] للخامسة [ تحول فرضه نفلاً ] اي فسد الغرضية لترك ما هو الغرض من القعدة الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان للغرض جهتين وقال محمد رح ان له جهة واحدة فاذا افسد فسد التحريم فلم يتحول نفلاً ثم القهاد عنده برفع الجبهة وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رح بوضعه فاذا احدث فيه لا يبني عنده ويبني عند محمد رح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبأ بها فلم يفسد الغرض وهذه المسئلة تسمى بمسئلة زه بالزاء المكسورة الخالصة وهي كلمة يقول الاعجام عند احتسان شيء وقد يستعمل في التهكم كما يقال لمن اساء احسنت ومنه قول ابي يوسف رح عند بلوغ قول محمد رح زه صلوة فسدت يصلح الحدث والاكتفاء مشير الى ان لا سهو عليه وهو الاصح كما في النهاية [ وضم ] ركعة [ سادسة ] مثلاً فيشمل الفجر والمغرب وصلوة الحافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المشائخ فان الشروع بلا قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف و انما صور في الرباعي لانه بلا خلاف [ ان شاء ] فله القطع بلا شيء لانه ظان فيها والضم لكونه مندوباً كما في الكافي والاحسن بدله ندباً والاكتفاء مشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه تحول الى النفل [ وان قعد الاخيرة ثم قام ساهياً عاد ] الى القعدة [ ما لم يسجد ] للخامسة مثلاً فيعيد التشهد ح عند الناطقي وقيل لا يعيد كما في الزاهدي [ وسلم ] بلا سجدة للسهو كما هو الظاهر لكن في الزاهدي وتحفة المسترشدين انه يسجد ويمكن ان يقال انه مفيد بما ياتي من قوله وسجد للسهو [ وان سجد ] لها [ ثم فرضه ] اذ ليس عليه الا السلام والكلام لا يخلو عن اشعار بان قام الامام يتبعونه فان عاد عادوا معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما في النهاية [ وضم سادسة ] مثلاً فيشمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور [ وسجد للسهو ] اما لنقص في النفل بترك تحريمه فيهما او لنقص في الغرض بترك السلام والاول قول ابي يوسف رح او قولهما والثاني قول محمد رح وسياتي فرعهما والكلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قيده بالمشية ويؤيده ما في المضمورات عن المبسوط احب الى ان يشفع الخامسة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيخان [ والركعتان ] المعهودتان [ نفل ] خبر اول [ لا تنوبان عن سنة الظهر ] مثلاً فيتناول المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنوبان والاول الصحيح وهو قوله على ما قال السرخسي وغيره والثاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في الكرماني [ ومن افندى به ] اي بالامام [ فيهما ] اي في احدي هاتين الركعتين [ صلاهما ] اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف رح دون الست وهو قول محمد رح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثاني اقيس

وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين [ وان افسد ] المقتدي اياهما [ قضاهما ] وجوبا عند ابي يوسف رح ولم يقضهما عند محمد رح كما في المحيط والكافي والهداية وفيه دلالة على ان لانص عن الامام كما في المنظومة وشرحها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الخاتمة وانما خص الاداء والقضاء بما اذا قعد في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلي متا كما اذا افسد كما في المحيط [ واذا سجد للسهر في النقل لا يبني ] اي اذا تنفل بربع ركعات او بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهى في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للسهر الا بعد الشفع الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهر لا ينبغي له ان يبني عليه الثاني [ وان بنى صح ] البناء اذ التحريمه باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البزدي والسرخسي ان لا يصح البناء والاكتفاء دال على انه لا يسجد اخرى والمختار ان يسجد كما في الكرمانى [ وان سلم ] بنية القطع او السهر [ من ] رجب [ عليه السهر فهو ] يكون [ في الصلوة ان سجد ] للسهر [ والا ] اي ان لم يسجد [ لا ] يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلوة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد رح لا يخرج اصل هذا من مذكور في عامة الكتب يقتضي فروما كثيرة لكن لم يرد الا فرع هو انه لو اقتدى به احد بعد سلامه صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة عندهما واما ما سواه من انه لو قهقهه او نوى بالافامة انتقض وضوءه وتحول فرضه اربعا عنده خلافا للشيخين فان القهقهة قاطعة للتحريم وفي اعتبار النية ابطال السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فروع في شيء الا اذا اسقط الشرطيتان وفي الوقاية ههنا سهر مشهور ولا عيب للانسان في السهول في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الوقاية مخالف لما في شرحه للهداية فان الشارح اخوه عمر بن صدر الشريعة [ شك ] [ اول مرة ] اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامرة والاول اشبه كما في المحيط واكثر المشائخ على الثاني كما في الزاهدي ولا يراد بالشك ما هو المعروف عن تساري النقيضين بل التغوي من خلاف اليقين كما في الصحاح بقريظة الاتي [ انه ] من قبيل الحذف والايصال اي في انه وقيل ظرف اجري مجري المفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه [ كم ] ركعة [ صلى ] من الثنائية ركعة او ركعتين او من الرباعية كذلك او ثلثا او اربعا [ امتانف ] الصلوة بالسلام وهو اولي من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكف في القطع كما مر والجملة مشير الى ان الامتيناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه يبني في هذه الصلوة على الاقل كما في الزاهدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فلو وقع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلوة كما لو شك بعد الوقت اصلي ام لا واما لو شك في الوقت لزمه ان يصلي كما في المحيط [ وان كثر ] اي صار الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في ممره او في سنة كما في الزاهدي [ اخذ ] بعد

التحريم و غلبة الظن [ بغالب الظن ] فاتفهما و مسجد للسهر و الظن الاعتقاد الراجح و كثيرا ما يعبر عن الظن بغالب الظن تنبيهها على ان الغلبة اي الرجحان مأخوذة في ماهيته و فيه اشعار بوجوب الاخذ بالظن على انه لو ظن انها رابعة مثلا فاتفهما وقعد و ضم اليها اخرى و قعد احتياطاً كان مسياً كما في النية [ وان لم يغلب ] ظنه على شيء [ فبالاقل ] اي فقد اخذ بها هو الاقل من الركعات المتردد فيها فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة [ لكن ] في المحيط عن محمد رح ان لم يكن له في ذلك رأي اعاد صلوته و [ يقعد ] حتماً [ حيث ترومه ] اي ظن ذلك المحل [ اخر صلوته ] لان القعدة الاخيرة فرض كما مر ثم يقوم و يضبط اليها ما يتم له ثم يتشهد و يسجد للسهر و فيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المصنوعات انه الصحيح لانه مضطر بين ترك الواجب و اتيان البدعة و الاول اولى من الثاني والله اعلم \*

[ فصل \* يجب سجدة ] اي روضة للمجبهة على الارض عند ابي يوسف رح او مع رفع الرأس عند محمد رح فلو احدث فيها اعادها عنده خلافاً لابي يوسف رح [ بين تكبيرتين ] احدهما عند الانحطاط والاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا يكبر اصلاً وعنه انه يكبر عند الانحطاط كما في الجلابي والمختار هو الاول كما في المصنوعات والاكتفاء مشير الى ان التكبير ليس بفرض ولا واجب فاما سنة كما في النهاية او ندب كما في الكافي وعنه ان الثاني ركن كما في الزاهدي ولم يوجد ان كليهما ركن وليس بظاهر من كلامه كما ظن [ بشروط الصلوة ] من النية عند التكبير والقبلة وستر العورة والطهارة والوقت كما في الجلابي والمصنوعات وفيه اشعار بانه اذا اخر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف رح لكنه ليس على الفور عندنا فجميع العمر وقته سوى المكروه كما في كتب الاصول والفروع والتأخير ليس بمكروه وذكر الطحاوي انه مكروه وهو الصحيح كما في التجنيس ويستحب القيام قبلها وبعدها وليس فيها تقدم الامام كما في المصنوعات وتصلح المرأة له فيستحب تقدم التالي ولا يرفعوا رؤسهم قبله كما في النية [ بلا رفع يد ] في التكبيرتين [ و ] لا [ تشهد و ] لا [ سلام و فيها ] اي في السجدة [ سبعة السجود ] اي ( سبحان ربي الاعلى ) ثلاثا وهو ادناه واستحسنوا ان يقول ( سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ) وان لم يذكر شيئاً نجزيه كما في المحيط وقالوا يدعوا فيها ما يئبق بايتها فلو قرأ آية مريم قال ( اللهم اجعلني من عبادك للنعم عليهم المهديين الساجدين لك الساكنين عند تلاوة آياتك ) كما في الكشاف والمختار الاول كما في الخزانة والواز للعطف او الاعتراض او الابتداء والسبعة بالضم والسكون التسميع كما في المفردات [ على من تلا ] لا تهجى او كتب [ آية ] نامة او اكثرها او نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف وقيل كلمة السجدة كما في التمرناشي [ من اربع عشرة ] آية مشخصة مبين موضعها بقوله [ التي في آخر الاعراف ] فالتى مع الصلوات عطف بيان الاربع عشرة او بدل الكل منه ويذكر العاطف ويراد التابع

و المتبوع و إنما قبل بالآخر لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقا و الآخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الايمان فلا يكون الشيء ظرفا لنفعه و الاعراف علم للسورة ظاهره و قد جوزوه سيبويه كما جوزوه هو و غيره ان العلم سورة الاعراف و حذف الجزء جائز بلا التباس و ملحق هذا قياس يواقي السور [ و في الرد و النحل و بني اسرائيل و مريم ] و في الايات [ اول الحج ] اي النصف الاول منه و الافراد على نحو ازواج مطهرة فهذا ليس بعطف على التي حتى يلزم الفصل بالاجنبي بين المعطوفات كما ظن و إنما قيده بالاول لان ما في الاخرى للصلوة عندنا [ و الفرقان و النمل و الم السجدة و ص ] و حقه ان يكتب هكذا ( صاد ) اذ الاصل في كل لفظ ان يكتب بحروف هجائه و لعل وجهه سرعة انتقال الذهن الى محماه اي السورة المخصوصة [ و حم ] عند قوله لا يسمعون لا قوله يعبدون و إنما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان التأخير اولى اذ به يخرج عن العهدة يقينا كما في المظهر [ السجدة ] عطف بيان لحسم لان كلا منها علم في قول كالم السجدة فالأخصر السجدة [ و النجم و انشقت و اقرأ ] علمان لهاتين السورتين فالهمزة فيها مقطوعة كما تقرروا و الاولى الانشاق و العلق [ او ] من [ سمعها ] و لو من كافرا مجنون او صبي او حائض او نفساء او نائم او طير و الاصح انه لا يجب بالسماع من نائم و قيل لا يجب بالسماع من طير كالسماع من صداد و في كلمة التكليف دلالة على انه لا يجب على الخمسة الاول فلا يجب الا على من عليه الصلوة فيجب على الجنب و المحدث و المتبادر انها لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة و لو بالاخبار و ان كلا من التلاوة و السماع سبب و الصحيح انه التلاوة و السماع شرط في حق غير التالي فلو لم يسمع بسبب النوم او التشاغل بأمر لم يجب على الاصح الكل في المحيط [ و اذا تلا الامام ] آية في ركعة [ فمن ] سمعها و لم يسجد ثم [ اقتدى به في ركعة اخرى ] غير ما تلافيه [ يسجد ] المقتدي [ بعد الصلوة ] كما في الكافي و غيره لكن في شرح الطحاري و غيره ان اقتدى السامع قبل سجدة الامام سجد معه و ان اقتدى بعدها يسقط عنه اذ بالاعتداء صارت صلوة فلا يؤدي بعدها و الاطلاق مشعر بانه يأتي بالسجدة في العيد و الجمعة و قال الحلواني قال مشائخنا انه لا يأتي فيهما للتفرقة و يكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيهما كما في صلوة تخافت فيها كما في المحيط [ كمصل ] اماما كان او مقتديا [ سمع ممن ليس معه ] مصليا كان او لا فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها و الا تفسد و الاصح انه غير مفسد بخلاف زيادة القيام و الركوع و القعود فانه غير مفسد بالاجتماع كما في الزاهد [ و من ] سمع من الامام المذكور و لم يسجد ثم [ اقتدى ] به [ في ] اخر [ تلك الركعة ] التي تلا فيها [ بعد سجود الامام ] التلاوة [ لا يسجد ] لها في الصلوة ولا بعدها و في الخلاصة من سمع قبل الاعتداء سجد بعد الصلوة مطلقا [ و ] من اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة [ قبله ] اي قبل سجود الامام [ يسجد معه و ان لم يسمع ] منه قبل الاعتداء لاسرار او بعد او صم [ و ان تلا الموتى ] خلف الامام و سمع هو و القوم و خارجي [ لا يسجد ] واحد منهم [ الا سماع

خارجي] ليس بأمام ولا مقتدي فأنه يسجد على الصحيح كما في المضمرة و أما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط [و] السجدة [الصلواتية] لحن والصواب الصلوة التي وجب على الإمام أو غيره أدائها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بأن قرأ ثلث آيات بعده [لا تقضي خارجها] أي من خارج الصلوة وإن أساء بتركها و بما ذكرنا ينحل الاشكال وهو أن السجدة تتأدى بالركوع والسجود فلا يمكن أن تقضي وظاهره مشير إلى أن هذا الحكم مقيد بما إذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة وإلا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر وإلى أن وجوبها في الصلوة على الفور كما في الزاهدي [والركوع] أي ركوع الصلوة أو ركوع على حدة كما روي عنه فإنه ورد الأثر بطل إلا أن الأول أولى لتقدم العهد [بلا توقف] أي بلا فاصلة بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في المظهر أو ثلث إلا إذا كانت في آخر سورة وقيل أكثر من ثلث كما في الزاهدي [ينوب] الركوع [منه] أي من سجود التلاوة وذكر الجلابي أن الركوع وسجدة الصلوة معا ينوبان عنه عنده والكلام مشير إلى أن السجدة تنوب مع التوقف وإلى أن النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الأكثرين وأما الركوع فلا ينوب بدونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رح أنه ينوب بدونها كما في الجلابي واختلفوا أن نية الإمام كافية كما في الكامل فلو لم ينو المقتدي لا ينوب على رأي فيسجد بعد سلام الإمام ويعيد القعدة الأخيرة كما في المنية [وإن كرر] سماع آية أو تلاوتها من واحد أو متعدد [في مجلس] واحد عرفا أو شرعا حقيقيا أو حكما ولهذا التعميم ترك في أكثر النسخ قوله أو في صلوة [تكفي سجدة] واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والحوض المتداني الأطراف والمسجد تكفي واحدة وإن تحول من زاوية إلى زاوية إلا أن يكون كبيرا كالمسجد الحرام وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل ثم أعاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح كذا في الزاهدي وأما في الصحراء فيكفي سجدة إذا قرب المكان كما إذا مشى ثلث خطوات وقال محمد رح إن كان نحوا من عرض المسجد وطوله فقريب وأما الواحد الحكمي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطع له عرفا كما إذا أكل لقمة أو شرب شربة أو عمل يمييرا أو نام قاعدا فإذا تلا فاكل أو شرب أو عمل كثيرا أو نام مضطجعا أو أخذ في عقد كبير ثم تلا لزمه سجدة أخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو أعادها في أخرى عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولو كرر على الدابة في ركعة أو غيرها كفي واحدة وقيل أنه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط وأشار بلفظ التكرار إلى أنه لو اختلف الإي في مجلس لا يكفي واحدة وباطلاق الكفاية إلى أنه لو سجد للارثي ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي وأعلم أن تكرار اسم نبي من الأنبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في

وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس [ ويعتبر ] في التكرار [ للسامع مجلسه ] دون مجلس التالي فلو تبدل مجلس السامع لا التالي لم يكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة فعلى السابق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح [ واسماء الثوب ] اي تسوية سداه و ما مد منه بان يغرز في الارض خشبات ثم ينجي ويذهب مع الغزل ليسوي السدى [ والانتقال من غصن ] بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دقاقها وغلاظها والصغيرة بها كما في القاموس [ الى ] غصن [ آخر ] سواء كان قريبا او بعيدا [ تبديل ] فلا يكفي سجدة وقيل على المسدي سجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الرصل فعليه سجدتان كما في الروضة وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عبر منه الى آخر لقربها والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف دوائر الكدس ورحا الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهدي [ ويكره ] في الصلوة وغيرها [ ترك آية السجدة وحدها ] لانه يشبه التحريف وفيه اشعار بأنه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاول وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية [ لا ] يكره [ عكسه ] اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس ومجد لكل هذه كفا الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرماني [ وندب ضم غيرها ] اليها من آية اذا كثرتها قبلها او بعدها لانه ابلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفي [ واستحسن ] في الصلوة وغيرها [ اخفائها عن السامع ] اي سامع محدث ظن التالي انه لا يسجد اريش على الاية للتحريز عن تأنيب المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يجهر حثا على الطاعة وفيه اشعار بأنه لو كان التالي منفردا قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالضم الكل في المحيط \* [ فصل \* ان تعذر القيام ] بان لا يقوم اصلا لا بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزيه الا ذلك وفيه اشعار بأنه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد كما في التمرتاشي وقال ظهير الدين المرغيناني لو قدر على قدر تكبيرة الافتتاح قائما صلى قاعدا كما في المنية [ لمرض ] اي لخوف زيادته او امتداده كما في الكرماني او دوران الرأس كما في النهاية او وجع الشقيقة كما في المنية او وجع الضرس والرمم وهو مثال ففي حكمه الخوف من السبع وغيره وكونه في الخباء او الكلة اذا كان من خارج طين او بقى او مطر او غير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لضرر فانه حاول لكل كما في التمرتاشي [ حدث ] ذلك المرض [ قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا ] كما في حال التشهد كما مر وفيه اشعار بأنه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المريض الناذر بالصلوة قائما يؤخر حتما اذا كان يرجو البرء [ يركع ويسجد ] ان قدر [ وان تعذرا ] اي الركوع والسجود [ مع ] تعذر [ القيام ] لمرض قبلها او فيها [ ارمي برأسه ]

اي يشير به الى الركوع والسجود وهو مشهور لا غير كما في الكرمانى وغيره لكن في التهذيب قد يقول العرب اومى برأسه [قاعداً] بقوة نفسه او غيرها كما مر [ان قدر] على القعود [و] ان تعذرا [لامعه] اي مع تعذر القيام اي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام [فهو] اي الايماء بالرأس اليهما قاعداً [احب] منه قائماً لانه اشبه بالسجود وذكر التمرناشي اومى قاعداً وفيه اشارة الى ان كليهما يقع في حال القعود وذكر ابو بكر انه يؤمى للركوع قائماً وللسجود قاعداً وان عكس لم يحز على الاصح كما في الزاهدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يؤمى قاعداً وذكر الكرمانى ان ذكر الركوع اتفاقى فان تعذر السجود كاف لسقوط القيام كما ذكر الحلواني والسرهمي وفي المنية ان عجز عن السجود لا يلزمه الركوع [و] حد الايماء ان المومى [جعل سجوده] المخصوص به [اخفض من ركوعه] وفيه دلالة على ان لا يلزمه تقريب الجبهة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن قال صاحب المنية ان ذلك يلزمه [ولا يرفع اليه شئ] اي لا يدني صاحب المرض من جبهته حجراً او عوداً او غيرها [ليسجد] عليه اي ليخفض راسه ويضع جبهته على ذلك الشئ فانه مكروه وفيه اشارة الى انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شئ على جبهته لا يجوز فانه سجود والاول اصح كما في المحيط والى انه لو سجد على شئ مرفوع موضوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون صدره يجوز كالصحيح لكن (لو) زاد يومى ولا يسجد عليه كما في الزاهدي [والا] يقدر على الايماء قاعداً لمرض قبلها او فيها [فعلى جنبه] الايمن او الايسر يضطجع [متوجهاً] الى القبلة ورجلاه نحو يسارها او يمينها [او على ظهرة] يستلقي [كداً] متوجهاً ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء وجعل رجله الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبتيه ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة كما في الزاهدي [وذا] اي الاستلقاء [اولى] من الاضطجاع كما هو المشهور من اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي المنية الاظهر انه لا يجوز وفي التمرناشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجهاً وعن محمد رح يجعل وجهه اليها ورجلاه نحو يسارها او يمينها [والايماء] المعتبر من المريض ما يكون [بالراس] ويجوز ان يكون مشيراً الى انه عجز المريض عن ذلك وحرك صحيح راسه جاز على ما روي عنه كما في الظهيرية [وان تعذر] ذلك [اخرت] الصلاة فسقطت الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقبل لا الى قضاء نكاح اكثر منهما والى قضاء ان قل وهو الصحيح كما في المصنوعات والكثرة بالساعات عند الشيخين واما عند محمد رح فبداخل الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافاً له الا اذا امتد الى العصر كما في التمرناشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار لا شئ عليه ولو برأ لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشير الى انه لو عجز عن الايماء بالرأس لم يعتبر بالعين وعن ابي يوسف رح انه معتبر وشك فيه محمد رح واعتبره الحسن كما

اعتبره بالحاجب والقلب وزفر روح بالحاجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها [ وموم ]  
بالراس [ صم ] اي قدر على الركوع والسجود قاعدا [ في الصلوة استأنف ] الصلوة عندهم [ وقاعد يركع  
ويسجد وصم ] اي قدر على القيام [ فيها بنى ] عليها [ قائما ] عند الشبخين و استأنف عند محمد  
روح [ صلى ] على حذف الموصول كما هو المذهب الراجح الكوفي بقريضة الخبر اعني صم اي من صلى  
القريضة [ قاعدا ] يركع ويسجد [ في فلك ] لا في عجلة [ جار بلا عذر ] اي مانع من القيام كدوران  
الراس و اموداد العين [ صم ] عنده استحسانا ولا يصح عندهما قياما وفي كلامه اشارة الى انه  
لا يصح ان يصلي فيه بالايماء بلا عذر ولرنا فلة وهذا بالاتفاق وصم قاعدا مع العذر اجماعا وينبغي  
ان يتوجه الى القبلة كما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب ان يصلي قائما او من خارج الفلك  
فان الصلوة على الارض اكمل [ و ] في الفلك [ مربوط ] في حرف البحر او لجنه [ لا ] الا بعذر يصح  
ان يصلي قاعدا اما في الحرف فبالاجماع و اما في اللجة فان حركته الريح قليلا فكذلك والافعل  
الخلاف وقيل في الاولين خلاف ايضا اكل مستغاد من النهاية واعلم انه لو غرق والماء يمر به قيل  
ان وجد خشيش تعلق به مقدار ما يصلي بالايماء لا يباح له التأخير وان لم يوجد يباح وقيل  
لا يباح حتي لو خرج الوقت بلا صلوة فمات صار الصلوة ديناً عليه كما في الروضة [ جن ] اي من جن  
[ او اغشى عليه يوما و ليلة ] اراقل كما في المبسوط والمحيط والخلاصة وغيرها لكن في القدوري خمس  
صلوات [ قضى ] في الصحة بالاركان التامة وفي المرض بالتفصيل [ ما فات ] من خمس او اقل من  
الصلوات [ وان زاد ] لجنون او الاغماء عليهما ساعة روي بالاصب على الظرفية اي في جزء من الزمان  
ويجوز الرفع على الفاعلية والمعنى راد عليهما ساعة [ لا ] يقضي ما فات من الصلوات الخمس او  
الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت صلوة اخرى وقال محمد روح ان راد وقت صلوة لا يقضي شيء  
من الصلوات الست او الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت السابعة وهو الاصح والمتبادر ان يكون  
اليوم والليل مستوعبين للاغماء فلو افاق ساعة قضى ما فات وان دام كما في الراهي وان لا يكون  
الاغماء من صنعه كالمرض والخوف من آدمي وغيره فلو شرب الخمر او البنيج او الدواء حتي ذهب عقله  
اكثر من يوم و ليلة قضى ما فات خلافا لمحمد روح كما في الخلاصة ولا يخفى ان المرض شامل للجنون  
والاغماء مفهوما وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لهما خصوصا ولولم يدخل ذلك فيه  
لكان التقديم اولي فان ما قبله انسب بالمسافر والله اعلم \*

[ فصل \* المسافر ] من المسافرة وهي بمعنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين

وقال الراغب ان المفاعلة بمعناها باعتبار انه سفر عن المكان وهو عنه وما في ايضاح الفصل انه لم يجمع  
منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهري و لبيهي و ذكر الكرمانني ان السفر الخروج المديد  
و شريعة قصد المسافة المخصوصة ولا يشفى ان مجرد قصد لا يكفي ولذا قل في التلويح انه الخروج

(عجالة)  
بالتحريك  
كردون كه بران بار كشد \*



عن صمرانات الوطن على قصد سير تلك المسافة سير الابل والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما ياتي ثم اشار الى المعنى الشرعي فقال [ من فارق ] على نحو ما قال الراغب في سافر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بشئ كما في المحيط وغيره [ بيوت بلدة ] اي بيوت متعلقة بالبلد لا يسمى باسم فيدخل فيها حيطانها ومحال يتعلق به لا القرى كما ياتي وهي جمع بيت مروي الانسان من نحو حجر اوصوف ولكونها اخص بالمسكن آثرها على الابيات كما في المفردات والبلد اسم للعمرة ما يحيطه الرض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة على انها سيأتي وليس بتغليب كما ظن لان المجاز مغل في التعريف والبيوت اعم من ان يكون خربة الان فلا يقصر الا بالخروج عنها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بانه اذا اتصل القرى بالرض يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر الا بمجاوزة القرى ولو بفراخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالنأي وحده حد الانفصال او فناء المصر قدر ميل وقيل حد الثلاثة غلوة وهو الاصح انكل في الزاهدي والصحيح انه يترخص بمفارقة العمران الا اذا اتصل بالرض قرية فانه على ما ذكرنا من الخلاف والاضافة للعهد اي بيوت جانب المفارقة فلم يعتبر جانب آخر وان حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما تقرر الا انه يشكل بوطن الافامة [ قاصدا ] اي مريدا ارادة معتبرة في الشرع على سبيل الجزم [ مسافة ثلثة ايام و لياليها ] الثلثة المعتدلة في الطول والقصر كزمان كون الشمس في الحمل ازالميزان في شرح الطحاوي ان بعض مشائخنا قدره باقصر ثلثة ايام من السنة ونحوه في التمرثاشي لا في المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنهم مسافة يومين واكثر الثالث وفي القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي والنصراني اذا قطع مسافته يومين مع القصد ثم صار مكلفين وقال الاكثرون ان النصراني يقصر لصحة القصد والى انه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم التابع قصده كان مسافرا على الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاف السلطان في ولايته او ذهب صاحب جيش بطلب عدو بلا علم بزمان ادراكه او مكث في موضع والى انه لو كان لبلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلثة ايام يترخص فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوف بالفتح الشم فان الدليل في الغلاة يشم التراب ليعلم انه على طريق اولاهما في القاموس والاولى ترك الليالي وان ذكرت في كثير من المتداولات فالحق للامتراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فبلغ المقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذا السير في بعض النهار كاف كما في المحيط وغيره [ بسير وسط ] دون السريع والبطي الخارجين من العادة [ وهو ] في السهل [ ما سار الابل ] اي سير البعير فما مصدرية واللام يرد اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله [ والراجل ] اي الماشي سيرا

معتد لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من اعتدال الريح فلو صار مسافر في السهل تلك المسافة في يوم يرخص و بعضا منها في ثلث لم يرخص كما في الجلابي وغيره وإنما حض سيرهما بالذكر ليكون كناية عن الغبر وهو المذكور في شرح الطحاوي وغيره إلا أنه ترك الغير اقتداء بها في الجامع الصغير [ و ] في البحر ما سار [ الفلك إذا اعتدلت الريح ] بين السرعة والبطء فلو سار يوما يرخص و ثلثا لم يرخص كما ذكرنا [ و ] في الجبل [ ما يليق ] من سيرهما ميوا معتدلا بقريضة السابق [ بالجبل ] لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية عنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة و ثلث أو ستة أو سبعة على الخلاف عنه إن أمكنه أن يسير كل يوم فرسخا لوعره فالمدة ثلثة فراسخ كما في التمرتاشي وكلامه مشعر بأن لا عبرة بالفراسخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الأكثرين بأحد عشر وعشرين فرسخا كأنهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قدر بخمسة و به يقتضي أكثر أثمة خوارزم وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الأكثر والأقل وهو المختار وقيل اثنا عشر فرسخا [ فيقصر ] المسافر فرض [ الرباعي ] المفروض على المقيم فإن صلوته في الأصل ركعتان روي عن ابن عمر أن صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس أنه قال ( لا تقولوا قصرا فإن الذي فرضها في الحضر أربعا فرضها في السفر ركعتين ) كما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر ( صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة كفر ) وعنه ( من صلى في السفر أربعا كان كمن صلى في الحضر ركعتين ) وعن أبي هريرة ( قال صلى الله عليه وسلم متمم الصلوة في السفر كالمقصر في الحضر ) كما في الكشف وعنه صلى الله عليه وسلم ( إنها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ) كما في الكرمانني فالإتمام لا يجوز و هيأتي والكلام مشير إلى أن لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في السنن إلا أن الأفضل فيها الفعل تقربا وقيل الترك ترخصا وقيل الفعل نزولا وترك سيرا كما في المحيط والمختار الفعل أمنا وترك خوفا كما في الخزانة ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب أيضا كما في الراهمدي [ إلى أن يدخل بلدة ] لأصلي أي بيوته بقريضة السابق ويحتمل أن يختار أن انتهاء القصر إلى الربض فالقادم يقصر إلا عند البلوغ إلى الربض فإن الانتهاء كالأبتداء في الخلاف المذكور كما في التمرتاشي وغيره والإطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للإقامة أو لقضاء الحاجة و أن يكون حقيقيا أو حكما كما إذا بدا له أن يعود إلى بلدة بلا سير المسافة فانه أتم بخلاف ما إذا صار المسافة ثم بدا له العود فانه لم يتم كما في الجلابي [ أو ينوي ] أي يريد على سبيل الحزم أو الظن كما قبل كذا في الخزانة فالضمير للمسافر المستقل الراي فلا يعتبر إلا نية المتبوع كما ذكرنا [ إقامة نصف شهر ] وهو خمسة عشر يوما إذ الشهر ثلثون يوما عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بأن الشهر يكون تسعة وعشرون بل يشكل بها في المحيط أنه إذا عزم على أن يقيم في اللبالي بأحد الموضعين ويخرج في النهار إلى آخر منهما

لم يصرمقيماً اذا دخل اولاً الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهر لان موضع الإقامة ما يبيت فيه [ببلدة] دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثر بلا ترك السير فالإقامة كالغفر كما في الكرمانى وغيره وفي زيادة التاء اشعار بأنه لو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنا لم يصرمقيماً كما في المحيط [او قرية] اسم للعمران كالبلد [واحدة] صفة لقريه والغائدة ما مرقى البلدة [د] يقصر الى ان ينوي [بصحراء دارنا وهو خبائي] اي والحال ان الناي ممن سكن في مغازنها كالاعراب والاتراك والاكرد والتراكمة والرعاة الطوافة على المراعي فانه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينتقل من مرعى الى مرعى وقيل يقصر منها ايضاً لانه ليس موضع الإقامة والاول اصح كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في المضمرات والخزانه وفيه اشعار بان يقصر الناي بالصحراء غير الخبائي سواء كان من محاصر الخبائي او لا كما اذا قصد عساكرنا موضعاً واخبيتهم معهم وكذا الناي بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال ان صحراء وهر فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران الكائط ثم سمي به البلدة لاحاطتها بالهاها والخبائي بالكرم منسوب الى الخباء بالهمزة المنقلة عن الياء من وبر او صوف لا شعر على عمودين او ثلاثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري والكلام مشير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تخالفه وكذا في الكافي لا تصح البية في المغازة الا اذا سار اقل من ثلاثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الامام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأي والمدة وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي [لا] يقصر الرباعي الا ان ينويها [بدار الحرب محاصراً] اي ببلك اهل القتال الكفار والحال ان الناي من محاصريهم المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزجروا ساعة بعد ساعة خلافاً لابي يوسف رح اذا غلبوا عليهم ونزلوا بساكنينهم وفيه اشعار بأنه اذا دخلها بأمان لم يقصر كما في المحيط [او] دار اهل [البغي] الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق بظن انهم على الحق لا هو متمسكين بتاويل فاسد والا فحكمهم حكم اللصوص [محاصراً] اي الناي من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر [كمن طال] اي قصر كقصر من طال [مكته] في موضع الإقامة [بلا نية] لها وفيه اشعار بأنه لو ظن بالمكنث مقدار مدة الإقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر [ولو اتم] الرباعي بان يأتي جميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتأدر [وقعد] القعدة [الاولى] مقدار التشهد [ثم فرضه] الركعتان وما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيهما او في احدهما فسد صلوته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى النائشة بلا نقيدها فان فرضه ح يصير اربعاً فيتم وقال محمد رح فسدت مطلقاً لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر اربعاً اعاد حتى يفتتها بنية ركعتين كما في الجلابي والشرط مشعر بأنه ليس بمسافر بل

حامد فصيح قوله [ واساء ] اي اثم واهتدى النار لانه خلط النفل بالفرض قصدا وهذا لا يحل كما في رخصة الكشفيين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة و آخر السلام الواجب وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدي فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون الانمام اكثر ثوبا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل باداء الفرض متى انه قد تقرر ان المنهي عنه أكد من المأمور به [ وما زاد ] من الركعتين [ نفل ] هل ينوب عن سنة الظهر [ وان لم يقعد ] الاولى [ بطل فرضه ] بالانفاق الا اذا اقتدى بمقيم كما يأتي او نوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى وإشارة الى انه ينقلب نفلا بتروك القعدة وقال محمد رح بطل الصلوة به كما مر\* [ مسافرا ] في الرباعي ولو قبل السلام [ مقيم في الوقت ] لو قدر التحريم على الاصح [ يتم ] اربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى ركعتين فقط لزال ما يوجبه من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدي وفيه اشعار بانه لو اراد نية العدد نوى ركعتين وبانه لو اقتدى بالمقيم في الشفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الظهيرية والحصر في باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاولى لم يبطل فرضه كما في السراجية [ وبعده ] اي بعد الوقت [ لا يؤمه ] اي لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه فيؤدي الى اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة [ وفي عكسه ] اي في صورة ان يكون مقيم امامه مسافر في الوقت او بعده [ اسم المقيم ] صلوته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلواني وعن محمد رح انه لا يقرأ وبه اخذ بعض المشائخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط [ وقصر ] الامام كالمقتدي [ المسافر ] وسلم [ قائلا ] للمقيم [ ندبا ] مصدر [ اموا صلواتكم ] بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عامة حجة الوداع لاهل مكة [ فاني مسامر ] بالغاء للتعليل وان لدفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو بغير القول فانه نفس صلوة من اقتدى بمن كان ظاهر حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام رجل في المصر لا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم مسلم على الركعتين فهو كما في المنية وغيرها [ ويبطل الوطن الا صلي ] بالنصب [ منته ] بالرفع حتى اذا سفر عنه الى الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافة السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الا صلى المسمى بالاهلي ووطن الفطرة اي خلقي والقرار ان يكون مولده ومأمله ومشأه كما في المضمرات وهذا احسن ما في المحيط وغيره من الاختصار على الاوليين لكونه ابعد من الخلاف ففي آخر الظهيرية قبل لرجل من اين انت قل من البصرة عند ابي حنيفة رح ومن الكوفة عند ابي يوسف رح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر التولد وابو يوسف رح النشو وسئل الاصلية وهو ما انتقل اليه باهله ومتاعه ولو بقي عقال في الاول قيل بقي اصليا واليه اشار محمد رح في الكتاب وهو المختار عند الزاهدي وذكر صاحب المزارع

انه لم يبق اصليا ويؤيده ما روى هشام عن محمد ر ح انه قال اني ارى القصر فيه ان نوى تركه الا ان ابا يوسف ر ح كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينوتركه كما في الزاهدي لا في المحيط كما ظن وفيه انه لو تأمل موضعين كانا اصليين وفي القنية انهم اختلغوا في صيرورة المسافر مقيما بنفس التزوج ولا خلاف في صيرورة المسافر مقيمة بذلك [ لا ] يبطل الاصل [ السفر ] اي وطن سفر المسمى بوطن الإقامة والوطن المستعار الحادث ايضا فلخرج عنه الى الاول صار مقيما بمجرد الدخول فيه وانما لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصل ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل بلده و وطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر او لا وهذا رواية ابن السماعه عن محمد ر ح وعنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند الاكثرين منهم المص ر ح كما اشار اليه اطلاقه [ و ] يبطل [ وطن الإقامة مثله ] سواء كان بينهما مسيرة سفر او لا كما اذا خرج الخراساني المتوطن ببغداد وطن إقامة الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوى فيه الإقامة فح يبطل به وطنه ببغداد فلخرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين ايضا بلا إقامة ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن إقامة ولم يوجد ما ينقضه من الوطن الاصل و وطن الإقامة و انشاء السفر كما في المحيط [ و ] يبطله [ السفر ] اي انشاء سفر ثلاثة ايام كما في الجلابي وغيره [ و ] كذا يبطله الوطن [ الاصل ] كما اذا تأهل بمن المتوطن بمكة وطن إقامة وفي الاكتفاء اشارة الى انه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوي الإقامة قل من نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينتقض بمثله وبالوطنين والسفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطننا فلا يترتب عليه حكم الانتقاض كما في المحيط وما ذكر في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تحقيقا للمرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام [ والسفر وضده ] الحضر وهو احسن [ لا يغيران الفائته ] فهي للسفر ركعتان في الحضر وله اربع في السفر فالاعتبار لوقت الفوت لا القضاء [ وسفر المعصبة ] كابق العبد والخروج على الامام وحج المرأة من غير محرم [ كغيره ] اي كسفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين والحج [ في الرخص ] كاستكمال مدة المسح وسقوط العيد والجمعة والرخص بضم الراء وفتح الخاء جمع رخصة في اللغة اليسر وفي الشريعة ما يبنى على اعداء العباد وهو على ضربين رخصة ترفيه اي تخفف وتيسر كالا طار ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلا كالقصر وتامه في الاصول \*

[ فصل \* شرط لوجوب الجمعة ] اي لنفس وجوب صلواتها فهي على حذف المضاف يسكون الميم اسم من الاجتماع عند اهل اللسان كما في الكرمانى وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول اي الفرج المجموع وبفتحها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيلا للسكون وقال ابن حجر

ان الكسر قد يحكي و الوجوب مشعر باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان [ الاقامة ] اي اقامة نصف شهر او اكثر [ بمصر ] في محلها فلا يجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القروي العازم فيه فانه كاهل المصروف فيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا اذا اتصلت بالريض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهدي وغيره لكن فيه روايات واختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من سمع نداء المنار بالقرى صوت على الصحيح وقال بعض المشائخ انها فريضة على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجمعة بشرائطها كما في المضمرات [ والصحة ] فلا على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالحبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع بخروجه الى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مركبا لانه كالماشي كما في المنية والى ان لا يجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج للمجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما في الكرمانى [ والحرية ] فلا على القن والمآذون والمكاتب ومعتق البعض والذي مع مولاه باب المسجد لحفظ دابته وفيه اشعار بانها على المستاجر لكن للموَجَر ولاية المنع عنها كما في خزنة المفتين [ والدكورة ] فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرمانى والتعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج [ والبلوغ ] فلا على الصبي فهو كالعقل والاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتحفة وغيرهما ولا يخفى ان الوجوب في الصدر مغن عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام [ وسلامة العين ] فلا على الاعمى وان وجد الف قائل وعشرة الاف دراهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قائل وفيه اشعار بان اللام للجنس فهي واجبة على من سلم احد عينيه [ و ] سلامة [ الرجل ] اي كل رجل فلا يجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمى فانه قادر عليه لكن لا يهتدي به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعمى كما ظن وانما صرح بسلامة العين وقد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب الصاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكان المشي من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط الخاصة اربعة مصرحة و العامة ثلاثة واحد منها مصرحة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا [ ونقع ] الجمعة [ فرضا ] للوقت [ ان صلاتها فاقدها ] اي عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيدخل القروي والمسافر والمملوك والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة والفرق ان الاول يائمه بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التحفة وغيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شروط وجوبها ما ذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه والى انها

تقع فرضاً في القصبات و القرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بلا خلاف اذا اذن الوالي  
او القاضي ببناء المسجد الجامع و اداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجبياً عليه  
و اما اذا لم يأذن ففيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك و قيل يصلي الفرض ثم الجمعة احتياطاً و قيل  
يصلي الجمعة و لا ثم السنة اربعاً و ركعتين ثم الظهر و قيل يصلي الفرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة  
فلو جاز الجمعة صار الفرض نفلاً و ينبغي ان يقرأ الفاتحة و السورة في ركعات الظهر احتياطاً و الصحيح المختار  
عند الحجة ان يصلي بعد الجمعة السنة اربعاً ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل في المضمرات و المختار  
عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة و هو اختيار النخعي و الفقه فيه انه ان وقعت الجمعة  
جائزاً يرتفع الظهر و ان لم يقع لفرض هو الظهر فلا يؤدي الى تكرار الفرض على التقديرين و هو  
منهي بالحديث كما في الجواهر و علل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لاساء الظن بالمسلمين بان  
ما صلوا من الجمعة فهو فاسد و في القنية ايها قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق  
و فيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها فاض و منبر و خطيب كما في المضمرات  
و الظاهر انه اريد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لزمهم  
اداء الظهر و هذا اذا لم يتصل به حكم فانه في الديناري اذا بني مسجد في الرستاق بامر الامام فهو  
امر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي [ و ] شرط [ لا ادائها ] اي لوجوب اداء الجمعة في موضع  
واحد او اكثر على الخلاف و في التمرناشي لا يستحب في الموضعين [ المصر ] اي البلد المحصور اي  
المحذود فان المصر الحد كما في المفردات [ او فناء ] بالكسر سعة امام البيت و قيل ما امتد من جوانبه  
كما في المغرب و في المحيط قيل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر  
الشرعي كما في الزاهدي و قال [ و ما لا يسع ] من موضع [ اكبر مساجده ] المبنية لصلوة الخمس  
[ اهله ] اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة [ مصر ] و احتراز به عن اصحاب الاعداد مثل  
النساء و الصبيان و المسافرين الا انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين و الحد الصحيح  
المعول عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام و يقام الحدود كما في الجواهر فظاهر المذهب انه ما فيه  
جماعات الناس و جامع و اسواق و مفت و سلطان او قاض يقيم الحدود و ينفذ الاحكام و قريب منه  
ما في المضمرات و فيه انه الاصح و قيل انه ما يجتمع فيه مرافق الدين و الدنيا او يتعيش فيه كل  
صاحب سنة بلا تحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة الاف او سمي مصر عند التعداد كبخارا او لا يظهر  
فيه نقصان جهوت و زيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او بمصرة الامام و ان صغر و قل اهله كما في  
التمرتاشي او يولد انسان و يموت كل يوم او لا يعد اهله الا بمشقة او يكون فيه الف رجل او عشرة الاف  
مقاتل على الخلاف كما في المضمرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط و الخلاصة و غيرها من  
تعريف الغناء شرعاً فقال [ و ما اتصل ] من المواضع [ به ] اي المصر [ معداً ] مهياً [ لمصالحه ] جمع

مصلحة بفتح الميم فيهما اي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرمي وصلوة الجنادة [ فناؤه ] غلوة (يك تابررتاب) او ميل او ميلان او فرمخ او فرمجان او منتهى حد الصوت في المصر والاصح الاول [ والسلطان ] اي الخليفة اي الوالي الذي ليس فوهة وال عادلا كان او جايرا وقيل يشترط العدالة كما في قاضيخان والاطلاق مشعربان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استيلائه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل و صلوا جاز كما في الجلابي وغيره والسلطان مما يذكر ويؤثث في الاصل الوالي مشتق من السلطنة اي التمكّن من القهر وقيل من الصليط اي اللهن الذي يستضاء به وقيل هو كقفزان وقفيز جمع صليط اي فصيح اللسان وقيل هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من حجج الله تعالى ونونه زائدة على كل حال كما في الازاهير [ او نائبه ] الاحسن (ثم نائبه) لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي اي الذي يسمى بالفارسي (بداروخه) ثم قاضي القضاة ثم الذي ولاة ذلك القاضي وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى ان كل مصرفيه وال من جهة كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعيد كما في الخزانة [ ووقت الظهر ] فلو خرج في خلال الصلوة تفسد فرضها عند الشيخين و اصلها عند محمد رح فلو خرج بعد القعدة تفسد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظهر الا انه مأمور باسقاطه من ذمته بالجمعة وفي رواية الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احد منهما والجمعة أكد وفي رواية ما تقرر عليه فعلة كما في الصغرة وعن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية [ والخطبة ] فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين الاثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب وحده جاز كما روي عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح انه لم يجوز الا بحضرة الرجال كما في الخزانة لكن في التمرتاشي ان شهود الغير والسماع شرط عندهما [ نحو تسبيحة ] كتحميدة وتهليلة وتكبيرة وغيرها من الاذكار الا ان المكتفي به بلا عذر مسموح مخطي للمنة كما في الاختيار فالمستحب ما قال انه ما هي بالخطبة عادة من التحميد والصلوة والدعاء والمبتادر القصد حتى لو حمد عاطسا لم يجوز عنه انه يجوز كما في التمرتاشي [ في الوقت ] اي وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجوز به استدلال بعض مشائخنا ان الخطبة يقوم مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما [ والجماعة ] في ركعة تأمة عنده ووقت الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند وفر رح كما في المحيط [ اي ثلثة رجال ] ولو معدورين كالعبيد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا يعقد بهم ولا برجلين وعن ابي يوسف رح انه يتم باثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلثة عنده



واثنان عندهما [سوي الامام] وفيه اشعار بان الامام شرط من شرط الاداء كالجماعة كما صرح به في  
 الكافي [فان] شرع القوم ثم [نفروا] اي خرجوا من المسجد من التغير وهو الخروج [بعد سجدة]  
 ولو اولا [اتمها] اي الجمعة عند الثالثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التفريع على الجماعة [و] ان  
 نفروا [قبله] اي السجود [بدء بالظهر] ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا  
 عنده وعند زفر ربح واما عندهما فاتمها لكن في التمرتاشي لو اتمت وهم حضور فكبر قبل قراءة آية  
 عنده وقراءة ثلث عند ابي يوسف ربح وتمام الركوع عند محمد ربح صح الجمعة ولو كبر بعده  
 لم يصح [والاذن العام] بالصلوة بان يفتح باب الجامع او دار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه  
 حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحشمه في دارة واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة  
 صلوة السلطان وغيره مشروطة بالاذن العام كما في المحيط [ذكره] يوم الجمعة كراهة تحريم [في المصر]  
 لا في القرى اذ هذا اليوم في حقهم كسائر الايام كما في المحيط [ظهر المعذور] الذي لا يجب عليه  
 السعي كالمرضى والمسافر والعبد [وغیره] الذي عليه السعي [جماعة] وعن محمد ربح انها حسنة من  
 المريض كما في الكافي والاطلاق مشير الى ان المعذور يصلي الظهر منفردا باذان واقامة لكن في  
 القدوري انه يصلي بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة لمانع لكن في  
 المصنوعات انهم يصلون وحدانا استحبابا [و] كرهه وراز عند الشيخين ولم يجوز عند محمد ربح على  
 اختلاف الاصلين [ظهر غير المعذور قبل] اداء [الجمعة] فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا انه يستحب  
 له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل التعجيل  
 والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرتاشي [ومعه] اي سعي من صلى الظهر من بيته الى الصلوة  
 [والامام فيها] اي الجمعة [يبطله] اي يبطل وصف فرضة الظهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه  
 لا يبطل الذهاب بلا سرعة والظاهر انه يبطل واليه اشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر  
 في المسجد وقت الخطبة وام بتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الحلواني انه لا يبطل  
 اذا كان بيته واسعا لم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقبل ما لم يخط خطوتين وقيل انه يبطل اذا مشى  
 كما في التمرتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام  
 حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرتاشي لو سعى في دارة ففرغ الامام قبل خروجه منها  
 لم يبطل بالانفاق [وان لم يدركها] بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى  
 سلم الامام وقال سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط وعنهم انه غير مبطل بدون اتمامها وعن  
 اسد وان اتمها [ومدركها] اي مدرك الجمعة في [التشهد] الاول [او سجود المهور يتمها]  
 اي الجمعة وهذا عند الشيخين واما عند محمد ربح فلا يتمها الا اذا ادرك ركعة كامله كما في المحيط  
 او اكثر الركعة النائية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راسه من

الركوع يصليها اربعاً وفيه اشارة بأنه جمعة من وجه وظهر من وجه كما في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة ولذا لزمه القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلي لكن قال ابو حفص قلت لـ محمد ر ح يتأذى الظهر بتحريم الجمعة قال ما تضع وقد جاءت به الآثار وقوله في مجود المهور مشير الى ان الجمعة كمائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المشائخ و الى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافاً لـ محمد ر ح كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في التشهد صلى اربعاً بالنكبير الذي دخل معه [ واذا اذن الاول ] اي اول اذان بعد الزوال سواء كان على النار او عند الخطبة وقال الحسن ر ح المعتبر ما على النار وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني و السرخسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرتاشي وفيه اشعار بتجويز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام و اظهار كرامة الاحكام كما في المصبرات [ تركوا ] كراهة [ البيع ] جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يشغله عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء محتثانة من الحكم [ وسعوا ] اي مشوا مشياً سريعاً دون العدو وفيه اشارة الى وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية وذكر في شرح التارييلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه يمضي الى الجمعة على السكينة والى انه لا يركب في الذهاب فان المشي مستحب واختلف في الرجوع كما في المنية [ واذا خرج الامام ] من مكانه للخطبة [ حرم الصلوة ] اي الشروع في النفل بقريئة الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اثم وفيه اشعار بأنه يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو شجاع وقيل يصلي ان كان بعيداً والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المصبرات لكن في الخلاصة ( ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع ) وانما أثر الامام على الخطيب اشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشي واحد معنى كما في الكافي [ والكلام ] اي كلام الدنيا مباحاً والاخرة كالقرآن والتسبيح والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والا فقبه اختلاف والسكرات افضل كما في المصبرات وظاهرة مشعر بان مجرد الخروج للخطبة توجب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المصبرات يريد به اذا صعد المنبر وهذا عنده واما عندهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه مشير الى انه لا يجيب المسلم والعاطس وعن ابي يوسف ر ح انه يجيب و الى انه لا يدرس الفقه وقيل لا بأس به اذا بعد وقيل انما لزم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب والعبث والالتفات والتخطي

وغيرها مما منع في الصلوة كما في الجلابي وإنما خص الكلام لانه أكثر ابتلاء والكلام ليس بمستندرك  
 بها من الكراهة والانصات لانه مفسر له كما لا يخفى [حتى يتم الخطبة] وفيه إشارة إلى انها محرومان  
 عند الجلسة الخفيفة وقد مر الخلاف ولا يحرم بعد الخطبة وهذا عندهما وأما عنده فيحرم  
 كما في المضمرة لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت أجمعاً وكأنه اختار قوله قبل الخطبة  
 وقولهما بعدها تعظيماً للذكر الله تعالى ورسوله وتحقيراً للكر الوالي والدعاء له بالنسبة اليه  
 [وإذا جلس] الإمام [على المنبر] بكسر الميم ما يرفع مما يشتمل على الدرجات من المنبر الرفع ويسن  
 أن يضع يasar القبلة [أذن] اذاناً [تأنيلاً] إلا أن أصحابنا لم يقولوا إلا بهذا الاذان فإنه في زمانه صلى  
 الله عليه وسلم و زمان الشيخين رضي الله تعالى عنهما لانهم يتكبرون للجمعة وزيد الاول في زمن  
 عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس كما في الجلابي وأما اليوم فقالوا بالاول للاعلام وبما قبل السنة  
 والخطبة لأحياء الأحكام كما في المضمرة وقيل ما للسنة أحدثه الحجاج كما في الكفاية وقال الحسن  
 ما يكون عند خروج الإمام وقبلة محدث وفي وحدة الفعل إشارة إلى أن المؤذن أن كان أكثر من  
 واحد اذنوا واحداً بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتمرناشي وآية أشار ما في الهداية  
 وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه [بين يديه] أي بين الجهتين المستأمنين ليمين المنبر  
 أو الإمام ويساره قريباً منه ووسطهما بالسكون فيشتمل ما إذا اذن في زاوية قائمة أو حادة أو منفرجة  
 حادثة من خطين خارجين من هاتين الجهتين ولا بأس بشموله بحسب المفهوم ما إذا كان ظهر المؤذن  
 إلى وجهه ما يضاف إليه اليدين فإن قرينة الاذان يدل أن وجهه يكون إليه لكن يشكّل بما إذا كان ظهره  
 إلى ظهر المضاف إليه إلا إذا قيل بأخراجه بقرينة قوله [واستقبلوه] سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كانوا  
 في امامه أو يمينه أو يساره على ما قال الحلواني لكن الرسم الآن أنهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون  
 بتركه لما يلحقهم من الحرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال الشرخسي وهذا أحسن  
 من الاول كما في المحيط واطلاقه مشير إلى أنه يجوز أن يجلس ح محتبياً أو متربعا أو غيره مما تيسر  
 له لانه ليس بصلوة حقيقة كما في المضمرة فيحوز أن يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاهدي  
 [مستمعين] إذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في الصلوة المسعودية أو سنة وفيه إشعار بأن  
 النوم عند الخطبة مكروه إلا إذا غلب عليه كما في الزاهدي [ويخطب] متقلداً بالسيف في كل بلد  
 فتح عنوة كمكة وغير متقلد به في غير كل مدينة كما في المضمرة [خطبتين] خفيفتين بقدر ضرورة  
 من طرأ الفصل وزيادة التطويل مكرهة مستقبلاً لقوم فيهما بوجهه ويجهر بالخطبة الثانية كالاولى فيبدأ  
 بالنعوذ سراً ثم بحمد الله ثم يأتي بالشهادتين ثم يصلي عليه عليه السلام ثم يعظ الناس ثم يقرأ قدر ثلث  
 آيات (سورة العصر) أو (لا يستوي أصحاب النار) أو (ونادراً يا مالك) فإن لم يقرأ فمسيب كما في الجلابي  
 [بينهما جلسة] خفيفة مقدار ما يمسه موضع جلوسه المنبر عند الطحاري أو مقدار قراءة ثلث آيات

في الظاهر كما في الخزانة و تاركها ممي على الاصح كما في النية لانها سنة ثم يشرح في الخطبة الثانية فيأتي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالمفروض مأمور من نحو الحمد لله كما في المبسوط ثم يستحسن الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدي ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مجتنباً في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره [ قائماً ] غير متكبر على عصا او قوس فانه مكروه كما في المحيط وغيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي [ طاهراً ] من الحدث والافكيره لانه سنة اولم يجز على ما قال ابو يوسف رح كما في الجلابي [ واذا تمت ] الخطبة [ اقيمت ] اي اوقعت الالفامة بحيث يتصل اول الالفامة باخر الخطبة وينتهي الالفامة بقيام الخطيب مقام الصلوة [ وصلى الامام ] باعادة العرف تأكيداً لما مر من ابتغاء اتحاد الخطيب والامام [ ركعتين ] يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاطى والغاشية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم ( لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا غفله ما بينه وبين الجمعة الاخرى ) \*

[ فصل \* نذب ] عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التغليب فالباقى مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدي فيحتمل انه نية على هذا حيث قدم لفظاً يودي السنة على النذب والاطلاق دال على اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدي وغيره خصوا به [ يوم الفطر ] اي بعد صبح هذا اليوم والفطر بالكسر اسم من الافطار ترك الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اسم للاول من شوال كما لا يخفى على المتتبع ولبس من حذف العيد في شيء كما ظن وفيه اشارة الى ان التبكير اي سرعة الانتباه مستحب كما في النية [ ان يأكل ] شيئاً كما في المشاهير لكن في الزاهدي يا كل حلوا وفي حديث انس رضى الله عنه ( يا كل تمرات ) فلا يأثم بترك الاكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم يعاتب [ ويمسك ] لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار [ ويغتسل ] للصلوة على مقتضى كلامه وميأتي الخلاف [ ويتطيب ] اي يمس طيباً [ ويلبس احسن ثيابه ] الجديدة او الغسيلة او الحلات كما في السعدية [ ويؤدي فطرته ] التي وجبت عليه ولم يذكر مما نذب من نحو صلوة الغداة في مسجد حيه لاشتهاره واما التختيم فلانه مخصص يدي سلطان كما سيأتي [ ثم ] ان [ يخرج ] من مكانه [ الى المصلى ] محوط في الغناء ومنه اليه من طريق آخر على الوفا مع غض البصر عما لا ينبغي وفيه اشارة الى انه يندب المشي وهذا للشبان واما للمشائخ فالركوب والى ان الخروج اليه يندب وان كان الجامع يسعهم فالخروج ليس

بواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها  
 لا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في التحفة ان في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء مشعر بان تهنية  
 العيد (قبل الله منا ومنكم) لا اصل له وهي مكروهة ومن فعل الاعاجم كما روي عنه صلى الله عليه  
 وسلم وعن الحسن والاذاعي ان تلاقبهم بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنية العيد  
 كما في الزاهدي [ولا يتنفل] اي يكره التنفل عند العامة [قبل الصلوة] اي صلوة يوم الفطر في  
 المصلح وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المضمرة ولا يكره  
 مطلقا عند بعضهم ولا بأس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل وتصلي بعدها عند  
 العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه يتنفل بعدها الا ان مشائخنا قالوا يستحب ان يصلي اربعا في  
 بيته كيلا يظن ظان انه صنة كما في المضمرة واعلم ان صلوة العيد قائمة مقام الضحى فاذا فاتت بعذر  
 يستحب ان يصلي ركعتين او اربعا وهو افضل ويقرأ فيها سورة الاعلى والشمس والليل والضحى  
 كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلث مرات اعطي له ثواب بعدد كل ما نبت في هذه السنة كما  
 في المسعودية [وشرط لها] اي لصلوته [شروط الجمعة وجوبا واداء] تميز الجمعة اي شروط وجوب  
 الجملة وجوب ادائها من نحو الاقامة والمصر فلا يصلي اهل القرى والبوادي كما في الجلابي وقال  
 شرف الائمة والقاضي انها في الرساتيق مكروهة كراهة تحريم واليه مال كلام شيخ الاسلام وعن عيين  
 الائمة انها قبحت كما في الزاهدي وظاهرة مشعر بان هذه الشروط شروط وجوب صلوته وعليه عامة المشائخ  
 كما في المحيط وهو الاصح كما في الذخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلابي  
 ويحتمل ان تكون شروط سنيتها وفي الزاهدي انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كما في  
 المبسوط [الا الخطبة] فانها غير مشروطة فيه وان كان التارك مسيئا لان تعليم الفطر والاضحية واجب  
 على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير  
 سنة كما في الخزانة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في المنية [وقتها] اي  
 وقت صلوته [من ارتفاع الشمس] قدر رمح او رمحين كما في الخلاصة او من وقت يحل الصلوة فيه  
 كما في المضمرة ولعل فيه اشعارا بما مر من الاختلاف في اول الكتاب [الى زوالها] اي الى ما قبل  
 زوال الشمس والغاية غير داخلية في المغيا بقريئة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجز عند قيامها ولا يشغل  
 قضاؤها على ما يأتي لانه كالوتر ورد فيه الحديث وفيه اشعار بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء  
 [ويكبر] في الصلوة [تسلياً] من تكبيرات الزوائد او اربعا او خمسا والاول المختار الا ان القوم تابعوه  
 لانه روي عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا  
 مستحب لكن يستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سببجات وقيل باختلاف المكث بكثرة  
 الزحام وقتله كما في الزاهدي وعن عيين الائمة ان النسب بينهما اولى كما في المنية [رافعا يديه] كل مرة

ولا يرفع عند أبي يوسف راح وقد مر الخلاف في الوضع والارسال وهو مختار هينح الاسلام كما في  
الظهيرية [ بعد الثناء ] ظرف يكبر وعن أبي حنيفة وزنر رحمهما الله قبل الثناء وعند أبي يوسف  
راح بعده قبل التعوذ كما في المحيط [ و ] يكبر ثلثا رافعا يديه [ في الركعة الثانية بعد القراءة ] أي  
الفتاحة ومروءة الاملى والغاشية استحبابا [ ويصلي ] أي يقضي صلوته كما اشار اليه الكرمانى والجلابى  
والهداية وغيرهما اريؤدي كما في التحفة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكوة النظم  
ان لصلوته يوما واحدا في الاصول ويومين في مختصر الكرخي وذكر الزاهدي انه يقضي عند أبي يوسف  
راح ولا يقضي اصلا عند أبي حنيفة راح وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة [ غدا ] من ارتفاع  
الشمس الى زوالها [ تعذر ] حدث في الوقت كما اذا غم الهلال وشهدوا برويته بعد الزوال وفيه اشارة الى  
انها لو تركت في الاول بغير عذر سقطت كما في الخزانة والى انها لو تركت من الغد لم تصل بعده كما في  
المحيط [ واذا صلى الامام ] صلوته مع بعض القوم [ لا يقضي من فات ] تلك الصلوة عنه لا في اليوم  
الاول ولا من الغد فاذا فات عن الامام ايضا بعد يقضي غدا كما في الكرمانى وقد مر [ والاضحى ]  
معنى التضحية على ما اشير اليه في اول اضحية لهداية فيرافق يوم النحر والفطر اجمعين شاة يضحي  
فيه وبه سمى يوم الاضحى كما في الصباح وغيره فحذف اليوم لامن الالباس والمعنى صلوة يوم  
الاضحى [ كالفطر ] أي كصلوة يوم الفطر في الاداب والشروط المذكورة فلا يشك بصدقة الفطر ولا بما في  
الزاهدي انه يستحب ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر رمح حتى لا يحتاج  
الى انتظار القوم ولا بما في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوته أي صلوة الفطر وتأخير الاضحى وفي المنية  
يجب تعجيل صلوة العيدين [ لكن ندب ] وقيل من مطلقا وقيل لمن يضحي دون غيره فيه [ الامساك  
عما ينأى الصوم من صبحه ] أي ان يصلي [ فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع  
الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحى كما في الزاهدي وفيه رمز الى ان ترك الامساك  
لم يكروه وهو المختار كما في المصبرات والى ان هذه الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية والى انه  
مندوب في حق المصريين خاصة كما في تقسيم المأمور به من الكشف [ ويكبر ] سنة فيه [ جهرا في  
الطريق ] أي طريق المصلى بلا خلاف وفيه اشارة الى انه يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكبر الى  
ان يفتتح الامام صلوته والى انه لا يكبر في الفطر جهرا في الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو قولهما  
كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال  
الرازي كما في الجلابي وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهدي والمختار عند اكثر المشائخ ان يكبر فيهما  
خفية وبه نأخذ كما في المصبرات تحررا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى حام  
حول السنة والبدعة معا كان تركه أولى من اتيانها كما في الكرمانى واعلم انه ذكر ابو بكر الرازي قال  
مشائخنا ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسن الا بأزاء العدو والمصوص تهيبا لهم وقيل وكذا

في التحريق والمخاوف كلها وكذا كلما لقي جمعا أو علا شرفا أو هبط واديا كما في الزاهدي [ ويصلي ] اي يؤدي صلوته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من اصبحة المحيط انها في اليوم الاول اداء وفي الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف لرواية ولذا اطلق [ ثلثة ايام ] لا غير [ بعدد وبغيره ] الا انه اساء في التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحطاوي وعنهم انه يصلي في اليوم الثاني لا الثالث كالفطر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي [ ويعلم في خطبته ] اي الاصبحة [ تكبير التشريق ] اي تكبير ايام التشريق وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عندهما وكلها قريبة منها عنده [ و ] يعلم [ الاصبحة ] بضم الهمزة وكسر ما يضحى به [ و ] يعلم [ ثم ] اي في خطبة الفطر فانه بلا ماء للبعيد [ احكام الفطر ] حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل وفيه اشعار بوجوب السكوت والامتناع بخطبة العيدين كما في النصاب فيكبر فيها الكلام لكن في المصنوعات اذا كبر الامام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكبر فيها الكلام كما يكبر في خطبة الجمعة ويفعل في خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال للمنونة الا انه يكبر فيهما ايضا لكنه في الاصبحة اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في قاضيخان وفيه اشعار برواية النوادر ويشبه افهاما في الزاهدي انه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات تترق والثانية بسبع وفي لنتف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشر مرات [ ولا اجتماع ] اي لا يعتبر شرعا ان يجتمع الناس بعك الزوال في مساجدهم ذاكرين [ يوم عرفة ] اي ناسح ذي الحجة [ تشبيها بالواقفين ] بعرفات لانهم لم يرو عنه وعن الخلفاء الراشدين صلى الله عليه وسلم وعليهم فكان محدثا والمحدث من هو الامور وقيل انه نفى كونه واجبا او سنة واما نفى استحبابه فلا لانه دعه وتسبيح وذكر وعن الحسن ان اول من فعله ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه بالبصرة كما في الكرماني والتعليل مشير الى انهم لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا للتشبيه جاز كما في التمرناشي [ ويجب ] وقيل يسن والاول اصح كما في الزاهدي وقال الحلواني يسن بالاجماع وفي التحفة انه من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها طريقه مرضية [ قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله كبر الله الحمد ] ست عشرة كلمة عندنا فهل مرة بين اربع تكبيرات ثم يحمد مرة وهكذا قال الشافعي الا انه زاد تكبيرة في الاول كما في الحقايق وغيره ومن علمائنا لم يوجد التثليث كما ظن و غما زيد القول اشارة الى ان الجهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف بينه وبينهما كما في الحقايق وغيره [ من فجر عرفة ] في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما ومن ابي يوسف رح من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما كما في المحيط [ عقيب كل فرض ] اي بعد كل فرد من افراد الصلوة المفروضة ولو جمعة والعقيب ظرف يجب فان الياء للاشباع اصله عقب بكسر القاف ومتبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان

يفعل ما ينافي الصلاة كاستدبار القبلة والكلام والحدث العمى وان لا يكبر بعد الواجب والمنزلة  
والمندوبة وعن بعضهم يكبر بعد ما كما في الكرمانى والبلخيون يكبرون بعد العيد لانه كالجمعة  
كافى التمرناشي [ادبي] كل في هذه الاوقات فلو قضى صلاتها في غيرها لم يكبر كالموقضى صلاتها فيها  
من قابل وعن ابي يوسف رح انه يكبر منه واما لو قضى فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلاة  
غيرها فيها لم يكبر وعن ابي يوسف رح انه يكبر كما في المحيط [بجماعة مستحبة] اي غير مكرومة  
هي ما يكون لكل او البعض رجالا فلا يكبر النساء المصليات وحد من بجماعة [على المقيم بمصر] طرف  
آخر وفيه رمز الى انه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الاصح كما في المضمرات والى انه لا يشترط  
الحرية وهو الاصح كما في التمرناشي والمتبادر ان يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى المريض بجماعة  
لم يكبروا كما في الحلبي [و] على امرأة بلا رفع الصوت [مقتدية] مقيمة كانت او مسافرة [برجل]  
موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره ولو اضر لكان اظهر [دمافر مقتد بمقيم] موصوف بها  
وقروي ومريض مقتديين بذلك المقيم [الى عصر العيد] فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن  
مسيود رضي الله تعالى عنه كاذمب اليه ابو حنيفة رح والعيد من اعود المرور العائد كما في الكشاف  
وذكر في المفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وخص في الشريعة بيوم الفطر والنحر ويستعمل في  
كل يوم فيه مسرة ولذا قيل \*

\* عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه \* \* وجه الحبيب ويوم العيد والجمعه \*  
فلو اجتمعا لم يلزم الا صلاة احدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كما في التمرناشي  
[وقالا] انه يجب بعد الفرض [الى عصر آخر ايام التشريق] اذكروا الله في ايام معدودات  
حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلاة وانما سمي بذلك لان  
التشريق تقديد اللحم وفيه يقدد لحم الاضاحي بالشمس وفيه اشعار بانهما لم يشترطا له الا كونه  
بعد الفرض في هذه الايام فلم يشترطا الاقامة والذكورة والصحة والمصر والجماعة كما شرط كما في  
المحيط وغيره فم يكون الجملة معطوفة على قوله يجب [وبه] اي بقول الصاحبين [يفتني] ولا يدعه  
اي لا يترك التكبير [الموت ولو ترك امامه] التكبير عمدا او سهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر  
امامه الى ان يقوم او يتكلم كما في التمرناشي والله اعلم \*

[فصل \* من للمختصر] بفتح الصاد المعجمة اي للداني من الموت [ان يوجه الى القبلة]  
مضطجعا [على يمينه] وهذا اذ لم يشق عليه ولا ترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى  
منه المرجوم فانه لم يرجه كما في الحلبي [واختير] في بلادنا [الاستلقاء] على قفاه لانه ايسر لخروج  
الروح الا ان الاول هو العنة [ويلقن] اي يفهم [الشهادة] فيجب على اخواته واصلثائه ان يقولوا  
عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا يابى عنه كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك



الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قالها مرة كفاها ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الغرض من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزمدي و<sup>اعار</sup> في الكافي والمضمرات الى ان المراد من الشهادة ( اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) وفي التنف انه يقرأ عنده ( يس ) ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وانما خص التلقين بالمحضر لان تلقين الميت لم يجز عند الاثمة الثلاثة وغيرهم من اصحابنا رضي الله تعالى عنهم وعليه فتوى ائمة بلخ وبخارا كما في الجواهر لكن قال الامام الصغار في التلخيص انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلقي وقال صاحب الغياث اني سمعت استاذي قاضيخان يحكي عن الامام ظهير الدين انه لقن بعض الاثمة وادصاني بتلقينه فلقنته فيجوز وفي الجواهر انه لما سئل القاضي مجد الكرماني عنه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وروي في ذلك حديثين وصفته على ما في الحقايق ان يقول ( يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه وصيت بالله ربا وبالا سلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ) [ فاذا مات ] المحتضر [ يشد لحياه ] بالفتح تشنية لحي اي عظم عليه الاسنان [ ويغمض عيناه ] من التغميض اي يطبق اجفانها ثم يمد اعضاؤه ويوضع سيف على بطنه لئلا ينتفخ ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى المغتسل كما في التنف و يعلم به جبرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه كما في شرح الطحاوي [ ويحجر ] من الاجمار او التجمير وهو اكثر اي يطيب [ تختنه ] اي الذي يغسل عليه بان يدار حوله المجرم وهو ما يوقد فيه العود [ ويحجر ] كفته قبل ان يدرج فيه كما في الهداية [ وترا ] اي تجمير التخت والكفن ثلاثا او خمسا او سبعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال اسمعيل المتكلم اراد بالتخت الجنائزة وقال الزاهدي ان التجمير في زماننا مقصور على الكفن [ ويغسل ] اي يفرض غسله كفاية وقبل يحب وقيل يسن سنة مركدة للحدث وقيل لنجاسة حادثة بالموت كما في التمرثافي وذلك بان يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي المواد سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تيسر وقبل يوضع طولا وقيل عرضا والاول اصح كما في المحيط والمبتادر ان يكون المغسول مسلما تام البدن او اكثره وفي حكمه المصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل له النظر الى المغسول فلموات امرأة في السفر يتيممها ذو رحم محرم منها وان لم يوجد لف اجنبي على يده خرفة ثم يتيممها وان ماتت امة يتيممها اجنبي بغير ثوب وكذا لومات رجل يبهن النساء تيممه ذات رحم محرم منه او امته بغير ثوب وغيرها بثوب ولومات غير مشتهى او مشتهاة غسله الرجل او المرأة وعن ابي يوسف رح ان الرضيعة يغسلها ذو الرحم وكرة غيرها ولا يغسل زوجته وتغسل زوجها الا اذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون الغامل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الورع والامانة

في الاكتفاء اشعار بأنه لا يشترط غسل الغاسل ولا وضوءه ولو جنباً او حائضاً او كافراً ولا نية الغسل والاطلاق دال على انه لو وجد في الماء غسل وعن محمد رح يغسل مرتين فان التثليث سنة اكل في الزاهدي [بلا] غسل يد اولاً ولا [مضمضة واستنشاق] وقيل يجعل الغاسل على اصبعيه خرقة ويمسح بها اسنانه ولهانه وشفتيه ومنخربيه وسرته وعليه الناس اليوم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجله ويستنجي فان يغسل السوءة بخرقة على يده خلافاً لابي يوسف رح والسنة ان يضجعه على شقه الايسر ورجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الايمن بالماء وورق السدر ثم يسند اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان اخرج منه شئ غسله ولم يعده ثم على شقه الايسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره و يصب الماء عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي [و] لا [قُم ظفر] اي قطعه ولو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط [وتسريح شعر] اي تخلص بعضه عن بعض وقيل تحليله بالمشط وقيل مشطه كما في الكرمانى فلو قطع ظفره او شعرة ادرج معه في الكفن كما في العنابي [ويجعل الحنوط] بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة لتطيب الموتى خاصة كما في الكرمانى ولا بأس بسائر الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا بأس بذلك للمرأة كما في الجلابي [على راسه ولحيته] بعد ان يوضع على الازار كما في المبسوط [والكافور] صمغ شجر عظيم بالهند والصين [على مساجدة] اي مواضع سجدة من جبهته وانفه و يديه وركبتيه وقدميه كما في الكرمانى [وسنة الكفن] اي كفنه المسنون فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعدة كفنه من ماله والا فعلى من عليه نفقته والا فعلى بيت المال [له ازار] من الرأس الى القدم على المشهور وفي الاختيار من المسكين [وقميص] من اصل العنق الى القدم لكن بلا جيب ولا كمين ولا دخريص ولا كف اطراف كما في المحيط فيكرة المضرب لكن قال الحوانى الصحيح ان يضرب كما في التمر تاشي [ولقافة] بالكسر ويسمى بالرداء ايضاً من الرأس الى القدم [واستحسن] على الصحيح [العمامة] بالكسر فعمم يميناً وبذنب ويلف ذنبه على كورة من قبل بيمينه وقيل يذنب على وجهه كما في التمر تاشي قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعمم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره العمامة كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس الذكر في الحكم وفي الجلابي لو كفن الصغير في ازار ولقافة اجزأه وقال محمد رح لا يعجبني ان ينقص من خرقتين وظاهر كلامه ان يوزر اولاً فانه نائب عن السراويل فيعطف من اليسار ثم اليمين ثم يقمص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح العكس والاصح ببسط الازار طولاً لا عرضاً كما في الزاهدي [ويزاد لها] على ازار و قميص ولقافة [الخمار] من ثوب يستربه رأسها وفي الهداية بدل القميص الدرع و فرق بينهما ان شقه الى الصدر والقميص الى المنكب وقالوا بالترادف فيقمص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوقه

ثم الازار كافي التمر تاشي [ وخرفة تربط بها ثدياها ] لثلاثا ينتشر الاكفان ومن زفر روح يربط فخذيهما  
لثلاثا يضطرب والاولى ان تكون بحيث تصل الى الموضعين لانه استر لها كما في المحيط والظاهر من  
الضمير استواء المونث وهو احسن فجاز للصغيرة ثوبان كافي التمر تاشي [ وكفاية ] اي الكفن [ له ازار  
ولقائه ويزاد لها الخمار ] كافي الهداية لكن في التمر تاشي بدل الازار القميص لها فيكره الاقتصار  
له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كافي الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة  
وهو ما يوجد فان حمزة رضي الله تعالى عنه حين استشهد غطي رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما  
في الكرمانى والاولى كفن السنة عند كثرة المال وقلة البرثة والكفاية عند غيرهما كافي التمر تاشي  
ويستحب البيض ويستوي الجدد والخلق المغسول وعن الصديق رضي الله تعالى عنه ان الحي اولى  
بالجديد ويكفن بالكتان والقطن والبرود والقصب وعن محمد رحاها الا بريمم والحريور المعصر  
والمزعر كما في الجلابي وقالوا له ما يلبس في العبد ولها ما في زيارة الابهوين كافي الزاهدي وقيل  
لها كفن المثل ما تلبس غالبا كافي التمر تاشي [ ويعقد ان خبف انتشاره ] صونا من الكشف واعلم انه  
لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى لما ياتي من قوله ( وتحل العقدة ) [ وصلوته فرض كفاية ]  
عند العامة وقيل سنة كافي النظم وسبب الوحوب الميت المسلم كافي الخلاصة وشرطها استقبال المصلي  
وصدر الميت كافي التمر تاشي وستر عورتها وطهارت ثوبها وبدنها ومكانهما ونية كافي الزاهدي  
وكونه على الارض او الايدي قريبا منها كافي المحيط ووقتها وقت حضوره ولذا قدمت على سنة المغرب  
كافي الخزانة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كافي المضمات [ وهي  
ان يكبر ويثنى ] اي يقول الامام او الموتى او المنفرد ( سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى  
جدك ولا اله غيرك وجل ثناءك ) وفي ظاهر الرواية انه يحمد كافي المحيط والاول رواية الحسن عنه  
كافي الاختيار [ ثم يكبر ] وفيه اشعار بأنه لا يقرأ والا يكره كما في قاضيخان [ ويصلى ] على النبي  
صلى الله عليه وسلم بما يحضره كافي الجلابي او بما مر في الصلوة كافي المستصفى [ ثم يكبر ويدعوه ]  
اي للميت او لكل مسلم ولوحيا وبسن من الدعاء المعروف ( اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا  
وصغيرنا وكبيرنا وذكورنا وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه  
على الايمان ) والغرض الاستبعا بالنعني اغفر للمسلمين كلهم فلا يشك باستغفار الصغير نظرا الى مجرد  
المفردات وللصبي يدعو ( اللهم اجعله لنا فرطا و ذخرا شافعا ومشفعا ) ومن لم يحسن دعاءها في آخر  
الصلوة ( اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ) اذ لا توقيت فيه ولا يحضر بها لانها اذكار وقال البلخية من  
ان يسمع صف بعد ذكر صف قبل وعن ابي يوهف رح انه بين الجهر والاضفاء كافي المحيط [ ثم  
يكبر ويسلم ] من يمينته وشماله بنية من ثمة الا الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات ومن  
خفف النائية ولا يقوم داعيا له وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقيل هو ما في العقدة

وقيل ( ربنا لا تزع قلوبنا ) وقيل ( سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ) كما في المحيط وفي الكلام رمز خفي الى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية منة كما في الجلابي والى ان الجماعة لم يشترط ولهذا لو كان الامام امرأة يسقط الفرض كما في المنية [ ولا يرفع اليد الا في ] التكبير [ الاول ] وقال البلخية في الكل وقد مر الوضع والارمال [ ويقوم الامام بحذاء الصدور ] لانه محل العلم ونور الايمان كما في الكرمانبي وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقوم بحذاء وسطهما وعن ابي يوسف رح بحذاء وسطها ورأيه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما ياتي وكذا محاذاته الى جزء من الميت كما في التحفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير مفسد وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في المنية [ والاحق ] اي الاول [ بالامامة السلطان ] اي الخليفة ثم الولي [ ثم القاضي ] او امام الجامع [ ثم امام الحي ] وقال كثير من مشائخنا ان بعد الخليفة امام المصير ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الولي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي كما في المحيط وفي ظاهر الرواية السلطان ثم امام الحي والاول المختار كما في الخلاصة [ ثم الولي ] كما قال الطرفان وعند ابي يوسف رح الاول الولي بكل حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم وثم وقال ابن شجاع ان تقديم امام الحي سنة كما اشير في الزاهدي وغيره [ كما ] وقع [ في العصابات ] من الترتيب فالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد رح ان الاب ادنى ف قيل انه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنائز وفي الكلام رمز الى ان الا بعد احق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انساناً كذا يصلي عليه فلا بعد منعه وحل الغيبة ههنا ان يكون ههنا يفوت الصلوة اذا حضروا الى ان ابن العبد واباه احق من الملوك وهو احق والى ان المستويين كاخوين لاب وام كلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر سناً منهما كما في المحيط والى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنبي كان الجار احق من غيره كما في الزاهدي [ ويصح الاذن ] اي اذن ولي الصلوة لغيره بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا باذنه [ فان صلى غيرهم ] ممن لم يصب حقه [ يعيد الولي ] اي من هي حقه اي الاحق بالصلوة مع من صلى او لم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن فان صلى غير الاحق يعيد [ ان شاء ] الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيد لها الولي وجوباً [ ولا يصلي ] اي لا يجوز ان يصلي [ غيره ] اي غير الولي والاحق سواء كان من اهل الولاية او لا [ بعده ] اي بعد صلوة الولي والاحق قال الله تعالى الله ولي الذين امنوا اي احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بانه لا يصلي على ميت الا مرة واعلم ان الافضل ان يكون الصفوف ثلثة حتى لو كانوا سعة اصطف ثلثة ثم

اثنان ثم واحد قال عليه السلام ( من اصطف عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له ) كما في المصنوعات وفضلها الصف الاخير بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية الشعبي [ ومن لم يصل عليه فدن من صلي على قبره ما لم يظن تفسيحه ] اي تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل شهر كما في الزاهدي والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهيل عليه وحينئذ يصلي عليه وان لم يغسل والا اخرج من القبر فيغسل ان لم يغسل ثم يصلي عليه كما في المصنوعات والمحيط والى انه لو شك في التفسيح لم يصل كما في التمرناشي [ ولم تجز راكبا ] اوقاعدا الا بعذر [ وكراهت ] كراهة التحريم وقيل كراهة التنزيه [ في مسجد جماعة ] اي مسجد الجامع او المحلة فيجوز فيما ينسب لها وفي الدور والكوروم كما في المنية وهذا اعني الكراهة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقرينة قوله [ ولو وضع الميت ] وحده او مع الامام والقوم كلا او بعضا [ خارجه ] اي من خارج المسجد والباقي داخله [ اختلف المشايخ ] في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العلة تلويث المسجد او بناؤه للمكتوبة وعن ابي يوسف رح روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط وغيره لكن في الخرافة لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان بعذر من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في فاضيخان و الكلام مشير الى انه لو كان الميت وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدول عن الخلاف تنبيه على ان لكل من طائفتين دليلا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح للعمل ما ذهب اليه كل منهما والمشايخ بالياء فانها جمع المشيخة بفتح الميم والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ساكنة مع فتحها وهي اسم جمع فان الاشياخ واليشوخ جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين وقد يعبر به عما يكثر علمه لكثرة تجاربه ومعارفه والمراد المتأخرون من علمائنا غير المنقذين من الامام وتلاميذه [ ومن في حمل الجنائزة اربعة ] من الرجال بقرينة تكبير العدد فيكره ان يكون الحامل اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط واللام للعهد اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل الواحد كما في المشار والجنائزة سنة كما في الجلابي واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز الاستيجار للحمل اذا تعينوا له كما في المصنوعات والجنائزة بالفتح والكسر الميت بسريره كما قال ابن الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت وبالكسر السرير وفي الصحيح ان العلامة قالوا بالفتح وهي الميت على السرير فان لم يكن عليه فهو سرير ونعش [ و ] سن [ ان نضع ] انت يا ابا يوسف خاطبه به ابو حنيفة رح تعلبما فرواه محمد رح على سننه ثم غيره هكذا تبركا بعبارة [ مقدمها ] على يمينك وهو يسارها ويمين الميت [ ثم ] تضع [ موخرها على يمينك ثم كذا ] تضع مقدمها ثم موخرها [ على يسارك ] حاملا في كل وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث ( من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت له اربعين كبرة ) [ ويسرعون ] من الاسراع [ بها ] اي في سير الجنائزة او اليه كما في

الاماس وغيره [ لا حياء ] بفتحين وهو اول عدو الفرس وكلمة لا اما لنفي المضارع او للتبرية بمعنى غير روح يكون حالا او مصدرا [ والمشي خلفها احب ] وافضل فلا بأس بالمشي امامها ويمينها ويسارها وكرة ابو يوسف روح ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رأيت ابا حنيفة روح راكباً يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا بأس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقوله والاكتفاء مشعر بأنه لا بأس لمشييع الجنائز بالجهر بالقرآن والذكر وقيل انه مكره كراهة التحريم كما في التوبة وكذا لا بأس بمرثية الميت شعراً او غيره كما في الجلابي وذكر قاضيان انه كره قول الماشي ( استغفروا له غفر الله لكم ) [ وكرة الجلوس ] اي جلوس متبعي الجنائز [ قبل وضعها ] فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اولى قال الجلابي ان القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنائز اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد روح هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة روح وفي المحيط اذا كان القوم في المصلى فجميع بالجنائز يقومون لها اذا رأوها قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضيان وغيره انه كره القيام محمول على احد هذين [ ويلحد القبر ] من لحد او الحدة اي حفر في جانب القبلة من القبر حفيرة تسمى بالملحد اسم مفعول كما في المفردات وباللحد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره و يفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر كذا في المصنوعات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن واللحد منه ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا صلب الارض واما اذا ضعفت فالشق وارضى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير لحد ولا شق ويوقى الوجه من التراب بلنتين او ثلث كما في المحيط واما التنابوت فعن البقال انه يكره وعن ابي بكر محمد بن الفضل لا بأس به في ديارنا ولومن الحديد لرخاوة ارضنا الا ان السنة ان يفتش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهدي والمتبادر من عطف الواد ان الاحب ان يدفن الميت او القتل في مقابر قوم كان في بلادهم وان نقل ميلاً او ميلين او غيره فلا بأس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المصنوعات او شفعت كما في قاضيان واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرمي في البحر لتعذر الدفن كما في المحيط [ ويدخل ] الميت [ فيه ] اي في القبر [ مما يلي القبلة ] بان يضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة فح يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجزاً من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يلحق الحصير في القبر تحت الميت فانه مكره

كانى المحيط وقال الحلواني لا يجوز القاء المضربة كما فى الخزانة وذكر فى الزمادى انه مكروه خلافا  
 لاهل الحجاز وفى الجلابى لا رواية فى ذلك والظاهر انه لا يفعل وفى المصمرات لا بأس به وهذا اذا  
 لم يكن محشوا كما قال قاضيخان [ ويقول واضعه ] استحبابا [ بسم الله وعلى ملته رسول الله ] اى به  
 وضعناك وعليه سلمناك وفى رواية ( بسم الله وبالله وفى الله وعلى ملته رسول الله ) اى ابتدأنا امرنا هذا  
 وهو وضع الميت فى القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفى رضاه وما عنده من الثواب والكرامة رغبتا و  
 نحن فى ذلك كله على ملته ودينه كذا فى الكرمانى وفى لفظ الراضع اشعار بان الشفع غير لازم  
 وذو الرحم المحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنبى والزوج كما فى الجلابى وعند فقد المحرم الشيوخ  
 ثم الشبان الصلحاء كما فى الخلاصة [ ويوجه الى القبلة ] على شقه الايمن [ ويحل العقدة ] التى على الكفن  
 فيقول ( اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعده ) كما فى الجلابى [ ويسوى ] على اللحد [ اللبن ] بالفتح  
 والكسر بالفارسي ( حست ) [ والقصب ] غير المعمول فان المعمول الذى بالفارسي ( بوريا يافه ) مكروه  
 عند بعضهم وكلمة الواو تشير الى اباحة الجمع كما فى الجامع الصغير لكن فى الاصل كلمة او كما فى المحيط  
 [ ويسجى قبرها ] اى يستر قبر المرأة بثوب حتى يسوى اللبن كما فى الكافي لكن فى المحيط اذا وضعت  
 النساء فى اللحد استغني عن التسجية ولا يسجى قبر الرجل عندنا الا لدفع الحر او الثلج او المطر عن  
 واضعه وفى الجلابى عبارة اصحابنا فى تسجية قبره مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكراهة  
 [ وكرة الاجر والخشب ] اى كرة ستر اللحد بهما وبالحجارة والجص كما فى الجلابى وقيل ان الاجر  
 لم يكره الا للزينة وفيه اشعار بكراهة التابوت من الخشب كما فى المحيط [ ويهال التراب ] اى يرسل  
 تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن ابي يوسف  
 رح انه مكروه كما فى الزمادى [ ويسم ] اى يرفع القبر استحبابا غير مسطح قدر شبر فى ظاهر الرواية كما  
 فى الكرمانى وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شبر فى رواية وفى التمرتاشى لا بأس بالاجر بعد  
 الاهالة وفى الخزانة لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفى النتف كره ان  
 يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش وبصغ ويرفع ويجصص وفى المصمرات عن النبي  
 عليه الصلوة والسلام انه قال ( صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لدنوبه ) ونهى عن  
 الاكليل والتجصيص واختار ان التطيبين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة  
 ويعمر القبور الخيرية واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا ويشغلوا بامورهم وهو بامره  
 ويكره اجتماعهم عنده للتنعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من  
 القبور ويبعد مثل ما فى الحيوة وقيل الدعاء قائما اولى فيقوم بحذاء وجهه وقيل لا بأس بان يطأ  
 القبور وهو يقرأ القرآن او يسبح او يدعولهم وعنه لا يطأها الا ضرورة كما فى الخزانة والله اعلم \*

[ فصل \* الشهيد ] من الشهود اى الحضور او من الشهادة اى الحضور مع المشاهدة بالبصر

او بالبصيرة ثم صبي به من قتل في سبيل الله اما لحضور الملائكة اياه ( تنزل عليه الملائكة ) و  
اما لحضور روحه عنده تعالى ( والشهداء عند ربهم ) كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول والثاني  
بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب  
والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثراب المقتولين كما اشير اليه في للبسوط  
وغيره فهم شهداء في احكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال [مسلم]  
جنس فلا يحتوز به عن شيء وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا وانما يجب  
غسل كافر غير حربي له ولي مسلم كما في الجلابي [طاهر] اي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا  
انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب يغسل وهذا عند خلافهما واذا انقطع الحيض  
والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه  
كما في المضمرات وفيه اشعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرمانى وهذا خلاف  
ما مر منه [بالغ] فاذا قتل صبي يغسل عنده اذا الشهادة صفة مدح يستحق الانسان بعقله ولا عقل له  
يعتد به واذا قتل المجنون غسل عنده ايضا خلافا لهما فهما كما في الحصر فعلى هذا خرج المجنون ايضا  
بقوله بالغ فلا حاجة الى قيد عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد  
عنده في احكام الآخرة وفي المحيط ان الغسل ساقط عن البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه اثره ليكون  
شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يخاصم بنفسه بل الله يخاصم عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر [قتل]  
قتلا [ظلمًا] بان يقتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق قاتلا ذابًا عن نفسه او ماله او اهله او مسلم  
او ذمي او ان يقتله المكابرون عليه في المصر ليلا بسلاح او غيره او نهارا بسلاح او خارجه بسلاح او غيره  
كما في شرح الطحاري فاذا قتل في قتال هؤلاء لم يغسل وان لم يصف القتل اليهم وهذا عند دما  
عند الطرفين فيشترط ان يضاف القتل اليهم ولو بالتسبيب فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرتهم  
منهزما او بايطاء دابة منفلتة منهم بلا راكب او سائق او قائد لم يغسل عنده خلافا لهما ولو ارطئته  
وعليها راكب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل  
فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن او العين لم يغسل وانما قال ظلما لانه لو قتل برجم او  
قصاص او تعزير او افتراس صعب او سقوط بناء او غرق او طلق او نحوها غسل بلا خلاف كما لو قتل لبغي  
او قطع طريق او عصبية [ولم يجب] على القاتل او عاقلته [به] اي بنفس ذلك القتل [مال] اي  
دية فلا يضره الدية الواجبة بالصلح او بصيانة الدم عن الهدر كما اذا قتل احد الابوين ابنه اذ يجب  
فيهما القصاص الا انه سقط بالصلح وحرمة الابوة مثلا على ان في شهادته روايتين كما في الكافي وفيه  
ايماء الى انه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا كما اذا اتلف بالسلاح قصدا  
يجب القصاص بالاجماع واذا قتل بشبهة العمد او الخطاء او الجاري مجراه كما اذا ضربه بالعصا او رمى



غرضاً فاصابه او سقط نائم عليه فهلك يجب الدية بالاجماع [ ولم يرث ] اي لم يخلق قتله من وجه  
اي خلق كما في الكافي [ فينزع عنه ] اي عن هذا المقتول [ غير ثوبه ] اي الثوب المختص به مما  
هو من جنس الكفن فينزع عنه السلاح والفرء والخف والمحشو ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء  
فكره بقاء والاغصه ان لا ينزع السراويل [ ويزاد ] عليه ما شاءوا من جنسه [ وينقص ] عنه ذلك في  
المحيط قيل معناه يزداد ثوب جديد تكريماً له وينقص ما شاءوا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يزداد  
وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا انصب بقوله [ ليتيم كفنه ] اي ليصير طلي وفق السنة  
ويحيطونه ان شاءوا [ ولا يغسل ] القليل الا لجأسته [ ويصلى عليه ] كغيره [ ويدفن بدمه ] الذي  
على يده وثره ويكره ان الته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يطهر  
كما في الظهيرية [ وغسل ] اتفاقاً لوجوب المال [ من وجد ] مجهول مفعوله الثاني [ قتيلاً ] بما يؤثر في  
ازهاق الروح وان كان حليداً [ في مصر ] اوقية سواء كان في مواضع القسامة كالجلجلة والدار او لا  
كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القليل فيهما فسهو بدليل ذكره في محله ولا عيب  
فيه بل في الخطأ وانما قال في مصر لانه لو وجد خارجه غير الفناء لا يغسل ان لم يكن مملوكاً  
[ لم يعلم قائله ] فان علم لم يفعل سواء كان القتل بحديدة او حجر او عصا كبير او صغير لكن في  
الدخيرة ان قتل بعصا صغير غسل اتفاقاً لوجوب المال وبالحجر والعصا الكبيرين غسل عنده خلافاً  
لهما للخلاف في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية ( من قتل بحديدة ظمناً لم يغسل ) فان  
قوله ظمناً معناه وقد علم قائله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون معتدياً فلا يكون القتل ظمناً كما في الكروماني  
وغيره [ ومن جرح وارث ] اي صار خلقاً [ بان نام ] ذلك المجروح [ او اكل او شرب او عولج او آواه  
خيمة ] اي انزلته بها من الايواء او الراي وهو متعل بالي وبنفسه وانكر بعضهم كونه متعدياً بنفسه و  
قال الازهري انها لغة فصيحة كما ذكره ابن الاثير [ او نقل ] للتداوي [ من المعركة ] بفتح الراء حيا  
تنازع فيه آواه ونقل والمعركة ذكرت على العادة والا فالانصب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا  
قام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا نقل لثلا يطأه الخيول فلس بارتثاث وقال  
الحاكم اذا نقل والقتال بحاله لم يرث [ او بقي ] في المعركة [ عافلاً وقت صلوة ] كامل كما روي عن  
ابي يوسف رح وظاهر الرواية يوم او ليلة كما في التمرتاشي وقال الزاهدي اراد ابو يوسف رح وقت  
ما صار الصلوة ديناً عليه وفي المحيط ان بقي حياً يوماً او اكثر وهم في القتال لم يرثت وان كلمهم  
وفي التحفة ان بقي حياً اقل من يوم وليلة لم يرث عند محمد رح [ او اوصى بشي ] عند ابي يوسف  
رح خلافاً لمحمد رح وقيل جوابه في الديني وجواب ابي يوسف رح في الدينوي وقيل لا خلاف  
فما قال قال في الدينوي وما قال محمد قال في الديني كما في التمرتاشي وعن ابي جعفر انما ارثت  
اذا زاد الوصية على كلمتين كما في الحقايق وقيل هذا اذا تكلم كثيراً من امر الدنيا كالبيع

فإن قل فلم يرث كما في الذخيرة والحاصل أنه إذا جرى عليه شيء من الأحكام أو انتفع بشيء من الدنيا فقد ارتث كما في التحفة وأعلم أن الميراث له ثواب الشهيد وإن فعل كالغريق كما في الكافي [و صلى عليهم] عطف على غسل وليس بمحتلوك لمنع للضرورة بين العمل والصلوة [و إن قتل لبغي أو قطع طريق غسل] في رواية [ولا يصلي عليه] في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة روح لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية وعن أبي حنيفة روح في الصلوة على المصلوب روايتان كما في الظهيرية وفيه إشعار بأنه إذا قتل نفسه خطأ يصلي عليه وهذا بخلاف وإما إذا تعدد فيه فقد صلى عند الطرفين والأصح عند السفدي أن لا يصلي عليه لأنه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النهاية \*

[فصل \* إذا اشتد خوف العدو] بحيث يمكن الضرر منه ولو سبعا والاشتداد مشروط عند بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي إلا أن العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرها وقيل حضرة العدو وكافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد والجمع [جعل الإمام] أي الخليفة أو السلطان أو نائبه [أمة] بالضم أي جماعة من المروية [نحو العدو] اظهار في موضع الاضمار [و صلى] الإمام [بأخرى] من الأمة [ركعة] فيقع ينتظر [في الثنائي] أي صلوة الفجر والمسافر والجمعة والعيد [و] صلى [ركعتين] فبعد ينتظر [في غيره] من الظهريين والعشائين وفيه إشعار بأنه لو صلى بأمة ركعة وبأخرى ما بقي ظناً أن المعتبر قسمة القراءة فبعد صلوة غير الإمام للانحراف في غير آوانه كما في المحيط [ومضت هذه] الأمة بعد السجدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره [إليه] أي إلى العدو ووقفت بأرائه ولو مستدبرة القبلة [وجاءت تلك] الأمة التي جعلهم نحوهم [و صلى] الإمام [بهم] تغني بعد الأفراد [ما بقي] من ركعة الثنائي وركعتي غيره [وسلم] الإمام وحده [ومضت] هذه الأمة المسبوق من غير سلام [إليه] بعد سلامه ووقفت بأرائه [وجاءت] الأمة [الأخرى] اللاحقة [واتمت] صلواتها [بلا قراءة ثم] مضت إليه وجاءت الأمة [الأخرى] المسبوقه [واسمت] الصلوة [بها] أي بقراءة ولا يخفى أن هذا إذا كان الكل مسافرين أو مقيمين أو الإمام مقيماً وإما إذا كان الإمام مسافراً والقوم أو بعضهم مقيمين أو مسافرين ففي غير الثنائي يصلي الإمام ركعة بكل أمة كما مر فإذا سلم الإمام جاءت الأولى فصلى المسافر ركعة بلا قراءة والمقيم ثلث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الآخرين الفاتحة وإما الأمة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة والمقيم ثلثاً لأنهم مسبوقون والكلام مشير إلى أن الأصل والأفضل إذا لم يتنازعا في الصلوة مع الإمام أن يجعل الإمام أمة منهم نحو العدو فيصلي بأخرى فيجعلهم نحوه فيجيء الأول فيأمر واحداً منهم أن يصلي بهم الكل في المحيط وإلى أن صلوة الخوف مشروعة في زماننا خلافاً لأبي يوسف روح لما فيه المشي واستدبار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من المتداولات

فكان الغاضل الثغثاذاني لم يتصفح كتبنا المتداولة حق التصفح والالم يقل في شرح الكشاف ( ان خلافه لم اجد في كتب الفقه في الخلافات ) [ وان زاد الخوف ] اعتددا بحديث لم يتيسر لهم النزول عن الدراب [ صلوا ركباناً ] جمع راكب و هو ان اختص في التعارف بمن ملن ظهر البعير لكن في الاصل اعم [ فرادى ] اذا كانت واقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدي على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاري [ بايماء ] للركوع والسجود [ الى اي جهة قدرنا ] فسقط الترجمة ضرورة [ ويفعلها القتال ] كغيرها وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي [ والمشي ] فيها هاربا من العدو فيأخر الصلوة الى مكان الوقوف [ و ] يفعلها [ الركوب ] فيها اذا ابتداء على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤا شعبا او غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والافقد اعادوا كما في التحفة والله علم \*

[ فصل \* صح في الكعبة ] اي البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او ترييعها او لكونها بناء منفردا اولان طولها كعب الثلاثة وهو سبعة وعشرون كما في الازاهير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام [ الغرض والنفل ولو ] كان [ ظهره الى ظهر امامه ] وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه [ لا ] يصحان [ لمن ظهره الى وجهه ] اي الامام فيجوز اذا كان وجهه وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا ارثويا كما في الجلابي [ وكرة ] الصلوة [ فوفها ] لتترك التعظيم و جاز ملن جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط [ وان اقتدوا ] في الغرض او النفل [ حولها ] اي حول الكعبة من المسجد الحرام [ وبعضهم اقرب اليها من امامه صح ] الاقتداء فيهما فصح الصلوة [ ان لم يكن ] ذلك البعض [ في جانبه ] اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله صح الاقتداء اذا فتح الباب \* وفق الله تعالى لاتمام العمر في جانبه من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب موردا للفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الزكاة ] \*

ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما نقرر وهي اسم من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة النمو الحاصل من بركة الله تعالى وفي الشريعة القدر الذي يخرج منه الى الفقير وفي الكرمانى انها في القدر مجاز شرعا فانها ابتداء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المصبرات وهو القابل للعنوان وبالاشتراك قال الزمخشري وابن الاثير وانما ترك في العنوان العهر

وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليباً او تبعاً واعلم ان سببها المال وله شروط كما للمكلف فصرح ببيان شروطه اولاً فقال [ وهي لا تجب ] اي لا يفرض فرضاً قطعياً [ الا على حر ] حقيقي كالمسلم او حكمي كالذمي فان المأخوذ منه الزكوة كما في التحفة وغيره واحتترز به عن الحربي فلأن الكفار كلهم ارقاء كما في عتق المستصفي وسير الزاهدي وما أخذ منه عرض مما أخذ منا او حماية ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا مغن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهرة ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضاً حتى لو ارتد ( عياداً بالله ) سقطت الزكوة الواجبة كما في الزاهدي [ مكلف ] اي عامل بالغ فيجب على المعترة والمغنى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيخان ولا يجب على المجنون والصبي وظاهرة ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في بعضه يستأنف الحول من وقت الافاقة كما روي عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق واما اذا كان مغيباً في اول الحول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحول سقط عنه الزكوة والارجبت من اذله وعنه انها تجب بالافاقة في الحول قل او كثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه كما في الكافي وبه أخذ محمد رح وهو رواية عن ابي يوسف رح وعنه الافاقة في اكثر الحول كما في المحيط ثم اشار الى شرط المال بقوله [ مالك ] اي قادر على التصرف على وجه لا يتعلق بذلك تبعه في الدين ولا غرامة في العقبي كما في الكرماني [ ملكاً ] مثلث مصدر كما في القاموس لكن في المقائس انه بالكسر اسم [ ناماً ] اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب او يد غيرهما كالمستقرض المقر ونحوه كما في العظم ولو فسر التام بيد ورقبة لخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يغني هذا القيد عن قيد الحرية كما ظن لانه مخرج للحربي وقيد مسلم لم يذكره الظان [ لصاب ] في اللغة الاصل في الشريعة ما لا تجب فيما دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال لان اللام للتنقية فانه مفعول مالك ولا يخلو عن اختصاص وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكاً ناماً وفيه اشعار بأنه لو كان نصاب بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين اربعون شاة كما في المحيط والمبتادر ان يكون النصاب مالا حللاً فان كان حراماً فان كان له خصم حاضر فوجب الود والا فوجب التصديق الى الفقير ولا يحل له منه شيء كما في الستف ومثله في المسية فلا زكوة في المغصوب والمملوك شراء فامد كما في العظم [ نام ] اي زائد يقال نما ينمي نماء ونما ونميا اذا زاد وينمو لغة كما في التاج [ وهو اما بالتمنية ] اي بكونه ثمناً وهو في اللغة ما هو عوض من شيء وفي الشريعة ما لزم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم والمراد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالذهب والفضة لكن في الذخيرة ان طلب النماء في الاثمان غير مشروط لوجوب الزكوة [ او السوم ] اي الرعي يقال سامت الماشية سوما اذا رعت [ او نية التجارة ] اي القصد الجزم از الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلباً للربح قيل لبس في كلامهم تاء بعدها جيم غيرها كما في المفردات [ مع الحول ] اي مصاحب كل من الثمنية و

أخوبها لدوران الشمس في البطالع والمغرب من موضع إلى العود إليه إذ أصله الدور كما ذكره  
 الرافعي وفيه إشعار بأن العبرة في الزكاة للسنة الشمسية كما أشار إليه الكافي والكرمانى وإلى الخلاف  
 أشار ما في المنية أن المرغيناني اعتبر القمرية والتحقيق أن الشروع يريد اليسر فيعتبر النماء إلا أنه أمر  
 خفي فيقيم الثمنية في الحجريين والسوم في السوائم والنية في مال التجارة حول مقام النماء ويدبر  
 الحكم على ذلك ولذلك لو أمسك رجل حولاً مائتي درهم لا مال له غيرهما كان عليه الزكاة كما  
 في المحيط والذخيرة وإلى غير في التحفة فعلى هذا ينبغي أن تجب الزكاة على من ليس له غير السائمة  
 أو مال التجارة شيء وإمام أو نوح التجارة حولاً والظاهر أن كون النصاب والسوم شرطاً في كل الحول  
 والنصاب لم يشترط إلا في طرفيه والموم في أكثره كما يأتي [فاضل] صفة لنصاب [عن حاجته الأصلية]  
 أي مما يدفع منه الهلاك تحقيقاً أو تقديراً كطعامه وطعام أهله وكسوتها والمسكن والخادم  
 والمركب وآلة المحترف فإن هذه الأموال ليست بنامية فلم يحب فيه شيء كما في الهداية وغيره فقوله  
 تام حامل لمؤنة هذا القيد على أنه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى أن الدين داخل  
 تحت الحاجة الأصلية إلا أنه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال [و] فاضل [عن دين] حادث  
 في الحول أو بعده فإن كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والثاني لا يسقط زكاة الحول عند الأئمة الثلاثة  
 خلافاً لفرزح كما في المزارع والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والخراج وقيل إن كان بحق  
 يمنع والأفلا وكدين الزكاة فإنه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك  
 في العين بآن كان قائماً أو في الذمة بآن كان مستهلكاً وعند أبي يوسف رح في العين يمنع لا في  
 غيره وعند زفر رح لا يمنع أصلاً وشامل لدين العباد كالثمن والأجرة والمهر فإنه مانع وقيل إن كان  
 نية الزوج أداءه متى طالبت به يمنع والأفلا كما في المحيط وقيل يمنع المعجل دون الموجل كما في الاختيار  
 وذكر في المغني أن دين العباد يمنع ولو موجلاً وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه وللمنع وعدمه  
 وجه كما في الكافي والصحيح أنه غير مانع كما في الجواهر [مطالب] ولو بالجبر والحبس طلباً واقعاً  
 [من مبد] هو ما لإمام في الأموال الظاهرة أي السوائم أو الملاك في الأموال الباطنة أي العروض و  
 الحجريين أو الدائن في دين العبد واحترازه عن دين النذور والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها  
 مما لا يجبر على أدائه ولا يحبس لأجله كما في شرح الطحاوي والأطلاق دال على أن وجوب الزكاة  
 على التراخي فكان جميع عمره كما روي عن أصحابنا وفي المنتقى أنه على الفور عندهما وعن محمد  
 رح لا يقبل شهادة من أحر كما في المحيط وذكر التمرناشي في مجلة التلاوة أنها عند أبي يوسف رح  
 على الفور وعند محمد رح على التراخي وعن أبي حنيفة رح روايتان وفي الخلاصة عن الشيخين أن  
 التأخير مكروه [فلا تجب] الزكاة [على مكاتب] لكونه عبداً غير مالك ما بقي عليه درهم [ولا]  
 تجب على مالك [بعد الوصول] أي وصول المال إليه [لأبام كان] ذلك المال فيها مالا [ضماراً]

بالكسر مخفي صفة من الاضمار الاخفاء وشرعا مال زائل اليد غير مرجو الوصول غالبا وانما لا يجب الزكوة فيه عندهم لان كلا من الملك و النماء فيه مفقود [ كمفقود ] اي كعبد مفقود و آبق وصال او مال مدفون في بركة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في دارة او حانوته او بيته فانه يزكي لما مضى لا يمكن الوصول بالحفر الممكن واما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف المشائخ كما في المحيط [ و ] كمال [ محمود ] علانية لا سرا [ بلا حجة ] اي بينة او علم القاضي وقيل ان نسي ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي ويحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو حمد دينه سنين وله حجة الا انه لم تقم ثم اقام لا يزكي لما مضى كما قال البعض ومن عهد رح ان لا ركوة فيه وان كان له بينة عادلة كما في المحيط ويدخل فيه ما على وال مقر لا يعطيه ولذا لا يزكي والكلام مشير الى انه يزكي لما مضى في دين المقر ولو معسرا وهذا اذا قبض و الملك بدل عما للتجارة واما اذا لم يكن بدلا عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبدل الكتابة فلا يزكي لما مضى واما ما يبدل عما ليس بحال التجارة كعبيد الخدمة ففيه خلاف وقال انه يزكي في كل ما قبض الا الدية والبذل كما في الزاهدي [ و ] كمال [ ما خوذ ] اخذه السلطان او غيره [ مصادرة ] اي تكليفا قال البيهقي المصادرة كسي را شكنج كرون و المتبادران يشترط دوام الضمانية الى زمان الوصول فلوحادث بعد مضي الحول لزم زكوة ذلك الحول كما في التنوير [ و شرط النية ] في الزكوة [ وقت الاداء ] الى المصرف عند ابي يوسف رح [ او ] وقت [ العزل ] اي افراز الزكوة عند محمد رح كما في الكرماني ومال الطحاوي الى الاول ومشائخنا الى كليهما كما في التحفة وعن محمد رح لو قال ما تصدقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصدق بلا نية ارجوان يجزيه كما في المحيط لكن في العيون عنه خلافه وفي الروضة لودفع الى فقير بلا نية ثم نوى جاز ان كان في يده وظاهر كلامه انه لو سمى هبة ونوى الزكوة اجزأه كما لودفع الى محترم وسماه قرضا ونوى الزكوة اذ العبرة للقلب كما في المية لكن في الزاهدي عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يجزي [ الا اذا نصدق ] على الفقير بان لا يخطر بباله الغرض والنفل [ بالكل ] اي بجميع النصاب فم لم يشترط النية وفيه اشعار بان لو نوى النفل لم يسقط الزكوة كما في الكرماني وهذا رواية عن محمد رح لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجمع التفاريق وفي التقييد بالكل ومزاك انه لو تصدق ببعض لم يسقط زكوته كما قال ابو يوسف رح خلافا لمحمد رح وهو رواية عنه وهذا شبه كما في الزاهدي ومثله عن ابي يوسف رح كما في الخزائنة والهبة كالتصدق فلو وهب النفل من ماله سقط زكوته وان لم ينو اما لو نوى زكوة عين عنده او دين له على آخر فلا يسقط ولو وهب منه بعضه سقط زكوته عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط ولما ابتدأ محمد رح في الاصل بزكوة الامل فقلنا به صلى الله عليه وسلم على انها هي المال عند العرب تبعه المصنف رح فقال [ وتجب في كل خمس ]

بافتح اي كل فرد من افرادها الى عشرين [ من الابل ] السائمة [ شاة ] متوسط فلو كانت للتجارة ففيها زكوة التجارة كما في الخلاصة و الاطلاق دال على ان العجفاء والمريضة سواء في الزكوة فيدخل فيه العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والاداث ولا ينافي تجرد الخمس عن التاء كما ظن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلا اذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكر والانثى كالابل كما في شرح التهليل وهي شاملة للعربي والبختي اي لتولد بين العربي والقالج وهو ذو السنامين يحمل على السند للفحل في الاصل منسوب الى بخت نصر كما في النهاية وانما ابتداء بالخمس اشارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في الننف واعلم ان المدار في زكوتها على الخمس والعشر والخمسة عشر والعشرين والثلاثين كالا يخفى [ ثم ] يجب [ في خمس وعشرين ] الى خمس وثلثين ابلا [ بنت مخاض ] متوسطة لغة ما اتى عليه حولان و شريعة حول واحد كما في شرح الطحاوي لكن في جامع الاصول انها ناقة تم لها سنة الى تمام سنتين لان امها ذات مخاض اي حمل وفي المغرب المخاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحدا مخضة ككلمة ربي الاساس كلها مجاز حقيقة اضطراب شيء مائع في وعائه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين غفر وفي النظم قال ابو مطيع البلخي ان في خمس وعشرين خمس شياء فاذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء عن علي رضي الله تعالى عنه [ وفي ست وثلثين ] الى خمس واربعين [ بنت لبون ] لغة ما اتى عليه ثلث سنين و شريعة سنتان [ وفي ست واربعين ] الى هتين [ حقة ] بالكسر ما اتى عليه اربع سنين و شريعة ثلث [ وفي احدى وستين ] الى خمس وسبعين [ جذعة ] بغتحتين ما اتى عليه خمس سنين و شريعة اربع الكل في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم له سنتان الى تمام ثلث لان امها ذات لبن بولد آخر والحقة ثلث الى تمام اربع لانها استحققت الركوب والحمل والجذعة اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير وفي تانيث هذه الاسامي اشعار بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكوان الا بطريق القيمة كما في النهاية وعن ابي يوسف رح ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي [ وفي ست وسبعين ] الى تسعين [ بنتا لبون ] وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين [ الاحسن ] تقديمه فان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا [ ثم ] يجب [ في كل خمس ] يزداد على مائة وعشرين [ شاة ] مع الواجب السابق ففي مائة وخمس وعشرين حقتان و شاة [ وفي خمس وعشرين ] يزداد عليه الى مائة وتسعة واربعين [ بنت مخاض ] مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين [ وفي مائة وخمسين ] ثلث حقائق [ باسقاط بنت اللبون من البين ] وهو الفارق بين ما قبله وما بعده [ ثم ] اي بعد مائة وخمسين [ يسانف ] النصاب او الواجب [ كالاول ] من النصاب او الواجب [ فيزداد في كل ست واربعين الى خمسين حقة ] اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفي خمس وعشرين

بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلث حقائق في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين فان  
 يزداد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل  
 اربعين واحدة ثم في كل خمس يراد على المائتين شاة مع الحقائق الاربع وفي خمس وعشرين  
 بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصير النصاب  
 خمسين ومائتين والواجب خمس حقائق وهكذا ابدا [ و ] يجب [ في ثلثين ] ونيق [ بقرا ]  
 هائما صحيا او مريضا مرتفعا او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء للافراد  
 لا للتأنيث وفي المنتقى انها للتأنيث والجاموس نوع منه الا ترى ان النصاب يكمل به لكن  
 لا يراد منه عرفا والمطلق ينصرف اليه كما في العمادية والمتبادر منه البقر الاهلي فالوحشي  
 والمتولد بينه وبين الاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط الاعتبار فيه للام  
 فان كانت اهلية تزكى والا فلا وفي الافتتاح بالثلثين اشعار بان لا زكوة فيما دونه كما في التتف [ تبيع ]  
 اي ذكر من اولاد البقراتي عليه سنة [ او تبيعة ] اي انثى منه فيجوز كون الواجب من كرا او مؤنثا  
 [ وفي اربعين ] بقرا [ مسن او مسنة ] بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة مأخوذ  
 من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الاثير لكن قال الطبري انه المشتق  
 من السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ينبت السن التي بها يصير صاحبها مسنا اي كبيرا  
 [ وفيما زاد ] على الاربعين [ يحسب ] اي ان يحسب اي حساب ما تقدم فيكون فاعل يحسب  
 فلم تظن انه لا يصفوا عن شوب والا قيل فيه ( تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ) [ الى ستين ] ففيه  
 تبيعان وفي كل واحدة زادت جزء من ثنتين جزء من قيمة تبيع او من اربعين من قيمة مسنة كما في  
 المشارع وغيره وهذا رواية عنه وعنه لا شيء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة وثمانها وعنه لا شيء الى  
 خمسين ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء الى ستين وهو قولهما ففيه تبيعان كما مر كذا في المحيط  
 [ ثم ] اي بعد الستين [ في كل ثلثين ] من البقر والاولى ( الى ما زاد على ستين ) [ تبيع ] او تبيعة  
 [ وفي ] كل [ اربعين ] منه [ مسنة ] او مسن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين تبيع  
 ومسنة للثلثين والاربعين وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة اتبعة وفي مائة تبيعان ومسنة  
 فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلثينات والاربعينات وانما لم يذكر المسنة والتبيعة والمسن في  
 هذه المواضع انكالا على السابق [ و ] يجب [ في اربعين ] لا فيما دونه الى عشرين ومائة [ ضانا او معزا ]  
 بسكون الهمزة والعين وفتحهما جمع ضائن وماعز كما في القاموس والكشاف وغيرهما لكني  
 ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحدة فاعلا  
 فهو جمع فاعل كصحب وصاحب والاصح ما ذهب اليه صبيو به من ان كلا منهما اسم جنس يقع على  
 القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضعه فالضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من



الشعر والاحسن منهما فانه اخصر وحس بالكبار كالابل والبقر كما في المضمرات [ شاة ] اسم جنس تأوها للافراد يقع على الضأن والمعز الا ان العرف يخصها بالضأن كما في التويدر وغيره وفي القاموس الغاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والعام وحمير الوحش والمرأة وفي المحيط يتنازل الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذاك وعنه انه لا يجوز من الضأن ما اتى عليه اكثر السنة وهو قولهما والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار [ وفي مائة ] تاخيرها احسن [ واحد عشرين ] الى مائتين [ شاتان ] وفي مائتين واحدة [ الى تسعة وتسعين ] ثلثمائة [ ثلث شياه ] بالكسر جمع شاة فان اصلها شوهة قلب الواو الفا وحذف الهاء شذوذا [ وفي اربعمائة ] الى ما زاد من تسعة وتسعين [ اربع ] من الشياه [ ثم في كل مائة شاة ] ففي خمسمائة خمس وهكذا ابدا [ و ] يجب [ في كل فرس ] سائمة [ من الاناث ] المجردة في رواية [ او ] الاناث والذكور [ المختلطة ] تلك في رواية ففي رواية لا شيء في الفرس اصلا الا للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه لا شيء اصلا في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويعم العربي وغيره وعن محمد رح انها يخص العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما انها يخص الفخيل الاعم اولى بالذكر كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشير به الى ما قالوا ان التخيير الاثني في العربي لقلة التفاوت وقيمة كل اربعمائة درهم غالبا واما في افراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم [ دينار ] او عشرة دراهم كما في التنقيح وغيره والدينار من دثر وجهه اي اشرق اصله دينار بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء وقيل انه معرب ومن آراي جاءت به الشريعة في الاصل اسم لمضروب مدور من الذهب وفي الشريعة اسم لثقال من ذلك المضروب [ او ربع عشر ] بضم الاول منهما وسكن الثاني ارضه اي خمسة دراهم [ قيمتها ] اي الفرس فانها مما يذكر ويؤثث وقيمة الشيء عبارة عن قدر مالية بالدرهم او الدينار بتقويم المقوم وهي مساوية له بخلاف الثمن فانه يكون ناقصا وزائدا كما في الازاخير [ نصابا ] حال من قيمتها المضاف اليه كقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا [ ولا يجب ] في الحيوانات [ الا في السائمة ] عادة من الابل والبقر والغنم والفخيل فلا نجب في الحمير والبغل لانهما غير سائمتين عادة ثم فسر السائمة شرعا فقال [ اي المكتفية بالرعي ] بالكسر اسم ما يؤكل من العلف ويجوز الفتح على المصدرية في [ اكثر الحول ] فلواريد الاعلاف او الاستعمال بلا فعله ففيه الزكوة كما لو اعلف اراسعمال نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شيء كما في الخلاصة وقال عيين الاثمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم امامها في الباقي فلا شيء فيه كما في المنية وفيه ايماء الى انه لو استبدلت قبل الحول بجنسها استونف حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكررة على محمد رح اذا ومن الوجوب خلافا

لابي يوسف رح كما في المزارع وهو الاصح فلو باع قبل الحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال  
 لاسقاط الواجب يكره اجماعا كما في الزامدي [ ولا ] تجب [ في الصغار ] بالكسري صغار السوائم  
 التي لم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم يجب الا على  
 الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيول وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف  
 رح فلو ملك بالشراء او الهبة او غيرها مائة وعشرين فصيلا او ثلثين عجلا او اربعين حملا  
 ثم حال الحول عليه لم يجب شي عندهما ووجب واحد منه عندا عنه روايات اخر في التمر تاشي  
 باختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقاءه كما اذا ولدت السوائم قبل الحول  
 فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شيء عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في التحفة وينبغي  
 ان لا زكوة عندهم في المهر [ الاتبع للكبار ] اي الكبير من المائة التامة الحول فيجعلون الصغار  
 تابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتمعة وثلثون حملا  
 فعليه المسنة عندهم الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت من الباقي عندهما اذ الوجوب باعتبارها  
 ووجب جزء من اربعين جزء من مسنة عنده لانه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما اذا ملك الحملان  
 وبقي المسنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة عنده في المهر بتبعية الفرس ثم  
 صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا في المائة فقال [ ولا ] تجب [ فيما يعمل ] اي يعد من  
 الابل والبقر والخيول لحمل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها [ والواجب ] في المائة [ الوسط ]  
 اي ما يتوسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل العجاف نظر الى بنت مخاض  
 متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عفود الى قيمة افضلها ونقص من  
 الشاة الوسط بتلك النسبة فان كانت قبمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالتفاوت  
 بينهما بالنصف فعرفنا ان لواجب في العجاف شاة تساوي نصف قبمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون  
 بقرا من العجاف نظر الى قيمة تباع ومسنة وسط [ وان لم يوجد ] الوسط [ يأخذ العامل ] اي آخذ  
 الصدقات [ الادنى ] من السوائم [ مع الفضل ] على الادنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه اشارة الى  
 ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمريضة والعجفاء والعمياء وذا لا يجوز كما  
 في المزارع وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في لنافع وغيره والصحيح ان الخيار له للعامل كما في  
 الاختيار وغيره [ او ] يأخذ [ الاعلى ] منها [ ويؤد ] الى المالك [ الفضل ] على الوسط وفيه اشعار بأنه  
 يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي يضمن للاكل والفحل وفي المزارع لا يأخذ واحدة منها  
 ولا يخفى ان الانصب تقديم هذا المبحث على مسألة زكوة الفرس الا انه اخراختصارا ولما فرغ من  
 حكم الباطق الفاضل شرع في الصامت المفضل [ ونصاب الذهب ] اي الحجر الاصفر الرزمن مضروبا  
 كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء [ عشرون ] اي مقدار بعشرين [ متقالا ] هو لغة ما يوزن

به قليلا كان او كثيرا و عرفا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدار بعشرين قيراطا و ظاهر كلام الجمهوري انه معناه لغة و القيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالمشقال مائة شعيرة وهذا على رأي المتأخرين و هنيئة اهل الحجاز و اكثر البلاد و اما على رأي المتقدمين و هنيئة اهل سمرقند فالمشقال ستة درانق و الدانق اربع طموجات و الطموج حبتان و الحبة شعيرتان فالمشقال شعيرة و تسعة عشر قيراطا فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المشقال لم يختلف في الجاهلية و الاسلام [ و ] نصاب [ الفضة ] اي الحجر الابيض الرزين ولو غير مضروب و انما سمي بها لازالة الكربة عن مالكةا من الفض و هو التفريق [ مائتا درهم ] بفتح الهاء و كسرهما وربما قالوا درهام لغة اسم لمضروب مدور من الفضة و المشهور ان تدويره في خلافة الفاروق رضي الله تعالى عنه و كان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه على طرف بكلمة ( من الله ) و على آخر ( بالبركة ) ثم غيره الحجاج فنقش بسورة الاخلاص و قيل باسمه و قيل غير ذلك و اختلف في وزنه على عهد صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل و هو الاصح ثم انتقل على عهد عمر رضي الله تعالى عنه الى وزن سبعة [ كل عشرة ] منها [ سبعة مثاقيل ] فكل درهم سبعة اعشار مثقال هي اربعة عشر قيراطا و سبعون شعيرة فمائتا درهم مائة و اربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال و خمس مثقال و فيه اشعار بان المعتبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير و الدراهم كما قال الترجماني و في مشكل الآثار انه في الدنانير فلو ملك ثمانية عشر دينارا و ثلثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في التمرناشي و في اقرار الزاهدي ان الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن سبعة و في النوازل و جمع نجم الاثمة ان المعتبر في الزكاة و العقود و الاقارات وزن كل بلد فلو ملك مائتي درهم في زماننا ففيه الزكاة و ان لم يبلغ وزن مائة مثقال و لا قيمتها اثني عشر دينارا كما في المنية و في اعتبار المنقل و رمز الى انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم و قيمته لصياغته عشرون او مائتان لم يجب فيه شيء بالاحماع كما في الحقائق [ فيجب ربح العشر ] و هو نصف مثقال في نصاب الذهب و خمسة دراهم في الفضة [ معمولا ] كان ذلك النصاب كالدينار و الدرهم و حلبة المصحف و الخواتيم و الاسورة و السيف و السرج و الاراني [ او نبيرا ] بالكسر هو الحبران قبل الضرب فاذا ضربا يسمى بالعين و قد يطلق على غيرهما من المعدنية كالنحاس و الحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا و قبل فيه حقيقة و في غيره مجاز كما قال ابن الاثير [ و ] يجب خمس نصف دينار او درهم [ في كل خمس ] بالضم هو اربعة دنانير او اربعون درهما [ زاد على النصاب ] اي نصابهما [ بحسابه ] اي الخمس و فيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من اقل من الخمس و هذا عمده و هو الصحيح كما في التحفة و اما عندهما فقد وجب بحسابه فلو زاد دينار رجب جزء واحد

من عشرين جزء من نصف دينار و لو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا [ويعتبر  
الغالب] اي الزائد على النصف من الحكرين والغش فان غلب الذهب او الفضة فالمنشور دينار  
او درهم ففيه الزكاة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين  
وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهمان ونصف كما في المضمرة واما الذهب فمضطرب على ما في  
الراهندي [وان غلب] عليهما [الغش] بالكهراي النحاس والصفرو غيرهما اسم من الغش بالفتح  
في الاصل اضمار على خلاف الاظهار [يقوم] ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حينئذ فان بلغ نصابا  
ففيه الزكاة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكاة  
كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلاثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نحاس  
واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شيء فيه [لا] يجب [في غير ما مر] من نصاب  
السوائم والحكرين كالحيوانات والدرعيات والعديدات والمكيلات والموزونات كالماء في الاجباب  
والقرب [الابنية التجارة] كما مر فلو اشترى جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب ربحا باعها فلا شيء فيه  
وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم ليواجهها من الناس وان نوى ان يبيعها آخرا لانه اشترى  
للفلحة لا للتجارة وكذا ابل الحماليين وحمير الكارين وظاهرة شامل للعقار فلو اشترى ارضا عشرية او  
خراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها الزكاة الا انها لا يجتمع مع العشر والخراج فلا يجب الزكاة  
فيها وعن محمد رح انها يجب مع العشرية الكل في المحيط [عند تملكه] اي تملك المالك ذلك الغير  
فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة لبيس فيه شيء حتى يتصرف فيه [بغير الارث] اي بسب اختياري فلو ملك  
مال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بانه اذا  
ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف  
رح خلافا للطرفين على ما قيل ولا يعمل النية في العروض على الاصح كما في المحيط [اذا بلغ] ظرف  
يجب المستفاد من الاستثناء [قبضه] اي ذلك الغير [نصابا] حاصل [من احدهما] فلا يلزم ان يبلغ من  
كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا [انفع للفقير] مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه  
انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما نصابا قوم بما هو انفع راجا وان تساوى فالمالك مخير وعن ابي  
يوسف رح يقوم بما اشترى به وعن محمد رح يقوم بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع  
الشراء ولا موضع المالك وقت حلول الحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار وانما خص  
القيمة اشعارا بانه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال الحول عليه وهو لا يساوي مائتي  
درهم مضروبة فلا زكاة فيه الكل في المحيط [ويجوز دفع القيمة في الزكاة] اي بحسب جزء من النصاب  
سواء كان سائمة او غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الاداء عندهما ويهم الوجوب عنده على ما قال  
بعضهم وقال آخرون في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الوجوب

وبالفعل بتعين ففي ما أنتي قفيز من الحنطة قيمتها ما أدنا درهم يوم الوجوب خمسة الفضة بلا خلاف  
و يجوز عنده خمسة دراهم وان تغير السعر بعد الحول واما عندهما فان زاد بعد القيمة الى اربع مائة  
فعشرة دراهم و ان نقص الى مائة فدرهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت مخاض  
بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما  
عندهما وفي قول عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط  
ثم قال للاختصار [و] يجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع [في الفطرة]  
اي صدقة الفطر [والكفارة] اي كفارة رمضان والطهار والصيد واليمين [والعشر] والخراج [والنذر]  
كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمته لكن في النظام اذا نذر بدينارين شاتين يوم النحر فنحو يشاة  
سمينة تبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر باهداء شاتين واعتاق عبدتين وفي وصية  
قاضيخان ان اوصى بالدرهم فاعطي حنطة ففي جوازه خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر ليست بيد  
عن الواجب كما ظن و الا لا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في المبسوط وغيره [والهلاك] اي هلاك  
النصاب او بعضه [بعد الحول] وان تمكن من الاداء [يسقط] الزكاة [بحصته] اي الهلاك وان كان  
بعد طلب العامل وقيل لم تسقط بعده والاول اصح كما في الكوراني فلو هلك من ثلثين ومائة من  
الغنم ما سوى الاربعين كان الواجب شاة والكلام مشير الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله  
استوف منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم استبدل غير الحجريين  
استهلك كما في الظهيرية واما استبدالهما قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط [والزكاة]  
واجبة [في] جنس [النصاب] بلا خلاف [لا العفو] لغة الزائد على النفقة وشرعا ما زاد على النصاب  
فلا شيء فيه استحسنانا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو نصابا  
والى العفو والنصاب فصاعدا عند ابي يوسف ر ح وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر ر ح وانما سمي  
عفو لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين لما بقتين فقال [فيجب بنت  
مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين] بغيره فيصرف الهلاك الى ما سوى خمس و  
عشرين بغيره لان الزوائد اربعة عفو واحد عشر من نصاب يليه ست وثلثين فبقي الخمس والعشرون  
فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزءا اما من ست وثلثين كما  
قال ابو يوسف ر ح او من اربعين كما قال محمد وزفر ر ح فان الهلاك يصرف اولا الى اربعة عفو ثم الى  
ما يليه من النصاب اذ اليهما معا فاندفع ما ظن ان الاولى عشرة من خمس وثلثين والبغير ارم جنس  
يقع على الذكر والانثى ويطلق على البختي والتجيب وهو ان يكون ابوه عربيا و امه غيره كما في  
العمادي [ويضم المستفاد] اي الزائد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها  
[وسط الحول] بالسكون فيضم الاحداث ولو قبيل اخر الحول لانه قبل وقت الوجوب [الى نصاب]

من جنسه [ فيضم اربعون درهما زاد على مائتين منه ثم يزكى عن الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف له حول آخر اجماعا والى انه لا يضم اذا لم يكن له نصاب وذا بلا خلاف ثم اشار الى بيان ما هو من جنس النصاب من الحجريين والعروض لا السوائم وقال [ و ] يضم [ الذهب الى الفضة ] وبالعكس [ بالقيمة ] لاتمام النصاب عنده وبالأجزاء والوزن عندهما وفي رواية عنه وعن ابي يوسف رح انه رجع الى قوله وثمرة الخلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكوة عنده لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند تكامل الاجزاء مائة درهم فضة وعشرة مثاقيل ذهبا وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لا شيء فيه عنده والصحيح الاول فيؤدي من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الحقايق وغيره [ و ] يضم [ العروض ] اي عروض يكون للتجارة فلا يضم السوائم [ اليهما ] اي الى الذهب والفضة [ بالقيمة ] قيل المسئلتين مثل [ لا تمام النصاب ] فيزكي عن قفبز حنطة للتجارة وخمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لا شيء فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه اشعار بان الحجريين لا يقومان فيضم قيمتهما الى قيمة العروض بل يعكس كما قالوا اما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في التحفة والعروض بالضم جمع العرض بالفتح والحكون وهو كل صنف من الاموال غير الحجريين كما في المقائس وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للعهد [ و نقصانه ] اي نقصان النصاب [ في ] اثناء [ الحول هدر ] بفتحيتين والسكون اي باطل غير مسقط للزكوة وفيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لفررح والى انه لو كان له اربعون شاة مانت في الحول ففيه الزكوة اذا كان صوفها مائتي درهم والى انه لو كان له عصير فتخمر ثم تخلل انقطع لان الخمر ليست بمال كما في الزاهدي [ و ] جاز له تقديمها [ حول ] اي على حول [ از اكثر منه ] لذي نصاب اي جاز للمالك نصاب او اكثر ان يؤدي زكوة سنين كثيرة قبل ان تجب تلك السنوات فلو هلك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو ادى زكوة الفضة مالك الحجريين ثم هلكت كان المؤدى عن الذهب اذ التعيين غير صحيح وعن ابي يوسف رح عليه زكوته واختلف فيما اذا عين بعد الحول ثم هلكت [ و ] جاز تقديمها [ لنصب ] اي على نصب [ لذي نصاب ] اي جاز للمالك نصاب واحد ان يؤدي زكوة نصب كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نصاب اجماعا فلو عجل فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الامام اخذه كما في الزاهدي \*

[ فصل \* و ينصب العاشر ] مستأنفة شاملة لعاشراهل العدل والجور وهو

آخذ العشر من عشرات القوم اعشرهم عشرا بالضم فيهما اي اخذت منهم العشر وشرعة من نصبه الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار وامنهم عن اللصوص كما في الكرماني وغيره من المتداولات

وانما سمي به للاحتظة الحربي في ذلك دون المسلم والذمي ولى ما ذكرنا من المعنى الشرعي لا حاجة الى نصب مثل قوله [ على الطريق لاخذ زكوة التجار ] المسلمين او غيرهم وانما سمي بالزكوة لتغليب غير الحربي عليه والتجار بضم التاء وتشديد الجيم او كسرهما وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز الى ان العاشر ماجور فانه امر جميل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اجمعين وحديث ( ان لقيتم عاشرًا فاقتلوه ) معناه تاركًا للفرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال و لعله تغليب [ فياخذ ] العاشر [ من المسلم ربع العشر ] اي عشر امواله الظاهرة والباطنة [ ومن الذمي ضعفه ] بالكسر الميل الى ما زاد وعرفا المتلان فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معهما فلو كان بعض النصاب في بيتهما لم ياخذ منهما شيئاً لكن يجب فيه الزكوة ديانة لكمال النصاب كما في التحفة [ وصدقاً ] اي المسلم والذمي [ مع تحليفهما ] في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان التحليف لا يشترط كما في مائر العبادات [ ان انكرا الحول ] اي ان انكر المسلم والذمي تمام الحول ولو حكما كما في الاستفاد ومط الحول [ او الفراغ ] اي انكر فراغ الذمة [ من الدين ] المطالب به من عبد [ ارادعي اداؤه ] اي ربع العشر او ضعفه [ الى عاشر آخر يعلم ] في هذا الحول [ وجودة ] لان الامين يصدق بما اخبر الا بما هو كذب بيقين فالاحسن ان يقال ( الى عاشر ان كان ) كافي التداولات فيشتمل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البراءة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يضيع كما في النمرتاهي فلو جاء به بلا حلف لم يصدق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخط [ ان ] ادعي اداؤه في مصرهما [ الى فقير ] مثلاً [ في غير العوائم ] اي الاموال الباطنة فلو ادعي الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيضمنان الزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاول والثاني سياسة مالية كما في الكافي وغيره [ و ] ياخذ [ من الحربي العشر ] من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصاباً [ ان لم يعلم ما ياخذون منا ] اي مقدار ما ياخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم لكن علم نفس الاخذ منهم [ وان علم ] ذلك [ اخذ مثله ] قليلاً او كثيراً تحقيقاً للمجازاة وفي رواية لا ياخذ من القليل لانه عفو [ ان كان ] ما ياخذون منا [ بعضاً ] فان كان كلا لا ياخذ اصلاً لانه غدر كما في الاختيار وقيل ياخذ كلا زجراً لهم وقيل ياخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا \* ثم ابلغه ما منه \* كما في المحيط [ ولم ياخذ منه ان لم ياخذوا منا ] لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان الحربي اذا انكر الحول او الفراغ عن الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لا يصدقوننا في ذلك او لم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا ياخذ منه شيئاً كما في المحيط [ وعشر خمر الذمي ] لا يخاو عن تسامح فان المعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة خمره ويعرف القيمة من اهل الذمة وانما ياخذها المسلم لانها من المملية فلم يكن في حكم العين

والإضافة للعهد فيشير أنها عشر إذا كانت للتجارة وفي حكم الخمر جلود الميتة [ لا ] عشر [ خنزيرة ]  
لأنه من القيمي في حكم العين وقال زفر ربح عشر وقال أبو يوسف ربح يعشرهما إن مر بهما جملة  
و[ لا ] يعشر [ أمانة ] لمسلم إذا ذمي من بضاعة أو دية أو مضاربة أو غيرها إذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ  
نصيب المضارب من الربح نصاباً عشر [ وعشر الحربي ] عشراً [ ثانياً قبل الحول جائياً من دارة ] وهذا  
إذا علم أنهم يأخذونه مما فلو علم بخلافه فلم يعشر كما قال شيخ الإسلام وإنما قيد بالحربي إذ لا يعشر  
للمسلم والذمي في سنة إلا مرة ويعشر كل عشرين في الحول الثاني إذا لم يعشر في الأول وقوله ثانياً  
أي غير مرة فيعشر في سنة كلما جاء من دارة ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل الحول من قبيل  
التجارب فإنه متعلق بعشر وجائياً فإذا لم يعشر في هذا الحول لم يعشر بعده في الحول الثاني وقوله  
جائياً من دارة مشعر بأنه لو تردد في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر ثانياً وهذا إذا علم أنهم  
لم يأخذوا منا أولم يعلم أما إذا علم أنهم يأخذون فيعشر كما قال شيخ الإسلام وأعلم أنه لو مر تاجر على  
عاشر مئة وأخبر أنه مروي وظن العاشر أنه مروي وأراد فتحه فإن كان في الفتح ضرر على التاجر صدق  
مع اليمين ولا فيفتحه الكل في المحيط [ وخمس معدن ذهب ] أي أخذ الخمس من معدنه  
وجوباً وإن قل وفيه إشعار بأن في الخمس لا يشترط النصاب ولا الحول ولا سائر شروط الزكاة لأنه  
في حكم الغنيمة كما أشير إليه في التحفة وأضافته لكل درهم لأنه جوهر أودعه الله تعالى في الأرض  
يوم خلقها وهو منقسم على ثلاثة منطبع كالذهب والفضة والبرصاص والنحاس والحديد ومائع كالألوان  
والمح والقيرو النفط وما ليس شيئاً منهما كاللؤلؤ والنفروزج واللؤلؤ والزجاج وغيرها كما في المبسوط  
والتحفة وغيرها لكن المطرزي خصه بالحربين والظاهر أنه في الأصل اسم لمركز كل شيء [ أو ] معدن  
[ نحرة ] في الانطباع كالفضة [ وجد في أرض خراج أو عشر ] الأخصر في أرضنا سواء كانت جبلاً أو  
سهلاً أمواناً أو ملكاً واحتسب به من دارة وأرضه وأرض الحرب [ وباقية ] من أربعة أخماس  
[ للواجد إن لم يملك الأرض ] كما إذا وجد في أموات [ ولا ] تكن غير مملوكة [ فلما لكها ] أي  
فالباني لمالك الأرض سواء كانت داراً أو غيرها وهذا عندهما كما في شرح الطحاوي وأما عنده ففيه  
تفصيل أشار إليه فقال [ ولا شيء ] من الخمس وغيره لغير الواجد [ فيه ] أي المعدن [ أو ] وجد  
في دارة [ وما في حكمها كالنزل والحانوت [ وفي أرضه ] كروماً وغبرة [ روايتان ] ففي الأصل  
لا شيء فيه وفي الجامع خمس [ ولا شيء في لؤلؤ ] هو جوهر مضى يخلق الله تعالى من مطر الربيع  
الواقع في الصدف الذي قيل أنه حيوان من جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرمانى  
[ ولا ] في [ عنبر ] من محدوح أنه في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقبل صمغ شجر وقيل زيد البحر  
وقيل حتى البقر البحري وقيل روث غيره كما في الكرمانى وقيل في دابة وقال ابن سينا إن العسل  
بعيد والحق أنه ما يخرج من عين في البحر فيطفو ويرمي بالساحل كما في حل الموجز وإنما خصهما



بالذكر ولا شيء في شيء مما استخرج من البحر ولو ذهباً او فضة كما في المحيط لانهما خمساً عند  
 ابي يوسف روح كما في النتف لكن في الكافي ان هذا الخلاف جار في كل حلية يستخرج من البحر  
 فالاولى ان يقال وما في البحر كلؤلؤ وغيره [ وبيروزي ] وياقوت وزاج وغيرها [ مما وجد في  
 جبل ] فلا يخمس شيء يستخرج من ارض بلا علاج نار قليلا كان او كثيراً وجده مسلم او كافر كما في  
 النتف وانما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لانه يخمس ما وجد منهما في خزائن الكفار كما في النهاية  
 وغيرها وذكر في النظم ان الزبيقي يخمس عنده خلافا لابي يوسف روح ولا شيء في المائع بلا خلاف  
 كالنقط [ وكنز ] في ارضنا هو في الاصل مال دفنه انسان في ارض [ فيه سمة الاسلام ] اي علامة  
 مثل آية من القران او كلمة الشهادة او اسم ملك من ملوك الاسلام والسمة مصدر رسمه اي اثر  
 فيه بكي فالحاء عوض عن الواو ذكره ابن الاثير [ كاللقطة ] في ان يعرف على ابواب المساجد والاسواق  
 زمانا يظن ان صاحبه يطلب فيه فان لم يوجد صاحبه فله ان يصدقه على نفسه فقيرا وعلى غيره  
 غنيا بشرط الضمان والنقطة بضم اللام وفتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض  
 وتام الكلام ياتي و [ ما فيه سمة الكفر ] من الكنز كالصنم [ خمس وياقيه للواجد ] ولو صغيرا  
 او عبدا ارذميا ويسترد من الحربي المستامن الا اذا عمل باذن الامام [ و ] شرطه [ ان لم تملك  
 الارض ] اي ان كان الارض غير مملوكة كالجبل والمقازة ونحوهما وهذا قيد مما فيه سمة الاسلام  
 والكفر جميعا كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن انه قيد ما يليه [ والا ] يكن الارض اي  
 ارض خمس ما فيه غير مملوكة [ فلمختط له ] اي الباقي من الخمس لصاحب الخطه والخطه بالکسر  
 ارض يختطها انسان بان يخط عليها خطا ليعلم انه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم اشار  
 الى المراد بقوله [ اي المالك ] لهذه الارض من قبل الامام [ اول الفتح ] اي في اول زمان فتح الاسلام  
 تلك البلدة ان كان المالك حيا والا فلورثته ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز وان تداولته  
 الايدي كما في المحيط وان لم يعرف المختط له ولا وارثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره ابو اليسر  
 ويصرف الى اقصى مالك يعرف له في الاسلام وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف روح فالباقى  
 للواجد وهذا اذا تصادقا انه كنز فلو قال صاحبه انا وضعته فالقول له لانه في بده كما في الزاهدي  
 ولم يذك ما ليس له سمة اصلا فقل ان في حكم سمة الاسلام وقيل سمة الكفر كما في الاختيار  
 [ وركاز صحراء دار الحرب ] اي معدن ذهب ونحوه في ارض غير مملوكة لاحد في دار الحرب  
 كالقازة فان الركاز اسم للمعدن حقيقة والكنز مجازا كما في المحيط والكافي وغيرهما فلا ينبغي ان  
 يراد به الكنز على انه قال شيخ الاسلام اذا وجد المستامن كنزا في صحرائهم يلزمه الرد عليهم لان  
 في اخذه غدرا كما في المحيط لكن فيه عن القدوري ان الكنز والمعدن في هذا المقام متساويان  
 في الحكم وفي المسوط ان الركاز يتناولهما وكلام المغرب يحتمل المسبوط والمحيط جميعا فلا يبعد

ان يراد بالركاز ما في الصحراء من المال بوضع الله تعالى ووضع انسان [كله لمستأمن] اي لمسلم دخل دارهم بأمان [وجده] اي وجد ذلك المستأمن الركاز الشامل للمعدن والكنوز وفي ذكر المستأمن اشعار بأنه لو دخل متصلص دارهم ووجد في صحرائهم ركازا فهو له بالطريق الاول كما اشار اليه في التحفة [وان وجده] المستأمن من الركاز [في دار منها] اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب [رده] اي الركاز [على مال كها] اي الدار ولو لم يرده و اخبرجه الى داريا كان ملكا له ملكا هيبثا كما في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في الننف و انما اسند الوجدان الى المستأمن لانه لو وجده متصلص فهو له كما في الزاهدي [وان وجد] في دار الاسلام بقريضة السابق [ركاز] بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المستأمن لان ما وجده من الكنز في صحراء دارهم لا يخمس بلا خلاف [متاعهم] بالجر على الاضافة بيانا للمعنى المجازي كاضافة المتاع بيانا لسمة الكفر والمتاع لغة كل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلها وكثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى الحجرين متاعا وعرفا كل ما يلبسه الناس و يبسطه كما في العمادي و اختلف المشائخ في تفسيره هنا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما اشير اليه في الكرمانى [في ارض لم تملك] كالمغارة [خمس و باقيه له] اي للواجد واما في ارض تملك فللمختط له وهذه المسئلة و ان فهمت مما سبق الا انه ذكرها تبعا للهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع وغيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكوة والعشري في تطهير المالك عن الاثام و اطلق عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال [وفي عمل ارض] ولو مغارة والعسل لعاب النحل وفي حكمه المن الواقع على الشوك الاخضر في قول كما في الظهيرية والظرف خبر لمبتدأ متأخر هو عشر [عشرية] لا خراجية اذ لا يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة [او] عسل [جبل] عشري احتراز عما في الخزانة ان لا شيء في الجبل في رواية والا لاكتفي بالارض فانها جرم مقابل للسماء [او ثمرة] اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشري ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيء متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرمانى وذكر في القاموس انه اسم لحمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتجه الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من احوال الشجر وفيه اشارة الى ان لا شيء في ثمر شجر في دار رجل فانها ليست عشرية وان كان البلدة عشرية كما في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيخان والكلام دال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج احد كما قال اسد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشريه وهو احب عند ابي النسب كما في المحيط لكن قال التمرناشي ان كان الامام يحميمه ففيه العشر والا فلا وعن ابي يوسف والحسن رح لا عشر فيه لانه باق على الاباحة و انما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيهها على ان فرع الخارج مثله في الحكم [وما خرج من الارض] العشرية مما يمنة الباس عادة من اصناف الحبوب والبقول والرياحين

و الفواكه و الاوراد و قصب السكر و الادوية و البذور و فيه رمز الى انه لا يرفع مؤن الزرع كما صرح به و الى انه عشر ما اكل كما قال ابو حنيفة رح و ذهب ابو يوسف رح الى انه عشر ما اكل سوى كفاية الرجل و عياله و قال محمد رح ان ما اكل حسب عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط و ذكر التمرناشي ان لا يصعه اكل شيء منه حتى يؤدي عشرها و قيل هذا اذا عزم ان لا يؤدي فان عزم فلا بأس باكل تسعة اعشاره و الكف احوط و عن ابي حنيفة رح ان اكل قليلا قليلا بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به نأخذ كما في المضمرات و الى انه لا يشترط كون الارض ملكا و الخارج معالجا فلو نبت في ارض غير مملوكة عشر و مرتفصيلة و الى انه يجب في ارض الوقف و الصبي و المجنون و المكاتب و المأذون و المديون كما في الخزائن فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية على ما في المبسوط و المتبادر ان يكون العمر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا الى مزارع او موجرا و هذا صده و قالوا انه على الدافع و المزارع جميعا و على المستاجر و لا خلاف انه على المستعير كما في الننف [وان فل] ذلك العسل و النمر و الخارج فلا يشترط له نصاب كما قال ابو حنيفة و زفر رح و هو اولى كما في الكرمانى و هو الصحيح كما في التحفة و اما عندهما فان كان الخارج مما لا يبقى سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ و الكمثرى و التفاح و المشمش و الثوم و البصل و ان كان مما يبقى فان كان مما يوهق و بكل كاتمر و العنب و الرمان و العناب و التين و الحنطة و الشعير و الذرة فلا شيء فيه الا اذا بلغ الف و مائتي صا و ان كان مما لا يوهق كالقطن و الزعفران و السكر فنصابه عند ابي يوسف رح قيمة ما ذكر من ادنى ما يوسق من نحو الدخن و عند محمد رح خمسة امثال من اطن ما يقدر به نوعه فنصاب القطن خمسة احمال كل حمل ثلثمائة من و الزعفران و نحوه خمسة امناء فانه قدر بالادوية و الرطل و الحمل و بالدرهم و الاستار و الماء [عشر] واجب ذكره و قته في الحبوب ظهورها عنده و رقت الحصاد عند ابي يوسف رح و وقت التنصيف في الخطائر عند محمد رح فيضمن على الخلاف لو استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في النخبس و ظاهرة مشير الى انه لا يعجل به قبل الزرع و ذا بلا خلاف و كذا قبل النبت و ذا عند الطرفين خلافا لابى يوسف رح و يجوز التعجيل بعده اتفاقا كما في المبسوط و الى انه لو اجتمع انواع من جنس يؤدي من كل بحصته و هذا عنده و اما عند محمد رح فمن الوسط كما في المحيط و الاطلاق دال على ان وقت الاداء جميع العمر فهو على التراخي كما قال محمد رح و ذهب ابو يوسف رح الى انه على الفور و عن ابي حنيفة رح و رايتان كما في سجدة تلادة التمرناشى [ان سقاء] اي ذلك العمل و النمر و الخارج [صح] اي ماء جار كالانهار و الادوية في اكثر السنة فان سقاء في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاختيار [او مطر] او ثلج او برد فالسحاب اشمل [الا في بحر حطب] في عدم استغلال البساطين و الاراضي به عادة فدخل فيه القصب الفارسي و الحشيش و المعف و اللبن و نحوها فلو اتخذها شجرة او مقصبة او مبيتا للحشيش ففيه العشر [وفىما] خرج و ان قل

[ نصف عشر ] عنده كما قال في نصابه [ ان سقي ] الخارج اكثر الخول [ بغرب ] اي دلو هظيم يديره البقر [ او دالية ] اي ما يديره البقر وهي جذع طويل يركب تركيب مدافع الارز وفي راسه مغرفة كبيرة كما ذكره المطرزي [ بلا رفع مؤن الزرع ] يضم الميم وفتح الهمزة جمع المؤنثة مكمه على فعولة على الاصح وهي الثقل والمعنى بلا اخراج ما صرف له من نفقة العمال والبقر وكري الانهار وغيرها وفيه تصويح بما علم ضمنا كما في قوله [ وماء السماء ] اي ماء الانهار والبحار والامطار [ و ] ماء [ العيون ] الواقعة في ارض عشرية [ و ] ماء [ البشر ] المحفورة فيها [ عشري ] اي منسوب الى العشر فانه حصل منه فما كان منها في ارض خراجية فخراجي فلو انقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت بماء العشر صارت عشرية ولو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تغيير الوظيفة كما في المحيط ولو سقيت مرة بالعشري ومرة بالخراجي ففيه العشر لان فيه معنى العباداة كما في التمرناشي [ وماء انهار ] جمع نهر بالسكون والفتح مجرى الماء [ حفرها ] من مال الخراج [ العجم ] اسم جمع واللام للعهد اي بعض ملوكهم كشداديان وكيابان واشكانيان ومامانيان وآخرهم يزدجرد المقتول في خلافة عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه [ خراجي ] وان كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كنهري الملك فلن كسري حفرة من الفرات على طريق الكوفة من بغداد ومنها مرورد ونهر يزدجرد والخراجي منسوب الى الخراج وهو في الاصل ما حصل من ريع ارض او كرائها او اجرة غلام او نحوها ثم سمي به ما ياخذه السلطان فيقع على الضريبة والجزية ومال الفري كما في الازاهير وفي الغالب يختص بضريبة الارض كما في المفردات والاصل ان كل نهر يحتاج الى العمارة فعشري والافخراجي [ وكدا ] اي مثل ماء انهار العجم في الخراجية [ الانهار ] اي ماء الانهار [ الاربعة ] جيكون نهر بلخ او ترمذ وبيكون نهر خجند او الترك او الهند وذخلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة او العراق [ عند ابي يوسف رح ] وفي رواية عنه [ لا عند محمد رح ] وذكر شيخ الاسلام عن محمد رح فيها روايتين كما في المحيط والاولى الانهار الخمسة فان السبل على هذا الخلاف كنهري ينشق عن هذه الانهار [ وارض العرب ] بلادها نحو تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين ثنية البحر اسم اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كما في قاضيان لكن في التقويم ان مكة من تهامة وقيل من الحجاز واما مدينة فمكة وفيل من نجد وذكره لزيادة الايضاح و الا فقد جاز الاكتفاء عنه بقوله [ وما اسلم الله ] من بلد طوعا بلا قتال ولا دعوة الى الاسلام او كرها ثم اقراه له عليه في صورتين مثل مكة كما في النتف [ او ما فتح عبوة ] اي فها بالسف اسماء اسم اهله او لا والعنوة بالفتح اسم من العنوب انضم وهو الذل والخضوع كما ذكره المطرزي [ وقد قسم بين جسمنا ] المسلمين احترز به عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهله فانه خراجي كما في النتف ولو قال بيننا لكان شاملا بما اذا قسم بين قوم مسلمين غير حيشا فانه عشري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء و شاملا لاهل الحيش و اكسره فانه اريعماية عند ابي حنيفة رح وعن الحسن اربعة

الاف كما في قاضيخان [والبصرة عشرية] اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف رح لانها بقرب ارض الخراج الا انه ترك القياس يا جماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين [والسواد] اي مواد العراق طولا من حلثة الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد حصن على شط البحر وعرضا من العديب ماء قريب من كوفة الى حلوان بالضم بلد و مواد البلد قراها كما في القاموس و انما سمي به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة وبغداد ونواحيها وذكره كذا ارض العرب لاندراجها تحت قوله [و ما فتح عنوة واقراهه عليه] بلا اسلاهم فان السواد فتح عنوة ولما لم يسلموا وضع عمر رضي الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا [او مالهم] اي ما صالح الامام اهله على شيء معين قبل الغلبة [خراجية] منه ما صالح صلى الله عليه وسلم على ان يأخذ من اراضي بني نجران الفئ حلة وفي رواية الفاء ما نتي حلة و صالح عمر رضي الله عنه على ان يأخذ من اراضي بني تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمنزلة الخراج لا يتغير كما في شرح الطحاوي ومنه يلح وسعد سمرقند و اما نخارا فقد فتح عنوة باقرار اهله عليه فهي خراجية الا مرسان فانه عشري وكذا سمرقند الا انها لحفظ النعمور جعلت عشريه كما في السراجية و ينبغي ان يكون مرد صلحة خراجية كهرة فان امبرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امبر مرد على الف الف درهم و ما نتي درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في التنف ان الصلحية عشريه فلن الامام ان صالح المسلمين على مال معلوم فظلموا انها عشريه وكذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصلح في الصورتين اقل من العشر فالفاضل صرفوا الى الفقراء [و موات احبي] اي ارض غير سالحة للزراعة بالفعل جعلت سالحة لذلك [يعتبر] للعشريه والخراجية [بغربه] اي قرب الموات فان قرب الموات من الارض العشريه فعشريه ومن الخراجية فخراجية كما قال ابو يوسف رح و ذهب محمد رح الى ان العبرة للماء فان مشربا فعشريه و خراجيا فخراجية كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تسقى من عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال فخراجية [والخراج] اي خراج الاراضي المذكورة [اما خراج مقاممة] بالاضافة وهو جزء معين من الخراج بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه وسلم كما اشير اليه بقوله [كما يوضع ربع] من الخراج [او نحوه] كالثلث وفيه اشارة الى ان هذا الخراج بتعلق بالخارج فلوعطل الارض وقد تمكن من الزراعة لم يحجب عليه شيء كما في الظهيرية لكن لو عجل و ادعى خراج ارضه لسنة او سنتين جار لان سببه ارض نامية و الى انه يتكرر بتكرار الخراج كما في المحيط و الى ان الخراج يحل اكله قبل اداء الخراج و قيل لا يحل و الى انه يسقط بهلاك الخراج ولو بعد الحصاد كما في التمرناشي و يرفع مؤن الزرع ثم يؤدي الخراج كما في المحيط و الى ان الدين غيره انع لوجوبه كما في المبنة و الى ان وجبه على النراخي و فيه خلاف العشريه قد مرد الخراج بقدر طاقة الارض كما اشار اليه بقوله [و نصف الخراج غاية الطاقة] فلا يزداد عليه لان النصيف معين

الانصاف وعن محمد بن روح اخذ منه الا بذر الارض وما يقوت نفسه وعياله الى قابل كما في المحيط [ اما ]  
خراج [ موظف ] بالاضافة ويجوز ان يكون وصفاً ويسمى خراج الوظيفة والمقاطعة ايضاً وهو شئ معين  
من النقد او الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامر عمر رضي الله تعالى عنه كما اشار اليه بقوله [ كما وضع  
عمر رضي الله تعالى عنه ] او عماله بامره [ على اهل السواد ] فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل  
الحذيفة مشرفاً فمسحه وبلغ هتاً وستين الف جريب ثم وضع بامره [ لكل جريب ] بالفتح وهو ستون  
ذراعاً في ستين بذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد بن روح وانما لم يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه  
تقدير جريب اراضيهم بذراع ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فمتعارف اهلها كما في المحيط لكن  
في المضمرات اراد بالملك انوشيروان وبسبع قبضات تلك السبع مع زيادة ابهام موضوعة في كل قبضة  
وفي المنية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب هتة قبضات كل قبضة  
اربع اصابع وفي الزاهدي قيل الجريب ما يسع فيه ستون منا من الحنطة وقيل خمسون و اريد  
بالجريب بقرينة ما ياتي ما يزرع فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارها غير مثمرة  
كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجاراً ولو مثمرة كما في قاضيخان وغيره [ يبلغه الماء ] اي جنس الماء  
وان كان العهد اصلاً فلولم يبلغه ماء الخراج عاماً او عامين والسماء يسقيه لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ماء  
النهر وفي ذكر الماء اشعار باصالته حتى لو بلغ الارض السبعة وجب الخراج لانها تزول بالماء كذا في المحيط  
[ صاع ] كايين في عهده صلى الله عليه وسلم مقدراً ما فيه بأربعة المداد و تمامه في الفطرة [ من براو  
شعير ] يحتمل ان يكون مشيراً الى ان خراجه منهما والى انه مما يزرع فيه فيشتمل الذرة والدخن  
وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية من بركا في الزاهدي وغيره [ و درهم ] بوزن سبعة فيشير الى ان المراد  
وزن مكة [ والجريب الرطبة ] بالفتح الاسفست الرطبة [ خمسة دراهم ] وفيه اشعار بان لا شيء في اليابس  
وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضاً لانه عطل الارض الخراجية [ و ] لجريب [ الدرهم ] اي ارض يحيط بها  
حائط فيها اشجار العنب [ و ] لجريب [ النخل ] وغيره من الاشجار المثمرة [ متصه ] تلك الاشجار التي  
للعنب والتمر وغيرهما بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما [ ضعفه ] اي ذلك وهو عشرة دراهم لما فيها  
من الاثمار فلو كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع كما في قاضيخان [ ولما سواه ] ذلك من اصناف الاجرية  
كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله [ والبستان ] اي ارض يحوط بها حائط فيها  
اشجار متفرقة ممكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق الناس  
ويشكل بما ذكرنا من شجرة غير مثمرة [ ما يطبق ] من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة  
نصف الخراج كما في المضمرات فلو كان الارض لا يطبق ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه لقلة الربيع جاز  
المقصان عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربيع فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة  
الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولو زاد الامام عليه ابتداء جاز عند محمد بن روح وعن ابي يوسف روح

روايتان ولا يجوز عند بي حنيفة رح على الصحيح والكلام مشير الى انه لم يتكرر بتكرر الخارج والى ان الدين لم يمنعه والى انه واجب على الصغير والمكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يجعله للمالك خلافاً لحمد رح الكل في المحيط واكل الخارج في الموظف في الحل والحرمة كما في المقاسمة على ما في التمر تاشي والى انه لا يجوز ان يوظفوا في الارض كلها شيئاً من الدراهم وفي الكافي انهم وظفوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه من اي جنس [ ولا خراج لو انقطع ] في اثناء الزراعة [ الماء عن ارضه ] اي ارض الخراج وما تقرر ان المفهوم ليس بكلي لا يصح دعوى الاستدراك بمفهوم قوله لا يبلغه الماء اصلاً [ او غلب ] الماء عليه بحيث لا يتمكن منه الزراعة كما اذا صار ذاتاً [ او اصاب الزرع آفة ] مساوية لا يمكن التحرز عنه كالحره والبرده والحرق والفرق او ارضية ممكنة التحرز كاكل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضية لا يسقط الخراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نضب او اصاب الزرع آفة في بعض الحول وقد تمكن من الزرع فعليه الخراج واختلفوا ان المعتبر زرع الحنطة او الشعير او اي زرع كان كما في المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر تاشي [ ويجب ] الخراج [ ان عطلها ] اي عطل الارض الصالحة للزراعة [ مالهها ] بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الخراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج وان لم يجد يبيعها وياخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كما في المحيط [ ويبقى ] الخراج على الارض [ ان اسلم المالك ] فان اهل المواد اسلموا ولم يوضع الخراج عنهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من النتنف [ او شربها ] اي ارض الخراج [ مسلم ] من ذمي او مسلم فيؤدي المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمنعه انسان من الزراعة فعلى البائع كما في المحيط وفيه اشعار بانه على المشتري اذا بقي من المنعة ما يزرع فيه وهو ثلثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينعقد حبه والا فهي كالبيضاء كما في المضمرات [ وان شرب الكافر ] الذمي ارضاً [ عشرية ] من مسلم وضع الخراج عليه بعد القبض وبطل العشر وعند ابي يوسف رح ضعف عشرها وصرف الى مصرف الخراج وعند محمد رح عليه عشر واحد مصرفه في رواية مصرف الخراج وفي أخرى مصرف الزكاة والله اعلم \*

[ فصل \* مصرف الزكاة ] اي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وأشار الى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها اليه وصرح به في الاختيار وغيرها ويستثنى منه ما ياخذ العاشر من الذمي وغيره من الكفار بدليل ما ياتي في الجهاد من مصرف الخراج والخمس

وانما اختير هذا الاسم للاشعار بأنه لا يجوز له اخذ الزكوة بغير علم المالك ولا المطالبة و لو اخذ ضمن قضاء و اما ديانه فيرجى ان يحل له ذلك اذا لم يكن من قرابته من هو اخرج منه كافي للتنية [ الفقير ] من فقر مقدرا فانه لم يقل الا افتقر فهو فقير ذكره ابن الاثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة و شريعة على الصحيح ما اشير اليه بقوله [ اي من له مال دون النصاب ] اي غير ما يبلغ نصابا قدر ما انتهى درهم او قيمتهما فصاعدا فاضلا عن حاجته الاصلية سواء كان ناميا او لا فاللام للعهد والاطلاق دال على ان الصحة والاكتساب غير مانعين للرفع اليه كافي الاختيار [ والمسكين ] من السكون فانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة ثم فسر معناه الشرعي والعرفي فقال [ اي من لا شيء له ] من المال وعنه ان الفقير من يسأل والمسكين من لا يسأل وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كافي الزاهدي وقيل هو من له ادنى شيء وهو من لا شيء له وقيل هو من كان له ولعياله قوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شيء ولم يقدر على الكسب كافي المضمرات وقيل كلاهما بمعنى كافي النظم وفائدة الاختلافات في الوقف والوصية [ وعامل الصدقة ] من العاشر وعبرة والعمل فعل من الانسان بقصد فهو اخص من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوانات كافي المفردات والصدقة من الصدق وسمي بها عطية يراد بها المثوبة لا النكرمة لان بها يظهر صدقه في العبودية كافي الكرمانى وذكر في الازاهير ان تركيبه يدل على قوة في الشيء قولاً وفعلًا وسمي بها ما يتصدق به لانه بقوته يرد البلاء وقيل لان اول عامل بعثه صلى الله عليه وسلم لجمع الزكوة رجل من بني صلق بكسر الدال وهم قوم من كندة والنسبة اليهم صدقي بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل لانهم كانوا يؤدون الزكوة في الجاهلية [ فيعطى ] مما في يده من مال الصدقة [ بقدر عمله ] فلو ضاع ذلك المال لم يعط له شيء ولو ادي الى الامام لم يستحق شيئاً كما في المضمرات والاطلاق مشعر بان غناه غير مانع وكذا كونه هاشمياً وقيل لا يحل له كما في الكافي وذكر في المنتقى انه لو عمل فيها واعطي من غيرها فلا بأس به وقوله بقدر عمله مرافق لمختصر القدوري وفيه اشعار بأنه يعطى اجر عمله بالغاً ما بلغ لا بقدر احتياجه لكن في المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه في ذهابهم ومحييم ولو تلبه ارباع العشر [ والمكاتب ] اي مكاتب غيره ولو غنيا فلو عجز حل ما اخذ كما في المضمرات وقال ابو الليث (ولا الى مكاتب غنى) والاولى هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمي كما في الاختيار [ فيعان في فك رقبته ] اي تخليصها من الرق وفيه اشعار بأنه ينبغي ان يعطى ما عجز عنه فيؤدي الى عتقه والرقبة يعبر بها عن الجملة ويحل امماً للمملوك فاضافته كما في كل الدراهم [ ومديون ] تقديمه على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع والمراد من عليه الدين من اي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامة في اصلاح ذات البين كما في الزاهدي وقيل المصرف الدائن الذي لا يصل يده الى مدونه



فانه الغارم كما في الذخيرة [ لا يملك نصابا فاضلا من دينه ] اي عما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر يساوي قيمته نصابا فاضلا من دينه كما ميأتي في الفطرة [ و ] الدين [ في سبيل الله اي منقطع الغزاة ] اي الذين عجزوا عن الحق بجيش الاسلام لغفرهم فيحل لهم الصدقة وان كانوا كاسبيين اذ الكسب يقعد هم عن الجهاد فالغزاة جمع الغاري وهو اوك موافقا للباقي والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وباء التعدي بمعنى عجز عن السفر لهلاك النفقة او الدابة وغيرهما فاصله منقطع بالغزاة فحذف الحار واستعمل استعمال المحصول وغيره [ عند ابي يوسف رح ] وفي رواية عن محمد رح وهو الصحيح لان سبيل الله تعالى وان عم كل طاعة الا انه خص بالغزو اذا طلق كما في المضمرات [ منقطع الحاج ] اي بالحاج الذين يحجون فانه ربما يطلق على الجمع وان كان في الاصل مفردا كما قال ابن لاثير على انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل الافراد [ عند محمد رح ] وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبة العلم كما في المضمرات وغيره [ وابن السبيل ] المسافر الكثير العير رسمي به للازمته الطريق اي [ من له مال لا معه ] متناول للمساكن الغني رقة الفقير يدا فعليه الزكاة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزاهدي وللمقيم الذي له مال في غير وطنه فينبغي ان يكون بمنزلة ابن السبيل وللدائن الذي مدينه مقر اكنه معسر فهو كابن السبيل كما في المحيط وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي المنية اذا كان له ما يكفي الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما ورى عن اصحابنا كما في الكرماني هذا هو المصارف المذكورة في النص واما المؤلفة قلوبهم اي طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريضا وخونا فمنسوخة باجماع الصحابة او باجتهادهم كما في شرح التاويلات ولا يشترط للنسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية [ فيصرف ] الزكاة [ الى الل ] اي كل من المصارف السبعة [ او البعض ] منهم كالديون [ نمديكا ] اي صرف تملك فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اربد الصرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يامر بالصرف اليها فيثاب المذكي والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون و صبي غير مراهق الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما و يصرف الى مراهق يعقل الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما يشير اليه وفي المضمرات يصرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقرباء للعيدي والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف رح فلو اكل مع من في عباله باويا للزكاة والفطرة جازعه خلافا لمحمد رح كما في النظم وعليه الفتوى كما في الخزائن وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما ياتي [ لا لى من بينهما ولاد ] بالكسر مصدر يلد اي لا يصرف الى الوالد وان علا والى الولد وان سفل سواء كان بالنكاح او السفاح [ وزوجية ] فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن

او ثلث و كذا العكس عنده خلافا لهما [ ومملوكه ] قنا او غيره [ وعبد اعتق بعضه ] خلافا لهما [ وغني ] غير عامل و مكاتب وابن سبيل و هذا تصريح بما علم ضمننا فان المتبادر من الغني خلاف الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثة صحيح كاسب قادر على قوت يوم ومالك لنصاب موجب للفطرة والا ضحية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للملك وقد جار الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بأنه لو صرف ناديا الى سلطان زماننا لم تمقط عنه ولذا افتى كثير من ائمة بلخ رح بالاعادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن في المضمرة لو علم انه لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف الحبايات جاز عن الزكوة لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة وموق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغني كما في المضمرة [ ولا ] الى [ ومملوكه ] اي مملوك الغني غير للمكاتب وعن ابي يوسف رح انه لو كان مولاه غينا غائبا جاز الصرف اليه وكذا لو كان عبدا زمنا ليس في عياله كما في المحيط [ وطفله ] اي الغني فيصرف الى البالغ ولو ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغني ولو صغيرا قيل لا يصرف الى بالغه الغني وامراته وقيل يصرف اليهما كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير وقد مر [ وبني هاشم ] من الهشم وهو كسر الشعي الرخو وسمي به عمرو بن عبد مناف جدہ صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد لاهل الحرم واطلاق بنيه ليس كما ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا يصرف الزكوة الى اولاد كل مسلمين فقراء الا اولاد عباس و هارث و اولاد ابي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله تعالى عنهم فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف رح كما في المضمرة وفي شرح الآثار لا يصرف التطوع اليهم عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان وبالجواز ناخذ لان الحرمة مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم [ ومواليهم ] اي معنقي بني هاشم وعن ابي يوسف رح لا يصرف غير بني هاشم اليهم كما في المحيط [ ولا ] الى [ ذمي ] للامر بالصرف الى فقرائنا فلا يصرف الى الحربي والمرد و ينبغي ان لا يصرف الى من يكفر من المبتدعة [ و جاز غيرها ] من قبيل الاستخدام اي غير الزكوة من الفطرة والكفارة والنذر والتطوع [ اليه ] اي الذمي عندهما خلافا لابي يوسف رح [ وان دفع ] الزكوة [ الى ] من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه [ اي قنه او مكاتبه او غيره ] يعيدها [ وفي الزاهدي في العبد الغني اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف رح ] وان ظهر موانع آخر [ من كونه هاشميا او غينا او ولدا او ولدا او كافرا او غيرها ] لا يعيد عندهما خلافا لابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح في الكافر و قرابة الولاد والزوجة لا يجزي وهذا اذا تحرى اما اذا شك فلم يتحرر او تحرى فظن انه ليس بمصرف فلم يجزيه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جار ولا يسترد

عنده ولو ظهر انه عبد او حر بي وفي الهاشمي روايتان ولا يسترد في الولد والغني و هل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطي الكل في الزاهدي [ و ندب دفع ] مقدار [ ما يغنيه ] اي المدفوع اليه [ من السؤال يوما ] لان المقصود هو الاغناء من السؤال ولذا قال معائنا من اراد ان يتصدق بدينهم يبتغي فقيرا واحدا ويعطيه ولا يشتري به فلوسا ويفرقها على المساكين كما في المحيط وفيه اشعار بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للکاسب ولما لك خمسين درهما كما في قاضيان [ وكرة ] عند العلماء الثلاثة [ دفع النصاب ] فصاعدا [ الى فقير غير مديون ] وغير معيل وقال زفر رح لا يجوز ومن ابي يوسف رح يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لا يجوز فرق النصاب بدفعات الا ان يخرج الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في سرف او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزأه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل [ و ] كرة [ نقلها من بلد الى بلد آخر ] وان كان المزكي فيه فالمعتبر مكان الملك لا المالك والمتبادر من الضمير انه لا يكره النقل قبل الحول كما روي عنه كما في المحيط [ الا الى قريبه او ] شخص [ اخرج من اهل بلدة ] فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلدة اخرج او انفع بتعليم الشرائع وتعلمها والا فلا يكره كما في النهاية ومن ابي حنيفة رح انه لا يخرج لقريبه ولا لغيره والا فقد اماء كما في المحيط ويبدأ في الصدقات من الاقارب ثم الموالي ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة و قرابته محارب حتى يبدأ بهم كما في المضمرات والافضل اخوته و اخواته ثم اولادهما ثم اعمامه و عماته ثم احواله وخالاته ثم ذور ارحامه ثم جيرانه ثم اهل مكنته ثم اهل بلدة كما في النظم والله اعلم \*

[ فصل \* الفطرة ] بحذف المضاف ومثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيؤول الى قولهم زكاة الراس فانه السبب عند الجمهور [ من ] عين [ بر ] اي حنطة [ و ] عين [ ما يتخذ منه ] اي البر من نحو السويق والدقيق والخبز لانه قريب من المقصود وفي الذخيرة ان لدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبز على الاصح وفي التمرناشي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تماثل كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة وعن ابي يوسف رح الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما في التمرناشي [ و ] عين [ زبيب ] عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في الذخيرة [ نصف صاع ] اي مقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصر كما في النظم والصاع ما يجمع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه حجازي الا انه صاع النفقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع عمر رضي الله

تعالى عنه عراقي حجاجي يمسح فيه ثمانية ارطال مما يستوي كيله ووزنه من نحو الماش كما في الكعبر  
الكتيب الا انه اقل من البرقمكيا له اكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبرطل انه متوسط بين الماش  
والشعير كما اشار المص رح اليه في الشرح [ ومن ] عين [ تمر وشعير ] ولما يتخذ منه من المويق  
والدقيق والخبز وفيه خلاف ما مر [ صاع ] مذكور وجاز ربع صاع من برود نصف صاع من شعير  
او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومن هو كما في  
التمرناشي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار اليه وقال  
[ وجاز ] عنده [ منوان برا ] وزيبيا واربعة امناء من تمر وشعير وعند ابي يوسف رح منا وثلاثة عشر  
استارا ومثقال ونصف مثقال برا ومنوان ونصف منا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والمنوان تشبیهة  
المنا كالعصا وجمعه امناء واما المن فلغة ضعيفة تجمع على امنان فالمنا شرعا وعرفا بهراة اربعون استارا  
لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمنوان شرعا عندنا منا واحد  
عشر استارا وثلاثة مثاقيل عرفا ونصف مثقال وقيل منا واثنا عشر استارا ومثقال واربعة دوانق  
لزيادة دانق في كل استار عرفي وعند ابي يوسف رح ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة مثاقيل  
ولا يجوز عند محمد رح الا كيلا وفي ذكر الصاع والمنا اشعار بأنه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما  
في صوم قاضيخان وذكر في الزاهدي انه يجوز عند الشيخين واطلاقه مشير الى انه يجوز صدقة  
جملة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل  
لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل يكره والافضل ان يؤدي صدقة نفسه وعياله الى واحد كما  
فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمرناشي [ وجب ] الفطرة كالتمر واما في المجرد عنه  
انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة [ على حر مسلم ] فتجب على المسافر والمجنون والصبي وسباني  
ولا تجب على العبد والكافر وفيه رمز الى انه يؤدي حيث هو وان كان من ادنى عنه في بلد آخر  
لان الوجوب عليه وعن ابي حنيفة رح حيث هو لان الوجوب بسببه كما في التمرناشي وذكر في  
المصدرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا للولد والرقيق عند ابي يوسف رح  
وعليه الفتوى ويعتبر مكانهما عند محمد رح [ له نصاب الزكاة ] اي مأنتا درهم او قيمتهما مثلا فاضلا  
عن حاجته الاصلية كما في الكرمانني والاختيار وغيرهما فيعتبر في الغناء ما زاد على دار واحدة وعلى  
الدسوت الثلاثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره  
وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى  
الواحد من المصاحف وقيل كله معتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهدي وقال اكثر  
المشائخ ان الكتب لا يعتبر لو قيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للحفظ والدراسة وان اشترى  
ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر بلا خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر ارسنة كما في المصدرات

وان اشترى عقارا قيمته نصاب فمعتبر عند الزعفراني وغير معتبر عند الفضلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعِياله سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اصحيته ان ملك مأتي درهم بلا شيء آخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمضمورات وغيرهما وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع درن اللاحق بعده [وان لم ينم] ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر [وبه] اي النصاب [تحريم] على مالكة [الصدقة] اي الزكوة والعشر والفطرة وغيرهما [و] به [تجب الاصحية] في ظاهر الرواية وعنه ان غناء الزكوة والاصحية سواء كما في اصحية الذخيرة [ونفقة القريب] اي ذى الرحم المحرم من الالباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا والاخوة والاخوات والاولاد والاعمام والعمات والاحوال والحالات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بانه لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كالاولاد الاعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كازواج الالباء ولا الاجنبي اذا عجزوا كما في النظم فيجب عليه [لنفسه] وان لم يصم لمرض او مفرا او كبر كما في الخزائن وفيه رمز الى ان السبب هو الرأس [وطغله فقيرا] في عياله كما هو المتبادر فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجب لنا فلتته وكذا لماليكه ويؤدي من ماله كما في التمرناشي والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به [وخادمه] غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة [مكلا] لزيادة التوضيح فان الاضافة يغني عنه ويمكن ان يكون احترازا عن المغصوب المجحود فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهدي [ولو] كان [مدبرا] او ام ولد او كافرا [وجانبا عمدا او خطاء او ماذونا وكذا اذا كان في يد غيره باجارة او اعارة او ودیعة او رهن كما في المحيط [لا] تجب [لزوجه وولده الكبير] ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لهما بغير امرهما جاز ولا يؤدي لغير عياله الا بامره كما في المحيط ومن محذور ان الكبير المحنون اذا بلغ مجنونا ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مغيقا ثم جن لا كما في الزاهدي [و] لا [طفله الغني بل] تجب عليه [من ماله] اي الطفل وهذا عندهما خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى وعلى هذا الخلاف ماليكه كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جوار اداء وصي الاب او الجد عند عدمهما او وصي القاضي كما في المضمورات [ومكاتبه] ولو عجز [وعنده للتجارة] وعبد له ابق الا بعد عوده فانه يؤدي له فطرة السنين الماضية [وعبد] للخدمة [مشترك] وجارية مشتركة فلو جاءت بولد فادعياه فعلى كل منهما له صدقة نامة عند ابي يوسف رح وعلبهما صدقة واحدة عند محمد رح واذا كان احدهما ميتا او معسرا فعلى الاخر صدقة نامة عندهما كما في المحيط [وكذا العبيد المشتركة] اي لا يجب لهم اذا كانوا للخدمة على كل من الموالي عنده [خلافا لهما] فانه يجب على كل فطرة بالحصص من الرؤوس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع كما في الكرمانی [وتجب] الفطرة [بطلوع] اي

بعد طلوع [فجر] يوم [الفطر] حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او انتقراو باع عبده او وهبه وسلم او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه اشارة الى ان وجوبها على التراخي كما قال محمد بن زهير ذهب ابو يوسف رحمه الله الى انه على الفور وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان الاولى ان يقال واول وقتها صبح الفطر [وجاز] لعشر سنين او اكثر او اقل [تقديمها] على الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المضمرات وقيل جاز ان يؤدي في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله بيوم او يومين ولا يقدم عند الحسن رحمه الله كما في الكرمانى [ولا نسقط] الفطرة ولو صار فقيرا [ان اخر] عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الخزانة لكن فيه اساءة كما في التمرتاشي وعند الحسن رحمه الله تهبط بصلوة العيد كما في الزاهدي وبيوم الفطر كما في الكافي ولا يخفى ان في قوله اخر شيئا من حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء زكاة العلم بالتمام والله اعلم \*

### \* [كتاب الصوم] \*

اتسعه الزكاة اشارة الى ما تقرر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم [وهو] في اللغة الامساك عن الفعل مطعما كان او كلاما او مشيا كما في المفردات او ترك الانسان الاكل كما في المغرب وفي الشريعة [ترك الاكل والشرب] بالحركات [والوطئ] اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشكل بما فعل نسيانا كما ظن والمراد الوطئ الكامل فلا يشمل وطئ ميتة او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريف بالاعم جائز ولو قال ترك المفطرات لزم الدور اذ هي مفطرات الصوم [من] اول زمان [الصبح] الصادق او انتشاره على الخلاف وهو اوسع والاول احوط على ما قال الحلواني كما في المحيط [الى المغرب] اي زمان غيوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشامية وغيرهما في البخاري والاختيار وغورهما انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) اي اذا وجد الظلمة حيا في جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر اوصار مقطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم وانما ادى الامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الانطار كما في فتح الباري [مع النية] اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر شرعا فمن نوى اول الليل ثم لم يخطر به انه الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الغرض قبيله صار نافضا للنفل الى الغرض لكن لو نوى الغرض من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير نافضا كما في التمرتاشي

والى انه لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لو حلف ان لا يصوم فاصبح صائما ثم افطر حنث لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه لان ما يتركب من اجزاء متفقة متجانسة كان للبعض اسم الكل كالماء وفي ايمان المحيطان صوم ساعة مما يتقرب الى الله تعالى والى ان النية لا بد ان يتحدد في كل يوم لجميع الصيامات وذا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر ررح [ ويصح اداء ] صوم شهر [ رمضان ] فان المجموع علم حذف جزؤه للشهرة كما في الكرمانى [ بنية ] واقعة [ قبل نصف النهار ] وهو لغة ضوء واسع ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار [ الشرعي ] من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضحوة الكبرى فجعل الشرع ساعة من الليل مع كسري اكثر الاوقات داخل في النهار فلو نوى عند الضحوة او بعد ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة [ و ] يصح صومه بلا خلاف [ بنية نفل و ] يصح [ بنية مطلقة ] باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها الى ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم [ و ] بنية [ واجب آخر ] كالقضاء والكفارة والنذر فهو عطف على النفل والفصل ليس باجنبي ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم الكفارات والنذور كما في التحفة لكن في المشارع ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب الا [ في سفر ] شرعي [ او مرض ] مبيح للفطر خفيف زيادته مثلا فانه لا يصح بها من رمضان بل مما نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر او المريض اذا تنفل فمفترض بربضان وعن كثير من المشائخ انه متنفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه متنفل والاول الصحيح وهذا كله عنده واما عندهما فعن رمضان وان نوى واجبا آخر كما في الكشف [ وكذا ] اي مثل رمضان [ النفل والنذر المعين ] وقته في صحة الاداء بكل من النيات الثلث الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى النذور وعنه ان النذور بنية النفل نفل كما في الزاهدي [ الا في الاخير ] اي في الاداء بنية واجب آخر فانهما لا يؤديان بها بل هو يؤدى بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤديان بها اما النفل فمشهور واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال عامله في قوله في ذلك اليوم وحينئذ لم يرد على المصنف شيء كما على الهداية ( هذا الضرب يتأدى بنية واجب آخر ) فانه اراد بالمشار اليه رمضان كما في الكرمانى و غيرة [ و شرط للقضاء ] اي قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد [ والكفارة ] اي كفارة رمضان والطهار واليمين والقتل والاحصار والصيد والحلق ومتعة الحج [ والنذر المطلق ] غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاحصر ( و شرط للدين ) [ ان يبیت ] اي ينوي من الليل

ولو عند الطلوع فان كل صوم وجب في الدمة بلا وقت معلوم لم يجز بنية الا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعا و اتمامه مستحب ولا قضاء بأفطاره كما في الزاهدي وغيره والتبسيط في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل كما في المفردات [ وان يعين ] كلا من هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم ان غيره لجميع الصيامات على الابهام وبالوصف يتعين كما في التحفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين من رمضان والنفل والندر المعين لم يشترط التبسيط والتعيين كما مر والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منهما بل هو متنفل كما قال محمد بن رح وقال ابو يوسف رح انه قاض كما في الكافي [ والصوم بنية ] مطلقة او بنية النفل [ يوم الشك ] اي يوما لم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الحادي والثلاثون منه بان غم هلاله او الثلاثون من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم ير اد رآه احد او فاسقان بلا قبول فلو كان السماء مضحية بلا رؤيته فليس من يوم الشك في شيء [ افضل ] بالاتفاق كما في المحيط [ لمن وافق ] من الخواص والعوام [ صوما ] يعتاده [ كصوم الخميس او الاثنين او ثلثة من آخر شهر ] [ افضل عند العامة ] للخواص [ اي العلماء ] كما في التمرتاشي او الذين يعلمون نيته وهي ان يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية [ ويفطر غيرهم ] الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص [ بعد نصف النهار ] العربي وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والوقاية وغيرها فالتقييد بالشرعي ليس بشرعي كما ظن وفي المزارع الاصح انه ان صام قبله يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افردته و وافق ما يعتاده فذلك والا فالصوم افضل للعالم و يفتي العامة بالتلوم وفي التمرتاشي قيل ان الافضل الفطر لحديث ( من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم ) وقبل الصوم لحديث ( من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه . صيام الدهر كله ) وقيل يكره الصوم و يائم وقيل لا يائم واجمعوا انه لا يائم بالفطر [ وكرة ] الصوم [ ان نوى ] يوم الشك [ واجبا ] من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهية دون الاول وفي التنفل لو صام عن الكفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم الواجب فحق الكلام ان يقول بعد قوله ( وغيره ) وان اطلق او نوى واجبا فانه موافق لما بعده في الحكم الاتي كما سيأتي [ ولا صوم ] لانه لم ينو [ لو نوى ان كان الغد ] الذي هو يوم الشك واقعا [ من رمضان فانا صائم ] منه [ والا ] يكن ذلك اليوم منه بل من شعبان [ فلا ] اكن صائما اصلا وعن محمد بن رح ينبغي ان يعزم ايلة الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو مذهب اصحابنا رحمهم الله اجمع ولو قال نويت ان اصوم غدا انشاء الله تعالى فلا رواية قبل انه صائم استحسانا وقبل ان اراد التعليق فغير صائم والا فصائم كما في الزاهدي [ وكرة ] ان ردد بين صوم رمضان و [ صوم ] غيره [ واجبا ] او نفلا او مطلقا بان نوى ان يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غير مقيد به [ فان كان ] يوم الشك الذي نوى واجبا او ردد



بين رمضان او غيره [من رمضان يقع عنه] لوجود اصل النية [والا] يكن من رمضان بان كان من شعبان او لم يظهر واحد منهما [فنفل] لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشائخ قالوا اذا نوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كما في المحيط [ومن رأى] ولو اماما [هلال صوم] اي غرة الصوم وهذا احسن في القاموس الهلال غرة القمر او الليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر [او] هلال [فطر وحده يصوم] وقال محمد بن مسلمة اذا رأى هلال الفطر ولم يقبل قوله فانه يمسك بلا نية الصوم وفي قول ان كان اما ما ياكل جهرا وغيره سرا كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو رآه رجل ثم دخل مصرا واهله صائمون فعليه ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا شيء عليه كما في الزاهدي [وان رد قوله] والحال انه مردود القول لثمة الفسق اذا كانت السماء متغيمة و لتفردة اذا كانت مضحمة وفيه اشارة الى انه يشهد عند حاكم و الشهادة لازمة ليلا لئلا يفطر الناس اذا كان عدلا ولو مخدرة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة الروايتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزاهدي والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع يكون الجزء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول [وان افطر] بعد الرد [قضى ولا كفارة] عليه وفيه اشعار بانه اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي [وقبل خبر عدل] واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا واما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوي كما في المصنوعات [ولو] كان ذلك العدل [قنا] بالكمس صرفا خلاف المدبر والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الاول ولغة عبد ملك هو وابوه او خالص العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس [او امرأة] او امة او محدودا في قذف نائبا وعنه لا يقبل شهادته [لصوم] ظرف قبل [مع] نحو [غيم] اي سحاب كالغبار والدخان وقال القضيي انها يقبل اذا قال رأيتني في الصحراء او بين خلال الغيم وعن الحسن يشترط النصاب له كما في المحيط [و شرط مع] نحو [الغيم للفطر] في ظاهر الرواية [نصاب الشهادة] اي شهادة غير الزنا وهو وجلان او رجل وامرأتان وفي المنتقى انه يقبل فيه شهادة واحد [و] شرط ايضا [لفظها] اي الشهادة [والعدالة] اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود في القذف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم [لا] يشترط [الدعوى] فيه

وفي العدة انه يشترط والاكتفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية [وبلاغيم جمع عظيم] غير مقدري ظاهر الرواية [فيهما] اي في الصوم والفطري يشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما في الكرماني فلا يشترط علم الميقين الناشي من المتواتر كما اشير اليه في المصنوعات لكن كلام الشرح مشير اليه وفي الزاد الصحيح انه يكونوا من اطراف شتى حتى لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وفي الكرماني عن ابي حفص اربعة آلاف قليل ببغارا وعن خلف خمسمائة قليل ببلخ وفي المحيط عن ابي يوسف رح انه خمسون وقال الطحاوي انه يقبل فيهما شهادة واحد جاء من خارج المصر او اهل اماكنه وعن ابي حنيفة رح نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء مشعر بانه لا يشترط فيهما الدعوى والشهادة والعدالة والحرية وفي المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من العمادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلاغيم مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرؤية اشارة الى ان ما قال اهل التنجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع قال صلى الله عليه وسلم ( من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما أنزل على محمد ) وعن ابي حنيفة رح ان رأى القمر قدام الشمس فليليلة الماضية وان رآه خلفها فلوللمستقبلية وتفصيل القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق والى ان لا عبرة لرؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي لليلة المستقبلية كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه اذا رأى قبل الزوال فللماضية وعن ابي حنيفة رح ان غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدي البلدين بالرؤية لا يلزم الاخرى وعن محمد رح انه يلزم والصحيح من مذهب اصحابنا انه يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة الاخرى وان لا عبرة لاتحاد المطالع واختلافها وهذا ظاهر الرواية وقبل يعتبر كما في المصنوعات وحده على ما في الجواهر مسيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر [وبعد صوم ثلثين] يوما من رمضان [بقول عدلين] ظرف صوم او حال او صفة [حل الفطر] من يوم الحادي والثلثين سواء تغيمت السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جار فيما اذا تغيم السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اضحيت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضحية الكل في المحيط ولا يلزم منه كذبهما لانه لا تصال القضاء به صار حجة فكانهم راؤة [و] بعد صوم ثلثين [بقول عدل] واحد [لا] يحل الفطر الا اذا صاموا يوما آخر سواء تغيم السماء في الزمانين او لا وقال محمد رح لو تغيم السماء فيهما حل الفطر قال الحلواني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اضحيت في الفطر كما في الذخيرة [والاصح] اي هلال يومه

من ذي الحجة [كالفطر] أي كهلال يومه من هوال في ظاهر الرواية فشرط مع الغيم العذلان مع الشهادة وبلاغيم جمع عظيم وعنه كالصوم فقبل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام \*

[فصل \* من جامع] من الجماع وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان

التقاء الختانين موجب للكفارة [ارجومع في احد السبيلين] أي القبل والدبر من انعان هي

فالجماع في الدبر موجب للكفارة كما قال وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في الجواهر ان

الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو سحقت المرأة بمرأة وانزل ماؤها ونبه اشارة الى انه

لو طلع العجرو هو مواقع لم يكفر كما لو جامع ناسبا وعن ابي يوسف رح ان بقي بعد

الطلوع كفر وان بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء ولو كتبت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة

ولو جامعها ثم مرض في يومه سقط الكفارة كما في المحيط رائي انه لو لف ذكره بخرفة مانعة للحرارة لم يكفر

كما في المنية والى ان الرجل بجماع المستهانة كفر كالمراة بالصبي والمجنون وفي الصورتين اختلاف المشائخ

كما في التمرناشي [اذا اكل اوشرب] سواء نوى من الليل او النهار وفي النوازل اذا نوى من النهار

ثم اكل لم يكفر والاول الصحيح كما في الكشف ولو اصبح غير ناول للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر

عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم [غداء] هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما

يتحلل عن شيء وهو بالحقيقه الدم وبافي الاخلاط كالبازير وعرفا وهو المراد ما من شأنه ان يصير

البدل كالحنطة والخبز واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين الغذاء اذ هو جوهر

ارضية لابد له من مرفق الى الاعضاء سيما المجاري الضيقة لكن في النظم لم يكفر باكل الحبوب

سوى الحنطة وقيل لم يكفر عندهما وفي المحيط اذا اكل ما يوكل عادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع

اللوزة الرطبة يكفر واليابسة لا وان مضغهما يكفر وفي المنية لو ابتلع بزاق حبيبه يكفر على الخلاف

وفي الزاهدي لو شرب الخمر كفر مع القضاء والتعزير والحد كما لو زنى لاختلاف الاسباب [ارداء]

وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكنفور وغرة لكن في المحيط لو اكل ما يتدأى به قصدا

وتبعاً لغيره بكفر وما لا فلا وفي الهلبج روايتان [عمدا] اي جماعا ازاكلا او شربا قصدا احترازا

عن الاكراه والخطاء والسببان كما يابى [فصى] ما افسده مما فعل فيه فعلا معها [وكفر] عنه

وانما ترك بسان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد رح وقال ابو يوسف

رح انه ملأ الفور وعن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمرناشي وقبل بين رمضانين وبه اهل الكرخي

والاول الصحيح ولذا لا يكره نغله كما في الراهمدي وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي ان يقدمه

على الكفارة كما في الحيرة ويستحب التتابع كما في الهداية [كالظاهر] اي تكفيرا كتكفيره بان يعتق

رقبة فان لم يستطع فبصوم شهرين ولما اذا فطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام متين ممكينا

كالفطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتعشية او الصوم والعشاء ليوم كما في المراجعة والى

ابن السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقائق عن محمد بن سلام وفي الخزائنة عن نصير بن يحيى  
 انهما افتيا بالصوم في الجبائرة وقالوا لا نامرهم بالاعتاق فانهم ربما يقطرون ثم يعتقون وبمجرد التشبه  
 لم يرد انه اذا جامع امرأته ليلا عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يستأنف وفي الظهار  
 يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلاثة آلاف يوم وعند  
 بعضهم لا يخرج من العهدة وان صام الدهر كله كافي النظم [ وهي ] اي كفارة الصوم [ بافساد اداء  
 صوم ] شهر [ رمضان ] بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان البانية لا تجب او يسقط على  
 الخلاف وهذا اذا لم يكفر فاذا كفر للاولى فلا تدخل وعنه يكفيه الاولى وفيه اشعار بأنه بافساد رمضانين  
 لزوم كفارتان كما روي عن محمد رح وقال اكسر المشائخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل وقبل بغير  
 الجماع يكفي واحدة الكل في الزاهدي وقال المرغباني من اكل شهرة يؤمر بقتله كافي المبة والتبادر  
 من الافساد انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجم فاستغنى ومن يرخل منه الفقه فافتى  
 بفماد صومه فاكل لم يكفر لان على العامي العمل بفتوى المفتي فهو معذور في ذلك و ان اخطأ  
 المفتي فيه كافي المحيط وعنه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن  
 ابي يوسف رح كفر لان عليه استفتاء فقط لان الحديث قد يترك ظاهرة وينسج كافي التحفة [ لا غير ]  
 اي لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر وغيرها [ وقضي فقط ] فلا يكفر  
 [ ان افطر خطأ ] اي ذاكرا للصوم غير قاصد للانفطار كافي الكرمانى فلو تضرع او استنشق فسبق  
 الماء جوفه وهو ذاكرا للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في  
 المبالغة ملاء النعم لا الغرغرة كافي الزاهدي وعن نصر اذا اغتسل فدخل الماء حلقة لا يفسد الا اذا  
 صب فيه متعمدا كافي المحيط [ او ] افطر [ مكرها ] من سلطان او غيره فلو اكره رجلا او امرأة  
 على الجماع مثلا فضي بلا كفارة عندهم كما لو طارحته لا في الابتداء كافي النظم وذكر في المضمرات  
 لو اكرهت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه الفتوى [ او ] فعل مثل الاكل بعد  
 الصبح او قبل الغروب [ بطن انه ] اي وقت هذا الفعل [ لبس ] اي قبل الصبح او بعد الغروب لكن  
 قل القدروري ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح استحباب القضاء وفي لفظ الظن  
 اشارة الى تحريم التسحر والانفطار بالتحريم وقيل لا يتحريم في الانفطار والى انه لو شك في الفجر فاكل  
 لم يفسد لكن تركه مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كافي المحيط والى انه لو تيقن انه  
 ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في فاضيلان والى انه يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول  
 واختلف في الديك واما الانفطار فلا يحرم بقول واحد بل المتن في ظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان  
 مدلا صدقه كافي الزاهدي والى انه لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الاثنين ظاهرين انه يوم  
 العيد وهو لغوه لم يكفر كافي المية [ او ] ان [ وصل دواء ] ونحوه مما فيه صلاح البدن [ الى جوفه ]

و هو ذاكر لصومه [ او دماغه ] بالكفر فلو اقطر في اذنه دهن فسد صومه ومحمد رح لم يذكر الوصول الى الدماغ فاختلفوا انه شرط ام لا حتى اذا غلب الدهن في اذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في اذنه لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع الحقنة في الاستنجاء واذا اقطر في التحليل لا يفسد وعنه اذا بلغ الجوف يفسد كما يفسد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو وضعت الكرسف في الفرج الداخل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج وهو في حكم الخارج لم يفسد كما في القنية وظاهرة ان الرطب واليابس منه سواء كما هو رأى اكثر المشائخ فلو لم يصل الرطب الى الجوف لم يفسد وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برمح فانه غير مفسد وان بقي الزوج في جوفه لكن اذا نفذ السهم الى جانب آخر او دخل حجر الى جوفه من جائفة او ابتلع حصاة او غيب خشبة في دبره فمفسد وكذا لو دخل اصبعه فيه على المختار وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا فسا او شرط في الماء اكل في الزاهدي وجوف الانسان بطنه [ من غير المسام ] فلو وصل شيء منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون مكروها على الخلاف قياسا على صب الماء على البدن كما يأتي وما وصل من الحلق مستثنى منه والمسام بفنخ الاول وتشد يد الآخر منافذ الجسم كما في المغرب والصباح والقاموس وغيرها فمن خفف الميم جعل اسم مكان من السوم بمعنى المرور فقد صحف فهي جمع الواحد المقدرا والمحقق من السم بالضم وهو الثقب مثل محاسن وحسن [ او ابتلع حصاة ] ونحوها مما لبس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس في اكله وهو ذاكر لصومه سواء كان اقل من الحمصة او اكثر لكن في النظم لو اعتاد اكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع الحصاة مثلا مرارا لاجل المعصية كفر زجرا وعليه الفتوى وفي الزاهدي لو اكل الطين الذي يوكل تفكها فعن محمد رح لا كفارة فيه الا ان مشائخنا قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين مطلقا وعن ابي يوسف رح لا كفارة في الطين الارمني ايضا ولو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزق به اختلف المشائخ ولو ابتلع فستقا مشقوق الراس كفر وقيل انما يكفر باللمح والقستق الرطب [ او نقياً ] اي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكلف حال كونه [ ملاء فيه ] اي بحيث لا يمكن ضبطه الا بخرج كما مر في الطهارة وهذا من الشبهين واما عند محمد و زفر رحمهما الله تعالى فقد فسد صومه وان لم يملأ الفم كما في الاختيار وذكر في المحيط لو تقيأ قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل باختياره وفي شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف رح اذا كان بغتيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف رح لكنه غير مفسد عندهما وهذا خلاف ما مر من الاختيار في الطهارة [ ولا ] يةضي [ ان ] غلبه [ القى ] اي خرج ما في جوفه بلا تكلف وملاء فيه [ او اقطر ] بالجمع او الاكل او عيوهما [ ناسبا ] اي واصلد للافطار غير ذاكر الصوم نفلا كان او فرضا وقال مالك انه مفسد للقرض لا النفل كما في

النية وقال ابو يوسف رح انه يفسد الصوم مطلقا فيبقى كما في النظم وقيل جماع النامي مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعدها سواء فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل انما جاز اذا لم يوجد منافيه ومن رأى صائما يأكل ناسيا بخبرة اذا كان غابا والا فلا كما في الزاهدي والاولى ان يقضي اذا افطر ناسيا كما في الخزانة [ ازاحتلم ] اي رأى نوما مخصوصا في نهاره [ او يطر ] مرة او اكثر الى امرأة ارضي بشهوة او تفكر [ فانزل ] في الصور [ او دخل غبار ] من الطاحونة او غيرها كما في الخزانة [ او دخان ] او ذباب في حلقه [ فلو ابتلع الذباب ] قصد فسد كما لو وقع ثلجة او مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهدي وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفسد كما في المحيط [ ولو وطى بهيمة ] اي ذات اربع من الحيوانات [ او ميتة او ] وطى [ في غير فرج ] كما اذا فخذ [ او قبل او لمس ] اي مس البشرة بلا حائل [ ان انزل قضى ] بلا كفارة وقيل لا قضاء برطي البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسته مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبيل والمس سواء الى انه لو خرج بالمس ملهي لم يفسد وقيل لو خرج ذا دفق فسد ولو مسها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم ( ناكح اليد ملعون ) ولتسكينها يرجى ن لا ياثم كما في الكرماني [ ولا يفسد ] الصوم عند بعض المشائخ [ باكل ] اي بابتلاع [ ما استقر بين اسنانه ] من الغذاء او الدواء حال كونه [ اقل من ] قدر [ الحمصة ] بكمز الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسرها فنز اكل قدرها او اكثر فسد وقدر ابو نصر الدبوسي المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعبارة محمد رح ( اذا كان بين اسنانه شئ فدخل جوفه وهو كاره له لم يفسد ) كما في الدخيرة [ الا اذا اخرج ] اي الاقل باللسان او اليدين او الخلال [ من فيه ] ثم اكل فانه مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت في فيه قبل الطلوع لم يكفر وهذا اذا كانت لقمة عيرة والا فان اخرجت فكفر ان لم تبرد والا فالقضاء وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا قبله ببزاقه ثم ادخله في فيه ثم اخرج لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما في النية والى انه لو اكل ما اخرج من بين اسنانه بالخلال جاز واما باللسان فالاحسن ان يأكله كما في البستان [ ولا ] يفسد [ باكل سمسة ] واحدة اخذها من الخارج [ مضغا ] الا اذا وجد طعمه فمفسد وعن ابي القاسم ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ووجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة والى انه فسد باكل الماش والعدس والجوارس والارز لكن في الزهدي انه غير مفسد [ وعود القوي يفسد ] الصوم مع تذكرة عند ابي يوسف رح [ ان كسر ] اي ملاء فاه ولا يفسد عند محمد رح

وهو الصحيح كما في النهاية [ و ] يفسد [ عند محمد رح ان اعيد ] سواء كان قليلا او كثيرا و  
يفسد عند ابي يوسف رح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد عود القليل اتفاقا كما  
يفسد اعادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم و الا فلا يفسد كما في التحفة [ وكرة الذوق ] اي ذوق  
مقطر من غذاء او دواء في صوم وقيل في القرض كما في المحيط [ و ] كره [ مضغ شئ ] منه [ الاطعام  
صبي ] او زوج او نحوه [ ضرورة ] بان لا يجد من يمضغ او نحو ذلك والا فيكره وقيل لا يكره مطلقا  
وبان يكون الزوج شئ الخلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق والكلام مشير  
الى ان المضغطة والاستنشاق بغير الوضوء يكره لا الاستنقاع والاغتسال وصب الماء على الرأس والتلفف  
بالثوب المبلول وعنه انه يكره الئل في الزاهدي والى انه يكره ادخال الماء في القم ثم اخراجه كما في قاضيان  
[ و ] كره [ القبلة ان خاف ] الوقوع في الرقاق او الانزال وفيه رمز الى انه يكره ان يمضغ الشئ على  
ما روي عنه كما في الظهيرية والى انه يكره المباشرة الفاحشة وكذا المعانقة والمصافحة على ما روي عنه  
كما في الذخيرة [ ولا ] يكره [ السواك ] اي استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للقرض او النقل  
وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صباحا او رداحا وهذا عندنا وقيل يكره في وضوء النعل كما في الزاهدي  
وغيره [ و الكحل ] اي استعمال الكحل ويجوز ضم الكاف وفيه اشعار بان لا باس للنساء بغير الصائمات  
بالاكتحال وكذا للرجال بالكحل الاسود للتداوي دون الزينة كما في الكافي وذكر في المصنوعات انه  
لا باس به للجمع يوم عاشورا على المختار لقوله عليه السلام ( من اكتحل يوم عاشورا لم ترمد عيناه ابدا )  
وقيل لا يجوز لان يزيد اكتحل بدم الحسين رضي الله تعالى عنه او به ليقر عينيه بالنظر اليه رضي الله  
تعالى عنه وعن ابيه و السلام على جده ولعله من مفترقات الرداف فان الغالي من الفساق  
لم يقع عنه مثل هذه الافعال [ وشيخ ] جاوز عمره خمسين [ فان ] سمي به لقضاء قواه او للقرب منه  
[ عجز عن الصوم ] لزيادة الايضاح فان الشيخ الفاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب الهرم ويزداد  
كل يوم الى ان يموت كما في المحيط و الكرمانى وفيه وفي حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال  
ويئس منه في الاستقبال [ افطر و اطعم ] تمليك او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة  
و التملك بخلاف ما بلفظ الاداء والاتيان فانه للتمليك كما في المصنوعات وغيره فيشكل ما في التلويح  
( انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكر التملك و الا فلا باحة ) و يؤيد الاشكال ما في الزاهدي عن  
ابي يوسف رح انه اذا غداهم او عشاهم لم يجز لان الاباحة لا ينبي عن التملك والفدية مبنية عنه  
[ لكل يوم ] افطريقه [ مسكينا ] اي مصرفا من المصارف كما اشرنا اليه [ كالفطرة ] نصف صاع من  
بر او زبيب او صاع من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا و  
لو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجز عنده وعن ابي يوسف رح رايان والاطلاق مشير الى  
ان له ان يقدي اول رمضان مرة كما في النية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر مضي

الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمر تاشي [ويقضي] ما افطر واطعم [ان قدر] على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف دوام العجز [وحامل] اي ذات حمل بالفتح اي ولد في البطن [او مرضع] اي ذات ارضاع اي التي لها ولد وضيع [خافت] كل واحد من الضرر بالاجتهادها او يقول طبيب حاذق مسلم [على نفسها او ولدها] المخصوص بالمرضع التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم يجب عليها بل على الاب بل المراد بها الظئير فانه واجب عليها يعتقد الاجارة كما في الكرماني وعن اسمعيل المتكلم ان الظئير المستأجرة كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان لم يوجد غيرها مثلاً اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف الخبز ضعفاً خبز نصف النهار فقط وان لم يكف اجرتة فلو اتعب نفسه حتى اجتهد العطش فافطر كفر وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الخزانة ان الحر الخادم او العبد او الذاهب بسد النهج او كرهه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحره او امة ضعفت للطبخ او غسل الثوب [ومريض خاف] بالاجتهاد او بقول الطبيب [زيادة مرضه] الكائن او امتداده او وجع العين او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل فمن له نوبة حمى فافطر مخافة الضعف عند اصابه الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نجم الاثمة من اشتد مرضه كره صومه وفيه رمز الى انه لو زال المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في الزاهدي والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاختيسار [والسافر] الذي له قصر الصلوة [افطروا] اي اباح افطار هؤلاء الاربعة لكنهم اسروا فيه الا اذا ظهر عذرهم وقال الذاجري يفترض على الحامل الافطار في آخر النهار وبيح في اوله واطلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه او حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرغيناني لو انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعده صائماً كذا في المنية وعن ابي حنيفة رح لو اصبح المريض صائماً ثم صح ثم افطر لم يكفر كما في الظهيرية [وفضوا] ما افطروا قبل رمضان آخر او بعده [بلا فدية] اسم من الفداء بمعنى البدل الذي يخلص به عن مكروه يتوجه اليه كما في الكشف [وصوم سفر لا يضره احب] اذا لم يخطر عامة رفقائه والا فلا فطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان الصوم مكروه للمسافر اذا اجهدته كما في قاضيخان [وان صح] المريض الحقيقي او الحكمي كالحامل والمرضع والحائض والنفساء وغيرهم [اراقام] المسافر [ثم مات] الصحيح او المقيم [فدى وارثه ما فات] اي وجب عليه ان يؤدي فدية ما فات عنه من ايام الصيام كالفطرة عيناً اذ قيمة [ان عاش بعده] اي ائكان حياً بعد الصحة والاقامة [بقدره] اي بقدر ما فلت فلت بالمرض او السفر صوم خمسة ايام مثلاً وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادنى وارثه فدية صوم خمسة ايام [والا] يعيش بعد بقدره بل اقل [فبقدره ما] اي فيئندي بقدر الصحة والاقامة لا الفوت فلو فات خمسة وعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطحاوي رحمه وقال انه



قول محمد رح واما قولهما فالوصية بخمسة والاستجابي حرر الخلاف هكذا ( لو عاش اقل مما فات فان صام فيما عاش فلا شيء عليه عندهم و ان فرط ولم يصم اصلا فكذا عند محمد رح وقال عليه الوصية بكل ما فات ) والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بأنه لو كان المريض لم يصح فلا شيء عليه وهذا اذا لم يتحقق البأس عنه والا فعليه الفدية لكل يوم من المرض كما مر من الكرماني وقال صاحب المحيط انه شيء يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى ايام المنهية مما عاش لما سميت ان اداء الواجب لم يجز فيها [ وشروط ] لوجوب الفداء على الوارث [ الايصاء به ] بشرطه [ ونفل ] وجوز الايصاء من التنعيز [ من الثلث ] اي ثلث ماله ان كان له وارث والا فمن الكل والمتبادر من هذا الكلام ان الايصاء واجب عليه ان كان له مال كما في المنية وغيرها [ وفدية كل صلوة ] مكتوبة او واجبة كالوتر ذن السنة فالحا في سعة من الترك [ كصوم يوم ] اي كفديته وقيل فدية صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في الخزائنة وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعسار وعامة المشائخ مالوا الى الاول وعليه الفتوى كما في الكرماني والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة و اليه ذهب البلخي كما في قاضيهان والاستحسان ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلورود النص واما في الصلوة فلعموم الفضل ولذا قال محمد رح انه يجزئها انشاء الله تعالى وفي الكلام رمز الى انه لو فرط في اداها بطاعة النفس وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره و اوصى بالفداء لم يجز لكن في ديباجة المستصفي دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بفداها وتبرع وارثه جاز وقال محمد رح انه اجزئ انشاء الله تعالى وفي الزاهدي قيل انه لم يجزئ الصوم وفي التحقيق قيل لم يجزئ الصلوة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يفدي قبل الدفن وان جاز بعده وكيفية ان يسقط من عمره اذ ثا عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع الباقي من العمر الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان الثلث وافيا بالفدية والا فيدفع اليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم وثم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة اني ادفعك مال كذا لفدية صوم كذا لفلان بن فلان بن فلان المتوفى و بقول المسكين قبلته و اطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتى كما في ايمان الصغرى [ وعبادة غيره لا يجزئه ] اي صوم الوارث وغيره للميت و صلواتهما له لا يكفي فالإضافة للعهد فلا يرد ان الزكوة والحج والكفارة مجزئة بخلاف وعن عصام و محمد بن مسلمة رض ان غيره صام او اطعم عنه احتياطا لان السنة وردت بهما ولو لم نأخذ بهما لضرب من الاجتهاد كما في المحيط وذكرني الزاهدي عن عصام و ابراهيم بن يوسف يقضي غيره صلواته [ ويلزم البغل ] اي اتمام صوم النفل [ بالشرع ] اي بشرع غير مظنون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلوة

وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما يأتي [ الا في الايام المنهية ] اي في المنهي الصوم فيها فجعل الايام منهيمة لعلاقة الحلول [ اي يوم الفطر ] يوم [ الاضحى مع ثلثة ] من الايام [ بعده ] اي الاضحى تسمى تلك الثلثة بالتشريق والاحسن اي العيدين والتشريق فان صومها لا يلزم بالشروع فيه فبالافساد لا يلزم القضاء وعن ابي يوسف رح انه يلزم به كما في الكشف وذكر في الزاهدي وغيره انه لا يلزم بالشروع عنده خلافا لهما وانما احتاج الى التفسير لان الايام المنهية كثيرة وان لم يكن بمثل تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم فيها يكره مطلقا عنده ومتابعا عند ابي يوسف رح وعن الحسن لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان المتتابع افضل ام التفرق وقال الحلواني يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياما كما في المضمرات وذكر في النظم انه يستحب التفرق في كل اسبوع يومان لطعن اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي في حق الحاج ومنها الجمعة منفردا وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز اذا لم يوافق ما اعتاده والمختار ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف رح كما في المحيط ومنها صوم الوصال اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في المضمرات ومنها صوم ايام البيض فانه مكروه عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع عشر كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رح انه مستحب كصوم الاثنين والخميس كما في المحيط [ وصح النذر فيها ] اي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت ان اصوم لله يوم النحر او غدا وكان الغد يوم النحر او بالتبعية مثل ان ينذر صوم هذه الحنة او سنة متتابعة او ابدا وعنه انه لا يصح النذر فيها [ لكن افطر ] لكراهة الصوم [ وقضى ] في ايام أخر الا صوم الابد فانه اطعم لكل يوم مسكينا كما في الفطرة وعن محمد رح اوصى بالاطعام [ وان صام صح ] وخرج عن عهده وفيه اشعار بانه لو نذر صوم الاضحى وافطر وقضى يوم الفطر صح كما في الزاهدي وبانه لو صام فيها من واجب آخر كالقضاء والكفارة لم يصح لان ما في الدمة كامل اذاه ناقصا كما في المضمرات [ ويفطر ] النفل اباحة [ بعذر ] ضيافة ثم يقضي [ المفطر سواء كان ضيفا او مضيفا ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية المضيف والضيافة مشعر بان غيرها ليس بعذر مبيح واما هي فعنه انها ليست بعذر وعنهما انها عذر كما في الكافي وينبغي ان يقول اني صائم ويسأله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس سره وقال ابوالليث ان كان الافطار لسرور مسلم فمباح والا فلا كما في النظم والصحيح انه ان تأذى الداعي بترك الافطار يفطر والا فلا وقال الحلواني الاحسن انه ان يثق من نفسه القضاء يفطر والا فلا وقال خلف انه لا يفطر وان حلف بالطلاق وينبغي ان يكون فيه تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه اشارة الى ان لا يفطر بلا عذر كما روى ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضي الله عنهم وعن الشيخين انه يباح و اختلف فيه المتأخرون

و الاول المأخوذ كما في نكاح الكافي و الى ان غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف رح  
 ان صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه  
 حقوق احد الوالدين كما في الزاهدي [ ويمسك بقية يومه ] وجوبا او استحبابا والاول الصحيح لحق  
 الوقت كما في النهاية و ضمير يومه لفاعل يمسك مما يأتي من قوله [ مسافر قدم ] اي جاء من السفر  
 و نرى الاقامة في محلها بعد الطلوع [ و حائض ] او نساء [ طهرت ] بعد الطلوع او معه او قبله  
 على الاقل منهما و لم يبق من الليل مقدار الغسل و التحريم و في النهاية قيل ياكل الحائض هرا  
 وقيل هي والمسافر والمريض جهرا [ وصبي ] او صبية [ بلغ ] في بعض اليوم [ وكافر ] مرتد او غيره  
 [ اسلم ] فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يومر بالامساك من هذا الوقت و فيه اشعار  
 بانه يمسك بالطريق الاول من افطر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك وظهر رمضانته كما  
 في قاضيهان [ ولا يقضي ] ذلك اليوم [ هذان ] اي الصبي الذي بلغ و الكافر الذي اسلم ولو عند  
 الضحوة وعن ابي يوسف رح انهما قضيا اذا صارا اهليين عندهما وفي الامساك اشعار بانهم مفطرون  
 في بعض السهار فلولم يفطروا فيه و نورا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لانعدام الاهلية في  
 اوله الا المسافر فانه يجزئه عنه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا بعدها فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي  
 القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويومر الصبي  
 بالصوم اذا اطاقه كما قال ابوبكر الرازي وعن محمد رح انه يؤدب حينئذ وقال ابو حفص انه يضرب ابن  
 عشر سنين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلولم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدي [ ويتم ]  
 وينبغي ان لا يفطر [ مقيم ] صائم [ سافر ] بعيد الصبح [ ولو افطر ] وان كره [ لا كفارة ] عليه  
 الا حسن لم يكفر فان جواب لو ماض وخالف الزمخشري السلف في تجويز الامة و يجوز ان يقال  
 ان لو جمعني ان و ح يصح ان يكون الجواب اهمية بلا فاء كما في المغني [ و جنون كل الشهر ] مما يمكن  
 ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر [ مسقط ] للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر  
 من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية [ لا ] يسقطه جنون  
 [ البعض ] فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه  
 لم يلزم قضاؤه على الصحيح كما في عامة المتداولات كما في المحيط وغيره و من الظن ان في التحقيق افاقته  
 في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر بانه لم يفرق بين الجنون الاصلي  
 والطارى فلو بلغ مجنونا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي وعن محمد رح انه لم يلزم كما في المحيط  
 وذكر في الزاهدي المعتبر في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون [ وان اغمي عليه اياما ] اي ثلثين  
 يوما وبعضها لكن في دلالة الايام عليه خفاء [ قضاها ] اي قضى تلك الايام [ الا يوما نواه ] في وقتها  
 كما اذا افاق قبل الزوال او اغمي عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه

على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن و البنية عليه احب ما لم يعلم خلافه فلو امتاد الفطر او سافر لزم القضاء كما في المحيط و اعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار و تأخير السجود صحاح متواترة كما في فتح الباري و ذكر في الزاهدي انه قال من سنن الصوم التسحر و تأخير و تعجيل الافطار و يستحب الافطار قبل الصلوة و من السنة ان يقول عنده ( اللهم لك صمت و بك آمنت و عليك تركت و على رزقك افطرت و صوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت و ما اخرت ) \*

[ فصل \* الاعتكاف ] لغة اللبث من العكف اي الحبس او من العكوف اي الإقامة كما في الكرمانى و شريعة على ضربين هنة و واجب و باللام اشارة الى الاول و هو مكث في مسجد بنية عبادة غير واجبة بقريئة قوله [ سنة مؤكدة ] مطلقا و قيل في العشر الاخير من رمضان و اما في غيره فمستحب كما في بيان الاحكام و قيل هنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لاساءوا و قيل سنة لا يائمه تاركه و قيل مستحب كما في الزاهدي و الصحيح الثاني لمواظبته صلى الله عليه و سلم على ذلك و قضائه في شوال حين تركه كما في المصنوعات و الكلام مشير الى ان اقل مدة هذا الاعتكاف ساعة و هذا ظاهر الرواية و عنه انه يوم فعلي الاول لا يقضي اذا افسده و على الثاني يقضي لان اعتكاف النفل لازم الاتمام و الى ان الصوم ليس بشرط و هو ظاهر الرواية كما في النهاية و الى انه يجوز ان يعتكف ليلا كما في النظم و الى انه يجوز في كل مسجد و عن ابي يوسف ر ح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي و فيه ايماء الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كالواجب ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب بقريئة الصوم و القضاء و غيرهما من الاحكام الاتية فقال [ و هو ] اي الاعتكاف الواجب بالندب على طريق الاستخدام [ لبث صائم ] اي قرارة و فيه رمز الى انه تعريف اعتكاف الذكر و اما تعريف اعتكاف الانثى فسياتي و الى ان الصوم شرط او ركن كما في التحفة و الصوم شامل لغير الفرض ففى المشرع من الصوم الواجب ما يجب على ناذر الاعتكاف و في الخزائن انه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم و الى انه لا يصح السدر باعتكاف الليل و عن ابي يوسف ر ح انه يجوز فان عمر رضى الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة و قد امره صلى الله عليه و سلم بايفائه كما في النظم [ في مسجد جماعة ] اي يقوم فيه جماعة و لو مرة في يوم كما اشار اليه الكرمانى و عن ابي حنيفة ر ح انه لا يصح الا فيما تقوم خمس مرات و قيل يصح في الجامع بلا جماعة كما في المحيط و الصحيح انه يصح فيما اذن و اقيم فلا يصح عند الحيض و مسجد قوارع الطريق كما في الخلاصة و ينبغي ان لا يصح في مصلى العبد و الجنائز و في المصنوعات الافضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها [ بنيتها ] اي بنية اللبث و الاولى ان يكون الضمير للوجوب ليشعر بان اللبث للعبادة له تعالى و فيه اشعار بانه لا يجب بمجرد الشروع فيه و عن ابي حنيفة ر ح انه يجب به كما في الظهيرية و بانه يجب بمجرد قصد القلب و السدر و يجب على النفس ما

ليس عليها بالقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وغيرهما [واقله] اي اقل مدة الاعتكاف الواجب او مدة اقله [يوم] كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن كنز الروس وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف رح وساعة عند محمد رح فلونذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لهما كما في الزاهدي [فيقضي] ذلك الاعتكاف الواجب [من قطعه فيه] اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايصاء [ولا يخرج] من يعتكف للواجب ليلا او نهارا [منه] اي من المسجد وسطحه كداخله [الا لحاجة الانسان] اي لما فيه ضرورة كداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن له خادم كما في النظم وكالخوف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرات وكاجابة السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء ولا يتوضأ في المسجد او عرصته خلافا لمحمد رح كما في الزاهدي ولا بأس بان يدخل بيته للوضوء ولا يمكث بعد الفراغ كما في المحيط واعلم ان الجمعة من اهم الحوائج كما في الكرمانى وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل قال [او] الا [للجمعة] من قرب من الجامع منزله [بعد الزوال ومن بعد منه منزله] اي معتكفه [فوقتا] يخرج [يدركها] اي الجمعة [ويصلى السنن] حال كونها [للجمعة] قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعا او ستا سنة وتحية كما في المحيط وعنه انه يخرج بقدر ما يصلي ركعتين ثم يرجع من غير تراخ والعيدان كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج لعبادة المريض ومجلس العلم وصلوة الجنائز الا اذا استثنى عن نذره وقبل يخرج اليها اذا لم يكن للبيت من يقوم بامره كما في الزاهدي [ولا يفعد] الاعتكاف [ممكنه] اي المعتكف في الجامع [اكثر منه] اي من وقت يصلي فيه الغرض والسنة ولو يوما وليلة [فان خرج عنه] الناذر ولو بالنسيان [ساعة] عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين كما في الخلاصة [بلا عذر] اي حاجة الانسان [فسد] اعتكافه [وياكل ويشرب وينام] ويطيب ويدهن ويزوج ويخلع [ويبيع ويشترى] لحاجته الاصلية لا للتجارة فانه مكروه [فيه] اي في المسجد [بلا احضار مبيع] فيه فانه مكروه على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار الثمن [لا] يفعل هذه الافعال فيه [غيره] اي غير المعتكف فانه مكروه وفي الزاهدي لغيره النوم فيه ولو مقيما مضطجعا رجلا الى القبلة [ولا يصمت] اي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا كما في الكرمانى او يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويستحب الذكر كما في السراجية [ولا يتكلم الا بخير] اي بما لا اثم فيه فان حرمة التكلم بالشر في وقت الاعتكاف اشد منه في غيره [ويبطله] اي الاعتكاف [الوطي]

في القبل أو الدبر [ ولو ] وطى [ ليلا أو ناسيا ] وفيه اشعار بان الاكل ناميا لم يبطله [ و ] يبطله [ وطئه في غير فرج ] من الانسان كالتخجيل [ أو قبلة أو لمس ] كلباهرة [ ان انزل ] وفيه ومزالي انه لو نظر فانزل لم يبطل كما في المحيط [ و الا ] بنزل [ فلا ] يبطله [ وان حرم ] هذا الفعل عليه [ والمرأة تعتكف ] باذن زوجها لا غير [ في بيتها ] فان كان فيه مسجد والا فيجعل موضعها مسجدا كما في الزاهدي وفيه إشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد حبيها والى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجده ولا يانيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي وكره حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشهر الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر [ ولو ] نذرت اعتكاف عشر اعتكفت لامكان التتابع كما في الزاهدي [ نذر ] بلا نية الليالي [ اعتكاف ايام ] مفعول نذر الجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفية جرورا حذفه ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضي والمعنى من نذره [ لزمه ] فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون المنذر عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنسه فرض لانه لبث في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصد فلا يلزم النذر بصلوة الجنازة وعبادة المرض لانها واجبة ولا بالوضوء وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه ( عليه السلام ) كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كما في المنية [ بلياليها ] المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها المتأخرة لان كلا من الايام والليالي يستتبع ما بازائه من الليالي والايام بانفاق الروايات [ ولاء ] اي متتابعاً [ وان لم يشترط ] الولاء [ وفي ] نذر اعتكاف [ يومين ] بلا نية ليلتهما لزمه [ بليتهما ] ولاء وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح في الليلتين لا يلزمه شيء وفي اليومين لزمه الليلة المتوسطة ايضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحباباً لا وجوباً كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا البومان كما في قاضيهان [ و صح ] في نذر ايام او يومين [ نية النهار خاصة ] لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه ومزالي انه صح في نذر ليال او ايلتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزمه شيء والى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم لثنتين يوما وليلة والى انه صح نذر يوم فبدخل المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفراداً منها والجملة حال من النية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حالا من النية لا من النهار كما ظن اذ التأنيث يابى عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراده وفراغ باله فيشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاعتناء كما الى الحديث القدسي على صاحبه الصلوة والسلام والله اعلم \*

## \* [ كتاب الحج ] \*

قدمه على النكاح لانه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقديمه على النكاح [ والحج ] لغة القصد الى شيء وشرعية القصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصه في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة وقيل الكسر لغة نجد والفتح لغيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة كما في النتف فلم يكن العنوان من التخصيص في شيء [ فرض ] الحج الاكبر [ على حر مسلم مكلف ] فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد ان يترك قبل مسلم لان المكلف يغني عنه [ صحيح ] من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرها عنده وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فليزوم الاحياج عندهما خلافا له فلو كان صحيحا ثم صار زمنا لزمه الاحياج بلا خلاف [ بصير ] فلا يفرض عنده على الاعمي وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد رح انه لا يفرض عليه وذكر القدوري ان من له آفة يعمل معها بالمعين وقد وجد ففي الوجوب عليه روايتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللمشائخ فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايصاء لا على الاول كما في النهاية [ له زاد ] اي نفقة وسط وهو في الاصل الذخر الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات [ وراحلة ] اي ما يحمله وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل لبعير القوي على الاسفار والاحمال ويستوي الذكر والانثى والتناء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لعجز عن الراحلة كما في فاضيلهم وكذا لو استأجر اثنان بعيرا ثم ركب كل منهما فرسها كما في الزاهدي والى انه يشترط الملك او الاستيجار فيهما فلا يفرض بائناحتهما ولو كان المبيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى ان هذين في حق الافاقي واما في غيره فالشرط فيه الزاد والقدرة على المشي والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلدة فان ملكهما قبله فلا يائمه بصره الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرها [ فضلا ] اي فضل الزاد والراحلة ويحتمل ان يكون مصدر يفضلان [ عما لا بد منه ] اي من حاجته الاصلية كما مرفى الفطرة [ وعن نفقه ] وسط [ عياله ] اي الذين عليه اصاب معيشتهم كالزوجات والاولاد الصغار والخدم والعيال بالكسر جمع العيل كالنير ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام [ الى حين عودة ] الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود خلافا لابن عبد الله

الجرجاني وعن ابي يوسف رج نفقة شهر كما في المحيط وقيل في التاجر راس مال التجارة وفي  
 المحترف الات حرته وفي صاحب البضعة ما يعيش بغلتها وفي الجراث والاكار آلاتهما من البقر ونحوه  
 كما في قاضيان والكلام مشير الى انه لو كان له كروم وعقارات واداعى وجوانيت يستغلها يكفيه وعياله  
 الى العود غلتها وقيمتها لزم الحج كما في المنية وكذا اذا كان له جواهر او ثياب للزينة كما في الجواهر  
 [مع امن الطريق] اي مع ظن مريد الحج ان طريقه آمن من العصيان والقتل وغيرهما فان علم  
 انه لم يامن غالبا يجوز تأخير الحج كما في الجواهر الا يرون ان ابابكر الوراق خرج حاجا فلما ذهب مرحلة قال  
 لاصحابه ودوني فقد ارتكبت سبعاية كبيرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي ان قتل بعض  
 الحاج عذر في ترك الحج وعن ابي القاسم الصغار ببلغ قال لا شك في سقوط الحج عن النساء وانما  
 اشك في الرجال واقتى ابوبكر الجصاص ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار وبه  
 اقتى الوهري والترمذاني الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرماني بخراسان كما في الزاهدي وقال عبد الله  
 البلخي (ن) ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصغار لا ارى الحج فرضا منذ  
 عشرين سنة والبادية عندي دار من دار الحرب ومثله قال ابوبكر الاسكاف في سنة ست وعشرين  
 وثلثائة فكيف في زماننا قيل انما قالوا ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية  
 ومتى يؤل الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمورات وقاضيان وغيرهما لكن في المنية لا يمنع  
 الحج بالمكس فانه لا يخلو قافلة عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى والله  
 على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الفقيه ابو الليث انه ان غلب سلامة الطريق ففرض  
 والا فساقط وظاهرة ان امن الطريق شرط الوجوب كما روي عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو  
 الصحيح فيلزمه الايصاء كما في النهاية ولما فرغ من الشروط المشتركة شرع فيما يختص بالمرأة فقال  
 [والزوج] بالجر اي مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء [او المحرم] اي الذي حرم عليه نكاحها  
 ابدا بقرابة او رضاع او صهرية كما في المشاهير وهذا وان كان مخرجاً لاخت زوجته وعمتها وخالتها فان  
 حرمتها مقيدة بالنكاح لكنه مخرج للزوج ايضا ولو عرف بها حل الوطء وحرم النكاح ابدا لدخل فيه  
 الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في هذا المقام واطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم  
 لم يوافقها الا بنفقتها وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي معر كلامه ومخفي الى اشتراط كون  
 الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لها في ذلك بلا اجبار فلا عبرة للصبي والمجنون ولا يجبر الزوج  
 والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي والى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في  
 الخزانة [للمرأة] الشابة او العجوز والاكتفاء مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر  
 في الفرائض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج ونبغي ان يقيد المرأة بالخالية  
 عن العدة لان من شرط الرجوع الخلوع من العدة اي عدة كانت كما في الزاهدي وغيره وظاهر كلامه

المرأة  
(ن)  
(كس)  
(كس)



ان المحرم شرط الوجوب و للمشائخ فيه خلاف كما من الطريق و في تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامر بالصحيح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلتحي و يكون له ذلك ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة [ ان كان بينهما ] اي بين مكن المرأة [ وبين مكة ] مأخوذة من تمككت العظم اي خرجت منه و لكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات و انما ذكر الحرام لاضمحلال معنى الوصفية بالاسمية [ مسيرة سفر ] اي مسافة ثلاثة ايام ولياليها و فيه اشارة الى انها لا يسافر بلا محرم الا الى ما دون السفر كما في الكافي [ في العمر ] بسكون الميم و ضمها اسم لمدة عمارة البدن بالحياة [ مرة ] واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض [ على الفور ] في اصح الرايتين عن ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح و قال محمد رح على التراخي كما في المحيط و الاول المختار كما في السراجية و لذا سقط عدلته بتأخيرها كما في التمرناشي و الفور لغة الغليان ثم استعير للسرعة ثم سمي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب و قال ابن الاثير فور كل شيء اوله و شريعة تعجيل الفعل في اول اوقات امكانه و التراخي لغة التباعد و شرعا جواز تأخير الفعل عن الاول الى ظن الفور فيشتمل العمر و المراد من الفور ان يتعين اشهر الحج من العام الاول للاداء فيأثم عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادعى و لو في آخر عمره فانه رافع للآثم بلا خلاف و من التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عند محمد رح لكن يشترط سلامة العاقبة كما نقل منه في المبسوط و غيره و فيه اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة لبناء شيء الا ترى انه لو سأل سائل هل يحل التأخير عن هذه العام عند محمد رح لم يجز للمفتي ان يجزم بالتحليل و التحريم و الصحيح ما قال ابو الفضل في اشارات الاسرار انه لا يأثم عند محمد رح بالتأخير اذا مات فجأة و اما اذا ظن الموت بالامارات فيأثم بالفوت لان العمل بدليل القلب واجب عند فقدان غيره و كذا في الكشف لكن في الزهدي لو وجب عليه الحج و حبل بينه و بينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط عن الحائض قبل خروج الوقت و قيل لم يسقط لانه على الفور و كذا اذا افتقر بعد اليسار و ان فرط حتى اتلف ماله يسعه ان يستقرض فيحج و ان مات قبل قضاء القرض يرجى ان لا يواخذ به اذا عزم على القضاء و في النمرناشي عن ابي يوسف رح لزمه الاستقراض و لو حج الفقير ثم امتنع لم يحج ثانيا لان شرط الوجوب التمكّن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكّي لكن في النوادر انه يحج ثانيا [ ولو احرم ] من مبيقات [ صبي فبلغ او عبد فعتق فمضى ] كل منهما على احرامه و اتم اعمال الحج [ لم يؤد فرضه ] اي لصبي او العبد لانه متنفل في الاحرام فلا ينقلب فرضا [ ولو جدد الصبي البالغ ] قبل الطواف والوقوف [ احرامه ] بان يرجع الى مبيقات من المواقيت و بحدود البلدية بالحج [ للفرض صح ] ذلك التجديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما فلو

رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه [ لا العبد ] اي لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه لاهلية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالاتمام وفيه اشعار بان المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم بعد الاحرام ومضي كل منهما عليه لم يؤد فرضه و لوجود الاحرام اداءه كما في المضمرات [ وفرضه ] اي فرض الحج الاعم من الشرط والركن [ الاحرام ] لغة المنع كما قال ابن الاثير وحرما تحريم اشياء وانجاب اشياء كما في تمتع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في تمتع الكافي وغيره [ والوقوف ] اي الحضور ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر [ بعرفة ] هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة على اثني عشر ميلا منها تقريبا وينبغي ان لا ينون وفي الصحاح انها شبيهة بمزال لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضع اسمعيل وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة [ وطواف الزيارة ] و يسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول المشي والزيارة مصدر زرت فلانا اي لقيته يزوري بالفتح اي قصدت زوره وهو اعلى الصدر كما في المفردات والاضافة بادني ملازمة والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر سبع مرات فالكمل ركن لكنه قول الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جنائيات المضمرة وفي تأخير الطواف اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يغمد الحج بالوقاف قبله [ و راجبه ] اي الحج وهو ما بتركه الدم [ وقوف جمع ] اي الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر الى ان يسفر جدا وهو كالمزدلفة اسم لبعثة على سبعة اميال من مكة شرقيا وانما سمي به لانه اجتمع فيه آدم وحواء عليهما السلام [ والسعي ] اي سعي سبع مرات [ بين ] اعلى [ الصفا ] بالقصر [ و املئ ] المروة فيغيد ان صعودهما واجب كما في شرح النوازيل والتنف لكن في الكلام اشكال من وجهين احدهما ان لا يجب الا المشي لا غير في بطن الوادي والثاني ان يسن السعي في بطن الوادي كما سيجي وهما جبلان شرقان الاول مائل الى جنوب البيت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبع مائة ذراع والسعي مائة ذراع واثنى عشر ذراعا [ ورمي الجمار ] اي رمي سبعين جمرة في ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسر وهي ثلاثة مواضع من منا يرمي بها جمارا اي صغارا من الاحجار كما يجي وانما سمي بالجمار كما بالجمرات اعلاقة الحلول [ وطواف الصدر ] و يسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي التنف انه سنة فالصدر بفتحيتين رجوع المسافرين مقصده والشاربة من موردة والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه [ للافاق ] اي الخارج من الواقيت فلم يجب على الحلي والحرمي والمكي وقال ابو يوسف رح اني احبه للمكي كما في شرح الطحاوي والافاقي بالمد منسوب الى الافاق جمع افق فالصواب افقي كما في المغرب والتهذيب وغيرهما ولناصر الفقهاء ان يقول لا نسلم ان الافاق جمع حتى وجب

ودة في النسبة الى الواحد فعن سيبويه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو انعام كما في الفائق  
وغیره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا في رومي ولو سلم انها للنسبة فالورد  
غير واجب فانهم ارادوا بالافق الخارجيين وبالاتافي الخارجيين وهذا معنى آخر له لورد الى الافقي  
لم يفهم منه ذلك فصار كالانصاري على ما نقل صاحب الكشاف عن الزمخشري [والخلق] اي قطع شعر  
الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والادنى ان يقال والاخلد ليشمل التقصير ايضا  
والواجب السادس الاحرام من الميقات كما في الضمرات وذكر في النظم للمعتمد ثثة عشر فعلا وللقارن  
ستة عشر وللمتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا  
من اشواط الزيارة واجب [وغيرهما] من الفريض الثلاث والواجبات [سنن] ناركها مسيح وهي  
التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في التنف والرمل في الثلثة الاول من اشواط الطواف والسعي  
في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة معنا وبحم و الاضطباع والجمع بين الظهر والعصر  
عرفة باذان وقامتين وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامة كما في النظم والبواقي من الاغتسال  
قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء [و] غير ذلك [آداب] ناركها غير مسيح كما في شرح الطحاوي  
[واشهره] اي الحج [شمال وذو القعدة] بالكسر والسكون [وعشر ذي الحجة] بالكسر وقال  
الجوهري انها بالكسر المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القياس  
الا ان المطرزي قال الفتح لم يسمع وظاهره يدل على انه عشريال وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح  
في الجامع وقال ابو عبد الله الجرجاني وابو بكر الرازي ان يوم النحر من اشهر الحج وثمرته  
انه ان احرم يوم النحر لحج القابل لم يكره عندنا كما في الذخيرة ويمكن ان يحمل الكلام عليه  
لانه اذا حذف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بان في قوله اشهره تسامحا او محازا حيث جعل  
بعض الشهر شهرا وما في الكشاف وغيره ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمخرج للعشر  
لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرحوح لا يليق بفصاحه القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة  
الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستهلك ام بحب عليه الحج كما في المحيط والى انه  
لا يحل شيء من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والخلق  
وطواف الزيارة وغيرها بعدها لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا  
اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم يحجون ويقعدون عن الحرب و  
وينتقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما لا بد منه خمسة يوم  
عرفة وايام النحر والتشريق [وكره] كراهة تحريم [احرامه] اي المحرم [له] اي للحج [قبها]  
اي الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن  
من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الا عند ابي يوسف رح وفي كلامه اشعار

بأنه لا يكره الاحرام في اوائل الا شهر ولا في غيرها الا اذا اخر بحيث يفوت الوقوف بعرفة كما اذا احرم يوم النحر فانه لا ينعقد الحج لغوات اقرئ اركانه [والعمرة] اهم من الامتياز لغة القصد الى مكان عامر كما في المغرب او الزيارة التي فيها عمارة الود كما في الفودات و شريعة افعال مخصوصة [منة] مركدة وقيل واجبة كما في التحفة وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي [وهي طواف] للبيت [وسعي] بين الصفاء والمروة فليس سوا. ماركن فالاحرام والخلق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام ركن والسعي والخلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن وآداب تاركها مسيى [وحازت] العمرة [في كل السنة] مرة او اكثر واجتنب فيها ما في الحج و اذا استلم الحجر يقطع التلبية في اصح الروايات و اذا حلق يخرج عن احرامها كما في قاضيخان [وكرهت] العمرة وصحت في [يوم عرفة واربعة بعدها] من ابام النحر والتشريق وعن ابي يوسف رح لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعنه الازلي التاخير عن هذه الايام اذا احرم بها في غيرها و اما اذا احرم فيها فيرفضها كما في المحيط [وميقات المدني] اي مبدأ احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيًا او غيره للحج او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم وقتها لاهل الافاق قبل الفتوح لما علم انه ستفتح والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعير للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرمانى والمدنى كالمدينى منسوب الى مدينته صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم [ذو الحليفة] على المصغر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة و اما للرفق باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها [و] ميقات [العرافى] و الخرامانى و اهل ما وراء النهر و العراق بالكسر بلاد يذكر و يؤنث معرب ايران شهر بشهر وهو موضع الملوك كما في الراهير [ذات عرق] بالكسر ارض سبعة على ستة و اربعين ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق [و] ميقات [الشامى] والمصرى وغيرهما من ارض المغرب بالقصر والبائين والنسبة او بالمديانيين او الياء لواحدة وحذف الاخرى كما في الرضى [جعة] بضم الجيم وسكون الحاء قرية خربة على خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا بها فاجحفهم السبل اي استاصلهم واهل مصر تركها لان رائغ بالراء والهمزة والغين المعجمة لانه لا ينزلها احد الاسم كما في فتح البارى [والنجدي] ومن سلك هذا الطريق والتجدا سم لعشرة مواضع مرتفعة بين اليمن والتهامة ومما اعلاها والعراق والشام اسفلها واولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان [قرن] بالتحريك كما في الصحاح وفيه انه بالسكون وهو محل مشرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل القاضي عماض ان المتحرك الطريق والسكن الحبل وهو على مرحلتين من مكة كما في فتح البارى [و اليمنى] والتهامى وغيرهما [يحمل] بفتح الباء

واللامين و سكون الميم و يقال ان اصله الملم بالهمزة و الياء تسهيل و حكي يرمزم وهو مكان على  
مرحلتين من مكة و هذه المواقيت كالتمديد فيلملم جنوبي و يقابله ذوالحليفة و قرن شرقي و يقابله  
الجحفة و اما ذات عرق فيحاذي قرن و لا يخلو بقعة من البقاع الا ان يحاذي ميقاتا منها كما في فتح  
الباري و هذا اذا قصد مكة من طريق مسلوكة و اما اذا قصد من غيرها فميقاته ما يحاذي ميقاتا  
من هذه المواقيت كما في الاختيار [ و حرم تأخير الاحرام عنها ] اي عن هذه المواقيت [ لمن قصد ] من  
الافاتي و الحلي و الحرمي و الملكي الخارجيين للتجارة او غيرها [ دخول مكة ] للحج او العمرة او التجارة  
او التوطن او غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة و كذا في كل مرة و فيه اشعار بانه لو قصد  
دخول بستان بني عامر او غيره من الحل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه و عن ابي يوسف رح  
انه شرط نية الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهدي و غيره [ لا ] يحرم [ التقديم ] اي تقديم الاحرام  
على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر و الافضل من ديرة امله لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص  
و عن ابي حنيفة رح هذا اذا امن ان لا يقع في محظور الاحرام و عن محمد رح هذا اذا كان اول  
ما يجي و حسن التأخير الى الميقات كما في المحيط [ و حل لاهل داخلها ] اي داخل هذه المواقيت و يدخل  
فيه اهلها [ دخول مكة ] لاجابة لا للنسك [ غير محرم و ميقاته ] اي ميقات اهل داخلها للحج و العمرة  
[ الحل ] بالكسر هو ما بين المواقيت و الحرم لا الحل الذي هو خارج المواقيت [ و ] الميقات [ لمن ]  
استقر [ بمكة ] و الحرم [ للحج الحرم ] فجاز ان يحرموا من دورهم و قال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق  
سنة اميال و من الشمال اثنا عشر و من المغرب ثمانية عشر و من الجنوب اربعة و عشرون كذا في  
الكبرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المصنوعات او اربعة فانه التبعيم و قيل انه  
ليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري [ و ] لمن بمكة [ للعمرة الحل ] من اي مكان  
شاء منه و اقربه التنعيم كما في المحيط [ و من شاء ] من الحاج او المعتمر [ احرامه ] قص شاربه  
و اظفاره و عانته [ ثم تروضا و الغسل ] للتنظيف حتى يومومه الحائض [ احب ] و فيه اشعار باستحباب  
الكل كما في الاختيار [ و لبس ازارا ] بلا عقد حبل عليه فانه مكروه و هو من وسط الالبان [ و رداء ]  
من الكتف فيستر به الكتف و في النهاية انه يدخل تحت يده اليمنى و يلقي على كتفه الا يمر  
و يبقى اليمين مكشوفاً الا ان الاول اذن كما في عدة المسالك لصاحب الهداية و هذا اذا رجد و الا  
فيشق سراويله و بنأزوبه ارقميصه و يرتدي به كما في الظهيرية و فيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل  
والتنبان و القميص كما باتي و لا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كميه كما في النظم و الى ان  
السنة للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما يستمر عورته جاز كما في الاختيار [ طاهرين ]  
بالغسل او الجدة و في الاختيار ان للمسرح الجدين الابيض افضل [ و يطيب ] اي يستعمل عينا لها  
رائحة طيبة ان وجدها استحباً و عن محمد رح انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام و الاول الصحيح

كما في المحيط [ وصلى ] في موضع الاحرام [ شفعا ] قرأ فيهما ما شاء والا فضل سورة الكافرون والاحلاص  
كما في الكرمانى [ وقال للمفرد ] اي المحرم بالحج [ اللهم ] اصله يا الله حذف حرف النداء لانه انما يليق  
بالغافل تعالى الله تعالى عنه واخر ما موصى عنه من الميم المشددة تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقد  
زيف ما قال الفراء ان اصله ( يا الله آمنا بالخير ) حذف الحرف مع المفعولين وادغم [ اني اريد الحج ]  
مشيرا الى ان الغرض يتأدى بمطابق النية وهذا استحسان وعن الحسن انه لا يتأدى به كما لا يتأدى بنية  
النفل كما في الزاهدي والى ان النية يصح بلفظ الحال وان كان الماضي في الانشاء اغلب والى ان النية  
مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كما في الاختيار [ فيسره لي ] لاني لا اقدر على هذه  
الافعال الا بتميسيرك [ وتقبله مني ] كما تقبلت من حبيبك وخليتك عليهما الصلوة والسلام ربنا تقبل  
مننا [ ثم لبى ينوي بها ] اي قال لبيك الخ حال كونه ناريا بالتلبية [ الحج ] وفيه اشارة الى انه يشترط  
اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روي عن محمد ر ح كما في الزاهدي  
والى انه لبى بعد الصلوة وان استوى على بغيره والاقتران بها افضل كما في الاختيار [ وهي ] اي  
التلبية [ لبيك اللهم لبيك ] اي الب لك البابين اي اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الحار  
ورد المزيدي الى الثلاثي ثم اضيف الى ضمير الخطاب الداعي هو الله تعالى او الرسول عليه الصلوة والسلام  
لانه دعاهم الله او رموله الى الحج والظاهر انه ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر  
ان يدعوه اليه فدعاهم على ابي قبس فامع الله صوته لاولاد آدم عليه السلام فمن وافق بالتلبية  
مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها اصلا لم يحج اصلا كما في المبسوط والمضمرات وغيرها  
فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه ان يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز  
كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه اذا عطف احدهما على الآخر وقال النسوي بحذف العاطف  
في الكلام القديم كما نقله الرضي وغيره فيجوز ان يكون تقديرة لبيك اللهم لبيك قصح الخطاب  
بالكاف الاول لابراهيم عليه السلام وبالباقى له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد  
الجواب على المبلغ اولا ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه بالتسليم والمبلغ بالتبنيخ ولا يخفى ما في  
وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام وكثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة  
[ لبيك لا شريك لك ] استئناف [ لبيك ان الحمد ] بكسر الهمزة على الاستئناف بفتحها على التعليل  
والاول اصح كما في المحيط وهو اختيار محمد ر ح كما في الكرمانى [ والنعمة ] بالكسر اسم او مصدر  
معنى الانعام منصوبة وهذا اشهر او مرفوعة على الابتدائية [ لك ] خبران او خبر المبتداء او خبرهما  
محذوف تقديرة ان الحمد والنعمة يثبتان لك او الحمد لك [ والملك ] كالنعمة [ لا شريك لك ]  
استئناف [ ولا ينقص منها ] اي من هذه الكلمات حتى يكون احرامه على وجه السنة [ وان زاد ]  
من المرويات عليها [ حاز ] مثل لبيك اله الخلق لبيك ويستحب رفع الصوت بها [ فصار محرما ]

بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجزئ من الاخر كما في السنتف وذكر  
 في الاختيار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة تاركها معصية وفي المحيط عن الصاحبين ان النية كافية وقيل  
 الطرفان ان التلبية لم يشترط بل لفظ دال على التعظيم كالتسبيح والتهليل ولو بالفارسية لكن في  
 الهداية انه قول الثلاثة واذا عرفت ذلك [فيتقني] اي يجتنب [الرفث] اي ما يستقبح من ذكر الجماع  
 ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وقيل هو بالفرج الجماع وباللسان المواصلة به وبالعين الغمز  
 له كما في المغرب [والفسوق] لغة الخروج وشريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتناثر  
 بالالقاء كما في الكرمانى [والجدال] اي شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكارين  
 والخدام وما قيل انه مجادلة المشركين في تقديم الحج وناخبة فليس بهراده هنا كما في الكرمانى  
 [وقتل صيد البر] وهو ما يكون تولده في غير الماء فما في الماء حل قتله ويحتمل منه القواسق  
 الاتية [والاشارة] في الحضرة [اليه] اي الى القتل [والدلالة] في الغيبة [عليه] فيتقني عن  
 اخذ الصيد والاعانة عليه [والتطيب] اي استعمال الطيب بحيث يلزق شيء منه بشيء من بدنه او  
 ثوبه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما والدهن في معنى الطيب ويكره شم الطيب والريحان  
 والثمار الطيبة كما في المحيط [وقلم] اي قطع [الظفر] ولو واحدا سواء فلمه بنفسه او غيره بأمره او قلم  
 ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به كما في المحيط [و] يتقني الرجل والمرأة [ستر الوجه]  
 لانه محرم عليهما [و] يتقني الرجل ستر [الرأس] فلا يجوز للمرأة كشفه كما سيأتي فالاولى راسه  
 وفيه اشعار بانه لو حمل على راسه شيئا مما لا يغطي به الرأس كالتطست فلا شيء عليه والا فعليه الجزاء كما  
 في المحيط [وغسل رأسه] بالخطمي والخل والزيت [ولحيته بالخطمي] اي جاء امتزج به وقيل اريد  
 به الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلذة وعن ابي يوسف رح لا بأس به كما في المضمرات وفيه  
 اشعار بانه لو غسل بالصابون او الحرض او الماء القراح ليس عليه شيء وذا بالاجماع كما في شرح  
 الطحطاوي [وقصها] اي قطع اللحية كلا او بعضا وفيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الاكاسرة  
 يحلقونها للشجاعة وكذا بعض العصاة [وحلق رأسه] كلا او بعضا وكذا حلق رأس محرم او حلال  
 فالاولى حلق الرأس [وشعر بدنه] ولو من الابط و الاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير والتنف و اخذ  
 الشارب وغيرها بلا استدراك ويتقني احتراق شعر اليد للخبر كما في المحيط [ولبس مخيط] لبس  
 معتادا كما اذا ادخل اليد في كم القباء او القميص او الجبة مثلا فلو ارتدى بها او اذرت بالسراويل ليس  
 عليه شيء كما في الكافي [و] لبس [ممامة] فلبس بعض الرأس ممنوع كستر الكل [و] لبس [خفين]  
 الا بعد قطع الساق منهما وهو لم يجد النعلين وانما ثني مع لبس الخف ممنوع لانه يشعر باباحة  
 المشي به وهو منهى والاولى لبسه مخيطا او خفين فان المرأة تلبس المخيط والخفين كما في قاضيخان  
 ولا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم [والمصبوغ بطيب] اي بشيء له رائحة مستلذة كالزعفران

والحناء بخلاف الرخصة فان فيها خلاف [الا بعد زواله] اي زوال الطهيب بلا وائحة بالغسل او التخليق او مرور الايام وعن محمد روح لو لم يتعد صبغه الى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يتناثر الصبغ جاز كما في الكرمانى واعاد في المصمرات الى مدم صحة القولين الاخيرين واعلم انه لو قال ويتقي الرفث وغيره مما هو محظور الاحرام لكان احسن لان ما اجمل هنا قد فصل في الجنايات [لا] يتقي [الاستحمام] اي الاغتسال بأي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط ازالة التفت حرام وهو في الاصل الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير او دخول الحمام كما قال المطرزي [و] لا [الاستغلال ببيت] مما يتخذ من حجر او مدر او صوف او وبر [او] الاستغلال [بمحمل] بفتح الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس الهودج الكبير [دشد هميان] بالكسر ما يجعل فيه الدراهم او الدنانير من همي المطراي انصب كما في الكرمانى [في خصرة] بالفتح اي على وسطه والمنطقة كذلك [واكثر التلبية] اي قال لبيك الخ ما استطاع فانها منه [متى صلى] اي كلما فرغ من صلاة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوة وقتية دون فائنة او نافلة كما في شرح الطحاوي [او] متى [علا شرفا] بفتحين اي مكانا مرتفعا [او هبط] اي نزل [واديا] اي حضيضا وهو في الاصل مهيل فيه الماء [او لقي ركبا] اي لقي بعض الحجاج بعضا آخر مروء كانوا ماشيين او راكبين كما اشار اليه النهاية والركب في الاصل اسم جمع او جمع الراكب الابل [او اسحرا] اي دخل في السحر سدس آخر الليل او مال واس دابته بالزوم كما في النهاية او كلما استيقظ من منامه كما في المحيط والاصل في ذلك ان التلبية كالتكبير في الصلوة فيوتى بها عند الانتقال من حال الى حال كما في الهداية [واذا دخل مكة] ليلا ويستحب نهارا [بدأ] منها [بالمسجد] الحرام من جانب الشرق من باب بني شيبه فانه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعه مائة الف وعشرون وطاقته سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربع مائة كلها من مرمز او رخام وابوابه خمسة عشر [وحين رأي البيت] الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم اتفاقي لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا وتعظيما له سقفان وعرض السطح ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وحيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من ركنه الشامي الى العراقى اثنان وعشرون ذراعا ومنه الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبر [كبر] اي قال الله اكبر اي من الببت وغيرها [وهلل] اي قال لا اله الا الله تحرزا عن الوقوع في نوع شرك لعظمته [ودعا] لانه يستجاب اذا رآه في العدة وصلى بعضهم ان يقال اللهم اجعل لي مستجاب الدعوة [بما شاء] فان التعيين يذهب رقة القلب ولذا لم يذكر محمد روح في الاصل للحج شيئا من الدعوات اني في العدة والظهيرية وغيرها [ثم استقبل] استحبابا [الحجر] الذي كان ابيض مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسود لينحجب اهل الدنيا عن زينة العقبى والمرثي منه قدر شبر واربعة



اصابع [ وكبر و همل ] حال كونه [ يرفع يديه كالصلوة ] اي كما يرفع اليدين لها ثم يرهلهما كلياً التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما حذو منكبيه [ واستلمه ] اي مس الحجر باليد والقبلة [ ان قدر ] على الاستلام [ غير موذ ] لاحد [ والا ] يقدر عليه غير موذ [ يمس ] بالحجر [ شيئا ] من عصا او غيره [ في يده وقبله ] اي الشيء [ وان عجز ] عن الامساس [ استقبله ] اي قام بحذاء الحجر و اشار اليه بباطن كفيه [ وكبر و همل و حمد الله تعالى و صلى على النبي عليه الصلوة والسلام ] ثم قبل كفيه [ وطاف ] ماشيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر اعاد ان اقام حكمة والا فعليه دم كما في المحيط [ طواف القدوم ] ويقال له طواف التحية و طواف اللقاء و طواف ازل عهد بالبيت و الاطلاق دال على انه جاز فيما يكره فيه الصلوة كما في قاضيهان [ ر ] قد [ من ] هذا الطواف [ للافاق ] اي الخارجي كما في المتداولات لكن في خزنة المفتين انه واجب على الاصح فلا يسن للمكي لذا قدوم له ويسن لاهل المواقيت و داخلها و خارجها حال كونه [ آخذا عن يمينه ] اي يمين الطائف ولا ينبغي ان يجعل الضمير للحج كما في التحفة و غيره فانه لو بدأ منه الى الركن البماني لم يجوز و قال العامة بالجواز كما في المحيط لكنه مكرره و ذكر في الرقيات انه لا يعتد به كما في الكشف [ مما يلي الباب ] اي مدخل البيت و الاولى مما يلي المنتزم فان الولي لغة و عرفا يقتضي عدم الفصل كما في المفردات و الباب من الساج مضرب بالقضة عرضه اربعة اذرع طوله ستة اذرع و عشرة اصابع و الكلام مشير الى انه لو لم يأخذه من يمينه مما يلي الحجر لكن لو اخذ عنه جاز الا ان فيه نقصانا فاحشا واجب الاعداء و ذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف [ وراء الحطيم ] موضع من الركن العراقي الى الشامي فيه ميزاب له على ستة اذرع و شبر من البيت قريب من ربعه لانه قد كان ثلثين ذراعا في ثمانية عشر من الحطيم الكسرا ما بمعنى مفعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بمعنى فاعل فان العرب طرح عليه ثيابا طافوا بها فانحطم بالمرور و الكلام مشعر بانه لو طاف فيه لم يجوز كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان قربا اخرجته منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطيبة كما في فتح الباري [ سبعة اشواط ] جمع شوط اي طوفة في الاصل جري مرة الى الغاية [ يرمل ] بضم الهم اي يسرع في المشي و يحرك منكبيه [ في الثلاثة ] من الطواف ( بكسر الطاء جمع طوفة ) [ الادل ] جمع الاولى وفيه رمز الى ان الرمل في كل منها من الحجر الى الحجر فلو زحمه الناس في رملة فام حتى يجد مملكا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان زحموه يمشي حتى يجد الرمل و الى انه لا يرمل في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شيء عليه كما لو مشي سهوا فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شيء كما في الزاهدي و الاطلاق دال على انه يسن الرمل و ان لم يسع بعده و في العدة انه لا يسن الا اذا سعى بعده [ مضطبعا ] اي جاعلا وسط الرداء تحت ابطنه اليميني مائلا طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي الظهر و الصدر كما قال ابن

الاثير والاكْتفاء مؤمن الى ان النية لم يشترط في الطواف وانما الشرطان لا ينوي شيئاً آخر كما قال بعضهم واما عند الباقيين فيشترط فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الفرض عند الاولين خلافاً للآخرين ولو طاف طالباً لغريم او هارباً من عدو لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئاً آخر وإلى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا بأس بذكره تعالى كما في المحيط وإلى انه لا يدعوه لانه صلوة كما في النظم [ وكلما مر بالحجر ] للطواف [ فعل ما ذكر ] من نحو الاستقبال والاستلام والذكر [ واستلام الركن اليماني حسن ] فلا يمن في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رح انه حسن وعن محمد رح انه كامل استلام الحجر والاكْتفاء مشير إلى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كما في الكرمانى لان للركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني النائية فقط وليس للآخرين شيء منهما اما الاول فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء الحجاج اذ لم يتصرف الا في مومة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب كما في فتح الباري والاولى ان يقال من الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتشديد والالف للعرض او الاشباع والاصلي يماني [ وختم الطواف ] اي جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدر واللقاء وغيرها [ باستلام الحجر ] كما مر من التفصيل [ ثم صلى ] في وقت يباح فيه التطوع [ شفعا ] كالحرام الا انه لا يجزئه المكتوبة ويدعو بعدها للمؤمنين والمؤمنات كما في الزاهدي [ سجد ] تلك الشفعة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والنتف انها سنة والجملة مستاتفة او صفة شفعا كقوله [ بعد كل طواف ] بالفتح ويجوز الكسر على انه جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعدية عامة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى لكل شفيع صح بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف عن شفيع او وتر واما عند ابي يوسف رح فكذاك اذا انصرف عن شفيع كاربعة اسابيع او ستة واما اذا انصرف عن وتر كثلثة اسابيع او خمسة او سبعة فيكره عنده كما في النظم [ عند المقام ] بالفتح اي موضع قيام الخليل عليه الصلوة والسلام وقت النزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدمه الشريف على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة [ او ] عند [ غيره ] اي المقام [ من المسجد ] حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان زحمة الناس من الصلوة في المقام يصلي في المسجد حيث يتيسر وهذا بيان الافضلية والا فان صلى في غير المسجد جاز كما في قاضيان [ ثم ] اي بعد الصلوة [ عاد ] الى الحجر الاسود [ واستلم الحجر ] كما مر من التفصيل لانه يعنى بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعده سعي كما في المحيط [ وكبر ] وهذل كما مر [ وخرج ] على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اي باب شاء والاولى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة [ فصعد الصفا ] حتى يرى

البيت كما في الكافي و الادف للمروة في الصفا و انكان في الالباس بعد السطح و في العلم [ وامتقبل  
 البيت ] اي تحول اليه و مكث فيه قدر ما يقرأ سورة من الفصل كما في العدة و ان ثم يمشي  
 يجرئه كما في المحيط [ و كبر و هلل ] و سمع كثيرا كما في الاختيار [ و صلى عليه عليه الصلوة  
 و السلام ] و الاولى و حمد الله و صلى عليه و كبر و هلل كما في المحيط [ و رفع يديه ] كاللحاء [ و دعا ]  
 و طلب [ و جاءه ] من الحوائج الدينية و الدنياوية بشرطه و لبس [ ثم ] نزل من الصفا و قد [ مضى  
 نحو المروة ] و فيه اشعار بانه لا يركب في هذا الطريق و لا يحمل كالطواف كما في المحيط و لا يبعد  
 ان يكون في نيته اختلاف كما في الطواف [ ساعيا ] بقدر ما يقرأ خمس و عشرون آية من البقرة كما في  
 الزاهد و لا يخلو عن اشعار بما بان المرأة لا تسعى كما سيجي [ بين الميلى ] الواقعين في طرفي الوادي  
 الذي كبسه السيرول اليوم و هما علامتان للسعي منحوتتان عن جدار المسجد متصلان به [ الاخضرين ]  
 على التغليب فان احدهما احمر كما في النهاية اذ اصفر كما في المضمرات و في كلامه رمز الى انه مضى  
 على السكينة في جانب الميلى كما مر [ فصعد فيها ] اي في المروة [ و فعل ] عليها [ ما فعل على  
 الصفا ] من الاستقبال و الذكر و غيرهما [ ثم سعى ] من المروة [ الى الصفا ] كما فعل [ فصار ] سعي  
 الصفا مع سعي المروة [ اثنين ] فمجموع السعيين ليس بواحد من السبعة كما قال بعضهم فان الصحيح  
 هو الاول كما في شرح الطحاري [ يفعل هكذا ] اي مثل السعيين في الابتداء بالصفا و الاختتام على  
 المروة [ سبعا ] من المرات اربع منها سعي الصفا و ثلث سعي المروة و فيه اشارة الى انه لو صعد في  
 الصفا ثلث مرات بان بدأ بالمروة فعليه اعادة سعي اذ لا يمكن ذلك الا به و من اصحابنا من يعتد  
 بالاول الا انه مكروه و الصحيح الاول كما في الذخيرة [ ثم ] اي بعد السعي دخل المسجد و صلى شقعا  
 كما في قاضيخان و [ سكن مكة ] ان قدم قبل ايام الحج [ محرما ] فيتقي محظور الاحرام و احتراز به  
 عما نسخ من قول ابن عباس رضي الله عنهما انه خلق و حل كما في النهاية [ و طاف ] سبعة اشواط يعدها  
 شقعا [ نفلا ما شاء ] و ذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي و في الاكتفاء اشعار بانه  
 لا يسعى بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة و لا يرمل لانه لا يكون الا مع السعي كما في  
 شرح الطحاري [ و خطب الامام ] اي الخليفة او نائبه ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة  
 واحدة بلا جلسة بعد الظهر [ سابع ذي الحجة ] بمكة [ و علم ] فيها [ المناسك ] التي يؤدي من  
 غداة التروية الى زوال عرفة و هي كبنية الخروج الى منى و المكث و الصلوة فيها و الخروج الى  
 عرفات و غير ذلك و المناسك امور الحج جمع المناسك بفتح الميم و كسرهما في الاصل المتعبد و يقع على  
 المصدر و الزمان و المكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس و المغرب انه بمعنى الذبيح ثم استعمل  
 في كل عبادة [ ثم ] خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمناسك التي من زوال عرفة الى زوال يوم  
 التشريق و هي الوقوف بعرفة و المزدلفة و رمي الجمار و النحر و غير ذلك [ التاسع ] من ذي الحجة

[عرفات] بالكمر والنسوة فلنهما منصرفة بالاجماع ويجوز منع صوته في الاجمل جمع صار اسما لموضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المرتجلة فلن عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في الكرمانى [ثم] خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقى المناسك الذي هو رمى الجمار والنزول بالحصب وغيره [الحادي عشر] من ذي الحجة [بمنى] بكسر الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكرمانى وهي قرية لها ثلث مكك فيها ينبع الهدايا والضحايا على اربعة اميال عن مكة شرقا ويميل الى الجنوب [ويخرج] من مكة الامام مع الناس [غداة] اي بعد صلاة الفجر كما ذكره القندوري او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم [التروية] اي الثامن من ذي الحجة ويسمى بها لان الخليل عليه السلام رآه ليلة كان قائلا يقول له ان الله تعالى يأمر بك بذبح ابنك هذا فلما اصبح رآه اي تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فعصى عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بشجرة يومها فسمي يوم النحر كما في الكرمانى [الى منى] بقرب مسجد الخيف [ومكث] وبات بها فصلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لاوقاتها الى ان يصلي صلاة [فجر] يوم [عرفة] بغلس كما في المحيط او في وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلربأت بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة مارا بمنى الى عرفات جاز الا انه مسموع كما في الاختيار وغيره [ثم] اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج [منها] اي من منى [الى عرفات] هي على ستة اميال من منى تقريبا [وكلها موقف] اي جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فرض الوقوف [الا] للاستثناء المنقطع لان [بطن عرنة] بضم العين المهملة وفتح الراء واحد يحذاه عرفات كما في الكرمانى وغيره وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضرر المارة كما في المحيط [فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما جلسة (ن)] كالجمعة وجمع [الامام بالناس بين [العصر و الظهر] في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير الى استواء كونهم مسافرين او مقيمين وكون الامام مسافرا والقوم مقيمين وبالعكس والاكتفاء مشعر بانه لا يقصر الامام ولا القوم للموافقة كما في المحيط [باذان] واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف رح قبله وعنه بعد مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلافا لمحمد رح ويكره التطوع كما في قاضيخان وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرمانى لكن في المحيط لو تنفل صوته سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد رح [واقمتين] قبل كل صلاة اقامة [و شرط] لجواز الجمع [الجماعة] مع

(ن) [كالجمعة] وعلم فيها الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمى الجمار والحلق وطواف الزيارة [و جمع] الخ \*

الامام عليه السلام كالتقاضي والشرطي كما في شرح الطحاوي [والاحرام] بالحج قبل الزوال في الزاوية وتقبل  
الصلوة في اخرى كما في الزاهدي [فيهما] اي في الظهر والعصر والغرف متعلق بالكل [فلا يجوز العصر]  
 في آخر وقت الظهر بل في وقتها [لغاقد احدهما] اي الجماعة والاحرام كمصلي الظهر منفردا وجماعة  
 صلوا احد لهما مع غير الامام وكحلل ومحرم بالعمرة اذا احرم بالحج بعد ان يصليها الظهر بالجماعة  
 فبشترط للجمع عند ابي حنيفة رح يوم عرفة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط  
 والصلوان بمنزلة صلوة واحدة ولذا لو ظهر فساد في الظهر مثلاً بان ادنى قبل الوقت او بلا طهارة  
 اعيد العصر وان ادنى في وقته مع الطهارة كما في النهاية ثم اي بعد اداء العصر [ذهب] الامام مع  
 الناس [الى الموقف] وهو موضع من عرفات يقرب جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من  
 مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار بأنه جاء ماشياً لكن الافضل ان يكون راكباً  
 قريباً من الامام داعياً بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما في المحيط [بغسل] اي جمع  
 بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتملاً في وقت الجمع او الذهاب فيكون حالاً من فاعل جمع  
 او ذهب والاول في خزينة المغنيين والى الثاني في الكافي [سن] فالاعتمال افضل من الرضوء كما في الهداية  
 [ويكفى] لاداء فرض الوقوف [حضور ساعة] اي ادنى زمان [من زوال] يوم [عرفة الى] طلوع  
 [فحر يوم النحر] لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال او بعد الطلوع لم يدرك فرض الوقوف  
 والاطلاق مشير الى انه يصح الوقوف مع الجباة والحيف كما في الخلاصة [ولو] كان المحرم الحاضر  
 في الموقف [نائماً او مغمى عليه] لانه وجد منه الحضور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن  
 وكان الحاضر النائم او المغمى عليه [اهل] اي احرم بالحج [عنه] اي عن ذلك الحاضر [رقيقه]  
 وان لم يأمره بالاملال قبل الفجر وقال ان لم يأمره به لا يصير المغمى عليه محرماً وفيه اشارة الى انه  
 لو اهل عنه غير رقيقه لم يصير محرماً كما قالوا واما عنده فغبه اختلاف المشائخ كما في الذخيرة والى ان الرقيق  
 ليس بمائب عنه في مائر المنامك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاولى ان يطيف به  
 ليكون اقرب الى ادائه لو كان مقيماً كما في النهاية [او] كان المحرم الحاضر [جهل انها] اي عرفات  
 [عرفه] اي عرفات والاكتفاء مشعر بان احرام الرقيق هنا غير كاف كما قيل و [اذا غربت الشمس]  
 من يوم عرفة [اي] الامام بالناس على السكينة [مزدلفه] بضم الميم و مكون الزاء و فتح المهملة  
 وكسر اللام على ثلثه امال من مسجد عرفات وهي اسم آخر لجمع لان آدم عليه السلام اردلف  
 فيها اي دنى الى حوا وظاهر كلامه ان الناس يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه  
 جائز اذا لم يجاوزوا حدود عرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في الهداية  
 [ولكلها موقف] اي جميع مواضع مزدلفة صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء  
 الامام بقرب جبل يقال له قرح بالضم كما في العدة [الا] للاستثناء المقطع فان [وادي محسر] بضم

الليم وكسر العين المديدة موضع على يسار المزدلفة سمي بذلك لأنه لا يقف فيه بل يمضي منه موقعا فكانه اتعب نفسه والتحصيل الاتعاب وسيجي وقت هذه الوقوف [وصلني العشائين] اي المغرب والعشاء فانها تجزى بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التعليل [في] اول [وقت العشاء] على ما في النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب على العشاء فلما اتموا اداء العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرة وان لا يتطوع بينهما فانه مكروه كما اشير اليه في الفايحان والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط الاحرام والجماعة والامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام لا الجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام عندهما [بأذان] واحد [واقامة] واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بهي آخر لانقطاع حكم الاقامة الاول كما في الاختيار [وان ادعى المغرب] في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اي وجب اعادتها ما لم يطلع الفجر الثاني فاذا طلع لا يجب الاعادة كما قالوا اما عند ابي يوسف رح فلا يجب الاعادة اصلا لكنه مسيح [ثم] اي بعد الطلوع [صلى الفجر يغسل] بفتحتين وهو ظلمة الليل المختلط بضوء الصبح كما قال ابن الاثير وفيه ايماء الى انه يصلي بعد الصبح [ثم وقف] بمزدلفة وحمد وصلى وهلل وكبر وكلمة ثم لمجرد الترتيب الذكرى فان وقت هذا الوقوف بعد الصلوة الى ان يسفر جدا كما في المصبرات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة وفي الفعلية اشعار بانه يكفي حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة [ودعا] وطلب حاجته رافعا يديه نحو السماء فانه صلى الله عليه وسلم قال بالغ في ذلك حتى استجيب دعاؤه في مظالم الامة اي في تحارزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد ينحل الاشكال المشهور في الحديث [واذا اسفر] اي اضاء بحيث كادت الشمس تطلع وعن محمد رح اذا اضاء بحيث لا يبقى الى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط [اتى منا] هو على ثلاثة اميال من مزدلفة والظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس وفي السراجية انه ياتي عند طلوعها او بعدها وقريب منه ما في مختصر القدوري لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها [ورمي] الامام بالناس وفي لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرامي والرمي ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصاعدا لان مادون ذلك وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه مسيح لمخالفة العنة واطلاقه يدل على جواز رميه ركبا او غير راكب [جمرة العقبة] بفتحتين ثلثة الجمرات على حد منى من جهة مكة وليس من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة وفيه رمز الى انه لا يرمي الجمرة الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس واما آخرة فتقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثاني النحر الا انه مكروه وفي الظرفية اشعار بانه يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصى عنها لم يجز كما لو وقع على ظهر رجل او حمل وثبت عليه اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا

منها لانها في حكمها [ من بطن الوادي ] اي من استقله الى اعلاه فوق حاجبيه الايمن متوجها الى  
الجمرة جاعلا الكعبة عن يساره و منى عن يمينه و انعا يديه حذاء منكبيه [ سبعا ] من البراءة  
فلورمي سبع حصيات جملة لم يجز الا عن واحدة [ خذا ] بفتح الخاء و سكون الذال المعجمتين مصدر  
نوعي و هو ان يرمي مثل الحصاة و فيه رمز الى انه لا يرمي الا ما كان من جنس الارض كالطين  
و المدر و الياقوت و مقداره مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب و ينبغي ان يكون مغسولا  
ماخوذا من غير الجمرة الرممية اذ في الاثر انه لا يبقى الحصاة من لا يقبل حججه و لذا لا يجتمع  
فيها الا قدر خمسة احوال و قد خلف منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواهر و الى انه يرمي كيف شاء  
و هو المختار عند مشائخ بخارا و قيل كيفيته ان يضع الحصاة على الابهام و يجتبعين بالمسبحة و قيل  
ياخذ بطرف ابهامه و سبابته و قيل يحلق سبابته و يضعها على مفصل ابهامه و قيل يرمي الرمية  
المعروفة الكل في المحيط [ و كبر ] اي قال الله اكبر و نحوه فانه لو صبح مكانه جاز اذ المقصود ذكر الله  
و ذا يحصل به كافي الكافي [ بكل ] اي مع كل منها [ و قطع التلبية بأولها ] اي يرمي الفرد السابق من  
الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضيخان و عند الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما  
في المحيط [ ثم ذبح ان شاء ] الاولى استحبابا فانه مفرد بالحج فليس عليه دم و الاكتفاء دال على انه  
بعد الرمي لا يقف للدعاء عند الجمرة بل ياتي منزله و ذبح [ ثم حلق ] راسه [ او قصر ] اي اخذ من  
رؤس شعرة قدر اثملة [ و حلقه افضل ] من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربع لانه محبب  
به لمخالفة السنة و اختلفوا ان اجراء التوسعي واجب او مستحب كما في النهاية و هذا اذا قدر عليه بان  
لم يكن على راسه قرحة و الا فقد حل بمنزلة من حلق و لم يعذر من لم يجد الحلاق او الموسي فاذا  
مضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط و انما ذكر الضمير اشعارا بانه من احكام الرجال و اما حكم النساء  
فسيجي [ و حل له ] كل شيء من محظورات الاحرام بعد احد هذين [ الا النساء ] اي جماعهن  
و دواعيه كالقبلة و المس بشهوة فانه لم يحل اذ الاخذ و ان كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتأخر في  
حقهن الى الطواف [ ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر ] الثلاثة و فيه رمز الى انه ياتي مكة من  
مسا بعد الحلق من يومه كما باتي من الغد و بعد الغد و لا يومخر عنه كما في المحيط و الى ان اول وقت  
الطواف بعد فجر النحر و آخرة وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة كتب لكن في المحتسفين ان  
آخرة آخر ايام التشريق و الى ان الطواف لم يجز في الليلتين بينهما لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد  
به النهار لا غير لكن في الظهيرية و غيره انه يجز فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت و هيأتي  
في محله [ سبعة ] من الاشواط [ بلا رمل ] بالتحريك [ و معي ] بين الصفا والمروة [ ان كان سعى قبل ]  
اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم و فيه اشعار بانه لو لم يسح رمل و سعى و ان رمل و قد مر  
ان الرمل لم يشرع الا مرة و الاكتفاء مشعر بانه يصلي في المقام او غيره بعد هذا الطواف

كما في طواف القدوم كما في المصيبة [ أو اول وقته ] اي وقت طواف الزيارة [ بعد ] طلوع [ فجر يوم النحر ] وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال الثاني يوم الفطر والثالث يوم النحر الاول [ بالسكون ] وللرابع النحر الثاني والكلام مبين الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا يخفى [ وهو ] اي طواف الزيارة [ فيه ] اي في يوم النحر [ افضل ] منه في اليومين الآخرين [ وحل ] له [ النساء ] به ولو في الحقيقة بالخلق السابق وفيه اشعار بانه وان حل كان له السعي الفائق وتأخيرها ليس عليه شيء الا اذا رجع الى اصله فعليه دم كما في شرح الطحاوي [ فان احر ] هذا الطواف [ عنها ] اي عن ايام النحر [ كره ] عنده كراهة تحريم و للاهتمام ببيانه لم يكتف بما في الجنايات وقال [ ويجب ] عليه [ دم ] وقالا لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء [ وبعد زوال ] الشمس من [ ثاني النحر ] الى الغروب استحبابا والى آخر الليل جوازا [ رمى ] الاحسن يرمي [ الجمار الثلاث ] المعهود وفيه اشعار ما بانه بعد الطواف رجع من مكة الى منا ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البيوتة مكروهة في غير منا في ايامه كما في التحفة [ يبدأ ] في الرمي بيان لما قبله ولذا لم يعطف عليه [ مما يلي المسجد ] اي من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رضي الله تعالى عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع كما في الكرمانى [ ثم ] يرمي [ ما يليه ] اي يلي ما يلي المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثمائة وخمسة اذرع [ ثم العقبة ] اي يرمي جمرة العقبة وبينها وبين الوسطى اربعمائة وسبعة وثمانون ذراعا [ سبعا سبعا ] اي يرمي كلا من الثلث سبع مرات فلو قال سباع لخلا عن التكرار على مذهب الكوفية فلو رمى من كل جمرة ثلثا اتم الاولى بأربع واستأنف الباقي و لو رمى اربعا اتم كلاهما بقى اذ للاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الجمار جاز الا انه مغفوت للسنة كما في المحيط [ وكبر بكل ] اي مع كل حصاة ارمية [ روف ] استحبابا في اعلى الوادي مع الناس مستقبل القبلة رافعا يديه نحو السماء حذاء مكبيه كما في الاختيار و قد روي هذا الوقوف بمقدار قرأة عشرين آية كما في الضمومات [ بعد كل من الاوليين ] اي ما يلي المسجد وما يليه فلا يقف بعد العقبة [ ردعا ] اي طلب حوائجه عنه تعالى بشرطه كالحمد والصلوة قبله كما في المحيط [ ثم غدا ] اي في ثالث النحر [ كذلك ] اي بعد زواله الى آخر الليل رمي الجمارات على الترتيب [ ثم بعده ] اي بعد الغد وهو يوم التشريق [ كذلك ] اي بعد زواله الى الغروب لا غير وماها على الترتيب والكلام مبين الى ان في هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمي اي لا يجوز رميه كما روي عن ابي هنيئة ر ح في المشهور وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كما في الكافي وعن ابي يوسف ر ح اذا نحر في اليوم الثالث جاز الرمي قبله وان اقام لا يجوز ولو رمى قبله في



يوم التشریق جاز عنده خلافا لهما كما في شرح الطحاوي [ ان مكث ] في اليوم الرابع منى ولم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار [ وهو ] اي المكث [ احب ] من النفر [ ويحفظ ] منه رمي هذا اليوم [ بنفرة ] بالتحريك او السكون اي بخروجه من منى [ قبل طلوع فجر ] اليوم [ الرابع ] وهو يوم التشریق وهذا اظهر في مقام الاضمار اهتماما بعدم النفري هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد الطلوع لا يجوز له ان ينفر عنه بلا رمي [ واذا نفر ] في اليوم الثاني او الثالث بعد الرمي مع احواله فانه يكره تقلد يما الى مكة وهو منى لاشتغال القلب بها كما في قاضيخان [ الى مكة ] للتوديع [ نزل بالحصب ] ولو ساعة وهذا سنة على الاصح كما في المبسوط وذكر في المضمرات انه وقف فيه على راحلته و يدعو والحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين راد وسيع بين مكة ومنى يقال له الابطح والبطحاء وحدها من الجبلين الى المقبرة كما في فتح الباري [ ثم ] اتى مكة [ وطاف للصدر سبعة بلا رمل وسعي ] ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلوطاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة رح احب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلو اتخذها دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعده وجب عليه عندهما و اما عند ابي يوسف رح فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة وان يجتنب الشركان شاد الشعر وحديث الفحش وما لا يعنيه في الحديث ان الحسنه فيها يضاعف كالسيئه الى مائة الف فلو لم يقدر كره الاقامة عنده كما في الاختيسار [ ثم شرب ] استحبابا [ من ] ماء [ زمزم ] وصب على وجهه و رأسه و سائر جسده فانه شفاء من كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رح كما في الظهيرية وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلاث مرات وينظر الى البيت في كل مرة كما في الاختبار و زمزم بئر في المسجد على بعد ثلث و ثلثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة اذرع في اربعة وعمقها تسعة وتسعون ذراعا سمي به لكثرة ماؤها يقال ماء زمزم اي كثير وقيل مشتقة من الزمة وهي الغمز بالعقب في الارض [ وقبل ] اي ثم قبل [ العتبه ] المرتفعة عن الارض [ و وضع ] اي ثم وضع [ وجهه و صدره ] ساعة [ على الملتزم ] فكبر و همل و حمد و صلى ودعا كما في قاضيخان و الملتزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والحجر مسافة اربعة اذرع [ وتشبهت بالامتار ] اي تعلق بما يكتسى به البيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب لمولى جليل للاستعانة في امر ليس له اليه سبيل [ ودعا مجتهدا ] مغتتما لموضع الاجابة [ يبكي ] اويتباكى فانه للقبول علامة [ ويتحسر ] على فراق البيت المكرم المعظم و الحرمان عن فوائد الحرم المحترم ( رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم ) واعلم ان تأخير هذه الاحكام عن حرب زمزم مذكور

في قاضيخان و الظهيرية و غيرها فلا يظن ان التقديم اولى على ما في الكفاية [ و يرجع ] من المسجد [ قهقري ] اي رجوعا الى خلف ناظرا الى البيت [ حتى يخرج من المسجد ] ثم من مكة و ينزل بقرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة روضة النبوية على صاحبها افضل التحية و كفيئتها مع الدعوات في العدة [ و المرأة كالرجل ] في جميع الاحكام [ الا انها لا تكشف رأسها ] تكشف [ وجهها ] لو سالت شيئا عليه [ اي ارملة ] على وجهها و في بعض النسخ استدل كافي بعض نسخ الهداية و هو لغة كسمل كافي القاموس فهذا ليس بخطئه كما قال المطرزي [ مجافيا ] ذلك المرأة فاجري الضمير محروا اسم الاشارة [ عنه ] اي عن وجهها [ جاز ] ذلك السدل و فيه اشعار بان الاول كشف و وجهها كما في شرح الطحاري لكن في النهاية ان السدل واجب [ ولا نلبى جهرا ] لان صوتها عورة [ ولا تسعى ] بين الميلىين ولا تصعد في الصفا و المروة الا ان تجد خلوة كما في الننف [ ولا تحلق ] لان حلق رأسها كحلق لحيته [ بل تقصر ] الكل و هو افضل من تقصير الربع [ و نلبس المخيط ] كالقميص و الخف حتى تستركلها [ ولا تقرب الحجر في الزحام ] اي الكثرة لانها ممنوعة عن مماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه [ و حيضها لا يمنع شيئا ] من اعمال الحج كنفاسها [ الا الطواف ] فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت و احرست و شهدت جميع المناسك الا الطواف و المعى و لو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنفر حتى تطهر و تطوف و لو حاضت بعده سقط عنها طواف الصدر كما في قاضيخان [ و فائت الحج ] بغوت الوقوف بعرفة لا غير كما في المراجعية [ طاف و سعى و تحلل ] اي خرج عن احرام الحج بالاخذ حاصله ان على فائت الحج خروجا عن احرامه باعمال العمرة و فيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوت الحج و هذا قول الطرفين و اما عند ابي يوسف رح فاحرامه انقلب باحرام العمرة و فائدة الخلاف انه لو احرم بحجة أخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابي حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة و لا يصح الثانية عند محمد رح لانه لا يتصور اداء حجتين معا و مضى فيها عند ابي يوسف رح لانه محرم بعمرة اضاف الى احرامه حجة و الصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المحيط [ و قضى الحج ] الفائت باحرام جديد من مبهقاته و ان احرم اول قبل ميقانه [ من قابل ] اي في عام مقبل و فيه اشعار بانه لا يقضي لعمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية \*

[ فصل ] في المركب من الحج و العمرة [ القرآن ] لغة مصدر قرن بين الحج و العمرة اي جمع بينهما كما في الاماس و غيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف [ افضل ] من الافراد و التمتع فحذف بقربة قوله [ مطلقا ] اي فضلا عن مقيد بواحد و هو غير مفسر عما استعمل الافعال به من كلمة من و الا لزم التكرار و لخلو عنه و في النظام ان القران افضل من التمتع عند لطرفين و انهما سواء عند ابي يوسف رح و مباتي ان الافراد افضل في غير الافاق [ و هو ] اي افضل اقسام

القران على طريق الاستخدام [ أن يهل ] أي يحرم [ بحج وعمرة ] وإنما أخرها اشعارا بأنها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل من احرامها بمجرد الخلق بعد سعيها [ من ميقات ] او قبله في اشهر الحج او قبلها [ معا ] أي في زمان واحد او مجتمعين والكلام مشير الى انه لو احرم بأحدهما ثم اضاف اليه الاخر جاز لكنه لم يضاف للعمرة كان مسيئا لانه تعالى جعل الحج نهاية [ وان يقول ] القارن بعد الصلوة [ اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخرة ] أي فيسره الي ونقبلهما مني ثم يلبي ناويا اياهما ولا يخفى انه تصريح بما علم ضمنا وانما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لموافقة القول الفعل [ وطاف ] الا حسن ثم يطوف بعد دخول مكة [ للعمرة سبعة اشواط ] حال كونه [ يرمل للثلاثة الاول ويسعى ] لها والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة المذكورة كعمرة المتمتع كما في التحفة والاكتفاء مشعر بأنه لا يخلق بعد السعي بل يوم النحر كالمفرد والا قد كان جانبيا على احرامين كما في المحيط [ ثم يحج كما مر ] فيطوف للقدم سبعة ثم يسعى ثم يأتي بباقي ما يفعل المفرد كما في الهداية والكافي او يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كما في قاضيخان والظاهرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقف بعرفة انتقض القران وارتفض العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض اذا اخذ في السير الى عرفات لكن في المختلفات لو طاف القارن للقدم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما اتى به للعمرة لاستحقاقها وعن محمد رح انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كما في المحيط [ وذبح ] أي وجب عليه ذبح للهدي شكرا [ للقران ] أي لتوفيق الجمع بين العبادتين والتبادر ان يقيد الذبح بما اذا طاف للعمرة في اشهر الحج فلو طاف لها في رمضان مثلا لم يذبح وان كان قارنا كما في المحيط [ بعد رمي يوم النحر ] أي يوم من ايام النحر [ وان عجز ] عن ذبح الهدي بان لم يوجد هو ولا ثمنه [ صام ] القارن عشرة ايام بدلا للهدي [ ثلثة ] من ال [ ايام آخرها ] يوم [ عرفة ] وهذا بيان الافضية فيجوز ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجوز الصوم بعد عرفة كما سيأتي و الى انه لو وجد الهدي بعد صيامها قبل الخلق ذبح و بعد الخلق لا ولو في ايام الذبح كما في المحيط [ و ] صام اياما أخرى [ سبعة بعد ] ما فرغ من اعمال [ حجه ] لان الصوم منه في ايام التفريق وفيه اشعار بأنه لا يصوم قبل افعال الحج [ اين شاء ] بمكة او غيرها والاطلاق مشير الى انه لا يشترط التتابع في صوم الثلثة والسبعة كما في النتف [ فان أنت التنته ] أي صومها بان يدخل يوم النحر او مات وقد اوصى بالقدينة [ تعين الدم ] أي دم واجب للقران وفيه اشعار بأنه لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التحليل وقد فانت بفوت البعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان دم للقران و دم للتحليل قبل الهدي كما في الاختيار [ والنمتع ] لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وهو غير ما نهى عنه عمر رضي الله تعالى عنه كما في المبسوط

فان المنهي ان يحرم بالحج قبل الشهرة ثم اتى بافعال العمرة وجعل ثم احرم بالحج في الشهرة كما في شرح الطحاوي [افضل من الافراد] اي افراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه افضل من التمتع [وهو] اي افضل اقسام التمتع [ان يحرم بعمرة من الميقات] او قبله [في شهر الحج] او قبلها [ويطوف] اربعة او اكثر الى السبعة في شهر الحج ويسعى ويحلق او يقصر كللفرد بالعمرة [ويقطع التلبية في اول طوافه] اي اذا احتلم الحجر اول مرة للعمرة [ثم يحرم بالحج] من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان بالمواقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت [يوم التروية] كاللحي [وقبله] اي قبل يوم التروية من شهر الحج [افضل] لزيادة التعب [رحج كالفرد] اي وقف بعرفات يوم عرفة ثم طاف واملا وسعى الا اذا طاف للتخية وانما كان هذا افضل لانه لا يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر واتي باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فاتي باعمال الحج في هذه السنة كما في الذخيرة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً قيل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق الجصاص وروى الحاكم انه عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يكون متمتعاً كما في الكرمانى والى انه لو رجع الى اهله حللا وحج بعده كان متمتعاً ولم يكن متمتعاً بلا خلاف وانما الخلاف فيما اذا رجع محرماً فانه لو اتى باعمال العمرة ولم يتحلل او طاف اربعة اشواط فنزل باهله ثم رجع الى مكة وحج لكان متمتعاً عند الشيخين خلافاً لمحمد رح كما في الكافي [وذبح] بعد الرمي في بعض ايام النحر شكراً للعمرة التمتع [وان عجز] عن الذبح [صام كالقران] اي صام ثلاثة آخرها مرفة وسبعة بعد حجه اين شاء فان فأتت الثلاثة تعين الدم [وان احرم] المتمتع [بسوق الهدي] اي مع ان يبحث على السير ما يهدي الى مكة من غنم او بقرا او ابل واحده هدية ويقال بالتشديد على فعيل واحده هدية كمطية كما في المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تقلبدهما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقها قطعة نعل او غيرها لانه ليس بشرط بل هو سنة [وهو] اي سوق الهدي او الاحرام مع السوق [افضل] من القرد الا ان لا ينقاد او من احرام لا معه كما في الكافي [لا يتحلل] اي لا يخرج من احرام العمرة بالحلق للعمرة بل بالحلق للحج في يوم النحر فلو نزل المحرم بالسوق باهله ثم حج كان متمتعاً عند الشيخين خلافاً لمحمد رح [ثم] اي بعد افعال العمرة [يحرم] يوم التروية وقبله افضل [بالحج كما مر] فيطوف ويسعى كالفرد [والمكي] اي غير اهل الافاق [يفرد] بالحج او العمرة [فقط] فيكفره له القران والتمتع الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان قارناً \*

[فصل \* ان طيب] اي استعمل طيباً ولو بالسهم [محرم] بالغ فالصبي

لا يواخذ به [عضوا] كاملاً حقيقياً كالرأس واللحية والساق والفخذ او حكمه بما كما اذا طيب اجزاء متفرقة

تبلغ عضوا ولو طيب كل البدن في مجلس كفاه دم وفي مجالس وجب لكل دم عند الشيخين واما عند محمد رح فان اراق للذول يجب آخر والا فواحدة كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذ يطيب ريع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلا والا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكفين من المسك او الغالبة فهو جنابة والا فلا كما في المحيط [ارادهم] اي استعمل الدهن في عضو كامل سواء كان مطيبا كدهن البسقمج والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما عندهما فان كان غير مطيب وغير مطبوخ فعليه صدقة ولو ادهن بسمن او شحم او الية لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يداوي جرحه او يحرق رجله بشحم او زيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي [او لبس] بلا ضرورة [مخبطا] كالقميص والسراويل والقباء والخفين يوما كاملا على وجه المعتاد كما مر [او ستر] بما كان من جنس ما يغطي به [رأسه] او وجهه ربعا فصاعدا وعن محمد رح اكثره ويستوي في ذلك ان يستر بنفسه او يلقي عليه غيره وهو نائم [يوما] كاملا او ليلة وعن ابي يوسف رح اكثر من نصف يوم او ليلة كما في المحيط [او حلق] او قصر او تنور [ربح رأسه] او اكثر وفي الاصل ثلثه وكذلك اللحية وعن محمد رح اذا سقط من احدهما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط [او] حلق او تنور [عضوا] كاملا كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المنتقي اذا نتف ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتف اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة رح لو حلق شارب لزمه دم وبه اخذ بعض اصحابنا و الاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي رح كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والساق بالنورة فعليه الصدقة [او قص] اي قطع [اظفار بد] واحدة [او رجل] واحدة او خمسة من يديه او رجله او يد ورجل [او الكل] اي يديه ورجليه [في مجلس] واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشيخين واما عندهما اي محمد ورفر رح فقد لزمه دم واحد الا اذا تخلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص اظفار بد وذبح ثم قص اظفار بد اخرى لزمه ذبح آخر كما في المحيط [او طاف] كله او اربعة [للفرض] اي طواف الزيارة [محدثا] والاعادة مستحبة فان عاد فقد سقط الدم وعنه لو اعاد بعد ايام التحر وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بأنه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد فالتطهارة شرطها [ارغمه] اي لغير الفرض وهو طواف القدوم والصدر والعمرة والنفل [جنباً] اي شخصاًجنباً يجب عليه الغسل فيشتمل الحيض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة ما دام ممكناً فلو اعاد سقط الدم ولا يلزم التسوية بين الواجب والسنة والنفل لانهما صاروا واجبين بالشروع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدوم جنباً

ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو تركه اصلا فالحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على المتغفل وان لم يعد ففعل ذلك من اختلاف الرواية [ او افاض ] او دفع او رجع من عرفات بحيث خرج عن حدودها [ قبل ] فروب الشمس وافاضة [ الامام ] فان عاد الى عرفات قبلهما سقط الدم وان عاد بعد الغروب او قبله او بعد افاضة الامام لا يسقط كما في الاختيار [ او ترك واجبا ] مما ذكر كترك رمي جميع الايام والوقوف بمزدلفة وغيرهما [ او ] ترك [ اكثر ] اي اكثر الواجب كترك رمي يوم واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي ويؤمر بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم [ او قدم نسكا ] بالضم والسكون اي عبادة من عباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى ثم استعير للدخلة ثم لكل عبادة كما اشير اليه في المغرب [ على ] نسك [ آخر ] كما اذا طاف في آخر ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او المتمتع ثم ذبح وهذا عنده واما عندهما فلا دم عليه في التقديم الا انه مسمى واطلاقه يشكك بما اذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب لشيء بالاجماع كما في شرح الطحاوي [ او اخر طواف الفرض ] كله او اكثر [ عن ايام النحر ] عنده خلافا لهما كما مر في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اخر اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده والى انه لو اخر طواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر وحلق للحج والعمرة من الحل الى الحرم فان الاول موجب للدم عنده خلافا لهما والثاني عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رح الكل في شرح الطحاوي [ او ترك اقله ] اي اقل طواف الفرض وهو الثلاثة وما دونها وفيه اشعار بانه لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم وهذا اذا لم يرجع الى اهله والا فعليه دم كما في الظهيرية [ فعليه ] اي المحرم [ دم ] اي اراقة دم هدي والشاة كاذية وهذه الجملة جزاء لكل شرط قبلها [ وبترك ] كل طواف الفرض او [ اكثره بقي محرما ] وان رجع الى اهله [ حتى يطوف ] اي يقع كل طواف او اكثره بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرما كذلك لانه ركن كما في الظهيرية [ وان طافه ] اي طاف كل طواف الفرض او اكثره [ جنبا ] بلا اعادة [ فبدنة ] واحدة عليه فان اعاد في ايام النحر تسقط عنه بلا خلاف والخلاف في ان المعتبر هو الاول ام الثاني والاخر جائز كما في المحيط وان اعاد بعدها ففي وجوب الدم خلاف كما مر وكذا في تجديد الاحرام ان رجع من اهله وهو افضل كما في الكافي والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي حنيفة رح واصحابه كما في الكشاف [ وان فعل ] من التطيب او الادهان او اللبس او الستر او الحلق او القص [ اقل مما ذكر ] من عضو او يوم او ربع راس او يد او رجل [ او طاف غير الفرض ] كطواف القدوم وغيره مما ذكرنا [ محدثا ] وهو مكة بلا اعادة وعليه الاعادة وان رجع الى اهله فعليه دم في رواية ابي حفص وصدقة في رواية ابي سليمان رضي الله عنهما

كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للمقدوم محدثا فلا شيء عليه و ينبغي ان يكون طواف التفل كذلك و اعلم انه لو طاف اقله محدثا واكثره طاهرا اعاد ما طاف محدثا او تصدق لكل شوط نصف صاع من برالا اذا بلغ دما و لو طاف اقله جنبا لوجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية [ اترك ] العدد [ القليل من ] العدد [ الواجب ] اي واجب مذكور بقرينة اللام كترك ثلثة من طواف الصدر و واحد من الجمار الثلث في يوم ارحصاة الى الثلث من جمرة العقبة و بما ذكرنا لا يشكل ما في الهداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين الحطيم و يرجع الى امله بلا اعادة [ او حلق راس غيره ] محرما كان او حلالا لكن في المحيط لو حلق راس غيره او اخذ شاربه او قلم اظفاره اطعم ما شاء [ تصدق ] على مسكين جزاء الشرط [ بنصف صاع من بر ] او صاع من تمر او شعير و الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من برالا صدقة قتل القمل و الجراد فان له في ذلك ما شاء كما في المحيط [ و ان تطيب ] بعدر كالعلة [ او حلق بعدر ] كالقمل و منه الجهل و النسيان كما في التنف [ ذبح ] في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره لا يجزئه الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي [ او تصدق ] بمكة او غيرها و فيه اشارة الى انه لا يجوز الا التملك كما قال محمد رح و اما عندهما فيجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي [ بثلثة اصوع طعام ] اي بر بطريق الغلبة و الاصوع بفتح الهمزة و هكون الصاد و ضم الواو جمع صاع [ على ستة مساكين ] مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة او غيرها و الافضل ان يتصدق على فقراء مكة كما في المحيط [ او صام ] بمكة او غيرها [ ثلثة ايام ] ولو غير متتابعة و التطيب و الحلق بطريق المثال فان جمع محظورات الاحرام اذا كان بعدر ففيه الخيارات الثلثة كما في المحيط [ و وطئه ] اي وطئ المفرد بالحج في قبل الادمي الحي و كذا في دبره في رواية ولو نائما او مجنونا [ قبل وقوف عرفة افسد حجه ] اي نقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات و في ذكر الرطي اشعار بان ما سواه من التعبد و المس و النقبيل و النظر بشهوة لم يفسده لكنه اوجب دما و ان لم ينزل كما في التنف [ و مضى ] اي وجب عليه اتمام الحج الفاسد كالصحيح فيما يفعل و يحتجب [ و ذبح ] هديا و الشاة الواحدة كافيته الا اذا وطئ ثانيا قبل الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشيخين و اما عند محمد رح فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول و لا خلاف انه يكفي واحدة اذا وطئ مرتين في مجلس واحد كما في المحيط [ و قضى ] اي لزم قضاء ذلك الحج [ من قابل ] كما في المتداولات و الاولى ان يقال اعاد لان جميع العمر و فته [ و لم يفترا ] اي لم يحجب افتراق الرحل و المرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاختيار [ و ] وطئه [ بعده ] اي بعد الوقوف لم يفسد و [ يجب بدنه ] لغلط الجاية [ و ] وطئه [ بعد الحلق ] لم يفسد لكن عليه [ شاة ] و رطي المفرد بالعمرة قبل الطواف افسده و مضى و ذبح و قضى و بعده

لم يفسد وعليه شاة وفي وطعم الثمار والتمتع تفصيل في المحيط [ وان قتل محرم ] ولو مخطئاً [صيداً] ولو من غير الحرم وغير مملوك مأكول والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مرّ فالأولى ان يقول الصيد [ او دل ] الحرم [ عليه ] اي الصيد [ قاتله ] اي الصيد [ نجب جزاءه ] اي جزاء الصيد بسبب الاحرام ولهذا لو قتله في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه محرماً ففي الهاروني عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شيء عليه عندهما وكلامه لا يخلو عن اشارة ما الى انه يشترط لوجوب الجزاء كون الدال محرماً عند اخل الدلول الصيد وكون الدلول غير عالم مكانه و تصديقه الدال في هذه الدلالة واتباع اثره واتصال القتل بالدلالة فاذا فقد واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط [ اي ما قومه ] بحذف الضمير المجرور والجار متعين اي قيمة قوم بها الصيد [ عدلان ] لهما بصارة في قيمة الصيد اتباعاً للنص وان كان عدل يكفي قياساً وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلماً والى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول واما في غيره فلا يجاوز دمار الى انه يقوم المأكول وغيره وما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد رح فيما لا مثل له كالحمامة واما ما له مثل فمثله ففي النعامة ابل وفي حمار الوحش بقرو وفي الطير والضبع شاة وفي الارنب عناق كذا في المحيط [ في مقتله ] ان كان مما يباع فيه كبذل [ او اقرب مكان منه ] اي من المقتل ان كان مما لا يباع فيه كالصحراء والمقتل يحتمل الزمان والمكان وهذا ادنى بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط الاصح ان كلا من الزمان والمكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها [ فيشتري ] اي القاتل [ به ] اي بما قومه [ هدياً ] اي شاة او بقرا او ابلا وفيه اشعار بأنه لا يشتري الصغار منها اذ لا يجوز من الضان الا الحذع العظيم ومن غيره الشني نعم لو تصدق بلحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف رح في شرح التاويلات [ يدبح بمكة ] وان تصدق على غير اهل الحرم لا بغيرها وان تصدق على اهله الا على وجه الاطعام كما في هذا الشرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الذبح بمكة كاف فلو هلك بعده بوجه من الوحرة سقط الجزاء والى انه اذا كان قيمة الهدى حياً مساوية لقيمة الصيد حياً يجوز وان انتقص عنها فقيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن ابي حنيفة رح عليه قيمة ما نقص بالذبح كما في المحيط والاكتفاء مشعر بأنه يجوز ان يتصدق ب كله على مسكين واحد كما في التحفة [ او ] يشتري به [ طعاماً و يتصدق به ] اي بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة [ كالفطرة ] لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعير او نمر كما في المشاهير لكن التشبيه يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضي جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف لمسكين وفي التحفة يجوز الاباحة ايضاً [ او صام ] عطف



على يشتريه وان لم يجز عند بعض النحاة [عن طعام كل مسكين] اي بدل كل نصف ضاع او ضاع  
 ماخوذ من القيمة [يوماً] وفيه اشعار بان للمقاتل خيار احد الثلاثة وهذا عند الشيعة واما عند  
 محمد رح فالخيار للعدلين و الاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابعاً و متفرقاً كما في شرح  
 الطحاوي [وما فضل عنه] اي ما كان اقل من قيمة هدي او طعام مسكين ولم يبلغه فالضمير لاحدهما  
 لا للطعام كما ظن [تصدق به] اي بما فضل [ارصام] عنه [يوماً] لان الصوم ليس اقل منه ثم  
 بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال [وان نقصه] بقطع عضو او جراحة او نتف شعر  
 او غيرها [يجب] عليه قيمة [ما نقص] من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيشتري بما بين القيمتين  
 هدياً او يصوم و في المحيط ان جرحه و برأ مع بقاء اثرها ضمن نقصانه و بلا بقائه ليس عليه شيء  
 عند الطرفين و عنده عليه صدقة لا يصلح الالم [وان اخرجه] بقطع القوائم او كسر الجناح او نتف  
 الريش او نحوها [عن حيز الامتناع] اي عن ان يكون مستنعماً مما اراد فالحيز مقتحم و عن ابي  
 يوسف رح اذا نتف ريشه او ضرب على عينه فابيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بانه  
 لو صار مالاً عن النقصان او اعاد الى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم [او كسر  
 البيض] اي بيضا غير فاسد و الا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه فرخاً ميتاً وكسر واما اذا علم كونه  
 حياً او لم يعلم فعليه قيمة الفرخ كما في المحيط والبيض بالفتح واحلته بيضة [قيمه] اي قيمة الصيد  
 الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انحط في سلكه كان منامياً [وكذا] اي  
 عليه قيمته [ان ذبح الحلال] اي غير المحرم بلا دلالة محرم [صيد الحرم] اي ما يكون  
 فيه بعض بدنه نائماً او بعض قوائمه غير نائم [او حلبه] اي الصيد فيجب قيمة لبنه [او قطع]  
 محرم او حلال بتحو الحديد [حشيشه] اي نبات الحرم مما لا ماق له رطباً كان او يابساً  
 بقرينة ما بعده والا فهو في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب واختار به عن مثل الكفا فانها  
 ليست بنبات بل هي شيء مودع في الارض ولهذا يباح اخراجها من الحرم كحجرة وقدر يسير من  
 ترابه للتبرك كما في المحيط [او شجرة] وهو ما كان له ساق من النبات رطباً كان او يابساً على ما  
 يظهر عبارة كتب اللغة و ما نقل عن النهاية انه اسم للرطب منه فمعنى شجر المضاف الى الحرم  
 الموجب للجزاء و شجر الحرم ما كان شيء من اصله في الحرم سواء كان اغصانه فيه او في الحل فيقطع  
 هذه الاغصان عليه القيمة كما في المحيط وينبغي ان يكون حشيش الحرم كذلك و اما فصل هذه  
 الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبحه الحلال و يجوز الهدي  
 على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط و كذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش  
 والشجر و يجوز الطعام والهدي كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة  
 الشجر و عن ابي يوسف رح انه يجوز [الا] للاستثناء المتصل عن حشيشه و شجره معاً كما في

هرح الطحاري [مملوكا] وطبا منبتا وهو مما لم ينبت الناس بقريته الاثني فلو قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما في هرح الطحاري الا انه لو كان مملوكا فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشروع كما في المحيط [او منبتا] اي من شأنه ان ينبت الناس وطبا مملوكا او غير مملوك [او جافا] ولو نابتا مملوكا فانه لم يجب شيء بقطع الشجر والحشيش في هذه الصور الثلاث [ولا يرعي الحشيش] اي يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا بأس به لفروية الزايرين [ولا يقطع] حشيشه [الا الاذخر] بكسر الهمزة والخاء وسكون الدال المعجمتين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دفاق يطيب ريحه والذي همكة اجوده يسقفون به البسوت بين الخشبات ويسدون به في القبور الخلل بين اللبئات كما في فتح الباري [و] يجب [بقتل قملة] واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والقتل اعم من الحقيقي والحكمي فيشتمل الالتقاء في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعار بانه لو غسل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شيء وانما قال قملة لان بقتل اثنين او ثلثة قبضة طعام وبقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط [او جرادة] واحدة [صدقة وان قلت] تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمرة فان اهل حمص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهما فقال عمر رضي الله تعالى عنه (ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي [ولا شيء بقتل غراب] شروح في الفواشق الموعودة وما في حكمها وتنكير الغراب مشير الى انه لا شيء بقتل جميع انواعها وكلام فاضيل خان مشعر بانه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقعى وجب عليه الكفارة وانواعها على ما في فتح الباري خمسة العقعى والابقع وهو الذي في ظهرة او بطنه بياض والغراب وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح واشتغل بحيفة حين ارسله للخبر عن الارض والاعصم وهو الذي في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب [وحدة] بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة وحكي الحدة بالمد مع التاء وبدونها وليست للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر يأخذ القارة [وعقرب] للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة ونقل ان مينا في ظهرا ولا يضر ميتا ولا نائما حتى يتحرك كما في فتح الباري [وحية] ومثلها السرطان بخلاف الضب كما في فاضيل خان [وقارة] بسكون الهمزة ويجوز فيها التسهيل كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الاهلية والبرية سواء وعن ابي حنيفة رح انه يجب القيمة بقتل اليربوع كما في الكافي [وكلب عقور] بالفتح من العقور وهو الجر ح والكلب ما يفرط شرا وايداؤه كما في الكرمانى والمراد منه الذئب وقيل الذئب ملحق به وعن ابي حنيفة رح ان العقور وغيره والمستانس وغيره سواء وفي حكمه السنور كما في الكافي [وبعوض] اي بقى وقبل صغارة واحده بعوضة كما قال ابن الاثير

[و برغوث] و زنبور و ذباب و كذا النمل المؤذي وهو السوداء والصغراء كما في الهداية [وقراد] بالضم يقال له بالغارسية كنه [وملحقة] وقنفذ وغيره من هوام الارض [وسبع] كالفهد والنمر [صائيل] اي قاهر وحامل على المحرم من الصولة او الصائلة بالهمزة واحتراز به عما اذا لم يصله السبع فقتله فانه واجب القيمة وعن ابي يوسف رح ان الاسد كالكلب كما في قاضيخان [وله] اي المحرم [ذبح الحيوان الاهلي] كالغنم والدجاجة والبط الذي في المنازل لا الذي يطير فانه صيد كالحمام الذي على قوائمه الريش كما في المحيط والمتبادر من الاهلي ما يكون بأصل الخلقة حتى انه اذا ند بعير بذبحه و اذا استأنس ظبي لا يذبحه كما اشير اليه في الهداية [و] له [اكل ما] في الحل [صاده] مما يؤكل [حلال] احتراز عما صاده محرم وميتي [وذبحه] حال كونه [بلا دلالة محرم] وهذا في رواية وهو المختار وفي رواية ان الصيد لا يحرم بالدلالة كما في الكافي وفي الكلام اظهار في مقام الاضمار و اشارة الى انه لا يحل للمحرم اكل ما دل عليه محرم آخر كما في المحيط [وامره] و اشارة فلو وجد واحد منهما لم يحل اكله ولو حل من احرامه كما في المنتقى [من دخل الحرم] حلالا او محرما [بصيد] اي مع صيد سواء كان في يده او قصصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المسبوط والتحفة لكن في الكرمانى وغيره انه لو كان في قصصه او رحله لم يرسله [ارسله] اي وجب ارساله واطارته ولا يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجدته في يد احد فهو احق به كما في الكرمانى وغيره ويحتمل ان يكون المعنى ارسله الى الحل ووضعه في يد رجل وديعه كما في التحفة [ورد بيعه] اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد [ان بقي] ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما ياتي [والا] يبقى في يده [جزئ] البائع منه [كبيع المحرم] من المحرم او الحلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان بقي والا جزئ وفي كلامه اشعار بأنه لو كان المتبائعان حلالين وهما في الحرم والصيد في الحل جاز البيع عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما في المحيط ولا يخفى انه اجري بكتاب البيع [لا] يرسل [صيدا] ولا يجب اطارته [معه] اي في قصصه او رحله او يده [اذا احرم] ولم يدخل في الحرم بعد والا فقد وجب ارساله كما مر [ومن ارسل صيدا] كائنا [في يد محرم ان اخذه] اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه [حلالا ضمن] ذلك المرسل قيمته عنده خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالخذ ولهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترده منه كما في شرح الطحاوي [وان قتل محرم] او حلال [صيد محرم] كان في يده وقت الاحرام او اخذه بعده [فكل] منهما [يجزي] جزاء تاما هو جميع القيمة لتعرض كل [ورجع] اي ثم رجع بما ضمن [آخذه] و من في يده [على قاتله] لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال في الحل صيد محرم لم يجزئ لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي والمجنون والكافر كذا في شرح

الطحاوي ولو قتل حلال صيد حلال اخذه من الحرم جزئ كل و رجع تخلفه على قاتله كما في المحيط  
ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة للفرع كما في الظهيرية و[ما] يلزم [به]  
اي بحبيه من محظورات الاحرام كالنطيبة و قتل الصيد و غيرهما [على المفرد] بالحج او العمرة دم  
[فعلى القارن دمان] للحج و العمرة لهتك حرمة امرائين وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما  
بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية [الا بجواز الوقت] اي للبيقات  
كما مر [غير محرم] بالعمرة او الحج فيمنئذ عليه دم لتترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت و احرم فانه  
سقط عنه كما اذا احرم من مكانه و عاد اليه محرماً و جدد التلبية و ان لم يجددها لا يسقط  
و قال سقط جدها اولاً و تمامه في المحيط [و يشئ جزاء صيد] مملوك و غير مملوك [قتله  
محرم] فعلى كل جزاء تام لكن بغرمين معا قيمة واحدة للمالك و ينبغي ان يثالث اذا قتل ثلثة  
[و احد] الجزاء [لو قتل صيد الحرم حلالان] فعلى كل نصف قيمة و ينبغي ان يقم  
على عدد الرؤوس اذا قتله جماعة و لو قتل قتله حلال و محرم فعلى المحرم جميع القيمة و على الحلال  
نصفها و لو قتله حلال و مفرد و قارن فعلى الحلال ثلث الجزاء و على المفرد جزؤه و على القارن جزؤه [ان  
باع المحرم] من محرم او حلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله [او شراه] عنه [بطل]  
البيع و الشراء كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد و لا يخفى انه مشير اليه فيما تقدم  
[ولو ذبحه] اي ذبح المحرم صيدا [حرم] لحمه على كل محرم و حلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا  
اذا اضطر و تفصيله في المحيط [ولو اكل] الذابح [منه] استغفر [و غرم] اي ضمن [قيمة ما اكل]  
موت الجزاء عنده و اما عندهما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية و هذا اذا اكل بعد اداء  
الجزاء و اما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعاً كذا في الحقائق [لا] يغرمها بالاكل اجماعاً بل يستغفر  
[محرم] او حلال [لم يدبده] و ما [ولدت] من خارج الحرم [طبية] اظهار في مقام الاضرار  
على تقدير حذف الموصول [اخرجت من الحرم و مانا] اي الطبية و ولدها [غرمهما] اي ضمن  
المخرج محرماً او حلالاً قيمتهما لانهما صيد الحرم حكماً [و ان ادب] المخرج [جزاها] اي جزاء  
الطبية [ثم ولدت لم يجز] اي ليس عليه جزاء ولدها لان اداء جزائها صيرها صيد الحل \*

[فصل] \* ان احصر اي منع و منه المحصر بفتح الصاد و هو لغة المنوع من كل

شيء كما في الكشاف و غيره و شرعاً المنوع عن الحج او العمرة بعد الاحرام و حكمه انه لا يتحلل الا  
بالذبح او بافعال العمرة كما في البنابيع [المحرم] او المحرمة بحج او عمرة او بهما [بعد و مسلم]  
او كافر و لو غير سلطان [او مرض] زاد بالذهاب او الركوب او غيرهما مثل فقدان المحرم و هلاك  
النفقة و غيرهما و هو غير قادر على المشي و لو في بعض الطريق كما في المحيط [بعث المفرد] بالحج  
او العمرة الى الحرم [دماً] او ثمنه ليشتري به هكة فلو بعث دمين يحلل بارلهما فان الثاني تطوع

كافي المنيابيع [ والقارن دميين ] وفيه اشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح آخرهما والى انه لا يشترط تعيين احدهما للحج والاخر للعمرة والى انه لو بعث دما لاحدهما لم يتحلل بذبحه عن احد من الاحرامين كافي الهداية [ وعين ] المحصر بالحج او العمرة عنده [ يوما يذبح ] المبعوث [ فيه ] اي في ذلك اليوم لان دمه غير موقت بوقت فاحتيج الى التعيين ليعلم وقت الاحلال [ ولو كان ] ذلك اليوم [ قبل يوم النحر ] اي وقت شاء واما عندهما فالمحصر بالعمرة يعين دمه لانه غير موقت بخلاف المحصر بالحج فان دمه مختص بيوم من ايام النحر فلا يحتاج الى التعيين كافي المحيط [ وفي حل لا ] يذبح لان ذبح الهدايا مختص بالحرم ولهذا لو ذبح عن المحصر في غير الحرم بقي محرما حتى يبعث باخر ويذبح بالحرم كافي المبسوط [ وبذبحه يحل ] المحصر عن الاحرام وفيه اشارة الى انه لا يحل بغير الذبح فيبقى محرما الى ان يجد الهدي فيذبح او يزول احصاره فيحج في وقته او يعتمر في غير وقته وعن ابي يوسف رح انه يقوم الهدي فيطعم المساكين و ان لم يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما والى انه لا يحتاج الى الحلق وعن ابي يوسف رح انه واجب كافي التحفة والى انه لو عين يوما ثم حل من احرامه في ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه اذ ذبح في غير الحرم لم يحل من احرامه وعليه دم لهذا المحذور وقال بعضهم اذا شرط في وقت الاحرام الاحلال عند الاحصار حل به قبل الذبح كذا في شرح الطحاوي وفي الاكنفاء اشعار بانه اذا بعث بالهدي فله ان يرجع الى اهله لانه اذا لم يتمكن من المشي الى الحج فلا فائدة في المقام كافي التحفة [ و ] يجب [ عليه ] اي المحصر [ ان حل من حج ] فرضا او نفلا [ حج ] من قابل [ وعمرة ] كذلك لان على فائت الحج التحلل بافعال العمرة ولم يوجد [ ومن عمرة عمرة ومن قران حج ] قضاء [ وعمرتان ] الاولى للقوان والثانية لكونها كالفائت [ و اذا زال احصاره ] بعد بعث الهدي [ وامكنه ادراك الهدي ] بوجدانه غير مذبح [ و ] ادراك [ الحج ] بالوقوف بعرفات [ توجه ] لادائه ولا يتحلل [ والا ] يمكن ادراكهما جميعا بان لم يدرك احدا منهما او ادرك احدهما يجوز [ له ان يحل ] بعد ذبح الهدي و ان يتوجه ليتحلل بافعال العمرة في الصرة الاولى وفيما اذا ادرك الهدي فقط واما اذا ادرك الحج فقط فعنده جازله ان يحل وان يؤدي الحج باحرام جديد ولا عمرة عليه واما عندهما فلا يتصور لانه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه اشعار بانه لو زال قبل بعث الهدي لم يحل فذهب الى مكة فان ادرك الحج فيها وان لم يدرك يكون فائت الحج فيتحلل بالعمرة كافي شرح الطحاوي [ ومنعه ] اي منع عداو مرض للحرم [ عن ] وكني الحج [ اي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة بمكة ] ظرف منعه وكذا المنع عنهما بالحرم [ احصار ] سواء كان مفردا او قارنا فتحلل بالهدي وعنه ان المنع بمكة ليس باحصار بعد ما صارت دار اسلام كافي المحيط [ و ] منعه [ عن احدهما ] اي ركي الحج [ لا ] يكون احصارا فانه لو منع من الوقوف تحلل بافعال العمرة وقضى الحج بدونهما من قابل مفردا او قاربا وان منع عن الطواف قضاء في عامه و

وعليه دم لتأخيرته عنده وفيه إشارة إلى أنه لو أفرد بالعمرة ثم منع بها من الطواف والسعي كان محصرا [ومن عجز] عن أداء الحج الغرض بنفسه عجزا يرجي زواله غالبا كالمرض والحبس وغيرهما [فأحج] أي بعث غيره ليحج عنه كما في الصحاح [صح] ذلك الاحتجاج وإنما قيد بالغرض لأن ما هو المتبادر إشارة إلى أن النفل يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للامر بالاتفاق وأما ثواب النفل فالمأمور يجعله للامر وقد صح ذلك عند أهل السنة كالصلوة والصوم والصدقة كما في الهداية وإنما وصف العجز بوجه الزوال لأنه إذا كان لا يرجي بحج عليه الاحتجاج كما في المحيط والإطلاق مشير إلى أنه لو أحج امرأة أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز لكنه اسم والأفضل أن يكون المأمور رجلا قد حج عن نفسه ليكون أبعد عن الخلاف كما في شرح الطحاوي [ويقع] ذلك الحج [عنه] أي عن الأمر على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في المحيط قل شيخ الإسلام أنه يقع عن المأمور في قول أصحابنا وللامر ثواب النفقة لأن النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا اشتراط أهلية المأمور إلا أن الحج يسقط عن الأمر لإقامة الاتفاق مقام الأفعال [أن دام عجزه إلى موته] فلو زال عجزه صار ما أدى تطوعا للامر وعليه الحج كما في الكافي وعن أبي يوسف رح أن زال العجز بعد فواغ المأمور عن الحج يقع عن الغرض وأن زال قبله فعن النفل كما في المحيط [و] أن [نوى] المأمور [عنه] أي من الأمر فإن نوى عن نفسه أو عن رجلين أمرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن أحدهما مبهما ثم عينه جاز وعن أبي يوسف رح أنه وقع عنه وضمن كما إذا أمر أحد بالحج وآخر بالعمرة فقرن بينهما إلا إذا اذنا بالجمع كما في التمرثاشي [و دم الإحصار] أن وقع فهو [على الأمر] عند الطرفين وعلى المأمور عنده ولا يبعد أن يكون شاملا لما إذا وصى ومات فإن دم الإحصار في ثلث مال الميت وفيل في كله عندهما وفي مال المأمور عنده كما في الكافي [و] دم [القران] في صورة الأمر بهما كدم التمتع [و] دم [الجنابة] كقلم الظفر ونحوه [على الحاج] أي المأمور فإنه المختص بنعمة الجمع بين التمكن وأنه الجنائي [وضمن] الحاج [النفقة] أي كل نفقة [أن جامع قبل وقوفه] بعرفات فلا يضمن شيئا أن جامع بعده كما إذا فاته الحج لمرض أو حبس أو موت دابة أو فرار مكاري فإنه لم يضمن أن كان ينفق من مال الميت حتى يعود إلى أهله وعن محمد رح له نفقة ذهابه لا غير كما في الاختيار [وأن مات] الحاج المأمور [في الطريق] أي طريق الحج [يحج] غيرة وجوبا [من منزل أمه] الموصي أو الوصي أو الوارث قياسا إذا اتحد مكانهما والمال كاف به فإن لم يكن كافيا به يحج من حيث يمكن وفيه إشارة إلى أن الوصي يدفع النفقة إلى المأمور مكررا فيقضي المال أو يحج عنه وإلى أنه لا يحج من منزل الحاج ولا من منزل الوصي ولا من حيث مات إذا اختلف مكانهما والمبادر وحدة الوطن والأفان كان أحدهما أقرب من مكة يحج عنه [بنلت ما بقي] من المال في أيدي الورثة والأمر وأنه قد بقي في يده شيء مما دفع إليه لا محالة وهذا عنده وأما عبد أبي يوسف رح فنحج بما بقي

من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد رح يحج بما بقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الوصية عنده واما عند ابي يوسف رح فيحج ان بقى شيء من الثلث و الا بطلت وقال ابو حنيفة رح يحج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فدفن الف فسرق يحج عنده بثلث الالفين مائة و ستة و اثنين و ثلثين و بطلت عند ابي يوسف رح وان كانت اربعة يحج عنده بثلثمائة و ثلثة و ثلثين و ثلث و عند ابي حنيفة رح بالف [ لا من حيث مات ] المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب الصحابين فان عند محمد رح يحج من حيث مات استحسانا و على هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق و اوصى به و الأصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت او لا وهذا اذا لم يبين مكانا يحج منه و الا يحج منه بالاجماع الكل من المحيط [ و لا يجوز للهدي ] سواء كان لدم النسك او الجبر او الاحصار او غيرها [ الا جائز التضيعة ] مقدار السن مالم العيوب كما يحج ان شاء الله تعالى و هذا عند الشيخين و اما عند محمد رح فيجوز الصغار كما مر و الشاة كافية في الكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنبها او وطى قبل الوقوف فانه لا يكفي فبهما الا البدنه كما مر [ و اكل ] استحسانا كالاضحية [ من هدي تطوع ] اذا بلغ محله [ و ] من [ متعة ] اسم من التمتع [ و قران فقط ] فلا يוכל من دم الجزاء و الاحصار و النذر و التطوع اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يتصدق بلحمه الا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي [ و خصا ] اي خص ذبح هدي المتعة و القران كالاضحية [ بيوم النحر ] لا يخص به [ غيرهما ] من دم الجزاء و النذر و التطوع و الاحصار و فيه خلاف الصحابين كما مر [ و ] خص [ اكل ] اي جميع ما ذكره من الهدايا [ بالحرم ] فلا يرد بدنه مندورة لم ينو نحرها بمكة فانه يجوز في اي موضع شاء عنده لان المصنف رح لم يتعرض للمندورة على انها لم تنحر عنده الا بمكة كما في المحيط [ و يتصدق بجمله ] بالضم و هو ما يطرح على ظهر الهدي من كساء و نحوه [ و خطامه ] بالكسر و هو حبل يجعل في عنق البعير و يشني في انفه [ و لا يعطي اجر الجزار ] اي الذابح [ منه ] اي من لحم الهدي و شحمه و جلده و غيرها و فيه اشارة الى جواز ذبح غيرة و ان كان الاحسن ان يذبح بنفقه ان احسن و ينبغي ان يشهدا ان لم يدبحا بنفقه كما في الاختيار [ و لا يركب ] الا بل و الثور من الهدي [ الا ضرورة ] بان لا يقدر على المشي فان تعظيمه واجب و لو ركبته فانتقص منه ضمن ما نقص و تصدق به و فيه اشعار بانه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل غرم كما في الاختيار [ و لا يحلب ] الهدي اذا كان له لبن لانه جزء منه بل ينضح ضرعها بالماء البارد لينقطع لبنه فالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح و اما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر و يتصدق بمثله او قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة و لو ولد الهدي ذبح مع الولد و ان شاء تصدق به كما في الاختيار [ و ما عطب ] بالكسر اي الهدي الذي ملك في الطريق [ او نعيب بفاحش ] مما بهل من كالعرج و العمي [ ففي الواجب ابدله ] بغيره [ و المعيب له ] يفعل به ما يشاء و فيه اشارة

الى انه لا يجب ابدال التطوع فيذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي وفي المغل لا شيء عليه [وان شهدوا] اي شهد جمع من العدول حجاجا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفات [بالوقوف] اي بان الحجاج وقفوا بعرفات [قبل وقته] اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم عرفته انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغيم السماء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انها من اول ذي الحجة وهي في نفس الامر من آخر ذي القعدة [قبلت] هذه الشهادة عند الاكثرين لامكان التدارك وقال الامام الحلواني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهيجا للفتنة كما في الكافي وانما قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جمع عظيم فلا يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته ظرف الفعلين كما اشرنا اليه وفيه اشعار بانه لا يقبل شهادتهما بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا ثاني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان التدارك غير ممكن والمصنف اكد ذلك بقوله [لا] يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف [بعده] اي بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على الكل لم تقبل الشهادة فيه و ان كثرة الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فانها تقبل كما في المحيط [من نذر] حجا يمشي فيه [مشيا] وكونه حالا منظور فيه [مشى] اي وجب عليه المشي من وقت خروجه عن بيته وقيل من وقت الاحرام والاول اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت ولم يشق ينبغي ان لا يركب [حتى يطوف الفرض] اي طواف الزيارة وانما وجب المشي لان من جنسه واجبا وهو مشى الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه مسمى بالخلق كما في الكرمانى و الى انه لو نذر عمرة مشي ماشيا حتى يسعى ولو ركب فيهما اجزاء لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الختم على الفرض الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراعى في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان محرد النذر مع القدرة على المشي يكفي للنقص الى زيارة البيت الحرام رزقنا الله تعالى اياها مع شرف زيارة تربة قبر نبينا عليه اتم الصلوة والسلام والتحية \*



قد تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
و يتلوه الجزء الثاني ان شاء الله العزيز الكبير \*







\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

## \* [ كتاب النكاح ] \*



اخره عما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبعيطة الى المركب فانه معاملته من وجه وعبادة من وجه قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فهاولئ من التخلي لعبادة النفل كافي التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجبها ومكروه حال خوف الجور [و] هو لغة الوطؤ وقيل الضم وفيه انه مجاز فيه على الصحيح كافي الزاهدي وشوعا ما اشبر اليه بقوله [ينعقد بالاجاب] اي يتحقق ويحصل شرعا بسبب الاجاب هو شرعا لفظ صدر عن احد المتعاقدين اولا همي به لانه يثبت الجواب على الاخر بنعم اولا [وقبول] هو لفظ صدر عن الاخر ثانيا وفيه مع الكلام الاتي اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطؤ وفيه احتراز عن نحو البيع والهبة فانه وان افاد حله لكنه لم يوضع له والى ان العقد وان كان في الاصل الجمع بين اطراف الجسم لكنه شرعا عبارة عن الاجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشرع ولكونه امرا اعتباريا لا يشير اليه والى ان الاجاب والقبول اشياء فالنكاح ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ( ان النكاح ثابت بالكلام النفسي ) فان اللفظي اخبار عما في الذهن واما بطريق الاقتضاء فان الاشياء الشرعية لا تعدل بالكلية عن المعاني الاخبارية وتاممه في الاصول ويحتمل ان يكون الباء للالة فيفيد ان العقد ارتباط الاجاب بالقبول فهما شرطا للعقد حينئذ كما قال الاكثرون على ما دل عليه الكرمانبي وغيره والاول المختار عند المصنف رح كما ذكره في الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يبقى وينفسخ العقد قلت نعم الا انه غير قادح لان حكمه باق والفسخ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاء اسهل من الابتداء وذهب بعضهم الى ان بقاؤه ضروري لفسخ العقد

[ لفظهما ماض ] صفة للإيجاب والقبول ومشير الى ان الفارسي كالعربي في الماضوية الاتري  
 ان ( پذيرفتم و عهد كردم ) يمين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة و الى ان  
 النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لو زوجت منه ودفع المهر اليها  
 انعقد كما في النية و الى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الايجاب والقبول كما  
 سيأتي [ كزوجت ] نفسي بك [ وتزوجت ] نفسك او المعنى كقول الرجل او المرأة زوجتك ايما  
 وقال الاخر زوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلا منهما صالح للإيجاب والقبول من الجانبين  
 كما في الزامدي وبه يشعر ما قال البيهقي ان التزوج ( مرد را زن و زن را شوي دادن )  
 والتزوج ( زن كردن و شوي كردن ) وكل منهما يتعدى بنفسه وبالباء كما في الاساس والديوان  
 وغيرهما ولا يتعدى من وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامة حرف مقام حرف كما قال  
 الكوفي وذا غير عزيز عند البصرية كما لا يخفى على المتتبع وانما ترك المفعولين دفعا لتوهم الاختصاص  
 على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرهما كما في المحيط [ او امر ]  
 مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفي والمستقبل كما  
 في الزامدي والامر بقرينة النال وفي النية انه يصح بلسان الخوارزمية بصيغة الحال بلانية واما  
 المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الامع النية [ وماض كزوجني ] ببتك مثلا [ فقال ] الاب مثلا  
 [ زوجت ] اياها بك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما في الننف و الى ان  
 الاسر ركن العقد كما في المحيط والتخفة وغيرهما وقيل انه غير صحيح لان الماضي هو الايجاب والقبول  
 والامر توكيل الا انه مبني على استعارة المعدوم للموجود كما في الكرمانى [ وان لم يعلم ] اي  
 المتعاقدان [ معناه ] اي معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه مما ينعقد به النكاح  
 اولا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد ان لم يعلم انه مما ينعقد به كما في  
 قاضيان لكنه مما اختلف فيه المشائخ كما في الخزانة وذكر في العمادي انه لا يصح عقد من العقود  
 اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا كالبيع  
 [ و ] ينعقد بحكم العرف بسبب [ قولهما ] اي قول المرأة والرجل [ ( داد و پذيرفت ) ] بلا ميم متصلة  
 بهما والميم احوط [ بعد ] قوله لها ( نفس خویش بمن [ دادی ] ) [ و بعد ] قولها له ( تو نفس مرا  
 [ پذيرفتی ] ) وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها ( داد ) بدون قوله ( پذيرفت ) الا اذا اريد بقوله  
 ( دادی ) التحقيق و الى انه ينعقد بدون قولهما ( بزنی ) قال بعض المشائخ انه لا بد منه واختلف في  
 ان ( دادی ) استفهام ام امر وهو الراجح كما في المحيط [ كبيع وشراء ] فانه ينعقد بقولهما ( فروخت و خرید )  
 بلا ميم بعد ( فرضی و خریدی ) [ لا ] ينعقد على المختار [ بقولهما عند الشهود ] جمع الشاهد  
 مع كفاية الشاهدين كما ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط

الكل [ما زن و شو بيم] ونحن فزوجان وفيهما اختلاف المشايخ لكن ابن قسيه في القاضي فهو نافذ وهذا دليل على ان القضاء صحيح في المختلف عند المشايخ كما في المحيط ولفظ (فن) عند الاطلاق الوجة كما في الاخيرة كما ان (شون) مختص بالزوج [ويصح] النكاح بعد تحقق سائر العقود [بلفظ نكاح] والنكاح [وتزويج] قد ذكره مرة [وما وضع] اي يصح بلفظ موضوع [لتمليك العين] من نحو تمليك وصلة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالصلح والاباحة والاقالة والاجارة والقرض والرهن والاعارة والصلح والحركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كما في المحيط الا انه لو ترك قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقولهما لسلم من التطويل [حالا] ظرف تمليك فلو قال اوصيت لك ببضع امتي بالف وقبل الاخر اوصاف الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكذا فقال قبلت صح وعن ابي حنيفة رح انه ينعقد بها وضع لتمليك الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في الخزانة [وشروط] لصحة النكاح [سماع كل منهما] اي المتعاقدين [لفظ الاخر] فلولم يسمع الا احدهما لم يصح كما في سائر العقود الا انه يشكل الاطلاق بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما سيجي [و] شرط ايضا [حضور] شاهدين [حرين] عند العقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومدبرين ولا حضور حريين عند الاجازة في الموقوف ولا عند التركيل كما في المزارع وذكر في النظم انه ينعقد بلا شهود عند عهد رح الا انه لا يطيب [او حر وحرين] مما في حكم حر ولذا قال [مكلفين] على لفظ المثني المذكور فيصح عند سكرانين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصحر ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما في المحيط ولا عند مراهقين كما في الينابيع [مسلمين] في نكاح معلمين او مسلم وكتايبه بلا خلاف فلو تزوجها عند كتايبين جاز عند الشيخين خلافا لمحمد ووفر رحمها الله تعالى كما في النظم [سامعين معالظهما] اي لفظ العاقدين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد والاخر في آخر والمجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابي يوسف رح فيه وايتان ولو كان العاقدان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالي والظاهر خلافه وعن عهد رح لو امكنهما ان يعبرا مامعا جاز والا فلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه غيرها جاز النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكشف وجهه او يذكر ابروها وجدها والى انه يشترط حضورهما لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاص هو رجل كثير العلم ممن يقتدى به على ما قال الحلواني وذكر في الواقعات انه يشترط ذكر اسمها واسم ابائها وجدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور ارائم السماع اشارة ما الى

انه مختلف فيه ولذا قيل صح بحضور اصميين الا ان اشتراطه اصح كما في الذخيرة [وصح] النكاح [عند فاسقين] ولو محدودين بالقذف بلا توبة [ولا يظهر] النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يحكم بالمهر وغيره [عند الدعوى] وانكار احد المتعاقدين [و] صح بعد الطلاق والعلاق [عند ابنيهما] اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المنتقى انه لا يصح كما في قاضيخان [او] عند ابني [احدهما] بحذف المضاف فالتشنيع الشنيع انه قلب عطف في تصانيفه على الضمير المجزور بلا اعادة الجار وهو مذهب كوفي مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشترطوا اثبات الجار لفظاً او تقديراً ويونس والافخش وجل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعبري [ولا تقبل] شهادة الابنين [للقريب] اي لنفع القريب فان كان الابنان منهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليهما كما يأتي في القضاء فكالم لا يخلو عن نوع تكرار [كنكاح مسلم ذمية] كتابية اي كما صح نكاحها [عند ذميين] عند الشيخين خلافاً لمحمد رح [ولا تقبل] شهادتهما [على المسلم] وتقبل على الذمية كما يأتي في الشهادة [والوكيل] اي الذي وكل بتزويج كبيرة او صغيرة برجل [شاهد] واحد فصح عنده مع آخر [عند حضور الموكل] اي الزوج والاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجل شاهد عند حضورها كما في المحيط والمتن حامل لها بالتغليب [كأولي] اي كما ان الاب او السيد شاهد للنكاح [عند حضور المولية] اي البنت والامة حال كونها عاقلة [بالغة] بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند حضورها لكونه مباشراً وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء بأشهر لنفسه او لغيره وكذا المولى اذا تزوج عبده بامة شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائباً او غيب عاقل لانه لبس بشاهد حينئذ لما مر ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهة فكانه المزوج والصواب انه شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل فك حكر كما في الذخيرة والولي من الولاية بالكسر كالمولية على المرمية في المقدمة ولي الامر (خداوندی کردار) ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل الشخص والياً ومالكاً لامر [وحرم على المرأة] اي الرجل كما في القاموس [اصله] القريب من الام او البعيد من ام الام والاب وان علت والحرمة يجوز ان يفسر بالبطلان والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضيخان والنهاية والكرمانى والمستصفى وغيرها ولذا لا يصح التوكيل بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجة به ولا ظهارها كما في المحيط فما في العمادي انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازاً على اختلاف ان الحرمة هل يتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على الحال او من قبيل حذف المضاف اي نكاح اصله [وفرعه] من البنت و بنت الولد وان سفلت ولو فسر المرأ بالانسان كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطية قوله [وفرع اصله القريب] من الاخوات لاب وام او لاحدهما

و بناتهن و بنات الاخوة وان بعدت ولما كان اطلاقه مرهما لحلية فرع اصله البعيد مطلقا ازال ذلك فقال [ و صلبية اصله البعيد ] من عماته و خالاته لاب و ام او لاهما و عماتهما او عمات احدهما و ان علت و خالاتهما او خالات احدهما وان علت و اطلاقه مشط فانه ذكر في المفارح و قاضيان و غيرهما ان عمة العمة لاب غير محرمة عليه كبنات العم و العمة و الخال و الخالة و اليه اعار بالصلبية بضم الصاد و سكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الياء للنسبة ثم التاء للتانيث و يحتمل ان يكون بفتح الصاد و كسر اللام ثم الياء للمثناة الساكنة ثم الياء الموحدة ثم التاء فانها كالصلبية من كانت من صلب الرجل و ظهره كما في المغرب و فيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمات النسبية شرع في السببية فقال [ و ] حرم [ ام زوجته ] بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد كما في النظم و التنف و غيرهما [ و بنتها ] اي بنت زوجته حال كون الزوجة [ موطوءة ] فهي حال من المضاف اليه على مذهب بعض النحويين كما في ايضاح المقامات فلا يرد عليه شيء كما ظن و الكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم و الى ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطي و فيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة و الى انه لحرمه البنت يشترط العقد الصحيح بينه و بين امها و قد ذكر في النظم انه لو وطئها بنكاح فاسد حرمت بنتها و ام الزوجة شاملة للجدة و ان علت كما ان بنتها لبنت الولد و ان سفلت كما في المحيط [ و زوجة اصله ] من امرأة الاب و الجد و ان علا [ و ] زوجة [ فرعه ] من امرأة الابن و ابن الولد و ان سفلت و في اطلاقه رمزا الى ان كليهما محرمتان بنفس العقد و ذا بلا خلاف كما في النظم و هذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة و منها ما حرم بالزنا و المس و النظر كما سيأتي و حكم الكل حرمة كل منهما على اصل الآخر و فرعه [ و كل هذه ] المذكورات من الاصناف الثمانية [ رضاعا ] اي للرضاع فيكون مفعولا له و ههنا اشكال لفظا و معنى اما لفظا فلان كلا اذا اضيف الى المعرفة يعيد امتغراق الاجزاء و اما معنى فلانه تحل اخت ولده و ام اخيه و اخته و جدة ولده رضاعا و يحرم نمبا كما في قاضيان و غيره [ و فرع مزنيته ] من بنت امرأة زنى بها و بنت ابن مزنية و فيه رمزا الى انه لو اتاها في دبرها لم يحرم عليه فرعها كما قال بعض المشايخ و يحرم عند بعضهم و به افترى شمس الاسلام الاورجندي رح و الاشمل ان يقول موطوءته بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة بملك اليمين و شبهة النكاح و الملك كما في التنف و غيره [ و ] فرع [ مضموسة ] عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجد به حرارة المسوس لا يثبت الحرمة و الا فيثبت [ و ماسة ] اذا صدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذبها و اكبر رأيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية و اطلاقه مشير الى ان مس شعر الراس يثبت به الحرمة و ان انكروه الامام السعدي و المس شامل للتفخيد و التقبيل كما في المحيط [ و ] فرع [ منظور الى فرجها الداخل ] و هو الدور و قيل الى الخارج و هو الطويل كما في الروضة و قيل الى العانة و قيل الى الشق و عليه الفتوى

كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت  
الحرمه والى انها لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزيجاج معتبر  
بخلاف النظر الى عكسه في المرأة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فان كانت قائمة  
مستوية او قائمة لم يثبت الحرمه على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امنى  
بعدهما لم يثبت الحرمه لزال سببها وهو المس او النظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب  
الجزئية كما في المحيط وقيل يثبت كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي [ بشهوة ]  
حدهما في الشاب انتشار الالة او زيادته وفي الشيخ والعين ميل القلب او زيادته على ما حكى عن  
اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان  
يقصد مرافقتها ولا يبالي من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واماي في حق النساء  
فلاشتهاء بالقلب لا غير كما قال المنصف رح وفيه اشارة الى ان شهوة احدهما كافية اذا كان الآخر  
محل الشهوة كما في المضمرات والى انه ظرف النظر لا المس ويحتمل ان يكون ظرفا لهما ولكل رواية  
في النظم ولو لمس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة تثبت الحرمه وفي المحيط قال الصدر الشهيد ان  
في المس والنظر لا يفتى بالحرمه الا اذا تبين انه بشهوة وفي القيلة يفتى بها ما لم يتبين انه بلا شهوة  
ويسنوي ان يقبل الفم او الذقن او الخد او الرأس وقيل ان قبل الفم يفتى بها وان ادعى انه  
بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة [ و ] حرم [ اصلهن ] من ام المزنبة  
والمسوسة والماسة والمنظورة الى الفرج وجدتهن من اي جهة كانت والكلام مشير الى انه لو وطى  
غير المشتهاة يحرم عليه امها وبنتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى  
ان فرع المزنبة واصلها رضاعا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوي وهيأتي منه في الرضاع اشارة  
الى لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنبة على اصل الآخر وفرعه رضاعا [ وما ]  
كان عمرها من الصغيرة [ دون تسع سنين ليست بمشتهاة ] اي مرغوب فيها للرجال فبالوطى  
والدواعي لم يثبت الحرمه وفيه رمز الى ان بنت تسع سنين مشتهاة وعليه الفتوى والى ان بنت  
خمس سنين وما دونها ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت  
ضخمة كما في الخزانة وعن الشيخين ان بنت خمس سنين مشتهاة اذا اشتبهت مثلها وعن محمد  
رح ان بنت ثمان او تسع مشتهاة اذا كانت ضخمة كما في المحيط والى انه يكفي اشتهاة احدهما  
فلا يشترط ان يكون بالغين كما في المضمرات وعن صاحب المحيط لو لمس ابن خمس سنين بشهوة  
لم يثبت الحرمه وان مس ابن ست او سبع تثبت وعن شرف الائمة لو نظر الى فرج صبية تحامع  
منها اذ على العكس تثبت الحرمه كما في القنية واعلم ان حرمه المصاهرة تثبت بالاقرار وان كان بطريق  
الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطىها زوجها لم يكن

زنا وحُرمت على زوج آخر وان مضى عليها منون كما في العمادي وغيره [ويحرم] بكسر الراء من التحريم [نكاح امرأة وعدتها] لكل فرقة من قبل الرجل او المرأة في طلاق وجعي او بائن واحد او اكثر في نكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في عدة وفاة او غيرها كما في التنف لكن في مبسوط صدر الاسلام والحلاصة اذا ماتت الزوجة يجوز لزوجها ان يتزوج باختها بعد يوم [نكاح امرأة] مفعول يحرم [ابنتها] اي كل واحدة منهما [فرضت ذكرا لم يحل] بالنسب او المصاهرة كالرضاع [له] اي للذكر المفروض [الاخرى] كما اذا نكح امرأة او كان في عدتها ثم نكح عمته او خالتها او عمة امها او خالة امها او عمة ابيها او خالة ابيها او بنت اخها او اختها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم نكح بنت زوجها فانه لو فرضت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنبيا فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العمين او العمتين او الخاليتين او الخاليتين كما في النظم وهذه الكلية كالكتابات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يرد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان لا يجوز نكاح امه ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كافي الجامع والزيادات فانها موقفة بزوال ملك اليمين على انه لا يجوز عند نجم الاثمة البخاري كما في المنية [د] يحرم نكاح امرأة وعدتها [وطئها] اي وطأ امرأة ايتها فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى [ملكا] بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصية كما اذا نكح امرأة حرة او امه فاشترى اختها فانه لا يجوز وطؤ المملوكة [وكذا] يحرم [وطؤها ملكا وطئها] اي وطأ تلك المرأة [نكاحا وملكا] كما اذا نكح او اشترى اخت ام واه فان وطئها يحرم وطؤ اختها بأحد هذين [لا] يحرم وطؤها ملكا [نكاحها] اي نكاح تلك المرأة الاخرى [فان نكحها] اي نكح تلك المرأة [لا يطأ واحدة] من المرأة المملوكة والمنكوحة [حتى يحرم] المرأة [الاخرى] فالمنكوحة بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة بأحدهما مما ذكرنا كالشراء او بالاعتاق او التزويج او الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احدتهما يحرم وطئ الاخرى ابدأ كما في التنف والكلام مشعر بان الوطئ لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له اثنان اختان فقبلهما بشهوة حرم وطؤ كل منهما مع الدوامي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة [وصح] للمسلم [نكاح] المرأة [الكتابية] اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حرة الا انه لو نكح حرة في دار الحرب كره فقبل انما كره اذا قصد التنوطن به وقبل اذا قصد الوطئ وقيل اذا قصد استيلاها كما في المحيط والكلام منير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيرها ولا للمسلمة الكتابية وسبب ذلك انه لا يحل وطؤ الكافرة بملك اليمين لانه كالوطئ بالنكاح كما في التحفة [ولو] كانت تلك لكتابية [امة و] صح نكاح الامة للحراها لم يكن تحتها حرة [مع طول الحرية] اي مع القدرة على مهرها ونفقها الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتنزيه في المبسوط الاولى ان لا يفعله والطول بالفتح في الاصل الفضل وبعدي بعلي والى فطول الحرية متسع فيه تحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على



ما اشار اليه المطوذي [و] صح نكاح [المحرم والمحرمة] بالحج او العمرة [و] صح لغير الزاني نكاح [حبلئ من زنا] عند الطرفين وعليه الفتوى كافي المحيط وفيه اشعار بأنه لو نكح الزاني صح وذا بالاجماع كافي الهداية وصحيح [ولا توطأ] اي يحرم وطؤ غير الزاني الحبلئ من الزنا وكذا دولابه ولا يجب النفقة [حتى تضع] الحمل وفي الفوائد عن النوازل انه يحل الوطؤ عند الكل وتستحق النفقة عند الكل كما اذا نكحها الزاني كافي الهابة [و] صح نكاح [من ضمت] اي جمعت في عقد واحد من امرأة محللة [الى] امرأة [محرمة] على النكح ينسب او سبب فوجب المسمى للمحللة عنده وقسم على مهر مثلها عندهما كافي الهداية [لا] يصح للمولى [نكاح امة] اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها متنزها عن وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او محلوفا عليها بعقدها وقد حثت الحالف وهذا ليس بغريب سيما اذا تداءلتها الايدي ولهذا كان الامام الشداد رح يفعل ذلك كما في المضمرات والينابيع [و] لا للعبد نكاح [مالكنه] اي سيدته [و] لا للمسلم نكاح امرأة [كافرة غير كتابية] كالوثنية والمجوسية و المرتدة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطؤ كما يملك اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعظمون الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية قوم يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والازل قوله والثاني قولهما فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روي عن الفضلي ومهم من قال تنزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثله اولي فانهم متأولون في ذلك كما بين في محله [و] لا يصح للحرن نكاح امرأة [أخرى] خامسة [في عدة رابعة] وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان يتزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالاشني كما في المضمرات [و] لا [للعبد] نكاح ثالثة [في عدة ثالثة و] لا نكاح [امة] مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه او ام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة [على حرة] ولو كما بيده صغيرة او مجنونة فلو تزوجهما في عقد لم يجز الا نكاح الحرة [او] امة [في عدتها] اي عدة حرة من طلاق يائن في قوله ويصح في قولهما واما من الرجعي فلا يصح في قولهم [و] لا [حامل ثبت سبب حملها] اجماعا كالمسبية وعن ابي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كما في النهاية [و] لا [نكاح المتعة] وصورته ان يقول لامرأة متعيني بكذا من الدارهم مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة وهذا قد كان مباحا مرتين ايام خيبر و ايام فتح مكة كافي المنتف الا انها صارت منسوخة باجماع الصحابة كافي النهاية وغيره وسنده حديث علي رضي الله تعالى عنه [فلو قضي بجوازه لم يجز] كافي العمادي ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه لبس فيه تعزير ولاحد ولا رجم كافي المنتف ولا طلاق ولا ابلاء ولا ارث وعن ابي حنيفة رح لو قال اتزوجك متعة انعقد

النكاح دلغى قوله متعة كما في تأصيل وذكر في الهداية وهو ح المقاسده انه مباح عند مالك رح لكن في ثبوته كلام [و] لا نكاح [الموقت] وصورته صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمرات والعمادي وغيرها وعن ابي حنيفة رح اذا وقتنا وقتا لا يعيشان اليه كآلة سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية وألم انه لا يجوز المناكحة بين بني آدم وانسان الماء والجن كما في السراجية لكن في القنية عن حسن البصري يجوز تزوج الجنية بشهود رجلين \*

[فصل \* نكاح حرة] اي صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فالناقد اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الخضولي منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتامه في الاصول والحررة اعم من البكر والثيب وانما قيد به لان نكاح الامة موقوف على اذن مولاهما كنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولي ولذا قال [مكلفه ولو] زوجت نفسها [من غير كفؤ] بضميتين وضم الكاف وكسرها مع سكون الفاء كما في الكشاف وبسكون الفاء وضمها مع الهمزة وبسكونها مع الواو لغة النظير والمساوي كما في الطلبة فهو صفة كالكفي وشرعا رجل يساوي امرأة في امور ستأتي وفيه اشعار بان الاعتبار للكفاءة وهذا عنده خلافا لهما كما في الظهيرية [بلا ولي] سيأتي وفيه اشعار بان الرأية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رح والرواية عنهما مضطربة في المبسوط والمحيط وغيرهما انهما قالا بالتوقف على اجازة الولي فالوطؤ بلا اذن حرام ولا فيه طلاق وظهار وميراث ثم رجعا الى قوله وفي النظم روى ابو حنيفة عن محمد رح انه يجوز اذا لم يكن ولي والا فموقوف ان اجاز جاز والا بطل وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعي رح فلا ينعقد بعبارتها اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفؤ بمهر المتل جاز عندهما ولو بكر او لم يجز عند العامة منهم محمد رح وفي خزنة الواقعات لقضي القاضي باطلال الطلقات الثلث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطؤ والولد لانهما حنفان يعتقدان صحته وفي الخلاصة والمضمرات وعبرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفى ووليها كاره لذلك صح وكذا العكس [وله] اي لكل من الاولياء اذا لم يرخص واحد منهم [الاعتراض] اي ولاية المراجعة الى القاضي ليقضي [هنا] اي في تزويجها لنفسها من غير كفؤ بلا ولي فان رضى واحد منهم لبس لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف رح للمباي الاعتراض مطلقا كما في الاختبار وقال شرف الاثمة لاحد الاولياء المستويين في الدرجة ان يتفرد بالاعتراض اذا سكنت الباقون كما في المنية واطلاقه مشر الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قبل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا والى انه ذابت لكل ولي عصبة او غيرها محرما او غسوة كما

في العمادي وذكر قاضيخان انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للمحارم والاول الصحيح كما في المحيط [وروي] عن ابي حنيفة ر ح [بطلانه بلا كفؤ] وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضيخان [ولا يجبر] ولي حرة [بالغة] اي ليس له ولاية تزويجها بكفؤ وهي ساخطة غير راضية [ولو] كانت [بكرا] لغة امرأة لم تلد ثم هميت التي لم تفتض اعتبارا بالثيب لتقدمها عليها كما في المفردات وشرعا اهم لامرأة لم توطأ بالنكاح كما في المسبوط وقيل لم تجامع بسكاح ولا غيره وهذا قولهما والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الاولى لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتبه ولو صغيرتان كما في النظم [صمتها] اي سكوت البكر البالغة [وضحكها] غير مهتزة فلو ضحكت مستهزئة لم يكن اذنا على ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان ضحكها ليس باذن وعن محمد ر ح انه اذن كما في المشرع وفيه اشعار بان التبسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية [وبكاؤها بلا صوت] لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت [اذن] لنكاح الولي وهو خبر للبكاء وخبر الاوليين محذوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبرا لكل فانه مصدر [و] بكاؤها [معه] اي الصوت [رد] جملة معترضة وهذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار وعنه ان البكاء ليس باذن وعن ابي يوسف ر ح انه اذن كما في المشرع وفيه رمز الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعدوثة والملوحة للدمع وقيل انه افكان باردا اذن وحارا رد وقيل عدبا اذن وملحا رد كما في النظم [حين استئذنه] لبكر البالغة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان يستأذنها قبله ويقول ان فلانا يذكرك كما قال صلى الله عليه وسلم لعاطمة رضي الله تعالى عنها والكلام مشير الى ان صمتها اذن اذا كانت حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المبينة والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانع عنه وضميرة طاهرا لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه للاب فان سكوتها عند استئذان غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في العمادي وافراد الضمير يدل على افراد الولي فلو زوجها وليان من رجلين فسكتت عند الاستئذان توقف النكاح في رواية وبطل في اخرى كما في المحيط [او] حين [بلوغ الخبر] اي خبر النكاح سواء كان المخبر عدلا او غير عدل واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان اخبرها فضولي فلا بد من العدد او العدالة كما في الاختيار وغيره وظاهرة مشير الى ان الاستئذان والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثيبا الا باذنها كما في النظم [بشرط تسمية الزوج] اي ذكره حال من الاستئذان والبلوغ وبما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن ان كلمه حين ظرف اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الاسمييتين وان جعله من باب التنازع وهم [لا] يشترط تسمية [المهر] عند المتقدمين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزائن

والصحيح انه ان كان الزوج أباً أو جداً فلا يشترط ولا فيشترط كما في الكفاية [ولو استأذن] البكر البالغة [غير ولي اقرب] من الولي البعيد كالجد أو الاجنبي [فرضاها] تفنن [بالقول] اذا غاب الاقرب غيبة منقطعة والافسكوته رضا كما في قاضيان وقال الكرخي ان رضاها بالسكوت [كالثيب] فانه لو زوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر وغيرها كما في المحيط والغلام كالثيب في ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضيان والثيب امرأة تزوجت فبانت بوجهه ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها من ثاب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمة لو قد يكون بمعنى ان كما ان جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشير اليه في المغني وغيره فارتفع اشكال قوي عن موارد استعمالها سيما كلام الفقهاء [و] المرأة [الزائل بكارتها زناً] بلا اقامة حد عليها كما هو المتبادر [او غير جماع] كالوثبة والظفرة والجراحة ودرور الدم ومبالغة الاستنجااء او التعنيس [كالبكر] فيما ذكر من الاحكام فصمتها منلا اذن والكلام مشير الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها از جرمعت بشبهة او نكاح فامد فرضاها بالقول لانها ثيب كما في المبسوط ولا يخفى ان ما ذكره نصريح بما علم ضمنا فان زائل البكارة هذه بكر شرعاً وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخي رح وقال ابو يوسف رح ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكر [وقولها] اي قول المكر البالغة عند الدعوي [رددت] اي النكاح عند الاستيذان او البلوغ [اولى] بالقبول [من قوله] اي زوج البكر [سكت] بكسر التاء لان القول للمنكر وعن محمد رح ان قوله اولى [ونفيل بينته] اي الزوج [على سكوتها] وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون مثبتاً فلا يرد انها شهادة على البغي على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد ولو قال على اجازتها او رضائها او اذنها لم يرد شيء الكل في النهاية [ولا نحلف] من التحليف [هي] تأكيد لدفع الالتباس [ان لم يقم] الزوج بينة على سكوتها وهذا مما لا يحلف فيه عنده خلافاً لهما وهو المختار كما في المضمرات فان سكوت يقضى عليها بالنكول [وللولي] خاصة [انكاح الصغير] اي تزويجه [والصغيرة ولو] كانت [ثيباً] فلا ينكحها عائلها ولا الوصي وان اوصى اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز ولو وكل الاب رجلاً بتزويج صغيرته فزوجها بغير كفؤ قيل يحوز عنده وقبل لا يجوز كما في الجامع الصغير [ثم] اي بعد كون ولايه الانكاح للولي [ان زوجها الاب از الجد] بعده من غير كفؤ ولو بغين فاحش [لزم] النكاح فلا يمكن رفعه ولو بعد البلوغ وهذا عنده واما عندهما فلا يجوز النكاح وعن محمد رح انه يجوز وعن ابي يوسف رح ان التسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع [وفي] تزويج [غيرهما] للصغيرين كالوصي والام [فسخ الصغيران] بالزنا القاضي عند الطرفين خلافاً لابي يوسف رح وفيه اشارة الى ان السلطان از القاضي اذا زوجها لم يفسخ على ما روي عن الطرفين

كما في النجفة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه موقوف على اجازتها بعد البلوغ كما في القنية والى انه يصح تزويج غيرهما بغين فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير كفؤ كما قال بعضهم على ما في الجامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم بما في التلويح ( انه لم يوجد رواية اصلا لصحة النكاح في هاتين الصورتين ) فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى [ حين بلغا ] سواء علما بالنكاح قبل البلوغ او عنده [ او ] حين [ علما ] بالنكاح [ بعده ] اي بعد البلوغ [ رسكوت الكبر رضا ] ايضا [ هنا ] اي حين بلغت ادر علمت بالنكاح بعده [ ولا يمتد خيارها ] اي البكر [ الى آخر المجلس ] اي مجلس البلوغ او العلم فاللام للعهد فخيرها على الفور حتى لو سلمت على الشهود او سألت عن اسم الزوج او عن المهر بطل خيارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسي وهذا رواية عن محمد بن روح وعنه ابو قالت = ان الشهود او القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف وفي الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لاختيارها وانما شرط ذلك لاسقاط اليمين كما في العمادي [ وان جهلت به ] اي بان الخيار ثابت لها وهذا عند الشيخين وقال محمد بن روح ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيار كما في الننف [ بخلاف ] القنة والمدة والمكينة وام الولد المنكوحة [ المعتقة ] قبل الدخول او بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعذر بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيخان [ وخيار ] بلوغ [ الغلام ] اي الصغير [ والنيب ] الحرية او الامة [ لا يبطل بلا رضا ] اسم او مصدر [ صريح ] كرضيت [ او دلالتة ] اي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله والتمكين وطلب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها به والخلوة بلا مس [ ولا ] يبطل [ بقيامها عن المجلس ] فجميع العمر وقته [ وشرط القضاء لفسخ من بلغ ] من الغلام والنيب والبكر والجارية وفيه اشارة الى ان هذا فرقة بغير طلاق فان دخل بها لزم المهر والافلا والى انه لا يصح الفسخ بغيبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة يحتاج الى القضاء والى ان فرقة الخيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمادي [ لا ] يشترط القضاء لفسخ [ من عتقت ] فوق الفرقة بينهما بمجرد قولهما اخترت نفسي وفيه رمز الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضرة وقيل لا يصح بلا حضرة كما في العمادي ولما اجمل الولي فصله فقال [ والولي ] لغة المالك وشرعا وارث مكلف كما في المحيط والتنمة وعبرهما [ لعصبه ] جمعها عصابات ومفردا عصب قياسا كفجرة وظلمة من العصوبة اي الاحاطة حول شيء لغة ذكور يتصلون باب كما في الطلبة وغيرها وقال المطرزي انها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر المؤنث و شرعا اربعة اصناف منها التي فرضها النصف والثلاث الننت وبنث الابن

والأخت لأب وأم والأخت لأب ومنها التي تصير عصبه مع أخوت كالأخت مع البنات ومنها الذكور  
الأنثى ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الصنفان الأخيران بشهادة تفكير الضمير في قوله  
[ على ترتيبهم ] فالولاية أولى بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالعنق كما في المحيط وغيره  
وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف رح بتقديم الأبوة على البنوة وعند انهما متساويان كما في النظم  
[ بشرط حرية وتكليف ] أي عقل وبلوغ [ وإسلام ] فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر  
[ في ولد مسلم ] صفة ولد فلو زوج كافرا ولده المسلم لم يجز [ دون ] ولد [ كافرا ] وفي الاكتفاء  
أشعار بان الديانة لم يشترط وفي الكرمانى قال مشايخنا لو عرف موء اختيار الأب فسقا أو مجانة  
لم يجز عند أبي حنيفة رح وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر وأما البراقى فمستدركة بما ذكرنا  
في تعريف الولي اللهم إلا أن يقال المراد بالولي مالك النكاح بقريضة القاضي وغيره [ ثم الأم ] وقال  
شيخ الإسلام أن الأخت لأب وأم أو لأب أولى من الأم كما في المحيط وقال القاضي بدعي الدين  
أم أن الأب أولى من الأم كما في المنية ثم [ ذو الرحم ] الذي سوى ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي  
الأصل وعاء الولد [ الأقرب فالأقرب ] أي يقدم ذو الرحم الذي لا يكون أقرب منه إلى الصغير  
على من دونه ثم الذي لا يكون أقرب منه فذو الرحم فاعل لفعل محذوف بقريضة المقام والأقرب  
اسم تفضيل مستعمل من المقدرة صفة واللام للعهد والغاء بمعنى ثم كما في المغني وتقصيل  
الأجمال أن بعد الأم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت بنت البنت  
ثم الأخت لأب وأم ثم لأب ثم لأم ثم لأولادهم ثم العمات والأخوال والخالات ثم أولادهم على  
هذا الترتيب هذا هو المشهور عن أبي حنيفة رح وعندهما وفي رواية عنه أن ولاية لغير  
العصبات وعليه الفتوى كما في المصمرات لكن في التمرتاشي أن للواتي من قبل الأب كالأخت  
والعمة وبنت الأخ وبنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الأم بأجماع أصحابنا [ ثم مولى  
الموالة ] أي من عاهد إنسانا على أنه أن جنى فارشه عليه وإن مات فارثه له ولو امرأتين  
وهذا عنده وقال أنه ليس بمولى كما في التمرتاشي [ ثم السلطان ثم قاض ] كتب السلطان [ في  
منشوره ذلك ] أي تزويج الصغار وفيه رمز إلى أنه لو لم يكن في منشوره لم يزوجه ثم أن زوجها  
ثم كتب فيه ثم أذن القاضي جاز على الصحيح كما في المصمرات وإلى أنه ولاية السلطان بعد مولى الموالة  
قبل القاضي كما في المحيط لكن في النظم أن القاضي مقدم على الأم وفي غياث المفتين أن  
الأقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان أني جعلت فلانا  
قاضيا لبلدة كذا وإنما سمي به لأن القاضي نشره وقت قراءته على الناس [ و ] الولي [ الأبعد يزوج ]  
الصغير مثلا [ بغيبة ] الولي [ الأقرب ] غيبة حقيقة أو حكمية كما إذا كان مابعا له عن التزويج  
فانه جاز حينئذ للأبعد أن يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو تزوج

الأبعد ثم ظهر الأقرب جاز ثم أنه مشير إلى أنه لو زوج الأبعد وقد حضر الأقرب توقف على إجازته  
 ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح إلى الأبعد لم يجوز إلا بإجازته بعد التحول كما في العمادي وذكر  
 في المحيط أنه لو زوج الأقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد بن روح أن لم يكن للمرأة ولي  
 حاضر استحسن أن تولى رجلاً فزوجها ثم أشار إلى أن المراد من الغيبة الغيبة المسقطعة وأن العلماء  
 اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرغسي وغيرهما إن مدتها [هي ما لم ينتظر الكفو الخاطب  
 حضرة] [خبره] المجوز للنكاح أو غير المجوز فلو انتظروا الخاطب لم ينكح الأبعد وهذا أشبه بالفقه كما  
 في الكرمانى وهو الأصح وعليه أكثر المشايخ وفيه إشعار بأنه لو كان في السواد لم يزوج الأبعد كما  
 في المحيط [وعند البعض] أبي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما [مدة السفر] أي  
 ثلاثة أيام ولياليها وهو الصحيح وبه يفتى وعند أكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبرى وهو  
 المروزي عن أبي يوسف روح وعن محمد بن روح في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرون  
 مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مدتها أن لا يصل إليه القافلة في سنة إلا مرة يعني ذهاباً  
 ومجيئاً وهو اختيار القدوري وقيل أن لا يعرف له أثر بان كان جوالاً في البلاد أو مفقوداً وهو  
 اختيار السعدي كما في الكرمانى [ويعتبر الكفاءة في] وقت [النكاح] للزومه أو لصحته على  
 الاختلاف والكفاءة بالفتح والمد مصدر الكفو فهي لغة المساواة وشرعاً مساواة الرجل للمرأة في  
 الأمور الاتية وفيه إشعار بأن نكاح الشريف الرضيعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فإنه  
 وإن كان نافذاً لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وإنما اعتبر من جانب الرجل لأن المرأة تعبر  
 باستفراش من دونها بخلاف الرجل وإنما قلنا بحذف المضاف لأنه إذا لم يبق كفواً بعد النكاح بان  
 صار فاسقاً مثلاً لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في العرب [نسباً] أي من جهة النسب وهو الاشتراك  
 من جهة أحد الأبوين طولا أو عرضاً وقد يطلق على ذوي النسب كالحسب [مقرئش] هو من ولد  
 بضر بن كنانة ومن دونه على الأشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نضر على الأكثر كما قاله ابن  
 حجر ويحوز فيه الصرف وعدمه على إرادة الحي والقبيلة وهو مصغر القرش تعظيماً وهو الكسب  
 والجمع كما في الصحاح وإنما سمي به لأنهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق في البلاد كما  
 قال ابن الأثير [بعضهم كفؤ لبعض] مشير إلى أنه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي  
 والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي بنت فاطمة أم كلثوم بعمره وهو عدوي  
 وإنه ليس العرب ولا العجم كفؤ القرئش فلا يكون العالم ولا الوجيه كالسلطان كفؤاً للعلوبة  
 وهو الأصح كما في المضمرة لكن في المحيط وغيره أن العالم كفؤ للعلوبة إذ شرف العلم  
 فوق شرف النسب ولذا قيل إن عائشة أفضل من فاطمة رضي الله تعالى عنهما [والعرب]  
 أي من يجمعهم أب فوق البضر أو الفهر [بعضهم كفؤ لبعض] منهم لا العجم إلا أن يكون

عالما و جيبها فانه يكون كفوا لهم كما في المضمرة وينبغي ان يستثنى بنو باهلة فانهم ليسوا  
 بكفاء لغيرهم من العرب لحساستهم كما في الكرمانى [ وفي العجم ] مطف طى قولنا في العرب  
 وكلاهما من اسماء الجموع كما في ذيل المغرب [ اسلاما ] اي من جهة اسلام الاب والجد  
 وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاءة فيهم نسبا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم ضيعوا انسابهم وما  
 استثنى عن رح من رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الغنّة والى انه لا يعتبر  
 الكفاءة في القريش والعرب من اي جهة الا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما كما في المحيط  
 والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في البطم ولا حرفة وفي المضمرة ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع  
 حرفا و اما الباقي فلم يوجد و الظاهر من عباراتهم انه معتبر [ فدوا بويين ] اي رجل له اب وجد  
 [ في الاسلام كفؤ لذي ] المرأة النبي لها [ آباء فيه ] اي اب واجداد في الاسلام فذي اسم اشارة وآباء  
 مبتدأ محذوف الخبر وعن ابي يوسف رح انه ليس بكفؤ له والصحيح هو الاول كما في المضمرة  
 [ لا ] يكون [ ذواب ] واحد كفؤا [ لهما ] اي لذات ابوين فيه وعن ابي يوسف رح فيه خلاف  
 [ ولا ] يكون [ مسلم بنفسه ] دون الاب كفؤا [ له ] اي لذات اب فيه وعن ابي يوسف رح  
 ان العالم المسلم بنفسه كفؤ له كما في النهاية [ وحرية وهي كالا سلام فيما ذكرنا ] فدوا بويين في الحرية  
 كفؤ لذات آباء فيها لا ذواب لهما ولا عبد للحرّة ولا معتق للحرّة الاصلية ولا معتق ابوة اوجه  
 لهما عندهما خلافا لابي يوسف رح في الجد كما في المحيط وعنه ان العالم المعتق كفؤ للنسب كما في  
 النهاية [ وديانة ] اي صلاحا وحسبا وتقوى كما في الكفاية او عدالة كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه  
 لو كان مبتدعا والمرأة سنية لم يكن كفؤا لها كما في التنف [ فليس فامق ] ولو غير معلن [ كفؤ بنت ]  
 رحل [ صالح ] وهي سالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت سالحة بصلاحه ولا يعد ان  
 ينوي البنت ويحمل الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا مذهب مشايخ بلخ وعند ابي يوسف رح  
 انه اذا لم يعلن فكفؤ والا فلا وعن محمد رح انه ان كان محترما عند الناس كاعوان السلطان فكفؤ والا فلا  
 ولم يرد عن ابي حنيفة رح شيء في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق لا يمنع الكفاءة كما في  
 قاضيهان [ ومالا فالعاجز ] يوم التزوج [ عن ] اداء المهر [ المعجل ] وقبل عن المؤجل ايضا  
 وقيل عن نصف المهر كما في قاضيهان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه اذا  
 تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه [ و ] عن [ السفقة ] هكذا اطلق في مختصر القدوري وذكر  
 في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر الرازمي الى انه يشترط القدرة عليهما وهذا عندهما  
 اما عند ابي يوسف رح فالعجز لا يبطل الكفاءة كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليها بالكسب  
 ولا يقدر على المهر لم يكن كفؤا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابي يوسف رح انه كفؤ كما في المضمرة  
 [ غير كفؤ للفقيرة ] في ظاهر الرواية هذا اذا كانت سالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على السفقة



كما في المحيط وفيه إشارة إلى أن ذلك العاجل غير كفو للغنية و إلى أن العاجز عن أحدهما غير كفو لها وفي التجنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفو لصغيرة فقيرة وفي المضمرات أن علويا أو علما غير قادر على مهر المثل كفو للصغيرة الغنية [والقادر عليهما] أي المهر المعجل والنفقة [كفو لغنية] أي امرأة لها مال زائد عليهما وهذا عزى إلى يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كما في الحقائق [وحرفة] هي اسم من الاحتراف أي الاكتساب وهذا أظهر روايتي الصاحبين وأما أظهر روايته فهو أنه لا يعتبر الكفاءة حرفة والأول هو المعتبر في زماننا كما في الحقائق فهو من اختلاف الزمان كما في التحفة [فحائك أو حجام أو كناس أو دباغ] أو حلاق أو بيطار أو حداد أو صغار [ليس بكفو لعطار ونحوه] من البزاز والصراف وعليه الفتوى كما في المضمرات والخفاف ليس بكفو للبزاز والعطار كما في الكافي وأحسن كلهم خادم الظلمة وإن كان ذا مال كثير لأنه من آكلي دماء الناس وأموالهم كما في المحيط وفيه إشارة إلى أن الحرف جنسان ليس أحدهما كفوا لآخر لكن أفراد كل منهما كفوء لجنسها وبه يفتى كما في الزاهد وإلى أن الكفاءة في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة في الأصوب كما في النظم وإلى أن المرض لم يسلب الكفاءة للمريض كفو للصحيحة والمحنون للعاقلة وكذا القرويه فالقروي كفو للبلدية كما في المحيط [وإن لمحت] الحرية المكلفة كفو لها بلا ولي [بأقل من مهرها] أي مهر مثلها [فللولي الاعتراض] أي المرافعة كما مر [حتى يتم] الساكن مهرها [أو يفرق] القاضي أي يوقع الفرق بينهما فيفرق معلوم أو مجهول من الثلاثي ويجوز أن يكون من التفعيل على التفصيل يفرقون به بين المرأ وزوجه قبل الدخول لا شيء عليه وبعده عليه المسمى وفيه إشارة إلى أن المسمى إذا كان مساويا لمهر المثل ليس لولي اعتراض كما في شرح الطحاري وهذا عنده وأما عندهما ففيه تفصيل قد مر ولا يخفى أنه أنسب بما قبله [ودفع نكاح الفضولي] أي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد أو كلامين من واحد فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين أو من جانب واحد أو وليا أو وكيلًا من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب أو بنفسه أو ابنه أو موكله مثل زوجت فلانة من فلان أو زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنده وأما عند الطرفين فلا ينعقد إذا كان فضوليا من الجانبين أو من أحدهما ووليا أو أصيلا أو وكيلًا من الآخر قبل الخلاف فيما إذا تكلم بكلام واحد أما باثنين فينعقد موقفا بلا خلاف كما إذا كان النكاح من الفضوليين كذا في الأخيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا إلا أن هذا التعميم ينأى ما يأتي من غير فضولي فيوفق بينهما بأن يحمل ما يأتي على مذهبهما وما نحن فيه على مذهبه أو يخص بما إذا عقد الفضوليان وهو بضم الغاء شرعا من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه أنه يصدق على الولي والأصيل وهو منسوب إلى فضول بالضم في الأصل جمع فضل وهو الزيادة علب على ما لا خير فيه وبشتغل بها بمعنى ولذا لم يرد إلى الواحد عند النسبه ولا يبعد أن يفتح الغاء فيكون مبالغة

فأصل من الفصل [على لاجازة] أي اجازة من له العقد بالقول أو الفعل كطلب المهر و النفقة و التمكين و بعث شيء من المهر إلى البالغة أو الولي ( و اختلف في اشتراط وصوله كما في الهداية ) و الخلوة بها و لو قبلها أو لمسها بشهوة كان اجازة لكنه مكروه كما في العمادي [ و ينوي ] أي يملك [ طرفي النكاح ] أي الابجاب و القبول بكلام أو كلامين [ واحد غير فضولي ] سواء كان وكيلا من الجانبين أو وليا منهما بالقراية أو الملك كمن يزوج ابنته من ابن أخيه أو بنت أخيه من ابنه و هما صغيران أو أمة من عبده أو وكيلا من جانب و وليا من جانب كابن عم يزوج بنت عمه الصغيرة من موكلة أو وكيلا و أصيلا كمن يزوج موكلة بنفسه أو وليا و أصيلا كمن يزوج بنفسه بنت عمه الصغيرة \*

[فصل \* اقل المهر] أي اقل ما يصلح أن يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعا من المال أو المسفحة معجلا كان أو مؤجلا بالفارسي ( دست بيمان و كابين ) [ عشرة دراهم ] عينا أو قيمة يوم العقد أو القبض فلو سمي تبرأ وزنه عشرة و قيمته اقل لزم فضل ما بينهما و عن محمد ر ح لم يلزمه و ظاهرة أن المنافع لم يصلح أن يكون مهرا و قد اختلف اصحابنا في ذلك كما في المحيط و ميانى أن الخدمة تصلح مهرا [ فوجب ] العشرة [ أن سمي دونها ] أي العشرة كالتسعة و كذا الحال في القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية و جب ذلك الثوب و درهمنان و إن صار قيمته عشرة و لا حاجة إلى استثناء الأمة فإن لها مهرا إلا أنه مقطوع و قيل أنه لم يجب أصلا كما في المحيط [ و إن سمي غيره ] أي غير ذلك من العشرة أو أكثر [ فالمسمى ] واجب و لا يخ هذا عن اشعار بوحدة المسمى فلو سمي في العلانية أكثر مما في السر فالعلانية عنده و السر عندهما إلا إذا شهدا فالسر عندهم على ما ذكره السرخسي [ عند موت أحدهما ] أي الزوج و الزوجة فإن الموت كالوطي في حكم المهر و العدة لا غير كما في الزاهدي [ أو ] عند [ خلوة صحت ] فإنها كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالنبيب كما في الزاهدي و في نكاح المسمى و مهر الممل بلا تسمية و ثبوت النسب و وجوب النفقة و السكنى و العدة و حرمة نكاح اختها و أربع سواها في عدتها و حرمة الأمة عليها و لا يكون كالوطي في الإحلال للزوج الأول و ثبوت الإحصان و الرجعة و الميراث منه كما في المحيط و إنما لم يذكر الوطى لأن الخلوة مغذية عنه فسقط تكلف عموم المجاز و الاستخدام كما ظن [ وهي ] أي الخلوة الصحيحة [ أن لا يوجد ] فيها [ مانع و طي حسا ] أي منعا حسا [ أو شرعا أو طبعيا ] فالأول الحسي [ كمرض ] لأحدهما [ يمسعه ] من الوطى و يدخل فيه ما إذا لحقه ضرر من الوطى و كذا ما إذا كان أحد الزوجين صغيرا كما في الستف و كذا إذا كان معهما أمة من أحدهما أو امرأة كذلك إلا إذا كان الثالث صغيرا لا يعقل أو مغمي عليه أو مجنونا أو أعمى أو نائما و كذا إذا كان المكان غير مأمون الإطلاع كالطريق الأعظم أو المسجد أو الحمام و قال شذاد يصح فيها في الظلمة و لو لم يعرفها اختلف في كونها

خلوة ولو عرفت يصح الخلوة الكل في المحيط [ و ] الثاني مثل [ صوم رمضان ] فصور القضاء والنفل والنذر والكفارة لم يمنع الصحة على الأصح [ وصلوة فرض ] شرع فيها أحدهما فصلوة النفل لم يمنع وينبغي أن يكون صلوة القضاء والنذر كذلك [ و احرام ] من أحدهما لحج فرضا أو نفلا أو عمرة [ و ] الثالث مع الثاني مثل [ حيض ونفاس ] من دم حقيقي أو حكمي فيشتمل الطهر المتخلل والحاصل أن المذكورات مانعة لصحة الخلوة [ بخلاف الجب ] بفتح الجيم أي قطع الذكر والأنثيين فإنه غير مانع عنده خلافا لها [ والعنة ] بضم العين أي عدم القدرة على إتيان النساء وهي اسم من التعنين كما في الصحاح لكنه مرذول كما في المغرب وغيره فالاولى التعنين [ والخصاء ] بكسر الخاء والمد نزاع الخصيتين فإنه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا [ ويجب نصفه ] أي نصف ما سمي من العشرة في العشرة وما دونها أو أكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة أن في أقل من العشرة عينا أو قيمة يجب نصفه [ بطلاق ] واقع [ قبلها ] أي قبل الخلوة الصحيحة ولو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمتل رده وزناه وتقبله ومعانقته لام امراته أو ابنتها قبل الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه إلى ملكه بمجرد الطلاق والأفلا يعود الإبقاء القاضي [ فإن لم يسم ] لها مهر [ فالتعه ] واجبة بطلاق وكل فرقة من قبله [ قبلها ] أي الخلوة والمتعة درع وخمار وملحفة بالفارسي ( يادر ) ولا ينقص المتعة من خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر حالها في البسار والأعسار فان كانت من السفلة فمن الكرياس ومن الوسطي فمن القزو ومن مرتفعة الحال فمن الأبرسم وقيل يعتبر حاله والاول أصح كما في المصنوعات وأفضل المتعة خادم كما في التنف [ و ] أن لم يسم يجب [ مهر المتل ] بطلاق [ بعدها ] أي الخلوة وكذا بموت أحدهما قبلها كما في النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من قبله بعدها سمي المهر أو لا وبطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في لكرماني وغيره أنها لا تستحب في هذه الصورة [ وصح النكاح بلا ذكر مهر ] أي بغير أن يسمى لها مهر وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم أنه نكاح فاسد ولتوطئة قوله [ و ] صح [ مع نفيه ] أي يشترط أن لا مهر لها [ وبشيء غير مال متقوم ] أي صح النكاح بمنفعة وعين سواء كان ذلك العين مالا أو غيره كخدمة نفسه والتراب وحب حنطة وسمسم وشربة ماء والدم والميتة والخمر وصياني في البيع [ وبجهول جنسه ] كدابة أو ثوب لم يبين جنسه من الخيل والحمير أو القطن والكتان مثلا وفيه إشعار بجواز إطلاق الجنس عند الفقهاء على الأمر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة أو نوما وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا إلى فحش التفاوت في المقاصد والأحكام كما يطلق النوع عليهما نظرا إلى اشتراكهما في الإنسانية واختلافهما في الذكورة والأنوثة وفيه دلالة على أن المشرعين ينبغي أن لا يلتفتوا إلى ما اصطلاح الفلاسفة عليه كما في الكشف [ و يجب ]

في الصور الأربع [مهر المثل] بالموت أو الطلاق بعد الخلوة والمتعة قبلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد  
 [ كما مر ] آنفاً [ أو ] بمجهول [ صفته ] لا جنسه كابل أو فرس أو أمة أو ثوب من القطن كافي الميسر  
 وغيره وفيه إشارة إلى أن الغنم ليس بمجهول الجنس كما ظن [ فالوسط ] أي له خيار الوسط من هذا  
 الجنس وفيه إشعار بأنه لا خيار للمرأة كافي المحيط [ أو قيمته ] أي قيمة الوسط يوم العقد أو التسليم  
 كما مر وعن أبي حنيفة رح لو زوجها على كرحنطة غير موصوفة أجبر على الكو والكلام مشعر بأنه لو وصفه  
 ليس له أن يعطيها القيمة كما إذا زوجها على عبد يضاف إلى نفسه أو يشار إليه وكذا إذا زوجها على كرح  
 حنطة مشروطة بشروط السلم وكذا إذا زوج على ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخيار  
 في ظاهر الرواية كافي المحيط [ وبخدمه الزوج العبد ] أي بان تزوج عبد امرأة على خدمة سنة مثلاً  
 باذن مولاه [ نجب ] الخدمة [ هي ] لرفع اللبس وفيه إشارة إلى أن بخدمه حر غير الزوج لا يجب  
 الخدمة والصحيح أن قيمتها واجبة كافي الكافي وإلى أن بخدمه الزوج الحر لا تجب الخدمة بل  
 مهر المثل عند الشيخين وقيمة الخدمة عند محمد رح وإلى أن بخدمه العبد يجب الخدمة وإذا  
 بلا خلاف كافي المحيط [ و ] صح [ بهذا ] العبد مثلاً [ أو هذا ] العبد على الإبهام واحدهما أكثر  
 قيمة [ فمهر مثل ] يجب [ أن كان ] مهر المثل [ بينهما ] بأن زاد على الأقل وينقص من الأكثر [ و ] العبد  
 [ الأخس ] أي الأقل قيمة يجب [ لو كان ] المهر [ دونه ] أي الأخس إلا أن يرضى الزوج بالأعز  
 [ و ] العبد [ الأعز ] أي الأكثر قيمة يجب [ لو كان ] فوفه [ أي الأعز ] إلا أن ترضى المرأة بالأخس  
 وفيه إشعار بأن مهر المثل إن كان مساوياً لأحد العبدين قيمة يجب العبد لأنه المسمى كافي الكافي  
 وغيره فلا على المصنف بتركه تصريحاً كما ظن وهذا كله عنده وأما عندهما فلها الأخس في كله كافي  
 الهداية لكن في النظم أن الخلاف فيما إذا كان بينهما لا غير [ وإن طلق ] امرأة ومهرها أحد  
 هذين العبدين مثلاً [ قبل الخلوة ] الصحيحة [ فنصف الأخس ] يجب بلا خلاف [ وإن نكح ]  
 امرأة [ بالف ] من الدراهم مثلاً [ على أن لا يخرجها ] من وطنها أي بشرط عدم الإخراج فان على  
 عند الفقهاء للشرط يعني يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطاً لما قبلها فلا فرق  
 في الحاصل بينه وبين أن الشرطية عندهم في الدخول على الشرط وللتنبية على هذا قال [ أو ] أن  
 نكح [ بالف ] أن أقام [ به ] و بالفين أن أخرج [ منه ] فإن دفع [ في الأولى ] بأن لا يخرجها  
 [ وأقام ] في الثانية [ بالف ] أي فالواجب الف في المسئلتين [ والا ] يف بأن أخرجها ولم يقر [ فمهر  
 المثل ] في المسئلتين لكن في الثانية [ لا يزداد على الفين ] بأن زاد عليهما لأنها رضى به [ و لا  
 ينقص عن الف ] أن نقص منه لأنه رضى به وهذا عنده وأما عندهما فيعتبر الشرطان فلها الف  
 أن أقام والالفان أن أخرج كما إذا نكح على الفين أن جمعت وعلى الف أن قبحت بالاتفاق والاصل  
 عنده أن الموجب الأصلي في النكاح مهر المثل وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه

وعندهما للمسمى وإنما يصار إلى مهر المثل عند فساد التسمية من كلوجه كما في المحيط [ وان نكح  
بهذين العبدتين واحدهما حر فلها العبد فقط ان صار ] العبد اي قيمته [ عشرة ] من الدراهم  
وان لم يساو فيكمل العشرة وهذا في ظاهر الرواية كما في قاضيان وعنه العبد الى تمام مهر المثل  
وعنه العبد لا غير كما قال محمد كما في المحيط وذكرني شرح الطحاوي عن محمد رح ان لها العبد  
الى تمام مهر المثل ان كان أكثر من العبد والا فلها العبد وقال ابو يوسف رح لها العبد وقيمة الحرفرضا  
و على هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام [ وان شرط ] في النكاح [ البكارة ] بلا زيادة شيء  
لها [ ووجدت ثيبا لزم الكل ] اي جميع مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلانقصان فلو قبل البكارة  
بشيء زائد على مهر المثل لزم فلو اعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشائخ على  
ما اشير اليه في الفصولين [ وفي النكاح الفاسد ] اي الباطل كالنكاح للمحارم المؤبدة او المؤقتة او  
بأكراه من جهتها او بغير شهود او للامة على الحرية او في العدة او في غيرها [ ن لم يطأ لم يجب شيء ]  
من المسمى ومهر المثل والمتعة والعدة والنفقة وان خلا بها ولهذا قيل الصحيحة في الفاسد كالفاسدة  
في الصحيح والمتبادر من الوطئ ان يكون في القبل فلو وطأ في الدبر لم يجب المهر وفي التعميم  
اشعار بأنه لو مس امها بشهوة كان له ان يزوجه بعد المتاركة كما في الخزانة [ وان وطأ ] معترفا  
به [ ثبت النسب منه ] لو جاءت بولد لستة اشهر [ من وقت الوطئ ] عند محمد رح وعليه الفتوى  
و من النكاح عندهما ولهذا اختلف المشائخ ان القرش في النكاح الفاسد ينعقد بالدخول او بالعقد  
وانما قلنا معترفا به لانه اذا خلا بها ثم جاءت بولد لستة اشهر فانكر الوطئ لم يثبت النسب منه  
ولم يجب المهر والعدة عند زفر رح وفي رواية عنه ويثبت ويجب في رواية عن الشيخين كما في  
المحيط [ و ] يثبت ايضا [ مهر المثل ] لانه قيمة البضع [ لا يزداد على المسمى ] فيجب مهر المثل ان لم  
يسم او سمى وهو مسادر للمهر او أكثر فلو كان المهر أكثر فالمسمى وهذا كله عندهم واما  
عند زفر رح مهر المثل بالغ ما بلغ وفيه اشعار ما بأنه لو اختلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في  
العمادي ثم فسر مهر المثل الشرعي وقال [ اي مهر ] امرأة [ مثلها ] اي قيمة بضع امرأة مماثلة لها  
[ من قوم ابوها ] صفة اخرى لامرأة الا ان القوم مختص بالرجال عند المحققين فالاولى من قرائب ابوها  
اي اخواتها لاب وام او لاب وعماتها وبنانهن وبنات الاعمام وعمه ابوها وامه كما في النظم  
و غيره ثم بين وجه الشبه فقال [ سنا ] اي في السن ثبوته بشهادة رجلين او رجل او امرأتين فان لم  
يوجد فالقول له مع اليمين وهكذا في البواقي كما في الخلاصة وانما اعتبر ذلك التساوي في السن  
لان باختلافه يختلف المهر قلة وكثرة وهكذا في البواقي وفي النكاح حداثة السن وما يشير اليه  
من اعتبار مهر الام يدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى [ وجمالا ] وحسبا كما في  
النفق وقيل لا يعتبر الجمال اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المرأتين في السن

و الحال حالة الزوج كما في المحيط [ و مالا وعقلا ] و هو قوة مميزة بين الامور الحمسة و القبيحة او قوة يحصل الادراك للقلب باشرافها كما للبصر بالشمس او هيئته محمودة للانسان في مثل حركاته و سكناته كما في كتب الاصول و هو بهذا المعنى شامل لما شرطي التنف من العلم و الادب و التقوى و العفة و كمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله [ ديناً ] اي ديانة و ملاحا [ و بلداً و عصراً ] لم يذكر المحيط [ و بكاراً و ثياباً ] بالفتح مصدر ثياب ليس من كلامهم [ فان لم يوجد ] مثلها في شيء منها [ منهم ] اي من قوم ابيها [ فمن الاجانب ] مثلها في هذه الامور و النسب و الكفاءة كما في الذخيرة و الاجانب جمع الاجنب اي البعيد فهو الاجنبي بمعنى كما في الصحاح و انما قلنا في شيء منها لانه ان لم يوجد كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالوجود منها لانها مثلها كما في الاختيار [ لا الام و قومها ] كالحالات و بناتهن و غيرهما و هما معطوفتان معا على قوم ابيها لان الام لم يصلح ان يكون مدخولة لكلمة من التبعية و هذا التصريح لقوله [ ان لم تكن الام ] و قومها [ من قوم ابيها ] فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلاً فتولد بنت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة و امها مثلها في هذه الصفات فانه يحكم لها بمهرها و هذا كله اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئاً و ام يتراض الزوجان على شيء منه و الا فهو المهر كما في المزارع و هذا كله بيان مهر مثل الحرة و اما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها و عن الارزاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة [ و صح ضمان و ابها ] بنفسه او رسوله [ مهرها ] فلها اخذ منه و من الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي [ ولو ] كانت [ صغيرة ] والولي مطالب بمهرها حينئذ ولو ثيباً و اطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب او اب الاب و القاضي كما في قاضيان و غيرة و للاب مطالبة مهر البالغة بكرة ما لم تنه لا ثيباً كما في الحواهر و غيرة [ و ] المهر [ المعجل و المؤجل ان بينا ] اي ان بين في العقد ان كاه او بعضه يكون معجلاً او مؤجلاً [ فذلك ] المبين واجب دأوة على ما بين و فيه اشارة الى ان ناجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها و هو الطلاق او الموت و قال بعض المشايخ انه غير صحيح و الصحيح هو الاول و الى انه لو قال نصفه معجل و نصفه مؤجل لصح و وقع الاجل على الطلاق او الموت و قال بعضهم لم يصح و وجب حالا كما لو كان الاجل مبهما كعقوب البريخ كما في المضمرات و الى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الجواهر [ و الا ] بينا بان يمسكت عنهما او يقال مطلقاً [ فالتعارف ] اي ما حكم به العرف و هو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول و تلقته الطباع السليمة بالقبول يعني ينظر الى المسمى و المرأة فان حكم بتعجيل بعض لها منه و ناجيل بعض فذلك وهو صحيح كما في المحيط و كذلك حكم بتعجيل الكل او بتأجيله فحينئذ ان طلقها وجعياً لا يصير معجلاً عند العامة فلا تأخذ منه الا بعد العدة كما في

المنية و [ قبل اخذ ] المهر [ المعجل ] كلا اربعضا [ لها منعه ] اي الزوج [ من الوطى ] ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجواز بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشير الى انها اذا احوالت عليه غريما لها به فلها المنع منه قيل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها و الى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطاري عليه سواء وهذا على قول ابي يوسف رح احتسنا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى ان قبل اخذ الكل مؤجلا لا يمنع خلافا لابي يوسف رح احتسنا وبه افتى الصدر الشهيد كما في الحقائق [ و ] من [ السفر بها ] اي اخراجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بلا خلاف من الثلاثة وهو الصواب عند نجم الاثمة كما في المنية [ ولو ] كان المنع من الوطى والسفر [ بعد وطى ] حقيقة او حكما كالخلوة الصحيحة [ برضاها ] الاعتبار شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال ليس لها المنع منهما بعد الوطى و ابو القاسم الصغار افتى به في عدم المنع من الوطى و بقوله في المنع من السفر وبه يفتى كما في الحقائق و فيما ذكرنا رمز الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم القائل بالفصل كما قال بعض المشائخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المصنف رح في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يطئها او وطئها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منهما وذا بالاجماع كما في الهداية [ بلا سقوط النفقة ] اي الطعام او هو مع الكسوة ارضاها مع السكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فساقطة بعد الوطى وبه افتى ابو القاسم الصغار [ و ] قبل الاخذ لها [ السفر ] بشرطه [ والخروج ] من منزله [ للحاجة ] والضرورة [ بلا اذنه ] كزيارة احد الابوين وميادنه وتعزيتته وزيارة المحارم وكونها قابلة ارغالة واخذ الحق واعطائه والحج وتعلم المسائل الضرورية و لا يعلم بهازوجها وفيه رمز الى انها لا يخرج بلا اذنه بما عداه من زيارة الاجانب و عيادتهم والوليمة ونحوها فلو اذن و خرجت كانا عاصيين و الى انها بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في الخزانة [ وبعد اخذه ] المعجل [ ينقلها ] الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرماني وعليه الفتوى كما في العمادي وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى [ وقيل ] اي قال الصغار [ لا يسافر بها ] بعد الاخذ و اليه مال كثير من المشايخ كما في الخزانة [ وبه يفتى ] لفساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى ( اسكنوهن من حيث سكنتم ) مقيد بعدم الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرغنياني ان الاخذ بقوله تعالى ادلى من الاخذ بقول الفقيه [ ان بعث ] الزوج [ اليها شيئا ] من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة [ هو هدية ] اي شيء يعطى للمودة و قال الزوج هو مهر [ فالقول له ] اي القول المعتبر في

هذا المقام ينفع له او القول للمعتبر شرعا قوله مع يمينه لانه المملك وانما لم يذكر اليمين لانه مراد ترك عرفا الا في قلائل من المسائل [ الا فيما هيى للاكل ] مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان مما يجب على الزوج كالخمار والدرع ومتاع البيت فهدية والا فالقول له كالخف والملاء والله اعلم \*

[ فصل \* نكاح القن ] بالكسر لغة خالص القنونة اى العبودية وهما قنان وهم اقنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس وشرعة على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان القن لا يشتمل الامة عند الفقهاء ولهذا كثري كلامهم قن وقنة [ والمكاتب والمدبر ] هما غير شاملين للامة بالغلب كما ظن لانه محاز لا يراد بلاقينة على انه حينئذ يستدرك ما بعده [ والامة ] من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها امرة كما اشير اليه في المقائس [ وام الولد ] ذكر بعد الامة لدفع توهم تخصيصها بما ذكرنا من الثائمة فانها المذكورة صريحا [ بلا اذن السيد ] اى المتفرد في العيادة فلا ينتقض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافا لابي يوسف رح كالضارب والعبد الماذون ولا بالمفارض فانه وان كان يزوج امة المفارضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امة ولده الصغير لا عبده وكالمكاتب فانه يزوج امة ابنه لا عبده وكالوصي فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما في النظم [ موقوف ] نكاح هؤلاء ولذا لو طلق احد منهم تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطؤها بلا نكاح الغير كما في المحيط [ ان اجاز ] السيد النكاح صريحا او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي [ بقدر ] النكاح وفيه رمز الى ان سكوته بعد العلم ليس باجازة كما في القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير باذن الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فلجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادي [ وان رد ] السيد [ بطل ] النكاح لانه صيب [ واذا اذن ] السيد احدا منهم او اجنبيا بنكاحه بمهر معين [ بيع القن للمهر ] والنفقة والسكنى ان لم يوفها السيد اذكل ذلك واجب عليه كما في النتف وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب النقصان عن السيد وكانت رائدة فالزائد له والى انه لو تزوج بأكثر مما اذن له من المهر توقف الحل على اجازة المولى كما في المنية واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبته فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن في المحيط ان النكاح في الاوليين غير جائز الى انه لو اخرجه من ملكه بهبة او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر في رقة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او القيمة كما في النتف ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه



والاول الصحيح كافي المنية [ ويسعى الاخران ] اي المكاتب والمدبر للمهر والنفقة والسكنى لانه  
تعد الاستيفاء عن عين الرقبة فيستوفى عن الكسب فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضامنا للجميع  
كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اوفى فيها والا بيع لها كافي الننف  
[ والاذن ] له [ في النكاح ] مطلقا [ يعم جائزه ] اي الكاح [ وفاسده ] في حق السيد عنده ويصرف  
الى الحائز عندهما فيلزم المهر بالفاسد في الحال عنده وبعد العتق عندهما وينتهي الاذن بهذا  
النكاح عنده لا عندهما فلا يملك التزويج ولو صححها عنده ويملك عندهما كافي المحيط [ ومن زوج ]  
حرا او قنبا او مكاتبا او مدبرا [ امه ] من قنة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد [ لا يجب ] عليه [ التبوية ]  
وهي ان يخلي بينها وبين زوجها بلا استخدام يقال بواله منزلا وبواه منزلا اذا هيا له كافي المغرب  
وفيه اشعار بأنه لو بوا المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يردها الى بته ويستخدمها وكذا  
لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كافي المحيط [ ولا نفقة ] عليه اولا يجب  
عليه نفقة لها [ الا بها ] اي بالتبوية فان ردها السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ورجبت  
على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد والليل على الزوج كافي  
نفقات القنية ويستثنى من ذلك المكاتبة فانها كالحره فلا يحتاج الى التبوية لاستحقاق النفقة ولا يبقى  
للسيد ولاية الامتداد كافي نفقات المحيط وغيرها [ ويطلق الزوج ] امته [ ان ظفر بها ] فليس  
للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المعجل [ وله ] اي للسيد [ انكاح عبده وامته كرها ] بالضم اي كراهة  
وبلا رضاهما وهو المراد من الاجبار الواقع في عباراتهم كافي باب الشافعي من الحقائق لا اكرهما  
على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابي حنيفة رح انه لا يجوز انكاحهما بلا رضاهما والاضافة للعهد  
فلا يجوز للسيد انكاح المكاتب والمكاتبة بلا رضاهما ومن اعجب المسائل ان المشايخ صححوا اجازة السيد  
نكاح المكاتبة الصغيرة بعد العتق باعتبار اثر الملك وهو الولاء ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك وكذا  
صححوا اجازة المكاتبة الصغيرة نكاحها قبل العتق وهي حرة يدا ولم يصححوا بعدها وهي حرة يدا  
ورقبة لانها في صورتين لم يصح تصرفها بعد العتق لصغرهما واما قبله فيصح الحاقا بالبالغة كافي المحيط  
[ رخيرت ] بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس [ امة ومكاتبة ] كبيرة فانه لا خيار للصغيرة  
كما مر [ عتقت ] تلك الامة والمكاتبة حال كونها [ نحت حرا وعبدا ] ولو حكما كما في عدة عن  
طلاق رجعي وهذه المسئلة مستدركة بما سبق من قوله بخلاف المعتقة كالمكاتبة فان الامة شاملة لها  
كما لام الولد والدبرة اللهم الا ان يقال انه للتنبيه على التعميم وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار  
نفسها ليس بشرط وقيل يشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مهر وبعد الدخول فالمهر  
كافي العمادي ولو اختارت زوجها كان المهر للسيد كافي الكرمانى [ وان نكحت ] تلك الامة  
والمكاتبة [ بلا اذن ] من سيدها [ فعتقت ] اي قبل وطئ مولاه فان بالوطئ انفسخ النكاح عند

ابي يوسف ر ح خلافا لمحمد ر ح كما في المحيط [نفذ] نكاحها وان وطئها الزوج قبل العتق كما في التمرتاشي الا ان فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطئ الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى والثاني ان المكاتب والمدبر والخن كالامة فيما ذكر كما في النظم وغيره [بلا خيارها] للعتق لانها رضية وقد مر ان لا خيار للغلام [وما سمي] من المهر وان زاد على مهر المثل كمهر المثل بلا تسمية [للسيد] اذ لا قائل بالفصل [لو وطئت] المنكوحه بلا اذن [فعتقت] اي بعد الوطئ [وان عتقت اذلا] ثم وطئت [فلها] ما سمي لانه بدل بضعتها حرة والكلام مشعر بانه يجب مهر واحد استحسانا [وروج الامة يعزل] اي يجوز له ان ينزع ذكره من فرجها فيقع الماء خارج الفرج في المقائس يقال عزل عن امرأته اذا لم يرد ولدها [بأذن سيدها] ورضاه عنده وبأذنها عندهما على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان للسيد العزل وذا بلا خلاف [و] زوج [الحر] يعزل بلا خلاف [بأذنها] وهذا اذا لم يخف عن الولد العموء لفساد الزمان والا فيجوز بلا اذنها وفيه رمز الى جواز اخراج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوما وقال بعض المشايخ انه لا يجوز كما في استحسان المحيط [دان وطئ] الاب المسلم [امة] اي قنة [ابنه] ولو كانوا [فولدت] هذه الامة ولدا [فادعاه] اي ادعى الاب الولد [ثبت نسبه] وان كذبه الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدا رقت عنده ونفذت عندهما وانما قصر الامة بالقنة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولده ومدبرته لم تصح وعن ابي يوسف ر ح ان دعوة ولد المدبرة تصح وعليه قيمته مع العقر في الاضافة اشعار بانه لو ادعى ولد امة ابيه او امه لم تصح وبأنها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب وعليه العقر والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يدعه بل ابوه ثبت النسب لان موطوءة الابن وان لم تحل للاب لكن يحتمل النقل اليه بعوض وفي القائلين رمز الى اشتراط كون الامة في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فباعها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل في الظهيرية واصل الدعوة ان يميل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهي في النسب بكسر الدال وقد يفتح كما في المقائس [وهي] اي الامة حينئذ [ام ولده] اي الاب [زوج] عليه [قبمتها] اي الامة [لا مهرها] لانها مشتركة بينهما حينئذ [ولا قيمة ولدها] لانه انعلق حرا [والبطل] الصحيح الذي لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كاب الاب [كلاب بعد موته] اي موت اذاب ولو حكما كما اذا كان كفرا او رقيقا [دان نكحها] اي الاب امة ابنه [صح] النكاح لانها ملك الغيرة حقيقة وفوله صلى الله عليه وسلم (انت وما لك لا يملك) مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك للاب متروكة بالاجماع كما في حدود المستصفي [ولم نصر] الامة [ام ولده] ويحب [مده] [مهرها] للنكاح [لا قيمتها] لعدم الملك [واسود] الحاصل منهما [حربقرابنه] اي الابن فان لامة ملك

الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه [ و الطفل ] الذي لا يعقل الاسلام ولا يصفه فاللام للعهد [ يتبع خير الابوين ديناً ] اي من جهة الدين فلوزوج نصراني صغيرته من مسلم ثم تمس احد ابويها لم تبين عن زوجها وفي الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً بالاصالة كما في المحيط وغيره والتميز لا يخلو عن شيء لانه فاعل خير في المعنى وفي الخلاصة لو قال اليهودية خير من النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل معهما في احد الدارين ذكر حكمه بدونهما في احدهما وقال [ وعند عدمهما ] اي فقد الابوين [ يتبع ] الطفل [ الدار ] فلوزوج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته وجاز سببها كما لو ارتد ابواها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه [ والمجوسي شر من الكتابي ] كما بينا فهذا تصريح بما علم ضمناً المجوسي واحد المجوس معرب ( ميرگوش ) في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعا اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقد اسري به فليسوا من اهل الكتاب [ وان اسلم ] الذميان [ المتزوجان ] تزوجا [ بلا شهود ] از تزوجا في وقت كانت [ في عدة كافر معتقدين ] حال من ضمير المتزوجان [ ذلك ] التزوج بلا شهود او في عدة كافر [ اقرا ] اي تركا [ عليه ] اي ذلك النكاح ولم يجد وقال رفرح فرق بينهما في الوجهين وقال لا يقران في الاخير والصحيح قول ابي حنيفة ررح كما في المضرات وانفق المشايخ على جواز نكاح المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة وهو الاصح كما في الكرمانى وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع [ و فرق ] بالاجماع كافران متزوجان [ محرمان ] كوثنى واخته [ اسلم ] معا او واحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلث طلاقات كما في الننف وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاضى وفي المنية انها تبين والى انهما لو لم يسلما بلا ترافع اليها لم يفرق بينهما معتقدين ذلك ويجري الارث بينهما وبقضى بالنفقة ولا يسقط احصائه حتى يحد قاذفه وهذا عنده خلافا لهما في كل من الاربعة كما في المحيط والى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام فهم على شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ( ولدت من النكاح لا من السفاح ) كما في التحفة [ وفي ] دارنا في قضية [ اسلام زوج ] المرأة [ المجوسية ] الاولى غير الكتابية حتى يشمل الزميمة والوثنية وغيرهما [ او ] اسلام [ امرأة ] الزوج [ الكافر ] ولو كتابيا [ مرض ] من قبل القاضى [ الاسلام على ] الشخص [ الاخر ] من المجوسية او الكافر [ فان اسلم ] الاخر من احدهما [ فهي ] الزوجة المسامة بعد العرض او قبله [ له ] اي للزوج المسلم كذلك [ والا ] يسلم الاخر [ فرق ] بينهما وفيه اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما في الننف [ وهو ] اي التفريق [ طلاق ] ولو كان الزوج صبيا عاقلا عندهما وفسخ عند ابي يوسف ررح [ ان ابى ] الزوج

عن الاسلام [ ولا مهر ] لمجوسية [ ان ابت ] عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفاناً [ الا للموطوءة ] منها فان لها كل المهر [ وفي دارهم ] في اسلام احد الزوجين المذكورين [ تبين ] الزوجة عن زوجها [ بمضي ثلث حيض ] في ذات حيض و ثلثة اشهر في غيرها كما في شرح الطحاوي فالاردن ما في بعض النسخ ( بمضي العدة ) اي بمضي مقدّر عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل [ قبل اسلام ] الزوج [ الآخر ] من المجوسية او الكافر فلو اسلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوءة وغيرها والى ان هذه الفروقة طلاق وهذا عندهما خلافاً لابي يوسف رح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره [ وتبين ] الزوجة عنه [ بتباين الدارين ] اي باختلاف داري الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلماً او ذمياً او مسبياً فلو اختلفا حكماً بان يخرج احدهما الى احدهما مستامناً لم تبين كما في شرح الطحاوي [ لا لسبي ] بالفتح اي تبين بسبيهما واسرهما معا فالتام للعهد [ وارتداد كل منهما ] اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تمسك او تنصر او حكما كما اذا قال بالاختيار ما هو كفر بالاتفاق [ فسخ ] اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت موطوءة او غيرها [ عاجل ] اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتدّا معاً لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافاً لفرير رح كما في التحفة وغيرها والى انه لا ردة لطفل اذا اعتقاده بخلاف آبائه وقال بعض المشايخ ان رده صحيحة كابائه ومنهم من لم يصحح احدا منهما وهذا كله على قول ابي يوسف رح واما على قولهما فردته صحيحة كابائه كما في المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قل انها لا تكون فصحا حسماً لباب المعصية وهي الوصول الى غير الزوج والازل فانحر الرذيلة وهو الصحيح لان حسم بابها يحصل بالجبور على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابتداء النكاح مع الردة كما في المذمرات وقال الثقيفي انها تجبر على النكاح بنزوحها الازل وقال عيين الائمة وغيره نص فاض ان يحدد النكاح بينهما بمهر يسير ولو دينارا رضيت او ابتكت في النية والى ان رده فسخ ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافاً للمحدث رح كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال [ ثم للموطوءة ] الحقيقة او الحكمة كما اذا خلى بها خلواً صحيحة [ كل مهرودا ] من المسمى ومهر المثل سواء ارتد او ارتدت [ ولغيرها ] اي الموطوءة المذكورة [ نصفه ] اي المهر [ لو ارتد ] الزوج وهذا اذا كان مسمى والا فعليه المنعة [ و ] لغيرها [ لا شيء ] من المهر والنفقة سوى السكنى ( المسائل في الخلاصة ) [ لو ارتدت ] الزوجة [ وبقي النكاح ] بينهما [ ان ارتدا معاً فاسلما معاً ] سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجداً معاً وكلامه مشعر الى انهما لم يرتدا ثم اسلما متفرقاً او ارتدا متفرقاً لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في الظهيرية والتنف وغيرهما والى ما هو مصرح بقوله [ ففسد ] النكاح

[ ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما ] اي المرتدين [ قبل الاخر ] لان القرار على الردة كانشائها \*  
 [ وكل الزوجات ] من العاقلة والجدية والبكر والمراقة وضدها والمسلمة والكتيبة وغيرهن  
 [ في القسم ] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصائبهم وشرعا تسوية  
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتونة لا في المحبة والوطى وهو واجب على  
 الزوج ولو مريضا او مجبوبا او خصيا او عنيانا او ذميا او غيرهم وهو ظرف لقوله [ سواء ] اي محتوية في القسم  
 فلو قضى بالتسوية فجار فرافعته اليه او جعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهرا قبل  
 الخصومة او بعدها ثم خاصمته أخرى أمر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدر او الاختيار في مقدار  
 الدور للزوج وكذا في بدائنه فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند أخرى كذلك كما في قاضيخان  
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والخزانة ان التسوية في الوطى ليست بلازمة في ظاهر الرواية  
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له  
 ان يتزوج أخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله  
 تعالى ( فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة ) اي الزموا محمول على الندب لا الحتم وفي لفظ الزوجات  
 اشعار بانه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لوصام بالنهار وقام  
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبيت عندها ويراعى حقها احيانا ولم يقدر وعن ابي حنيفة  
 رح لها ليلة من اربع ليال وفي المصنوعات انه رجع عن ذلك [ الا ] الزوجة [ المملوكة ] لاحد من  
 القنة والمديرة وام الولد والمكاتبة فانها لا تستوي الحرة في البيتونة لكنها تستوي في الماكول والمشروب  
 والملبوس كما في المصنوعات [ ولها نصف الحرة ] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيخان لو كان له  
 امرأة وسراي اقام يوما وليلة من كل اربع عندها وفي البرقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان  
 له ثلث نسوة اقام يوما وليلة عند كل منهن و يوما وليلة عند من شاء من السراي ولا قسم لهن  
 في السفر فله ان يسافر بمن شاء منهن [ والقرعة ] بالضم طمينة مدورة مثلا يدرج فيها رقعة  
 يكتب فيها اسم السفر والحضر ثم يسلم الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [ اولى ] واصل تطيبا  
 لقلوبهن [ ويصح ] منهن [ ترك القسم ] لصاحبهن بالمال وبدونه [ و ] يصح [ الرجوع ] عن الترك  
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما  
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت  
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما في قاضيخان وفي لفظ الرجوع اشارة  
 الى الشروع والانمام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام \*

## \* [كتاب الرضاع] \*

أخره من النكاح لأنه كالفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرها كما في الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الفرع أو الثدي كما في المقائس و شريعة شرب الطفل حقيقة أو حكما للبن خالص أو مختلط غالباً من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصّة] أي بشرب اللبن الخارج من ثديي الأدمية بسبب المصّ وهو فعل الرضيع أو بالاملاج وهو فعل المرضعة أو بغيرهما كما يجيء وإنما اكتفى بالمصّ لأنه أكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن إلى الجوف ولو قطرة وهذا إذا علم أن اللبن وصل إليه و إلا لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في الحقائق والطرف لمصه أو صفة لها وحولين [ونصف] عنده وثلثة عند زفر روح وقيل خمسة عشر سنة وقيل أربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) فإنه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهرة مشير إلى أن الرضاع إلى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي أنه واجب إلى الاستغناء ومستحب إلى حولين وجائز إلى حولين ونصف وإلى أنه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة وإن استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين وإلى أنه يجبر الأب على اجارة الرضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ أنه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالمطلقة لا تستحق الاجرة بعدهما أجمعاً وإلى أنه لو استغنى في حولين حل الرضاع بعدهما إلى نصف ولا يأنثم عند العامة خلافاً لخلف بن أيوب كما في المحيط وإلى أنه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المنية عن أبي يوسف روح لا بأس بشربه للبالغ [أمومة المرضعة] حتى لو أرضعت صبياً بكر لم تنزوح قط حرم عليها كما يجيء والأمومة مصدر هو كون الشخص أمًا والمرضعة من لها والد ترضعه وفيه اشعار بأن التاء قد نلتقي بما لم يقصد منه الحدوث كالحاملة كما ذكره الرضي لكن في الصحاح أنها هي الموصوفة بالارضاع [دابرة زوج] أي كونه أباً وفيه اشعار بأن رجلاً لو زنى بأسراً فولدت وأرضعت صبياً جازله أن يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة أنه لم يحرم وقد مر فاعل فيه روايتين [لبنها منه] كما إذا طلق ذات لبن فتزوجت بأخرى بعد العدة ولم تنجب فإن لبنها منه بالاجماع وكذا إن حبلى بلا ولادة عنده وأما عند أبي يوسف روح فإن علم أنه من الأول أو الثاني فهو منه والأول وعنه من الأول مطلقاً وعنه من الثاني مطلقاً وعند محمد روح منهما وأما إن ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بأنه إذا لم نل زوجة قط أو يبس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فلتنحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج

[ ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما ] اي المرتدين [ قبل الاخر ] لان القرار على الردة كانشائها \*  
 [ وكل الزوجات ] من العاقلة والمجدبة والبكر والمراهقة وضدها المسلمة والكتابية وغيرهن  
 [ في القسم ] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباهم وشرعا تسوية  
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتونة لا في المحبة والوطى وهو واجب على  
 الزوج ولو مريضا او مجبورا او خصيا او عنيئا او ذميا او غيرهم وهو ظرف لقوله [ سواء ] اي مستوية في القسم  
 فلو قضى بالتسوية فجاء فراغتة اليه او جعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهرا قبل  
 الخصومة او بعدها ثم خاصمته اخرى امر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدر او الاختيار في مقدار  
 الدور للزوج وكذا في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند اخرى كذلك كما في قاضيان  
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والخزانة ان التسوية في الوطى ليست بلازمة في ظاهر الرواية  
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له  
 ان يتزوج اخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله  
 تعالى ( فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة ) اي الزمها محمول على النذب لا الحتم وفي لفظ الزوجات  
 اشعار بانه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لوصام بالنهار وقام  
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امران يبيت عندها ويراعي حقها احيانا ولم يقدر وعن ابي حنيفة  
 رح لها ليلة من اربع ليال وفي المصنوعات انه رجع عن ذلك [ الا ] الزوجة [ المملوكة ] لاحد من  
 القنة والمدبرة وام الولد والمكاتبة فانها لا تستوي الحرة في البيتوتة لكنها تستوي في الماكول والمشروب  
 والملبوس كما في المصنوعات [ ولها نصف الحرة ] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيان لو كان له  
 امرأة وسراي اقام يوما وليلة من كل اربع عندها وفي البواقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان  
 له ثلث نسوة اقام يوما وليلة عند كل منهن و يوما وليلة عند من شاء من السراي ولا قسم لهن  
 في السفر فله ان يسافر من شاء منهن [ والقرعة ] بالضم طينه او عجينة مدورة مثلا يدرج فيها رقعة  
 يكتب فيها اسم المفقود الحضر ثم يسلم الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [ اولى ] وفضل تطيبا  
 لقلوبهن [ ويصح ] منهن [ ترك القسم ] لصاحبهن بالمال وبدونه [ و ] يصح [ الرجوع ] عن الترك  
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما  
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت  
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة  
 الى الشروع والانمام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام \*

## \* [كتاب الرضاع] \*

اخره عن النكاح لانه كالفصل من بعضه وهو كالرضاعة يفتح الرأه وكسرها كما في الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الضرع او الثدي كما في المقائس و شريعة شرب الطفل حقيقة او حكما للبن خالص او مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصحة] اي بشرب اللبن الخارج من ثدي ادمية بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بغيرهما كما يجيى وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه و الا لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في الحقائق والظرف لمصة او صفة لها وحولين [ونصف] عنده و ثلاثة عند زفر روح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشسمية لكن يابى عنه قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) فانه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجائز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة و ان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين والى انه يجبر الاب على اجارة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالمطلقة لا تستحق الاجرة بعدهما اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا يأثم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المنية عن ابي يوسف روح لا بأس بشربه للبالغ [امومة المرضعة] حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تتزوج قط حرم عليها كما يجيى والامومة مصدر هو كون الشخص اما والمرضعة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان التاء قد نلتحق بما لم يقصد منه الحدث كالحاملة كما ذكره الرضي لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع [وابوة زوج] اي كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زنى بامرأة فولدت وارضعت صبية جازاه ان يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يحرم وقد مر فاعل فيه روايتين [لبنها منه] كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت باخرى بعد العدة ولم تحبل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة عنده واما عند ابي يوسف روح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطابقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد روح منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم نل زوجة قط او يبس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فلتنحرى كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج



ويعميه الفقهاء لبن الفعل وهو ما كان نزلته من جهته كما في المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأي [للرضيع] ظرف المصدرين أو الفعل ولم يذكر الرضیعة لان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة وأعم ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نساء وحدهن بل بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا فرق بينهما فقبل الدخول لا مهر و بعده الاقل من المسمى و مهر المثل بلا نفقة كما في المضمرات [فيحرمان] اي المرضعة و الزوج [مع قومهما] فيه تغليب [عليه] اي على الرضيع [كالنسب] اي حومته كحرمته فيحرم على الرضيع اولادهما واولادهما واولاده المتقدمة و المتأخرة لانهم اخوة و اخوات له من قبل الام والاب و احدهما وكذا اباؤهما و امهاتهما لانهم اجداد وجدات من قبل الام والاب وكذا اخوتها و اخوانها لانهم احوال و حالات وكذا اخوته و اخواته لانهم اعمام و عمات وفي كلامه اشعار بان يحل من الرضاع من يحل من النسب كاولاد الاعمام والعمات والاخوان والخالات و اخت الاخ كما سيأتي [و] يحرم [فرعه] اي اولاد الرضيع ذكورا و اناثا وكذا فرج الرضیعة [والزوجان] للرضيعين اي زوجة الرضيع و زوج الرضیعة [عليهما] اي على المرضعة وزوجها فيحرم ابن الرضيع على المرضعة لانها جدته وكذا بنته على زوجها لانه جدما وكذا زوجته على زوجها لانها زوجة فرعه وكذا زوج الرضیعة على المرضعة لانها ام زوجته واعلم ان التفريع المذكور وان علم من النكاح الا انه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمه فقال \* شعير \*

[ \* از جانب شیر ده همه خویش شوند \* \* و از جانب شیر خوار زوجان و مردع \* ]

يشي شیر دهنده و شوهرش با فرزندان و پدران و مادران و برادران و خواهران ایشان خویش شیر خواره شوند و شیر خواره و زنش یا شوهرش با فرزندان خویش شیر دهنده و شوهرش شوند [و يحل] ان يتزوج [اخت اخيه] رضاعا اي الاخت رضاعا للاخ نسباً او بالعكس او كلاهما رضاعاً [كما في النسب] بان كان له اخ لآب و اخت لآم فلاخيه لآب ان يتزوج اخته لآم لانه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة والاكتفاء مشعر بانه يحرم غير الاخت وقد ذكرنا في النكاح انه حلت نحرام اخته و اخيه و غيرهما رضاعاً وكلاهما ثلث صور كما ذكرنا [والاحتقان] في ظاهر الرواية وعن محمد رح انه محرم وفيه اشارة الى ان الاقطار في الاذن والاحليل والجائفة والامة لا يحرم كما في الاختيار والاحتقان حققه كرون ومنه احتقن الرجل بالضم كما ذكره البيهقي فهو متعد وعليه استعمال الفقهاء فاندفع ما ذكره المطرزي ان الضم غير جائز فانه لازم والصواب حقن [ولبن الرجل] فانه ليس بلبن حقيقه [وما خلط بطعام] من اللبن ولو غالباً غير مطبوخ [لا يحرم] لانه يسلب قوة اللبن وقالوا ان كان غير مطبوخ واللبن غالب يحرم واما المطبوخ فغير محرم بالاجماع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو تقاطر اللبن عنه ارحسا لم يحرم وفيه خلاف كما في المحيط [و] ما خلط [بغيره] اي غير الطعام من الجنس وخلافه كالماء والذراء [يعتبر] في التحريم وضده [الغلبة] عند الشيخين وكذا عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى في غير الجنس واما في الجنس فقد ثبت

الحرمه منهما كافي الاختيار والغلبة في الجنس بالاجزاء كافي الزاهدي وفي غيره يعتبر اللون او الطعم على ما روى ابن سماعة عن ابي يوسف روح كافي المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحریم اذا تساوى كافي الاختيار هذا لكن في النتنف انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده [ و يحرم الاستعاط ] اي صب اللبن في الانف كما قال البيهقي وفيه اشعار بانه متعدد وعليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح والمغرب انه لازم فكانه يتعدى ولا يتعدى [ و ] يحرم [ لبن البكر ] ولم يتجاوز الى الزوج ولهذا لو طلقها قبل الدخول كان له ان يتزوج وضيعها لان اللبن ليست منه [ و ] لبن [ الميت ] حتى انه لو حلب بعد الموت و شرب صبي او ارتضع من ثديها حرم و انما قال ميتا لانه مما يستوي فيه المنكر و المؤنث كما في الصحاح لكن ( و آية لهم الارض الميتة ) [ وان ارضعت ] امرأة [ ضرثها ] اي امرأة زوجها حال كونها [ رضية ] مستدركة بما في السابق [ حرمتا ] على الزوج لكونهما بنتا واما وفيه اشعار بانه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتهما امرأة معا او واحدة بعد اخرى حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها وتزوج كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او لبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امرأته كافي المحيط و لا مهر للكبيرة ان لم تولدا [ اذا افرقة من جهتها بلا تاكيد المهر و له ان يتزوج الصغيرة حينئذ لانها ربيته بلا دخول بالام كافي المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطء لها كمال المهر ولا يتزوج الصغيرة حينئذ [ و للرضيعة نصفه ] اي المهر [ و رجع ] الزوج [ على المارضة به ] اي بذلك النصف [ ان قصدت الفساد ] و ان لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح او الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها و القول لها في عدم قصد الفساد كافي الحقايق و عن محمد رح انه يرجع عليها بكل حال و في كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة او معتومة او مجنونة لم يرجع عليها و كذا لو اخذ رجل بشيء من لبنها و صب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كافي المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاختتام والله اعلم \*

### \* [ كتاب الطلاق ] \*

اخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطبيق الارسال و يجوز ان يكون مصدر طلقت بالضم از الفتح فهي طالقة فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص و احتوز به عن القسح بخيار العتق و انما قلنا بالتحديدين على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس مزىلا للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى الحد الثاني اشير في النتنف والمستصفى [ يقع ] الطلاق [ من كل مكلف ] كالذكر والمجنون الذي بلغ غير رشيد و المختل والخصي و المجهوب و الخنثى و الهازل والخطي [ فقط ] فلا يقع طلاق الصبي مرافقا كان او لا والمجنون الذي لا يفقه اصلا او يفقه في بعض الادوات و المعنى عليه في النظم وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالبنج لم يقع

طلاقه وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل ابغض المباحات اي اقربها الى البغض كما في قولهم اتم الامور [ولو] كان المكف [سكران] اي مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزاهدي و يدخل فيه البنجي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او المثلث او النبيذ وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من العسل والحبوب خلافا لمحمد رح [او عبدا] خص بالذكر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته [لا] يقع [من سيده] الا اذا شرط في العقد فقال زوجتها منك متى ان امرها بيدي اطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت [ولا] من [نائم] ولو اجاز بعده [واحسنه] اي احسن الطلاق و مستحبه [طلقة] واحدة [فقط] اي لا يطلق اثنتين اخريين في الطهرين الاخرين في الحرة واحدة اخرى في طهر آخر في لامة وفيه روى الى انها للمدخولة [في طهر] من الحيض او النفاس لانه منفر [لا وطئ فيه] لقلة الرغبة بعد الوطئ فالاحسن بأربعة هرايط واحدة الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة وغير حامل بقريضة ما ياتي والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كما في التنف [وحسنه] بالاضافة وهو اي الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم الاشارة [السني] اي منسوب الى السنة فحذف التاء للنسبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الوجه المذكور متبعة للنبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في المضمرات [طلقة] واحدة [لغير المدخولة] اي اغير الموطوءة ولو حكما فدخل ما اذا لم يكن بينهما خلوة [ولو] كان الطلاق [في حيض] رد لما قال زفر رح ان الطلاق في الحيض مكرره [وللموطوءة تفريق] الطلقات [الثلاث] الرجعية [في] اوائل [اطهار] ثلثة وقيل في اواخرها وهو رواية عن ابي حنيفة رح والاول اظهر كما في الهداية وذكر في التنف لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسني مكرره [لا وطئ] من الزوج فلوزنت ثم طلقوا فسني على ما قال بعضهم كما في المحيط [فيها] اي الاطهار [فيمن حيض] وللموطوءة تفريق الثلاث [في] ثلثة [اشهر في الصغيرة والايسة] وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطبيقين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاهلية كما في النظم [و] في ثلثة اشهر [في الحامل] عند الشبخين وعند محمد وزفر رح لا يطلق للسنة الا واحدة كما في النظم [ولو] طلق هولاء المنسوة الثلاث [بعد الوطئ] فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الوطئ [وبدعيه] اي بدعي الطلاق وحرامه نوعان الاول لمعنى في الوقت والناني في العدد فالاول طلقة [واحدة] وقعت [في طهر وطئت] المرأة [فيه] [اد] في [حيض] امرأة [موطوءة] او نفاسها فانها اولم توطأ فهو احسن او حسن كما مر [و] الثاني

[ ما فوقها ] اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات [ بلا رجعة ] صفة لما فوقها [ بينه ] اي بين ما فوقها من الاعداد [ في طهر ] صفة اخرى حاصله ان الطلقين او الثلث جمرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة و اعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياسة لكثرتة بين الناس وتماه في التمرناشي [ ويرجع ] اي يجب رجوعه على الاصح وقيل يستحب كما في الهداية [ ان طلق ] المدخولة [ في الحيض فاذا طهرت ] عن هذا الحيض [ طلقها ان شاء ] لانه بالرجعة يعود الطهر الذي هقيب هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند ابي يوسف رج لا يعود و قول محمد رج مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق المني كالجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط [ و طلاق الحرة ثلثة و ] طلاق [ الامه ] اي القمة او المكاتبه او المدبرة او ام الولد [ اثنان ولو زوجهما خلاهما وصريجه ] اي صريح الطلاق و لفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا [ ما استعمل ] لغة او عرفا من لفظ [ فيه ] اي الطلاق [ دون غيره ] وهذا اهم مما في التحفة وغيره انه ما اشتق من الطلاق وهو نوعان احدهما [ مثل انت طالق ] اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شيء ذو طلاق على ما ذهب اليه سيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالقة لغة [ ومطلقة ] وكذا يا مطلقة بفتح الطاء واللام المشددة واما سكوبن الطاء ففي حكم الكناية [ وطلقتك ] بتشديد اللام وفي المثل يدخل نحو ترا طلاغ او تداغ او طلاك او تلاك بلا فرق بين الجامل والعالم على ما قال الفضلي وان قال تعدته تخويفا لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باشر او طلاق سوكا في الخلاصة [ وتقع به ] اي بمثل ما ذكر لا بالصريح والا يدخل فيه النوع لتاني ظاهرا طلبة [ رجعية ] لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الرفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويترك في بيت واحد وتعد الامة عدة الحرائر اذا اعتقت فيها ويرث الحي منهما لو مات الاخر فيها ويكون مظاهرا او مؤليا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لا الحد بالقذف بخلاف البائنة فانها نقيض لها في النكاح ولذا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف و اعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا قارنه في منتصف طلاق القامدي ( كفت اگر طلاق كند زن بر وی طلاق و طلال بر وی حرام گردد طلاق باين شود ) لان الصريح اذا طرأ على البائن يكون بائنا فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح او الكسر عود المطلق الى مطلقته كما في القاموس [ ابدا ] اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة او لم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق من وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق اصلا

ومنه صدق ديانة كما في التحفة ولو نوى الاخبار كذباً لم يصدق قضاء كما في المشارع والكلام مشعربان علم الزوج بمعناه لم يشترط فلو لقنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كما في الظهيرية والمنية والتأني ما اشير اليه بقوله [وان ذكر المصدر] المعهود بان قال بالعربية معرفاً او منكراً انت طالق او طالق طلاقاً او مطلقه او تطليقة او طلقك طلاقاً او طالق للسنة او تطليقاً للسنة كما في الكافي او بالفارسيه تو طالق او ترا طلاق طلاقى او تو طلاق داده او دادست طلاق [فثلث] من الطلاق وقعت في الحرة واثنان في الامة [ان نواها] اي نوى الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حكمية [والا] اي ان لم ينو بالمصدر الثلث بان لم ينو به شيئاً او نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة [فرجعية] اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلقي نفسك حيث جاز فيه نية الثلث لان مصدره جعل كذلك بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتام تحقيقه في التنقيح والكلام مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثلث بلا نية لان مصدره يؤكد كما في المحيط الى انه لو قال انت طالق الطلاق واريد بالصفة والمصدر طلقتان وقع رجعتان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر [وصح اضافة الطلاق] ونسبته [الى كلها] نحو كلك او جميعك او جملتك طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق [و] الى [ما يعبر به] اي يعبر العرب به من الاجزاء [عن الكل] اي كل البدن [كروأسك] فلو قال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في قاضيخان [اورقبتك] او عنقك [اوروحك] او نفسك او شخصك او جسدك او جسمك او بدنك او صورتك كما في النشف [اورجحك او فرجك] بخلاف الدبر وفي الامت والدم خلاف [والى جزء شائع كنصفك] او ثلثك الى عشرين او جزء من الف جزء منك [لا] يصح اضافة الطلاق [الى] جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف والصدر واليد والرجل الا ان يراد بهما جميع البدن [و] منل [البطن والظفر] على الاصح [وبعض الطلقة] كصف الطلقة وثلثها الى عشرين [طلقة] كاملة لكن في المحيط لو قال نصف تطليقة وثالث تطليقة ورابع تطليقة فتنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسها فثلث وقيل واحدة [واثنان] مضروبان [في اثنين] في قولك انت طالق اثنين في اثنين [ثنتان] من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة السجع وفي للظرفية والطلاق لا يصح ان يكون ظرفاً لنفسه فيلعب الثاني فوقع اثنان على ما اختاره العلماء التلمة وذهب زفر راجح الى انه بالمعنى المصطلح اعني تصعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر فيقع ثنته عنده على ما في الاختيار وغيره لكن في الكشف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زفر ما نسب المصنف الى الكل بقوله [ويصح نية مع] او الواو فيقع ثالث كما يقع واحدة في واحدة في اثنين او ثلث [و] يصح نية مع [ابتداء الغاية] اي المسامحة المستغاد من كلمة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين او ثلث

مثلا [يدخل] في الحكم [لا انتهاؤهما] المستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمرى من متين الى سبعين وبدخلان عندهما لقولهم خذ من مالي من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفرح لقولهم بعث من هذا الحائط فيقع واحدة في الاول واثنان في الثاني عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغو الثاني كما في النهاية [و] لفظ [ما بين كمن] في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلاث يقع واحدة واثنان عنده واثنان وثلاث عندهما ولا يقع شيء اذ وقع واحدة عند زفرح وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة او الاصمعي رحمهما الله زفرح وقال كم منك فقال ما بين متين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتجبر زفرح [و] قوله لها وهما في غير مكة [انت طالق في مكة] او بها مثلا [ننجيز] اي ايقاع الطلاق في جميع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التعجيل من قولهم ناجز يناجزاي نقد ينقد كما في الطلبة [و] في انت طالق [في دخولك مكة] اي في وقت الدخول اذ مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعارا لان الشرطية فهو [تعليق] فلا تطلق الا بعد الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في كاحك اذ مع كاحك فكاحك لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في الكشف [ويقع] الطلاق [عند الفجر] اي في اول جزء من الغد [في] قوله [انت طالق غدا اوفي غدا] ولا نية له [ويصح فيه العصر] اي صدق قضاء في بة آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء [في الثاني] اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما [فقط] فلا يصح قضاء في الاول اتفاقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لا يبينه رح ان في المفوضة تقضي الوقوع في جزء والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في الكشف [ويقع الان] تصحيحا لكلامه [في انت طالق امس] ان نكح قبل امس [وان نكح بعده فلغوا] لانه اضاف الطلاق الى غير المحل [ويقع] في الاصح [آخر العمر] اي قبيل موته اذ موتها وفي النواذر لا يقع بموتها [في] قوله [انت طالق] ان لم اطلقك فان مات اذ ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كما في النهاية [و] يقع [حالا] لانه اسم للوقت [في] قوله انت طالق [متى] اي متى ما او ما [لم اطلقك و] قد [مكت] بعده زمانا يسع التطليق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا به [وفي] لفظ [اذا] المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية المستعمل مكان متى [يسوي] من التنوية اي يفرض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا بلا خلاف [وان لم ينو] لا الشرط ولا الوقت [فكان] الشرطية معنى وحكما فكان حرفا ووقع آخر العمر [عند ابي حنيفة رح] لانه لا مشتركه عنده وقع شك في وقعه فلم تطلق واه عندهما فموضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب

كافي مبسوط ابي اليسر [ واليوم ] موضوع للوقت ليلا او غمرة قليلا او غيره وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها وشروعا من طلوع الفجر الى الغروب كافي الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى العربي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغمره انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل بتقدير في [ للنهار ] لغة ضرو ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشروعا كاليوم والعرف مراد [ مع فعل ] اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لا ان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع على ما اشير اليه في كناية الطول [ ممتد ] يصح تقديره مدة مثل ان يقال لبست الثوب يومين بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كافي الكشف والكافي وغيرهما ولا يرد ما في التلويح انه يشكل بالتكلم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالممتد ما يستوعب مثل النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر بمدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشائخ وهو الظاهر كما في الكشف والاضح في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات الماثلة من كل وجه كما [ كما موك بيدك يوم يقدم زيد ] اي يحكي من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة للنهار فيكون فعلا ممتدا فاليوم فيه للنهار العربي فلو قدم ايلا لم يكن لها خيار كما لو قدم نهارا بلا علمها حتى مضى كما في الكافي فيشترط علمها [ و ] اليوم يستعمل [ للوقت المطلق ] اي في جزء من الزمان ولو ليلا [ مع فعل لا يمتد ] تغنن وهو بخلاف الممتد [ كانت طالق يوم يقدم زيد ] فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدم زيد ولو ليلا فالقاعدتان كالمثاليين يدلان على انهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف اليه سواء كان متفقين او مختلفين وذا بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول وجانب المضاف اليه في نحو يوم انزولك فانت طالق وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الغاء اشعار بانهم جعلوا مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا كله عند عدم القرينة والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكشف الشمس كافي الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وعن ابي يوسف رح انه لا يصدق كافي النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل عنه [ وفي انت طالق ثلثا ] من الطلقات [ لغير الموطوءة يقعن ] تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين [ وبالعطف ] اي بان قال لها انت طالق وطالق وطالق او فطالق او ثم طالق [ تبين ] تلك الغير الموطوءة [ بالاول ] من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخرة وهي غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين بالاول بالطريق الاول لو قال انت طالق طالق طالق كافي المحيط وغيره [ كما لو علق ] طلاق تلك [ وقدم الشرط ] بان قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او فطالق فان الاول معلق والناني لغو عنده كما ان الكل معلق عندهما كما اذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف بهم فالاول معلق عندهم والبواقي

لغو الا انها تبين بالثاني بوحدة في الحال عنده كما ان الموطوءة تبين في الحال بالثاني والثالث والاول معلق عنده كما ان الكل عندهما و بلا عطف كالعطف بشم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق والباقي واقع [ ويقع ] بالعطف بالراء والفاء [ الكل ] اي كل ما ذكرنا من الثنتين او الثالث بلا خلاف بعد الشرط ولو غير موطوءة [ ان آخر ] الشرط لترقف الاول على الاخر فلو عطف بشم لكان حكمه ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوءة الثالث معلق والباقي واقع الكل في شرح الطحاوي [ وفي ] غير الموطوءة بقوله [ انت طالق واحدة ] كائنة [ قبل واحدة او بعدها واحدة ] تقع طلقة [ واحدة ] لأنه انشاء طلاق سابق بأخر فبانت بالاول فلا يبقى محلا لغيره [ وفي الموطوءة ] يقع في هاتين [ اثنتان ] لانها قابلة لهما [ وفي ] الموطوءة وغيرها بقوله انت طالق واحدة كائنة [ قبلها ] واحدة [ و ] واحدة [ بعدها ] اي بعد واحدة [ و ] واحدة [ معها واحدة و ] واحدة [ مع ] واحدة يقع في تلك الصور الاربع [ اثنتان ] لأنه انشاء طلاق سبق عليه طلاق آخر فكانه انشاء طلقتين بعبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوءة [ وان ] ذكر العدد المبهم بان قال انت طالق هكذا [ اشارة ] الى عدد الطلاق [ بالاصبع ] اي ببطونها بان يجعل باطن الكف اليها [ يعتبر عدد ] الاصبع [ المنشورة ] فبالاصبع الواحدة واحدة و بالاثنتين اثنتان وبالثلث ثلث وانما قدر الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لأنه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه ولذا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة [ وان اشار بظهورها ] بان يجعل باطن الكف الى نفسه [ فالمضمومة ] تعتبر عددا هكذا في المضمورات والاختيار وغيرها لكن في الكافي وقاضيهان اعتبر المنشورة مطلقة وفي المصنف ان اشار باصبع فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلث فثلث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى بالمعقودتين [ وان وصف الطلاق بالشدة ] مثل انت طالق تطليقة شديدة اوقوية او انحش الطلاق او اكبره او اعظمه او اشده [ او الطول ] نحو تطليقة طويلة [ او العرض ] نحو تطليقة عريضة [ او ] ان [ شبهه ] اي الطلاق [ بما يدل على هذا ] اي على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او ملاء الدار او الحجب او بالطول كظل الرمح او بالعرض كسطح الارض [ فثلث ] من الطلقات وقعن [ ان نولها ] اي الثلث [ والا ] ينوها بان نوى بائنة او رجعية او ثنتين او لم ينو شيئا [ فبائنة ] لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة فلو اكتفى بالشدة لم يكن طويلا ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي يوسف رح الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر رح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق مثل رأس الامة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا بالثاني والرابع عند ابي يوسف رح وبالاخيرين عند زفر رح [ وكمايته ] عطف على صريحه والكناية



لغة مصدر كني او كنا به عن كذا يكني او يكنوا اذا تكلم بشيء يستدل به على غيره او يراد به غيره و شريعة ما استتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة المحجورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق [ ما يحتمله وغيره ] اي لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستتر المراد منه في نفسه فان البائن مثلاً يراد منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه خفاء زال بقرينة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه البيانية مما استعمل في معناه لينتقل الى ملزومه فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البيئونة كما ذكره المصنف في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتاً في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البيئونة كما في التلويح واجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فيصح ان يكون المكني عنه طول القامة اذا لوحظ انصافه بطول النجاد ولو فرضاً على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبيئونة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البيئونة لاستتباعه لها فثبت الطلاق بصفة البيئونة ثم الكناية على ثلاثة اقسام اما الاول فنحو [ اخرجني واذهبي ] وانتقلي وانطلقني [ وقومي ] من عندي لاني اطلقك او اضربك مثلاً واتركي سوال الطلاق فيحتمل جواباً عن سوال الطلاق [ ويحتمل رداله ] نحو تقنعي وتخمري ويسمى هذا القسم من الكنایات مبدولات الطلاق [ د ] الثاني [ نحو خلية ] اي خالية عن المكاح او الحسن فهي صفة على فعيلة [ برة ] عن البهتان فعيلة فهي صفة يجب همزها كما في الكافي والكرماني وفي الرضي ان تخفيفه لازم عند سببويه والهمز ردي قليل وقيل ان التخفيف غير لازم [ بته ] من المردة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة كما في المقدمة اي مقطوعة [ بائن ] من الخيري ذات بين او بينونة الفرقة [ حرام ] ذات منع او ممنوعة من غير المحرم صفة كما في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كما في الطلبة وانما ترك الصلة مني وعلي اشاراً الى انه صح امتداد البيئونة والحرمة اليها كما سيأتي ونحوها انت بري وانت علي كالحمر او الخنزير او غيره مما هو محرم العين فيصلح جواباً [ ويصلح سباً ] اي شتما وكلاماً في عرضها بما يعيب وفيه تفنن [ د ] الثالث [ نحو اعتدي ] اي عدي ما عليك من الاقراء او نعم الله تعالى [ واستبرئي ] بكسر الهمزة قبل الباء [ رحمك ] اي اطلبني براءة رحمك من الولد لزوج آخر وللعلم بعدم الولد [ انت ] طالق طلقة [ واحدة ] او انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر ويجوز سكونها ويقع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا امرت فان رفعت لم يقع وان نوت وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كما في الكرماني [ انت حرة ] عن رق النكاح او غيره [ اختاري ] لك زوجاً او ثوباً [ امرك ] اي عملك فيتناول الطلاق وكذا اطلاقك وامري [ بيدك ] او في يدك [ او بيمينك ] او شمالك او فمك او لسانك كما في الخلاصة واليد القدرة [ سرحتك ] اي ارسلتك عن قيد المكاح او عن عمل كذا [ فارقتك ] عنه فيحتمل جواباً و

[ لا يَحْتَمِلُهُمَا ] اي الرد والسب كما تورق وفي إعادة النحر اشعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم ولنتف وذكروا في الجواهر لو قال ( ترايد كرم او را كرم او دست باز و استم او ترا استم ) لم تعمل بلا نية [ ففي ] حالة [ الرضاء ] اي غير الغضب والمذاكرة [ يتوقف الكل ] اي الاقسام الثلاثة تأثيرا [ على النية ] فلا يقع شيء من البائن والوجعي بلا نية لاحتماله غير الطلاق والقول له في ترك النية [ وفي ] حالة [ الغضب ] يتوقف القسمان [ الاولان ] اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتماله الرد والسب [ وفي ] حالة [ مذاكرة الطلاق ] اي سوالها او سوال غيرها الطلاق يتوقف القسم [ الاول ] على النية [ فقط ] اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لا ديانة في الغضب في الاخير وفي مذاكرة الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا اقرب بالغضب والمذاكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكروا ولا تقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكروا في الزاهدي انه يحلف في ترك النية سواء ادعته او لا وقال ابن سلمة ان حلفته في منزله فقد كفى والكلام مشير الى ان الكنايات غير موثقة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد [ فان نوى ] بهذه الالفاظ ونحوها سوى الثلاثة المستثناة ومضى اختاري كما يأتي [ الثالث ] من الطلقات [ يقع ] الثالث لانها من نومي البينونة الدالة عليها [ والا ] ينو بان نوى بائنة او رجعية او اثنتين او لم ينوشياً [ فبائنة ] واحدة وقعت لانها ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بأنه اذا لم ينوشياً لم يكن يمينا اي ايلاء وقيل يمين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى [ وفي اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة ] من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة [ رجعية ] وان نوى الثالث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق سرودة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء كالاعتداد فلن فيه امرا بالعدة واحدة لم يقع صفة لبائن بل لطالق كما قالوا [ ويقع ] الطلاق [ باسناد البينونة والحرمة اليه ] اي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن وعليك حوام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره [ لا ] يقع باسناد [ الطلاق اليه ] وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه \*

[ فصل \* تفويض طلاقها اليها ] اي تفويض الزوج تطليق زوجته الى زوجته في الكرماني

التفويض ( كار باس باز گزاشتم ) مثل ان يقول لزوجته طلقي نفسك اذا اختاري او امرك بيدك او غيره [ يتقيد ] ذلك التفويض [ بمجلس علمها ] اي بمجلس ظننت التفويض فيه بسماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض

تمليك يقتضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا توكيل يقتضي بان يكون جميع العمر وقته  
كما قال آخرون وكلام الفصولين مائل الى الاول والخزانة الى الاخر [الا ان يقول] الزوج متصلا  
بصيغة التفويض [كلما شئت] فانه لا يتقيد بالمجلس ولها تفريق الثلث قبل التحليل كما سيأتي  
[ار] يقول [متى شئت او اذا شئت] فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها  
لتعميم الاوقات [بخلاف ان شئت] فانه يتقيد به لانه ليس للتعميم و [لا يرجع] المفوض [عنه]  
اي التفويض وان قيد بالمشية ولهذه الفائدة آخر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض  
تمليك لا توكيل يقتضي ان يرجع عنه [و] تفويض طلاقها [الى غيرها] اي غير زوجته من رجل  
او صبي او مجنون او زوجته الاخرى [لا يتقيد] بالمجلس [ويرجع] عنه ان شاء فيكون التفويض  
الى غيرها توكيلا الا اذا علق بالمشية فانه تمليك فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحبط و  
غيره لكن في العمادي لو قال لاجنبي امرأتي بيدك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا  
يرجع عنه [والمجلس] اي مجلس العلم [انما يختلف] بالاعراض عنه [بالقيام] اي قيامها عنه  
ولو كررها فان القيام يفرق الرأي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفيه  
خلاف كما في العمادي و الى انها لو قعدت عن القيام او الانكاء او الاضطجاع او اتكأت عن القعود  
او تربعت عن الاحتماء لم يختلف كما في الاختيار [او الذهاب] الى مجلس آخر بغائره عرفا فلو مشى  
من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف [او الشروع في قول] لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت  
وكيلها او اجنبيا ببيع او شراء [او عمل لا يتعلق بما مضى] اي يعرف انه قاطع لما كان فيه  
لا مطلق العمل حتى لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة  
او تكلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو اشتغلت بنوم او اغتسال او امتشاط  
او اختصاب او تمكن من الزوج اختلف كما في الكفاية [وفلكنها كبيتها] فلا يختلف المجلس بسير  
الملك والاولى ان يبين حكم البيت اولا ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له متى ما  
ذكرنا [وسيرد ابنتها كسيرها] فيختلف المجلس بها اذا وقفت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس  
والدابة شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاختارت نفسها في خطواته بانته منه بخلاف ما اذا  
سبق خطواته اختيارها كما في العمادي وغيره [وفي] قوله لها [اختاري بنية التفويض] بنية حقيقية  
او حكمية كما اذا قال في الغضب او المداكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين  
لا حاجة الى النية [فقلت] بتاويل مصدر معطوف على قوله المقدر اي فقولها و مثله غير عزيز  
في كلام العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما يأتي  
[اخترت] الاولى زيادة نفمي عملا بما ياني الا ان يقال ان الفاء رافعه لمؤنثه [لا تقع الا] طلاقة  
[بأنث] فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضي ولا رجعة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال

في البائن [ و شرط ] لوقوع الطلاق و تصديقها في اختيار نفسها [ ذكر ] مثل [ النفس ] في كونه للذات كالام والاب والامل [ من احدهما ] اي في كلام احد الزوجين [ او ] مثل [ قوله ] اختيارية في كونه للصفة كطلقة في قوله [ اختاري اختيارية فتقول ] بالنصب اي فقولها بالحر [ اخترت ] فيكون قوله معطوفا على النفس و من احدهما مراد منها لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الدالين على البينونة هكذا تنبيهها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لابد في كلام احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختيارية او طلقة او امها فتقول المرأة اخترت او اختاري فاخترت اختيارية مثلاً كما في المحيط وغيره فلم يختص اختيارية بكلام الزوج كما ظن [ لو كررها ثلثا ] اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف عطف [ فاختارت احدهما ] اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة [ فتست ] من الطلقات وقعت عنده و بائنة عندهما و منه شعار بانها لو قالت اخترت اختيارية وقع الثلث عندهم كما في الهداية [ ولو قالت ] بعد قوله اختاري ثلثا [ طلقت نفسي ] بتطبيقه [ او اخترت نفسي بتطبيقه فبائنة ] وقعت لان الاعتبار لجانب التفويض وما في الهداية والاختيار انه رجعي فليس بصواب كما في الكافي و لو عطف بكامة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانياً و ثالثاً فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط [ ولو قال امرك بيدك ] او لسانك او غيره مما ذكرنا [ بنية التفويض فطلقت ] اي قالت طلقت نفسي [ فبائنة ] وقعت لان الامر حقيقة للبائن [ وان نوى ] بقوله امرك الطلقات [ الثلث ] فقالت طلقت او اخترت نفسي [ يقعن ] اي الطلقات الثلث لان الامر يحتمل العموم [ وفي قوله ] اي في وقت قوله [ امرك بيدك في تطبيقه او ] في قوله [ اختاري بتطبيقه فاختارت ] اي قالت اخترت نفسي اي فقولها اخترت نفسي فانفاء علقه كما مر بلا تعسف كما ظن [ فرجعية ] وقعت لانعدام الكناية بالصريح و انفاء فيه جزائيته فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر حيني كما اشرنا فيكون شرطاً في المعنى و يؤيد الفقيه ما ذكرناه من بحث امتداد الفعل فليس المنعسف لا المناسب الى التعسف لقصر بابه في العربية اذ لم يهتموا به فسيقولون [ وفي امرك بيدك اليوم و قد يدخل ] في الحكم [ الليل ] الواقع بينهما فلها الخيار في الليل حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتشبيه وفي ليومين امتنع الليل [ وان ردت ] لا مريد في اليوم المذكور [ لا يبقى ] الامر [ بعده ] اي بعد اليوم او الرد وفي الغد لانه امر واحد و عه انه يبقى في الغد لانها لا تملك الرد و الاول ظاهر الرواية كما في الكافي [ وان قال ] امرك بيدك [ اليوم ] رد بعد غد يختلف الحكم [ اي دخول الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد و قد يمتنع الامر بعد غد ] وفي طمحي نفسك ان يوتى زوج [ ثلثا ] و طلقت نفسها [ يقعن ] اي لم تملك لابد مختصراً من فعلي فعل الطلاق و

على الواحد الحقيقي والحكمي [والا] ينوما بان نوت واحدة او اثنتين او بائنة اذ لم ينو شيئاً [فرجعية] لانه صريحة [وفي] قوله [طلقي ثلثاً فطلقت واحدة تقع] تلك الواحدة لانها في ضمن تمليك الثلث [لا] يقع اصلاً [في عكسه] اي في طلقي واحدة فطلقت ثلثاً لان بينهما مغايرة ضدية وهذا عنده واما عندهما فواحدة للغو الزيادة [ولو امر] لها [بالبائن او الرجعي] كما قال طلقي نفسك بائناً او رجعيًا [فعكست] اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة [يقع ما امر به] من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يلغو بقريضة التفويض [والشرط] اي شوط وقوع الطلاق [في] مثل قوله [انت طالق ان شئت] او هويت او اردت او اعجبك او وافقك [مشية] منها [منجزة] اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلا مهلة شئت فوق رجعية [او] مشية [معلقة بما] اي بامر [قد علم] وتحقق [وجوده] في الماضي او الحال كما قالت شئت انفسد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالشيء المنجزة [لا ما يعلم] اي لا مشية معلقة بشرط سيوجد [بعد] اي بعد هذا التعليق ومن سهو النامخ ان مكان ما [كألت شئت ان شئت فقال شئت] فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يدها بالاشتغال بما لم يفوض اليها من الشرط [وفي] قوله انت طالق او طلقي نفسك [كلما شئت تطلق] اي يصح لها تطلقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر [ثلاثاً] من الطلقات [متفرقة] اي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لعموم الانفراد فلا تطلق ثلثاً مجتمعة وهذا عنده واما عندهما فتطلق واحدة [لا] تطلق شيئاً [بعد] الثلث و[التحليل] والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهى بالتثليث ولا يخفى انه مستفاد من اول الفصل [دقي] قوله انت طالق [كيف] اي اتي حال [شئت] من الصفة والعدد فان بيان كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام [تقع بائنة او ثلثا ان نوت] الزوجة بالمشية احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلثاً [ولم يخالفها] اي نيتها [نيته] اي حال كون الزوج نوت بائنة او ثلثة اذ لم ينو شيئاً [والا] تنو الزوجة على هذه الحال بان ام تنو شيئاً ونوت الزوج بائنة او ثلثاً او رجعية او نوت بائنة والزوج ثلثاً او رجعية او نوت ثلثاً والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثاً او بائنة او انعكس الثلث الاخيرة او كان غيرها من الانسام [فرجعية] فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثاً [وفي قوله] انت طالق او طلقي نفسك [ما شئت من ثلث] تطلق [ما دونها] اي دون الثلث من الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية وعندهما تطق ثلثاً لان من للبيان الا ان التبعية في مثله اشيع \*

[ **فصل** \* شرط صحة التعليق ] اي شرط ترتب الجزء على الشرط في باب الطلاق كالاعتق [ **الملك** ] اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح والتبادر ان الملك لم يشترط لصحة التنجيز وليس كذلك كما لا يخفي وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي [ **او الاضافة** ] اي التعليق [ **اليه** ] اي الملك او سببه على حذف المضاف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزاهدي وقد ظفرت برواية عن محمد رح انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حللا لي او كل امرأة اتزوجها او يزوجه غيري لاجلي فاجيزه فهي طالق ثلثا ففي مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير زوجة لي او كل امرأة تدخل في نكاحي بأي مذهب كان فهي طالق ثلثا فعقد الفضولي لاجله او فسخه القاضي الشافعي لم تطلق كما في المنية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة او يميننا على جميع النساء الا في كلما وكيفيته ان تزوج الحالف امرأة فيرفعان الامر الى القاضي فيدعي انه زوجها وقد تمردت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات وعقد الفضولي في زماننا اولي من الفسخ كما في الكبري اكن في الجواهر ان الفسخ اولي لكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف شابا فاقد امه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة اولي [ **والفاظه** ] اي الفاظ الشرط بغريزة التعليق [ **ان** ] ولو لم يذكره لانه بمعنى ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاء في جرابها عندهم كما في الكشف [ **واذا زاما** ] بما يسمى بالسلطة لانه جعلها جازمة [ **ومتى** ] متى [ **ومتيمنا** ] هيسم [ **وكل** ] هر [ **وكلما** ] هرار على المختار وقبل هرگاه وهر دنت وهر زمان ويؤيد الكل ما في الرضي والمغني وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كافة عن مضاف اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن رائحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالبا وعامله ما في محل الجزء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قولنا مرة بمعنى بار ففيه ان مرة ظرف كما في المذمومة والكشاف وفي كريمة نزلة اخرى وقال الراغب انه اسم لجزء

من الزمان وأعلم ان الأولى ذكر من وما كما ذكر عامة المشايخ فان ما يتعلق بهما من المسائل كثير كما لا يخفى على واقف الأصول و ان الاحسن ذكر ( ك ) نانه للشرط على الاصح نحو امرأته طالق ثلثا ( ك اين كما نكره ام ) كما في الخزانة [ وزوال الملك ] بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات ايمان المنية وغيره [ لا يبطله ] اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه وجود الشرط فان قال لزوجته ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعدها ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلا من البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية او مثل انت مني بائن كل يوم كما في الننف وغيره [ ففي غير كلما ] من ان واذا اخواتهما [ ان وجد الشرط مرة ] في الملك [ ينحل الى جزء ] اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النفي فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك [ و ] في غير كلما ان وجد الشرط مرة [ في غير الملك ] ينحل التعليق و يبطل لكنه [ لا ] ينتهي [ الى جزء ] و لم تطلق المرأة ففي هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحلال اليمين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلث ثم قدم وازاد لا يقعن وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزء به صرح في قاضيان وغيره وفي كلما ينحل [ التعليق ] [ بعد الثلث ] لانه يقتضي التكرار ففي كلما تكلمت فهي طالق يتكرر الحنث بتكرار الكلام الى الثلث فبطل اليمين وعن ابي يوسف رح انه لو دخل على المنكر فهي بمنزله كل اطلاقه مشبر الى ان درام الفعل بمنزله انشائه فلو قال كلما قعدت عندك فانت طالق فقعد عندها ساعة طاعت ثلثا و الى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فضربها بيديه طلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضعت كما في قاضيان [ فلا يقع ] شيء [ ان نكحها ] اي المطقة الثلث [ بعد ] العدة من طلاق [ زوج آخر ] لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه [ الا اذا دخلت ] كلمة كلما [ في ] ما مضى او مضارع مشتق من [ التزوج ] نحو كلما تزوجت فانت طالق فانه وقع طلاقا كلما تزوجها ولو سبعين مرة وينبغي ان يكون في حكم التزوج نحو دخلت في نكاحي از صارت حلالي او ( هريار ك ترا نكاح او بزي كنم ) لكن لو قال كلما نكحتك فمحمول على الوطى كما في خزانة المفتين [ وان اختلفا ] اي الزوجان [ في وجود الشرط ] فقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه [ فالقول له ] مع يمينه لانه المنكر لكن في العمادي وغيره لو جعل امرها بيدها ان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم

اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح [الا مع] اقامة [حجتها] الثلاثة بكل مقام فلو اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة [ر] ان اختلفا [في شرط لا يعلم] من احد [الامنها] اي من جهة الزوجة و باقرارها [نحو ان حضت فانت طالق وفلانة] من عطف الفرد بلا حذف النحر او الجملة مع حذفه اي فلانة طالق معك فقالت حضت [صدت] اي قبل قولها [في حقها فقط] فلم يصدق في حق فلانة فلم نطلق اصلا وهذا اذا كدبها الزوج فان صدقها تطلق فلانة ايضا وفيه اشعار بان لو قال ان حضت ففلانة طالق وعبدني حر فقالت حضت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوي و الى انه لو قال ان كان لك وجع البطن فانت طالق فقالت لي وجعه فقد طلقت وفي المنية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقها [فيحكم] بعد مضي [ثلاثة ايام] رأت الدم ولو حكما [بالطلاق] اي بوقوع طلاقها دون فلانة [في ازلها] اي اول ثنته ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فتزوجت باخري في ثلثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهداية كالوقاية والكافي وغيرهما موهمة انه فرع لمسئلة اخرى حيث قال لو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضت فانت طالق فرات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام وفي خزانة المفتيين لو قال لغير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت فتزوجت باخري في ثلثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني [وفي] قوله [ان حضت حيضة] فانت طالق [يقع] الطلاق [اذا طهرت] من الحيض لان الحيضة في العرف لم يكن الا كاملة [وفي] قوله [ان صمت يوما] فانت طالق فصامت يقع [اذا غربت] الشمس لان اليوم للنهار [بخلاف] قوله [ان صمت] فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لوجدان مطلق الامساك من الاهل مع النية [وان علق طلقه] واحدة [بولادة ذكر وطلقتين] ثنتين [بانثى] من الولد [فولدتها] اي الذكر والانثى [ولم يدر] الولد [الاول طلق] الزوجة [واحدة قضاء] و طلقت [ثنتين تنزها] اي دينه يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف رح وغيره وفيه اشارة الى ان الثلثة عندهم بمعنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على الظرفية اي في قضاء ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزه ونظر المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره [ر] انقضت العدة [باخرهما وعن محمد رح بخروج نصف بدنه] وان علق [الطلاق] بشيين [اي بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففبه تسامح] يقع [الطلاق] [ان وجد] الشئ [الثاني] اي الفعل المتعلق بالثاني منهما ولو ذكرا او انثى [في الملك] سواء وجد الاول فيه او لا فلا يقع ان لم يوجد في الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها باحدة وانقضت العدة ثم تزوجها ثم كلمت لآخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون



انهما لو كلمتا احدهما وقع الطلاق كما في المنية وذكر في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشيان وانما  
 استثنى التعليق بالظرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاء صديق وذهب عد وطلقت عند جيئة الصديق  
 وكلامه مشير الى انه لو معلق باحدهما لم يقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا  
 وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالمجموع شرط واحد وقال الفضلي ان كل واحد  
 شرط علىحدة كما اذا كان الكل منقيا ولو قال ( اگر ) فانه نحو ايم نحو استي و نحو ايم او راسه طلاق  
 فتزوجها لم تطلق كما في الخزانة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدني حر فالطريق ان  
 يجعل الآخر او لا الانعقاد والباقي للانحلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يشرب لان  
 في الصورة الاولى يارزم انحلال ايمين قبل الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرط وان اكل  
 ثم شرب اعتق لو حود الانعقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قال اگر بخانه ما روى اگر تراخيم  
 و سه طلاق فذهبت الى دار امها ولم يضربها في الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفور  
 وذلك لانه قد يعد ان يجعل عدم الضرب شرطا للانعقاد والذهاب للانحلال كما في المنية [ والتنجيل ]  
 اي تنجيز المثلث لا غير بقرينة اللاحق وهو في اللغة التحجيل وفي الشريعة ايقاء الطلاق في الحال  
 كما مر فمن الظن انه من التجز بالسكون القضاء او التحريك الغناء [ يبطل التعليق ] بواحدة  
 فصاعدا ولو بكلمة كلما الا اذا دخلت على التزوج كما مر [ فمعلق ] الطلاق فقال ان كلمت  
 فلانة فانت طالق [ ثم تجز ] اي اذقع في الحال الطلقات [ التلث ] بان قال انت طالق ثلثا  
 [ ثم عادت ] المطلقة الثلث [ اليه بعد التحليل ] والعدتين [ ثم وجد الشرط ] بان تكلمت فلانا  
 [ لا يقع ] الطلاق وفيه اشعار بانه لنجز ما دون التلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيجي في الرجعة  
 [ وان وصل ] وصلا متعارفا فلا يضر لو سكنت قد ما يتنفس او عطس او تجشأ او كان بلسانة ثقل فطال تردده  
 [ ان شاء الله تعالى ] اذ لم يشاء او لو شاء او ما لم يشاء او لا ان يشاء او ان شاء الملك او الجن او الشجر  
 والحائط او غيره مما لم يعلم مشيئته وانما سميت بالاستثناء لانه تؤدي مؤداه [ بكلامه ] الدال على حكم  
 كالمصوم والطلاق والعتاق والاقرار وغيرها خبري نحو انت بائن ان شاء الله او انشائي نحو طلق امرأتي  
 ان شاء الشيطان لكنه لا تعمل في الامر عند بعضهم [ بطل ] الكلام فالاستثناء ابطال واعدام لحكمه  
 كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فلو قال ان شاء الله انت طالق وقع  
 عنده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه ابطله ولو مقدما كما في النهاية والكلام  
 يمين عنده خلافا لمحمد رح فلو قال ان حنث بطلاقك فعبدني حر ثم قل لها انت طالق ان شاء الله  
 تعالى لم يحنث عنده خلافا لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال  
 ذلك الكلام وكتب لاستثناء موصولا او عكس و زال الاستثناء بعد الكتابة ابطال كما لو تلفظ بهما  
 كذا في العمادي والى ان لقصد لم يشترط فلو جرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى

ان الاستثناء نوعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الاثلثا او ثلثا الا واحدة او ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنتين او ثلثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم \*

[فصل \* من] مبتدأ خبره مريض [عالب حاله] اي حاله الغالبة او غالب الظن في حاله فحذف الظن لكثرة الاستعمال واكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض [الهلاك] اي خونه وهذا حد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لتوضيحه ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال النجارية فقال [كمريض عجز عن اقامة مصالحه] اي عن الذهاب الى حوائجه [خارج البيت] وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت في البيت وقيل لا يصلي قائما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها الوجع الذي يكون آخره انفصال الولد كالمريضة اما اذا اخذها ثم سكن فغير معتبر كما في الخزانة وقيل يعتبر والاول اوجه كما في الزاهدي والمسلول والمقعد والمفلوج والمدقوق مادام يزداد به فهو مريض كما في المحيط [و] مثل [من بارز] اي خرج من صف القنال لاجله وعنه البارز كالصحيح [او قدم ليقتل لقصاص] عند بعضهم وقيل هو كالصحيح [او رجم] على المختار ويدخل فيه من قدمه ظالم ليقنتله كمن اخذه السبع بغية او انكسر السفينة وبقي على لوح [مريض] شرعي لا يعتبر تصرفاته كاملة [مرض الموت] مصدر مريض لزيادة الايضاح [فلو ابان] اي فرق المريض في حالة المرض [زوجته] بان طلقها رجعا او بائنا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقتك في صحتي ثلثا او جاءت ام امرأتي او بنتها او زوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع [بغير رضاها] احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها [ومات] في ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم تترك ولو في العدة [ولو] كان موته [بغير ذلك السبب] من نحو قتل او مرض آخر [وهي في العدة تترك] تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال ارثها فرد عليه ولد اسمي بالفار والزوجة بامرأة الفار وازافة زوجته للعهد فلا تترك من الزوجات أمة تحت حرطنها بائنا ثم اعنقها المولى ثم مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعا او بائنا ثم اسلمت ثم مات كما في النظم والنتف وغيرهما [ومن هو] واقف [في صف القتال او حم] بالضم اي صار محموما وهو الذي اصابته الحمى لكن لم يصرع اجزا عن الحوائج [او حبس لقتل] قصاصا او رجم [صحيح] شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم تترك منه [ولو تصادقا في مرضه على طلاقها] في صحته [و] على [مضي عدتها] بان قال المريض لها طلقك ثلثا في صحتي وانقضت عدته وصدقته الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها وعدتها [واياها] اي ابان المريض زوجته [بامرأها] بان قالت له طلقي بائنا او ثلثا فطلقها كذلك [ثم] اي بعد التصديق او الابانة [اخر] المريض [لها] عليه بدين مهر كان او

غيره [ او اوصى لها ] مال [ فلها ] اي فقد كان لها عنده [ الاقل منه ] اي من الدين او المال [ و من الارث ] او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما منه ومن الارث فعلى الاول الاقل معمول الطرف كمن على ما قال الاخفش و على الثاني المبند و من بيان لما دل عليه اللام من المفضل عليه و لا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل والوارث معنى او فانه شاذ كما في امالي ابن الحاجب ومن الظن عطف الارث على الضمير المجزوم مع اعادة الجار على نحو بيني وبينك فانه يروى ان يؤدي حقها بكل بعض من افراد المجزومين من وانما قلنا عنده لان عندهما جاز الاقرار والوصية لها في صورة التصادق اذ النكاح قد زال [ وان علق ] في الصحة او المرض [ بينونتها بشرط ووجد ] ذلك الشرط [ في مرضه تروث ] لانه فار [ ان علق ] البينونة [ بفعله ] سواء كان له بد منه كد حول الدار او لا كالتنفس والصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيرها [ او ] علقها [ بفعلها ] اي بفعل زوجته [ ولا بد لها منه ] كالتنفس و غيره فاذا كان فعلا لها بد منه فلا تروث على كل حال وهذا عندهما وكذا عند محمد رح اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض و اما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا تروث [ او ] علقها [ بغيرهما ] اي بفعل غير الزوج و الزوجة [ وقد علق في المرض ] و وجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبي او فعل سماوي لمجي رأس الشهر فان علق في الصحة لم تروث فيه ولعل فيه روايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض و وجد الشرط فيه لم تروث على بعض الروايات و تروث على آخر و اللائق بالكتاب ان يقال وتروث ان علق بينونتها بفعله او بفعلها ولا بد منه او غيرها في مرضه و وجد فيه والله اعلم \*

### [ فصل • تصح الرجعة ] بالكسر والفتح افصح لغة الاعادة و شرعا اعادة الزوج

الزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تدين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون [ في العدة ] كما في الكافي وغيره فمن اخذها في تعريف الرجعة فموأخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشر اياما اذا كان اقل فحين تغتسل او يمضي الوقت الذي يسع الغسل والتحرية كما مر او تفرغ من الصلوة بالتيتم عند محم رح [ وان ابت ] المرأة عن رجوعه لانها مستدامة النكاح لا ابتدأ ولذا لا حاجة الى العقد والولي والمهر [ اذا لم تبين ] ظرف تصح او الرجعة وكذا الباء بعده [ خفيفة ] اي طنقه بانثه او ثنتين او فرقة بالفسخ [ او غليظة ] اي ثلث طلاقات سواء كان تنجيذا او تعليقا بشرط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابلة مال وان لا يستوفي الثلث جملة او تميمها وان يكون مدخولة كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من منكر الدخول [ بنحو راجعتك ] في الحضرة وراحت امرأتي في الحضرة والغيبة بشرط الاعلام ورددتك وامسكتك وانت عندي كما كنت وانت امرأتي ان نوى بها الرجعة

او ( باز آدم ١ ) كما في النهاية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيله كما في الخزانة وانما قدم على الفعلية لانها مكروهة كما في الطهيرية [ وبوطيها ] لا بعد الزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطؤ بناء عليه كما في النية وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة [ ومساها بشهوة ] تقبيلا او غيره والضمير مفعول الفعلين ويجوز ان يكون فاعلا فانها منها رجعة وان كان كارها كما في الزاهدي [ ونظرة الى فرجها ] الداخل [ بشهوة ] لا الى دبرها وان كان يفتنى بانه رجعة كما في النية وذكر في خزانة المفتيين انها تصح بما ثبت به حرمة المصاهرة فالاحسن ( وما يوجب حرمة المصاهرة ) [ وندب ] واستحب [ اشهاد ] نصاب الشهادة [ على الرجعة ] السنية وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الطهيرية [ و ] ندب [ اعلامها ] اي اعلام الزوج الزوجة [ بها ] اي بالرجعة قولاً او فعلاً فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات [ و ] ندب [ ان لا يدخل ] الزوج [ عليها حتى يوذنها ] اي يعلمها بدخوله بخفق النعل او التنجس او النداء او غيرها [ ان لم يقصد رجعتها ] اذ ربما تكون مجردة تكرر ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة وحينئذ لا حاجة الى الاعلام [ ومعتدة ] الطلاق [ الرجعي ] لا المبتوتة والمتوفى عنها الزوج [ تتزين ] بجلاء الوجه ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة [ و ] يحل [ له وطؤها ] كمسها ونظرها اذا الرجعي لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي الحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطأ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام [ ولا يسافر بها ] اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة ما يأتي في العدة [ حتى يشهد على رجعتها ] اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بقرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي [ و صدقت ] الزوجة [ في مضي عدتها ] اي في ادائها انقضاء العدة عند انشاؤه الرجعة فلو قل راجعتك فقلت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع [ ان امكن ] تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يستعمل مضي العدة من المدة وهي لغير الحائض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها وللحائض حرة شهران وامة اربعون يوما عنده وتسعة وثلثون واحد وعشرون عندهما لانه يعتبر الحيض خمسة اشهر وامة الطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخريج والحيض عندهما ثلثة والطهر عندهم خمسة عشر و زاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للاغتسال كما في الحقائق ومبسوطه في جامع المضمرات [ و ] صدقت [ في بقائها ] اي في بقاء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعته [ و ] صدقت [ في تكذيبها ] اخباره بالرجعة في العدة [ بلا يمين عليها ] عنده خلافا لهما فلم يصح الرجعة وما فرغ عن بيان ما يتدرك به طلقة او طلقتان من الرجعة شرع فيما يتدرك به الثلث فقال

[ولا تحل] زوجة [حرة] على زوجها [بعد ثلث] من الطلقت [ولا] زوجة [أمة] على زوجها [بعد اثنتين] منها فلو اشترى الزوج هذه الأمة لم يحل له وطؤها [حتى يطأها] أي الحرة أو الأمة فإن كلمة (لا) ككلمة (از) زوج [بالغ أو] صبي ولو غير حراً أو مجنوناً [مراهق] أي مقارب للحلم وفي شروط الظهيرية إذا تجاوز عشرين سنة وهو ناشئ وإذا قارب الحلم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك آلتة ويشتهي كما في المستصفى وقدر غير البالغ للتحليل بعشرين سنة وإن كان الأول أن يكون حراً بالغاً فإن الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالأول الجمع بين المذهبين لأنه كالتلميذ لا يحنيفة روح ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كما في ديباجة المصنف والكلام ميسر إلى أن الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أُلج بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي وإلى أنه يكفي غيبة الحشفة في القبل وإلى أنها لا تحل بدونها ومن الظن القامد أن الإمام السرخسي ذكر في مبسوطه عن الشافعي أنه لا يشترط إلا النكاح و عن الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره أن القاضي لو قضى بالحل للأول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لأن السرخسي رح أقدم منه مدة مديدة وأنه أجل وأعلى رتبة أن يروي عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال أن الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب أنه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالأثر المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلماء غير سعيد انفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي أن ذلك ثابت باجماع الأمة وفي المنية أن سعيداً رجع عنه إلى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد ر من افتى به يعزّر وما نسب إلى صدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه أن من افتى به فعليه لعنة الله الملائكة والناس أجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضي به وفيه دلالة على أن ما نقل عنه في بعض الحواشي أنه نأذ فافتراء عليه كما في النهاية فلعن الظالم (عفى الله عنه) اعتمد على مثل هذه حواشي نعم قد ذكر فيما ألف فاضل من افاضل مصر من شرح هذا الكتاب عن المشكلات أن غير المدخولة نكح بمجرد النكاح وأما قوله تعالى (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) ففي حق المدخولة انتهى كنهه لم يوجد في التفسير والتلافيات [بنكاح] فلا تحل بوطئ المولى [صحيح] فإن بالغاً لم يحل وقيل تحل في الخزانة وكيفية على وجه لا يقدر على إمساكها أن تقول المرأة له زوجت نفسي منك على أن أمري بيدي وقبل الزوج أو يقول المحلل أن تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة أيام مثلاً فانت طالق فأنها يطلق بمضي المدة كما في خزانة المفتين [و] حتى [تمضي عدة طلاقه] أي البائع أو المرائق أو المحلل [أو] عدة [موه] لأنها موطوءة والنكاح

مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا وطئ حلت للاول بلا مضي العدة كما قال زفر رح فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمادي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلقات وليس لها بينة ولم تقدر وطئ منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشيء دخل في القلب وقيل تقتل بدواء وقيل لا تقتل والاثم عليه [و] جار [النكاح] الثاني [بشرط التحليل] بان تقول للمرأة او الزوج الثاني اتزوجك متى ان احلل فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطئ أجبر عليه كما في النظم و[يكفر] للاول والثاني [و] حل [للزوج الاول] وهذا عنده واما عند محمد رح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف رح لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقبض حل له في قولهم جميعا كما في المصنوعات والى ان المحلل ليس عليه شيء والعن الواقع في الحديث لاشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حسامة المحلل بالمباشرة والحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل [وان قالت] المطلقة [حللت] اي انقضت عدتي و تزوجت بغيري و دخل بي و طلقني و انقضت عدتي [والدة] التي ادعت المرأة التحليل فيها [تحتمل] ذلك كما مر [و] قد [غيب على ظنه] اي الزوج الاول [صدقها] و ذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يحتاط فيه من العبادات والمحرمات [حل] للاول [نكاحها] سواء كانت ثقة او غيرها [والزوج الثاني يهدم] اي يبطل [ما دون الثلث] من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة ثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة بثنتين عندهما [خلافا لمحمد رح] فانهما تعودان اليه عنده بما بقي من طهنة للامة او الحرة و طلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا و امة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين \*

[فصل — في الایلاء] لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فأبدلت الهمزة

ياء و الياء الفاء ثم همزة والاسم منه الية وتعديته ممن في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يولون من نسائهم) وشرعا [حلف] بكسر اللام مصدر او اسم [يمنع] ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع [وطئ الزوجة] لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلم قال (والله لا يمسه جلدي جلديك) لم يكن موليا لانه يحثت بالمس دون الوطئ كما في قاضيهان فلا حاجة الى زيادة ولا يحثت الا بالوطئ على انه لو نوى الوطئ كان موليا كما قال البقالى واطلاق الزوجة دال على انها ام من ان يكون في الابتداء والبقاء معا او في الابتداء فقط فلم يأت من زوجة الحرة ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الایلاء وهي معتدة وقع عليها عتقة كما في اندخيرة لكن في قاضيهان لو آتى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع [اربعة اشهر]

متوالية هلالية اريوسية وتمامه في اجازة الحقائق [ حرة ] حال من الزوجة [ وشهرين من امة ]  
مطف على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من المديتين لم يكن ايلاء بل يمينا  
والى ان الوطي في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلولم يطأ فيها لأثم واجبره القاضي عليه  
بخلاف ما دون تلك المدة كما في خزانة المفتين والى ان مطلقة البائنة وامته لم يصح الايلاء منهما والى  
ان الايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والتحفة وغيرها لكن في قاضيدان والنهاية ان الايلاء  
منع النفس عن قربان المنكوحه منعاً مؤكدا باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقاً  
او موقفاً بالمدة المذكورة وفي شرح الطحطاوي ان جميع الالفاظ يكون يمينا ايلاء ههنا وفي الاختيار  
ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا احتمل منك من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل  
لا امسك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابست معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم  
لو قصد بالصرح غير الوطي صدق ديانة وفي التنف ان الايلاء مكروه ولما كان حكم الايلاء مخالف  
لسائر الايمان في السريين حكمه فقال [ فان قربها ] بالكسر من القربان وهو الدنو ثم امتعير  
للمجامعة كما في الطلبة [ في المدة المذكورة حثت ] في يمينه بالكسر اي نقضها كما في الطلبة  
[ ونحب الكفارة ] المعلومة [ في الحلف بالله ] اي بدهانه تعالى وصفاته [ وفي غيره ] اي حلف غير  
الحلف بالله من الشرط والجزاء [ الجزء ] فلو قال ان قربتك فانت طالق او والله لا اقربك تبين  
بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة او كفوتهم او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا  
جمع بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة  
بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف [ ويسقط الايلاء ] ويبطل اليمين كسائر الايمان [ والا ]  
يقربها في المدة [ بانث ] الزوجة [ بواحدة ] ثم استأنف كلاماً بلا عطف على بانث كما ظن وقال  
[ وسقط الحلف الموقت ] اي المصريح بمدة او مديتين من التوقيات وهو تعيين الوقت فلو قال والله  
لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانث منه  
بواحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانث ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر أخرى بانث  
بواحدة أخرى وسقط الايلاء [ لا ] تسقط الحلف [ المؤبد ] اي غير الموقت فيثنى القسم وهذا  
احسن مما في التنف انه موقت ومؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال  
والله لا اقربك او والله لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة بانث بواحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه  
غيره لان تقليد المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا [ فتبين ] المانة [ باخريين ] اي بطلقتين  
اخريين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة اخرى مع طلقة اخرى وقال بالتغليب [ ان مضت مدة ]  
اي اربعة اشهر [ اخرى بعد نكاح ثان ] ظرف مضت كالتين بعده [ بلائيء ] في اللغة الرجوع وفي  
الشرعية جعل نفسه حائناً في المدة بالوطي عند القدرة وباقول عند العجز [ ثم ] مضت مدة [ اخرى ]

كذلك [ اي بلائيء ] بعد [ نكاح ] ثالث [ وفيه اشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئونة بلا نكاح فلو كانت البائنة ممتدة الطهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم تمن بشئ وهو الاصح كما في المجموع والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده وفي النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق ان كان قبله [ وبقي الحلف ] بالله و يترتب عليه حكمه [ بعد ] وقوع [ ثلث ] من الطلقات سواء كانت بالايلاء كما مر او بالتنجيز مثل والله لا اقربك ثم طلقها لثلاثا [ لا ايلاء ] ثابت حكما بعدها لانه استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذا تزوجها بعد زوج آخر [ فان قربها ] فيها [ كفر ] عن الحلف لبقائه [ ولا بين بالايلاء ] لانه لا ايلاء [ ولو عجز ] المولي [ عن الفج ] الشرعي المذكور [ بالوطي ] ظرف الفج [ لمرض احدهما ] اي الزوجين مرضا لا يقدر معه على الوطي في كل المدة [ او غيره ] اي المرض ككونها ريقا او صغيرة او غائبة او ناشزة [ فبيئته ان يقول فيئث اليها ] او راجعتها او ابطلت الايلاء [ فان قدر ] على الوطي من ذاء بلسانه [ قبل ] مضي [ المدة ] المذكورة [ فبيئته بالوطي ] وبطل بيئته باللسان [ و ] اذا قال لامراته في غير مذاكرة الطلاق [ انت علي حرام ان نوى الظهار ] فهو ظهار وعندهما خلافا لمحمد رح والاول هو الصحيح كما في المضمرات [ او ] الطلقات [ الثلث ] فثلث كما مر في الطلاق [ او الكذب فيما نوى ] اي فهو كذب وذا ديانة واما قضاء فايلاء كما في المضمرات [ وان نوى التحريم ] او اليمين [ فايلاء وان نوى الطلاق ] بآثنا او رجعييا واحد او اثنين [ او لم ينوشيا ] من الظهار و الطلاق والايلاء والكذب [ فيه ] اي في قوله ( انت حرام ) فبائية كما مر في الطلاق ولذا لم يذكره لكن في المضمرات ان لم ينوشيا فايلاء وفي المحيط ان المرأة اذا فالته كان يميننا فلو مكنت زوجها كفرت [ وكذا ] ان نوى الطلاق او لم ينوشيا [ في ] قوله [ كل حل ] او كل حلال او حلال الله او ( طال مدي ) او ( طال ايزد ) او ( طال المسير ) [ علي حرام فبائنة ] بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ كذا على مذهب الاخفش وقيل انه يصرف الى الماكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المضمرات وعن محمد رح لنوى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط ولو حلف بالحل والحرمه من لا زوجة له فتعلق عند ابي جعفر ويمين عند ابي بكر فلو تزوج امرأة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط \*

### [ فصل \* لا باس بالخلع ] بالضم في المرأة و بالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في

المغرب انه بالضم اسم لغة النزاع والقلع و شرعا عقد لازالة الزوجية بما تعطيه من المال كما في الاختيار والايضاح والخزانة والنهاية والمضمرات وغيرها فاستعماله في الطلاق البائن مجاز كما في التحفة وذكر في التنف انه حقيقة في كليهما وفي الفصوليين ان الخلع بعوض وغير عوض متعارف والاستعمال فيهما اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فبينغي ان يقال الخلع لفظ زال به ملكه



النكاح والفاظه الخلع والباراة والتطليق والمبائنة والبيع والشراء كما في الننف وصورة بالعربية ان تقول الزوجة ( خالعت نفسي منك بكذا ) فقال ( خلعت ) وبالفارسية ( فوشش ) وازنوبكايين كمر است برتوه نفعه مدت خردم يك طلاق ) فقال ( فروشم تو باين شمرها ) وفي الصدر دلالة على انه جاز وكرة وذلك لتعارض النصين [ عند الحاجة ] اي ضرورة عدم قبول الصلح في شرح الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل والمرأة ليصلحا بينهما فان لم يصلحا جازله الطلاق والخلع [ بما صلح مهرا ] من المال سواء كان معيناً فيأخذه لا غير او غير معين معلوم فيأخذه وسطا او مجهول فيرجع عليها بمهرها كما في الننف والباء متعلق بالخلع والمفهوم ليس بقطعي فلا يلزم بأس بالخلع بما دون العشرة وبما في بطون غنمها او جارياتها من الولد او شروع غنمها من اللبن او تخيلها من الثمار كما في المحيط وغيره و [ هو ] اي الخلع [ طلاق بائن ] لانه من جملة الكنايات فيشترط النية الا ان المشائخ قالوا انها لم يشترط ههنا لانه يحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في متعارفات طلاق المحيط وفيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية [ ويجب عليها ] اي المرأة [ بدله ] اي الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك البديل واجب في الحال لكن التأجيل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة والرهن به كما في الخلاصة والى ان قبول البديل شرط لوقوع الخلع كما في النظم [ وكرة ] تحريماً وقيل تنزيهاً كما في الاختيار [ اخذه ] اي اخذ شيء من المهر لقوله تعالى ( فلا تأخذوا منه شيئاً ) لكن لو اخذه طاب عند العامة كما في النظم [ ان نفرت ] المرأة اي كرهها [ و ] كره اخذ [ الفضل ] على ما قبضته من المهر على رواية الاصل ولم يكره في رواية الجامع كما في الكافي ولم يفصل الحاكم وقال اذا اختلع على اكثر من مهر المثل يكره ان ياخذ اكثر مما اعطاهما وفي الجامع لا يكره كما في النظم [ ان نفرت ] الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه [ وان طلق بمال ] اي قال لها انت طالق بعوض مال يجب لي عليك [ او على مال ] اي على شرط مال يكون لي عليك [ وقع بائن ] لانه في معنى الخلع [ ان قبلت ] المرأة المال في المجلس وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لزم عليها اداؤه كما في الفصولين [ و ] ان خالع مسلم او طالق [ بخمر ] او على خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتماداً على ما سبق فلم يختص الحكم بالباء كما ظر [ او خنزير ] او دم او ميتة او غيرها مما لا قيمة له اصلاً [ لا يحب ] على المرأة للرجل [ شيء ] من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال [ ووقع ] طلاق [ بائن في ] صورة [ الخلع ] وطلاق [ رجعي ] في صورة [ الطلاق ] فانه ان لم يجب البديل فان خرج مخرج الكناية فبائن ومخرج الانصاح فرجعي [ و ان طلبت ] الزوجة من الزوج [ ثلثا ] من الطلقات بالف و قالت طلقني ثلثا [ بالف فطلقها ] طليقة [ واحدة فبائنة ] يقع [ بثلاث الالف ] بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء المعوض [ وفي ] ان طلبت ثلثا [ على الالف ] فطلقها واحدة طلقت واحدة

[ رجعية بلا شيء ] من الالف للزوج على الزوجة [ عند ابي حنيفة ر ح ] وبائنة بثلاث الالف عندهما كالازل وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء عنده واما عندهما فيقع الثلث واحدة بالف وثلثان بلا شيء وان طلقها ثلثا بالف طلقت الثلث بالف ان قبله و الا لا يقع شيء عنده واما عندهما فان لم تقبل يقع واحدة بالف والا يقع الثلث واحدة بالف والاخرين بلا شيء كما في الحقائق [ والخلع ] كالطلاق بمال [ معارضة في حقها ] اي المرأة فلا يتفرد به فكان من جانبها شرط العقد ومن فروعه انه [ يصح رجوعهما ] عن ايجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاق منك بكذا اراخلعني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح [ شرط الخيار لها ] اي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البذل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوق الطلاق ولزم البذل [ و ] منها انه [ يقتصر على المجلس ] اي مجلس الايجاب فلا يوجب في الامتلاء يبطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه و اجاز لم يجز كما في المحيط [ و ] الخلع كالطلاق بمال [ يمين ] اي تعليق الطلاق بقبولها [ في حقه ] اي الزوج [ حتى انعكس الاحكام ] المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت عاتمة فاذا خلعها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئتني بالف فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد فقد خالعتك على كذا [ والعبد ] والامة في العتق [ بمنزلتها ] اي المرأة في الخلع فالملوك بمنزلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس وبسقط من الامقاط [ الخلع ] بلا ذكر المال على ما هو المتبادر [ و ] وكذا [ المباراة ] هي ان يبرئ كل منهما الاخر وقال المطرري انها من البراءة وترك الهمزة فيها خطأ [ حقوق النكاح عنهما ] اي عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالانفاق والتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط لمهر واذا وطأ للنكحة بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بانث امرأته ثم خالعه في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ماسوى ما ذكرنا من الديون وعنه انه مسح كافي الغصولين وقال محمد ر ح لا يسقطان الا ما هما و ابو يوسف ر ح مع محمد ر ح

في الخلع ومع ابي حنيفة رح في المبررات [وان خلع] الاب [صبينه بمالهالغا] اي لم يوثق في شيء [الاي وقرع الطلاق] فلا شيء عليه من ماله وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفروقة اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجعي كما في العمادي واعلم انه قد اجري لفظ لغا مجرى الفعل المنفي ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو منها كما بين في موضعه [وكذا] لغا الا في وقوع الطلاق [ان قبلت] الصبية المال سواء كان احد العاقلين اباه او اياها وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرهما كعبارتها في كبرهما وفي رواية لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان ماله لا يتبرع به كما في الكرمانى وفيه اشارة الى اشتراط كونها من اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع سالبا والنكاح جالبا والى ان لا شيء عليها والى ان العاقل لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبية والاب وذا بلا خلاف كما في الذخيرة [و] ان خلع الاب صبيته [على انه ضامن] اي ملتزم للمال وان كان في الاصل المتحمل لما على الاصيل [فعليه] اي الاب [المال] اي البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في الهداية وذكر في الفصوليين ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك رح ولو قضى به القاضي ينفل قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم \*

[فصل \* الظهار] لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت علي كظهر أمي اي انت علي حرام كبطن أمي فكنى عن البطن بالظهر الذي هو عمود البطن لثلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته فعلى من لتضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها اذا الظهار طلاق عندهم كما في الكشاف وشرعا [تشبيهه] مسلم عاقل بالغ ولم يصرح به لشهرته فلا يصح ظهار الذمي والمجنون والصبي [ما يضاف] وينصب [اليه الطلاق من الزوجة] للتبيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة او حكما مثل جزء من الاجزاء الشائعة او المعبر بها عن الكل [بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة] اي المحرم نكاحه موبدا سواء كان بنسب او رضاع او صهرية فالتشبيه مخرج لنحو انت أمي او اختي او بنتي فانه ليس بظهار كما في مبسوط صدر الاسلام والعتالي فلو قال ان فعلت كذا فانت أمي وفعلته فهو باطل وان نوى التحريم واضافته مخرجة لما قالت لزوجها انت علي كظهر أمي فانه ليس بشيء ومن ابي يوسف رح انه ظهار وقال الحسن رح انه يمين كما في المحيط و البیان مخرج لاجنبية او امة ان تزوجتك فانت علي كظهر أمي فانه لم يكن ظهرا الا اذا تزوج الاجنبية او الامة بعد اعتاقها فانه ينقلب الى الظهار كما في قاضيان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه مزية الاب او الابن فان حرمتها لا يكون مؤيدة ولذا لو حكم بجواز نكاحها نفذ وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله ومدخل لما اذا شبه بظهر ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها

بشهرة فإنه ظاهر عند أبي يوسف خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله ولما إذا قال أنت كامي فإن التشبيه بالآثم تشبيه بظهورها وزيادة كما صرح بذلك في المحيط على أن ذكر الموصول وارد على طريق المثال فيبطل ما ظن أن التعريف باطل بخروجها وإن من الأولى للتبعيض أو الابتداء ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان وجهاً بيناً من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من أنه إذا شبهها بالخمر أو الخنزير أو الدم أو الميتة أو قتل المسلم أو الغيبة أو النميمة أو الزنا أو الربوا أو الرشوة فإنها ظاهر إذا نوى نحو أنت علي كامي وفي التنف أن الظاهر مكروه ثم شرع في حكمه فقال [وهو] أي الظاهر [بحرم] [وطئها ودواعيه] أي دواعي الوطئ كاللقبيل والمس بشهوة فلو فعل اغتفر وعن محمد رح لم يحرم التقبيل إذا قدم السفر كما في المحيط وذكر في الظهيرية أن النظر إلى ظهرها وبطنها لم يحرم [حتى يكفر] سواء كان موبداً أو مطلقاً أما إذا كان موقناً بأن قال أنت علي كظهر أمي إلى سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير أما بعدها فلا يحرم قبله لأنه سقط الكفارة بهضي الوقت والمتبادر منه أن ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فإن لبا ذلك والحكم أجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وإن النكاح باق وإن هذه الحرمة لا تنزل إلا بالتكفير ولهذا لو طلقها ثم تزوجها بعد العدة أو زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية [وفي أنت علي كامي] أو مثل أمي [صح نية الكرامة] أي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار [د] صح نية [الظهار] بأن يقصد التشبيه بالآثم في الحرمة فيترتب عليه أحكام الظهار لا غير [و] نية [الطلاق] بأن يقصد انتجاب الحرمة [فإن لم ينوش شيئاً لعمري] أي لم يلزم شيء عنده وأما عند محمد رح فظهار وكذا في رواية عن أبي يوسف رح في الغضب وعنه أنه إيلاء فيه كما في المحيط والصحيح الأول كما في المصنوعات وأما قيد بعلي لأنه لو لم يقيد به ولم ينزل عند الكل كما في قاضيهان وإنما قيد بالكاف لأنه لغوبه وأنه كما مر ومن بعض الظن جعله من باب زيد اسد [وأنت على حرام كامي] صح فيه [مانوي من ظهار أو طلاق أو إيلاء وإن لم يسو] شأ [فإيلاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف] رحمه الله وفي رواية عنه [وظهار عند محمد] رح وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضيهان ولو قال أنت على حرام كظهر أمي ونوي الطلاق فظهار عنده وطلاق عندهما وإذا نوي الظهار ولم ينزلهما إجماعاً كما في النجاشي [وفي أنت علي] أو مني أو عندي أو معي [كظهر أمي] إذا قاله [لنمائه] الثالث أو الرابع فهو مظاهر مبهين فح [نسب لكل] منها [كفارة] كما لو ظاهر من امرأه الواحدة امرأته محال في محال أو في مجنس إلا إذا عني بغير الأولى فلزم كفارة واحدة كما في المحيط [وهي] أي الكفارة [نسب] غير مستقرة [بالعود] وحده عند المحققين من أصحابنا وقبل بالظهار وحده وقال العامة بوجوبها كما في المحيط وغيره [أي العزم على وطئها] كما قال العامة وعليه الفتوى كما في النظم فإن عزم على الحرمة بالظهار لم يجب الكفارة وإنما قد لا غير مستقرة لأن العزم قد يرد عليه لنقض كما بداهة بعد العزم أن لا يطأها وتسقط

الكفارة حينئذ كما اذا مات احدهما كما في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها صرف عن ظاهرة مع انه غير صحيح كما ذكرنا [وهي] اي الكفارة [عتق رقبة] اي اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات مرقوق مملوك سواء كان مومناً او كافراً ذكرنا او انثى كبيراً او صغيراً والتبادر ان يكون الاعتاق مقروناً بالنية فلو نوى بعد العتق ان لم ينو لم يجز كما في شرح الطحاوي والنكرة في الاثبات قد تعم على انه في معنى نكرة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك [الا فائت جنس المنفعة] اي المصرو والسمع والمنطق والبطش والسعي والعقل ونحوها [كالاغمى] والاصم الاصلي والاخرس والمجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار بجواز اعتاق الاعور كما في الاختيار [و] كذلك [مقطوع يده] او جلاه [ارايها ماه] او ثلثة اصابع من كل يد مراهما [او يد ورجل] كلاهما [من جانب] بخلاف ما اذا قطعاً من جانبيين [و] الا [الدبر] وام الولد [ومكاتباً انى] بعض بدله [في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن رح عنه كما اذا لم يؤد شيئاً من بدل الكتابة] ونصف عبد مشترك [بينه وبين غيره] ثم باقيه [اي النصف الباقي منه] [بعد] ادائه [ضمانه] اي ما التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان المعتق موسر فلا يجوز كما ذهب اليه ابو حنيفة رح لانه صار كالمدبر بتأخر عتق الباقي واما عندهما فيجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسراً لم يجز وذا بلا خلاف وتماه في العتاق واعلم ان المشتني هو مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح فيه كما ظن [ونصف عبده] قبل وطئها [ثم باقيه بعد وطئها] لانه لم يعتق الكل قبل الميسر وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مشير الى انه لو لم يجامع بين الاعتاقين يجوز وذا بالاجماع كما في الاختيار و[ان عجز] المظاهر [عن العتق] بان كان فقيراً وقت التكفير وهو من حين العزم الى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم الاخير مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن والتياب التي لا بدله منها فان المعتبر في ذلك الفضل وعن ابي يوسف رح انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصاباً وعن محمد رح انه يحبس المحترف قوت يومه وغيرة قوت شهرة كما في المحيط [صام] المظاهر [شهرين] بالاهله وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوماً وان صام بالايام وافطر لتمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل السنين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوماً بالهلال وثلثين بالايام جاز كما في النظم [ولاء] اي صوم متتابعة [ليس فيهما] شهر [رمضان ولا الايام] الخمسة [اسهيه] مجاز حكيم اي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والا يصل في شيء كما ظن لانه مما عي [وان افطر] فيهما يوماً اذاكثر بعدد او غيره [استأنف] اي ابتدأ بصوم الكفارة ولم يحسب ما صام الا اذا حاضت فانه لا يلزمها الامتناف ولكنها تصل صومها بايام حيضها [وكذا] استأنف الصوم [ان وطئها] اي المظاهر منها [ليلا عمدا] كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنوري والمضمرات والزاهدي والنتف وغيرها فمجرد قول الامام الاسيبغابي في شرح

الطخاري بالليل عمدا او نسيانا لا يلحق ان يحمل العمل في كلام الهداية و المصنف على انه قيد  
 اتفاني كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأيده عدم النفقات صاحب النهاية بذلك [ او يوما  
 مطلقا ] اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف رح لا يستأنف في الوطى ليلا عمدا او نهارا ناميا وفيه  
 اشعار بانه لو وطى غير المظاهر منها ليلا عمدا لم يستأنف وذا بلا خلاف كما لو وطئها يوما مطلقا  
 بلا خلاف كما في التنف [ وان عجز ] عن الصوم لمرض او غيره [ اطعم ستين مسكينا ] ولو حكما  
 فيتناول ما اذا اعطى واحدا ستين يوما وفيه رمز الى جواز التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام  
 جعل الغير طاعما وقيد المسكين اتفاني لجواز صرفه الى غيره من مصارف الزكاة [ كلا ] منهم  
 [ قدر الفطرة ] من برّ وزبيب نصف صاع ومن تمر و شعير صاع و جاز منوان برّ و انكلام مشير  
 الى انه لو اطعم عن ظهاري ستين مسكينا كل مسكين مائة لم يجز الا عن احدهما كما قالوا وذهب  
 محمد رح الى انه جاز عنهما ولا خلاف في انها لو كانت عن ظهاري و افطار يجوز عنهما كما في  
 الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين مائة من الحنطة ولم يجدهم حتى اعطى مائة آخر فاعطى  
 آخرين لا يجوز [ او ] اطعم [ قيمته ] اي اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل التضمين  
 الذي هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جني فهذا اول ما ظن انه من قبيل حذف اعطى اذا اطعم  
 بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال [ وان غداهم وعشاهم ]  
 اي اعطى المئين الغداء والعشاء بالفتح فيهما اي طعام الغداة والعشي فالغداة من طلوع الفجر  
 الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشي وفي كلمة الواو اشارة الى انه لا يجوز الغداء بذكر العشاء  
 ولاء العكس فالمعتبر اكلتان اما بغدائين او عشائين او سحورين او غداء وعشاء او غداء وعشاء وسحور  
 والمستحب ان يغديهم وبعشيهم بخبز معه ادام وفي خبز الشعير اختلاف المشائخ ومن جوز فقد شرط  
 الا ادام و اذا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي البقائي فيه  
 روايتان [ واشبعهم ] ولو بقليل من الطعام ولهذا الراشيع عشرة بثلاثة ارغفة جاز وفي جمعية الصمير  
 اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبانا لم يجز و اليه مال الحلواني وقيل يجوز لانه وجب طعامهم  
 ولو كان احدهم فطيما او اكثر منه سنا لم يجز [ او اعطى ] كل واحد منهم [ من بر ] الانصح  
 منا بر [ ومنوى تمر او شعير ] اي كمل احد الجنسين بالآخر وفي المقلبي فيه روايتان وفي الاصل  
 انه لا يجوز [ او ] اعطى مسكينا [ واحدا ] في كل يوم [ من شهرين ] قدر الفطرة او قيمته او غداه  
 وعشاءه جاز جزء الشرط وعند ابي يوسف رح لو غدا مسكينا واحدا وعشاءه في متين يوما  
 لم يجز وان اعطاه [ في يوم ] واحد [ قدر شهرين ] قدر الفطرة او قيمته ولم بدفعات [ لا ] يجوز  
 الا عن يومه على الصحيح وقبل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكفاء  
 اشارة الى ان الوطى في خلال الاطعام لا يوجب الامتناف هذا احاط المحبط مسؤل الطعام وفي

اسناد هذه الافعال دلالة على ان المظاهر كان حرا فلو كان عبدا كفر بالصوم وان اعطاه لمولى المال وليس له منعه عن الصوم فان اعتق وايسر قبل التكفير كفر بالمال كذا في المشرع \*

[ فصل \* من قذف ] اي اقر بقذفه او ثبتت بالبينة قذفه فانه لو انكروا لم يكن لها بينة

سقط اللعان والقذف الرمي البعيد ثم استعير للشتم والعيب كما في المفردات لكن ما في الصحاح والاسامس والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار انه لغة الرمي مطلقا وشرعية رمي مخصوص

وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرك قوله [ بالزنا ] الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية يا زاني قد زנית قبل ان تزوجك ازجسدك او نفسك زان [ زوجته ] بنكاح صحيح سواء دخل بها

اولا وفيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يحل والى انه لو طلقها رجعية لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي [ العفيفة ] نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية

امرأة بريئة عن الوطى الحرام والهمة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشهته وبالنكاح الفاسد كما في الظلم ولا بقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في النهاية [ وكل ] من القاذف

والزوجة [ صلح ] في وقت اللعان ولو بحكم القاضي [ شاهدا ] بان يكون مسلما حرا مكلفا ناطقا غير محدود في قذف فسري اللعان بين الاعميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما

قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية يدل على

اشتراط صلاحية الشهادة حاله القذف وهي شرط حالة اللعان [ او ] من [ نفي ] اي ابعد منه عند الولادة او بعدها بيوم او يومين بان يقول ليس مني [ ولدها ] اي درجة العفيفة وكل صلح شاهدا

كما في الزنف ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القيود [ و ] قد [ طالبت ] الزوجة [ به ] اي بموجب القذف على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حقها لم يبطل وان طالبت المدة

كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو طالبت المرأة بعد لعدة من الرجعي وبعد الطلاق البائن وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره

ومما حيلة الدفع اللعان كما لا يخفى [ لا عن ] خبر لموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار الاعداء من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن

درجة الابرار واللعان في الشرع شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه والغضب من جانبها من الله تعالى ونم سمي به مع انه ليس اللعن الا في آخر كلامه تغليباً اولاً

انغضب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع في تفسيره فيقول الزوج بأمر القاضي بعد ما ضمهما بين يديه قائما [ اربعا ] من المرات [ اشهد ]

لي مقسما او اقس [ بالله ] الذي لا اله الا هو كما في لظم [ اي ] اي ياني [ صادق فيما رميتها ] اي

شتمت زوجتي او رميتك [ به من الزنا ] ان قذف به [ او ] من [ نفي الولد ] ان نفاه و من الزنا و نفي الولد ان قذف بهما وفي النظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة يعني لعنة و فرقة و عقوبة فان لم يتق الله يتم الامر [ و ] يقول [ في ] المرة [ الخامسة لعنة الله ] بتاء الوحدة [ عليه ] و انما اثر الغيبة على التكلم لانه لا ينجح عن شناعة كما لا يخفى [ ان كان كاذبا فيما رميتها ] او كنت من الكاذبين فيما رميتك به من الزنا و نفي الولد [ ثم ] يقعد الرجل و [ تقول ] المرأة قائمة [ اربعا اشهد بالله انه كاذب فيما رمانني ] او انك كاذب فيما رميتني [ به ] من الزنا ثم يقول القاضي كما مر [ و ] تقول [ في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رمانني ] او ان كنت من الصادقين فيما رميتني [ به ] من الزنا و انما خص الغضب في جانبها لانها يتجأمر باللعن على نفسها كاذبة فاختير الغضب لتتقي و لا تقدم عليه و انما اثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية و لان الاشارة ابلغ اسباب التعريف و عن الشيخين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المضمرات [ ثم ] اي بعد اللعان [ يفرق القاضي بينهما ] فلا فرقة بمجرد اللعان حتى يجوز الطهار و الايلاء و تجري التوارث بينهما و فيه اشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة و الى ان بعده لو سئلا ان لا يفرق بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي و الى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في الظهيرية انه صح لانه مجتهد فيه [ فتبين بطلقه ] على الصحيح فيجب العدة مع النفقة و السكنى و هذا عند الطرفين و اما عنده فتحرم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا في المضمرات و ثمرة الخلاف ثاني في مسائل [ وينفي ] القاضي [ نسب الولد عنه ] اي يفرق بينهما و يلحق الولد عن القاذف بامه في صورة القذف بنفيه و عن ابي يوسف رح انه يفرق و يقول قد الزمتها امه و اخرجته من نسبه كما في الهداية و لا يخفى انه ليس بدال على انه اقوى مما في المتن و ليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن و الكلام دال على انه لو اكدب نفسه ثبتت نسبه منه و لو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يحتاط كامتناع قبول الشهادة و وضع الزكوة و حرمة المناكحة كما في الصغرى [ و ان ابي ] القاذف [ عن اللعان حبس ] اي جعل في موضع حصين سواء كان مجننا او غيره [ حتى يلاعن او يكذب نفسه ] اي يقرّ بكذب نفسه و ح ارتفع اللعان فيحد بعد الاكذاب حد القذف لاقراره بما يوجب [ و ان ابت ] الزوجة عن اللعان [ حبست حتى تلاعن او تصدقه ] اي تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه [ فان ] صلحت الزوجة شاهدة و الزوج لا لانه [ كان عبدا ] قنا او غيره [ او كافرا ] بان اسلمت نقلتها قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية [ او محدودا في قذف ] فلم يلاعن [ حد ] ذلك حد القذف فاربعون موطا للعبد و ثمانون لغيره و الصبي و المجنون مما لم يصلح شاهدا الا انهما ليسا من اهل وجوب الحد فلم يتعرض لهما [ و ان صلح ] الزوج [ شاهدا ] وهي [ لا لانها ] امة [ قنة ] او غيرها [ او



كافرة [ يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية ] والزوج اسلم فغذفها قبل عرض الاسلام عليها [ او محدودة في قذف او صبية او مجنونة ] او خرماء والزوج ناطق [ او زانية ] حقيقة او حكما كالوطونة بهبهة او نكاح فاسد [ فلا حد على ] الزوج [ ولا لعان ] بفقد الشرط [ والمتلاعنان ] اي المتشاوكان في اللعن تغليباً [ لا يجتمعان ] على النكاح [ ابداً ] عند ابي يوسف رح وكذا عندهما قبل زوال العفة وصلاحية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اشار اليه بقوله [ وان اكذب نفسه ] بعد اللعان [ حد ] حد القذف [ وحل ] لذلك الزوج المحدود [ نكاحها ] اي الزوجة الملعنة [ وكذا ] حل له نكاحها [ ان قذف غيرها ] رجلا كان او امرأة في حد [ فحد ] حدا واحدا لان الحد يتداخل فحد قذف غيرها سقط حد قذفها وكذا او قذفت غيره فحدت [ و ] كذا حل النكاح [ ان زنت ] اي وطئت حراما قبل التفريق الملعنة الغير المدخولة او المدخولة وصورتها ان تردت وتلحق بدار الحرب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها لان بالزنا لم تبق اهل الشهادة فارتفع اللعان مع حكم التحريم اليه اشير في المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوفقوا في التأمل فيه حيث صرفوا الكلام العام عن ظاهرة وحكموا بانه لم يتصور في المدخولة لان حدها الرجم [ فحدت ] ليس له فائدة تامة فان نكاحها يحل بمجرد الزنا كما ذكرنا [ ولا لعان ] ولا حد [ بقذف الاخرس ] اي الابكم زوجته [ و ] لا نفي [ الحمل ] عنده بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا وعندهما اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لاعن وعن ابي يوسف رح انه لاعن قبل الولادة والاول الصحيح كما في المضمرات [ وبزنت ] انت [ وهذا الحمل منه ] اي من الزنا [ تلاعنا ] للقذف [ ولم ينتف الحمل ] عنه وثبت نسبه منه اذا لم ينقه بخلاف نفي الحمل [ ومن نفي الولد زمان التهنية ] والاستبشار بالولد [ و ] زمان [ شراء آلة الولادة ] بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلاثة ايام وفي اخرى سبعة اعتبارا بالعقيقة [ صح ] نفيه [ و ] من نفاه [ بعده ] اي هذا الزمان [ لا ] يصح نفيه [ ولا عن فيهما ] اي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفيه الى اربعين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعنهما في اربعين يوما كما في المضمرات [ وان نفى اول توأمين ] اي ولدين من بطن واحد [ واقرب بالآخر ] الثاني [ يحد ] لانه قذف ثم كذب نفسه وفي [ عكس ] بان اقرب بالاول ونفى الآخر [ لاعن ] لانه قذف بالتأني [ وثبت نسبهما ] اي التوأمين [ فيهما ] اي في الصورتين كما لولاعن امرأته بالولد وقطع النسب ثم جاءت بولد آخر من الغد ثبت نسبهما \*

[ فصل \* ] ان اقرب زوج بالغ ذو ذكر طويل بقربية المقام فيشتمل العنين والخصي و لنكاس و المسحور و الخنثى للشكل و المعتوه و الشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب التفريق قبل بلوغه دون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لها طلب التفريق كما

في المنية [ انه لم يصل اليها ] اي لم يتمكن من وطئ زوجة بالغلة ولوثيبا في هذا النكاح سواء كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة [ اجنه الحاكم ] اي لا يمهلها الا سلطان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره او قاضي مصر او مدينة كما في قاضيخان فلا يوجله الزوجة ولا غير الحاكم [ سنة ] من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما سيأتي [ قمرية ] بالاهلة فان المطلقة تنصرف اليها ودا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها ثمعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القمرية بالحساب ودا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنى عشرة مرة والى انه لم يعتبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها ودا في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنى عشر ثانية برصد بطلميوس او تسع واربعين دقيقة بالرصد الا يلخاني وهي اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد عشر واثنى عشر يوما وربعاً وتقربا ومن الثانية باحد عشر يوما والى انه لم تعتبر السنة العددية وهي ثلثمائة وستون يوما والاول ظاهر الرماية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرمانى لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المشايخ وفي رواية ابن جماعة عن محمد رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد رح ان الاعتبار المعددية كما في المصمرات ولا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج ثم العددية [ د ] شهر [ رمضان و ايام حيضها ] يحتسب عليه [ منها ] اي من السنة لكونهما منها [ لا ] يحتسب عند محمد رح [ ايام مرض احدهما ] اي الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطئ وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن صاحبين انها احتسب ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف رح ان مادون الشهر احتسب ولو يوما ولا يحتسب مدة غيبة احدهما وحبسه واحرامها كما في المحيط [ فان ] افرانه [ لم يصل ] اليها [ فيها ] اي في السنة [ فرق بينهما ] اي قال الحاكم فرقت بينكما ان ابنى الزوج عن تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء وعن محمد رح انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المصمرات وغيره ان القرقة لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن ابي حنيفة رح وعندهما يقع باختيارها وهو ظاهر الرواية [ ان طلبته ] اي الزوجة التفريق وفيه اشعار بان حقها لم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضيت المقام معه [ وتبين ] بعد التفريق [ بطلقة ] لان دفع الظالم بترك الوطئ كاملا لم يكن الا به [ ولها كل المهران خلا ] المتصور منه الوطئ [ بها وتجب العدة ] احتياطا [ ان ] [ اختلفا ] في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته [ وكانت ثيبا ] زایل البكارة بوجه [ او بكرافنظرت ] اليها [ النساء ] بان تمتحن بصب بياض البيض في موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة انقشرة فان دخلت بلا عنف فتيب ولا فبكر

وقيل بالبطل على جدار فان سال على الفخذ فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال و  
الاحسن المرأة العدل فانها كافيه وان كانت ثنتان فاحوط لان النابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في  
الكرمانى وغيره ومن الظن ان اللام يرد الى الجنس اذا الجمع غير مراد والجنس لم يدل على  
العدد عندنا كما تقر [ فقلن ] بعد النظر انها [ ثيب ] ثبت ثيابتها لكن لم يثبت وصوله ففي  
صورة الثيابة [ حلف ] الزوج بالله لقد اصبته [ فان حلف ] عليه [ بطل حقها ] في الفرقة  
بشهادتهن مع حلفه [ وان نكل ] اي امتنع الزوج عن الحلف بالمسكوت او غيره [ او ] نظرن اليها  
فهن [ فلن ] انها [ بكر اجل ] سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا فالقول له مع اليمين وان كانت بكر  
نظرن اليها فان قلن ثيب حلف فان نكل خبرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظره  
مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعده للتخيير كما في الكفاية وغيرهما فكلما المتن غير واف  
ككلام الشارحين [ ولو ] اقراه لم يصل اليها [ واجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا ] اي فيما اذا اجل ثم  
اختلفا [ كما مر ] من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل [ وبطل ] هنا [ حقها بحلفه ] من قبيل  
التجاذب فانه متعلق يبطل الاول لفظا وبه وببطل الثاني معنا [ حيث بطل ] اي فيما اذا كانت ثيبا  
او بكر فقلن ثيب [ ثمة ] اي فيما اذا اختلفا ثم اجل [ كما ] بطل حقها [ لو اختارته ] اي الزوج  
قبل تمام السنة او بعدها ورضيت بالاقامة معه [ وخبرت ] بتخيير القاضي [ هنا ] اي فيما اذا اجل ثم  
اختلفا فان اختارت زوجها او قامت عن محلها او اقامها اعوان القاضي ارقام القاضي قبل اختيارها بطل  
خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر [ حيث اجل ] اي فيما نكل او قلن بكر [ ثمة ] والخصى الذي نزع  
خصياه كالعنين فيه [ اي فيما مر من التأجيل ونحوه ] لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يحبل  
والعنين كالمكين من التعنين والاسم العناية هو الذي لا يصل الى النماء كلها او البكر فقط او  
بعض الثيب او البكر لمرض او ضعف او كبر من او سحر كما في الكافي وهذا شامل للخصى والمسحور  
وغيرهما مما ذكرنا كما لا يخفى [ وفي ] الصبي [ المجبوب ] الذي قطع ذكره [ فرق ] بينهما  
فيشترط حضورهما والقضاء وفيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باهل له وقبل بطلاق اذا  
الحاكم يوقعه والى انه فرق بين الزوجة والزوج بالغاً بالطريق الاولى وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط  
وغيره [ حالا ] لانه لا يفيد التأجيل [ بطلبها ] والمتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة  
بحاله فلا خيار لها وقيل هذا في المجبوب واما في الخصى والعنين فالخيار كما في المحيط [ ولا يتخير  
احدهما ] اي احد الزوجين في طلب التفريق [ بعيب الاخر ] سواء كان فاحشا او غيره كالجنون والبرص  
والجذام والفتق والرتق والحدرى والحرب والزمانة وموه الخلق والمرض وغير ذلك سوى العناية  
والجب والخصاء لما مر فالبرص بياض في ظاهر الجلد يتشأم به والجذام داء يتشقق به الجلد وينتن  
ويقطع اللحم كما في الطبقة والفتق بالتحريك ضيق الفرج خلقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق

بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة او لحمية غليظة او عظم كما في المغرب وبتخير عند  
معدوح الزوجة بالثلاثة الاول وبكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر \*

[ قصة \* العدة ] بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المعدود وشرعا قيل تريض  
يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشك بام الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة  
وبالنكاح الفاسد والمخلوبها خلوة صحيحة و بالعتدين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلا كما في النظم  
وغیره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام يصير التزوج حلال بانقضائها [ لحرة ] مسلمة او كتابية  
ظرف لثبوت الخبر للمبتدأ [ تحريض للطلاق ] اي طلاق الفحل والخصي والمحبوب وغيرها بعد  
الدخول والخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة والقساد لعجزه عن  
الوطي حقيقة لم يجب العدة ولا مرشعي كصوم الغرض يجب كما في قاضيخان وذكر في المحيط انه  
لا عدة بخلوة الرقاة وان الطلاق اعم من الرجعي والبائن بالكناية او الايلاء او اللعان او العنانة  
او بانه عن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند معدوح او غير ذلك [ والفسخ ] بعد الخلوة كالفرقة  
بخيار البلوغ والعتق وعدم الكفاءة وتقبيل ابن الزوج وابنائها عن الاسلام بعد اسلامه و  
ارتدادها وارتداده عند الشيخين وملك احد الزوجين صاحبه وغير ذلك [ ثلاث حيض كوامل ]  
من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة [ كام ولد ] اي  
كالعدة لام ولد تحيض ثلاث حيض كوامل فلا عدة على قنّة ومدّة [ مات مولاه ] الواطي [ او اعتقها ]  
ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج  
[ او ] كمرأة [ موطوءة ] تحيض ثلاث حيض [ بشبهة ] كملك النكاح كمن استاجر فانه يجب العدة  
عنده خلافا لهما وكن زفت الى احد من غير امرأته او كملك اليمين كجارية ابنه وابنه وامه او  
امرأته وقال اظن انها تحل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم [ او ] بسبب [ نكاح فاسد ]  
كالمتعة والموقت وبلا شهود وغيرها مما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بانزاه ولا على  
المخلوبها بالشبهة كما في شرح الطحاوي [ في الموت ] اي للموت على نحو ( فذلك الذي لم تنني فيه )  
[ والفرقة ] بقضاء او غيره كما في قاضيخان وهما متعلقان بالموطوءة بهما [ و ] العدة [ لمن ] اي حرة او  
ام ولد او حرة موطوءة بهما [ لا تحيض ] للطلاق او الفسخ او موت مولاه او اعتاقها او الموت او الفرقة  
[ لصغر ] فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مشائخنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير  
مخاطبة وينبغي ان يقال ( مدت ما يد اشتر ) كما في المحيط وغيره [ او كبر ] اي بلوغ الى الاياس  
[ او ] لمن [ بلغت ] من حرة ونحوها [ بالسن ] سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونحوه [ ولم يحض ]  
وانها لو حاضت فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آبست فح بالاشهر بعده كما يائي [ ثنية ]  
اشهر [ بالاهله ] اذا انفق في غرة اشهر او بالايام اذا اتفق في غيرها عند ابي حنيفة روح

وفي رواية عن ابي يوسف ر ح وعنه وعند محمد ر ح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقي بالاملة كما في المحيط وقاضيخان والنظم والتنمة الحقايق وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما العدة فبالايام بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالاملة اجماعا [و] العدة لحرمة مؤمنة او كافرة صغيرة او كبيرة ولو غير مخلوبها [للموت] من وقته لا وقت الخبر [اربعة اشهر] هلالية اريومية كما مر وعشر من الليالي كما قال محمد بن الفضل او من الايام كما في ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كما في النظم وغيره لكن زيادتها محل تامل ومائل الى ما في الكرمانى عن بعض الصحابة رض ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن ترجيح الاول بتذكير عشر في قوله تعالى ( يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا ) فان المميز اذا حذف جاز تذكير العدد [ولامة] اي قنة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد [تحيض] ويخلى بها للطلاق والفسخ او توطئ بشبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة [حيضتان] كاملتان [ولن] اي لامة [لم تحض] لصغرها وكبري خلوى بها للطلاق وغيره [او مات عنها زوجها] اي انفرد عن الزوجة زوجها بموته تحيض او لا ويخلو بها او لا [نصف ما للحرمة] اي التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس [و] العدة [للحامل] قبل وجوب العدة او بعده [الحرمة او الامة] الموطأتين ولو بنكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة والعنق [وان مات عنها] زوج [صبي] لم يبلغ اثنى عشرة سنة ولدت بعد موته لاقل من ستة اشهر عند ابي يوسف ر ح اربعة اشهر وعشر وعندهما [وضع حملها] كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطئه وان خرج اكثره بانته فلا يحل وقيل يحل والاول احوط وعن محمد ر ح ان العدة تنقضي بخروج البدن وهو من المكب الى الالية كما في المحيط [ولن] اي لحرمة او امة [حبلت] اي حدث حملها [بعد موت الصبي] المذكور في العدة او بعدها بان ولدت بعد موته لسته اشهر فصاعدا عند العامة [عدة الموت] اي اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لم تتغير بحدوث الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حبلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لاقل من سنتين كما في التمرناشي لكن في الخلاصة وغيره لمن حبلت بعد موت الزوج عدة الموت [ولا نسب] يثبت من الصبي الميت [في وجهيه] اي ثبوت الحمل وحدوثه لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من هنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضع بعمته اشهر كما في التمرناشي [و] العدة [لامرأة الغار] اي الذي طلقها في مرض الموت [للبائن] او النكاح [ابعد الاجلين] اي العديتين ثلث حيض واربعة اشهر وعشرا احتياطا وقال ابو يوسف ر ح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار ما بان امرأة الغار لم يتغير عدتها بموته

كما في قاضيها [و] لامرأة الفار [للرجعي] واحدا او ثنتين [ما للموت] من اربعة اشهر وعشرا  
اجمعا [و] العدة [لمن اعتقت في عدة] طلاق [رجعي] صارت [كعدة حرة] وانقلبت اليها  
كانقلاب العدة بالشهور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما في الايضاح فاذا طلق امه صغيرة رجعي  
فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات  
زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشرا فعلى امرأة واحدة حظ من اربع عدد [و] لمن اعتقت  
[في عدة] طلاق [بائن] واحدا او اكثر [او] في عدة [موت كامة] اي كعدة امه حيضتين او  
شهر ونصف او شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة [و] امرأة [أمة] اي بالغة الى خمس و  
خمسين سنة وعليه الفتوى كما مر او خمسين سنة وبه يغنى اليوم كما في المفاتيح اربعين سنة او ثلث  
ومتين كما في النظم او ثلثين وعنه انه مفروض الى مجتهد الزمان وقد ربح بعض بعدم رؤيته الدم مرة  
وقيل مرتين وقيل بثلاث وقبل بستمه اشهر فبنقض العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رح  
فلوقضى به قاض نفل وكذا في ممتدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الخزائن وذكرني الزاهدي  
انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة اشهر بان بها حبل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعدها به اخذ مالك  
رح ويفتي به بعض اصحابها وامتازينا رح للضرورة [رات الدم بعد عدة الاشهر] اضافة بيانية اي  
بعد مضي العدة والفراغ من اشهرها ازلامية اي ايام معدودة من الاشهر الثلاثة [تستأنف] اي  
تبتدأ العدة [بالحيض] ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى  
انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأت انه كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في النظم لكن لو قضى  
القاضي بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضاء ليس بشرط لجوازه كما في المضمرة  
فما رأت من الدم استحاضة وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف رح في الحيض فما ذكر  
ههنا مجرد تنبيه على الخلاف [كما تستأنف] العدة [بالشهور من حاضت حيضة] او حيضتين [ثم آتت]  
اي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الاياس هكذا لاح على  
المصنف رح من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكبح وهو منصوص عليه في  
متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة المصنف الى التوهم والقول بان معناه كما يبدأ  
اعتبار العدة بالفهور ويعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر [و] يجب [على معتدة] الطلاق  
والفسخ والموت وغيرها [وطئت بشبهة] من قبل الزوج او الاجنبي [عدة اخرى] للوطئ وفيه  
اشعار بانه لو وطئها مبتوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم تقربه تحتأنف كما في المحيط  
[وتدأخلنا] اي تشارك العدان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الاول  
والثاني وقعا معاني الوقت الثاني فيعتد منه سواء كانتا من رجلين او من رجل من جنسين كالتوفى  
عنها زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس [فاذا تم] العدة [الاولى انقضت بعض] لعدة [الساوية]

وعليها ان يتم ما بقي منها فالمطلقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضاء الحيضة ثم انقضت حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حيضة كانت للثانية خاصة ولا نفقة فيها لانها عدة الوطئ لا عدة النكاح وكذا اذا انقضت حيضتان ثم وطئها كما في المحيط ويمكن ان ينقضي العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها فحاضت ثلثا آخرها آخر ثلثة اشهر وعشر [ وعدة ] اي ابتداء عدة [ النكاح الفاسد عقيب تفريقه ] اي زمان يصلح لابتدائها بعيد التفريق بالموت او القضاء او غيره فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض او بعيدة بقرينة ما مر من الحيض الكوامل [ او ] عقيب [ عزمه ترك الوطئ ] بان يقول صريحا عزمتم على ترك وطئها او وطئت كما في الكرمانى قيل هذا في المدخولة واما في غيرها فان يتركها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفى وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطئ ان يقول تركتك ونحوه كاظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف رح وفي الفصولين ان ابتدائها من حين التفريق عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت لانه السبب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه [ و ] تنقضي العدة [ اي عدة النكاح او الوطئ ] وان جهلت [ الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها ] فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانه لو اقربا لطلاق فقد انقضت من وقته وهذا اذا صدقته والا فمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق التزوج باختها او اربع سواها فمن وقت الطلاق كما في الكافي [ وان نكح معتدة ] نكاحا صحيحا او فاسدا [ من ] طلاق [ بائن ] من نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى [ وطلق قبل الوطئ ] ولو حكما [ يجب ] عليه [ مهر تام ] عندهما ونصف مهر عند محمد وزفر رح [ و ] يجب [ عدة مستقبلة ] بفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب فلا يعدل ما مضى منها عندهما ويعد عند محمد رح فعلية اتمام العدة الاولى كما في الكافي [ ولا عدة على ذمية ] اي كتابية [ طلقها ] او مات عنها [ ذمي ] عنده اذا كان ذلك منهم تدبيرا واما عندهما فعليه العدة وانما تعرض لهما لانه لا عدة على حريبة طلقها حربي بالاتفاق وانما قال ذمي لانه لو ضيقها مسلم فعليه العدة [ ولا ] على [ حريبة خرجت لينا مسلمة ] او ذمية او مستامنة فالاسلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية والمضمرات وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلث حيض بانث منه ولا عدة عندها خلافا لهما [ اد الحامل ] فان عليها العدة سواء كانت ذمية او حريبة عدة وعنه جوز نكاح الحريبة ولا يطء حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحيط وحمل [ اي قباله ] وجوبا على فوت نعمة النكاح من ( احدث الزوجة احدا فهي محدة ) او ( من تحل

بالضم أو الكسر حداً فهي حادثة أي امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح [معتدة البائن] بالطلاق أو الأيلاء أو اللعان أو فرقة أخرى كما في المصنف [والموت] حال كونها [كبيرة مسلمة] حرة أو أمة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول أو المطلقة الرجعية والصغيرة والكتابية ويجب على قنة وأم ولد ومكاتبة بانت أو ماتت أزواجهن كما في النظم وينبغي أن يقول مكلفة بدل كبيرة لأنه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية أن المطلقة الرجعية يستحب لها التزيين والتطييب ولبس أحسن الثياب لترغيب الزوج [بترك الزينة] ظرف تحد والزينة ما تزينت به المرأة من حلي أو كحل كما في الكشاف فقد استدركه ما بعده ويؤيده ما في فاضيل خان أن المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب وكذا ما يأتي من المحيط [ولبس] الثوب [المزفر والمعصر] أي المصبوغ بالزعفران والعصفر بالضم بالفارسية (بم) وكذا لبس القصب والخز وعن أبي يوسف روح لا بأس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديداً يقع به الزينة والأفلا بأس بلبسه لأنه لا يقصد به الاستر العورة والأحكام تبني عن المقاصد كما في المحيط [والدهن] بزيت أو غيره ولو غير مطيب والدهن بالغتم والضم [والحناء] أي الاختضاب به [والطيب] أي استعماله في البدن أو الثوب [والحل] بالفتح والضم أي الاكتحال به [الأبعدر] بأن كانت فقيرة لا تجد إلا هذه الأثواب أو اشتكت رأسها أو عينها أو اعتادت الدهن أو اكتحلت للمعالجة أو امتشطت بالأسنان المنفرجة لدفع الأذى فحينئذ لا بأس به لأنه واجب الدفع شرعاً فكيف تتأسف عليه وأما الامتشاط بالطرف الآخر فللزينة فلم يحل كما في المحيط [لا] تحد بترك الزينة أم ولد [معتدة عتق] بموت المولى أو عتقه والعتق المضاف إليه [و] امرأة معتدة [نكاح فاسد ولا تخطب] بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم يختص بالموعظة والكسر بطلب المرأة [معتدة إلا تعريضاً] هو كلام له وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازاً أو كناية ومن السياق معناه معرضاً به فالموضوع له والمعرض به كلاماً مقصوداً لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج إليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء وحسبك بالتسليم مني التقاضاً وفيه إشارة إلى أنه لا يصرح بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل أن يقول أنكحك أتزوجك بل يقول مثل أريد أن أتزوج امرأة أنك لجميلة أني حسن الخلق كثير الانفاق محسن إلى النساء ولبي جواز التعريض لكل معدة مع أنه لا يجوز للمعتدة الرجعية أصلاً وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح التاويلات لكن في المختار أنه يجوز كما للمتوفى عنهما زوجها اتفاقاً ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى بالسببه وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن تعرض للاثنين بخلاف الآخرين وفي الظهيرة لا يجوز



خروجها من البيت بخلاف الاوليين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الخروج [ولا تخرج معتدة الرجعي والبائن] اذا كانت حرة مكلفة فاما الامة فعن محمد رح انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في المحيط والكتابية بمنزلة الصبية كما في قاضيان وكذا المجنونة والمعتوهة والذمية كما في المختار وقد مرّت معتدة غير الرجعي ويشتمل البائن المختلعة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج نهارا لمعاشها والاصح ان لا تخرج كالمختلعة على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج [من بيتها] الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الاية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكة والا فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والفاقد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج اصلا لا ليلا ولا نهارا ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط [وتخرج معتدة الموت] للمعاش لانها بلا نفقة [في المولى] اي الليل والنهار [وتبيت] اي تكون في جميع الليل او اكثره [في منزلها وتعتد] المعتدة [في منزلها] اي منزل زوجها [وقت الفرقة] اي فرقة كانت [و] وقت [الموت] ظرف المنزل لاصفته والا لزم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا دلالة للظرف على المعرف وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفات والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليه كما في المحيط [الا ان تخرج] المعتدة بان كان المنزل عارية او موجرا مشاهرا واما ان اوجر مدة طويلة فلا تخرج كما في المحيط [او] ان [خافت تلف مالها] في ذلك المنزل بالسرقه او الحرق او الغرق [او] خافت [الانهدام] اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانه ان خافت بالقلب من ام الميث خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في قاضيان [اولم تجد] المعتدة [كراء البيت] الذي آجره الزوج ومات فاجر عليها في مالها فلها ان تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شأت الا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاء كما في المختار [ولا بد من سترة] اي ستر وحجاب [بينهما في البائن] واحدا او اكثر [وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه] فجاز خروجها ولا يجوز ان يحتكما بدون السترة [وكذا] الاولى خروجه [مع فسقه] في الكافي ان كان فاسقا تخاف منه فليخرج الى منزل اخر [وحيث ان نجعل] اي يجعل القاضي [بينهما] امرأة ثقة [قادرة على الحيلولة] والمنع من الوطي [ولو ابانها] الزوج واحدة او اكثر [او مات عنها في سفرهما] في مصر او مغارة بقريته قوله وان كان في مصر فالتفسير بغير موضع الاقامة ظن ولو من المصنف وانما قيد بالابانة لانها لو طلقها رجعيا في مغارة وبعدها عن مصر والمقصود مسيرة سفر تبعته في الذهاب ولو كان البعد عن مصر مسيرة خيرة ولو كان ناعكس رجعت [فان كان بعدها عن مصرها] الذي انشأ منه او بعدها [عن مقصدها] الذي

يتوجهان اليه والمقصود بكسر الصاد اهم مكان من يقصد بالكسر [مسيرة سفر] اي ثلاثة ايام و  
لياليها [وعن الآخر] اي المصرا والمقصود [اقل] من مسيرة سفر [قتوحه] المرأة [اليه] اي الى  
الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا وفي النهاية ان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت  
الى مصرها وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة [والا] يكن بعدها كذلك بان كان البعد عن  
كل منهما مسيرة سفر او اقل منهما [خيرت] بين الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها  
[معها ولي] اي محرم سواء كان عصبة [اولا والعود] الى الرجوع الى مصرها في الصورتين  
[احمد] واولى من المقصد لتعتد في منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا [وان كانت] قد  
ابانها او مات عنها في سفرهما [في مصر] اي موضع اقامة ولوقرية وبعدها عن كل من المصرا  
والمقصد مسيرة سفر بقريته قوله ثم يخرج بمحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم  
[تعتد] للمرأة [ثم] اي في المصرا ولو معها محرم وهذا عنده واما عندهما فتخرج مع المحرم وفي  
المشارع وفاضلها انها ان كانت في مفازة وكل منهما مسيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه امن و  
ان كانت في مامن تربصت فيه عنده و قالوا اذا وجدت محرم خرجت معه الى ايها شاءت والا تعتد ثم  
[ثم] اي بعد الاعتداد في المصرا [تخرج] المعتدة منه [بمحرم] اي بسببه او معه وذكر في  
النتف اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصرا حتى تنقضى عدتها او تجد محرم واذا وجدت قوما  
فيهم نساء فامنت على نفسها تتوجه او ترجع معهم \*

### [فصل \* الحضانة] بالكسر لغة مصدر حضن الصبي اي رباة كما في المقائس

وشروا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفقرة او بعدها [للأم] اي لام الصغير ما لم  
يستغن ونفقتها على الاب حيا وعلى ذي رحم الصغير على قدر الارث ميتا [بلا جبر] اي بلا اكراه  
للأم على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقالي وفي الكرمانى انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذو رحم  
محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم لم يطلبه  
والاصح ان يقال لها امسك به او ادفعه الى المحرم كما في النظم والى انه يدفع اليها بلا طلبها  
لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة [قد طلقت] اي اوقعت بينهما فرقة  
هواء كانت بالطلاق او الموت او غيره [اولا] تطلق [ثم] اي بعد الام بان ماتت اولم تقبل  
او تزوجت بغير محرم [امها] اي لام الام وان علت وعن ابي يوسف رح ان ام الاب  
اولى من ام الام [ثم ام ابيه] اي الصغير وان علت وهذا اولى مما في بعض النسخ  
(من امه) اي الاب لانه يلزم الحذف او الانتشار [ثم اخته] اي الصغير [لاب وام ثم] اخته  
[لام ثم] اخته [لاب] وفي اختيار عن ابي حنيفة رح تاخيرها عن الخالة ثم بنت اخيه لاب  
وام ثم لام ثم لاب وام يذكره استغناء بالاصل عن الفرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما ظن

[ ثم حالته كذلك ] اي حالته لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بنت حالته كذلك [ ثم عمته كذلك ]  
ثم بنت عمه فالولاية من قبل الام لانها اشفق وفي المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمة كبنت الخال  
والعم [ بشرط حريرتهن ] ظرف الطرف اي للام وغيره [ فلا حق ] في الحضانة [ لامة ] اي قنة ومدبرة  
و مكاتبه [ وام ولد ] كن اذا اعتقن صون كالحرائر وفي المشرع ان الامة اذا فارقتها زوجها  
فالحق للمولى وان كان الاب حراً ولا يفرق بينه وبين امه ولا يخفى استغناء الامة عن ام ولد  
[ والذمية ] لا المرتدة [ كالمسلمه ] في حضانة ولد المسلم [ حتى يعقل ] اي يدرك [ ديناً ] فحينئذ  
يؤخذ عنها جارية كانت او غلاماً لعدم الامن من تعليم الكفر [ وبنكاح غير محرم ] من الصغير  
مجرور بالاضافة ويجوز نصبه بالمفعولية والفاعل مسكوة الحضانة [ يسقط ] منها [ حقها ] اي حق  
الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن كما في المحيط [ و  
محرم ] اي بنكاح محرم منه [ لا ] يسقط حقها [ كام ] الصغير [ تكلف عمه ] اي الصغير [ و ]  
مثل [ جدة ] ام الام او الاب [ تكلف جده ] ابا ابي الصغير او ابا امه [ ويعود الحق ] اي حق الحضانة  
اليها [ بزوال نكاح سقط ] ذلك الحق [ به ] اي بذلك النكاح والاحسن بزواله فلولم تقر بالنكاح او  
اقرت بالبينونة صدقت كما في المحيط [ ثم ] اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانة [ للعصبات على  
ترتيبهم ] في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه  
واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة فالأورع ثم الاسن كما في الاختيار [ لكن لا يدفع صبية ] اي  
لا يدفع القاضي صبية لا صبية [ الى عصة غير محرم ] الا اذا لم يوجد محرم فدفع الى افضل موضع  
[ كمولي العتاقه وابن العم ولا ] يدفع صبيي وصبية [ الى ] عصة [ فاسق ] ولو محرم كما في الكافي  
[ ما جن ] اي شخص لا يبالى بما صنع وما قيل له كما في المغرب [ ولا يخير ] في المقام مع ايها  
شاء طفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل في الحقائق وفيه اشعار بأنه يخير اذا بلغ كما في الهداية  
واطفال كالصبي من التولد الى الاحتلام الا انه مما يستوي فيه الذكر والمؤنث كما في المغرب [ والام  
والجدة ] ام الام او ام الاب [ احق به ] اي الابن الصغير [ حتى ياكل ] وحده [ ويشرب ] وحده  
[ ويلبس ] وحده [ وبسجي ] اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويشده بعده كما في  
الكرمانى [ وحده ] حال او ظرف وقدره ابو بكر الرازي يتسع سنين والخصاف بسبع وعليه الفتوى  
كما في الخزانة وغيره [ وهما ] احق [ بلست ] الصغيرة [ حتى نحيض ] او تبلغ بالسن وفي النظم تصوير  
دنت اربع عشرة سنة [ و ] روي هنام [ عن محمد ] رح انهما احق بها [ حتى تشتهي ] اي تبلغ حد الشهوة  
كما مر في الكاح [ وهو المعتمد علامة ] ما بغت به [ لفساد الزمان ] اي اهل الزمان [ وغيرهما ] الام  
والجدة ممن يستحق الحضانه احق بالنسب [ حتى سنه ] وقبل حتى تستغني عن الخدمة واذا  
استغنى الولد عند واحدة من فالاولى اقربهم تعصياً فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كما في الاختيار

[ولا نسافر] امرأة [مطلقة] انقضت عدتها [بولدها] اي لا تخرجه من بلد الى آخر [الا الى وطنها الذي نكحها فيه] فلا تخرجه الى بلد ليس وطنها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل و تخرجه في رواية الجامع الصغير والاول اصح ولا الى وطنها الذي لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجه الى بلد ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد امكه ان يبيت في اهله وحكم القريتين كالبلدين ولها ان تخرجه من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان (اهل الكفور اهل القبور) ولا يخرجه الى دار الحرب اصلا انك في الكافي [وهذا] اي السفر بالولد الى الوطن [للام فقط] فلا يخرجه الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظرا للصغير \*

[فصل] \* اقل مدة [استقرار الحمل] بالفتح اي حمل المرأة مما في البطن من الولد [سنة اشهر] يومية فان عشرين ومائة لنفخ الروح وستين لصلب الاعضاء كما في الحديث فلو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العلق قبل النكاح كما في الكافي [واكثرها] كثيرا [سنتان] وغالبها تسعة اشهر [فيثبت] من زوجها [نسب ولد] الزوجة [معتدة] الطلاق [الرجعي] وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحيح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما مر في النكاح [وان جاءت به] اي بالولد [لاكثر] اي بعد الاكثر [من سنتين] من وقت الفقرة لاحتمال العلق في العدة بامتداد الطهر [ما لم تقر] المعتدة ظرف يثبت [بانقضاء العدة] فلو اقرت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه [فيثبت الرجعة] بوطية فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم بابقاء النكاح اسهل من الحكم بانشائه فلا تساهل في التفريع كما ظن [وان] ان جاءت به [لاقل منهما] اي السنتين [لا] يثبت الرجعة لاحتمال العلق قبل الفقرة [وان] يثبت نسب ولد امرأة [مبتوتة] اي مختنعة او مطلقه باثينة او ثلث والاصل مبتوتة اي مقطوعة عن النكاح او مستوت طارقتها [ولدت لاقل منهما] اي السنتين من وقت البينونة ما لم تقر بانقضاء العدة فانه قبل في المعطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لانها اخطأت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي وامتدوا ان تدن مدخوله ولا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلق متوهم وان ولدت لاقل يثبت لنعلم بالعلق كما في مبسوط صدر الاسلام [لا] يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت له [لثماهما] لتيقن حدوث الحمل بعد الفقرة كما في الدرر والذبيح في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الرقعة وغيرها انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله وكثيرا سنان في الدعوة . بانفسر اي بان يدعى الزوج له والدة فثبت نسبه كما في الهداية وكافي لكن في شرح المحمدي ن مدعوة مشروعة في الولادة لاكثر منهما وهل احتاج الى تصديقها فيه رويتان وكلامه مشير الى ن مرة وكذا في

لم يثبت نسبه بلا دعوة فلو عزل عنها وولدت فإن ظن انه منه أم ينه كما في المحيط [ ويحمل ] ثبوت النسب بالدعوة [ على رطبها بشبهة ] وظن انه جائز [ في العدة ] ظرف الوطى وفيه دلالة على انه ليس بزنا وقيل انه زنا سقط حده بادعائه الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط صدر الاسلام [ واذا جحد ] الزوج وانكر [ ولادة زوجته ] معلمة كانت او كتابية حرّة او امة [ تثبت ] الولادة [ بشهادة امرأة ] واحدة حرّة عدل كما هو المتبادر فلو نفاه لأعن والزوجه تشير الى انها غير مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبه بشهادتها الا اذا كان الحبل ظاهرا او اقر بالحبل وهذا عنده واما عندهما فيثبت بشهادتها مطلقا كما في قاضيان والشهادة دالة على انه لم يثبت بدونها والصحيح انها لا يشترط كما في الكافي \*

[ فصل \* يجب ] اي تفرض [ النفقة ] لغة اسم من الانفاق والتركيب دال على المضي بالبيع نحو نفق البيع نقفا بالفتح اي راج او بالموت نحو نفقت الدابة نفقا اي ماتت او بالغاء نحو نفقت الدراهم نفقا اي فنيت كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو مأكول وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبيد فان مالكه مجبور على الانفاق عليه بالانفاق وكذا البهائم عند ابي يوسف رح واما عند غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به الا ان تضييعه مكرره كما في المحيط وغيره وقال هشام سالم محمدا عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكر في قاضيان ان السفقة الواجبة هذه الثلثة الا ان اكثرهم (منهم المصنف رح) ذهبوا الى انها الطعام والخبز مع اللحم اطلق ومع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وذا غير لازم لاختلاف الاحوال كما يجي [ والكسوة ] بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في التاج وغيره وفيه تردد وقدر بدرعين وخمارين وملحفة وسراويل وجبة كلاهما في الشتاء لكنه لا يلزم لتغيير الاوقات [ والسكنى ] اسم من الاسكان لا من السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت يحب الزوج لكن بين جيران الصالحين كما ياتى وهذه الاسماء ان حملت على المعاني المصدورية والا يحتاج الى تقدير نحو الاداء [ على الزوج ] اي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة في الخاسد [ ولو ] كان الزوج [ صغيرا لا يغدر على الوطى ] لان سبب المحجب الاحتباس بحيث يتعبد له الاستمتاع بها وطيا او ذواحي فانه يعجزها عن الاكتساب ثم لا فاق [ للعرس ] بالكسراي لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيره فلا يتناول الصغيرة [ مسلمة او كافرة ] موطوءة او غيرها حرّة او امة ولو عنية [ كبيرة او صغيرة قوطاء ] اي تصلح للوطى في الحمله بلا منع نفسها عنه فنسب نفقة الرضاء والقرباء او غيرهما مما لا تمنع الوطى ولا اعتبار لكونها مشتهاة على الصحيح [ بقدر حالها ] اي الزوجين وعامه الفتوى كما في الهداية وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدره الباقي دين عليه لكن في ظاهر الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته

وان كانت مفروطة اليسار كما في المضمرات [ في المومنين ] من الزوجين [ نفقة ] اهل [ اليسار ] ككسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء [ وفي المعمرين نفقة العسار ] اسم من الاعسار الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وانه ارتكباها لمزوجة ايسار لكنه ليس في اختيار غير الواضع [ وفي ] الزوج [ المومنين ] الزوجة [ المعسرة ] بين الحالين اي بين اليسار والعسار [ وفي عكسه ] اي عكس ذلك بان كانت مومنة والزوجة معسرة [ بين الحالين ] اي نفقة الوسط دون نفقة المومنين وفوق المعمرين لما تقر في الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل . بنا اوقية وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخبز البر وباجة او باجتان فيغرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج يلي الاتفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما يكفي فان للقاضي ان يزيد على ما فرض وينقص عنه للغلاء والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكله لانه مأمور بحسن المعشرة والاكتفاء مشعر بان الكسوة كالنفقة فيما ذكرنا ولذلك لو هلكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه ببدلهما حتى يمضي كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر [ ولو ] كانت العروس [ هي في بيت ابيها ] بلا طلب الزفاف وقال بعض ائمة بلخ انها لا تستحق اذا لم تزف اليه واقتوى على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما في المحيط [ او مرضت ] اي حدثت لزوجة صحيحة في بيت ابيها مرض [ في بيت الزوج ] فبنفق عليها في بيته الا ان يتناول فتسقط لانها صارت كصغيرة فان قلت لافائدة للطرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زفت الى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في قاضيان قلت الاحالة على الغير مشعر بالضعف والخلاف مع انه روي عن ابي يوسف رح لان نفقة لها ان كانت لا تطبق الجمع وفي الفصوليين انهم قالوا انها تجب النفقة للمريضة في بيته اذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن الادوية كما في المحيط [ لا ] تجب النفقة [ لناشرة ] ما دامت على تلك الحالة ثم وصفها على وجد الكشف فقال [ خرجت ] لناشرة [ من بيته ] خروجا حقيقيا او حكما [ بغير حق ] واذن من الشرع فمن النواشز ما اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بناشرة عنده واما اذا كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعته عن الدخول عليها فانها ناشزة الا اذا منعت ليتحولها الى منزله او يكتري لها منزلا فم لا تكون ناشزة كما في قاضيان واما اذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط فلا نفقة لمحترفات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال الزاهدي واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او بلد يريده وقد اوفى مهرها فلو اسكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشرة كما في المحيط

وَمَا ذَكَرْنَا فِي اثْنَاءِ الْمَسَائِلِ ظَهَرَ فَائِدَةُ الْقَيْدِ [وَلَا لِلزَّوْجَةِ] [مَحْبُوسَةً بِدَيْنٍ] وَأَنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى إِدَائِهِ أَوْ زَفْتِ أَوْ فُرِضَتْ لَهَا لِأَنَّ الْاِحْتِبَاسَ لَا يَفُوتُ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَهَذَا عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَبَسَ بَدَيْنَ قَدِرْ عَلَى إِدَائِهِ أَوْ بَغَيْرِ حَقِّ فَلَهَا النِّفْقَةُ وَإِلَى أَنَّهَا لَوْ حَبَسَتْ ظِلْمًا وَجِبَ النِّفْقَةُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ خِلَافًا لَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ فَأَحْسَنُ الْإِدَاءِ تَرْكُ الدَّيْنِ [وَمَرِيضَةٍ] فِي بَيْتِ أَحَدِ الْإِبْرَوِيِّينَ [لَمْ تَزَفْ] إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ أَيْ لَمْ تَزَفْ إِلَيْهِ أَوْ زَفْتِ وَقَدْ خَرَجْتَ إِلَى بَيْتِ أَحَدِهِمَا زِيَارَةً وَهِيَ بِحَالَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَحْمِلَ فِي مُحَقَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى بَيْتِهِ وَالْأَفْهَمُ النِّفْقَةُ كَمَا فِي الْمَضْمُونَاتِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ إِذَا مَرَضَتْ فِي بَيْتِ الْآبِ مَرَضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُطِيِّ وَلَمْ تَزَفْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَمْنَعْ نَفْسَهَا عَنْهُ بِغَيْرِ حَقِّ وَجِبَ النِّفْقَةُ [وَلَا لِلزَّوْجَةِ] [مَغْضُوبَةٍ كَرِهًا] رَعَى أَبُو يُوسُفَ رَحَ لَهَا النِّفْقَةَ وَالْأَحْسَنُ تَرْكُ الْغَيْلِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ إِذَا رَضِيَتْ بِهِ [وَحَاجَةً] أَيْ حَالِ كَوْنِهَا [لَا] يَكُونُ [مَعَهُ] أَيْ الزَّوْجُ حَتَّى الْإِسْلَامَ قَبْلَ تَسْلِيمِ النَّفْسِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ وَقَالَ الْقُدُورِيُّ لَوْ بَنَى بِهَا ثُمَّ حَبَسَتْ مَعَ مُحَرَّمٍ فَلَهَا النِّفْقَةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ رَحَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لَا نِفْقَةَ لِمُدَّةِ الذَّهَابِ وَالْمَجْعَى لَكِنْ يُعْطِيهَا نِفْقَةُ شَهْرٍ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ نِفْقَةُ الْحَضَرِ وَهِيَ تَفْرُضُ لَهَا شَهْرًا فَشَهْرًا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحَ إِذَا أَرَادَتْ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ يَوْمَ مَرِّ الزَّوْجِ بِالشَّوْجِ مَعَهَا وَبِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا الْكُلُّ فِي الْمَحِيطِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا نِفْقَةَ فِي حَجِّ النِّفْلِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ [وَلَوْ كَانَتْ] حَاجَةً [مَعَهُ] أَيْ الزَّوْجِ [فَلَهَا نِفْقَةُ الْحَضَرِ لَا السَّفَرِ] فِيمَا زَادَ عَلَى نِفْقَةِ الْحَضَرِ يَكُونُ فِي مَالِهَا لِأَنَّهُ بَازَاءُ مَنْفَعَةٍ لَهَا [وَلَا الْكِرَاءُ] أَيْ أَجْرُ الْإِبِلِ وَنَحْوِهَا وَأَنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا كَارِيًّا وَلَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُلْغَاةً أَوْ لِلْعُطْفِ وَمَا بَعْدَهَا فَيُجْعَلُ مَرْفُوعٌ مَحْذُوفٌ مُضَافٌ عَنِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي أَوْ فِي الْأَوَّلِ لِلْعُطْفِ وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ فِي الثَّانِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُلْغَاةً وَمَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهَا ذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ مَعَ عَدَمِ التَّكْرِيرِ وَمَنْ الظَّنُّ تَقْدِيرًا مَا هُوَ قِيَمَةٌ فِي السَّعْرِ وَلَا أَيْ لَيْسَ لَهَا الْكِرَاءُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَمَلٌ لَا عَمَلٌ لَيْسَ وَحَذْفُ اسْمِهَا وَحَذْفُ الْمَوْصُولِ مَعَ بَعْضِ الصَّلَةِ وَحَذْفُ حَرْفِ جَرِّ لَيْسَ بِقِيَاسٍ مَعَ كَثْرَةِ الْحَذْفِ بِلا ضَرُورَةٍ [وَلَا] يُجِبُ [عَلَيْهِ] مَوْسَرًا زَنْفَقَةً خَادِمًا وَلَوْ صَغِيرَةً قَادِرَةً عَلَى الْخِدْمَةِ وَنِفْقَتُهَا نَقْصٌ مِنَ نِفْقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْمُعْتَبَرَةُ الْكُفَايَةُ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْكُسُوفُ قَمِيصٌ وَآزَارٌ مِنْ كِرَابِيصٍ وَكِسَاءٌ وَخِفَافٌ لَا خَمَارٌ [وَاحِدٌ] لَا اثْنَيْنِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى نِفْقَتِهِمَا [لَهَا فَقَطْ] فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ خَادِمٌ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ بِشَرْطِ الْجَبَارِ عَلَى النِّفْقَةِ كَوْنِ الْخَادِمِ مُكَالِهَا كَمَا قُلْنَا بَعْضَ الْمُشَائِعِ وَقِيلَ عَلَيْهِ نِفْقَةُ الْخَادِمِ وَلَوْ حُرًّا وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً فَإِذَا كَانَتْ أَمَةً فَغَيْرُ مَجْبُورٍ لَهَا وَاعْلَمْ أَنَّ نِفْقَتَهَا لَمْ تَجِبْ إِلَّا إِذَا قَامَتْ عَلَى أَعْمَالِ الْبَيْتِ الْكُلِّ فِي الْمَحِيطِ [لَا] تَجِبُ عَلَيْهِ نِفْقَةُ خَادِمَةٍ وَاحِدَةٍ [مَعْسَرًا فِي الْأَصَحِّ] مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ وَهُوَ رَوَايَةُ أَحْسَنَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ لِأَنَّ الْخَادِمَ لِيُزِيدَ الزَّيْنَةَ وَذَلِكَ فِي حَالِ الْيَسَارِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحَ

عليه نفقة خادم كما في المحيط [ولا يفرق بينهما] اي الزوجين [بعجزه] اي بسبب عجز الزوج [عنها] اي النفقة هي مأكول وملبوس ومسكن فلو اختصت معه لها لا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه وقبل بيع ما سوى الاثار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليد مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي ولا يباع عمامته كما في المحيط [وتومر] اي يأمر القاضي اياها بعجزه عنها بقريضة العطف [بالاستدانة] اي باستقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة [عليه] اي على الزوج ليؤدي عند اليسار كما ذكره المصنف رح واليد يشعر كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما يأتي فالاصح ما قال الخصاص انه اشترى بالنسيئة لتقضي من مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانته بغير الفرض لم يرجع عليه كما في التحفة والى انها لا ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقال وكن الاثمة ان نيتها كالتصريح بها فلو لم تنو لم ترجع بها كما في الزمدي والاكثفاء مشير الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي رح يفسخ بينهما كما اذا عجز عن ايفاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضي الشافعي نفذ قضاؤه عند الكل وان فرق القاضي الحنفي بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر المصنف رح ان مشائخنا استحسنوا ان ينصب القاضي نائبا شافعيًا فيفرق للضرورة [ومن فرضت] مجاز اي نفقة زوجته نفقة العسار [لعساره] اي لاجل عساره اي وقت عساره [فايسر] اي صار موسرا [تم] القاضي بالفرض عليه [نفقة يساره ان طلبت] الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت لیساره ثم عسرتم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق فانه اعتبر حالهما ثمه وحاله ههنا كما لا يخفى [وتسقط] نفقة الزوجة مأكولة او ملبسة [في مدت مضت] ولم تصل اليها اما بعجزه او تعنته او غيبته بالحبس او غيره [الا اذا سبق فرض قاضي] بالنفقة مع الاستدانة او لا [ارضيا] بشئ معلوم منها لكل شهر او سنة وان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضي عليه [فتجب] النفقة المفروضة او المرضية [لما مضى] من زمان الفرض او الرضاء [مادامًا حيين فان مات احد هما] بعد احد هذين [او طلقها قبل قبض] من الزوج شيئاً منها ظرف الفعلين [سقط] بالموت او الطلاق [المفروض] بالقضاء او الرضاء من النفقة لانها صلة ماقطة باحدهما قبل القبض كالصلة وبى خزانة المفتيين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تتعين باحدهما تسقط بالطريق الاول كما في المحيط [الا اذا استدانته بأمر القاضي] فانها لا تسقط بالموت والطلاق



وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط [ ولا يسترد ] عند الشيخين [ معجلة مدة ] اي نفقة عجلت في ادائها المدة [ مات احدهما قبلها ] اي قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا طلق تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجة وقال محمد يسترد نفقة تلك الايام عنها ان بقبت و قيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا أكثر كما في المحيط [ ونفقة عرس القن ] المأذون بالتزوج [ عليه ] اي القن والعرس اهم من الحرية والمكاتبة وام الولد والقنة الا ان فيما سوى الاوليين يشرط البيتوتة بوجوب النفقة كما يأتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليباً الا انهما يوديان النفقة من كسبهما كما في المحيط [ ويباع القن ] لا غير [ فيهما ] اي في النفقة للغروضة او المرضية الا ان يغديه المولى او يموت او يقتل [ مرة بعد ] مرة [ اخرى ] فاذا اجتمع عليه نفقة خمسمائة مثلاً يبيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى يبيع اخرى ثم وثم لان النفقة يتجدد وحروبها بمضي الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعن ما صوّره المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم مثلاً فيبيع بخمسمائة وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى فانه لم يوجد اصل يستنبط منه على انه ينبغي ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيد علم المشنوي على علم البائع ولا يوخل شيء منه فكيف يوخل الباقي من المشتري [ و ] يباع [ في دين غيرها ] اي غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر [ مرة ] وبقي شيء منه اخرا الى العتق [ ويجب ] عليه [ سكنائها ] اي اسكان زوجته [ في بيت ] اي في مكان يصلح ماوى للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتهم بالابذاء [ ليس فيه احد من اهله ] من الضرة وذي رحم محرم منه كوالدته واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع ضررتها [ وام ولده ] كما في المحيط وقال محمد بن سلام له ان يجمع بينهما كما في الزاهدي وفيه ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحد بيتاً فلها طلب ذلك والا فلا وفي الملتقط كره وطبها وفي البيهق نأثم او مغمي عليه او صبي عاقل [ و ] لو كان ذلك الاحد [ ولده ] اي ولد الزوج [ من غيرها ] اي الزوجة لمعاداة بينهما غالباً [ الا برضاها ] اي بان ترضي ان يكون معها من اهله لانه حقها [ وفي بيت ] مفردة معين [ من دار ] للزوج مشتملة على بيوت [ له ] اي لذلك الببت [ غلق ] بالتحريك ما يغلق ويفتح بالمفتاح [ كفها ] لحصول المقصود وفيه رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضررتها او احد من اهله في دار فيها بيوت وعطي لكل واحد بيتاً على حدة ليس لها ان يطالبه مكاناً آخر والى انه لو لم يكن له الا بيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار [ وله ] اي الزوج [ منع والديها وولدها ] وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره يغير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة [ من الدخول عليها ] لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له لمع من ملك الغير [ لا من اظار اليها ] عطف على

من او لنفي الجنس اي لا منع منه او لنفي اي لا يمنعون من النظر ومن الظن ان السقد يرئيس  
له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا [ و ] من [ كلامهما متى ] اي في اي وقت [ شاؤا ] ان لا ضرر فيه  
والمع قطيعة الرحم وقيل لا يمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه الفتنة كما في الهداية  
[ وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة ] اي مبعة ايام كما  
في الهداية لكن في قاضيخان ان اهلها لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن البيتوتة و به  
اخذ مشائخنا وعليه الفتوى [ و ] كذا لا يمنع [ في ] الدخول والخروج الى محرم [ غيرهما ] كالحالة  
والعمة [ كل سنة ] لا كل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالأول يقتضي كما في قاضيخان [ وهو ] اي ما قال  
صاحب القيل [ الصحيح ] كما دل عليه كلام قاضيخان [ ويفرض ] القاضي [ نفقة عرس الغائب ] عن البلد  
سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في المنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتواري في البلد و يدخل  
فيه المفقود [ و ] نفقة [ طفله ] الذكر والانثى [ وابويه ] لا دينهم و غيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب  
كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب [ في مال له ] اي الغائب  
ثم بين المال فقال [ من جس حقهم ] النفقة كالمأكل والملبس او قيمتهما كالنقدين والتبر فلا  
يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقهم كالعروض والعقار كما يأتي ثم أكد ما قلنا فقال  
[ فقط ] فيخمدان لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس  
كما ذكرنا [ عند مودع ] ظرف له او حال [ از مضارب او مديون ] والوديعة اولى من الدين في  
البداية بالانفاق كما في قاضيخان وفيه اشعار بانه لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضي اذا علم  
بالكاح وحلقها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البينة عند ابي يوسف ربح خلافا لابي  
حنيفة كما في الخلاصة [ ان اقر ] لمودع او مضارب او المديون [ به ] اي بمال الوديعة او المضاربة او الدين  
[ وبالنكاح ] في نفقة العرس وبالنسب في البواقي كما في مفقود الكافي و يذكر لانه يعلم منه بطريق  
المقائسة [ او علم القاضي ] عطف على اقر [ بلئك ] اي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والنسب  
فان علم ببعض من التلته بشرط افرازهم بما لم يعلم به والصحيح كما في مفقود الهداية ومن الظن  
الاشارة الى المال او الزوجية [ ويحلقها ] اي العرس [ انه ] اي الغائب [ لم يعطها النفقة ] بان قالت  
( بالله ما استوفيت النفقة ) كما في قاضيخان [ ويكفلها ] اي يأخذ لقاضي من العرس قليلا بالنفقة في قولهم  
لعنوا اخذتها واذا رجع واقام البينة انه خلقها مالا او حلقها فمكملت رجع على الكفيل او العرس و اذا  
اقرت بأخذها برجع عليها فقط كما في شرح الطحاوي [ لا ] يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم  
[ باقامة بينة ] منها [ متى النكاح ] اذا لم يعلم واقررا بكون المال عندهم واذا علم وانكروا المال وذكر  
في الاصل انها لا يفرض عندهما لم يحك عنه شيء وعنه انها يخرس كما في النظم وذكر في العمادي  
انه اذا قامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم عرس جارية

في الطفل واخويه كما في النظم وقد اشرنا اليه [ ولا ] يفرض بطلبها [ ان لم يخلف ] الغائب [ مالا ] في منزله ولم يعلم الكاح [ فافامت ] العرس [ بنته ] على الكاح [ ليفرض ] القاضي النفقة [ عليه ] اي الغائب [ ويامرهما ] اي يامر القاضي العرس [ بالاستدانة ] عليه [ ولا يقضي ] عطف على لا يفرض اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينة لا يقضي [ به ] اي بالكاح على ما قال العلماء السنة لان في هذا قضاء على الغائب [ وقال زفر يقضي بالنفقة ] اي بوجوب ادائها ويامرها بالاستدانة عليه فان حضر وافر بالكاح قضى الدين فان انكر كلفها القاضي اعادة البينة فان اعادت فيها والا امرها برد ما اخذت كما في المحيط [ لا ] يقضي [ بالكاح ] بالبينة عنده في هذه الصورة [ وعمل القضاة ] بالتخفيف اصلها قضية جمع قاض [ اليوم ] في زماننا [ على هذا ] اي قول زفر رح [ للحاجة ] اي لضرورة الناس اليه [ ومطلقة الرجعي ] اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فيقيد انها معتدة وانما لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحتراز عنه لا يحتاج الى ذكر المعلقة كما ظن [ و ] مطلقة [ البائن ] واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة له مستلعه وان لم يشترط في العقد ولا لها النفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم [ و المرفة بلا معصية ] صادرة عنها [ كخيار العتق والبلوغ ] وطوى ابن الزوج ايها مكرمة كما في النهاية [ والتفريق لعدم الكفاية النفقة ] اي المأكول والملبوس كما في النظم وان ذهب المصنف ان النفقة المأكول واللام مشير الى انها غير مقدرة فنها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط [ والسكنى ] اي المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت ناسئة فلا تستحق النفقة كما في قاضيان والمطلقة شاملة للامة فلها النفقة اذا بوأها بيتا في العدة سواء كانت البتونة عند قيام الكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا بوأها في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط ونقديم المسند للتخصيص واليه اشار بقوله [ لا ] نفقة [ لمعتدة الموت ] اصلا سواء كانت حاملا ام لا ويحل للحامل النفقة في جميع الحال كما في المضمورات [ ولا ] المرفة [ بمعصية ] صادرة منها [ كاردة ] اي ردتها وان رجعت عنها [ ونقبيل ابن الزوج ] اي نقيلها ابنه اذ اباه بشهوة اذ الزنا به طوعا واللام مشير الى ان رده وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما ما هو معصية منه لم يسقط النفقة و الى ان لا سكنى في هذه المرفة وهذا اذا اخرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية [ وردة معتدة الثلث ازا بائن ] مبتداء عبرة [ يسقط ] النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فها النفقة كما في الكرماتى [ لا ] يسقط [ بمكينها ] اي معتدة الثلث وكذا البائن [ ابنه ] اي اباه لانه لا اثر للمكين [ ونفقة الطفل الحرفقير على ابيه ] الحرف الى حد الكسب وحيث شك للاب ان يسلمه الى عمل و يفتق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العمل يفتق عليه من ماله وفيه شعار بانه يفتق على الغني من ماله فان انفق من ماله رجع على ماله

بشرط الاشهاد والادب اعم من المورس والمعر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المورس بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط وإنما قيد بالحرلان حكم المملوك يأتي [ لا يشاركه ] اي الاب في نفقة طفله [ احد ] من الام و غيرها فان كان الاب معسرا والام موصرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الجدل المورس وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في المحيط [ كنفقة ابويه ] فانه لا يشاركه الولد احد في نفقتهما [ وعمره ] لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها [ وليس على امه ارضاعه ] اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه من اعمال ككنس الببت و غسل الثوب و الطبخ والخبز والارضاع لم تومر به الا تدينا كما في الكافي [ الا اذا تعينت ] بان لم يكن له مال والاب موسرا ولم يوجد مرضعة او لم يأخذ ثدي الغيرو غيرها فم تجبر على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختصار وهذا مروى عن الشيخين وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط [ ويستاجر الاب من نرضعه ] من مال الطفل بان ماتت امه فورث مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط [ عندها ] اي الام ظرف ترضعه وفيه اشارة الى ان للظفر ان يخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكثها دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد و الى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط [ ولو استأجرها ] حال كون الام [ منكوحة ] له غير مطلقة [ او ] مطلقة [ معتدة ] من طلاق رجعي [ لترضعه لم يجز ] الاستيجار و لم يستحق اجرة [ وفي ] جواز استيجار المعتدة [ المبتوتة ] اي المطلقة الثلث او البائن [ روايتان ] ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز [ و ] لو استأجرها [ لارضاعه ] اي الطفل منها [ بعد ] مضى [ العدة ] من رجعي او بائن [ او ] استأجرها لارضاعها [ لابنه ] اي الزوج حال كونه [ من ] غيرها صح [ هذا ] الاستيجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كلوجه [ وهي ] اي المعتدة عن طلاق بائن على احدي الروائين او الام بعد العدة [ احق ] و الى [ من الاجنبية ] لان ارضاعها انفع للصغير [ الا اذا طلبت ] المعتدة او الام [ زيادة اجر ] على اجر الاجنبية فم له ان يدفع اليها [ ونفقة البنت ] التي لا تكون لها زوج [ بالغة ] او صغيرة ولم يذكرها لاغناء الطفل فمن الظن ان الاول ترك القيد [ و الابن ] الكبير [ زمنا ] بفتح الزاء وكسر الميم اي الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب او الذي لا يمشي على رجليه كما في المهذب و اليه اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه و يدخل فيه المعتوه والمنسحق الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يهتدي اليه وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنية انا افتي بعدم وجوبها فان قلنا منهم حسن لسرة مشغلا بالعلم الديني واكثرهم فساق اكثر من خسرهم بحضور الدرس ساعة بخلافات ركبة

ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس و  
 غيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالحق الله تعالى البغض في قلوب  
 آباءهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم في الملابس والمطعم وهم يطلبونها ويؤذونهم  
 مع حرمة التافيق ولوعلم السلف حالهم لحرموا الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم [على الاب] خص  
 من بين الاقارب [خاصة] كما في ظاهر الرواية [وبه يفتى] وقد مر عنه ان ثلثها ملى الام [وعلى  
 الموسر] اي موسر ذي رحم محرم دون غيره من نحو العبد والمديرو المكاتب وام الولد [يسار  
 الفطرة] بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مائتي درهم فصاعدا وعن ابي يوسف يمار الزكاة  
 وعن محمد يسار الفاضل ملى نفقة شهر لنفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كليوم درهمه  
 كفاه اربعة درانق ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الخشاف فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه  
 لكن يومرديانة ان لا يضع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط [نفقة اصوله] من الاب والام  
 والجد والجددة [الفقراء] سواء كانوا قادرين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني  
 ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافا للسرخسي رح وفيه اشعار بانه لا يجبر الابن  
 على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالاب علة يحتاج الى خادم فيجبر على نفقته وعن  
 ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقا [بالسوية على الابن والبنت]  
 ولو احدهما فابق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بانه لو كان له ابنان  
 و احدهما اكثر مالا فبالسوية وقال مشائخنا انهما لو تفاوتتا في اليسار تفاوتتا فاحشا تفرض بقدره  
 كما في المحيط ثم شرع في اصل لذلك فقال [ويعتبر فيها] اي في نفقة الاصول [القرب والجزئية]  
 اي النفقة على القريب ان استويا في الجزئية وعلى السوية ان استويا في القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية  
 مستدرك اذا الكلام في نفقة الاصول [لا] يعتبر [الارث] كما هو رواية عنه [ففي من] اي في قضية اصل  
 [له بنت وابن ابن] كان كل النفقة [على البنت] مع الاستواء في الجزئية والارث لانها القريب [وفي  
 ولد بنت واخ] فقير كان كل النفقة [على ولدها] اي البنت مع استواء بهما في القرب وكون  
 الاخ وارثا لان الولد الجزء [و] على الموسر يسار الفطرة [نفقة كل ذي رحم] اي قرابة منه [محرم]  
 لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاخوات واولادهم والاعمام والعمات والاحوال و  
 الخالات فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاءاء و  
 ابنين والاصهار والاءاء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاعة واولادهم والمتبادر ان يكون  
 المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة عليه لابن عم وهو ابن اخيه من الرضاع  
 والاصول والفروع محتثاة عن ذلك كما لا يخفى [صغيرا] او صغيرا [او بالغة فقيرة او ذكر  
 زين واعمي] هو مستدرك لان الزمانة تكون في منه اعمى وذاهب اليدين والرجلين وذاهب

اليَد والرجل من جانب رَاحِيسٍ والمَفْلُوج كما في احكام الصغار وحق الاداء محرم فقير غير مكروب سواء كان زَمَنًا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار مطلقا بشروط الفقر وكذا في الكبار الاناث واما في الكبار الذكوران فهو شرط مع الزمانة وفي الكل كونهم غير كمويين كما في المحيط واعلم ان المهر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للورثة فاشار الى الاول بقوله [على قدر] اخذ [الارث] منه كلا او بعضا فمن له خال وعمان فهي عليهما بقدره الا اذا كانا معسرين فعلى الخال ويجعلان كاليت وانما لم يذكر له مثال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال [ويعتبر اهلية الارث] اي قابلية كونه وارثا [لا حقيقته] اذ لا يعلم ذلك في حال الحيوة فيفرض عليه لا على الوارث حقيقة [فنفقه من له خال وابن عم] موسران [على الخال] لانه ذو رحم محرم اهل للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الظن ان الاول في السمثيل خال وعم لآب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو عن نوع مخالفة لكلام القوم الا انه سب ظهرا [ولا نفقة] لاحد [مع الاختلاف] بينهما [دينا] كالكفر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة السني على الموسر الشيعي مثلاً كما اشير اليه في التكميل [الا للزوجة والاصول] اي الوالدين [والفروع] اي المولودين فانهم معه يستحقون النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة ولا وراثة مع هذا الاختلاف [ولا] نفقة لاحد [على الفقير الا لها] اي انزوجة على الزوج ولو كانا معسرين ولها ابن موسر بومر الابن بالاقراض على الزوج ولو كاسبا حتى اذا ايسر رجع عليه وكذا اخوها الموسر كما في المحيط [و] الا [للفروع] المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موسرة فعلى الام ولو كاسبا لكنها ترجع عليه عند البسار ولا يضر وجوب نفقة الخادم والمأوى على الفقير لانه في بيان نفقة الاحرار [ولا] نفقة [لغني] اسم منسوب الى ذات غني [الا لها] اي الزوجة [وباع الاب عرض ابنه] بالسكون والحركة اي ما عدا النقدين والمأكول والملبوس من المنقولات وهو في الاصل غير النقدين من المال كما في المغرب والمقائس وغرهما [لا] بيع [عقاره] باعنه في اللغة الارض والشجر والمتاع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة مبيعة كانت اولاً وما في العمادي انه العرصة المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى على المتتبع [لنفقته] اي نفقة نفسه استحساناً وقلاً لا يبيع وفيه اشارة الى انه لا يبيع الزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي [ولا] بيع الاب عرض ابنه مطلقاً [لدين له] اي الاب [عليه] اي الابن [مراه] اي النفقة وهذا اذا كان الابن كبيراً غائباً فاذا كان حاضراً فلا يبيعها اجماعاً كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيراً كما في العمادي وغيره [ولا الام تبيع ماله] من العرض والعقار فماله كلمتان او ثلث وفي لزعمي اي ما رجع في المختصر من قوله باع ابواه فالانف فيه من الكتبة لكن في الخلاصة ان في لافضة حواضع ذوي

أما في ظاهر الرواية فالأم لا تتبع [ لنفقةها ] لأن بيع الأب على خلاف القياس [ وضمن مودع الابن لو انفقها ] أي الوديعة [ على أبويه ] أو ولده أو زوجته [ بلا امرأض ] وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح فإن اعطاهم بأمر القاضي لا يضمن هو الصحيح كما في المحيط [ لا ] يضمن [ إلا بوان ] وكل الولد والزوجة كما اشهر اليه [ لو انفقا ماله ] من جنس حقهما [ عندهما ] بوديعة [ وإذا قضى ] القاضي [ بنفقة غير العرس ] كالولد وذى الرحم المحرم [ ومضت مدة ] بدون الاغاق [ سقطت ] نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة الاقارب دينا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه روايةان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقبل لا خلاف انه لا يصير دينا وانما الخلاف في الموضوع في الفتاوي ان نفقة الصبي تصير دينا بخلاف ساير الاقارب وفي النظم ان بعد القضاء او الصلح يوخذ نفقة ما مضى [ إلا ان ياذن القاضي ] بعد الغرض لمستحق النفقة [ بالاستدانة ] عليه فم لا تسقط بمضي المدة [ ونفقة المملوك ] عبدا اوامة ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك [ على سيده ] سواء كان فقيرا او غنيا [ فإن ابى ] السيد عن الانفاق [ كسب ] المملوك [ وانفق ] على نفسه [ وان عجز ] المملوك [ عنه ] أي الكسب بعدد صغير او غيره ففي العبد والقمة [ أمر ] السيد [ ببيعه ] وفي المدبر دام الولد يجبر المولى على الانفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزاهدي لو تتر السيد على المملوك في نفقته ليس له ان يأكل من مال سيده لكنه يكسب فيأكل الا اذا كان صغيرا او جارية او عاجزا عن الكسب فله ان يأكل وان لم ياذن له في الكسب فله ان يأكل من ماله قدر كفايته ثم أيراد هذه الرواية مع لفظ العجزي آخر الكتاب ينهي عن رعايته من الاختتام بأعانة معتق الرقاب \*

## \* [ كتاب العتاق ] \*

ما شارك الطلاق في زوال الملك و هو اقل وقوعا عقبه به و هو العتاق و العتق كلها بالفتح الخروج عن الرق و العتق بالكسر اسم منه و شريعة قوية حكمية يصير بها اهلا للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعتاق فانه الموافق بالفقه وقد جاء لغة كما ذكره الطرزي و هو تصرف مندوب مريض لملك المملوك و المملوك حتى يزيل ما يوجب الكفر من النار بأزالة اثره دل عليه المشاهير من الاخبار والصحيحة من الآثار وفي الزملي يستحب ان يعتق الرجل عبدا او المرأة و في الاختيار يستحب ان يكتب كتابا به ويشهر عليه خوفا من التجاحد [ يصح من حر ] من الحر بالفتح و هو لغة الخلو و شريعة خلوص حكمي يظهر في الادمي لا يقطع حق الغير عنه [ مكف ] فلا يصح من العبد و المجنون والصبي و يصح من المسلم والكافر والسكران والمكره وينبغي ان يشترط استقرار الملك فانه لو اشترى الوكيل بالشراء قريبه لم يعتق عليه لانه انتقل منه الى الموكل كما في وكالة الكرماني وغيره [ بصريح لفظه ] أي بما استعمل فيه وضعاً و شرعاً من نحو العتق والحرر وغيرهما سواء كان في جملة

اسمية او فعلية نداءية او غيرها عن قصد او خطأ فعنق لوجرى على لسانه اعتقتك و عنه انه لا يعتق  
 كما في المحيط [ يلا ] حاجة الى [ نية كانت حر ] اي ذرحر او ذات حر والتاء مفتوحة او مكسورة كلاهما  
 لخطاب العبد او الامة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو  
 قال لرجل زنت بكمر التاء او لامرأة بفتحتها وجب حذف القذف وفي المحيط لو قال لعبد انت حر  
 او لامته انت حر فقد عتق [ او معتق ] بفتح التاء من الاعتاق وهو ازالة الملك و اثبات العتق كما  
 يجب [ او عتيق ] و ينبغي ان يكون مائق كذلك لانهما صفتان من العتاق كما في الصحاح او الاعتاق  
 كما في التهذيب [ او ] انت [ اعتقتك ] ويجوز ان يعطف على الجملة وانما اخوت لان الاصل في الخبر  
 الافراد [ او محرر ] بالفتح اي معتق [ او حررتك ] او مولائي [ او هذا مولائي ] اي معتقي فانه  
 يعتق وان كان مشتركا بينه وبين التاجر وغيره لان القرينة معينة له فيلتحق بالصريح [ او يا مولائي ]  
 او يا حر او يا محرر او يا عتيق او يا آزاد الا اذا سماه به ثم ناداه ولو قال عنيت بهذه الالفاظ الاخبار  
 الباطل صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزاهدي وذكر في المحيط لو قال  
 اردت اللعب عتق ديانة وقضاء لانه والجد في العتق هو ان لو قال لغلام انت مولائي او يا مولائي  
 اختلف المشائخ فيه كما لو قال له ياسيدي اولها ياسيدة وفي مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا غلام  
 اولها يا كعبه بانو لم يعتق على الصحيح وفي المحيط لو قال (تو آزاد تر از مني) لم يعتق ولو قال انت اعتق  
 من فلان) وعنى به عبدا آخر عتق ديانة لا قضاء [ و راسك حر و نحوه ] مثل زيد قائم وعمر و  
 فلا تساهل فيه كما ظن [ مما عبر به عن ] كل [ البدن ] ببيان (نحوه) اي البدن والوجه والرقبة والفرج  
 وغيرها مما مر في الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن  
 في النظم قيل لا يعتق الغلام بقوله فرحك وفي المحيط عن ابي يوسف انه يعتق به كما يذكر كرك  
 والاكتفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعتق جزأ شائعا كالثلث والربع عتق ذلك الجزء عنده وسعى في  
 الباقي وكله عندهما كما في الاختيار [ و ] يصح [ بكنايته ] اي كناية لفظ العتاق [ ان نوي ] العتاق  
 وتحقيق الكناية في الطلاق [ كلا منك لي عليك ] لاني بعتك او اعتقتك وكذا في الامانة الخمسة  
 الانية [ ولا سبيل ] اي لا ملك لي عليك لان العمل بحقيقته اعنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى  
 الانسان فعمل كناية عن الملك [ ولا رق ] لي عليك وهو الضعف و شريعة العجز الحكمي كما يجئني  
 [ و خرجت من ملكي و خليت سبيلك ] قوله [ لامته قد اطلقتك ] اي حليت سبيلك و خص  
 الامة لانه في الاصل بمعنى طلقته وان لم يستعمل فيه كما في النهاية وذكر في المحيط عن ابي يوسف  
 لو قال - الف - نون - تا - حا - را - فقد عتق ان نوي [ و ] يصح العتاق بدون النية عندهم [ بهو ] يسي  
 للعبد وهذا ابنتي للامة [ للاصغر ] منا بحيث بولد مثله بمثله سواء كان معروف النجب و د  
 [ والاكبر ] عطف على الاصغر فيصح منه و قد لم يولد مثله بسله خلا لهما و احتج محمد بن يحيى بغيره



فقال الاترى انه لو قال لعلامة هذه ابنتي او لجاريتي هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ انه على  
 الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد على المختلف على المختلف والغرض نقل الكلام الى الاوضح وقال  
 بعضهم انه على الرفاق وهو اظهر ولو قال هذا ولدي للكبر عتق قضاء ولو قال له هذا عمي او خالي  
 او لها هذه عمتي او خالتي عتقت ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال  
 هذا اخي او ابني ارامي الكل في المحيط وذكر في النظم ( انت ولدي ) كهذا ابني ولو قال للكبر هذا  
 جدي او الكبر هذه جدتي يعتق اتفاقا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يعتق  
 بالنية شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال [ لا ] يصح [ بيا ابني ويا اخي ] في رواية الحسن  
 وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال ( يمين ) لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد ( يا بابا ) لم يعتق  
 كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنية بالتصغير من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية ومن ابى  
 حقه انه لو قال يا بني بضم الباء لم يعتق وبالنصب عتق كما في التجميع [ ولا سلطان لي عليك ]  
 بمنزلة لا حجة ولا بد [ ولفظ ] اي لا بلفظ [ الطلاق وكنايته ] اي الطلاق [ مع نية العتق ] اي اذا قال  
 لامته انت طالق او خلية او بنت مني او حرمتك لم تعتق وان نوى [ و ] لا يصح بقوله [ انت مثل الحر ]  
 او الحرية وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لحرية انت مثل هذه واراد امته لم  
 تعتق ولو قال لم ازد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في السهابة [ بخلاف ما انت  
 الا حر ] فانه يعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط [ ومن ملك ] بالشراء والهبة او الوصية  
 او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا [ ذارحم محرم ] منه  
 صفة ذا جرة للجوار وهو عامله والمنامة مقتضية وفيه اشعار بانه عتق بالملك قرابة قريبة كالولاد  
 ومتوسطة كالقرابة المتبادلة بالحرمية ولم يعتق بعبدة كبنات العم ولا بمحرم غير رحم كالمحرم  
 بالرضاع والصهرية [ او ] من [ اعتق لوجه الله ] اي لله نفسه او لرضاء فحصل به ثواب عظيم فانه فعل  
 المسلمين [ او المشيطان ] ولد ابليس او كل متمرد [ او للصنم ] او الوثن فحصل به عذاب اليم فانه  
 فعل الكافرين [ او ] اعتق [ مكرها او سكران ] من الخمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت  
 بما ذكرنا في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط [ او اضاف عتقه الى ] نفس [ ملك ]  
 او الى صبيبه كقوله ان ملكتك واشتريتك فانت حر ولو قال ذلك لمملوكه فقد عتق عليه حين  
 ملكته كما في المحيط [ او ] الى [ شرط ] مصدر بان ونحوها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت  
 حر [ ووجد ] اي الملك والشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لو قال انت حر على  
 ان تدخل الدار كما في المحيط [ عتق ] المملوك في الصور الثلث ولا حاجة الى هذه الجملة لوضيف  
 الخلاف الى من كالا يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الجزء خبره وعائده ضمير محذوف تقديره عتق  
 مملوكه عليه فان الجزء الشرطية بتمامها والشرط مشتمل على عائده على ان حذف الضمير المجرور

ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضي [كعبد] اي كعتق عبد قن او مدبر ويدخل فيه القنة والمدبرة وام الولد تبعاً [لحربي] اذا [خرج البنا] فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بيع من مسلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المشركي كما في قاضيخان [مسلم] ولو حكمما فيشتمل المستامن كما في النظم [والحمل نتبع امه] لترجيح ماؤها باستقراره في مروضه [في الملك والرق] فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقاً بلا ملك فوق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كما في الاستيلاء المستصفي فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بلا ملك فلا يخلو عن شيء فالرق عجز شرعي لاثار الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك مبيح لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره وسيأتي زيادة تفصيل [و] في [العتق وفروعه] اي في فروع العتق من الكتابة والتدبير وامية الولد ولذا لو زوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كامه من كل التركة هذا الا ان الطلاق مشكل فان الولد لا تتبع المدبرة المتقيدة كما في حزمة المفتين [الا ان ولد الامة من] قبل [مولاهما حر] وليس بتابع لامه لانه من ماء ابيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاهما ولده ولده كما اذا تزوج رجل حرّ جاريته من ابنه وهو عبد لآخر بأذنه فولدت منه فان هذا الولد حرّ وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد ولد المولى كما في الظهرية \*

[فصل \* ان اعتق بعض عبده] او امته كالربع او النصف او غيره [صح] الاعتاق اي صحّ ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الامن ازالة صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفه الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحيوة فلم يكن مملوكا له كالحيوة وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل في بنية يعقبه انزهاق لروح فالرق كالعتق لا يتجزئ والاعتاق كالملك يتجزئ ولذا قال [وسعى] اي عمل للعبد وكسب وجوبا من السعاية بالكسر كسبه لعتق رقبتة [فيما بقي] من ملك المولى وصرفه اليه [وهو] اي المعتق البعض [كالمكاتب] في ان لا يباع ولا يورث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق وينزل بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكاتب [بلارد الى الرق لو عجز] ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شقفا من عبد فعليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المضمورات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق لاداء الى ملك فانه لا يزول شيء من الرق [وقالا] اي ابو يوسف ومحمد رح ان اعتق بعضه [عتق كله] لان المعتق

مطالع الاعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالمعتق ولذا عتق كله وليس له الاستسعاء  
عندهما ثم اشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال [ ولو اعتق شريك ] في عبد [ حظه ]  
اي نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن [ اعتق ] الشريك [ الاخر ] حظه منه او كاتبه او دبره كما  
في الاختيار وذكر الزاهدي انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء له في هذه الوجوه  
[ او استسعى ] العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق [ او ضمن ] الشريك  
الاخر [ المعتق ] حال كونه [ موسرا ] مالكا مقدار نصيب الساكت من المال والعرض سوى  
ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر يمارا محرما للصدقة وعن ابي حنيفة رح انه  
قال الموسر الذي له نصف القيمة سوى المنزل والتخادم ومتاع البيت وثياب جملته والاول الصحيح  
كما في المحيط [ قيمة حظه ] يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار في اليسار  
والعسار ليوم الاعتاق فلو اضر فيه ثم اعسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار  
الاستسعاء والتضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع  
الى الامتسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق  
بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكذا الورثة في رواية محمد  
وروي الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف  
الصاحبين كما في الزاهدي [ لا ] يضمنه [ معسرا ] بل يعتقه او استسعاء وعن ابي يوسف رح انه  
يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل فيأخذ من أجرته كالحجر المديون [ والولاء ] الميراث منه [ لهما ] اي  
للمشريكين بقدر حظهما [ ان اعتق ] اي الشريك الاخر [ او استسعى ] العبد [ و ] الولاء  
[ للمعتق ان ضمنه ] اي الشريك الاخر قيمة حظه [ ورجع ] المعتق [ به ] اي الضمان [ على العبد ]  
اي صح له الاستسعاء كما صح له الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة [ وقال ] في صورة  
اعتاق الخط [ له ] اي للشريك الاخر [ ضمانه ] اي المعتق اذا كان [ غنيا والسعاية فقيرا ] ولم ياذن  
بالاعتاق [ فقط ] فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشريك  
الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذ الاعاق لا يتجزى [ والولاء للمعتق ] عندهما في كل  
لاحوال [ ومن ملك ابنه ] او غيره من ذي رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره  
حل كون المالك شريكا [ مع ] شخص [ آخر عتق حصته ] نصفا او غيره ولم [ يضمن ] حصة شريكه  
ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق  
نصيبه والاستسعاء [ قال ] ضمن الاب حصة شريكه [ غنيا ] ومعنى ابنه فقيرا [ الا في الارث ]  
دانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فتزوجها احدهما  
فولدت ولدا ثم مات اعم فوزثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث [ وان قل ] من له عبيد

[لعبد يه] عنده [احد كما حر فخرج واحد] منهما [ودخل ثالث فاعاد] (احد كما حر) يومر بالبيان كما اشار اليه بقوله [ومات بلا بيان] فان بدأ ببيان الايجاب الاول وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الايجاب الثاني وان قال عنيت به الخارج عتق ويومر ببيان الايجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال عنيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالايجاب الاول وان قال عنيت به الداخل عتق ويومر ببيان الايجاب الاول [عتق] عندهم [ممن ثبت] عنده [ثلثة ارباعه] وسعى في ريعه وفيه تسامح فان العتق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن ان الايجاب عنه بما ياتي من جراب تجزى الاعناق [و] عتق عند الشيخين [من كل من غيره] وهو الخارج والداخل [نصفه] لانه عتق نصف الثابت والخارج بالايجاب الاول الدائر بينهما ونصف الداخل بالثاني الدائر بينه وبين الثابت وعتق ريعه به لانه بطل مالا في النصف الحر فلم يبق الا الربع [و] عتق [عند محمد] ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج [ربع من دخل] لان بالايجاب الثاني عتق ربع كل من الداخل والثابت عنده والكلام الوافي في الكافي [وان قال ذلك في مرضه] والسهم اعني ربة وثلثة ارباع ربة عندهما وربة ونصف ربة عنده تخرج من ثلث المال ولم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام [و] ان [لم يجز وارث] من الورثة والمال هو العبد وقيمتهم هواء [جعل] عند الشيخين [كل عبد مبيعة] من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت سهام العتق مبيعة وسهام السعاية اربعة عشر [و] حينئذ [عتق ممن ثبت ثلثة] من الاسباع [ومن كل من غيره سهمان] منهما [و] جعل [عند محمد كل] من العبيد [سته] من السهام لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامه ستة و سهامها اثني عشر [و] حينئذ عتق [ممن خرج سهمان] من الاسداس [وممن ثبت ثلثة] منها [وممن دخل سهم] منها [وسعى كل] من العبيد على المذهبين [في الباقي] من سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يعتقوا عندهما بلا سعاية فان الاعناق لا يتجزى قلت هذا اذا صادق محلا معلوما واما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وغیره [والوطي والموت بيان في طلاق مبهم] فمن كان له امرأتان وقال هذه وهذه اراحا بهما طالق ثلثا ثم وطئ احدهما او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة سالحة لا بقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ كما هو [كبيع] صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدهما وفيه اشعار بان العرض من البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة [وموت] وقتل وتزويج [وبدبير واستيلاد] وكتابة واعتاق لكن نو

قال اردت المعتقة مدق قضاء [ وهبته وصدقته مملكتين ] الى الموهوب له والمتصدق عليه والرهن كالصدق كافي النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرماني وغيره انه بيان والتسليم بمجرد التاكيد [ في عتق مبههم ] فلو قال احدهما حر ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنمبة الى احدهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهر لا انشاء وقال بعضهم انهما لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعهما او وهبهما او تصدقهما لكان فاسدا لكن في الاخيرين يجبر على البيان وتاممه في المحيط [ دون وطى ] لاحديهما فانه ليس بيان [ فيه ] اي في العتق المبههم لانه غير نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطيهما وان لم يجزان يغتنى به لان هذا العتق لا يعد وهما وانما صرح بنفيه والمفهوم مغني لانه نازل عندهما على ما قبل والوطي بيان ولذا لم يحل وطيهما وفيه رمز الى ان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا وذا بلا خلاف كافي النظم [ والشهادة على العتق المبههم ] في صحته او مرضه او بعد وفاته [ باطل ] ذلك الشهادة وغير مقبولة لاشتراط الدعوى والدعوى عن المجهول لم يصح وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الحقائق ان الشهادة على اعتاق احده امتية على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل لم يبطل وتاممه في العمادي [ لا ] يبطل الشهادة وتقبل على [ الطلاق المبههم ] فيجبر على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتحريم الفرج وهو حق الله تعالى \*

[ فصل \* ويعتق ] الوافيه للاهتيناك والفاعل الموصول [ بان دخلت

الدار ] مثلا [ فكل مملوك ] عبده ارامة فانه كالادمي يقع على الذكر والانثى كافي الذخيرة ولو قال عنيت الذكر دون الانثى لم يدين قضاء ولا يتناول جنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك المشترك الا ان يعينهم كافي النهاية [ لي ] للاختصاص والاختصاص انما يكون لشئ هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كافي الكرماني وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كافي الرضي وغيره وفي بعض النسخ ( فكل عبد لي ) [ يومئذ ] اي وقت الدخول [ حر ] من [ كان ملكا ] له [ اي المعتق بالكسر ] حين دخل [ في الدار ] مثلا سواء [ ملكه ] وقت اليقين او بعده [ وحين ظرف له كيومئذ ] ظرف لي ولهذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للنهار لانه لمطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضي ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه كخمسة عشر ولذلك بنى الاول او شئت الهمزة بالمتوسط في نحو ستم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكلي كما مر [ و ]

يعتق بهذا الحلف حال كونه [ بلا ] ذكر [ يومئذ من ] كان ملكا [ له وقت حلفه فقط ] فلا يعتق ما ملك بعد الحلف [ لا ] يعتق [ الحمل بكل مملوك ] اي بان قال لامته الحامل كل مملوك لي فهو [ حر ] ثم ولدت ذكرا ولو لاقل من ستة اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذکر عتق الحمل بتبعية الام كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال كل مملوك املكه او الى سنة فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عنيته دين ديانه لا قضاء كما في المحيط [ ومن اعتق ] عبده بكسر التاء [ على مال ] نقد او عرض حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او موزون معلوم الجنس [ او به ] اي بذلك المال بان قال انت ادهر حر على الف او بالف [ فقبل ] المال في المجلس حاضرا او غائبا بقرينة القاء [ عتق ] سواء ادّى المال او لا [ والمال ] المشروط [ دين عليه ] وينبغي ان يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خمر فعلى تفصيله وفي كلمة ( على ) اشعار بأنه لو علقه باذا او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاختيار [ و ] العبد [ المعلق عتقه بالاداء ] اي اداء المال بان قال ان ادبت الي الف درهم فانت حر [ ماذون ] في التجارة دون التكدي لانها المشروعة عند الاختيار [ ان ادك ] ذلك المال في المجلس [ عتق ] وعن ابي يوسف روح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذ او متى وفي اضرار فامل ادك اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانها مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بأنه لو استقرض المال من رجل و ادك الى المولى عتق الا ان الغريم يرجع على المولى انكل في المحيط والمتبادر ان الاداء بالتخلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في العمادي قال يضر انهم كانوا يقرلون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او بحجرة [ لا مكاتب ] ولهذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد وللمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب [ وفي انت حر بعد موتي بالف ] او عليه [ ان قبل ] العبد الالف [ بعد موته ] اي موت المولى ولو بمساعة [ واعتقه الوارث ] او الرضى او القاضى [ عتق ] عند الطرفين ولزمه الالف اما بالقبول بعده فلانه قابل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينفل ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بأنه لو قال اذا مت فاذا حر على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فذا قبل صح التدبير ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف روح وبأنه لو قال ( انت حر على الف بعد موتي ) فالقبول على الحيوة وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي [ والا ] يقبل ولا يعتقه بان لم يرجد واحد منهما او وجد احدهما دون الآخر [ لا ] يعتق ولا يلزمه الالف [ وان حرره ] المولى [ على خدمة سنة ] مثلا كما اذا قال لعبده انت حر على ان تخدمني سنة [ فقبل ] العبد ذلك في المجلس [ عتق ] من ساعته [ ويخدمه ] في بيته او من خارجه على وجه متعارف [ سنة ] لانه معروضة [ فان مات مولاه ] او عبده [ قبلها ] اي قبل خدمة السنة بان مات ساعته بلا خدمة او نصف

سنة مع الخدمة [ يجب ] عليه عند الشيخين [ قيمته ] اي قيمة العبد كلا في الاولى اربعضا في الثانية [ و ] يجب [ عند من قيمة خدمته ] اي اجر مثله كلا اربعضا فلواتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم واما الخلاف فيما اذا اختلفتا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلاً ياخذ بما بقي من خدمة العنة في قولهم كما لو اعتقه على الف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان للورثة ان ياخذوه بما بقي من الالف كما في النهاية \*

[ فصل \* من ] مبتداء خبره (مدبر) [ اعتق ] ولو سكران او مكرها [ بعد موته ] اي المعتق وفيه اشعار بأنه لا يصح تدبير العبد والصبي والمجنون والمعتوه ثم المدبر ضربان مطلق من علق عتقه مطلق موت المولى ومقيد ضده فاشارة الى الاول بقوله موتاً [ مطلقاً ] غير المقيد بشئ اصلاً بان قال دبرتك - او انت حر - او مدبر بعد موتي - او ان مت فانت حر - او انت حر مع موتي - او عند موتي - او في موتي - او هلاكى - او وصيت لك برقبتك - او ثلث مالى - [ او ] موتاً [ الى مدة غلب ] وكثر [ موته قبلها ] نحرانت حر ان مت الى مائة سنة ومثله لا يعيش اليه في الغالب اذ الغالب كالكائن كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال انت حر ان مت الى مائتي سنة فهذا مدبر مطلق وفي المحيط انه مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى مائتي سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوسف وقال الحسن انه مدبر مطلق وهو المختار [ مدبر ] مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة التفسير في عاقبة الامور وشريعة اعتاق المملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق العتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان [ لا يباع ] لانه وجد سبب الحرية وان اخر كالبيع بشرط الخيار [ ولا يوهب ] ولا يتصدق به ولا يمهرو ولا يهرن ويستخدم [ ويستاجر ] يانضم ويعتق ويكاتب واكسابه للمولى [ والمدبرة توطأ ] بملك اليمين [ وتنكح ] ولوكرها ومهرها وارثها للمولى [ وان مات سيده ] بالقتل او غيره [ عتق من ثلث ماله ] بعد الدين اذا خرج منه وان لم يخرج واجاز الورثة فكذلك [ و ] ان لم يجيزوا [ سعى فيما زاد على الثلث ] من قيمة مدبر سواء كان ثلثيه اقل او اكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج من الثلث وهلك باقى التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنية ان لهم حقها [ وان استغرق ] اي احاط [ دينه ] قيمة مدبره مع مال او بدونه [ ففي كله ] اي فهو سعى في كل قيمته مدبراً وهي نصف قيمته قناً وقيل ثلثا قيمته قناً وقيل بخدمته مدة عمره على النخمين وقيل قيمته قناً كما في فاضيلان وقيل قيمته مدبراً كما في النظم والاول هو المختار كما في الكبير وبه يقتضى كما في الصغرى ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [ و ان قال ان مت في مرضي هذا ] او من مرض كذا او في هذا الشهر [ او في هذه السنة ] او الى عشرين سنة فهو حر فليس بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه انه [ صح بيعة ] وماتر تصرفاته [ وان ] لم يبع و [ وجد الشرط ] اي الموت في المرض او السنة او غيره

[عتق] من ثلث ما له وسعى فيما زاد وان استغرق دينه ففي كله [كالدبر] المطلق ولا تظن منه ان المقيد يختص بالشرطية فانه لو قال انت حر يوم اموت فان نوى النهار فمقيد وان نوى الوقت فمطلق كما في المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتناق البعض في التجزي عنده وعدم التجزي عندهما واثار الخلاف فيه كافية كما في المحيط وغيره [وامّة] مبتداء خبره ام ولده فهذا شروع في الاستيلاد وهو لغة طلب الولد مطلقا وشرعية جعل الامّة ام الولد وهو بشيئين ادعاء الولد وتملك الامّة كما قال [ولدت] تلك الامّة [من سيدها] حقيقة او حكما فيشتمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت [فادعى] الولد اي السقط او غيره ولو ادعى ان الغاء بمعنى الواو لكان شاملا لما اذا كانت حاملا فاقرّ المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولد له كما في المحيط [او] ولدت [من زوج] ولو حكما فيتناول ما اذا وطئ بشبهة [فملكها] اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشراء او الهبة او غيره [ام ولده] سواء كانت في الاصل قنة او مدبرة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاه احدهما فام الولد جارية استولها الرجل بملك اليمين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولها بالزنا لا تصير ام ولد استحسانا عندهم و تصير ام ولد قياسا كما قال زفر كذا ذكر في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كما في قاضيهان [وحكمها كالدبرة] اي مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا توهب وتجبر على النكاح وتزوج عليها و تستخدم وتوطأ وغيرها [الا انها] اي ام ولده [تعتق عند موته] اي السيد [من كل ماله] بخلاف المدبرة فانها تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاد من الحوائج الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في قاضيهان انه لو اقر في المرض بانها ام ولدي و لا يكن معها ولد تعتق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاد وانه وصية حتى تعتق من الثلث [و] انها [لم تسع لدينه] اي دين المولى بخلاف المدبرة فانها تسعي له [ولا يتبت] من السيد [نسب ولد الامّة] اي كل موطوءة بملك يمين او شبهة [الا بدعوة] بالكسر اي ادعاء كون الولد منه [ثم] اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني [بلا دعوة] الا نهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يحل له الرطخ اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعده فلا يثبت نسبه وكذلك التجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة كما في المحيط والكلام مشهور الى انه لو اعتق ام ولده ثم جاءت بولد يثبت نسبه وذا الى سنتين لا غير كما في قاضيهان [لكن ينتفي] نسبة [بالنفي] لضعف الفرائض وعده انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينقها ديانة لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقته وعن ابي يوسف انه اذا وطئها بلا ستبراء فولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه لانه لا يحل استلحاق نسب ليس منه كنهه يعتقه كما في الكافي \*



[ **فصل \* في الولاء** ] فانه لما كان مسببا عن الاعتاق عند بعض المشايخ او العتق على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيل به وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشرعية التناصر ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المصنف انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد المولاة فتفسير بالحكم وذا غير عزيز وانما لم يذكر المولات لقلتها وهي لغة التناصر كما في الحقايق وشرعية ان يعامده على انه ان جنس فعليه ارشه وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين او احدهما رجلا والاخر امرأة كما في المنتف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقد كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في الحقايق [ من اعتق ] بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف لكن ذهب الطرفان الى ان المسلم او الذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا حربيا فيها وخلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعتق بلا تخلية كما في شرح الطحاوي [ باعتاق ] لكفارة او بدل او غيره لنفسه او غيره في الاضمرات من اعتق عن ابيه الميت فالولاء له والثواب للميت من غير ان ينقص شيء من ثوابه [ او يفرع له ] اي الاعتاق كالتدبير والاستيلاد والكتابة [ او بملك قريبه ] اي بان يملك ذا رحم محرم منه بالشراء او غيره ولو اكتفى عنه بالقرع لكان جائزا [ فولاء ] اي تناصر العتاق والمعتق [ لسيده ] ان كان حبا ولا قرب عصيته ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير لولاء المدبر و ام الولد و اما اذا اريد به الارث فبانه ان يرث السيد (نعوذ بالله) و صار حربيا فيعتقان ثم جاء مسلما فماتا او لم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امة ودبرا او استولدا ثم صارا حربيين فمات مدبرهما او ام والديهما فالولاء له في الصورتين والكلام شامل لما اذا كان ولاء كل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربي عبدا في دار الاسلام و رجع الى دار الحرب ثم سبي واشتراه ذلك العبد ثم اعتقه كما في الظهيرية [ وان ] تبرأ منه و [ شرط عدمه ] اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد [ ومن اعتق امة ] ظهر حبلا او لا [ زوجها ] لاخر [ قن ] غير معتق [ فولدت ] ولدا لاقل من ستة اشهر او ولدين احدهما اقل منها و مات ذلك الولد [ فله ] اي لولي الامة ومعتقها [ ولاء الولد ] لان العتق ورد عليه [ فان اعتق ] ذلك الزوج القن ثم مات الولد [ جرة ] اي مد الزوج ولاء الولد من مولى الامة [ ان فومه ] اي مولى الزوج اي المعتق وعصيته [ ان كان بين اعتاق الامة و ولادتها ] الولد [ اكسر من نصف حول ] الاحسن (نصف الحول) لانه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولاء مولى الام وفيه اشارة ما الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجزه اليهم والى انه لا ولاء للنساء كما سيبي و لى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يجزه لتقرر الولاء على موالها [ والعتق ] المذكور [ عصبه ] سببية [ قدم ] العصبية [ النسبية ] باقسامها الثلاثة [ عليه ] اي

المعتق في الارث وقد مر في النكاح [ دمر ] اي المعتق مقدم في الارث [ على ذي الرحم ] اي قريب لا فرض ولا تعصيب له واعلم انه قد تقرر في محله ان آخر العصبات هو المعتق ثم عصبة ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذو رحم محرم ثم مولى المولاة فالاولى هو الالتزام او الترك رأساً الا انه تابع الهداية [ فان مات ] المعتق [ السيد ] او السيدة [ ثم ] مات العبد [ المعتق ] بلا وارث [ فولاة ] اي ميراثه على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشروط لثبوت الولاء فان صيرورة المال ميراثاً لا يكون الا بعد موته [ لا قرب عصبة سيدة ] على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا واحدهما ابن والاخر ابنان فالولاء بينهم على السواء لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الاثمة ان ذوي الارحام يورثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية [ ولا ولاء ] ثابت بحسب الشرع [ للنساء الا ما اعتقن ] اي لا ولاء معتق از عبد اعتقه بالاعتاق او فرعه او لا ولاء لهن في وقت الا وقت اعتاقهن فعلى الاول ما مرصولة وقد يستعمل في ذوى العلم على انه ناقص في بعض الصفات فملحق بغير ذوى العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويختلف الضمير على الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم [ كافي الحديث ] ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين او دبر من دبر من دبر او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن اي ما اعتقنه او اعتقه من اعتقنه وصورته امرأة اعتقت عبداً ثم هو اعتق عبداً ملكه ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولاؤه لها وقوله جر عطف على دبر او اعتق و ولاء مفعوله ومعتقهن فاعله وصورته كصور الباقي ظاهرة مما مر ومن الظن ان قوله ما اعتقن متصوب او مجرور باللام او الباء المقدرتين اي الا باعتاقهن وفي المنية عن نجم الاثمة ان بنات المعتق تروث في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للاجرو كفى ذلك رعاية لحسن الاختتام \*

### \* [ كتاب المكاتب ] \*

لم يجعل كالاستيلاد في التذليل للعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي ليكون موافقاً للباقي والعذر عنها للتفادي عن نوع تكرار وهو مستحب ان علم فيه خير اى امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما في قاضيان وقيل اي اداء الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فالافضل ان لا يكاتب كما في شرح الطحاوي [ الكتابة ] لغة مصدر ( كاتب عبده ) كافي الاساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بما يؤدي من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الامجاب او النظم ولما اضر كان اظهر وشريعة [ اعتاق المملوك ] اي العبد او الامة [ يا ] تميز اي اعتاق يد وهو التصرف اي التملك والملك وحاصله

ازالة المولى عن نفسه ملك اليد و تمليكه الى العبد [حالا] اي في الحال و زمان العقد فيملك البيع  
والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان نهاء المولى [ورقة] اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل  
لعتق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء [مالا] اي في وقت  
اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ و حالا فيزول ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء  
كشرط الخيار متى ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حالا بثبوت ولايته طلب  
المال وما لا حقيقة الملك في البدل وانما معنى هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه  
ثمنه و يكتب المولى له عليه العتق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة واما الخط فقد لا يكتب  
لانه غير واجب [فان كاتب] بلفظ الكتابة و قال كاتب [قنة] اي مملوكة بقرنية التعريف  
فيتناول المدبر و ام الولد [ولو] كان [صغيرا يعقل] البيع والشراء بان يعرف ان البيع مالب  
للملك و الشراء جالب كما في الكرمانى و زاد في الضمرات و يعرف الغبن اليسير من الفاحش وفيه  
اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتبا حتى لو ادى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهدي  
و غيره [بمال] معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين لغيره  
كالكيل و الموزن و المزروع و الاظهر الفساد كما في قاضيخان [حال] اي معجل من ( حل عليه الدين  
حولا) اي وجب و لزم كما في المغرب [ارمنجيم] اي مفروق في الاداء و العرب تسمي المفروق منجما كما في  
التهذيب و قال الراغب اصل النجم الكواكب الطالع و يقال نجمت عليه اذا اوزعته كانك فرضت ان  
تدفع عند كل طلوع نجم نصيبا ثم صار متعارفا في تقدير الدفع بما قدرته [او مؤجل] اي مجعول  
له اجل و هو المدة المضروبة للشيء كما في المفردات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجهولا كالحصاد  
جاز الكتابة و الى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة و لا يشترط ان يزداد عليه ( ان اديت  
فحرر و ان عجزت ففن) خلافا للشافعي رح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة [و قال جعلت]  
لازما [عليك الفاء] من الدراهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله [توديه نجوما]  
اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المغرب ثم وصفه و قال [اولها] بالنصب اي في  
اول النجوم [كذا] اي خمسمائة مثلا [و آخرها كذا] اي خمسمائة [فان ادينه فانت حر و ان  
عجزت ففن] اي فانت عبد و انما اشترط هذان الشرطان ليكون العقد متققا و الا فالاول كاف عندنا  
كما مر و به صرح الكرمانى [وقبل العبد] المال عطف على قال او كاتب [صح] الكتابة و لزم المال  
بالتمام و قال بعضهم انه ينبغي حط بعضه كما في شرح الطحاوي و غيره [و خرج من يده دون  
ملكه] مستدرك بصريح التعريف الا انه ذكر ليتفرع مسائل الاولى على القيد الثاني و الباقية على  
الاول الا ان الفاء اولى حينئذ في قوله [و عتق] المكاتب كله لبقاء الملكية [مجانا] اي بلا بدل  
قبل ادائه [ان اعتق] اي اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه يعتبر من الثالث [و غرم]

اي ضمن [ السيد العقر ] اي مقدار مهر مثل المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للوطي لو كان الاستيجار مباحا و الفتوى على الاول كما في استيلاد المضمرات [ ان وطى مكاتبته ] لانها خرجت من يده [ و ] غرم [ الارش ] اي دية الجراحة [ ان جنى عليها او على ولدها ] اي جرح احدهما [ او ] غرم المثل او القيمة ان جنى على [ مالها ] اي اتلفه و كذا غرم ارشه ان جنى عليه كما في قاضيان فالاولى تكبير الضمير ليدخل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهوم بخلاف العكس [ وصحت ] الكتابة و انما انت منها تنبيهها على جواز الوجهين كما عرف [ على حيوان ذكر جنسه ] كالعبد و الحمار [ فقط ] اي لا نومه كالتركي و الهندي ولا صفته كالجيد و الردي [ و يودى ] المكاتب [ الوسط ] بين الجيد و الردي من ذلك الجنس [ او قيمته ] اي الوسط في العبد اربعون دينارا عنده و على قدر غلاء السعر و رخصه عندهما و لم يقدر في غيره بشئ ولو كاتبه على مال متقوم الا انه مجهول الجنس او القدر ينعقد على القيمة و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على شعير او حنطة مع بيان المقدار ادى الوسط كما في المحيط [ وفسدت ] الكتابة واقعة [ على قيمته ] اي قيمة العبد لاختلاف المقومين فلا يتعين لكن يعتق بآداء القيمة و يثبت بتصادقهما و ان اختلفا رجعا الى المقومين فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة و ان اختلفا بان يقرم احدهما بالالف و الاخر به و بعشرة يعتق بآداء الاقصى و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على ثوب لفسدت كما في المحيط [ او ] على [ خمر ] اي نفسها او قيمتها [ او خنزير ] و غيرهما مما لا ينتقوم به [ من المسلم ] فلو كاتب ذمي عبده الكافر على نحو الخمر العلوم المقدار جاز و فيه اشعار بأنه لو ادى الخمر عتق و هذا ظاهر الرواية و عن الطرفين انه انما يعتق به اذا قال ان ادبتها فانت حر و عند زفر لا يعتق الا بآداء قيمة العبد و عند ابي يوسف ان ادى المشروطة او قيمة العبد عتق فما في الهداية من آداء قيمة الخمر مشكل كما في الكافي و ذكر في الحصر انه لا يعتق عند الطرفين بآداء الخمر بل بآداء قيمة نفسه لان القيمة في العقد الفاسد كالمسمى في الصحيح [ و صح للمكاتب ] كما لولده و عبده و امته [ البيع و الشراء ] و لو بغن فاحش عنده و اما عندهما فلا يصحان به و الحاية فيهما على هذا الخلاف فيصحان بالغن البعير و لو قال صح له التجارة لكان شاملا لمثل المضاربة و الشركة و الاجارة و الاستيجار و الاستقراض و الابضاع و الاستبضاع و الرهن و الارتهان و الاستعارة كما في المحيط [ و السفر ] وان شرط عدمه استحسانا [ و انكاح امته ] من عبد غيره و التوكيل به لاستفادته المهر و فيه اشعار بأنه لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز بعد العتق لم ينقل ولا انكاح امته من عبد و عن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط [ و كتابة قنه ] خلافا لزفر [ وله ] اي المكاتب الاعلى [ و لاؤه ] اي المكاتب الاسفل [ ان ادى ] الاسفل بدل كتابته [ بعد عتقه ] اي الاعلى لانه صار حراً [ و اسيده ] اي الاعلى و لاؤه [ ان ادى قبله ] اي عتقه [ ولا ] يصح [ تزوجه ] بنفسه و بالتوكيل الا باجزة السيد

فان اعتق قبل اجازته نفذ ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح [و] لا [هبة ولو بعوض و] لا [تصدقه الابيسير] منهما وهو مادون الدرهم لانه قليل يترومع فيه الناس كما في الكرماني وفيه اشعار بانه لو اهدى بطعام او دعي اليه فلا باس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او الثياب لم يقبل كما في المحيط [وتكفله] بالنفس والمال و في المضمورات لو كاتب عبده كتابة واحدة بالف فله ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة [واقراضه] لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة و ينبغي ان يحوز باليسير كالهبة [واعتاق عبده ولو مال و] لا [بيع نفس عبده منه] اي من عبده لان فيهما اسقاط الملك واثبات الدين على الفليس [وانكاحه] اي عبده كما اشير اليه [والاب و الوصي في رقيق] الحر [الصغير كالمكاتب] حكما فيملك ان كان له [ان كان له] اي للمكاتب [وجهه] كدين و لو مال ولا يبيع عبده وانكاحه [واذا عجز عن نجم] ولو اولا [ان كان له] اي للمكاتب [وجهه] كدين و مال ولو في سفر [مبطل] ذلك الوجه [اليه] اي المكاتب [لا يعجزه] من التعجيز اي لا يعجل [الحاكم] والقاضي بتعجيز المكاتب بل يمهل [الى] يومين او [ثلاثة ايام] فانها مدة ابلاء العذر في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار وامهال من ادعى الدفع ببينة حاضرة وامهال المدينون المقر ليحضر المال او ليبيع عينا في يده وامهال المرتد كما في الكافي [والا] يكن له ذلك الوجه [عجزه] الحاكم عند الطوفين وقال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى نجمان و الاول هو الصحيح كما في المضمورات [ونسخها] اي فسخ الحاكم الكتابة وان لم يرض المكاتب به [بطلب سيده] الفسخ [او] فسخها [سيده] بنفسه بلا قضاء [برضاه] اي المكاتب وفي فسخه بدون رضاه روايتان وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بلا رضاه السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البلخي كما في المحيط [وعاد] بالفسخ [رقه] كما كان اولا وفيه اشكال بانه مشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة وقد مر ان الزايل هو اليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا ولذا قال في الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق الا ان لرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاحكام فلو قبل بحذف المضاف وهو الحكم لاندفع الاشكال [وما] كان [في يده] من الاكتساب ملكا [لسيده] ملكا موكدا عند ابي يوسف و ملكا مبتدأ عند محمد ولهذا لو آجر المكاتب امة ظئيرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرماني [فان مات] متجاوزا [عن] اداء [وفاء] اي مال يفي بما عليه اي مات وترك مالا رافيا به [لم نفسخ] الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء تنفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب انفعبه ابو الليث الى انه لا ينفسخ بدون الحكم كما في الصغرى واعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه ديون بدء بدين الاجنبي ثم دبر المولى ثم ببدل الكتابة كما في المحيط [وقضى

البذل [من ماله] الذي لم يتعلق به دين [وحكم بموته] اي المكاتب [حراً] في آخر جزء من اجزاء حيوته عند الاكثرين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حياً قابلاً للعتق كما يقدر المولى حياً مالكا معتقاً كما في الكروماني [و] حكم للوارث ميلاً كان او غيره باخذ [الارث] اي الميراث والهمزة بدل من الواو [منه] اي من المكاتب والاكتفاء مشعر بان وصاياه باطلة فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البذل بين الورثة لا غير كما في المحيط [وعتق بنيه] اي حكم يعتق اولاده ذكورا واناثا في آخر حيوة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قد [ولدوا في] وقت [كتابته] لا قبلها فلا يعتقون [او] قد [شراهم] اي ملك والديه و مولوديه بالشراء وغيره من اسباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امرأته وسائر ذري رحم منه عنده خلافا لهما والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقاً واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحساناً ويدخلون عندهما قايماً كما في المحيط [او] عتق ابنه قد [كوتب] المكاتب [هو وابنه] حال كونه [صغيراً او كبيراً جرة] اي بكتابة واحدة فانهما جعلاً كشخص فهو معطوف على عتق بنيه وابنه على المستتر في كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تماثل فيه كاظن [وطاب] اي حل [لسيده] الغني [ان ادى] المكاتب [اليه] شيئاً [من صدقة] اي زكوة او غيرها [فعجز] فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان الخبث في الاخذ لانه ذل على اصل ابي يوسف ولتبدل الملك عند محمد كما في الكافي فلو قال وعجز لكان احسن [ولا ينفسخ] الكتابة [بموت السيد] والا لبطل حق المكاتب [وادى] المكاتب [البذل الى ورثته] اي وارثه الكبير ووصي الصغير [على نجومه] اي على وجهه وقع العقد عليه من النجوم [وان اعتقه بعضهم لا يصح] اعتاقه نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب غير مملوك لاجل [وان اعتقوه] جميعاً او متفرقين [عتق مجاناً] استحساناً لانه جعل اعتاقهم اسقاطاً للبذل الكتابة لا قياساً لما ذكرناه والابراء والهبة وما في معناه كالاعتاق حكماً ولا يخفي ما يرواه من وجه حسن الاختتام \*

### \* كتاب الايمان \*

عقب الكتابة بهما لما بينهما من الموافقة في المخالفة فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان اي ايقاع الايمان جمع اليمين لغة اليد اليمنى على ما في علامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها و اذا جمعت مع حذف وحده دون سائر الكتب وشريعة ما قوي به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يتماسحون بايمانهم حالة التحالف وهو على ما في المبسوط والتحفة وشروح الهداية وغيرها قسمان قسم وجملة شرطية هياني تفسيرهما فمن الظن السوء ان يجعل القسم الثاني خارجاً عن اليمين الشرعية ولا يكره الحلف به عند لجهوز

سيما في زماننا لقلة مبالاة الناس بالقسم الاول و لا يكره الحلف به اتفاقا و ان كان تقليده اولى  
 كافي الكافي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم  
 اشيع مع الاشرفية ابتداء به فقال [وهي] اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحريم الحلال [ثنت]  
 باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يعد ثم فصله وقال [فحلفه] بفتح الحاء وكسر  
 اللام او مكونها يمين يؤخذ بها العبد ثم سمي به كل يمين كافي المفردات والمراد به المعني  
 المصدرى اي حلف الحالف بالله [على فعل] مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح  
 النحاة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمشهور  
 المكهور الا انه بمعنى المفتوح فاذه و ان كان لغة اسم للآثر المرتب على المعني المصدرى وعرفا اسم  
 للفظين اشتراكا كضرب و ضرب الا ان الاسم يستعمل بمعني المصدر كما تقرر [او ترك] اي عدم  
 فعل [ماض] حال كون الحالف [كاذبا] كذبا [عمدا] او كذب عمدا و كونه حالا من فاعل  
 كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمدا كان او سهوا الا انه لا ياتم بالسهو  
 وهذا هو المشهور لكن في الكرمانى والمعتصمى وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون  
 الخارج وفيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة الخبرية لانها الموصوفة بالكذب والى ان  
 تلك الجملة وجب ان تشمل على الماضي المثبت او النفي فتوصيف الفعل والترك به يجوز وانما  
 خص الماضي وقد وصفا بالحال لانه اكثر وقوعا وما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم  
 واليمين انما تنعقد بعد الفراغ منه ففيه ان الحال بالاجماع ما قارن وجود لفظه وجود جزء من معناه  
 كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقرينة ما ياتي من  
 قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز وقد اندرج فيه الحال كما ذكره [غموس] اي يمين غموس  
 و يجوز ان يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرمانى وغيره من المتداولات وقال المطرزي  
 ان الاضافة خطأ لغة وسماعا والغموس صفة من الخمس اي الادخال في الماء صميت به لانه يدخل  
 صاحبه في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن في المبسوط  
 والكرمانى وغيرهما انه يمين مجازا كبيع الحرلان اليمين مشروع وهو كبيرة محضة  
 واعلم انما ذكره اعم مما ينقطع به حق مسلم وفي المحيط انه الغموس [ياثم] صاحبه [به]  
 اي بذلك الحلف ولا يرفع الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفع الكفارة بخلاف  
 المنعقدة [و] حلفه عليه [ظانا] وقيل انه عطف على (عمدا) على تقدير كونه حالا من فاعل  
 (كاذبا) وفيه اند على تقدير التسليم معتلزم لاستدراك قوله وهو ضده ولو تركه وقال عمدا  
 لكان اخصر [انه] اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الحال في الحال [حق] اي مطابقة  
 الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتصفه بالحق ليس لذاته كما عرف واعلم ان الكذب يستعمل غالبا

في الاقوال والحق في المعتقدات [ وهو ] اي الفعل اذا ترك [ ضده ] اي لا يطابقه الواقع [ لغو ] ساقط لم يتعلق به حكم وفي المقائس اللغو ما لا يعتد به وفي الزاهدي عن ابن عباس هو اليمين في الغضب وفي الاختيار عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله و بلى والله وفي المصنوعات انه غموس عندنا و مثال اللغو في الماضي و الحال ان يقول والله ما دخلت الدار و انه زيد ظانا انه كذلك و قد كان بخلافه وفي المحيط لو اراد رجل ان يقوم لآخر فقال ( يا لله اكر برخيرى ) فقام لا يلزمه كفارة لانه لغو من الكلام [ يرجي عقوة ] اي ترك عقوبة لانه لم يتعمد الكذب و انما لم يقطع باللغو متابعة لمحمد في المبسوط و لانه غير منصوص فلا يعتد بكونه مرادا [ او ] حلف [ ملئ ] فعل او ترك [ آت ] اي ممتقبل اذ آت زمانه [ ينعقد ] وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين و يسمى معقودة ايضا لتوثيق الحالف ايها بالقصد و النية [ وكفر فيه ] اي في المنعقد من الايمان [ فقط ] دون الغموس واللغو وهذا تصريح بما اشير اليه [ ان حنت ] في يمينه بالكسر اي نقضها و آثم فيها و الحنت الذنب العظيم كما في طلاق الطلبة و به اشارة الى ان الكفارة لم يعتبر الا بعد الحنت و الى انه يحتمل ان يكون البر و الحنت واجبين كما على فعل الغرض و ترك المعصية و بالعكس و ان يكون الحنت خيرا من البر كما على محران المسلم و غيره و ان يكون البر خيرا كما على المباحاة كما في الاختيار و غيره [ لو سهوا او كرها حلف ازحنت ] اي وجب الكفارة و ان كان الحلف او الحنت بطريق السهو او الاكراه كذا ذكره المصنف و به رمز الى ان سهوا و كرها تميز متقدم على عامله الا ان تقديمه غير جائز على الاصح و الى ان كرها بالفتح فانه بالضم الكرامة و السهو كالنسيان في اللغة الغفلة و ذهاب القلب الى الغير كما في القاموس و اما عرفا فالسهو قسم من النسيان فانه فقدان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي رقت شاء و يسمى هذا ذهولا و سهوا و بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشم كسب جديد و يسمى نسيانا عند الحكم كما في التلويح فالاول ذكر النسيان و ان علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاول و يدخل فيه ما جرى على لسانه من اليمين عند ارادة غيره و يسمى هذا خطاء كما في المستصفي [ و القسم ] بفتحين اسم من الاقسام و عرفنا جملة مؤكدة يحتاج الى ما يلصق بها من اسم دال على التعظيم و يسمى بالقسم به و جملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها و جواب القسم فهو اخص من اليمين و الحلف الشاملين للشرطية الاتية و لما كان المقسم به شريفا في نفسه قال [ بالله ] اي يلصق باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات و ذا عند الاكثرين و قال بعضهم انه في الاصل صفة انقلب علما و فيه اشعار بان باسم الله ليس بيمين و هو المختار عند صدر الشهيد و ذكر القلوري انه يمين مع النية وعن محمد انه يمين مطلقا كما في المحيط و الاطلاق دال على انه يمين و ان كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم و الخطاء في الاعراب غير



مانع كافي النهاية [ ارباسم ] هو عرفاً لفظ دال على الذات والصفة معا فأنه اسم ملق راي [ من اسمائه ] تعالى ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحاً نحو بك لا فعلن كما في الاختيار وغيره [ كالرحمن ] فانه لم يمتعمل في غيره [ والرحيم ] يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يميناً بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو قال الله والله كان يمينين وفي النوادر انه يمين واحد وقال الله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال الله والرحمان والرحيم والعزیز والحكيم فكل منها يمين عليحدة وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى [ والحق ] اي من لا يقبح منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواقف وفيه اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يميناً وفيه خلاف سياطي [ او بصفة ] هي عرفاً مصدر ممكن الاشتقاق [ يحلف بها ] اي يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود نهي احتراز عما يحلفون بها من نحو الاء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه [ من صفاته ] تعالى ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير والاول هو الاصح كافي النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن ادلا يجوز وصفه بضده والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق [ كعزة الله ] اي غلبته من حد نصر اعدم النظير من حد ضرب اعدم الخط من منزلته من حد علم [ وجلاله ] اي كونه كامل الصفات [ وكبريائه ] اي كونه كامل الذات [ وعظمته ] اي كونه كامل الذات امالة وكامل الصفات تبعا [ وقدرته ] اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدرامي [ لا ] يلصق القسم [ بغير الله ] فانه حرام عن ابن عباس انه قل لو حلفت بالله كاذبا احب الي من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال الاشتراك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كما في الكفاية الشعبي فما اقسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيرهما ليس للعبد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف ( بمان ومرتو ) فان اعتقد انه حلف والبريه واجب يكفر وقال علي الرازي اني اخاف الكفر على من قال بحيوتي وحيونك وما اشبهه كما في النهاية وذكر في المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحيوته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد [ كالنبي والقرآن ] وصورة منه والمصحف والشرايع والعبادات كالصلوة وغيرها والعرش [ والكعبة ] كل ذلك لان العرب ما تعارفوا يميناً كما في شرح الطحاري [ ولا بصفة ] من صفاته تعالى [ لا يحلف بها عرفاً ] اي في عرف العرب كما في شرح الطحاري [ كرحمته ] من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام [ وعلمه ] صفة بها لا يخفى عليه شيء وفي الخلاصة انه يمين بالنية [ ورضائه ] اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مراداً له تعالى ليس مرضياً عنده لانه يعترض عليه ويواخذ به [ وعضبه ] اي انتقامه وكونه معاقباً لمن عصاه وقال ابو حنيفة انهما صفتان له

تعالى بلا كيف [ وسخطه ] اي انزال عقوبة وفي الاصل الغضب الشديد المقتضي للعقوبة كما في  
المفردات [ وعذابه ] اي عقوبته وقال الراغب هو الايجاع الشديد [ وقوله ] مبتداء خبره قسم بعده  
[ لعمر الله ] عطف بيان لقوله وهو مبتداء خبره مخدوف هو قسمي او ما اقسم به فهذا يجري مجرى  
قولك اقسمت بعمرى واذا قال لعمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او  
مفتوحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم  
لمدة عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الغناء ولهذا وصف الله به وقتما يوصف بالعمر وفي الاضافة  
اشعار بان لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبربل  
يجب ان يحدث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي [ وايم الله ] بفتح الهمزة و  
كسرها مع ضم الميم مقصور ايم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة  
المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور  
الايمن الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال  
تخفيفا ومفرد كذلك عند سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى المذهبين مبتداء خبره  
مخدوف هو نحو يميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو الشمس والضحى  
او اليمين الذي يكون باسمائه تعالى نحو والله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان ايم صلة عند  
البصرية [ وعهد الله ] بالجرب واسطة حرف القسم كما ذكره المصنف وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم  
يجزجره والحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضرار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء  
اي اقسم عهدا وعلى عهد الله اي يمينه وقد مر معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله و  
يجوز ان يكون المعنى والله الحافظ فان العهد حفظ الشئ ومراعاته حالا بعد حال و يسمى الموثق  
الذي يلزم مراعاته عهدا وعهد الله ما يلزمه وليس يلزم في الشرع كالنذر وما يجري مجراها  
[ و ] ذمته و [ ميثاقه ] وبالميثاق هو عقد موكد بيمين وعهد كما في المفردات وذكر في المحيط  
ان ( يذير قتم و عهد كردم ) هواء في اليمين [ واقسم ] واعظم [ واحلف ] بكسر اللام وعن عهد لوقال  
البتة لا احلف كذا فيمين كما في المحيط [ واشهد ] اي اقسم لجريه مجرى الحلف [ وان لم يقل ]  
مع كل من الثلث [ بالله ] وقال زفران لم يذكر معها لم يكن يميننا [ وعلي نذر ] وهو ان ترجب  
على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بانه لوقال نذرت ان لا افعل كذا فيمين  
كما في قاضيخان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمين ولهذا وجب عليه  
الوفاء كما يجي [ او ] علي [ يمين ] معناه ( برى سوگند است که اين کار ناسم ) وهو يمين ايضا كما  
في المحيط [ او ] علي عهد او [ عهد ] لي او علي عهد كما في النظم [ وان لم يصف ] هذه الالفاظ الى الله  
ولم يقل علي نذر الله او يمين الله او عهد الله وعن ابي يوسف اذا قل الله علي يمين وهو يريد ان

يوجبها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس يمين كما في المحيط [ وان فعل كذا ] اي بان دخل الدار مثلا [ فهو كافر ] او مجوسي او يهودي او نصراني لانه تحريم الحلال الذي هو يمين فان المعنى هذا الفعل المباح حرام علي لانه علقه بالكفر [ وان لم يكفر ] بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر حال كونه [ علقه بماض ] بان يجعل الشرط لفظ كان مثلا فانه لنصوصيته في الماضي لا يستفاد منه المستقبل اصلا لنحو ان كان فعل كذا فهو كافر [ او آت ] كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لشيع فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيهما وان اعتقد الكفر بالحنث يكفر لانه لما اقدم على الحنث لرضي بالكفر كما في الهداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مغفورة بجملة لم يكن يمينا جزاؤها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يمينا لانه تفسير لاختياري الذي ليس بيمين ولانه مقيد بالمرأة والمجلس وكذا لو قال ان مت فانت حر فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق غدا بخلاف انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول ( في ) صار بمعنى الشرط كما في المحيط [ وسوگند می خورم بخداي قسم ] اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ( سوگند می خورم بطلاق ) فليس بيمين كما في الخلاصة والى انه لو قال ( سوگند می خورم بدون بخداي ) او قال ( سوگند خورم ) لم يكن يمينا وليس كذلك بخلاف ما لو قال ( سوگند خورده ام ) فانه اخبار ان صدق حنث والا فلا شيء عليه كما في المحيط [ وحقا ] لا افعال كذا لم يذكر في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه لا محالة كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المصنوعات الصحيح انه ليس بيمين وفي قاضيخان الصحيح انه ان اراد به اهم الله يكون يمينا [ وحق الله ] ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يستحقه على صادة من العبادات كما في المحيط وعن ابي يوسف انه يمين وعن ابي حنيفة انه يمين السفلة اي الذنبيات وفيه اشارة الى ان بحق الله يمين وذا بخلاف كما في قاضيخان والى ان بحق رسول الله ليس بيمين وذا بالانفاق وكذا بحق الكعبة والاسلام والقران والمجاهد كما في النظم [ وحرمة ] اسم من الاحترام وهي ما يحرم تركه [ وسوگند خورم بخداي ] ليس بيمين لانه وعد وفي المحيط انه يمين [ يا ] سوگند خورم [ بطلاق زن ] والاحسن ( او ) مكان ( يا ) الا انه راعى تناسب الطرفين [ وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنته ] اسم من اللعن وهو ابعاد من رحمته في الدنيا بانقطاع التوفيق وفي العقبي بالابتلاء في العقوبة كما في المفردات وهذا في حق الكفار واما في حق المؤمنين فاسقاطهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرمانى وغيره [ او انا زن ] اي ان افعله فانا زن [ او سارق او شارب خمر او آكل ربوا ] اودم او ميتة او خنزير [ لا ] يكون قسما و يمينا خبرا لحقا وما بعده والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة ان الكفر مما

لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تمسك عند الضرورة فكل ما هو حرام موبد فاستحلاله معلقا بالشرط يمين والا فلا والبتأدر ان لا يفصل بين المقسم به وعليه ولو كان الفصل سكتة فلو حلفه وقال قل (يازد) فقال (يازد) ثم قال (كرو زآدينه يائي) فقال (كرو زآدينه ياييم) فلم يانه قالوا لا حنت عليه كما في قاضيخان وكذا في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب كثير من المسائل [ وحروف القسم ] اي احرفه [ الواو والباء والتاء ] افتتح بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء مختصة بالله والاضافة تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من بكسر الميم وضمها المختصة بربي كما في الرضي والى انها موضوعة للقسم وما وضع له الايم كما في الكشف [ ويضم ] ما هو حرف القسم الاصلي من الباء كما في الكشف والرضي فيكون من قبيل تقدم المعنوي الا انه بلا قرينة [ كما الله ] اي اقسم بالله لا [ افعله ] وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط الباء مسرور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضي هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والسكون فيه عند ذكرها وفي الله وقبل لم يكن يمينا الا اذا كان مسرورا ولو قال له و اراد اليمين فيمين وفي قوله كلله اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والهاء عوضا في جميع ما يقسم به و ذا عند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز و لذا قالوا الله وها الله ذا لافعلن كما في الكشف لكن في الرضي ان الحلاله مختص بحوار الترك [ وكفاره ] اي كفارة الحلف والحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي مبالغة فاعل والتاء للتأكيد لا للقل كما ظن لانها غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها مانرة للآثم [ عتق رقبة ] اي اعتاقه له لان الية شرط في التكفير وقد مر وجه لعتق مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن اعتاق رقبة [ او اطعم عشرة مساكين ] متل فان مصرف الكفارة والزكوة واحد والعشرة اعم من الحقيقي والحكمي [ كما ] ببناء هما [ من الاعتاق و الاطعام ] في الطهار [ ذلكم مصدر وما كفاية عنهما ] و هما تأكيد فلو اعتق عبدا عن كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء الثلاثة كما في الطهار و لو اعتق ثلث رقبات عن ثلث كفارات و نوى اعتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عندهم كما في الطهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتداخل بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في المنية عن شهاب الائمة ان الايمان بالله اذا كثرت تداخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عندي وعن ابي يوسف انهما لا تتداخل وشرف الائمة لا يغني به [ او كسوتهم ] اي كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكسو مسكيا واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اثواب او ثوبا واحدا بان يرديه الى مسكين ثم يسترد منه اليه والى غيره بالهبة او غيرها فان لتبديل الوصف تأثيرا في تبديل العين لكن لا يحوز

عند أكثرهم كما في الكشف [ لكل ] منهم [ ثوب ] جديد أو خلق يمكن الانتفاع به أكثر من نصف الجديد بأن ينتفع مثلاً بالجديد ستة أشهر وبهذا أربعة على ما قال الفقيه أبو الليث وذهب أبو بكر الأمكاف إلى أنه إن كان بحال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعتبر في الثوب الوسط الصالح لأوساط الناس وهو أشبه بالصواب على ما قال الحلواني كما في المحيط [ يستمرامة بدنه ] أي أكثره كاللثة أو الجبة أو القميص أو القباء وأما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية وعنه أنه يجوز إذا كانت سابقة كما في المحيط وذكر في النظام أن الكسوة لرجل ما يوارى به عورة والمرأة درع وخمار في ظاهر الأصول وعن أبي يوسف يجب كسوة معروفة أزار و قميص له و أزار و درع لها [ فلم يجوز السراويل ] على ما ذكره القدوري وهذا إذا أريد بالبدن ما هو مجاز من جميع الأعضاء وأما إذا أريد به ما هو حقيقة من العتق إلى الورك فإن الرجلين ناقلتان واليدين باطشتان والرأس طليعة فينبغي أن يجوز لأنه جمع سرولة تقديراً أو تحقيقاً تعريب (شوار) ولو أريد به الثبان بضم التاء وتشديد الباء وهو سراويل صغير مقدار شبر سائر للعورة الغليظة للملاحين فينبغي أن لا يجوز إلا في زماننا لا يفرق بينهما إلا بأن يكون مدخل الرجل من الثبان أصيق وربما يكون ذا طاقين فينبغي أن يجوز وفي المحيط عن محمد بن السراويل يجوز وعنه أنه للرجل يجوز والمرأة لا وقال أبو يوسف لا يجوز لهما والكلام مشير إلى أنه لو أطلع خمسة وكذا خمسة جاز وتمامه في قاضيهان وإلى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يتعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البذل فإذا أتى بواحد سقط الباقي والادل مذموب جمهور الفقهاء والثاني مذموب بعض العراقيين والمعتزلة منهم فعند الجمهور إذا أتى بكل كان الواجب واحداً منها هو أعلاها قيمة ولو ترك الكل كان معاقباً بواحد هو أدناها قيمة لأن الغرض سقط بالادنى وأما عند غيرهم فإذا أتى بالجميع يثاب ثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع وتمامه في الكشف [ فإن عجز عنها ] أي عن هذه الثلاثة بأن لم يكن له فضل عن كفائه مقدار ما يكفر ولم يملك عين المنصوص عليه [ وقت الأداء ] لا وقت اليمين و الأولى ذكره في المظاهر [ صام ] وجوباً [ ثلثه أيام ] وعنه أنه إذا كان له قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم ومن ابن مقبل إن كان له ذلك الطعام وقوت ملوئين لا يصوم وفي الأصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه وأما قبله ففيه اختلاف المسايخ كما في المحيط وذكر في الزاهد لوبدل ابن المعمر والأجنبي ما لا ليكفر به لم يثبت القدرة بالإجماع [ ولاء ] أي متتابعة حتى لو مرض فيها أو أفاطر أو حاضت استقبل بخلاف كفارة الظهار والقتل وأعلم أنه لو أخر كفارة اليمين آثم ولم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة [ ولم تجز ] الكفارة [ بلا حنث ] لأنه السبب فلم تقيمت عليه أعيدت وهذا تصريح بما أشار إليه في السابق كقوله [ ومن حلف ] بالقسم أو الشرطية [ على معصية كعدم الكلام مع ] أحد [ أبويه ] أو غيره بأن يقول والله لا أكلمه إلا أن كلمته فعلي

نذر وهذا اذا لم ينويه شيئاً والا فعليه الراء كما ياتي [حنت] اي وجب ان يجعل نفسه حائثا [وكفر] عنه بعده لقوله صلى الله عليه وسلم ① (من حلف على يمين اي اقسم عليه وراي غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير منه ثم ليكفر) وفيه دلالة على ان اليمين اذا كان على معصية وجب الحنت بالطريق الادنى كما في المستصفى وقد قال صلى الله عليه وسلم (من حلف ان يعصى الله فلا يعصه) والكلام دال على ان الحنت قد يكون خيرا من البر وبالعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الايمان فمن الظن ان لادلالة للحديث على كون الحلف على معصية وان الحديث دال على اشتراط كون الحنت خيرا من البر وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الا من فرط جهله بكمال هؤلاء الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهورة بين الانام [ولا كفارة في حلف كافر] محرمي او يهودي [وان حنت] حال كونه [معلما] و الاشمل في حلف غير مكلف وان حنت مكلفا فان الصبي او المجنون اذا حلف ثم كلف ثم حنت لم يكفر كما في النظم [ومن حرم ملكه] على نفسه بان يقول هذا العسل او كلام فلان حرام علي او (حرام است مرا. توسن گفتن) [لا يحرم] ملكه عليه لانه تعالى المحرم [وان استباحه] اي فعل ما حرم عليه [كفر] عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فلو قال ما في يدي من الدراهم حرام علي فان اشترى بها شئاً حنت بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراد به تحريم الشراء صرفا وانما اختار ملكه على حاله اشارة الى انه لو حرم الخمر ثم شرب كفر على المختار وفي البقرة لو قال الخنزير حرام علي فليس بيمين والقياس على الخمر يقتضي ان يكون يمينيا على الخلاف وعن ابي حنيفة لو قال لجماعه كلامكم حرام علي حنت بكلام احدهم انك في المحيط [ومن نذر] بما هو واجب فصدا من جنسه نذرا [مطلقا] غير معنق بشرط بقرينة التقابل مثل ان يقول الله علي حج او عمرة او اعتكاف او لله علي نذر و اراد به شيئاً بعينه كالصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة الحنافة او بناء المسجد او لسقاية او عمارتهما او اكرام الابرار او عبادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او كفان التوتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه شيء في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدعاء دبر كل صلاة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه

---

① يقول العبد لسقيم الكمل كبرالدين احمد ان الصحيح في متن الحديث ما فرأت على شيخني في صحيح النسائي حبت قال اخبرنا اسحق بن منصور اخبرنا عبد الرحمن اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن عمرو مولى الحسن بن علي يحدث عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين ورائي غيرهما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه \*

صلى الله عليه وسلم كافي المنية ولو ل الله علي دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين و ان لم يكن له نية فليس بيمين ولا نذر كافي المحيط [او] نذر [معلقا بشرط يريده] اي يريد وجوده لجلب منفعة او دفع مضرة [كان قدم غايبي] او شفى الله مريضه او مات عدوي فله علي صوم سنة او عتق مملوك او صلوة [فوجد] الشرط بان قدم الغائب مثلا [دفع] بما نذروا يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد ر ح ان المعلق عدة ان دفع به ما فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال الله علي صدقة ولم ينوشأ فعليه نصف صاع من برد من نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يجي ذلك اليوم جاز كافي المحيط وعن ابي حنيفة ر ح انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كافي المضمورات [و] معلقا [بما لم يرد] من الشرط [كان زنيته] او شربته فله علي كذا او نذر [دفع] بما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية [او كفر] عن بيمينه باعتبار المعني المقصود وحاصله انه ان نذر نذرا معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الثلثة وبه ائتمى ابو علي السعدي وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه و ائتمى مشايخ بلخ به وهو مختار السرخسي وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كافي المحيط وغيره [وهو] اي التفصيل المذكور [الصحيح] كافي الهداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره و قد يقتضى كافي الخلاصة \*

### [ فصل \* من حلف ] بالقسم او الشرطية [ لا يدخل بيتا يحنث بدخول صفة ]

لان البيت ما رى الانسان سواء كان من حجر او مدر او صوف ووبر كافي المنقودات قيل هذا في عرفهم فان الصفة عندهم اسم لبيت صغي يسمى في ديارنا (كاشانه) واما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كافي النهاية لكن في بيعه انه اسم لمحقف واحد له دهليز بخلاف (فانه) فانه اسم لكل مسكن صغيرا او كبيرا كافي بيع الكفاية فهو اسم من الدار والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف او بيتين او ثلثة والحجرة نظير البيت فانها اسم لما حجب بالبناء والدخول هو الاتصال من خارج الى داخل سواء كان راكبا او ماشيا من الباب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدي رجله او رأسه لم يحنث كافي الايضاح [لا] يحنث بدخول [الكعبة او مسجد او بيعة] بكسر الباء وسكون الياء معبد التنصاري بالفارسية (كايه) او معبد اليهود او الكفار كافي القاموس [او كنيمة] بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية (كنست) [او دهليز] معرب بكسر الدال ما بين الباب وداخل الدار كافي الصحاح فلو كان مسقفا لو اغلق بابه بقى داخل البيت يحنث على ما قال مشايخنا كافي المحيط [او ظنة باب دار] بالضم ما باط على بابها بلا بناء فوقه او مع بناء مفتحه الى الطريق كافي المحيط فهي على هيئته صفة كافي القاموس [كاف] لا يحنث [في] ان

قال والله [ لا يدخل دارا يدخل ] عطف على قال [ دارا خربة ] لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا افهم قالوا انها اسم للعروة عند العرب والعجم وضعفه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العروة ينقص بمنقصاته والطلق يتصرف الى الكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا يحسن بالناقص واما ( سرى ) فمرادف للدار في عرفنا الا ان في بيع الكفاية انه اسم لدار السلطان [ وفي هذه الدار يحسن ان دخلها ] حال كونها [ منهمة ] لجدو الايضاح في العبارة [ ولو صحراء ] مشير الى زوال الجدران وانما يحسن لان البناء وصف والوصف في الحاضر لغو وقال ابو اللث ان حلف بالفارسية لا يحسن في المسكر والمعرف الا بدخول المبنية كما في الكافي [ او ] دخلها [ بعد ما بنيت ] هذه الدار المنهمة دارا [ اخرى ] فبعد ما معطوف على الحال او الشرط بتقدير الفعل [ او ] ان [ وقف على سطحها ] او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بانه لو ارتقى غصن شجر في الدار او حائطها او سطحها لا يحسن و عليه الفتوى كما في المحيط [ وقيل ] اي قال ابو الميث [ في عرفنا ] العجمي [ لا يحسن ] بالوقوف على السطح او الحائط و عليه الفتوى كما في المحيط [ كما ] لا يحسن للتبديل [ لو جعلت ] هذه الدار المحلوفة بعد الانهدام [ مسجدا او حماما او بيتا ] او نهرا او دارا ثم دخلها [ او ] لو [ دخلها ] اي الدار المحلوفة المبنية [ بعد هدم ] مثل [ الحمام ] فان حذف المثل غير عزيز في كلامهم فيشتمل البيت وغيره اليه اشير في الهداية وفي اضافة الهدم الى الحمام دون المسجد مع كونه اقدم رعاية امر حرم كما لا يخفى [ و كهدا البيت ] اي كما لا يحسن في هذا البيت [ ودخله ] منهما صحراء [ فيحسن بالدخول ] لو بقي الحيطان كما في الكافي [ او ] دخله [ بعد ما بني بيتا آخر ] دانه لا يحسن والفرق بين المعرفين ما قال شاعرهم \*

\* والدار دار وان زالت حوايطها \* \* والبيت ليس ببيت بعد تهديم \*

[ از ] مثل هذه [ الدار ] او البيت [ فوق ] الحاف في [ طاق باب ] اي فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الظن التخصيص بالعتبة على ان في الاختبار في كل موضع [ لو اغلق ] الباب [ كان ] الطاق [ خارجا ] من الدار فانه لا يحسن و اعلم انه لو قال ( اگر تو گرد دیوار من گردی ) او قال ( گرد در و دیوار من گردی ) فهو على الدخول كما في الشرازة [ او لا يسكنها ] من السكنى اي الكون من المكان على سبيل الامتقرار كما في الايضاح [ وهو ساكنها او لا يلبسه ] من اللبس وهو الاستتار [ وهو لابسها او لا يركبه ] من الركوب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان [ وهو راكبه ] ثم شرع في الترتيب فقال [ فاذن ] اي شرع [ في احقنه ] بانضم و السكون اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحسن فلو اغلق الباب بحيث لم يخرج منه اختار ابو الميث والصدور السهيل انه لا يحسن كما في المحيط ولو لم يخرج لعمري



حنث بخلاف ما اذا قيد كما في المضمورات و انما خص هكئى بالدار لان في البيت تفصيلا فانه  
 لو كان التحالف مصريا و يسكن في بيت من شجر او خيمة لا يحنث و من مدر يحنث ولو كان  
 بدويا يحنث في الوجهين كما في المحيط [ و نزع ] الثوب منه بمكون الزاء [ و نزل ] من ركوبه  
 بكر الزاء اى النزول كما في بعض النسخ و هو في الاصل مكان النزول كما في القاموس و انما لم يعرفوا  
 باللام اعتمادا على الاول كما لم يذكر او مكان الواو في الموضعين [ بلا مكث ] متنازع فيه لتأكيد  
 الغاء [ او لا يدخل ] هذه الدار و هو داخلها [ ففعل ] اى دام على القعود [ فيها ] فانه لم يحنث  
 استحسانا [ الا ان يخرج ] منها [ ثم يدخل فيها ] فانه يحنث [ و في لا يسكن هذه الدار ] او البيت  
 او المحلة او السكة بقرينة تخصيص المصر و القرية [ لا بد من خروجه بامله ] اتفاقا الا ان يمنع  
 مانع منه فانه لا يحنث حينئذ كما في الكافي [ و متاعه اجمع حتى يحنث بوقد ] يكسر التاء فانه  
 افصح من الفتح [ بقي ] فيها كما يحنث لوبقي شئ لا قيمة له و هذا كله عند ابي حنيفة و ح كما في  
 النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشايخنا قالوا انه لا يحنث عنده الا ببقاء ما يقصد  
 به السكنى وعند محمد ببقاء ما يتاتي به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند ابي يوسف ببقاء الاكثر  
 وعليه الفتوى و هذا اذا حلف بالعربية والا فلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه بنية ان لا يعود به افتى  
 الصدر الشهيد والكلام مشير الى انه لو اخرج متاعه الى السكة مثلا لم يحنث وقيل يحنث وهذا  
 اذا لم يطلب منزلا والا فلا يحنث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شريفا او ضعيفا او  
 خائفا من اللص او سد الباب لم يحنث كما في النظم [ بخلاف المصر ] هو العمران داخل الرض [ و ]  
 كذا [ القرية ] فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنث بلا خلاف و اما في القرية فغيره اختلاف  
 المشايخ والاصح انها كالمصر كما في المضمورات وفيه اشعار بان لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى  
 ولو هامة حنث وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحنث كما في المحيط و اعلم ان البر لا يبطل اليمين  
 في الفعل الممتد كالسكنى واللبس كما في خزنة المفتين [ و حنث في لا يخرج ] من هذه الدار مثلا  
 من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج [ لو حمل ] التحالف [ و اخرج بامره ]  
 لتحقيق الخروج وفيه اشعار بان لو خرج بقدمه للتهديد لم يحنث وقيل حنث كما في المحيط  
 [ لا ] يحنث [ ان ] حمل و [ اخرج بلا امرة مكرما ] بحيث لا يمكنه الامتناع و الا فقد اختلف فيه  
 المشايخ وينبغي ان لا يحنث عند الشخيين كما في المحيط وفيه اشعار بان اذا دخل بعد الاخراج  
 ثم خرج اختيارا فقد حنث وهو الصحيح وقال حفص انه لم يحنث وهذا ارفق بالناس كما في التمر تاشي  
 [ او راضيا ] بقلبه لانتقال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لو دخل بعد  
 الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحنث كما في صورة الاكراه واللائق بالكتاب ان يترك هذه الجملة  
 لانه مفهوم سابق [ و مثله ] اى لا يخرج [ لا يدخل اقسام ] من الحمل والادخال بالامر او

بغيره مكرها او راضيا [ وحكما ] من الحنث وعدمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بأنه لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحنث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال والصحيح الحنث كما في الكافي [ ولا ] يحنث [ في لا يخرج ] منها [ الا الى الجنابة ] مثلا [ فخرج ] من باب دارة اليها حال كونه [ يريد ها ثم ] اي بعد الخروج والارادة اراد وذهب [ الى امر آخر ] من مثل المسجد اذا لم يخرج الا الى الجنابة والذهاب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحنث وفي التمرناشي انه يحنث لان المستثنى خروج مخصوص الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يراعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يراعى الغض لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين فيراعى الغرض [ وحنث في لا يخرج ] من بلده [ الى مكة ] مثلا والاولى الى الهند لانه لا يليق بالمسلم [ فخرج ] من ربه [ يريد ها ورجع ] اليه لتحقيق الخروج [ لا ] يحنث [ في لا ياتيها ] اي مكة [ حتى يدخلها ] فان الاتيان عبارة عن الوصول [ وذهابه ] معنى [ كخروجه ] على ما روي عن صاحبين فيشترط الخروج لا الوصول [ في الاصح ] كما في التمرناشي وغيره وقال نصير بن يحيى انه كاتبا انه فيشترط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو نوى بالذهاب الانيان او الخروج فكما نوى ولو قال ( اگر ازین کوی من روم ) فكذا ( فرفن ) ضد ( باشیدن و باشیدن ) مكنتي فلو خرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكنى يحنث كما في المحيط [ وفي ] والله [ لياتين مكة ] ولم ياتها لا يحنث الا في آخر [ جزء من اجزاء ] حيوته [ لان عدم الاتيان حينئذ يتحقق ] وحنث في [ والله ] لياتينه غذا ان استطاع ان لم يانه [ متعلق بحنث ] بلا مانع كمرض او سلطان [ وغيره ] فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد وجدت بلا اتيان [ ودين ] اي صدق ديانة من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبة [ نية ] الاستطاعة [ الحقيقة ] فاعل دين وهي القدرة التي يحسنها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لا علة وفيه شعار بأنه لم يصدق قضاء وفي رواية صدق ذن الانسان 'ذا' نوى حقيقة كلامه وان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانة وقضاء والا ففي تصديقه قضاء روايتان كما في الكرماني وذكر ابو الشكور في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزود والراحلة واستطاعة الافعال كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا بتقديم عليها بخلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية [ وشرط للبر في لا نخرج الا باذنه ] اي لا تخرج الا خرجا ملصقا باذنه فوق النكرة في حيز النفي [ لكل خروج ] ظرف لفعل شرط وهو [ اذن ] بالخروج لا للشرط كما ظن على ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل بحرفين متفقين في المنط والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط في غير اذني او ( نى و سوى س ) او ( سكر نى و سوى س ) كما في اسظم وكذا في الا برضائي او ارادتي او امري ولى انه لو اذن بلا فهم اكونها دائمة او عجمية ملبس باذن لانه

يتحقق بدون العلم والى انه لو قال غنيت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال ابو يوسف روح خلافا للطرفين  
ويعتني بقوله ولو اراد الخروج من موته الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك  
الكل في الصغرى [ لا ] يشترط للبر لكل خروج اذن [ في ] لا يخرج [ الا ان اذن ] اي حتى اذن ارضي  
له ارضي او اراد فأنجل اليمين بالاذن مرة وعن الفراء انه في الحكم مثل الا باذنه كما في الصغرى  
وجهه انه بتقدير الباء او مصدر حيني تقديره كل وقت الا وقت اذني الا ان الادلة عند التعارض  
يرجح بقوتها لا بكثرتها والسالم عن الحذف اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين في الاصول  
وذكر في الكافي انه لو اراد به الا باذنه صدق قضاء [ و ] شرط [ للحنث في ان خرجت ] انت  
من الدار فانت طالق [ و ان ضربت ] عبدك فعبدي حرّ و الضرب فعل موزن [ لمريدة خروج ]  
منها او مريدة [ او ] مريد [ ضرب عبد ] لها اوله [ فعلهما ] فاعل شرط اي فعل المريد من الخروج  
والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول [ فورا ] اي في الحال فلو مكثت  
ساعة ثم خرجت او ضربت لم يحنث الحالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج او لم اذهب من هذه  
الدار ونوى الخروج والذهاب دون السكنى والغور لم يحنث بالتوقف والى انه لو نوى السكنى  
او الغور اذ دل دليل عليه حنث كما في خزائن المفتيين والى ما تفرد ابو حنيفة روح في استنباطه من اتمام  
اقسام اليمين فان سلفه قسموها الى الموبدة لفظا ومعنا والموقته كذلك مثل لا افعل كذا ولا افعله  
اليوم ثم زاد الامام اتماما ما سمي بيمين الغرور او يمين الحال مما هي الموبدة لفظا والموقته معنى  
كما مرّ والغور في الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستعير للسوطة ثم للحالة التي لا لبث فيها  
كما في النهاية [ و ] شرط للحنث [ في ] قوله [ ان تغديت ] اي اكلت طعام الغداة [ بعد ] ان  
قال له رجل [ تعال ] بفتح اللام امر من يتعالى اي جىء وفي الاصل بمعنى ارتفع ولم يجىء منه امر  
غائب ولا نهى [ تغد معي ] بفتح الدال المشددة جواب الامر [ تغديه ] فاعل شرط و ضميره  
للحالف [ معه ] اي الامر فلو تغدى لا معه لا يحنث لان الجواب يتقيد بالسؤال ابدا [ وكفى ]  
للحنث [ مطلق التغدي ] سواء كان منفردا او معه او مع غيره [ ان ضم ] الحالف [ اليوم ] فقال  
ان تغديت اليوم فكذا [ و مركب ] العبد [ الماذون ] في التجارة سواء كان عليه دين او لا  
والدين مستغرقا لكسبه ورقبته ام لا [ ليس لمولاه في حق الحلف ] سواء نواه الحالف ام لا [ الا  
اذا لم يكن عليه ] اي الماذون دين مستغرق بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم  
يستغرق [ و نواه ] اي مركب الماذون فان مركبه حينئذ لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب  
مركب عبده الماذون فان استغرق الدين لا يحنث نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم  
يستغرق لا يحنث الا اذا نوى مركب الماذون وهذا عنده واما عند ابى يوسف فلا يحنث في الاحوال  
كلها الا اذا نوى وعند محمد يحنث في كل الاحوال و ان لم ينو و الاضافة الى الماذون مشير الى انه

لو ركب مركب المكاتب لم يحنت و لو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنت الا اذا ركب  
 الفرس او البرذون بكسر الباء وفتح الذا المعلقة اي الفرس التركي او البغل او الحمار  
 و لو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بالعكس لم يحنت و لو حلف ان لا يركب خيلا  
 فركب احدهما حنت الكل في النظم و لفظ ( اسب ) كالخيل كما في قاضيخان [ رقيقيد الاكل ] اي ايصال  
 ما ياتي فيه للضغ الي جوفه بغيره سواء مضغه ام لا و لذلك لو حلف ان لا ياكل من هذه البيضة  
 او الجوزة فابتلع كذلك حنت كما في المحيط [ من هذه النخلة ] من النخل بمنزلة التمرة من التمر  
 [ بثمرها ] بالشاء المثلثة اي حملها مما يخرج منها بلا صنع احد فيحنت باكل الطلع والخلال والبلح  
 والبسر و الرطب التمر و الجمار اي شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا كان مطبوخا فلا يحنت  
 باكل ما يتخذ منها كاللطف والنبيل والنخل وفيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل باخرى  
 فثمرها فاكل من ثمرها لا يحنت كما في التمر تاشي والى انه لا يحنت باكل عين النخلة والى انه لو كان  
 عين الشجرة مما ياكل حنت باكل عينها كالريباس و قصب المكر و الى انه لو كان كالخلاف فباكل  
 ثمنها وهذا اذا لم يكن له نية و الا فعلى ما نرى ان احتمله اللفظ كما في التحقيق [ و ] يثبث  
 الاكل [ من هذا التمر ] اي الحنطة و الواحدة برة و اما اختار اسم الجنس ههنا لانه قلما وقع  
 اليمين على البرة [ باكله ] اي بابتلاعه [ قضا ] بالقاف والضاد المعجمة اي كسرا فلما ابتلعه صحيحا حنت  
 بالطريق الادنى كما في الكرمانى فانه احترز بالقضم عما يتخذ منه كالخبز والصويق فانه لا يحنت  
 به وهذا عنده واما عندهما فالصحيح انه يحنت لترجيح المجاز المتعارف ولو اكل مما خرج من زرع  
 البرد المحلوف عليه لم يحنت كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عين البرد لم يحنت  
 باكل خبزه وصويقه بالاجماع كما لا يحنت ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية [ و ] من  
 [ هذا الدقيق باكل خبزه ] فلو نوى عينه لم يحنت باكل خبزه كما في المحيط [ فلا يحنت ] على الصحيح كما  
 في المضمرات [ لو استغف ] اي ابتلعه يابسه كما في المقدمة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور  
 [ كما هو ] اي استغفا مثل ما هو متصف فهو كقولهم كن كما انت اي انت كايين [ و اكل الشواء ]  
 بالكسر والضم [ باللحم ] المشوي اي المطبوخ الا السمك فلا يحنت باكل الجذر و الباذنجان  
 والبيض المشوي وهذا اذا لم ينوكل شواء و الا فعلى ما نرى كما في المحيط وذكر في النظم ان ( بريان  
 كره ) يشمل الخبز ايضا [ و الطبخ ] اي المطبوخ [ بما طبخ ] ونفس حال كونه [ من اللحم ]  
 كما في الاصل وذكر المطرزي انه ما له مرق ولحم فلم يحنت بالقلية اليابسة وفيه رمز الى انه  
 لو اكل من مرق اللحم حنت لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارضا او عدس بودك والى انه لو طبخ بسمن  
 او زيت لم يحنت ولو نوى ما طبخ حنت باكله كما في المحيط وهذا في عرفهم واما في عرفنا فيحنت بكل  
 ما طبخ كما في الزاهدى والى انه لو كل لحم الادمي او الخنزير حنت والصحيح انه لم يحنت كما في كفاية

[و] اكل [الراس براس يكبس] اي يدخل [في التنانير] جمع تنور الخبز بالتشديد [ويباع] و يشتري [في مصره] اي الحالف فيحنت باكل رأس الغنم والبقر عنده واما عندهما فباكل رأس الغنم خاصة والمعول في زماننا العادة كافي المضمرات ولا يحنت باكل رأس السمك والجراد والطير والوحوش الا بالنية كافي النظم [و] اكل [الشحم] الذائب بالنار [بشحم البطن] اي الكلية فلا يحنت باكل ما على الامعاء ولا بما اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بلحم سمين و بشحم (فربي) من الشحوم على ما قال ابو حنيفة وقال يحنت بالثلاثة فلا خلاف في الاول كافي الكرمانى وهذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اهم الشحم على شحم الظهر بحال كافي الاختيار ولا خلاف انه لا يحنت باكل شحم الظهر باسم (يسه) كافي الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يحنت وهذا قياس قوله كافي المحيط والى انه لا يحنت باكل الالية كما يأتى ولا يخفى ان الشحم باللحم النسب فالاولى التقديم او التأخير [والخبز] بلا نية [بخبز البر والشعير] ببلاد يعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلاً لم يحنت باكله كما لو جفف الخبز ودقه ثم شربه بماء كافي المحيط [لا خبز الارز] والجوارس والذرة [ببلاد لا يعتاد] فيه فيحنت لو كان معتاداً [والفاكهة] مثل اللابن على ما قال ابن الاثير فهي صيغة نسبة معناها ذر تفكه وتنعم دون الاستغذاء والاستدواء [بالتفاح] اي بمثل التفاح [والشمش] (زرد الو) او (الو) والخوخ والسفرجل والنين والعناب والغمق واللوز والجوز والتوت [والبطيخ] وليس بعاكهة عند المرخسي [لا العنب والرومان والرطب] فانهما مما قد يستغذى فسقط عن كمال التفكه فلا يتناول مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندهما فهي فاكهة نظرا الى الاصل وعليه القنوت ولا خلاف في ان اليابس منها كالزبيب وحب الرومان والتمر ليس بعاكهة كافي الكرمانى [والقثاء] بالكمثر والضم بالفارسية (خياردراز) [والخيار] (بادرنك) والباقل والسهم والجوز [والشرب] مثلث الشين ايصال ماء لا يتانى فيه المضغ الى جوفه بفيه فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فيشرد فيه الخبز فياكله لم يحنت وقال الرستغفني ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والخلق فلو حلف لا ياكل وفي فمه شيء فابتلعه لم يحنت كما لو حلف لا يشرب وفي فمه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيهما كافي المحيط [من نهر] بالسكون والحركة مجرى الماء الفايض [بالكرع منه] بالفتح والسكون وهو تداول الماء من موضعه بفيه لا بالكف والاذناء كافي القاموس فلو مد عنقه نحوه وشرب بفيه حنت وان لم يدخل رجله فيه كافي الكشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يحنت اذا دخل الماء وتناول بفيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق رأسه حنت كافي النظم والى انه لو حلف على نهر بعينه فشرب من نهر اخذ منه كرماً او اغترافاً لم يحنت وذا بلا خلاف كافي المحيط [فلا يحنت لو شرب منه باناء] او كف فاذا نوى الاغتراف صدق ديانته وهذا عنده واما عندهما

بالاغتراف واما بالكرع فقد اختلف المشايخ فيه وان قرئ الكرع صدق ديانة وقضاء ومنهم من قال انه اختلاف زمان لا بوهان كما في المحيط وغيره [ بخلاف الحلف ] طين شرب [ من مائه ] فانه يحنت بالشرب منه كرم او اغترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يحنت بالشرب بالاناء والاغتراف وانما لم يقل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنصيحا على المراد في الموضعين [ وتحليف الرواي ] اي مالك امر بلك [ رجلا ليعلمه بكل داعر ] اي فاسق خبيث مفسد من الدعر بالتحريك كما في القاموس [ اتى ] البلد [ بحال ولايته ] بالكسر اي بزمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام بعد عوده اليه كما لم يجب على الفوران لم يعلمه حتى مات ازعل فقد حنت كما في الزاد [ والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه ] المقصود منها الايلام والتمليك والافهام والزيادة [ بالحيرة ] فلو قال والله لاضربن زيدا او اكسوته او اكلمته او ادخلن عليه ثم يفعله حال حيوة زيد لم يحنت ولا فحنت والمعذب في القبر كحي بقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لاضربن مائة سوط بر بضربة واحدة ان وصل اليه كل سوط كما في الولوالجي وقيل ( پوشايدن ) ينصرف الى الالباس دون التمليك ولو نوى بها المسترة لم يحنت بالالباس بعد الموت كما في الهداية ولو دخل عليه في المسجد حنت على المختار كما في المصبرات [ لا ] يتقيد [ الغسل ] بالحيرة فلو غسله بعده حنت [ والقريب ] والمريع والعاجل [ بما دون الشهر في ] والله [ ليقضين دينه الى قريب ] من الزمان از قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلانية اكثر منه وكذا عن ابي يوسف رح في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان العاجل ايام وعنه سنة وعنه انه مغوض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمرناشي [ والشهر بعيد وما اصطبغ به ] على المجهول من الاصطباغ ( نان و رشر گر ذن ) ويعدى بالباء كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبغ الخبز بالخل كما في نسخ المغرب المصححة واليه يشعر كلام الفيروز آبادي وغيره فمن الظن ما اصطبغ به الخبز والمعنى ما يغمس فيه ويكون به يقال اصطبغ بالخل وفيه كما ذكره الطبرزي [ فادام ] اسم لما توتدم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اركى ويدخل فيه عند اكل الخل والعسل والرب والسمن والذائب والثريد واللبن والشيراز [ وكذا الملح ] قال عليه السلام نعم الادام الملح ولانه يذوب [ لا ] يكون [ الشوء ] اداما كالجبين والبصل واللحم والمغانيذ والتمر والنقشب والبيضة والسمن السجامد عند الشيخين خلافا لمحمد كما في النظم وذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس يادام وعنده ما يؤكل مع الخبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الغثوى كما في التهذيب [ ولا يحنت في لا ياكل من هذا البسر ] اوله طلع فاذا انعقد فسياب و اذا اخضر فاستبراد فخلل و اذا اعظم فبسر باغارسية ( غوره خرد ) [ فاكله رطبيا ] ما ادرك غير يابس من ثمر النخل [ او من هذا الرطب از لبين فاكله تمرا ]

ما ادرك يابسا من تمر النخل كالزبيب من العنب [ او شيرازا ] هو اللبن الذائب اذا استخرج منه  
 ماء و فيه اشعار بان الاكل يضاف الى المشروب كما مر [ او بسرا فاكل رطبا ] وانما ينكر المحلوف  
 عليه بعد تعريفه اذا اليمين متى انعقد على شيء يوصف فان صلح داعيا الى اليمين يتقيد به سواء  
 كان معروفا او منكرا احترازا من الالغاء وان لم يصلح فان كان المحلوف عليه منكرا يتقيد به ايضا  
 لان الرصف صار مقصودا باليمين و ان كان معروفا لا يتقيد كما اذا حلف لا ياكل هذا الحمل فاكله  
 لحمة كبشا كافي الكشف [ او لحما ] بلا نية [ فاكل ممكا ] فان اليمين على اللحم يصرف الى ما  
 يعيش في البر محرما او غيرة طيرا او غيرة فلا يحنت باكل ما يعيش في البحر كافي المحيط [ او لحما  
 او شحما فاكل البية ] بالفارسية ( ذبه ) كما في المذهب وهذا تصريح بما اشار اليه و لا يخفى بان  
 الالية انصب بالشحم والعصك باللحم [ ولا في لا يشتري رطبا فاشترى كباسة بسرا ] بالكسر هي عنقود  
 النخل [ فيها رطب ] اذا التبادر من اضافة الكباسة الى البسر و جعلها ظرفا للرطب ان البسر غالب  
 فلو كان الرطب غالبا اذ هو والبسر متساويين ينبغي ان يحنت [ وحنث لو حلف لا ياكل رطبا او بسرا  
 او لا بسرا و لا رطبا فاكل مذنبا ] اى لا ياكل رطبا فاكل رطبا مذنبا او بسرا فبسرا مذنبا او رطبا  
 فبسرا مذنبا او بسرا فرطبا مذنبا او رطبا و لا بسرا فبسرا او رطبا مذنبا ففي الاولين كالثالثين حنت  
 عندهم وفي الثانيين حنت عند الطرفين خلافا لابي يوسف و فيه اشعار بان العاطفة كالو في  
 الاثبات لا كالواد فانه لو قال لا ياكل رطبا و بسرا فاكل احدهما لا يحنت على ما في الاصل و قال  
 الصدر الشهيد ان نوى اكلهما او اكل احدهما فعلى ما نوى و ان لم ينو فالمختار ان لا يحنت كما في  
 المحيط والمذنب بكسر النون والتشديد وما قبل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها  
 و هو الرطب او البسر الذي بدأ الاضطراب من جانب ذنبه الذي هو الحاد دون جانب السفلى الذي  
 هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس المرصاد ان رأس الشجر و غيرة  
 ما ياخذ الغذاء منه وما في الهداية انه ما في ذنبه او رأسه قليل بسرا او رطب فمشكل [ او لا ياكل  
 لحما فاكل كبدا ] بالفتح والكسر مع السكون او طحالا او فوادا او كلية او امعاء او رأسا او اكارع  
 [ او كرشا ] بفتح الكاف وكسر الراء او مكوئها ( شكبه ) وهذا في بلاد يباع هذه الاشياء مع اللحم  
 و الا فلا يحنت كما في الاختيار [ او ] فاكل [ لحم خنزير او انسان ] او مبتة او متروك التسمية  
 او ذبيحة المجوسي او صيد المحرم فان لحمة لحم نساء من الدم وعليه الفتوى كما في الكرمانى  
 [ والعداء ] بالفتح [ الاكل ] اى المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يحنت  
 حتى يزيد على نصف الشبع و يعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتغذى فشرب اللبن فان كان  
 مصريا لا يحنت و بدويا يحنت و قال الكرخي لو اكل تمرا او ارزا او غيرة حتى يشبع لا يحنت  
 و لا يكون غداء حتى ياكل الخبز كافي الاختيار و غيره و من الظن تكلف التغليب بلا قرينة في

الاكل لما مر انه متناول للشرب [ من طلوع الفجر ] اي الصبح الصادق [ الى الظهر ] وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكرة او ما بين صلاة الفجر الى طلوع الشمس [ والعشاء ] بالفتح المأكول [ منه ] اي الظهر [ الى نصف الليل ] وفي القاموس طعام العشى وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب كما في المغرب [ والسحور ] بالفتح المأكول [ منه ] اي نصف الليل [ الى ] طلوع [ الفجر ] وفي القاموس هو ما يتسحبه والسحرقبيل الصبح وفي المغرب هو السادس الاخير من الليل وما ذكره مرزي عن ابي يوسف كما في التحفة وذكرها بفصل بعده انصب [ وفي ] ان لبست او اكلت او شربت [ او اغتسلت او نكحت او اعطيت فعبدي حر ] ونوى عينا [ ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة او شخصا معينا ] ، يصدق اصلا اي تصديقا كليا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظ وغير مقتضى لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعن ابي يوسف انه صدق ديانة وبه اخذ الخصاص وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قل ان اكلت ونوى اكلا خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع لو قل ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل تكرة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوى ويدا فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفة له غير مذكورة فلو قل ان لم اتزوج امرأة ونوى كوفية يدين لانه غير ملفوظ لكن لو نوى العجمية او الحبشية دين كما في المحيط وغيره [ ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا ] او غسلا من الجنابة او غيرها [ كدين ] ديانة وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته ( اگر کسی را زنگدم من دين ) فكذا ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعليه الفقيه 'هواليث وقال ( لان كس ) لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرر [ وحضوره ] رجاء الصديق عند الطرفين [ شرط صحة ] اي انعقاد [ الحلف ] المطلق و'لقيد سواء كان فسا او غيره [ خلافا لابي يوسف ] وان ليمين عقد فلا بد له من محل عنده خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئنة مس اسماء وعندهما خبر فيه رجاء الصديق لان محل الشيء ما يكون دايلا لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى بان ارايل 'تكتاب اولي بهذا الاصل [ فمن حلف ] بالله [ لا شربن ماء هذا امكوز اليوم ] وان لم اشربه اليوم فعبدي حر [ ولا ماء فيه ] سواء علم به اول [ او ] قد [ كان ] فيه [ فصب ] او شرب غيره او مات [ في يومه لا يحسب ] في صورتين في يوم بالاجماع واما بعده فكذلك عندهما لانه لا ينعقد في الاول وينحل في الثانية بهلاك المحلوف عليه او تحالف واما عنده فيحسب لانه انعقد لكنه يعجز في الاول ولم ينحل في الثانية بهلاك المحلوف عليه لانها عامة متدازلات كالمحيط والهداية وكافي لكن في الحقائق والمصنف وغيرهما في باب زفرانه في المستحيل عادة كما يأتي من المسائل



واما في المستحيل عقلا كمسئلة الكوز بلا ماء فلم ينعقد اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فقد حنت بالاتفاق [ وان اطلق ] هذا الحلف بان لم يذكر اليوم [ فكذا ] لا يحنت مطلقا عندهما لعدم شرط الانعقاد ويحنت عنده في الحال للعجز [ في الاول ] اي فيما لا ماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحلوف عليه [ دون الثاني ] اي فيما كان فصب فانه انعقد الحلف فحنت عندهما اما عنده فظاهر واما عندهما فانه لم ينحل الحلف المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء [ وفي ليصعدن ] اوليمسن [ السماء ] اولاطيرن في الهواء [ اوليقلبن هذا الحجر ] مثلا [ ذهبا اوليقتلن فلانا ] اوليعطينه ماله حال كون الحالف [ عالما بموته ] في هاتين [ انعقد ] كل من هذه الايمان لتوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كبيع الحرفانه لم يدخل تحت العقد متوهمها وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم ينعقد [ لتصور البر ] اي لامكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء [ وحنت ] في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال [ للعجز ] العادي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا يحنت في الاخيرين [ وان لم يعلم ] بموت فلان [ فلا ] يحنت في الاخيرين عندهما ويحنت عنده كما ذكر وفيه اشعار بانه لو قيد اليمين فيها بوقت لم يحنت مالم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفرح لم يحنت في هذه المسائل كلها علم به ولا لكنه اساء كما في النظم وذكر في التمرتاشي انه آثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لهتك الاسم [ ومد شعرها ] ونتفه [ وخنقها ] بفتح الخاء وكسر النون اي عصر حلقها واما بالسكون فهو ما يخلق به من جبل وغيره [ وعضها كضربها ] فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها منتقما مولما يحنت فلو كان مما زحا لم يحنت كما لو كانت اليمين بالفارسية ولو رماها بحجارة او ضربها بقبض الفاس فليس بضرب كما في المحيط [ وقطن ] مبتداء خبره هدي [ ملكه ] الزوج بشراء او غيره [ بعد ] نذر [ ان لبست ] انا [ من غزلك ] ايتها الزوجة اي مغزلك بالفارسية ( ريسان ) [ فهدي ] اي فعلى التصديق بهذا النوب بمكة فان الهدي ما يهدي الى مكة [ فغزله ] الزوجة [ ونسج ] الغزل سواء كانت ذاهجة او غيرها وفي الجامع الصغير نسجته [ ولبس ] الزوج على المعتاد [ هدي ] اي واجب التصديق بمكة ولو تصديق بقيمته جاز ولو التزم هدي الشاة لم يجز قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير فقهاء مكة جاز خلافا لزفر كما في التمرتاشي وقالا ليس عليه الهدي الا اذا كان من قطن مكة يوم النذر والكلام مشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه من غزل غيرها حنت بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يحنت وان كان جزءا واحدا من مائة من غزل غيرها وعلى هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدي بالطريق الاول والى انه لو زاد من قطني لزمه الهدي وذا بالاجماع والى

انه لو زاد من قطنها لم يلزمه الهدى وذا بلا خلاف كما في الكفاية [وخاتم ذهب] وفتح تاء وكسرها  
الختم بفتحيتين لغة كالحاتام [حلي] بفتح الحاء وضمة الهاء ومكون الهمزة اي ما يزين به من مصنوع  
المعدنات او الحجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه ما تتحلل به المرأة من ذهب او فضة وقيل او  
جواهر [لا] يكون حليا [خاتم فضة] فلو حلف لا يلبس حليا نلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزيين  
يستعمل لأقامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال  
واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح ومن  
بعد انه حلي مطلقا كما في المحيط [وعندهما عقد لواء] بالكسر كل ما يعقد ويعلق في العنق  
واللواء لواء الدر جمع اللؤلؤة والدرة بالفارسية (مروايد) كما ذكره الجوهري [لم يرصع] بذهب او فضة  
اي لم يركب منه [حلي وبه يفتي] للعرف وعند ابي حنيفة ليس بحلي وعلى هذا الخلاف عقد  
زبرجد او زمررد او ياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في المرصع كما في الاختيار [ومن حلف  
لا ينام على هذا الفراش] بالكسر اي المبسوط من الثوب او البوردا وغيرهما وفي الاصل البسط كما  
في التاموس [فنام على قرام] بالكسر مترقيق كما في القاموس بالقاهرة (بادر شب) [فوقه حنث]  
لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه [لا] يحنث [من] حلف به و [جعل فوقه فراشا آخر]  
لانه مثل الاول على انه لو اخرج الشجر من الفراش ونام عليه او رفع الظهارة ونام على  
الشجر لم يحنث وأعل ذكره لرد على ما في الكافي انه يحنث عند ابي يوسف رحمه الله  
وقيل هو قول محمد رحمه الله على انه مشير الى انه لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم يحنث كما  
في المحيط [ولا من حلف لا يجلس على الارض] او السطح او الدكان [فجلس على بساط او  
حصير] فوقها [ولو حال بينه] اي الحالف [وبينها] اي الارض [لباسه] الذي يلبسه [حنث] فلو  
نزع لباسه وبسط عليه وجلس عليه لم يحنث كما في النهاية [ومن حلف لا يجلس على هذا السرير  
فجلس على بساط او فرش] فانه حنث [بشلاف جلوسه على سرير آخر فوقه] فانه لا يحنث  
وهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى [ولا يقعنه يقع على الايد] اي على زمان حبوته من وقت اليمين  
لانه في موضع النفي [ويفعله] يقع [على مرة] واحدة من الفعل لانه في موضع الاثبات فيحنث  
بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل منفي او مثبت  
كلا ضرب وا ضرب الا اذا نصب قدينة [وبعلي الشيء الى بيت الله] او الى الكعبة [او مكة] رزقنا  
الله تعالى [يجب] عليه استسقاء [حج] انتهاء طواف الزيارة [وعمرة] انتهؤها السعي [مشيا]  
من باب دارة ان قلدر وقيل من موضع يحرم كذا عرق لامل الشرق كما في النظم وان نوى من  
بيت الله مسجد لم يلزمه شيء في لهية [و] يجب [دم] اي ذبح شاة [ان ركب] في الاكثر  
وفي الاصل نصدق بقدره وعن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن

ابي يرمف ان نوى اليمين كفر والا فلا وعن محمد ان اخرجته مخرج اليمين كفر والا فلا وعن  
 زفران شاء فعل ما اوجب وان شاء كفر والا اول ظاهر الاصول وعليه الفتوى كما في الروضة [ ولا  
 شيء بعلى الخروج او الذهاب ] او السفر او الركوب او الاتيان [ الى بيت الله ] لانه لم يلزم  
 الاحرام [ او المشي الى الحرم او المسجد الحرام ] ويجب فيهما حج او عمرة عند صاحبين [ او ] الى  
 [ الصفا والمروة ] والمدينة وبيت المقدس [ ولا يعتق ] عند الشيخين [ عبد قيل ] اي قال المولى  
 [ له ان لم احج العام ] اي السنة بالتخفيف [ فانت حر ] ثم قال حججت وانكروا العبد [ فشهدا ]  
 اي الشاهدان عليه [ بنحوه ] اي بتضحية العام [ بكوفة ] ويعتق عند محمد لانها شهادة على نحر  
 يلزمه عدم الحج وقالوا ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا اعتداد باقتران النفي  
 بالاثبات او احاطة العلم بالنفي وتمامه في الكافي [ وحنث بصوم ساعة ] اي جزء من النهار [ في لا  
 يصوم ] لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار المحلوف عليه  
 كما في المحيط وغيره [ لا ] يحنث به [ لو ضم ] اليه [ يوما ] او اليوم [ او صوما حتى يتم ] الصوم [ يوما ]  
 تأملا لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي ولم يذكر محمد في كتبه وعن القاضي ابي الهيثم انه اذا نوى  
 المصدر يحنث وعن بعض مشايخ العراق انه يحنث مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى  
 يصلي كما في المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولذا لا يشترط النية [ وبركعة ] صحيحة عند محمد وبركعتين  
 عند ابي يرمف [ في لا يصلي ] واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية فيه كما في المحيط  
 كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الظهيرية [ لا بما دونها ] لزيادة الايضاح [ ولو ضم ] اليه  
 [ صلوة فبشفع ] يحنث فلا يشترط قعدة التشهد وقيل يشترط والا شبه انها لو كانت فرضا رباعيا يشترط  
 والا فلا كما في المحيط [ لا باقل منه ] لا حاجة اليه [ و ] حنث او طلقت وعتقت [ بولد ميت في ]  
 قوله لامراته او جاريته [ ان ولدت فانت كذا ] اي طالق او حرة [ وعتق ] الولد [ الحي ] لانه القابل  
 [ في ] قوله لجاريته [ ان ولدت فهو ] اي الولد [ حران ولدت ] ولدا [ ميتا ثم ] ولدا [ حيا ]  
 وهي في ملكه والا فلا يعتق لانحلال اليمين لا الى جزء كما قال [ وفي ] من حلف [ ليقضين دينه  
 اليوم وقضاه ] بنفقة او بامره غيره ولو بطريق الحوالة وقبض المحتال فلو تبرع به لم يبرر بخلاف ما لو  
 اعطى ولم يقبله لكنه وضعه بحيث ينال يده ولو كان الدائن غايبا لم يحنث بترك القضاء والاحسن  
 ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند الصدر الشهيد كما في المحيط والاولى ان يقال بالاتساع في  
 الظرف فالضمير البارز لليوم وما يأتي مفعوله التحقيق وما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه  
 فلا يخلو عن شيء [ زيوتا ] بالضم مصدر زات الداهم زينا اي صارت مردودة للغش كما في القاموس  
 او جمع زيف نعتا وهو الذي خلط به نحاس او غيره فغات صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن الفارس  
 الزاء والياء والغاء فيه كلام وما اظن شيئا منه صحيحا [ او بهرجة ] والاحسن ترك النون فانه لم يوجد

الا للعباني تعريب نبهرة كما في المغرب ولعل الهاء للاشعار بجمعية موصوفها من الدراهم وهي  
والزيف كلاهما من جنس الدراهم ونضتهما غالبية والفرق ان الزيف ما يردده بيت المال لانه لا يقبل  
الا ما هو في غاية الجودة ولا يورده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف النبهرة فانه يوردها التجار  
ايضا فرداءة الزيف دون النبهرة وقيل ان النبهرة ما بطل مكنته كما ذكره المصنف في القضاء  
[ او مستحقة ] بفتح الحاء اي مستحقا صاحبها اياها على الدايين والبر لا ينتقض برد المقبوض لان  
اليمين قد انحلت به [ او باعه ] اي باع المديون دايته [ به ] اي بدله [ شيئا ] من ملكه كالعبد  
و غيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه وفاء بالدين فقد حثث و الا فقد بر  
[ وقبضه ] اي قبض الدايين ذلك الشيء [ بر ] في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب  
التمن بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله [ ولو كان ] المقضي به في هذه الصور [ متوقفا ] بالفتح او الضم  
وتشديد التاء اذ من النبهرج فانه مما علب عليه الصفر والنحاس ولعل التاء كنبهرة [ او رصاصا ]  
اي مموها وهذا اذا لم يستبدل في اليوم والا فينبغي ان يبر [ او وهبه ] اي وهب الدايين [ له ]  
اي للمديون مجانا [ لا ] يبر الخالف وانحل يمينه في صورة الهبة و اما في الصورتين الاوليين  
فلم يبر و حثث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس و ان اختلف معني وانما يحتاج  
الى هذه التكلفة لان اليمين لا كانت موقوفة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد عجز عن البر وانحل  
اليمين وهذا كله عندهما و اما عند ابي يوسف فمستقيم بلا تكلفة لانه قد حثث في هذه الصور  
كما في مسئلة الكوز وقبل ان لفظ اليوم في التصوير فهو ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد ر ح  
[ وفي لا يقبض دينه ] مائة مثلا [ درهما درون درهم ] اي يقبض كله غير متفرقة [ حثث بقبض  
كله متفرقا ] كما اذا قبض اليوم خمسين و من الغل خمسين مثلا والحيلة في ذلك ان يأخذه من غير  
قضاء عنه [ لا ] يحثث [ ببعضه ] اي بقبض بعضه [ دين ] قبض [ باقيه ] بان ترك عليه شيئا  
من الدين وهذا حجة اخرى لانه و ان وجب التفرق لكن لم يوجد قبض [ بل ] [ او ] بقبض [ كله  
بوزن ] مثلا فانه قد يكون كثير لا يمكنه الا بدفعات [ لم يتخللهم ] اذ عمل اوزون ود [ يحثث  
[ في اذ كان لي الا مائة ] من الدراهم [ فكذا ] اي عدي حر [ ولم يملك الا خمسين ] درهما  
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحثث لان الاستثناء تعلم بالماضي من المستثنى منه بعد لمحتننى ولا يحكم  
بتموت المستثنى ولا يغيبه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زائد على الهبة اما كون  
المائة او دونه فشيئ زائد على ما نوله و من ظن انه معطل بان التعارف بهذا الحلف بقي زيادة  
فقد عدل الى مذهب الخصم [ ولا في لا يسم و جانا فسم و ردا او يسمبا ] فانهما ورفان و رجحان  
عنه زادت لا ساق له و قيل يحثث لانه عرفا نهات له رابطة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب -  
الرياحان بدأت طاب ربه وعند الفقهاء ما له فله رابطة طيبة كما لو رقه كداس و لو رقه ما رقه رابطة

طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يؤخذ منه العرق والياسمين كالياسمون والياسم بكسر السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمين و الا فالياسم واحد لهما كالصاحب والعالم كما في القاموس [ و البنفسج ] بفتح الباء والسين المهملة [ و الورد ] يقعان [ على الورد ] بفتحين دون الدهن و من الظن دون الذنب و الساق فان في النهاية و غيرها انه لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشترى دهنه لم يحنت للعرف و ينعكس الحكم في عرف غيرنا و اللفظ حقيقة فيهما او من عموم المجاز و لو حلف ان لا يشتري الورد و لا نية له فاشترى دهنه لم يحنت و لو اشترى ورقه لم يحنت حقيقة و عرفنا و لا يخفى ان الورد مستدرك \*

[ فصل \* حنت في لا يكلمه ان كلمه ] حال كون المحلوف عليه [ نايما ] لانه وصل الى سمعه وان لم يفهم [ بشرط ايقاظه ] وعليه مشايخنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغي اليه حنت و الى انه لو حلف ان لا يكلم فلانا و قد مرّ به يقول يا حايط اسمع كذا لم يحنت و الى انه لو سلم على قوم فيهم المحلوف عليه و لم يقصده بالسلام لم يحنت لكنه حنت قضاء و الاكتفاء مشعربان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه حنت الكل في المحيط [ و ] حنت [ في لا يكلم ] فلانا [ الا باذنه ] اي فلان [ ان اذن ] فلان [ و لم يعلم ] الحالف [ به ] اي بالاذن [ فكلمه ] اذ الاذن هو الاعلام و قال ابو يوسف و زفر انه لا يحنت لحصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان و قال نصير عن الثلجي ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع و انما الخلاف في الامر كما في التتمة و تنمة الكلام قد مرت و فيه اشعار بان لو اذن العبد بالتجارة و لم يعلم به لم يصروا ذونا و ذا بالاجماع كما في الظهيرة و غيره لكن في النهاية و غيره انه صار ما ذونا عند الطرفين [ و ] حنت [ في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه ] صاحب [ فكلمه ] لانه يعادي الثوب [ و في لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا ] لانه مجاز عن الذات اذا الشباب ليس بداع الى اليمين و الشباب لغة من تسع عشرة و الكهل من اربع و ثلثين و الشيخ من احد و خمسين الى آخر العمر كما في التنمة و ذكر في القاموس ان الكهل من احدي و ثلثين و الشيخ من خمسين الى الثمانين و شرعا من البلوغ و عن ابي يوسف و ح من خمس عشرة و الكهل من ثلثين و الشيخ من خمسين الى آخر العمر كما في التنمة و في طي الواسطة اشعار بان لو كان المحلوف عليه صبيا فصار كهلا حنت بالتكلم و في التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحنت كما لو قال لا يكلمه صبيا فكلمه كبيرا كما في الكسف [ و ] حنت او عتق [ في هذا ] القن [ حران بعته ] اي القن [ او ] هذا حران [ اشتريته ] ان عقدا [ اي باع او اشترى ] بالخيار [ للبائع في البيع او للمشتري في الشراء ] ثلثة ايام عنده و مدة معلومة عندهما لانه في الاول يملكه البائع الان اغنا و في الثانية ملك المشتري عندهما او صار

المعلق كالمَنْجَز عنده وفي هذا الخيار إشارة إلى أنه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يحنث و ذكر  
 القدوري أن لو باع بخيار أحدهما حنث عند محمد خلافاً لأبي يوسف لأن الشرط مطلق البيع والبيع  
 الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز إلى أنه لو عقد ببدنة أو دم لم يحنث كما لو اشترى مكاتباً  
 أو مدبراً أو أم ولد وقيل يحنث به الكل في المحيط [ وفي أن ] عبداً [ لم أبعه فكذا ] أي أمته حرة  
 مثلاً [ فاعتق ] العبد [ أو دبر ] لأنه قد نحقق أن لا يبيع وفيه أشعار بأنه لو دبر أمته أو استولدها  
 حنث وبأنه لو قيد البيع بوقت واعتق أو دبر قبل مضيه لم يحنث عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف  
 كمسئلة الكوز [ و ] حنث الخالف [ بفعل وكيله ] في كل فعل يرجع حقوقه إلى الموكل لأن مقصوده  
 التوقي عن رجوع الحقوق إليه و إذا لم يوجد لأنها راجعة إليه فيحنث [ في ] مثل [ حلف النكاح ]  
 بأن حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فنكح له حنث وكذا لو وكل قبل السلف أو زوجها  
 فضولي وأجازة قولاً وأما فعلاً فلا يحنث على المختار كما في الكافي وعن الصحابين أنه لا يحنث بنكاح  
 الوكيل وفيه إشارة إلى أنه لو حلف أن لا يزوج أمته أو ابنته الصغيرة يحنث بنكاح الوكيل وعن  
 محمد أنه لم يحنث كما لو كان المحلوف عليه ابنته أو أمته الكبيرتين وإلى أن المرأة كالرجل في حكم التوكيل  
 كما في الظهيرية وإلى أن النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغير و ذكر في فاضيل أن  
 لا يحنث بالفاسد [ و ] حلف [ الطلاق ] سواء كان التوكيل به قبل الحلف أو بعده ولو طلق  
 الفضولي فأجاز قيل لا يجوز مطلقاً وقيل يحنث مطلقاً وقبل أن أجاز بالقول يحنث وبالفعل  
 بأن أخذ بدل الخلع لا يحنث كما في المحيط [ والخلع والعتق ] أي الاعتاق سواء كان التوكيل قبله  
 أو بعده فإن علق الطلاق والعتق بشرط ثم حلف به ثم وجد الشرط لم يحنث ولو حلف أن لا يحنث  
 كما في النظم [ و لكتابة ] إذا لم يكن بنفسه ولا فلا يحنث بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي  
 أن يذكرها فيما لا يحنث [ والصالح عن دم محمد ] لأنه كالسكاح في مبادلة المال بغيره وفي حكمه  
 الصالح عن النكار على ما ذكره في النوبة [ و الهبة ] ولو فاسدة وعن أبي يوسف أنه لا يحنث بمسئله  
 كما في الاختيار وعن محمد لو أجاز هبة الفضولي حنث كما في المحيط [ والصدقة والقرض ] أي لا يحنث  
 بأن يدفع كذا إلى رجل أعطاه آخر وكان قرضاً [ والاستقراض ] كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن  
 مهتبي أن فيه خلافاً ويمكن أن يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرهول بالاستقراض وكيلاً  
 كما إذا قال المستقرض وكلتك أن تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال لوكيل للمقرض أن فلانا  
 يستقرض منك كذا ولو قال قرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك إلا للوكيل كما في  
 وكالة الذخيرة [ والأيدع والاستيداع والإعارة ] وإن لم يقبل المستعير فمجرد الإعارة حنث عندنا  
 خلافاً للزفر وعلى الخلاف الهبة والصدقة والقرض كما في النظم و ذكر في الاختيار أن في قرض  
 عن أبي حنيفة روايتين وفي المحيط أنه يحنث بالاستقراض [ والاستعارة ] ولو حلف لا يعبر

ثوبه من فلان فبعث المحلوف عليه وكيلاً ليقبض المستعار فأعارة حنث عند زفر ويعقوب و عليه الفتوى لان هذا الركيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحنث كما لو حلف ان لا يعير شيئاً ثم رده على دابته كما في المحيط [ والدبح ] كما اذا حلف لا يذبح شاة وهو ممن لا يذبح حنث كما في النظم وفيه اشعار بانه اذا كان ممن يذبح بنفسه لم يحنث [ وضرب العبد ] كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فامر غيره بضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر هاتين فيما لا يحنث وفي المنية قيل الزوجة كالعبد وسياتي خلافه [ وقضاء الدين وقبضه ] وفيه تفصيل في وكالة الخلاصة [ والبناء والخياطة والكسوة ] بان حلف ان لا يكسوه فامر غيره به [ والحمل ] (رداثن وكسرا برستور خود نشايدن) واكل وجهه وتسليم الشفعة كما في قاضيخان والشركة والقتل كما في الصغرى والابراء والانفاق كما في الزاهدي وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما ياتي على ما في النظم واعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه في نحو النكاح والطلاق والعنق صدق ديانة وفي الذبح وضرب العبد قضاء كما في الكافي [ لا ] يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه الى الموكل فان مقصوده التوقي عن رجوعها اليه وقد حصل ذلك فلا يحنث [ في ] حلف [ البيع ] اى حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث اذا لم يكن متولياً بنفسه وادفع حنث وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ له نعلاً وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به حنث فينبغي ان يذكره فيه ولا يخفى ما فيه من الاطلاق [ والشراء والاجارة ] وعن ابي يوسف انها بدون القبول اجارة كما في المحيط [ والاستجارة والصلح ] عن دم الخطاء او [ عن مال ] عن اقرار على مال او منفعة كما ياتي في الوكالة وفي الظهيرية انه يحنث بصلح الوكيل عند محمد رح و عن ابي يوسف فيه ردائتان [ والخصومة ] اى جواب الدعوى سواء كل اقرار او انكارا وهي ملحقة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف [ والقسمة وضرب الولد ] صغيرا او كبيرا او عبدا لغيره او حراً او حرّاً او حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلماً كما في كراهية المنية او سلطاناً او فاضياً كما في الكافي وينبغي ان يدخل فيه المحتسب لحواز تعزيرة فمن حل له ضربه صح امره به فيحنث بالضرب ومن لا يحل لا يصح ولا يحنث لان المنفعة المتأدب يرجع الى الولد لا الى المؤكل كما في الاختبار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على مولد لائمة ما ظن من الائمة ان المداور على وجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق بين ضرب العبد والولد برجوع المانع خروج عن القانون واللم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في الثلثين كما في الكرماني وفي احادي وعشرين كما في القنبه [ ولا ] يحنث استحسانا [ في لا يتكلم ] ولانبة له [ فتقرأ القرآن از سبع او هـ او كبر ] دعاء [ في صلوته او ] من [ خارجها ] وقبل

يحدث منه وقال ابو الليث انه يحدث في الصورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كافي الكافي وفيه  
اشارة الى انه لو صبح مهرا او فتح على امامه بالقراءة لا يحدث كما في المحيط [ ويوم اكلمه ] انت  
طالق يقع اليوم فيه [ على الملوتين ] اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقريئة ما مرفى  
الطلاق فمن الظن انه تماسح في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل [ وصح بية النهار ]  
في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يصح [ وليلة اكلمه ] يقع [ على الليل ] دون  
مطلق الوقت لانه المستعمل فيه وما في قوله \*

\* وكما حسنا كل بيضاء شحمة \* \* ليالي لا قينا جديم وحميرا \*

فجمع والكلام في المفرد [ والا ان ] وان كان للاستثناء الا انه مجاز ههنا [ للغاية ] اي للدلالة على  
ان ما بعدها غاية لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا [ كحتمى ] قال الله تعالى الا ان اي حتى  
تغمضوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى [ ففي ان كلمته ] ذانت طالق [ الا ان  
يقدم زيد ارحتى يقدم ] ذكره اولى وكذا في سائر المواضع [ حدث ان كلمه قبل قدومه ] لا بعده  
لانتهاء اليمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني ارحتمى تكلمني فتكلما معا حدث  
عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخل  
معا [ وفي لا يكلم عبده ] اي فلان [ او امرأته او صديقه ] اي في حلفه على فعل في محل  
منسوب الى الغير بغير الملك فالاحسن تأخير العبد [ او لا يدخل دارة ] او لا يلبس ثوبه او لا ياكل  
طعامه او لا يركب دابته [ مثلا ] اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة  
وان كانت للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة [ ان زالت اضافته ] اي اضافته المضاف عن المضاف  
اليه في الصورتين بان طلق او عاذى او باع المملوك مثلا [ وكلمه ] من عموم المجاز اي فعل  
الضائف واحدا من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره [ لا يحدث في العبد ]  
اي في محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما [ اشار اليه ] الى العبد  
[ بهذا ] بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل دارة هذه او غيره [ او لا ] يشير اليه بان لم يذكر اسم  
الاشارة كما مر لاشتراط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس  
في صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحدث عند الشيخين وحدث عند محمد وعن ابي  
يوسف لو لم ينو اليمين على ما في ملكه عند الحلف [ وفي غيره ] اي غير العبد من محل منسوب  
الى غيره بغير الملك كمرأة [ ان اشار ] اليه [ بهذا حدث ] فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حدث لاشتراط  
وجود النسبة وقت اليمين عند الاشارة [ والا ] يشير اليه [ فلا ] يحدث فلو تكلم صديقه بعد  
الانعقاد لم يحدث لاشتراط النسبة وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقا آخر ثم كلمه حدث  
وعنه ان ما ذكرنا موافق للمتمدولات كالمحيط والذخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه



قد اختار قول عبد ربح وقال بالحنث في حلف الدار عند الاشارة فمن الظن انه قول بما هو خلاف الرواية [ وحين ] بالكمز الدهر او المدة او وقت مبهم ارسنة او اكثرا او معين او شهران او ستة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس [ وزمان ] كزمن بفتحتيين الوقت قل او كثر كما في القاموس [ بلانية نصف سنة ذكر ] ذلك اللفظان [ او عرف ] للعرف [ ومعها ] اي النية [ ما نوى ] كما في الجامع وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى سنة اشهر فعلى ما نوى وعن ايي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوى اقل من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كما في المحيط [ والدهر ] بالمكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والف سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد [ لم يدرك ] اي توقف ابو حنيفة في معناه [ منكرا ] وهو لانه لا نص فيه وقال انه ستة اشهر [ و ] الدهر عندهم [ للابد ] اي العمر [ معرفا ] على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعنه لم ادرك وقيل الخلاف في الفصلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها الخنثي المشكل ووقت الختان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع المحبوبي وذكر في المضمرات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والجلالة متي طاب لحمها والكلب متي صار معلما وفي هذا التوقف تصريح بكمال علمه وورعه روى ان ابن عمر رضي الله عنهما مثل عن شمع لا يدري فقال لا ادري وفي الكرمانني مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبرئيل عليه السلام فسأله فقال لا ادري حتى اسال ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشتر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفي الحقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستكف من التوقف فيما لا يقف له عليه اذا لمجازفة افتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده [ وايام ] وجمع وشهور وسنون ودهور وازمنة [ منكرة ] بلانية [ ثلثة ] منها لانها اقل الجمع وعنه ان اياما عشرة مثل ( جندوز ) ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط [ وايام كثيرة ] و [ وايام ] و [ الشهور ] والسنون والدهور والازمنة [ عشرة ] منها عنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ابد وايام العيد اسبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وبلغ الشهر اليوم التاسع والعشرون وادل الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر

وما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال ويحكم العرف في فصول السنة على ما روي عن  
 عبد كافي المحيط [ وفي اول عبد اشتريته ] او املكه [ حر ان اشترى عبدا ] فردا [ عتق ] لتحقق  
 الاولية فانه اسم لفرد سابق وفيه تأمل [ وان اشترى عبدين ] صفقة [ ثم ] عبدا [ آخر فلا ]  
 يعتق واحد منهم [ اصلا ] لعدم التقرد والسبق [ فان ضم ] الى قوله اشتريته [ وحده عتق الثالث ]  
 لتحقيقه وفي انكافي لو قال اول عبد املكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عني الوحدة و الفرق انه  
 يقتضي نفي مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات والواحد عكسه [ وفي ] ان قال  
 [ آخر عبد اشتريته ] حر [ فاشترى ] عطف على ما قال وفي بعض النسخ ( ان اشترى ) [ عبدا ومات ]  
 المشتري او الحالف او السيد [ لم يعتق ] هذا العبد اذ الاخر اسم لفرد لاحق [ فان اشترى ] بعد  
 هذا الحلف [ عبدا ثم آخر فمات عتق ] عبده [ الاخر ] بفتح الخاء او كسرها [ يوم شرى من كل ماله ]  
 لانه صحيح يوم الشري [ و ] عتق [ عندهما يوم مات ] وان كان وقت الشراء صحيحا [ من ثلثه ]  
 اي ثلث ماله لتحقيق الاخرية حينئذ [ و ] يتفرع عليه انه [ لا يصير الزوج فارا لو علق الثلث به ]  
 اي بالآخر فلو قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم اخرت ثم ماتت تطلق الاخرى يوم  
 تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا ترث وتعتد عدة الطلاق بلا حداد  
 لانه كان حيا [ خلافا لهما ] فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا فتترث وتعتد مع الحداد  
 عند ابي يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعند محمد عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيض كافي مبسوط  
 صدر الاسلام [ و ] عتق [ بكل عبد بشرني بكذا فهو حر عتق اول ] عبيد [ ثلثة ] اعتقدوا انهم  
 [ بشرة ] فان الاول هو المبشر فان البشارة وان كانت لغة خبره ريبط بشرة الوجه لانتشار الدم في الجلد  
 حينئذ كانتشار الماء في الشجر لكنها عروفا خبر سار غاب عن المخبر علمه والعرف مقدم [ متفرقين ]  
 اي واحد بعد واحد [ و ] عتق [ لكل ان بشرة معا ] فلو ارسل واحدا اخر منهم ببشرته فان  
 اضاف الى المرسل عتق والا فالمرسل [ وسقط بشرة ابيه ] او غيره من ذي رحم محرم [ لكفارتد ]  
 اي كفارة يمين الابن اذ ظهارة [ هي ] اي الكفارة ونما ابرز فاعل سقط بالفصل وحاصله ان الكفارة  
 تعقط بشرائه قريبه بنيته [ لا ] تسقط الكفارة [ بشراء عبد ] لكفارتد [ حلف ] سيده [ بعثقه ]  
 لا للكفارة بان قال ان اشتريته فهو حر فلو ضم اليه عن يميني مثلا ثم اشتراه تعقط كافي المحيط [ و ]  
 لا بشراء [ مستولدة بنكاح ] اي امة لغيره فكيف فولدت [ علق ] الناكح او الحالف [ عتقها ] ناويا  
 [ عن كفارتد بشرائها ] بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني ومن الظن امتدادك  
 بما في الظهار ان المدبر لا يعتق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير مذكور ههنا [ ويعتق بان تسريته ]  
 امة فهي حرة من تسراها [ اي اتخذها سرية بان يوافقها بيتا و حصنها و جامعها عزل ام لا عندهما ]  
 وعند ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسريته سرية فعينة على لاشهد من تسر

الجماع او ضد العلانية والضم من تغييبات النوبة او من المرور بقلب احدى الرائيين ياء وقيل  
فعولة من السر والهيابة [ وهي ملكه يوم حلف ] فلا يعتق امة اشتراها ثم تمرى فاستدرك قوله  
[ لا ] يعتق [ من ] اي امة [ شراها ] الحالف [ فتسراها ] يعتق [ بكل مملوك لي حرامهات  
اولاده ] جمع ام في الاصل امه وامة لغة وقد يجمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول  
[ ومدة برة وعبيده ] القن [ لا ] يعتق [ مكاتبه ] لانهم مالكو اليد [ الا بنبتهم ] يعتق [ بهذا  
حرا وهذا وهذا العبيدة ثلثهم ] حالا [ وخير في ] تعيين احد من [ الاولين ] لان او دخل بينهما  
فكانه قال احد كما حر وهذا [ كالطلاق ] فانه لو قال لثلاث من نسائه هذه طالق او هذه وهذه تطلق  
ثالثهم وخير في الاولين [ ولا م دخل على فعل ] اي تعلق بفعل [ يقع عن غيره ] اي يجوز وقوع  
ذلك الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع الوكيل بحقوقه على الموكل و ( عن ) يجي  
للتعليل كما في القاموس والجملة صفة لفعل [ كبيع وشراء واجارة وخطابة وصباغة ] بياء بنقطة  
او نقطتين من تحت [ وبناء ] وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة [ اقتضى ] اللام الداخلة على  
الفعل [ امرة ] اي امر ذلك الغير الحالف بذلك الفعل وتوكيله اياه والجملة خبر اللام [ ليخصه ]  
اي يخص ذلك الامر الفعل [ به ] اي بذلك الغير [ فلم يحث ] الحالف [ في ] حلف [ ان بعث لك ]  
اي لاحنك [ ثوبا ] فعبدني حر [ ان باعه ] اي باع الحالف ذلك الثوب [ بلا امر ] وكالة بالبيع  
من الغير المخاطب [ ملكه ] اي ملك الحالف هذا الثوب [ او لا ] يملكه لان المعني ان بعث ثوبا  
بامرك ووكالتك [ وان دخل ] اللام [ على عين ] اي محل لفعل يجري فيه التوكيل او لا كالاكل  
[ او فعل لا يقع عن غيره ] اي لا يجري فيه الوكالة اصلا [ كاكل وشرب ودخول وضرب الولد ]  
والعبد [ اقتضى ] اللام في الصورتين [ ملكه ] اي اختصاص هذا العين ولولده بذلك الغير [ فحث  
في ان بعث ثوبا لك ] او ضربت لك عبدا او قمت لك مكانا اي هو ملك لك فكذا [ ان باع ] الحالف  
[ ثوبه ] اي المخاطب وضرب ولده [ بلا امرة ] سواء علم الحالف ان الثوب او العبد ملك له او لا  
فان المعني ثوبا او عبدا او مكانا ملكته والحاصل ان لام التملك اما ان يقرن بفعل اراهم فان  
كان الثاني بان كان مملوكا للمحلف عليه فقد حث بالفعل و الا فلا سواء كان مما يجري فيه  
التوكيل ام لا و سواء كان بامره او بغير امره و ان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الوكالة وله  
حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحث بدونه و ان لم يجز فيه التوكيل  
او لم يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الالغاء وهذا  
اذا لم ينو شيئا فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما وقضاء  
في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من المتداولات واعتوض على ما ذكره من الثاني  
نوحه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل والعين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام

للاختصاص بالعين و اما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قمت لك فلا وجه لاعتبار صرف اللام الى العين و اما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيكفي اعتبار تعلقه بالفعل و العين فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير تعسف و اعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف و الكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم و نيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقريضة العرف كما في النمرتاشي و اما الثاني فنحو القيام مما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في المحيط و غيره و اما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام على الفعل و العين و بعض الاول كالثاني في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كل واحد منهم بحر من الحقايق و الطعن بالاعتساف على الهادين للخلايق من كل القصور عن ادراك ما في كلامهم من الدقايق [ و ] في حلف [ كل عرس ] بالكسر [ لي فكذا ] اي طالق [ بعد قول عرسه نكحت ] انت امرأة [ على ] انا [ طلقت هي ] اي عرسه القائلة به وكذا غيرها قضاء لعموم الكلام وعن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في الكرمانى [ و صح نية غيرها ديانته ] لا قضاء لانه تخصيص العام و اعلم ان اليمين على نية المظلوم حالفا او مستحلفا قال القدوري هذا اذا استحلف على ما في الماضي و اما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف و لو ظالما و قال شيخ الاسلام انه في اليمين بالله و اما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق من وثاق صدق ديانة الا انه يائمه اثم الغموس ظالما كما في المحيط و غيره و لا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام والايحاء الى قصد الشروع في الغير من المرام \*



قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
ويتنوه الجزء الثالث ان شاء الله العزيز الكبير \*





\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

## \* [ كتاب البيع ] \*



لما تشارك هو واليمين في تعهد العاقد ولها شرف في ذاتها عقبها به فقال [ هو ] اي البيع كالمبيع لغة [ مبادلة مال بمال ] اي اعطاء المثلثين واخذ الثمن ويقال على الشراء وهو اعطاء الثمن واخذ المثلثين ويقال ان ملئ ما اذا اعطي سلعة بسلعة كما في المفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ما ملكته من كل شيء كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد وفيه اشعار بان المبيعة مال والتحقيق على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخل في وقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عنه نحو حبة من نحو شعير وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدم فالمال بثت بالتمول اي بادخال كل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر والا فغير متقوم فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم مقوم من الدراهم او الدنانير وعلى الثمن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالثمن بقوية البناء وفيه اشعار بان البيع يتعدي الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني بمن كما في الاماس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضي من حمل النقيض على النقيض فان السوء يتعدي بمن [ يتراض ] من الجانبيين فلمكان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كما في كراهية الكفاية والكرواني وعليه يدل كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شرعي فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كببيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كببيع الكره على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله [ وينعقد ] لبيع ويحصل شرعا [ بايجاب وقبول ] اي من ايجاب وقبول او بسببهما فمن الظن انهما جارحان من حقيقة البيع وبسببهما ان يكون التوزيع معنى جاء فانهما لو كانا

معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة إلى أن الأب إذا باع ماله من ابنه الصغير أو اشتريه لم ينعقد بدونهما كما ذهب إليه بعض المشايخ والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدي فقد تم العقد كما في المحيط وكذلك الوصي لو باع مال اليتيم لنفسه أو القاضي بأمرة أو العبد نفسه من مولاه بأمرة كما في الزاهدي ولما تقرر أن الأحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم أن يكون البدلان مالا وعن نجم الأئمة لم ينعقد بما هو أقل من فلس كما في النظم وغيره فيتناول النوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربوا فإنه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من شهادات الذخيرة وتمة الكلام قد مر في النكاح [ بلفظي ماض ] كقول البائع أعطيت أو بدلت أو رضيت والمشتري اجزت أو قبلت أو فعلت أو رضيت كما في التحفة والماضي أعم من الحقيقي فينعقد بلفظ الحال نحو ابيع و هو الصحيح كما في الكوماني وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتري فقال اشتريته لم ينعقد إلا إذا قال بعته كما في شرح الطحاوي لكن في الزاهدي ينعقد بلفظ الأمر عند بعض لا بالمستقبل وعن أبي يوسف لو قال عبدي هذا لك بالف إن أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا وافقتك ووافقتني وعنه لو قال ابعتني عبداً فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب إلى رجل اشتريته فكتب قد بعته فهذا بيع ولو كتب بعته فكتب قد بعته لم يكن بيعاً لأنه لم يوجد أحد الركنين ولو قال ( سن اين اسپ خود را بر عرض کردم ) فقال الآخر أنا فعلت أيضاً فهذا بيع وإنه يشترط سماع كل من العاقلين كلام الآخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بأن البيع ينعقد بلا ذكر الثمن وفي التمر تاشي فيه روايتان [ وبتعاط ] أي بتشارك البائع والمشتري في العطر وأخذ الثمن في المجلس فقبض أحد البدلين لا يكفي كما قال الحلواني والصحيح أنه يكفي كما في الظهيرية وقيل هذا إذا قبض المبيع وأما إذا قبض الثمن لم يكف كما في العمادي لكن في الزاهدي أنه يكفي إذا كان على وجه الشراء [ مطلقاً ] أي غير مقيد بالنفيس والخميس نص عليه محمد كما في الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي أنه لا ينعقد إلا في الخميس كما في المحيط والبراد بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبيد والاماء والخميس ما يقل كالبقل والرومان واللحم والخبز كما في النهاية [ وإذا أوجب ] أي أوقع الإيجاب [ واحد ] من المتعاقدين [ قبل ] أي أوقع القبول [ الآخر ] منهما في المجلس إن شاء وهذا خيار القبول ويمتد للحاجة إلى التفكير كما في الاختيار [ كل المبيع ] أي كل جزء من أجزاء ما يتعين بالعقد [ بكل الثمن أو ترك ] الآخر البيع فليس للمشتري أن يقبل كل المبيع ببعض الثمن أو بعضه بأكمله أو بعضه لأنه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وإذا لا يجوز لتضرر البائع وإنما اتحد الصفقة إذا اتحد العقد بأن لا يكرر لفظ البيع أو الشراء وإن تعدد العاقد والثمن بأن يكرر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما إلا إذا تعدد الأكثر من الثلاثة وبالاول يغني كما في الخلاصة وغيره [ إلا إذا بين ثمن كل ] من المبيع بأن يقول بعته هذا بذاك وهذا بكذا

فانه يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو رضى البايع في المجلس وقسم اتتمن باعتبار  
الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى  
عبدلين لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصص المبيع كما في المحيط [ وما ] دام او ان  
[ لم يقبل ] الاخر المبيع [ بطل الايجاب ان رجع الموجب ] عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التتمه [ او ]  
ان [ قام احدهما ] من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه  
اشعار بأنهما لو تباعا يمشيان بلا سكنة بين الكلامين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابدان  
والاول اصح كما في الاختبار [ واذا وجدا ] اي الايجاب والقبول [ لزم ] البيع بلا خيار المجلس وفيه  
اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط [ ويعرف المبيع ] الحاضر [ بالاشارة ]  
اليه [ لا ] يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته [ بذكر القدر ] بالمكون والغنم اي الكمية  
[ والصفة ] اي الحالة التي عليها الثمن من حليته بان قال عشر اماناء من البر الجيد مثلا [ الا في السلم ]  
لكن في نحو السلم واموال الربوثة مما كان البيع غايبا يعرف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف  
الثمن كالكيلى بالانموذج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق  
المتن ظهوره غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن [ و ] يعرف [ الثمن ]  
وجوبا [ باحدهما ] اي بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة غايبا اي لازما في الزمة [ ولا يضر ]  
ولا يفسد [ الجزاف ] في مبيع مكيل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بصبرة من الشعير والجزاف  
مثلثة الجيم كما في القاموس وغيره معرب ( كزات ) بالضم وهو الحدس بلا كبل ولا وزن كما ذكره  
المطرزي [ الا في ] بيع [ الجنس ] اخص من النوع عند الاصولية [ باجنس ] كقبر بالبر فيه  
يضر الجزاف فيه لاحتمال اربوا فشرط العلم بالمماثلة فبكال او يوزن وانما عرف باللام 'شارة الى انه  
انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من 'بر ممنوبين منه فصاعد لان دني  
الربوا نصف صاع او قفيز على اختلاف 'العبارتين او الروايتين كما يأتي [ ومطلق سم ] ندي ذكر  
قدره دون صفته واللام للعهد وهذا الذي من التمن لمطلق فيه يتناول الماهية لكونها مضقة  
والمذكور يتناول الماهية على اي حال كانت يحمل [ على الارواح ] اي كثر نقود بلد في التعامل  
وقال ابن الفارس اني اظن الرء والواو والجيم دخيلا و'علم انه لو قال بعث الدار والشوب و  
البطيخ فعلي الدنانير او الدراهم او الفلوس ان تعاملوا بها والا فالمعتاد [ فان استوى رواج النقود ]  
جمع النقود اي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميز الدرهم وغيره كما في القاموس [ فسد ]  
'المبيع [ ان اختلف مايتها ] اي قيمتها فان اسنوت صح و صرف الى ما قدره من 'ي جنس كن [ وان ]  
بيع [ شيئا مشار اليه ] [ ذو فرد ] و جزء من نسلي و 'القيمي [ كواحدا ] وفرد من هذه ذفرد  
[ بك ] فبين ثمن كل فرد بلا بيان مجموع تسع و ستم و يدخل فيه كل ثمين و تنته



[فان لم يتفاوت] الافراد كالكيلات و الموزونات والعدييات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل  
 قهيز بخمسة دراهم [صح] البيع [في واحد] منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل  
 او التسمية فانقلب جأيزا وكان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ بما ظهر له من الثمن و ان شاء  
 ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب لو علم بعد المجلس [والا] يرجع عدم التفاوت بان تفاوت  
 من حيث الذات كالعدييات كالانعام و الثياب او القيمة كالدرعيات فان الذراع من مقدم البيت  
 او الثوب اكثر قيمة منه من مخرجه كما اذا باع هذه الانعام كلا بعشرة دراهم [فلا] يصح ويفسد  
 [اصلا] لا في كل ولا في بعض لجهالة مقضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح  
 في الكل في الصورتين بلا خيار المشتري ان رآه وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان  
 البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع او الثمن بلا بيان كل فقال [فان باع صبرة] مجازفة  
 بقرينة المذكور اي مجموعا من المعداد او الموزون او المكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام  
 بلا كيل ولا وزن [على انه] اي المجموع [مائة صاع] او من ارشاة او ثوب [بماية] من الدراهم  
 [فان نقص] عن المائة عشرة مثلا [اخذ المشتري] التسعين [بالحصة] بالكسر بنصيبه من  
 الثمن واسقط ثمن ما عدم [او فسخ] البيع [وان زاد] على المائة [فللبايع] ما زاد لانه لم يدخل  
 تحت البيع وقيل ان نقص المكيل او المعداد فالبيع فاسد كما في المنية وفيه اشارة الى ان التخيير  
 فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار له كما في البيع الفاسد من  
 قاضيهان [وفي] بيع [المذروع] من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل فان نقص [اخذ]  
 المشتري [الاقل بكل الثمن] اي مجموعه او كل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن [او ترك] و  
 فسخ البيع [و] ان زاد كان [الاكثر له] اي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما  
 في قاضيهان [وان] بين حصة كل بان [قال كل ذرع بدرهم فبالحصة] ياخذ ان شاء [فيهما]  
 اي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة  
 يزداد بزيادته والوصف من حيث انه يصير اطول واقصر فباعتبار الاول صار كل مبيعا عند بيان  
 حصة كل ذراع وباعتبار الثاني لم يقابله شي من بيان حصة المجموع وفيه اشعار بان ما وجدته  
 من الزيادة على الذراع من الكسر يقابله شيء من الثمن فهو للمشتري بلا خيار و قال محمد انه  
 ياخذه بالحصة مع خيار وعند ابي يوسف فرض الكسر صحيحا ان شاء و الاول قول ابي حنيفة  
 رحمه الله وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالعصير والسراويل واما فيما  
 لا يتفاوت كالكراس فلا ياخذ الزيد لانه في معنى المكيل كما في المحيط [وصح بيع البر] والشعير  
 [في سنبلة] اي حال كونه فيما على الذرع بشعير وبر و دراهم فلو باعه بجنسه لم يجز لشبهة الربو  
 [و] بيع [الباقلي ونحوه] كالسمم والارز والحبور [في قسرة الاول] الظاهر فص في قسرة الثاني

لانه ملحق بالمقصود والتخلص بالدباس والتذرية في هذه الصور على البائع كما في الاختيار والقشر  
بالكسر غناء الشيع خلقة او عرضا كما في القاموس [و] صح [بيع ثمرة لم يبدؤ] من البذر بالنشد  
[صلاحها] اي لم يظهر صيرورتها منتفعا بها بان ياكلها حيوان وقيل انه لا يصح والصحيح هو الاول  
كما في الكافي وعمدة فلو بيع مثل ورد الكمثرى مع اوراقه جاز بيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع  
قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار بستان يقال بالفارسية (رباغ) وبعضها لم يخرج واقتى الغضبي  
وغيره بجوازه بتبعيه الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدث الباقي على  
ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البائع اشترى الموجود ببيع الثمن و اخر البائع في الباقي  
الى وقت وجودة الكل في المحيط [او قد بدأ] صلاحها وصارت منتفعة وعلمت واسما ذكره وان كان  
السابق مشيرا اليه لغاية ستعلم واعلم ان النضج من الشمس والمون من القمر والطعم من سائر  
الكواكب [ويجب] على المشتري في الحال [قطعها] اي قطع ثمرة ولو بدأ صلاحها فان تركها بأمرة  
بغير شرط جاز وطاب الفضل وبغير امرة تصدق بالفضل الا اذا تناهت او استاجر شجرها ولو باطله لانها  
غير معتادة كما في الاختيار [وشرط تركها على الشجر] والرضى به [يفسد البيع] عندهما وعليه  
الفتوى كما في النهاية ولا يفصل عند محم ان بدأ صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى  
كما في المصنوعات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما اذا باع نصف الزرع من شريكه كما في  
المحيط وفيه لو انه باع من انسان نصيبه من مطبخه لا يجوز وان رضى به شريكه فينبغي ان يشتري  
كلها منه ثم يفسخ في النصف [كاستثناء قدر معلوم] منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول  
وزنا ومشاهدة ولم يفسد في ظاهر الزاوية كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع زطلا صح لانه  
استثناء لقليل من الكثير كما في الكرمانى \*

الان  
[كاستثناء قدر معلوم منها] كالنصيب  
( ن )

[فصل \* صح خيار الشرط] اي لاختيار للفسخ والجازة بسبب شرطه ولو بعد  
البيع فالخيار اسم من الاختيار و اضافة كصلوة لظهور ويجوز ان يكون كصلوة لاولي اي لخيار  
المشروط او كجرد قطيعة اي الشرط الذي يوجب الخيار [كل منهما] اي لبائع و مشتري منفرد  
[ولهما] جميعا وفيه اشعار بان لا يختص بالبيع الصحيح ولا يجري في اصراف والمسلم حتى  
لو شرط لبطل كاياني [ثلاثة ايام] بالنصب على الطرف او بالرفع على الابتداء والخبر هو الطرف  
المقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك فيكون من قبيل التنازع  
[و اول] منها [لا] يجوز بالتوقف او الفساد كما يأتي [كمر] منها عنده وهو الصحيح واما عندهما  
فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ويجعل ضمير مجزور للمتعقدين كن شاملا للجازة والكتابة  
والقسمة والصلح عن الكل والرفق والتخلع وغيرها كما في العمادي [لانه] اي ببيع شرط الخيار  
اكثر من ثلثة ايام [يجوز] و يرفع التوقف والفساد عنده على تحريم الغرسة و عرقبة

والاول اوجه كما في النهاية [ ان اجاز ] البيع [ في الثلث ] من الايام فترك التاء لحذف التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخبر موقتا لم يكن الاجازة في الثلث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كما في المحيط وغيره [ وكذا ] اي مثل خيار الشرط في الصحة [ ان شرط انه ] اي المشتري [ ان لم ينفذ ] اي لم يعط البايع [ الثمن ] مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا [ الى ثلثة ايام ] او اقل [ او اكثر ] منها [ فلا بيع ] بينهما ويسمى خبر النقل فان العقد في الاولين جائز عند الثلاثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقل قبل مضي اليوم الثالث على تخريج العراقية وهو موقوف بقصد بلا نقد اذا مضى اليوم الثالث على تخريج الخراسانية كما في المحيط فلا يذسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده ينفذ عتقه ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما عندهما فجائز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما في الذخيرة [ ولا يخرج مبيع عن ملك بايعه ] بالاتفاق [ مع خياره ] فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل عندهما [ فهلكه ] بالضم اسم او مصدر اي هلاك المبيع [ في يد المشتري ] مدة الخيار يكون ضمانه عليه [ بالقيمة ] في القيمي و بالمثل في المنلي وعن الشيخين بالمسمى [ كلقبوض على سوم الشرى ] اي للشرى فالاضافة للبيان والسوم من المشتري الامتياح ومن البايع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على المبيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بجزء المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رضىته اشتريته بعشرة فذهب فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية [ ويخرج ] المبيع عن ملك البايع [ مع خيار المشتري ] فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البطل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه [ فهلكه ] اي المبيع [ في يده ] اي المشتري يكون [ بالثمن كتعيبه ] اي صيرورة المبيع ذا عيب في يده بفعله او بفعل اجنبي او بفعل المبيع او باقة سماوية كما في الكافي والاراد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع البدن والافهه على خياره حينئذ كما في النهاية فاذا نعيم بطل خياره فعليه انثمن [ لكن لا يملكه ] اي المبيع الخارج عن ملك البايع [ انشترى ] وهذا عنده واما عندهما فيملكه المشتري والتعويل على الاول لان كون الشيء مملوكا بلا مالك له مشروع في الجملة كتركة مستغرقة بالدين كما في النهاية وكذا ان اشتريها قيم الكعبة او المسجد له ولذا وجب به الشفعة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده [ فلا يثبت حكام الملك ] في مدة الخيار [ كعتق قريبه ] اي لا يعتق ذورحم محرم منه اذا اشترته

بالخيار لانه يملكه [ ونحوه ] كعتق مشتري بالخيار اذا حلف المشتري ان ملكته فهو حر وكفساد النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكالاجزاء عن الاستبراء اذا حاضت المشترة في مدة الخيار وكالهلاك على المشتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتثبت عندهما وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الاخر كما في المحيط [ والفسخ ] اي فسخ العاقد بعقد الخيار بان يقول احدهما فسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر [ لا يعمل ] في رفع العقد [ الا ان يعلم صاحبه ] فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا قضاء عليه [ في المدة ] للخيار فلا يعمل ان علم بعد ما فان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف وعنده يعمل بدون العلم كما في المحيط ولو اختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله البلخي وان طلب الاعذار وهو الاعداء بان يبعث منادي ينادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلان ابن فلان يريد رد البيع عليك فان حضرت والا نقضت البيع وعن محمد في رواية يجيب الى ذلك وفي رواية لا يجيب لكن ياخذ من صاحبه وكيل ثقة حتى يرد عليه وفي قيد التبادر اشعار بانه ان فسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل وكرد من المشتري وهبته واجارته وكذا من البائع من التسليم كما في العمادي وميشير اليه [ بخلاف الاجازة ] فانها تعمل بدون العلم [ ويسقط الخيار بمضي المدة ] ويموت من له الخيار لا من عليه الخيار كما في الكافي وبأغمائه وجنونه في المدة فتوافق فيها فالاصح انه لا يحق كذا سكر من الخمر او النجس كما في المحيط ولما فرغ عما يفصح من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري من الفعل فقال [ وما ] اي بما [ يدل على الرضاء ] بالبيع من فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج الى انه لا يحل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة يدل على رضاه بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه للامتحان او يحل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على الرضاء كما في المحيط [ كنركوب ] الخاص فلو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضاه كما لو ركبها ليردها او يسقيها او يعلفها وفيه اشعار بانه لو استخدم التجارية مرة للامتحان ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضاه والا فلا كما في المحيط [ والوطي ] والمس والتقبيل والنظر الى الفرج بالشهوة والاسكان والهمة والبناء والتخصيص والهدية ورعي الماشية وكري الانهار كما في المحيط ثم شرع في خيار لتعيين فقال [ وشراء احد الثوبين ] او العبدين [ او احد ] ثياب [ ثلثة ] بعشرة دراهم [ على ان يعين ] المشتري بالقول او الفعل [ احدا ] منهما او منها [ صح ] الشراء استحسانا [ لا ] يصح شراء الاحد الواقع [ في الاكثر ] من الثلثة كشراء احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء من

الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال فخر الاسلام وقيل يشترط فيشتري احد الثوبين على انه بالخيار ياخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قال الامام السرخسي كافي النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تخريج ابن الشجاع خلافا للكرخي وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكر عند فقيل لا يجوز وقيل يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي [ وشراء عبيدين ] مهنيين بالقابل والمقبول [ بالخيار في احدهما ] ثلثة ايام [ صح ] الشراء [ ان فصل الثمن ] بان قال كل واحد منهما بماية [ وعين محل الخيار ] بان قال على اني بالخيار في القابل [ وفسد ] الشراء في كليهما [ في الارجه ] الثلثة [ الباقية ] ان لا يفصل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في عامة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسخ فيما عين بقي الاخر على الصحة فعمل الايجاب فيه بحصته من الثمن الذي ذكر جملة كما في المقام المخصوص من الكشف وفيه اشعار بانه اذا اشترى عبدا وشروط الخيار في نصفه للمبايع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كيليا اوزنيا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على مسئلة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبيدين والخيار خيار القبط [ وعبد مشتري بشرط كتبه ] اى كتابته او غيره من الحرف [ ولم يوجد ] الكتب [ اخذ ] تمتنه [ لان الوصف لا يقابل بشيء من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا ونخلة فوجد ما ناقصة [ او ترك ] ان امكن و الا فيرجع المشتري على البائع بالنقصان وعن ابي صنفه انه لا يرجع كما في النهاية [ ويورث ] اى يعطي للمورث بالفتح ويثبت له [ خيار التعيين ] دخلاط ملكه بملك الغير فللمورث رد احدهما كما للمورث [ و ] يورث خيار [ العيب ] بتبعية عين لان للمورث طلب الجزء الفات من المبيع كما للمورث ولا يبعد ان يترك التكلف في موضعين فان الايثار وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض [ لا ] يورث خيار شرط والرويه [ لانهما مخصصان بالعائد بالنص ] ويجري هذه الخيارات فيما يفسخ بردهما لا في الاجارة ونحوها لا فيما لا يفسخ كافي الخلع والنكاح وتماهه في العمادي واصافة الخيار في لسلنة كما في الثالثة اي خيار المشتري بسبب روية المبيع \*

### [ فصل \* صح شراء ما لم يره ] المشتري كلمة منتقبة حاضرة مشار اليها او غايبة

مشار الى مكانها وليس فيه غيرها او البائع كما ورثه ولم يره قط كافي المبسوط والمحيط والذخيرة غيرها وفيه اشعار بانه لو قال بعث نفسك ما في كمي هذا او ما في كفي هذا من شيء حاز عند العامة ولمشتريه خيار الروية كما في المحيط [ ولمشتريه ] اي مشتري العين بالدين اي الدرهم

ابو الدينار كما هو المتبادر [الخيار] للفسخ والاجازة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك  
 في البديلين بل لزمه و الى انه لو باع ديناً بدين فلا خيار لهما ولو باع عيناً بعين كان لهما الخيار  
 كافي المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراء ما لم يره المشتري وله الخيار [عندها] اي بعد  
 الروية فلو اجازة ثم رآه كان له ان يرده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كافي التحفة  
 والاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ  
 لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون  
 حضوره كافي المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال [الى ان يوجد ما يبطله] اي الخيار كالنصرف  
 الاتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلا فسخ سقط خياره كافي النهاية  
 [وان رضى] المشتري بالبائع واجازة [قبلها] اي الروية فان الخيار معلق بالروية بالبصر وهذا  
 مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى [لا] خيار في ظاهر الرواية [لبايعه] اي ما لم يره البائع  
 في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضاً كافي  
 العمادي وما ذكرنا في السابق يظهر ان لا تسامح فيه لكون الضمير راجعاً الى ما لم يره المشتري  
 [ويبطله] اي خيار الروية [وخيار الشرط تعيينه] اي المبيع عند المشتري تعييناً حقيقياً كما مر  
 في خيار الشرط او حكماً كما اذا اشترى لبناً لم يره وحمله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فاراد رده  
 فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد من اشترى تمرًا لم  
 يره بالري فحمّله الى الكوفة ليس له ان يرده بالكوفة ولكن يحمله الى الري ويرده ثمه كافي  
 المحيط [ونصرف يوجب حقاً غيره] اي غير المشتري سواء كان ذلك انغير هو الله تعالى او عبد  
 من عباده فيدخل فيه الاعتاق والتدبير والاجارة والرهن والهبة مع التسليم [كلبيع بلا خيار]  
 للبائع سواء كان لمشتري فيه خيار لا [قبل الروية وبعدها] ظرفاً لعيب ونصرف لا يبطل والا  
 نزم ابطال الشيء قبل ثبوته وارتكاب استجوز ظن غير محتاج اليه على نهج اقرب [ما لا يوجبه]  
 من التصرف والبارز للحق [كلبيع بخيار] من البائع ثلثة ايام [ومسوده] اي عرض المبيع  
 على المشتري للبيع مع ذكر الثمن [وهبة بلا تسليم يبطل] هذه التصرفات الخيار [بعدها]  
 اي الروية [فقط] اي لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العمادي ان خيار البائع  
 لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن منه وذكر في المحيط انه اصح كما قيل وقال السفدي ان المساومة  
 لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافاً للمحمل [ويعتبر روية المقصود] من المبيع لتعذر روية  
 الكل [كوجه الامة] والعبد فاذا رأى ظهرها وبطنها فله الخيار [وجه ندبة وكفنها] معا  
 عند ابي يوسف وقال محمد يعتبر النظر الى مؤخرها لا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها  
 برحسدها والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة في لبرذون وسمار وبغل يكفي ان

يروى شيئاً منه إلا الحافر والذئب والناصية وفي شاة العقيقة لا بد من النظر إلى ضرعها ومايز  
جمدها وفي شاة اللحم لا بد من الجس حتى يظهر به الهزال والسمن كما في المحيط والكفل  
محركة العجز والدابة من الامماء الغالبة في الاصل ما يدب على الارض وفي العرف ما له قوائم  
اربع كالفرس [ و موضع علم ] الثوب [ المعلم ] على ما روى عنه [ و ظاهر غيره ] اي المعلم من  
الثوب كالكرباس لقلة التفاروت فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنه روية جميع البساط وما كان  
له الوجهان من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين و عن محمد اذا كان البطانة دون الطهارة فروية  
البطانة وفي المكعب الوجه دون الصرم و لو جعل الغيراعم من الثوب كان اشارة الى روية احد  
المصريين او الخفين غير كاف فاذا اشترى رجا باداتها ومنها شيعى مباين لم يره فله الخيار وكذا  
اذا اشترى سرجا باداته و رآه دون اللبد والى انه اذا كان عدييات متفاوتة كالثياب التي في الجراب  
فروية كل واحد واذا كانت متفاوتة كالجوز والبيض فروية البعض يكفي اذا وجد الباقي مثل  
المربي وكذا المكيل والموزون اذا كان في وعاء و اما في وعائين فان كان متماثلا فذلك عند العراقي  
فان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تفريق الصفقة وفي الكرم  
روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجزر والبصل  
فروية البعض لا يكفي عنده و اما عندهما فان استدل به على الباقي في عظمه و رضي فهو لازم الكل  
في المحيط [ و بيوت مقصودة ] من الدار حتى انه اذا كان فيها بيتان شتويان وبيتان صيفيان فروية  
الكل مع روية الصحن فلا يشترط روية المذيلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشترطوا  
روية الكل وهو الاظهر والاشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى ( غل فانه ) يكفي روية الخارج كما في  
المحيط [ و ] يعتبر [ نظروكيه بالشرء ] اي بشرء غير عين فلو اشترى شيئاً رآه الموكل كان للوكيل خيار  
الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشرء معين وقد رآه موكله فليس للوكيل خيار الروية والى ان  
روية الوكيل بالروية لا يكون كروية الموكل فلو وكل انسانا بروية ما اشتراه و لم يره فقال ان  
رضيته فخذة فذهب و رضي لا يجوز كما في الفصولين [ او بالقبض ] اي وكيل المشتري شيئاً لم يره  
بقبضه و قد رآه فلبس للموكل المشتري ان يرده عنده و اما عندهما فله ذلك اذا رآه و على هذا  
الخلافاً اذا اشترى شيئاً على انه بالخيار فوكل وكيلاً يقبضه وهذا كله اذا كان مكشوفاً و اما اذا كان  
مستوراً فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل  
بالقبض و هو الصحيح كما في المحيط و صورة التوكيل بالقبض ان يقول كُن وكيلاً مني بالقبض  
[ لا ] يعتبر عندهم [ نظروموله ] بالشرء او القبض و صورته ان يقول كُن لي رسولاً مني بذلك  
وليس اليه الا تبليغ الرماله [ وجس الاعمى ] بالجيم فيما يجس و يلمس باليد و بقلب كالثياب  
[ وشمه ] فيما يشم [ و ذرقه ] فيما يذاق [ و وصف العقار ] من احد [ عنده ] ما بلغ ما يمكن

وَقَالَ الْحَسَنُ يُرْكَلُ بِصَيْرٍ يَقْبِضُهُ وَهُوَ أَشْبَهُ بِقَوْلِهِ وَعَنْ أَبِي يَرْهَفٍ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ بِصَيْرًا يَرَاهُ يَمْقُطُ خِيَارَهُ وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ بَلْخِ يَمْسُ الْحَيِّطَانِ وَالْأَشْجَارُ فَإِذَا رَضِيَ سَقَطَ خِيَارُهُ وَحَكَى أَنَّ أَعْمَى اشْتَرَى أَرْضًا فَمِمَّا حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا فَقَالَ هَذَا مَوْضِعُ كَدَسٍ فَقَالُوا لَا فَقَالَ هَذِهِ لَا تَصْلُحُ لِي لِأَنَّهُ لَا يَكْسِرُهَا نَفْسُهَا فَكَيْفَ تَكْسِرُونِي كَمَا فِي الْمَبْرُوطِ وَلَوْ وَصَفَ لَهُ ثُمَّ ابْصُرْ فَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَوْ اشْتَرَاهُ ثُمَّ عَمِيَ انْتَقَلَ الْخِيَارُ إِلَى الصَّفَةِ كَمَا فِي الْحَيِّطِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ هَذِهِ الْأَعْمَالُ مِنَ الْبَصِيرِ غَيْرِ مَمْقُطَةِ لَخِيَارِهِ وَكَلَامُ الْكُرْمَانِيِّ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهَا مَسْقُطَةٌ وَفِي الْمَنِيَةِ لَوْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ مِمَّا يَذَاقُ فَذَاقَهُ لَيْلًا سَقَطَ خِيَارُهُ [ وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ شَرَى ] مَا رَأَى مِنَ الشَّيْءِ [ فَلَهُ الْخِيَارُ أَنْ تَغْيِرَ ] ذَلِكَ الشَّيْءَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ عِنْدَهَا وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فُصْلَ بَيْنَ طَوْلِ الْمُدَّةِ وَقَصْوِهَا وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَغْيِرْ لَيْسَ لَهُ خِيَارٌ بَلَا فُصْلَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْكَافِّي لَكِنْ فِي الْعَمَادِيِّ عَنْ الذَّخِيرَةِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ إِنْ مِنْ اشْتَرَى مَا رَأَاهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَمْضِيَ لَهُ شَهْرٌ فَصَاعِدًا وَقِيلَ إِنَّ اشْتَرَى مَا رَأَاهُ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلشِّرَاءِ فَلَهُ الْخِيَارُ [ وَالْقَوْلُ لِلْبَايِعِ ] مَعَ يَمِينِهِ وَالْبَيْئَةِ عَلَى الْمُشْتَرَى إِذَا اخْتَلَفَا [ فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ ] لِأَنَّهُ مَتَمَمٌّ بِالظَّاهِرِ لَكِنْ قَالُوا هَذَا إِذَا كَانَتِ الْمُدَّةُ قَرِيبَةً فَإِنْ كَانَتْ بَعِيدَةً بَانَ رَأْيُ أَمَةٍ شَابَةً ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَزَعَمَ الْبَايِعُ أَنَّهَا لَمْ تَتَغْيِرْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرَى كَمَا فِي الْكَافِّي [ وَالْقَوْلُ [ لِلْمُشْتَرَى ] مَعَ يَمِينِهِ وَالْبَيْئَةِ عَلَى الْبَايِعِ ] فِي عَدَمِ رَدِّهِ ] أَيْ الْمُشْتَرَى الْمُبِيعَ فَيُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ \*

[ فَصْلٌ \* وَلِشْتَرٍ ] خَيْرٌ رَدِّهِ [ وَجَدَ بِمَشْرِيهِ عَيْبًا ] كُنْ عِنْدَ الْبَايِعِ وَلَمْ يَرَهُ لِلشَّرِيِّ عِنْدَ الْبَيْعِ وَلَا عِنْدَ الْقَبْضِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ أَوْ رَأَاهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَيْبًا بَيْنًا لَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَيْبٌ كَمَا فِي الْحَيِّطِ وَفِي كَلَامِهِ أَشْعَارُ بَانَ الْعَيْبُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الْبَايِعِ مَا لَمْ يَوْجَدْ عِنْدَ الْمُشْتَرَى لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَايَةُ الرَّدِّ كَمَا سَيَأْتِي ثُمَّ وَصَفَ الْعَيْبَ عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ فَقَالَ [ نَقْصٌ ] ذَلِكَ الْعَيْبُ [ ثَمَنُهُ ] نَقْصًا وَلَوْ يَسِيرًا [ عِنْدَ التَّجَارِ ] عَلَى اخْتِبَارِ الْقُدُورِيِّ وَقِيلَ يَعْدُهُ أَهْلُ صُنَاعَتِهِ وَأَحْسَنُ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَعْدُهُ النَّاسُ عَيْبًا [ رَدِّهِ ] أَيْ رَدِّ الْمُشْتَرَى بِمَشْرِيهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرْعِ بَانَ يَكُونُ بِرَضَى الْبَايِعِ أَوْ قَضَاءِ الْقَاضِي وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَسَخَّ فُلُو رَدِّهِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ فَيُسَخَّ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ رَدَّدْتُ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِزَالَةِ الْعَيْبِ بِلَا مَوْثِقَةٍ وَانْتَقَصَ الْمُبِيعُ بِأَزَالَتِهِ وَالْأَمْرُ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ كَمَا فِي الْمَحْبُطِ فَلَا طَلَاقَ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ [ أَوْ اخْلُ بِكُلِّ ثَمَنِهِ ] بِلَا مَانِعٍ فُلَيْسَ لَهُ أَمْسَاكُهُ وَحِطُّهُ بَعْضُ ثَمَنِهِ [ وَالْأَبَاقُ ] كَالْكِتَابِ لُغَةً لِاسْتِخْفَاءٍ وَشَرْعًا لِاسْتِخْفَاءِ الْعَبْدِ عَنِ الْمَوْلَى تَمَرْدًا وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَسَاجِرُ وَالْمُسْتَعْبَرُ وَالْمُسْتَوْدَعُ وَلَيْسَ بِأَبَاقٍ لَوْ تَرَمَّ مِنْ مَحَلَّةٍ إِلَى مَحَلَّةٍ أَوْ قَرِيبَةٍ إِلَى بَلَدٍ وَإِنَّمَا الْعَكْسُ فَأَبَانَ وَلَا يَشْتَرُطُ مَسِيرَةُ الشَّغْرِ كَمَا فِي الْخَزْنَةِ وَالْأَحْسَنُ فَلَا أَبَاقَ [ وَنَبُولٌ فِي الْقَرَّاشِ ] بِلَامِ الْعَهْدِ أَيْ أَبَاقٌ صَغِيرٌ وَنَبُولٌ صَغِيرٌ [ وَصَرَقٌ صَغِيرٌ ] أَيْ دَانٍ لَمْ يَكُنْ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَقِيلَ سَادُونَ دَرَاهِمٍ يَبْسُ بِعَبَبِ



ولا فرق بين ان يسرق من مولا او غيره لكن مرقه المأكول من المولى للاكل ليس بعيب [ يعقل ]  
العقد [ عيب ] فكل من هذه الثلاثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس سنين ليس بعيب  
على ما قيل فلو عاد واحد من هذه في صغره في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده  
في يد البائع والاول الصحيح [ ومن بالغ ] من عطف جملة على جملة و التقدير الا باق والبول والسرقة  
من شخص بالغ عبدا ارامة [ عيب آخر ] فلو حدث واحد منها في الصغر عند البائع ثم في الكبر عند  
المشتري لم يرد له لانه من الكبير للخبث ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة [ وجنون الصغير ] المطبق  
وقيل اكثر من يوم وليلة وقيل ساعة [ عيب ] واحد [ ابدا ] اي في الصغر والكبر فلو جن في الصغر  
عند البائع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يجن عنده فقد رده عند كثير من المشايخ  
المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي واعلم ان العقل مقدمة  
القلب وشعاعه الى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع يبس الدماغ كما في النهاية [ والبخر ]  
بفتحين الباء بنقطة من تحت والحاء المعجمة نتن الغم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء  
كما في المبسوط [ والذفر ] بفتحين الذال المعجمة و الفاء شدة الريح طيبة او خبيثة و مرادهم نتن  
الابط كما في الطلبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشي عن قلة التأمل ان في المغرب مرادهم منه حدة  
الرائحة منتنة او طيبة لانه قال اراد منه الصنان بضم المهملة وهونتن الابط على ان عد الرائحة الطيبة  
من العيوب عيب لا يخفى على عاقل [ والزنا والتولد منه ] اي من الزنا كل من هذه الاربعة [ عيب ]  
فيها [ اي في الجارية ] لا فيه [ اي العبد ] لانه لا يستغفرش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا  
اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه مديما وفيه اشارة الى ان تمكينه من الفعل القبيح عيب لكن  
في العمادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به والى ان نفس الولادة ليس بعيب وفيه  
روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب وفي الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي  
الزاهداني ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب [ والكفر عيب فيهما ] اي في الجارية والعبد  
لعدم الايمان على المصلحة الدينية [ والاحتضاة وارتفاع ] اي انقطاع [ حيض بنت سبع عشرة  
سنة ] وخمس عشرة عندهما والاخصر الاشمل ( في آرائه ) كما في المحيط [ عيب ] لانه علامة الداء  
والاطلاق لا يخلو عن شيء فان ادنى مدته شهران وخمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل  
الناس اليوم كما في الخلاصة وسنتان في رواية ابي حنيفة وزفر وبه يأخذ القاضي المقلد  
وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او نكوله ولا يقبل قول  
الامة ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالحبلى او الداء ومن العيوب المشروكة ترك ختان  
الولد الكبير كما في المحيط [ وان ظهر ] عند القاضي [ عيب ] في المبيع فلو هلك قبل الظهور في  
المحكمة لم يرجع بالنقصان كما في الخزانة [ قديم ] اي كائن عند البائع [ بعد ما مات ] المبيع عند

المشتري [ أو اعتقه ] أي المشتري المبيع [ مجانا ] أي بلا مال [ أدبرة أو استولد ] المبيعة [ رجع ] المشتري على البائع [ بالنقصان ] أي بما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فإن كان التفاوت عشرا فيرجع بعشر الثمن ونصفا فنصفه [ لا ] يرجع بشيء أو ظهر عيب عندهما خلافا لأبي يوسف [ بعد ما اعتق على مال أو قتله ] المشتري فإن قتل غيره ضمن القيمة و عنهما يرجع بالنقصان كما في المضمرات والأصل أنه إن تلف المشتري من غير فعل المشتري كاللوث رجع به وكذا من فعله فعلا لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاتفاق مجانا وأما التلف بما ضمن به كالاتفاق على مال فلم يرجع [ أو ] بعد ما [ أكل بعضه ] من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما أكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن أبي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد و يرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى فإن المكبل والموزون في حكم شيئين كشعير وحنطة وأما عندهما ففي حكم شيء واحد وهذا إذا كان الطعام في وعاء والأفقي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعمادي [ أو ] بعد ما أكل [ كله ] فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره [ أو ] بعد ما [ لبس فتخرق ] الثوب من اللبس فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح وقالا يرجع بالنقصان وفيه إشعار بأنه لو تخرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر أن المراد تخرقه بحيث يصبر مستهلكا وإلا فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع أنه يرجع فيه [ و ] أن ظهر عيب قديم [ بعد ما حدث ] في يد المشتري [ عيب ] جديد بفعل المشتري أو فعل الأجنبي أو بائع مماوية كما في العمادي [ رجع ] المشتري [ به ] أي بالنقصان وفي المنية لو زال العيب الجديد بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافا للموغياني ومال الترجماني إلى الرد إذا كان بدل النقصان قائما وإلا فلا [ إلا أن يأخذه ] أي المبيع [ البائع كذلك ] أي معيبا غير طالب لحصة النقصان [ ما لم يختلط ] أي يأخذه زمان عدم اختلاط المبيع [ بملك المشتري ] كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يخط وفيه إشارة إلى أن لو اختلط جملته لا يأخذه البائع وذا بلا خلاف وإن رضى به المشتري كما إذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصبغ والخياطة والبناء وأما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع أخذه في ظاهر الرواية إن رضى به المشتري فإن أبى وطلب نقصان العيب فليس للبائع أخذه عند الشيخين خلافا لمحمد وأما المفصلة المتولدة كالولد والثمر والأرض فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع فيرجع بالنقصان وأما غير المتولدة كالصعب والغلة والهبة فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الأصل ويسلم الزيادة للمشتري مجانا كما في المحيط وغيره [ فلا يرجع ] المشتري على البائع بالنقصان [ 'ن باع' ] أي المبيع [ قبله ] أي لا اختلاط لأنه إزالة عن ملكه مع إمكان الرد وفيه إشعار بأنه

لرباع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع و كذا بحصة ما بقي على الصحيح ولم يردده عنده كما في المحيط [ لا ] يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه [ بعده ] اي الاختلاط لانه ازالة من ملكه مع عدم امكان الرد [ و ] ان ظهر عيب قديم بقلعة اللب [ بعد كسر الجوز ونحوه ] كاللوز والفسق [ رجع ] المشتري [ بالنقصان ] من الثمن [ في ] المكسور [ المنتفع به ] لتعذر الرد بالكسر الا ذا رضي باخذ المكسور [ و ] رجع [ بالكل ] من الثمن [ في غيره ] اي المنتفع به بان كان خارباً او منتناً او لم يكن لقشره قيمة لبطلان البيع فيرده وما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان لقشره قيمة او البعض منتفعاً به رجع بحصة غيره وقيل بطل العقد فرد القشر ورجع بكل الثمن و الى الاول مال السرخسي وعلى هذا البطيخ والدباء والقثد والقثاء فان قطع وجد منتناً لم يصلح لاكل حيوان رجع بالثمن وان صالح رجع بالنقصان كما في الكرمانى [ واذا ادعى الابق ] اي نحو الابق والبول على الفراش والمروة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الجنون كان في يد البائع وقد وجد في يدي و زاد في غيره كلاهما في الصغر والكبر فانه لبس بعيب عند الاختلاف كما مرفسأل القاضي اوقع عند المشتري فان انكر [ اثبت ] المشتري [ انه ابقى عنده ] اي المشتري [ بالبينة ] ان كانت [ او نكول البائع ] اي امثناه [ عن الحلف على العلم ] بشبوت الابق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تحليف البائع قول الكل وقوله وفي الكافي وغيره انه يحلف عندهما واما عنده فغيره خلاف والاصح انه لا يحلف [ ثم ] بعد احدهما ان انكر البائع الابق عند المشتري واتحاد حاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان والبينة [ برهن انه ابقى عند البائع ] او على انه اقر بالابق وان الحال متحدة [ او حلفه ] اي البائع على اثبات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه سليماً فلا يرد انه يقتضى ان يكون تحليفاً على العلم لانه على فعل الغير وهو الابق [ انه باعه وسلمه وما ابقى ] عندك [ قط ] بضم الطاء وفتحها مخففة وحركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الابق عند البائع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على الحدوث اليه اشير في المحيط والخيرة والتحفة والكافي والنهاية وغيرها وهذا مما يحفظ فان الشارحين والمفتيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم يابق في الازمنة الماضية لا في بدء ولا في يد بايع آخر ولا يشغى انه حكم ليس له نظير لانه قريب مما لا يطاق من التكليف على انه لو ازيد ذلك يقال ما ابقى الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركا بما روى عن ابي يوسف فقال [ او ] حلف بالله [ ما له حق الرد ] اي حق هو الرد على [ بهذه الدعوى ] اي بسبب يدعيه فان حلف و الا رد على البائع وفيه اشعار بان لا يستحلف البائع على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما

خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه الاطباء او النماء فواصل منهم يكفى و ان كان  
 الاثنان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالاصبح الزائدة رد بلا اختلاف وتمايه في الدخيرة  
 [ ولا ثمن ] بالاجبار [ على المشتري ] وان قبض المبيع [ اذا ادعى العيب ] الموجب للقصر بان  
 لم يبرء البائع عن كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب [ حتى يتبين ] عند القاضي [ عدمه ]  
 اي عدم العيب الحقيقي اذ الحكمي اما يحلف البائع او بيينة على ان المشتري رضى بالعيب او برء  
 عن كل عيب او نكول المشتري عن الحلف على الرضاء او البراءة [ ومداداة المبيع ] كسقى الدراء  
 للاطلاق بخلاف سقى الكشك وفي مداداة الجرح والاحتجام روايتان كما في المحيط [ وركوبه ]  
 اي العيب [ في حاجته ] اي المشتري [ رضا ] فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك  
 مسطل لحقه في الرد لانه دليل الامسك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر وخاف على  
 الحمل ان تركها فانه يردّها لانه معذور كما في الزاهدي [ لا ] يكون رضا ركوبه [ لردّه ] على  
 صاحبه [ او سقيه او شراء علفه ] استحسانا ثم اشار الى تعليقه فقال [ ولا بد له منه ] اي للمشتري  
 من الركوب اي للضرورة وقيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه لعجزه كالشيخوخة او لصعوبتها  
 كالحماحة فالركوب بدون العجز والصعوبة رضى كما في التمرثاشي ونقل عنه في النهاية والكفاية  
 تفصيل لم يوجد فيه [ ولو شرب ] نحو [ عبيد بن ] مما استغنى كل منهما عن الاخر في الانتفاع  
 كنبوين وزوجي ثور غير مالوفين و احتزبه مما لا يستغني كزوجه المالوفين وزوجي خف  
 ومصرامي باب كما سبأتي [ صفقة ] اي شراء واحدا بان لم يتكرر لفظه فانها في الشريعة عبارة عن  
 العقد نفسه وفي اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع والبيعة و الاسم الصفق [ ووجد باحدهما  
 عيبا رده ] اي المبيع بحصته من الثمن غير معيب بالرضاء او القضاء [ خاصة ان قبضهما ] لان تفريق  
 الصفقة بعد التمام يجوز وفي خيار العيب بالقبض يتم اي يصير البيع به لازما [ والا ] يقبضهما  
 بان قبض احدهما او لم يقبض اصلا [ اخذهما ] بكل الثمن [ او رد هما ] كما عرف [ في ] حق  
 العددي المتقارب و [ نكيلي والوزني ] من الاخذ والرد [ وان قبض ] المبيع كله فلا يرد بعض  
 الجوز والبيض والحنطة الصغار وهذا اذا كان في رضاء والا فله رد المبيع خاصة وبه افتى ابو جعفر  
 و ابو بكر خواهر زاده كما في المحيط [ ولو استحق البعض ] مما ليس في تبعيضه ضرر بقريته الاتي  
 كنبوين وعبد بن وصبرة من كيلبي او وزني [ لم يرد ] المشتري [ الباقي ] بل اخذ بحصته من الثمن  
 وعنه له خيار الباقي وقبه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض  
 البعض فله رد الباقي [ بخلاف ] استحقاق بعض مثل [ التوب ] والدار والكرم والعبد مما في تبعيضه  
 ضرر فان له رد الباقي واخذ ثمن ما استحق [ وصرح ] المبيع [ ان يربى ] البائع بالكمرانفصل وانفتح  
 زادر والمصدر براء وبراءة بالفتح والصفة بربى [ من كل عيب ] موجود عند البيع او حادت قبل

القبض عند الغنمين ولم يدخل فيه الحادث عند عبد الله ان عدها مفصلة نحو ابرأتك من الزنا والكفر  
والمرقة وغيرها [ وان لم يعدها ] اي لم يذكر العيوب مفصلة نحو ابرأتك عن كل عيب وفيه اشارة  
الى انه لو براء عن كل داء لم يبرأ عن العيوب كما في الخزانة وبراء عن كل مرض دون الكي واثق قرح  
قد براء واصبع زائدة وعنه ان الداء مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما ابراه خلافا  
لابن ابي ليلى فناظره ابو حنيفة في مجلس الدوانقي فقال لو باع عبدا في ذكره برص لزمه الرؤية  
فاثمه وضحك الدوانقي كما في المبسوط وغيره \*

[ فصل \* بطل ] اي انتفى [ بيع ما ليس بمال ] من مبيع على ما هو المتبادر على  
انه قال بعده بالثمن بالتعميم ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى ركنه وان كان الباطل  
اعم فانه ما لا ثبات له عند التفحص عنه وشرعا ما انتفى ركنه او شرطه سواء كان من قبيل العادة او  
العاملة كصلوة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة  
الداعب الرونق وشرعا ما وجد اركانه وشرطه دون او صافاته الخارجية المعتبرة شرعا كبيع بخمر و  
صورة بلا فاتحة وقد تسامح في الاسناد فان الطلان كالفساد في الحقيقة صفة المصدر دون الحاصل منه  
كما في اصول [ كدم ] مسفوح فينبغي ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من غير الادمي والخنزير  
[ والسنة ] بيع [ الحر ] فيكون كلاحقه معطوفا على ما بقرينه ما على انه كان مالا في شريعة يعقوب  
عليه الصلوة والسلام حتى استرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي  
ان يقال انه لم يكن مالا عند احد [ وانباعه ] جمع التبع جمع التابع اي اشباه الحر وهي معتق  
البعض والمكاتب والمذروم الولد لكن قد مر ان معتق البعض كال مكاتب عنده وكالحر عندهما  
ويستوي به انه حاز بيع المكاتب برضاه في اصح الرويتين وبيع المذبر المقيد اجماعا وكذا جاز  
بيع صنق وام اوائل من نفسيهما وبطل القضاء بجزاز بيعهما [ و ] بطل [ بيع مال غير متقوم ]  
يكسر لوز غير منفع به شرعا [ كالخمر ] فيما بين المسلمين ومسلم وكافر [ والخنزير ] وقال  
عبد الواحد والحاكم وعبد الصمد ان لبيع هيهما فاسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع ما مات  
مخفق والجرح في غير النسخ كما في كشف لكن في المحيط ان بيع مخفق الجرح باطل  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويخرج عنه بيع لسرفين لانه منتفع به من حيث الالقاء في الارض  
ويدخل فيه قوس وثور من حادف لستيس صمى لانه لا قيمة له ولا يضمن متلفه وكذلك بيع  
ديوات يكتب اليها على عمل كما في سبعة [ بسم ] بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او  
لدياروفه اشارة الى ان بيعها بالعرض غير باطل ويشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع  
بسم بمال وفي الحقيقة انه فاسد عند بعضهم [ و ] بص [ بيع قن ] اي عبد تمامه في النكاح [ ضم  
في حر ] من المدنين [ و ] بيع [ ركب ] اي مذبوحة صمت في ميتة [ مهما ] وان سمي ثمن كل

من البدلين و جاز في القن والذكية ان ممي عندهما كما في الكائي وغيره لكن في المحيط  
والمبسوط وغيرهما انه فسد فيهما عندهما كما فسد قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان  
حكم بيع الباطل ان لا يصير البدلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا بأذنهما فالقبوض امانة  
يهلك بلا شيء عنده و مضمون يهلك بالقيمة عند هما كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره  
المرخسي كما في قاضيخان [وصح] البيع اي وجد بجميع اركانه وشروطه واصنافه الخارجية المعتبرة  
[في قن ضم الي] مملوك له من [مدبر] او مكاتب او ام ولد فالملوك اعم [او] ضم الي  
[قن غيره] اي البايع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره [بحصته] من القن في الصورتين  
وان لم يسم الحصه [كملك ضم الي وقف] اي موقوف كما اذا باع ضيعة بعضها وقف فانه صح في الملك  
بحصته عند المرخسي والسعدي وفيه اشعار بانه اذا باع كرما فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه و اذا اذا  
كان امرا والا فقد دخل على ما قال بعضهم كافي المحيط [وفسد] في العرض [بيع العرض] اي  
غير الثمن [بالخمر] ونحوها مما ليس بمقوم [وبطل في الخمر] اي انتفى اوصافه دون اركانه  
وشروطه [وكذا فسد عكسه] اي بيع نحو الخمر بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف  
الخمر وللتنبية على الفساد لم ينحرفا في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب كما ظن  
واعلم انه منه شروع في تفصيل ما اجمل مما يفسد البيع من ستة اشياء على ما في المشرع من عدم  
الملك والغرور والجهالة والعجز عن التسليم وورود النهي والشرط [ولا يجوز] ويفسد [بيع المباحات]  
اي غير المملوك كحطب الصحراء وحشيشه وطير الهواء وسمك البحر ومائه وماء البير والهر  
[قبل ان تملك] بنحو الاحراز فلما احراز الماء في حوضه من نحاس او صقر او حص و باعه جاز بشرط ان  
يمقطع الجاري حتى لا يختلط البيع بغيره ولو اشتري كذا وكذا قرنة من ماء الغرات بدينهم جاز وعنه  
لو اشترى من سقاء كذا وكذا قرنة من ماء دجلة على ان يوفيه في منزله جاز وعنه انه فاسد لان  
الماء معدوم والمقرنة لم يتعين كما في المحيط والمواد ببعها بالعرض لا بائتمن فان بيعها به باطل كما ذكره  
في الفرح [و] لا يجوز بيع [ما لا قدره] للبايع [على نسيمه] من مملوك كطير وسمك  
اخذ وارسل في بيت اوجب لا يمكن اخذه [لا بحيلة] اي باحتيال منه وفيه إشارة الى انه لا يجوز  
بيع الا بقرن الا اذا علم انه عاد اليه ورضى المشتري بالانتظار على ما قال الكرخي وذهب كثير  
من المشايخ الى انه لو عاد احتيج الى عقد جديد والى انه لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجز وبالليل  
جاز ولو باع ما دخل موضعا لا يستطيع الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتهيه له موضعا  
ولا فجوز بلا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في بهو ملوعد الى بيته جاز كما في  
المهابة [و] الا [بضر] للبايع كما اذا باع جذعا في سقف ولبنة في جدار وذراعا من توب ومن  
خسبة من طرف معلوم او حلبة سيف او نصب زرع غير محصود من غير شرك ماله فاسد لا اذا

(ع)

(ج)

سلمه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المزارع وغيره [و] لا يجوز بيع [ما فيه] من مملوك او غيره [عز] بفتحين اسم من التغرير التعريض للهلاك و شرعا ما يوهم انه غير موجود [كحمل] بالفتح اي مثل بيع جنين [و] مثل [لبن في ضرع] كيلا او مجازفة فانه فاسد لاحتمال الريح والدم ونحوهما ومثله بيع بذر البطيخ و دقيق الحنطة و دهن السمسم و عصير العنب والكرياس قبل السج [و] لا بيع [ما يفضي] اي يصل [جهالة] اي جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال عليه [في المزارعة] بين المتعاقدين ففسد لو باع ما في هذه الدار من نحو الدقيق و الثوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا و المشتري لم يعلم بحذردها وكذا لو باع نصيبه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كما في فاضيلان و ذكر في النظم انه لم يجوز عنده خلافا للصاحبين و عنه انه لم يجوز الا اذا علما وكذا فسد لو باع عدل زطي بقيمة لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى عنه مما في الجاهلية فقال [و] لا يجوز بيع [المزانية] [وهي] لغة المدافعة من الذنب وهو الدفع وعندنا [بيع تمر] بنقطتين و يجوز الثلث [مجدوذ] كيلا او مجازفة بالجيم والمهملتين و يجوز الاعجام فانها بمعنى المقطوع [بمثله] و الاخصر بيع تمر بما [على النخل خرصا] بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء والصاد المهملة اي بطريق الحزر و التخمين فيكون تمهيدا عن نسبة النخل الى الضمير و في القاموس الذنب بيع كل تمر على شجر بتمر كيلا و المزانية بيع وطب في النخل بالتمر [و] لا بيع [الملازمة والقاء الحجر والمناذلة] وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه و يلقي حصاة عليه وينبذه البائع اليه كما في النظم وغيره وقد استدل ذلك التفسير بهذا بما اشتهر انه يقول احدهما اذا لمست انا ثوبك او انت ثوبى او لمستك و البقيت حصاة اليك و نبذت انا اليك او انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان الكل غرر كما لا ريب فيه وقد صرح به الفايق وغيره و ظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الفاسدة التي هي اكثر من ثلثين كما في الننف وغيره لكن في النظم ان ما سوى ما يفضي الى الجهالة من البيوع الباطنة التي هي اكثر من ثلثين و في المحيط عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب بكتاب ترك امثال هذه المسائل [ولا] بيع [المراعي] بكسر العين جمع المرعي بفتحها وهو مرعي بكسر لراء كذا زطبا او يابسا كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل و ارادة الحال و الملام لتعهد بقربته ما مر من ان لا يجوز بيع اللباعات فاشار الى انه لو سقى ارضه لاجل الحشيش و ست بتكلفه لم يحز وهو مختار القدر في لكن في النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما في المحيط [ولا] يجوز و يفسد [اجرتها] حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك المنفعة دون العين [و] لا بيع [النخل] زنبور لعمل و عن محمد يجوز اذا كان مكرزا او مجموعا [الا مع كوزت] جمع الكوارة بالضم و التخفيف و يكسر و بشل المعسل من الخشب او الطين او العسل

في الشمع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالاجماع كما في المضمّرات لكن الكرخي قد انكر وقد قال ان النحل لم يدخل في البيع تبعا للعمل لانه يدخل التبّع اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره [و] لا بيع [اجزاء الادمي] كالشعر والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا بأس بكل المرأة وقيل لا يباح للطفل اذا امتنعى وصب في العين اذا علم زوال الرمى به كما في التمرناشي [و] اجزاء [الخنزير] فان بيع نفعه قد مرّ والانتفاع بشعره من حيث الخرز ضرورة يستثنى في الشرع وعن ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لا يلبس السلف مثل هذا الخف وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب روايتان كما في المحيط [و] لا يجوز ويبطل بيع [جلد الميتة ولحمها قبل دبحه] فيجوز بيع جلد السبع المذبوح ولحمه الا لحم الخنزير وان كان للسور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط [و] لا [دود القز] اي الابريس خلافا لمحمد وكذا لابي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهداية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى على قول محمد [و] لا [بيضة] بفتح الباء اي بنر القز او بنر دودة بالفارسية (تم) لانه ينتفع به من حيث ذاته [خلافا لهما] في الجواز لانه كبذر البطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق بخلاف ببيع الدود ايضا في التجنيس عن صاحبين يجوز بيع دود القز ويضمن مُتْلَفُهُ [و] لا موضع [العلو] اي علو السفلى بكسر الفاء وضمها فيهما [بعد سقوطه] اي العلو لانه لم يبق الا حق تعلو متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السفلى والى جواز بيع العلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يجز للجهالة وهو مختار مشايخنا والى جواز بيع الطريق وحق المرور ولم يجز بيعه عند العامة للجهالة واما بيع السيل وحق التعميل فلم يجز بالاتفاق الكل في المحيط [و] لا بيع [شخص] مشار اليه [على انه امة وهو عبد] وبالعكس واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي ضان فان بيع جائز كما اذا اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا رآه والاصل ان لاشارة والتسمية اذا اجتمعتا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فالبيع باطل لان المبيع معدوم والذكر والانثى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالبيع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علما به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الحمار وشار الى عبد فابى بينهما انعقد العقل على العبد كما في المحيط [و] لا يجوز ويفسد [شراء ما باع] البائع من سلعة ازغورها سواء كان الشراء من البائع او ممن قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه ولغيره



بالوكالة [ باقل مما باع ] من الثمن [ قبل نقد كل ثمنه ] اي ثمن ما باع [ الاول ] او بعضه لان بين الثمنين جهة المبالغة وهي مثبتة لشبهة الربوا والشبهة في الحرمان كالحقيقة وانما تركه فاعل الشراء ليشمل شراء من لا يقبل شهادته للبائع كعبد و مثل ولده ووالده سواء كان شراؤه لنفعه في حيوة البائع او بعدها فهذا عنده على قول بعض المشايخ و اما عند ابي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا لـ احمد وانما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصى له جاز وفي قوله باقل مما باع اشارة الى انه لو اشترى مثله او اكثر جاز والى ان الفساد عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بانه لو اشترى بعده يجوز وبان المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما اذا تغير معرة الكل في المحيط [ و ] كذا [ شراء ما باع ] البائع او وكيله حال كون ما باع [ مع شيى ] آخر [ لم يبعده ] اي ذلك الشيى قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق [ بثمنه ] متعلق بالشراء [ الاول ] او الاقل او الاكثر لكن يكون حصه ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه [ فيما باع ] متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه فلو اشترى جارية بالف ثم باع مع عبدها من البائع قبل نقدها جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شراء باقل مما باع ولا يصري 'فساد' لضعفه و فوائد 'تقيود' قد مرت ولو فرع المسئلة لكان اسلم من الاستدراك [ و ] لا شراء [ زيت ] دهن الزيتون [ على ان يوزن بظرفه ] اي بشرط وزنه معه [ و ] ان [ يطرح لظرف كذا ] اي احد عشر [ رطلا ] مثلالا لانه شرط ذافع لا يقتضيه العقد [ بخلاف شرط طرح ] مقدار وزن الطرف [ فانه يجوز ] لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الطرف و مقداره فالقول للمشتري مع يمينه ولا يخفى انه مستغني عنه بقوله لا يجوز [ و ] يفسد [ البيع بشرط ] حرقة الباء او على دون ان و ان كان خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع و ان كان في شرطه ضرر الا في صورة ان يقول بعته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز الخيار فيه اذا وقت ثلثة ايام كما في آخرهبة النهاية وغيره و المتبادر ان يكون بلا و او فلو قال بعث هذا العبد بالف درهم و على ان يقرضني عشرة حاز البيع كما في المحيط [ لا يقتضيه العقد ] اي لا يجب بنفس البيع [ و فيه ] اي ذلك الشرط [ بيع لاحدهما ] اي المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مثلا او يهبه او يصدق عليه مال او يواجره او يعيره وكذا شرط المشتري [ او ] نفع [ لمبيع يستحق ] اي يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبد بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستولد او يكتب او يدبر او غير ذلك فان كل واحد منهما مفسد للبيع و فيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع و الثمن او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فارس مبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر تعاهدا به وكذا بشرط لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في

المحيط و كذا بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاختصار  
والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلزم كعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن و لا يلزمه  
لكن يرد الشرع بجوازه كالخيار والاجل و لم يرد لكنه متعارف كالاستصناع وحذر البابع نعلان  
البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره [ و ] لا البيع بشرط هو تاجيل الثمن او المبيع العين  
از الدين [ الى اجل ] اى زمان اسر منتظر الوجود [ جهل ] ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج  
او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل  
المعلوم فى البيع والثلث العيني صحيح لكنه باطل كما فى النهاية والى انه لو اجل الى النيروز  
او المهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا ففاسد كما فى  
الاختصار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو اول يوم من فزرددين ماه و نيروز  
الخاصة وهو يوم السادس منه و نيروز السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهار الشمس  
في اول درجة من درجات الحمل و نيروز الجوس و يقال نيروز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل  
فيه الشمس فى الحوت والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف اعني يوم السادس عشر  
من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلثون يوما في مدة  
ثمانية و اربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع  
بين ثاني شباط و ثامن آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن و الاربعين  
و يكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك و فطر اليهود ان ياكلوه مبعة ايام من خامس  
عشر من الشهر السابع من شهور تاريخهم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر موافقة لموسى و قومه عليه  
الصلوة والسلام فانه خرج من مصر فى الخامس عشر وعبر عن البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا  
فى السنبلة فيطبخ من دقيقه فطير ثم ياكلونه فأغرق سبحانه و تعالى فرعون و قومه فنجوا عنه  
واما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال ان يوم فطرا فيه  
فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثلثين يوما و تمام الكلام فى شروح التزيينات مبما كسف  
الحقايق [ و صح ] البيع و صار باقا بعد ما يوقف او صحيحا بعد ما فسد على ما مر من اختلاف اهل  
خراسان و العراق [ ان امقط ] المشتري الاجل بان قال ابطلته او تركته لا يبريت منه اولا حاجة لى فيه  
[ قبل الحول ] اى حلول الاجل [ وان قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا ] يحتاج اليه و ان كان  
شروعا فى حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل [ برضاء بايعه صريحا ] لقبض المشتري لمبيع  
بامره فى المجلس او بعده على الرواية المشهورة [ او دلالة كعبضه ] من الاضائة اى الفاعل او المفعول  
[ فى مجلس عقده ] فى روية زياداه وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التخلية فى البيع الفاسد  
ليست بقبض وهو الاصح كما فى لزهدى لكن الصحيح انها قبض كما فى قاضيان و لى ان القبض

بعد المجلس بلا رضاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئاً لا يملكه البائع بالقبض كالخمر والخنزير والا فقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية [ وكل من ] اي والحال ان كل واحد من المبيع والثمن [ عوضيه ] اي المبيع [ مال ] ذكره القنطري ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختبار وغيره وما في الكافي انه لاخراج المبيع مع نفي الثمن فانه ليس ببائع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه ان حق الاداء على هذا وثبتت عوضه وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول وان الكلام في المبيع الفاسد على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه [ ملكه ] ملكاً حبيثاً حراماً فلا يحل للمشتري الاكل والشرب واللبس والوطي وقيل يحل وفيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولهذا ثبتت الشفعة بانذار المشتري شراء فامدا كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة واما تصرفه فيه فبتسليط المالك وان كرهه والاذل اصح كما في الزاهدي وغيره [ ولزمه ] اي المشتري هو الاعتراض لا للعطف على ملكه كما ظن [ مثله ] اي المبيع [ حقيقة ] اي ضرورة ومعني في ذوات الامتثال كالكيالي والوزني [ او ] مثله [ معنى ] اي قيمة في ذوات القيم كالحيوان والعرض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجوداً لرد بعينه والى ان العبرة للقيمة يوم القبض وعند محمد يوم الاستهلاك لا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشيخين كما في المحيط [ فان كان الفساد ] اي فساد المبيع [ بشرط زائد ] على العقد كالقرض والخيار والاجل ونحو ذلك وقد كان المبيع قائماً بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والاتي [ فلمن ] يقع [ له السرط ] دون من عليه [ ففسخ ] بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدهما وفي رواية ان بقي المبيع الفسخ كما في الخزنة وبه فسر الكرمانى وعلم بان الرضى قد يتحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند محمد ولكل منهما عند الشيخين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه اشارة الى ان لمن علمه الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد والى ان قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الاول وذات الاجماع وفي اشتراط علم المصاحب اختلاف المشايخ كما في العمادي والى ان ليس للمبيع حل المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي [ والا ] بكن الفساد به بل بأمره في تعتد كسب عرس بفسخ [ فمكس مهمة ] اي العاقلين [ ففسخ ] بلا علم المصاحب على ما في ابن بوسف واما عند محمد فيستلزم علمه كما في الفصوليين اكن في الكافي انه شرط عندهم ولا يركن في الموضوعين مكان الامة كلمة على فان عدم الفساد واجب حقاً للشرع كما في المحيط وغيره [ وان حرج ] هذا المبيع المقبوض [ عن ملك المشتري ] يتصرف بحتمل النقص كالمبيع والرهن والهبة مع التسليم اولاً كالاغتياق والتدبير وككتابة [ اوسى فيه ] بقاء او غرس فيه شجرة او لته بهمن او غسله وقطعه او خطه او عزه وفسخه وطحن او صمغ او عبر ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري [ فلا

فمنع [ لكل منهما في شيء منها الا اذا رضى المشتري بالفتح وقيد اشارة الى انه ان لم يخرج كالاجارة والنكاح فمنع لكنه للقاضي و الى انه لو عاد الى ملكه بفك الرهن والرجوع في الهبة او عجز المالك او رد المشتري بالعيب فقد منع الا اذا قضى بالقيمة و الى انه لو انتقص بفعل المشتري فللبايع الفسخ وله اخذ الارش وكذا باقية مما روية او بفعل الاجنبي لكن له اخذ الارش منه او من المشتري بخلاف ما اذا قتله اجنبي فلن له ان يضمن المشتري لا القاتل اكل في المحيط [ وطاب ] اي حل [ للبايع ربح ثمنه ] من دراهم المبيع او دنائيره [ بعد التقابض ] اي اشتراك البايع والمشتري في قبض المبيع والتمن لملكه ولم يطلب قبله لعدم تملكه والاحسن القبض اذ لا دخل لقبض المبيع فيه [ لا ] يطيب [ للمشتري ربح مبيعه ] و لو بعد التقابض [ فتصدق ] المشتري [ به ] اي الربح وجوبا كالباع قبل القبض فانه لا يطيب له و الاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالعرض وما لا يتعين به كالقدين فانه واجب في الذمة لا بعينه وخبثه نوعان ما لعدم املكه وما لفساد سبب الملك كربح الوديعة وهذا المبيع والاول منه يعمل عند الطرفين في كل من نوعي المال فلا يطيب ربح الوديعة عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب تصدقه واما الثاني فيعمل في الاول من المال لا الربح جزء من بدل المملوك ملكا فاسدا فوجب التصديق دون الثاني لانه وان تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد الثاني لان الربح حصل به لا بالقد فلا يكون الربح جزء من بدل ما يملكه ملكا فاسدا فلا يجب تصدقه كما اشير اليه في الكرماني وغيره [ وكرة ] و حرم [ التجسس ] بفتح النون والجيم او مكنونها وهو لغة الادارة وشعرا الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان يقول ليس هذا ما كنت اطلب منك بكذا وهو اكثر مما اشتراه وهذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فمحمود كما في شرح الطحاوي [ و ] كرة [ السوم ] اي الاشتراء بثمن كثير [ على سوم غيره ] اي اشتراء غيره بثمن قليل [ و ] رضى [ طرف السوم ] بثمن معلوم لم يبق بينهما الا العتد فلوزاد قبل التراخي فهو سوس الزيادة الاتي الدال على جواز المفهوم فان نادى دلال على سلعة فطبه انسان بثمن فقال الدال ان ملك فلا بأس ان يزيد احد في هذه الحالة فان اخبر الدال الملك بذلك فقال بعه به واقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما في المحيط والكلام مشعر بجواز هذين البيعين كما في النظم وغيره لكهما باطلان على ما دل الظهيرية [ و ] كرة [ تنقي الجلب ] اي استقبال من في انصر حلبا خنثيتين او السكون اي مجلونا من طعام او حيوان او غيره [ المضر ] صفة لتلقي [ باهل مصر ] الذين جاؤا بالجلب او جميع اليهم فلواضرهم او لبس عليهم اسمعركرة ولا لم يكره كما في الاختبار وغيره [ وبيع الحاضر ] اي التقيم في المضر ما لا جنب لبيع بالتمن الغني [ سادي ] اي لاجل التقيم سديه وقبل بعه الطعام او العنف من البادي بذلك الثمن فاللام مجعني من [ زمان ] تحط اي حذر من

وفيه إشارة الى انه يكره اذا اضرت باهل المصروالا لم يكره كما في الاختيار [و] كره [البيع] جالسا او قائما  
او وانما لا ما شيا الى الجمعة [وقت النداء] اي بعد الزوال الى ان يصلي [و] كره في ظاهر الرواية  
[تفريق صغير] بالبيع والهبة والصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس بحق عليه [عن] صغير او  
كبير [ذي رحم محرم] للقرابة [منه] اي الصغير اجتماعا في ملك احد فلا يكره التفريق بين كبيرين  
ولا بين جاني او مدبر او ام ولد او مكاتب او معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي  
عمين واخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما اذا كانا لرجلين لكل منهما شقص او لصبي رجل  
او لرجل وامرأته او مكاتبه او مضاربه وتمامه في النظم و عن ابي يوسف ان بيع احدهما باطل  
وعنه انه جازم مكرهه في غير الوالدين وفيه اشعار بان الكراهة يمتد الى البلوغ وان رضيا  
بالتفريق وقبل اذا راعقا ورضيا به فلا بأس وهو رواية عن ابي يوسف وعنه لا بأس به بلا  
مراعاة اذا رضيا كما في المحيط و [لا] يكره [بيع من يزيد] والمزايدة انسب الا انه تبرك  
بعبارته صلى الله عليه وسلم و إشارة الى صورته وهي ان ينادي الرجل على سلعة بذمسه او ناييه  
و يزيد الناس الى ان يرضيا بثمن وفيه اشعار بانه لا يكره بيع ما يساري درهمها بالف درهم وهذا  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد كما في الخزنة وغيره وتمامه في كراهته هي به انسب \*

[فصل في الغش] اي اقامة البيع غير السلم فإنه ليس بغش كافي تحالف الهداية

[فسخ] للعقد - امكن [في حق المتعاقدين] اي فيما ثبت بنفس العقل من غير شرط فيجب  
على البائع رد الثمن الاول كما ياتي ولا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع و يصح ان يبيع منه  
قبل استرداد المبيع ولو كانت ببعاء لبطال و يصح استرداد المبيع بلا اعادة الكيل والوزن والغش  
غش انقض و التفريق كما في القاموس وشرا رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان  
و امتعاق عم من استقبلي و الحكمي فيضمن ثلثة الوارث وفيه إشارة الى انها لغة الفسخ كما في  
القاموس فان الاحكام الشرعية على وفات المعالي لغوية كما في حوالة الهداية وقيل ازالة القول  
سابق فان مهمة السلب ورد بانها من بنات بناء على ان معاني الابواب مما يحتاج الى السماع كما  
تقرر في انها شرعا فسخ العقد عند ائتم منه و في انها باطلة ان لم يمكن جعلها فسحا والى انها  
حتاج الى لا يثبت و نقول فبصح بمعنى ما غش و بمر و ما غش عند الشيعين و الطرفين على اختلاف  
منسوخ [فتبصر] لا قوة بعد زيادة مبيعة مقبوضة في زيادة مفسضة مانعة للفسخ بخلاف المتصلة  
فانه لا يجمع في لا يجمع في مبيع قبل ان يفسخ [بيع] من جهة المشتري من البائع [في حق  
ثالث] عمر معاوين هو الله سبحانه او غيره معاني فيما ثبت بالشرط لا بالعقد [فيجب بها]  
في الاقامة الاستبراء في سجادة فانه حق الله تعالى و لله ثلثهما و يجب بها [الشفعة] في العقار  
فان اشبع ثلثهما و يجب تنافس لو كان بيع سابق صرفا ولا تسقط الزكوة اذا اشترى بعروض

التجارة عبدا للخدمة بعد الحول ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد العروس فهلك في يده فانه  
 بيع في حق الفقير [ وصحت ] الاقالة [ بمثل الثمن الاول وان شرط بغير جنسه ] اي الثمن الاول  
 واحترز به مما قيل انها تبطل عنده بغير جنسه كما في المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من  
 فروع الفسخ [ او ] شرط [ الاكثر ] حال كونه [ منه ] اي جنس الثمن الاول فيكون من  
 للتبعيض ويجوز ان يكون اللام زائدة ومن تفضيلية او يقدر افعل آخر عاريا عن اللام متعلقة به  
 اي اكثر منه كما ذكره الرضي [ وكذا ] صحت بمثله وان شرط [ الاقل ] لانه فسخ هو رفع ما كان  
 فيلزم المثل وبلغو غير الجنس والاكثر والاقل [ الا اذا نعبب ] المبيع عند المشتري فانها تصح  
 بالاقل وصار المحطوط براءة نقصان العيب. وهذا كله اصل ابي حنيفة وفرعه واما اصل ابي  
 يوسف فهو ان الاقالة بيع في حق انكلا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير مقبوض  
 فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كان المبيع عرشا هائكا وثمانه دراهم فتبطل واما اصل محمد فهو انها  
 فسخ الا اذا تعذر بان زاد فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل كما في الضمومات فجميع ما ذكره من  
 الصور السبع بيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند محمد الا السادسة  
 المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير متعذر فيهما بخلاف البواني واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا  
 حصلت الاقالة بلفظ الادالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ المناخنة والتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف  
 كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف كما في الاختيار [ ولم يمنعها ] اي الافالة  
 [ هلاك الثمن ] لانه باق بوجود الذمة [ بل ] هلاك [ المبيع ] لان الافالة تقتضي بقاء العقد  
 القايم ببقاء المعقود عليه فصحت اقالة بيع عبد بكثر بتر بعينه بعد هلاك العبد لان البور مبيع من  
 وجه كما في المحيط [ وهلاك بعينه ] اي المبيع كموت احد العبدین المبيعين [ يمنع ] الافالة  
 [ بقدره ] اي الهالك ولم يمنع في الباقي وانتكلام مشير الى ان هلاك البديلين يمنع الافالة لكن  
 في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان لائمه لم يتعين في الافالة \*

### [ فصل \* التولية ] لغة جعل الشخص واليا و شريعة ما سير اليه بقوه

[ ان يشترط ] اي يحصل بان يشترط بقربة الاتي [ في بيع ] اي بيع العرض احتراز عن الصرف  
 بقربة تأخيره فالتولية والمراصة لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في كفاية [ انه ]  
 اي المبيع [ بما شري ] به اي ما قام على البايع من الثمن او غيره بقربة ما يائي [ والمراصة ] يحصل  
 [ به ] اي بذلك اي بان يشترط في البيع انه بما شري به [ مع فضل ] اي زيادة شيء معلوم من  
 الربح فيخرج به التولية ولا يصح بربح ( ده يارده ) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار  
 وقولهم ( ده يارده ) عجمي معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعني باع ما استره بعشرة  
 باحد عشر استيسارا او باحد وعشرين قياسا و لأول مذهب الجمهور كما في الظاهر وما قلنا من

معني ما شري به صبح مرايحه يبيع المصروب بعد اداء قيمته بالقضاء و المملوك بهبة او صدقة او وراثة كما في النهاية وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن ملتفتا اليه فهو المساومة و ان كان ملتفتا فبالمثل تولية و الزيادة مرايحه و النقصان وضيعه و الى ان الجار و المجور في الموضعين خبر و اجرى الصمير مجرى اسم الاشارة بلا تصامح فمن الظن ما وقع عن اكل ان قوله به معناه بما شري به و عن البعض انه حينئذ ان كان المرايحه من عطف الجملة ينتقض بالمساومة و ان كان من عطف المفرد يلزم عطف العمولين بلا تقديم المجرور [ و شرهما ] اي لتولية و المرايحه [ شراء ] قبلهما [ بمثلي ] كيلي او وزني او عددي متقارب لانه لو اشترى بقبلي لا يباع تولية و لا مرايحه لجهالة قيمة لا يعرف الا بالتخمين و كان عليه ان يزيل او يبيعه ممن يملك فانه لو اشترى بثوب فباعه مرايحه ممن يملك ذلك الثوب يجوز لقلوبه على اداؤه و ان لم يملك بطل البيع لانه انعقد بقيمة مجهولة كما في المحبط و غيره [ وله ] اي للبايع تولية و مرايحه [ ضم اجر القصار ] الى راس المال و هو من انقصر الدق كالضراب من الضرب و في بعض النسخ اجر القصار بالكسر فانه المصدر في الحرف غالبا [ و ] اجر [ الحمل ] و كراء الدابة [ و نحوهما ] كاجر الصباغ و الخياط و الغسال و الغنل و الكرو و سرق الغنم و نفقة الرقيق و الحيوان و كسوتهم بالعرف بخلاف اجرة الطبيب و البيطار و الختان و الرابض و معلم اعران و السعور و غيرهما من الاعمال فانما يوجب زيادة في البيع او قيمة يضم و ما لا فلا كما في المضمرات و فيه اشارة الى انه لا يضم (الباع) الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا اجرة السمسار لا اذا شرطت في العقد و الى ان ما عمل ببذرة من قصارة او خياطة او غيرها لا يضم كذا في المحبط و غيره [ و بقول ] البايع اذا ضم [ قام ] المبيع [ على بكنا ] من الدراهم و لا يقول 'ستريته به صيانة عن الكذب و قد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعا ثم رقه بالكسر من ثمنه ثم باعه على رقه لانه لو قل ذلك لكان كذبا و لا رخصة فيه و لكن بقول رقه كذا فان بيعه مرايحه على ذلك كما في المبسوط و غيره [ مان طهر ] عن البايع بالاقرار و البينة و السكول [ خبته ] و قد شترى ممن لا يقبل شهادته له كابويه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيهما خلافا مما كان ذا فتوى على عيبه و اجنسى فخذ ارشها بلا بيان بخلاف ما اذا فرض الغار و حرق النار [ في رد ] حرقه [ شترى ] بجمه [ اسجى ] و رده [ يبيع ] و في التولية ظاهرا ما بعده كظرف منه و يجوز بهما عكس [ حظ ] عند بي حيفه عن اثنين قدر الخبائه [ و عند ابي يوسف حظ ] مقدار خبائه لربح و حله لاصل [ بهما ] اي في المرايحه و التولية فاذا باع بعشرة على ربح خمسة ثم ظهر ان له بيع تنزه به اربعة حظ درهمان من الاصل و درهم من الربح و اخذه مني عشر و عند محمد خير فيهما [ بين واحد ] من و بين الرد و لم يحط شي فيهما و في

المحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بلا خيار ولا شيء له في قول الطرفين وعن محمد أن المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام معربانه لو قال للمشتري قيمة متاعي كذا ومتاعي ليساري كذا فاشترى بمناه على ذلك فظهر بخلافه كان له الرد بحكم التقرير وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يقتون بالرد بكل حال والصحيح ان يغتني بالرد اذا وجد التقرير وبدونه لا يغتني بالرد كما في الكافي \*

[ فصل \* الربوا ] بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والمكون كما قال ابن الاثير فلامه واو ولذا قيل في النسبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كوفية وفي الكافي انه قد يكتب بالواو وهذا اقبح من كتابة الصلوة لانها في الطرف متعرضة للوقف واقبح منه انهم زادوا بعدها الفا تشبيها بوار الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول اوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معاني الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد والى الاخيرين اشار بقوله [ فضل ] شرعي وهو فضل الحلول على الاجل والعين على الدين كما في ربا النساء او فضل احد المتجانسين على الاخر بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن كما في ربا النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب ببر نسية وبيع كربر وشعير يكرى بر وشعير وبيع مائة مائة ودانق وحفنة بحفنتين وذراع من الثوب بذراعين نقدا فان الفضل فيما لم يعتبر شرعا [ حال عن عوض ] للاحتراز عن نحو بيع كرتي بر بكربر وفلس [ شرط ] صفة اخرى تركه اولي ذاته مشعريان تحقق الربوا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالعناية [ لاحد للتعاقد بين ] اي الباعين او المقرضين او الراهنين للاحتراز عما اذا شرط لغيرهما [ في ] عقد [ المعارضة ] للاحتراز عن هبة بعوض زايد ويدخل فيه ما اذا شوط فيه من الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الثمر فان اكل حرام كما في الجواهر والنتف [ وعلته ] اي علة الفضل وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب التماوي من الجهتين المذكورتين للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفروع فهذا مشير الى علة ربا النساء وراى النقد كما يجمع فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد كما ظن [ القدر ] لغة كون الشيء مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشرعا التماوي في المعيار الشرعي الموجب للمماثلة الصورية واليه اشار بقوله [ اي الكيل ] في المكيلات [ والوزن ] في الموزونات [ مع الجنس ] شرعا التماوي في المعني باتخاذ اسم الذات والمقصود او المضاف اليه او المنتصب فكل من الصغور والخبثة ولحم البقر والغنم والثوب الهروي والهروي جنسان لفقدان الاتحاد المذكور [ والبر والشعير ] والتمز والمخ كيلي [ اي ممنوع ] ذلك الكيل [ والذهب والفضة وزني ] ذلك [ وغيرها ] اي الاشياء الستة يبنى [ على العرف ]



اي صرف زماذه صلى الله عليه وسلم اوزماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على الستة فما عرف كيله ووزنه بالنص من الستة فكيله ووزني ابدان كما مر واما ما لا نص فيه فما عرف كيله ووزنه على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا وان خالف عرفنا وما لم يعرف فالمعتبر عرفنا وهذا عند الطرفين واما عنده فالمعتبر عرفنا وان كان كيليا او وزنا على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم كما في المحيط وفيه اشارة الى جواز كون الشيئ كيليا ووزنا وليس بكيله ووزني كالماء فانه عند الشيخين ليس بكيله ووزني وعنده كيله ووزني كما في الخزانة والى انه لا رموا في الحيوان والزرعي والعدوي نقلا فجاز بيع مائة جوز بما يتين منه كما في النظم وغيره [ فان وجد الوصفان ] اي القدر والجنس معا [ حرم الفضل والنساء ] كالجماد اسم من نساء اي تاجر كالنسمية على الفعلية كما في الطلبة والمعنى حرم هذان المبيعان بسبب الفضل الحقيقي والحكمي فلا يحل اكله ولو بعد القبض لكن يجوز فيه ما يبر التصرفات مع الكراهة لانه بيع فاسد وفي تاخير النساء اشعار بانه انكر من ربا النفل ولذا كفر منكروه بلا خلاف بخلاف منكر ربا السقل بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما كما في الزامدي وروي رجوعه عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجتهاده فيه فمستحله كفر اولئك اصحاب النارهم فيها خالدون كما في المبسوط وغيره [ وان علما ] اي الوصفان [ حلا ] اي الفضل والنساء كبيع عشرة اذرع من النياب بققيزي شعير نقلا ونساء [ وان وجد أحدهما ] وهو القدر في المثلين والتمنين والجنس في المثلين [ حرم النساء ] حتى اذا اسلم قفيز بر في قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في مثلين وكذا اذا اسلم الحدبد في الزعفران لوجود الوزن فيهما وكذا اذا اسلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في مثلين وكذا اذا اسلم ثوب مروري في مثله لوجود الجنس في مثلين واما اذا اسلم الدرهم في الزعفران فيجوز لانه لم يوجد وزن في مثلين او ثمين بل في ثمن ومثلين وكذا اذا اسلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد الجنس والوزن الا اذا صار كاسد فانه صار وزنيا فوجد الوزن في مثلين كما في المحيط [ فقط ] فلا يحرم الفضل في بيع قفيز بر قفيزي شعير وخمس اذرع من الاثواب بعشر منها نقلا فان قدر والجنس موثران في ثلث التسوية نوحية بحرم الفضل الحقيقي والحكمي بحكم حديث وكانا معاينه واحدة له والفضل الحقيقي قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون عليه نية به دون الاول ولا يصح ان يسوم بفضله مع أحدهما بفضله كما فان [ ولا يجوز ان يباع كيله بكيله لا يسويا كعلا ] فلا يجوز بيع ردمر متسويا وزنا الا اذا علم انهما متماثلان كعلا لا روايه شاذة عن ابي يوسف وقد احتذر بعض صحابها كما في الخزانة وعليه الفتوى بعموم السنن كما في المضمرات [ و ] د [ اوزني ] بمثله [ اذ متساويا وزنا ] فلا يجوز بيع الذهب بمثله متساويا كعلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف انه جار اذا اعتاده الناس والكلام مشير الى انه

لوبياع تمر كيليا بكيل بمثل و تفاوت الوزن جاز و كذا لوباع وزنا بوزن مثلا بمثل و تفاوت الكيل كما في المحيط و اعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدرا بقاء النتيجة فلم يكن مكررا كما ظن [ و الجبد ] من الربوية [ و الردي ] من رداه الكرم رداءة اي فسد و يجوز ان يكون من ردي كرضي روي بفتحين فهو ردي اي هالك از من رد عليه اي لم يقبله و خطأه كما في القاموس فهو مهمور از ناقص على فعيل او مضاعف منسوب [ سواء ] اي متساويان في حكم الربا و لذا لوباع فغيزل من البر الجيد بفتحيز من الردي جاز و لو استهلك البر الجيد او باعه الوصي فابدل بالردي لم يجر و كذا لوباعه المريض حتى اعتبر من التلث كما في حكم امر الكشف [ و جاز بيع حقنة ] من بر او ارز او عدس از نحوه وهي بفتح المهملة و مكون الغاء ملا الكفين كما في الصحاح و المقدس لكن في المغرب و القاموس و الطائبة و النهاية ملا لكف [ بفتحتين ] و لو من جنس لانه كمقابلة الحفنه الجيدة باندوتين فيتساويان وفيه اشارة الى ان كل واحد من البديلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع او قفيز على الروايتين او العبارتين فلا بأس به و اما اذا بلغ احدهما دون الاخر ففيه روايتان فلوباع قل من نصف القفيز من البر بفتحيز منه جاز على رواية الاصل لكنه مكرره على ما روي عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع تمرة بتمرين و كان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط و غيره [ و ] جاز بيع [ فلس بفلمين باعيانهما ] اي بسبب تعيين ذوات البديلين و نقد مما فالباء للسببية لا بمعنى مع كما ظن فانه حال و لم يجر تنكير صاحبها كما تقرر و جمع العين على نحو قوله بكما و هذا البيع لم يجر عند محمد لانه ثمن كالدرهم و قالوا ان الثمن بالاصطلاح و قد بطل منله وفيه اشارة الى انه لو كان كلاهما او احدهما غير معين لم يجر كما في النهاية [ و ] بيع [ اللحم ] المفصول من الشاة او البقر مثلا [ بالحيوان ] اسحي و لو من جنسه متفاضلا لانه موزون بغيره و قال محمد لم يجر في الجنس الا اذا علم ان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازاء السقط وفيه شعاع بانه اذا كان مذبوحا غير مسلوخ اي غير مفصول عن السقط لم يجر وهذا اذا لم يكن المفصول كسر والا فيحوز كما يجوز اداسنخ و تساوبا كما في المحيط و بان بيع لحم السبع جائز وفيه روايتان و عن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا كما في الخزانة و لا بأس بلحم الطير واحدا بدين يدا بد كما في الطهيرية [ و الدقيق ] بالمنحول [ بجنسه ] و لو غير منحول متساوبا [ كبلدا ] لانه كيلي و عن الفضلي انه انما جاز اذا كان مكسوسين وفيه شعاع بانه لوبياع وزنا لم يجر وفيه رواية كما في الطهيرية [ و ] بيع [ الرطب بالرطب ] متساوبا كيلا [ و ] بيع ارضب [ بدمر ] كذلك و بيع الرطب باليسر و التمر باليسر و قال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل منه فقال ا ينقص اذا جف فغفل نعم قال فلا ذن و احيب و ن سار عن بيع حيا على

الصحيح كما في ستن أبي داود والمراد من السؤال التنبيه على اشتراط المساواة لا الامتعاد فعلة النهي عدم المساواة بين النقل والنمية كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن السوء رد الجواب بان الموال حينئذ لا يلازم استفساره عليه الصلوة والسلام [و] بيع [العنب بالزبيب] والعنب متساويا كيلا وقال لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الوانه كما روي عن أبي يوسف في المحيط [و البروطيا او مبلولا بمثله] اى بيع البروطيا بالبروطيا او مبلولا وبيع البر مبلولا بالبر مبلولا متساويا كيلا اى بيع البروطيا [او] مبلولا [باليابس] متساويا كيلا وكله جازع عند أبي يوسف الا بيع الرطب باليابس وغير جازع عند محمد الا ان يعلم تصاريهما بعد الجفاف واليابس كما في الظهيرية [والتمر] المنقع [او الزبيب المنقع] اسم مفعول من انقع الزبيب في الخابية اذا القاه فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة كما في المغرب اى الذي اصابه ماء وانتفخ [بالمُنقع منهما] اى التمر والزبيب ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضي وهذا عند الشيخين خلافا لمحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليابس منه وهذا عنده خلافا للشيخين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختصار قوله في هذين [متساويا] كيلا قيد ما بعد اللحم فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما تقرر والكلام لا يخلو عن اشعار بان انما كان كالتفاح والكمثري كلها جنس واحد وان اختلف انواعه ووانه فلم يجوز بيع نوع من العنب بنوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط [ولحم حيوان] حي كالشاة [بلحم حيوان] حي [آخر] كالبعير ولو [متفاضلا] لاختلاف الجنس [وكذا] اى مثل اللحم [اللبن] فحاز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا للاختلاف [وكذا] اخل الدقل [بفتحتين] ارده التمر كما في القاموس [نخل نعنب] متفاضلا للاختلاف [و] كذا [شحم البطن] (پيه) او اللحم [بالالية] (دسه) [و] شحم [متفاضلا] و [نخز] ولو من البر [بالبر والدقيق] ولو منه متفاضلا بالاجماع على ما ذكره القدوري و عن أبي حنيفة انه لا خرف فيه والفتوى على الاول كما في المضمرات وفيه اشعار بان بيع النخز بالنخز لم يجوز عن محمد لا باس ببيع قرص بقرصين يدا بيد كما في المحيط [وان كان حدهما] اى البر والدقيق [نسبة] والنخز نقدا فلم يجوز عكسه عنده خلافا لابى يوسف وعنه الفتوى كما في الكبرى فالسليم في نخز وزبا حازر وكذا عددا وعليه الفتوى كما في المضمرات ولأحسن انه لو ورد ربح البر الى نخز واحد النخز متفرقا فطريقه ان يباع خاتم مثلا من النخز بقدر ما اراد من النخز ويجعل النخز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير ديننا في ذمة النخز و يملك الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في الخزانة [لا] يجوز ويقسد بيع [البر بالدقيق] او بالمزوق [متفاضلا] او متساويا كالا في قولهم لاذعها مكتنزان والبر متخلخل والسويق دقيق سراقلي [و الدقيق بالسويق متفاضلا ومتساويا] في قوله قياسا على بيع البر باحدهما وقال

يجوز نقدا لانهما جنسان [ ولا السمسم بالحل ] بفتح المهملة دهن السمسم بالكسر [ الا ان يكون الحل اكثر مما في السمسم ] من الحل عند المتعاقدين فانه جاز بلا خلاف فلو لم يكن ان الحل مثله او اقل لم يجوز بالاتفاق و كذا لو لم يعلم مندنا خلافا للزفر و مثله في الوجوه الاربعة بيع اللبن بالسمن او بشاة ذات لبن و بيع شاة ذات صوف بصرف و الرطب بالدبس و القطن بحبه و التمر بالنواة و العنب بالزبيب في قول او بالعصير و النحاس الابيض بالاحمر و لب الجوز بالدهن كما في النظم و ينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان لغير الجنس قيمة ففي المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في السمسم و لم يكن للمثل قيمة جاز بيعه [ ويستقرض الخبز ] عند ابي يوسف [ وزنا لا عددا ] للتفاوت و لا يستقرض مطلقا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد و الفتوى على الاول كما في النهاية و غيره قيل هذا اختلاف زمان و قيل اختلاف مكان و اتفقوا انه ليس باختلاف بزمان كما في الروضة [ ولا ربوا بين السيد و عبده ] اى مملوكه القن و المدبر و ام الولد الا اذا كان ماذونا مديونا لان ما في يده ليس للسيد [ و ] لا ربوا عند الطرفين بين [ معلم و حرابي في دارة ] لاياحة اخذه بلا عذر و فيه اشارة الى انه ربوا بين معلم و مستامن في دارنا و الى ان لا ربوا بين الحرابين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم \*

[ فصل \* لا يجوز بيع مشنري ] دون المهر و بدل الخلع و الصلح عن دم العمد و العتق و الموهوب و الميراث و الصدقة [ منقول ] دون عقار خلافا لمحمد و مباتي [ قبل قبضه ] للنهي عن بيع ما لم يقبض [ و صح التصرف ] كالاستبدال [ في الثمن ] و لو مكايلا او موزونا [ قبله ] اى قبضه و فيه رمز الى انه لا يصح الاستبدال في العروض و تقروض منه و الاول صحيح كما في العمادي و كذا الثاني عند الطحاوي و ذهب القدوري الى انه موهوم منه و لا يشكل ببطلان الصرف و المسلم فان العرع جعله يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف [ و الخط عنه ] اى صح للمشتري القاء كل المبيع او بعضه عن البايع او سبايح انقاء كل الثمن و بعضه عن المستشري و ن لم يبق المبيع و لم يقبض الثمن فصح ان يقول حططت كله او بعضه عنك او ذهبتك منك او برئتك منه على ما ذكره السرخسي و ذهب شيخ الاسلام الى ان لبراء قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حط بالاتفاق و ان لم يلتحق بأصل العقد و ان كانت بعد القبض فكذلك البراء فانه ليس بخط عند شيخ الاسلام فثم يجب رد المقبوض عنده كما في المحيط فمن التوهم انظار ان الضمير للثمن و ان كونه للمشتري توهم [ و ] صح للمشتري [ المزيد ] العهد اى الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيار و غيره [ فيه ] اى الثمن بقربته ما بعده [ ان بقى المبيع ] بحيث يكون مباحا للقبلة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نزع الغزل للمشتري ثوبا لهلاك بالنمى بخلاف ما اذا قطع و خاط الثوب لمشتري

فمهما كان المبيع باقى فلو اشترى عبدين صفقة بالف درهم فزاد مائة يقسم الزيادة على قيمتهما بخلاف ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع وعن محمد انه صح ان يبقى في نفسه فيصح بعد بيعه كما في المحيط [و] صح المزيدي [في المبيع] وان لم يبق فالمزيد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معا فلو اشترى و زاد و امتنع البائع عن المزيد اجبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفيع ينبغي ان يأخذ بالثمن الاول في الحط و بالجموع في المزيد واستدرك بقوله [ لكن الشفيع ] فيهما [ يأخذ ] المبيع [ بالاقل ] اي الثمن الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الحط وهذا في الحط ظاهر واما في المزيد فلانه يتعلق به حق الشفيع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البائع او حط المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه متعلق به [ رصح ] و جاز [ تأجيل كل دين ] اي مال واجب بالعقد والاستهلاك والاستقراض معجل الى اجل معلوم او مجهول جهالة متقاربة كالخصاد تيسرا على المدينين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو صحيح والتبادر ان يكون المدين حيا فلو مات واجله الدين يسوال وارثه لم يصح هذا التأجيل قيل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الخصاص ذكر ان الاول قول الكل كما في العمادي ولا يرد السلم والصرف لما ذكرنا انهما يجعلان عينين [ الا القرض ] بالفتح والكسر فان تأجيله لم يصح و حرم لانه معارضة انتهاء فيصير بالنسيئة كما ذكره المصنف فالاحسن ذكره في الفصل السابق الا ان التعديل على انه عارضة ابتداء وانتهاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان يبدل صح يلزم والمعنى لزم تأجيل كل دين الا القرض فانه لم يلزم وله ان يأخذه متى شاء يبقى ان الاستثناء لا يخلو عن شيوع لان القرض مال يعطيه من مثلي فيسترده بعينه والدين عند المحققين فعل تملك او تسليم كما في كفالة الكرمانى وغيره من المتداولات وفي القاموس الدين ما له اجل و القرض ما لا اجل له و اعلم لو اجال المستقرض المقرض على احد دينه فاجله المقرض مدة معلومة يصح ولم يطلب قبلها لان الحوالة مبرأة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال [ ويدخل البناء ] هو في الاصل مصدر بمعنى المبني ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كان متصلا به [ والمفتاح ] اي مفتاح الغلق وكل الغلق بالفارسية ( كيد آه ) ولا يدخل مفتاح القفل [ والعلو ] اي علو عروسة احتراز عن حتى لتعني للغير ولم يدخل في عنان السماء فيبيح الهواء فيفسد لان المراد ما يدخل تحت لعقد دون غيره من نحو الهواء [ و كنييف ] اي المستراح و لوى الشارع والمربوط والمطبخ والبير [ في بيع الدار ] بطريق تتبعه لان الدار لهم لما ادبر عليه الحايط والاصل ان ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكر و ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري فيه الضمة عرفا [ لا ] يدخل [ الطلة ] اي الساباط التي احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى او على سطوانات اني تكون خارج الدار و تمامه في الايمان [ الا بذكر كل ]

وغيره [حق هو] أي ذلك الحق [لها] أي الدار صفة حق فحق الغيب تابع لأبد له منه كالطريق والشرب كما في الكرمانى وغيره [أزجافقها] أي بذكر مرافقها جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وليس يعطوف على المجرور كما ظن وفيه اشعار بأنه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه اعم فانه تابع الدار مما يرتفق به كالتوضي والمطبخ كما في شروط الصيرفي [او بكل] حق [قليل وكثير] بالواو كما قال محمد آخر دون از للاباحة فوجب العموم كما في النزهة [هو] داخل [فيها او] خارج [منها] باز دون الواو على ما اختار اصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقرر وبهذا التقدير اندفع طعن ابي يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات وفيه اشعار بأنه مرادف للاولين والركب موصوف به كما في الكشاف والظلة لا يدخل بدون اخذها عند ابي حنيفة وكذا عندهما اذا لم يكن مفتحتها الى الدار والافتدخول مطلقا كما في الكافي [و] يدخل [الشجر] ولو غير مثمر صغيرا وقيل لا يدخل غير المثمر وقيل لا الكبير غير المثمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم الخلاف خلاف والاول اصح لاتصاله بالارض اتصال قرار [لا الزرع] وما في حكمي كالورد والآس والقطن والرطوبة والشجر الباريجان [في بيع الارض] لانه لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر الحطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم ينبت لم يدخل كما في المصبرات [ولا] يدخل [التمر] كالارض [في بيع الشجر] ويدخل الارض عند محمد وعن ابي يوسف روايتان والفتوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامران ينبت منه وقيل مقدار ما يكون فيه عروق لا بقء لذلك لشجر بدونها وقيل مقدار ما يأخذ ظلها اذا دام الشمس في كبد السماء كما في اقرار اظهيرية وهذا اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيومر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا في ما يتناهي من لعروق الا اذا اشترى البيع انقطع من رحه الارض او كان في القلع مضرة نحواً يكون بقرب حايطه فيومر ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او قطعه ثم نبت من اصله او عروقه فالسبب للبائع وان قطع من اعلى الشجر فلم يشتري كما في المحيط [ولا] يدخل [العنوفي بيع بيت] هو مستغف له دهليز كما في النهاية [الا بشرطه] أي شرط البيع وهو التنصص على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والتمر والعلو في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منهما باعيانه فلا يدخلان بذكر احد من اللفظ الثلاثة وعن ابي يوسف ان الاولين يدخلان بذكر كل منهما [ولا] العلو [في بيع منزل] هو لغة موضع المنزل وشرعا دون الدار وفوق البيت وقله بيتان كما ذكره المطرري لكن في لنهاية انه اسم لا يشمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه لرحل بعياله والدار اسم لا يشمل على بيوت ومنزل وصحن

غير مسقف [ إلا بذكر ما ذكر ] أي بذكر واحد من الألفاظ الثلاثة وفي الكفاية أنهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة وأما في عرفنا فيدخل العلو في بيع ممكن صغيرا كان أو كبيرا (نحو) إلا دار السلطان فإنها يسمى (بسمي) [ كالطريق والشرب والمسيل ] فإنها لا تدخل في البيع إلا بذكر ما ذكر واللام للعهد أي مسيل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الأرض ومائها وينبغي أن لا يدخل الشرب أصلا في موضع يتعارف بيع الأرض بلا شرب وطريق المدار عرضه عرض للباب الذي هو مدخلها وطوله منه إلى الشارع أو أي منه ومن طريق خاص في ملك إنسان وقت البيع فلو مد الطريق القديم لم يدخل بذكره فلو طريق إلى الشارع العام وإلى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة أن الأخيرة لا تدخل إلا بما ذكر بخلاف الطريق النافذة فإنها لا تدخل أصلا وإن كان له حق المرور كما كان قبل الشراء [ ويدخل ] الطريق وأخوه [ في الإجازة ] للدار ونحوها بلا ذكر ما ذكر إذ لم ينتفع الوهر بدونها ومثلها الرهن والصدقة الموقوفة [ ويدخل ] من المشتري [ الولد ] نذري ولدته أمة عنده بلا استيلاد [ أن استحققت أمه ] على المشتري [ بيئته ] لأنها حجة كملة وفيه إشعار ما بأن الولد يدخل في القضاء بالأم تبعا كما قال بعضهم لكن الأصح أن القضاء بالولد شرط أيضا لانقضاء وقت القضاء كما في النهاية [ وإن أقر ] المشتري لرجل [ بها ] أي الأمة [ لا ] يدخل تولد بانبعية إذ لأمرار حجة ناسرة ولم يذكر النكول لأنه في حكم الإقرار كما في العمادي [ وإنما ] خير فسحه أفاد بتقديم أن لبس للمشتري ولاية الفسخ وهذا منه شروع في البيع لموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو الأهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في النسخة [ باع غيره ] الفضولي من أحد [ ملكه ] مفعول باع [ فسحه ] أي البيع وإن لم يبق الزمان أسبع وفيه إشعار بأن في فسح بيع الفضولي لا يحتاج إلى القضاء [ وله ] أي لمك [ إجارته ] بأن يقبض الثمن أو يطلبه أو يقول إجارته أو تصدقت بثمنه عليك ولو قال أحسننت ففسحه وروايات كما إذا قال نسما صنعت في ظاهري رواية أنه رد وعليه الفتوى وفي تقديم خبر عاريان سمع لم يفقد لو إجازة وردت لماك بعد موته كما في العمادي وفي الكلامين رمز إلى بقاء ملك شرط الفسخ والإجازة وإنما لم يصرح به في قوله [ أن يبقى العائدان والمبيع ] لأن الإجازة بتروك على بعد ركن العقول فهو كأنه فسخ ثم إجازة رب النوب لم يجز لهلاك المبيع وفي الكتاب إشعار بأن العلم بمقتضى الثمن لم يستلزم صحة الإجازة فلو إجاز ثم علم فرد لم يرتد بالرد كما في العمادي [ وكما ] للمالك إجازة ما بقي في يد البائع [ الثمن ] مع مقابلتهم حال كونه [ عرضا ] لأنه مبيع من وجه فيستلزم للإجازة قيام الخمسة فيما يتعين وهذه الإجازة إجازة نقد لا عقد فهو للبائع دون المحزر لأنه صار مستريا ورجع المجيز على البائع بقيمة المبيع أو مثله وفيه إشارة إلى أنه لو كان قد لم بشرط الإجازة بقاء الثمن وفي مقتضى أنه شرط كما في العمادي [ وهو ] أي الثمن

الذي لم يتعين كالتقديين [ملك] عند الاجازة [للمجيز] فيكون البايع كوكيل له [و] هو [امانة] ولو بعد الاجازة [عند بايعه] من قبيل التنازع فملك بلا شبهة الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا كما في العمادي [وله] اي لهذا البايع [فسخه قبل الاجازة] اي اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل [وجاز] عندهما خلافا لمحمد ورفق [اعتاق] العبد [للمشتري] اسم مفعول او فاعل صلته [من الغاصب] ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا العتاق [لا] يجوز ويبطل بلا خلاف [بيعه] اي ذلك المشتري من اجل وان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني الموقوف ابطله حينئذ ملك بان للمشتري الاول فقوله [ان اجيز بيع الغاصب] قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كما ظن \*

[فصل \* يصح السلم] بفتحيتين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القدوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البديلين وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثمن وتأجيل المثلن وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البراي قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب العلم والبايع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال وانما اخبر عن الربوا لانه كالمقدمة له الا ترى ان المسلم فيه ورأس المال المتحدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين [فيما يعلم قدره ووصفه] اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يغضي الى المنازعة [كالمكيل] اي ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالحنطة والشعير والتمر والملح والحمص والارز والذرة والرب والسمن والحل والعسل والملح والعدس والتوتيا والحل وغيرها [والموزن] اي ما يعرف مقداره بالوزن من منسوين او اكثر مما يباع بالاسماء والاذاني كالدمن والمسك والعنبر والزعفران والقابض والمكر والبصل والغوم والحديد والنحاس والصفرة والقطن وحبه وغيرها حال كون اسوزون [متمنا] لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يحز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة الى ان العلم يجوز في الغلوس عددا خلافا لمحمد فانه ثمن عده والى انه لا يجوز في التبر لانه ملحق بالمضروب وفي رواية يلحق بالعروض كما في التحفة [والمذروع] اي ما يعرف مقداره بالذراع الخشب المعروف [كالثوب] من الكتان والقطن والصوف والشعر والحبر واللبساط والنبوراء حال كون المذروع [مبيناً طوله وعرضه] ذراعاً [ورقعته] بالضم اي غاطفه في الاص اص ما يكتب ويرفع به ثوب وفي عمومته يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصبيح كما في المحبط وكذلك الشر كما في



الظهيرية [ و المعلوم ] أى ما يعرف قدره بالعدد [ متقارباً ] أى متحد كل أحاده فى القيمة كالجوز والبيض والبارنجان والاجر واللبن فانه لا يباع عرفاً ببضة ضخمة ببيضة صغيرة بأمداد التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح فى المتقارب كيلا و وزناً و عدداً و إذا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عدداً عند زفرونانه لم يصح فيما يتفاوت كالرومان والبطنيخ كفى التحفة [ فيصح ] السلم [ فى السمك ] بفتحيتين الحوت [ الملبخ ] وزناً او كيلا معلوماً وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطري منه وان كان فى جمعه وهو صحيح والصحيح انه يصح كيلا و وزناً فى الصغار وفى الكبار ورايتان و أعلم انه اذا اسلم مكائلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيله نصاً ففيه عن اصحابنا روايتان والمبخر المقدد الذى فيه ملح وخالف الهداية وغيره فى ايثاره على المالح لانه لغة ردية كفى النهاية [ لا ] يصح السلم و يبطل وزناً و عدداً [ فى الحيوان ] طائراً او غيره لانه لا يضبط و عن الشيخين انه يصح وزناً [ و ] لا عدداً فى [ اطرافه ] كالروس والكروش والامعاء والكبد والطحال والاكارع لانها معدودة متفاوتة وفى الكافي انهم اختلفوا فيما اذا اسلم فيها وزناً [ و ] لا عدداً فى [ جلوده ] أى الحيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها الا اذا بين له ضرب معلوم و يصح وزناً وفيه اشعار بانه يصح فى اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قضي بصحة السلم فى اللحم جازاجماً وبانه يصح فى السهم والالويه وزناً كفى الخزانة [ و ] لا عدداً او وزناً و كيلا فى [ الجواهر ] كباراً وصغاراً كاللعل والعقيق والزمرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط انه يصح وزناً فى صغاره للادوية ولا يخفى ان الجواهر يشتمل الشبد والاسرب والحديد ونحوها [ و ] لا يصح فى مقدار [ بصاع ] أى كيل معين [ وذراع ] أى خشبة [ معينين ] ذلك عند المتعاقدين ويحتمل الاضافة والمعنى صاع رجل معروف وذراع رجل معروف [ ولم يدر قدره ] أى قدر ذلك الصاع والنزاع لا عندهما ولا عند الناس و أعلم ان الوصف الاخير لم يذكر فى الاصل وقالوا انه اراد فعل الكيل والدرع الصادر من الرجل المعروف وانما لم يصح السلم لاحتمال موته [ و شرطه ] أى شروط السلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كائنين و سارى السابق الى شرطين كون السلم فيه مما يضبط ومما يتعين وفى الربوا الى شرطين كون السلم فيه و رأس المال خائبين عن احد وصفى علة الربوا كفى النهاية وغيره ثم اشار الى التوقي فقال [ بين حصه ] أى مسلم فيه [ كبر ] ونمو فلوا سلم فى طعام قرية معينة يفسد بخلاف ما اذا سلم فى طعام يسر خرامان [ ربوعه ] ذاً اختلف انواعه والا فليس بشرط كفى الخلاصة وغيره [ كمقبة ] أى سقاية على تأويل حطة سقاية نحواً ( لدهن القيمة ) على تأويل الملة القيمة كفى سورة البيئنة من الكساف وبه اشار امصع فى الشرح والسقي ما يسقيه الماء الحارى خلاف البخمي ما يحقبه ماء اسماء فهو فعيل بمعنى مفعول يحتوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلحق التاء الا اذا حذف



حل الاجل متى ما قال نجم الائمة خلافا لبعض المفتيين وهذا احب الا اذا تجزرب السلم عن استيفاء حقه بحسب اقامة السلم اليه في ذلك المكان كما في المنية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط بيانه بالاجماع و يتعين مكان العقد متى اصح الروايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين لعدم الفائدة وقيل يتعين لان قيمة العنبر في المصر اكثر ما في السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالمسلم لم يجزوا اذا انتهى الاجل فلم ياخذ به رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ رأس المال و انتظار وجوده كما في المحيط والى ان السلم لا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان لانه كانه ينقطع كما في الاختيار [ وقبض رأس المال ] ولو غير نقد بالتخلية [ قبل الافتراق ] بالبدن فلا يضر القبض بعد مشيهما او نومهما بلا غيبة [ شرط بقائه ] اى بقاء السلم على الصحة فلو ابى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيه اشارة الى ان شوب الخيار مفسد للسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا بطله صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يدي المسلم اليه فانه ينقلب جائزا ولو ملك لم ينقلب كما في المحيط و لى ان غير القبض شرط صحة العقد واذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بشهادة ما تقرر في الاصولين وبه يسو تفريع في قوله [ فنوكين ] بعض رأس المال [ دينار ] بعضه [ عينا ] فقد [ بطل ] العقد عندهم [ في حصة الدين ] سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك مائتي درهم في كثر حنطة ثم جعل مائة من رأس المال فصلا بالدين او مقيدا بان قال اسلمت اليك في مائة نقد ومائة دين لي عليك سواء اضيف الى دراهم بعينها او لا وذلك لفقدان القبض وفيه انعار بان العقد قد صح عندهم في حصة العين والمراد من الدين هو ما ائلى المسلم اليه فلو كان الدين على لاجنمي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب جائزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الى الجواز كما في المحيط [ ولا يجوز ] للمسلم اليه [ التصرف في رأس المال ] بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا او بابيع او لاستبدال او التولية او نحوه [ ولا يجوز ] لرب السلم انصرف [ في السلم فيه ] بشيى مما ذكر [ قبل قبضه ] اى رأس المال والمسلم فيه فلو تقابلا سلما صحيحا فاشترى المسلم اليه من رب السلم برأس مال قبل قبضه شيى لم يجز نمسه اليه ان يبري رب السلم من رأس المال لان البراء سقاط بعده به لقمض سواست حد من حدود اشرع فلا يجوز امقاطه [ والاستصناع ] لغة طلب لعمل متعدي الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان لعين من المستصنع كان اجارة لا امتصناعا كما في اجارة المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كخفاف مثلا اخرزلى من نديمت خفاصته كذا بكذا درهما [ باجل ] كشهر بيع [ سلم ] وحكي

عن الهند واني انه ان ذكره المستصنع فليس بسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادنى مدة تمكن فيه من العمل فاستصناع وان كان اكثر فسلم يرأى شرايطه من تحقيب رأس المال ومكان الايفاء والاستقصاء في الاوصاف وعدم الخيار كافي السلم وغيره [تعاملوا] اي الناس من غير تكبير يرد من علماء كل عصر [فيه] اي الاستصناع كواثني الصفر والنحاس والزجاج والعيدان والاسلحة والخفاف والقلائس والاعوية من الادم والطين [اولا] تعاملوا فيه كالحياب ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه للضرورة واما ما تعاملوا واصلح عقده سلما واستصناعا فاستصناع عندهما عملا بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى اثبوتة بالنص والاجماع [و] الاستصناع [بلا اجل] ذكر [فيما يتعامل] فيه معقدة اجازة ابتداء ولذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي من تركته [بيع] انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الروية وكان الحاكم الشاهد يقول هو مواعدة وانما ينعقد بالتعاطي اذا جاء مفروغا عنه ولذا ثبت الخيار بكل الاول اصح كافي النهاية وفيه اشعار بانه اذا فقد الاجل والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا [فيجب الصانع على العمل] فلا خيار له وعنه انه لا يجبر فله الخيار وعن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما [ولا يرجع الأمر] عن امره خلافا للحاكم [والمبيع] هو [العين لا العمل] كما قال البردعي والاول اصح لان المقصود هو العين وذكر الصفة لبيان الوصف كافي المبسوط والاحسن (ويكون المبيع هو العين) لانه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يوضح التفرع [فلو جاء] الصانع [بما صعه غيره او] صنعه [هو قبل العقد فاحده] المستصنع [صح] الاحل [ولا يتعين] المصنوع [له] اي الأمر [بلا اختيارة] اي الصانع واذا لم يتعين له [فيصح بيعه] اي الصانع المصنوع من غيره [فيل روية الأمر] واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا \*

[مسائل شتى] \* وصح بيع كلب واسباع كالنمرود بمقرع عام بعد النخاس [علمت] الكلب واسباع [اولا] كافي الهداية وقال الامام سرخسي ن بيع الكلب العقور الغير المتعلم لم يجز وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجز بيعه ولفه ولبزي يقبلان التعلم فيجوز بيعهما واختلف الرواية عن ابي حنيفة في القرد وكرة عند ابي يوسف وجار عند محمد والغيل كالهرة في الحواز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحية والعقرب والوزغ ودواب البحر غير السمك كالضفدع والسرطان لان جواز البيع يدور مع حل لا يتقاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا اشفع بها الادوية كافي لنية ولا يشعني ان هذه المسئلة مستندة بما مر في البيع الفاسد [والذي في بيع كلبه] لانه مكلف عمل هذه الاحكام كالسليم [الذي في النمر والخنزير] فان سعهما من اسم بطن فلهما اي النمر والخنزير في جواز عقده [كالخل والشاة في] جوز [عقدن] فيكون نمر متدة والخنزير فلهما عند

وفي تخصيص الخمر اشعار بجواز بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلك منده ولم يجب عندهما [ و درهم ] او دينار او فلس او لؤلؤ او صكر او نحوها [ نشر ] بالتخفيف و التشديد اي رمي متفرقا على العروس او غيرها [ فوقع في ثوب رجل ] ذبلا كان او غيره [ فهو ] اي الدرهم و الفاء في حيز نكرة موصوفة [ له ان اعده ] اي هيا ذلك الثوب بان بسطه [ له ] اي لوقوعه فيه [ او كفه ] بالكاف او اللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد وقوعه فيه فان اخذ غيره منه فله الاسترداد [ والا ] يعده او يكفه [ فللاخذ ] المأخوذ وفيه اشعار بأنه لا يكره نشر ما كتب عليه اسمه تعالى و اختلف المشايخ فيه و اعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنشر لم يجبس لنفسه شيئا منه كما انه لم يلتقطه بعد النشر وفي السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند النشر و اختلف في جواز اخذه كما في المحيط [ واعتبر به ] اي قس على نشر الدرهم [ سائر المباحات ] فلو صار طيرا اذا بيضة او فرخ او خرج ظبي في ملك رجل كان له ان اعده له والا فللاخذ و اذا عد مكانا للمرقين فما وقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكراهة انسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه \*

### [ فصل \* انصرف ] في اللغة الدفع وفي الشريعة [ بيع التمن بالثمن ]

اي احد التجارين بالاخر ولو غير مضروب بقربة ما ياني حال كونه [ جنما بجنس ] اي فضة بفضة او ذهب بذهب [ او ] جنما [ بغير جنس ] اي فضة بذهب او ذهب بفضة او ثوبا و ذهب بذهب او فضة فيجوز بيع احد الجنسين مع غيره فيصرف حصته التجارين الى الصرف و ما في الاصول ان المعرفة اذا عيئت فالسادية عين الاولى و النكرة بالعكس فليس بكلي و انما سمى به لوجوب دفع ما في يد كل من المتعاقدين الى الاخر [ و شرطه ] اي شرط جواز الصرف و صحته كما هو المتبادر و اليه ذهب بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس العقد كالموجود وقت العقد و سياقي اشارة الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط البقاء على الصحة و الى كل منهما اشارة في الكتاب كما في الذخيرة [ التقابض ] اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين [ قبل الافتراق ] بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس العقد او اغمى عليهما او ذهبا فرهما او ناما فتقابضا صح و عن محمد ان النوم افتراق و عنه ان النوم انطويل افتراق و عنه انه جعل الصرف كالتبديل فيبطل بما هو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس و في هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل و لا خيار شرط بخلاف خيار العيب والروبة فان افترا من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع و لو تقابضا في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذا كان من جنس واحد اعتماد على ما سبق في التبرؤ على انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بذهب مجازفة لم يجز الا اذا علم تساويهما قبل الافتراق [ وان وقع ] التقابض [ في البعض ] من البدلين [ صح ]

البيع [فيه] من قبيل التقديم الحكمي اي في ذلك المقبوض من البديلين وفسد فيما لم يقبض [في] مثل [اناء فضة] ظرف وقع فمن الظن انه منه تمامي وحذف فان المعني ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه اي فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في اناء فضة فالصواب (وفي اناء فضة) ان وقع في البعض صح بقدره [وصار] الاناء [مشتركا] بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقد من الثمن ولا خيار له لان عيب الشركة من قبله حيث لم ينقل جميع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التفريع اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقابض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطا لجوازه ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند الاحتقة لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسري الى الكل عنده خلافا لهما كما تقرّر بخلاف ما لو كان شرطا لبقاء فانه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير الى كلا القولين في التقابض [وكذا] اي مثل الحكم في بيع الاناء الحكم [في] بيع مثل [السيف] والمجام وغيرهما [المحلى] اي المزين بعين الذهب او الفضة فالمحلى اعم من المذهب والمفض [ان خلصت الحلية] اي امكن تخليصها وازالتها من السيف [بلا ضرر] يعود الى المايح فصح البيع في السيف والحلية جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لا في السيف ولا في الحلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف مموها اي مطلق بماء الذهب او الفضة جاز البيع مطلقا لان بالتمويه صار مستهلكا او خارجا عن الوزن اذ لا يمكن وزنها حالا ولا يخلص فلم يبق موزونا كحبة من الحنطة كما في المحيط [ويصرف القبض] اي قبض المايح الثمن وان مكن المشتري اولا [الى ثمنها] اي الحلية كلا او بعضا ثم الباقي الى ثمن الحديد [وان لم يقبض شيئا] من الثمن [بطل] البيع فيها اي في الحلية لانه صرف فقد شرطه في التخصص اشعارا بانه صح البيع في سيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مذکور في الهداية وعبرها نكن في قاصدين ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض للرد فيه رويتان والظاهر انها يتعين [وان لم يخلص] الحلية من السيف [بطل] البيع [صلا] اي في الحلية والسيف لانعدام شرطه ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام \*

### \* [كتاب الشفعة] \*

عقب البيع بها لانها بعده على انه شرط عند الجمهور وهو لشركة ميب لها كما قال شيخ الاسلام [هي] لغة فعلية بانضم بمعنى مفعول عن قولهم كن هذا الشيع وترا فشفعته باخر اي جعلته زجلا له فهي في الاصل اهم للملك المرفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة لغفهاء

باع الشفيع الدار التي تشفع بها اي يُوخذ بالشفعة كما في المغرب وشرعا [ تملك العقار ] دون  
 المنقول كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدار والكروم والرحا و  
 البيوت وغيرها وتماه في آخر الطلاق والنبادر ان يملك ملكا طيبا لاطلاقه واحتززه عن الخبيث  
 كما اذا اشترى غير الشفيع بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفعة كما باتي [ على مشتريه ]  
 المتجدد الملك ظرف جبر او احتززه عما ملكه بلا عوض كما في الهبة والارث والصدقة او بعوض  
 غيرء بن كلهر و الاجازة والخلع والصلح من دم عمد فانه لا شفعة في شيع منها وحل فيه ما  
 وهب بعوض فانه اشتراه انتهاء كما مر [ جبرا ] فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو تميز من  
 جبره قهرا كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدركة بكلمة ملن [ بمثل ثمنه ] اي  
 ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمة وما لزم بالخط والبناء ونحوهما فعارض باحتززه عما  
 اذا اخذه باكثر او اقل منه فانه بالشراء لا الشفعة [ ويثبت ] تملك ذلك العقار [ بقدر روس  
 الشفعاء لا ] بقدر [ الملك ] اي ملاكهم لان علم الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على  
 التتصيف ما باع شريك لصاحب نصف وثلاث سدس وجار له جارن احدهما من ثلثة جوانب  
 وثانيهما من جانب او لا ينبت [ للخليط ] اي لشريك فهو فاعيل بمعنى الفاعل من خالطه شاركة  
 [ في نفس ] العقار [ لبيع ] اي في كل جزء منه اي بعض فيتبعت للشريك في البيت ثم في الدار  
 ثم في الاساس كما في النظم وغيره وفي اعمدة النبوت الى النمك اشارة الى ان الطلب واجب  
 على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الاتوى ان الجار ا لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم  
 الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط [ ثم ] بعد ما لم يكن فيه  
 شريك او كان لكن بطل شفعته بوجه ما يثبت [ للخليط ] تركه اخصر الا انه ذكره للتنبيه  
 على انه المسمى بالخليط حقيقة فان الاول والاني بسميان بالشريك كما اشار اليه الاسبغابي وغيره  
 فبكون ذكره على سبيل المشاكل [ في حق لبيع ] اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي  
 يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لاه حبه [ كالشرب ] بالكسر اي شرب  
 بهر اعتارين ومائه والاحسن من الشرب [ والطريق ] اي ثم الطريق كما في النظم ولذا اخرج  
 ذو ببيع عتار لا شرب وريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب  
 اخرج في الطريق فصاحب الشرب اذن من صاحب الطريق [ الخاصين ] فلو كانا عامين فللجار فالشرب  
 الخاص [ كسرب نهر ] لعتارين [ لا يجري فيه السمن ] اي اصغر السفن فالنهر العام  
 عند البسنيغة ما يجري فيه السفن كل جلة وفرات وذكر شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فقليل  
 الخاص ما يتفرق معه بين الشركاء ولا يبقى اذ انتهى الى آخر الاراضي ولا يكون له منفذ الى  
 لغاوزه التي لجماعة المسلمين والعلم ما يتفرق ويبقى وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان

هركاؤه لا يحصون واختلغوا فيما لا يحصى من خمسمائة او مائة واربعين او عشرة والاصح انه مفروض ان راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط نلو باع حصه هربها فالشفعة للمحيط ثم لاهل الجدرول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في المنتف [ و ] الطريق الخاص مثل [ طريق لا ينفذ ] اي لا يخرج اي طريق راسها ضيق وآخرها واسع فيها دور مثلا وجميع اهلها بفعاء ولو مقابلا [ ثم ] بعد الطريق [ لجار ] له عقاروا احترز به عما يكون رقفا او اجارة او دبعة [ ملاصق ] اي متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولاقصي الدار في الشفعة سواء [ بابه ] اي والحال باب عقار الجار او المبيع [ في سكة ] بالكسر في الاصل طريق معتري [ اخرى ] نافذة او غير نافذة بان يكون ظهرة الى ظهرو المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذا باب الا ترى انه لو اشترى نهرا و لرجل ارض في اعلاه اثنى جنبه و لاخر في اسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط [ و يطلبها ] بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او ( شفعة نوانم بد انجائي كخردي بدان حتى كراست ) كما في النظم او طلبت الشفعة وانا طالبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم ومن الفضلي ولو قال قروي شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يشترط فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره [ في مجلس علمه ] اي الشفيخ [ بالمبيع ] حتى لو سكت ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا في ظاهر الرواية يشترط على فور علمه بالمبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام كما في السطم و لاول اصح على ما قال الحصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اخبر عدل وجب اطلب وقال لا يشترط عدالة المخبر لا بلوغه كما اشار اليه انزاهدي وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد لثلا يسقط الشفعة ديونة اذ لم يتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية [ وهو ] اي الطلب في المجلس [ طلب موأبة ] بالجر اي مسارعة من الوثوب سمي به ليدل على غاية التعجيل [ ثم ] اي بعد طلب الموائبة طلب الاشهاد ويسمي بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله [ يسهل ] من الاشهاد [ على طلبه ] اي الشفيخ [ عند العقار ] بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار و ابو زيد الكبير لا يغتبط هذا الطلب عنده كما في المحيط والاحسن ان يجعل الطرف متعلقا يشهد كما دل عليه الرواية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد فلما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلثة كما في المحيط وعبره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه [ و ] عند [ ذي يده ] اي متصرف العقار



حال كونه [ من بايع ] فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس بذى يده على ما ذكره القنورى وعصام و الناطفي و اختاره الصدر الشهيد و ذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استحسانا كما فى المحيط [ او ] عند [ مشتر ] ولو غير ذى بد بان يقول له اطلب ملك الشفعة في دار اشتريتها من فلان حدودها كذا و انا شفعيها بالشركة في الدار او الطريق او بالجوار بدار حدودها كذا فسلمها لي فلا بد ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما في قاضيخان لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور لبس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد عند ابعد هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البايع او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس في الاكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره [ فان آخر ] الشفيع [ احدهما ] اي الطالبين طلب موثبة عن المجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه و يمكن ان يراد بالضمير النوعان من الطالبين النوع الاول ما ذكرنا و الثاني الاشهاد عند البايع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد عند العقار و لم يشهد عند احدهما او اشهد عند البايع و لم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا بعذر مثل غيبة مدة اسفر و تمامه في لنظم [ بطلت ] الشفعة و عن محمد بن احمد بن حنبل او سمع او اجاب سلا ما قبله او شمت عطاسا ليس باعراض كما اذا اتم الاربع قبل الظهر و بعد الجمعة او سأل عن كمية التمن كما في الاختيار [ ثم ] اي بعد الطالبين [ يطلب ] طلبا يسمى بطلب خصومة و نمليك [ عند القاضي ] اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفيع للقاضي ان فلان اشترى عقارا حدوده كذا و انا شفعي به بعقار لي حدوده كذا فمرة ليسلمه الي [ و بتاخير ] اي طلب الخصومة [ شهرا تبطل عند محمد ] كما في الهداية لكن في المحيط والذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها من المتداولات انه رواية عن صاحبين و عنهم ثلاثة ايام و عن محمد بن سبعة ايام و عنه شهرين كما في النظم و لا تبطل اصلا عند ابي حنيفة [ و به ] اي بما عند محمد [ يفتى ] لاجل الناس انهم كانوا المسامير كالذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما في الهداية و تكفي ان العتوى على قواه و يستغنى الاعذار من ذلك فبتاخير واحدة من هذه الطلبات بها لم تبطل نسفعا كما اذا علم بالبيع نصف الليل و اخر الطلب الى الصبح او طلب موثبة و آخر الطالبين للمرض او الحبس او غيرهما في المحيط او غيره [ فاذا طلب ] طلب الخصومة [ سأل القاضي الخصم ] الدال على الاثنين المدعي والمدعى عليه بالاشتراك فسأل اول الشفيع المدعى عن موضع المشفوع به و حدوده ثم عن سبب الاستحقاق و لاختلاف لاسباب ثم سأل المدعى عليه هل المشفوع به ملك الشفيع [ فان اقر ] الخصم [ ملك ما يشفع ] الشفيع المدعى [ به ] من عقاره [ او نكل عن الحلف ]

يطلب الشفيع اما [ على العلم ] كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو بالله ما تعلم [ بانه ] اي الشفيع  
 [ ملكه ] اي العقار و اما على البتات كما قال محمد و الفتوى على الاول كما في الكبرى [ او برهن  
 الشفيع ] على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذي بجوار هذا العقار المبيع ملك هذا  
 الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لا نعلم انه خرج عن ملكه  
 ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط و عن ابي يوسف لا حاجة الى البرهان  
 [ سأل ] اي مال القاضي الخصم المدعى عليه [ عن الشراء ] اي شراء المشتري للعقار وقال هل  
 اشتريته [ فان اقر ] الخصم [ به ] اي لشراء [ او نكل عن الحلف ] على البتات فان كان ثبوت الشفعة  
 مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشتروا لم تبع و ان كان متفقاً عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق  
 السفع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما مر في الدعوى و فيه اشعار  
 بان المشتري لو انكر طلب الموائمة حلف على العلم و لو انكر طلب التقرب فعلى البتات لاحاطه العلم  
 به كما في الكبرى ولو كان المدعي وكيل شفيع فادعى المشتري تعليم الشفيع سلم العقار الى الوكيل  
 و اتبع الموكل للتخليف كما في قاضيخان [ او برهن الشفيع ] على انه اشترى [ قضى ] القاضي في ظاهر  
 الرواية [ له ] اي للشفيع [ بها ] اي الشفعة و عن الطرفين انه لا يقضي بلا احضار الثمن و ان  
 نقد لو قضى كما في الاختيار و ان طلب المشتري اجلا آجله يومين او ثلاثة بلا قضاء [ فله ] اي اذا  
 قضى فقد لزم الشفيع [ احضار الثمن ] فلم لم يقدمه حبسه القاضي كما في المحيط [ و يحبس ]  
 المشتري [ يد ] اي العقار [ له ] اي لثمن [ ولا يسمع ] القاضي [ البيه ] ولا يقبل  
 خصومة الشفيع [ على البايع ] اي بايع ذي يد حتى يحضر المشتري فبضمح بضرورة [ اي يزيل  
 ثمنه ] حضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفيع في قول البايع بعث منك فيصير المخاطب  
 بالشفيع مع بقاء باقي ذن . و الشفعة على سبع و نظيره من المحسوس رمى سهم لي احد  
 فان لم يبدل بصابة غيره لتخلده و مما اشترط حضوره بضرورة بناية لسبق اليد و الملك [ و يقضي  
 بالشفعة ] كما في الهداية لكنه مستدرك لان هذا الغسخ متضمن له [ و عهدة ] بالجمع جواز  
 الرفع [ على البايع ] ظرف بقضي او خير مبددا هو عهده من العهد لحفظ و باعتباره متى بها  
 حقوق العقد كضمان الدرك و تسليم العقار و الصك القديم و عن ابي يوسف ان العهدة على  
 المشتري ان يقدم الثمن للبائع و فيه اشعار بانها تسمع على مشترذي يد بلا حضور البايع لانه احبني  
 على لمشتري عهده و له منع كتاب لشراء لانه ملكه كما في المحيط [ و لم يسمع ] ثبت [ خيار الزرع ]  
 و ان رآه لمشتري [ و ] خيار [ عيب ] لانها مماثلة للزراع و لمشتري و لا كفء منسب الى انه  
 لا يست له خيار السرط و لاجل لعدم اشراط [ و ن شرط مستحب ] في شراء [ لزرع ] اي بزرع  
 بايع [ منه ] اي من العيب و نود عليه به عيب [ و شرط مستحب ] مع . . . . .

المشتري والشفيع [ في ] قدر [ الثمن ] لانكاره الاقل ولا يتخالفان لاشتراط كون كل مدعي عليه وهو مفقود في الشفيع [ وبينه الشفيع ] على الشراء بثمن اقل [ احق ] عند الطرفين [ من ] يبنته [ اي المشتري على الشراء باكثر منه لان الملزم بينة الشفيع وفيه اشعار بانه لم يختلف البائع والمشتري او هما والشفيع فبينه البائع احق لانها تثبت الزيادة [ ولو ادعى المشتري ثمنًا ] ادعى [ بايعه ] اي العقار ثمنًا [ اقل منه ] اي من ذلك الثمن [ اخذ ] الشفيع العقار [ بقوله ] اي بثمن الذي قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه [ قبل القبض ] اي البائع كل الثمن سوء قبض المشتري العقار اذ لا لانه حط من البائع وفيه اشارة الى ان البائع لم ادعى الاكثر لم يأخذ به فانهما يتخالفان وتماه في المحيط [ و ] اخذه الشفيع [ بقول المشتري ] حال كونه [ بعده ] اي القبض لان البائع حينئذ اجنبي [ واخذ ] الشفيع العقار [ في ] صورة [ حط بعض الثمن ] بان قال البائع حططت عن المشتري بعض الثمن او هبته منه سواء كان قبل قبضه او بعده [ او زيادته ] اي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد [ بأقلهما ] اي التمينين ففي الحط اخذ العقار بما وراء المحطوط لانه التحق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال حقه [ وفي حط الكل ] وهبته قبل القبض وبعده [ بدو ] فلا يصح في حق الشفيع لانه لا يلتحق باصل العقد لكنه يصح في حق المشتري واما الالباء عن البعض او الالبس فقبيل القبض كلهبة واما بعده فلا يصح لاني حق الشفيع ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع [ وفي الشراء ] اي شراء مسلم من مسلم [ بثمن متلي ] اي مكيل او موزون او عدي متقارب [ بمتله ] وانما قيد بالمسلم لانه اذا اشترى ذمي من ذمي بخمر او خنزير وشفيع مسلم فان اخذ بقيمته الخمر او الخنزير كما في الكافي [ وفي غيره ] اي مثلي كالعقار والحيون ولا فمشتري [ بقيمة استمن ] وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الذخيرة [ وفي ] صورة [ عذر ] كدار اشترى احد [ بعقار ] كدار [ اخذ كل ] على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من اشفيعين عقارا وهو شفيعته او اخذ كل من العقارين [ بقيمة ] العقار [ الاخر ] لانه بدو [ وفي ] صورة [ ثمن مؤجل ] اجلا معلوما فانه اذا جهل الاجل كالخمس فالباع فاسد [ بحال ] اي اخذ بثمن حال [ و ] في ثمن مؤجل [ طلب ] الشفيع الشفعة [ في الحال ] اي في محاس فان سكنت عنه بطئت خلافا لابي يوسف [ واخذ ] العقار [ بعد الاجل ] لا في الحال [ وفي بدء المستري ] اي العقار قبل القضاء بالشفعة [ و ] في [ عرسه ] شجرا فيه [ بالتمن ] اي اخذ العقار بالتمن في الصورتين [ وفيتمهما ] اي بقيمة المبنى والمغروس [ مقلوعين ] اي مستحقين للقطع وان قسمته اقل من قيمته مقلوعا بقدر اجرة الغلح اي رفع البناء والغرس كما ياتي في غصب [ او تلف مسري فبعهم ] الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فان الشفيع له ان

ياخذها مع قيمة البناء والاغراس مقلوعة غير ثابتة وعن ابي يوسف ان الشفيع يخير بين الترك والاخل بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قلع كافي النهاية فلو اشترى دارا وضعها باشيء كثيرة ثم جاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا او مقبرة ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينبش الموتى كافي المحيط وذكر في المظن انه لا ينقض المسجد وبطلت شفيعته كالا ينبش الموتى [ وليست ] الشفعة [ الا في بيع ] صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البايع من كل الوجوه فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البايع لا ينقطع رأسا كافي قاضيخان وفيه اشعار بثبوت الشفعة بافراز البايع بالبيع ولو انكره المشتري كافي المحيط [ او هبة بعرض ] مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء فيعتبر الطلب عند التقاض في ظاهر الرواية كافي المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كافي قاضيخان [ ولا ] يثبت الشفعة [ في ] بيع نحو [ شجر وثمر ] من المنقولات كالبنا [ بيعا ] او هبة [ فصد ] ردعا قصديا فيثبت الشفعة فيها بتبعيه العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعا للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقلمها حيث لا شفعة فيها لانها نقلية كافي البناء والزرع كافي المحيط والاحسن ان يقال ( ولا في نحو شجر ) [ ولا في البيع بخيار ] للبايع اتفاقا اذا المبيع لم يخرج من ملكه بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه خرج عن ملك البايع اتفاقا وعن ابي حنيفة انه لا شفعة في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شفعة لاجل خيار البايع كافي المحيط [ الا بعد سقوطه ] اي لخيار البايع فانه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بأنه يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند اسع والاول اصح كافي الكافي والشافعي الصحيح كافي الهداية [ ولا في البيع فاسدا ] ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فتوقع فاسدا بل ما كان صحيحا فقد بقى حق الشفعة [ الا بعد سقوط مسخه ] بالهبة وساء او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافا لهما فانه لا يسقط الفسخ بالاخيرين ولم يباع صحيحا سقط مسخه ولشفيع ان ياخل بالثمن اساي او القيمة كافي المحيط [ ولا في رد بخيار ] اي اذا اشترى عقارا وسلم الشفيع الشفعة ثم ردها لمشتري خيار ردة او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس ببيع بل مسخه [ الا ] في رد بسبب [ خيار عيب ] بعد القبض [ بلا قضاء ] فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لو رد بخيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء ماله او بعده كافي الزمدي [ ولا لمن ] اي لو كيل [ باع ] ما كان يحب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال عمله [ او بيعه ] اي لا لو كيل باع وكبله ما يحب عقاره لانه بايع معنى [ وضمن الدرك ] منجتيين او احكروني من عند الاستحقاق فلا شفعة لزامنه في عقار بايع لانه كالباع [ سر ] السعة [ من ] اي موكيل [ سرى ] ما يحب عقاره من عقار لمالكه فطلب لسعة من موكل [ او اسرى ] اي موكل اشترى له وكبله عقار يحب عقاره [ وبمسخه ] اي بمسحه [ بمسوخه ]

وإسقاطها بأن قال بلا تعيين أحد أسقطت شفعتي فيما اشترى إذ قال لذي اليد سلمتها لك ولو قال  
للوكيل سلمتها لك فتسليم وان كان المبيع في يد الموكل [ بعد البيع ] وان لم يعلم بوجودها  
[ لا ] يبطلها [ قبله ] أي البيع إذ يلزم إسقاط الحق قبل تحققه [ و ] يبطلها [ الصلح ] عنها على  
ما سوى المشفوع [ مع بطلانه ] أي الصلح فلا يجب البطلان فإن للشفيع ليس إلا حق أخذ المشفوع  
وانما استثنى المشفوع لأنه لو صلح على بيت معين مثلاً منه لم يبطل الشفعة لأن الثمن مجهول فله  
أخذ الكل بخلاف ما إذا صلح على شبر معين مثلاً منه كالتصاف فانها تبطل [ و ] يبطلها [ موت الشفيع ]  
قبل القضاء لا بعده فلورثته أخذه وعليه ثمنه [ لا ] موت [ المشتري ] فللشفيع ان يأخذه ولو بانه  
الوصي أو القاصي لبقاء السبب وهو الاتصال بالملك [ و ] يبطلها [ بيع ما يشفع به قبل القضاء ]  
بما باننا فلورثته بالخيار لم تبطل [ و شفيع ] بالضم أي أخذ بالشفعة وملك بها [ حصه أحد المشتريين ]  
أي نصيب بعض جماعة اشتروا عقار أحد صفقة واحدة كما شفيع حصه كلهم لأنه ليس في أخذها ضرر  
عيب انشركة وفيه إجماع إلى أن الشفيع لم يأخذ نصيب أحدهم قبل القبض وهذا إذا لم يؤد الشفيع  
والمشتري ثمنه وألا فيأخذ وعندهم أنه لم يأخذ إلا بعد القبض والاول الصحيح كافي الهداية وغيره  
وإن أن المشتري لو لم يتعدد لم يأخذ بعض عقار البائع لضرر الشركة وإذا بلا خلاف عن أصحابنا كما في  
الذخيرة ومن الظن أن المصنف عدل عن عبارة الهداية والكافي وللشفيع ان يأخذ نصيب أحد  
المشتريين ولعل وجه صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري أو بعده فتأمل  
لا يشفع حصه [ أحد الباعين ] أي الباعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه إشعار بانه يأخذ حصه كلهم  
وعندهم أنه يأخذ حصته قبل القبض وأعلم أنه إذا طلب الحصه فهو على شفيعته في الباقي وقيل بطلت  
وإذا اشترى دارين أو فرقتين صفقة والشفيع واحد لا يشفع أحدهما وإن كانت بالمشرك والآخرى  
بالغريب فيشفعهما وتركهما كافي الخزانة [ فإن سلم ] الشفيع [ شراء زيد ] بأن أخبران المشتري زيد  
[ فظهر شراء غيره ] عمرو [ أو ] سلم [ الشراء بالف ] من الدراهم [ فظهر ] أنه اشترى [ بأقل ]  
منها لا تسقط شفيعته لأنه استكر فإن ظهر أنه باكثر تسقط [ أو ] ظهر أنه اشترى [ بمثل ]  
أي مكمل أو موزون أو عددي متقارب قيمته أقل أو أكثر [ لا تسقط ] شفيعته فإن ظهر أنه اشترى  
بدر أكبر قيمته لم يستطع كقول أنصفان على ما في الأسرار وقال أبو حنيفة وزفر ويسقط عند أبي  
يوسف بناء على أنه جنسان وجنس كافي الذخيرة وغيره فمن عدم اتباع ظن معتمداً على الكافي  
والهداية أن في إطلاق نسبي هذا إلا بعدم سقوط الشفعة فيسقط [ أن ] سلم الشراء بالف ثم  
[ فظهر ] أنه اشترى [ بقيمة قيمته ألف أو أكثر ] فلا يسقط أن ظهر أنه بأقل وفي الاكتفاء إشعار بانه  
ذكره الحنفية لدفع شفعة قبل الموت بنحو أن يستعمل ثمنه مجهولاً كما إذا باع بدراهم معلومة وقلوس  
غير معلومة فإنه لا يحكم بها بحالة وهذا أي كرامة عند محمد وقال أبو يوسف إنها لم يكره

و يكره بعد الثبوت بأن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني بما اخذت فقال الشفيع اشتريته وقيل لا يكره كافي المحيط وذكر في الوقعات والكبرى والنصاب والمصبرات انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق واما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الربوا بان باع مائة دراهم ونفسا بمائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع السائمة بغيرها قبل الحول ونشيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية العناية فانه اعلى مكانا وارفع شانا ان يطعن عليه احد وقد ايداه ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه واكمل العرفاء في آوانه زينا للملة والدين ابو بكر التائب قد رأى في المنام ان شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جوزة ابو يوسف حق او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شأن اولى الالباب \*

## \* [ كتاب القسمة ] \*

عقب بالشفعة مع اشتغال كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى لجوازها وجوب القسمة في الحيلة [هي] اي القسمة بالكسولة اسم من الاقتسام كافي المغرب وغيره او التقسيم كافي القاموس لكن الانسب مما ياتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمه بالفتح اي جزاه كافي المقدمة وعرفا [حسين الحق] اي تميز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فيخرج تعيين لديون ولو دل تعيين الملك ثم يشكل بالمهاياة فان الحق يستعمل غالبا في المالية [الشايح] اي المشترك بين اثنين فصعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فان ما اجتمع بكل كن بعضه به وبعضه نصاحبه باعتبار الاول افراز بالتاني مبادلة الا ان احدهما رجع في بعض المواد اشار اليه فقال [وعلى فيها] اي رجع من معننى لقسمة ويجوز تسديد غلب [لامرؤ] اي التمييز المحض [في المتلى] اي المكمل والوزن والعدد المتقارب لعدم التعارض بين ابعاضه [و] غلب فيها [المبادلة] اي الامطاء من الحائزين [في عبوة] اي غير المتلى من العقار وسائر المنقولات لتفاوت بين ابعاضه و اذا كان كذلك [فباخذ كل شريك] من آخر [حصته دعبه حصه] وان لم يرض به ويبيع كل نصيبه مراوحة [ثم] اي في المتلى وفيه اشعار بان العاصى لا يجبر احدا منهم على قسمة فيه لا اذا كان المتلى من جنس واحد [لا] ياخذ بغلبة صاحبه ولا يبيع مراوحة لانه يسر عين حقه [فما] اي في غير المتلى [ونفسا] الامام [نصب داهم بوق] اي بوصول الله ورقا هو يستمتع به [من] ما لم يجزى الى [بيت من] يعصود اي مكن معاد له يخرج وغيره مما احل من كراهية كراهية وسدقة سبي نعلب فلا يورق من بروت دون سبه

الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض [ ليقسم ] المال بالكسر ويجوز التشديد  
 [ بلا اجر ] على المتقاسمين [ وان نصب ] الامام قاسما [ بأجر ] عليهم مقدار غير زائد على اجر المثل  
 [ صح ] ذلك النص لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ الاجرة لكنه غير  
 مستحب كما في المحيط لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار  
 [ وهو ] اي اجر القاسم عنده يقسم [ على عدد الرؤس ] اي رؤس المتقاسمين وعندهما على قدر  
 انصباثهم والاول الصحيح فان المعقود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات وعنه ان الاجر على  
 الطالب للقسمة دون الممنوع عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح  
 انه على قدر الانصباث بلا خلاف كما في المبسوط [ ويجب كونه ] اي القاسم [ عدلا ] اي متقيا وانما  
 خالف الهداية في تركه الامين لشموله اياه [ هالما بها ] اي بكيفية القسمة لانها من جنس عمل  
 القضاء كما في الهداية وفي التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين  
 في القضاء على ما ذكره ثم فريد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه  
 الاختيار وخزانة المفتيين [ ولا يعين ] من جهة امام قاسم [ واحد ] ولو بلا اجر منهم لضيق  
 الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض في ذلك لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد بأجر فالاولي  
 ان يقول ولا يجبرون على واحد فنصير المعنى ولا يجبرهم ان يستأجروا قاسما لانه لا يجبر على العقد  
 كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيه اشعار بانه يعين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركوا كما قال [ ولا  
 يشترك القسام ] بالضم جمع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فيأمر كلا  
 بالانفراد في ذلك والا فقد يتفقون على الاجر الزائد [ وقسم ] المال بين الشركاء [ بطلب احدهم ]  
 القسمة [ ان انتفع كل ] منهم [ بحصته ] بعد القسمة كما اذا كان المقسوم بيتين كبيرين متساويين [ و ]  
 قسم [ بطلب صاحب ] المال [ الكثير ] اي المنتفع به وان ابى صاحب القليل [ فقط ] فلا يقسم بطلب  
 صاحب القليل مع ابقاء صاحب الكثير [ ان لم ينتفع ] بحصة [ الاخر ] صاحب القليل [ لقله حصته ]  
 والاخصر وقسم بطلب المنتفع بحصته ولو واحدا وقيل بطلب غير المنتفع وقيل بطلب كل منهما و  
 الاول اصح كما في الهداية وغيره والاخر اصح كما في الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى  
 كما في المضمرات وغيره [ ولم يقسم الا بطلبهم ] ورضاهم [ ان تضرر كل ] منهم [ للقله ] وعدم المنفعة  
 بالحصة وفي روايه يقسم القاضي بينهم وفيه اشعار بانهم لو اقتسموا لانفسهم جاز كما في المحيط [ ولا ]  
 يقسم [ الجنسان ] المختلفان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصة احد في جنس واحد وحصة  
 الاخر في الاخر لفحش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده فلو كان المقسوم ابلا  
 وعنما مثلا لم يجمع لصيب احد من الوراثين في الابل خاصة و نصيب الاخر منهما في الغنم خاصة  
 بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون وتبر الذهب والفضة وتبر

النحاس والحديد [ والرقيق ] ونحوه مما هو جنس واحد أصلاً واجناساً مختلفة معني فلا يقسم عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شئ آخر كالعروض واما عندهما فبقيل يقسم بدونه وقيل الراي فيه الى القاضي واذا كانوا ذكورا واثنا لا يقسم في قولهم كافي قاضيان [ والجواهر ] والحلي كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقبل المتحد الجنس كافي الهداية وفيه اشعار بأنه لا يقسم الوحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع اذ شق يضربه كافي المحيط والجواهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به [ والحمام ] ونحوه مما في تقسيمه ضرر كالرحي والجدارين الدارين والبيت الصغير والباب والخشب والقميص وكذا القنطرة والبر والعين والنهر التي ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتماهه في المحيط [ الا برضاهم ] قسمة الجنس والرقيق والجواهر والحمام فانها تقسم لان الحق لهم [ ودور ] او اقدحة او كروم [ مشتركة ] ولو في مصر قسم كل عبد ابي حنيفة وهو الصحيح كافي المضمرات وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نفى الاولوية لان نفى الجواز وقال ان كانت في مصر واحد فالراي الى القاضي في التسميتين وفي مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند محمد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المازل والبيوت ليست كاللور فان المازل ان تلازمت فقسمة فرد والا فقسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كما في المحيط [ اودار وضيعة ] اي عرصة غير منيعة [ اودار وحانوت ] اي دكان [ قسم كل ] من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار والحنوت [ وحدا ] اي قسمة فرد فيقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة او في حكمها فلما اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنس ان كان اخصر [ وصحت ] القسمة [ بالتراضي ] اي اشتراك الشركاء في الرضاء بلا قضاء لان الحق لهم [ الا عند صغراهم ] فانها لا تصح الا ان يقسم وصيه او ولبه ثم من نصبه القاضي كما في الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا بامر القاضي [ وقسم ] بمجرد الافرار اتفاقا [ نقلي ] اي منقول في ايديهم [ يدعون ] اي الشركاء عند القاضي [ ارته ] اي النقلي [ بينهم ] اي قسم بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه او شراؤه قسم بينهم بمجرد الاقرار كافي النهاية وغيره [ و ] قسم بمجرد الاقرار وعنه لا يقسم الا بالبينة على الشراء [ عقار يدعون شراء ] عن فلان [ او ] يدعون [ ملكه مطلقا ] اي بلا سبب من اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواية المبسوط وسيأتي رواية الجامع [ فان ادعوا ارته ] اي العقار [ عن فلان لا ] يقسم [ حتى يبرهوا على موته ] اي فلان [ و ] على [ عدد ورثته ] وقالا يقسم بمجرد الاقرار والاول الصحيح كافي المضمرات [ ولا ] يقسم عند الكل وقبل عنده [ ان يبرهوا ] عن [ انه معهم ] بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة [ حتى يبرهوا ] على [ انه لهم ] اي ان ادعوا ملكا مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير



والأنسب ان يجامح مع رواية المبسوط فيقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقاً حتى يبرهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان [ ولا ] يقسم [ ان كان شيئ منه ] اى العقار او كله [ مع الوارث الطفل ] اى في يده الا ان ينصب القاضي رصياً عنه ويقسم البيئة فانه يقسم [ او ] مع الوارث [ الغائب ] الا ان ينصب منه خصماً ويقسم البيئة فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كافي المحيط فان حضر اثنان يجعل القاضي احدهما مدعياً والاخر مدعاً عليه فان احد الورثة ينتصب خصماً عن الميت وباقي الورثة ويسمع البيئة ويقسم كافي الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شيئ [ ولا يدخل ] من خارج التركة [ الدراهم ] او الدنانير [ في القسمة ] اى قسمة التركة عقاراً كان او منقولاً [ الا برضاهم ] فلو كان في قسم فضل لا يسوي بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون القيمة وعن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة الاصل ان يقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوي النصيب الاجود او البناء المفاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن وازفق للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة في البناء على الدراهم والنقي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى ترك الاول وتمام الكلام في المضمرات والاختيار [ وان وقع ] عند قسمة العقار [ مسيل قسم ] لاحد المتقاسمين منه [ از طريقه في قسم ] متقاسم [ آخر ] منه [ صرف ] ذلك المسيل او الطريق [ عنه ] اى عن هذا القسم الى آخره واذكر كل من المتقاسمين الحقوق اولا [ ان امكن ] الصرف بان يكون في هذا القسم ساحة يصلح مسيلاً او طريقاً له [ والا ] يمكن الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه الساحة [ فسخت ] القسمة واستوفت لفسادها فان صححها ان لا يحتاج كل منهما الى ما يتعلق بنصيب الاخر فلو قسم صفة فيها بيت طريقه فيها ومسيله على ظهرها فان كان لذلك البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكنها لم تفسد حينئذ لانه قد رضي كل منهما بابقاء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتنصيص عليه وذكر الحاكم انها لم تفسد وان لم يذكر الحقوق لبقائهما على حالهما كافي الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الحمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور لم يكن طريقاً ولم يجز قسمته كافي المحيط وغيره [ وان اقر ] احد من المتقاسمين [ بالاستيفاء ] اى باخذ تمام حصته من المقسوم [ ثم ادعى ان بعض حصته ] منه [ وقع في يد صاحبه غلطاً صدق ] ذلك في هذه الدعوى [ بالحجة ] ان كانت والا استحلف بان حلف لم يكن له عليه سبيل وان نكل جمع الحصتان ثم قمتا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الا بالبيئة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف ولذا قال في المضمرات انه مشكل لان البيئة تترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد لتناقضه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان

لا يقبل دعواه للتناقض وفيه إشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والذخيرة وغيرها ويجوز ان يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والا فالقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والأوجه ان يراد بالحجة اقرار صاحبه ولذا عرفت والرواية في المبسوط وغيره [وعهدة القاسمين] على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء [حجة] تقبل الا عند محمد وقال الطحاوي انها لم تقبل بالاتفاق اذا قسما بأجرة واليه مال بعض المشايخ [وفسخت] القسمة اجماعا [ان استحق بعض] بالتنوين [مشاع في الكل] اي في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شريك ثالث يتوقف القسمة على رضاه وفيه اشعار بأنه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم تفسخ لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بنقصان نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة اذرع اربعة من هذا وستة من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول [لا] تفسخ ان استحق [بعض حصة احدهما] سواء كان جزءا بعينه مما اصاب واحدا منهم ارجوزا شايعا [بل يرجع] المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشايخ عند الطرفين واما عدة فيفسد القسمة فيمتانف لعدم الافراز [وصحت المهايأة] في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولا ينافيها انها يجبر عليه ان طلب احدهما وفيه رمز الى انه يقم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نقضها وان لم يكن هاربة عن المبادلة الا اذا كانت بحكم الحاكم فيشترط رضي كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة المواضعة ثم المراضاة اي اختيار كل واحد حالة واحدة مأخوذة من الهيئة الحالية الظاهرة للمتهمين للشيء وشريعة مقاسمة النافع [في سكون هذا] اي احد المتهاين [بعضاً] اي موضعاً معيناً [من دار] مشتركة بينهما [وهذا] الاخر منهما [بعضاً] آخر منهما وانما أثر السكون لان في الاستغلال خلافا وان كان الظاهر جوازة وانما قدم المهايأة الكائنية لان في الزمانية روايتين وانما اختار الدار الواحدة إشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاول [و] صحت في [خدمة عبد مشترك] بين زيد وعمر و مثلاً [هذا] زيداً [يوماً وهذا] ممراً [يوماً] آخر وخص خدمة العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا استغلال عبيدين عنده [كسكنى بيت صغير] هذا يوماً وهذا يوماً وفيه إيماء الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر في الدار [و] صحت في خدمة [عبيدين] مشتركين بين بكر وخالد [هذا] العبد بدل بعض [هذا العبد] بكراً [والاخر] للعبد [الاخر] خالد وفيه اشعار بأنها تصح في ركوب دابة ودابتين وهذا عندهما خلافا لابي حنيفة رح ويصح في ارضاء جاريتين هذه ابنة منتين والاخرى الاخر كذلك ومسائل الباب في المحبط وغيره والكل مشر الى انها لا تصح في المساءات ولا تبطل بموت احدهما كما في الاختيار ومن المظن المحصر على اثنتي عشرة مسألة والختم على الاخر من ضمن الاختتام \*

## \* [ كتاب الهبة ] \*

عقب بالقسمة مع اشتغال كل على التملك ترقيا من الأدنى الى الأدنى فانها تعري عن العرض [ وهي ] لغة تبرع بما ينفع المعطي له ويتعدي اما باللام نحو وهبته له وحكي ابو عمرو وهبتكده كما في القاموس وقلوا بحذف اللام منه واما عن نحو وهبته منك على ما جاء به من احاديث كثيرة في الصحيح كما في دقايق النووي فظن من المطوري انه خطأ ومن التفتازاني انه عبارة الفقهاء وشريعة [ تملك عين ] ولو هزلا حالا كما هو المتبادر فلم يتناول الوصية كما ظن على ان الكرمانى قد ذكر انها هبة معلقة بالموت ويخرج عنه الاجارة والعارية والمهاياة لكن في النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار والشوب ليسكن فيها اذ يلبسه شهرا فليل يصح ولا يقع من العبد والمستسعي والمجنون والصغير وغيرها مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال له هب لي كذا فقتل وهبت وقال الاخر قبلت وسام اليه جاز عن ابن المبارك انه مرقوم يضربون بالطنبور فقتل متحيزا عن الضمان على قوله هبوا لي حتى تردا كيف اضرب قدفعوا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال ارايتم كيف اضرب كما في الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطي كما في اول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاء الملك كما في المقدمة لكنه يوهم ان الايجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما ياتي والظاهر ان الهبة لا يتحقق فيما ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهمة الطاعات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام مجد الدين الاشراف في الجامع وغيره [ بلا عوض ] اي بلا ذكر عوض فان مبيها الثواب الدينوي كالعوض والثناء او الاخرى كالنعيم المخلد كما في النهاية فيشمول الهداية التي يراد بها اكرام المهدي لا غير والصدقة التي يراد بها وجه الله تعالى والكلام مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولله الجود والاحسان كالتوحيد والايمان كما في النهاية [ وتصح ] الهبة [ بوهبت ] فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيرها وذكر في الكرمانى ان الايجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما في الكبرى لكن في الكافي والتحفة انه ركن وذكر في الكرمانى انها تفتقر الى الايجاب لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يحث اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما في المتن فان في التاويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز [ ونحلت ] اي اعطيت بطيبة من نفسه بلا عوض [ ونحوهما ] مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي البقال انه ان كان في يده هبة والا

نوديعة ومنحتك هذه الدراهم دون الارض و الافعارية و اطعمتك هذا الطعام ان امرّ بقبضه  
( و اي ترا ) فلو قال ( اي تراست ) فاقرار كافي المحيط و ذكر في الظهيرية انه اذا قال هب لي هذه الجارية  
فقال ( فداي توباد ) او ( از تود ريغ نيست ) لا يكون هبة [ و تتم ] الهبة فيملك [ بالقبض ] اي الحيازة  
وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كافي الكرمانني والمستصفي وفيه اشعار بان التخلية اي التمكن من  
الحيازة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف رحمه الله خلافا للمحمد رحمه الله فلو وهب ثوبا حاضرا من رجل فقال قبضته  
لم يصرف ايضا عنده خلافا للمحمد رحمه الله كافي الظهيرية و الاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا  
انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كافي الهداية [ في مجلسها ] اي الهبة [ ولو ] كان القبض [ بلا اذن ]  
صريح [ و ] يتم بالقبض [ بعده ] اي المجلس لو كان [ باذن ] صريح والحاصل انه اذا اذن بالقبض  
صريحا يصح قبضه في المجلس و بعده و يملكه قياسا و استحسانا و لو نهى عن القبض بعد الهبة  
لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا و لو لم ياذن له بالقبض لم ينته عنه ان قبض  
في المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا و ان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياسا و استحسانا  
و لو كان الموهوب غائبا فذهب و قبض فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا و ان كان  
بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات [ ولا تصح ] ان يهب و لو من شريكه  
و يفسد اذا لا يتم لعدم كمال القبض [ بي ] شيخي [ مشاع ] غير مقسوم شيوعا مقارنا للعقل [ يقسم ]  
على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار و البيت الكبير فانها منتفع بها في الحالين  
فلو لم ينتفع به اصلا كعبد و دابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمّام و الطاحونة و البيت الصغير  
فانها تصح فكل ما يوجب قسمته نقصانا فهو مما لا يقسم و الا فمما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين  
لا يصح لان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم و الصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر  
عادة فمما لا يقسم و عن ابي يوسف رحمه الله اذا وهب درهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه  
مجهول و ان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كافي المحيط [ فان قسم ] المشاع  
قبل التسليم [ وسلم ] الموهوب [ صح ] ذلك الهبة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو وهب النصف  
شائعا وسلم ثم وهب النصف الثاني وسلم لا يجوز و ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو  
الصحيح كافي الزاهد لانه ملك خبيث و به يفتي كما في موضع من الواقعات وفي موضع آخر منه ان  
لا يفيد الملك وهو المختار كافي المضمرات و هذا مروى عن ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح كافي العمادي  
وقه دلالة على ان الشيوع المقترون مبطل للهبة كما سيصح به المصنف [ و كان ] لا يصح و يفسد [ هبة ]  
لبن في ضرع [ فان استخرج و سلم صح ] استحسانا [ و نحوه ] كصوف على ظهر الغنم ثم على شجر  
و زرع و نخل في ارض فلو وهب دارا فيها متاع الوهب او جوارقا و جرابا فيها طعام الوهب لا يصح لان  
الموهوب مشغول بما ليس بهبة و لو وهب المتاع و الطعام دون الجوارق و الدار وسلم جار لان الموهوب

غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره كما في قاضيخان [ ولا ] يصح ويبطل لعدم الوجود هبة [ دقيق في برّ دان طعن ] البر [ و سلم ] الدقيق وكذا هبة الدهن في السمسرة والزيت في الزيتون على الاصح وقيل يجوز اذا ملط على القبض كما في المحيط [ وهبة ما ] كان [ مع الموهوب له ] اي في يده وليس بمحضر منه من الوديعة والعارية والرهن ونحوها [ تأمه ] لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين وينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فان القبضين اذا تحاسبا تناوبا للتشابه و اذا تغايروا لانتساب الا الا على عن الادنى فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايروا لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالمبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفي ومثله في الزاهدي فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتسامه في العمادي [ كهبة الاب لطفله ] ما معه فانها تامة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا [ وقبضه ] اي الطفل حال كونه [ عاقلا وقبض من يربيه ] اي الطفل [ وهو ] اي الطفل [ معه ] [ وقبض ] الزوج [ لزوجه الصغيرة ] بعد الزفاف [ بالكسر اي بعد البعث الى بيته ] [ معتبر ] خسر القبض [ في هبة الاجنبي له ] اي الطفل فالاجنبي اذا وهب لصغيرة وقبض زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبي لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض هبة الاجنبي لطفل من يربيه من الجد او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم فخر الاسلام وقال بعضهم لم يجوز قبض مير الزوج حال حضرة الاب والاول المختار كما في المصنوعات فمن الظن ان في الاطلاق تسامحا اذا القبض لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم يجوز قبض الزوج عليها كما اذا لم تزف الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولومات الاب ارعاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط [ وصح هبة اثنين ] او اكثر معا [ دارا لواحد ] من موهوب له بالاجماع لكمال القبض [ وعكسه ] بان وهب واحد دارا لاثنيين او اكثر [ لا ] يصح ويفسد عنده للشيوع خلافا لهما فان القبض بمرة فالشيوع من طرف الواهب غير مفسد بالانفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف فلو قال لرجلين ذهبت لكما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا جاز عندهما اما لو قال ذهبت لك نصفها ولهذا نصفها فلم يجوز لاثنيات الشيوع في العقد ولو وهب لابنيه صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رح انها فاحدة الا ان يحلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كافي الظهيرية فلو وهب لهما لم يجوز في قولهم كافي الزاهدي [ كتصلق عشرة ] او اكثر من الدراهم [ على غنيين ] فانه

على الخلاف لان التصديق هبة مجازا عنده [ رصح ] التصديق [ على فقيرين ] عندهما وفي رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مسألة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما في المبسوط والصحيح المسكة كما في العمادى [ ويصح ] ويكره للدناءة [ الرجوع عنها ] اي رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلا مانع [ بتراض ] اي برضى بالرجوع من الجانبين [ او حكم قاض به ] لانه نسخ والبناء ظرف يصح ويدخل في الهبة الهدية فان للمهدي الرجوع كما في المنية والكلام مشير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان وقع احد من الامور الصعبة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الكرمانى وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروءة [ ويمنعه ] اي الرجوع عن الهبة الصحيحة بقريئة السابق زيادة تورث [ زيادة ] المالية كما هو المتبادر [ متصنة ] بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالسقطعة مع الاعراب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التعليم وكامل الام العبد الكافر وكخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب الهروي الى موضع زاد قيمته فيه وكتحديد المكين والجمال واليمن والكبر وقصارة الكرياس والصحة وصيرورته سميعا او بصيرا او البناء والتجسيص والتطين والاصلاح والغرس وكما اذا وهب حلقة فرس فيها فصلا لا يمكن نزعها الا بضرر واحترز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار طولا بحيث يكون اسمع وبالتصلة عن المنفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة السعر وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه يباينه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا كما صرح نفسه به [ وموت احدهما ] اي الواهب والموهوب له ولا بد من ذكر كل فان الميت حي في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين و تنفيذ الوصية وغيرها كما تقر فمن الظن ان الخروج عن الملك مغني عن ذكر موت الموهوب له [ و ] يمنعه [ عوض ] ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها فلو عوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق العوض ايشتمل ما هو عوض الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل كما في الاختيار [ اضيف اليها ] اي بشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك او جزاؤها او ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع ا. ولو [ وقع ذلك العوض ] عن اجنبي [ بغير اسره ] ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بما عرضه وان كان بامره الا اذا ضمنه صريحا كما في النهاية [ وخروجها ] اي الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة

وفجوها [ عن ملك الموهوب له ] لانه كتبدل العين فلو ضحى الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابي  
يوسف رح خلافا للطرفين كما في المغني [ والزوجية وقت الهبة ] فلو وهب لامرأته شيئا ثم ابانها لم يرجع  
ولو وهب لاحتبية ثم تزوجها لرجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها او لاجنبي لان للبقاء حكم  
الابتداء [ وفراة المحرمية ] من اضافة السبب الى المسبب ويجوز العكس والياء مصدرية اي قرابة  
هي سبب لكون احدهما محرما لآخر ولو كان كافرا حربيا كالاصل والفرع فيرجع قريب غير محرم كولد  
العم والخال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كالبنات الرضاعية وام المرأة واعلم ان ما ذكره  
من الاطلاق موافق للكافي وغيره من المتداولات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عندهما  
لا عنده لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق وفيه اشعار بأنه لو وهب وكيل اخيه  
لم يرجع لان القبض و الملك يقعان له كما في النية [ وهلاك الموهوب ] ان تلف عينه او عامة منافعه  
مع بقاء الملكية ولا تظن ان الخروج عن الملك مغني عنه فلو لُت بالماء تراب لم يرجع كما لو وهب  
سيفا فجعله سكيناً او سيفاً آخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا خلاف كما في المغني [ وضابطها ]  
اي جامع الموانع السبع [ حروف دمع خزقه ] فالحروف لا تمام المعني وللتنبية على ارادة الحروف  
مما بعده فالدال الزيادة المتصلة و الميم موت احدهما والعين العرض والهاء الخروج عن الملك  
والزاء الزوجية والقاف القرية القريبة والهاء الهلاك والمعني التركبي ان دمع لكثرة بحال  
كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالحروف الطرف وخزقه اي نفذ فيه وتذكير الضمير على نحو قوله  
تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ولها ضوابط آخر كخزع قدمه وق عزخلمه وزعق خذمه  
يقال خزع فلان اي نخلف والعز كالعزة والخدم بغنيتين جمع خادم وزعق بالكسر صاح [ وهو ]  
الرجوع عن الهبة بشرط [ فسخ ] للهبة [ من الاصل ] فلو هلك الموهوب في يد الموهوب له بعد  
الرجوع لم يكن للواهب ان يضمه [ لاهبه للواهب ] وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة  
اذا العقد لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصاحبين على رواية الجامع واما على رواية الاصل  
من ابي سليمان انه عقد جديد عند محمد رح اذا كان يتراض فاذا وهب وسلم ثم وهب الثاني وسلم  
ثم رجع هذا الواهب بشير قضاء وليس للواهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل  
الى الواهب الثاني بهبة او ارث او وصية او شراء او غير ذلك كما في المحيط [ وهي ] اي الهبة  
هدية كانت او غيرها [ بشرط العرض هبة ابتداء ] وعند العقد اي بشرط حرفه كلمة على دون الباء  
فانه بيع ابتداء و انتهاء اجماعاً وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تعرضني هذا  
النوب او كذا درهماً وصورة الثاني ان يقول وهبته التوب بالالف درهم كما في النهاية وفيه اشعار بأنه  
اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة  
باطلة لا لبيع و اذا كان هبة ابتداء [ فشرط قبضهما ] اي قبض العاقدين العرضيين وقد يضاف الى

المفعول [وتبطل بالبيع] المقارن ويرجع كل عنهما وهذا منه بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه  
و[بيع انتهاء] عند اتصال القبض [فيرد بالعيب] الكاين بالموهوب [و] خيار [الروية وينبت  
الشفعة] مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استحق ما في يد احدهما يرجع على الآخر بما في  
يده ان كان قائما وبقيته هالكا [وان استثنى] الواهب [الحمل] بان قال وهبت هذه الجارية  
او الناقة الا حملها [او شرط] في الهبة [ما يفسد البيع] من شرط نافع لاحدهما او الموهوب  
او غيره مما مر في البيع [بطلا] اي الاستثناء والشرط لان الحمل وصف لم يكن من جنس  
المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقد ومن الظن ان الاظهر توحيد  
الضمير لما مر غير مرة [وصحت الهبة] اي هبة الجارية والحمل معا [وان اعتق] المالك [الحمل  
ثم وهبها] اي الام [صحت الهبة] اي هبة الام كما صح اعتاق الحمل [وان دبره] اي الحمل [ثم  
وهبها لا] يصح الهبة لانها هبة المشغول بملكه بخلاف الاول وفي قاضيان لا يجوز الهبة فهما  
في رواية وقيل جازت فيهما والصحيح ما ذكره [ويصح العمري] بالضم اسم من الاعمار كما في  
الصحاح يقال امرته الدار عمري اي جعلتها له يسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه هكذا  
فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الاثير [وهي] اي العمري في الشريعة [جعل] مثل [داره له]  
اي العمر له [مدة عمره] اي العمر له [بشرط ان يود] الدار على العمر او على ورثته [اذا مات]  
المعمر او المعمر له بان قال امرتك داري هذه حيوتك او وهبت لك هذا العبد حيوتك فاذا مت فهي  
لي اذ اذ مت انا فهي لورثتي او هي هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تمليك صحيح في الحال  
وان قال اسكنتك داري هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لتصريحه بلفظ الاسكان  
وهو تصرف في المسفعة كما في المبسوط وذكر في قاضيان انها ان يقول وهبتها منك على انك ان  
مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك [وبطل] في الشريعة [الشرط] اي شرط الرد على  
المعمر او ورثته كما في الجاهلية فالدار للمعمر له حال حيوته ولورثته بعد مماته [ولا يصح] وبطل  
[الرقبي] بالضم من المراقبة [وهي] لغة ان تعطي انما ملكا وتقول ان مت فهولك وان مت فلي كما في  
المبسوط والصحاح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكونها من الاقارب لم يقل به احد كما في المغرب بالعين  
وشريعة عند الطرفين ان تقول داري لك رقبتي اي [ان مت قبلك فهي لك] كناية عن  
قولك ان مت قبلي فهي لي وانما لم يصرح به احترازا عن حاجة ذكر مراقبة موته وعند ابي  
يوسف رح ان يقول داري لك رقبتي اي ان مت قبلك فهي لك فالرقبي اسم من المراقبة بالاتفاق  
كما في الكرماني وغيره والخلاف في تفسيره بناء على انها متضمنة للشرطين فقالوا انها تعليق  
بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة وقال انها تمليك في الحال والشرط وهو  
انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والاول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره فمن الظن ان القول



بان الرقبي من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كأنه يقول ان مت فهي لك وان مت فهي لي لا يلائم شيئا من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقبي اسم من الأقارب [ والصدقة ] على غيره [ لا تصح ] ولا يثبت الملك [ الا بالقبض ] في المجلس او بعده اذنا كالهبة والصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان محتاجا وعلى غيره عند الفقيه اذا صبر على الشدة ولا بأس بالصدقة على من يسأل الناس الخافا الا اذا علم انه ينهق في معصية كما في المحيط [ ولا ] تصح [ في شايع يقسم ] كما اذا تصدق بنصف دار مثلا لانها هبة ابتداء [ ولا عود ] اي رجوع [ فيها ] اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني يستويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهب له الذوق التمام \*

## \* [ كتاب الاجارة ] \*

عقده بالهبة ترقيا من الاعلى الى الأدنى فانه تملك المنافع لا الاعيان [ وهي ] لغة بحركات الهمزة كما في القاموس بيع النافع كما في الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجرزيد ياجر بالضم اي صار اجيرا الا انها في الاعلى يستعمل بمعنى الايجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكريتها ولم يجي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضي لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجرة المملوك اجرا وآجره اياه ايجار او هو اجرة اي اكراهه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشرعا [ بيع نفع ] في حق الحكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين فائمه مقام النفع فيقع الملك في النفع وبدله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك داري غدا فالاجارة في حكم عقود منفردة يتجدد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن المدة والراحة من دفع الحر والبرد وغيرهما كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بها يعتقد به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية والى انها تنعقد بالتعاطي كما اذا استاجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث الصغير والكبير الا انه لو جاء بقدر و قبلها على الكراء الاول جاز وهي اجارة مبتدأة بالتعاطي والى انها لا تصح بها لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة باكل ثمرها وناقعة بشرب لبنها وماء بسقي رضه به كما في المحيط وغيره [ معلوم ] جنسا وقدرًا بما يجبي [ بعوض ] مالي او نفع من غير جنس العقود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار للربوا واحترز به عن العارية وراوية بالنفع [ كذا ] اي معلوم قدر او صفة في غير العروض لانه شرط شروط في غيرها [ دين ]

أى مثلى كالمكيل و الموزون و العددي المتقارب [ أو عين ] أى قيمى كالثياب و الدواب و غيرها  
 [ و يعلم النفع ] قدرا [ بذلك المدة و ان طالت ] كمكثى سنة او اكثر [ لكن في ] اجارة [ الوقف ]  
 أى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرها [ لا تصح ] و لا يلزم و يبطلها القاضي [ فوق ثلث سنين ]  
 ولو لم يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلث و عقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه ان شرط  
 الواقف ذلك لم يصح والا فالمختار ان يصح في الضياع و ان لا يصح في غيرها الا اذا كانت المصلحة في  
 العدم او الصحة فانه امر يختلف باختلاف الزمان و المكان كما في المضمرات و من الظن ان مشايخ  
 بلخ جوزوها نعم جوزها بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضينان و قال  
 بعض المشايخ ان اضطر المتولي في ذلك يرفع الى القاضي حتى يواجرها و قال بعضهم يعقد بنفسه  
 عقودا فان الاول لازم انفا و كذا الباقي على الصحيح كما في الطهيرية [ و ] يعلم النفع جنسا [ بذلك  
 العمل ] أى عمل متعلق بمحل خاص فانه معرف لنفع المستاجر من ذلك المحل [ كصبغ الثوب ]  
 فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا و لون ما يصبغ به عرف جنس النفع و فيه اشارة الى انه  
 لا يشترط بيان قدر الصبغ بان يبين انه يجعله في الصبغ مرة او مرتين حتى يصير مشبعا و هذا اذا كان  
 الصبغ مما لا يختلف و الا فيشترط قدره كما اشير اليه في الكافي و ذكر في الاختيار انه يصير معلوما  
 بالتسمية كما اذا اجار الدابة لحمل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول و جنمه و المسافة صار  
 معلوما و الصبغ بالفتح التلوين و بالكسر ما يصبغ به [ و ] يعلم جنسا و قدوا [ باشارة ] أى  
 بذلك العمل مع الاشارة الى انتهائه [ كنقل هذا ] الطعام مثلا [ الى ثمة ] أى موضع كذا لانه  
 اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهى اليه صار معلوما [ ولا يجب الاجرة ] أى اداء الاجرة عيننا كاذت او ديننا  
 و قيل انها راجبة ديننا [ باعقد ] نفسه لانها تنعقد ساعة فساعة و فيه اشعار بان نفس الرجوب قد ثبتت  
 بنفس العقد كما في الذرة اني [ بل ] يجب و ثبت الملك فيها [ بتعجيلها ] أى اداء الاجرة قبل استيفاء  
 النفع من غير شرط فلا يستردّها فهي من عطف الجملة بحذف على نحو قوله تعالى و لله يسجد من  
 في السموات الى قوله و الشمس و القمر و مثله كثير في القديم و غيره من الكثر فمن الظن ان فيه  
 نسائلا لانه جمع بين الوجوبين في لفظ زعم الاولى تاخيرة عن المعطوفات الالية لان معنى الرجوب  
 فيها كما في الاول [ او ] تحب بسبب [ بشرطه ] أى بشرط التعجيل في العقد لانه امقط حقه [ او باستيفاء  
 النفع ] أى اخذ كله [ او اتممكن منه ] أى القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد في  
 المكان الذي اضيف اليه العقد و الاجارة صحيحة كما هو المتبادر و اما اذا كانت فاسدة فقد اشترط  
 الاستيفاء و التسليم من جهة المواحر فلو استاجر دابة يوما للركوب خارج المصر الى مكان  
 كذا فذهب اليه بالدابة بعد مضي اليوم بلا ركوب لم يجب شئ كما اذا امسكها في المصر لعدم  
 تمكن من الاستيفاء في مكان العقد و كما اذا اشترى عبدا و آجره البايع للخدمة يوما فمضى ذلك

اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه كما في المحيط وغيره [ فتجب ] الاجرة [ لدار ] مستأجرة [ قبضت ] ولو بالسخينة واخذ المفتاح [ ولم يسكنها ] لانه تمكن من السكنى [ وتسقط ] الاجرة وقيل لا تجب وفي انفساخها خلاف كما في الكافي وغيره [ بالغصب ] اي بان غصب من المستاجر احد عيننا مستأجرة [ بقدر فوت تمكنه ] من النفع ان كلا ذلك وان بعضا فبعض [ وللموَجَر طلب الاجرة ] من المستاجر [ للدار والارض ] المستأجرتين مدة معلومة [ لكل يوم ] وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر [ وللداية ] المستأجرة لقطع المسافة [ لكل مرحلة ] ومنزل وعن ابي يوسف اذا استأجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يستكمل سكنى الشهر و اذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه [ وللقصارة ] اي غسل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس سائر الحرف [ والخياطة ] والصباغة وغيرها من الحرف [ اذا تمت ] القصارة والخياطة ونحوها على كل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في قاضيخان انه اذا قطع الخياط الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد التمام لان بعض العمل غير منتفع به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره في المحيط عن القدروري ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق الحق بقدر العمل وبه صرح الزندريسي والتمرتاشي وفخر الاسلام والمرغيناني وغيرهم فكان فيه روايتان [ وله ] طلبها [ للخبز ] في دارة [ بعد اخراجه ] اي الخبز الدال عليه المصدر [ من التنور ] لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجرا ما اخراجه منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمرات [ فاذا احترق ] من غير فعله الخبز كله او بعضه بحيث يفسد ولا ينتفع به آدمي [ بعد ما اخراجه ] اي بعد الاخراج منه [ فله الاجر ] تاما [ و ] اذا احترق [ قبله ] اي الاخراج [ لا ] اجرا و ان خبز في بيت المستاجر المهلك قبل التسليم [ ولا غرم ] اي لا ضمان على الخباز [ فيهما ] اي في هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر وقيمة الخبز مع الاجر ولا ضمان في الملح والخطب كما ذكره القدروري وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم [ وللطبخ ] اي طبخ الوليمة اي طعام العروس بقربنة اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق [ بعد الغرف ] اي بعد جعل المرق في القصاع وفيه اشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه لبس عليه الغرف للعرف والى ان تسوية الخوان ووضع القصاع واجب عليه على ما قيل كما في الكرماني والى انه لو افسد طعام الوليمة بان احرقه او لم ينضجه ضمن كما في العمادي [ ولضرب اللبن ] في ملك المستاجر مع تعيين اللبن واليمن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ

من الطين و يبنى بها [ بعد اقامته ] اي بعد نصب اللبن اذا صب و قال بعد تشريحه و ضم بعضه الى بعض فان تلف قبل التشريح تلف من مال المستاجر عنده و من مال الاجر عندهما فاذا ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامة عنده و بعد التشريح عندهما كما في النظم و فيه اشعار بأنه اذا ضرب اللبن و اصابه المطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجر له و ان عمل في دارة و انما قلنا مع تعيين الملبس لانه لو لم يعين و لهم ملاين يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن لهم الا ملبس واحد او متعدد لكن يغلب استعمالهم لو احدهما صححت كما في المحيط [ و يحبس العين ] بالفتح [ للاجر من خلط ] من صانع خلطاً حقيقياً او حكمياً [ ملكه ] اي شيئاً من ماله [ بها ] اي بالعين [ كالصبغ ] فان الصبغ ملك الاخر خلطاً بالعين المستاجر فله حبسه و انما عمم الخلط اشعاراً بأنه يحبسه كل صانع لعمله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عيناً منصلاً بالعين كالنشا والغراء و فحوصها او عرضاً ترى و تعين في العين كبياض مرثي في ثوب غسل بالماء و ظهور جلد الرأس بالخلق و الكسرى الخطب و قال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض و الاول اصح كما في الزمعي و غيره [ فان حبس ] العين للاجر [ فضاع ] بلا صنعه [ فلا عزم ] عليه لانها امانة [ ولا اجر له ] لعدم التسليم و قال انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا اجر او معمول مع الاجر [ بخلاف ] من لم يخلط ملكه بها و لم يحدث فيه اثر من عمله كالللاج و الغسال و [ الحمل ] بالحاء من الحمل و بالجييم هو مكاري الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعاً و قال ابو يوسف رح في احوال ليس له طلب الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط [ و لمن اطلق له العمل ] بان لم يقيد بيده و قال خط هذا الثوب لي او اصبغه بدزهم مثلاً [ ان يستعمل غيره ] لانه بالاطلاق رضى بوجود عمل غيره [ فان قيد ] ذلك العمل [ بيده ] او نغمه [ لا ] يستعمل غيره و لو علامه از اجيرة و الا فيضمن و ذكر في المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلاً لينسجه كبراهما فدفع النسيج الى غيره لينسجه فسرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان على احد و ان كان اجنبياً ضمن الاول بلا خلاف و لا يضمن الاجنبي عنده خلافاً لهما [ ولا جبر المجيب بعياله ] المعلومين فان جهلوا فسدت الاجارة و رهب احر المثل [ ان مات بعضهم وجاء بمن بقى اجرة بحسابه ] مبتداء خبره لاجير المجيب اي من استاجر رجلاً لينذهب الى البصرة و يجيب بعياله المعلومين فنذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقى فله الاجر بحساب من بقى اي فله اجر الذهاب بكماله و اجر المجيب بقدر ما بقى لان الاجر يقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة و لهذا لو ذهب و لم ينقل احداً منهم لم يستوجب شيئاً و قال الهندي في هذا اذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض و الكل سواء فيجب الاجر بكماله كما في الكرمانى [ و حامل ] مثل [ كتاب ] مما ليس له مؤنة لكنه لو اساجر للرسالة و لم يوجد المرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر [ او زاد ] مما له مؤنة من عمرو في الكوفة [ الى زيد ] بالبصرة

[ باجر ] معلوم [ ان رده ] اي الكتاب او الزاد [ لموته ] اي زيد او غيبته [ لا شئ له ] من اجرة الذهاب والمجيئ للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رح فاجرة الذهاب واجبة سواء شرط المجيئ بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيئ بالجواب حتى يعتاتي خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشير الى انه لو ترك الكتاب ثمة وحب كل الاحرة وهذا اذا لم يشترط المجيئ بالجواب والا فاجرة الذهاب بالاجماع كما في النهاية وكذا اذا مرق الكتاب ثمة وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثمة انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مرقه كما في الظهيرية [ وصح استيجار دار ودكان ] معد للسكنى وهو كمران معرب عند الجوهري عربي عند ابن الفارس من ركنت المتاع اي بضدت بعضه فوق بعض [ بلا ذكر ما يعمل فيه ] اي بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف [ وله كل عمل فيه ] كالوضوء وغسل الثياب وكسر الحطب ووضع المتاع وربط الدواب هذا في عرفهم واما في عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استاجرت هذه الدار للسكنى لبس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرمانى [ سوى موهن البناء ] كالحدادة والقسارة والرحى الابضاء صاحبه وقيل اريد رحي الماء والثور دون رحي اليد وقيل اريد الكل وقيل اريد رحي يد يضر البساء والا فلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بانه يسكن فيها من شاء وان لم يسم في العقد كما في العمادي [ لا ] يصح و يفسد [ استيجار ارض ] صالحة للزراعة مطلقا لان البعض يضر كالنورة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا زرعها ومضت المدة فحينئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف مائر الاجارات الفاسدة كما في المضمرات [ حتى يسمى ما يزرع ] فيها من نحو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم [ او ] حتى [ يعمه ] اي ما يزرع بان يقول ملئ ان يزرع فيها ما يشاء او ملئ ان يزرع كما في النهاية [ و ] حتى [ يكون ] الارض [ خالية عن ] مانع [ الزراعة ] فلو كان فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم او غيرها مما لا يحلم الا بضرر ملحقة فالاجارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستاجر بثمن معلوم ويتقايضان ثم يواجر الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما في المحيط [ فان استاجرها ] اي الارض [ للبناء او الغرس ] اي لاجل احدهما مدة معلومة [ صح ] ذلك الاستيجار لانها منفعة [ فاذا انقضت المدة ] اي مدة الاستيجار لهما [ سلمها ] اي الارض [ فارغة ] بان يقلعهما المستاجر لانه ليس لهما نهايه فيضر صاحب الارض بابقائها وفيه اشعار بانه لو استاجر للزراعة وانقضت المدة لم يعلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في النية [ الا ] في صورتين فاشار الى الاول فقال [ ان يغرم المرحر ] للمستاجر [ قيمته ] اي البناء او الغرس حال كون كل [ مقلوعا ] اي مستحقا للقلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب

[ ر ] ان [ يملكه ] اي يملك المجر كلا منهما وترك هذه الجملة غير مضرت في قيد للفعلين فقال [ بلارضاء المستاجر ] بذلك الغرم و التملك [ ان نقص القلع ] اي رفعهما [ الارض والـ ] ( د ) ينقصها [ فبرضا ] اي فيغرم المجر القيمة ويملك برضا المستاجر ثم أشار الى الصورة الثابتة فقال ( هـ ) [ او ] ان [ يرضى ] المجر [ بتركه ] اي البناء او الغرس في ارضه ولو جعل ضمير يرضى لكل من المجر والمستاجر كان احسن [ فيكون البناء او الغرس لهذا ] اي المستاجر [ والارض لهذا ] اي المجر والاحسن لهذا واعلم ان البناء في الدار المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه لربني من تراب الدار فان كان من طينة لا يقلع والا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في الظهيرية [ والرطوبة ] والكراث ونحوهما [ كالشجر ] فاذا انقضت المدة يقلع لانه لا نهاية لهما [ وضمن ] مستاجر بعير حمل عليه كابة وعشرين منا من البر فعطب [ الحصة ] اي بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة [ بالزيادة ] كعشرين منا من البر [ على حمل ] بالكمر كاية منا منه [ ذكر ] عند العقد [ ان اطلق ] ذلك البعير الحمل و الزيادة جميعا لانه هلك بسبب ثقلهما و الثاني غير ما ذون فيه [ وضمن ] كل القيمة ان لم يطلق [ لان المستاجر حمل عليه ما هو غير ما ذون فيه فلو حمل المجر عليه بلا مشاركة لم يضمن كما لو حمل المستاجر جوالقا و المجر جوالقا فلو حملا عليه جوالقا واحدا ضمن المستاجر ربع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر حمارا ليركب الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فمثل اهل البصرة ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع و الحمل في موضع اما اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطلق الراكب و الحمل جميعا واما اذا لم يطلق فيضمن كل القيمة كما في العمادي وغيره \*

[ فصل \* يفسدها شروط يفسد البيع ] كجهالة المدة و الاجرة او المعقود

عليه كما في الاختيار و كشرط لا يقتضيه العقد كشرط العشر و كرى الهجر و الرابطة على المستاجر فان الكل عن الاجراء كما في المحيط [ فيجب ] عند فسادها [ اجر المنزل ] اي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل و الاعتبار فيه لزمان الاستئجار كما في وقف الظهيرية و لكان الاستئجار من جنس اندراهم او الدنانير لا من جنس المسمى ان كان غيره و لو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط و الاجر يطيب و ن كان السبب حراما كما في المنية وفيه اشارة الى انه وجب اجر المثل بالغا ما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة المسمى او غيره ثم استثنى ما اذا سمي فقال [ لا يزداد على المسمى ] فان كان مساويا لاجر المنزل او زاد عليه فاجر المنزل وان كان اقل منه فالمسمى كما في لكرمانى [ رصح ] ولزم [ اجارة در ] و ارض [ كل شهر بكدا ] اي بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك لاحارة كائنة [ بلا بيان للمدة ] اي جملة الشهور كسنة شهر وفيه اشعار بأنه لو بين جملة المدة

كعشرة اشهر صح في الكل كما في الكافي [ في واحد ] هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في النهاية وفي ظرف لصح [ فقط ] اي موقوف في الشهر لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فلكل منهما فسح الاجارة بمحضر صاحبه وكذا بلا محضرة عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كما في النهاية [ و ] صح ذلك [ في كل شهر ] بعد الشهر الاول حال كونه [ يسكن ] في الدار [ في اوله ] اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات والصحيح احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف الفسخ الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اهلل الهلال او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما في النهاية [ وان سمي ] في الاجارة [ اول المدة ] بان قال اجرتها من المحرم [ فذاك ] المسمى اول المدة [ والا ] يسم اول المدة [ فوق العقد ] اول المدة [ فان كان ] وقت العقد [ حين يهل ] بضم الياء وفتح الهاء اي يبصر الهلال اي اليوم الاول من الشهر كما في النهاية [ اعتبر الالهة ] اي الهلال فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرر [ والا ] يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في اثناء الشهر [ فالايام ] اعتبرت فان استاجرت فعلى ثلثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر بالهلال لانه اصل والايام كالبديل او في اثنا عشر فيعتبر بالايام لانه تعذر الاصل واما على كل شهر في الاثناء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف اما عنده فلانه وقع في الاثناء واما عندهما فانما يعتبر الالهة كما ياتي اذا كان آخر المدة معلومة وههنا غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه واما على شهور معلومة كاثني عشر شهرا اما في اليوم فيعتبر بالهلال نقص او تم او في الاثناء فعندهما يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر وباقي الشهور بالالهة وعنده يعتبر الكل بالايام كما في المحيط والذخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبراقى احد عشر شهرا هلاليا كما في الحقايق وغيره فالسنة عنده عديدة لا شمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار مذهب الامام فانه لو اجر في عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية احدهما في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اي التكرار انما يتم في السنة القمرية واما اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فرما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوي حيث يتكرر فيه العيد و ايام التشريق قطعاً وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف منشأؤها عدم الاطلاع على مراده بما بينا ينحل الكل فتأمل

[ كَالْعِدَّة ] فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهور العدة بالاهلة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف وادان كان في اثناء الشهر ففي حق تغريق الطلاق يعتبر بالايام انفاذا وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهلة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة يعتبر بالايام اتفاقا وقد مر مستوى [ و ] صح [ اجارة الحمام ] فيجوز اخذ الحمامي الاجرة ويكرمه بعض العلماء لانه شر ثبت بأشارته صلى الله عليه وسلم وكرة بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلما يخلو اجتماعهن عن فتنة والصحيح انه لا باس باتخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في الكرمانى ولا اعتبار للجها له مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار [ و ] كذا اجارة [ الحمام ] فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرتهم والنهي الوارد عنه للانفاق لما فيه من الخماسة [ والطئر باجر معين ] لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي والبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والخدمة تابعة والاول اقرب الى لفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السرخسي قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن نبعلا لم يستحق اجرا فمن رده فهو على هذا كذا كالحى يغلب الف ميت وتماه في النهاية وفيه شعار بان طعام الطئر وكسوتها على الطئر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وبانه صح استئجار الطئر اكافرة والفاجرة كما في المضمرات لكن نهى عن ارضاع الحمقاء فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزمدي [ و ] صح استئجارها مدة معلومة [ بطعامها وكسوتها ] وان لم يوصف كل منهما حينئذ وجب الوسط منها وقال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاستحسان وفيه اشعار ما بانه اذا استأجر بن را هم او مكيل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استأجر بالثياب فلا بد من شرائط السلم كما في المحيط [ ولزوج رضيعا ] اي الطئر الموجهة وان خيف الحبل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطله الاجارة [ لا ] يجوز وطئها [ في بيت المستأجر ] الا بأذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطي في المرهون [ وله ] اي للزوج في [ نكاح ظاهر ] مشهور بين الناس [ فسئها ] اي اجارة الطئر وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاعها او خيف موت الصبي بان لا ياخذ لبن غيرها كما في المحيط [ ان لم يأذن ] بالاجارة [ لها ] اي الطئر لانه يتضرر بها [ لا ان امرت بنكاحه ] اي لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعرف زوجته الا بقولها [ ولاهل الصبي فسئها ] ان مرضت او حبلت [ لا ] اللبن يفسد بالمرض والحبل وفيه اشعار بان الطئر والمسترضع لا يفسخانها بلا عذر ككونها بينة الفجور او سارقة او مبيئة الخلق او ممتنعة عن السغر بهم او ان لا ياخذ ثديها او يتقيا لمن او لا تكون معروفة بالطئرة وكان هذا اول اجارة لها او يتكثر ائذاؤهم لها كما في المحيط [ وعليها غسل الصبي و ] غسل [ ثيابه ] من النجاسة لا الدرن كما في الكرمانى [ و اصلاح طعامه ] اي مضغه او طبخه [ ودهنه ] بالفتح ويجوز الضم على نحو علفتها تبنا وماء باردا والمعنى على



التقديرين استعمال الدهن وفيه اشعار بانه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي كالريحان و الدهن وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية [ ولى ابيه ] الحي [ الاجر ] اي اعطاء الاجرة على هذه الافعال للظئر فلو مات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البلخي انها تبطل اذا كان للصبي مال [ و ] عليه [ ثمنها ] اي ثمن نحو الصابون والثياب والطعام والدهن للعرف ولا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق [ فان ارضعه بلبن شاة ] اي صب في فيه لبن شاة مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كما في الكفاية وغيره [ او غذته بطعام ] من الغذاء او التغذية كلاهما بمعنى التربية [ ومضت المدة فلا اجر ] لها لان هذا لا يسمى ارضاعا فان جمحده الظئر فالاعتبار ليمينها وليينتهم وان اقام كل بينة فبينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعته بلبن شاة وما ارضعته بلبن نفسها فلو اكتفى بالنفي لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاولى فان النفي فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط [ ولا تصح ] وتبطل الاجارة عند المتقدمين [ للعبادات ] اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تصح بالاجماع كما في الكرمانى وغيره [ كالاذان والامامة ] والتذكير والتدريس والحج والغزو والعمرة [ وتعليم القرآن ] والفقه وقرآتهما وانما لم تصح لقوة الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال [ وىفتى اليوم ] اي يفتى المتأخرون [ بصحتها ] اي الاجارة لهذه العبادات لفتور الرغبات ولانه لا يكون لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال ( <sup>١</sup> بمشبهى وعيدى ) وغيرهما حبس على ذلك فلو اريد ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم وتماه في الخلاصة والمضمورات [ ولا ] تصح [ للمعاصي كالغناء ] بالكسر والمد ( سرود گفن ) كما في الكرمانى وتفصيله في الكراهية [ والنوح ] اي التذبة بان يكي عليه ويعد محاسنه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اذل من ناح واول من تغنى كما في الكرمانى وفيه رمز الى انها تبطل للهو والمزامير والطبل وغيرها وكذا نحت الاصنام وزخرفة البيت بالتمائيل ولو استاجر رجلا لينحت له طنبورا او بربطا يطيب له الاجر الا انه يائىم في الاعانة على المعصية كما في المحيط ولو استاجر مشاة لتزيين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى احبتها باجر كما في الظهيرية ولو استاجر لكتابة تعويد السحر يجوز اذا بين الكاغذ والخط كما في المنية [ ولا لعصب التيس ] بفتح العين ومكون السين المهملتين اي نزل الذكر على الانثى واعطاء الكراء على النزول لانه حرام بالسنة والعصب ضرب الفحل واعطاء الكراء عليه والتيس في الاصل الذكر من الطباء والمعوذ والعول كما في القاموس [ ولا اجارة المشاع ] فيما يقسم ولا يقسم منه

ابي حنيفة وزفر رح واما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يلحقها حكم  
حاكم لبصر متفقا عليه او حكم حكم ان تعدل المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يراد لان  
الشروع الطاري لا يفسدها بالاجماع كما لو مات احدهما او استحق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في  
المضمرات وذكر في النوادر عن ابي حنيفة رح انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان  
الشروع المقارن مانع للانعقاد فلا يجب الاجر اصلا على ما قال بعض المشايخ والصحيح انها تنعقد فاسدة  
فيجب اجر المثل كما في العمادي وعنه ان الشيوع المقارن غير مفسد كما في الخلاصة [ الامن الشريك ]  
فانها جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنه انها لا تجوز ولو اجر البناء دون الارض لم يجز وفي  
النوادر يحوز به اثنان ابو علي النسفي وكذا لو اجر البناء ملكا والعروة وقف او ملك لآخر وقيل  
يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والردى للشريك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره المطرزي  
[ ولا اجارة الرحي ] حجر يطحن به او بيت فيه الحجر يكتبه بالالف ايضا [ ببعض دفيقه ] اي  
الرحي فيفسد استيجار رجل رجلا او رحي او ثورا ليطحن به هذا البر بقفيز منه او بنصف او ثلث  
منلا من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقلود التسليم عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بقفيز  
الطحان بالفتح والتشديد ( آسيابان ) اقتفاء بالخبز وفيه اشارة الى انه لو جعل البدل شيئا من البر  
او الدقيق بلا اضافة لكان صحيحا لوجوبه في الذمة [ و ] لا يصح [ نحوه ] مما هو في معني قفيز  
الطحان كما اذا استاجر رجلا لينسج غزله ببض منه فانه فاسد خلافا لمشايخ بلخ او حمل الطعام على دابته  
بنصفه او دفع ارضا ليغرس فيها اشجار من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان للمدفع  
اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللدافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث  
بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل و ثمن العلف فلو باع صاحب نصفها من  
المدفع اليه و ابراه عن النمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط [ ولا ] يصح وبفسد في الاجارة  
عنده و يصح عندهما [ الجمع بين الوقت والعمل ] لجهالة ان العقود عليه العمل او المنفعة وان  
ذكر الوقت قد يقتضيها والتبادر ان يكون العمل مبيعا المقدار معلوما فلو لم يبين صح لانه لجهالة  
كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكاري رجلا يوما الى الليل ليبني بالاجر والجص وعنه في المبين اذا  
قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه  
يذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم  
بدرهم على ان تخبز لي هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر  
الاحرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابلته بالاحرة كما اذا قال استاجرتك لتخبز لي هذا القفيز من  
الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتخبز لي هذا الدقيق بدرهم كما في الكرماني وان ذكر

الاجرة او لا ثم العمل بهان قال استأجرتك ب درهم اليوم على ان تدرى هذا الكرم لم يصح لان ذكر  
الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كافي المنية \*

[ فصل \* الاجير ] هو المستأجر بفتح الجيم كما في المفائس من اجرت الاجير  
مواجرة اى عقدت معه عقد الاجارة كما في الرضي او من اجرت زيدا اى اعطيته اجورته فهو فعيل بمعنى  
مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى مقعول او مفاعل بالكسر فانه سماعي [ المشترك ] صفة الاجير  
احتراز عن الخاص فالانسب العام وقد يقال اجير المشترك بالاضافة على ان يكون المشترك مصدر  
او يختلف المشايخ في الفاصل بين القسمين فقليل هو من [ يستحق الاجر ] اى الاجرة [ بالعمل ] لا  
بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان محله [ وله ان يعمل للعامة ] اشارة  
الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غير واحد [ كالتقاص ونحوه ] من الجزار والخزاز والصباغ  
والحمامي والراعي وغيره من المحترفين [ و ] حكمه انه [ لا يضمن ] عند ابي حنيفة رح  
والحسن والزفر وهو القياس [ ما هلك ] من المال بلا صنعه [ في يده ] سواء امكن له التحرز عنه  
كالسرقة والغصب او لا كالحرث والغالب والغارة الغالبة وقالا ان امكن التحرز عنه فضمن من قيمته  
قبل العمل بلا اجر وبعده معمولا باجر وغير معمول بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والفتوى على قوله  
كما في المضمرات الا ان المتأخرين افتوا بالصلح على نصف القيمة كما في الكروماني وغيره وقال الزاهدي  
على هذا ادركت مشائخنا بخوارزم [ وان شرط عليه ] اى ذلك الاجير [ الضمان ] وقال الفقيه  
ابوبكر رح انه يضمن حينئذ والى الاول مال الفقيهان ابو جعفر و ابو الليث رح وعليه الفتوى  
كما في الذخيرة [ بل ] يضمن [ بعمله ] ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير ما ذون فيه كالدق  
المخرق للتوب كافي المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن  
انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التفثيد بالمصلح  
وميه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج اوريج و صدم جبل او نحوه لم يضمن [ الا الادمي ] اى  
لكن الادمي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل [ ان لم يتجاوز ] العمل [ المعتاد ] فلو غرق او سقط  
من المد او السوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالته على ان البزاع يضمن بعمله المعتاد  
وان تغيرة العمل يائي عنه الاستثناء والشرط نعم يشكل ما في العمادي انه لو فصل عبدا او غلاما طلب  
الفصل منه فمات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصاد [ والاجير الخاص ] يسمى  
باجير الواحد بالاضافة اى اجير المستأجر الواحد بالسكون و جاز الفتح يقال رجل واحد بفتحتين اى منفرد  
كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال [ يستحق ] الاجر [ بتسليم نفسه ] الى مستأجر واحد  
او اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلان او ثلثة رجلا لرعي غنم لهما او لهم خاصة كان اجيرا خاصا  
كما في المحيط وغيره [ مدء ] اى الاستبجار مع القدرة على العمل [ وان لم يعمل ] لكن لا يمتنع

منه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد اي حقيقي او حكمي كما مر فقال [ كلاجير لرعي الغنم ] اي كاجير مسانه لرعي غنم لهذا المستاجر لا غير بقريته المقام واللام في الموضعين فمن الظن انه تمثيل قاصر لتترك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المعني كاجير لرعي غنمي شهرا وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذلك الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا اولاً بعد الوقت والا فسد الاجارة عنده كما مر [ و ] حكمه انه [ لا يضمن ] بالاجماع [ ما هلك ] من غير صنعه [ في يده ] كما اذا سرق [ او بعمله ] كما اذا مل السفينة وغيرها مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملاً لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاةً فقراً عينها او كسر يدها فانه يضمن [ وان ردد ] المستاجر [ الاجر بترديد العمل ] كما اذا قال ان خطته فارسيه فلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزدنيا فثلثة [ يجب اجر ما عمل ] فان خط فارسيه فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبغ بزعفران والعصفر والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المسافة الى سمرقند وبخارا وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلثة كالبيع فالاطلاق لا يخلو عن شيء [ وان ردد ] المستاجر [ في عمله اليوم او غدا ] كما اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم [ فله ] اي المجر [ ما سمي ] من درهم [ ان عمل اليوم ] فيصح الشرط الاول عندهم [ و ] له [ اجر ] مثله ان عمل هذا [ فلا يصح الشرط الثاني ] خلافاً لهما فيجب ما سمي من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم [ ولا يجاوز ] اجر المثل [ المسمى ] او نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم وخاطه في الغد فاجر المثل عندهما واما منده فلغايل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتماه في المحيط [ ولا يسافر بعيد مستاجر للخدمة الا بشرطه ] اي لا يخرج الى السفر عبداً استاجره للخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمز الى انه يخرج به الى القرى وافنية البلد والى انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذا من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظهيرية وما ذكر اولي مما في بعض النسخ من قوله ولا يسافر بالكسر فان مجيئ التلافي منه قد منعه صاحب إيضاح المفصل \*

[ فصل \* تفسيح ] الاجارة جوازاً [ بعيب ] قديم او حادث [ اخل بالنفع ]

من المستاجر فلو انه لم حائط من الدار او اعور الغلام بلا اخلال لم يفسخ كما في قاضيخان [ كدبر ندابة ] المستاجرة بالفتح اي جرح ظهرها او خفها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه ند الدابة ومرض بعد وانقطاع ماء الرحم والصنعية وفيه اشارة الى انها لا تنفسخ بالعيب وقيل تنفسخ والاول اصح

كما في الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضاء والرضاء فينفرد به المستاجر ولو بعد القبض كما في العمادي والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرة وذكر في الصغرى انه شرط بالاجماع [ فلو انتفع ] المستاجر [ بالمعيب ] في مدة الاجارة [ او ازيل العيب ] كما اذا بنى الدار المهذومة او زال العيب [ سقط خياره ] ولزم بدله [ و ] تفسخ [ بخيار الشرط ] قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر دكانا شهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في الحصر وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرة [ و ] تفسخ بخيار [ الردية ] فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رآي بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بانه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط [ و ] يفسخ [ بالعذر ] دفعا للضرورة وفيه اشارة الى انها لا تنفسخ بالعذر وقيل تنفسخ والى الاول ذهب عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي والى انه ينفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفسخ بلا قضاء او رضاء وقيل انه يفسخ بدونهما في عذر ظاهر فلا يفسخ بالدين كما في التمر تاشي [ وهو ] اي العذر [ لزوم ضرر ] وهو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا [ لم يستحق ] ذلك الضرر [ بالعقد ] ولم يلزم به [ كسكون ] اي مثل قلع السن الصحيح في صورة زوال [ وجع ضرر استوجر لقلعه ] اي استاجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القلع [ و ] مثل الحبس بالدين [ في حقوق دين ] من جنس النفقة او غيره بعبان او بيان [ لا يقضي ] ذلك الدين بشيء [ الا بشمن ما اجر ] الموجر من نحو العقار المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في قاضيخان [ و ] مثل [ سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا ] بلا تقييد بمصر [ او ] للخدمة [ في مصر ] فان المولى يتضرر بمشقة السفر والمستاجر بتهية السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكسر الموجر استفسر القاضي عن من يسافر معه وقيل يثبت بشيابه للسفر وقيل القول فيه للموجر وقيل للمستاجر فيحلف بالله انك عذمت على السفر وبه اخذ الكرخي والقنوري والى ان سفر الاجر ليس بعذر والى ان سفر مستاجر دار للمكسبي عذر الكل في المحيط [ و ] مثل [ افلاس مستاجر دكان ] مثلا [ ليحرق فيه ] فانه عذر للافضاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان حقوق الدين عذر بالطريق الاول والى ان ضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في المسية [ و ] مثل افلاس [ خياط استاجر عبد ليخيط ] معه [ فنترك عمله ] وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكس عذرا لانه يتيمر بالابرة والقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لكل حق الدين كما في المحيط [ و بداء مكثري الدابة عن سفرة ] اي مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه

ومزاني ان بدء قالع السن وهادم الدار من القلع والهدم عذر والبدء بالمذ في الاصل وادي  
مصدر بداله اي نشا فيه راي وهو فذ بدوات و الاكتواء الاهتيجار [ بخلاف ] مثل [ بدا المكاري ]  
اي اجر الدابة فانه ليس بعذر لجواز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا وعليه  
الفتوى [ و ] بخلاف [ ترك خياطة مستاجر عبد ليخيط ] معه [ ليعمل ] ظرف ترك [ في الصرف ]  
فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يخيط العبد في جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه  
اشعار بانه اذا استاجر دكانا للخياطة فارد ان يتركها ويشغل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية [ و ]  
بخلاف بيع [ ما اجرة ] اي اذا باع الاجر المجر من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم يتصور  
وفيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان يعتبر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الحبس فلا ينزع  
من يده حتى يصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر والى ان يمتري فلا يحدد البيع  
بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط [ وتفسخ ] الاجارة بلا فسخ [ يموت احد العاقلين ]  
اي احد من الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين اذا اجارة تنعقد ساعة فصاعة فيتوقف  
على حيوتهما وفيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجرين انفسخ العقد في حصته دون السي  
كما في الكافي وقد يقدر استثناء الضروريات فمن الظن انه ينتقض بما اذا مات المكاري في الطريق فانه  
لا يفسخ حتى لا يبلغ مامنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة نعم يشكل بما اذا مات  
المعقود عليه كدابة معينة فانه يفسخ حال كونه [ قد عقدها لنفسه فان عقده ] احد العاقلين  
الاجارة [ لغيره فلا ] يفسخ لبقاء العاقلين حقيقة [ كالوكيل ] اجرا او مستاجر وفيه اشعار بانه  
لا يفسخ بموتهما اذا كانا وكيلين للاجر والمستاجر كما في فاضل خان [ والوصي ] والاب والقاضي [ ومثوى  
ارمف ] ولو موقوف عليه [ ولو قال ] ملك [ لغاصب دارة ] منه [ فرغها ] اي فاخرج من داري  
[ و لا ] يفرغ [ فاجرتها كل شهر بكذا ] اي فهي عليك كل شهر بمائة [ فسكت ] الغاصب [ ولم  
بفرغ ] دارة [ يجب المسمى ] لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بانه مقربانها  
ملك المغصوب منه فلو جحد وقام المغصوب منه اليه ولو بعد سنة انما له يقضى بالدار بلا اجر  
على الغاصب [ وصح ] اربعة عشر عقدا مضافة الى الزمان المستقبل [ لاجارة ] مثلاً ان يقول في  
ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فصاعة وفيه  
اشعار بانه لو زاد نقض هذه الاجارة قبل مجيء ذلك الوقت ولم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي  
رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى  
وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد اجرتك لم يحز كما قال ابو القاسم الصغار  
وذهب الفقيه ابو الليث وابو بكر الاسكاف انه جاز التحل في فاضل خان والفرق ان الاضافة تنعقد  
سدا بخلاف التعليق لا ترى انه لو قال لله على ان تصدق بدينهم عدا فعجله جاز ولو قال ان فعلت

كنا فعلى ان اتصدق بدينهم لم يجوز وتمامه في الاصول [ و ] صح بالاجماع [ فسخها ] كما اذا قال فامسكتك هذه الاجارة رأس الشهر الاتي و لو قال اذا جاء رأسه فقد فامسكتك لم يجوز وقال السرخسي جاز والفتوى على الاول كما في قاضيخان وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العمادي [ والمزارعة والمساقاة ] كما اذا قال دفع اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت [ والوكالة ] كما اذا قال بع عبدي غدا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد واختلف في العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادي [ والكفالة ] بان قال كفلت بنفس فلان غدا [ والمضاربة ] كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارت العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصير مضاربة الا عند صيرورتها عشرين درهما [ والقضاء والامارة ] اي تفويضها كما اذا قال الوالي لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا غدا وفيه اشعار بان التحكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما في الخلاصة [ والايضاء ] اي جعله وصيا [ والوصية والطلاق والعنق والوقف مضافه ] اي مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه موفوفة غدا ويصح العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل منها وقد صح تعليق المزارعة والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح فسخ كل منهما غير الاجارة مضافا [ لا ] يصح [ البيع ] اذا عقد مضافا كما اذا قال بعنك عبدي غدا [ واجازته ] اي البيع اذا عقد فصولي كما اذا قال اجزت البيع غدا [ وفسخه ] اي البيع ولو بيعا جازيا فلو قال احد العاقلين فسخت البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العمادي [ والقسمة ] فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار على كذا [ و ] على هذا [ الشركة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصلح عن مال ] بخلاف الصلح عن غير المال كدم عمد [ و ابراء الدين ] اي من الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عما لي عليك ولا يصح العفو عن القصاص مضافا كما في العمادي وفيه اشعار بانه تعليق كل منهما مضافا كما في النهاية وانما آخر البراء رمزا الى رعاية حمن المختتم فانه لغة الفصل \*

## \* [ كتاب العارية ] \*

اورد بعد الاجارة مع اشتمال كل على التملك لا نخطاطها من جهة العوض [هي] اي العارية بالتشديد وقد يخفف منسوبة الى العارفان طلبها عيب على ما قال الجوهري وابن الاثير ورد الراغب وغيره بان العاريائي والعارية وازية على ما صرحوا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العرية تملك النمار بلا عوض ورد المطرزي وغيره بالمشتقات استعارة منه فاعارة واستعارة الشيء على حذف من والصواب ان المنسوب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور التناوب وان يكون الياء للمعني النسبة كالكرسي ذكره الزاهد في شريعة [ تملكك نفع ] من عين مع بقائها احتراز عن

فرض نحو الدراهم وعن البيع و الهبة و رد لذهب الكرخي اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يوجرها و الاجارة جائزة فيما يملك بلا عوض لانه يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به و المباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط [ بلا عوض ] احتراز عن الاجارة و لا ينتقض بهبته حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الا تمليك العين و فيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطي و لا يشترط الايجاب و القبول جميعا كادل عليه قوله [ و تصح ] العارية [ بأعرتك ] ارضى اي جعلتها عارية لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب و القبول و شرطها القبض [ و منحتك و اطمعتك ارضى ] اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان المنح في الاصل ان يعطي رجل رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه اضياف الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضياف الى ما لا ينتفع مع بقاء عينه كالدراهم لكان هبة كما في الاصل [ و حملتك على دابتي ] اي اركبتك عليها فان الحمل هو الاركاب [ و اخذ منك عهدي ] اي اذنته لاستخدامك [ و داري لك سكني ] مصدر بمعنى الإقامة او اقم بمعنى الاسكان حال اي مسكنة او تميزاي ملكك داري لك سكني و ملكك سكنها لك [ و ] داري لك [ عمري ] ظرف اي مدة عمري او مصدر من اعمرت كما مر في الهبة [ سكني ] تمييز و تفسير للتنصيص على العارية [ و يرجع المعير ] عن العارية المطلقة او المقيدة [ متى شاء ] اذا لم ينقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار زقا و جعل فيه زيتا فاسترد في الصحراء فانه لا يرجع و له اجر مثله الى موضع يجد فيه زقا و كذا لو استعار امة لتوضع ابنه فتعود و صار بحيث لا يأخذ ثدي غيرها فانه لا يسترد و عليه اجر مثل خادمته الى ان يعظم كما في المغني و غيره [ و لا يضمن ] العارية بالضم [ بلا تعد ] من المستعير [ ان هلك ] العارية ولو بشرط الضمان فلورقع قصاع الحمام او كوز الفقاع من يده و انكسر لم يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه و هو نايم فاعدا او مضطجعا و هو في الحصر فيضمن لو سرق منه نائما مصافرا كما في المحيط [ و لا توجر ] العارية و ان لم يختلف استعماله [ فان آجرها ] المستعير [ فعطبت ] بالکسر اي هلكت في يد المستاجر بلا تعد [ ضمه ] اي المستعير [ المعير ] بالمثل في المثلي و القيمة في القيمي قيمة مائة العارية كما في شرح الطياري [ و لا يرجع ] المستعير فيما ضمنه المعير [ على احد ] اي المحتاجر لا غير فلا فائدة في انكارة العامة [ او ] ضمن المعير [ المستاجر و يرجع ] المستاجر [ على موجره ] المستعير [ ان لم يعلم ] المستاجر [ انه ] المستاجر [ عارية ] في يد الموجر فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور و كان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في المغني [ و يعار ما اختلف استعماله ] من العارية كالشرب للبس و الدابة للركوب [ او لا ] يختلف كالدار للسكنى و الدابة للحمل [ ان يعين ] المعير [ منتفعا به ] اي من يستفع تلك العارية [ و ] يعار [ ما لا يختلف ] استعماله [ ان عين ] منتفعا به فلا يعار ما اختلف استعماله ان عين و في الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الابداع من الاجسي و هو الصحيح كما في النهاية



[ وكذا ] أى مثل المستعار [ الموجر ] بالفتح في جريان الصور الأربع فيعار الموجر ان لم يعين منتفعا وما لم لا يختلف استعماله ان عين [ فمن استعار دابة ] مطلقا [ واستأجرها مطلقا ] بلا تعيين الحمل والركوب والحامل والراكب وغيرها من انواع الانتفاع [ يحمل ] كل من المستعير والمحتاج نفسه الدابة [ ويعير ] كل الدابة [ له ] أى للحمل [ ويركب ] كل غيره [ وأيا ] من الحمل والركوب والاعارة لهما [ فعل ] المستعير أو المستأجر [ تعين ] ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه [ وضمن ] كل منهما [ بغيره ] أى الفعل فلو حمل أو ركب لا يعير والا فيضمن بالهلاك ولو أعار للحمل أو الركوب لا يحمل ولا يركب والا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففى كل من الصور الأربع اختلاف المشايخ كما في المغني وفيه اشعار بأنه لو استعارها أو استأجرها مقيدا بنفسه لا يعير وهذا في الركوب دون الحمل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي [ وان اطلق ] المعير [ الانتفاع ] بالعارية [ في السوء ] ظرف اطلق [ والوقت انتفع ] بها [ ما شاء ] من انواع الانتفاع [ اي وقت ] شاء وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشرا على غير ترتيب اللف وهو صنعة بدعة كيثرة الوقوع فمن الظن ان الاولى ترتيب التشر فمن استعار دابة فله الحمل والركوب اليوم والليل فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده [ وان قيد ] المعير الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان [ ضمن ] المستعير [ بالخلاف ] في واحد منها [ الى شرف فقط ] فلم يضمن بالخلاف الى مثل او غير الا انه لا يخلو عن شيء فمن استعار ثورا ليكرب بها فلم يكرب او يعير يوما ليحمل عشرة افقة من الحنطة فحمل شيئا اخف واسهل على الدابة او الى مكان كذا وذهب الى مكان آخر ولو اقصر منه او لم يذهب به وامسك في بيته فهلك في هذه الصور ضمن وتماه في العمادي [ وكذا ] أى مثل تقييد الاعارة [ تقييد الاجارة ] واطلاقها [ بنوع او قدر ] او وقت او مكان في انه ضمن بالخلاف الى شرف فقط وهذا من قبيل الاكتفاء على نحو قوله تعالى بيدك الخير اي الخير والشرف هذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الاحسن وكذا الاجارة اطلاقا ونقيدا فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر ففي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة مع الاجر كما في العمادي وغيره [ وردها ] أى الدابة المستعارة مبتدأ خبره تسليم [ الى اصطبل ] أى مكان معد للدابة [ مالها ] تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لانه اتى بما هو المتعارف من رد العواري الى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انها يكون بلا حافط كما اشير اليه في النهاية والكلام مشير الى انه لو ردها الى منزله لم يضمن كالمورد لها ولم يجد صاحبها ولا خادمه فربطها في دارة على معلفها كما في المحيط وغيره [ و ] ردها [ مع ] من في عيال المستعير كولدته [ او عبده او اجيره ] فهو مجاز [ مسانعة ] أى اجارة مسانعة ( جيزى بال فادون ) [ او مساهرة ] ( جيزى بآه فادون ) لا ميازمة

لأنه ليس في عياله كما في الهداية [ أو مع أجبر ربها ] أي مع من في عيال المعير كاجيرة أو ولده [ أو عبده ] أي عبد من عباده [ يقوم ملئ دابته ] أي يتعاهدها [ أو لا ] يقوم عليها [ تسليم ] إلى مالكها فيبرأ عن ضمان الرد لأنه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو ملك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن و تمامه في المحيط وفيه إشارة إلى انه لو استعار عبدا فردة إلى دار مالكه أو مع من في عياله براء من الضمان و إلى انه لو رد الدابة والعبد إلى اجنبي ضمن وقيل لو ردها إلى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والأصح هو الأول كما في الهداية وغيره [ كرد مستعار غير نفيس ] كثير القيمة كالقدر والقصة والكوز ونحوها [ إلى دار مالكه ] فانه نسليم بخلاف النفيس كعقد جوهرة فانه ليس بتسليم إلا بالرد إلى المعير كما في الهداية [ بخلاف رد الوديعة والمغصوب إلى دار مالكهما ] فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك إلا إذا رد إلى المالك ولو يوصع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العمادي [ و عارية النقدين ] أي الدرهم والدينار [ والمكيل والموزون والمعدرد المتقارب ] كالفلوس النافقة [ قرض ] فانه إعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صيرفي دراهم لتسوية الميزان أو تزيين الدكان كان عارية لا قرضا فلو ملك لم يضمن كما في الكرواني وغيره [ وصح إعاره الأرض للبناء والغرس ] بالكسر والفتح [ وله ] أي المعير في العاريتين [ ان يرجع ] عنها لأنها غير لازمة [ و ] ان [ يكلف ] المستعير [ قلعهما ] أي البناء والغرس في الحال [ رضمن ] المعير للمستعير [ ما نقص ] أي انتقص عنها [ بالقلع ] أي بسبب قلعهما [ ان وقتها ] أي عين وقتها للعارية لأنه ماد حينئذ [ ورجع قبله ] أي قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء أو الغرس قائما في الحال أربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما قائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما إلا إذا كان الرفع مضرا بالأرض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية وغيره وفيه رمز إلى ان لاضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه النقيمة وإلى ان لا ضمان في الموقته بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس إلا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا قائمين كما في المحيط [ وكرة ] كرامة تنزيه [ الرجوع ] عنها [ قبله ] أي انقضاء الوقت لأنه خلف الوعد الذي هو علامة المنافقين ويستحب الوفاء بالوعد كما في الذخيرة [ و لو أعار ] الأرض [ للزرع ] فيها [ لا يأخذ ] من المستعير اعتسافا لان التصريح بالمومن حرام [ حتى يحصد ] الزرع من حصده أي جاء وقت الحصاد بالفتح والكسري قطع الزرع وتمامه في أرضي وجاز ان يكون من حصد الزرع حصده بالضم والكسري جزءة كما في المغرب وغيره [ وقت ] العارية [ أو لا ] يوقت كما في الأصل وذكر الحاكم ان المعير لو أراد أخذ الأرض قبل ان يحصد فله المستعير ان يقلع الزرع وان يتروك باجره لنيل أي لحصاد وكان أبو النيث الحافظ يقول انها يجب

الاجر اذا اجره المعير او القاضي وفيه اشعار بأنه ليس للمستعير ان يكلف المعير قيمة الزرع و ان اراد المعير ان يعطى المستعير بذره و نفقته و الزرع له فان رضى المستعير و طلع الزرع يجوز و الا فلا الكل فى المحيط [ و اجرة رد المستعار ] فى العاريتين [ و ] اجرة رد [ المستاجر و المصوب ] و الرهون و الوديعة و المبيع بيعا فاسدا بعد الفسخ و المبيع بعد الافالة و المبيع بالعيب او بخيار الروية و الشرط يجب [ على المستعير و المجر و الغاصب ] و الراهن و المودع بالكسر و القابض و البائع و المشتري كما فى العمادي وغيره وهذا على ترتيب اللف مع الاشعار فى الكل بالاختتام اذا لاجرة انما تجب بعد قطع الحرام \*

### \* [ كتاب الوديعة ] \*

عقب بالعارية مع اشتراك كل فى الامانة لترقى الى الادنى لغة فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل الى الاممية من ودع ودعا اى ترك و كلاهما مستعمل فى القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشئ وذهما و فى المغرب يقال ازدعت زيدا مالا و استودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانا مودع و مستودع بالكسر و زيد كمال مودع و مستودع بالفتح و شرعا [ هي امانة تركت للحفظ ] ادنى تسامح والمعنى ترك امانة و دفعها ليحفظها فخرج العارية لانها للانتفاع فالامانة مصدر امن بالضم اى صار امنا ثم سمي بها ما يؤمن عليه فهي اعم من الوديعة لاشتراط قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الربح ثوب احد فى حجر احد و يبرأ عن الضمان بالوافق فيها بخلاف الوديعة الا اذا انكرها كما فى شرح الهداية وغيرها لكن الامانة عين و الوديعة معنى فيكونان منبائين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد استحفاظ فيلزم الايجاب والقبول و لو دلالة و لذا لو قال لصاحب الحمام اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه و لم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد و لم يقل شأ اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما فى المحيط وغيره ثم شرح فى الحكم فقال [ وضمانها ] اى حكم ضمان الوديعة [ كالعارية ] اى مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالهرقه ويستثنى منه اعادة الوديعة فانها موجبة للضمان بخلاف العارية كما فى الخزانة [ وله ] اى المودع [ حفظها بنفسه ] فى دارة و منزله و خانوته و لو اجارة او عارية كما فى الاختيار [ و ] ببعض [ عياله ] بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كما فى المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما فى اقاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك فان العبرة فى هذا الباب للمساكنة الا فى حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت فى محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفع لئها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الى الزوج وهو يسكن معها كما فى المحيط وغيره لكن فى شرح

الطحاوي انه من يسكن معه وينفق عليه كالغلام والاجير والاضافة للعهد اي عيال غير متهمة والا فيضمن بالدفع كما في قاضيخان [وان نهى] المودع عن حفظه بعياله والاحسن تركه لما سيجي تفصيله [و] له [السفر بها] وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا عنده وقال محمد رح لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف رح لا يسافر سفرا طويلا كما في الذخيرة [عند عدم النهي عنه] بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا المصر ولا تخرجها منه فان كان سفرا له بد منه ضمن وان كان سفرا لا بد منه وكان في المصر من في عياله فكذلك والا لم يضمن كما في المحيط [و] عدم [الخوف] بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان سفرا لا بد منه ولم يكن في المصر من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفرا له بد منه فلا ضمان عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رح ان قريت والا فيضمن اما عند محمد رح فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها [وضمن] بالاجماع كما في المحيط [و] روى حقا بغيرهم [اي بغير نفسه وبياله بان استأجر اجنبيا ليحفظها وحينئذ يكون حافظا لا مودعا كما في الكرمانى [ضمن] المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره القدوري لكن في الجامع انه لم يضمن كما في العمادي [الا اذا خاف الحرق] اي حرقا يحيط بجميع محلها بالنحرى وقد يسكن النار كما في الصحاح [او اغرق] اي غرق سفينة الوديعه بالنحرى مصدر ويجوز السكون على ان يكون اسما من الاغراق [فوضعها عند جاره] فانه لم يضمن استحسانا وفيه رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما في الكرمانى والى انه ان ارتفع الحريق ولم يستردها منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمادي [از عند فبك آخر] فانه لا يضمن لانه طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس والا لم يصدق فيه بل بالبدنة كما في الكرمانى [ذن حبسها] اي مسكها المودع [بعد طيب زبها] ولو حكما كالوكيل على ما في المضمرات [فادرا على اتسليم] اي تسليم الوديعه وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها فقال اطلبها غذا فلما كان من الغد قال هلكت لم يضمن ان هككت قبل قوله اطلبها والى انه لو قال في السر من اخبرك بعلامته كذا فادفع اليه ثم جاء رجل نبلك لعزمت ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم يضمن والى انه لو طُلب في ايام الفسنة فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعدها او لصيق الوقت فاغاروا على تلك الذاحية فقال اغير عليهما لم يضمن والقول له الكل في المحيط [او] ان [جحدتها] اي انكر الوديعه بعد طلب المالك او وايم مقامه بحضرتة بلا نية الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن بحسب العقار كالمسقول وعن ابي حنيفة رح في العقار رواية في الحسنة لو انكرها بعد طيبه بان قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس كذلك عندي وديعة او انكر بلا حضرة او في وجهه عدو ومخافة

التلف لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت عن مرضعها كما في الزاهدي  
 [ او خلط ] الوديعة [ بماله حتى لا يتميز ] ماله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر  
 بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالخل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه  
 الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط مائعا بمائع من غير جنسه واما  
 اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فهلك من مالهما وكذلك حكم المائع عند محمد رح  
 واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو  
 اختلط بغير صنعه لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن  
 والى انه لو خلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخالط ولو عبدا صغيرا وتمامه في الكافي [ او تعلل ] فيها  
 بان كانت ثوبا او دابة [ فليس او ركب ] او عبدا فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله  
 قهيماله من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي [ او حفظ ] الوديعة [ في دار ]  
 ولو احرز [ امر ] المودع [ به ] اي بحفظها [ في غيرها ] اي غير هذه الدار ولا باس باعمال  
 الضمير كما في الرضي وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا  
 الصندوق او يمينك فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يساره لم يضمن لانها لم يتفاوت  
 في الحرز كما في الكرمانى [ او جهلها ] بالتشديد اي جهل المودع الوديعة حيث لم يعرفها الورثة من  
 جهله اي نسب الجهل اليه [ عند الموت ] اي لم يبينها عند موته [ ضمن ] اي المستودع في هذه الصور  
 الست لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى رقف عنده غله الوقف  
 ومستودع عنده مال اليتيم وغار عنده الغنيمة واحد المقاضين عنده مال الشركة على قول ومعتوه  
 او مراهق مسجون عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيط  
 وغيره [ وان ازال التعدي ] بان ترك اللبس او الركوب او الامتخدام 'سليما' [ زال ضمانه ]  
 الواجب بالتعدي وهذا ما وعدنا انه اشارة بالضمن في التعدي فلو اخذ بعض الوديعة لنفقتة ثم بدله  
 ورده في مكانه فضاع ضمن ثم برى بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية  
 الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمن كما في المحيط [ وان اختلطت ] الوديعة بماله [ بلا فعله ] كما اذا  
 انشق صرنان وانصب احد لهما في الاخرى [ اشتركا ] اي المودع والمالك شركة اختلاط فالحالك من  
 مالهما فلم يضمن كما اشير اليه [ ولا يدفع ] المودع [ الى احد المودعين ] كما في الاصل ولا ياخذ منه  
 كما في الجامع [ قسطه ] اي نصيبه مما ادعاهما من قيمى او مثلى كاثياب والمكيل [ بغيبة الاخر ]  
 لانه لا يكون له ولاية القسمة وقال يدفع او ياخذ لانه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ  
 والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار [ ولا احد المودعين ] بالفتح [ دفعها ] اي الوديعة  
 كلها [ الى ] المودع [ الاخر فيما لا يقم ] كعبد او ثوب واحد او غيرهما مما يعيب بالتقسيم وفي

مبسوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان [ وله دفع نصفها ] عنده و دفع كلها عندهما  
 [ فيما يقسم ] كالكيل والنياب وغيرهما مما لا يعيب بالتقسيم [ وضمن دافع الكل ] نصف القيمة  
 فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئاً عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا رضى ان يكون المال عند  
 احدهما الى ان يحضر صاحب المال جازو لم يذكر خلافاً [ لا ] يضمن شيئاً بالاجماع [ قابضه ] اى  
 الكل وفي كلامه اشارة الى انهما اذا ادعا ما يقسم عند رجل فهلكت فقد ضمنا وكذا الحكم فى المستبضعين  
 والوصيين والعديين فى الرهن والوكيلين بالقبض والمرتبهين كما فى المغني [ ولا اعتبار للنهي  
 عن الدفع الى من لابد ] من بعض عياله [ من حفظه ] فلو قال لا تدفعها الى امراتك او ابنك او  
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواء لم يضمن فان وجد  
 بدا منه فهو ضامن كما فى المحيط [ ولا ] للنهي [ عن الحفظ في بيت ] معين [ من دار ] فلو وضعها  
 فيه وضاعت لم يضمن استحساناً وانما خص النهي بذلك مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه فى  
 السابق كما ذكرنا [ الا ان يكون له ] اى لهذا البيت [ خلل ظاهر ] فانه يعتبر ويضمن بالخلاف  
 وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر احرز من المنهي عنه ضمن [ ولو اودع المودع ] الوديعة الى  
 من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالخرق [ فهلك ] في يد المودع الثاني بعد ان يفارق الاول  
 [ ضمن ] المودع [ الاول ] بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافاً لهما فان الثاني  
 امين عنده لا عندهما كما فى المغني فلو ضمن الثانى رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا  
 لم يرجع على ما اشار اليه الحلواني كما فى الزاهدي [ ولو اودع الغاصب ] المصوب المودع ثم ملك في  
 يده [ ضمن ] اياً شاء من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما فى العمادي  
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم فى  
 الجملة فيصلح ان يكون من قبيل حسن المختتم والله اعلم بالصواب \*

### \* [ كتاب الغصب ] \*

اخر عن الوديعة مع مناسبة التضاد لان الخيانة موقعة عن الامانة [ وهو ] لغة اخذ مال او غيره  
 من الغير قهراً يقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصباً وكثير ما يسمى به  
 المصوب وشريعة [ اخذ مال ] احتراز عن اخذ الدم والخمر والميتة وكف من تراب وقطرة ماء  
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلكت لم يضمن كما فى النهاية [ متقوم ] اى مباح  
 الانتفاع شرعاً احتراز عن الخنزير والخمر والمعازف عندهما [ محترم ] اى حرام احده بلا سبب  
 شرعي احتراز عن مال الحرابي في دارهم [ علماً ] اى اخذاً ظاهراً لا خفية احتراز عن المرقعة  
 فهو قيد ضروري متروك عن الهدية [ بلا اذن مالكه ] احتراز عن نحو الرهن والعارية [ يزول ]

ذلك الاخذ صفة له [يده] اى تصرف المالك عن ملكه واحترز به عن العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد المبطللة ولهذا لو كان في يد انسان درة فضرِب عليها يده فوقعت في البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولوتلف ثمريستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو ازالة اليد اليه على مال آخى لكان احسن وذكر في الزاهدي انه على ضريين ما هو موجب للضمان فيشترط له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط اثبات اليد [ فلا غصب ] موجبا للضمان [ في العقار ] لعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل والتصرف في المالك بالتباعد عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح ففى العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف في الثاني في الوقف كما في العمادي وغيره [ حتى لو هلك ] العقار بان غلب عليها الماء او انقطع شربه او ذهب به السيل [ في يده ] اى الغاصب [ لا يضمن ] عندهما ويضمن عنده واما لم يضمن يبس الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لانهما لم ينقلا من محلها او في حكم العقار كما في العمادي [ وما نقص ] من العقار بان فات جزء منه او غيره [ بفعله ] من السكنى والزراعة والحداة ونحوها [ يضمن ] اتفاقا فلو هدم حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف كما في المنية ولو اخذ النراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يومر بالكبس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما في فاضيلان لكن في النتف ان بهلاك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما ويعرف النقصان بان ينظر بكم يستأجر هذه الارض قبل النقصان وبكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص كما في التهمة [ واستخدام العبد ] ولو مشتركاً [ غصب ] حتى لو هلك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد مشترك لبس بغصب وفيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل وتركها في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك [ لا ] غصب [ جلوسه ] اى الجالس [ على البساط ] او في الدار لعدم الازالة [ وحكمه ] اى الغصب [ الاثم ] اى استحقاق النار [ لمن علم ] ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالتار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا في المضمرات [ ورد العين ] المغصوبة في مكان غصبها لتفاوت القيمة يتفاوت اكان حال كونها [ فائمة ] موحدة في يد الغاصب سواء كانت مثليه او قيمية فلو كانت القيمة في بلد الخصومة اقل مما في بلد الغصب فحينئذ للمغصوب منه ان ينتظر ان يرضي او يأخذ القيمة يوم الخصومة كما في العمادي وفي التقديم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصلي على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور

ذهبوا الى ان الموجب الاصلي هو القيمة كما في ومن الهداية والكافي [و] حكمه [الغرم] اي ضمان العين للمالك [هالكه] بفعله او بفعل غيره او بآفة سماوية [ويجب في المتلي] اي ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشكل بنحو التراب والصابون والسلتجيين فانه قيمى [المثل] اي مثل الهالكه في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغصب عند الامام السرخسي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فللمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل فللغاصب الخيارات الا ان ينتظر كما في العمادي [كلكمل] المتقارب [والموزون] المتقارب [و] العددي المتقارب [والزرعى المتقارب] اي مالا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيد به لانه ليس مطلق كل منها متليا الا ترى ان السويق والناطف المبزر يتقدّم الزاء بالفارسية (طراى سترين) قيميان وان كان الاول كلبيا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاسبيجاني الى ان المثلي المكمل والعددي المتقارب وكل موزون مصنوع يضره التبعض [فان انقطع المثل] بحيث لم يوجد في الاسواق كما في الدرمانى وغيره ولم يوجد اصلا كما في شرح الطحاوي [فقيمته] عند ابي حنيفة رح [يوم يختصمان] اي يقضى بينهما وهو الاصح كما في الخزانة وهو الصحيح كما في التحفة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما قال المصنف وهو المختار من ما قال صاحب النهاية وعند محمد رح يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية [و] يجب [في غير المثلي] اي ما يتفاوت احاده في المآلية من القيمى [قيمته يوم الغصب] بالاجماع كما في المضمرات وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استهلك عند راما عندهما قيمة يوم الاستهلاك كما في المختلفات [كالعددي] والزرعى [المتفاوت] والحيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اختلط من موزونين او مكيلين كالبر والشعير المختلطين وتامه في العمادي [فان ادعى] الغاصب [الهالك] اي هلاك المغصوب [حبس] ذلك الغاصب لانه مقر بالغصب فاذا انكر اقام عليه بينة والصحيح انه يقبل البينة في حق الحبس وفيه رمز الى انه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه [حتى يعلم] ويظن بمضي مدة موكونة الى راي القاضي [انه] اي المغصوب [لوبيقى] ولم يهلك [لظهر] وحيث يقضى بالقيمة وفيه اشعار بانه لو رضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال السلوانى انه يقضى بها حينئذ الكل في المحيط [ثم] اي بعد هذا التلوم والعلام بالهلاك [قضى عليه بالبدل] مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصلي رد العين [والقول فيه] اي في مقدار البدل [للغاصب] مع يمينه لانه المنكر [ان لم يقم] للمالك [حجة الزيادة] التي ادعاهما فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بانه لو لم يقم واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو صحيح كما في النهاية [فان ظهر] مغصوب ادعى هلاكه [وقيمته اكثر] اي حال كونه قيمته



اكثر مما ضمن الغاصب به وان قل كدانق في الف درهم كما في الزامدي [ و ] الحال انه [ قد  
 ضمن ] الغاصب [ بقوله ] اي الغاصب مع يمينه [ اخذه ] اي المصوب الظاهر [ المالك ] و رد بدله  
 لانه لم يتم رضاه [ او امضى الضمان ] اي اجاز ضمانه بان رضى بالبدل و ترك المصوب في يد  
 الغاصب وفيه اشعار بانه لو كان القيمة دونه او مثله لم يكن له خيار لانه توفير بدل ملكه لكن  
 في ظاهر الرواية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فالاولى ترك قوله ( و قيمته اكثر ) [ وان ] ظهر و قيمته  
 اكثر او مثله او دونه وقد [ ضمن ] الغاصب [ لا بقوله ] اي الغاصب بل بنكوله او بقول المالك  
 او ببينة [ فهو ] اي المصوب [ للغاصب ] لرضاء المالك به [ وان آخر ] الغاصب [ المصوب او ]  
 الامين [ الامانة ] كالعارية و الوديعة [ او ربح ] الغاصب او الامين [ بالتصرف ] كالبيع [ فيهما ]  
 اي المصوب و الامانة [ تصدق ] الغاصب و الامين وجوبا بالاجرة و الربح عندهما خلافا لابي يوسف رح  
 وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة و الربح صار ملكا لهما ملكا خبيثا و حراما لخبث السبب و هو التصرف  
 في ملك الغير و كل حلال عنده لان المضمونات تملك باداء الضمان و الى انهما لا يصرفان في حاجتهما  
 الا اذا كانا فقيرين فالغني منهما لو تصرف تصدق بمثله و الى انه لو ادى الى المالك حل له التناول  
 لزوال الخبث كما في الهداية و الى انهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود و تداول الامانة كما في  
 الكرماني [ الا ان يكون ] المصوب و الامانة [ دراهم او دنانير لم يشر ] اي لم يصف [ اليهما ]  
 وقت العقد بان اشار الى غيرهما او اطلق الثمن و نقدهما [ او اشار ] اليهما [ و نقد غيرهما ]  
 فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما و نقدهما تصدق لانه وان لم يتعين  
 بالاشارة الا ان ضم النقد يورث الخبث هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا للحرج في هذا  
 الزمان كما في النخبة و غيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال و هو المختار لاطلاق المبسوط  
 و الجامعين و الى انه لو تزوج باحدهما امرأة او اشترى امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع و لم يتصدق  
 بسبب في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس و كل منها مخالف للدرهم او الدنانير كما اشير اليه  
 في الهداية و غيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال [ وان غصب ] شيئا [ وغير ] الغاصب اياه  
 بالتصرف فيه احتراز عن صبي فصبه فصار ملتحيا عنده فان اخذه بلا ضمان [ فزال اسمه ] احتراز  
 عن كاذب فكتب عليه او قطن فغزله او لبس فصيرة مخيضا او مصير فخلله فانه لا ينقطع به حق المالك  
 و قيل ينقطع كما في المحيط [ و اعظم منفعته ] اي اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فصبها بلا  
 ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منفعته و لذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط و غيره  
 فلم يكن زوال الاسم مغن عن اعظم المنافع كما ظن [ ضمنه ] اي الغاصب المصوب [ و ملكه ]  
 بتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر و اليه ذهب بعض المتقدمين و قال بعض المتأخرين ان  
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو ابي المالك عن اخذ القيمة و اراد اخذ الغير

لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتى الثقلين ان الصحيح عند المحققين من مشايخنا على قضية مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به واداء البذل كما في الذخيرة وغيره [بلا حل] للارتفاع به لانه ملك خبيث [قبل اداء بدله] منليا او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يستخلص من وباله بعد اداء البذل بلا توبة و الى انه يحل بعده بلا استحلال لكنه لم يحل كما في المحيط وغيره [كذب شاة] او ابل او بقر مغصوبة مع صلحها وتاريخها [وطبخها] فانه حينئذ غيرها فلا يزول الاسم بالصلح ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتاريخ لا ينقطع وقيل ينقطع اذا كان للاراب قيمة كما في الزمدي وفيه اشارة بانه لو طبخ السمطة او اللحم المغصوب صار ملكا له بلا حل وهذا عندهما واما عنده فيحل وكذا لو مضغ طعاما مغصوبا فابتلع و شرط الطيب عنده وحوب البذل وعندهما اداؤه وعليه الفتره كما في الخلاصة وغيره [و] مثل [جعل صفر] او حل بد او حاجة مغصوبة [اناء] مثل كوز او قلما او سكين او بابا فاذة ضمنه وملك بلا حل [بخلاف] جعل [السجرين] الفضة والذهب اناء او درهما او دينار او فان الاسم باق [فهما] عنده [للمالك بلا شيع] عليه او له وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه لو دفع دراهم الى ناق لم ينقد فتمزها وكسر ضمن الا اذا امر بالغمر على ما قالوا كما في قاضيان وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرر [ولو خرق ثوبا] مغصوبا بالتشديد او التخفيف كما في المضمرات والازل اولى لانه يشير الى الخرق الفاحش فللمأخرين في تفسيره اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله [وفوت] بذلك التخريق [بعض العينه] وبقى بعضها [وبعض نفعه] وبقى بعضه بالوار وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوقاية وهي بمعنى التوازي كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في الكرماني والهداية والمحيط وغيرها فمن الظن الحكم الحزم بفساد كلامه بانه يفيد فحش خرق فات به بعض العين دون بعض النفع [طرحه] اي الثوب [المالك عليه] اي المخرق [واخذ] منه [قيمته] مالم [او اخذه] اي الثوب المخرق [وضمن] المالك مخروقة [نقصانه وفي الخرق اليسير] ضد الفاحش فوت الجودة لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه [ضمن ما نقص] لانه تعيب من وجه وقبل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه وقيل ما لا يصلح بعده لثوب ما رما يصلح له وقيل يرجع فيهما اي اهل الصناعة فما عدا فاحشا ففاحش ويسيرا فيصير وقيل ان طويلا ففاحش وعريضا فيصير والاول صحيح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب حقيقة او حكما او مبني عليه بعض مسائله من قطع الثوب المغصوب فاحشا او يسيرا الكل في المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاول تراجع السعر وفوت جزء من

العين وفوت وصف مرغوب كفوت السمع واليد في العبد وفوت معني مرغوب كغصيان حرفة في العبد في يد الغاصب كما في الزاهدي [ ومن بنى ] بناء [ في ارض غيره ] عصبا [ او غرس ] شجرة كذلك [ امر ] الغاصب [ بالقلع ] اى قلع البناء او الشجر [ والرد ] اى رد الارض فارعة الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يورثه حينئذ و يضمن القيمة وهذا ارفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه انتهى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نفتي بحواب الكتاب انبعا لاشياخنا كما في العمادي ومما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والاقيل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة كما في الزاهدي [ والمالك ان يضمن ] للغاصب [ قيمة بناء او شجر امر بقلعه ] اى قايم في الارض لا قيمته مقلوعا اذا المقلوع قيمته اكثر من القايم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القايم كما في النهاية وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس فتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك خمسة للغاصب ويسلم الارض معه للمالك [ ان نقصت ] الارض [ به ] اى القلع و روى هشام عن محمد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض وضمنه المقصان وليس له ان ياخذ الاشجار و يضمن قيمته للغاصب وانما له ذلك اذا فسد الارض بقلعهما كما في المحيط وغيره [ وان حمر ] بالتشديد او صفر الغاصب [ الثوب ] الابيض [ ضمنه ] اى ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه [ ابيض ] وسلم الى الغاصب [ او اخذه ] اى الثوب [ وغرم ما زاد الصبغ ] فيه لان الصبغ مال متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله والصبغ على حاله و يبيع الثوب و يقسم الثمن بينهما على قدرهما كما في المحيط [ وان سود ] ذلك الثوب [ ضمنه ] اى ضمن المالك قيمته [ ابيض ] او اخذه ولا شئى عليه [ للغاصب ] وقالوا ان السواد كالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم وقيل ان كان الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا وان انتقص فما قال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة بني اُمية وهما على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه هارون و تبعه من بعده كما في الكرماني وغيره [ وان باع ] الغاصب العبد المغصوب [ او اعتق ثم ضمن نفذ البيع ] اى يبيع الغاصب [ لا العتق ] لان الملك الناقص يكفي لتنفيذ البيع لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمين قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه قيمة يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني و يبطل وقيل ينفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادي [ وزايد الغصب ] وغاؤه [ متصلة ] كالاسمن والجمال [ او منفصلة ] كالولد واللبن والثلث [ ولا يضمن ان

ملكك [ اذ لا يزيلها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء ] الا بالتعدي [ بان اهلك فذبح او اكل او باع وسلم ] او المنع [ اى يمنع الغاصب اياها عن المالك ] بعد الطلب [ اى طلبه منه ] وخمر المسلم [ لا يضمن مسلم او ذمي ان اهلكها بالشرب او القاء الملح او الخل او بغيره فيصير خلا فلو اهلك خمر ذمي ضمن وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه اثم بد وهذا اذا اتخذها للتخليل فلو اتخذ للشرب او البيع لم ياثم كما في الجواهر ] وخنزيره [ كذلك فلو اهلك مسلم او ذمي خنزير ذمي ضمن ] و منافع الغصب لا تضمن [ ان اهلكها لحدوثها في يده فلو غصب عبدا خبيرا او دابة وامتعمل اياما ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه اشعار بانه لو غصب مائة بدون الاهلاك لا يضمن بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك العبد اياما بلا امتعمال ثم رد كما في الكرمانى ويستثنى منه منافع غصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادى ومهمل من ظن الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعتراضا فعليا بما في السراجية انه لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى [ بخلاف ] غصب [ السكر ] بفتحتيين في من ماء الرطب اذا اشتد [ والنصف ] اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ من ماء العنب فانه يضمن قيمتهما ان اهلكهما وقال لم يضمن وفيه اشعار بانه لم يضمن ان اهلك الباذق ما ذهب قليله بالطبخ منه وعن ابي حنيفة رح فيه رأيان كما في الهداية [ والعزف ] اى معزف مسلم او ذمي بالكسر وسكون العين المهملة وفتح الزاء والقاء نوع من الطنابير يتخذها اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه آلة اللهو كالزمار وغيره والاحسن ان العزف بفتح العين والسكون واحد المعازف آلات اللهو كالبريط والطنبور والصنج والعود والزمار والطبل والدف ونحوها [ فحجب ] عنده [ قبهمة لا للهو ] اى قيمة المعزف من حيث انه خشب منحوت مستفاد به فى الحملة لانه من حيث انه آلة للتلهي وقال لم يضمن وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر الامام والا فلا يضمن بل خلاف وقبل هذا الخلاف في طبل ودف للهو واما فيما للعروس فيضمن بلا خلاف كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف النرد والشطرنج ويفتى بقولهما لكثرة فساد الزمان كما في الحقايق والمحيط وغيرهما وفي الزامدى انه لم يضمن في قولهم بكسر دنان الخمر وخوابيه وعود المغنى وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف المعازف [ ومن حل قيد عبد ] ولو عاقلا فذهب او باط سقيمة فغرقت [ او فتح قفص طائر ] او باب اصطبل دابة فذهبت [ لا يضمن ] عندهما خلافا لمحمد رح وعنه لو طار او ذهبت على الفور ضمن والا فلا وقال السرخسي لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبدا بالابق ضمن [ ومن سعى ] ونم الى سلطان ولو غير حايى فيضمن الماعى مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعاية يختص بالميمة كما في المفردات [ بغير حق ] فلو كان يوزيه ولم يمكنه دفعه الا بذلك لم يضمن لمضروب اذا

اشتكى الى سلطان فاخذ منه مالا كذلك وكذا اذا كان يغسقى ولا يمتنع بالامر بالمعروف كما في المحيط [ ارقال ] ولو صادقا [ مع حاكم ] اى رجل مصاحب لظالم [ يغرم ] الناس جزافا لا محالة فلو كان قد لا يغرم جزافا لم يضمن كما في المحيط [ انه ] اى فلانا [ وجد ] او جمع [ مالا فغرمه ] السلطان اذ الحاكم لا يضمن عندهما [ ويضمن ] عند محمد رح لانه غير مضطرب فيه وهو المدار كما في القاءى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة وغيرها فلومات الساعي اخذه المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامي اهل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم دراهم فالمظلمة على كل من الثلاثة فى الدنيا والاخرة وذكر الشهيد انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل فى الجواهر وقد تقرر ما فى الختم على الضمان فهو الكافي الله اعلم بالصواب \*

### \* [ كتاب الرهن ] \*

اورد بعد الغصب لان فيه استيفاء فى الحال بخلاف الرهن [ هو ] اسم ما وضع وثيقة للدين كما فى المفردات و مصدر رهنه الشيعى وقد قالوا ارهنه اى جعله رهنا وارتهن منه اى اخذه كما فى القاموس فالرهن المالك و المرتهن آخذ الرهن لكن فى اكثر الكتب انه لغة الحبس وشرعا [ حبس مال متقوم ] حيوانا كان او جمادا عروضا كان او عقارا مذكروعا او معدودا مكيلا او موزونا و فيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط ولذا لو اعارة من الراهن او غيره باذنه او غصب منها الراهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما فى الكرمانى فيشكل ما بعده الا ان يعمم والمتبادر ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما فى الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كاظن ويدخل فيه رهن ذمي خمرا عند ذمي [ بحق ] اى بسبب حق مالي ولو مجهولا واحترز عن نحو القصاص والحد واليمين [ يمكن اخذه منه ] اى استيفاء هذا الحق من ذلك المال واحترز به عن نحو ما يفسد كالجمد وعن نحو الامانة والمدبر وام الولد والمكاتب لكن لا يتنازل ما كان اقل من الدين [ كالدين ] اى مثل ما وجب فى الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والجباية وفى الكلام اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالغصوب والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بحكم البيع الفاسد و بدل الخلع في يدها والمهر في يده او غيرها كالمبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما فى الكرمانى وسياتي فمن الظن ان المناسب ترك الكاف و ان كلامه فى الشرح ماثلا اليه نعم المناصب ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء [ وينعقد ] الرهن [ باليجاب ] كرهنتك بمالك على من الدين او اخذ

هذا الشئ رهنا به [ وقبول ] كارتبهنته سواء صدر من مسلم او كافر او عبد او صبي اذا صيل او وكيل  
فالقبول ركن كالاجاب و اليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يحدث من حلف انه لا يرهن  
بدون القبول و ذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الاجاب هلة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم  
ويحدث من حلف به بلا قبول كافي الكرمانى و من الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا و القبول فيه  
ركن لانه على هذا الخلاف كما مر [ ويلزم ] الرهن [ ان سلم ] المرهون فالقبض شرط للزوم فللمرهن  
ان يرجع قبله و اليه مال شئخ الاسلام و فى الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما فى الذخيرة و فيه  
اشعار بان التخلية يكفي كما صرح به و فى الجواهر اذا تصادقا على القبض يكفي حال كون المرهون  
[ محوزا ] اسم مفعول من الحوز الجمع اى مجموعا غير متفرق كالثمر على الشجر كما فى الزايدى  
او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يغفل بقبضه كما فى الاختيار او مقبوما فانه لم يصح مشاعا  
كما فى الكرمانى [ مفرغا ] غير مشغول بحق الغير كالارض و النخل المشغول بالزرع و الثمر  
[ متميزا ] غير مشاع كما فى النهاية و الاختيار و غيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر  
بالشجر كما فى الكرمانى و لا يضره الاستدراك على تفسير غيره و فيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها  
جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نجم  
الايمه ان الحائط لو اشترك صح الرهن فى العرصه و السقف و الجدار كما فى الزايدى و الى ان اتصاف  
المرهون بهذه الصفات ليس بلام لازم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل و اشغل بغيره كان فاسدا  
لا باطلا و كذا لو كان شايعا و عند بعضهم يكون باطلا و هو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد  
عند القبض صار صحيحا لازما كما فى الكرمانى [ و التخلية ] رفع الموانع و التمكين من القبض  
[ تسليم ] فى ظاهر الرواية و هو الصحيح كما فى الهداية و غيره و عن ابي يوسف رح ان التسليم  
لا يثبت فى المنقول الا باخذ بالبراجم كما فى الكرمانى [ كما فى البيع ] الصحيح دون الفاسد فانه  
واجب الاعلام فلا يكفي فيه التخلية [ وضمن ] الرهن و لورهما فاسدا مرهونا هالكا فى يده  
و لو فسخ العقد و عند الكرخى المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل و الاول اصح كما فى  
الذخيرة [ باقل من قيمته ] اى قيمة الرهن عند القبض كما فى الاختيار [ و من الدين ] اى بدين  
او قيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية و المفضل الدين اولا و القيمة ثانيا  
و المفضل عليه بالعكس و من الظن ان الاظهر بالاقل كما فى بعض النسخ و كذا ما فى الكرمانى  
ان الصحيح الاقل لان من تبعيضية و المعرفة لا يتناول النكرة الا ترى ان نحو افضل منهما اقتضى  
ثالثا بخلاف الافضل منهما فان الافضل صلح ان يكون بعضا منهما لان المعرفة يتناول المعرفة  
فانه قاعدة فقهية لم يشتهر عن النجاشى و تنمة الكلام فى طلاق المريض و لا يخفى انه مشعر بحكم  
مساواة و لذا فرع فقال [ فلو ملك ] كل الرهن فى يده [ و هما ] اى القيمة و الدين [ سواء ]

اى متساويان فى المقدار [ سقط دينه ] رأسا للاستيفاء [ وان كانت قيمته ] اى الرهن [ اكثر ]  
 من الدين سقط فلم يرجع الى الراهن بشئ [ فالفضل امانة ] اى ما كان زائدا على الدين من الرهن  
 في يده كان امانة فلم يضمن بهلاكه [ رثي ] قيمة له [ اقل ] من الدين [ سقط من دينه بقدره ] اى  
 ذلك الاقل [ ورجع المرتهن ] الى الراهن [ بالفضل ] من دينه وفيه اشعار بان له لو هلك بعض الرهن  
 قسم الدين على الهالك والموجود فلو رهن دارا قيمتها الف بالف فخربت في يده قسم الالف على قيمة  
 البناء والعروة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العروة بقي وتامه في العمادي [ ويحفظ ]  
 الرهن وجوبا على المرتهن [ كالوديعة ] فيحفظ بنفسه و ببعض عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد  
 والاجير كما مر وفيه اشعار بان المرتهن يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال [ وان تعدى ] المرتهن في  
 الرهن كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر [ ضمن ] كله بكل قيمته  
 [ كالعصب ] اى مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض فى القيمي  
 والمثل فى الثاني الا اذا انقطع فقيمه يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن  
 بلا اذن له واما بالاذن فيكره كما فى المصمرات وغيره ولا يكره كفى المنية فلو اراد استمرار  
 الاذن قال كلما نهى عن الانتفاع كان ماذونا به في مدة الرهن كما فى الخزانة [ ولا يصح ] من المرتهن  
 والمودع [ فيهما ] اى الرهن والوديعة [ رهن واجارة واعارة ] وله عند عياله [ وايداع ] عند اجنبى  
 وهذا تصريح بما علم ضمنا فان انزل تعدى كما لا يخفى [ و ] لا يصح [ فى المجر ] بالفتح [ الاول ]  
 اى الرهن فيصح فيه الاجارة والاعارة وكذا لا يداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتامه فى العمادي [ و ]  
 لا يصح [ فى العار الاولان ] اى الرهن والاجارة فيصح الاخران وقد نظم الكل فقال \* شعسر \*  
 \* مودع الرهن فقط دار دور \* \* طريت راسور و مودع مودع \*  
 \* رهن ومودع قال ابن طائيت \* \* بشرا مصدر الشريعة ابن سخن \*  
 [ ولا يسطل الرهن ] عقدا [ لو فعل ] واحدا من العقود الاربعة لانه تعدى لا ينفيه عقد  
 الرهن [ لكن يضمن ] بالهلاك حينئذ [ كما مر ] اى مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بان له لو عاد  
 الى الرفاق عاد رهنا وبراء عن الضمان كما فى العمادي [ وجعل الخاتم ] بفتح التاء وكسرها [ فى ]  
 الخنصر [ اليمنى ] اليسرى بكسر الصاد و بفتح الاصبع الصغرى [ تعدى ] واستعمال لا حفظ  
 وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن الا اذا كان ممن يتجمل بخاتميه كما فى  
 قاضيهان [ و ] جعله [ فى اصبع اخرى ] ابهام او سبابة او وسطى او بنصر [ حفظ ] سواء كان  
 الحافظ رجلا او امرأة وقال مشايخنا انه تعدى منها نهى ضامنة وتامه فى العمادي ولا يخفى  
 انه لو قال وجعل الخاتم فى غير الخنصر حفظ لكان مغنيا عن سابقه [ واذا طلب ] المرتهن  
 [ دينه ] فى بلد العقد [ امر ] المرتهن [ باحضار رهنه ] ان لم يكن للرهن مؤنة حمل بقريئة الاتي

[ الا اذا رضع ] الرهن باتفاقهما [ عند عدل ] فحينئذ لا يومره وفيه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يومره كما في الذخيرة [ فيسلم كل دينه ] عند احضاره ليتعين الحق [ ثم ] يسلم [ رهنه ] وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يومر بتسليم بعض الرهن كما في الهداية [ وكذا ان طلب ] دينه [ في غير بلد العقد ] امر باحضار رهنه وقيل لا يومر [ ان لم يكن للرهن مؤنة حمل ] اي ثقله ولا يخفى ان المؤنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التحليف يختلف على البتات ما هلك الرهن كما في الذخيرة [ وعليه ] اي المرتهن [ مؤن ] بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة [ حفظه ] اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت ومازى الغنم فلا يلزم شيع منه لو اشترط على الراهن كما في الذخيرة [ وملى الراهن ] وان لم يكن في الرهن فضل [ مؤن ] تبقية [ اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن ] كل طعام والشراب واللباس واجرة الضئير الراعي والعلف وسقى البستان وكري الانهار وتلقيح النخل وجذاذ التمر وغيرها مما يصلحه وعليه العشر والخراج [ ويجعل لابق ] بالضم اي اجرة راحة من الفوار [ ومداواة الجرح ] اي معالجته وضمن الدواء واجرة الطبيب وفداء الجنابة [ منقسم ] ذلك بالخصص [ على المضمون ] اي ما دخل في ضمان من الرهن [ والامانة ] اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بالف قيمته الغان فابق فردة وجل من مسيرة السفر فاجعل عليهما نصفان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا اذا جرح عند المرتهن والا فعلى الراهن وقيل انه على المرتهن في السالين كما في الكرمانى واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الخزائنة واعلم ان الراهن اذا غاب فأنفق المرتهن عليه شيئا بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضي ديناً على الراهن فبمجرد الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند اكثر المشايخ وعنه لو أنفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابي يوسف يرجع حاضر او غائبا كما في الذخيرة لكن في قاضيان انه لو كان حاضرا وابي عن الاتفاق فامر القاضي به رجع عليه وانه يقتضى \*

### [ فصل \* لا يصح ] وبطل كما في المعطوفات بعدة على ما في النتنف وغيره

[ رهن مشاع ] ولو لم يقسم ومن الشريك شيوا مقارنا كرهن نصف الدار شايعا او طاريا كرهنها ثم الفسخ في النصف مثلا وانما بطل لان هذا الشبوع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالاتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام انقبض كما في الكرمانى وغيره فمن الظن انه منقوص بالهبة وعند ابي يوسف ربح ان الطاري غير باطل فالباطل ما لا يكون مالا اذ لا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه وعن محمد ربح انه دخل في ضمانه ولو قبض مغرزا لم يكن رهنه لا تجديد



العقد وانما لم يصرح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض مقررا  
 ماد جازيا والقاسد ضد الباطل ويستثنى ما كان الرهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل  
 على حدة فلهنا به عبدا مشتركا بينهما بجميع حقه رهنا واحدا جاز ولورهن كل نصيبه من العبد لم يحز  
 كما في الذخيرة [و] لا يصح رهن [تمر على نخل دونه] اى النخل [و] لا رهن [زرع ارض او نخلها  
 دونها] اى الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض فى الرهن وذلك معلوم  
 معين والى انه لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصولا او امر المرتهن بالفصل والقبض جاز والى  
 انه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يجز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن ببناء الارض  
 لم يجز كما في الذخيرة [و] لا يصح رهن [الحرف وفروعه] اى للدبر وام الولد والمكاتب [ولا]  
 يصح [بالامانات] اى بمقابلة امانة منها كالوديعة والعارية والمستاجر والشفعة ومال المضاربة  
 والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو اذرع زيد عند عمرو وديعة واخذ زيد من عمرو رهنا لم  
 يجز وفيه اشعار بانه لو اخذ برد العارية او بدل الاجارة رهنا جاز كما في النظم [و] لا يصح  
 بعين مضمونة بغيرهما من الثمن وغيره مثل [المبيع في يد البايع] حتى لو اشترى عينا ولم  
 يقبض فاخذ من البايع رهنا بها كان باطلا ولذا لم يضمن البايع بشيى بهلاك الرهن وقال شيخ  
 الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال والقاسد ملحق بالصحيح فى الاحكام كما فى الكرمانى  
 وذكر فى المبسوط انه جاز الرهن فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين ويد اخذ الفقيه ابو سعيد  
 البردعي وابوالليث وعليه الفتوى كما فى الكبرى وغيره [و] لا يصح ويبطل بمقابلة [القصاص]  
 بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عمد فلهنا به رهن القاتل به رهنا لم يصح وكذا اذا جرح  
 رجل رجلا جراحة فيها قصاص فلهنا به رهن الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بانه اذا  
 قتل رجل عمدا ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطاء فقضى القاضي على عاقلته بالدية فاخذ  
 الولي بالدية رهنا جاز وكذا اذا جرح جراحة لا يحتطاع فيه القصاص فقضى القاضي للمجروح  
 بالارش فاخذ به رهنا جاز كما فى النظم [وصح بعين مضمونة] بنفسها وهي ما يضمن عند الهلاك  
 [بالمثل] فى المثلي [وبالقيمة] فى القيمي كالمغصوب وبدل الطلاق والكتابة وغيرها وهذا  
 التفصيل ما فى المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما فى الذخيرة [و] صح  
 [بالدين] كما مر [ولو] كان ذلك الدين [موعودا بان رهن] شيئا [ليقرضه] المرتهن [كدا]  
 اى عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا فى الاصح من الروايتين وعن ابي  
 يوسف رح عليه القيمة وعن محمد رح انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شاء  
 كما فى المنية لكن فى الكبرى انه قول الطرفين [فهلكه] بغير صنعه بضم الهاء واللام او مكونها  
 اسم من الهلاك [فى يد المرتهن عليه] اى المرتهن خبر هلكه [بما وعد] من المسمى كعشرة

دراهم وهذا اذا كان المسمى مساويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها كما في الكفاية وغيرها واما اطلاق تابعها للهداية وغيرها فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف لانا لا نسلم ذلك ولو سلم لا نسلم انه مقيد به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو سمي فقال للمرتهن لا يكفيك فابعث الي رهننا حتى ابعث الكفاية فبعث فهلك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيرها [و] صح الرهن [برأس مال السلم وضمن الصرف] قبل الافتراق ولم يصح عند زفر روح لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة والمضمون هو المالية [و] صح بمقابله [المسلم فيه] قبل الافتراق وبعده وعن زفر روح روايتان [فان هلك] رهن رأس المال وضمن الصرف ومن الظن ان المضمير شامل لرهن المسلم فيه فابتلى بما ابتلى فان ما بعده ككلامه في الشرح نادى بأعلى صوت على بطلانه [في المجلس] اي قبل الافتراق [فقد اخذ] المرهون به وفيه اشعار بان قيمة الرهن متساوية لرأس المال وضمن الصرف اذ اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال [وان اضرقا] اي المتبايعان تفرق الابدان [قبل نقد] اي اعطاء رأس المال وضمن الصرف [و] قبل [هلك] للرهن [بطلا] اي السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن لم يصرف ايضا لحقه الا بالهلاك واما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهو انه مستوف لحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخوته [ويتم] الرهن ويلزم [بغض عدل] غير المرتهن وفيه اشعار باشتراط كون العدل اقلا بالغ لانه القادر على القبض كما في الحصر [شرط] باتفاق المتعاقدين في العقد [وضعه] اي الرهن [عنده] اي العدل [ولا اخذ] اي اخذ الرهن [لا أحدهما] اي الراهن والمرتهن [منه] اي العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى أحدهما لم يضمن لكنه ضامن القيمة فدفعت القيمة الى العدل آخر لانه خاين كما في الذخيرة [وهلكه] اي الرهن [معه] اي العدل سواء كان في يده او يد امرأته او ولده او خادمه او اجيره [هلك رهن] لانه كالمرتهن [فان وكل] الراهن [العدل اذ غيره] من نحو المرتهن [ببيعه] اي الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين [صح] ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلول اجله بشرط ترتيب اللف كما في قاضيهان وغيرها فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينال في دهر الحبس كما في المبية والى انه لو ولى غيره اذ لم يبعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لهما واعلم ان العدل اذا لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيهان [فان شرط] هذا التوكيل [في] عقد [الرهن لم ينحل] التوكيل لانه من توبع العقد [بالعدل] اي عزل الراهن فبقى بقاء العقد وفيه رمز الى انه لم ينحل بعزل المرتهن لانه لم يوكله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن

وذا بلا خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن انعزل بالنعزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينعزل كما في الذخيرة لكن الصحيح انه انعزل كما في قاضيان [و] لم ينعزل هذا الوكيل [موت احد] من الراهن او المرتهن او غيره وفيه اشعار بانه لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انعزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم كما في المضمرات [الا بموت الوكيل] فانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابي يوسف رح ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة [فان حل الاجل والراهن او وارثه] بعد موته [عائب] وابي الوكيل ان يبيعه [احبر] بالاتفاق [الوكيل على البيع] اي حبسه القاضي اتياما حتى يباعه فان ابى بعده يباعه القاضي عندهم وقيل لم يبعه عنده كما في الكرماني وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بلا جبر هو فان ابى يباعه القاضي عندهم اذ لم يبع عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الوكيل كذا ذكر الكرخي وروي عن ابي يوسف رح والصحيح انه يجبر كما في الذخيرة [كوكيل] للمدعى عليه بالتماس المدعى [بالخصومة] اي جواب الدعوي [غاب موكله واباها] اي ابي الوكيل الخصومة فانه يجبر الوكيل على الخصومة لئلا يبطل حقه [واذا باع] الرهن [العدل] الوكيل بالبيع [فالممن رهن] وان لم يقبضه لقيامه مقامه بالبيع [فهلكه] اي الثمن في يد العدل [كهلكه] اي الرهن في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بانه جاز ان يبيع الرهن بكل من التجارين وان كان الدين حنطة كما في الذخيرة \*

[فصل \* وب] على اجازة المرتهن وعن ابي يوسف رح نفذ [بيع الرهن] بلا اذن المرتهن [رهنه] كما وقف على اجازة الراهن ببيع المرتهن الرهن فان اجاز جاز واذا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنا ولو ملك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن ايها شاء وتمايه في شرح الطحاوي [ان اجاز مرتهنه] البيع [ارضى] الراهن [دينه] اي الراهن ومن انظن انه للراهن او المرتهن فانه الاقرب [نفذ] البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك مكا صحيحا وقيل مكا فاسدا كبيع الفضولي وعن ابي حنيفة رح انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من البسوط ان يبعه جائز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤول الكل الى الموقوف وتمايه في النهاية وفيه اشعار بانه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز يبيع الاخر كما في الزاهدي [وصارتمه رهنا] في ظاهر الرزانه لان للبطل حكم المبدل وعن ابي يوسف رح انه لا يصير رهنا الا اذا شرط المرتهن عند الاجازة صيرة الثمن رهنا والصحيح الاول كما في الذخيرة [وان لم يجز] المرتهن البيع [ونسخ لا ينفسخ في] القول [الاصح] لان حقه الحبس لا غير بقبي موقفا وينفسخ في رواية ابن سماعة كعقد الفضولي حتى لو استفكه الراهن فلا سبيل للمشتري

عليه [و] اذا كان موقوفا [صبر المشتري الى فك الرهن] فيعلم له المبيع [او رفع] المشتري هذه الحادثة [الى القاضي ليفسخ] البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقوار فان تصرف تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه اشار فقال [وصح] بلا اذن المرتهن [اعتاقه] اي الراهن موعرا او معسرا [وتدبيره] وامتيلاده رهنه فان فعلها [اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه] غنيا ففي [اي فهو في صورة كون] دينه حالا [في الحال سواء كان حالا في الاصل او موجلا ثم حل] [اخذ] من الغافل لها [الدين] ولوجبر لان اجله قد انقضى ولا يضمه القيمة لانه يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحبست بالدين حينئذ كما في الكافي [وفي] دينه [الموجل] وللتفنن لم يقل وموجلا اقل منه [قيمه] اي الرهن لا تعدي في حق المرتهن حال كونها [رهن] عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كما ظن [الى محل اجله] دفعا للضرر نقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسر الحاء فان مضارعه مكسور [وان فعلها فقيرا] اولك مما في بعض النسخ (معسرا) [ففي] صورة [العنق] اي الاعتاق [سعى في اقل] من هذه الثلاثة [من قيمته] اي قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن [ومن الدين] اي معنى للمرتهن العبد لتحصيل العنق عنده ونكميله عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او موجلا الا اذا كان من خلاف جنسه فحبس ورجع المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره فمن التفسير الناقص اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها و ان كان الدين اقل معنى فيه [ورجع] العبد الساعي بما سعى [على سيده] الراهن ان صار [غنيا] ان فعلها معسرا [في اختيه] اي العنق من التدبير والاستيلاد [سعى] ذلك المدبر والمستولدة [في كل الدين] سواء كان حالا او موجلا لان كسبها مال المولى بخلاف المعتق ولذا لا يزداد على قيمته وقيل ان كان موجلا سعى المدبر في جميع القيمة وحبسها رهنا مكانه [ولا رجوع] للمدبر والمستولدة على سيده غنيا لانه ماله [واتلاند] اي الراهن [رهنه كاعتاقه] اياه [غنيا] ففي دينه حالا اخذه وموجلا قيمته رهنا الى اجله ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستحالة السعاية عليه [واجنبي] لا راهن ولا مرتهن ولا عباله [اتلفه] اي الاجنبي [ضمنه مرتنه] قيمة يوم اتلفه [وكان] الضمان [رهنا معه] اي المرتهن فلو كان الدين الفاكقيمة الرهن فانلفه اجنبي وقيمته خمسمائة ضمن خمسمائة وصارت رهنا وسقط من الدين خمسمائة كانها هلكت بانه [ورهن اعارة مرتنه] رهنه او اعارة [احدهما باذن صاحبه آخر] اجنبيا [سقط] من المرتهن [ضمانه] اي الرهن فلو هلك في يد المستعير هلك بغير شيء ولا يسقط شيء من الدين [ولكل منهما] اي الراهن والمرتهن

[ ان يرد ] اي الرهن المغار من الاجنبي حال كونه [ رهنا ] لانه لكل حقا والاصل في ذلك ان الضمان بنعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن [ وان مات الراهن ] المستعير من المرتهن [ قبل رده ] اي الرهن المغار الى المرتهن [ فالمرتهن احق ] بالرهن [ من ] ساير [ غرمائه ] اي الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بمنهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المديون والداين المراد وانما خص الاعارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الربوغة اذ حكمها حكم الاعارة كما في الذخيرة [ ومرتهن اذن ] من قبل الراهن [ باستعمال رهنه ] ان هلك [ الرهن ] قبل عمله او بعده ضمن [ المرتهن ] [ كالرهن ] لبقاء يد الرهن [ و ] ان هلك [ حال عمله ] فلا تعدل [ لا ] يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شي من الدين وكذلك لو قرا المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح هكنى الدار المرتهن فوق بسكناه خلل وخرب بعضه لم يسقط شي من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل منال البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربوا كما في الحواهر [ وصح استعارة شي ليرهن ] ذلك الشيء بدين له [ فان اطلق ] المعبر المعار الذي اراد الراهن رهنه عن قيد [ او قيد ] بقيد [ يجري ] المطلق او المقيّد [ عليه ] اي الاطلاق او التقييد فان اطلق فللراهن ان يرهنه بأي جنس او قدر او مرتهن او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يخالفه اذ ربما يكون اداء جنس اسهل من جنس آخر وكذا في البواقي [ فان خالف ] الراهن المستعير في قيد [ وهلك ] المعار [ ضمن ] هو [ القيمة ] بمقامها المستعير لتعديده بالتسليم او المرتهن بالقبض فحينئذ يرجع المرتهن بالدين والضمان على الراهن وفي الاولى ملك الراهن المعار و يترتب عليه احكام الرهن في رواية ابن سماعة لتأخر الملك عن الرهن فان سلم او لا ثم رهن ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن و يترتب عليه في ظاهر الرواية لثبوت الملك بالتعاطي قبل الرهن لانه ضمن بالقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى بدله يثبت بيع التعاطي وان تأخر التسليم عن العقد بالقول كما في الكبرى [ و ان وافق ] المستعير بما قيد به المعير [ وهلك ] وصار ذا عيب [ فقد ردين اوفاه ] اي فدل ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القدر [ منه ] اي ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقية الدين [ ولا يمتنع المرتهن ] عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه [ اذا قضى المعير دينه ] اي المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله [ وفك رهنه ] وتخليص

ملكه عن يده ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول فان ما بعده من قضاء الدين يابى عنه الا اذا حمل على المجاز [ ورجع ] المعير بما قضى الى المرتهن [ على الراهن ] المستعير لانه مخلص غير متبرع كاهو المشهور لكن في قاضيخان انه لا يرجع اليه بقيمة المعارحتى لو كانت قيمته الفا ورهه بالفين باذن المعير وقضاهما المعير لم يرجع الا بالالف [ ولو ملك ] المعار [ مع الراهن ] اى في يده [ قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن ] الراهن لانه لم يستوف الدين منه [ وجناية الراهن على الرهن ] اى فعل محرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه [ مضمونة ] اى ضمن الراهن بها والضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبي في الضمان [ وجناية المرتهن ] على الرهن [ تسقط من دينه بقدرها ] من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بقدرها من دين له حال هو دراهم او دنانير فالاضافة للعهد فان كان الدين غيرها كالمكيل لم يسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو اورد عينه يسقط نصف دينه عنده كما في الخلاصة [ وجناية الرهن عليهما ] اى فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نفسه مما يوجب الفداء او الدفع بان قتل خطأ او شبه عمد او عمدا والراهن صبي او مجنون [ وعلى ما بهما ] كالعبد [ هدر ] اى سائط عن درجة الاعتبار شوعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية للملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعده هدر لما مروا اما عندهما فغير هدر لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه اشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المرتهن او الاجنبي يقتص لانه حر في حق الدم وبطل الرهن والى ان جنايته على ولدهما او على مال غيروهما كالاجنبي وتمامه في الزاهدي [ وغناء الرهن ] اى زيادته المتولدة من الاصل كالولك واللبن والصوف والوبر والعقرو الارش والنمر وقوائم الخلاف [ رهن ] كالاصل فغير المتولدة كالكسب والهبة والصدقة ليس برهن فحبس الاولى دون الثانية فنلواهن ان ياخذها من المرتهن [ لكن ] النماء يخالف الاصل في انه ان هلك [ يهلك بلا ] سقوط [ شمع ] من اللبن الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزؤه فقام مقام المبدل [ وان هلك الاصل وبقي ] النماء [ هو ] ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المرتهن او اجنبي من النماء بالافن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في شرح الطحاوي [ فك ] النماء [ بقسطه ] اى النماء وكيفيته انه [ يقسم الدين على قسمته ] اي النماء [ يوم نفعك ] لا قبله [ و ] على [ قيمة الاصل يوم القبض ] لا بعده [ ويسقط حصة الاصل ] من الدين فاذا ولدت الجارية للمهونة بلف ولفا قيمه كل نصف صار رهنا فله

يورث منه بلا رضا و لو هلك افتكت الام بالف و لو هلكك افتكت الولد بخمسماية كما لو نقص قيمتها  
 و لو نقص قيمة الولد حتى تغير الى خمسماية مثلا افتكت الام بثلاثي الدين و الولد بثلاثة و لو صار  
 قيمة الولد الفين افتكت بثلاثي الدين و الام بثلاثة فرجع المرتهن على الراهن بثلاثي الالف في هذه  
 الصورة و على هذا البواقي [ و تبدل الرهن ] برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبدا بالف درهم ثم جاء  
 بجارية و قال اخذها مكان العبد فرد المرتهن العبد اليه فانها تصير رهنا و ان لم يقبضها فلو هلك الثاني  
 بعد رد الاول هلك امانة و قيل باشتراط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد  
 ضمان كما في الهداية و هو المختار عند قاضيهان على ان اقامة الشئ مقام غيره انما يكون اذا زال الاول  
 عن مكانه فبقى رهنا ما قبض غاية ما في الباب ان يجعل فسحا في ضمن اقامة الثاني مقامه و تمامه في  
 الكرمانى [ و الزيادة ] التي تسمى بزيادة قصدية احتراز عن تضمينه كالنماء [ فيه ] اى الرهن [ يصح ]  
 قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل و الزيادة محبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتها  
 يوم القبض و ان رادت بعده فلو رهن عبدا بمائة ثم عبدا كان قيمة كل مائة فهلك احدهما سقط  
 خمسون منه [ و ] الزيادة [ في الدين لا ] تصح عند الطرفين و زفرح خلافا له و الاول استحسانى  
 فاذا رهن عبدا بمائة قيمته مائتان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهنا بالمائتين ثم مات  
 فانه يسقط الدين الاول و الفضل من العبد امانة و يبقى الدين الثاني بلا رهن عندهم و اما عبده  
 فسقط جهوته الدينان جميعا [ و لو هلك الرهن ] في يد المرتهن بلا تعدد كما اذا منعه عن الراهن  
 [ بعد ] الهبة او [ الابراء ] اى ابراء المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه [ هلك ]  
 الرهن [ بلا شئ ] من الضمان لانه امانة و القياس ان يضمن كما قال زفر [ لا ] يهلك بلا شئ  
 و ضمن المرتهن لو هلك الرهن في يده [ بعد القبض ] اى قبض المرتهن الدين من الراهن او غيره  
 تبرعا [ او ] هلك الرهن بعد [ الصلح ] اى صلح المرتهن مع الراهن عن الدين على عين [ او ]  
 بعد [ الحوالة ] اى حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل حواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه  
 ضمن قياسا و استحسانا لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء و لذا لو ابرأ رب الدين المدينون بعد الاداء  
 كان له ان يهتدده كما في الهداية و شروحها و فيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما  
 في موضع من الزيادات و في موضع آخر انه ليس له [ فيرد ] المرتهن في هذه الصورة [ ما قبض ] من  
 الدين و بدل الصلح [ و تبطل الحوالة ] بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم و غيره و فيه اشعار  
 بان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن و الا فينبغى ان لا تبطل الحوالة فيما راد عليها لان الاستيفاء  
 التام لم يتحقق و ان الصلح لا يبطل [ وكذا ] ضمن [ لو ] رهن رجل من آخر عبدا يماوى الف  
 درهم بالف درهم ثم [ تصادقا ] اى توافق الراهن و المرتهن [ على ان لا دين ] له عليه [ ثم هلك ] الرهن  
 في يد المرتهن [ هلك ] حال كونه مضمونا [ بالدين ] الموجود لتوهم الثبوت بتلك كرهما له بعد

التصادق فياخذه الراهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نصَّ محمد رح في الجامع انه هلاك امانه  
 و اليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاسبجياي كما في الكفاية وقالوا  
 لا خلاف فيه كما في قاضيان والآحسن ترك العاطف ففي الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك  
 الرهن فهو مضمون وفي قاضيان انه لو ارتهن عند انسان عبدا بكتر حنطة فمات العبد ثم ظمير ان  
 الكرم يكن على الراهن كان الكرّ على المرتهن لان الكرّ كان عليه في الظاهر ووجود الدين  
 من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكرّ لا بقيمة الرهن و الرهن المظنون  
 مضمون عند الصاهبين و عن ابي يوسف رح انه لم يكن مضمونا و يكفي ما في هلاك الرهن  
 مما يراعي في باب حسن المختتم \*

## \* [ كتاب الكفالة ] \*

اورد بعد الرهن لان الطالب ليس ذا يد للوثيقة هنا [ وهي ] لغة الضم او الضمان مصدر كفل كطلب  
 وضرب و علم وكرم كما في القاموس ويعدي الى المفعول الثاني في الاصل بلباء فالمكفول به الدين  
 ثم يعدي بعن للمديون وكلاهما المديون في الكفالة بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر الاسبجياي  
 ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام للدائن ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرءة كما في  
 المغرب وغيره وشريعة [ ضم ذمة ] اي نفس كفيل [ الى ذمة ] اخرى اصيل والذمة لغة العهد  
 وشرعا محل عهد جوي بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فالذمة كالسبب  
 والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والدات بعلاقته الحزنية والحلول فقولهم وجب في ذمته  
 اي على نفسه و تمامه في الاصول [ في المطالبة ] اي اشتراك كل من الكفيل والاصيل في جواز طلب  
 المكفول له نفسها او دينها او عبا واجبة التسليم كالغصب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على  
 الكفيل مطلقا الا ترى ان الوكيل مطالب بالنمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان  
 يكون الكفيل مكلفا حرا فلا يصح ان يكون صبيا وعبدا كما في الحزنية والى انه فعل مشروع لكن  
 الكف عنه اولى فان الاكثر ان يكون اوله ملامة ووسطه فدامة واخره غرامة فعليك بالسلامة كما في  
 الحزنية ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالادنى عقد وثيقة لطرف الوجوب [ لا ] انها في الكفالة بالدين  
 ضم ذمة الى اخرى [ في الدين ] والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب  
 اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه  
 الدين وصحة لهبة من الكفيل للمضرورة [ وهو ] اي لقول الاول [ الاصح ] اي من الثاني  
 كما في الهدية وهو لصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين  
 وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب و الممكن و المتمتع الى



الاخر والدين فعل واجب في الذمة هو هنا تملك مال بدلا عن شيء كما في الكرمانى وغيره [رهى  
 اما [متلبسة [بالنفس] اى نفس الاصيل فهي رمان للاصيل الا ان كل مصدر يعدى بحرف جاز  
 ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير ويقال كفلت بالنفس و بالمال  
 كما في المغرب [وتعتقد] هذه الكفالة [بكفلت] اى بنحو كفلت زيدا لعمر و [بنفسه] اى  
 زيد وفيه اشعار بانها تنعقد ونصح بمجرد اليجاب و مسيجى انها لا تصح بلا قبول الطالب في  
 المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بها ياتي ويقال ان معناه يحصل اليجاب الكفاله [و] تنعقد  
 بكفل [بما] اى بكفاله بجسده وغيره مما [صح اضافة الطلاق اليه] من جزء معين يعبر به عن جميع  
 البدن كالبدن والروح والرأس والوجه والرقبة او من جزء شايخ كالخمس والربع والبعض والجزء  
 وبما ذكرنا من تأويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله بكفلت لا على قوله بنفسه على تسامح  
 كما ظن [وكذا] تنعقد [بضمته] لانه تصريح بموجبه كما في الهداية وفيه اشكال لان الضمان مرادف  
 للكفاله كما في المغرب والصاح والقاموس وغيرها وفيه اشارة الى انه لو قال ( يذير فتم ) فهو كقبل كما  
 في العمادي والى انه لو قال انا ضامن لك حتى نجت معا لم يكن كقبلا كما روى ابو حفص لكنه كقبل  
 في رواية ابي سليمان كما في المحيط [او] بقوله هولزم [على] اى احضاره بقريضة على [او] هو ضم  
 [الى] بقريضة الى الدال على الضم المعتبر في الكفالة [او انا به] اى بالاصيل [زعيم او قبيل]  
 اى كقبل من زعم زعامة او قبل قبالة كما في القاموس فلو قال ( قبول كدم ) صار كقبلا وقيل لا  
 وقيل ان اراد الكفالة والا فعمل كما في العمادي ويؤيد الاول ما في التاج القبول ( يذير فتم )  
 وفيه رمز الى انه لو قال ( فان آثنائ مست ) او ( آثنائ است ) لم يصير كقبلا لكنه صار كقبلا  
 في العرف وبه يغنى كما في المضمرات والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون  
 كقبلا بعد ذلك لم يصير كقبلا اصلا وهذا حيلة لمن يلتمس منه الكفالة ولا يريد ان يصير  
 كقبلا وتمايمه في العمادي [ولا جبر] يكون [عليها] اى لا يجوز للقاضي جبر الاصيل على  
 اعطاء الكفيل [في حد] من الحدود كحد القذف والزنا [او قصاص] في النفس او الاطراف  
 لانه ينأى الكفاله فاذا لم يكفل لازمه ودار معه الى قيام القاضي عن المجلس فان احضر بينة والا  
 خلى سبيله كما في الكرمانى وغيره واجبر عليها عندهما في حد القذف وقيل في حد السرقة  
 ايضا وفيه اشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيهما صح وهي غير صحيحة في الخالصة لله تعالى  
 وهي حد الزنا وشرب الخمر والسرقة والى انه اجبر عليها في التعذيرات وكل جراحة بلا  
 قصاص كما في المحيط والى ان المدينين بالدين الموجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المنتقى  
 وخلاف في ظاهر الرواية ومن عين الائمة ان المصلحة في الازل لجور الناس كما في الخزانة وغيره  
 وعن الترحماني في الكبير ان كان المدين معروفا بالتسويق اجبر عليها كما في القنية والاطلاق مشعر

بانه يجبر عايتها بمجرد الدعوى و ان كان المدعى عليه معروفا كما في الصغرى وعن برهان الايمة الكافي انه لو قال لى عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوى كما في المنية ثم اشار الى الحكم فقال [ و يلزمه ] اى الكفيل بانفس [ احضار المكفول به ] اى الاصيل الذى عرف مكانه [ مطلقا ] اى في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة [ او في وقت عين ] احضاره فيه ان كانت موقته [ ان طلب ] احضاره [ المكفول له ] اى الدايين [ فان لم يحضر ] الكفيل الاصيل [ حبه ] اى الكفيل [ الحاكم ] والقاضي لانه ظالم يمنع الحق وفيه اشارة الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزء الماطلة وقيل لا يحبس اولا اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كموته فان عاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه كما في قاضينان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في المضمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المدبون عاب ولا بدري مكانه واقام على ذلك بيته انذفع عنه مطالبة الدايين كما في المنية [ ويبرأ ] الكفيل بالنفس [ يموت من كفل به ] من المديون لانه سقط الحضور عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل للكفالة وليس كذلك فانه لم يواخذ به وارثه باحضار المكفول به كما في الهداية وغيره [ و ] يبرأ [ بتسليمه ] اى الكفيل ولو حكما كرسول المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله [ حيث يمكنه مخاصمته ] اى في موضع يقدر المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في بركة فيها قاضي بري عنها وعن بعضهم ان بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه اكثر قضائه ظلمه كما في المنية فعلى هذا قلنا برأ في زماننا ولو سلم في بلد فيه حكام من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما في المحيط الى انه لم يبرأ بتسليم اجنبي وان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لبرأ كما في قاضينان [ وبتسليمه ] اى المكفول به [ نفسه ] الى المكفول له بان قال دفعت نفسى اليك من كفالة فلان فلو لم يعلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره [ هنا ] اى حيث يمكنه مخاصمته [ وان شرط ] وقت الكفالة متعلق بالبرائتين [ تسليمه عند القاضي ] لوجود الاستيفاء وهذا في زمانهم واما في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس القاضي لقماد اكثر الناس وبه يغتنى كما في المضمرات وغيره وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بانه لو اقر المكفول له انه لاحق له قبل المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفيلا آخر كما في النظم [ وان مات المكفول له فلو صيه او وارثه مطلبته ] اى الكفيل [ به ] اى المكفول به لقيامه مقام الميت وفيه رمز الى انه لو سلم الى وصى فلو صى آخر ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في المضمرات والى ان لكل من الوصي و لو ارث ان يطالب اذا اجتمعا وليس كذلك فان الوصى

مقدم على الوارث كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالوارث كما في الوقاية لكان احسن لامكان الاستدلال بالتقديم [وان كفلا] رجل [بنفسه] اي المديون جمال كذا [على انه] اي الكفيل [ان لم يواف] اي لم يات الكفيل المكفول له [به] اي المكفول عنه فالموافاة مدى المصنف الى المفعول الثاني بالباء على ما هو القياس عند البعض [غدا] لم يذكره فخر الاسلام وقاضيهان في شرح الجامع [فعليه المال] المعلوم ويحتمل وجوها اخر المال الذي له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل او ببينة المكفول له ومائة درهم مثلا سواء اقر الكفيل انها دين او لا ومائة سوي الدين ومائة له آخر فان في هذه الاربع صح الكفالة عند الشيخين خلافا لمجهد رح وتمامه في المحيط وغيره [صح] ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لوجوب المال والتعليق بالاحضار ينافيه الا انه ترك القياس بالتعامل [فان لم يسلم] الكفيل نفس المكفول به الى المكفول [غدا ضمن] الكفيل [المال] ولم يبرأ من كفالته بالنفس [سواء ادعى المال او لا لانها وقعت مطلقة غير مقيدة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء [وان مات المكفول عنه] في هذه الصورة قبل انقضاء المدة [ضمن المال] فاخذ من تركته لتحقيق الشرط وانما ذكر هذه الشرطية ردا لما توهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بانه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فان اخذ من تركته كما في النهاية [و] هي [اما] كفالة [بالمال] اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما لمنح الخلو [فيصح] الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بانه يكفل المسلم عن الذمي بالخمر للذمي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب والا لم يصح كما في العمادي فتصح الكفالة بالمال كفالة مرسلة اي حالة نحو كفلت بما له على فلان او مضافة نحو كفلت بما يابعت احدا منهم [وان جهل المكفول به] جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسلة او مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالتهما غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في النهاية [اذا صح دينه] اي لم يسقط من المتعاقدين الا بالاداء او البراء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشرط الخيار فانه سقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط بالتعجيز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصح ببذل الكتابة ويشكل بدين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي فالا حشون ان يزداد او بالموت والطرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر [نحو كفلت بما] وجب [لك عليه] من مال فالمكفول به مجهول وفيه اشعار بانه لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيخ فهو كفيل وذا في تركته كما في قاضيهان [او] كفلت

[ بما يدركك ] اي يلحقك [ في هذا البيع ] من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع  
 كافي لازديكي او ضمان المبيع ان لحقه آفة كافي الكرمانى فالمكفول به مجهول لاحتمال استحقاق  
 الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح انصح من المعكون [ او ] يصح وان  
 [ علق الكفالة ] بالمال [ بشرط ملائمة ] اي موكد لموجبها بامكان استيفاء المكفول به او تعذره  
 از وجوبه [ نحو ] ان جاء المكفول عنه او غاب المكفول به او [ ما بايعت ] انت [ فلانا ] اي ان  
 بيعت شيئا من فلان فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزمه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف ما  
 لو قال اذا بايعت شيئا فانه على مرة كافي الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية  
 المكفول عنه في المضاف فان فلانا علم للاناسي كما نقرر [ او ما ذاب ] اي ثبت او وجب من الذوب  
 [ لك عليه ] اي فلان [ او ما غصبك ] فلان [ فعلي ] واجب وانما لم يصرح بالخبر عند اشارة الى  
 ان الكفالة بالنفس كما يكون مرسله يكون مضافة كما في قاضيهان والتقدير فتسليم ما وجب عليه  
 او تسليم من وجب ذلك عليه واجب علي وفيه اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما يصح الكفالة  
 واليه اشار بقوله [ وان عنق ] الكفالة [ بمجرد الشرط ] اي بالشرط المجرد عن الملائمة [ فلا ] يصح  
 الشرط وبطل ويصح الكفالة كافي الكافي وغيره فلا تماسح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعني لا تصح  
 تلك الكفالة كافي التحفة والمضمرات [ كان هت الربح ] فتسليم المال او النفس علي واجب كما مر  
 فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن [ وان كفل بماله عليه ] من مال مجهول [ ضمن  
 ما قامت به ] من قدره [ بينة وان لم تقم ] بينة [ فالقول للكفيل ] فيما يعترف به مع الحلف  
 على العلم كما في قاضيهان وغيره وانما يحلف على البينات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الحالف  
 وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة  
 [ وصدق الاصيل في ] القدر [ الزائد على ] حق [ نفسه ] اذا خبر به فانه انشاء معنى [ فقط ]  
 فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك الزائد فلما اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال  
 الطالب بالفين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك  
 فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في  
 الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية والسلام [ واذا طالب الدائن ] المكفول له [ احدا ] اي  
 الاصيل والكفيل [ فله ] اي الدائن [ مطالبة الاخر ] لان له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد  
 الغاصبين اذا التضمين تملك [ وتصح ] الكفالة بالنفس والمال [ بامر الاصيل ] بالكفالة  
 [ وبلا امره ] سواء كان خطاب المكفول له او اجنبي كما قال اتكفل بنفس فلان او بماله او لفلان فقال  
 كفلت [ فان امر ] الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كافي العمادي  
 [ رجع ] الكفيل [ عليه ] اي الاصيل بما كفل جيادا كان زبونا فلم كفل بجياد وقبل الطالب

منه الزبوف فانه رجع عليه بالحياد لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بانه لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادى لانه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفّل بحضرتها بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع الكفيل عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقد به فلم يتغير كما في قاضيخان والمتبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفّل عن صبي مسجون بحال بامره واداه فانه لا يرجع عليه وكذا اذا كفّل الاجنبي من عبء فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره [ بعد ادائه ] اى الكفيل لا قبله وانما خص اداؤه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في النية [ وان لوزم ] اى لازم الطالب من يكفل له بالمال مأمورا بها اى دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة فى الاصل شدة للمطالبة يقال فلان لازم فلانا اى صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة [ لازم ] الكفيل [ اصيله ] حتى يخلصه اى دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعنى رجع عليه كما ظن وفيه اشعار بانه لو كان الكفيل امرأة يلازمها و الاصح انه استاجر امرأة ليلازمها كما في اللبس [ وان حبس ] الكفيل [ حبسه ] اى الاصيل الا اذا كان كفّلا عن احد الابوين او الجدّين فانه ان حبس لم يحبسهم به يشعر قضاء الخلاصة [ و ابرآؤه ] اى ابراء الطالب الاصيل [ وتأجيله يسري ] ذلك الابراء والتأجيل بالنسبة [ الى الكفيل ] فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداءه سرى اليه والى ان تحليفه لا يسري اذا الحلف لا يفيد الابراء الحالف كما في النية والى ان تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزاهدي [ لا عكسه ] اى ابراء الكفيل وتأجيله لا يسري الى الاصيل لانه لا يجعل الفرع تابعا للاصل والكلام مشعر بان ابراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين الصرف فانه يتوقف على قبوله وتماحه فى المحيط [ وان صالح ] الطالب [ الكفيل عن الف ] من الدراهم [ على مائة ] منها [ رجع ] الكفيل بعد الاداء عليه [ بها ] اى مائة لا بالف وفيه اشعار بانه برئى كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل بتسعمائة لانه لم يصل اليه الا مائة وذكر الالف اتفاقي فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كما في المحيط [ و ] ان صالحه عن الالف [ على جنس آخر ] من مكيل او مرزوق او غيره [ فبالالف ] رجع على الاصيل لانه بالصلح ملك ما في ذمة الاصيل [ و ] ان صالحه [ عن موجب الكفالة ] من مطالبته [ لا يبرا الاصيل ] لانه لم يبرا الا الكفيل [ ولا يصح ] و يبطل كما في الطلبة [ تعليق البراءة عنها ] اى تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة [ بشرط ] محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت اذ انا برئى من الكفالة وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان في الابراء تمليكا ينافيه التعليق وذكر فى المحيط انه لو كفّل بنفس رجل على انه متى راي الطالب بنفسه فانا برئى منها كان جائزا [ كساير البراءات ] اى مثل تعليق باقى البراءات عما يتعلق

به فبطل لو قال ان جاء زيد فانا برئى من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا  
و ذكر في العمادي ان التعليق بشرط كل صحيح كما اذا اعطى مديون لعيال دائن كذا من دينه  
فقال الدائن ان اعطيته فقد ابرأتك منه [ ولا ] يصح [ الكفالة ] بها لا يمكن استيفاءه من  
الكفيل كما ذكفل رجل من جاني للطالب [ بالحدود ] اى بنفس حد القذف والسرقة والزنا والشرب  
[ والقصاص ] فان النيابة لا يجري في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس  
والمال [ و ] لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البائع للمشتري [ بالمبيع ] اى بجالية  
على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا  
شيء على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانها يصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقل  
الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرمانى [ بخلاف السمن ] فانه دين صحيح لغيره وهذا مستدرك  
كما لا يخفى [ و ] لا [ بالرهون ] فانه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم يجب على المرتهن شيء لكن  
في الاختيار انها تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالبيع والرهون ويبطل بالهلاك للقدرة قبل  
الهلاك والعجز بعده [ والامانات ] سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة او غير واجبة  
التسليم كالبراقى لكن في التحفة انها تصح بواجبة التسليم كالبيع والرهون وغيرهما [ كالوديعة والعارية  
والمستاجر ومال المضاربة والشركة ] فانها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على  
الاصيل [ وبالحمل على دابة مستاجرة معينة ] بان استاجر زيد من عمرو دابة معينة لحمل كذا  
فكفل بكر من زيد لعمرو بذلك الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم ينبت له  
الولاية على دابة غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانه  
صح الكفالة بتسليم دابة مستاجرة معينة لتصور التسليم من غير نصرف في ماله باعلام مكانها وبانه  
صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره [ وبخدمة عبد كذا ] اى مستاجر معين  
لانه لم يقدر عليه فان كفل بتسليمه جاز للقدرة عليه كما مر [ و ] لا [ عن ميت مفلس ] اى اذا  
مات الرجل مفلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغريمه لم يصح لانه كفل بدين ساطع لان الدين هو  
الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضى قيام الدين في الدنيا وهذا عنده  
واما عندهما فبصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمفلس من  
افلس اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم او دنانير ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة [ و ]  
لا تصح عند الطرفين [ بلاقبول الطالب ] للكفالة [ في المجلس ] اى مجلس عقدها سواء كفل  
بالنفس او بالمال واما عند ابي يوسف رح فيصح موقوفا على اجازته وقيل نافذا وله حق الرد على  
اختلاف المشايخ واثرو فيما اذا مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل به عنده وفيه اشارة الى انه  
لو وحل الايجاب او القبول من المطسوب او قال اجنبي كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل

لم يصح عندهما كما في المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غائب واجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضيان [ الا اذا كفل ] الوارث [ عن مورثه في مرضه ] مرض الموت [ مع غيبة غرمائه ] فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا يتوقف على تسمية المكفول به وله كما في النهاية والى ان المريض لو لم يأمر الوارث بالكفالة صار كفيلا وهذا عند ابي بوهف رح وفي رواية عنه واما عند غيره فلا يصير كفيلا كما في قاضيان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذا مال وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لحاجته الى ابراء ذمته وفي الزاهدى كفالة الوارث عن المريض بامره بغيبة الطالب بقدر التركة يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل لم تصح ومنهم من قال انها تصح نظرا الى المريض كما في النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمجرد الايضاح لانه يغني عنه قوله بلا قبول الطالب [ و ] لا [ بمال الكتابة ] لانه ليس بدين صحيح كما مر وكذا بدل السعاية عنده [ والعهد ] اي لا يصح الكفالة بالعهد لانه مشتركة بين معاني الصك القديم لانه وثيقة والعقد لان العهد و حقوقه لانها ثمراته وغيرها فان اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان وذا بلا خلاف في ظاهر الرواية وعنهما انه ضمان الدرك كما في غاية البيان [ والخلص ] اي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعنهما هو ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا بلا خلاف كما في الغاية وغيرها [ ولا ] يصح عند بيع مال المضاربة [ ضمان المضارب الثمن ] عن المشتري [ لرب المال ] ظرف الضمان [ و ] لا يصح عند بيع مال الوكالة [ ضمان الوكيل بالبيع ] الثمن [ لمؤكله ] لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كما في الهداية فقد اهتمت هاهنا بحكم الامانات [ و ] ضمان [ احد الباعين ] الشريكين حصة صاحبه من ثمن عبد مشترك بينهما باعاه [ بصفقة ] واحدة فلو باعاه بصفقتين بان سمى كل لنفسه ثمنا ثم ضمن احدهما الاخر صح الضمان لامتنياز نصيب كل عن الاخر والاشمل الاخصر ضمان احد الشريكين في دين مشترك لاخر كما في العمادي والاحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة بمال الكتابة و ضمان الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما مرها على ما يشعر به كلام المحيط والفصولين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخرين من الاربعة باطلين [ وصح ضمان الخراج ] موظفا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيرها وقيل اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج فانه لم يجب في الدمة وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكوة لانه عبادة غير بدل عن شيء كما في النهاية وغيرها [ و ] ضمان [ النوائب ] جمع النايبة اي الحادثة وشروعا ما يضرب السلطان على الرعية لمصلحتهم كاجور

حفظ الطريق ونصب الدروب و ابواب السكك و كرم الانهار و اصلاح الرض فانها دين واجب  
يجب به طاعة للامام و قيل ما ينزل من جهة سلطان ولو غير حق و لكن يعلم و لا يفتى  
به لئلا يتجاسروا في الزيادة و لان اكثر النوايب في زماننا ظلم و لذلك من تمكن من دفعه  
فهو خير له كذا في النية و قيل لا يصح الضمان بما يأخذه الظلمة في زماننا ظلما و قيل يصح  
و عليه الفتوى كما في النهاية و ذكر الكرمانى انه يصح لتجهيز الجيش اذا لم يكن في بيت المال  
ما يكفيهم و تعاونوا على البر و التقوى [ و ] ضمان [ القسمة ] اى ضمان احد بتقسيم قيمى  
بين الشريكين عند طلب احدهما و ان امتنع الاخر عنه و قيل انه فعل غير مضمون و قيل ان  
ما كان من الديوان راتباً في كل رقت فناية و غير راتب فقسمة و بما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد  
استدرك قوله [ وان كانت ] تلك النوايب و القسمة [ بغير حق و مال ] خبره حال [ لا يجب ]  
اداءة [ على عبد حتى يعتق ] كمال اقر عبد مسجور باستهلاكه و كذبه المولى او باعه انسان او اقرضه  
او امهر امرأة فكنت بغير اذنه و كفل احد به [ حال على من كفل به ] اى المال [ مطلقا ] غير  
مقيد بوصف التعجيل و التأجيل اذا الكفيل غير معسر و فيه ايماء الى انه لو استهلاكه عبد معاينة  
او اذن فاقتر بدين فهو عليه في الحال و الى انه لو كفل موجلا فليس بحال [ و بطل دعوى ] مبيع  
من [ ضامن الدرك ] فمن باع دارا و كفل عنه بالدرك و قبل الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى  
الكفيل انها ملك له او لو كيله بطل دعواه لانه يناهى احكام البيع [ و ] بطل دعوى مبيع من  
[ شاهد كتب ] بامره او بغير امر [ شهد بذلك ] او شهد بما فيه او اشهد عليه [ على صك ] اى  
قبالة للبيع ظرف كتب [ كتب فيه ] اى في ذلك الصك [ باع ] فلان [ ملكه ] اى بيعا صحيحا  
او نافذا او لازما او غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرار بأنه باع ما هو ملكه لان  
ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه و فيه رمز الى انه لو قال احد اكتب شهادتى فيه  
فكتب المأمور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان داره و قد اقر انه باع ملكه [ بخلاف ]  
دعوى [ شاهد كتب ] فيه [ شهد على اقرار العاقدين ] بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جرى  
البيع بمشهدى او اشهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس  
فيه اقرار بالملكية و لا يخفى ما في هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية اللطافة في ختم  
الكتاب والله اعلم \*

## [ كتاب الحوالة ]

اورد بعد الكفالة لانها تخص بالدين و لم يشمل العين بخلاف الكفالة [ هي ] لغة دالة على الانتقال  
فانها اسم من احلت زيدا بكذا من المال على رجل فاحتمل زيد به عليه فانا محيل و زيد محال و



محتال والمال محال به ومحتال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وقد لغى قولهم المحتال له للمحتال فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغولان في التاج ان المحتال له صاحب الدين في الفقه فانه محل النزاع فكيف يستدل به وشرعية [اثبات دين على آخر] ولو حكما في ضمن عقد اولاً وسيجى تمامه وما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة الدراهم الوديعة كما ظن فان بالحوالة صار المحتال عليه مجبوراً على الاداء واحتزبه عن الكفالة بالنفس وغيرها فان الدين وصف شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة الا للنقل الحسى لاخر اى المحال على آخر اى على محتال عليه بقريضة المقام فمن الظن يخرج عنه الحوالة على المديون ويدخل فيه اثبات الثمن للبائع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لان في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحتزبه عن الكفالة على القولين الراجح والمرجوح [مع عدم] بقاء [الدين] ولو حكما [على المحيل] اى الاصيل [بعده] اى بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لرد ما قال بعض المشايخ ان الدين باق في ذمة المحيل فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف رح وهو الصحيح فلو احال الراهن المرتقن الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن المحيل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد رح وقال بعضهم انه لم يثبت نصاً انها اثبات المطالبة او الدين كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالحوالة انتقل الى المحال عليه وبرئ المحيل عند العلماء الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولاً بحق المحل ولم يصرم ملكاً له على الصحيح واعلم ان هذا تعريف رمضى وتعيين لمعنى الحوالة من بين سائر الافعال فان الحد هو العقد المخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشئ على ما يتوقف عليه ذلك الشئ بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشئ كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه الحيثية [فهي] اى الحوالة [بشرط عدم براءته] اى المحيل [كفالة وهذه] اى الكفالة [بشرط براءة الاصيل حوالة] اى كل واحدة من الحوالة والكفالة تستعار للاخرى عند تحقق موجهه فلو قال املت بشرط عدم براءة المحيل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة وحوالة لان العبارة للمعاني [وصح] الحوالة [بلا] ثبوت [دين للمحتال على المحيل] بان يستعار الحوالة للوكالة لاشتمال كل على النفل كما في الكرماني [و] نص [به] اى بدين له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوماً والا فلا نصح كما اذا قال املت جميع ما يندب لك علي فلا فى المنية [برضاها] اى تصح برضا المحيل والمحتل وفي الزيادات انها تصح بلا رضا المحيل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يقم الدليل الاعليه كما في الكرماني فلو قال لطلب ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب صححت وبرئ الاصيل [ر رضا المحتال عليه] سواء كان عليه دين اولاً وقيل لا يشترط رضاه

كافي الزاهدي و ذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعاً و فيه رمز الى انه لا يشترط حضور المحال كما قال ابو يوسف رح لكنها باطلة عند الطرفين بلا حضورهما كما في النظم و الى انه لا يشترط حضور المحيل و المحتال عليه كما في النهاية و الى ان الحوالة في الشرع ليست بعقد و هو عقد صورته ان يقول المديون للدائين احلت بما لك على من الدين على زيد و قال الدائين قبلت كما في المستصفى [ فيبراً المحيل من الدين ] الذي احواله للمحال على المحال عليه و التعريف و ان حامل مؤنته لكنه ذكر لتوطية قوله [ الا ان يتوي ] حقه كي علم اي يهلك الدين المحال به [ بموت المحتال عليه ] اي بسبب موته حال كونه [ مفلساً ] اي لم يترك عيناً ولا ديناً ولا كفيلًا [ او حلفه ] اي يحلف المحتال عليه [ مسكر الحوالة ] موصوفة بقوله [ لا بينة ] للمحيل و المحتال كما في قاضيخان و شرح الطحاري فالاحتفاء بالمحتال ظن [ عليها ] اي على تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد الى المحيل و عنه انه لا يعود [ وقال ] اي صاحبان ان التوى يكون بما هو عنده من الامرين المذكورين [ و بان فلسه ] اي بتفليس [ القاضي ] المحتال عليه و قضائه بافلاسه حين ظهر عليه حال حيوته و فيه اشعار بانه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسرت له لم يرجع المحتال على المحيل بالدين لكنه لو ما طله فجاء المحال الى المحيل و قال ( آن زرد و دگر كرمي نى دهر ) فقال المحيل ( مهمل است من گيرم از دى تو نم گزرت ) رجع المحال بالدين على المحيل لانه بطل به الحوالة كما في الجواهر و الاحسن تأخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين اذ عين و المقيدة ان يحيل بما له عليه من احد هما و لو غصبا فاشار الى الازلى فقال [ و تصح ] حوالة شيعى من دين اذ عين [ بلا شيعى ] او بلا ذكر شيعى بحجب للمحيل [ على المحتال عليه ] فان اداه فعلى الازل يرجع بما اداه على المحيل لانه قضى دينه بامره و على الثاني يرثي المحيل و المحتال عليه كما في قاضيخان لكن لو احوال مائة من من الحنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيعى ولا للمحتال على المحيل لم يصح الحوالة و لذا لو قال قبل المحتال عليه فلا شيعى عليه كما في المنية ثم اشار الى الثانية فابتدأ بالعين فقال [ و ] تصح [ بدراهم الوديعة ] اي بمال الامانة كدنانير الوديعة و غيرها [ و يبراً ] المودع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة [ بهلاكها ] اي تلك الدراهم [ وكذا ] بالدراهم [ المغصوبة ] اي بما يكون مضموناً على المحتال عليه [ و لم يبراً ] الغاصب المحتال عليه [ بهلاكها ] لانها فاتت الى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة [ و ] تصح [ بددين ] المحيل [ عليه ] اي على المحتال و يبراً به ثم اشار الى حكم آخر من الحوالتين فقال فى المقيدة [ فلا يطالبه ] احد اي لا يطالب المحتال عليه بشي من الوديعة و المغصوبة و الدين [ الا المحتال ] فلا يطالبه المحيل [ و في ] الحوالة [ المطلقة للمحيل انطلب ايضا ] فلمحتال الطلب وليس لتقديم فائدة ظاهرة

[ ولا تبطل ] الحوالة ولو مقيدة [ بأخذ ما ] كان [ عليه ] أى المحتال عليه من الدين والمغصوبة [ أو ] ما [ عنده ] من الرديعة فللمحيل ان يأخذ الدين أو العين من المحتال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به حق المحتال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان يأخذ منه لانه صار مشغولا بالحوالة فلودفع اليه ضمن [ ويكره السفنجة وهي ] لغة وشرعة بضم السين وسكون الفاء فتح التاء اسم من السفنجة بفتح السين [ اقراض ] مالا ليأخذه صديقه وقيل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وان احتمل ان يكون من تتمته فقال [ لسقوط خطر الطريق ] أى اشرائه على الهلاك في الطريق فيكره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انها يكره اذا ذكرت والا فلا بأس به كافي النهاية وانما ذكر في الحوالة لانه حال الخطر المتوقع على المستقرض ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام \*

## [ كتاب الوكالة ]

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض امر لکن الوكالة بلا نفع [ وهي ] لغة بالفتح ويكسر اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره وبالكسر ويفتح مصدر يكل فهو وكيل فعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه الامر أي مفوض اليه وقولهم الوكالة الحفظ والوكيل الحفيظ مجاز بعلاقة السببية كافي المغرب ويطلق الوكيل على الجمع والمونث كافي القاموس وشرعة [ تفويض التصرف الى غيره ] أى اقامة احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم مورث لحكم شرعي كالنكاح والطلاق المورثين للحل والحرمه فان اللام للعهد فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كاظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيل في كل شئ فانه لم يصر به وكيل لجهالة التصرف وفي الاستحسان يصير وكيل بالحفظ فينبغي ان يزداد الحفظ كافي التحفة وكذا يخرج عنه الايصاء فانه نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القايمه به المتبادرة ويدخل فيه توكيل مسلم ذميا ببيع مال غير متقوم كاياتي وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يقل المخاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحسانا لانه دليل القبول كافي المبسوط وفيه ايماء الى ان القبول شرط ولو حكما وبه يشعر كلام الهداية [ وشرطه ] أى شرط نفس ذلك الوكالة [ ان يملكه الموكل ] أى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه والا فالتوكيل باطل فلا يشكل انه خلاف عادته في اختيار رائه دون رائها فان المسلم لا يملك بيع الخمر والخنزير وشراءهما وقد صح عنده خلافا لهما توكيله لذمي فيتصدق بالثمن ويتخلل ويتسبب لانه قادر عليه وان امتنع بعارض النهي كافي المضمرات [ و ] ان [ يعقله ] أي يدرك [ الوكيل ] ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا مالم يملك والشرى جالب له وان هذا الغبن فاحش وذاك يسير كما في الكرمانى فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كبير وفاق لا يجدد العقد كما في المحيط

وغيره [ و ] شرط حكمه ان [ يقصده ] اى التصرف بان لا يوزل فيه و الا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيلاً لانه يعقله و يقصده و ان لم يرجح المصلحة عن المفسدة و الى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط خلافاً لمحمد رح فلو وكل ببيع عبده و طلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافاً له كما فى المحيط وغيره [ فيصح توكيل الحر البالغ ] العاقل بقريضة الاتي او الحر الصبي او العبد الصبي [ او ] البالغ [ الماذون ] من جهة الولي والمولى العاقل [ مثلهما ] اى مثل الحر والماذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ ماذونين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الطان انها تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة [ و ] صح توكيل الحر البالغ و الماذون [ صبياً عاقلاً و عبداً ] صبياً او بالغاً عاقلين حال كونهما [ محجورين ] من التصرف فالاقسام اثني عشر من ضرب اربعة في ثلثة [ ويرجع الحقوق ] اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي و العبد [ الى موكلهما ] لا اليهما لقصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق يرجع الى الوكيل الماذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالاً او موقلاً كما فى المحيط وغيره [ بكل ما ] موصوفة اولى من الموصولة و الظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد [ يعقده ] اى يحصله الانسان [ بنفسه ] اى مستبدداً بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرهما ولا يشكل بتوكيل المسلم او الذمى ذمياً او مسلماً ببيع الخمر او شرائها از بالتوكيل ببيع السلم والاستقراض كاظن فان الكفالة كافية للدولين والثالث مستثنى بقريضة الانى والرابع مختلف فيه كما سيجى [ و ] صح التوكيل و لم يرض الخصم [ بالخصومة ] اى الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما فى المستصفى والجواب اقراراً كان او انكاراً كما فى التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف فى اللزوم كما فى الظهيرية فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو المختار فلا يرد الوكالة بوجه الخصم كما فى النهاية وغيره وافتى بعض المتأخرين باللزوم عند تعنت المدعى عليه وبعده عند اضرار المدعى وهو المختار عند الامام السرخسي وشمس الاسلام وهذا كله اذا كان مقيماً صحيحاً والا فقد لزم بالاجماع كما فى الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخروج الا عند الضرورة كما فى النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدولاً مستحلفاً وشاهدين على الحلف او النكول وتأممه في خزانة المفتين والاطلاق مشعر بانه صار وكيلاً في هذه الصورة بالانكار والاعراض جميعاً وله ان يستثنى الاقرار عند محمد رح خلافاً لابى يوسف رح كما فى الظهيرية [ في كل حق ] للرجل او المرأة ولو وصيها على الناس او عندهم او معهم او بالعكس [ و ] صح [ بايقائه ] اى اداء كل حق [ و ] استيفائه [ اى قبضه ] [ الا في حد ] مصدر اى امتيغاء في حد من الحدود [ وقصاص بغية موكله ] عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لى على فلان حد او قصاص فى النفس او الطرف فوكلتك

ان تطلبه منه فان استيفاءهما بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لمعطوطها بالعبهة وفيه رمز الى انه صح التوكيل باثبات الحد والقصاص خلافا لابي يوسف رح والى انه صح التوكيل باستيفاء التعزير كما في شرح الطحاوي [ ويرجع الحقوق ] اي حقوق عقود تصدر من غير الصبي والعبد المحجورين [ الى الوكيل ] دون الموكل ولذا جاز للموكل ان يوكل غيره بهذا الحقوق ولم يحز للموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما ياتي في كل عقد فيه مبادلة ملك بملك كما [ في بيع ] سرق سلم وقد يشير اليه تنكيره وفي الاطلاق رمز الى انه لو باع بحضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل كما في الصغرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل كما في الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بحضرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كما في العمادى قال شرف الدين النواجزي انها لا ترجع اليه وفي التخصيص اشعار بالخلاف كما لا يخفى [ و شراء ] وان اضاف الى الموكل وخلافه في العمادى وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة [ و اجارة ] واستيجار [ و صلح عن انزال ] دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال [ فيسلم ] الوكيل [ المبيع ] الى المشتري في الوكالة بالبيع [ ويقبضه ] اي المبيع من البائع في الوكالة بالشراء ففيه استخدام [ و ] يقبض [ ثمن مبيعه ] في البيع [ و ] يجب [ عليه ] اي الوكيل [ ثمن مشتره ] في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى [ ويخاصم ] بالفتح في الاستحقاق والعيب فلواستحق المبيع رجع المشتري بالثمن الى الوكيل بالبيع ان نقد الثمن اليه وان نقد الى الموكل رجع به عليه ولو وجد المشتري عيبا واثبت العيب عليه ورده بقضاء اخذ الثمن من الوكيل ويخاصم بالكم [ في الاستحقاق ] اي استحقاق المبيع فرجع الوكيل بالشراء الى الثمن على البائع دون الموكل [ والعيب ] اي عيب المبيع فرده الوكيل على البائع وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يرده الا برضاء الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الساطر المتتمع كما ترى فلا وجه للقول بالتسامح ههنا حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن [ و ] يخاصم بالفتح في طلب [ شفعة ما اشترى ] من عقار فالشفيع يخاصم الوكيل بالشراء [ وهو ] اي العقار [ في يده ] اي الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يخاصم دون الوكيل لانتهاء الوكالة فقول في شفعة معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقربة المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتره اشعار بانه متى صار الوكيل بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر الموكل عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الافعال والا

فان تبرع وارثه و الا فوكل الموكل كذا ذكره المصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان العهدة على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن و غيره وفي الخلاصة لو باع محضرة الموكل فالعهدة على الوكيل وفي عيوب بيع قاضيخان ان الرد بالعيب على الوكيل وفي ما ذورن المحيط اذا غاب الوكيل او مات فالحقوق ينتقل الى الموكل وفي الظهيرية لو اخبر الوكيل بالبيع في قبض الثمن وكل الحاكم الموكل بقبضه وينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا [ويثبت الملك للموكل] اي موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه [ابتداء] فان الوكيل نايب في حق الملك اصيل في حق الحقوق وانتقالا بمبادلة حكيمية عند الكرخي وهو المختار عند ابي طاهر الدباس والادل عند القاضي ابي زيد وهو الاصح كما في النهاية و غيره [فلا يعتق قريب وكيل شراء] اي شري الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته والملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى فالقريب لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالاولى ان يقرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف [و] يرجع الحقوق [الى الموكل في] كل عقد ليس فيه مبادلة ملك بملك كما في [نكاح وخلع] لان الوكيل فيهما سفير اي حاكمي حكاية غيره فلا يلزم عليه شيىء كما في الكفاية و غيره [وصلح من انكار] لانه فداء يمين للموكل دون اقرار فانه مبادلة [او] صلح [من دم عمد] وشركة ومضاربة [و] في [عتق على مال وكتابة وتصدق وهبة] واستيهاب [واعارة] وامتعارة [وايداع ورهن] وارتهان [واقراض] اي اعطاء مال اداة بعينه ولم يذكر الاستقراض لما مرّ في الايمان انه لا يصلح التوكيل به وعليه الفتوى كما في الخزانة فما اشتهر انه باطل اريد بطلانه على اصحّ الروايتين [فلا يطالب] على المحلول [وكل زوج بالمهر ولا وكيلها] اي الزوجة [بتسليمها] الى الموكل [و] لا [يبدل الخلع] للزوج لما مرّ انه سفير فيه [وللمشتري] من البائع الوكيل [منع الثمن من موكل بائعه] اي موكل وكيل يبيع ليس عبدا وصبيّا محصورين لما مرّ فاضافة البائع عهديّة [فان دفع] المشتري من الوكيل الثمن [اليه] اي الموكل [صح] الدفع لانه حقه [ولا يطالب ثانيا] اي لا يطالب بائعه الوكيل الثمن طالبا او طالبا ثانيا فهو مصدر احوال و يجوز ان يكون الفعل محمولا والمعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طالبا او مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في الاخذ ثم الدفع ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين رقع المقاصة به كما في الهداية وهذا حيلة للوصول الى دين لا يوصل اليه \*

[فصل \* لا يصح] ويفسد [بيع الوكيل] اي وكيل بوكالة مطلقة

[وشراء] اي شراء ذلك الوكيل فلو قبل بتعميم المشية لصح كما اذا قال بع ممن شئت فباع [ممن يرد شهادته له] اي لذلك الوكيل للولاد او الزوجية او غيره للتهمة فلا يصح لو باع من

نفسه او ولده او ولد ولده الصغيرين و اضافة البيع للمهد فلو باع باقل من قيمة بغبن فاحش لم يصح بالاتفاق وكذا بمثل القيمة او بغبن يسير وفي رواية عنه ويصحان عندهما فلو باع باكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى انه لو باع من هؤلاء بامر الموكل صح كما في العمادي والى انه لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشراء وقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان بيعا بالتعاطي كما في المنية والى انه لو باع من ابي الموكل او ابنته او عبده صح كما في الخزانة [ و صح ] عنده [ بيع الوكيل ] بيعا مطلقا وليس الاضافة على نحو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار [ بما قل ] من الثمن ولو غبنا فاحشا [ از كبر ] منه وانما ذكره ليتنازل كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن ذكره استطراديا كما ظن [ والعرض ] بالسكون والتحرك غير الحجريين [ والنسيه ] وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح الا بالنقدين بمثل القيمة ازها يتغابن فيه او باجل يسير كما في التمر تاشى فلو باع الى خمسين سنة صح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا واخر الثمن صح عنده خلافا لابي يوسف روح وفيه اشارة الى انه لو سمي الثمن فباع باقل لم يصح ولو باع باكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع بالنسيه لم يصح كما في قاضيهان وكذا بالعكس كما في الخزانة [ و ] صح عنده [ بيع نصف ] اي بعض [ ما وكل ] وان ضرره التبعض كالعبد كما في الحقايق [ يبيعه ] مطلقا وعندهما اذا ضره التبعض لم يصح بيع النصف الا اذا باع باقيه قبل ان يختصما لان الشركة عيب [ و ] صح [ اخذه ] اي الوكيل بالبيع [ رهنا ] ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم يصح عندهما ان يأخذ رهنا قليلا بوجب نقصانا لا يتغابن مثله كما في الصغيرى [ او كفيلا بالثمن ] للاستيثاق [ فلا يضمن ] الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن [ ان ضاع ] الرهن [ في يده ] اي الوكيل [ او ] ان [ تولى ] اي هلك [ ما على الكفيل ] من الثمن بان مات الكفيل او المكفول عنه مغلصا كما في الكرمانى [ و يقيد ] عندهم [ شراء الوكيل ] اي من وكل بشراء شئ غير معين وان كان الثمن مسمى [ بمثل القيمة ] اي بما قوم به المقومون كلهم [ و زيادة يتغابن ] اي يتحمل الناس بها [ وهي ] اي تلك الزيادة على رواية النوادر [ ما قوم به مقوم ] واحد دون اقل اي قدر ما بين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدراهم او الدينانير فالباء صلة وليس بحال فلو اشتروه ذلك الوكيل شئاً بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه عاليا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعض بتسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يعتنى كما في بيع الصغيرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد واما اذا كانت معلومة في البلد كالحبى وغيره فالزيادة لا تنفذ على

للموكل وان كانت فلما لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كافي المحيط وعلى رواية الجامع  
 عن محمد رح ان اليمير نصف العشر اقل وعن نصير بن يحيى رح انه في العشرة في العروض زيادة  
 نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كافي شرح الطحاوي وذكر  
 في بيع الخزانة في الحيوان ( ده نيم ) وفي العروض ( ده يازده ) وعن الحسن العكس وذكر في  
 التمرناشي انه في الكل ( ده نيم ) عند بعض وفي الكرماني ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم  
 وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب والظاهر ان اليمير له الغبن اليمير جامعه  
 ( من حاقب ) فالعين والحاء والقاف اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون والالف  
 والباء الى نصف درهم ودرهم ودرهمين وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شئ بعينه لا يتحمل منه  
 الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يتحمل اليسير لا الفاحش ولا نص فيه كافي المحيط  
 والى ان الغبن اليسير انما يعفي اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعفى كزيادة النجاسة  
 على قدر درهم كافي العمادي [ ويتوقف ] عندهم [ شراء نصف ما وكل بشرائه ] من شئ  
 بعينه كعبد ودار وثوب معينات [ على شراء ] النصف [ الباقي ] لانه خالفه بشراء نصف فلا يلزم  
 الموكل الا بعد شوائه الا اذا لزم القاضي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية  
 وصرح به في قاضيان وغيره فمن الظن انه محمول على الوكيل بشراء غير معين وان القياس يقتضي  
 ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بشراء معين [ ولورد مبيع على وكيل ] بالمبيع [ بعيب رده ]  
 الوكيل [ على امره ] اي موكله [ الا وكيل ] رفع على البذل اي لا يردده وكيل الا وكيل [ امر ]  
 بعيب يحدث [ مثله ] في مدة قصيرة فرد عليه بغير قضاء فانه لا يردده [ وانزله ] اي الوكيل  
 [ ذلك ] المبيع بلا خصومة الامر وفيه رمز الى انه لو ورد الوكيل بقضاء القاضي بالبينة او مכול  
 الوكيل يردده على الموكل واني انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث في مدة  
 اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء او بالقضاء بالبينة او بالنكول يردده على  
 الموكل ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخاصم الموكل ويلزم الوكيل  
 والى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل الا ان يخاصم الموكل فيلزم عليه بالبينة او بالنكول وانما  
 جعل النكول في باب الشراء كالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الشراء سبب الملك  
 بخلاف الوكيل فانه مضطر فيه كما اضطر عند اقامة البينة ونماه في الكرماني وفي امتداد الاقرار  
 الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالعيب وانكر الوكيل لم ينقص البيع ولم ينزح الامر ولو قيل  
 شئ كافي المحيط [ وان باع ] الوكيل بالنسيئة [ نساء ] اي موجلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر  
 [ وقال ] الوكيل [ ود طلق ] الامر [ الامر ] اي الوكالة بالمبيع [ فقال ] الامر [ امرتك ] ان  
 تبعه [ بنقد صدق الامر ] مع البعيرين : على الوكيل السمن حاد وفيه اشعار بانه سوا امره بالنقد



فباع نساء لم يجز كما مر [ وفي المضاربة ] اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك بنقد صدق [ المضارب ] مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقل في الوكالة [ ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده ] اى يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج اليه راض كل حتى يجزيه الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقد عليه فاذا باع او كاتب او خلع او زوج مثلاً يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الاخر سواء كان الثمن مسمى او لا والوكيل حاضراً او غائباً كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه اذا تصرف احدهما والاخر حاضراً لم يجز الا اذا اجازة الاخر وان كان غائباً فاجاز لم يحز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف رح انه جائز كما في المحيط والمتبادر ان يكون وكالتهما بكلام واحد بان قال وكالتهما ببيع عبدي واما اذا وكلا بكلامين بان وكل به رجلاً ثم آخر صح تصرف كل بدون اجازة الاخر [ الا ] اذا كان توكيلاً [ في خصومة ] فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيلهما بان يستوى الأمر برأيهما وانما انفرد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصومته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان لا يقبض احدهما بدون الاخر كما في الكافي [ و ] في [ رد رديعة ] كبضاعة و زعارية و مغصوب [ وقضاء دين ] دون قبض الرديعة والدين [ و طلاق وعتق ] فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وفالا لا يطلقن احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقها ان شئتما لا ينفرد احدهما به والظاهر ان الاعتاق كذلك [ لم يعوضاً ] فانه لو كان الطلاق والعتق بعوض لم ينفرد احدهما الا اذا اجازة الموكل او الوكيل الاخر [ ولا يصح ] ويبطل [ بيع عبد ] مال صغيرة الحر المسلم من مشتري لرقبته [ او ] بيع [ مكانب ] مال صغيرة المسلم [ او ذمي مال صغيرة ] فان ولداهم الكبير كالاجنبي فلم يصح بالطريق الاول [ للمسلم ] قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضاً فان امر المفهوم اكثري لاكلي كما مر غير مرة فليس تسامح كما ظن [ و ] لا [ شراء ] اى شراء كل من هواء شيئاً من بيع للصغير المسلم بماله واما شرائهم للصغير بمالههم فيصح والارض شمولاً ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كثر في مال صغيرة المسلم لان ما سوى البيع من التصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من انامي والمستامن والحربي والرق في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي [ والامر بشراء اطعام ] اى طعام غير رايمة محمول [ على البري ] صورة دفع [ دراهم كثيرة ] بحيث يشتري بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشترى احدهما لا يجوز على الامر كالمواشيت بها شعيراً او لحماً او فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الثمن الى الوكيل اشعار بأنه لو امر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل [ و على الخبزي ] دراهم [ قليلة ] بحيث لا يشتري بها في العرف

الا الخبز فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الامر [ وعلى الدقيق في ] دراهم [ متوسطة ] بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلاثة والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كما في الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قيل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرمانى وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادام كاللحم والمشوي دون البر ودقيقه وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في الذخيرة [ و ] الامر بشراء الطعام [ في متخذ الوليمة ] اى طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم زمان [ على الخبز ] ولو كثرت الدراهم از توسطت للعرف [ و الامر بشراء حمار ] او فرس او بغل [ يصح ] بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا لو امر قاض بشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشترى مقطوع الاذن او الذئب منه كما في المحيط [ و ] الامر بشراء [ دار ] يصح [ ان ذكر ثمنها ومحلها ] ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احدهما كما في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفي وعن ابي يوسف رح لابد من الثمن والمصر [ و ] الامر بشراء [ شئ ] فيرمعون يصح ان [ علم جنسه ] المبين في النكاح [ من وجه وذكر ثمن عين ] ذلك الثمن اى بين [ نوعا ] والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف رح انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن و الى ان جهالة وصف غير مانعة كما في المحيط [ لا ] يصح ذلك الامر بذكر الثمن [ ان فحش جهالة جنسه ] بان جهل الجنس [ من ] كل [ وجه ] فهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى وفيه اشعار بانه لو بين نوع ذلك الجنس صح و اريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد [ كالرقيق ] الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم [ والتوب ] الشامل للديباج والكتان والقطن [ والداية ] الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفا كما في الهداية وغيره اول كل ذي قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة [ وصدق ] عندهم [ الوكيل ] لانه امين بشراء عبد ولو معين ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد [ في ] قوله [ شريت عبدا ] معينا [ للامرفات ] العبد عنده [ و ] قد [ قال الامر بل ] شريته [ لنفصك ] ان دفع الامر الثمن [ الى الوكيل ] وفيه اشعار بانه لو اختلفا وهو حي صدق الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية [ والا ] يدفع الثمن [ فالامر ] الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بانه لو كان حيا صدق الامر بطريق الاولى عنده واما عندهما فكذاك اذا وكل بغير معين والا

صدق الوكيل وتمامه في الهداية [ وللوكيل ] بالشراء [ حسن المبيع ] أي المشتري وإنما اختاره عليه  
لأنه أشهر ولم يرد أنه أظهر لأنه مناقشة بعد ظهور المراد [ من أمره ] ظرف الحبس [ لقبض  
ثمنه ] منه [ وإن لم يدفع ] الوكيل الثمن إلى بايعه إلا أنه لم يذكره محذراً أصلاً وما في المتن  
عن الامام الحلواني كما في الذخيرة وفيه إشعار بأن له أن يطلب الثمن من الموكل وإن لم يرد  
من مال نفسه إلى البائع كما في الصغرى [ فإن هلك ] المبيع في يد الوكيل [ بعد الحبس ]  
مستدرك بالفاء [ سقط ] عند الطرفين [ الثمن ] قل أو كثر لأنه بمنزلة البائع من الموكل فضمن  
الوكيل ضمان المبيع وأما عند زفر رح فضمن الغصب فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند أبي  
يوسف رح ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الأمر بخمسة عندة ولم يرجع  
بشيء عند الباقيين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفر رح وسقط عندهم [ وليس  
للوكيل بشيء ] شيء [ عين ] أي معين ولو بلا تسمية ثمن [ شراء لنفسه ] لأنه تغريرو عزل  
بلا علم الموكل فلو شري لنفسه كان للموكل واحتراز بالشراء عن النكاح فإنه لو وكل بنكاح امرأة بعينها  
فتزوجها لنفسه فهي له كما في الصغرى وفيه إشعار بأنه لو وكل يشراء غير معين كان الشراء لنفسه  
إلا إذا دفع الثمن من مال الموكل أو نوى الشراء له كما في المضمورات [ فإن شري بخلاف جنس  
المسمى ] كالوكيل ترك الجنس أحسن فإنه لو اشترى بأكثر من الثمن [ وقع ] المشتري [ له ]  
أي الوكيل وفيه إشعار بأنه لو لم يسم ثمناً كان في حكم المسمى لأنه العرف في العقود العقود \*  
[ فصل \* للوكيل بالخصومة ] في الدين والعين [ القبض ] عند علمائنا  
لأنه متم لها فلو وكل رجلاً أن يدعي وينبت ماله على فلان ولا يزيد عليه فأنبت عليه الوكيل  
بالبينة أو الإقرار كان له أن يقبضه [ ويفتي ] أي يفتي كثير من المناهزين من مشايخ بلخ  
وسمرقند وغيرهم [ الآن ] أي بعد عصومهم [ بخلافه ] أي بأن ليس له القبض لأنه ما رضى إلا  
بالخصومة كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة في الوكلاء والجبر والتلبيس في القضاء نعوذ بالله  
وأهل الإسلام من هؤلاء كما ذال الزاهدي في نيف وخمسمائة فقس عليه ما في نيف و  
تسعمائة وفيه إشعار بأن للوكيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافاً للزفر رح وعليه الفتوى  
كما في الهداية وذكر في المضمورات أن الأدل ظاهر الرواية إلا أن بحكم عرف التحار وبه يفتي  
[ وللوكيل بقبض الدين بالخصومة ] فلو أقام هذا الوكيل البينة على الدين أو قسم عليه أن  
موكله استوفاه أو أبراه يقبل خلافاً لهما فإن قضى الدين صدقه قض بمنل حقه وعندهما قبض  
بعينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رمز إلى أن القاضي لو وكل بقبض دين الغائب لم يكن له  
الخصومة وإلى أن الرسول والأمور بقبض الدين ليس له بالخصومة كما في الذخيرة وإلى أنه لو ادعى  
الغريم الاستيفاء لم يحلف الوكيل في دفع المطلوب إلى الوكيل ثم يتبع الموكل ويستحلفه كما في الهداية

وان كان الوكيل بقبض العين لا بخاصم كما صرح به فقال [ لا ] يكون للوكيل [ بقبض العين ]  
 الخصومة لانه كالرسل فلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم يسمع في حق البيع وفيه اشعار  
 بانه لم يدفع الودعة الى الوكيل بقبضها بدون اثبات الوكالة وان اقرها المودع كما في دعوى  
 الخلاصة [ ويقصر يد الوكيل ] اي يتوقف على حضور الموكل قبض من وكيل [ بقبض العبد ]  
 له في يد فلان [ ونقل المرأة ] اي يقصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة الى موضع هكذا او يتوقف  
 على الحضور نقل الوكيل اياها [ ان اقام ] العبد [ الحجة ] اي البينة [ على العتق ] اي اعتناق  
 موكله اياه [ و ] اقامة المرأة الحجة على [ الطلاق ] اي تطبيق الموكل اياها قصرا [ بلا ثبوتها ]  
 اي العتق و الطلاق لانهما اقامتا حجة على وكيل غير خصم ولذا وجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف  
 قصر اليد [ وصح اقرار الوكيل ] اي وكيل المدعي او المدعى عليه [ بالخصومة عند القاضي ]  
 لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعي فافر باستيفائه او ابرائه او مدعى عليه فافر  
 بوجوب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اشعار بانه لو انكر ذلك الوكيل صح  
 بالطريق الاول وبانه لو استثنى الاقرار صح و صار وكيلاً بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيلاً  
 بالاقرار كما في الذخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بحضرة الطالب صح والا لم يصح  
 وقال محمد رح انه ايضا يصح [ لا ] يصح اقراره على موكله المدعي او المدعى عليه عند الطرفين [ عند  
 غيره ] اي القاضي غير انه لو اثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لكان التناقض وقال  
 ابو يوسف رح صح اقراره عند غيره ايضا [ وللموكل ] لا غير [ عزل وكيله ] وكالة مرسله او معلقة  
 لان الوكالة حقه فلما عزلت عن الوكالات كلها انعزل عن الوكالة المرسله بالاجماع كما في الصغرى  
 ولو قال كلما عزلت فانت وكيل لي ثم قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المشايخ  
 وبه يفتى كما في الخزانة وفيه المختار انه يملك اخراجه بحضر من الوكيل ما خلا الطلاق والعتاق  
 وتوكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه جحود الوكالة فان جحود ما عدا النكاح فصح وفي رواية لم ينعزل  
 بالجحود ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع داره بسواله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الجواهر  
 و اضافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكيلاً تعلق بوكالته حق الغير الا برضاة كوكالة في ضمن نكاح  
 لو رهن كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزل قبل وجوده صح وعليه  
 الفتوى و الى انه بطل تعليق العزل بالشرط كما في الخلاصة [ ووقف ] عزل الوكيل [ على علمه ]  
 اي الوكيل بسماع منه و كتاب اليه او رسالة و لو من عبد صغير وان اخبره عدل انعزل وان  
 لم يصدقه و بمخبر غير العدل لم ينعزل الا بالتصديق وعندهما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط  
 ولا يبعد ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله  
 كما في الكرمانى [ وتبطل الوكالة ] بالبيع والشراء وغيره [ بموت احدهما ] اي الموكل والوكيل وينتقل

الحقوق من غير التمسك بالرد بالعيب ونحوه الى من كان حيا منهما كما في العنادي وذكر في فصل  
 الوكالة بالغير من المحيط ان الوكيل لو مات فحق الرد بالعيب لوارثه او وصيه و ان لم يكن ~~تلك~~  
 في رواية ولو وصى القاضي في اخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فانه  
 لم ينعزل كما اذا وكل الوكيل وكيلًا ثم مات موكله الاول فانه لم ينعزل وكيل الوكيل كما في الفصولين [و]  
 تبطل بسبب [جنونه] اي جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة فلو اختلط عقله  
 بالجنون بحيث لم يعرف الشراء لم يجز على الموكل كما في الكبرى جنونا [مطبعا] بكسر الباء لغة مستوعبا  
 و شريعة مستوعبا شهرا عنده وبه يفتي وأكر السنة عند أبي يوسف رح وسنة كاملة عند محمد رح  
 كما في بيع الصغرى وهو الصحيح كما في الكافي وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا  
 كان الموكل يملك عزل الوكيل واما اذا لم يملك كالعبد في باب الرهن والمرأة في الامر باليد  
 فلا ينعزل بموته و جنونه كما في الصغرى [ولحاقه] بالكسر اي وصول احدهما [بدار الحرب] حال  
 كونه [موتدا] وان لم يحكم القاضي باللاحق وقالوا تبطل به ان حكم به فلعود احدهما من دار  
 الحرب مسلما ولم يحكم باللاحق يعود الوكالة عندهم وان حكم به ثم عاد يعود الوكالة عند محمد رح  
 خلافا لأبي يوسف رح كما في الكرمانى وانما ذكر الارتداد مع اللحاق لان تصرف المرتد وان نفل  
 عندهما لكنه موقوف عنده [و كذا] تبطل [بعجز موكله] حال كون الموكل [مكتبا] اي اذا وكل  
 مكاتب وكيلا بالبيع مثلا ثم صار رقيقا بطل وكالة وكيله لانه وقع نصوفه في مال الغير بلا امره وانما فصل  
 بكذا للتمييز على العامل البعيد لا لما ظن ان فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنذكره [وحجرة]  
 اي الموكل حال كون الموكل [مأذونا] اي اذا حجر عبده المأذون الموكل عن التصرف بطل وكالة وكيله  
 لما مر والكلام مشبرا الى ان المكاتب او المأذون اذا وكل رجلا بالتقاضي او الخصومة لم يبطل وكالته  
 بالعجز او الحجر كما في النهاية [و] تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشريكين بسبب  
 [افتراق] هذين [الشريكين] عن الشركة شركة عنان او مفاوضة وقل فيه نظر كما في  
 المستصغى وفيه دلالة على ان الوكالة باقية في حق الموكل و ان كان في دلالة اللفظ على ذلك  
 خفاء واستدل صاحب الكفاية على ما ذكرهما في الجامع ان احد المتفاوضين لو وكل رجلا بالشراء  
 ثم افتراقا لم تبطل الوكالة في حقه وفيه انه قياس غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من  
 المتفاوضين او كلاهما رجلا لم ينعزل وكان وكيلًا لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلهما  
 ولو وكل الشريكان عابا رجلا ثم افتراقا انعزل لو علم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل الا  
 اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل في حق  
 كل منهما [وان لم يعلم به] اي بموت الموكل او جنونه او لحاقه بها او عجزه او حجرة او افتراقهما  
 [وكيلهم] اي وكيل كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق والمكاتب والمأذون والشريك لانه

منه حكمي والعلم شرط للعزل الحقيقي كما في الجواهر والنظم وغيرهما فهذا الحكم عام لكل حق  
الجهة فلا وجه لتخصيص المصنف والشارحين بالثلاثة الأخيرة [وتصرف الموكل فيما وكل به]  
تصرفا بعجز الوكيل عنه سواء علم به أولا كالباع والجهة مع التسليم والاعتقاد والتبعية والاستيلاء  
والكتابة واما اذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما اخبر العبد في التجارة او رهنه او اجرة فلا يعزل  
فلوباع الموكل بالبيع والوكيل معا فهو بينهما هذه ابي يوسف رح والمشتري من الموكل عند  
رح لانه باع ملكه فهو اولى كما في الاختيار وغيره ولا يخفى انه معطوف على افتراق الشريكين  
فيكون مقيدا بالقيد فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقدمه لانه لا يناسب الختم على  
قوله لم يعلم فلا يرد ان الاحسن تاخير القيد وانما ختم على مسايل العزل رعاية لحسن الاختتام \*

## [ كتاب الشركة ]

اورد بعد الوكالة لانها كالقائمة للشركة كما سيظهر [هي] في اللغة بالكسر والضم كما في القاموس  
اسم ومصدر شرك في كذا بالكسر فهو شريك اي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالشاركة خلط  
الملكين كما في المفردات و يطلق على العقد كما في النهاية وشريعة اختصاص اثنين او اكثر محل  
واحد كما في المضمومات ولما كان قريبا من اللغو قسم بلا تعريف فقال [ضريان] اي نوعان [شركة  
ملك] اي اختصاص احد باخر بسبب ملك فالإضافة بمعنى الباء [وهي] شرعا [ان يملك  
اثنان] فصاعدا [عينا] وهي ضريان اختيارية بان يشتربا عينا او يتحبا او يوصيا لهما فيقبلان  
او يستوليا عليها في دار الحرب او يخلطا مالهما او غير ذلك وجبرية بان اختلطا بحيث يتعذر او يتعسر  
التمييز بينهما او ورثا مالا او غيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية  
الشركة في الحفظ كما اذا يهب الربح بثوت في دار بينهما فانهما شريكان في الحفظ كما في النظم فلو  
بدل عينا بامر كان اولى [وكل] من هذين الاثنين [كاجنبي فيما] اي في الامتناع عن تصرف  
مضر فيما كان [لصاحبه] من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبي بلا اذن  
شريكه لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه جار وعن هشام لم يحز كما في بيع الصغرى  
وانما قبل بالمضمر لان لاحد مما ان يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنية والحاضر  
وراعة ارض مشتركة بينه وبين غايب اذا نفعت الارض فلو نقصتها او زاد الترك قوة ليس  
له ذلك كما في غصب الكبرى [وشركة عقد] اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بحسب العقد  
بقريئة الاتي [وركها] اي ماهيتها فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس الكشف وانما  
ذكر بعد العقد دفعا لتوهم المحاز [الابجاب] بان يقول احدهما شاركته في عموم التجارات  
او في نوع [والقبول] بان يقول الاخر قبلت وحكمها الشركة في الربح [وشروطها] اي شركة

العقد [ لن لا يمين لأحدهما ديونهم ] نعم [ من الربح ] والافسدت الشركة لإحتمال ان لا ربح هينة [ وهي ] أي هذه الشركة [ أربعة أوجه ] جمع الوجه أي الطريق منها شركة [ مفاوضة ] وهي [ وهي ] شركة المفاوضة قد امت لانها اعظم بركة بالحدوث [ وهي ] لغة المساواة والمشاركة مفاعلة من التفويض كان كل واحد منهما رد ما عنده إلى صاحبه كاذكرة ابن الأثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشتق من المزيد اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور وشريعة [ شركة ] أي عقد شريكين [ متساويين ] اذ اكثر ولا بأس بذلك لفظ الشركة لما مر في الحوالة والمبادر ان يكونا بالغين فلا يعقد بين صبيين ماذونين او صبي ماذون و بالغ [ مالا ] من النقدين او غيرهما مما ياتي والمراد التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد واما اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كالكسور مع الصحاح فيعترض مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان ما لأحدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يصح كما في الذخيرة واشار بلفظ المتساويين الدال على التثبت الى انه لو كان لأحدهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة فصل المفاوضة كما في فاضيلخان والى انه لو قبض بعد الشركة ما على الساس من الديون او زاد احد المالين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالافسدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا بأس بان يكون لأحدهما عقار او مردوخ كما في المزارع [ وحرية ] فلا يجوز بين الحر والعبد وبين عبيدين وبين حر ومكاتب وبين مكاتبين [ ودينا ] فمجاز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والمسلم والمزد لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره عند ابي يوسف رح ويتوقف بين مسلم ومردود عنده لأحدهما كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر لما يشير اليه ومنها لفظ المفاوضة اذ العوام فلما يعلمون شروطها كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو ذكر كل الشروط سواها صح العقد اذ العبرة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا بأس بتركها مع ذكر الشروط [ ويتضمن ] المفاوضة [ الوكالة ] فيصير كل واحد وكيلًا عن صاحبه فحقوق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه [ والكفالة ] فيصير كل كفيلا عن آخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة والغصب والاستهلاك [ وشري كل ] من المفاوضين [ لهما ] فلا يملك أحدهما شراء شيء لنفسه لتضمن الوكالة [ الاطعام اهله وكسوتهم ] وغيرهما مما لا بد منه كنفقه نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة [ وكل دين لزم أحدهما بما نصح فيه الشركة ] من العقد [ كالشراء وبحوه ] كالبيع الجائز والفاسد والاجارة [ ضمن الآخر ] لتضمن الكفالة فالشركة على ترتيب اللف فالتصديق بالغاء احسن واحتراز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الآخر كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمد وفي التنف ان كل ما لزم أحدهما فعلى الآخر ايضا الا اقراره بالمهر وارش الجنابة وعق رحم محرم ويطلقهما بدین عليهما الا اذا جلف أحدهما على البتات والآخر على العلم وفي شرح الطحاوي

لو كفل احدهما بالنفس لا يواخذ به الاخر بالاجماع ولو كفل بالمال اخذ به عنده خلافا لهما [ وان  
ورثت احدهما ] ما يصح فيه الشركة [ او وهب له ] او تصلى عليه او وصى له [ ما يصح فيه الشركة ]  
من النقد بن وغيرهما [ و ] قد [ قبض ] الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم يشن الفعل لانه معطوف  
يار فيشترط قبض كل كافي شرح الطحاوي والنظم وقاضيخان والمستصفي والنتف وغيرهما وعبرة  
الهداية كالمقتن بعيه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن [ صارت ] المغاوضة [ عنانا ] في  
جميع التجارات لانقضاء المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عنانا كافي  
شرح الطحاوي وغيره [ وفي العرض والعقار ] المقبوضين من جهة الارث او الهبة او الوصية او  
غيرها ويستثنى من العروض نحو الفلوس التي والعقار داخل في العروض [ بقى ] العقد [ مغاوضة ]  
لانه زاد غير مال الشركة [ و ] منها شركة [ عنان ] و يقال شركة العنان بالكمرا اما اسم  
كما في الديوان من العنن مصدر عن يعن بالضم والكمرا اي عرض فكانه عن لهما شيخ فاشتركا فيه  
كما في المقائس او العن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض ماله عن الشركة او شريكه عن بعض  
التحارات في ماله كما في الاختيار و اما مصدر عانه اي عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر  
كما في الديوان [ وهو شركة ] بين اثنين كل واحد منهما حر او عبد معلم او ذمي او صبي  
ماذون او بالغ او امرأة [ في كل سجارة او نوع ] منها كالتجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المغاوضة  
لا يكون الا عامة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كما في الذخيرة [ ونصح ببعض ماله ]  
اي مال كل منهما دون بعض [ و ] يصح [ مع فضل مال احدهما ] ونسائي الربح بينهما [ و ] مع  
[ تساوى مالهما مع تفاوت الربح ] بينهما فيصح بالطريق الاولى في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع  
تساوى سواء كان العامل كلاهما او احدهما فالاقسام ثمانية يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان  
العمل لصاحب الاكثر والربح بينهما او لاحد المتساويين و ربحه اقل فان شرط ذلك كان باطلا و  
الربح في الاول اثلاثا وفي الثاني بينهما كما في المغني وغيره [ و ] مع [ كون ] مال [ احدهما ]  
دراهم [ صحاحا او مكسورا بيضا او سودا ] اي ردية القضة [ و ] مال [ الاخر ] دانير [ سواء كانا ]  
متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المغاوضة لا تصح مع اختلاف رأس المال وهذا رواية عن  
الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح اذا تساوى في القيمة كما في المغني [ و ] يصح [ بلا خلط ] خلافا  
للزفر وح وفيه اشعار بان في المغاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاحتحان لا يشترط كما في  
المبسوط وغيره [ وكل ] من الاثنين [ مطالب بضمن مشتركة ] لنضمن الوكالة والوكيل اصل في  
الحقوق [ لا غير ] اي لا بطالب بضمن مشتركة صاحبه لانه لا يتضمن الكفالة [ ثم ] اي بعد  
المطالبة [ رجع على شريكه بحصته ] من النمن [ ان اداة من ماله ] لانه وكيله في حصته وفيه  
اسعار بانه ان اداة من مال الشركة لم يرجع كما في الضمرات وبانه لو لم يوده اصلا لم يرجع عليه



كما يشعر في المساهمة ولا يتألف ما مر في الوكالة ان الموكل يجمع على الموكل وان لم يودعه كما ظن لان  
 بين الوكالة المصرحة القوية و الضمنية الضعيفة فرقا كما لا يخفى [ ولا تصحان ] اي للمفاهيم  
 والعنان [ الا بالنقلين ] اي الدراهم و الدنانير فلا يجوز بالمصوغ منهما في الروايات كلها فانه  
 بمنزلة العروض كما في المغني [ والغلو السافقة ] اي الرايجة فان الشركة تصح فيه عند محمد رح  
 والمشهور عن الشيخين انها لا تصح كما في المغني و الفتوى على قول محمد رح كما في المضمرة وقال  
 الاصمعياني في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح الناس كما في الكافي  
 [ والتبر ] اي جوهر الذهب و الفضة قبل ان يضر بها وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات  
 كالنحاس والحديد واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرهما  
 مجازا كما قال ابن الاثير [ والنقرة ] اي القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما في المغرب والمراد  
 غير المصروفة فهي مستدركة بالتبر ولذا لم يذكر في الكافي [ ان تعامل الناس بهما ] اي التبر  
 و النقرة فان لم يتعاملوا بهما لم يصح كما اذا لم يكن في ذلك مرف ظاهر و ظاهر المذهب انها  
 لا تصح بهما كما في المبسوط [ ر ] لا تصحان الا [ بالعرض ] غير البر والنقرة [ بعد ان باع كل ]  
 منهما اي الشريكين [ بصف عرضه بنصف عرض ] الشريك [ الاخر ] وبقابض حتى صار مال كل  
 مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعقد ان شركة عقد مفاوضة او عانا فصار نصف مال كل مضمونا  
 بالنمن على صاحبه فان حصل الربح فهو ربح مال مضمون عليهما فيصح وكذا لو باع نصف  
 عرضه بنصف دراهم الاخر وتقابضا ثم عقدا عقدا مفاوضة او عانا وكذا لو كان مالهما مما  
 يختلط بالخلط كالكيالي والورني كلاهما من جنس واحد فخلطا فوقعت شركة ملك ثم يعقدان  
 كما في شرح الطحاوي وهذا اذا تساويا قيمة فلو تفاوتا بان يكون قيمة متاع احدهما لاربعة مائة وقيمة  
 الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة اقسامه بخمس الاكثر ولو كان احدهما اجود قسم بينهما بصفان  
 او على قدر قيمة الحميد والودي كما في المغني ثم رأس المال بعد البيع عروض او دراهم فيه خلاف  
 المذكور في المبسوطات [ وهلاك مالهما ] اي مال المفاوضة والعنان كما في المغني [ او مال  
 احدهما قبل الشراء ] من جهة المالك [ يفسدها ] اي الشركة وأما لان المال محل العقد فلو هلك  
 مال احدهما فاشتري الاخر بماله كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال  
 ما يشتريه كل فمسترك لو اشتري ثم هلك كان المشتري مشتركا شركة عقد كما قال محمد رح فينفذ بيع  
 كل منهما جميعه وان الحسن انه شركة ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كما في المغني وغيره [ وهو ]  
 اي الهلاك يقع [ على صاحبه ] حال كونه [ قبل الخلط في يد ايهما ] او يدهما [ ملك ] لانه  
 باق على ملكه [ ر ] هو [ بعد الخلط ] يقع الهلاك [ عليهما ] لانه لا يتميز ولو اكتفى  
 بالسابق لكفى [ واخذ من شريكي مفاوضة وعنان ان يبضع ] اي يجعل المال بضاعة [ ويودع ]

والمضارب [ أى يدفع مضاربة ] ويوكل [ بالتصرف كالبيع ] ولأن في يده [ أى كل منهما ] أمانة [ فلا يضمن إلا بالتعدي كما في أكثر المتداولات لكن في النظم أن لكل من المتفاوضين ما ذكره ] وإن يعبر امتحاناً ويوكل ويستأجر ويستقرض ويكتب ويأذن عبد للشركة ويشارك شركة عنان وبخاصم ويهرن ويوتهن ولا يهب ولا يتصلق ولا يفاوض غيره ولا يقرض والشريك شركة عنان لا يضارب ولا يوكل ولا يبيع ولا يفاوض ولا يهب ولا يتصلق ولا يهرن ومنها شركة الأعمال وشركة الإبدان وشركة التضمن [ وشركة الصنائع ] جميع صنعة كالصحائف والصحيفة أو جمع صناعة كرسائل ورسالة فإن الصناعة كالصناعة حرفة الصانع وعمله ولذا يقال شركة المحترفة [ و ] شركة [ التقبل ] من قبول أحدهما العمل والقائه على صاحبه كما في الطلبة [ وهي أن يشترك صانعان ] أى عاملان بيدهما أى لا عرض لكل ولا عين فلا يشعر بأشترط كون كل عاملاً فإن هذا الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح ممن يحسن مباشرة ذلك العمل وممن لا يحسن لأنه لا يتعين على المتقبل إقامة العمل به بل له أن يقبض بأمرائه وأجرائه وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط [ كخياطين أو خياط وصباغ ] تنبيه على أن اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وإن اختلفا لم يكن شرطاً وفي الكافي إشارة إلى أنه صح شركة الدالين وقال المرغيناني أنه غير صحيح وإلى أنه صح شركة الحمالين كما في المنية [ و ] أن [ تقبل العمل ] أى مجل العمل له فإن العمل عرض لا يقبل القبول وفيه إشعار بأن تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية أن أحدهما لو تقبل والآخر عمل جاز وقد اشرنا إليه وذكر في الخلاصة أنه لو كان من أحد أداة ومن آخر عمل فعمل الشركة [ باحر بينهما ] يتساوى أو يتفاوت [ صحت ] هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله [ وإن شرط العمل نصفين والمال ] أى الأجر [ اثلاثاً ] ولا يخلو الكلامان من إشعار بأن هذه الشركة تكون مفاوضة وصاناً عند اجتماع الشرائط والمطلق ينصرف إلى العنان فإنه المتعارف كما في الكافي [ ولزم كلا ] من الشريكين في شركة مطلقة [ عمل قبله أحدهما ] فلأمر بذلك العمل أن يأخذ به إيهما شاء [ ويطلب ] كل منهما [ الأجر ] وإن لم يعمل إلا أحدهما [ ويصح ] للأمر [ الدفع ] أى دفع الأجر [ إليه ] أى كل منهما [ والكسب ] أى الأجر تفنن [ بينهما ] وإن عمل أحدهما [ و ] منها [ شركة الوجوه ] أى شركة ابتذال الشركاء إذ لا مال لهم ولا عمل ولذا يقال لها شركة المغاليس وفيه محاز من وجوه كما لا يخفى [ وهي أن يشتركا ] في نوع أو أكثر كما في المغني حال كونهما ملابسين [ بلا مال ] ولا عمل [ ليشتريا بوجوههما ] أى بابتذالهما وبالنسبة [ وببيعاً ] بالسقدين والسمة كما في النظم [ فتصح ] شركة الوجوه [ مفاوضة ] إذا وجد شروطها وهي أن يكونا من أهل الكفالة وثمان المشترى عليهما نصفين وكذلك المشتري ويتلفظا بلفظ المفاوضة كما في المضمرات

[ وعملتهما ] أما شركة الوجوه [ منان ] بالعرف إلا أن تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يخلو عن  
 حقيق وذكروا في التحفة أن المطلق عنان ويصح مقايضة إذا وجد شروطها وهي أن يتقبل العضد  
 ويعمل على الصواء ويتساوبا في الربح والوضيعة ويكونا من أهل الكفالة فإن لم يوجد واحد  
 منهما فعنان هذا إلا أن شروطهما في المواضع الملتة ولم يتعرض في المتداولات بأنهما في كل منهما  
 حقيقة والظاهر أنهما في الأول حقيقة وفي الباقين محار ترجيحاً على المشترك [ وكل ] من  
 الشريكين في شركة الصنائع والوجوه [ وكل الآخر ] عماña وكفيل أيضاً مقايضة لا مكان  
 نحقق ذلك [ فإن شرطاً ] في شركة الوجوه [ مناصفة المشتري ] بينهما في المقايضة والعنان  
 [ أو متالمة ] أو المشتري في العنان [ فألربح ] بينهما [ كذلك ] أي مناصفة أو متالمة [ وشرط  
 الفصل ] أو فضل الربح في هذه الشركة على قدر الملك [ بأصل ] لأن استحقاق الربح بالضمان  
 والضمان يتبع الملك فيقدر بقدره [ ولا يصح الشركة في ] كل شيء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح  
 في [ أخذ المباحات ] أي في كل شيء مباح أخذه كالأخذ الصيد والملح والسنبلة وثمار الجبال والبراري  
 والامتعاء والأحجار والأنربة والحصص والخشب والحطب وغيرهما من موضع يباح أخذه  
 كما إذا اشتركوا على أن يبنيا من طين أو أرض لا يملكها ويطلبها آجراً فإنها فاسدة كما في المغنسي  
 [ فخصت ] المباحات إذا أخذت [ بمن أحدهما ] فلاحق فيهما لمن لم يأخذها [ وبصفت ] بينهما  
 [ أن أحدهما ] معاً لا متساوئهما في الأخذ وإن أحدهما منفردين وخلطهما وباعهما قسم الثمن  
 بينهما على قدر ملكهما فإن لم يعرف قدر ملك كان منهما صدق كل إلى النصف مع اليمين وأقيم  
 البينة عليه في الزيادة كما في المغني [ و للمعين ] في الجمع أو القطع أو الربط أو الحمل أو غيره  
 [ و صاحب العدة ] أي المالك ما يحتاج الأخذ إليه من نحو الدابة والألف والحوالي وهي  
 بالضم في الأصل ما عدل أمر يحدث كما في المقائس [ أجر المتل ] على العامل وإن لم يأخذ المعين  
 و صاحب العدة ماله قيمة وإذا بالاجماع كما في قاضيخان [ ولا يزداد ] أجر المتل [ على نصف  
 القيمة ] أي قيمة المباح يوم الأخذ إن كان له قيمة ولا فينبغي أن يكون الحكم فيه بالتخمين  
 والقياس [ عند أبي يوسف رح ] لأنه رضي به وهو المختار عند المصنف بناء على تقديمه وهذا  
 أصل جليل استدلل به صاحب الكفاية وغيره [ خلافاً لمحمد رح ] فإن عنده أجر المتل بالغاً ما بلغ  
 وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتي من كلام المصنف في  
 المضاربة [ والربح في ] الشركة [ العاسدة ] كما إذا عين لأحد دراهم مسماة [ على قدر المال ] فالشرط  
 باطل [ و يبطل ] شركة العقد [ بالموت ] أي موت أحدهما [ والجنون ] أي يجنون أحدهما  
 مطبقاً [ واللحاق ] أي لحاق أحدهما بدار الحرب مرتداً كما إذا قتل أحدهما مرتداً أو حصر  
 على أحدهما سواء علم الآخر أو لا كما مر في الوكالة [ و لم يترك ] أحدهما مال الآخر [ بعد الحول

[ الاداء ] فلو اداهما احدهما لم يجز [ فان اذن كل ] منهما لصاحبه بالاداء [ فاديا ولا ]  
 اى متعاقبة ان اداه احدهما زكوة مال صاحبه ثم ادى الآخر [ ضمن ] [ الباقي ] للاول وان لم يعلم  
 باداء الاول او قالوا ضمن ان علم والا فلا كما في زكوة للبسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما  
 وان علم و ملئ هنا ما اذا وكل باداء الزكوة ثم اداه بعهد اداه الموكل كما في الكفاية [ وان اديا ]  
 بغيبة صاحبه [ معا ] اى في زمان واحد [ ضمن كل ] من الشريكين وان لم يعلم بادائه  
 [ فقط غيره ] اى نصيب صاحبه ولم يضمن عندهما كما في زيادات و العتابي وذكر في الكافي  
 ان كلا منهما لم يضمن اصلا عندهما وفي ذكر الاداء والضمان ومنز الى ختم الكتاب والله اعلم \*

### \* [ كتاب المضاربة ] \*

اورد بعد الشركة لانها كالقدمة للمضاربة لاشتغالها عليها [ هي ] في اللغة مصدر ضارب فلان  
 لفلان في ماله اى تجر له مشتقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في المغرب وكلاهما مجاز  
 من الضرب كما في الاساس وانما اثر هذه المادة على المقارضة التي هي لغة اهل المدينة موافقة لنص  
 يضربون في الارض وهذه الهيئة لانه سار للضارب غالبا ونسب رب المال وفي الشريعة [ عقد شركة ]  
 في الربح [ بان يقول رب المال دفعته مضاربة ] او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف  
 و الثلث او غيره و يقول المضارب قبلت فقيه رمز الى ان كلا من الاجاب و القبول ركن  
 و الطرف للشركة و احترز به عن مزارعة يكون البذر فيها لرب الارض فان الحاصل من  
 الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مفسد للمضاربة  
 كما في الكرمانى فلم يكن التعريف جامعا [ بمال ] ظرف الربح [ من رجل ] او اكثر [ وعمل ]  
 [ من ] رجل [ آخر ] او اكرر فاكتمى بالاول لكنه يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما فانه  
 مضاربة كما ياني [ وهي ] اى المدافعة المفهومة من التعريف [ ايداع ] حكما [ اولا ] اى اول ادوات  
 المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة و  
 غير ذلك وانما انصرف اول لان الوصف فيه ضعف بدون الموصوف كما بينه الرضي [ وتوكيل ]  
 حكما [ عند عمله ] لانه تصوف في ماله بامر [ وشركة ] حكما [ ان ربح ] للمضارب لاستحقاقه  
 بعض الربح [ وعصب ] حكما [ ان خالف ] رب المال و الربح للمضارب لكنه غير طيب عند  
 الطرفين ثم زيد في الرواية على قول المشائخ في المشهور وتبعه المصنف فقال [ وبضاعة ] حكما  
 اى بضاع فان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء [ ان شرط ] عند عقد المضاربة  
 [ كل الربح للمالك و فرض ] حكما [ ان شرط ] عمدة كل الربح [ للمضارب ] اى العامل وانما  
 اثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصر به مضاربة كما في الذخيرة [ واجارة ] او شركة

او مزاورة [ فاسدة ] حكما [ ان فسدت ] المضاربة واما بيننا من تفسير الضمير وغيره من زياده قوله حكما ظهر اندفاع ما ادعاه المصنف وغيره من التساميل وهو ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداعا و اجارة [ فلا ربح له ] اى المضارب [ بل اجر ] مثل [ عمله ربح ] المضارب [ اذ لا ] يربح وهذا ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح اذا لم يربح لا اجر له كما فى الذخيرة ولعل رده بعث على ما ذكره فى الاجارة [ ولا يزداد ] اجر عمله [ على ما شرط ] عند ابي يوسف رح وهو المختار كما اشرنا اليه فى الشركة [ خلافا لمحمد رح ] فانه عنده يجب اجر عمله بالغما ما بلغ اذا ربح كما فى الكرمانى وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر المنزل بالغما ما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف الربح المعلوم كما فى الفصولين لكن فى الواقعات ما قال ابو يوسف رح مخصوص بما اذا ربح وما قال محمد رح فيما هو اعم [ ولا يضمن ] المضارب [ المال ] بهلاك [ فيها ] اى المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما فى الواقعات وعن محمد رح انه يضمن كما فى الكرمانى وقال الطحاوى انه لا يضمن عنده خلافا لهما والاصح انه لم يضمن عند الكل كما فى العمادى [ كما ] لا يضمن [ في ] المضاربة [ الصحيحة ] لانه امين ولو اراد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم باخذ منه مضاربة ثم يبضع المضارب كما فى الواقعات [ ولا تصح ] المضاربة [ الا بما يصح فيه الشركة ] من النقدين والتبر والعلس السابق لكن فى الكبرى ان فى المضاربة بالتبر ردايتين وعن الشافعىين انها تصح بالفلس ولم يصح عند محمد رح و عايه الفتوى فتفسد بالعروض الا ان يقول الدافع معه و اعمل به مضاربة فى ثمنه فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما فى الهداية [ و ] الا [ بتسليمه ] اى المال [ الى المضارب ] على وجه الكمال ليتمكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة فى يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشروط الفاسدة كما فى العمادى وفيه اشعار بانه لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم الضرير انها يفسد اذا شرط العمل معا واما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا متى بداله جاز كما فى النهاية [ و ] الا بحسب [ شيوع ] كل [ الربح بينهما ] حتى لو شرط ان يسكن احدهما فى دار صاحبه اذ يكون له دراهم مسماة فسد العقد فان كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المضاربة واما غيره من الشروط فباطلة غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان الشروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما فى العمادى وفيه اشعار بانه لو شرط الربح ورأس المال معا از رأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما فى الاختيار وفى الاكتفاء ومزكى انها تصح و ان لم يكن المال ولا الربح معا و فى العمادى وغيره انها لا تصح [ وللمضارب ] مضاربة صحيحة او فاسدة [ في مطلقها ] اى مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلعة او شخص او نوع تجارة فلو دفعه المال على ان يعمل به فى الكوفة اذ فى البصرة مقيدة كما فى المضمرات وغيره وقد سمي فى

الاختيار المطلقة بالعامّة والمقبدة بالخاصّة [ أن يبيع ] عنده [ بنقد ونسيئة ] ولو بغبن فاحش و فيه خلاف الصّاحبين كما في الذخيرة [ إلا باجل لم يعهد ] عند التجارة فانه لم يجز عندهما خلافا لا بخصيصة روح كما في فاضيلان وذكر في الذخيرة والكافي انه لم يجز بلا ذكر الخلاف [ وإن يشتري ] بنقد ونسيئة بغبن يحير فلو اشترى بغبن فاحش فمخالف وإن قال له اعمل برائك كما في الذخيرة والأطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته و ولده الكبير العاقل و والديه عنده خلافا للصّاحبين وابن زياد وزفر روح ولا يشتري من عبدة الماذن وقيل من مكاتبه بالاتفاق [ و ] أن [ يوكل بهما ] أي البيع والشراء بنقد ونسيئة [ ز يسافر ] حال المضاربة برا ويحذر عنه انه لا يسافر وعند أبي يوسف روح يسافر إلى موضع يقدر على الرجوع إلى اهله في يومه نحو فرسخين أو ثلاثة ولا يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه في قولهم كما في فاضيلان [ ويبض ] أي يستعين المضارب بأحد في التجارة كما في النهاية [ ولو ] كان المستعان [ رب المال ] فيبيع ويشترى للمضارب وفيه اشعار بأن الإبضاع إلى رب المال غير مفسد إلا انه رد مذهب زفر روح فقال [ ولا تفسد ] المضاربة [ هي ] تأكيد غير محتاج إليه [ به ] أي بإبضاع رب المال فلو أمر المضارب رب المال أن يبيع ويشترى له جاز في قولهم كما في الواقعات [ ويودع ] ويعير ارضية لها [ ويرتهن ] ويهرن ويوجر ويستاجر ويحنال [ أي يقبل الحوالة ] بالنمن على الأيسر والعسر [ أي على من أيسر وعسر ] معاملة من المشتري فإن كل ذلك من توايح التجارة [ ولا يقرض ] المضارب لانه تبرع كالحق الشفعة والعق والكتابة والهبة والصدقة [ ولا يستدين ] أي لا يستقرض على المضاربة كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي [ إذاذن المالك ] بالأقراض والاستدانة فصار كغيره من التبرعات وإذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما فصان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح مالها على ما شرطاً [ ولا يضارب ] المضارب لأحد في مالها [ ولا يخلطه ] أي مال رب المال [ بماله ] أي مال المضارب والأضمن وهذا إذا لم يكن الخلط متعارفاً في تلك البلدة والألم يضمن به على ما قالوا كما في فاضيلان [ إلا باذنه ] أي إذا اذن رب المال بالمضاربة والخلط نصاً [ أو بعمل برائك ] فحينئذ يضارب ويخلط [ فلو قيل هذا وقصر ] أي قال رب المال للمضارب اعمل برائك فاشترى ثوباً وقصوه بماله أي غسله من قصري قصر بالضم قصراً وقصارة بالفتح أو من قصر الثوب بالتشديد أي جمعه فغسله [ أو حمل ] المتاع المشتري من بلد إلى بلد على دابة مستأجرة [ بماله ] أي المضارب فهو ظرف الفعلين [ تبرع ] لمضارب به فلا يرجع بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح [ بخلاف ما اذا صبغ ] بماله [ أحمر ] أي بخلاف ثوب مشتري صبغ أحمرًا وبخلاف صبغ ثوب مشتري فما موصوفة أو موصولة أو مصدرية وإذا

زائدة في الصور كما صرح به الجمهوري واحتراز بالحمرة عن العواد فانه نقصان عنده بخلاف الحمرة  
 فانها زيادة فيصير شريكا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صاع المضارب وقيمة الثوب الابيض  
 للمضاربة بخلاف القسارة والحمل فانه لا يصير شريكا بهما اذ ليها جمال دائم حتى لو قصر بالنشا صار  
 شريكا وسائر الالوان كالحمرة ولم يذكر اعتمادا على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال  
 [ولا يجاوز] المضارب [بلدا] عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد  
 من الالفاظ الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل بالكوفة مرفوعا او مجزوما  
 او على ان يعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به بالكوفة بخلاف ما اذا استقام الابتداء به  
 كاعمل بالكوفة بالواو وبدونه فانه مشروطة من رب المال للمضارب وكأنه قال ان فعلت كذا فهو انفع  
 واحسن كما في المحيط وغيره [او] كذا [ساعة] بالكسر اي متاعا عينه باحد من الالفاظ الستة  
 والمشروطة مثلها ثمه كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرياس وفي قاضيخان لو سمي  
 شيئا فاشتري غيره كان الربح على ما شرط الا ان يقول ولا يشتري غيره ولا يبعد ان يكون اشارة  
 الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته على ان يعمل في الثياب او الدقيق او الطعام فقد اختص  
 كما في شرح الطحاوي [او وقتا] عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف او الخريف او الليل  
 وفي المتف ان التعيين ان يقول في الصيف لا في الشتاء او في الخريف لا في الربيع او في اليوم  
 لا في الليل [او شخصا عينه] اي ذلك المذكور [المالك] بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان  
 فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزانة ان اشترى من غيره جاز في  
 رواية [فان جاوز] المضارب منه اي عما عينه المالك [ضمن] المال [و] كان [له ربحه] وعليه  
 وضيعته لانه صار مخالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس المجاوزة عنه لكنه غير قار  
 لا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشترى و الاول هو  
 الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا يتجر الا في موضع كذا من البلد كان له ان يتجر في  
 كل البلد كما في المظم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل الا في سوق ككوفة كان له ان يعمل في  
 غير سوقها الى انه لو قال اتجر مع الاحرار لا العبيد او البالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف  
 المضارب كما في المتف ولم يذكر حكم المخالفة في البيع والشراء بالنقد والنسيئة لما اشير اليه في المطلقة  
 انه خالفه [ولا يزوج] عند الطرفين [عبدا] من مالها بامرأة [وامة] منه برجل ولو تزوج  
 عبدا اخذ بالمهر بعد الحرية وقال ابو يوسف رح انه يزوج الامة لانه نوع تجارة وهو وجوب النفقة  
 على الغير وفيه اشارة الى انه لا يحل للمضارب وطبي جارية المضاربة ربح او لا واذن به او لا كما في  
 المضمرات [ولا يشترى] المضارب [من يعتق على رب المال] من قريبه او محلول بعته بان قال  
 ان اشتريته فهو حر [فلو اشترى] من يعتق عليه [فللمضارب] و يضمن دفعا للضرر [ولا] يشترى

[ من يعتق عليه ] اي المضارب مما ذكرنا [ ان كان ] المضارب [ ربح ] لانه وان تصرف في نصيبه الا انه يفسد نصيب رب المال عنده و يعتق عندهما [ ولو فعل ] هذا و اشتراه [ ضمن ] مال المضاربة لانه مشتري لنفسه [ وان لم يكن ] المضارب قد [ ربح صح ] عرأء من يعتق عليه على المضاربة لعدم المانع [ ونفقة مضارب عمل في مصره ] اي مصر نفسه او مصر امله سواء كانا صغيرين او كبيرين متحدين او متعددين [ في ماله ] اي المضارب فان لم يخرج من مصران المصر فالنفقة في ماله وان دخل في غير مصره ففي ماله وان نوي الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي [ و ] نفقته مبتدأ خبره ( في ماله ) [ في سفره ] صفة نفقته [ طعامه ] بيانها و [ شراؤه ] وادامه وعن ابي يوسف رح لحمه وعن الحسن فأكهنه كما في التجنيس [ وكسوته و اجرة خادمه ] اي خابزه و طابحه و غاسل ثيابه و عامل ما لا بدله منه كما في الكرمانى فقولوه [ و غسل ثيابه ] مستدرك اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل الخمر و الصابون كما في الكفاية [ و ] اجرة [ ركوبه كراء ] اي اجرة كرايه و الركوب بالفتح المركوب [ و شراء و علقه ] اي اجرة علف ركوبه و الحطب [ في ماله ] اي في رأس مال المضاربة الصحيحة الا اذا ربح فانه يجزي حكمه و انما قيد بالصحيحة و هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجبر كما في الخزانة و غيره وفيه اشارة الى ان ثمن الحجامة و الفصد و التنوير و الادهان وما يرجع الى التدوي في ماله كما في شرح الطحاوي [ بالمعروف ] عند التجار بلا اسراف في الانفاق [ و ضمن ] المضارب لرب المال [ الفضل ] على المعروف [ و ما دون سفر ] اي ثلثة ايام و لياليها كسواد المصر [ يغدو اليه ] اي يذهب المضارب الى ما دونه غدوة [ و لا يبيت بامله ] اي لا يكون في جميع الليل عند امله [ كالمسفر ] فان بات بامله فكالمحضر فنفقته في ماله و نفقة الاول في ماله [ فان ربح ] المضارب بعد الانفاق من رأس المال [ اخذ المالك ] من الربح [ ما انفق ] المضارب من رأس المال [ تم قسم الباقي ] من الربح بينهما فلوانفق من ماله او استدان رجع في ماله كما في الاختيار [ وان دفع المضارب ] المال الى غيره [ مضاربة بلا اذن ] من المالك لم يجز [ ضمن ] الاول [ عند عمل ] المضارب [ الثاني ] وان لم يربح و بمجرد الدفع ضمن عند زفروح و في رواية عن ابي يوسف رح و الفتوى على الاول كما في الوقعات [ وقيل ] اي زوى عن الشيخين انه ضمن [ عند ربحه ] اي الثاني و انما اسند الضمان الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم و بان المضاربة الثانية صححت بينهما و الربح على ما شرطا كما في الوقعات و يطيب الربح للناني دون الاول لانه ملك مستندا كما في الهداية فان استهلكه الثاني فالضمان على الاول خاصة و عندهما يضمن الناني و الاشهر الخيار فيضمن ايهما شاء كما في الاختيار و هذا اذا كان المضاربتان صحيحتين و اما اذا كانتا فاسدتين او احدهما



فلا ضمان على احد منهما [ وصح ] العقد او الشرط [ ان شرط لعبد المالك شيئا ] من الربح مثل الثلث [ ليعمل مع المضارب ] والشرط للمولى وان كان على العبد دين وفيه اشارة الى انه ان شرط شيئا لعبد المضارب والاجنبي ليعمل مع المضارب صحيح بالطريق الاول والمضارب للمضارب والاجنبي والى انه لو لم يشترط عمل احد منهم صح العقد والمضارب للمالك سواء كان على العبد دين او لا وتماه في الذخيرة [ وتبطل ] المضاربة [ بموت احدهما ] اى المالك والمضارب وكذا بقتله وحججه نظرا على احدهما وبعثون احدهما مطبقا كما في النظم [ و ] بسبب [ لحاق المالك ] مع حكم القاضي به بدار الحرب [ مرتدا ] لانه كالموت وهذا اذا لم يرجع مسلما والا لم تبطل فان ربح فهو على ما شرط كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى ان العلم باحد منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضيهان والى ان ردة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كما في الاختيار والى انه لو لحق المضارب بدراهم لم تبطل وفي النظم انها تبطل بلحاق احدهما بدراهم فلو لحق المضارب فعلم ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق به عند ابي حنيفة ربح [ ولا ينزل ] المضارب [ حتى يعلم بعزله ] اى المالك المضارب لانه عزل حقيقي فلو اشتروا بعد العزل قبل العلم نفذ كما في الاختيار [ فلو علم ] بعزله وفي المال عرض [ فله بيع عرضها ] اى غير النقدين من مال المضاربة لان الربح لا يظهر الا به وفيه اشعار بانه لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه لما ياتي فالاولى ( باع عرضها ) [ تم ] اى بعد ما باع هذا العرض وغيره [ لا يتصرف ] المضارب بالبيع ونحوه [ في تمنه ] اى ما باع من العرض لعدم الضرورة [ ولا ] يتصرف [ في نغد نص ] صفقة بالفتح والضاد المعجمة اى حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نص لك اى تيسر وحصل والناس عند اهل الحجاز الدراهم والدنانير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد واقعين [ من جنس رأس ماله ] اى مال عقد المضاربة ومن اكتفى انه حال عن فاعل نص فقد اخطا كما ياتي الان [ ويبدل ] اى يجب ان يبيع [ خلافة ] اى خلاف جنس رأس ماله [ به ] اى بجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كانا دراهم او دنانير لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد النقدين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال واذا كان من جنسه من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض وتماه في الذخيرة [ ولو افترقا ] عن المضاربة [ وفي المال ] اى مال المضاربة [ دين ] على احد [ يؤمر ] اى المضارب [ بطلبه ] ونقده وان نهاه رب المال عن الطلب [ ان كان ] المضارب قد [ ربح ] اذا الربح كالاجرة له والكلام مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان الدين في مصره والا ففي مال المضاربة كما في الذخيرة [ والا ] يربح المضارب [ يוכל ] اى يقال

للمضارب وكل [ المالك به ] اي بطلبه و ما في الجامع انه يقال له احل فقد اريد بالحوالة الوكالة  
 مانه قد استعير كل في كل كما اشير اليه في الكرواني وغيره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب  
 يؤمر ان يحيل رب المال على المديون [ وكذا ] اي مثل ذلك المضارب المعزول [ سائر  
 الركلاء ] جمع الوكيل اي الوكيل بالبيع اذا باع وانعزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكرواني  
 [ والبيع ] كالمضارب من باع مال الناس باجر كما في العاشر من وكالة الدخيرة وليس في  
 النهاية كاظن [ والسمسار ] بالسمسار المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطرزي وابن  
 الاثير والفيروز آبادي وفي المذهب السمسار كاللال ( عرض كنهه ) فتفسر المصنف البيع باللال  
 لا يخلو عن شيء فالسمسار على ما ذكرنا ما لم يكن في يده مال الناس بخلاف البيع لكن في  
 العاشر المذكور ان البيع والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء  
 اليهما فيبيعانها وتلميذهما وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعة  
 والسمسرة على الناحية والشاكدانة على المشتري فعلم هذا يشكل التفرقة بينهما [ يجبر ان عليه ] اي  
 طلب الثمن وقبضه وان يربح لانهما كالايجران عادة كما في الكافي [ وما هلك ] من مال المضاربة  
 الصحيحة فان الفاسدة لم يضمن كما مر [ صرف الى الربح اولا ] لانه تبع فان زاد فالى رأس المال لان  
 المضارب امين فان قسم الربح ثم هلك كل ما في يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فرد  
 من الربح حتى يستوفي رأس المال فيبدأ برأس المال ثم بالبقية ثم بالربح الا انهم قالوا كما في الاختيار  
 فلو اريد ان لا يبطل القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم بقسم الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس  
 المال الى المضارب كما في الدخيرة [ وان قال المالك ] بعد تصرف المضارب [ عينت ] لك [ نوعا ] من  
 التصرف ودفعت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلا [ صدق المضارب ] مع اليمين لان الاصل في  
 المضاربة العموم [ ان جحد ] تعيينه وادعى العموم وقال دفعته الى مضاربة بالنصف ولم تسم  
 شيئا وهذا لا يخلو عن اشعار بانهما اذا ادعياهما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد  
 التصرف العموم والمضارب لخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بينة وقتا يقضى ببينة الثاني  
 فانه ناسخ للاول وان لم يوقت البيئتان او وقتا على السواء او وقت احدهما دون الاخرى قضى ببينة  
 المالك وتمامه في الدخيرة [ وان ادعى كل ] منهما [ نوعا ] فقال المالك عينت الطعام وقال  
 المضارب التياب [ صدق المالك ] مع اليمين لان العبرة لبيان بعد اتفاقهما على الخصوص فان اقاما البينة  
 فالجواب ما فصلناه وعن ابي يوسف ربح اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب  
 وعلى العكس صدق المالك كما في الدخيرة [ وكذا ] صدق المالك [ ان قال ] ان المال المدنوع  
 اليه [ بضاعة او ودبغة او ذوايد ] انه مضاربة او قرض [ لما مر وكذا ] صدق المالك لو ادعى المضاربة  
 وذوايد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعارا بحسن الاختتام \*

هذا لا يتناول عن شيء والله اعلم بالصواب

## \* [ كتاب المزارعة ] \*

عقب به المضاربة مع اشتغال كل على شركة في شئ من الخراج رعاية لجانب مذهب الامام وانما لم يعنون بالمساقاة ايضا لانها نوع من المزارعة [ هي ] في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالضم وهي البذر وموضعه المزرعة مثلثة الرء كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعتم بل حرثتم اي طرحتم البذر كما في الكشف وغيره وانما أثر هذه المادة على المخابرة التي هي لغة مدينة لانه من خيبر اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد ومبينة آخر واعلم ان المزارع آخذ الارض لا دافعها وان جازان يطلق عليه ايضا كما في الطلبة وفي الشريعة [ عقد الزرع ] اي عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض دفعتها اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركنها الايجاب والقبول كما في الذخيرة والاول عقد حرث [ بعض الخارج ] اي خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البر والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينقض بما كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذ الاول استعانة من الاول والثاني اعادة من المالك كما في الذخيرة [ ولا نصح ] وتفسد المزارعة حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع [ عند ابي حنيفة رح ] الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او للعامل فيكون صاحب مستاجرا للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الخبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن ميد المرسلين صلوات الله عليهم وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة رح بفسادها بلا حد ولم ينفه عنها اشد النهي كما في الحقايق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رح انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم [ وصحت عندهما للحاجة وبه ] اي بما عندهما من الصحة [ يفتى ] كما في الوقعات والكافي وغيرهما وهذه معترضة [ بشرط ] اي صحت بشرط [ صلاحية الارض للزرع ] عند العقد فلو كان فيها قوائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز لمن ما قال الفضلي كما في الفصل الاخر من قاضيخان [ واهلية العاقدين ] اي بشرط كونهما حريين بالغين اوعبدا او صبيا ما ذنبيين او ذميين لانه لم يصح عقد بذر او الاهلية كما في الهداية فلم يختص به فتركه اولي [ وذكر المدة ] كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يتمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احدهما الى مثليها غالبا وجوزة بعض وعن محمد بن سلمة انها بلا ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة وبه اخذ الفقيه كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالاثر يفتى كما في الوقعات [ و ] ذكر [ رب البذر ] ولردالة بان قال دفعت اليك

اختزنها لي او اجرتك اياها او استاجرتك لتعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو  
 قال لتزوعها لنفعلك ففيه بيان ان البذر من العامل و ان لم يكن شي من ذلك قال ابو بكر البلخي  
 يحكم العرف في ذلك ان اتحد والافقد فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو  
 مستاجر للعامل واذا كان من العامل فمستاجر للارض وعند اختلاف الحكم لا بد من البيان  
 كما في الوقعات [ و ] ذكر [ جنسه ] اي البذر كالبز والشعير فان بعض الزروع يضر بالارض  
 وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسانا والاصوب انه شرط و ان لم يذكر فقايدة الا  
 اذا زرعا فانقلبت جازية لانه صار معلوما او عمن بان قال ما يد الي اولك كما في اللخيرة [ و ]  
 ذكر [ قسط الاخر ] اي نصيب من لا بذر من جهته يعني نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط  
 ان يكون معلوما فان ذكر قسطه ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه وترك  
 قسط الاخر جاز استحسانا كما في النظم [ و ] بشرط [ التخلية بين الارض والعامل ] ليقدر عليه  
 فهي نفسد بما يمنع التخلية كاشتراط العمل على رب الارض و يجب ان يقول رب الارض سلمت  
 اليك هذه الارض وهذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تنمة الوقعات [ و ] بشرط [ شيوع  
 الحب ] اي حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما او لرب البذر دون غيره بقريئة الاتي ويشكل  
 اذا شرط الفتل لاحدهما والبذر لاخر فانه جاز كما في اللخيرة فمن الظن ان الحب اولى من الخارج  
 لانه لا عبرة لشعوع التبن والاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم  
 بها فانه لم يتم الرضاء بدونه كما في التتمة و الى ان العقد فسد بترك احد هذه الشروط والمشايع  
 استحسنوا جوارها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة ويرضى صاحب بذلك  
 فان العرف كاف كما في الجواهر [ فتفسد ] المزارعة [ ان شرط ما ينافيه ] اي ينافي الشيوع  
 [ كرفع البذر ] و ناحية معينة من الزرع [ او الخراج ] اي خراج وظيفة دراهم او ففزان  
 مسمانين فان شرط خراج مقاسمة جزء من الخراج كالثلث مثلا فانه غير مفسد للشيوع  
 فاللام للعهد وفيه اشعار بانه لو شرط روع العشر من الخارج و الباقي بينهما جاز وهذا حيلة  
 لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره [ تم قسمة الباقي ] من البذر والخراج فهي مجرورة بالكاف  
 و انما تفسد لانه ربما لم يبق شي بعد [ وكذا ] فساد [ ان شرط التبن ] خبركنا او بالعكس  
 [ لغير رب البذر ] سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر و انما يفسد لان التبن غناء البذر الذي  
 هو الاصل فاستراحه لعبر صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا [ و صح ] العقد ان  
 نعرض بالتبن [ للاحد ] اي رب البذر مع شيوع الحب في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح  
 انه لا يصح [ ان لم يتعرض ] بالتبن له مع شيوع الحب و التبن لرب الارض و عن بعض مشايخ  
 بلخ انه بينهما كالحب لانه عرفهم و هو يحكم عند الاشتباه و عن الصاهيين انه لا يصح وفيه

اشعار بانه لو شط التبن بينهما وهكت عن الحب فعدت لان المقصود هو الحب المثل في  
 الذخيرة [ ولا نصم ] وتفعل المزاغة في هذه الصور السبع [ الا ] في صور ثلث [ ان يكون  
 الارض والبذر لاحدهما ] اى المتعاضدين [ والبقر والعمل ] والالة [ لآخر ] منهما [ او  
 الارض از العمل له ] اى لاحدهما [ و الباقي ] من البذر والبقر والعمل والالة او الارض  
 والبذر والبقر والالات [ لآخر ] واليه اشار المصنف في نظمه المشهور \* شعـر \*

• زميرتها عملتها زمين باقتم اى كالم • ورائى ابن سموت دان امرنا جاز و باطل •

( ينى : استجمام صوت باقى ) وهى ان يكون الارض والبقر او البذر والبقر از احدهما  
 لاحدهما و الباقي لآخر و عن ابى يوسف رح ابها نصم الا ان يكون البذر لاحدهما و الباقي  
 لآخر كما فى الذخيرة و اما قل ان يقل انه قد منع الحصر في طرقي الصحة والفساد في صورة  
 كثيرة اما فى الاول فلانه صح ان يكون الارض لاحد و البقر لآخر و البذر والعمل منهما  
 و الخارج نصفان وان يكون البقر لاحد و العمل لآخر و الارض منهما و البذر اما منهما  
 و الخارج نصفان او من العامل وله ثلثا الخارج كما فى التمة و ان يكون الارض و البذر  
 و بقر واحد لاحدهما و العمل و بقر آخر لآخر كما فى التمة عن نجم الائمة و ان يكون البقر  
 لاحد و الارض و البذر لاحد و العمل لهما و الخارج نصفان كما فى التفت و اما فى الثانى فانه لا يصح  
 ان يكون كل من الاربعة لاحد كما فى التمة و ان يكون البذر و البقر لاحد و الارض لآخر  
 و العمل لثالث و ان يكون البذر و الارض لاحد و البقر لآخر و العمل لثالث و ان يكون الارض  
 و العمل و البقر لاحد و البذر بينهما كما فى العمادي و ان يكون البذر و العمل لاحد و البقر  
 لآخر و الارض لثالث و ان يكون العبد او البذر و العبد از البقر و العبد از الارض و العبد  
 و البقر لاحد و الباقي لآخر كما فى التفت فوضح بطلان ما ظن ان الحصر صحيح [ و اذا صحت ]  
 المزاغة و القى البذر و خرج [ فالخارج ] بينهما [ على الشرط ] اى على ما شرطنا عند العقد لصحة  
 الالتزام [ ولا شئ ] من اجر المثل و غيره [ للعامل ان لم يخرج ] شئ من الزرع لانها  
 اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم و اما شركة فى الخارج لا غير [ ويجبر ] اى يجبر الحاكم  
 [ من ابى ] من المزارعين [ عن المضى ] على ما هو موجب العقد من العمل [ الارب البذر ] فانه لم  
 يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر فى الحال و فيه اشعار بان هذا قبل العاء البذر  
 فى الارض و اما بعده فيجبر لان العقد حينئذ يصير لازما من الحائنين حتى لا يملك احدهما الفسخ  
 بعده الا بعذر كما فى الذخيرة [ فان اى ] رب البذر عن المضى و الارض له [ بعد ما كرب العامل ]  
 اى قلب الارض للحوث [ يجب ان يسترضى ] العامل باعطاء اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور و قال  
 مشايخنا هذا ديانة و اما الحكم فلاشئ له فيه اذا العقد على الخارج كما فى المبسوط وميه اشعار بانه

لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء [ وان فسدت ] المزارعة وخرج بعد الغاء البذر [ فالخارج  
لرب البذر ] لانه نهاء ما كان رب الارض طالب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجر مثل  
ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقرة ومقدار ما انفق وما عزم من اجر مثل الارض  
ثم يتصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح كما في التمة والظلم [ ولاخر اجر المثل ] وان  
لم ينبت شئ او نبت وهلك واللام في المثل للعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه  
ان كان صاحبها او مثل البقر والارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النقصان وان  
وجد الخارج كما في المسية وان كان البذر مشتركا فالخراج بينهما على قدر ملكهما كما في التمة  
[ ولا يزداد ] اجر المثل في هذه الفصول [ على ما شرط ] عند الشبخين لانه رضي به واجر المثل بالغنا  
ما بلغ عند محمد رح لانه استوفى مفاعله [ وبطل ] المزارعة [ بموت احدهما ] اي رب الارض والمزارع  
وان كرب الارض وحفر السور وسوي المسنجات ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع  
فللاخر ان يمتنع وبعد الشروع يفسخ العقد كما في التمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل  
النبات ففي بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولو مات بعد ما نبت قبل ان يستحصل بقي العقد استحسانا الى  
ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احدهما بدار الحرب مرتدا فانه يبطل عنده  
خلافا لهما كما في الظلم وينبغي ان يكون الجنون المطبق والحجر كذلك [ ويفسخ ] اي ويجوز فسخ  
المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما في رواية الزبادات  
وبه اخذ بعضهم كما في الذخيرة [ بدون مخرج ] اي بسبب دين لرب الارض مضطر [ الى بيعها ] اي  
الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض كغير الانهار وتسوية  
المحنيات والى ان الارض لم ينبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة فان نبت لم يسع بالدين حتى  
يحستحصل كما في الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيانتة اكتفاء  
بما ميأتي في المساقات ومنه غريبة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في الظلم والى انه لو باع بعد  
الزرع بلا عذر وتوقف على اجازة المزارع فان لم تجز لم يفسخ حتى يستحصل او يمضي المدة على ما قل  
الفضلي كما في قاضيان [ فان مضت المدة ] المذكورة عند العقد [ ولم يدرك الزرع ] اي لم  
يحستحصل [ فعلى العامل ] لرب الارض [ اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ] الزرع الا اذا  
اريد قلعه فقل لرب الارض اقلع الزرع فتكون بينكما اذ اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع  
وارجع بما تنفق في حصته وفيه اشعار بانه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع بقله لما فيه من  
الاضرار كما في الهداية [ ونفقة الزرع ] كاحرة السقى والحفظ [ عليهما ] اي العامل ورب الارض  
[ بالحصص ] اي بقدر نصيبهما [ كاحر الحصاد ونحوه ] من الجمع والرفع الى البيدر والدياسة  
والتدريئة والحفظ وغيرها فان الكل عليهما الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من

اعمل المزارعة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يختص بها ذكر من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في الهداية فهذا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على الشرطية [ فان شرط ] اجر الحصاد و نحوه عند العقد [ على العامل صح ] الشرط او العقد [ عند ابي يوسف رح وبه يفتي ] لتعامل الناس و هو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط و فسد في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه صح و هو مختار اكثر مشايخ بلنج كما في التتمة و ذكر في المبسوط الهداية والكافي وغيرها انه صح في رزية عن ابي يوسف رح فكلامه لا يخلو عن شيء واعلم ان ما ذكره من الشرايط ونحوها هو الحكم والديانة فان الحلال ما يفتي به واما الطيب فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا يتاذي حيوان بفعله كما ذكره الزاهدي في تفسيره و ذكر في الزاهدي عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزارعة او معاملة او زرع ارضه محافظا على الصلوات في مواعبتها بجماعة لكنه اخر صلوة واحدة عن وقتها لاشتغاله بالمزارعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر اداء الثمن بعد حلول الاجل اراداه متفرقا بلا رضاء البائع ويستحب ان يبذره على الطهارة ثم يقوم في ناحية يصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلي الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته و يبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكمال على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كياله يصلي ثم يقول يارب القيم بذرا واعطيني شيئا كثيرا فاحفظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار \*

[ فصل \* المساقاة ] من المزارعة كما في النتف وانما أثر على المعاملة التي هي لغة مدينة لانها ارفق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معامها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالتفرقة من الطن [ دفع الشجر ] اي كل نبات بالفعل او القوة يبقى في الارض منه اداكثر بقرينة الاتي فيشتمل اصول الرطبة والقوة ويصل الزعفران و ما غرس وزرع في فضاء مدفوعة وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف [ الى من يصلحه ] بتنظيف السواقي والسقى والتلقيح والمشييب والشووذ والحرامه وغيرها بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا و يقول المساقى قبلت ففيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرمانى وغيره [ بجزء ] شائع بقرينة الاتي [ من ثمرة ] اي مما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها [ وهي ] اي المساقاة [ كالمزارعة ] اخلافا وشرطا وحكما [ الا انها ] اي المساقاة [ تصح بلا ذكر المدة ] لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها لا تصح عنده وتصح عندهما وبه يفتي و يشترط فيها صلاحية الشجر للشمر حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الارض و ضعفها تفاوتاً فاحشاً كما في الهداية و الى انه يشترط اهلية العاقدين و التخلية بين العامل و الشجر و شمرع النمر و ذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع و سكت عن قسط العامل جاز استحساناً كما في التتمة [ و تقع ] مدة المساقاة حينئذ [ على ] مدة [ اول نمر يخرج ] في هذه السنة فاول المدة رقت العمل في النمر المعلوم و آخرها رقت ادراكه المعلوم فيجوز فلوم يخرج فيها انتقضت المساقاة [ و ادراك بذر الرطبة ] بالفتح و هي الاسفست الرطب كما في الكرمانى و البذر بالذال و في بعض النسخ بالزاء و هو اخص اذ هو ما كان للبقل من الحب كما في النهاية و البذر مما عزل للزراعة من الحبوب كما في القاموس [ كادراك السمر ] اى دفع الرطبة لادراك البذر كدفع الشجر لادراك النمر يعنى اذا دفعها بعد ما تنامي نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جاز كما في الكرمانى و غيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فان شئت فارجع اليه و في الاختيار اذا دفع الرطبة و قد نبت او دفع البذر لبذره فانها فاسدة فان كان وقت جزها معلوماً جاز و وقع الحزة الاولى [ و ذكر مدة لا يخرج السمر فيها ] كالشتاء [ يفسد ما ] لانه فات الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل [ بخلاف ] ذكر [ مدة قد يخرج ] النمر فيها [ و قد لا ] يخرج فانه يصح كما لو خرج التمر فيها فهو على الشوط بينهما [ وان لم يخرج ] التمر [ فيها ] بل بعدها يفسد ما [ فللعامل اجر المثل ] و ان اعطاه ما شرط له من النصف و غيره او اقل برضاه او اكثر جاز وكذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في النتف و ذكر في الزاهد ان النمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عند ابي يوسف رح و قال له اجر المثل و في الذخيرة ان سمى وقتاً فلا شيء عنه السمر فان خرج ما يوجب مثله في المساقاة فيصح و الا فلا [ و لا يصح ] المساقاة [ ان ادرك السمر ] اى انتهى في العظم [ وقت العقد ] لانه لا اثر للعمل حينئذ [ كل زراعة ] فانه اذا دعى الزرع و قد استحصد على انه يحصد و يدسه و يذريه فانه لا يصح و عن ابي يوسف رح انه يصح و الاصل ان النمر و الزرع متى كان في حد الزيادة يصح المساقاة و الا فلا كما في المظم و ذكر في فاصيخان انه ان احتاج الى السقي او الحفظ جاز المعاملة و الا فلا [ فان مات احدهما ] ان المالك او العامل و ينبغي ان يكون اللحاق بدارهم كلوت و في المبسوط اذا لحق صاحب الارض دين فادح انتقض المساقاة [ و الثمرني ] اى غير مدرک فان مات رب الارض [ يقوم العامل عليه ] كما يقوم قبله الى ان يدرك و ان كان مكردها عند الورثة فان قال العامل انا اذن نصف النبي فللورثة ان يقسموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه لو ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر [ او ] يقوم عليه [ وارثه ] اى العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال ورثته انا آخذ نصفه فله رب الارض الخيارات الثلاثة و ان مات جميعاً فالتيار لورثة العامل بين العمل و الترك فان ابوا ان يقوموا عليه فلورثة



رب الارض الكل في الهداية [ ولا تقسخ ] اي لا يحوز قسح المساقاة [ الا بعدر ] كالدين القادح  
 و هل يحتاج في القسخ الى القضاء او الرضي قد مر [ وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل ]  
 في الشجر [ او ساقاً ] و الاشمل خايناً كما في التتمة [ يخاف ] منه [ على شعفه ] فانه قد  
 يتصرف فيه بالحرق و نسح الدّيبيل و المراوح و غيره و الشّعف بالتحريك ورق جريد النخل  
 اي قصنه ويقال للجريد نفسه و الواحدة شعفة كما في المغرب و فيه اشارة بان يحرم على العامل  
 حرق شئ من الاشجار و الدعائم و العريش و القصبان المشدبة بلا اذن صاحب الكرم لان  
 كلها ملكه كما في التتمة [ او ] على [ ثمرة ] قبل الادراك [ عذر ] فان بعده يمكن دفع  
 صرفته بالقسمة و فيه رمز الى انه يحرم اخراج شئ من الثمار للضيف و غيره بلا اذنه لانها  
 مشتركة بينهما و هذا لا يختص به فان الدافع كذلك الا ترى انه اذا اكل هو و امه من  
 ثمرة بلا اذن المساقى ضمن كما في التتمة [ و دفع ] الى آخر [ قضاء ] اي ارضاً واسعة خالية فارغة  
 ذكره ابن الاثير [ ليغرس ] الاخر فيها غرساً [ و يكون الارض و الشجر بينهما لا تصح ]  
 المساقاة و يفسد لاشتراط الشركة فيما كان حاصله لا بعمله و هو الارض كما في الكرمانى و فيه  
 اشارة الى انها لو دفعها للغرس على ان يكون الشجر بينهما يصح والى انه لو شرط ان الثمر او الشجر  
 و النمر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الارض او للعامل كما في الننف و غيره [ فللعامل  
 قيمة غرسه ] يوم الغرس [ و اجر عمله ] و ان كان الغرس للعامل فالشجر له يؤمر بقلعه و عليه  
 اجر مثل الارض كما في الننف و هذه المسئلة مما يشعر بالاتمام و يناسب ختم الكلام و السلام  
 و الله اعلم بالصواب \*

## \* [ كتاب احياء الموات ] \*

عقب الزراعة به لان متعلقها اشرف من متعلقه و احياء لغة جعل الشئ حياً اي ذا قوة حساسية  
 او نامية و مرنا التصرف في ارض موات بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب او السقي او غيره  
 كما في الخلاصة و غيرها [ هي ] اي الموات بفتح الميم و ضمها لغة ارض لا مالك لها كما في  
 العاموس و ذكر في المغرب المهمة انه فعال من الموات في الاصل ما لا روح فيه و في المعجمة  
 ارض غير عامرة و شريعة [ ارض ] متلبس [ بلا نفع ] اي لم يزرع [ لا نقطاع مائها ]  
 اي الارض عنها بسبب ارتفاعها [ و نحوه ] من غلبة الماء عليها او من غلبة الرمال او الاحجار  
 او صيرورتها نوة او كونها سنية او غيره و في الكرمانى و غيره انه تحديد لغوي زاد الشرع عليه  
 [ لا يعرف مالكا ] بعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالسنة او لم تكن كما في المنية لكن لو  
 ظهر لها مالك يرد عليه و يضمن نقصانها كما في الخزانة و عن محمد ر ح لا يحبي ماله آثار العمارة

ولا يوخد منه التراب كالقصور الخربة كما في قاضيخان فما ملك مسلم اودمي بوجه لم يكن مواتا وان مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضمرة و ذكر في الذخيرة ان الاراضي التي انقرض اهلها كالموات وقيل كاللقطة [بعيدة عن العامر] اي البلد والقرية فان العامر بمعنى المعمور كما في الصحاح وعند محمد رح اذا انقطع ارتفاق اهلها فموات ولو قريبة والاول قول ابي يوسف رح فمدار الحكم على البعد عنده وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد رح وبه يفتي كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال [لا يسمع صوت] اي لا يسمع البعيد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني الى انه صوت على قدر اذان الناس مادة كما في الخزانة وعن ابي يوسف رح يقدم جهوى الصوت على اعلى مكان وينادي بالمل صوت وعنه البعد قدر غلوة كما في الذخيرة [من اقصاه] اي اقصى العامر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الاراضي العامرة كما في التجنيس وقد تسامح كما في اضافته اسم التفضيل الى معرفة لم يكن باسم جنس [من احياء] اي للموات بحفر النهر او السقي على ما روي عنه كما في الاختيار او بالكرب والسقي معاملة ما روي عن محمد رح او باحدهما او بالغرس على ما روي عن ابي يوسف رح او البناء او الزرع او غيره كما في الهداية وغيره [ملكه] اي ملك المحبي موضع احياء دون غيره وعن ابي يوسف رح ان عمراكثر من النصف كان احياء للجميع والمتبادر انه ملك الرقبة وقيل المنفعة والاول اصح كما في الاختيار فلو زرعها آخر كان له ان ينزعها منه [ان اذن له الامام] في الاحياء فلو لم ياذن له لم يملكه عنده وملكه عندهما والاول المختار فان قاضيخان قدمه وقد مر ذلك في اول كتابه والمتبادر ان يكون المحبي مسلما فان كان ذميا فلا يملكه بلا اذن بلا خلاف وان كان مستامسا فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما في النظم [و من حجر ارضا] اي عملها ولو بالاذن بان يضع حولها احجارا او حشيشا محصودا منها او ينقصها منه او يحرق شوكها او يغرق حولها اغصانا يابسة او يحفر فيها بئرا بقدر ذراع كما في الذخيرة وغرة التحجير الاعلام كما نص عليه صاحب الارض فالاشتقاق من الحجر ظن غير محتاج اليه [ولم يعمرها] اي لم يحيها [ثلث حجج] جمع الحجج بالكسر اي السنة [دفعها الامام الى غيره] اي غير الحجر وهذا ديانة فانه ان احياءا غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقق الاحياء منه دون الاول كما في الهداية وقال شيخ الاسلام ان التحجير يغيب ملكا مؤقتا بثلاث سنين وعند البعض لا يفيد اصلا كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لو احيى الحجر ونرکها ثم زرع غيرة كان للمحجر النزع عنه وهو الاصح لان ملكه بالتروك لا يزول كما في الهداية [و من حفر بئرا في ارض موات] في قهر الامام [بالاذن] عند الكل وبغيره ايضا عندهما [فله] اي الحافر [حریمها] اي ما يحيط بها مما يلقي فيه التراب سمي به لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فعيل بمعنى فاعل اسناده مجاز وفيه زمرا الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحریم ولو حفر في ملكه كان له من

الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا اذ انقرضوا لم يجز احيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريماً لعامر جاز احيائها كما في المضمرات [للعطن] اي لبثرة وهي البثر التي يستسقي منها باليد والعطن بفتح تين في الاصل مناخ الابل حول الماء [والناصح] اي بثره اي التي يستسقي منها بالبعير والناصح بغير يستسقى به والاضافة في الموضعين لادني ملاسة [اربعون ذراعاً] عامة كل ست قبضة كل قبضة اربع اصابع وقاد ان حريم الناصح ستون وعن محمد رح مقدار ما يمد الحبل اليه ولو اكثر من سبعين ويفتق بقول ابي حنيفة رح كما في التتمة [من كل جانب] من الجوانب الاربعة [في الاصح] احتراز عما قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما حفر دونها كما في الهداية [و] الحريم [للعين] المستخرجة في ارض موات بالاذن [خمسماية] ذراع عامة [كذلك] من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة والاول اظهر كما في الزاملي وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بئر وعين في اراضيهم لصلابتهما واما في اراضيها فيزاد لرخاوتها كيلا ينتقل الماء الى الثاني كما في الهداية [و منع غيره] اي الحافر [من الحفر] اي التصرف بحفر وزرع وبناء وغيره [فيه] اي حريم البئر والعين لانه ملكه فان حفر آخر بئر في حريم الاول فللاول ان يكسبه تبرعاً وقيل له ان يأمر الثاني بالاصلاح جبراً وقيل يكسبه ونفعه وضمنه المقصان بان يقول ذلك قبل الحفر اذ بعده فيضمن التفاوت كما في الكفاية وغيره [فاحفر] غيره بالاذن [في مستها] اي منتهى حريم البئر او العين في جانب اكر [فله] اي الغير [الحريم من ثلثة جوانب] دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على المعاقب فطريقه في الرابع وقيل له ان ينطبق من اي شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه لو ذهب ماء البئر الاولى بحفرة فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط [وللقناة] اي مجرى الماء تحت الارض ويقال بالقارسية (كاريز) كما في النهاية [حريم بقدر ما يصلحها] اي يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه وقيل هذا عندهما واما عنده فلا حريم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين وعن محمد رح ان القناة كالبئر في الحريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مفوض الى راي الامام [ولا حريم] عنده [للنهر] اي المجرى الواسع للماء فانه فوق الساية وهي فوق الجدول كما في المغرب فهي مجرى كبير لا يحتاج الى الكري في كل حين واما عندهما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح و عليه الفتوى كما في الكروماني ومقدار جميعه من كل جانب عند محمد رح وهذا ارفق كما في الهداية والزاملي والسبب في هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان المجرى لو كان صغيراً يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالانفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الا ببينة وكذا اذا حفر في موات خلافاً لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له الحريم بالانفاق بقدر ما يحتاج اليه

لا لقاء الطين ونحوه وهو الصحيح كما في التثنية وذكر في الكرمانني ان الخلاف في نهر مملوك له مسناة فارغة تلزقها ارض لغير صاحب الارض فالسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده وقد تسامح المصنف فانه لا نزاع عندهم ان مابه استمسك الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم شجر في موات خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية \*

[ فصول \* الشرب ] بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب واليد اشار بقوله [ نصيب الماء ] اي الحظ المعين من الماء الجاري او الراكد للحيوان والجماد وشرعية زمان الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دابه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا يتوهم انه مراد في هذا المقام [ والشفة ] بفتح السين في الاصل شفة او شقوقا بدل اللام بالياء تخفيفا وشرعية [ شرب بني آدم ] اي استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها كما في المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم [ و ] شرب [ البهائم ] اي استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن خص التعارف بما عدا السباع والطيور كما في المفردات والاكثفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفة كما في المبسوط [ وكل ] من بني آدم والبهائم [ حقها ] اي حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه غير محرز [ و ] لكل من بني آدم [ حق سقي الدواب ] اي درايهم فيكون من قبيل حذف الخبر وانما ذكره لئلا يتوهم ان حق الشفة فهي ان يشربن بنفسهن ومن الظن ان افرادة للتخصيص بالقيود فان المعنى [ ان لم يخف ] اي بنو آدم والبهائم [ تخريب ] جانب [ النهر ] كما في الاختيار وغيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتخريب لم يشترط للمنع واليد اشير في الظهيرية والمراد من النهر بقرينة الاتي ما فيه ماء من ارض مملوكة فيشمل الساقية والجدول والبير والعين والحوض المملوكات كما في التثنية [ في كل ماء ] ظرف الحق [ لم يحرز باناء ] الاول ( في اناء ) في الاماس احرز الشيء في وعائه فلو احرز في جرة اوجب او حوض مسجد من نحاس او صغرا او حص و انقطع جريان الماء فانه يملكه وانما اثر الاحراز اشارة الى انه لو ملا الداو من البير ولم يبعده من رأسها لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذ الاحراز جعل الشيء في موضع حصين والى انه لو اعترف الماء من حوض الحمام باناء الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية وغيره وفي لفظ الحق اشعار باناه لو منعه عن غير المحرز وهو يخاف على نفسه او مركبه كان له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد اهلاكه بمنع حقه وهو الشفة والماء في نحو البير غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاحدهما فانه يتروك على ملك المالك كما في النهاية وغيره [ و ] لكل من بني آدم [ حق الشرب ] اي نصيب الماء للزرع بقرينة الماضي [ ونصيب الرعي ] والدالية على جميع الانهار بقرينة الاتي

[ الا اذا اضر ] ذلك الشرب والنصيب [ بالعامة ] بان يغرق اراضيهم بشق نهر عظيم كدجلة للسقي او الرحي [ او خص النهر بغيره ] اي غير صاحب الشرب والنصيب [ اي دخل ] ماءه [ في المقاسم ] اي المقسم اي مجري ماء مملوك لجماعة محصورة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له الحقان الا برضاهم كما في النعمة والمقسم كالجلس موضع القسمة اي موضع السكر المعهود كما ذكره المطرزي فالمقسم بمعنى القسمة او ثراء عليه وفي تخصيص ماء الانهار رمز الى ان له الحقين في ماء البحار وان اضر بالعامة وفي استثناء النهر اشعار بانه ليس له هذان في البير والعين والحوض المعلومات بالطريق الاول فان لصاحبها ان يمنع ذا شفة من الدخول في ملكه ان كان يجد الماء في ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه او يترك حتى ياخذ بنفسه بلا كسر النهر كما في الهداية و غيره [ وكري نهر ] اي اخراج الطين ونحوه منه فالكري مختص بالنهر بخلاف الحفر على ما قال البهقي الا ان كلام المطرزي يدل على التوافق [ لم يملك ] ان لم يدخل ماءه في المقاسم كنيل وفرات وغيره [ من ] مال [ بيت المال ] اي مال المسلمين يعني من نحو الخراج والجزبة دون العشر والصدقة لانهما للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسنانه منه ان خيف منه غرقا [ فان لم يكن فيه ] اي في بيت المال [ شيء فعلى العامة ] اي الذين يطبقون الكري ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه [ وكري نهر ] خاص او عام قد مرّحه في الشفعة [ ملك ] ذلك النهر بان دخل في المقاسم [ على اهله ] الا ان في العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض عنه اجبر على الصحيح كما في الخزائنة ويمنع عند الشخين الابي عن شربه حتى يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء مشير الى ان ليس الكري على اهل الشفعة لانهم جميع من في الدنيا وليس البعض اولا كما في الكرمانى وقال بعض المتأخرين انهم يجبرون عليه كما في الذخيرة [ من اعلاه ] خبر بعد خبر او ظرف للظرف وحاصله انه يبدأ في الكري من اول النهر عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الطهيريّة وذكر في الكافي انه يترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله [ ومن جاوز ] كويهم [ من ارضه بروع ] من مؤنة الكري هذه واما عندهما فالكري عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضى و يغتنى بقوله كما في النعمة وفيه اشعار بانه لو كان فم نهره في وسط ارضه لم يبرأ الا بالمحاوزة عن ارضه وهذا في النهر الخاص واما في العام فقد بروع اذا بلغوا في فم نهر قريتهم وفي الاكتفاء رمز الى انه اذا جاوز الكري من ارضه جاز له فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتمامه في الذخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق الاول [ وصح ] استحسانا [ دعوى الشرب ] اي شرب يوم او اكثر من شهر في نهر [ بلا ارض ] مع انه مجهول معدوم لما سيجمع انه قد يملك

بدونها وهو على عرضية الوجود فلو ادعاه مع الارض صح بالطريق الاول وانما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب وهو المناسب على ما ظن لانه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله [ وان اختصم ] وادعى قوم [ في شرب ] من نهر مشترك [ بينهم ] لانه لم يذكر كيف كان شرب اراضيهم [ قسم ] الشرب عند علمائنا [ بقدر اراضيهم ] اذا المقصود من الشرب سقى الارض وبه يجوز وقيل يقسم على قدر الخراج كما في الذخيرة [ ومع ] الشريك [ الاعلى ] بالنسبة الى الاسفل فمنعه الكل الا الاسفل فان في منعه خلافا وهذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل لم يسكر يصل كل منهم الى حقه في الشرب واما اذا كان بحيث لو ارسل الى الاسفل لا يمكن له الانتفاع اصلا بان كان النهر شفة لم يمنع كما في الذخيرة [ من سكر ] اي سد [ النهر ] المشترك فلو انحدر الماء من الجبل الى وجه الارض فانتشر لا يمنع الاعلى منه بل يكون لمن سبق اليه يده كما في الذخيرة وفيه اشعار بان يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في الهداية والسكر كالنصر مصدر سكر البهر ويجوز كسر السين فانه اسم منه وما سد منه النهر وقد جاء فيه الفتح تسميه بالمصدر كما ذكره المطرزي [ وان لم يشرب ] ارض الاعلى [ بدونه ] اي السكر [ الا برضاهم ] اي الشركاء الباذية بان يهكرو الاعلى حتى يملا ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يهكرو كل في نوبته فان تمكن من ان يهكرو بلوح باب فلا يسكر بالطين والتراب الا برضاهم كما في المبسوط وينبغي ان يذكر ما لا يرضي الشركاء من انه يبدأ بالاسفل فيشرب بحصته ثم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام استحسنا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في الذخيرة [ و ] منع [ كل منهم ] اي الشركاء [ من نصب رحي ] على ماء مشترك [ ونحوه ] كالالية والسانية والجسر والقنطرة الا برضاهم كما في المبسوط وانما لم يذكر الاستثناء لاشتراك المعطوفين في القيد [ الا في ملكه ] الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم [ بحيث لا يضر ] النصب [ بالبهر ] بادكسار صفته [ ولا بالماء ] ببطي جريانه او بانتقاضه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا للتعنت فلا يلتفت اليه [ و ] منع كل منهم من [ التغيير ] المضر بالنهر او الشرب كتوميع فم النهر او تحويل الكوة اي مفتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او تاخيرها عن فم النهر بهذه الصورة ~~لكن~~ او تسفلها او ترفعها والاصح عند الامام الحلواني انهما لا يمنعان او زيادتها او نقصانها او ترفع القنطرة ان كان موجبا لزيادة اخذ الماء او النقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة فسد فيها كوانا ولنا اياما معلومة تسدون فيها كوانا او سرق شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سرقه حتى ينتهي الى هذه الارض او سرقه الى نخيل في ارض اخرى الكل في المبسوط [ مما كان قديما ] الا برضاهم لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار باذنه اذا كان

لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجواهر لكن في التتمة انه جائز [ والشرب يورث ] كالقصاص والدين والخمر [ ويوصي ] اي يصح الرخصة من الثلث [ بالانتفاع ] به اي بان يسقي ارض فلان يوما او شهرا من شربه كالرخصة بالانتفاع بثمر نخله [ ولا يباع ] في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويغسل نص عليه محمد رح كما في الذخيرة [ بلا ارض ] لانه مجهول لانه غير مملوك والا بطل وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع ارض اخرى وهو الصحيح كما في التتمة [ الا عند ] اكثر [ مشايخ بلخ رح ] للتعامل والقياس يترك به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر رح و اسناده ابي بكر البلخي وغيرهما اذ القياس لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة [ وكذا ] لا يصح ويفسد [ الاجارة ] اي اجارة الشرب سواء كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة بتبعية الارض كما في الذخيرة [ والهبة ] والصدقة والعارية والرهن والقرض والمهر وبدل الخلع والصلح [ ومن سقى ارضه ] ولو كرما [ من شرب غيره يضمن ] بان ينظر بكم يشتري الشرب لو جاز بيعه سواء كان مثليا ارقيميا فان الماء مثلي في روايه وقبلي في اخرى وبالضمان اخذ فخر الاسلام المسمى بعلي البزدي فمن اثبت المغايرة بينهما فقد اخطا ولعل تاخير الاتية من هو الناسخ او الكلام من قبيل التجازب فيكون متعلقه بما بعده لعطا وبه وبما قبله معنى فان الاكثرين منهم الوقاية والهداية وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في التتمة والخلاصة وذكر في الزاهد من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤذيه بالضرب والحبس وفي التتمة ان الماء وقع في كرم زاهد من غير نوبته امر بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب المبلول وقال الفقيه لا آمر به ولو تصدق بنزله لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الدابة اذا سمن به انعدم وصار شيئا اخر [ لا ] يضمن [ من سقى ارضه فنزت ارض جارة ] اي صارت ذاتا نزر بالكسري يقال بالفارسية ( ذب ) كما في الطلبة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قال الامام اسمعيل الزاهد كما في الذخيرة وذكر في التتمة انه اذا سقى سقيا غير معتاد فتعدى ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضا ذات نذر انقطع عنه الارتفاق فيلائم ختم الكتاب كما لا يخفى على ارباب الالباب \*

### \* [ كتاب الوقف ] \*

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محي له الان ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير المانحين [ هو ] لغة مصدر وقفه اي حبسه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفته الا في لغة رديئة على ما قالوا كما في الغريب وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف في الدار المصونة ان اوقفه لم يجمع عند ابي عمرو وسمع عند غيره على ان التعدية

بأهمزة قياسية انتهى و شريعة عنده [حبس العين] ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصورة [على ملك الواقف] فالرقبة باقية على ملكه في حياته وملكه ورثته في وفاته بحيث يباع ويوهب إلا أن ما يأتي من البذل بالمنفعة يأتي منه ويشكل بالمسجد فإنه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم إلا أن يقال أنه تعريف للوقف المختلف فيه وإنما قيد بالقول بأنه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصرفها بالاتفاق كما في الجواهر [و] حبسها على [التصدق] أو نذر بالتصدق على وجه الخير [بالمنفعة] منها فيكون من قبيل الاستغناء ويجوز أن يرفع ويكون حكمه كما أشير إليه في النجفة ولا يشكل بالوقف على عتوته صلى الله تعالى عليه وسلم فإن في جواز روايتين [كالعارية] في الحبس على الملك والتصدق بالمنفعة وفيه إشارة إلى أنه لو قال أرضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفاً فالقبول ليس مما لا بد منه وهو ركن في التبرعات كالصدقة وإلى أنه سببه طلب زيادة الزلفى في العقبي عند ربه الأعلى وأما شرط العام فكونه حراً عاقلاً بالغاً والخاص فالإضافة إلى ما بعد الموت أو الوصية خلافاً لهما وقوله قوي من حيث المعنى وغير مخالف للأنار فإنها محمولة على الإضافة أو الوصية كما في المبسوط [و] شريعة [عندما هو] غير محتاج إليه [حبس] للعين إزالة وملك المالك المجازي مقتصورة [على] حكم [ملك الله] المالك الحقيقي [تعالى] وتقديس والتصدق بالمنفعة بقربنة العطف فلا يصح بعد أن يكون ملكاً لأحد من المخلوقين ويكون منفعة للمؤمنين وإنما قدر الحكم لأنه لم يصرف ملكاً لأحد وله نظير في الشرع كالمسجد الذي نظيره الكعبة كما في النهاية وبه يفتى كما في الحقايق وغيره وإن قال أبو يوسف رح لم نزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستصفى وقال محمد رح إن الشيخ لم يفرع عليه ولذا كنت راجلاً فيه كما في النظم [فلا يزول ملك المالك] المجازي عن العين [عند أبي حنيفة رح] وإن ملق بموته على الصحيح نحو أن مات فقد وقفت داري على كذا كما في الهداية [إلا] أي لكن في صورة [أن يحكم به] أي بجواز الوقف [حاکم] مولى بأنه يزول ملكه حينئذ ويصير لازماً فلم يصرف بعده ملكاً لأحد وهذا إذا ذكر الواقف شرايط اللزوم وإلا لم يزول ملكه إلا إذا حكم بلزومه كما في الجواهر وصورة المرافعة إن يسلم الواقف الوقف إلى المتولى ثم يرجع عنه محتجاً بعدم اللزوم فيختصمان إليه فيقضي بلزومه فحينئذ يزول ويلزم لأنه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن غيراً إبطاله كما في الظهيرية ولا يشترط المرافعة فإنه لو كتب كاتب من أقرار الواقف أن قاضياً من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازماً وهذا ليس بكذب مبطل لحق ومصحح لغبر صحيح فإنه منع المبطل عن الإبطال فلا بأس به وهذا إذا لم يختص بالوقف فإن كل موضع يحتاج فيه إلى حكم حاكم بمجتهده فيه كاجارة المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المضمرات وغيره والحاكم مشعر بأنه لو حكم به حكم لا يزول



ملكه ولا يوتفع به الخلاف على الصحيح فللقاضي ان يبطله كما في الحقايق [ والا ] اي لكن [ في مسجد ] فانه يزول الملك عنه بالشروط الانية عند الطرفين وبنفس القول عند ابي يوسف رح ولم يشترط الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره والا في الموضعين للمنقطع كما اشرنا اليه والا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبرة او خانا او سقاية او حوضا او بئرا او قنطرة لا يزول عنده وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما في الخلاصة [ بني ] فانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها ذكر الابد او لا كما في المحيط [ وانزل ] اي مية عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العلو مسجدا والسفل حوانيت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحت حوض وتامه في النهاية [ بطريقه ] اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عامة حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط دارة لا يزول ملكه لانه لو لم يفرزة حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص لله تعالى وانما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرد ما روي عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما سيجي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية [ واذن للناس ] اي كل الناس [ بالصلوة ] اي بكل صلوة [ فيه ] فلو اذن لقوم او للناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط [ وصلى ] فيه وان لم يكن باذان واقامة واحد [ سواء كان بانيا او غيره فلو صلى بجماعة او باذان واقامة صار مسجدا بلا خلاف كما في الذخيرة وفي الاكتفاء بالاستثنائين اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغرى وغيره انه لو اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزم في رواية وقال السرخسي ان المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة على الصحيح كما في المغني [ وعند محمد رح ] بعد القول [ تسليمه ] اي الموقوف [ الى المنولى ] في المجلس كما في كتاب جامع النظم [ وقبضه ] اي المتولى ايماهما يليق به كقبض الخال بنزول مائة فيه باذنه والسقاية والحوض والمير بالاستسقاء منه فالتسليم والقبض للموقوف عليه [ شرطا ] لزال ملكه عنده كما في فاضل بنحان فلا يحسن الاكتفاء بالمتولى وهو كالقيم من كان وكيلا للواقف في التصرف في الوقف ولذا انعزل بموته الا اذا فوضه حال حيوته وماله فانه وكيل حال الحيوة وصي حال الممات كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشرف ليس بشيخ فانه الحافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل [ وعند ابي يوسف رح يزول ] ملكه [ بنفس القول ] اي بان يقول وقفه على كذا والكلام مشير الى انه لو كتب شرايط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصر ونفا عند الطرفين الا اذا كتب بعبارة وقال للشهود اشهدوا علمي بضمونه فانه اقرارى بانني وقفت

كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفا وتماه في الجواهر ويكفي عنده الاشهاد كما في المغني وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من العتق وقول محمد رح اقوى لكونه اقرب من الاثار كما في الكرماني وذكر في الخلاصة ابو حنيفة رح قد ضيق كل التضييق ولذا اخذ اكثر الاصحاب بقولهما و ابو يوسف رح قد وسع كل التوسيع ولذا افتى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد رح وسط بين القولين ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتى كما في الكبرى ثم شرع في تفريع قول ابي يوسف رح فقال [فصح عنده وقف المشاع] وقت القبض محتملا للقسمة واليه ذهب هلال ولم يصح عند محمد رح لانه لم يقبض فما شاع وقت العقد فقط ارم بحتمل القسمة اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا المسجد والمقبرة فانهما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والدفن بعد القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشروع الطاري والمقارن فيه سواء فالتقييد بالمقارن ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا النصف لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شايع كنصف منها لم تبطل في الباقي عند ابي يوسف رح وبطل عند محمد رح كما في المغني وبه اخذ مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايع بلخ اخذوا بقول ابي يوسف رح وبه افتى المتأخرون كما في الخزانة وهو المختار عند المصنف [و] صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد رح [جعل الغلة] اي منافع الوقف كالا او بعضا مدة حيوته وللفقراء مدة ممانه فاذا مات صار الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بمفيد فانه لو وقف وقفا موبدا واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حيوته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف رح فاذا انقرضوا صارت للمساكين كما في المغني وفيه اشارة الى انه لا محل للمواقف ان ياكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فمات وعنده معايل من عنب او زبيب رد الى الوقف واما اذا كان خبز البر فللورثة وهذا عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط [و] صح عنده وبه افتى مشايخ بلخ جعل [الولاية] بالكسر والفتح اي تولى امر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما [لنفسه] ولم يصح عند محمد رح الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه افتى الصدر الشهيد كما في الخلاصة [و] صح عنده للتحويل الى افضل [شرط ان يستبدل] الواقف [به] اي الوقف ارثمنه اذا بيع [ارضا اخرى اذا شاء] فيكون وقفا مكانه على شرطه وليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط في اصل الوقف وعند محمد وهلال رح صح الوقف وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقف عند محمد رح وعن ابي يوسف رح انه جاز وبطل الشرط كما في المغني وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وان كان ارض الوقف منجاة لا ينتفع بها كما في فاضيلخان وذكر في الظهيرية انه قال ابو يوسف رح يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز في الخلاصة قال السرخسي

من يجوز الاستبدال فقد اخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض عن الربح ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال أكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا وهذا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو شك عنه واما زماننا فلا يبقى فيه اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقوف عليه فيستبدل به عليه ومع هذا نرجو من الله تعالى ان يحدث بعد ذلك امرا [و] صح عنده [ترك ذكر مصرف مؤبد] لان الوقف يغني عن ذكره فالتأبيد شرط بالاجماع واما ما ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف كما في الهداية وغيره وذكر في قاضيخان ان ذكر التأبيد لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف السمتي بالسكون فلو وقف على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على اولاده مثلا صح [فاذا انقطع] ذلك للمصرف [صرف] ذلك الوقف [الى الفقراء] وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليه تعالى وذا حاصل بذلك ولم يصح عندهما الا اذا جعل آخره للمساكين وقال ابو بكر سعيد صح ذلك بلا ذكره في قولهم وهو المختار كما في المصمرات [وصح عند محمد وقف منقول] من مكان الى مكان ومحول من هيئة الى هيئة وان لم يكن نابعا للعقار ولم تصح عند ابي حنيفة رح وان كان نابعا وصح عند ابي يوسف رح ان كان تابعا كما في الزاهدي وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتبعية بالاجماع [فيه تعامل] اى تعارف [كالمصحف] الموقوف على اهل المسجد ويقرأ فيه او في غيره او على جيرانه او المارة [ونحوه] كالكتاب والغاس والمنشار والطست والجنابة و ثيابها والسلاح والخيول والحمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والشرب مع الارض والحمام مع البرج والنخل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالثياب والحيوان لم يجز الا بالتبعية كما في المغني وغيره وذكر في الزاهدي ان الوقف المنقول جاز عند محمد رح وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابي يوسف رح ان لم يتعامل [وعليه الفتوى] اى يفتي بما صح عند محمد رح لحاجة الناس اليه وقيل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه الفتوى كما في المصمرات والاول الصحيح كما في قاضيخان [ولا يملك] من التملك [الوقف] بالبيع ونحوه ولولا حياء الباقي فلا يبدل ارض بأخرى لقصور الدخول وقيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لحفظ الباقي كما في الجواهر عن الحلواني يجوز ان يباع ويشترى عند تعذر الاستغلال وجاز بيع المصحف الخرق وشرآ آخر بثمنه وعن شمس الاسلام اذا افتقر الواقف جاز للقاضي ان يفسخ الوقف بطلبه كما في المحيط [ولا يملك] الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه آثم فمن الظن ان الظاهر الاكتفاء بالاول [لكن يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف رح] احتسانا لانه جعل القسمة في الوقف افرازا وان غلب فيها المبادلة في غير المثليات نظرا للوقف فلو كان العقار بينهما فوقف احدهما نصيبه جاز عنده ان يقتسما ولم يجب على الواقف ان يقف ثانيا ولا فضاء القاضي بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف [يبدل] اى يجب على القيم

للبدأة [ من ارتفاع الوقف ] أى حاصلاته [ بعمارته ] بالكسر مصدر ازاسم ما يعمر به المكان بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشترط ذلك كما فى الزاهدي وغيره فلو كان الوقف شجرا يخاف القيم هلاكه كان له ان يشتري من غلته فصيلا فيغرزه لان الشجر يفعل على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض هنيئة لا ينبت فيها شئى كان له ان يصلحها منه كما فى المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستدين الا بامر القاضي كما فى النية [ ان وقف على الفقراء ] فلو فضل عن العمارة صرف اولاً الى ولده الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف منزلاً وقال ابو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئى كما فى المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية [ وان وقف على ] جمع او واحد [ معين وآخرة للفقراء فهي ] أى العمارة بقدر ما كان عليه [ في ماله ] أى المعين وان لم يشترط فلا يورث من الارتفاع [ فان امتنع ] المعين من العمارة [ او كان فقيراً ] لا يقدر عليها [ آجره ] أى الوقف [ الحاكم ] القاضي او القيم استحساناً صيانة للوقف وفيه اشعار بان الواقف لا يوجره كما فى الكافي [ وعمره بأجرته ثم ] أى بعد التعمير [ رده ] أى باقى الوقف [ الى مصرفه ] المعين وفيه اشارة الى انه ان امتنع بعضهم عن العمارة اجر حصته ثم رده اليه و الى ان الخان اذا احتاج الى المرمة آجر بيتاً او بيتين وانفق عليه من غلته وفي رواية يوزن للناس بالنزول هنة ويوجره هنة اخرى ويؤم من اجرته وقال الناطقى القياس فى المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمومته كما فى المحيط [ ونقصه ] أى نقض الوقف وما انهدم من بنائه من الاجر والخشب والحجر والتراب وغيرها فالتنقض بالضم والكسر البناء المقوض كما فى المغرب فهو اسم من النقض بالفتح [ يصرف ] الحاكم او القيم [ الى عمارته ] ان احتاج اليها بالفعل [ او يدخر ] أى يحبس [ الى وقت الحاجة اليها ] ان لم يحتج اليها بالفعل [ وان نعد مصرفه ] أى صرف عين النقض [ اليها ] أى الى العمارة بان لا يصلح لذلك [ بيع ] أى باع نحو القيم النقض [ وصرف ثمنه اليها ] لانه بدل النقض [ ولا يقسم ] النقض [ بين مصارفه ] أى مستحق الوقف لانه جزء من العين وحقهم من المنفعة وهذا كله اذا بقى اصل الوقف واما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلقطة صرف الى الفقراء و جاز الصرف باذن القاضي الى عمارة حوض ونحوه وهذا عند محمد رح وعليه الفتوى كما فى قاضيخان واما عند الشيخين فقد صرف الى اقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالربط الى الرباط والبئر الى البئر او الحوض ونحوه وعليه اكثر المشايخ كما فى الزاهدي وبه يفتى لان الوقف اعتاق الارض كما فى المضمرات ولا يخفى ما فى مسئلة النقض من احسن المرام وكال الدخلى في استحسان الانعام \*

## \* [ كتاب الكراهية ] \*

أورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق والكراهية مشتملة عليه الأثرى ان الاصل ستر كل المرأة وقد ابيح كشف بعضها ولذا سماه محمد رح بالاستحسان وما يبحث عن حير الكراهية امتطرادي وهي في الاصل منسوب الى الكره بالضم فغير وعوض الالف عن احد اليائين واستعمل كالكراهية مصدر كره الشيخ بالكسر اي لم يردده فهو كاره وشيئ كره كنصر وخجل وكرهه اي مكروه كما في القاموس وغيره وشرعا ما كان تركه اولي وهو على نوعين كراهية تحريم وكراهية تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال [ ما كره ] اي فعل اطلق عليه من هذه المادة شيئ [ حرام ] اي كالحرمان في العقوبة بالنار [ عند محمد رح ] وفي رواية عن الشيخين [ ولم يلقظ به ] اي لم يقل محمد رح انه حرام [ لعدم ] وجدان الدليل [ القاطع ] على حرمة فالحرام ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشرب الخمر والمكروه ما منع بظني وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشف والبلعة مرادفة للمكروه عند محمد رح كما في العمان [ و ] ما كره كالشبهه [ عندهما ] اي الشيخين [ الى الحرام اقرب ] من الحلال اي ما لم يمنع عنه وعوقب فاعله وهو المختار كما في الخلاصة والمضمرات والكبرى والتجنيس وغيرها وهو الصحيح كما في الجواهر فالاحسن تقديمه على قول محمد رح وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها عندهم ما لم يمنع منه الا انه عندهما ما كان الى الحل اقرب اي يثبت بركه ادنى ثواب فما كره تحريما وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما في التلويح وغيره وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم في الباب اكثر والاهتمام به اولي والاصل في الفصل بين الكراهيين انه ان كان الاصل فيه حرمة اسقطت لعموم البلوى فتنزيهه والا فتحريم كسور الهرة ولحم الحمار وان كان اباحة غلب على الظن وجود المحرم فتحريمه والافتنزيه كسور البقرة الجلالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السنن الهدى قيل يكره او يسى واذا ترك سنة من السنن الزايد قيل لا بأس به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار وعن محمد رح ان ما كان دليل جواز ارجح قيل لا بأس وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما نساري الدايان قيل يكره كما في ربادات البقالي وذكر في ذبايح الهداية ان في الحل لا بأس وفي الحرم يكره او لم يوكل [ الاكل ] للغداء والشرب للعطش ولو من الحرام [ فرض ] يناب عليه بحكم الحديث [ ان دفع ] الأكل [ به ] اي بالاكل [ هلاكه ] فلو امتنع من السداز حتى مات لم ياثم لان الشفاء غير متيقن بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومقدارها ما يسد رمقه واختلف انه حلال او حرام رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء الفرائض حل الاكل منها كما في المكمل للفقيه وذكر في الخزانة انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالسيف [ و ] الاكل من المباح فوق الغرض [ ما جور ]

و مثاب عليه [ ان امكنه ] اى الاكل [ من ] اداء [ صلوته ] الغرض [ قائما ومن صومه ] الغرض  
وفيه اشعار بانه جاز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجز كما فى الاختيار [ و مباح ]  
غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال فلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير  
مباح لانه مكروه كما فى خلع النهاية [ الى الشبع ] بكسر الشين وفتح الباء وهكونها اسم ما يغذيه ويقوى  
بدنه [ ليزيد ] الشبع الاكل [ قوته ] مفعوله الثانى ويجوز رفعه فانه جاء لازما وفيه اشعار بانه لو اكل  
للسمن كره على ما قال ابن مقاتل وعن ابي مطيع لا باس باكلها خبزا مكسورا فى الماء  
البارد للسمن كما فى قاضىخان ولا شيع على من رزق بطنا عظيما خلفه وقوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ان الله يبغض الخبز السمين معناه اذا تعمد ليمس نفسه فلو اكل الوان الطعام ثم  
ثقيا فوجده نافعا فلا باس به كما روي عن انس لانه علاج كما فى التجنيس [ و ] الاكل من  
المباحات [ حرام ] كما فى المحيط ومكرره كما فى قاضىخان [ فوقه ] اى الشبع وهو اكل طعام علب  
على ظنه انه افضل معدته وكذا فى اشرب كما فى اشربة الكرمانى وغيره واستثنى ما استثنى  
المتأخرون فقال [ الا لقصد ] غرض صحيح مثل [ قوة صوم الغد او ليلا يستحيى ضيقه ] الحاضر  
او الاتى بعد ما اكل قدر حاجته فانه غير حرام فوقه وفى المحيط من الاسراف الاكثار فى الوان الطعام  
فانه منهي الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم [ وحل ] ولم يكره على الرجل  
والمرأة [ استعمال المغض ] اى المزين بالفضة من الاناء والسكين والسرير والكرسي واطراف المرأة  
والجمرة والمحلة والركاب واللجام والنغر وغيرها والتفضيض ( سيم كوفت كردن ) كما فى الكرمانى وفي  
حكمه المذهب من هذه الاشياء والمضرب اى المزين بالذهب والمشدود بالفضة اى العرض منهما  
فالاحسن المذهب فانه المعلم لاخويه حال كون المستعمل للاناء والسرير ونحوه [ متقيا ] ومجنبها  
بالغم واليد وغيره من الاعضاء [ موضع الفضة ] فلا يشرب منها ولا ياخذ ولا يجلس الا على هذا  
الوجه وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء كاكل وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار للمتابع وهو  
الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يميز بان يطلي بمائها فلا باس به بالاجماع كما فى  
المصمرات وفيه اشعار بان استعمال الحجرين حرام على الرجل والمرأة وسباني [ و ] حل عليهما استعمال  
[ الاحجار ] بان يجعل النحاس او الرصاص او الصفر او الشبه او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق  
او غيره آتية مثلا فبنتفع بها بوجه كما فى المصمرات وغيره وذكر فى المغيد والسرعة ان الاكل  
فى النحاس والصقر مكروه وفى الاختيار ان الخذف افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ  
او انى بيته خذا فزارته الملائكة [ لا ] يحل ويحرم استعمال [ الذهب والفضة للرجال ] بان يؤخذ  
آتية منهما ويستعمل فى الشرب والاكل والادمان والتوضي والاكحال فلو ادخل يده فيها واخرج  
منها شيئا فلا باس به كما فى المحيط فينبغي ان يحل الاكل على الخوان وعنه انه يكره كما فى الخلاصة

وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الاراني منهما للتجمل و يستثنى منه استعمال البيضة و الجوشن منهما في الحرب لانه ضرورة و ما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق و به صرح في الخزائن و غيره و ذكر الرجال للاستثناء الاتي [ الا ] استعمال [ خاتم ] منها على هيئة خاتم الرجال فانه يحل عليهم و اما اذا كان له فصان او اكسر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم عند عامة العلماء و قالوا ان قصد بالتختم التحير فمكره كما في الكفاية و في الاختيار من ان يكون الخاتم على قدر منقال فما دونه و جاز ان يجعل فصد وضة او عقيقا او فيروزجا او ياقونا او زمودا او غيره و في الجنيس لا ينقش صورة انسان او طير او هوام و ينقش اسمه او اسم اميه او اسم من اهمائه تعالى و في المستان لا ينقش ( محمد رسول الله ) و كان ذلك نقش خاتمه صلى الله تعالى عليه و سلم بثلاثة اسطر كل كلمة سطر و نقش خاتم ابي بكر رض ( نعم القادر الله ) و عمر رض ( كفى بالموت واعظا يا عمر ) و عثمان رض ( لتصبرن او لتندمن ) و علي رض ( الملك لله ) و خاتم ابي حنيفة رح ( قل الخير و الا فاسكت ) و ابي يوسف رح ( من عمل برائه فقد ندم ) و محمد رح ( من صبر ظفر ) و لو نقش اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه و سلم استحسب ان يجعل الفص في كفه اذا دخل الخلاء و ان يجعل في يمينه اذا استنجى و في المحيط جاز ان يجعل في اليمسى الا انه شعار الرافض و في الهداية ان يجعل الفص الى باطن كفه بخلاف النساء لانه زينة في حقهن و في الاختيار الختم منه لمن يحتاج اليه كالسلطان و القاضي و لغيره تركه افضل و في الكرمانى نهى الحارثى بعض تلامذه عنه و قال اذا صرت قاضيا فتختم و في البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احمق [ د ] استعمال [ منطقة ] حلقته منها بكسر الهم و فتح الطاء و قيل ان كان كثيرا فيكره كما في المنية و فيه اشعار بأنه لو كان الكل او اكثر منها لكره كما في الطهريّة [ و حلية سيف ] اى استعمال سيف محلى [ بها ] اى الفضة و في قاضيخان لا بأس بحلية المنطعة و السلاح و حمائل السيف بالفضة في قولهم و يكره ذلك بالنسب عند البعض وهذا اذا خلص منه الفضة او الذهب و الا فلا بأس به عند الكل [ و ] استعمال [ مسمار ] اى ودى و وسط فص خاتم من [ ذهب فى الخاتم ] لانه تابع [ و لا يتختم بالحديد و صفر ] اى لا يحل و يحرم على الرجل و المرأة ان يجعل حلقة خاتمه من نحو حديد و صفر و شبه فان التختيم ( المشرى كردن ) كما في التاج و غيره [ و حجر ] من بلور و فيروزج و ياقوت و ينسب بالباء و قيل بالباء و قبل بالميم و قبل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به و هو الاصح كما في الخلاصة و يستثنى منه العقيق فانه قال صلى الله تعالى عليه و سلم من تختم بالعقيق فانه لم يزل في بركة و مرور كما في الزاهد و من الناس من اباح التختيم بالذهب و الحديد و الحجر كما في التمرناشي [ و لا يلبس رجل ] اى لا يحل لبسه في جميع الاحوال عنده [ حريرا ] اى ثوبا يكون سدا و لحمته ابريسما و ان كان في الاصل الابريسم المطبوخ و فلا يكره في غير

الحرب وقال الاستنجائي لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط ومن عهد رح لا بأس للجندي اذا تاهب للحرب بلبس الحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابرسم ثم فدف و غزل ونسج منه ثوب لم يلبس و الى انه لو صلى على سجادة من الابرسم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر و الى انه لا يلبس وان لم يتصل بحلله وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابي حنيفة رح الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لهن وحرم عليهم و الى انه جاز ان يكون عردة القميص وزرة حريرا كالعلم في الثوب و الى انه لا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير على العين الرامدة والباطرة الى النلج وان يكون التكة حريرا كما في المنية [ الا قدر اربعة اصابع ] كما هي وقيل مضمومة وقيل منشورة في العرض دون الطول فان القليل منه معفو كما في الزاهدي و اطلاقه مشعربان يجمع المتفرق والظاهر ان لا يجمع كما في المنية [ ويتوصله ويغرشه ] اى يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرمانى وعلى هذا الخلاف نعليق الحرير على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما في الخزانة و الى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملاة الحرير على مهد الصبي [ ويلبس ] الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا [ ما سداه ] بالفتح اى ما سده من الثوب بالفارسية ( تان و تار ) [ ابريسم ] بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عربي او معرب كما في الصحاح والقاموس [ ولحمته ] بالضم ما دخل بين السدي بالفارسية ( بان و بود ) [ غيره ] سواء كان مغلوبا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحم على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظم \* شعر \*

\* تان ز ابريشم بود و ز غير مات \* \* مرد را شايد كه پوشد بن خات \*

[ و ] يلبس بالاجماع [ عكسه ] اى ما لحمته ابريسم و سداه غيره [ في حرب فقط ] فلا يلبس في غير الحرب اجماعا [ و كرهه لباس الصبي ذهابا او حريرا ] لثلا يعتاده والاثم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بانه يكره كل لباس خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الصوف او الكتان على وفاق السنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق و منتهي الكم الى رؤس الاصابع وفمه قد ز شبر كما في التنف و احب الالوان الباس و لبس الاخضر سنة كما في الشريعة و لبس الاسود مستحب كما في الخلاصة و لا بأس بالثوب الاحمر كما في الزاهدي [ و يظفر الرجل ] جوارا الى آي عضو [ من ] اعضاء [ الرجل ] او بعضه فيكون من اسما كما في غير موضع



من الكشاف والنظر كما يتعدي بنفسه يتعدي بالى كما فى الاساس والاولى تنكير الرجل لثلاث  
يتوهم ان الثانى عين الاول وكذا الكلام فيما بعد وفيه اشعار بانه لا باس بالنظر الى الامر  
الصحيح الوجه وكذا الخلوة ولذا لم يوسم بالنقاب كما فى التجنيس وذكر الزاهدي انه لو نظر الى  
عورة غيره باذنه لم ياثم [ و ] تنظر [ المرأة ] حرة او امة معلمة او كافرة [ من المرأة ] من [ الرجل ]  
الاجنبى [ سوى ما ] كان [ بين السرة ] وغيرها حال كونها منتهية [ الى الركبة ] فحذف  
المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احد اي بين احد واحد لان بين يقتضى  
التعدد كما فى باب الحذف من المغنى والغاية داخلية تحت الغيا لان الصدر حينئذ متناول لها  
فالركبة عورة والسرة لا خلافا لابي عصمة المروزي من اصحابنا ولهذا لو كشفت لا ينكر عليه الا  
بالرفق بخلاف العورة الغليظة فانه يودب ان ليج لانه مجمع عليه وما دون السرة الى العانة عورة  
خلافا للفضلي كما فى الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على كاشفه برفق فانه مجتهد فيه الاترى ان فى  
الكرمانى ينكر على كاشف الفخذ بعنف ولا يودب لانه ليس بعورة عند اصحاب الظواهر وفى  
الهداية عن ابي حنيفة رح ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المحارم حتى لا يباح له النظر الى  
ظهرها وبطنها وجنبها [ و ] ينظر الرجل [ من محرمه ] نسبا او رضاعا او مصاهرة بالنكاح وكذا  
بالسفاح على الاصح كما فى التمرتاشي [ و ] من [ امة غيره ] ولو مكاتبه او مدبرة او ام ولد  
او معتقة البعض عنده [ الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ ] مع ما يتبعها من نحو الجنبيين  
والفرجين والاليتين والركبتين فينظر الى الشعر والراس والوجه والاذن والعين والصدر  
والثدي والكتف والعضد والساعد والساق والقدم وينظر عند ابن مقاتل من امة الغير الى  
ما سوى السرة الى الركبة كما فى المحيط [ و ] ينظر الرجل [ من ] الحرة [ الاجنبية ] الى الوجه  
وهذا فى زمانهم واما فى زماننا فمنع من الشابة [ و ] ينظر العبد [ من السيدة الى الوجه ]  
فالعبد كالاجنبى وقيل كالمحرّم كما فى التمرتاشي وفيه اشارة الى انه يحل النظر الى وجه الاجنبية  
الا انه مكروه كما فى ايمان الولوالجي وهذا اذا لم يكن عن شهوة والافحرام كما فى نادرة الفتاوى  
[ والكفين ] تغليب اي الكف والقدم وتنظر الى ذراعها فى رواية كما فى الخزائن والاطلاق ناظر  
الى ان المنفصل كالم متصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كشعر رأسها  
وقلامه رجلها وعظم ذراعها وساقها كما فى الزاهدي وفى المرأة والامة اشارة الى انه ينظر الى  
الصغيرتين منهما كما فصل كذا فى الذخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر وان كان معها  
غيرها كما فى حج الهداية ويدخل العبد على سيده بلا اذنها بالاجماع كما فى التتمة والى انه  
لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما فى المزارع والى انه لا باس بان يتكلم مع المرأة والامة  
بما لا يحتاج اليه كما فى صيد المبسوط [ وشرط ] لحل النظر اليها واليه [ الامن ] بطريق المقيّن

[ عن الشهوة ] أي ميل النفس إلى القرب منها أو منه أو المس لها أو له مع النظر بحيث يدركه التفرة بين الوجه الجميل والمتاع الجزيل فالليل إلى التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف ( اللوطيون اصناف صنفت ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعملون ) وفيه إشارة إلى أنه لو علم منه الشهوة اذطن أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي العراجية لا تنظر امرأة إلى بطن امرأة عن شهوة [ الا عند الضرورة ] فانه ينظر إلى الوجه وغيره ولو عن شهوة [ كالقضاء ] أي حكم القاضي عليها أو لها كما في المشارع [ والشهادة ] أي أدائها عليها أو لها أو تحملها وذكر شيخ الإسلام الأصم أن لا يباح عند التحمل إذ قد يوجد من لا يشتهي وفيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يقصد القاضي أو الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم وإداء الشهادة وتحملها كما في المحيط وإلى أن التحمل لم يصح بدون النظر ولو شهد شاهد أنها فلانة كما في العمادي وذكر في المنية إذا سمع صوتها وأخبرت به نساء عندها ووقف بذلك كان له أن يشهد به وهو المختار [ وارادة النكاح ] فحينئذ لا بأس بالنظر إليها ولو عن شهوة عملاً بالعنة لا قضاء للشهوة كما في المضمرات [ و ] ارادة [ الشرى ] للجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ماليتها [ و ] ارادة [ المداواة ] كالاختناق والافتصاد فان الاجنبي كالحرم فيه و يدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العنة والبكارة [ وينظر ] المداوي إلى [ موضع المرض بقدر الضرورة ] بأن يستر سائر المواضع أو يغض بصره أو نحو ذلك وينبغي أن يعلم المرأة تدأو بها لان نظرها أبعد من الفتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يختن الكبير نفسه ان أمكن والا لم يفعل الا اذا أبكته النكاح أو شراء جارية والظاهر انه يختن أبو حنيفة رح يرى لصاحب الحمام ان ينظر إلى العورة ولذا قيل يباح كشف العندين في الحمام ويكره في ملأ الناس كما في الزاهدي [ والخصي ] الذي قطع خصياه [ ونحوه ] المجبوب والمخنث والمتزين بزى النساء والمتشبه بهن في محلبة الوطي وتلين الكلام عن اختيار [ كالفحل ] في الامتناع عن النظر لان الخصي قد يجمع وقيل هو أشد جماعاً والمجبوب يستحق وينزل والمخنث فحل فاسق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء في الكبرى من جوز مخالطتهم فمن قلة التجربة والديانة [ و ] ينظر [ إلى كل أعضاء من يحل بينهما الوطي ] فينظر من زرجته ومملوكته وبالعكس إلى جميع البدن من الفرق إلى القدم ولو من شهوة لان النظر دون الوطي الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوقاع ابلغ في تحصيل اللذة وفيه إشارة إلى جواز تجردهما للوطي في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيراً لم يكن أكثر من عشرة أذرع كما في المنية وإلى أن المظاهر لا ينظر إلى فرج المظاهر منها على ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لكن ينظر إلى الشعر والظهر والصدر منها كما في فاضيلان وإلى أنه لا ينظر إلى أمته المجوسية والوثنية والمزوجة والمكأنبة والمشتركة فانهن كالأجنبيات كما في الزاهدي وبشكل

بالمغضاة فإنه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان كل ان ينظر الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر قال علي  
رض من أكثر النظر الى سوءته عوقب بالنسيان وعُدَّ من شمائل الصديق رض انه لم ينظر الى عورته قط  
كافى الكرمانى [ وما حل نظره ] اى كل عضو حل نظر من حل بينهما الوطى اليه [ حل مسه ]  
فجاز مس كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوج فرجها والزوجة فرجه ليتحرك فان فيه رجاء اجر عظيم  
على ما قال ابو حنيفة رح كما فى الراهدى وغيره واو قال ( ولكل ممن حل بينهما الوطى مس عضومنه )  
لكان مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناظرون  
فيه لاحتاج الى قيد عدم الشهوة والضرورة لاجراى القاضى والشاهد والناكح وغيرهم واشكل بمس  
وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصالحة عجوز غير مشتهة وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا  
غير مشتهى كما فى الكرمانى ولا تمس جارية عند شرائها وقال مشايخنا انه يباح بلا شهوة و  
جاز مس الرجل ما نظر اليه من الرجل والمحرم وعن ابن مقاتل لا بأس بان يطلي عورة غيره  
بالنورة كالتحان الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار كثيفا جاز غمز الفخذ من فوقه وبه  
اخذ الحلوانى والاحتياط تركه واما مس ما تحت الازار على ما يعتاد الجهلة فى الحمام فحرام  
كما فى الزاهدى [ واذا حدث ] الملك [ ملك امة ] رقبة ويدا بشراء اربعة او رجوع عنها او خلع  
او صلح او كتابة او عتق عبد او صدقة او وصبة او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع  
بجناية او نحو ذلك واحترز حدوث الملك مما اذا رجعت الابقة او ردت المغصوبة او فكت المرهونة  
او عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كما فى  
المحيط وملك الامة اعم من ان يكون كالا او بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها وقد حاضت  
عندهما مرارا يستبرأ كما فى النظم [ ولو ] كانت [ بكرا او مشترية ممن لا يطا ] اصلا مثل المرأة  
والصبي والعنين والمحجوب او شوعا كالمحرم رضاعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابي يوسف رح اذا  
تيقن بفراغ رحمها من ماء البايح لم يستبرئ كما فى الصغرى [ حرم ] على الملك [ رطئها ودواعيه ]  
كالقبلة والمعانقة والنظر الى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد رح لا يحرم فى المسبية دواعيها  
كما فى الكبرى [ حتى تستبرئ ] المالك او الامة اذا بنى للمفعول اى يطلب براءة رحمها من  
الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من  
الصحابه رضي الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفر لشبهته بخبر الواحد كما فى النظم  
وسببه حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف فى خيار الشرط  
من ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان  
مستدلا بما قال قاضيان ان البيع اذا انفسخ بعيب بعد القبض احتبراً وقبله لم يستبرئ فان الاول  
يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان فى الاول وجد حدوث الملك

و في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى و قال فخر الاسلام ان سببه ارادة الوطي و قال صاحب الخلاصة ان علمه استحداث حل الوطي يملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير و شرطه حقيقة الشغل كما في الحبلى او توهمه كما في الحائلة و حكمته صيانة مائه عن الخلط بماء الغير و لا يجوز ان يكون الحكمة موجبة مستعقبة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرمانى [ بحیضة ] كاملة [ بعد القبض ] من البايع او وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقل الثمن فحاضت عنده لم يحتسب منه كما في الخزانة فلا عبوة لحيضة واقعة في اثناء سبب الملك كالشراء و في اثناء القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وهذا رواية الاصول و قال الفقيه انه قول الطرفين و في رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها كافية عنه كما في النظم [ فيمن نحیض ] فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حیضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط و لو ارتفع حیضها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل متى ما في الاصول و قيل هذا قول الشيخين و قيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين و قيل اربعة اشهر او ثلاثة اشهر و قال ابو مطيع تسعة اشهر و عن محمد رح اربعة اشهر و عشرة ايام وعنه نصفه كما في النظم و عليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة و هو اوفق بالناس والاحوط سنتان كما في الكرمانى [ و ] يستبرئ [ بشهر ] تام بعد القبض كما في كفاية الشعبي و ينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رح فلو حاضت في اثناء الشهر انتقل الى الحيضة كالعدة [ في ذات شهر ] اى صغيرة او آيسه لقيام الشهر مقام الحيضة [ و بوضع الحمل ] بعد القبض [ في الحمل ] و لو من الزنا فان وضعت قبل القبض استبرئ بعد النفاس خلافا لابي يوسف رح كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعطوفان يشتركان في القيود فمن الظن ان الاحسن نقله قوله بعد القبض متى قوله بحیضة [ و رخص حيلة اسقاطه ] اى الاستبراء و فيه اشعار بان العزيمة ترك الحيلة و لذا قال محمد رح انها يكره مطلقا خلافا لابي يوسف رح و المأخوذ قوله [ ان علم ] المشتري [ عدم وطئ بايعها في هذا الطهر ] الذي يوجد فيه سبب الملك و قول محمد رح ان علم وطئها كما في الهداية و قيل التفصيل قول محمد رح و اما عندهما فالحيلة يباح مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعدم الوطي لانه لو وطئها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجوز ان يحتال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله و اليوم الاخر ان يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في التجنيس و بالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطئ في الحيض لم يكره الحيلة [ وهي ] اى الحيلة [ ان لم تكن نحتة ] اى المشتري [ حرة ان ينكحها ] اى ينكح المشتري الامة بانكاح البايع [ تم ] اى بعد النكاح [ يشترطها ] الناكح و لا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم و لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة و ذكر في المفتي انه عنده و اما عند ابي يوسف رح فالاستبراء واجب و اما عند محمد رح فمستحسن و فيه

اشعار بأنه لا يشترط القبض والدخول قبل الشراء كما قاله السرخسي وقال الحلواني يشترط القبض كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك اليمين وقال الموهبي يشترط الدخول لتصير معتدة له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء منكوحته ولا معتدته لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وما ذكرنا ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك اختيار قول الحلواني كما ظن [ و ] هي [ ان كانت ] تحته حرة لان نكاحه لم يجز حينئذ [ ان ينكحها ] قبل البيع او القبض الرجل [ الاخر ] الذي لم يكن تحته حرة بالنكاح البائع او المشتري على ان يكون امرها بيد المشتري في التطليقتين وهذه حيلة الدفع ان لا يطلقها [ ثم يشترى ] المشتري ان انكح البائع [ او قبض ] ان انكح المشتري [ ثم ] اي بعد الاشتراء او القبض بلا دخول [ يطلق ] الاخر قبل قبض المشتري او بعده فالمصنف اشار الى بيان روايتين بلا ترجيح احدهما على الاخرى فانه اشار اولاً الى ان وقت وحوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الحيل ثم اشار الى ان وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلم يطلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ على رواية الحيل واستبرأ على رواية الاصل بخلاف ما لوطلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ على الروايتين جميعاً فمن الظن ان رواية الاصل اصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها حيضتان فيطول المدة فلا يحصل غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة فانها في الاولى في يد الزوج وفي الثانية في يد البائع ويشترط للاستبراء حدوث ملك الرقبة واليد جميعاً كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف في قوله اذا حدث الى آخره ولم يحتج الى قيود اخر ذكرناها في اثناء الكلام كما ظن [ ومن فعل بشهوة احدى دراعى الوطى ] كالقبلة والمس وغيرهما ولم يذكر الوطى لان كتاب النكاح قد اغناها عنه [ بامنيه لا يجتمعان نكاحاً ] كاختين او بنت وامها نسبا او رضاعاً والحمل حال لا صفة بخلاف التين فانه مما اختلف فيه ولم يحوزه البصرية [ حرم عليه وطيهما بدراعيه ] اي وطى كل منهما مع دراعيه فانه مما اختلف فيه ولم يحرم احدهما [ بالاخراج عن ملكه كالاغتاق والبيع كلا او عدا او الهبة او الكفاية او النكاح الصحيح او غيرها فحينئذ حل وطى الاخرى بالدراعي لكن المستحب ان لا يمسهما حتى يمضي حيضه على المحرمة بالاخراج عن الملك وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد ان يبيع جاريتيه ومنها ما اذا اراد تزويجها فان المستحب ان لا يطأها الا بعد الاستبراء وقيل هذا عنده واما عند محمد وح فلا بطا الا بعد الاستبراء وكذا الجواب في ام الولد والمدة اذا زوجها قبل العتق ومنها ما اذا رأى امرأته او امته ان تزني ولم يحبل فلمو حبلت لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها ما اذا زنى باخت امرأته او بعمتها او خالتها او بنت اخيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ امرأته حتى يستبرأ

المزنية بحیضة فلو زني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امرأته حتى ينقضى عدة المزنية ومنها ما اذا راي امرأة تزني ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ وهذا عنده واما عند محمد رح فلا يطأ الا بعد الاستبراء الكل في النظم [ ذكره ] اي حرم [ تقبيل الرجل ] فم رجل او يده او عضرا منه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف رح لا بأس به كافي المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه فم امرأة ادخلها فانه مكروه عند اللغاء والوداع كافي المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه البر فجاز عند الكل كما في فاضلخان وعن بعض المشايخ لا بأس به اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كافي الاختيار واللام مشير الى انه لو قبل وجه فقيه او عالم او زاهد اعزازا للدين فلا بأس به كما لو قبل يد سلطان عادل لعدله ويد غيرهم لتعظيم اسلامه واکرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكره كما لو قبل يد نفسه كافي المحيط وقال الصدر الشهيد ان تقبيل يد الغير لا يرخص على المختار كما في الكرماني وقال شرف الائمة لو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه لقبوله لم يجبه وقيل اجابه كافي المنية لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقبلون اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كافي الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تحية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورحمة كتقبيل الوالد ولده على الخد وشفقة كتقبيل الولد اياهما على الرأس ومودة كتقبيل الاخ اخا على الجبهة وشهوة كتقبيل الزوج زوجته على الفم كما في البسنان ومن القبلة قبلة الديانة كتقبيل الحجر والمصحف وقد قبله عمر وعثمان كل غداة وقيل انها بدعة كافي المنية والكلام مشير الى ان من قبل من الارض بين يدي سلطان او امير او سجد له بنية التحية لا يجوز فانه كبيرة كافي المحيط وذكر في اكراه المبسوط ان من سجد غير الله على وجه التعظيم كفرو في الظهيرة انه يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاهد في الانحاء في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الانحاء للسلطان وغيره [ و ] يكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف رح [ عناه ] بالكسراي جعل كل من الرجلين يده في عنق الآخر [ في اذير ] سائرما بين السرة والركبة [ واحد ] احتراز عما اذا كان معه قميص لوجبة او غيره فان كلا كازار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه منه ما على وجه الشهوة واما على وجه الكرامة فجاز كافي الكافي وفي الاكتفاء اشارة الى ان للاصافحة لم تكره بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده تنائرت ذنوبه وهي الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة المسعودية والسنة فيها ان يكون بكلتا يديه كافي المنية وبغير حائل من ثوب او غيره كافي الخزانة وعند اللقاء بعد السلام كافي الشريعة وان يالخذ الابهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صافحتهم فخذوا الابهام فان فيه موقا ينشعب منه المحبة والى ان القيام لغيره لم يكره وانما المكروه محبة القيام ممن يقام له كما في

مشكل الاثار و من ابى القاسم الحكيم انه يقوم للاغنياء لا للفقراء وكن صلى الله تعالى عليه وسلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية و ذكر في الزامدي لا يكره ان يقوم لآخر في المسجد تعظيما له و كذا لوقام القاري في خلال قراءته تعظيما له و في الظهيرية لا يجوز ان يقوم القاري الا لعالم اولايه او استاذ المعلم و في كنز العباد لا يقوم لآخر في المسجد فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تعظموني في بيت ربي و لهذا اوصى السلف لتلاملتهم ان لا يقوموا لهم في المسجد اذا درسوا و فيه اشارة الى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند اتمام الدرس [ وكره ] و بطل [ بيع العذرة ] بفتح العين و كسر الدال الغائط و كذا بيع كل ما انفصل عن الادمي كالشعر و الظفر فانه جزء الادمي ولذا وجب دفنه كما في التمرتاشي و غيره [ خالصة ] غير مخلوطة [ و صح ] بيعها [ مخلوطة ] بان يحمل اليها نحو التراب او الرماد دون العكس فان حمل النجس ممنوع هكذا اطلق المخلوط في المحيط و الهداية والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهيرية انه صح اذا كان غيرها غالبا عليها فحينئذ اما ان يحمل المطلق على المقيد او يحمله على الرابطين او على الرخصة والاستحسان على ما علم من غنيمه الهداية وصيده و في زيادات العتابي ان المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام ذلك دليل التقييد نصا او دلالة فاحفظه فانه للتقية ضروري [ و ] صح [ الانتفاع بها ] اي العذرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة على الصحيح كما في الهداية فلو نقلت الى الضياع بنية تطهير السكك ثم نخلط بالتراب فتقوي الارض به يجوز ولو نقل بنية تقويتها يحرم كما في المنية [ و ] صح [ بيع السرفين ] بالكسر معرب ( سرفين ) بالفتح لانه ينتفع به لاستكثار الربح و ان كان نحسا و كذا بيع ما انفصل من غير الادمي كما في الكفاية و يكره بيع طين الاكل و خاتم الحديد و الصفر و نحوه كما في القنية [ و ] صح خصاء البهائم [ بالكسراى نزع خصية الحيوانات كالستور والفوس و ذكر شيخ الاسلام ان خصاء الفوس حرام و اما خصاء غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والا فحرام كما في المحيط [ لا ] يصح و يحرم خصاء الادمي بالاتفاق لانه قطع النسل بلا منفعة و يزال عذرة الحامل البكر عند الولادة بميضة او درهم و لو ماتت الحامل و الولد حي يشق بطنها من الجانب الايسر و لو عكس قطع الولد اربا و لا يجوز اسقاط ولد مضي مدة نفخ فيها الروح من مائة و عشرين يوما و اما ببل مضيها فقد كره عند بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط و يعالج الجراحات المخوفة والخصاء في المانة الا اذا قيل لا ينحو اصله ولا بأس بتقرب اذن الطفل من البنات كما في الظهيرية و ذكر فاضيلخان ان احد الابوين ان قطع اصبعها زائدة من الولد لم يضمن لانه معالجة [ و ] صح [ انزاء الحمير ] اي الحمير برد اللام الى الجنس والانزاء ( برهما بدن ) الى الخيل الاحسن الفومة لان الخيل اسم جمع يستوي فيه الذكر والانثى و فيه اشعار بانه لم يصح انزاء الفوس على الحمير و قد صح كما في شرح الطحاوي [ و ]

صح [ سفر الامة ] ثلاثة ايام [ و ام الولد ] مستدركة بالامة [ بلا محرم ] ويكره سفرهما في زماننا لغلبة الغماد و عليه الفتوى كما في السراجية وفيه اشارة الى انها لا يعالج غير المحرم في الانزال و الاركاب و قيل مولجت عند الامن من الشهوة و الى ان الحرية لم يصح ان تسافر ثلاثة ايام بلا محرم و اختلف فيما دون الثلث و قيل انها تسافر مع الصالحين و الصبي و المعتوه غير محرمين كما في المحيط [ و ] صح عنده لا عندهما [ بيع العصير ] اى المعصور المستخرج من ماء العنب [ من متخذ ] اى ممن علم انه يتخذ [ حمرا ] كبيع الحرير من رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في الكرماني و الافضل ان لا يبيعه و قيل انما لا يكره عنده اذا باعه من ذمي لا يشتريه مسلم والا فمكرهه بالاتفاق كما في الخانية و غيره و في الجواهر عن العيون اريد البيع من المجوس و اما من المسلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذ الخمر لم يكره بلا خلاف و الى ان بيع العنب و الكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع العنب على الخلاف [ و كره ] و حرم [ استخدام الخصى ] اى امتعمال خصي بلغ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم و اما قبلها فلا بأس به كما في الكرماني و غيره [ و ] كره [ اقراض بقال ] كخباز و غيره [ شيئا ] من البر أو الدراهم لخوف ان يهلك لو كان في يده مثلا بشرط انه [ ياخذ منه ] اى البقال [ ما شاء ] مما يحتاج اليه بحسابه حتى يستوفي ما يقابله لانه قرض جرّ به نفع و هو الاخذ منه حالا فحالا و لو اودعه ثم ياخذ منه لم يكره الا انه لو ضاع ملك عليه كما في الكافي فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما لياخذ منه منفردا ثم اقرضه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط و اليه اشار كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة من الخبز و جعل ياخذ منه كل يوم خمسة اماء فبيعه فاسد و اكله مكروه كما في الكبرى و التصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز المذكور و وصفه حتى يصير ديننا في الذمة و سلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه من نحو البر كما في الخزانة [ و ] كره و حرم [ اللعب ] بكسر اللام و سكون العين و فتح اللام و كسر العين و سكونها مصدر لعب بالكسر و الاسم للعبة بالضم ما يلعب به كما في القاموس فاللعب ما لا فائدة فيه اصلا كما في الكشف [ بالنرد ] هو اسم معرب يقال له النرد شير ايضا يفتح الدال و كسر الشين و الشير اسم ملك وضع له النرد كما في المهمات و في زين العرب قيل ان الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات نيشابور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة [ و الشطرنج ] بكسر الميم المهملة والمعجمة و لم يفتح لعبة كما في القاموس معرب ( ش ر ن ج ) يعني ان من اشتغل به ذهب ماله الدنيوي و جاء العناء الاخروي به فهو حرام و كبيرة عندنا و في انايته اعانة للشيطان على الاسلام و المسلمين كما في الكافي و ذكر



في التجنيس والمزيج وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهديب الفهم غير محرم ولو حرم من الكتاب او السنة او القياس فامرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالاثار والقياس وفي انوار الشافعي انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترون به قمار او فحش او اخراج صلوة عن وقتها عمدا وفي احياؤه انه بالاصرار صار كبيرة وفي عمدته لا يرد شهادته ان لعب به في الاحاديث مرة وفي روضته من دارم على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقتران شيىء موجب للتحريم و ابو حنيفة رح لم يرباسا بالسلام عليهم لشغلهم عن ذلك وقال يكره اهانة واستحقاقا لهم [و] كره و حرم [الغناء] بالكر والمد من التغنية في المجمل غنى يغني تغنية وغناء وبالغارمية (سرود گفتن) كما في اجارة الكرمانى وعرفا ترديد الصوت بالالحن في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها فلم ينحقق الغناء بفقدان قيد من الثلاثة كون الالحن في الشعر و انضمام التصفيق بالالحن ومناوبة التصفيق لها فهو من انواع اللعب و كبيرة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المضمومات من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح ميرالكبير للامام السرخسى انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة القرآن والوعظ فما بفعله الذين يدعون الوجد والمحبة مكروه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية مما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والرقص الذي بفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه وهو والغناء والمزامير هواء ومشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعلوا هولاء في العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم يراعلانه في المساجد والبقاع الشربفة وقال صلى الله عليه وآله وسلم كان ابليس اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النصرآبادي كثير الولوع بالسماع فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتغتتاب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه ميهات يا ابا القاسم زلة السماع شر من كذا وكذا هنة تغتاب الناس وقال السرخسي شرط التواجد في زعقته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع وما روا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتخالج سرى انه غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالحن حتى قال مشايخنا التالى والسماع آثمان وعن المرغنياني من قال لمثل هذا الغاري احسنت فقد كفر والاطلاق مشعور بان التغنى للناس ولنفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات النخيرة ان التغنى لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة للاعلان و منهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا باس به وقال

بعضهم التغني لنفسه دفعا للوحشة لا يكره و ذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك مكروه عند علمائنا و حمل ما ورد من الاحاديث على انشاد الشعر المباح المشتمل على الحكمة و الوعظ و في المضمومات من اباح الشعر كان فاهقا و لفظ الغناء مشعر بان النظر في كتب الاعمار بلا تحريك اللسان لا باس به على ما قالوا كما في قاضيخان و فيه اشارة الى ان مجرد النظر مكروه عند بعضهم و انما خص الغناء بالذكر مع التعميم فيما بعد اهتماما بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس و لذا انجر الى بعض الاطناب [ و كل لهو ] اي لعب و عبث فالثلاثة بمعنى كما في شرح التاويلات و الاطلاق شامل لنفس الفعل و استماعه فالفعل كالرقص و السخريه و التصفيق و التقليس و ضرب الاوتار من الطنبور و البربط و الرباب و القانون و الزمار و الصبح و المرناء و البوق و ما يقال بالفارسية ( سخيده مهره ) فان كلها مكروهه لا نهاري الكفار و كذلك ضرب النوبة للتفاخر و المباحات فلو ضرب للتنبيه فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير ثلث نفحات من الصور لمناسبتها بينهما فبعد العصور للاشارة الى نفخة النزع و بعد العشاء الى نفخة الموت و بعد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في الملاعب للامام البزدوي و ينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة و في الاختيار لا يكره ضرب الدف في غير العرس تضربه المرأة للصبي في غير الفسق و عن الحسن لا باس به في العرس ليشتهروا في السراجية هذا اذا لم يكن له جلال و لا يضرب على هيئة التطريب و قال التوريشتي في التحفة انه حرام على قول اكثر المشايخ و ما ورد من ضرب الدف في العرس كناية عن الاعلان و تمامه في البستان و يكره عمل الشعوذة و النظر اليه كما في المضمومات و لا باس بحبس الطيور و الدجج في بيمته ولكن يعلفها و هو خبر من ارسالها في السكك و اما امساك الحمامات في برجها فمكروه اذا اضر بالناس و قال ابن مقاتل يجب على صاحبها ان يحفظها و يعلفها و في شرح السير للسرخسي انه قال صلى الله عليه و آله و سلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملهى سوى النصال و الرهان اي المسابقة بالرمي و الفرس و الابل و الارجل و في الكبرى يجوز المسابقة لو كان البدل من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا ادخلا محلا و فرسه يهبط و يهبط فقال كل منهما ان هبقتني فلك كذا و ان هبقتك فلي كذا و ان هبقة فلا شيء له فحينئذ يجوز و يحل ان اعطاه فلا يستحق و في الملاعب لو شرط المحلل انه ان هبقتها يعطاه احدهما او كل منهما شيئا جاز و في الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالرامي و لا يجوز في الحمير و البغل لكن في الاختيار انه يجوز و في الملتقط من لعب بالصولجان يريد الفردسية يجوز و في الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه و اما الاستماع فكاستماع ضرب الدف و الزمار و الغناء و غير ذلك فانه حرام ان سمع بغتة يكون معذورا و يجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه و آله و سلم استماع صوت

للملاهي معصية والجلوس عليها فحق والتلذذ بها من الكفر وهذا اما لتغليظ الذنب كما في الاختيار  
 او للاستحلال كما في النهاية ويكره من الرعاظ القاء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام والقعود  
 والنزول منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة الفتاوى ولو اراد ذكر مقتل الحسين ينبغي  
 ان يذكر اولاً مقتل هائل الصحابة لئلا يشابه الرافض كما في العون [ و ] كره [ جعل الغل ]  
 اي الطوق من الحديد الجامع لليد الى العنق المانع من تحريك الراس [ في عنق عبده ] لانه عقوبة  
 اهل النار وقال الفقيه ان في زماننا جرت العادة بذلك اذا خيف من الابقا كما في الكرمانى [ بخلاف  
 التقييد ] فانه غير مكروه لانه منه المسلمين في التمردين [ و ] كره [ احنكار ] لغة احتباس  
 الشيعى انتظارا لغلائه والاسم الحكرة بالضم والمكون كما في القاموس وشروا اشتراء طعام ونحوه وحبسه  
 الى الغلاء اربعين يوماً قيل شهراً وقيل أكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتعزير لا يلائم فانه يتفاوت  
 بمقدار حبس [ قوت البشر ] اي ما يقوم بدنه من الرزق كالبر والشعير والذرة والارز والدخن  
 والتمر دون العمل والعمى كما في التجنيس وغيرها وقوت البهائم كالتبين والقوت وهذا عند  
 الطرفين وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رح انه حبس كل ما يضر بالعمامة ولو ذهباً او فضة او ثوباً  
 او غيره كما في الكافي وشرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء ينتظر زيادته كما في الاختيار فلو اشترى في  
 الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكرة كما في التمرناشي [ في بلد ] او ما في حكمه كالرستاق والقوية  
 [ يضر ] الاحنكار [ باهله ] بان كان صغيراً فلو لم يضر وكان كبيراً لم يكره لانه حبس ماله فلا  
 يكره لو اشترى في غير البلد ولو قريباً منه وجلبه اليه وحبسه وهذا عنده وفي رواية عن  
 ابي يوسف رح واما عند محمد رح فيكره ان كان قريباً منه ومن ابي يوسف رح انه يكره ان  
 اشتراه من نصف ميل كما في المحيط والاصل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المحتكر ملعون اي  
 مبعود عن درجة الابرار ولا يواد المعنى الثاني للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون  
 الا في حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكرمانى [ لا ] يكره  
 حبس [ غلة ارضه ] بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العمامة ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال  
 [ و ] لا غلة [ مجلوبة ] اي جلبها المالك الى بلده [ من بلد آخر ] ولو قريباً منه لتعلق حق  
 لعمامة بما جمع في البلد وقد بينا الخلاف ويستحب ان يبيعه فانه لا يخلو عن كراهة كما في التمرناشي  
 [ و ] يكره [ تسعير الحاكم ] اي تقدير الامام او القاضي الثمن للطعام وغيرها للناس ۞ اي  
 ارباب القوتين ولو محتكرين فيامر ببيع ما فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة في ذلك  
 بمثل القيمة او لغن يصير فان باع فيها والا آمره مرة اخرى ودعط وهدد فان قبل والاحبسه  
 وعززه على ما يرى فلو هعره فباع للخوف لم يحل للمشتري لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل  
 مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه [ الا اذا تعدى الارباب ] اي تجاوز اصحاب القوتين [ عن

قد وجبنا لفظ [ الناس ] في بعض النسخ

قيمته [ اي قيمة ذلك القوتين تعديا ] فاحشا [ بل يبيعوا بضعف القيمة كما اذا شروا بخمسين و باعوا بمائة فلا بأس حينئذ ان يسعر له ثمننا بمشورة اهل الرأي فان باع باكثر مما سعر جاز وامضاه القاضي و ان لم يبعه اصلا باعه الحاكم عندهم وهو الصحيح وتمامه في التمرقاشي و المحيط و غيرهما وفيه اشارة الى ان التسعير في القوتين لا غير و به صرح العتايي و الحسامي و غيرهما لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين و ظلموا على العامة فسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف رح ينبغي ان يجوز و الله علم [ و قبل ] تنزها لاحكام بلا منازع [ قول فرد ] اي خبر واحد مميز [ كيف ما كان ] ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكرا او انثى مسلما او كافرا هذلا او فاسقا و ما في كيفما كما في اذا ما و قد مر وفيه اشعار بأنه يترجم بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه اثبات لا يترجم [ في المعاملات ] جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلق به قصد وهي حق العبد عرفا فالمعاملات خمسة المعاوضات المالية و المناكحات و الخاصومات و الامانات و التركات فلو قال احد انها باع زيد من عمرو و نكح او ادعى عليه او اذع او ورث قبل قوله و لم ينكح و لم يترديانة [ فان قال ] و اخبر [ كافر ] خادم لمسلم [ شريت اللحم ] المعهود [ من مسلم او كتابي ] قبل قوله في حق الشراء منه و حينئذ [ حل اكله ] بالتبعية لانه خبر صادر عن مائل قبح الكذب عنده لان قبحه عقلي و ان قال ذلك الكافر شريته [ و من محرمي ] قبل و [ حرم ] اكله وفيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه و اخبر احد انه ذبيحة مجرمي و الى ان تحكيم الراي لم يشترط في خبر الفاسق و ليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت هذه الجارية من فلان از و بهالي او تصدق بها علي او وكلني بها و اكبر رائه انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كما في الكشف و غيره و الى انه انما يقبل قول الفرد اذا لم يكن له منازع فلو رأى رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمني و غضبها مني لا ينبغي له ان يشتريها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما في المحيط و قبل قول فرد بلا منازع [ و ] قد [ شرط العدل ] اي عدله اي كونه منزهرا عما يعتقل حرمة [ في الديانات ] جمع الديانة بالكسر لغة ( دين دارشدين ) و عرفا حق الله تعالى و هو على قسمين عبادات خمسة الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج و الجهاد و مزاجر خمسة مزجرة قتل النفس و مزجرة اخذ المال و مزجرة هتك الستر و مزجرة قلب العرض و مزجرة خلع البيضة [ كالخبر ] منه [ عن نجاسة الماء ] فانه يقبل و لو من عبد او امرأة فلم يشرب و لم يتوضأ به بل يتيمم و كالاخبار عن الحل و الحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك و كالاخبار عن ردية هلال رمضان و كالافتاء و رواية الاحاديث و الشرائع كما في الزامدي و لا يخفى انه صلح ان يكون منالا لجميع اقسام الديانات وفيه اشعار بأنه قبول قول المفتي غير العدل لم يجب و يشكل بما في القنية ان في رواية الحديث

و الفقه عنده يشترط الحفظ من وقت السماع و الرواية الى حين الرواية و عندهما لا يشترط ذلك  
 [ وفي ] خبر [ القاسق ] بنجاسة الماء و نحوه وهو المسلم الذي صدر عنه كهيئة او واظب على  
 صغيرة [ المستور ] الذي لم يدر عدالته و فسقه [ تحري ] و في رواية الحسن عنه ان المستور كالعدل لكن  
 الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق تيمم فلو نوضا لم يجوز ان اراقه فاحوط و في العكس  
 توضا كما في خبر الكافر و ان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه فاحب و الصبي و المعتوة اي الناقص  
 العقل كالكافر و في اهل الاهواء تفصيل تمامه في الكشف و ختم على التحري اشارة الى انه طلب  
 كتابا آخر ليسرع فيه كما لا يخفى و اعلم ان من جعل الحق متعددا كالمعتزلة اثبت للعامي الخيار  
 من كل مذهب ما يهواه و من جعل واحدا كعلمائنا التزم العامي اماما واحدا كما في الكشف فلو  
 اخذ من كل مذهب مباحدا صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاري للفقهاء سعيد بن مسعود فوجب في  
 المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا و صوابا كما في الجواهر و مشايخنا قالوا ان مذهبنا صواب  
 يحتمل الخطاء و مذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض  
 من الفقه فريضة و تعلم نحو السنن كالاذان مستحب و يكره التعلم للمباهات و منه الكلام و راه  
 قدر الحاجة كما في خزنة المفتبين و ذكر في اعيان ان من اشتغل به نسب الى البدعة و تعلم المنطق  
 كشرب الخمر و في قوة الغلوب جعل الجهال اصحاب المسطق علماء و في الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدل  
 تضييع العمر و في ابستان ان في التعليم و العلم للعربية اجرا و في تحفة المسترشدين انه لا يجوز  
 ان يعلم و يتعلم و يستمع و يكتب كل علم ضد السنة كالنجوم و نقص للدين كاقاريل يتفرد بها  
 الفلاسفة او تقرب للدين الباطل او المعتقد الفاسد و في الظهيرية لا يحل النظر في كتب المعتزلة و لا  
 امساكها و في الزايدي الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بها محي عنها اسم الله و الرسل و الملائكة ثم  
 يحرق الباقي و ان القاها في الماء الجاري كما هي او دفنها فلا بأس به و يدفن المصحف و في المنية  
 لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصحف و لو استعمل الوراقون كواعذ من الاخبار و التعليقات في المصحف  
 و كتب التفسير و الفقه فلا بأس به و لو استعمل في كتب النجوم و الادب يكره و في التحفة اخذ  
 الغال من المصحف مكرره و في الخزنة لو خرج لطلب العلم بلا اذن ابويه لم يكن عانا و في التحفة  
 يكره لبس ما كان شعارا لمخالفي الدين و يستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته او  
 طريقه او ماله عبر حلال از قصده رياء و في الزايدي يستحب ان يقلم اظفاره و يقص شاربه و يحلق  
 عانته و ينظف بدنه في كل اسبوع مرة و يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما و الزايد على  
 الاربعة اثم و في المسعودية يبتدأ في تعليم اليد بمسحة اليمنى و يختم بابهامها و الرجل بخنصر  
 اليمنى و يختم بخنصر اليسرى و في التهذيب قص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا و في السراجية  
 لا بأس ان يوحل اطراف اللحية اذا طالت و يكره الجلوس للمصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد و اما

في غيره فرخصة للرجال وبمنع القراءة عنه ولا يعطي لهم شئ كما في المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الأيام وكذا اكلها كما في حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بحذاء الوجه قربا وبعدا كما في الحيوة ويقول عليكم السلام ويدعوه مستقبلا القبلة وقيل الدعاء قائما اذ قال السرخسي لا بأس بالزيارة للنماء على الاصح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها ان لم يكره الا ان الاولى هو الترك \*

## \* [ كتاب الاشربة ] \*

اورد بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشراب اسم من الشرب اي ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشربة واصولها النمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والخلوات كالسكر والفانيذ والعسل والالبان كلبن الابل والرمات والمتخذ من العنب خمسة انواع اوسمة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين ني ومطبوخ هياتي تفصيله [ حرم الخمر ] بما في القرآن من الدلائل العشرة سلكها في حداد الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان وادمر بالاجتناب وتعليق العلاج به وايقاع العداوة وايقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى والصد عن الصلوة والنهي بصيغة الاستفهام المومي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم \* شعور \*

\* شربت الاثم حتى ضل عقلي \* كذلك الاثم يذهب بالعقول \*

وبالخمر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصله وهي ام الحمايث بالنص في المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلوته اربعين ليلة وان دازم عليها فهو كعابد الوثن والاولى تأخيرها لئلا يلزم الاستدراك وتقدير حكم الشيعي على نفسه [ وهي ] اي الخمر فانها من الموننات الصمعية الواجبة التانيث والواز للاعتراض بدليل ان الوصلية [ النبي ] بكسر النون ومكون الياء والهمزة ويجوز التشديد على القلب والادغام اي غير الضم كافي المغرب فالنصيح ليس بخمر فلو طبخت لم يبق خمرا وفيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمرا لم يحل باكله الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحل شارب العرق ما لم يسكر ولا يحل في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان مبني الايمان على العرف ومن قال انه بقي خمرا فقد انعكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تنمة الفتاوى ونقل الزاهدي من المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيذ حتى صار حلوا حل لزال مرارته وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في القنية [ من ماء عنب ] احتراز عن غير العنب فلو اخرج الماء من

ثقله بعد مصبه كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المهائج وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يحسد شارب تطوة منه كما في اللب [ غلا ] اي ارتفع اسفله اذا صله الارتفاع كما في المقاييس [ واشتد ] اي قوي بحيث يصير مسكرا [ وقذف بالزبد ] بالتحريك اي وماه بحيث لا يبقى فيه شئ من الزبد فيصفو ويرق فلو لم يقذف به حل عند اكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم انه حل عنده و لم يحل عندهما قيل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم ولا يحل بدون القذف به احتياطا كما في النهاية [ وان قلت ] حال من الخمر اي حرمت حال كونها قليلة احتراز عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الدخيرة ولو ترك القيد بين الاولين اكتفاء بما ياتي من قوله اذا غلت واشتدت وذكر القيد بين الاخيرين ثمه لكان افيد واخصر [ كالطلاء ] بالكسر والمد فانه حرام وان قل فالمقصود من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف احسن كما ظن [ وهو ماء عنب ] خالص كما هو المتبادر فلا يشتمل البتة على ولا الجمهوري كما ميانني [ طبخ ] قبل الغليان بالنار او الشمس [ فذهب اقل من ثلثيه ] وقيل اذا ذهب بالطبخ ثلثه فطلاء ونصفه منصف وادنى شئ منه باذن و اكل حرام كما في الاختيسار وغيره والباقي بكسر الدال وفتحها كما في القاموس معرب ( باده ) وهو الخمر كما في الفائق [ وغلظا نجاسة ] تمييز اي غلظ نجاسة الخمر والطلاء كالبول كما في الهداية وفيه ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية و هو مختار الامام السرخسي والفتوى على الاول كما في الكرواني وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا وفي الكرواني وغيره ان جوهر الخمر كان عصيرا طاهرا ثم صار نجسا باعتبار صفة الخمرية فلم تكن نجس العين والاولى ترك بيان نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه وكان عليه ان يوضح بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون نجسا الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال انه قدم للاشعار بانه نجاسة النقيعين خفيفة كما هو مختار السرخسي في المبسوط وان كان في الهداية انهما غليظتان في رواية [ و ] مثل [ نقيع التمر اي السكر ونقيع الزبيب نيي ] اي غير مطبوخين فانهما حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول من المزيد او الثلاثي في المغرب يقال انقع الزبيب في الخابية ونقعه اذا القاه فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة وقال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه اشار في الصحاح والاساس فلا حاجة الى قيد نيي و السكر بفتحيتين مختص بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة الكون بقريته التفسير لكنه يومهم فسادا ظاهرا فالاولى اما ان يقال ونقيع البسر والرطب والتمر والزبيب كما في الدخيرة واما ان يترك التفسير مختارا ما في ربو الكافي ان التمر اسم جنس من حين ينعقد صورته الى ان يدرك

والمختص: عصير البعر الفضيخ بالضاد والخاء المعجمتين من الفصح وهو كسر الشيعي المجوف [ إذا غلت ] الطلاء والنقيعان والطرف متعلق بحرم [ واشتدت ] فان كاهها اذا كان حلوا حل اتفاقا و اذا اشتدت فكذلك عنده خلافا لهما و اذا قذفت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق [ وحرمة الخمر ] وان قلت [ اقوى ] من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية [ فيكفر مستحلبها ] لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا جحد واحدا كانه جحد الكل كما في الكرمانى فيفسق شاربها ويحد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم [ فقط ] فلا يكفر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن التلف وعن ابي يوسف روح يجوز بيعها اذا طبخ فذهب اكثر من النصف و اقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد التلف الحسية واما اذا قصدها وهو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما الكل في المضمرات وفيه اشعار بحرمة الانتفاع بالخمر من كل وجه كافي المنية ولرؤخاف العطش المهلك حل شربها فان سكر بها لم يحد الا اذا شرب زائدا على قدر الحاجة كما في الزاهدي [ وحل ] العصير [ المثلث ] من النثلث ( س يكن كرون ) بان يطبخ بالنار از الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغييره بحدوث المارة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلاعه وان ينقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة قتملا و يطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزائن المغتبيين [ العنسي ] احتراز عن العصير الزبيبي والتمري فانهما يحلان بادنى طمخ وفيه اشعار بان المثلث ماء عنب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رقى بالماء وترك حتى اشتد يعمى مثلنا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمى آخر كالجمهوري لاستعمال الجمهور والسميحي منسوب الى حميد فانه منعه و ابو يوسف ويعقوبي لانه اتخذه لهارون الرشيد والبخني معرب ( بخر ) وفي الروضة والطلبة انه مثلث صب عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم ادنى طمخ بعد صب الماء واليه ذهب الفضلي وعليه الفتوى كما في اللم [ مشندا ] وقاذفا بالزبد كما في الحقايق وغيره فمادام حلوا حل شبهه بلا خلاف و اذا قذف بالزبد حل عند الشيخين ما لم يسكر ويحرم عند محمد روح وان لم يكفر مستحله كما في النظم وعنه مثل قولهما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما في الهداية وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاول اصح كما في النهاية والظهيرية وقاضيان والكبرى



وفتأوى أهل حمير وقد والحميدى كما في خزائن المفتيين وهو الصحيح لان الخمر موهودة في العقوب  
 فينبغي ان يحل من جنسه في الدنيا انموزجا ترغيبا كما في المصدرات وليلا يلزم تفسيق الصحابة  
 ورض وكان عمر رضى استشار الناس فيما يستمرى الطعام وبقوى على الطاعة في ليالى رمضان ليعطى الفقراء  
 بعد الطعام فقال رجل من النصارى انا نضع شرابا في صومنا وأتي بالمثلث فصب عمر رضى ماء فشرب  
 ثم ناول عبادة و امر العماران يتخذ للناس للاستمرآ كما في الكرمانى [ و ] حل [ نبيذ التمر ] اسم  
 جنس كما مرفيتناول اليبس والرطب والبر ويتخذ حكم الكل كما في الزاهدي والنبيذ شراب يتخذ من  
 التمر او الزبيب او العسل او البر او غيره بان يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشتق  
 من النبيذ وهو الالتقاء كما اشير اليه في الطلبة وغيره [ و ] نبيذ [ الزبيب ] حال كون نبيذهما  
 [ مطبوخا ادنى طبخة ] فالفرق بينه وبين النقيع بالطبخ وعدمه كما في التتمة [ وان اشتد ] ذلك  
 النبيذ وقذف بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتعلق  
 بالمثلث فلم يغن عما سبق من قوله مشندا كما ظن وعن ابي حنيفة رح لا احرم ديانة ولا اشرب  
 مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للتقوي على العبادة كما في الكرمانى وعن ابن  
 مقاتل لو اعطيت الدنيا بحذافيرها ما شربت مسكرا وما افتيت بحرمة النبيذيين مطبوخا وقال  
 ابو يوسف رح في نفسي من النبيذ ممل السجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التنجيس  
 وعن الشيخين ان نبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف [ اذا شرب ] ظرف حل  
 [ مالم يسكر ] اى يغلب الهذيان به من المثلث والنبيذيين ظنا منه فلا يشترط بالاجماع السكر  
 الموجب للحل عنده وما اسكر من القدح الاخير هو المحرم مندهما لانه العلة معنى كما في الحفايق  
 وغيره وذكرني الننف ان القدح المسكر حلال مكروه عند ابي يوسف رح فالحرمان هو السكر  
 فحسب شربا [ بلانية لهو وطرب ] اى خفة توجد لشدة السرور فان نوى بالشرب واحدا منهما  
 فالجلوس والمشي حرام كشرب قطرة والنية ويحد به وان لم يسكر كما في المصدرات وغيره وفيه اشعار  
 بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمرآ الطعام او التقوي في الليالى على القيام او في  
 الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التدوى لدفع الالام فهو المحل للخلاف بين  
 علماء الانام وفي الننف قال محمد رح كل مسكر مكروه ولم ينلفظ بالحرام وينبغي ان يكون مثل  
 الخمر مستثنى عن ذلك العام [ و ] حل بالاتفاق [ الخليطان ] اى ماء الزبيب والتمر والرطب او  
 البهر المجتمعين الطبوخين ادنى طبخة فلو جمع بين ماء العنب والتمر او الزبيب لا يحل مالم يذهب  
 منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع اندراجهم فيما قبل ليكون ردا على اصحاب الطواهر فانه  
 لا يحل عندهم [ و ] حل عندهما خلافا لمحمد رح [ نبيذ العسل ] يسمى بالبتع بكسر الباء بنقطة  
 وفتح التاء [ و ] نبيذ [ التين ] [ و ] نبيذ [ البر ] يسمى بالمذربكسر الميم كما في المغرب [ و ] نبيذ

[الشعير] بالذخعة بالكسر [و] نبيذ [الذرة] يسمي بالسكركة يضم السين والكاف و سكون  
 الرء كما في المغرب وغيره و من الظن انه قبيذ المر [وان لم يطبخ] اذا هرب الخليلطان والنبيذ  
 و ان اشتد ذلك وقذف بالزبد وسكر [بلا] نية [لهو وطرب] فالخليلطان مقييد به وفيه اشارة الى  
 انه لو شرب واحد منهما للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيذ الحبوب والحلاوات  
 بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحل السكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد رح فحل  
 ويقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا  
 اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين ومحمد رح وعنه انه مكروه واما عندهما فحلل والسكر منه حرام  
 بلا خلاف والحد و الطلاق على الخلاف وتماه في التمرناشي و الى ان لبن الرماك اى الفرمة  
 اذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قيل والاصح انه يحل كما في الهداية وذكر في الخزنة انه  
 يحل عند صاحبين ويكره كراهة تحريم عند عامة المشايخ على قوله وعنه كراهة تنزيه  
 وتماه في التمرناشي و الى ان البنج اى احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه  
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان احتل العقل لكنه لا يزول وعليه يحمل ما  
 في الهداية وغيره من اباحة البنج كما في شرح الباب و تماه في شفاء الجيران للعلامة القانبي  
 [و حل خل الخمر ولو] كان [بعلاج] اى عمل كالقاء الملح والماء والسمك وايفاد النار عندها  
 ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها بلا  
 نقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمرا في خله اساء ولم يفسد كما في اللحم ولو خلط الخمر بالخل  
 وصار حامضا يحل وان غلب الخمر واذا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنده حتى يذهب  
 تمام المرارة عندهما يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التفسخ  
 وترك حتى صار خمرا ثم تخللت او خللها يحل و به اثنى بعضهم كما في المراجيه ولو وقعت قطرة  
 خمري في جرة ماء ثم صب في جب حل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعمد ترك العصير  
 خمرا ثم صيرورته خلا والصحيح انه لا باس به لان وجود الخمر ليس بقبيح وانما القبيح الانتباز  
 فلا يكون بانتباز الخمر فاصد القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ الخل صب في اسفل الخابية  
 خلا لكي يحمض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما التتمة ولما ذكر ان  
 النبيذ المشتد حلال ويوهم ان زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الادوية الغلظة يوجب حرمة ازال ذلك  
 التوهم فقال [و] حل [الانتباز] اى اتخاذ نبيذ التمر والذرة ونحوه بان يلقي [في الدباء] بالضم  
 والمد القوطة [والكنتم] بفتح الحاء والتاء و سكون نون قبلها جرة خضراء [والمزفت] بالضم و  
 النشد يد حرة ازخابية طليت ولطخت بالزفت بالكسري القار [وحرم] كما في الزاهدي وغيره  
 [شرب دردي الخمر] لتحقيق اجزائها فيه ودردي الشيع ما يبقى اسفله [والامشاط] اى

الانفعال وان كان في الاصل ( موسى زكرو ) [ به ] اي بدرديها كالاختفان به والامتشاط لتحسين الشعور وانما أثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على المراد الدال عليه كلام الهداية [ ولا يحل شربه ] اي الدردي [ بلا مكر ] لغلبة الثقل وفي الزاهدي لو شرب ما فيه غمور حدث عند الدقاق والعبرة للطعم عند الكرخي وانما ختم على حكم الدردي لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام والله اعلم \*

## \* [ كتاب الذبايح ] \*

اورد بعد الاشربة لان حرمة ما فيه اعلا والذبيحة ما سيلبج من النعم فانه منتقل الى الاسمية من الوصفية اذا الذبيح ما ذبح كما في الرضى وغيره فلبس الذبيحة المزكات كما ظن والمراد ذبح الذبايح بالفتح فانه لغة الشفاء كما في المفردات وغيره وشرعية قطع الحلقوم من باطن عند الفصيل وهو مفصل ما بين العنق والرأس وهو مختار المطرزي لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالقينة التي ذهبت من القفاء والمشهور انه قطع الادراج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من التخصيص [ حرم ذبحة ] يوكل بقربنة المقام فخرج به بالغ البهايم والطيور وغيرها وكذا انواع السمك والحراد لكنه لم يتناول ما بان من الحيوان وان ظنه المصنف [ لم نذكر ] من التزكية وهي في اللغة الذبح والاسم الزكوة وفي الشريعة تسميل الدم النجس كما في صيد المبسوط فيخرج المتروكية والنطيحة ومن الظن انه اريد بالذبيحة مقطوع رأس وبالتزكية قطع الادراج فانه لا معنى له ولا قربنة عليه ومخرج الزكوة الضروري وهي قسم من التزكية ولغة مباحنه قدمه فقال [ وزكوة الضرورة ] اي الاضطراب وهو احسن ولذا اختاره الطحاوي [ جرح ] بالفتح اي شق جلده بشرطه [ اين كان ] اي في اي موضع [ من البدن ] اي بدن الذبيحة [ و ] زكوة [ الاختيار ذبح ] اي قطع ادراج [ بين السلق واللبة ] اي مبداء من العقدة الى مبداء الصدر بقربنة ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمانى فاللبة بالفتح النحر والحلق في الاصل الحلقوم كما في القاموس والكرمانى وغمرة استعمل في بعض العنق بعلاقة الجزية بقربنة رواية المبسوط والذخيرة وكلام التحفة والعنابي والكافي والمصنعات يدل على ان الحلق يستعمل في العنق بعلاقة الجزية بقربنة رواية الجامع فالمعنى من مبداء الحلق واللبة بالمذبح عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل العنق فمن الظن الفاسد انساد كلام الكفاية بناء على كلام الآخرين مع انه حملة على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبيح لو وقع في الماء من الحلقوم كان المذبح حلالا وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضي ان يحل وان وقع الذبيح فوق الحلق قبل العقدة ولو جعل بين معني في كما في الكرمانى لم يستقيم كما لا يخفى [ وصرقه ]

أى الحلق بالمعنى المذكور فى المغرب الاوداج عروق الحلق فى المذبح وكون الضمير للذبح الاختياري على ما ظن بعيد من وجهين وفيه تغليب فان الاولين ليسا بعروق [ الحلقوم ] اصله الحلق زيد الواو والميم كما فى المقائس مجرى النفس لا غير [ والمرى ] على فعيل مضموز اللام مجرى الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما فى التهذيب والدبران وغيرهما لكن فى الطلبة ان الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى الشراب وفى العين ان الحلقوم مجرىهما وفى المبسوطين انهما عكس ما ذكرنا موافق لما فى الهداية فمن الظن انه سهوا الكاتب [ والودجان ] تنبيه لودج بفتحين عرقان عظيمان فى جانبي فدام العنق بينهما الحلقوم والمرى وعن الشيخين عروقه الحلقوم والودجان كما فى الزاھدي [ وحل ] الذبح [ يقطع ] اي تلت منها [ اي ] الاربعة عنده و يقطع الاولين واحد الاخرين عند ابي يوسف رح و يقطع اكثر كل واحد منها عند محمد رح فلو قطع النصف كره تحريما كما فى الخاية وغيره والاول اصح كما فى المضمرات وعند محمد رح يقطع الاولين واكثر الاخرين وهو الاصح على ما قال مشايخنا كما فى المحيط وفى الاكتفاء اشعار بانه لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان لم يعلم حيوته يشترط احدهما كما فى الظهيرية وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كما فى النظم [ فلم يجز ] وحرم الذبح [ فوق العقدة ] الرائعة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرع على زكوة الاختيار على مذهب الاولين وتفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرع على الحل لان الاوداج مبتدأة من القلب الى الدماغ [ وقيل ] اي قال الامام الرستغني [ يجوز ] فوق العقدة لقطع اكثر الاوداج وبه اخذ الاستاذ السغباني وقال ان الرستغني امام معتمد فى القول والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما فى النهاية وفيه اشعار بانه اذا كان الرستغني مجتهدا يتأب على ذلك مخطيا وكذا التابع له وان لم يكن مجتهدا لم يجز ان يؤخذ به كما تقرر [ د ] حل الذبح [ بكل ما فيه حدة ] كقصب وذهب وصفر وحجر وخد رفيق وحشب محدد [ الاسا وظفرا ] فايمن غير منزوعين فانه وان قطع لم يحل به اذ الذبح به ميتة بالنص فلو كانا منزوعين عاملين عمل السكين حل عندنا وان كره وتذكير الصفة على التغليب فان السن موند وفيه اشارة الى انه لا يجوز بنحو القرن القائم كما فى المبسوط والى انه لو توقدت النار على المذبح وانقطع العروق لم يحل على ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما فى بيان الاحكام والاول اشبه بالصواب كما فى الزاھدي [ وكره ] ولم يحرم [ النخع ] بفتح النون اي ابلاغ الذبح النخاع مننعة وهو خيط ابيض فى جوف القمار ينحدر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالفارسية (حرام منز) وان كره كراهة تنزية ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغز من العظام وقيل النخع ان يمد راحه حتى يظهر مذبحة وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل

مكررة لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فما بعده مغنى عنه وأعلم ان  
 الزمخشري قال في الكشف والفائق والاساس وغيرها ان المعنى الاخير انما هو للبخع بالباء دون  
 النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان البخاع بالباء لم يوجد في اللغة وقال  
 ابن الاثيراني طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والمشيح فلم اجده فمجرد منع الفاضل  
 النفثاني لذلك ليس بشيء [ ر ] كره [ السلخ ] اى نزع الجلد بالفتح دون الكسر فانه الجلد  
 [ قبل ان يبرد ] اى يسكن عن الاضطراب فان بعده لا يكره النخع والسلخ كما في الهداية فالطرف  
 متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السلخ قبله لم يكره كما في التحفة وفيه اشعار بانه لو ابان  
 عضوا قبله كره كما في بيان الاحكام [ ر ] كره [ كل تعذيب ] للبيحة [ بلا فائدة ] تعميم بعد  
 تخصيص كالجر الى المذبذج والذبح من العفاء وقطع الرأس مرة واحدا الشقرة بين يديه بعد  
 الاضطجاع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ابهمت البهائم الا عن اربعة خالقها ورزقها وسفادها  
 وحققها ولان عمود صلاه بالدرة حتى هرب كما في صيد المبسوط وهذا لا يخلو من اشعار بان ضرب  
 الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه [ وشرط ] لحل الذبيح كون [ الذبيح مسلما او كتابيا ] حربيا او  
 تغليبا او ذميا [ ولو ] كان الكتابي [ حربيا ] فحل ذبيح الذمي كذبيح الابرس بلا كراهة كخبزة  
 وطبخه وان كان غيره اولى كما في المنية [ او ] كان الشخص الكتابي [ امرأة ] حائضة او نفساء او  
 جنبا كما في النتحف [ او مجنونا ] او معتوها [ او صبيا ] ولو احد ابويه مجوسيا [ يعقل ] اى يعلم  
 التسمية او كون الحل بها كما في الكرمانى او كون الحل بقطع الادراج كما في المحيط [ ويضبط ] اى  
 يقدر على قطع الادراج من ضبطه اى حفظه بالحزم كما في الكرمانى وأعلم ان كلامنا المعطوفات السابقة  
 واللاحقة مقيد بقيد الفعلين اذا الاشتراك اصل في القيود كما تقرر فمن الظن انهما قيدان  
 للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقابلة [ او ] كان الذابح [ اقل ] اى صاحب قلقة وجلبة قطعها الخاتن  
 واحتوز به عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبحه [ او اخرس ] اى ابيكم فانه معذور في ترك  
 التسمية [ لا من ] حال من مسلما فانه اسم غير محصل بجعل لا كجزئه فان لا مخصوصة به كما ذكره  
 الرضي فليس من التسامح في شيء كما ظن [ لا كتاب له ] كالشوي والحربي والمجوسي واما ذبيح الصابي  
 فغير مكروه عنه لانه ممن بقر عيسى ومكررة عندهما لان منهم من لم يقر بنبي وعبد الشمس  
 على ما ذكره الكرخي وفيه انهم لم يقرروا الا بالادريس لكن عظموا الملائكة كاتمين اعتقادهم فوقع عنده  
 ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه  
 كما في المبسوط [ او مرتدا ] بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقر على ملة [ ر ] لا [ نارك التسمية ] اى  
 ذكر الذابح اسمه تعالى المجود على الذبيحة عند ذبحه لله تعالى [ عمدا ] لا نسيانا وفيه اشعار بان  
 التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله اذ غيره مربدا له جاز كما في المنية

فلو سمى ولم ينو الذبح لم يحل كما في الكبوت والاحسن بسم الله كما في النتنف والمحتجب عند البقالي بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلواني الا انه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالي هو المتداول منقول من ابن عباس كما في الهداية وانما قلنا ذكر الذابح لانه لو سمى غيره لم يحل كما في المحيط وانما قلنا المجرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية وانما قلنا على الذبيحة لانه لو سمى عند الذبح لافتح عمل لم يحل وانما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين التسميه بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حدد الشفرة لم يحل فلو سمى على ذبيحة وذبح غيرها لم يحل وانما قلنا الله تعالى لانه لو سمى وذبح لقدر الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح تعظيما له والله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه لياكل بل يدفعه الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه الله تعالى ولهذا يضعه بين يديه لياكل الكل في الزاهدي [ وان نسي ] التسمية عند الذبح [ صح ] اكله لانه معذور [ وحرم ] الذبيح [ ان عطف على اهم الله تعالى غيره بحوبهم الله واسم فلان ] لان تجريد التسمية فريضة كما في المنية وفيه اشارة الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف المشايخ كما في النمرتاشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجرح يحرم كما في الهداية لكن في التمرتاشي انه مكروه والى انه لو اعاد الجار وقال ( بسم الله وبسم الله ) لم يحرم كما في المحيط [ وكره ] الذبيح كما في النهاية او الدعاء كما في المحيط [ ان وصل ] الذابح بالتسمية الدعاء او غيره [ و ] الحال انه [ لم يعطف ] ذلك الغير [ نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان ] او اللهم اغفر لي او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم [ وحل ] الذبيح [ ان فصل ] غير التسمية عنها [ صورة ومعني كاللحم قبل الاضجاع و ] قبل [ التسمية ] بنحو اللهم تقبل مني ثم اضجع وسمي وفيه رمز الى انه لودعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي ان يدعوا قبل التسمية او بعد الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبح لو ردد الاثر [ ونذب ] اي من [ نحر الابل ] اي قطع عرقها الكائنة في اهل عنقها عند صدورها لان موضع النحر عنها لا لحم عليه وما سوى ذلك من الحلق عليه لحم غليظ فالنحر اهل من الذبيح كما في المبسوط [ وكره ذبحها ] لمخالفة السنة كما في الهداية وغيرها وهذا ضابط ضروري لمعرفة الكراهة فاحفظه [ وفي البقر والغنم عكسه ] اي ندب ومن ذبحهما وكره نحرهما فان اسفل الحلق واعلاه سواء في اللحم منهما والذبح ايسر وفي المضمرة السنة ان ينحر البعير قائما وبذبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في النتنف ان ادب الذبيح ان يضجع بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة وبشد ثلث قوائم فقط ويندب باليمين ويحدد الشفرة ويسرع في الذبح واجراء الشفرة على الحلق [ وكفى ] في الحلية [ الجرح ] والرمي ولو يوما في العمران [ في نعم ] اي كل حيوان انسي وان لم يكن له يدان ورجلان كالذجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمير الوحشي والظبي والنعم بفتحنيين وقد يسكن في الاصل الابل والشاة والابل لا غير كما في

القاموس [ قرحش ] اي صار وحشيا ومنفرا ولم يمكن ذبحه لمكان الضرورة فلو علق دجاجة بشجر لا يؤخذ فرماها حل وفيه اشعار بانها لو قتل بنية الزكوة بعيرا حمل عليه ولم يمكن اخذه حل كما لو تعسر الولادة على بقيرة فادخل يده في فرجها جارحا الولد بلا قدرة على ذبحه كما في المحيط وغيره [ اوسقط ] النعم [ في بحر ] وكل هوة [ ولم يمكن ذبحه ] شامل للنحر اي قطع اوداجه ولم يقدر على اخراجه فان وجاءه وقد اشكل صنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل خلافا للحسن كما في الخزائن [ لا ] يكفي الجرح بل يذبح ليحل [ في صيد استانس ] لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش [ ولا يحل ] عنده [ جنين ميت ] وان نبت شعره [ وجد في بطن امه ] من شاة او بقرة او ناقة او غيرها وفالا اذا تم خلقه يحل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتغذي بغذائها ويتنفس بنفسها قلنا لا نسلم بل يبقية الله تعالى بلا غذاء او الغذاء يوصل اليه كيف شاء كما في الكرمانى والاول هو الصحيح كما في المصبرات [ ولا ] يحل [ ذوناب او مخلب ] اي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي وظفر كل سبع من الماشي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازا عن البعير والنعامة فان لهما نابا ومخلبا [ من سبع ] بعثتين وسكون الباء وضمها وهو حيوان منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح فابل عاد عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى قوله [ او طير ] جمع طائر وقد يطلق على الواحد المراد ههنا ولعل ذكره لموافقة الحديث فصبح ذوناب كالاسد والذئب والنمر والفهد والكلب والضبع والفيل والمنور الاهلي والوحشي والضب والخنزير والسنجاب والسمور والغنك والدلق والقرد واليربوع وابن عرس وابن آوى وطير ذو مخلب كالعقاب والنسر والصقر والبازي والباشق والشاهين والحداة والبغاث ولا بأس بما ليس بذي مخلب كالخطاف والقمرى والسوداني والزرزر والعصافير والفاخته كما في قاضيخان وكالد بسمي موسيجة والخفاش في راي كما في المحيط والعقق كما في الهداية واليوم في رواية عن ابي يوسف رح كما في العتابي والهدد واللقلق والطاوس كما في المصبرات والنعامة كما في المغنى وذكر في النظم انه يكره العقاب واللقلق والفاخته [ و ] لا [ الحشرات ] الصغار من الدواب جمع الحشرة محركة فبهما كالغارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد ولا بأس بدود الزنبور قبل نفخ الروح لان ما لا روح له لا يسمى مينة كما في قاضيخان وما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره ففيه ان الهامة ما يقتل من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الحشرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا كما في المنتف وان الشاة لو حملت من كلب ورأس ولدها رأس الكلب اكل الا رأسه ان اكل العلف دون اللحم او صاح صياح الغنم لا الكلب او اتى بالصوتين وكان له الكرش لا الامعاء كما في النظم [ و ] لا [ الحمر

الاهلية [ دون الوحشية وان صارت اهلية و وضع عليها الاكاف فلو نزا احدهما على الاخرى فالحكم للام كما في النظم ويدخل فيه لحمه و لبنه وشحمه الا انه منتفع به على الصحيح كما في المغني [ و ] لا [ البغل ] عنده وكذا عندهما ان كان النازي قوما و اما ان كان حمارا فالاصح انه لم يوكل كما في المضمورات [ و ] لا [ الخيل عند ابي حنيفة رح ] وفيه اشارة الى انه لحمه حرام عنده وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه و عليه الفتوى كما في كفاية البهيسي ثم انه مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية و هو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهة تحريم هو الاصح كما في الخلاصة والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغني وقاضيان والعمادي وغيرهما لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كما في الكوراني وغيره والى انه حل عند غيره كالمصاحبين و في المضمورات انه لم يكره عندهما و كره عنده و هو الصحيح وما في النحاس الكافي انه ما كره بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامي على انه لا ينافي كراهة لحمه عنده والى ان لبنه لا يحل لانه متولد من اللحم والاصح انه يحل كما في قاضيان وغيره والى ان شحمه لا يحل خلافا لهما [ والضبع ] بضم الباء و سكونها [ واليربوع ] الذي بالفارسية ( موش وثني ) وهذا تخصيص بعد التعميم ودأبى الشافعي فانهما يحلان عنده [ والابقع ] مجاز مرسل عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع ما فيه هواد وبياض والاسود والزواغ [ الذي ياكل الجيف ] اى لا ياكل الا الحيفة وجثة الميت وفيه اشعار بأنه لو اكل كل من الثلثة الحيفة والحب جميعا حل ولم يكره وقالوا يكره الاول اصح كما في الخزائنة وغيره وفي الاكتفاء رمز الى انه حل اكل الابل والبقر والعنبر الجلالة والدجاجة المخلاة الا انه مكروه كراهة التنزيه كما اشبر اليه في التنف فيحبس الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم سبعة والدجاجة ثلثة وفيل الغنم ثلثة والدجاجة يوما كما في النظم والمختار في الاولين مدرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كما في الكبرى والاصح ان يحبس الى ان يزول الرائحة المستنة من العذرة كما في المحيط وغيره والى انه حل العذرة والذكور والانثيان والمائة والعصيان اللذان في العنق والمرارة والفصيد الا انه مكروه كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص [ ولا حيوان مائي ] اى ما يكون توالده ومعاشه في الماء [ سوى سمك لم يطف ] بضم الطاء اى لم يعمل الماء و مات فيه بلا آفة من الطفو وهو العلو و اما ما مات بآفة وهو الطائي فيوكل كما اذا هلك لضيق المكان والتراكم او لدغ حية او اصابه حديدة او اكل دواء ملقي في الماء او وجد في بطن كلب وهو صحيح او وجد على وجه الماء و ظهره من فوق او انحسر الماء عنه فلو قتله حر الماء او برودة لم يوكل عنده خلافا لحمد رح وهذا ارفق كما في الخزائنة [ وحل الجراد ] بانواعه وان مات حتف انفه وكان بحري الاصل برى المعاش كما قيل ان بعض السمك اذا انحسر عنه الماء يصير جرادا كما في المسوط [ وانواع السمك ] كالمارماهي والجريت



وغيره ولعل الاطلاق قول الشيخين فان انواعه حلال سواءها عند محمد رح كما في المضمرات وما قيل ان الجريد من الممخورات باطل لانه لا نسل لما منح اذلا يبقى بعد ثلثة ايام [ بلا زكوة ] فانه لو صاد مجوسي جرادا او سمكا او ترك مهلم التسمية عمدا يحل كما في المحيط وغيره [ وغراب الزرع ] ويقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجثة احمر الرجل اسود البدن واريده غراب لم ياكل الا الحب سواء كان ابيض او اسود او زاعا وتمامه في الذخيرة [ والعقوق ] هو طائر طويل الذنب فيه سواد وبياض يقال له بالفارسية ( عكه ) وعن ابي يوسف رح انه يكره لان غالب اكله الجيف كما في الزاهدي وعن محمد رح اذا اكل الجيف يكره واذا النقط الحب لا يكره كما في المحيط [ والارنب ] للذكر والانثى المذكور في جميع النسخ ومن تركه فقد سهى وانما خص بالذكر لانه روى انها كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فمسخت كما في الكرمانى [ معها ] اى الزكوة وانما ذكر هذه الحال ليدفع التوهم الناشى من اشتراك المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحل بلا زكوة وانما ذكر الزكوة ليكون دالا على الانتهاء المستفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه \*

## \* [ كتاب الاضحية ] \*

عقب به الذبايح لانها كالمقدمة له اذ بها يعرف التضحية اى الذبح من ايام الاضحي [ هي ] بضم الهمزة وكسرها ملئ افعولة فاعل كمومي وقيل انها منسوبة الى الاضحي وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقلوبة تقلب واوا فى النسبة كما تقرر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحي اوضحي فحذف الواو وزيد الالف على خلاف القياس و يؤيد الاخير ما فى الاختيار انها من اضحي يضحي اذا دخل فى الضحي لانها تذبح وقت الضحي فسمى الواجب باسم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص والتضحية محذوفة فى العنوان كما مر فى الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كما فى الكرمانى والمضمرات وبؤيده وصفهم بالجوب فى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انها سنة وعن الطرفين فريضة كما فى قاضيان وذكر الطحاوي انها واجبة عنده هنة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابوري كما فى الاختيار والصحيح انها واجبة كما فى المضمرات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما فى الذخيرة ويستلزم له يمار الفطرة وربما يومهم ترك المحكوم عليه بالجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم حرغني مقيم فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان محرما ولو من اهل مكة كما فى شرح الطحاوي لكن فى المبسوط ان على اهل مكة التضحية وان حجوا وينبغى ان يعلم ان مجرد خروج المسافر عن الوطن مسقط

للاضحية كما في صلوة المسافر من الزاهدي والمقيم متناول لمن اقام في الامصار والسواد والقرى والبوادي من اهل الكلاء وغيرهم كما في المضمومات وهي مباداة شريفة في الخلاصة لو ضحى باضحية مشربة بعشرة دراهم فهو اولى من التصديق بالف درهم [ شاة ] اسم جنس شامل للضان الذكور الكباش والانثى النعجة والمعز والتميس والذكر منهما افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع والمتبادران يكون اهلية وتوحشها غير مانع فلوكات وحشية لا يجوز و اذا كانت بينهما فالعبرة للام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطيبي فلا رواية في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الشاة وفي الخزانة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الشاة وكرة ذبيح المعسر لديك والدجاجة تشبیهها بالمضحيين وفي التنكير اشعار بانه لو ضحى باكثر من واحدة فالواجب واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما في الخزانة وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل انه لحم لا يصير التطوع اضحية وبانه لو اشترى سبعة شياه على ان يكون لكل واحدة لا بعينها فصحوا بها جاز وذا بلا خلاف كما في المحيط [ من فرد ] لا غير ولو عظيمة وفي النظم قال بعضهم يجزى الشاة عن سبعة ولا نأخذ به [ وبقرة ] نوع منها الجاموش فيجوز عن سبعة على المختار كما في المضمومات والتاء للوحدة فجاز الذكر والانثى وهي افضل كما في الخزانة [ او بعير ] اسم جنس والانثى افضل وقيما ذكر ترقى من الادنى الى الاملى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم اكبر بدنا واهمنا واكبر سنا وكل ما كان اكبر ثمننا فافضل وقال الخبير اخرى الافضل لاهل البادية الابل و لاهل القرى البعيدة البقرة و لاهل الامصار الكباش كما في النظم وقيل شاة افضل من سبع البقرة اذا اعتويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل يعتبر بالاحب عندهم [ منه ] اي كل منهما مجزي من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعة باضحية منه والباقي تطوع كما في النظم والفتوى على الاول كما في فاضلخان وفي التنكير اشعار بانه لو ضحى اربعة عشر ببقرتين مشتركين بينهما جاز كما في المنية [ الى سبعة ] هذا عند عامة العلماء وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم [ ان لم يكن لفرد ] منهم [ اقل من سبع ] حتى لو كان له اقل منه لم يجز و صار لحما فلو كان نصيب الكل او البعض سبعة او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلاثة الاسباع كما في الهداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلاثة او خمسة او ستة كما في الزاهدي وفي الكلام اشعار بانه لو ضحى عنه وعن ستة من اولاده وجعل الكل سبعة جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان الكل صغارا او كبارا او فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند الحسن لو ضحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام ولده ولو بامرهم لم يجز عن احد

و قال ابو القاسم يجوز هن نفسه فقط وأعلم انه اذا لم يجد الاضحية الا بغبن فاحش قال نعم الايمة لا يلزمه شراها ولولم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه لشرى الشاة عادة و قال غيره يلزمه المشي الى موضع يجد فيه الشاة وان كان بعيدا ما لم يزد على مدة السفر والاول اشبه بالصواب كما في المنية [ويقسم اللحم] اي يصح قسمته بين الشركاء [ورنا] لانها بيع [لا] يقسم [جزافا] لاحتمال الروى وتحليل بعضهم بعضها هنا لم يحز لانه هبة مشاع يقسم [الا اذا ضم معه] اي اللحم شيى [من] نحو [آكارعه] جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب [او جلده] او رأسه او شحمه فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة وجعلوا اللحم سبعة والرأس مع قسم واحد والاكارع مع اربعة والجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية و يشترط التحليل كما في قاضيخان وفيه اشعار بأنه لو اخذ بعضهم اللحم والسقط وبعض اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في الغني [وصح] في ظاهر الرواية للحاجة اليه وعن ابي يوسف رح لا يصح [اشتراك ستة] غنية او فقيرة جملة او منفردة [في بقرة] او سبع عياله [مشربة] موجبة باللسان اذ لا [لاضحيه] اي تضحية المسنرة كما في قاضيخان [وذا] الاشتراك [قبل الشراء] اي شراء الغنى ازاله الفقير [احب] احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يحز من الفقير لانه اوجبها بالشراء فضمن حصته الشراء وقيل الغني اذا شارك تصدق بالنمن لان ما زاد على السبع غير واجب عليه و بالشراء قد اوجبه على نفسه و من ابي حنيفة رح ان الاشتراك بعده مكروه كما في الاختيار [وبضحي الاب او الوصى] على الاصح [من مال طفل غني] و قال محمد وزفر رح ان الاب يضحي من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يضحي على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب والصحيح انه يضحي على ما قال القدوري والجد كالأب عند عدمه كما في الاختيار والكلام مشعر بأنه لا يجب عليه ان يضحي عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه انه يضحي عنه قيل يضحي عند الشحيين لا عند محمد وزفر رح كما في المحيط والفنوى على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يضحي عن ولده وولد ولده ذكر اراثنى ولا يضحي عن رقيقه وام ولده بالاتفاق كما في النظم [فيا كل الطفل] ما امكن من اضحيه [وما بقى] من اكله من اللحم وعيره [يبدل بما ينفtec بعينه] كالنوب لا بالاستهلاك كالأبازير ومباني وفيه رمز الى انه لا يتصدق الوصى من اضحية والا ضمن كما في الخلاصة والى انه لا ياكل غيره ولا يبدل بالمطعم لكن في جامع الصغار ان الاب او الوصى او الجد يطعم الصبي وعياله وخدامه وياكل الابوان منه ويجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالخبز وان ضحي من مال نفسه فهو كما ضحية [واول وقتها] اي التضحية [بعد صلوة العيد] للحديث وفيه اشارة الى انه لا يضحي قبل ما قعد الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول والى انه يضحي بعد سلام واحد وعن الحسن ينبغي ان لا يضحي قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا ارجنبا جاز الاضحية وان

اعيد الصلوة لانها معتبرة عند الشافعي كما في النظم والى انه لو فاتت الصلوة لفتنة او عمد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الواقعات وذكر في المحيط انها لم تجز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيهما على وجه القضاء ولو شك في اليوم الاصحى فاحب ان لا يوخز الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله [ ان ذبح في مصر ] لان الصلوة على امله ولو قدمت احتمل التشاغل عن الصلوة ثم العبرة لكان الاصحى فلو كانت في السواد والمضحى في المهر جازت قبل الصلوة وبالعكس لم تجز الا اذ بعثت الى ما يباح القصر فيه من خارج المصر فيضحي بها بعد الطلوع لما مر ان العبرة لكانها وهذه حيلة للتضييع قبل الصلوة كما في الهداية وغيره [ و ] اول وقتها [ بعد طلوع فجر يوم النحر ] العاشر من ذي الحجة [ ان ذبح في غيره ] اي غير المصر من القرى والرباطات والبرادي لكن في النظم وغيره ان اهل البرادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة بهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل المصر بعد الخطبة ولغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسمية اذا التضحية عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فاول وقتها في حق المصري والقروي طروق الفجر الا انه يشترط لاهل المصر تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الوحوب في حق المصري بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعذر لا ما ذكرنا كما في الزاهدي [ وآخره ] اي وقت التضحية ان ذبح في مصر او غيره [ قبيل غروب ] الشمس من [ اليوم الثالث ] عشر للآثار الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التضحية يجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذا الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاصحى فانه تابع لنهار ماض كما في المضمورات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاصحى [ واعتبر الاخر ] اي آخر وقتها [ للفقير وضده ] الغني فلو امتنع في احد الاولين وافتقر في الاخر وانتقص النصاب بالسرقة او الانفاق او غيرهما سقط الاصحى ولو افتقر ثم امتنع وجبت ولو ضحى في احدهما فقير ثم استغنى في الاخر اعاد على المختار كما في المضمورات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الذخيرة وغيره [ والولادة والموت ] فلو ولد في اليوم الاخر فعلى ابيه الاصحى له كما مر ولو مات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الايضاء ولو مات بعد الاخر فبالعكس والمورد امثلة فانه لو اشترى مقيم فيه اصحى فساقر في الاخر جاز بيعها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر بلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاصحى و صلوة العيدين والجمعة على ما قال قاضيخان في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه او ارتد سقطت كما في الزاهدي

[ وحرره الذم ] كراهة تنزيه [ في الليل ] أي في كل ليل متخلل بين هذه الايام لاحتمال فقد شوط الذم وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية [ ويقضي ] اذا مضى ايام النحر ولم يضح الغني او الفقير [ الناذر ] للاضحية بان قال نذرت ان اضحي شاة او اضحي ولم يسم شيئاً فانه يقع على الشاة كما في الخلاصة او قال فيما ملكه اضحي به او على ان اضحي الله على ان اضحي كما في الكفاية [ و ] يقضي [ فقير شري للاضحية ] بان يوثق عند الشراء ان يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشري جميعاً [ بتصدقها ] أي يقضي بتصدق الاضحية الواجبة بالنذر او بالنية عند الشري ولم يتصدق على امته وزوجته وكذا زوجة عبده كما في النية والاطلاق مشير الى ان القليل والكثير سواء في ذلك فلو اوجب على نفسه عشر اضحيات لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المصبرات [ حبة ] لان الراقنة انما عرفت قربة في زمان مخصوص وهذا بيان الانضلية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمتها اجزاء فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في النخيرة وان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كان قيمتها حبة اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئاً غرم قيمته وان باعها بما يتغابن الناس تصدق بثمنها وبما لا يتغابن بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا ملكت تلك الاضحية وجب اخرها عند ائمة بخاري وكذا عند غيرهم ان لم تكن معينة والا فلا شيء عليه فان اشترى اخرى فوجد الاولى فالأفضل عندهم ان يضحي بافضل عند ائمة بخارا ان كان غنياً والافاكل كما في النظم وغيره [ و ] يقضي [ الغني ] غير الناذر الاضحية [ بتصدق قيمتها ] أي قيمة ما يصلح للاضحية كما في الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزاهدي والنظم وغيرهما [ شري ] الاضحية [ اولاً ] يشري وانما اشترى الى اضافة العهد لان شراء الغني مع النية غير موجب عند الاكثرين وذكر الزاهدي انه لو لم يضح حتى مضى الايام فلا شيء عليه وروي انه يتصدق بقيمة شاة واعلم ان وجوب الاضحية بالشراء افضل اختلف فيه الروايات والمشايع فقال بعضهم ان كلام الزيادات دال على ان شراء المؤثر موجب لها وكلام النوادر على انه غير موجب على ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام ان شراء المؤثر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعفراني انه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلواني ان شراء المعسر غير موجب في ظاهر الرواية وروى الطحاوي انه موجب كما في النخيرة وذكر في المصارف ان من اشترى شاة تعينت بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول علي ان اضحي بها او اضحي بها والمختار ما في المتن على ما دل عليه كلام خزاعة المفتيين [ رصح الجدح ] بفتحيتين وهو في اللغة [ من ] جنس [ الصان ] ما تم له هنة ومن المعز ما دخل في السنة البانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقيل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما اتى عليه اكثر الحول عند الاكثر كذا في الكافي وفسر الاكثر في المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزاعة هو ما اتى عليه ستة اشهر وشيخ وانما يجوز اذا كان عظيم

الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة النائية و في المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان يظنه ثنيا و في الزاهد هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر و ذكر الزعفراني انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونها حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما في المبسوط و نحوه لكن في الخلاصة المعز من المعز كالجدع من الضان مما اتى عليه اكثر الحول [ و ] صح [ النبي ] كالكرم و هو ما المقي ثنية بالكسر والمكون هي الاضراس اذ ربع النبي في مقدم الغنم [ فصاعدا ] اي فذهب السن حال كونها رائدة على الثاني [ من غيره ] اي الضان [ وهو ] اي الثاني [ ابن حول من الضان و المعز ] الاخصر من الغنم والاحسن صح الجدع وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعز حول الى آخره [ و ] ابن [ حولين من البقر ] و عند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي [ و ] ابن [ خمس ] من الاحوال [ من الابل ] وهكذا \*

\* نظم \*

\* الثنايا ابن حول و ابن ضعف \* \* و ابن خمس من ذوي ظلف و خف \*

لكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في السنة الثالثة ومن ذي خف في السادسة وهكذا في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة في الاكثر وفي الزاهدي من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكتفاء اشعار بان لا يذبح الجدي والحمل والعجل والفصيل كما في المضمرات ولا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبايح [ ويذبح ] للاضحية [ الثولاء ] بالفتح الذي جنت من الشاة وغيرها وكذا الحرواء لان الجرب في الحمل وانما نذبحان اذا كانتا سمبنتين كما في الكافي ولقائل ان يقول باستدراك القيد بالعجفاء [ والجاء ] التي لا قرن لها حلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قرنهما بالكسرا غير فان بلغ الكمر الى المنح لم يجوز وكذا الغماء التي لا اسنان لها يعتلف وهذا في ظاهر الاصول و عن ابي يوسف وح ان ذهب اكثرها لم يجوز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم ويذبح مقطوعة اللسان المعتلفة وقال الزرنجيري انها الشاة لا البقر لانه يأخذ العلف باللان والشاة بالسن كما في المنية [ والخصي ] بالنص فيذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين وكذا التي بها الكبي والسعال كما في النظم واعلم ان الكل لا يخلو عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب الظاهرة فما جوز ههنا جوز مع الكراهة كما في المضمرات [ لا ] يذبح [ عجفاء ] لا منح في عظمها من الهزال كما في النظم ولا باس بالمهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المرعيني اني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غبوقتها كان في عظمها منح جاز ومن بعض المشايخ لا يذبح الخنثى لانه لا يذبح لحمها كما في المنية [ وعرجاء لا تمشي ] برجلها العرجاء [ الى المنسك ] اي المذبح فلم تشت بثلث قوايم ووضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستعان بها بتمائل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرمانى واعلم انه

لا يذبح غنم لم يكن له احد من الحكمين او ذهب بأفة واما في البدنة فلا يمنع الا اذا ذهب كلتاها كما في  
الخلاصة ولا يجوز الجلالة التي لا ياكل الا الجيف كما في الظهيرية [و] لا يذبح عندهما [ما ذهب] من  
الاصحية [اكثر من ثلث اذنها او عينها او يتيها] او ذنبها الواحدات اذ للاكثر حكم الكل وعنه ان  
الربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما وفي التنف عنهما روايتان واختار  
ابو الليث انه اذا بقي الاكثر منها ومن نحوها جاز وعليه الفتوى كما في الزاهدي وذكر في نادرة الفتاوى  
ان كل عيب مانع لها ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان  
كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية ومنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير  
العين ظاهر واما فيها فقد قالوا يشد المعيبة بعد منع العلف يوما اريومين ثم يقرب العلف منها  
قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب العلف هكذا فالتفاوت بين الموضعين  
ان ثلثا فالذهب ثلث وان نصفا فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشير الى انه لا يذبح  
التي ليس لها اذنان او احدهما وعن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه  
لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو طي الرازي وقال ابن سماعة انه يجمع كما في المنية والى  
انه لا يذبح العمياء والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابي يوسف رح انه  
لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فالشعور لم نعتبر الا عند خمير الوبر فانها  
منه كما في المنية والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال  
على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيبا عند الشراء واما اذا كان بعده فقد منع  
في حق المهر لا المعسر في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حنيفة فغير مانع اصلا كما في النظم  
وغيره [وان مات] قبل النحر [احد سبعة] مما اشتركوا في بدنة [وقال ورثته] وهم كبار للمستة  
الباقية [انحروها عنه] اى عن الميت [وعنكم صح] عنه وعنهم استحسانا وعن ابي حنيفة رح انه صح  
وتصدق الورثة حصه الميت وذكر الزعفراني انه صحيح عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فالميت ان  
اجبها بعينها اجبر الورثة على التضحية عنه والا فلا وفيه اشعار بانه لو اشترى للاضحية ولم يضح حتى  
مات كان ميراثا عنه فالورثة ان كانوا سبعة فضحوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم [كبقرة] ذبحها ثلثة  
[عن اضحية ومنعة وقران] في الحج فانه يصح وكذا لو ذبح سبعة عن تلك وعن الاحصار وجزاء الصيد  
والحلق والعقيقة اذ التطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رح الافضل ان يكون من  
جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن ابي حنيفة رح انه يكره كما في النظم [وان  
كان احدهم] اى الشركاء في هذه الصورة او غيرها [كانوا او مريدا للحم لا] يصح ويكون الكل  
لحماء لانه ليس بمتقرب وفيه اشعار بانه لو كان بعضهم متطوعا وبعض مريدا قضاء العام الماضي جاز  
عنهم وكان القاهي متطوعا فيتصدق للقضاء بقيمة شاة ومط كما في النظم [ويا كل] الغنى غير الموجب

على فغمه الاضحية كما هو المتبادر [ منها ] اى من تلك الاضحية فلا يأكل الغنسي الموجب بالندى او غيره وكذا الفقير النادر والاطلاق دال على انه لو ضحى عن ميت بغير امره من مال نفسه جاز اكل الضحى هو المختار لانه المالك والثواب للميت وكذا لو ضحى عنه بامر من ماله والمختار ان لا يأكل لانها ملك الميت فتصدق كما فى المضمورات وغيره [ ويؤكل ] اى يطعم الغني المذكور من يشاء استحباباً [ ويهب من يشاء ] فقيراً او غنيا مسلماً او ذمياً ما شاء [ وندب التصديق بثلاثها ] على الفقراء واتخاذ الضيافة بثلاث الاخر للاقارب والادخار بثلاث كالاية والشعم للعيال هذا هو السنة والدرجة للمقتصدى واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يفرط ثم يتصدق بالباقي وايصح ان يأكل ويدخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما فى كفاية الشعبى وفيه اشعار بانه لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما فى الاختيار ويستحب ان يأكل منها الضحى كما فى النخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرستاق ان كان الاضحية فيه فان المعتبر مكانها كما فى الخلاصة [ ر ] ندب [ تركه ] اى ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الندب [ لذي عيال ] اى لمن عليه نفقة جماعة ظرف ندب [ تومعة عليهم ] اى العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك ندباً [ و ] ندب [ الذبح بيده ان احسن ] اى التضحية اى علم بشرائطها وقدر على ذلك [ والا ] يحسن [ امر غيره به ] وفيه رمز خفي الى انه يستحب ان يحضر التضحية بنفسه لانه غفر له بادل قطرة من دمها بالخير ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويوطئها قبل ايام النحر فان فيه اجرا عظيماً ويجتهد في استسمانها واستعظامها ويقلدها ويجللها وان يكون الذابح طاهراً كما فى الزاهدى وتتمه الادب فى الذابح [ وكرة ذبح كتابي ] اضحية لانها قريبة ولو ذبح جاز بخلاف المجزومى [ ويتصدق بجلدها ] لانه جزءها [ او يعمل آلة ] يعمتلها كالجراب والمنخل والغربال او يتخذة فزاً او كساء او خفا او نطعاً او غيره فلو عمل جراباً وآجره لم يجز و عليه تصديق الاجرة كما فى الظهيرية [ او يبدله ] اى يبيع الجلد [ بما يستفيع به باقياً ] كثوب يلبسه وقدر يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالشوب كما فى قاضىخان [ فان بيع ] الجلد [ بغير ذلك ] مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالدرهم والمطعمات [ يتصدق بثمنه ] لان القرية انتقلت اليه وفيه اشعار بكراهة هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يبقى والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه به جاز ولو اشترى ما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجوز وقيل لو اشترى به طعاماً جاز كما فى الكرماني وذكرى الزاهدى انه قول الطرفين واما على قول ابى يوسف رح فالبيع باطل لانه كالوقوف وفى المحيط لا بأس ببيعه بالدرهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصديق بها وفى المنية لو اشترى بلحم الاضحية شيئاً مأكولاً فأكله قال على بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استحساناً وقال ايضاً اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يحسب في ظاهر



الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه بنيتها بحسب واعلم انه لا يحل ان يجزّ صوف اضحية ولا ان يحلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع حلدها ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان آجرها كما في السراجية [ ولو غلط اثنان وذبح كل ] منهما [ شاة صاحبه ] باذنه دلالة [ صح ] عن كل منهما واخذ كل مسلوخة من صاحبه [ بلا غرم ] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [ وصح التضحية ] لنفسه [ بشاة الغصب ] من ولده الصغير او الكبير او عبده الماذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها يسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان التضحية واردة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفر رح انه لا يصح كما في الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند اداء الضمان شيعى من التناقي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح مما سرق من احد وعن ابي يوسف رح لم يصح كما في النظم [ لا ] يصح التضحية بشاة [ الوديعه ] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والمؤكل بالشراء او الحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديعه كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في النخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقدمات الذبح كالاضجاع وشدّ الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب لجزاز ان يكون نحو الاضجاع وشدّ الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعه ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منعه لكونه مندداً فمردود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعه صورة والملك المستند معني على ما ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشكل ما ذكره بما تقرّر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغيير ولا يستفح به بلا نحو اداء الضمان وفي ثبوته كلام [ وضمنهما ] اي المغصوبة والوديعه انقافاً وللضمان الدال على قطع الخصومة لطافه حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام \*

• • • • •

## \* [ كتاب الصيد ] \*

عقب به الاضحية لانها واجبة وذا مباح الا اذا كان للتلهي فيكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذاك مصيد وصمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالممتنع مثلاً اللجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس

ليلا ونهارا ويطبعا ما توحش من الاهليات ودخل به متوحش يالف كالطبي لا يمكن اخذه  
الا بحيلة اي لا يملكه احد في القاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال  
فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشبيح صيد حتى يكون ممتعا حلالا لا مالك له اعم من  
الماكول صيد للملوك ارناب و ثعالب وكلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و  
اذا ركبت نصيدي الابطال اى الشجعان و سببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد  
بشيئين بالحيوان والسهم فاشار الى الاول فقال [ يحل صيد كل ذي ناب ] كالكلب والفهد والنمر  
والاسد وابن عرس والدب والخنزير وغيرها [ و ] ذي [ مخلب ] كالصقر والبازي والباشق والحداة  
وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كاني الكرمانى  
والشرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع واريد ما صاد بالناب والمخلب دون  
ما له ناب ومخلب كما مر في الذبائح [ بشرط علمهما ] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخلب اخذ  
الصيد بطريق الشرح فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن و هن ابي يوسف رح انه  
يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والدب لانهما لا يعملان للغير للتهمة و  
الخساسة وقد يلحق الحداة بالدب الكل في المضمرات وغيره ففى ظاهر الرواية امكن تعليم الكل  
فشرط العلم لم يخرج الاسد والدب والحداة كما ظن وما قال السغناقي ان الاسد والدب لا يتصور  
فيهما التعليم فقد قال فى البيع بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما فى  
التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بيحل  
وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذهن وان لم يعلمن كما فى المنافع والاولى توحيد الضمير [ و ]  
جرهما [ اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطرار فلو حقا ازجما اي جلسا على  
صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما فى  
الذخيرة ويستثنى منه البازي والصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما فى النظم فما فى  
قاضيخان ان الشرح شرط ومقتول البازي حلال ولم يحل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما  
ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشتراط ان كانت الجراحة صغيرة  
كما فى المحيط وغيره [ و ] بشرط [ ارسال مسلم او كتابي السبعين فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا  
وقتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارمال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما فى الصغرى [ مسميا ] حال مما  
يضاف اليه الارمال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارمال ثم زجرة معها فانزجر واخذه  
وقتله لم يوكل وفيه تذكير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل  
بخلاف الاخرس كما فى المحيط وغيره [ على ممتنع ] بالقوايم او الجناحين [ متوحش ] اى متفرغ  
اي على صيد [ يوكل ] صفة اخرى فيشترط الارمال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه بنيتها بحسب و أعلم انه لا يحل ان يجزّ صوف الصحية ولا ان يحلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع حلدما ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان آجرها كما في السراجية [ ولو غلط اثنان وذبح كل ] منهما [ شاة صاحبه ] باذنه دلالة [ صح ] عن كل منهما واخذ كل مسلوخة من صاحبه [ بلا غرم ] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [ وصح الصحة ] لنفسه [ بشاة الغصب ] من ولده الصغير او الكبير او عبده الماذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بما يق الغصب اي ملكها بالضمنان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان النصحية واردة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوهف وزفر روح انه لا يصح كما في الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند اداء الضمان شبه من التناهي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح مما سرق من احد وعن ابي يوسف رح لم يصح كما في النظم [ لا ] يصح النصحية بشاة [ الودبعة ] والعاربة والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والمؤكل بالشراء او الحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالودبعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في النخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقتضات الذبح كالاضجاع وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد جميع الغصب لجزاز ان يكون نحر الاضجاع وشد الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الودبعة ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعيا على السند ولو سلم منعه لكونه سندا فمردود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الودبعة صورة و الملك المستند معني على ما ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يسكل ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغبر ولا يستفح به بلا نحو اداء الضمان وفي ثبوته كلام [ وضمنهما ] اي المغصوبة والودبعة انفا والضمنان الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام \*

» » » » »

### \* [ كتاب الصيد ] \*

عقب به الاصححة لانها واجبة وذا مباح الا اذا كان للتلهي ف يكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذاك مصيد وهمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالمتنع مثلاً الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس

ليلا و نهارا و يطبعا ما توحش من الاهليات و دخل به متوحش يالف كالطبي لا يمكن اخذه  
الا بحيلة اي لا يملكه احد في القاموس و غيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اهم من الحلال  
فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشيء صيد حتى يكون ممتعا جللا لا مالك له اهم من  
الماكول صيد المملوك ارانب و ثعالب و كلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و  
اذا ركبت نصيدي الابطال ام الشجعان و سببه النشاط و حكمه الملك عند الاخذ و لو حكما ايضا ثم الصيد  
بشيئين بالحيوان و المعهم فاشار الى الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب] كالكلب و الفهد و النمر  
و الاسد و ابن عرس و الدب و الخنزير و غيرها [و] ذي [مخلب] كالصقر و البازي و الباشق و الحداة  
و غيرها و فيه اشعار بان ما لا ناب له و لا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كافي الكرمانى  
و الحرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل صبيح و اريد ما صاد بالباب و المخلب دون  
ما له ناب و مخلب كما مر في الذبائح [بشرط علمهما] اي علم كل ذي ناب و كل ذي مخلب اخذ  
الصيد بطريق النحر فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن و عن ابي يوسف رح انه  
يعتني منه الخنزير لكونه نجس العين و كذا الاسد و الدب لانهما لا يعملان للغير للثمة و  
الخساسة و قد يلحق الحداة بالدب الكل في المضمرات و غيره ففي ظاهر الرواية امكن تعليم الكل  
فشرط العلم لم يخرج الاسد و الدب و الحداة كما ظن و ما قال المغناني ان الاسد و الدب لا يتصور  
فيهما التعليم فقد دل في البيع بخلافه و الخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في  
التجريد و غيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم و قد حل صيده بالاتفاق و الباء متعلق بيحل  
و فيه اشعار بان الصيد يملك باخذهن و ان لم يعلمن كما في المنافع و الاول توحيد الضمير [و  
جرهما] اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطرار فلو خفا او جثما اي جلسا على  
صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح و اما عندهما فيحل و العتوى على الاول كما في  
الدخيرة و بحثني منه البازي و الصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فما في  
قاضيخان ان الحرح شرط و مقتول البازي حلال و لم يحل احدهما على ظاهر الرواية و الاخر على غيره كما  
ظن و الاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط و منهم من شرط و منهم من اشترط ان كانت الحراة صغيرة  
كما في المحيط و غيره [و] بشرط [ارسال مسلم او كتابي السبعين] فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا  
و قتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارمال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى [مسميا] حال مما  
يضاف اليه الارمال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارمال ثم زجرة معها فانزجر و اخذه  
و قتله لم يوكل و فيه قد كبر لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل  
بخلاف الاخرس كما في المحيط و غيره [على ممتنع] بالقوايم او الجناحين [متوحش] انه متنفرد  
اي على صيد [يوكل] صفة اخرى فيشترط الارمال على الصيد و لو غير معين فلو ارسل على صيد

الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه بنيتها يحسب واعلم انه لا يحل ان يجزّ صوف الضحية ولا ان يحلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع جلدها ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان أجرها كما في المراجعة [ولو غلط اثنان وذبح كل] منهما [شاة صاحبه] باذنه دلالة [صح] عن كل منهما واخذ كل مسلوخة من صاحبه [بلا غرم] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشاها بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [وصح الضحية] لنفسه [بشاة الغصب] من ولده الصغير او الكبير او عبده الماذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان التضحية واردة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفر رح انه لا يصح كما في الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند اداء الضمان شبع من التناقي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح بما سرق من احد وعن ابي يوسف رح لم يصح كما في النظم [لا] يصح التضحية بشاة [الوديعة] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والمؤكل بالشراء او الحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في الذخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقتضى ما ذبح كالاضجاع وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب ليجاز ان يكون نحو الاضجاع وشد الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعة ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منعه لكونه عندا فردود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعة صورة والملك المستند معني على ما ذهب اليه للمصنف فتأمل نعم يشك ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التعبير ولا يستفح به بلا نحو اداء الضمان وفي ثبوته كلام [وضمنهما] اي المغصوبة والوديعة انفاذا وللضمان الدال على قطع الخصومة لطائف حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام \*

.....

## \* [ كتاب الصيد ] \*

معقب به الاضحية لانها واجبة وذا مباح الا اذا كان للتلهي ف يكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذاك مصيد وهمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالممتنع مثلاً الجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس

ليلا و نهارا و يطبعا ما توحش من الاهليات و دخل به متوحش يالف كالطبي لا يمكن اخذه  
الا بحيلة اي لا يملكه احد في القاموس و غيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال  
فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشبيح صيد حتى يكون ممتغا جللا لا مالك له اعم من  
الماكول صيد المملوك ارانب و ثعالب و كلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و  
اذا ركبت فصيدي الابطال اى الشجعان و سببه النشاط و حكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد  
بشيئين بالحيوان و السهم فاشار الى الاول فقال [ يحل صيد كل ذي ناب ] كالكلب و الفهد و النمر  
و الاسد و ابن عرس و الدب و الخنزير و غيرها [ و ] ذي [ مخلب ] كالصقر و البازي و الباشق و الحداة  
و غيرها و فيه اشعار بان ما لا ناب له و لا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يجرح كافي الكرمانى  
و الجرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل هبع و اريد ما صاد بالناب و المخلب دون  
ما له ناب و مخلب كما مر في الذبائح [ بشرط علمهما ] اي علم كل ذي ناب و كل ذي مخلب اخذ  
الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن و عن ابي يوسف رح انه  
يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين و كذا الاسد و الدب لانهما لا يعملان للغير للثمة و  
الخساسة و قد يلحق الحداة بالدب الكل في المضمرات و غيره ففي ظاهر الرواية امكن تعليم الكل  
فشرط العلم لم يخرج الاسد و الدب و الحداة كما ظن و ما قال السغناقي ان الاسد و الدب لا يتصور  
فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه و الخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في  
التجريد و غيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم و قد حل صيده بالاتفاق و الباء متعلق بيحل  
و فيه اشعار بان الصبي يملك باخذهن و ان لم يعلمن كما في المانع و الاولى توحيد الضمير [ و ]  
جرحهما [ اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطراب فلو حقا ازجما اي جلسا على  
صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح و اما عندهما فيحل و الفتوى على الاول كما في  
الذخيرة و يستثنى منه البازي و الصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فما في  
قاضيخان ان الجرح شرط و مقتول البازي حلال و لم يحل احدهما على ظاهر الرواية و الاخر على غيره كما  
ظن و الاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط و منهم من شرط و منهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة  
كما في المحيط و غيره [ و ] بشرط [ ارسال مسلم او كتابي السبعين فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا  
و قتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارسال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى [ مسميا ] حال مما  
يضاف اليه الارسال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارمال ثم زجرة معها فانزجر و اخذه  
و قتله لم يوكل و فيه تذكير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل  
بخلاف الاخرس كما في المحيط و غيره [ على ممتنع ] بالقوايم او الجناحين [ مترحش ] اى متنفّر  
اي على صيد [ يوكل ] صفة اخرى فيشترط الارمال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

واخذ صيودا اكل الكل ما دام في وجه الارسال كما في قاضيخان [و] بشرط [ان لا يشارك] في جرح السبع [المعلم] بفتح اللام المشددة [ما لا يحل صيده] من صبع غير معلم او معلم غير مرسل او تاركه التسمية عمدا ونحوه فلو ارسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يוכל لانه اجتمع فيه المبيع والمحرم والاعتراض عنه ممكن فيرجح المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون الجرح كره كراهة تحريم على الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رده عليه ذمي او مجوسي او دابة حل كما في الاختيار لكن يشترط ان لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالمجوسي والحربي [و] بشرط ان [لا يطول] للاستراحة [وقفته] اي توقف المعلم [بعد الارسال] فلو كمن واستخفى الفهد في ارساله حتى اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي فمكت ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا باس باكله ولو اكل خبرا بعد الارسال او بال لم يוכל كما في المحيط فالاولى ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير مضبوط والحاصل ان شرط هذه الجارحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد عن طلبه بعد الارسال كما في النظم وغيره [ويعلم المعلم] بضم الياء والميم [بترك اكل الكلب] من ذى الناب هو في الاصل كل صبع عقور غلب على النايح كما في القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر السباع كالفهد وغيره كما ظن لانه شرط فيه الترك والاجابة داعيا ومرسلا جميعا لان عادته الافتراس والنعار كما في الاختيار والكرمانى وغيرهما وذكر في النظم وغيره ان الفهد مستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون المعنى ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير ولذا لم يتعرض لحكم البواقي [ثلاث مرات] متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للشبع او لخوف الضرب فيحل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين ورواية عنه واما ظاهر روايته في علم السبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم او الصيادين اذ المقادير لم يعرف اجتهدا وانما قال اكل لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله ليعم الجلد والعظم والجناح والظفر وغرما كما في قاضيخان وغيره [ورجوع البازي بدعائه] اي يعلم علم ذى الخلب عندهما برجوعه الى صاحبه بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له داعيا ومرسلا فان كلا منهما شرط له كما في الكرمانى وغيره والصقر كل ما صيد به من طائر والبازي بالتخفيف والتشديد نوع من الصقور كما في القاموس وغيره [فان اكل] الكلب في حالة الاصطياد شيئا من نحو اللحم [بعد تركه] اي الاكل [ثلاثا] من المرات [تبين جهله] اي ظهر انه لم يصو معلما وانما ترك الاكل لا للمعلم [فلا يוכל ما] [قد] [صاد] ذلك الكلب قبله هواء قد اولا وقيل اكل منه ما صاد قبله ثلثه ايام اذ اكثر كما في النظم [و] قد [بقي في ملكه] في البيت او المغارة والاوضح الاخصر فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عندهما

والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بانه لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالحرم لا يتصور الا في محل قائم وقد فات المحل بالاكل كما في الكرمانى واليه اشارة في الكافي وغيره وههنا اشكال بان الحكم بالشي لا يقتضي الوجود الا ترى انا نحكم بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد حربتها [ولا] يوكل [ما يصيد] بعده [حتى يتعلم] بترك الاكل ثلثا او بحكم المفروض على المذهبين فلو قرر البازي من صاحبه ثم صاد لم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيعة فقال [وشرط الحل بالرمي] اى رمى المسلم او الكتابى السهم الى ممتنع متوحش يوكل [التسمية] عند الرمي فيشترط ايضا بهرائط الذبح فلو رمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسى مسميا وقتل صيدا لم يوكل [و] شرطه [الجرح] فلو دقه السهم لم يوكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادماء مع الخلاف السابق فى النظم [و] شرطه [ان لا يقعد] الرامي او مأموره [من طلبه] اى الرمي اليه [ان عاب] عن بصره [منحاملا سهمه] اى حاملا اياه وقد توهم من نسب المصنف الى التوهم في ذلك بظن ان التحامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزوم لمعنى التحامل الذى هو التكلف فى الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامى اذا لم يشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجده وفيه سهمه ولا يكون به اثر صعب اكل احتسانا وانما شرط التحامل لتيقن ان الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر وقوعه على حجر حتى لو علم يقينا بان الجرح بوميه اكل وان لم يتحامل كما فى الكرمانى وتامم التفصيل فى المحيط وفيه اشعار بانه لو قعد عنه ثم وجده ميتا لم يوكل وبأن مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقدرة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفى الزيادات ان طلب اقل من يوم اكل كما فى المضمورات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والرمي عليه ميتين شرع فى حكمهما حين فقال [وان ادركه] اى الصيد [المرسل او الرامى] فى الاصطياذ بالسبع او السهم حال كون الصيد [حيا زكاه فان تركها] اى التزكية [عمدا] حتى مات [حرم] وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون فى الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الالة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الالة والاستعداد للذبح لم يوكل فى ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل وهذا اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما فى المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ كما فى النظم [كما اذا قتله] اى مثل حرمة قتله [معراض بعرضه] لانه لا يخرق الجلد فى الاغلب والا حل كما فى الاختيار والمعارض كالمحارب مهم له اربع فذذ دقاق فاذا رمى به اعترض كما فى المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده كما فى القاموس [او بندقة] بضم الباء والبدال طينة مدورة يرمى بها [ثغيلة ذات حدة] وان جرحته لاحتمال ان



يكون بثقله وفيه اشعار بانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالحاصل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطا فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالحد يحل وان اصابه القفا او المقبض لا يحل الكل في الاختيار [ او رمى ] صيدا برتيا او بحرتيا وجرحه [ فوق ] الصيد [ في الماء ] لاحتمال الموت بالماء [ او ] وقع بلا مهمة بعد الرمي [ على سطح ] او شجرا وحائط [ ثم ] وقع [ على الارض ] لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يوكل وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل [ ويعتبر ] في الحل والحرم [ الزجر ] اي الاعراء بالصياح على نحو كلب او فهد لانه كالارمال [ فيما لم يرسل منه ] فلو انبعث احد مما بنفسه على صيد فانزجر و زاد طلبه بنزجر معلوم حل و بنزجر مجوسي لم يحل وكما اذا لم ينزجر [ ولو اجتمعا ] اي الزجر والارسال [ من مسلم ] او كتابي [ ومجوسي ] او وثني او مرتد او محرم او تارك التسمية [ يعتبر الارسال ] لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يوكل وان زجرة مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجرة المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجرة لم يوكل كما في الذخيرة [ وان اخذ ] مرسل [ غير ما ارسل اليه ] من الصيد [ حل ] لو حود الارسال ولا يشترط التعيين كما مر وفيه اشعار بانه لو اصاب غير ما رماه حل كما في فاضيجان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [ كصيد رمي ] الهمم او السكين اليه [ فقطع عضو منه ] كالالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [ لا العضو ] المقطوع [ منه ] بالخبر وفيه اشعار بانه لو رمى الى سمك حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال و بان العضو بان بتمامه او تعلق بجلده فهو بحيث لا يلتمس بالعلاج والا حل وتنكير العضو فظهر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل بدور المسائل كما في الذخيرة [ فان قطع ] الصيد [ اثلاثا او اكثر ] اي ثلثاه [ مع عجزه ] وثلثه مع رأسه [ او قطع نصف رأسه او اكثر ] اي الرأس [ اذ قد ] اي شق طولا [ بنصفين اكل كله ] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بانه لو قطع عرضا بنصفين حل الكل بالطريق الاول لان الادراج من القلب الى الدماغ كما مر [ و اذا رمى ] صائد [ صيدا فرماه ] صائد [ آخر فقتله ] الاخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [ فهو ] اي الصيد [ للاول ] لانه انخنه وفيه رمز الى انهما لو رميا معا او احدهما بعد الاخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القنل بالاول ملكه بالطريق الاول اذا القتل يضاف اليه وتمامه في الهداية [ وحرم ] عليه لا مكان القتل بالثاني [ وضمن الثاني له ] اي الاول [ قيمته ] اي الصبد للثخان [ مجروحا ] تمييز عن الاضافة لا حال من المضاف اليه كما ظن [ ان كان الاول انخنه ] اي اخرجه عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم وضمن [ و الا ]

يكن الاول اثخنه بان يبقى ممتعا فرماه الثاني فقتله [ قللناني ] لانه الاخذ [ وحل ] لتحقيق الزكوة [ ويصاد ] جوارا [ ما يوكل ] من الحيوان [ وما لا يوكل ] كالذئب والخنزير لدفع الشر عن الغنم والزرع وانما اخر مسألة الصيد هي ما صيد غير المأكول اشعارا برعاية حرم الاختتام فانه دال على عدم البقاء \*

## \* [ كتاب اللقيط واللقطة والابق ] \*

عقب به الصيد لانه في الاعلب اسلم منه ملكا ووجه الجمع والترتيب مما لا يخفى والمعنى لفظ اللقيط والتقاط اللقطة وابق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شيىء من الارض قدرايته لم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في المقائس فهو شيىء ماخوذ من الارض وشرعا طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف صماعا مبالغة الفاعل وبسكونها قياسا مبالغة المفعول كما في الطلبة وقيل الاضري لم اسمعها بالسكون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازا لجعله كاللداعي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح او بالسكون وافتحتين اسم مفعول من الالتقاط وكان التاء للنقل فهي لغة الاخذ او الماخوذ وشرعا مال بلا حائط لم يعرف مالكة سواء كان من الحجرين او العروض او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كسمع وضرب ومنع ابقا واباقا ذهب بلا خوف ولا كد عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس و شرعا مملوك من البشر فر من مالكة لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول فقال [ رفعه ] اى اللقيط وان لم يخف هلاكه [ احب ] وفضل لما فيه من الرحمة [ وان خيف هلاكه ] بان وجده في الماء او بين يدي سبع [ يجب ] رفعه و يفرض وفي قاضيخان انه يستحب لو علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لا محالة [ كاللقطة ] فان اخذها بلا خوف احب ومع الخوف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من العزل افضل وفي المصارح قيل ان الاخذ افضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المضمرات الاول اصح وفي قاضيخان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الرمان والسنابل الباقية في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخذ على المختار كما في كراهية الزاهدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يورث ام لا ثم يعرف كما يأتي [ وهو ] اى اللقيط [ حر ] في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعناق والجراحة والحد ونحوها لانه آدمي [ الا ] في وقت الحكم [ بحجة رقه ] اى بحجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا

يكون بثقله وفيه اشعار بانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالجاءل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطا فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالحد يحل وان اصابه القفا او المقبض لا يحل الكل في الاختيار [ او رمي ] صيدا برياً او بحرياً وجرحه [ فوق ] الصيد [ في الماء ] لاحتمال الموت بالماء [ او ] وقع بلا مهملة بعد الرمي [ على سطح ] او شجر او حائط [ ثم ] وقع [ على الارض ] لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يؤكل وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل [ ويعتبر ] في الحل والحرم [ الزجر ] اي الاهراء بالصياح على نحو كلب اذ فهم لانه كالارمال [ فيما لم يرسل منه ] فلو انبعث احد مما بنغمه على صيد فانزجر و زاد طلبه بزجر معلم حل و بزجر مجوسي لم يحل وكما اذا لم ينزجر [ ولو اجتمع ] اي الزجر والارسال [ من معلم ] او كتابي [ ومجوسي ] او وثني او مرتد او محرم او تارك التسمية [ يعتبر الارمال ] لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يؤكل وان زجرة مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجرة المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجرة لم يؤكل كما في الذخيرة [ وان اخذ ] مرسل [ غير ما ارسل اليه ] من الصيد [ حل ] لوجود الارسال ولا يشترط التعيين كما مر وفيه اشعار بانه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قاصيخان ولذا لو رمي صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [ كصيد رمي ] المهم او السكين اليه [ فقطع عضو منه ] كالالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [ لا العضو ] المقطوع [ منه ] بالخبر وفيه اشعار بانه لو رمي الى ممك حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال و بان العضو بان بتمامه او تعلق بجذعه فهو بحيث لا يلتمس بالعلاج والاحل وتنكير العضو فأنظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل يدور المسائل كما في الذخيرة [ فان قطع ] الصيد [ اثلاثا او اكثر ] اي ثلثاه [ مع عذرة ] وثلثه مع رأسه [ او قطع نصف رأسه او اكثر ] اي الرأس [ اذ قد ] اي شق طولا [ بنصفين اكل كله ] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بانه لو قطع عرضا بنصفين حل الكل بالطريق الاولى لان الوداج من القلب الى الدماغ كما مر [ وادارمي ] صائد [ صيدا فرماه ] صائد [ آخر فقتله ] الاخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [ فهو ] اي الصيد [ للاول ] لانه اثنى وفيه رمز الى انهما لو رميا معا او احدهما بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاولى اذا القتل يضاف اليه و تمامه في الهداية [ وحرم ] عليه لا مكان القتل بالثاني [ وضمن الماني له ] اي الاول [ قيمته ] اي الصبد للثخان [ مجرورا ] تمييز عن الاضافة لا حال عن المضاف اليه كما ظن [ ان كان الاول اثنى ] اي اخرجته عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم وضمن [ والا ]

يمكن الاول اتخذه بالاسم ممتنعاً فوماه الثاني فقتله [ فللناني ] لانه الاخذ [ وحل ] لتحقيق الزكوة [ ويصاد ] جواراً [ لا يوكل ] من الحيوان [ وما لا يوكل ] كالذئب والخنزير لدفع الشر عن الغنم والزرع وانما المسئلة الصيد غيماً صيد غير المأكول اشعاراً برعاية حمن الاختتام فانه دال على عدم النقاء \*

### \* [ كتاب اللقيط واللقطة والابق ] \*

عقب به الصيد لانه في الاعلب اسلم منه ملكا ووجه الجمع والترتيب مما لا يحصى والمعنى لفظ اللقيط والتقاط اللقطة وأبق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شيى من الارض قدر ايته لم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في المقائس فهو شيى مأخوذ من الارض وشوما طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق او غيره خوفاً من الفقر والزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف سماعاً مبالغة الفاعل وبسكونها قياساً مبالغة المفعول كما في الطلبة وقيل الازمري لم اسمعها بالسكون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازاً لجعله كالدايمي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح او بالسكون وبفتحتين اسم مفعول من الالتقاط وكان التاء للنقل فهي لغة الاخذ او الماخوذ وشرعاً مال بلا حافظ لم يعرف مالكة سواء كان من الحجرين او العروص او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كسمع وضرب ومنع ابقاً وابقاً ذهب بلا خوف ولا كد عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس وشرعاً مملوك من البشر فر من مالكة لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول فقال [ رفعه ] اى اللقيط وان لم يخف هلاكه [ احب ] وافضل لما فيه من الرحم [ و ان خيف هلاكه ] بان وجده في الماء او بين يدي سبع [ يجب ] رفعه ويفرض وفي قاضيهان انه يستحب لو علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لا محالة [ كاللقطة ] فان اخذها بلا خوف احب ومع الخوف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من العزل افضل وفي المزارع قيل ان الاخذ افضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المضمرة الاول اصح وفي قاضيهان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الرمان والسنابل الباقية في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخذ على المختار كما في كراهية الزامدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يورث ام لا ثم يعرف كاياني [ وهو ] اى اللقيط [ حر ] في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والحد ونحوها لانه آدمي [ الا ] في وقت الحكم [ بحجة رقه ] اى بحجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبداً

والحجة بينة اقيمت على الملتقط اذا كان اللقيط صغيرا او بينة على اللقيط او تجد يده الا ان كان كبيرا كما  
 في النظم [ ونفقته ] اى اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملتقط بلا امر للأمام تبرع فيه وبأمره رجع  
 على بيت المال اذا مات في صغره وعليه اذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بان مجرد الامر بالانفاق يكفى  
 للرجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون ذلك دينا عليه كما في  
 الكرمانى [ وجنايته ] من الدية ونحوها [ في بيت المال ] كما ان ديمته لو قتل خطأ لبيت المال وفي  
 العمدة للإمام ان يقتل قاتله وان يصلح على الدية وقال ابو يوسف رح ليس له الا الصلح كما في  
 النظم [ وارقه ] اى تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما نقول في محله [ له ] اى لبيت المال  
 بعدم الوارث النسبي والسببي الا اذا جعل الامام ولاءه للملتقط فانه كان له لان من العلماء من قال  
 انه كالعتق ولو والى اللقيط الملتقط او غيره بعد البلوغ جازا اذا تأكد ولاءه لبيت المال بان جنى  
 فعقل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط [ ولا يورث ] اللقيط جبرا [ من اخذه ] اى الملتقط  
 لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختباره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطال حقه بالاختيار  
 كما في قاضى خان [ و ] ثبت امتحاسانا [ نسبه ] بمجرد الدعوة [ ممن يدعيه ] اى من الملتقط او غيره  
 اذا لم بدع الملتقط واللقيط هي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالحجة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو  
 ادعى انه عبده لم يصدق وفي تكبير الفعل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل  
 هذا اذا كان لها زوج والا فقل ثبت نسبه منها كما في المحيط [ ولو ] كان من يدعى [ رجلين ] حربي  
 او عبيدين دعوتهما معا سواء اقاما البينة او لا وسواء وصفا او لا فانه صار ولدا لهما يرثهما ويرثانه لعدم  
 الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأتان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قالوا اما عنده  
 فيثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان  
 اقامت البينة ثبت منهما كما في المحيط والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا  
 عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فقد ثبت من الثلث لا الاكثر ومن ابي حنيفة رح ثبت  
 من الاكثر كما في النظم [ او ] كان من يدعى [ ممن يصف منهما ] اى الرجلين حق الاداء الا ان  
 يصف احدهما فان ظاهره ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو لا يغني من  
 الحق شيئا كما ظن [ علامة ] ملصقة [ به ] اى بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطاء ولو  
 في بعض يتثبت منهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى انه  
 لو اقام احد من المدعين بينة ثبت منه بالطريق الاولى كما في المضمرات [ او ] كان المدعى [ عبدا ]  
 فيكون معطوفا على رجلين والفصل ليس بقادح كما ظن [ وكان ] اللقيط [ حرا ] لانه قد يلد له  
 الحرية فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه اشعار بانه لو ظهر ان زوجته امة كان عبدا  
 كما قال ابو يوسف واما عند محمد رح فحر كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه لو ادعى عبد وحر

فالنصب ثبت منه لا من العبد كافي الكافي [ او كان ] المدعي [ ذميا وكان ] اللقيط [ مسلما ] تبعا للدار  
[ ان لم يكن ] اي ان لم يوجد [ في مقرهم ] اي الذميين كمصر لهم او قرية او متعبد كبيت نار او كنيسة  
وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم وذمي فالنصب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باعتبار  
المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجل لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام نظرا للصغير كافي  
الاختبار والى انه لم يعتبر الزي ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زي اهل الشرك كان كافرا ولو وجد مسلم  
في المسجد كافي المحيط [ وما شد ] من لئال [ عليه ] اي اللقيط كان [ له ] عملا بالظاهر وفيه اشعار بأنه  
لو شد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد رح ان كان بحال يستملك عليها كان له والا فلا كافي  
المحيط [ صرف اليه ] اي صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرها فالاولى بأمر  
القاضي فانه قبل لاحتاج الى امره فان المال له وتصدق في نفقة مثله كافي الاختيار [ وللملتقط ] من  
الاجنبيين وبه ظهر فائدة التقديم [ قبض هبته ] وصدقته لانه نفع محض ولذا يملك امره وصيه  
[ وتسليمه في حرفة ] نظرا له [ لا ] يجوز له [ انكاحه ] لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان  
ومهره في [ بيت المال وفي الدخيرة ] لا يأمره بالختنة والاضمن ان هلك وقبل هذا اذا لم يعلم  
انه ملتقط والا ضمن [ و ] لا [ تصرف ماله ] اي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام ففى الكلام  
تسامح [ ولا اجارته ] اي اللقيط لياخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف الام فان لها اجارته وانما  
اعاد كلمة لا رد مال قال القدوري ان له اجارته والاول اصح كافي الاختيار ثم شرع في الثاني  
من مباحث الكتاب فقال [ واللفظة ] المعهودة و لو كثيرة [ امانة ] بالاتفاق لا يضمنها الملتقط  
الا بالتعدي او المنع بعد الطلب [ ان اتهم ] عند القدرة شاهد بن [ على اخذه ليرد على ربها ] فلو  
وجد في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الطفر به فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك  
الاشهاد لخوف ظالم كما في فاضيلان وقيل اذا اعتقل مع الاشهاد انه ياخذ لنفسه فهو ضامن ديانه  
كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول اشهدا اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئا او  
لقطة فدلوه على او عندي لقطة كافي الزامدي وغيره [ والا ] يشهد عليه [ ضمن ] بعد الهلاك  
عنده لانه غاصب في الاخذ [ ان جحد المالك احدها للرد ] اي انكر قول الملتقط اني اخذتها للرد اليك  
وقال محمد رح انها لم يضمن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابو يوسف مع محمد رح  
في الاصح والادل الصحيح كما في المضمات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك  
الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كافي المنية والى انه لو صدقه المالك لم يضمن و  
ذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردها الى مكابها ثم هلكت لم  
يضمن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل عن ذلك المكان والافقد ضمن وعن محمد رح لو مشى  
ثلاث خطوات ثم رد بوي وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن

اصلا كما في المحيط [ وعرفت ] اي وجب تعريف اللقطة التي تمضي كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بل  
يعاد في جهرا في كل جمعة من ضاع له شيء فليطلبه عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر  
حدها او صفتها [ في مكان وجدت ] تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول [ وفي الجامع ]  
اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب [ مدة لا تطلب بعدها ] اي  
زمانا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف و  
عليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرفها سنة نفيسة كانت او خميسة ومن اصحابنا ان كان اقل من  
عشرة دراهم عرفها بقدر ما يروى كما في المضمرات وانه عرف المائتين واكثر سنة وقل الى عشرة  
شهور او الى ثلثة عشرة والى دانق ثلثة ودانقا يوما وعن السرخسي انه عرف ما دون درهم يوما وفي نحو  
فلس ينظر يمته ويسرة ثم يضعه في كف فقير كما في الكرمانى وفي نحو تمر تصدق مكانها او اكلها  
ان احتاج كما في المضمرات وفي نحو غناب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من  
تقدر المدة بالحوال ونحوه فقل عرف كل جمعة وقبل شهر وقيل سنة اشهر كما في المحيط وقال  
الحلواني له ان يكتفى عن التعريف بالاشهاد ومنه في السير الكبير وفي لفظ المجهول اشعار  
بانه لو عرفها غيره بامره جاز اذا عجز كما في الذخيرة و جاز دفعها الى امين وله استردادها منه وان  
هلكت في يده لم يضمن كما في النية [ و ] عرف [ ما لا يبقى ] من لقطة تطلب [ الى ان يخاف  
فساده ] اي الى مدة يظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه  
الرطبة ونحوها عرف الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار الساذقة تحت الاشجار في الامصار  
والمختار انها اذا لم يكن مما يبقى يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرماثيق واما ما في الاشجار  
فلا يوحى في موضع ولا باس بالانتفاع عن التفاح والكمثرى الذي في نهر جار كما في المحيط  
لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ ثمنها [ ثم ] اي بعد مضي مدة  
التعريف [ يتصدق ] الملتقط بها ان شاء ايصالا للحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل  
اليه الا ان الافضل ان يحفظ لبيجي صاحبها فان التصدق رخصة والحفظ عزيمة كما في الكرمانى وفيه  
اشعار بان بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفي النوادر يدفع اليه فان قبل فله التصدق والاقرض  
من غني كما في الذخيرة [ فان جاء ربها ] بعد التصدق [ اجاز ] وكان الثواب له [ او ضمن الاخذ ]  
الملتقط او الفقير اذا هلك فاذا لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاضي  
لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضي ضمن كما في الذخيرة والاكتفاء مشير الى انه لم  
يجب على الملتقط الايصال وان كان يرجو وجود المالك وقال شرف الائمة انه يجب عليه كما في النية  
والى ان كلا من الملتقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمين كما في الكرمانى [ وما انفق ]  
الملتقط على ما لا يجوز من اللقطة في مدة التعريف [ بلا اذن حاكم ] اي سلطان او قاض [ تبرع ]

فلا يرجع الى ربهما [ و ] ما انفق عليها [ باذنه ] فهو [ دين ملئ ربهما ] فله الرجوع وهذا ليس من ططف للعرد ولو سلم فالفصل لم يقدح كما ظن وفيه ايماء الى ان الحكم انما امره بالاتفاق بعد ما تحقق كونه لقطة وذلك بالبيينة وان قال لا مينة لي فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالاتفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع الا ان يجعله ديناً عليه كما في النهاية [ وآجر القاضي ] ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجر [ ماله منفعة ] واصكن اجارته للمالك في راي القاضي من نحو اهل لقطة [ وانفق عليها ] من بدل الاجارة ليبقى الملك والارلى عليه فان ما يذكر [ كالابق ] في ان آجره القاضي وانفق عليها من بدل الاجارة كما في الهداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضي بالكسب آبق ثانياً في الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يجز ربه بآعه وانفق عليه من بيت المال وجعل ديناً عليه او في ثمنه ولا يوجره خوف الاباق ويحتمل ان يكون التشبيه في الاتفاق بالاذن وبلا اذن وهل يصدق القاضي الراد انه عند آبق بلا بيينة واختلف المشايخ فيه واذا صدقة يحبسه بطريق التعزير كما في المحيط [ وما لا صدقة له ] من لقطة [ اذن ] القاضي للملتقط [ بالاتفاق ] عليه [ ان كان ] الاتفاق [ صلح ] للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او يجعله ديناً وهو الاصح قالوا انما امر بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالها فاذا لم يظهر امر ببيعها لان دارة الصفقة مستاصلة فلا يظهر في الاتفاق مدة مديدة كما في الهداية [ والا ] يكن الاتفاق اصلح لاستغراق النفقة [ باع ] القاضي او مأمورة وحفظ السمن للمالك وفيه ايماء الى ان المالك اذا جاء لم ينقض البيع فلو بيع بلا امر القاضي كان له تنفيذ البيع فايمة ونصمين البايح او المشتري بالتمن هالكة كما في المحيط [ وللمنفق ] عليها بشرط الرجوع او بدونه [ حبسها ] اي اللقطة عن ربهما اذا جاء [ لاحد النفقة ] لانه كالبيع فان امنع بيعت كالرهن [ فان هلك ] اللقطة في يد الملتقط [ بعد الحبس سقطت ] النفقة فلو هلك قبل الحبس لم تسقط لانها امانة [ فان بين مدعيها علامتها ] اي وحل رحل ذراهم مثلاً وادعى آخر انها له وسمى وزنها وعددها وعأوها ورباطها [ حل ] للملتقط [ الدفع ] الى هذا المدعي وان لم يصدقه فان دفع اليه اخذ منه كغيلة وفيه اشعار بانه لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصدقه واما اذا صدقه نفى الجبر باختلاف المشايخ ثم لو دفع اليه وجاء آخر وافام بيينة انها له اخذها من المدفوع اليه ولو هلك كان له نصمين كل و يرجع المدعي على الاصح على المدفوع اليه ولم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما في المحيط [ ولا يجب ] الدفع الى مبين العلامة [ بلا حجة ] والاحسن وجب بحجة [ ويستف ] الملتقط [ بها ] اي باللقطة بعد التعريف حال كونه [ فقيراً ] كما ينتفع بها فقير آخر بصرفه اليه والاطلاق يشعر بانه ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم وغيره انه لم ينتفع عند العامة و ينتفع عند



بهو لانه مختار وعلى الظهيرية لوباع الفقير ونفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثلها  
 على المختار [ و الا ] يكن المنتقط فقيرا [ تصدق ] بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضي وقد  
 مر [ ولو ] كان تصدقا [ على ] الفقراء من [ اصله ] من الأباء والامهات [ وفرعه ] من البنين  
 والبنات [ وعمره ] من الزوجات كما في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال اللقطات  
 يصرف الى ادرية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة اللقطة وجنايته واكفان الموتى ودفنهم وكفاية من  
 عجز عن الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لا الى من بغرض له نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة ملاءة  
 امرأة بلا ملانها لم يجوز للنانية ان ينتفع بها الا اذا تصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تصبها  
 منها فحينئذ تنتفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب عوضا قيل هذا اذا كان المكعب  
 الناني مثل الاول او اجود واما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن  
 اخذ برج حمام فما يأخذ من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير  
 كما في الظهيرية ثم شرع في الآخر من المباحث فقال [ وقد ب اخذ الابن ] لان فيه احياء لحق  
 المالك [ لمن قوي عليه ] اي قدر على اخذ الابن فلو ادعى انه عبده و اقام بينة قبلت والخصم  
 هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفع اليه الا ان يحلف بالله ما يابعتنه  
 ولا وهبته ولو ادعى بلا بينة واذا لابق يانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ  
 وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع بها ليس بحجة بخلاف  
 الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايةان والاحوط ان باخذ كما في المحيط [ وترك الضال ] وهو  
 المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكه [ قيل احب ] اي قال بعض المشايخ انه افضل لانه  
 يستقر مكانه الى ان يحده مالكه وقال بعضهم ان اخذه احب ليلا يصل اليه يد الجاني وفيه  
 اشعار بانه ياخذهما ويحفظهما ولا يدفع الى الامام وقال الامام الحلواني له الدفع اليه وقال  
 السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضال في النفقة كالابن كما فصلنا الا انه لا يباع  
 كما في التنف وغيره [ و ] حجب على المالك [ لراة ] اي الابن فان الراد لا يستعمل في الضال  
 [ من مدة سفر ] او اكثر [ اربعون درهما ] لا غير فلو صالح على خمسين لم يجوز الزيادة بخلاف  
 الصلح على الاقل كما في المشرح ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابن بين  
 رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شيء للمعين والمراد من الراد من لا يجب عليه  
 ان يجبي بالابق فلو جاء سلطان او حاكم طريق او امير قافلة او وصي يتم او احد الزوجين او الولد  
 او من في عياله من الاب والابن والاجنبي وغيرهم ليس له شيء كالوفال لغيره ان وجدته هذه والابق  
 اعم من القن والمدبر وام الولد والكبير والصغير العاقل والمحمور والمأذون و رد الامة مع  
 الرضيع كردها وليس لراد المكاتب شيء لانه باعتبار مالية الكسب وهو احق بكهبه والمتبادر

ان يسلمه الى المولى فلو جاء به الى مصر ثم ابق منه قبل التسليم فآخذه رجل و سلمه اليه ليس  
 للاول شئ بخلاف ما اذا جاء به فغصب منه غاصب و سلمه الى المولى فانه اخذه و تمامه في المحيط  
 [ وان لم يعد لها ] اى لم يسا وقيمة الايق اربعين درهما وهذا عند ابي يوسف رح و اما عند  
 محمد رح فينقص من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة و فيه  
 اشعار بأنه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف رح و اما عند محمد رح فينقص  
 درهم كما مر [ ان اشهد ] الراد عند الاخذ وقال عند الشاهدين [ انه ] عبد ابق [ اخذه للرد ] الى  
 المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عند خلافا لهما كما في المضمورات و اشار في الاختيار الى  
 ان محمدا رح مع ابي حنيفة رح [ و ] لراده [ من اقل منها ] اى مدة السفر [ بقسطه ] اى بنصيب  
 الاقل من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلاثة ايام يبلغ كل يوم ثلاثة عشر درهما و ثلث بدرهم فيقضى  
 بذلك ان رده من مسيرة يوم وهذا اذا اختصما عند القاضي و الا فان اصطالحا على شئ فله ذلك اليه  
 اشار في الاصل و اختاره بعض المشايخ و قال بعضهم يفرض الى راي الامام و هو الصحيح و اطلاقه  
 مشير الى انه لا فرق بين ان ياخذ في المصر و خارجه و عنه انه لو اخذ في المصر ليس له شئ كما في  
 المضمورات [ فان ابق ] ابق [ منه ] اى من الاخذ المشهد او مات في يده [ لم يضمن ] لانه امانة  
 و هذا اذا لم يستعمله لحاجة نفسه و الا فقد ضمن كما في القنية [ فان لم يشهد ] الاخذ عند الاخذ  
 مع التمكن على ذلك [ فلا شئ له ] كما اشار اليه [ و ضمن ] عند الطرفين خلافا لابي يوسف  
 رح لانه غاصب [ ان ابق منه ] و علم كونه آبقا فلو انكر المولى اباقه فالقول له و الاخذ ضامن اجماعا  
 كما في الذخيرة و غيره و في قوله ابق منه الدال على الذهاب رعاية حسن الختم \*

### \* [ كتاب المفقود ] \*

اخره عما سبق و لم يجمع مع المناسبة التامة لعلته وقوعه و المعنى فقد المفقود [ و هو ] و الفقيد  
 المعلوم من فقده فقد و فقدا بالكرم عدمه كما في القاموس و يقال فقدته اذا اضلته او طلبته  
 و كلاهما متحقق فانه قد اضله اهله و هم في طلبه كما في الظهيرية و شريعة [ غاب ] اى بعيد من  
 اهله و لم يذكر الغيبة لانه من الاحكام المشتركة و لم يكن تغليباً كما ظن و الا لكان مجازاً بلا قرينة  
 [ لم يد رآه ] اى لم يعلم حيوته و لا موته و لا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال [ حي في حق  
 نفسه ] اى فيما يتعلق به من الاموال و غيرها بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقاء الامر  
 الثابت و هو غير مثبت لكنه دافع [ فلا يملك عرسه ] و لا اختها من زوجها اذا النكاح معلوم و الموت  
 مجهول [ و لا يقسم ماله ] بين ورثته [ و لا يفسخ اجارته ] و لو لم يكن له وكيل [ و يقسم القاضي  
 من يقبض حقه ] اى يعين و كيلا يقبض غلانه و دبا امر به مديونه و لزوم بعقده فلا يخصم

في الدين المفقود الذي يملكه المفقود ولا في نصيب له في عقار او عروض في يده رجله لان وكيله القاضي بالقض ليس وكيله بالخصوصة بالاجماع لكن لو قضى به نقل وتمايمه في المحيط [ ويحفظ ماله ويبيع ] القاضي [ ما يخاف فساد ] من ماله كالعروض والتمار وقيل لو نقض عبده او ارضه بمضى الايام جاز بيعه وفيه اشعار بانه لا يبيع ماله للنفقة وعن الوبري الاركان لا يبيع وعنه ان باع نقل لدينه كما اذا علم كونه حيا غايبا منذ سنين بلا رجوع كما في المنية [ وينفق ] القاضي من نحو دراهمه و ثمن ما يخاف فساد [ على ولده وابويه وعمره ] وغيرهم ممن يستحق النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضي فلا ينفق على الاخ والاخت والخال وغيرهم ممن لا يستحقون النفقة الا بالغضاء [ وميت في حق غيره ] اذ الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت [ فلا يرث ] المفقود [ من غيره اي يوقف قسطه من مال مورثه ] في يدي عدل لامكان حيوته فلو مات رجل وترك بنتين وابنا مفقودا اعطي نصف التركة لهما ووقف النصف الاخر [ الى تسعين سنة ] من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن ابي حنيفة رح الى ثلثين سنة وعن بعضهم الى ستين وقيل الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنهما الى مائة وعن المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في المضمرات وهذا ظاهر الاصول كما في النظم وعن محمد رح الى مائة وعشرون عن ابي يوسف رح الى مائة وخمسة كما في ضروة السراجية وعن ابي مطيع الى مائة وبيع كما في المزارع وفي ظاهر المذهب الى موت الاقران كما في الهداية وهذا مروري عن محمد رح فقيل موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلدة وهذا ارفق وقال شيخ اسلام انه احوط وايسر كما في الذخيرة وقال بعضهم يفرض الى راي القاضي كما في المينابيع وقال مالك والدرامي الى اربع سنين فينكح عمره بعدها كما في النظم فلو افنى به في موضع الضرورة ينبغي ان لا باس به على ما ظن ويثبت موته باقامة البينة على وكيله او من في يده ماله كما في المحيط [ فان ظهر ] المفقود [ حيا ] بالبينة او غيرها [ له ذلك ] اي قسطه الموقوف من مال مورثه اي يثبت ملكه في ذلك [ وبعدها ] اي بعد مضي هذه المدة [ يحكم بموته فيما ] كان [ له ] من الحقوق ظرف يحكم [ يوم تمت المدة ] التمعنون ظرف مونة [ فتعتد عمره ] كما تعتد [ للموت ] اربعة اشهر وعشر اشهر ان وخمس از وضع حمل وفي الفاء اشعار بان ابتداء العدة مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الائمة وغيره وقال نجم الائمة ان القاضي عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كما في المنية [ ويقسم ماله بين من يرثه الان ] اي ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات قبله [ و ] يحكم بموته [ في مال غيره ] من [ حين فقده ] اي المفقود لانه حي بالاستصحاب الغير المثبت [ فيرد ما وقف له ] من القسط [ الى من يرث الغير ] اي يأخذ الارث من ذلك الغير

المزك [عند موته] اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام ما نطق به الخير من لطافة ان  
القاضي فى الاغلب ميت \*



قد تم الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالانفسير  
و يتلو الجزء الرابع ان شاء الله العزيز الكبير \*





\* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \*

## \* [ كتاب القضاء ] \*



اخـره عما تقدم لان الصالح له غائب لم يد راثـره ولذا قيل انه اعز من الكبـوت الاحمر والزمرد  
الاخضر وهو ممدود ويقصـر وقد اكثـر الائمة اللغة في معناه وآل اقوال جميعهم الى انه اتمام الشيعي  
قولا او فعلا وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة او قول ملزم صدر من ولاية عامة [ اهله اهل الشهادة ]  
اي المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك واغما جعل على نحو قوله  
بنوبانو ابناؤنا اشعارا بكمال المبالغة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شروط  
الاهلية وكذا في شروط التحمل وهي المشاهدة والضبط والاداء وفي شروط القبول وهي العدالة وغيرها  
كما في المهابة وغيرها وفي الكرماني ان شروط التحمل العقل اى حسن النظر في العاقبة والضبط  
اى حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اى الاجتناب من محظورات الدين وفيه  
رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جاهلا فلولم يصلح غيره كان واحبا عليه ولو وجد الصالح فمخير فيه  
ولو كان اصلح فمستحب ولو كان غيره اصلح فمكرره ولو علم عجزه عنه فحرام كما في الاختيار وغيره  
[ وبصحة ] اى ينفذ القضاء ويجوز قبول الشهادة [ من الفاسق ] اى المهمل النى اقدم على كبيرة او  
اصر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كما في الكشف و بان العدالة شرط  
الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاؤه كما في الاختيار [ لكن لا يقلد  
الفاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الوالى آثم في تقليده كما ذكره المصنف واليه اشار ما في قسمة  
الهداية من ان القاسم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل الغلادة في العنق

و شرعا حكمه وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا [ولا يقبل] شهادته اى لا يجب قبولها لكن يجوز  
 كما في كشف المنار وذكر المصنف انه يائىم بالقبول فان العدالة شرط لوجوب القبول لا لصحته وفيه  
 اغارة الى ان القاضي والمفتي آثمان بالرواية المرجوحة كما افاده القاضي الامامي والى انه لا يقبل فتوى  
 الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتخزز عما ينسب الى الخطاء كما في الاختيار [ولو  
 فسق العدل] اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا [يعزل]  
 اى يجب على الوالي عزله فلا يعزل به كما في الظهيرية وغيره وذكر في الهداية والمغني انه  
 يستحق العزل يعني (ينوبد عزل) كما فسره العلامة الكوردي على ما في النهاية وهذا ظاهر الرواية  
 وعليه مشايخنا كما في الرواية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الوقعات وفيه اشعار بان حكمه  
 نافذ بعد الفسق كما قال البزدرى وذكر الخصاص انه باطل فيما ارتشى لاي غيره وبه اخذ  
 الحلواني والمرحسى كما في العمادى [وقيل يعزل] القاضي لصيرورته فاسقا وهذا مروي عن  
 الايمة الثلاثة [ومن اخذه] اى القضاء [بالرشوة] مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما في المقائس  
 فهي لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان يصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن  
 الاثير وشريعة ما ياخذه الاخذ ظلما بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتمامه في صلح الكرمانى  
 فالمرتشى الاخذ والراشى الدافع [لا يصير قاضيا] على الصحيح فلوقضى في اجتهادية لم ينفذ  
 فلقاض آخر ان يبطل كما لو قضى القاضي بالشفعاء عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان ما دفع اما  
 للتودد وهو حلال من الجانبين واما لصبرورته قاضيا وهو حرام منهما واما الخوف على نفسه  
 او ماله وهو حرام على الاخذ بلا خلاف وحلال للدافع عند الاكثرين واما ليستوي امرة عند الوالي  
 فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط وحلال للدافع  
 عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجرة مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع  
 وكذا للاخذ عند الاكثرين ومكررة عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو  
 اصلح امرة كما في المغني والنهاية وغيرهما [والاجتهاد] وان قال به بعضهم [شرط للارولية] لكن  
 يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابي بومف ر ح ان المتورع احب الي من المجتهد وان  
 كونه عالما بالفرايض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار  
 والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة بهذا الفقيه تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز  
 عن المزيد عليه لتحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه ان يكون عالما بمعاني مقدار خمسمائة آية وثلاث  
 آلاف حديث واردة في الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والمركبات وخواصها في الافادة  
 فيستطاع علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم  
 في الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني المؤثرة في الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص

والمشترك والمجمل وغيرهما وبقسام سند الحديث وعالمنا بحال الرواة الا انها كالتعذر في هذا الزمان لكثرة الومائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الائمة السقات كالطحاوي وغيره وعالمنا بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعالمنا بالاجماع ومواقعه للاحتراز عن مخالفته وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا بمجرد ممارسته كما في الكشف وغيره ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بمذهب المتقدمين في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظم [ ولا يطلب ] القضاء اي لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بانه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاول في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المضمرات ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس و كلامها مكروه وبانه لا يحل الميل بالشفعاء كما في الخلاصة قال ابن عمر رضى الله عنه ان يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصي بالعدل فبالحري ان ينقلب منه كفافا فما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحية من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين رواها الترمذي وتاويل بعض الحديثين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهواته الرديئة مؤكدا لذلك فانه قلما يوجد المتصف به عند المصنف [ وانما يدخل فيه ] اي لا يدخل في القضاء الا [ من يثق عدله ] اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر قاضيخان انه يكره عند استجماع شرايطه والى انه لا باس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما في الكرمانى والاكتفاء مشعر بانه جاز بلا اجبار خلافا للكرخي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة رح وقد امتنع عنه حتى ضرب اسواطاً ومحمد اباه حتى قيد نيفاً وخمسين يوماً وقال مشايخ بلادنا لا باس به اذا كان صالحاً له آمنة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة [ ومن قل ] القضاء [ سأل ] من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان احوط [ ديوان ] اي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النفقات وغيرها من دون الكلمة اي ضبطتها اصله ديوان فهدوا من التضعيف الى ابدال الروايات امتثالاً كما في الازاهير واليه اشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويقفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعطية واول من وضعه عمر رضى الله عنه قال ابن الاثير انه فارسي معرب وانما اضيف الى [ فاض ] قبله [ لانه لا يسأل ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان وانما سأل لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يعمل بما يجد



في ديوانه وابن كان مخبوماً وأما ما في ديوان نفسه فإن كان ذا كراً لتلك الحادثة يعمل به والا فلا  
وفاً يعمل به مطلقاً وفيه إشارة إلى أن المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في  
ما ملكه الخصم والصحيح أنه يجبر في الصورتين ولا خلاف أنه يجبر إذا كان من بيت المال وإلى  
أن للسلطان عزله بلا ريبه عن أبي حنيفة رح أنه لا يترك على القضاء أكثر من حول كيلا ينسى  
العلم فيقول لا فساد فيك لكن أخشى عليك نعيان العلم فادرسه ثم عد البنا حتى نقلدك ثانياً كما في  
شرح ادب القاضي وفيه اشعار بأن القاضي لا ينبغي أن يشتغل بغير القضاء ولو درساً [ولا  
يعمل] القاضي المقلد [في] حق [المحبوس] للمماطلة أو غيرها [بقول] القاضي [المعزول] فإنه  
صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس أو ببينة المدعي فإن لم يكن خصم ينادي عليه إذا حبس إلى  
أيام كشهري من يطلب فلاناً المحبوس بحق فإن حضر جمع بينهما والا يأخذ منه كفيلاً بالنفس  
أن وجده والا يخليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بأن شهادته على فعل نفسه لم تقبل فلا بد  
أن يشهد على قضائه شاهد أن سواه ثم بمضيه كما في المبسوط [وكذا] لا يعمل بقوله بل بالاقرار  
أو البينة [في غلة الوقف] كما إذا قال ثبت عندى أن ضيعته كذا وقف على كذا وحكمت به و  
وضعتها على يدى أمين وأمرته بانقاذ ارتفاعها إلى مصرفها و صدقه الأمين فإن لم يعمل بقوله أن  
جميع الواقف أو رارثه ولم يقم عليه البينة كما في المغني وغيره والغلة كل ما يحصل من نحو ربح  
أرض أو كراءها أو اجرة غلام كما في المغرب [والوديعة إلا إذا أقر ذو اليد بالتسليم] أي بتسليم الوديعة  
إليه [منه] أي المعزول فإن قال دفعت إليه كذا من مال فلان فأقره أو بالدفع وقال لا أدري لمن هذا  
قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بأنه لو أنكروا ما قال المعزول كان القول للمنكر كما في  
الكروماني ولك أن تصرف الاستثناء إلى الوقف أيضاً فإنه لو قال أن هذه الضيعة وقف على كذا  
دفعتها إلى فلان و صدقه أنفذه المقلد عن المعزول كما في المغني وغيره [وبقرض] القاضي [مال  
اليتيم] بشرط أن يكون المستقرض حسن المعاملة غير لجوج من أهل المصر ولا يجز من يأخذ مضاربة  
ولا ما يشتري به نفعاً لليتيم ولا تعيين علمه المضاربة والشراء وفيه إشارة إلى أن الوصي لا يقرضه وكذا  
الاب وفيه روايتان كما في اللخيرة وإلى أنه لا يشتريه لنفسه ولا يستقرضه وإلى أنه لا يقرض مال  
الغائب وكذا مال الوقف كما في الخزانة [و] المسجد [الجامع] أي للناس للصلاة والحكم [إلى] من  
مسجد الحي ومسجد السوق والدار والطريق [لجلوسه الظاهر] غير الخفي على الغرماء وغيرهم وقال  
فخر الإسلام هذا إذا كان الجامع وسط البلد والا فبختار الوسط منها والحائض وغيرها تأتي باب المسجد  
أو يخرج إليها أحداً فينظر في خصوصتها كما في خصوصمة الدابة وأن دخل المسجد يستحب أن يصلي للتحية  
ركعتين والأربع أفضل ثم يدعو الله تعالى أن يوفق الحق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا يستند  
ظهرة إلى المحراب ويجلس معه قوماً من الفقهاء الامناء للمشورة وفيه اشعار بأنه لا يقضي ما شيا ولا

فائما ولا متكيا تعظيما لامر القضاء وان جاز ذلك كافي المغني واطلافه مشير الى ان يوم البطالة والاستراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخصاف دائريين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كافي شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة [ولا يقبل هدية] اي مالا اعطي اكراما لانها اذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة فلو قبلها ردها ان امكن والا وضعها في بيت المال كافي الكرمانني وفيه اشعار بان للمفتي والوالي قبول الهدية لانها من حق للمسلم وروى انه من الوالي رشوة كافي الزاهدي [الا من ذي رحم محرم] فانه صلة الرحم [او ممن اعتاد] قبل القضاء من الاجنبي [مهاداته] لانه جرى على عادته [قدرا عهد] في العرف بين الاقرباء او بين المعتادين وكذا الاول من المعهود فلو زاد على ذلك لم يقبل الا اذا زاد ماله فزاد بقدره كافي المغني [اذا لم يكن لهما] اي للذي الرحم والمعتاد [خصوصة] والا فلا يقبل وفيه رمز الى انه يقبل دينار لعقد البكر ونصفه للثيب الا اذا لم يكن لها ولي كافي نكاح المنية [ولا يحضر] القاضي [دعوة] ولو من قريب او معتاد [الا] دعوة [عامه] لا يتخذ لاجله لان الاجابة سنة بلا تهمة وقيل انها كالعرس والختان وقيل ما زاد على عشرة والاول الصحيح كافي الكافي وفيه اشعار بانه لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها للقريب عند الشيوخ كافي المغني [ويسوي] وجوبا [بين الخصمين] في الاصل مصدر ثم سمي به المخاصم ويطلق على الجمع واصل المخاصمة ان يتعلق كل بخصم الاخر بالضم اي جانبه كما في المفردات [جلوسا] تميزا وظرف فيسوي بين المسلم واليهودي في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الارض ولا يجلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره فيجلسو بين يديه على نحو قدر الذراعين لسماع الكلام بلا رفع الصوت ولا يربع ولا يقعي ولا يحتبي تعظيما كافي المغني [واقبالا] اي نظرا فلا ينظر الى احدهما ولو عالما ولا يواخذ بها لا يكون في وسعه من ان يتمنى بالقلب ان يظهر حجة احدهما كافي المبسوط [ولا يسار احدهما] اي لا يتكلم معه سرا لانه ينكسر به قلب الاخر وفيه اشعار بانه يسوي بينهما كلاما كافي السراجيه [ولا يضيفه] اي احدهما فلا بأس بان يضيفهما جميعا لا انتفاء المبل حينئذ وفيه اشعار بانه لا بأس للامام ان يضيف بعض الناس كافي المبسوط [ولا يضحك] لاحدهما لانه يجترع على خصمه وفيه رمز الى انه لا يقهقه اصلا فانه مكروه لغيره [ولا يمزح معه] اي مع احدهما متنازع فيه تبع فيه الوقاية والا حسن تركه في الهداية ولا يمازحهم لانه يذهب بهابة القضاء [ولا يشير اليه] اي الى احدهما مستدرك بانبالا كما لا يخفى [ولا يلقنه حجة] لانه اعانة له ولهذا لا يفتي احدهما فيما خوصم اليه كافي الخزانة [ولا يلقي الضامن] اي يكره تلقيه [بقوله اتشهد بكذا] لانه اعانة وفي شرح ادب القاضي انه لا يقول له كيف تشهد لانه شبه التلقين بل يقول تشهد [راستحسنه] اي التلقين [ابو يوسف] فيما لا تهمة بالسكون والفتح اسم من الاتهام [فيه] اي في موضع ابس فيه ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة والاشارة او حصر في

الكلام اولم يستفد زيادة علم بتلقيه كما في الكرماني وفيه اشعار بانه يكره التلقين فيه عند الطرفين و  
يبغي ان يفتي بقوله لانه اكثر مهارة في مسائل القضاء كما تقرر والى انه لا يكره تلقين احد الشاهدين  
للاخر بالاجماع واعلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقضي وقد حدث فيه هم او نعاس او غصب  
او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طرفي النهار و يبعد عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما بينه  
و بين الخصمين ويجوز ردهما موتين لطمع الصلح [ ويحبس ] اى يمنع القاضي ويقرر في سجنه  
[ الخصم ] و لومسلما مقيما صبييا وفيه خلاف وفيه اشعار بانه لا يمنع عن الطعام واللباس والزوار  
و الوطني للحرائر و الاماء والاكتساب و يفتي بالمنع عن الاخيرين وغيرهما مما هو تنعم كما في  
الوقائع والمصارع يرمي الى انه لا يخرج عن السجن للصلوة والحج والفقرة و صلوة الجنائز  
و غيرها كما اذا مات احد من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغتسل والده او ولده و لو حبس فيه  
متعتا طين عليه الباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه والسجن المضمر دال على انه يحبس في موضع  
وحيش ليس فيه فرش ولا احد يمتانس به والاضافة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يحبس في  
سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه حينئذ و الاكتفاء مشير الى انه لا يضرب  
ولا يغل ولا يحرق ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكل في الخلاصة واجرة السجن والسجن  
على رب الدين و ازل من احده في الاسلام على رضى الله تعالى عنه بناء في العراق و سماه نافعا  
ففر منه الناس فبني آخر سماه مخبسا بالخاء المعجمة وكسر الباء المشددة وفتحها موضع التذليل وحبس  
سابق زمانه في المسجد او الدهليز كما في شرح ادب القاضي وغيره [ مدة وآما مصلحة ] على  
الصحيح لنفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى اذا مضت ستة اشهر و وقع عند القاضي  
انه متعنت يدبم الحبس و ان مضى شهرا وما دونه و وقع انه عاجز اطلقه كما في الكرماني وكذا  
لو لم يظهر عسره عنده لكن اخبر به ثقة من اصدقائه او جيرانه و اخبار الاثنين احوط ولا يشترط  
لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في اليسار والاعسار واذا اطلقه لا يمنعه عن الملازمة كما في  
المغني وانما فلنا على الصحيح لان مدة الحبس قبل شهر وقيل شهران وقيل ثلثة اشهر وقيل اربعة  
اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار واعلم ان كل موضع قالوا ان الراي فيه الى القاضي فالمراد قاض له  
ملكة الاجتهاد كما في الوانعات الحسامية [ بطلب ولى الحق ] ولودانقا كما في الخزائنة وفيه ايماء الى  
انه لا يحبس الا بعد الطلب كما في الوقائع [ ان امتنع المقر عن الايفاء ] اى امتنع عن ايفاء الحق  
التابت عن الامرار به بان اقر مرة بعد اخرى وامر القاضي بالايفاء وفيه ايماء الى انه غني فحينئذ  
يجب الحبس الذي هو جزاء مما طلة الغني [ او ثبت الحق بالبينة ] كعلم القاضي ببساره كما في الخزائنة  
فحينئذ يحبس لان البينة لا يكون الا بعد المماطلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي  
المدعى عليه ذلك مال كما قال بعضهم والصواب عند الخصاص ان يساله فان اقر بالمال حبسه والا

فقد قال للمدعي ثبت ان له مالا حتى احبسه كما قال بعضهم وهكذا في نوادر اصحابنا و الى انه لا يقبل البينة على الافلاس قبل الحبس وبه انتهى العامة وهو الصحيح ويقبل في رواية وبه انتهى القاضي ويقبل بعد الحبس قبل المدة عند الخصاف كما في شرح ادب القاضي [ فيما لزمه ] من الدين [ بعقل ] صدر منه او من غيره [ كالكفالة ] او مثل الكفول به وبدل الاجارة [ والمهر ] وغيرها مما ليس ببذل مال حصل له ويستثنى منه المهر الموجل وبدل الكتابة كما يأتي وبما ذكرنا اندفع ظن تقدير اما ليس ببذل مال حصل في يده كالكفالة [ او ] مثل [ بدل مال حصل ] المال [ له ] كالتمسك وبدل القرض [ وفي نفقة عرسه و ] نفقة [ ولده ] لا يحبس [ في دينه ] اي لا يحبس الابوين في دين الولد وكذا الجددين وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يحبس لمنعه الحق كما في المغني [ وفي غيرها ] او غير الصور الثلاث كضمان المتلفات واروش الجبايات واعتاق الاماء المشتركات وبدل الكتابات والمهور المؤجلات ونفقة مائر القربيات [ لا ] يحبس [ اذا ادعى فقره ] بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر [ الا اذا قامت بينة ] من المدعي [ بضده ] او بغناه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره بخلي سبيله كما اذا اقامت البينة بفقره كما في الاختيار واعلم ان المحبوس الغني اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين والمال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم والمال دنانير او عروضا او عقارا يستديم حبسه الى ان يبيع دنانيره وعروضه وفي العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها وهذا عنده واما عندهما فيبيع القاضي دنانيره وعروضه وفي العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش باهل منها يبيعها ويودي بها سوى ما يشتري مما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح لو كان له عمل آجره وادى دينه مما سوى قوته وقوت عياله كما في المغني وغيره [ واذا شهدوا ] اي شهد رجلان فصاعدا فيشهد الزنا [ لمن ] خصم [ حاضرا ] وكتب به محضر بفتح الميم فهو ما جرى بحضرة القاضي وصف الدعوي واسامي الشهود وحلاهم كما في المغرب بالمهمل [ حكم بها ] اي تلفظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت لمن فلان لفلان بكذا ومثله حكمت او انفذت وكذا ثبت عندى او ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين وذكر في كفاية الشروط ان حكمت معناه رتبته عليه الاحكام وفائدة اعلام من له الحق بحقه او تمكبه من الاستيفاء كما في حدود الكافي فلو قال ابطلت حكمي او رجعت عن قضائي او وقف لمن نلبس من الشهود لم يعتبر كما في الخزائنة وفيه ايماء الى انه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حق الله كالزنا والشرب وكذا بحق العباد خلافا لهما وهذا علم تغلظ القضاء واما بعده فيحكم به وتماه في الخزائنة والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عزره القاضي بما يوري من ضرب او صفع او حبس او تعيس وجهه كما في الاختيار والى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو راه واخر فسق

فيائم ويعزل ويعزى كما في الرجوع من الشهادة من الكافي ولو لم يره ذلك لكفر كما في الكرمانى والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف على التزكية كما في الهداية وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس بلازم فانه احتياط ويجهله ثلثة ايام ان قال المدعى عليه لي دفع كما في الخلاصة والى ان المصر لا يشترط للنفاذ كما في النوادر وبه اخل كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كما في عامة المتداولات [ وكتب ] القاضي [ به ] اى بالحكم لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل الفارام بينة وحكم بها ثم اصطالحا ان يأخذه منه في بلد آخر وخاف ان يسكر فكتب به لامضاء قاضي ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما اذا عطف على حكم لكن في المبسوط انها غير واجبة ولا باس ان يكلف القاضي الطالب صحيفة ليكتب فيها كالا باس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب [ وهو ] اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه [ السجل ] اى المسمى بالسجل بكسر السين والهمزة وتشديد اللام والضمثان مع التشديد والفتح مع سكون الهمزة والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كما في الكشف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كما في المفردات في الاصل الصك كما في الصحاح وهو كتاب الاقرار ونحوه وذكر في كفاية الشروط ان احدا اذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضر واذا اجاب الاخر واقام البينة فالتوقيع واذا حكم بالسجل [ و ] اذا شهدا [ على غائب ] كان في محلة اخرى او قرية او بلدة ويشترط في ظاهر الزاوية مسيرة السفر كما في المغني وعن ابي يوسف رح يجوز فيما لا يرجع في يومه وعليه الفتوى كما في الخزانة [ لا ] يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما ياتي [ بل يكتب ] عطف على جملة لا ماسمي [ كتابا حكما ] زكتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة اليهود على عابى بلا حكم [ ليحكم المكتوب اليه ] في رواية عن ابي يوسف رح فالاحسن ترك المكتوب اليه فانه يبعث الخصم او المدعى به الى المكتوب اليه حتى يحكم كما في الكفاية [ الا في حد وفود ] اى يكتب في كل حق الا في حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى اشتراطه من فاض معلوم الى معلوم والى انه يكتب في النسب والنكاح والدين والامانة والمغصوب والمضاربة والمقول والعقار كما في الاربكي وغیره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابه الاسم في داخله فقال [ فيقرأ ] القاضي الكاتب وجوبا [ على ] النقول للكتاب [ الشهود ] عند المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضي وهذا ليس بلازم اذ الشرط هو العلم ولو بالاخبار كما في المشاهير [ ويختتم ] على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم في اسفله فلوان كثر خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال [ هدم ] اى اليهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان الختم بحضورتهم كما في المغني وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود وهذا ليس بشرط الا اذا كان في يد المدعى وبه يفتى كما ذكره المصنف [ وبسلم ] في مجلس يصح حكمه فيه

فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرمانى [اليهم] اي اليهود و ينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه و يسلم الى المدعي كما في النهاية و انما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة رح كما في المغني [وعند ابي يوسف رح يكفي ان يشهدهم] القاضي طو [ان هذا كتابه و ختمه] فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الملتزمة عند الطرفين كما في الهداية [وعنه] اي عن ابي يوسف رح [ان الختم] ايضا [ليس بشرط] فكفي ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا اوصع و ان كان الاحتياط فيما قاله كما في الذخيرة [ثم] القاضي [المكتوب اليه لا يقبله] اي لا يأخذ الكتاب من المدعي [الا بحضور الخصم] اي وقت حضوره لانه لالزامه كما في الاختبار وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بانه بعد تحقق الشروط والوصول والدعوى والانكار يعرض الكتاب على القاضي و ان قبل استغنى عن الكتاب [و] بحضور [البينة] اي الشاهد بن [على انه] اي المكتوب [كتاب فلان] القاضي وفيه اشعار بانه يسلم الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه ابو يوسف رح فاخترنا ههنا ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية [قراءة علينا] او اخبرنا به [و ختمه وسلمه] اليها كل خبر بعد خبر وفيه رمز الى ان مذهب الطرفين وقال ابو يوسف رح ان الشهادة كافية كما مروا الى انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضي الكاتب مادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله كما في المغني [فيفتحه] اي المكتوب اليه و قبل يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بحواز الفتح فل ظهور عدالتهم كما قال ابو يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكافي [و بقراءة على الخصم و بلزومه ما فيه] لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به و اقام البينة ان في هذه الغبلة اثمين بهذا النسب كما في الخلاصة [ان بقي الكاتب قاضيا] فلو مات او اعزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فرد خلافا لابي يوسف رح فلو قبله ثم رفع الي قاض آخر امضاه و كنا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة و اما بعدها فيقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بانه لزم كتابة التاريخ و الا لم يقبل كما في الخلاصة [ولا يعمل به] اي بذلك الكتاب [غبرة] اي المكتوب اليه [الا اذا كتب] داخل الكتاب [بعد اسمه] اي المكتوب اليه [و الى كل من يصل اليه] اي كتب من فلان بن فلان بن فلان الى فلان بن فلان و الى كل من يصل اليه [من قصة المسلمين] فانه يعمل به غيره و ان جهل استحسانا للحاجة اليه [وعند ابي يوسف رح] يجوز [ان يكتب] على [هذا] الوجه [ابداء يقبل] تسهيلات على الناس و عليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندهما لان اعلام الكاتب و المكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بانه لو كتب اسمه في العنوان

لم يقبل خلوة أبي يوسف رح كما في الاختيار [ وإن مات الخصم ينقد ] القاضي الكتاب [ ين ]  
وركة [ ثقيامة مقامه ] ولو هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه  
كتب كتابا الى قاضي بلد فيه الخصم و كذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آبق مثلا  
وقبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقة الحلية جعل المكتوب اليه في عنق الابق خاتما من الرصاص  
حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابق الى المدعي بلا قضاء و يأخذ منه كفيلا بالنفس  
ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه امر باعادة البينة ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى  
المكتوب اليه ليبرأ كفيلا و عن ابي يوسف رح انه لا يقضي به له لان الخصم غايب بل يكتب  
ما جرى عنده بشرطه و يبعث اليه الابق معه ليحكم به عليه و كذا في الجارية الا ان المكتوب  
اليه يبعثها مع المدعي على يد امين كما في المغني و غيره [ و المرأة تقضي ] في جميع الحقوق  
و ان كره كما في الاختبار [ الا في حد و قود ] في ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة و عنه انها  
لا تقضي اصلا كما في الذخيرة [ ولا يستخلف فاض ] على القضاء و لا ينفذ قضاء خليفته ولو مريضا  
وقال الطحاوي انه بائن فلا يبطله حاكم اعتبارا بالحكم كما في تحكيم الزاهدي [ ولا يوكل و كبل ]  
لان المفوض براه و ثق و في الاكتفاء اشعار بان للوصي و امام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكافي  
[ الا من فوض اليه ] من قاض او موكل [ ذلك ] الاستخلاف او التوكيل بان قال ول از و كل  
من شئت و فيه رمز الى انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان  
معناه المتصرف في القضاء تقليدا و عزلا و قال الامام النسفي ليس له الاستخلاف كما في العمادي  
و الى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا و اذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف  
و ثم و ثم كما في الخلاصة و اذا عرفت ذلك [ وفى ] القاضي او الوكيل [ المفوض ] اليه بفتح الواو اي الذي  
فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعنى اليه و لو قيل بضم الواو لمسلم من خلاف  
الاصل [ نايبه ] اي نايب القاضي او الوكيل [ لا ينعزل ] نايبه [ بعزله ] اي عزل المفوض اياه الا اذا  
فوض اليه ذلك كما في الكبرى و يجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل الوالي قاضيا  
او الموكل و كيلا لم ينعزل نايبه و قيل انعزل نايب القاضي والقاضي لا ينعزل الا اذا علم به و من  
ابي يوسف رح انه لم ينعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المغني و فيه رمز الى ان النايب انعزل بعزل  
نفسه وهذا اذا رضى الوالي به و اقام غيره مقامه و كذا امام الصلوة نفسه كما في الجواهر [ و ] لا ينعزل  
النايب [ جموته ] اي المفوض حال كونه [ موكلا بل هو ] اي لان نايب المفوض فان بل بمعنى  
اللام طي ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة [ نايب الاصل ] حقيقة و هو  
الوالي او الموكل فهذا دليل المثلثين و فيه اشارة الى ان نايب القاضي انعزل جموته كما في هداية  
الفاطمي و لم ينعزل عند كثير من المشايخ و الى ان قاضي امير الناحية انعزل جموته لكن لم ينعزل

قاضي الوالي هوته كما لم ينعزل امرأه كما في المغني فلم يحسن ان الاحسن كلمة الوصل [ وفي ]  
القاضي او الوكيل [ غيره ] اي غير المفوض اليه ذلك [ ان ] اختلف ادركل ثم [ فعل نائية ] ما امره  
به من نحو القضاء والنكاح والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعناق ولهذا لم يصح ولو عند  
الاول [ منده ] اي بحضرة غير المفوض اليه ما قال بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح  
عند العامة الا باجازه [ او ] فعل نائية بغيبته و [ اجاز ] غير المفوض اليه [ هو ] للتاكيد [ اركان ]  
الموكل [ قدر ] اي عين [ الثمن ] ولو حكما كبذل الاجارة [ في ] عقد [ الوكالة صح ] فعل النائب  
وان كان الاول غائبا الكل في وكالة الصغرى [ وباعمل برائك ] واعتقادك [ يوكل ] غيره ويكون  
الغير وكيلًا عن الموكل وكذا لا ينعزل الثاني بعزل الاول ولا هوته وكلاهما ينعزل بموت الموكل  
[ والقضاء ] بحكم موع صاحبه فيه [ على خلاف مذهبه ] اي اجتهاده واعتقاده [ ناسيا ] غير ذكر مذهبه  
لا ينفذ عندهما وعليه الفتوى وينفذ عنده كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنده خلافا لابي  
يوسف رح ولا رواية عن محمد رح وقال بعضهم الخلاف في انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عندهما  
لا ياخذ وعند محمد رح ياخذ وفي الصغرى لو قضى برأى غيره ناسيا ثم تذكر رآئه اخذ برآئه في المستقبل  
ونفذ قضاؤه عنده خلافا لابي يوسف رح [ او عامدا لا ينفذ ] اي لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى  
وعنه روايتان كما في الكافي والفتوى على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو علي النسفي انه لا يجوز  
عند الشيخين ويجوز عند محمد رح وقال الامام ظهير الدين لا روايه عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه  
لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجز في قولهم وذكر الخلاف في بعض مواضع في حل الاقدام عليه كما في  
المغني وغيره [ و ] القضاء [ على وفاة ] اي رفاق مذهبه [ يجعل ] الحكم [ المختلف فيه مجمعا عليه ]  
اي يصير ما اختلف فيه متفقا عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو  
المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد رح اعتبر اشتباه  
الدليل ولذا انفل لقضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود القصص اعتبارا باطلاق النص في شهادتهن  
ولم ينقل فيه خلاف يعا به كما في الذخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحوه معتبرا كما ذكره السعدي  
وغيره لكن الخصاف لم يعتبر الا اختلاف المصدر الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه  
والصحيح انه يشترط كما في الخزائنة ونحن نفى بانه لا يشترط كما في الصغرى والى انه لا يشترط ان  
يكون القاضي مجتهدا كما قال الخصاف لكن ذكره الامام السرخسي انه قد اشترط كما في الخزائنة  
وذكر في الذخيرة ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم  
عن اجتهاد على رواية السير الكبير وسيجي انه لا يقضي بما يخالف قول اصحابنا وفي الانساب عن  
احمد بن حنبل اذا كان في مسألة قول العلماء الثلاثة لم يسع لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في  
مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق المقضي عليه وله وان كان عالما ولهما رأي بخلافه لكن



قال ابو يوسف ر.ح لا ينفذ في المقتضى له العالم و الى ان حكم الحنفي نافذ في الشافعي و لو لم يصح  
و قيل ينفذ حكمه ان اعتقده المدعي و الا فلا كما في الصغرى [ فان عرض ] هذا القضاء ورفع [ ملحق ]  
قاض [ آخر ] ثاني [ يمضيه ] اي ينفذه و يجعله بحكمه نافذ لازما و هذا منه واجب لترجيحه  
بالقضاء فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث امضى قضاء الاول و رد الثاني كما في المغنى و فيه اشعار  
بان لا يدفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يمضيه و في العمادى انه نافذ ليس لغيره  
نقضه و له نقضه عند محمد ر.ح خلافا لابي يوسف ر.ح لكن في التنف لو قضى قاض على قول من  
اقول العلماء ان كان صحيحا و ليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيمة [ الا فيما خالف الكتاب ]  
من الحكم كالقضاء بحل متروكة التسمية عمدا كما ذكره المصنف و غيره و الاحسن ان يمثل بالقضاء  
بتقديم الواو على اللين فان الاول نافذ عند الطرفين كما في المغنى و غيره [ او السنة ] المتواترة  
او [ المشهورة ] كالقضاء ببس درهم بدرهمين و برفع الحرمة بنفوس عقد المطلقه و من الظن الفاسد ان  
الرفع مذهب مالك و الشافعي و الازاعي و الا ليلغى القضاء به و قد سبق تمام الكلام عليه [ او الاجماع ]  
كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه و كفى مستحله كما في المصمرات و فيه اشعار بترتيب الأدلة  
فنقضى بالكتاب ثم بالهبة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين  
ثم و ثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابا ابو حنيفة ر.ح و ابو يوسف ر.ح و  
محمد ر.ح اذا اتفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغنى ففى الاكتفاء نوع تقصير و ان كان  
المناسب بالكتاب ترك الكل و الكتاب هو المنزل المتواتر على نبينا صلى الله عليه و آله و سلم و السنة  
ما صدر عنه صلى الله عليه و آله و سلم من قول او فعل او تقرير و الاجماع اتفاق المجتهدين من  
هذه الامة في عصر على امر و هذا مختار الجمهور و قال الجرحاني انه اتفاق جماعة مؤرخ  
العلماء اجتهد هم و هذا مختار السرخسي و قال بعضهم انه اتفاق الجمهور و هو مختار الهداية و الكافي  
و تمامه في الكشف [ او ان كان نفس القضاء ] اي قضاء الاول بحكم [ مختلفا فيه ] بان قال بعض العلماء  
انه نافذ و بعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المدبر فانه في الصدر  
الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر رافع للخلاف  
المتقدم و قال غيرهم انه غير رافع و كذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلافه [ يصير مجمعا عليه ]  
عندنا [ بامضاء آخر ] ثاني و حينئذ لبس لاحد ابطاله و بابطال الآخر فلبس لاحد بعده امضاؤه  
بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المغنى و غيره فمن الظن انه محدد توضيح فانه مما اختلف  
فيه و قد مر انه صار بالقضاء مجمعا عليه [ والعصاة بحرمة او حل ] عنده [ ينفذ ظاهرا ] اي قضاء  
[ و باطنا ] اي ديانة و عندها لا ينفذ باطنا و عليه الفتوى كما في الحقايق [ ولو ] كان القضاء  
[ شهادة زور ] و كذب [ اذا ادعاه ] اي ادعى الحرمة او الحل [ بسبب معين ] هو اما العقود

كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته واقام شهودا زورا عليه وقضى به فانه يحل له الوطي عنده ولا يحل عندهما كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه واشترى و عنده لو كان النمن منل قيمتها نفذ باطنا والا فلا فلوم يقم البايع المينة وحلف المشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطي ان عزم بالقلب على ترك الخصومة وفي الهبة ومائر التبرعات عنه روايتان و اما الفسوخ كالطلاق و الافالة ونحوهما كما اذا قضى بشهود زور انه طلقها ثلثا ثم تزوجت بزواج آخر بعد العدة فانه يحل له الوطي ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابي يوسف رح انه يحل للاول سرا وعن محمد رح يحل ما لم يدخل به الثاني وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت انتضاء والسابت انتضاء غير ثابت بشرط راجعوا ان القضاء في معتدة الغير و منكوحته لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطي لتعذر جعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين [ ولا يقضي ] عندنا [ على غايب ] عن المجلس والبلد لان القضاء بالبينة لم يعمل الا اذا احلمت عن الطعن والطاعن غايب وفيه اشعار بأنه لو اقر ثم غاب قضي عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشهور الى انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف رح وهذا ارنق للناس على ما قال المرخسي والى انه لو توجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند ابي حنيفة رح وقال محمد رح نادى على بابه ثلثة ايام فان خرج والا قضي عليه والى انه يقضي للغايب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضي على الغائب ولا له من غير خصم لكن لو قضي وهو لا يري ذلك كان نافذا عند الشيخين وعليه الفتوى فلورفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على امضاء آخر الكل في العمادي [ الا بحضرة نايبه حقيقة ] بانابة الغايب اياه ولم بواسطة كوكيله وابيه ووصيه ووصى وابي الاب ووصيه ووصي ووصيه على الترتيب [ اشرعا ] بانابة القاضي [ كوصى القاضي ] والمخراى الركل الذي نصبه القاضي ليرسم عليه الخصومة لمن اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناة الى باب دارة فيودي [ اوحكما ] اى يحكم بانه نائبه [ بان كان ما يدعى على الغائب ] من نحو الاشتراء [ سببا لما يدعى على الحاضر ] من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضرا انه اشتراها من الغايب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضي الى المدعى فانه قضاء على الغايب وهذا حيلة لدفع دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بينة عليه قضي القاضي بها عليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البينة فالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بأنه ان لم يكن له سببا لم يقض

عليه كما اذا قال اخل لعبد ان مولاه وكلني ان احملك اليه فانام العبد بينة ان مولاه اعتقه فانه يقضي  
بها على الحاضر بقصر يده عن العبد لا بالعق على الغائب فان العتق وان كان موجبا لانعزال الوكالة بان  
وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون العتق سببا للانعزال لامحالة [لا]  
يقضي على الغائب [ان كان] ما يدعي على الغائب [شرطاً] لما يدعي على الحاضر لان الشرط ليس باصل  
بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأته  
ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم اقامت المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم يقبل  
ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والاول اصح وفيه اشعار بأنه لو علق بما لا يقضي على  
الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق  
والحاصل ان الشرط ان كان مضرا في حق الغائب لا ينتصب الحاضر خصما عنه والا فقد انتصب وتماه  
في العبادي [وصح التحكيم الخصمين] اي جعلهما حاكما على انفسهما ولو احدهما قاضيا وفيه  
اشعار بان المحكم لا يحكم فيبره الا برضاها كما في المغني [من صلح] بالضم والفتح [قاضيا] تمييز  
اي صلح قضاؤه وشهادته فصح تحكيم المرأة والفاسق كما مر وفيه رمز الى انه لو لم يكن اهلا للتحكيم  
وقت التحكيم ثم صار اهلا له وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او صبيا او كافرا فاعتق او بلغ او  
اسلم كافي المغني [في غير حد] من الحدود كالزنا وشرب الخمر والسرقة واللعان والغذف فلو حكم فيه  
كان باطلا بلا خلاف فالظرف متعلق بالتحكيم [وفرد] اي قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه و  
مختار الخصاص لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياسا على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح  
ادب القاضي والغیر شامل للطلاق والعناق والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيوع  
وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا  
امتنعوا عن الفتوى به كيلا يتجاسر العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة ان حكمه في اليمين  
المضاف وسائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن لا يغتنى به وفي الخزانة انه لو استفتى فقيها فافتى به  
ببطلان اليمين وسعه ان ياخذ بفتواه فان فتوى الفقيه للجاهل كحكم المولي [ولزمهما] اي الخصمين  
[حكمه] كالمولي بالبينة او الاقرار او النكول لانهما ولله عليهما [وصح] [اخباره] اي المحكم  
[بافترار احدهما وبعد اله شاهد حال ولايته] اي حال بقاء ولاية المحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقررت  
عندي او قامت بينة له بكذا فعذلت فالان قد حكمت به لهذا عليك فانكر المقضى عليه الاقرار  
واقامة البينة نفذ حكمه لانه يملك اثناء الحكم في حال ولايته فلو عزله قبل ان يقول حكمت به  
لم يصدق في ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعدالتهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم  
لم يصح بلا بينة لانقضاء الولاية كما في الهداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس  
الحكومة لانه صار كغيره وفي المغني انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ لان المحكم كالمولي

[ولكل منهما] أي الخصمين [أن يرجع] عن تحكيم [قبل حكمه] عليهما فالعزل غير محتاج إلى الاتفاق بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو أجاز العازل بعد الحكم جاز [فإن رفع حكمه] أي المحكم [إلى قاض] موثق [أمضاه] ونفذ [أن وافق] حكمه [مذهبه] أي اعتقاد القاضي فلا يفسخ بعده وأبطله أن خالف مذهبه فلا ينفذ بعده وأن كان مجتهدا فبطل الطحاوي ليس للقاضي أن يبطل حكم المحكم كما في الزاهدي [ولا يصح القضاء والشهادة] لمن يكون [بينهما] أي بين القاضي والمقضي له أو الشاهد والشهود له [ولادا ورجية] فلا يقضي ولا يشهد للولد وأن سفل ولا للوالد وأن علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجته أو ابنه أو أمضاه آخر كان باطلا وقيل جاز ذلك أن وافق مذهبه وفيه إشعار بأن القضاء والشهادة يصحان عليهما ولمثل الأخ والعمة والنخال ومن بينهما رضاع بلا ولاد ثم شرع في مسائل شتى فقال [وصح الإيصال] أي جعل الغير وصيا له بعد موته [بلا علم الوصي] بإيصائه حتى لو باع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوهف رح أنه لا يصح بلا علم [لا] يصح [التوكيل] بلا علمه حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينفذ اتفاقا [وشرط] عنده [خبر عدل أو مستورين] للمسائل الخمس الآتية ولا يقبل خبر فاسقين لأن خبر الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وفيه إشعار بأنه لا يشترط لفظ الشهادة [لعزل الوكيل] أي وكيل تعلق به حق الغير فإذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم ينعزل ولو أخبر به عدلان وسميتي تنمة الكلام في الوكالة [وعلم السيد] أي شرط خبر عدل أو مستورين لعلم السيد [بجناية عبده] حتى لو أخبر بها فاسق أو مستور فباعه لم يكن مختارا للغداء عنده [و] لعلم [الشفيع بالبيع] للعقار حتى لو أخبر ببيعه غير عدل لم يبطل شفعته عنده [و] لعلم [البركر] البالغ [بالكاح] أي بأدكاح الولي أياها فلو أخبر به فاسق وسكتت لم يكن رضا عنده [و] لعلم [مسلم] في دار الحرب [لم يهاجر] إلينا [بالشرائع] ظرف علم فلو أخبر بالصلوة وغيرها من العبادات عدل أو مستوران لزمه ذلك كما لو أخبر به فاسق وصدق وأما إذا كذبه فلا يلزمه عنده خلافا لهما كما قال مشايخنا والأصح عندي أنه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فانه من الصلوة والصوم وغيرها بعد أخبار الفاسق لأنه مأمور بالتبليغ من جهته صلى الله عليه وسلم إلا فيبلغ الشاهد الغائب كما في كشف المنار والتنمة في الكراهة [لا] يشترط خبر ذلك [لصحة التوكيل] فنقبل فيها خبر واحد ولو كافرا بلا خلاف لخلوها عن معني الالتزام [وقبل] وجوبا [فول قاض عالم عدل قضيت أنا بهذا] بهذا العقار لزيد مثلا لفقد التهمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح أنه لم يقبل وبه اختلف كثير من المشائخ وقالوا ما أحسن هذا في زماننا فإن القضاة قد انفسدوا ديننا كما في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل ككتاب القاضي إلى القاضي في شبيع ما كان في الكرمانني [و] قبل قول [جاهل عدل أن بين سببه] بأن قال في حد الزنا مثلا استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف

ثم حكمت عليه بالزجم فلو لم يبين حبيبه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلا للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب [ لا ] يقبل [ قول غيرهما ] من عالم او جاهل فاحقين وفي الختم عليه ايماء الى ان السكوت من تامة المسائل اولى فان المقبول القول اعز من كل عزيز \*

## \* [ كتاب الشهادة ] \*

اورد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذانا [ هي ] لغة خبر قاطع كما في القاموس او الحضور مع المشاهدة بالبصر او البصيرة كما في المفردات او الاخبار بصحة الشيع من مشاهدة وبيان يقال شهد فلان عند الحاكم لفلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشرعية [ اخبار ] او اعلام [ بحق ] اي بمال او غيره مما يثبت ويسقط الا انه يستعمل في العادة في حق المالية لا غير كما في اقرار الكرمانى [ للغير ] اي حصل لغير المخبر من كل الوجوه كما هو المتبادر فيخرج منه الانكار فانه اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجوه كما ظن [ على ] غير [ آخر ] يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شاهدة بالحد للشارع على الزاني والذم للبتائع على المشتري والشهادة بروية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي والقول بانها شهادة بالصوم او الغطر للشارع على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه [ ويجب ] اي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود بحذف المضاف او المجاز المرسل [ بطلب المدمي ] وان لم يتعين للحمل فلا بأس بالتحرز عن التحمل ان لم يتعين والا فواجب لانه حقه قد ضاع كما في الاختيار ويحتثني منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المضمورات وفيه اشعار بانه لو امتنع عن ادائه بلا عذر ظاهر صار آثما فلو علم انه ان لم يشهد يذهب حق المشهد له صار فاسقا كما في الخزائن فلو شهد بعده لم يقبل كما في النخبة [ و متروها ] اي اخفاء الشهادة [ في الحدود افضل ] من اظهارها لانه اشاعة فاحشة [ ويقول ] وجوبا [ في ] شهادة [ السرقة ] اشهد انه [ اخذ ] ماله وللتصريح قال [ لا ] يقول [ سرقة ] والا لصاح حق العبد بالقطع كما ياتي [ ونصابها ] اي اقل الشهود [ للزنا ] اربعة رجال [ للمبالغة في المستر على انه من اثنين ] وللقود [ في النفس و الطرف ] و باقي الحدود [ غير الزنا من السرقة والقتل واللعان والشرب ] رجلا [ لا رجل ] و امرأتان لكن مر في القضاء انه نافذ بتلك الشهادة لاشتباه الدليل [ و ] نصابها [ للبكارة ] وجودا وعدما فان شهدت انها بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان المبيعة ثيب يحلف البائع على البكارة ثم

يؤد البيع اذا اشتراها بشرط اليكارة [ والولادة ] فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استهلال الصبي لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لهما ويقبل في حق الصلوة بلا خلاف [ وعيوب النساء ] ولو جازي [ فيما لا يطلع الرجال ] عليه [ امرأة ] واحدة والاحوط امرأتان والاحب ثلاث والمخرج عن الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد رجل بالعدراء او الولادة والرتقاء لم يقبل والاصح انها تقبل وتحمل على ان بصره وقع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة كما في الخزانة والى ان ما يطلع عليه الرجال لم يكن شهادتهن نامة كالشهادة على جراحت النساء في الحمام كما في الكرماني [ ولغيرها ] من الحقوق مالا كان او غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعناق والبيع والوكالة والوصاية وغيرها [ وجلان او رجل وامرأتان ] او خثاوان وفيه اشعار بان لا ترجيح بالزائد على الاثنين وان كان عدل كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه حوادث صبيان المكتوب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في التحقيق [ وشرط ] اي وجب [ للكل ] اي لوجوب قبول شهادة الرجال والنساء في الحدود وغيرها من الحقوق [ العدالة ] لغة الاستقامة وشرعا الانزجار عما هو محرم في دينه وسيأتي التفصيل وفيه اشعار بانه لا يجوز القبول قبل الاهلية اي الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعدها قبل العدالة كما في كشف المار وغيره الا ان القاضي اثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزاهد ادا تحرري القاضي الصدق في شهادة الفاسق يقبل والا فلا [ و ] شرط للكل [ لفظ الشهادة ] فلو قال اعلم واثيقن لم يقبل شهادته وفي قياس الكشف ان الاداء يصح بلفظ ينبي عن الوكالة والتحقيق كلفظ اشهد وما يساويه في المعني وقال العراقية انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان اللفظ شرط لنفس القول لا لوجوبه بخلاف العدالة كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل به ههنا لما اشار اليه في القضاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن [ ويسال القاضي ] سوا وعلائبة عندهم [ عن حال الشاهد ] جارة واهل سوقه فان لم يوجد فاهل محله ممن كان عدلا صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فغير وينبغي ان يكون فقيها بعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه بوجوب القضاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد ارعاه لا يسال عنه كما في المحيط فلو عدل في قضية لم يستعدل في اخرى الا اذا طالت للمدة وتكلموا فيه والصحيح قولان ستة اشهر والتفويض الى القاضي كما في المضمورات فيسأل [ عندهما ] سوالا [ مطلقا ] غير مقيد بطعن الخصم وعلمه وبحق دون حق واما عند ابي حنيفة رح فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والقود واختلف انه اختلف زمان ابرهان [ وبه ] اي بما عندهما من انه يسأل بلا طعن [ يفتي ] كما في المشاهير وذكر في الاختيار اني تتبععت كثيرا من كتب ابي بكر الرازي فلم اجد انه رجع قوله على قول غيره الا هذه المسئلة لفساد الزمان [ وكفى ] السؤال [ مرا ] اي كفى

نصره بان يبعث غالباً الى المزكي رسولاً او كتاباً فيه اسماء الشهود وانسابهم وحلهم ومحالهم فكتب تحت العادل عدل والمستور مستور والغاسق فاسق والله اعلم فحتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعي في غير العدل زد في شهودك ولا يقول اجرحوا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع القاضي بين المزكي والشاهد ويقول للمزكي هذا الذي عدلته وفيه اشعار بانه يفتى بكفاية السرفان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد ومن محمد رح ان نزكية العلانية بلاء وفتنة ونزكية السر احدثة شريح وعابه الفتوى كما في المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسأل سرّاً وعلانية وعليه الفتوى [والاثنان احوط] والواحد كاف [في المزكية] اي تعديل الشاهد [سرّاً] بان يقول المزكي هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الا خيراً لكان تعديلاً على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الا خيراً في علمنا فانه ليس بتعديل على الاصح وابلغ اللفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصلح في تزكية السر عبد واحد او امرأة واحدة بخلاف العلانية فان اهلية الشهادة والعدد شرط فيها كالعدالة في الكل كما في الهداية وغيره فتكره ليس كما ينبغي [و] الاثنان احوط والواحد كاف في [ترجمة الشاهد] اي في تفسير كلامه بلغة اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم فالنساء اصلية ومنه الترجمان بضميتين او ففتحيتين او فتح التاء وضم الحميم المفسر للسان كما في القاموس وترك الاضافة اولاً اذ الاثنان احوط في ترجمة المدعي و المدعى عليه كما في التمرناشي وغيره [و] في [الرسالة] اي فيما نقل من كلام القاضي [الى المزكي] وفي العكس وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد رح فيشترط العدد في التزكية والترجمة والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تزكية السر ولو كان حقاً لا يثبت الا بشهادة الاربعة اشتراط الاربعة عنده كما في المحيط [ولا يشترط] لصحة الشهادة [الاشهاد] فان الشرط العلم فيجوز ان يشهد بكل ما سمعه او ابصره كالبيع والافراق والطلاق والغصب والقتل مما يثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا نشهد علينا بما تسمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار بان الاشهاد ليس بلازم في حق لكن في الكبرى انه في المداينة والبيوع فرض الا اذا كان المال قليلاً كدرهم لان في التزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال استاذنا انه ندب [الا في] حق لم يثبت الا بالقضاء مثل [الشهادة على الشهادة] فانه شرط فيها كما ياتي [ولا يشهد] في رافعة [من راي خطه] فيها وعلم انه نقش خاتمه [و] الحال انه [لم يذكر] فيها [شهادته] وعلمه بها لمشابهة الخط وهذا عنده واما عندهما فيشهد وعليه الفتوى كما في الحقايق وقال نجم الايمة انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية وقيل لا خلاف في الشاهد انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بانه لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم ثقة وفيه الخلاف كما في الهداية وقال الخصاص ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة ومبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شهد

فزور وعند ابي يوسف روح ان يكون الصك مستودعا والا فلم يشهد وان تيقن انه خاتمة وعند  
 محمد روح ان يذكر خطه وبه يفتي كما في الخلاصة [ ولا بالتسامع ] من قبيل حلف الفعل كقوله تعالى  
 والله بسجد من في السموات الآية فلا تسامح فيه كما ظن والنقد لا يشهد بسبب التسامع لا العيان  
 وهو لغة النقل عن الغير وشرعا الاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو  
 واحدا عدلا كما في الكافي وغيره وما سيأتي لا يخلو عن مخالفة [ الا في النسب ] فانه جاز ان يشهد  
 انه ابن فلان بن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به  
 عبد عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلدة على الصحيح كما في شرح ادب  
 القاضي وغيره [ والموت ] فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ  
 لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يخبر به عدلان فشهدا به معا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحياة  
 اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية [ والمكاح ] فانه يشهد به من سمع  
 من جمع عنده و عدلين عندهما وقيل شهد به عدل كما في المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر  
 واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم جحد جحداهم ان يشهدوا به [ والدخول ] بامرأته لاحكام  
 كالعدة وغيرها وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا يثبت الا بثبوت الخلوة [ ولاية  
 القاضي ] اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به [ و ] في  
 اصل الوقف ان يشهد [ ان هذا ] الشبهي [ وقف على ] موضع او جماعة [ كذا ] وفيه اشارة الى  
 ان ذكر المصروف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغيناني كما في الكافي لكنه  
 ليس بشرط على المختار ان كان وقفا فديما فيصرف الى الفقراء كما في خزاية المفتين وذكر في  
 الظهيرية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بلا ذكره على المختار وفي التتمة انه شرط  
 بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة بلا تسامح كما ظن فقال [ لا ] يشهد به على المختار  
 وان لم يكن فيه رواية [ على شرايطه ] اي شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا و الى  
 العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لايهم صاروا فسقة  
 بالشهادة على شرطه كما في الاستروشنى والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجوامع والاكتفاء  
 مشير الى انه لا يشهد بالتسامع في القتل ولا في المهر ويقبل فيهما ولا في الطلاق والعاق  
 والولاء خلافا لابي يوسف كما في الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع  
 والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا [ اذا اخبره ] ظرف اي يشهد بالتسامع في هذه الامور اذا  
 اخبر الشاهد [ رجلا او رجلا وامرأان ] فبشرط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة  
 على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العمادي انه يشهد بالتسامع اذا سمع من  
 المحدود في القذف او النسوان او العبيد وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن الاشهر



انه ان كان واحداً فكلاهما شرط والا فلا ثم هرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال  
 [ ويشهد ] بلا تسامع [ راي جالس ] اي كل من رأى رجلا في ناحية يجلس [ مجلس القضاء ] لاجله  
 حال كون الجالس [ يدخل عليه الخصوم ] اي المدعي والمدعى عليه [ انه قاض ] اي يشهد  
 الرائي على ان ذلك الجالس قاضي هذه الناحية وكذا يشهد رائي [ رجل وامرأة يسكنان بيتا ] واحداً  
 [ بينهما انبساط الازواج ] كالمعانقة والتقبييل فان في التاج الانبساط ( بساج ش ن ) على [ انها عرسه ]  
 عملاً بالظاهر [ و ] كذا يشهد رائي [ شيعي ] وعارف مال بارصافه كحودة وحقوقه [ سوى الرقيق ]  
 الكبير فان ضر المعير عن نفسه من الرقيق كالمحتاج وعن الائمة النلة انه كالكبير كذا في الذخيرة  
 [ في يد متصرف ] صرف بوجهه واسمه ونسبه فان مظروفية الراي لا يخلو عن اشارة اليه [ كالملاك ] بالضم  
 جمع المالك وذا الملك اي تصرفاً مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كالمضارب والوكيل على [ انه ] اي  
 ذلك الشيعي [ ملكه ] اي المتصرف وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشيعي  
 لدى اليد وقيل انه ليس بشرط وبالاول ناخذ والى انه لو لم ير الملك والمالك اذ رأى الملك وعرفه ولم  
 ير المالك لكن سمع من الناس انه لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما يوهمه صدر الكلام  
 من حواز المقبيد بالتسامع فقال [ لكن ان قال ] الشاهد في كل من الخمسة المسموعة او الواحد الرائي  
 عند قاض ان [ شهادتي بالتسامع ارحكم اليد ] اي حكم تصرف المالك على تلك الشهادة [ بطلت ]  
 شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبى عن اعتراف الشبهة في تلك الشهادة كافي الكافي وعبرة  
 وهذا قول الائمة النلة كما في قاضبخان لكنها لم تنط في الكاح والنسب اذا قال سمعناه من  
 قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا قالوا اخبرونا به ثقة وكذا لم يبطل الوفاء  
 على ما قال المرغيناني كافي العمادي [ ومن شهد ] على موت زيد بقريئة الاتي فلا تسامع فيه  
 كما ظن [ انه ] اي بناء على انه [ حصر ] ويحوز كسر الهمزة على انه للتعليل [ دفن زيد او ] انه  
 [ صلى عليه ببلت ] شهادته [ وهذا عيان ] بالكسراي معاينة للموت حكماً لا تسامع لانه لا يدفن  
 ولا يصلي الا على الميت وكانت شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد متهما في خبره بان  
 لم يكن من ورثته ولا موصي له والا فلا يعتمد على خبره كافي العمادي وغرة والاحسن نقله به  
 على قوله ويشهد راي مجلس كما لا يخفى \*

[ فصل \* وتقبل الشهادة ] جوارا [ من اهل الاهواء ] الذين خالفونا في

العقيدة من اهل القنلة وكانوا ست فريق الخارجية المكفرون للختين وطلحة والزبير وعائشة  
 ومعاوية رضى الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون اللاعنون على الصهرين وغيرهما من لاخيار  
 عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القرار والقدرية النافون للقضاء والقدر عنه تعالى والجبرية النافون  
 لقدرة العبد والمعطلة العائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجية النافون لضرر الذنب مع الايمان

ثم صار كل فرقة اثنتى عشرة فهم اثنتان وسبعون فربما كلهم فى النار الا من انقذهم التوحيد كما فى التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانا نقول لا نسلم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب كما فى الكرمانى واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كالجمجمة و الخوارج و غلاة الرافض و القائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على المسلمين كما فى المزارع و عن ابي يوسف رح من كفرته لم اقبل شهادته كما فى المحيط [ الا الخطابية ] طائفة من الرافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صلبه ميسى بن موسى بالكونة لانه قال ان عليا الاله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستجيزون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة والاهواء جمع هو مصدر هوته اذا احبه واشتهاه ثم سمي به المهوى والمشتهى محمودا كان او مذموما ثم غلب فى المذموم ومنه اهل الاهواء وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف السنة بتاويل فاسد كما فى الكرمانى [ و ] يقبل الشهادة من [ الذمي ] العدل [ على مثله ] فى الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام فى جميع الاديان كما فى الهداية [ وان خالفنا ملة ] كالنصارى والمجوس [ وعلى المستامن ] وان اختلفا دارا اذ الذمي كالمسلم فى قبول الشهادة عليهما [ و ] من [ المستامن على مثله ] اظهار ما فى موضع الاضمار لزيادة الايضاح [ اذا كانا من دار ] واحدة فلو كانا من الروم والترك او الهند لم يقبل شهادة المستامن على الذمي كما فى الكافي [ ر ] على [ عدو ] من عدوله اى فرح بحزنه وحزن بفرحه وقيل انه يعرف بالعرف كما فى خزائن المفتين [ بسبب الدين ] اى بامر ديني لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء كما فى الاختيار ولا يخفى انه مستدرك بما قبله وما بعده وانباء ظرف عدو لا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كما فى الكافي وغيره فقال [ ومن اجتنب الكبائر ] اى كل فرد من افراد الكبائر كما فى اكثر الكتب لكن فى قضاء الخلاصة والمختار اجتناب الاصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا فى الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالاغابة على المعصية وضرب المزامير والطنابير كما فى الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية وغيرها من الكتب المعتمدة واليه اشار المصنف فى الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال [ ولم يصّر على الصغائر ] اى لم يعزم على كل فرد من افراد الصغائر والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لينص على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كما فى التمهيد فمن الظن ان الاحسن الصغيرة [ وعلب صوابه ] على خطائه اى كثر حسنته بالنسبة الى صغبرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة و تسعا وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة و صغيرتين ليس بعدل وكان عليه ان يزيد قيدا

آخر وهو ان يجتنب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالتبول في الطريق كما ذكره المصنف في  
 المروءة ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكسوة على القول الاصح في الكسوة وقد صرح به في قضاء  
 الخلاصة فتزيفه بدخوله في الكبائر باطل [ والاقلف ] الذي لم يخن بعذر الكبر وخوف الهلاك فان  
 الختان من اليوم السابع الى عشر سنين سنة فلم يقدح الا اذا ترك استخفاوا [ والخصي ] اي المنزوع  
 الخصية [ وولد الزنا ] لانه فاسق الاب [ والعمال ] بالضم والتشديد امراء السلطان وقيل المواجهون  
 انفسهم وقيل ان كان العمال وجيها ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور  
 انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح  
 انهم ان كانوا عدولا تقبل والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس والجاني في  
 السكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة عمال الوقف لا يقبل على الصحيح كما في الجواهر [ لا ]  
 يقبل [ من اعمى ] في شئ من الحقوق سواء كان مسموما او غيره دينيا او عينا منقولا او عقارا  
 وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء واما اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان المشهود  
 منقولا فمقبولة بالاجماع وان كان دينيا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف ر ح و  
 هذا فيما لا يحرى فيه التسامع والا فيقبل بالاجماع كما في الذخيرة وانما يعرف كونه بصرا  
 وقت التحمل مما اذا عرف القاضي الوقت الذي عمي فيه وتاريخ المدعي سابق على ذلك والا فلا  
 يقبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في المبسوط [ و ] لا من [ مملوك ] قن او مدبر او مكاتب او  
 ام ولد او معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير [ و ] لا من [ محدود في ذنب ] اي  
 لظفنه [ وان ناب ] لان تمام حده برد شهادته وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل الحد تقبل وعنه  
 تقبل قبل اكثرة وعنه لم تقبل بضرب سوط واحد والى ان شهادة المعزر التائب مقبولة كما في  
 الكافي والى ان المحدود في الشرب ونحوه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته  
 الا بعد ستة اشهر وقيل بعد سنة والصحيح انه مفروض الى راي المعدل از القاضي كما في الكسوة  
 والاكتفاء مشعر بان له لو اقام بعد الحد اربعة من الشهود على صدق مقالته صار مقبول الشهادة و  
 هو الصحيح كما في الكرمانى [ الا من حد في ] قذف حال [ كفره فاسلم ] فانه يقبل شهادته على المسلم  
 اذا بالاسلام حدث العدالة وفيه اشعار بان له لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على النسي كما في  
 الكافي [ و ] من [ عدو ] على عدوه [ بسبب الدنيا ] اي بامر دنوى لظهور فسقه كما في بعض نسخ  
 الهداية والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المداركات فلو شهد مودى رجل بالضرب وغيره لم  
 تقبل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح  
 عند صاحب المنية لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول  
 مذهب المتأخرين فلم انه الصحيح في زمانهم و زماننا [ و ] من [ سيد لعبده ومكابه ] وامته

وام ولد له لانه شهد لنفسه فنقبل على احد منهم ولو شهد له فردها القاضي ثم اعتق فاعادها لم نقبل  
لتهمة الكذب [و] لا تقبل الشهادة من [شريكه] لشريكه [فيما يشتركانه] من التجارة ظرف  
الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الاخفش والاضافة للعهد اى شركة العنان فانها  
لا تقبل للشريك المغاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه  
فيه كالنكاح والوصية والحدود [و] من [مخنت] بفتح السين على المشهور والكسر افصح كما في  
التهذيب ثم فسره فقال [يفعل الردى] من التشبيه بالنساء في التزيين والتمكين من الرجال و  
اما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه تكسر فهو كالخنثى فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان  
[و] من [نابحة] في مصائب الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن ناح في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي  
وعمره وينبغي ان لا تقبل لان صوتها حرام كما ياتي والنوح الندبة بالبكاء وتعداد المحاسن [ومعسبة]  
اي من تغنى وتنشد شعرا في الحكمة او غيره لحرمة صوتها كما في الذخيرة وغيرها لكنها المحذورة  
بالنغني بين الناس فبحرود التغني لم يستقط العدالة كما في الكرمانى [ومد من الشرب] اى المصر  
على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان المد من الدوام [على اللهو] واتباع الهوى دون التداوى  
وانما اشتراط الادمان ليظهر فيه الشرب والا لم يخرج من العدالة وانما استثنى الخمر لان مد من  
شربها بلا لهو سافط العدالة كما في الكرمانى وخزانة المفتيين واليه اشير في الذخيرة والمضمرات و  
فيه اشارة الى ان مد من السكر يخرج من العدالة كما في المحيط وذكر في المظم انها لا تقبل من  
شارب الخمر والمسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيره انها تقبل عند محمد رح من شارب البين متادلا  
الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول اطباء لا  
علاج له الا الخمر لان حرمتها خلاف كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لغص شيع  
في حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كما في التمر تاشي وغيره واعلم ان الجالس مجلس  
الفحور كالمد من كما في الخزانة [ومن يلعب بالطيور] اى يطير لان اللعب حرام فمن امسكها  
بلا نطس فعدل كما في الكرمانى وكذا لو خليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل لانها  
حينئذ يختلط بغيرها فيتصرف في ملك العير كما في الذخيرة واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر  
يلعب بالفتح اى فعل فعلا غير قاصد به مقصدا صحيحا كما ذكر الراغب وفي الكشف انه ما لا يفيد فائدة  
اصلا والطيور جمع الطائر [او] بمنزلة [الطهور] بالضم معرب (وبه ر) فانه يشبه بالية الحمل  
ويدخل فيه الزمار ونحوه من الملامى المستشعة بين المسلمين دون نحو الحداء وضرب القضيب الا اذا  
ضم معه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لقدر الامير الا للتعظيم او الاعتبار كما في الكرى [او يغني]  
من رجل [للناس] لا لنفسه لدفعهم فنقبل من المغني فانه العالم بالنغني لغة وعرفا ورد الشهادة  
لاعلان الفسق كما في الكرمانى [از بركب ما يجد به] كالزنا والسرقه واللواطه عدما يدخل فيه

الغذف قبل الحد فانه كبيرة مسقطه العدالة وبه يفتنى كما فى الكبير لكن يشترط اعلان الكبيرة كما فى النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل فى العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد منه [ او يدخل الحمام ] ومجمع الناس مرة [ بلا ازار ] لان ابداء العورة فسق كما فى اللّم وانما سمي بالحمام لانه معزق يقال استحم الفرس اذا عرق والازار بالكسر ما يلبس عند الدخول فى الحمام [ او ياكل الربوا ] مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي و الظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم ماخوذ في مفهوم المعصية وشرط فى الاصل الادمان فان الربوا يفيد الملك بالقبض و الملك مبيح للاكل فكان ناقصا في كونه كبيرة كما فى المحيط وغيره [ او يقامر بالنرد والشطرنج ] اى يلعب بالنرد ويقامر بالشطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتهار فلاعب النرد بلا قمار لم يقبل شهادته بلا خلاف بخلاف لاعب الشطرنج فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشرط الثلاثة احدهما ما مر والثاني ما اشار اليه بقوله [ او يفوته الصلوة ] عن وقتها [ بهما ] اى بالشطرنج وانما ثنى الضمير كما فى الهداية لانه بني على سابق كلامه او على قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما لم يذكر الثالث وهو كثار الحلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تساهل فى التقييد وتركه كما ظن وذكر فى الجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج قاذح وقيل هذا اذا اتخذ صنعة فقد قيل ودحو القلوب ساعة فساعة ولا يشعربان فوت الصلوة والصوم وغيرهما من الفرائض ليس بقاذح [ او يبول على الطريق ] بين الناس [ او ياكل فيه ] اى فى الطريق بين قوم غير الموقى وكذا غيرها من المباحات القاذحة فى المروة كصحة الارزال وافرط المزاج والحرف الدنية من نحو الدباغة و الحياكة و الحجامة بلا ضرورة كما فى الكشف ويدخل فيه المشي فى السوق بالسراويل وحده كما فى الاختيار [ او يظهر سب ] واحد من [ السلف ] اى الصحابة رضي الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم ما قيل من طعن في علماء الامة لا يلومن الامة كما فى الكبير ولذا قال ابو يوسف رح لا اقبل شهادة من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل شهادته فهنا اولى كما فى المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره المصنف وغيره على ان السلف فى الشرع كل من يقلد مذهبه فى الدين كابى حنيفة واصحابه رح فانهم سلفنا والصحابة والتابعين رض فانهم سلفهم كما فى الكفاية ولم يوجد اصل لما فى المستصفى انه جمع سالف والمشهور انه فى الاصل مصدر سلف اى مضى وسلف الرجل اباءه والجمع اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كنتم سبهم قبل شهادته فان القاذح الاعلان والى ان سب احد من الصحابة ليس بكفر كما فى خزانة المفتيين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سبب الشيعيين وبلغنهما رض لم يقتص به فانه كافر لان سبهما ينصرف الى سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفيه اشعار بان اللعن والسب بمعنى وهو التكلم فى عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كما فى

الخلاصة وغيره الى انه لو شتم اهله وماليكه واولاده قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كما في المحيط الى انه لا يقبل شهادة اشراف العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره وفيه اشعار بانّه لو نقل حفي الى الشانعي لم يقبل شهادته وان كان عالما كما في اواخر الجواهر واعلم انه قد مر في القضاء ان لا يشهد من بينهما ولاد او زوجية وفي المنية من نجم الائمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومهرته ووعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقسمة الثواب وكذا راكب بحر الهند لانه قد خطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم ليسال بذلك مالا وقيل يشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب [ ولا تقبل ] من شهود المدعي عليه [ الشهادة ] عندنا خلافا للخصاف وهو رواية عن ابي يوسف رح حال كونها مستملة [ على جرح محرد ] اي جارحية مجودة اي لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه والذا يقال له الجرح المفرد [ وهو ] اي الجرح المحرد [ ما يفسق ] اي تفسيق الجارح [ الشاهد ] اي شاهد المدعي المعدل فان الحكم لم يحز قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان مواد الفقهاء ان القاضي لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن بسال عن الشهود المدعي سرا وعلانية فاذا ثبت عدالتهم تقبل كما في المضمرات ولانه ذكر في خزانة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه انه استاجرهم لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفي وابطال الاول [ ولم يوجب ] اي والحال ان الجارح لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعي [ حقا للشرع ] كوجوب الحد [ او للعبد ] كوجوب المال فلو اوجبه تقبل كما باني [ مثل ] قول الجارح [ هو ] اي الشاهد [ فاسق او آكل الربوا ] او شارب خمر او زان في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعي يبطل هذه الدعوى وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضي سرا كما في الكافي وغيره من المتد اذلات [ او ] منل [ انه استاجرهم ] اي ان المدعي استاجر الشهود على اداء هذه الشهادة فان هذه وان تضمنت امرا زائدا على الجرح ولكن لبس له خصم بثبته اذ لا تعلق له بالاجرة [ و تقبل ] الشهادة [ على ادوار المدعي بفسقهم ] اي بفسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه [ وعلى اديهم ] اي الشهود [ عبيد ] او احد هم عبيد [ او ] انهم [ شاربوا خمر ] الان او سارقوا مني كذا او زانوا النسوة بلا تقادم [ او ] انهم [ قذفه ] لفلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق في الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم [ او ] انهم [ شركاء المدعي ] شركة مفاوضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد المدعي او والد [ او ] انهم [ اعطاهم من مالي الاجرة ] اي بدل الاجارة [ لها ] اي لاداء الشهادة علي [ او ] انهم [ دفعت ] انا [ اليهم كذا ] مالا [ لعملا ] بشهدوا على [ بهذه الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعبد [ و شرط ] للقول [ موافقة الشهادته الدعوى ] في المعني لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى الملك مطلقا وشهدا بسبب

الشرأه تقبل وفي العكس اختلاف المشايخ كما لو ادعى بالسبب منذ سنة وشهدا بالسبب بلا تاريخ او ادعى بالسبب مطلقا وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهدا بالسبب والاخر مطلقا تقبل ولو ادعى بالسبب وشهد به احدهما والاخر مطلقا لم تقبل الكل في العمادي ولو ادعى الابراء وشهدا بالصلح تقبل ان كان الصلح بجنس الحق ووقف بان كان الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستسقاط كما في النية [كانفاق الشاهدين لفظا ومعني] بحيث يدل لفظاهما بالوضع على معني واحد بالمطابقة لا تتضمن [عند ابي حنيفة ر ح] واما عندهما بالعبرة لما انفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البيئته لا تقبل بوزن الدعوى وذا في حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت خلية و شهد الاخر انت بريئة لم يثبت شيئا وان اتفقا معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار به لم تقبل كافي الكافي وانما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الا ترى انه لو ادعى الغين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق كما في النهاية [فترد] الشهادة عنده من احدهما [في الف] او مائة او طلقة [و] الاخر [الغين] او مائتين او طلقتين لان الدلالة على الاقل بالتضمن غير المعتمد وتقبل عندهما على الالف او المائة او الطلقة عند دعوى الاكثر لانهما انفقا على الاقل فيرد عند دعوى الاقل لان المدعي مكذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كما في المضمرات لانه اذا لم يثبت الالفان لم يثبت ما في الضمن من الالف والمصنف ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الادب كما لا يخفى [ويثبت في] شهادة [الف] من احدهما [والف ومائة] من الاخر [الاقل] الالف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصار هذا عشرة وخمسة وعشرة وذلك عشرة وخمسة عشر [عند دعوى الاكثر] فان ادعى الاقل او سكنت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق لصيانة البيئته بقضاء المائة او الابراء عنها ونية التوفيق لا يكفى على الاصح كما في النهاية [ان قصد المال] جزاء جملة يثبت اى ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف ومائة ثبوتهما يثبت ذلك فان قصد عقد لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شئ من التوضيح كما ظن بل جملة [لا] يثبت [العقد] بذلك اى لا يثبت بشهادة الف والف ومائة عقد من العقود كالبيع بهما اى لا يثبت عقد منهما عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى مكذب احد الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلا فرق بين دعوى الاقل او الاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانهما لو سكتا عن جنس الشئ ثبت العقد كما في اول دعوى الكرمانى ولما قرر اصلا مع فروع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك وان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال [فتقبل] تلك الشهادة ويثبت الاقل [في] شهادة [عقد بمال] سواء كان بطريق الكتابة او غيرها [وصلح عن فود] على مال [ورهن وخلع ان ادعى من له المال] اى المولى والمولى والمرتهن والزوج فلوا دعى المولى عتق عبده على الف ومائة فشهد احدهما بذلك و

الآخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذان الشاهدان لم تقبل عنده وقبلت  
 هدهما وثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شيىء وفيه ايماء الى انه لو ادعى العبد العتق او القائل  
 الصلح او الراهن الرهن او المرأة الخلع وشهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شيىء [والاجارة بيع]  
 او دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت [في ازل المدة] او مدة الاجارة فلو ادعى احد من الاجور  
 او المستاجر في اول مدتها ان الاجارة على الف ومائة وشهدا لم تقبل لانه قصد العقد [و] الاجارة  
 [مال بعدها] او بعد مضي المدة فلو ادعى الاجر الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت  
 ونبت بدل الاقل لانه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت  
 بدل الاجارة باقراره [و يتثبت النكاح بالف] عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل او الاكثر لانه  
 لا اختلاف في الاصل وهو العقد بل في التبع وهو المال فثبت الاقل لاتفاق الشاهدين عليه [خلافا  
 لهما] فانه لا يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت الالف وقيل هذا الاختلاف  
 فيما اذا ادعى الاكثر واما اذا ادعى الاقل فلم يثبت بلا خلاف وقيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة  
 واما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح هو الاول وما في الاسمي قول ابي يوسف رح  
 مع ابي حنيفة رح كذا في الهداية وغيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادي ان شهود  
 البيع والاجارة والطلاق وغيرها لو اختلفوا في مقدار البدل لم تقبل شهادتهم عندهما وكذا  
 عنده الا في النكاح فانها تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل [ولزم] القبول عند الطرفين  
 [الجر في الارث] هو ان ينسب الارث من المورث الى الوارث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين  
 ملكهما فلو ادعى دارا مثلا ميراثا من ابيه وافام بيمه لم تقبل الا اذا جرّ الشاهد الميراث الى  
 الوارث حقيقة كما اشار اليه [بقوله مات مرزند] او معطى الارث المدعى الوارث [ونكره ميراثا له]  
 او حكما كما اشار اليه بقوله [او مات و] الحال ان [ذا ملكه از] مات وذا [في يده] وتصرفه  
 وفيه اشعار بانهم لو شهدوا الحي ان العين كان ملكه تقبل بالاتفاق وبانه لو شهدوا انه كان في  
 يده لم تقبل وعن ابي يوسف رح انها تقبل كما في الكفاية وصبره [فان مال] الشاهد [كان]  
 هذا الشيع [لابيه] او المدعى [ازدعه] ابوه [از اعاره] او اجاره [من] كان [في يده]  
 من المستودع والمستعير والمستاجر فان الموصول مفعول ثان على التنازع [جاز] هذا القول من  
 الشاهدين بالاجماع لان يد هولاك كيد المالك ولذا فرع على السابق ولبس بين مالك ولذا قال  
 [بلا جرّ] فتركه لبس باحمن نظرا الى الغاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال [وتقبل]  
 استحسانا [الشهادة على الشهادة] فصاعدا لكثرة الحاجة في كل حق [الا في حد] من الحدود  
 [وقرد] فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة والنقصان بتداول الالسنه وفيه اشعار بانها تقبل في  
 التعزير وهذا رواية عن ابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح انها لم تقبل كما في الاختيار [وشرط



لها [ اي لقبول شهادة الفرع ] تعذر حضور الاصل [ لادائها بأحد من الاسباب الثلاثة ] هوت [ اي هوت الاصل كما في الهداية وغيرها لكن في قضاء النهاية و غيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حيوة الاصل [ او مرض ] لاياتي معه مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرة كما في المنية وكذا احبس الاصل في سجن الوالي واما سجن القاضي ففيه خلاف كما في المحيط [ او سفر ] شرعي في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث او حضر الاصل مجلس الحكم امكه البيتوته في منزله لم نقبل شهادته و نقبل عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات و لو كان الاصل في المصر لم نقبل عنده وفي رواية عن محمد رح و نقبل عندهما كما في الخزانة [ و ] شرط لها [ شهادة عدد ] من اثنين فصاعدا [ عن كل اصل ] من رجلين او رجل و امرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى مع رجل آخر كما في فاضلخان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر كما في النهاية [ لا ] يشترط [ تعائر فرعي هنا ] الاصل [ و ] فرعي [ ذلك ] الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة احد الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفروعان على آخر وقد جاز ذلك كما في النهاية [ و قبول الاصل ] اي اصل كل من الفرعين عند التكميل [ اشهد ] عند الحاجة امر من الاشهاد فلو اشهد رجلا وهناك رجل يسمعه لم يجز له ان يشهد [ على شهادتي ] فلو لم يذكره لم يجز خلافا لابي يوسف رح فانه معلوم كما في المحيط [ اني اشهد بكذا ] اي بان فلان ابن فلان ابن فلان افرعندي له بالف درهم والحيلة بدل من المجور وفيه اشعار بانه يجب ان يقول عند الفرع وقت التكميل كما يشهد عند القاضي فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه في الهداية وغيرها لكن في المصارح ان تأخير هذا القول عن الامر ليس بختم [ و ] يقول [ الفرع ] اي فرع كل عند القاضي [ اشهد ان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا ] نقدمه على ما باني ليس بختم وقوله فلانا مشعر لوجوب ذكر اسم الاصل كاسم ابيه وجده كما في الخزانة [ وقال ] فلان [ لي اشهد على شهادتي بذلك ] هذا مما لابد منه خلافا لابي يوسف رح كما في فاضلخان فيحتاج الاشهاد في العربي او الفارسي الى ثلث شهادات او كافات و الاداء فيهما الى خمس منهما و الاحسن الاتصر ان يقول ( و بقر الاصل اشهد على شهادتي بكذا ) و الفرع ( اشهد على شهادة فلان بكذا ) على ما قال المصنف وهذا مختار الفقيه ابي جعفر وابي اللبث والامام السرخسي وهو اسهل وايسر وذكره محمد رح في السير الكبير كما في المحيط وغيرها وهو الاصح كما في الزاهدي فيحتاج الاشهاد و الاداء الى شينين او الكافين وفي الاختبار الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال الخصاف ان يقول الاصل اشهد بكذا واشهدتك على شهادتي بكذا و الفرع اشهد ان فلانا شهد عندي

يكذبا واشهدني على شهادته فلمرني ان اشهد على شهادته ليكون ابعد من الاختلاف فيحتاج  
 الاشهاد الى خمس شينات والاداء الى ثمان [ وصح تعديل الفرع ] الذي هو عدل عند القاضي  
 [ الاصل ] الذي لم يعلم عدالته بان قال هو عدل ومن عهد رح انه لا يصح كتعديل نفسه وفيه ايماء  
 الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل او لا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاص وعن  
 ابي يوسف رح انه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كافي المحيط والى انه يجب ان يكون  
 الاصل عدلا فلا يجوز من الاصل او فسق او اعساي او ارتك لم تقبل شهادة فرعه كافي الخزانة والى انه  
 لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدالته قبل شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كافي  
 الذخيرة [ و ] صح تعديل [ احد الشاهدين ] الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع [ لآخر ]  
 الذي لم يعلم عدالته لانه من اهل التزكية وقيل ان تعديله لا يصح لانه متهم بانه يريد تنفيذ  
 شهادته كافي النهاية وغيره ولا يخفى انه مغن عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا  
 حضر وقد صح ذلك كافي القدوري [ وانكار الاصل ] قبل موته اربعين حضوره الشهادة في هذه  
 الحالة [ يبطل شهادة الفرع ] فان شهد لم تقبل فان التحميل شرط وفيه ايماء الى ان انكار الاشهاد  
 مبطل والى ان الاصل لو نهي الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه وفيه خلاف كافي المحيط والى ان حضور  
 الاصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كافي حضوره بعد القضاء بناء على ان القضاء بشهادة  
 الاصل او الفرع كافي قضاء المنية [ ومن اثر ] اقرارا حقيقيا او حكما بلا اكراه [ انه شهد دورا ]  
 بالفسم اى كذبا [ شهر ] اى بعث به القاضي الى اهل سوقة وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن  
 مرقيا فالى اهل محلته وقت العصر اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي ان القاضي يقرئكم السلام و  
 يقول انا وجدنا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس [ ولم يعزّر ] ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما  
 فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كافي الحقايق ويغتنى بقوله وقال يضرب وجيعا ويحبس تاديبا ولا  
 يسود بالاجماع كافي السراجيه ولا يبلغ تعزيرة الى اربعين عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح وقال  
 الحاكم ابو محمد رح الكاتب ان رجعا تائبا لم يعزّر بلاخلاف ومصرّا يعزّر بالضرب بلاخلاف وان لم يعلم  
 فمحل الخلاف ثم اذا شهر وعزّر فتأب فان كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وان كان مستورا لم يقبل  
 ابدا وكذا عدلا كافي رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها تقبل وعليه الفتوى كافي النهاية وانما  
 عمم الاقرار ليشمل مثل ما اذا شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او براءة هلال ثم مضى ثلثون يوما  
 ولم ير الهلال بلاعلة او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر وبقطع شجر ثم يوجد قائما وفي الاقرار اشارة الى  
 انه لو قال غلطت او اخطأت اوردت شهادته لتهمه او خلل او غيره لم يشهر ولم يعزّر والى انه لا يثبت  
 بالبينة اصلا لانه نفى الشهادة كافي الكافي وغيره والاكتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطانة

في الأسواق مع الضرب لم يجز في غير شامد الزور الا ان القاضي الامامي قد نقل من العملة انه جاز في غيره كتارك الصلوة عمدا \*

[ فصل \* لا رجوع ] صحيح [ عنها ] اي الشهادة [ الا عند قاض ] لانه فسخ الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او شهدت بوزر فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستحلاف الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاكتفاء مشعر بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمان على ما قال بعض المشايخ كما في الصغرى [ فان رجعا عنها قبل الحكم ] بها [ سقطت ] الشهادة من حيث الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها [ ولم يضمننا ] اي الراجعان لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهرا كما في الكافي [ و ] ان رجعا [ بعده ] ام الحكم [ لم يفسخ ] الحكم لان الاول يرجع بالقضاء [ وضمننا ] عندهما وكذا عنده على الاصح كما في الخزانة [ ما اتلفاه ] من المال او المنفعة [ بها ] اي بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعض الا اذا عوّض لانهما لم اتلفا ما للمشهود عليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انهما لم يعززا وقد عزر او لعله اكتفى بالسابق والى ان المدعي لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضي لانه ملجئ في الحكم ولذا لو امتنع عنه بعد التعديل يائمه ويعزرو ويعزل كما في الكافي [ اذا قبض ] المدعي ظرف ضمنا [ مدعاه ] من الدين المجبرين او العين او غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون القبض لانه يملك بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض [ والعبرة ] في ضمان الراجع من الشهود وعدمه [ للباقي ] منهم [ لا للراجع ] والا يفضي الى الحكم بالضمان مع بقاء الحق للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان [ فان رجع احد ثلثة ] من الشهود [ لم يضمن ] ذلك الاحد الراجع لبقاء مبقي الحق [ فان رجع آخر ] من الاثنين الباقيين [ ضمنا نصفا ] من المقبوض لان الاتلاف يضاف اليهما [ وان شهد رجل وعشرون ثم رجعا ] اي الرجل والعشرة على التغليب [ فعلى الرجل سدس ] من المال وعلى العشر خمسة اصداس منه [ عند ابي حنيفة رح ] فان كل اثنين منهن كرجل والزائد على هذا [ و ] على كل من الرجل والعشر [ نصف عندهما ] لانهن و ان كنن كرجل [ وان رجعن ] ام العشر [ فقط ] فلا رجوع منه [ فعليهن نصف ] اجماعا لان الاعتبار لما بقي من النصف [ وضمن العرع ] لا الاصل [ ان رجع ] الفرع [ هو ] للعطف [ والاصل ] جميعا لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد رح ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما ونماه في المضمرات [ و ] ضمن [ المزكي ] اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجم قال هم عبيد وقد علمت ذلك ضمن الدية و قال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجع هو

والاصل والمزكي فان شهادتهما علة العلة كما في الكشف [ لا ] يضمن عندهم [ شاهد الاحصان ] اذا رجع لانه اثبت للزاني خصالا حميدة هي كونه حرًا مسلما دخل بامرأة بنكاح صحيح وذا ليس بهوتر في اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر روح لان مكمل العقوبة كللوجب [ و ] ضمن [ شاهد اليمين ] اى يمين في ضمن شرطية اذا رجع [ لا ] شاهد [ الشرط ] منها فلو شهد شاهد انه قال رجل لغير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق وشهد آخر انها دخلت فقضي عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب المتلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعضهم منهم فخر الاسلام والصحيح انه لم يضمن واليه مال السرخسي كما في الكفاية فالضمير في قوله [ اذا رجعا ] للمزكي وشاهد الاحصان واليمين والشرط كما ان الطرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الاقرار ] \*

اقره ههنا واخره عن الشهادة لانهما حجتان الا انها قاصرة [ هو ] في اللغة اثبات الشيع باللسان او بالقلب او بهما وضده الانكار دون السجود فانه مختص باللسان كما في المفردات وفي الشريعة [ اخبار ] اى اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا ويدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغرى [ بحق ] اى بما يثبت ويسقط من عين وغيره لكن لا يستعمل الا في حق المالية كما مر فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه [ لاخر عليه ] اى لغير المخبر على المخبر وبه يحترز عن الانكار والدعوى والشهادة ولا ينتقض على ما ظن باقرار الوكيل والولى ونحوهما لنيابتهم مناب المنوبات شرعا [ وحكمه ظهور المقر به ] اى المخبر به للمقر له عليه [ لا انشاء ] اى لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة الا اخذه عن طيب نفسه فانه تمليك مبتدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وجمعهما مبالغة في رد ما مال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العمادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خبرا [ فصح ] اى فقد صح [ الاقرار بالخمر للمسلم ] لانه ليس بتمليك فيومر بالتسليم اليه [ لا ] يصح الاقرار [ بطلاق او عتق مكرها ] لانه ليس بانشاء والا فقد صح ولو من المكروه وفيه اشعار بانه لو اقر بهما هازلا او كاذبا بلا اكراه لصح ذلك وفي اكراه قاضيان انه لم يصح ديانة [ فلو اقر حر ] فان اقرار العبد وان صح في الحد والقود لكنه لم يصح بالمال [ مكلف ] فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان ماذونا وصح اقرار المكران كما

هيأتي [ آتق شح ] اقراره [ ولو ] كان ذلك الحق [ مجهولا ] لا يدري ولو كان انشاء لم يصح  
 لانه تملك مجهول وفيه اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولا لم يصح فلو قال لزيد على الف  
 درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدى الف درهم لان المقضى عليه  
 مجهول كما في الكفاية والمتبادر فحش الجهالة فلو اقر لواحد من الناس لم يصح ولا أحد هذين صح  
 كما في الكرماني واطلاق الجهالة لا يخلو عن شيء فان كل تصرف يشترط لصحته اعلام الحق فيه  
 لم يصح الاقرار به مجهولا فلو اقرانه باع او اجار شيئا لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا  
 لم يشترط كما اذا اقرانه غصب او ادع ما في كيس وتماحه في الكافي [ ولزمه ] فيما اقر بمجهول  
 [ ببيانه ] ولو مفصولا فلو لم يبين اجبره القاضي على بيانه [ بما له قيمة ] من المال ان كذبه المقر له  
 فيما بين لغيره والا لم يكن عليه شيء آخر فلو قال له على شيء وبين درهم صح ولو قال غصبت  
 منه شئ وبين زوجته او ولده او كفأ من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح [ والقول له ]  
 اى للمقر مع يمينه [ ان ادعى المقر له اكثر منه ] اى مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه  
 لو انكر الاقرار بمجهول و اريد اقامة البينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة  
 وتماحه في الجواهر والتحفة [ ولا يصدق ] المقر [ في اقل من درهم في ] قوله [ له على مال ]  
 او مال قليل لان ما درنه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال درهم او دينين وكان  
 عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم [ و ] لا يصدق في اقل [ من النصاب ]  
 العشرين او المائتين [ في ] قوله له على [ مال عظيم من ذهب او فضة ] او درهم او دينار لانه  
 النصاب عند الناس هو العظيم منها وعنه انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كما في  
 الهداية والاصح ان الازل منه في حق الغني والثاني في الفقير كما في الكرماني [ و ] لا يصدق  
 في اقل [ من خمس وعشرين في ] قوله له على مال عظيم من [ الابل ] لان العظيم المطلق  
 والعدد الواجب الزكوة من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثلثين  
 و اموال عظام مقدرة بثلاثة نصاب [ و ] في اقل [ من قدر النصاب قيمة في ] قوله له على مال عظيم  
 من الحنطة او النحاس او غيرهما من [ غير مال الزكوة ] ولو قال مال نفيس او كريم او جليل  
 لزمه ما يتان كما في الكفاية [ و درهم ] في الاقرار [ ثلثه ] من الوزن المعتاد لان الدراهم جمع  
 الرباعي فهو مشترك بين جمع القلة والكثرة والمتيقن من الافراد الثلاثة [ و درهم كثيرة عشرة ]  
 لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة و اقل جمع الكثرة احد عشر فالحمل على ما هو  
 اكثر جمع القلة من عشرة اولى لانه المتيقن و هذا عنده و اما عندهما فما يتان لانه كالمال العظيم  
 وفي شاة كثيرة اربعون و ابل كثيرة خمس وعشرون و اما حنطة كثيرة فخمسة اوسق عندهما  
 ولا رواية عنه و الحنطة الكثيرة عشرة اقفة و كذا كل ما يكال او يوزن كما في اللّم [ و كذا ]

درهما في الاقرار درهم لانه اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره  
 ان في كذا دينارا ودينارين لانه كناية عن العدد واقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد رح  
 كذا درهم بالجزم مائة درهم حملا على مائة درهم وفيه اشارة الى ان تمييز كذا قد يكون مجرورا  
 بالاصافة فان محمد رح هو الامام في العربية مع ان في مغني اللبيب انه قول الكوفيين فالرضى  
 المخطي له بكونه خارجا عن لغة العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه انه مبني على عدم تمييز  
 العامة [ وكذا كذا ] درهما او كيلا او وزنا [ احد عشر ] بلا واو لانه اقل عدد مركب يصلح ان  
 يكون تفسيره وتعليل الكافي لكذا دينارا يقتضي ان يكون اثنى عشر وقس عليه هاتر ما سيأتي  
[ وكذا وكذا ] بالواو [ احد وعشرون ] لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تفسيره  
[ ولو ثلث ] لفظ كذا [ بلا واو فاحد عشر ] لان احدا منها مكرر اذ لا نظيره في المركبات العددية  
 ويتلقى جواب لو بالغاء عند الفقهاء [ و ] لو ثلث كذا [ مع واو مائة واحد وعشرون ] لانه  
 اقل اعداد ينكر مع واوين والاكثير في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل [ وان ربع ] كذا  
 مع واو [ زيد الف ] فهو احد وعشرون ومائة والف [ و ] له [ ملى ] انا [ و ] له [ قبلي ] بكسر  
 العاف وفتح الباء اي عندي كما في الغاموس وغيره [ اقرار بدبن ] له عليه فان على صبغة ايجاب  
 محله الذمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرمانى وكذلك قبلي وقال القدوري انه امانة والاول  
 اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي ورقبتي ودبن واجب وحق اقرار بدبن كما في  
 اللم واختلف في قوله ( مرا فقلان ده درم دادنى است ) [ وصدق ] المقرانه وديعة [ ان وصل به ]  
 اي بقوله له ملى اذ قبلي درهم فوله [ هو وديعة ] لان المعنى حفظ درهم فيكون محازا علاقته الحلول  
 وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون وديعة ايضا وهو دين لترجيحه وان وصل  
 العارية كان قرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصدق انه وديعة لانه حينئذ يكون كالراجع  
 عما اقر به فلا حاجة الى قوله [ وان فصل لا ] يصدق [ وصدى اومعى و نحوه ] مثل في كيمى  
 او صندوقى او ببتي اقرار بانه [ امانة ] لانها بالعين اولى من الدين [ وقوله لمعى الالف ] عليه  
[ اتزبها ] امر معناه خذ بالوزن الالف الواجب لك ملى [ او قضيتكها ونحوهما ] مثلا انتقدتها  
 او اقعده فاقبضها او انرائتني منها او تصدقت بها على [ اقرار ] الا اذ تصادقا انه سخوية لان الاصل  
 اعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختيار والكافي ونحوهما  
 لكن في الصغرى قضيتك اقرار وعن ابى يوسف رح انه ابرأى منها ليس باقرار [ ومائة ودرهم ]  
 او درهما او صاع من البر وعبارة مما يكثر في الذمة [ او ] مائة [ و ثلثة انواع ] او افراس  
 او غيره مما يقبل في الذمة [ دراهم ] في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اكتفوا به  
 لانه مما يكثر وجوبه في الذمة من الموزون والمكيل والمعدود المتقارب [ وثياب ] في الثاني

لأنهم ذكروا بعد مدين ما يفسرهما كثلثة وعشرون ثوبا فالدرهم والنياب خبران للمبتدئين مرتين واد معنى الوار بقريئة الاتي وانما عدل صورة لئلا يتوهم كون الحكم انما يون عند اجتماع فمن الظن ان الواواحسن واعلم ان الاصل في الباب ان الحجبين ثمن فيثبت في الذمة ولوعينا وغيرهما من الموزن والمكيل والمعدود المتقارب يصلح ثمننا بالوصف فيثبت في الذمة الا اذا عين واما نحو الحيوان والثوب فلم يصلح ثمننا اصلا فلم يثبت في الذمة الا اذا لم يكن بمقابلته مال كما في النكاح والعنق والسلم والديات فحيثئذ يثبت في الذمة كما في النهاية وغيره [وفي مائة وثوب او] مائة [توبان] اوفرس افرسان اوغيرهما مما يقبل في الذمة ثوب وثوبان و [يفسر المائة] المبهمة اذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قاضيخان لو قال الف وثوب او شاة او بعير اوفرس لزم النياب او الشياه او الابعرة او الافراس [والاقرار بدابة] اي بغصب دابة كايمة [في اسطبل] اي بيت الدابة وهمزة اصلية اذا الزائدة لم يكن في اول بنات الاربعة الا اذا جرى على الفعل [يلزمها] اي يلزم الاقرار على المقر الدابة [فقط] فلا يلزم الاصطبل عندهما خلافا لمحمد رح بناء على تحقق الغصب في العقار وفيه اشعار بانه لو اقر بثوب في منديل او حنطة في جوالق لزمهما معا بلا خلاف كما اشير اليه في الهداية [وسيف] اي الاقرار بسيف يلزم [جفنه وحمائه] اذا السيف اسم الكل من النصل اي الحديد والجفن بفتح الجيم وسكون الفاء العلاقة والحمائل بالفتح جمع الحمالة بالكسرة يشد به السيف على الخاصة من قطعة جلد طويلة وقال الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه وكأنه مختار المصنف و الا فالمناسب المفرد وفيه اشعار بانه لو اقر بخاتم لزمه الحلقة والفص لان الاسم ينطوي على الكل كما في الهداية [وصح اقراره بالحمل] اي حمل شاة او جارية بان ارضى مورث زيد بحمل جارينه لرجل فورثها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما مالان بالوصية فلزم بعلمها بهما لم يحل الاقرار والاخذ لحرمة الكذب كما في الكرمانى [و] صح الاقرار [له] اي للحمل [ان بين سببا] للملك [صالحا] لتصحيح الاقرار له بان قال لما في بطن فلانة على الف درهم من جهة دين كان لابيه مات وانتقل اليه او مبراث ورثه منه او وصية له من غيره فاستهكتها فان بين سببا عبر صالح بان قال انه باع مني هذه الدار بكذا اقرضني او وهب مني كذا لا يلزمه شيى اذ لا يتصور شيى منه من الجنين وان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كما في الهداية [فان ولدت] ام الحمل [لاقل من نصف الحول] من حين تحقق سبب الملك كموت الموصي والمورث [فله] اي للحمل [ما اقر به] من المال وان كان غلاما وجارية فالمال بينهما في الوصبة واثلاثا في الارث وان كان ميتا فهو لواورث الموصي والمورث وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة فولدت لاقل من سنتين من موت احدهما استحق الولد ما اقر لانه كان في البطن والى انها لو لم يكن معتدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق كما اشار اليه النهاية وغيره [وان اقر] بقرض او غصب

او رديعة او عارية قايسة ارمستهلكة [ بشرط ] الخيار ثلثة ايام نحو لفلان على كذا على اني بالخيار ثلثة ايام [ صح ] اقراره بذلك فلزمه المال لوجود الصيغة الملزمة نحو على او عندي [ وبطل شرطه ] اي شرط الخيار فانه للمفسخ الذي لا يكون الا في الانشاء والاقرار اخبار ولذا لو اقر المدعي عليه بشي ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعي المقر له انه ليس بكاذب فيه عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح و عليه الفتوى كذا ذكره المصنف و غيره [ واستثناء كيلي او وزني ] وعددي متقارب [ من دراهم صح ] ذلك الاستثناء استحسانا [ قيمة ] فيصح الاستثناء من الجنس اي من حيث الثمنية فلو قال له على مائة درهم الا دينارا او قفيز حنطة او خمسين جوز لزمه المائة الا قيمة الدينارا او الحنطة او الجوز وقال محمد رح لم يلزمه شي لان لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء من خلاف الجنس اي من حيث انه لم يصلح ثمنا فلو قال له على مائة درهم الا ثوبا او شاة لم يلزمه شي عندهم لانه لم يدخل في المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال نسائي طوالق الا فلانة و فلانة و فلانة لم تطلق واحدة منهم كافي الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف رح لو قال له على الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة لم يصح كما في النخيرة و الى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرمني لم يصح لانه رجوع عما اقربه على انه اخبار هن ثبوت الشيعي في الماضي والتعليق عما في المستقبل كافي الكوماني [ لا ] يصح [ استثناء الباع ] للمستثنى منه لانه ليس بداخل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف [ كالبناء ] التابع للدار [ والفص ] للخاتم [ و النخل ] للبستان فلا يتناول صدر الكلام فبكون الكل للمقر له الا اذا اقام المقريينة على ذلك كما في فاضحان وغيره والمتبادر انه لو اقر ببناء دار لدخل ما تحته من الارض وكذا لو اقر بالنخل فقبل مقدار ما يكون فيه من العروق النبي لا بقاء لذلك النخل بدونها وقيل مقدار ما ياخذ ظله في كبد السماء وقبل مقدار غلظة وقت الاقرار كافي الظهيرية [ ودين صحته ] اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب رمانك [ مطلقا ] اي غير مقيد باحد الدينين المعروف السبب والمعلوم بالاقرار [ ودين مرضه ] الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقبدا [ بسبب ] حصل [ فيه ] اي المرض [ و ] قد [ علم ] ذلك السبب [ بلا اقرار ] بل بالمشاهدة ويقال له المعروف السبب كما اذا اشترى شيئا وقبض للبيع اذا وقدرأة القاضي او الناس او استقرض شيئا وقبضه كذا لك او استاجر شيئا او استهلكه مالا لانسان او تزوج امرأة مجهور مثلها كذلك [ سواء ] خبر الدينين اي مستويان في الدرجة فلا يرجح احدهما في القضاء على الاخر [ وقدا ] اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب [ على ] دين ثالث هو [ ما اقربه ] ولو عينا في يده [ في مرضه ] لانه يبدأ بالاقوى فالاقوي [ و ] قدم [ الكل ] اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل افرادي فانه اكثر استعمالا [ على الارث ] فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ مما يحتاج اليه [ وان شمل ] الكل اي كل منهما



[ بماله ] فمن الظن ان تنكير الكل انسب بقوله و ان شمل وفيه اشعار بما مر ان الامر ليس بتنمليك والا لم يجز الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة [ ولا يصح ان يخص ] اي يميز المريض باختياره [ غربما ] اي ذا دين من الدينين الاولين من غيرة [ بقضاء دينه ] اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غربما بذلك لصح ونمائه في حجر النهاية [ ولا ] يصح [ اقراره ] بدين او عين [ لوارثه ] عند اقراره فلواقر لابيه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيرة انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرانه بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولاجنبي لم يصح وقال محمد رح ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره لوارثه ومياني وذكر في السواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار للوارث لم يحكم ببطلانه ولم يصرميراثا [ الا ان يصدق البقية ] اي برضي بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمسئلتين على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق يرد فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشكك بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب الحمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخير عندنا وهو المذهب عند محققي البصرية كما في الرضي وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت والبه اشارة لتعليل صاحب الهداية حيث قال لانه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين و حافظه عماد الدين كما في العمادي لكن في وصية الظهيرية ان لا رواية في التصديق قبل الموت لكن في خزانة المفتين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتسروا لهم ان يرجعوا والمعتبر بعده [ فيبطل ] اقراره لغلام جهل نسبه وبولد مثله لمثله [ ان ادعى بسوته ] و صدقه الغلام [ بعده ] اي الاقرار لان البسوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرار الورثة [ لا ] يبطل اقراره لامرأة اجنبية [ ان نكح ] تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار [ ولو اقر ] رجل [ ببسوة ] غلام [ اي ولد كبير فيستعمل البنت ] جهل نسبه [ في بلد هو فيها ] هو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما في النسبة لكن في عناق الكفاية ان المراد ما جهل نسبه في بلد بتولد فيه فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب [ وبولد مثله ] اي الغلام [ لمثله ] اي المقربان يكون الرجل اكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما في المصنوعات [ و صدقه الغلام ] في مدة حياته او ممانه عطف على اقر دون غيرة ولا حالا عن فاعله والا لزم ترك الغلام وانصافه بالتصديق حال الاقرار [ ثبت ] منه [ نسبه ] اي الغلام نصار كغيرة من الورثة ولا يؤثر انكارهم نسبه والمتبادر ان يدعي انه غلام نفسه فلوا ادعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما في الذخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين

وانما اشترط التصديق لشارة الى انه لم يثبت نسبه بمجرد الاقرار والى انه شرط ذلك في المقر له العقل  
فلو كان مير مائل لم يشترط التصديق كما في المشاهير وكانه المراد مما في اعتاق قاضيه ان اشتراط  
تصديق المقر له قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اي تصديق غير العاقل [ وشرط تصديق  
الزوج ] مع الشرائط السليمة الماضية [ او شهادة ] نحو [ فابله ] من رجل او امرأة [ في اقرارها ] اي الزوجة  
[ بالولد ] اي الذكر او الانثى لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين  
الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حجة نامة عنده واما  
مندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت  
النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج اذ لا كما في النهاية [ ولو اقر ] رجل  
[ بنسب من غير ولد ] قريب بينهما كالاخ والعم والجدة وابن الابن [ لا يصح ] اقراره بالنسب وان  
اوجب النفقة والحضانة ولا بد لنبوت النسب من البينة كما في النكفة وفيه اشعار بأنه يصح اقراره  
بالوالدين واشترط فيه الشرائط الثلاثة كما في الكافي والهداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من  
المتن والالتفات انه لا يثبت نسب الام بالاقرار [ وبرت ] هذا المقر له من ذلك المقرلانه وان بطل الاقرار  
في حق النسب على لالزام النسب على الغير لكنه صحيح في حق الارث [ الا ] اذا كان [ مع وارث ]  
ولو بعيدا اذ ارحم فانه لا يرث المقر له حينئذ فلو اقر باخ وله عمة او خالة كان الارث لها دونه لما لم  
يثبت نسبه لايزاحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره  
فانه حينئذ لبيت المال كما في المضمورات [ ومن امر باخ ] له [ و ابوه ميت شاركه ] اي شارك المقر [ في الارث ]  
المقر له سواء كان معه وارث آخر اذ لا لانه يوخذ باقراره فياخذ المقر له نصف ما قبض المقر من النركة  
[ بلا ] ثبوت [ نسب ] لما مروا نما ذكره زدا لما روى عن ابي يوسف وح انه ثبت نسبه من الميت اذا كان  
هو الوارث لا غير كما في المضمورات [ ولو امر احد ابني ميت له ] اي للميت [ على آخر دين ] الف  
درهم مثلا مبتدا ما قبله خبره والجملة صفة لميت [ بقبض ابيه نصفه ] اي اقر بقبضه نصف الدين  
خمسمائة وكذلك ابن آخر [ فلا شيعي له ] اي للمقر من الدين لان الاقرار بالقبض اقرار بالدين  
على الميت وهو غير مضمون [ والنصف ] الباقي خمسمائة [ للآخر ] من الابنين وفيه اشارة الى  
انه لو اقر بقبض الكل وكذلك ابن الآخر فان حلف كان له ان يرجع الى المديون بالنصف ثم المديون  
الى المقر له اذا ترك ابوهما الفاعينا والى انه لو اقر احدهما بدين على ابيهما اخذ الدين نصفه من  
نصيبه وهذا عند الفقيه ابي الليث وقال غيره اخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في  
ذكر الاخر في الاخر من رعاية حسن الاختتام والله اعلم بالصواب \*

## \* [ كتاب الدعوى ] \*

آخرها عن الاقرار وضعاً لانها تكون موخرة عنه طبعاً [ هي ] واحدة الدماوي بفتح الواو وكسرها كما في اول الحقايق غير منوبة لان الفها للتانيث اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمر وما لا اي طلبه لاخت العين او الدين كما في الكرمانني فزيد المدعى وعمر المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغركا في المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشيء الى نفسه حال المسئلة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اسم من المعني الشرعي وهو [ اخبار ] هذا القاضي او الحكم فانه شرط كما في الاختيار [ بحق ] معلوم فانه شرط وفي شمول دعوي المنفعة خفاء والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شيء [ له على غيره ] اي للمخبر على غير المخبر بحضوره كما ياتي ومن الظن انه منقوض بدعوي الوكيل والوفى والوصي لما مر في الافرار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فمرهما مع الاشارة الى الحكم فقال [ والمدعى ] شعراً [ من لا يجبر ] اي لا يكره [ على ] هذه [ الخصومة ] اي الخاصة وطلب الحق فلا يشكل بما كان فيه مخاصماً من وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة اذا تركها [ والمدعى عليه من يجبر ] على هذه الخصومة والحواب فلا يشكل بوصي اليتيم فانه مدعى عليه معني فيما اذا اجبره القاضي على الخصومة لليتيم وانما عرفهما بذلك وعدل مما يقضي التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيهما فقول المدعي من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا حق لغيره عليه والمدعي من يلتمس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر [ وهي انما تصح ] فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالحواب اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعي والفاسدة بخلاف ذلك بان لا يكون ملزمة لشيء على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكله او يكون المدعي مجهولاً في نفسه كما في الكفاية [ بذلك شيء ] اي قول دين از عين [ علم جنسه ] اي جنس ذلك الدين [ وقدره ] بان يقال مشقة متاويل من الذهب او مكائيل من الحنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة دعوي بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما اشير اليه في الخزائن والى انه لا يشترط بيان النوع كالربيع والصفة كالجيد والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية الا انها شرط كما في الذخيرة وغيرها وذكر في مداينات النية ان بيان قدر الكاغذ ووصفه ومقدار المال شرط في دعوي قبالة في يد الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط [ و ] بذلك [ انه ] اي الشيء المعين بقريضة قوله [ في يد المدعى عليه ] اي في تصرفه بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن انه تسامل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على

مقارفي يد غيره لم يصرب هذا ذايد ولذا لو علم به القاضي امر بالتسليم اليه والى انه لو اخذ شيئا من رجل على انه ملكه ثم ادعى واثام بينة على ذلك نقبل لانه الخارج بالحقيقة كما في العمادي [ وحي ] دعوي [ المنقول يزيد ] على ما ذكر من الجنس والقدار وانه في يد المدعى عليه قوله [ بغير حق ] لاحتمال ان يكون محبوبا بمثل الثمن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بانه يزيد في العقار ايضا عند بعض المشايخ كما في قاضيهان والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشرط وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعي بلا ذكر انه في يده بغير حق لم نقبل والاصح انه تقبل كما في خزانة المفتيين [ وحي ] دعوي [ العقار لا يثبت اليد ] اي يد المدعى عليه [ الا بحجة ] اي بينة تامة فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقرب به ذواليد وقيل ان اليد يصح بالاقرار كما في الهداية فيحلف على الملك حينئذ فلو اقرب امر بتوك التعرض لكن لا يقبل البينة على الملك بدون اثبات اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوي بالاقرار باليد والى ان في المنقول اثبت اليد بالاقرار والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها تقبل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا من سمع او معائنة لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم عن ذلك فانها شهادة بالملك للبايع والملك لا يثبت بالاقرار الكل في العمادي [ او علم القاضي ] باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات [ والمطالبة به ] اي انما تصح بمطالبة المدعي والمدعى عليه بالمدعي عينا كان او دينا منقولا او عقارا لان فائدة الدعوي اجبار القاضي المدعى عليه على ايفاء حق المدعي وذا لا يجوز للقاضي الا اذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطينيه وقيل يصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما في الخلاصة وغيره [ واحضاره ] اي باحضار المدعى عليه ما يدعيه المدعي مجلس الحكم اذا ثبت اليد كما اذا شهدوا انه في يده قبل هذا بسنة فانها تقبل لان الثابت لا يزول بالشك [ ان امكن ] احضاره بان لا يكون له حمل ومؤنة كالسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان الى مجلس القاضي الا بالاجرة ولا يمكن رفعه بين واحدة او يختلف سعره في البلدان على الخلاف لم يجبر على الاحضار فان كان صبرة او قطيعا او رحي فلقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا لسمع الدعوي والبينة ويقضي ثم اذا كان خارج المصو ثم يمضيه كما في العمادي وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا يقبل [ ليشير اليه ] اي المدعي [ المدعي ] عند الدعوى [ والشاهد ] عند ادائها [ والخالف ] اي المدعى عليه عند الاختلاف لانه شرط الاعلام باقصى ما

يمكن وذكر في القاعدي الاحتياط ان يجمع الخالف بين الاشارة بالاصبع وبين اسم الاشارة والمشار اليه فيقول ( كما مر بين محمد طيب الصلوة والسلام بدین جت کہ دعوی می کند چیرزی دادنی نیست ) كيلا فينوي بالاشارة ثبوته فيكون صادقا في يمينه كاذبا في انكاره [ وذكر قيمته ] اي انما يصح بذكر قيمة مال [ ان نعذر ] احضاره بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى بانفاق الروايات كما في يمين قضاء الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان فايما يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادى وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد اخل عينه او مثله في المسلمي واما اذا اراد اخل قيمته في القيمي فيجب ان يكتفي بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة [ و ] ذكر [ الحدود ] جمع الحد هو ما يتميز عقابه عن غيره مما لا يتغير كاللدور والاراضي فالسور والطريق والنهر لا يصلح حدا لانه يزيد وينقص ويخرب وهذا عنده خلافا لهما وهو المختار عند شمس الاسلام [ الاربعة او الثلاثة ] عند الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون مثلثة وعن ابي يوسف رح يكفي الاثنان وقيل الواحد [ في ] دعوي [ العفار ] لانه عرف بها وفيه رمز الى انه يبدأ بها شاء منها وعند الشيخين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يحل ولو مشهورا وهذا عنده خلافا لهما فلو لم يحل ونفي بصحة ذلك نفذ والى ان ذكر المصر والقرية والمحلة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاضي يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالاعم دار في بلد كذا في محلة كذا في سكة كذا الكل في العمادي وانما اشترط ذكرها اذا انكر المدعى عليه واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تضر بالاقرار كما في القاعدي [ و ] بذكر [ اسماء اصحابها ] اي الحدود [ و ] اسماء [ نسبهم ] اي آباء الاصحاب [ الى ] اسماء [ الجد ] اي اجداد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف رح لم يشترط ذكر الجد واليه ذهب بعضهم والاول الصحيح فلو قضى بالاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو اشهر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي اضافة الاصحاب اشعار بانه لما ذكر المالك فيقول لزيق ارض المملكة في يد الفلاني ولو اكتفى باليد يصح على المختار ولزيق ارض وقف على مسجد في يد الفلاني ولزيق ارض من تركة الفلاني لا ارض ورثة فلان للجهالة كما في العمادى [ واذا صحت ] الدعوى بما ذكر [ سال القاضي الخصم ] اي المدعى عليه [ عنها ] اي عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار واليمين والحاصل ان القاضي امر المدعي بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا التماس المدعي وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدعي اخبر تني بخبر فماذا اصنع فان التمس الموال عن جوابه مال عنه وفيه رمز الى انها اذا فصلت قال له قم فصحت دعواك وانما ترك معاملة القاضي مع الخصمين

قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء صكت حتى يمتد المدعي بالكلام او تكلم اولا وقال ما نكما فان حشمة القضاة قد يمنعهما عن ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان في التكلم تهيج الفتنة كما في قضاء المبسوط [ فان اقر ] الخصم بما يدعيه المدعي اقرارا بالعبارة او الكتابة فانها احدى اللعائين وذلك كما اذا برئ من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب اقراره [ او انكر ] انكارا صريحا او غير صريح كما اذا قال لا افر ولا انكر فانه انكار عدهم وما روي انه اقرار غير ظاهر فيجبس حتى يقر فغلط على ما اشير اليه في المنية [ وما ] القاضي [ المدعي ] في صورة الانكار [ بينة ] على ما ادعاه [ فاقام قضي ] في الصورتين [ عليه ] اي الخصم وفيه توسع فان القضاء بالاقرار الزام للخروج عن موجب ما اقربه لانه حجة بنفسه وبالبينة جعلها حجة لتوقف حجيتها على القضاء والكلام مشير الى ان المدعي عليه لو سكت فاقام المدعي بينة لم يقض عليه وفي رواية قضي كما في المنية والى انه لو انكر وانام بينة ثم اقر قضي عليه بالبينة كما قال بعض المشايخ والاقراب الى الصواب ان يقضي بالافراد على ما قال آخرون كما في العمادى [ وان لم يقيم ] المدعي البينة بان يقول لا شهدت لى او هم غيب او مرضى [ حلفه ] اي الخصم وفيه اشارة الى انه انما يترتب التحليف على صحة الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والوفد وغيرها وتماه في العمادى والى انه لو حلفه المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي فيحلفه القاضي كما في شهادات المنية وينبغي ان يقيد التحليف فانه انما وسعه ان يحلف اذا ظن ان المدعي مبطل في دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه صادق لا ينبغي ان يحلف كما في فاضيلان [ ان طلبه ] التحليف [ خصمه ] هو مشترك مرفايين المدعى عليه والمدعي وهو المراد فهو احسن فلو استخلف المدعي بعد ما حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند ابي يوسف رح الا في قلائل منها تحليف الشفيع انه ما ابطال شفيعته وتماه في العمادى وينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه يحلف قبل طلب الوصي والوارث بالاجماع انه لم يستوف دهنك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها [ فان نكل ] اي امتنع عن الحلف [ مرة او سكت ] عنه [ بلا آفة ] من خرش او طرش او غيره [ وقضي ] له عليه بالمال [ بالنكول ] اي بسبب الامتناع عنه [ صح ] ذلك القضاء ونقل عند عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار ولو قال بعد القضاء انا احلف لم يلتفت اليه وفي الواهها وفي ثم وثم دون العاء اشعار بانه لا يشترط القضاء على فور النكول فيجوز ان يمهله يومين او ثلثة ولو بعد عرض اليمين ثلثا كما قال الخصاص وقال غيره انه يشترط وفيه اشعار بانه لابد ان يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمادى وقوله بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضا لكنه حكمى وهو كالحقيقي في الحكم على الصحيح كما في الهداية والكافي فمن اظن انه مستدرك بل موهم كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون

بقوله نكل شاملا لدعوى النكول وقوله سككت معناه سككت من جواب المدعي لمن ما ذكرنا من الروايتين [وعرض اليمين] على المدعي عليه في صورة النكول [ثلثا] من المرات بأن يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه ثم يقول احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعيه و هو كذا وكذا ولا شيء منه فان ابى ان يحلف يقول كذلك ثم و ثم [ثم القضاء] عليه بدعوى المدعي [احوط] وادى فهو ليس بأمر لازم في ظاهر الرواية وعنهما ان العرض ثلثا لازم فلوقضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما في قضاء المنية [ولا يرد اليمين] من مدعى عليه [على المدعي] و ان كان له شاهد واحد [وان نكل خصمه] للحدث المشهور الكائن كالتواتر البينة على المدعي واليمين على من انكر ادعى عليه وفيه اشعار بانهما لو اصطحا ان يحلف المدعي ويضمن المدعي عليه المال كان الصلح باطلا و المدعى على دعواه كما في النهاية [ولا يحلف] المنكر عنده خلافا لهما [في] تسعة امور صورة واكثر من عشرين معني [نكاح] اى نفس النكاح او الرضي به او الامر به فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة نكاحا على الآخر وهو منكروه لم يحلف عنده بل تعلق حتى وجد البينة ولها دفعه بتحليف انها ان كانت امراتك فهي طالق ويحلف عندهما فعند ابي يوسف رح (باسه كويرا زن نكر ده) وعند محمد رح (باسه كويرا زن تويت ودين حال) وهو احوط كما في الفاعلى [درجعة] بان يدعي احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة يثبت بقوله في الحال [و] في [فج ايلاء] اى في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعي احدهما على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل المدة يثبت الفج بقوله [واستيلاد] اى طلب ولد بان يدعي احد من الامة والمولى او الزوجة والزوج انها ولدت منه ولذا حيا او ميتا كما في فاضيلان لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لم يتصور لان النسب يثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه تصويرهم [ورق] بان يدعي احد من المعروف والنسب على الاخر انه عبده والمراد بالنسب النسبة والحال كما اشير اليه في العمادي وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان معروف الحال فهو حر او عبد بيقين فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطلان الظاهر انه لم يظهر وجهه [ونسب] ثبت باقرار المنكر بان يدعي احد من المعروف والمجهول انه ولده فلو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بلا خلاف كما في الكافي [ورلاء] اى ولاء العتاقة او ولاء المولاة بان يدعي احد من المعروف والمجهول على الاخر انه معتقه او مولاة فلا يحلف عند ابي حنيفة رح في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف القضاء بالنكول والنكول جعله بذلا واباحة صيانة عن الكذب الحرام والبذل لا يجري في هذه الامور ويحلف عندهما

لانهما جعلتا النكول اقراراً بحياته عن اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف على صورة  
انكار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم و الفتوى على قولهما كما في الكافي  
و الملتقي وهكذا في الاختيار معللاً بعموم البلوى وذكر في النهاية قال المتأخرون ان المدعى  
ان كان متعنتاً ياخذ القاضي بقولهما ومظلوماً بقوله [ و ] لا يحلف عندهم في [ حلف ] هو خالص  
حق الله تعالى كحلف الزنا والشرب والسرقة او مغلب حقه تعالى كحلف القذف فان حق العبد فيه  
مغلوب فلو ادعى احد على احد قذفه بالزنا لم يحلف [ و ] كذا في [ لعان ] بان ادعته على الزوج بالقذف  
لانه كالحق يندري بالشبهة والاكتفاء مشعر بانه لم يحلف في غير ما ذكر وفي النظم وقاضيهان انه  
لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواءا ثم استثنى من الامور التسعة فقال [ الا اذا ادعى ]  
على المجهول اى لا يحلف منكر وقتاً في شيء منها الا في وقت ادعاء مدعي [ في ] ضمن واحد  
من المذكورات مثل [ النكاح ] والرجعة وفي ايلاء [ والنسب ] والاستيلاد والولاء والرق  
[ مال ] فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتعزير  
[ كمهر ] معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين [ ونفقة ] في الادعائين او ادعاء كونه ولداً  
وام ولد او معتقاً او عبداً له [ وارث ] في ادعاء الزوجية او القرابة من الميت ولما احتاج الباقي من  
المستثنيات الى تفصيل اشار اليه فقال [ وحلف ] بالاتفاق [ السارق ] عند ارادة اخذ المال [ و ]  
ضمن [ بالتشديد ] ان نكل ولم يقطع [ يده ] لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف  
القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر انه نوههم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول  
الا في النكاح والنسب ادعى فيهما مالا والاحسن ان يقدم الحلف واللعان على الصور المختلفة  
ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيهما ما لا كما لا يخفى انتهى ولما انجر الكلام الى ما خلف فيه  
بلا خلاف ذكر بعض آخر منها على طريق الاستيناف فقال [ و ] حلف [ الزوج ] بالاتفاق [ اذا ]  
ادعت [ الزوجة ] طلاقاً [ بلا بينة لها عليه ] فثبت ان نكل [ الزوج ] نصف المهر [ قبل الدخول ]  
[ او كره ] بعده [ وكذا ] حلف بالاتفاق [ منكر القود ] في النفس او الاطراف [ فان نكل في ]  
دعوى [ النفس حبس حتى يقر ] فيقتص منه [ او ] حتى [ يحلف ] فيطلق عن الحبس والا يحبس  
ابداً [ و ] ان نكل [ فيما دونها ] اى النفس [ يقتص ] منه لان الطرف كالمال في وقاية النفس ويجري  
البذل في المال لفائدة قطع الخصومة فيجري في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة  
شروط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سبباً كما اشار اليه الكرمانى وقال ان النكول اقرار فيه  
شبهة فيلزم الدية في الصورتين [ وان قال ] المدعى [ لى بينة حاضرة ] في المصر او في المجلس [ وطلب ]  
حلف الخصم لا يحلف [ الخصم عنده ] ويحلف عند ابي يوسف رح في الصورتين وقول محمد رح مضطرب  
والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة السفر كما في الزاهد



فلو حضرته قبلت طهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات النية والى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستحلف كما قال سيف الائمة لكن قال شرف الائمة هذا اذا ظن انه ينكل واما اذا ظن انه يحلف كاذبا فلم يعز في التحليف كما في قضاء النية [ويكفل] من التكفيل [بنفسه] اي يوخ من المدعى عليه كفيل بنفسه وله ان يطالب وكفلا بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفلا وكفلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفلا بالعين ليحضرها كما في الكفاية واطلافة مغير الى ان القاضي يكفله ولو لم يطلبه المدعى وهذا اذا كان المدعى جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضي بلا طلبه كما في اللم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفا والمدعى حقيقا وعن عهد ر ح انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعى حقيقا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرمانى [ثلاثة ايام] مروية عند ابى حنيفة ر ح ويكفل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرمانى الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية [فان ابى] عن اعطاء الكفيل [لازمه] اي دار المدعى او امين مع الخصم ثلثة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الوضوء والغسل والغداء والعشاء ولا عن العمل الا اذا ادى مؤنته وله ان يلزمه بولده واجرائه فان الراي الى المدعى على الصحيح كما في قاضيان وغيره ويستثنى منه المديونة فانه لا يلزمها الا امينة كما في الهداية ومن القضاة للناخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء الذخيرة وتماهه في الكفاية [و] يلزم المدعى الخصم [الغريب المسافر] قدر مجلس الحكم لا غير فان اقام بينة والا يحلف اريدعه فهي جملة معطوفة على قوله يكفل لانه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن المصنف لانه غريب يفيد ان الغريب يلزمه و يكفل ان ابى غيره عن التكفيل [ولا يكفل] الغريب [الا] من ازل المجلس [الى آخر المجلس] اذا الزيادة ضرر بالمسافر لكن في قاضيان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الخزنة انه يكفل يوما وعند الاخلاف القول لمنكر الإقامة لانها اصل و[الحلف] الذي يقضي بالنكول عنه يكون [بالله] دون غيره فلو حلفه القاضي به فنكل فقضى به لم ينفذ كما في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار والى لا يحلف الاخرس الا بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فبشير بنعم اذلا كما في الينابيع وغيره [لا] يحلف [بالطلاق والعتاق] ونحوهما فانه حرام [فان الح] وبالغ [الخصم] على التحلف به [قبل صح] ذلك التحليف [بهما في زمانا] لكنرة التحليف بالله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماءهم واموالهم وقبـه اشعار بان اكثرهم لم يحلفوا بهما و التزم الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيان وغيره

ولهذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق اختلفوا في كفره كما في سيرة المصنرات وتمامه من في الايمان [ويعلم] جواز اللقاضي [بصفاته] بلا عاطف والا لتعدد اليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالله الطالب الغالب المدرك للملك الحي الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردد فان الاسماء توقيفية وفي الخلاصة والذخيرة وغيرهما انه لا يغلف عند اكثر المشايخ وفي فاضيلان انه لا يغلف بان يقول بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلف الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرمة اليمين اذ لا يتلوا عليه ان الذين يستنرون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا الاية كما في الاختيار و[لا] يغلف وجوبا [بالزمان] اي في الوقت الشريف كادل الجمعة وآخرها وليلة القدر لان فيه تأخير المدعي [و] لا [للمكان] الشريف كمين الركن والمقام وبين الروضة والمنبر والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف رح انه يوضع المصحف في حجرة ويقرأ الاية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في المصنرات [و] يغلف غير المسلم مما اعتقده فحيث [حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار] وقال الشيخان ان المجوسي حلف بالله لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلث الا بالله كما في الكافي وفيه اشعار بأنه يحلف بالله وحده لان التعليق لزيادة تأكيد كما في الاختيار [والرئيسي] وغيره من المشركين [بالله] وحده لانهم قالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله رفق فلا يغلف بالصنم وغيره كما في الكرماني [ولا يحلف] احد من الفرق الاربعة [في معابدهم] ومكان عبادتهم للنهي عن تغطيته [ويحلف على الحاصل] من سبب هو فعل يرتفع كبيع او عصب برفع بالا قالة او الاسترضاء وسيأتي [نحو بالله ما] ثبت [بينكما] بيع قائم في الحال اذا ادعى انه اشتراه [او] ما بينكما [نكاح قائم في الحال] اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المال على مذهبهما في التحليف كما مر [او] بالله [ماهي بائن منك الان] اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعا حلف على السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل آخر من الافعال الحسية [لا] يحلف [على السبب] اي الفعل المرتفع فلا يحلف [بالله ما بعته ونحوه] مثل بالله ما نكحتها وما طلقنها بائنا لانه قد يطرح عليه الا قالة والخلع والنكاح فحيث يتضرر المدعي عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المسكر للقاضي لا تحلفني على السبب فان الانسان قد يبيع ثم يعقل فانه حلف على الحاصل كما في الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية وعن اصحابنا وعن ابي يوسف رح انه لا يحلف الا على السبب وعنه انه يحلف على ما انكره من الحاصل والسبب وهذا احسن الاوائل عند الحلواني وعليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من الحاصل او السبب [الا ان يتضرر المدعي] من راي المدعي عليه الموجب لحلفه على الحاصل [فيحلف] حيث [على السبب] بلا خلاف

نظرا له [ كدعوى شفعه بالجوار فانه ربما يحلف على مذهب الشافعي روح انه لا يجب الشفعة ] فان  
المشتري المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على الحاصل ماله قبله شفعة لانه لا يري ذلك فيتضرر  
الشفيع الحنفي فيحلف على السبب ما اشتره ومن الظن ان المدعى عليه قد يتضرر بمطلان  
الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للغاضي من الاضرار باحدهما والاولى به المدعى عليه لانه متمسك  
بعارض السقوط والمدعي بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء [ وكذا ] يحلف  
على السبب بلا خلاف [ في ] دعوى [ سبب ] اى فعل [ لا يتكرر ] ولا يرتفع برافع لانه لبس مما  
ينضرر به والاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعي اولا يتكرر السبب [ كعبد مسلم يدعى ] على  
سيده [ عتقه ] فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود رقيقا فيتكرر الاعتاق والمرد لا يسترق بل يقتل  
والهروب الى دار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف روح وفي ظاهر الرواية انه  
يحلف على الحاصل كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على حائط غيره او اجرى ميازبا  
على سطحه او رمى ترابا في ارضه او سقى في ارضه نهرا فانه مما لا يتكرر فيحلف على السبب كما في  
الاختيار [ وفي الامه ] ولو مسلمة [ والعبد الكافر ] اذا ادعى عتقهما يحلف سيدهما في ظاهر الرواية  
[ على الحاصل ] ماهي او هو حر في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والحق والسبي و عليه  
ينقص العهد والحق والسبي وعن ابي يوسف روح انه يحلف على السبب وتامة في الذخيرة [ و  
يحلف على العلم ] اى علم المدعى عاه بالمدعى [ من ووث شيئا ] من عين علم ذلك بعلم الغاضي او اقرار  
المدعي او بيينة المدعى عليه [ فادعاه آخر ] فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وفيه  
ايماء الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله اليه خلافا للخصاف والاول المختار وعند الفقيه و  
قاضيخان كما في اللم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات لتحقيق سببه من كون العين  
في يده كما في الذخيرة والى انه لو حلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو نكل عنه قضى عليه  
لكن في هذا التفريع اشكال كما في العمادي [ و ] يحلف [ على البتات ] بالتخفيف اى قطع ما ادعى  
عن المدعي [ ان ذهب ] شيئا [ له ] اى المدعى عليه [ او اشتراه ] المدعى عليه بلا بيينة ثم ادعاه  
المدعي بلا بيينة انه له فالمرهوب له والمشتري يحلف بالله ليس هذا ملكا للمدعي وفيه رمز الى انه لو  
وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كما في العقود حلف على البتات  
وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه  
يرجح جانب الدعاة لزيادة الزجر ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى  
السرقه في يد البائع حلف على البتات مع انه فعل الغير وقيل التحليف على فعل الغير اما يكون  
على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي به فيحلف على البتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل  
قبض الثمن وانكوه الموكل حلف الوكيل على البتات بالله لقد قبضه الموكل اكل في الذخيرة والى انه في

كل موضع يجب الميمين على البتات فيحلفه القاضي على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر نكوله كما في العمادي [وصح فداء الحلف والصلح عنه] أي من الحلف كما إذا توجه حلف على المدعي عليه فأعطى منل المدعي أو اقل أو صالحه عن دعوى الحلف على اقل من المدعي فأنه يصح ذلك ويسقط ولاية الاستحلاف بعده وإنما يصح صيانة لعرضه قال صلى الله تعالى عليه وسلم ذهبوا عن اعراضكم باموالكم وقد روي ان عثمان رضى الله تعالى عنه افتدى يمينه فقبل في ذلك فقال اخاف ان يصيب الناس بلاء فيقال انه بحسب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان يبيع الميمين لانها لم تكن مالا فله ان يستحلفه بعد ذلك كما في الكرمانى \*

[ **فصل** \* ولو اختلفا ] أي المتبايعان مثلاً والروا للاستيناف [ في قدر الممن او المبيع ] فقال البايع ان الثمن الفان او عبداً وقال المشتري الف او عبداً [ حكم ] القاضي [ لمن برهن ] أي اقام البرهان و البينة على ما ادعاه فان الكل مدعي والبينة مرفوعة [ وان ] اختلفا فيه و [ برهنا ] حكم [ لمثبت الزيادة ] أي لبايع اثبت زيادة الثمن و مشتري المبيع لان مثبت الاقل ماكت و لا ينفي الزيادة قصداً بخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض [ وان ] اختلفا فيهما [ أي قدر الثمن وقدر المبيع فقال البايع انهما الفان وعبداً وقال المشتري الف وعبداً وحجاً ] فحجة البايع في الثمن [ أولى ] لانها مثبتة الزيادة [ وحجة المشتري في المبيع أولى ] أي وليّ وحقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك بين اصل المعني والزيادة كما في طلاق النهاية والكرمانى وغيرهما فلا يرد انه يدل على جواز قبول حجة الاقل ولم يقبل اصلاً [ وان ] اختلفا في احدهما اركليهما و [ عجزاً ] عن اقامة الحجة [ رضي ] واحد او [ كل ] منهما اذا قيل له ان لم يرض فسخ البيع [ بزيادة يدعيه الاخر ] والضمير المنصوب للزيادة فانه مصدر [ والا ] يرض واحد منهما [ يتحالفا ] أي اشترك البائع والمشتري في الحلف بالله ما باعه بالف وما اشتراه بالفين فيكتفى بالنفي كما في الاصل و ذكر في الزيادات انه حلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين وما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف فيضم الاثبات الى النفي للناكيد والصحيح هو الاول لان الايمان وضعت على ذلك لانها متعلقة بالمكر وفيه اشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فان المشتري يدعي وجوب تسليمه والقياس ان لا يصح لانه ملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه قياساً واستحساناً كما في المضمرات [ وحلف المشتري اولاً ] في الصور الثلث على الصحيح لانه المكر المطالب بالثمن اولاً ومن ابي يوسف رح ان البائع حلف اولاً وقيل يقرع بينهما كما في الكافي وفيه ايماء الى انهما لو اختلفا في المبيع فقد حلف البائع اولاً فلو اختلفا في الثمن حلف اولاً من يدعي وان ادعى معا حلف من شاء وان شاء اقرع بينهما والى انهما لو اختلفا في جنس العقد فقال احدهما بالمبيع والاخر بالهبة او جنس الثمن فقال احدهما انه دراهم والاخر انه دنانير لم يتحالفا وهذا عند الشيخين والمختار ان يتحالفا كما قال محمد رح والتبادر

من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثمن حلف ايهما شاء لاشتوا ايهما في  
الاكثار والكل في الاختيار [وفسخ] بطلب احدهما [القاضي البيهقي] بعد التحلف فانه لم يطلبه تركهما حتى  
يصلحا على شيىء وفيه اشعار بانه لم يفسخ بنفس التحالف وقيل يفسخ والاول الصحيح كما في الكافي  
[ومن نكل] منهما عن التحلف [لزمه دعوى الاخر] منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال  
[ولا تحالف] احدا اذا اختلفا [في الاجل] اى في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتحالفا  
عند زفر رح [و] كما اذا اختلفا في [شرط الخيار] اى في جنسه او قدره من ثلثه ايام او اقل [و] كما اذا  
اختلفا في [قبض بعض الثمن] او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى  
وفيه اشعار بانهما لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفا وهما لا يختلفان كما اذا اختلفا في الحط والابراء  
ومكان دفع المسلم فيه كما في الكافي [وحلف] منهما [المكسر] اى منكر الاجل وشرط الخيار وقبض  
بعض الثمن [ولا] يتحالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن [بعد هلاك] كل [المبيع] في يد المشتري  
على الصحيح لانه تحالف بعد القبض ويتحالفان عند محذ رح ويفسخ العقد على قيمة الهالك يوم القبض  
وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة  
متولدة فانه لا يتحالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن وعلى العين  
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبغ وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالشمرواما في منفصلة  
غير متولدة منه كالسب فيتحالفان ويفسخ على العين بالاجماع كما في المبسوط وسياقي كلامه دال  
على انه لو كان الثمن عينا لتحالفا لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية [وحلف  
المشتري] في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن [ولا بعد هلاك بعضه] اى لا يتحالفان اذا  
اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة  
ايضا كما دل عليه العطف [الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك] منه اصلا فصير كان العقد  
وقع على القاييم فقط فانه يتحالفان ويفسخ على القاييم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامه  
المشايع ولا يبعد ان ينصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه اى حلف المشتري الا ان يأخذ  
البايع القاييم صلحا ولا يأخذ شيئا آخر ويترك حصة الهالك عند البايع فيأخذ منهما ما اقربه المشتري  
مع القاييم فانه لا يحلف المشتري في هاتين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في نخرىج قوله وقال  
محمد رح انهما تحالفا على القاييم وقبضة الهالك فيردان وقال ابو يوسف رح تحالفا على القاييم  
والقول قول المشتري في قيمة الهالك مع اليمين وتماه في الهداية وانما قلنا في يد المشتري  
لانه لو هلك في يد البايع تحالفا على القاييم عندهم كما في المصنوعات [ولو اختلفا] اى الموجر  
والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياني [في بدل الاجارة] درهمين او درهم [او المنفعة] شهرين وشهرين  
او فيهما معا بان قال الموجر اجرتك الدار شهرا بدرهمين وقال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم

فان لم يقم بينة [تحالفا] فبفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة [كافي البيع] فان كلا منهما عقد معاوضة [والمنفعة كالمبيع والاجرة كالسمن] فحلف الموجر اولا ان اختلعا في المنفعة والمستاجر ان اختلعا في الاجرة واي نكل ثبت قول صاحبه وان برهن قبل وان برهنا فبينه المستاجر ان اختلعا في المنفعة وبينه الموجر ان اختلعا في الاجرة و بينه كل في فضل يدعيه ان اختلعا فيهما كما في الهداية وفي التشبيه اشعار بانه يحلف من يدعي اولا ان اختلعا فيهما وان ادعى معا يحلف من شاء وان شاء اقرع بينهما كما في البيع [و] لو اختلعا في بدل الاجارة [بعد قبضها] اي المنفعة [لا] يتحالغان بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد رح فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد ارتفع بالتحالف والفسخ [و] لو اختلعا في بدل الاجارة او المنفعة [بعد قبض بعضها] اي المنفعة [تحالفا] فيما بقي اعتبارا للبعض بالكل [وفسخت] الاجارة [فيما بقي] من المنافع لا مكان الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة رح لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتحالفا في حقه بخلاف ثم فان الكل معقود عليه [والقول للمساجر] مع اليمين [فيما مضى] اي في المنافع المقبوضة كلا او بعضا فهذا قيد المستثنين كما في الزامدي والمصمرات وغيرهما [واذا اختلف الزوجان] ولو صغيرين او مملوكين حال بقاء النكاح او بعده [في مناع] اهل [البيت] اي فيما يستفيع به من نفسه او مما حصل منه كالعفار وغيره وادعى كل انه له بلا بينة [فلها] بلا خلاف مع اليمين [ما صلح لها] اي ما يختص بالنساء عادة كالامورة والدرع والخمار والملاءة الا اذا كان صابعا او بائعا له [وله] كذلك [ما صلح له] كالعمامة والقلنسوة والقميص والسيف والكباب الا اذا كانت صانعة او بائعة [او] له عند الطرفين مع اليمين ما صلح [لهما] معا كالنفود والاراني والفرش والمواشي والمنازل والكروم والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمين وفيه رمز خفي الى ان الزوج لو كان حرا فهو له وان كانت تطبخ والى ان الزوجة لو كانت معلمة فهو لها وان كان يعينها والى انه لو التقطا سنبلة او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة [وان مات احدهما] اي الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المتاع [فالمشكل] اي ما يصلح لهما [للحي] مع اليمين عند ابي حنيفة رح لان اليد له وقال محمد رح انه للرجل او لوارثه وقال ابو يوسف رح ان ما جهز به مثلها فلها او لوارثها والباقي له او لوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صلح له او لها فهو له او لوارثه او لها او لوارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والسامعي رح ان المشكل بينهما وعنهما ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ليل ان المشكل للزوج حيا و لورثته ميتا وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب

البيت إلا ما بلى للرجل من الثياب فهذه مضمنة كتاب الدعوى او مسبعة واعلم ان الالب لو ادعى بعد موت ابنته ان الجهاز كان عارية لها والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على المختار الا اذا استمر العرف يدفع الجهاز ملكا كما في الخزانة [ وان كان احدهما مملوكا ] والاخر حرا [ فانكل للحر ] اذا اختلفا [ في الحيوة ] منهما [ و ] الكل [ للحي ] اذا اختلفا [ بعد الموت ] منهما كما في عامة شروح الجامع وذكر السرخسي انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وهذا عنده واما عندهما فالمكاتب والمأذون كأحر لا لهما يدا محتبرة كما في النهاية وقوله الكل مشير الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق المناع على ما ذكره فبرأ سلام كما في المصنف لكن في الخاتمة ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة المشككة [ وسقط ] عند ابي حنيفة ربح [ دعوى الملك المطلق ] اي غير المقيود بالسبب بان يقول هو ملك لي فغصب مني او أخذ بضم الفاء او غصبه مني فلان واحتوز به مما اذا قال غصبته مني او ادعتك او اشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه ايماء الى انها تسقط ولو كان المدعى عليه معروفا بالبيع خلافا لابي يوسف رح كما في الهداية [ ان برهن ذرايين ] فان لم يبرهن لم يسقط خلافا لابن ابي ليلى وقول ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها تسقط اذا علم العاصي او اقر المدعى او برهن على انزاعه بالوديعة مثلا كما في الخلاصة [ ان المدعى ] بالفتح واللام للعهد اي مدعى قائما فان هلك لم تسقط لانه صار ديننا محله الذمة فينتصب خصما كما في النهاية [ وديعه ] ولو حكما كما اذا برهن انه وكله بالحفظ كما في النهاية او ضل منه فوجده كما في الاقضية وفيه ايماء الى انه لو فال نصف الدار لي ونصفها وديعه وبرهن تسقط في هذا الصنف كما في فاضيلان [ اذعارية او رهن او موجد او مغصوب ] ولو حكما كما اذا برهن انه انتزعه او حرقه منه كما في الخلاصة [ من زيد ] احتراز عما اذا لم يعرفه المدعي بالاسم والنسب فانها لم تسقط وان عرفه اليهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه تسقط عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما في الهداية وغيره ففي ذكره شيخي وهذه المسئلة تسمى بمخمصة كتاب الدعوى للاشتغال على قول ابي حنيفة و ابي يوسف وابن ابي ليلى وابن شبرمة ومحمد رحمهم الله تعالى كما ترى [ وحجة الخارج ] عن التصرف وغير ذم اليد [ في ] دعوى [ الملك المطلق ] اي ملك العين او ملك المرأة بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما يأتي [ احق ] اي حقيق عندهم لانها اكثر اثباتا متجاوزة [ من حجة ذم اليد ] اي التصرف في الملك لنسبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل منهما امرأة وهي في يد احدهما وبرهن بالخارج احق قياسا على ملك العين وقيل ذم اليد اولى على كل حال لتيقن سبب هو التزوج وتماه في العمادي [ وان رقت احدهما فقط ] اي حال كون الخارج ارذى اليد عين وقت ملكه وهذا عند الطرفين واما عنده فالوقت احق كما في العمادي والتوقيت تحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في القاموس [ ولو برهن خارجا ]

قضى لهما [ اي لو اقام برهانيين اثنان على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قضى القاضي بينهما نصفين وكذا ان وقت احدهما فقط بقروينة العطف و قال ابو يوسف رح ان برهان الموقت احق وقال محمد رح ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي [ وفي النكاح ] اي في دعوى رجلين نكاح امرأة ليست في يدهما وبرهنا عليه [ سقطا ] اي البرهاتان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيح والاشتراك [ وهي ] اي المرأة [ لمن صدقته ] اي اقرت انه زوجها دون الاخر اذ النكاح ثبت بالتصادق [ وان ارضا ] بالنشيد ويجوز التخفيف كما ياتي والمعنى ان وقت الخارج وذواليد او الخارجان او الزوجان في الملك المطلق او بالسبب واحد هما سابق [ فالسابق احق ] كما اذا دخل احدهما بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى السابق يكفي كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه لا بد من بيان نحو ان الاول في رجب والثاني في شعبان وتاممه في العمادي وذكر في الخزانة لو وقت احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة الاولى وارخ الكتاب وارخه وورثه اي وقته كما في القاموس وقيل النار بن قلب التأخير وقيل معرب ( ما روز ) واصطلاحا تعريف وقت الشيء بان يصعد الى وقت حدوث امر شائع كظهور ماله اودله او غيره كطرفان و زلزلة لينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وفيل هو مودة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك [ وان اقرت ] بذلك المرأة بالنكاح [ لمن لا حجة له ] اي لاحد من مدعيين خارجين لا بينه لاحد منهما [ فهي له ] لا تصادق [ فان برهن الاخر ] بعد الانوار للاول [ قضى له ] اي للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الارار واخا والسابق اولي وان لم يورثا فالمعدل وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقيس كما في العمادي [ وان برهن احدهما ] اي تفرد احد الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جحدت النكاح [ رفضي له ثم برهن ] على النكاح [ الاخر ] الذي لم يدع [ لم يقض له ] لانه يلزم منه انتقاض القضاء بمثله [ الا اذا اثبت ] ذلك الاخر بالبينة [ سبقه ] اي سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بان لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذواليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العمادي [ كما لم يقض بحجة الخارج على ذي يد ظهر نكاحه ] اي لو ادعى نكاحها فجددت ثم برهن يقضي له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له [ الا اذا اثبت ] الخارج [ سبقه ] بالبينة فانه يقضى له [ وان برهنا على شراء ] تمام [ شبع من ذي يد فكل نصفه بنصف الامن وتركه ] اذ قد يرغب في تملك الكل لا النصف واغلاقه مشعر بانه لو اترخ العل على السواء ولم يورثا كان له الخيار وان كان تاريخ احدهما اسبق فالاسبق كما اذا اترخ احدهما فالموترخ وقوله من ذي يد مشير الى ان الشيء يكون في يد البائع فلو كان في يد احد المشتريين كان ذواليد اولي وان ارخ غيره والى انهما ادعيا تلقى الملك من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عند ولله ورخ عند ابي يوسف رح ولغير المورخ عند محمد رح كما ذكر



شيخ الاسلام وقال العرغسي انه بينهما عند الكل والى لهما خارجان فلو كان احدهما ذا يد فان تلقيا من جهة فلدى اليد والا فللخارج الا اذا سبق تاريخه الكل في العمادي [ ولو ترك احدهما ] الشيخ [ بعد ما قضي له لم يأخذ الاخر كله ] لان بالقضاء انفسخ العقد في حق كل في النصف وفيه اشعار بانه لو رضي احدهما باخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له اخذ الكل [ والشرء احق من هبة ] مع قبض [ وصدقة ] مع قبض [ ورهن مع قبض ] فلو اجتمع الشرء و واحد من هذه الثلاثة في دعوى عين منهما على ذي يد فالشرء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارخ احدهما فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فلدى اليد اولى ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد التاريخين اسبق والنكاح كالشرء مع كل منهما وفيه اشارة الى أن الثانيةين لو اجتمعنا فكالشرايين والى انهما لو اجتمعا مع الرهن فهو اولى لانه من قبيل الترقى الى الاعلى وتماه في العمادي وبيع الوفاء احق من البات كما في التجنيس [ والشرء والمهر سواء ] فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد وادعت ان ذا اليد زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابي يوسف رح والشرء احق عند محمد رح ولها عليه قيمة العين كما في الهداية [ وكذا الغصب والوديعة ] سواء بينهما اذا ادعى غصبه من ذي يد والاخر وديعة له [ ولا ترجيح ] لدعوى على اخرى [ بكترة الشهود ] فدعوى لها شاهدان مساوية لماله ثلثة او اكثر من الشهود لان كلا منهما علة نامة بنفسها ولذا لا ترجيح لقياس بقياس وحديث بحديث وآية بآية [ ولو ادعى احد خارجين نصف دار و [ ادعى [ الاخر ] منهما ] كلها فالربع للاول ] على مذهبه اعتبارا للمنازعة فانه لا منازعة الا في النصف فنصف النصف [ وقال التلث ] للاول [ والباقي ] من التلثين [ للثاني ] اعتبارا للعول فان فيه نصفاً وكلا فيعول من اثنين الى ثلثة [ وان كانت ] الدار المداة [ معهما ] في ايديهما [ فهي ] اى كلها [ للثاني ] اى للمدعي الكل [ نصف ] منها وهو ما في يد الاول [ بالقضاء ] لان الثاني خارج [ ونصف ] منها [ لابه ] اى لا بالقضاء لانه في يد الثاني بلا منازع حملا لامر المسلم على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك والاستحقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقضيا عليه في حادثة بهذا القضاء لم يصرفها مقضيا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقضي عليه مقضيا له بعد اقامة البينة والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الالتزام فلم يقبل الا اذا ادعى تلقى الملك من جهة المقضي له كما في احياء الاموات من الكفاية والكرمانى [ ولو برهن خارجان على نتاج دابة ] ومنتوجها اى اقام كل منهما بينة على روية الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة على روية انفصاله عن امه كما في المضمرات والنهاية والكرمانى لكن في المغرب ان قولهم لو اقام بينة انها نتجت عنده اى ولدت ووضعت والنتاج بكسر النون وضع بهيمة ولذا ثم صمى به المنتوج

[ وَاِذَا قَضَى لِمَنْ وَاُفِقَ تَارِيخَهُ مِنْهَا ] اى حول فتاج الدابة فانه شامد للبينة [ وَاِنْ اَشْكَلَ ] مِنْهَا  
 بَانَ لَمْ يَعْلَمْ [ فَلَهُمَا ] مَنَاصِفَةٌ لِمَقْطُوعِ التَّوْقِيتِ وَفِيهِ اِشَارَةٌ اِلَى اَنْ السِّنَّ لَوْ وَاُفِقَ التَّسَارِيخِيْنَ فَهُوَ  
 بَيْنَهُمَا وَكَذَا اِذَا خَالَفَهُمَا وَقِيلَ تَهَاتَرَتِ الْبَيْنَتَانِ وَقَضَى لِدَى الْيَدِ قَضَاءَ تَرْكٍ وَاعْمَا قَالَ خَارِجَانِ  
 لَانَهُ اِنْ بَرَهَنَ خَارِجٌ وَذَوَالْيَدِ فَبَرَهَانَ مِنْ وَاُفِقَ السِّنَّ وَ اِنْ اَشْكَلَ فَبَرَهَانَ ذَى الْيَدِ وَ اِنْ خَالَفَ  
 تَهَاتَرَتْ عِنْدَ الْمَشَاهِيْخِ وَتَرَكَ فِى يَدِ ذَى الْيَدِ كَمَا فِى النِّهَايَةِ وَاعْمَا قَالَ نَتَاجُ دَابَّةٍ لَانَهُ لَوْ بَرَهَنَا اَنَّهُ  
 ابْنُهُ فَهُوَ ابْنٌ مِنْ اَسْبَقِ تَارِيخِهَا عِنْدَهُ وَقَالَا اَنَّهُ ابْنُهُمَا كَمَا فِى الْمَضْمَرَاتِ وَلَمَّا فَرَّغَ مِمَّا قَوِى فِى اثْبَاتِ  
 الْمَلِكِ مِنَ الْبَيِّنَةِ شَرَعَ فِيمَا ضَعَفَ مِنْ اِلْيَدِ فَقَالَ [ وَذَوَالْيَدِ ] لِشَيْعٍ [ الْمُسْتَعْمَلِ ] الْمَتَصَرِّفِ فِيهِ الدَّالُّ  
 عَلَى اَنَّهُ مَالِكٌ لَهُ فَهُوَ اَحَقُّ بِالدَّعْوَى [ كَمَنْ لَبَنَ ] اى اخَذَ مِنَ الطَّيْنِ مَا يَبْنِي بِهِ فِى اَرْضٍ فَاَنَّهُ  
 ذُو يَدٍ لَهَا مِنْ جِهَةِ اِلِسْتِعْمَالِ فَيَكُونُ اَحَقُّ بِتِلْكَ الْاَرْضِ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا لَوْ حَفَرَ فِيهَا اَوْ غَرَسَ اَوْ بَنَى  
 [ وَ ] مِثْلُ [ اَللَّابِسِ ] لِثَوْبٍ فَاَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ لَهُ اَحَقُّ بِاَللِّبُوسِ [ لَا ] مِثْلُ [ اَخَذَ الْكُمَ ] وَغَيْرِهِ مِنْ  
 الْاَطْرَافِ لِمَقْصَانِ اِلِسْتِعْمَالِ بِالنِّسْبَةِ اِلَى اَللَّابِسِ [ وَ ] مِثْلُ [ الرَّكَّابِ ] فَاَنَّهُ اَحَقُّ بِاَلْمَرْكُوبِ لِاِلِسْتِعْمَالِ  
 [ لَا ] مِثْلُ [ اَخَذَ اَللِّجَامَ ] بِاَلْكُسْرِ وَهُوَ اَحَقُّ مِنْ اَخَذِ الذَّنْبِ [ وَ ] مِثْلُ [ مَنْ ] رَكَبَ [ فِى الْحَرَجِ ]  
 فَاَنَّهُ الْمُسْتَعْمَلُ لِمَرْكُوبٍ وَلَوْ كَانَ الرَّاَكِبُ اِثْنَيْنِ فَبَيْنَهُمَا [ لَا رَدِيْفَهُ ] لَانَهُ غَيْرُ مَالِكٍ عَادَةً كَمَا فِى الْمَشَاهِيْرِ  
 وَقَالَ اَلْاَسْبِيْجَانِي اَنَّهُ رَوَايَةٌ عَنْ اَبِيْ يُوْسُفَ رَحَ وَالظَّاهِرَانِ الدَّابَّةُ بَيْنَ الرَّاَكِبِ وَالرَدِيْفِ [ وَ ] مِثْلُ مَنْ  
 هُوَ [ ذُو حِمْلٍ ] عَلَى دَابَّةٍ فَاَنَّهُ الْمُسْتَعْمَلُ [ لَا مِنْ عِلْقٍ ] عَلَيْهَا [ كَوْزَةٍ ] لِنَقْصَانِ اَلتَّصَرُّفِ وَالحَاصِلُ اِنْ  
 كُلُّ مَثْبُوتٍ مِنْهَا اَحَقُّ مِنْ مَنْفِيَةٍ فَاَنَّهُ الْمُسْتَعْمَلُ دُونَهُ [ وَ ] مِثْلُ [ مَنْ اَنْصَلَ الْحَائِطَ ] اَلْمُتَنَازِعِ فِيهِ [ بَيْنَاتِهِ ]  
 اِتِّصَالَ تَرْبِيْعٍ [ بَانَ ] يَكُونُ اَنْصَافُ لِبْنَاتِ الْحَائِطِ اَلْمُتَنَازِعِ فِيهِ مُتَدَاخِلَةً فِى اَنْصَافِ لِبْنَاتِ الْحَائِطِ غَيْرِ  
 اَلْمُتَنَازِعِ اِنْ كَانَ مِنْ نَحْوِ الْحَجَرِ اَوْ يَكُونُ سَاجَةً اَحَدُهُمَا بِالْجِيْمِ مُرَكَّبَةً فِى الْاُخْرَى اِنْ كَانَ مِنَ الْخَشَبِ كَمَا  
 فِى الْكَاثِي اَوْ بَانَ يَكُونُ الْحَائِطُ اَلْمُتَنَازِعِ فِيهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مُتَصِلًا بِحَائِطَيْنِ لِاَحَدِهِمَا وَالحَائِطَانِ مُتَصِلَانِ  
 بِحَائِطٍ لَهُ مُعَادِلَةٌ الْحَائِطِ اَلْمُتَنَازِعِ عَلَى مَا قَالَ الْكُوهِي اَوْ بَانَ يَكُونُ الْحَائِطُ اَلْمُتَنَازِعِ فِيهِ مُتَصِلًا حَاضِيًا  
 بِحَائِطَيْنِ وَ اِنْصَالَهُمَا بِحَائِطٍ آخَرَ لَمْ يَعْبَرْ عَلَى مَا رَوَى عَنْ اَبِيْ يُوْسُفَ رَحَ وَ عَلَيْهِ اَكْثَرُ الْمَشَاهِيْخِ كَمَا فِى  
 الْكُرْمَانِي وَقَوْلُ الْكُوهِي اَنْسَبُ مَعْنَى التَّرْبِيْعِ ( جَمَاعَةٌ ) وَفِيهِ اِشَارَةٌ اِلَى اَنَّهُ اِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَصِلًا بِبَيْنَاتِهِمَا  
 فَهُوَ بَيْنَهُمَا هَوَاءٌ كَانَ فِى اَيْدِيهِمَا اَوْ لَمْ يَكُنْ وَ اِلَى اَنَّهُ اِنْ اِتَّصَلَ بِبَيْنَاتِهِمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا هَوَاءٌ كَانَ اِتِّصَالَ تَرْبِيْعٍ اَوْ  
 مِلَازِقَةٍ وَيُقَالُ اِتِّصَالَ جَوَارِ اَيْضًا وَ اِلَى اَنَّهُ اِنْ كَانَ اَحَدُهُمَا اِتِّصَالَ تَرْبِيْعٍ وَ الْاُخْرَى اِتِّصَالَ مِلَازِقَةٍ فَهُوَ لِصَاحِبِ  
 اِتِّصَالَ التَّرْبِيْعِ لَانَهُ الْمُسْتَعْمَلُ لِلْحَائِطِ اَلْمُتَنَازِعِ فِيهِ وَ اِلَى اَنَّهُ اِنْ لَمْ يَكُنْ لِاَحَدِهِمَا اِتِّصَالَ وَ لِّلْاُخْرَى اِتِّصَالَ  
 بِطَرَفِي الْمُتَنَازِعِ فَهُوَ اَوْ بِطَرَفٍ مِنْهُ فَهُوَ بَيْنَهُمَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَانْ صَاحِبُ اَلِاتِّصَالِ اَوَّلَى اَلْاِظْلِ فِى الذَّخِيْرَةِ  
 [ اَوْ ] مَنْ [ وَضَعَ عَلَيْهِ ] اِى الْحَائِطِ [ اَلْجَنُوزِ ] فَاَنَّهُ الْمُسْتَعْمَلُ فَانْ كَانَ عَلَيْهِ جَذُوعٌ وَ الْاُخْرَى  
 اِتِّصَالَ مِلَازِقَةٍ فَالْحَائِطُ لِصَاحِبِ الْجَذُوعِ وَفِيهِ اِشَارَةٌ اِلَى اَنَّهُ اِنْ كَانَ عَلَيْهِ جَذُوعٌ وَ الْاُخْرَى بَوَارِي

اولا شيىء عليه فهو لصاحب الجدوع وان كان اقل من ثلثة وللآخر ثلثة فهو له وان كان لكل عليه الجدوع فلكل بقدرها وتامد في العمادي والجدع ما تنشعب من الغصن منصوب على المفعولية [ولا اعتبار] في الترجيح [لوضع] ثلث اذا كثر من [خشبات] صغيرة او قصبات على الجدوع [عليه] اي الحائط فان كان لاحدهما عليه خشبات بلا شيىء للآخر فالحائط بينهما [وجالس البساط والمتعلق به سواء] لان بمجرد اليلوس لم يصير فابضا فيقضى به لهما كما اذا جلسا معا عليه [كمن معه] وفي يده [توب] لا على وجه الثوب [وطرفه مع آخر] فانه يقضى لهما [ردو بيت] واحد [من دار كذي بيوت منها يي حق] استعمال [ساحتها] من المرور ووضع الامتعة وصب الوضوء وكسر الحطب وغيرها كما ان ذا بيت كذي بيوت في حق الطريق لانه لا ترجيح بكثرة العلة كما مر والساحة فضاء بين الدار \*

[فصل \* في دعوى النسب مبيعة] اي جارية لاتباع الامرة كما هو المتبادر [ولدت] في يد المشتري [لا فل من نصف حول مذ بيعت فادعى البايع] اي بايع المبيعة ولو اكثر من واحد [الولد ثبت] بالاتفاق [نسبه] اي الولد [مده] اي البايع لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجب عليه ان يقول منذ بيعت وقد ملكها سنتين احتراز عما اذا بيعت مرتين فولدت لائل من ستة اشهر فانه حينئذ لم يتيقن ان العلوق في ملك البايع الاول او الثاني والعاء مشعر بانه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البايع اشارة الى ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عند ابي حنيفة وحسن و زفر رحمهم الله تعالى وقالوا ان كانت بين اثنين ثبت النسب والا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البايع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البايع اذ الظاهر شاهد فان برهن احدهما فبينته وان برهنها فبينته المشتري عند ابي يوسف رح لانها تثبت صحة البيع وبينته البايع عند محمد رح لانها تثبت حرقة الولد كما في المنية [و] تثبت [اميتها] اي كون المبيعة ام ولد لثبوت النسب [ويده سنخ البيع] حينئذ ببطلان بيع ام الولد اتفاقا [ويرد] البايع [النمن] على المشتري [وله ادعاء] اي البايع الولد [بعد عتقها] اي اعتقاق المشتري المبيعة ولو عتقها حكمها كما اذا دبرها [ثبت نسبه] من البايع [ويرد] البايح الى المشتري [حصته] اي حصة الولد لا حصة الام حال كونها [من النمن] بان يقسم الثمن على قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما واما عنده فيرد جميع الحصتين اليه لان البايح لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فآخذ باقراره فيرد الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرماني [ولا يعتبر دعوة] ذلك [المشتري] الولد

اي اذا ادعا البايح قبله او معه فان دعوته اولى للاستناد الى العلق وفيه اشعار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوة البايح ثبت نسبه منه وحمل على النكاح [ ولا ] يعتبر [ دعوة البايح بعد موت الولد ] فلا يثبت نسبه منه ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة ويود الثمن كله عنده وحصة الولد عندهما على ان ام الولد متقومة ام لا [ او ] بعد [ عتقه ] اي اعناق المشتري الولد اذا لم يصدق البايح في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبره بعده [ وكذا ] لا يعتبر دعوة البايح [ لو ولدت لاكثر من ] اقل من [ نصف حول ] منذ بيعت فيشتمل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره [ او اقل من سنتين ] لاحتمال ان لا يكون العلق في ملكه [ الا اذا صدقه المشتري ] فانه يثبت النسب منه والامية ويفسخ البيع وقال محمد رح انه يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه اشارة الى انهما لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعلق كما في الاختيار [ و ] مبيعة ولدت [ بعد سنتين او اكثر ] هي ام ولده [ اي البايح ] حملا لامره على السداد [ ان صدقه المشتري ] فحينئذ لا تصير المبيعة ام وان فلا يعتق الولد ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البايح الا اذا صدقه المشتري لوقوع الشك في العلق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة احدهما للشك والمسلم والدمي والحر والمكاتب فيد سواء كما في الاختيار ولا يخفى ما في نصديق المشتري في آخو الكلام من الايماء الى السكوت المناسب للاختتام \*

### \* [ كتاب الصلح ] \*

عقب به الدعوى لوقوعه بعدما عاينا [ هو ] لغة اسم بمعنى انصالحة وانصالح خلاف المخاصمة والتخاصم كما في المغرب وغيره واصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعوا اليه العقد والمصالح المستقيم السال في نفسه كما في الكرمانى وانما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤنث كما في الصحاح وشريعة [ بعد ] مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالايجاب والعدول لمرافا المدعى عليه صالحي عن كذا على كذا فقال المدعى فعلت لم يتم الصلح الا اذا فال المدعى قبلت نعم قد تم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنه وعليه ما لم يتعين بالسعيين كاللراهم والدنانير لانه احفاظ عن بعض الحق والامقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية [ يرفع ] بالسراضي بالبدلين اي المصالح عنه وعليه [ النزاع ] اي نزاع المدعى المدعى عليه يقال نازعته اي جازيته في الخصومة كما في المجمل وبه يخرج سائر عقود كهبة الدين ممن عليه الدين والبدل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه رمز الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهولا يصح الصلح لانه انما يصح لدفع الخصومة وذا يتحقق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لافتداء اليمين المترتبة على الصلحة وتمامه في قضاء الكفاية وذكر

في الزاهدي انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الغاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الياطلة  
كما اذا ادعى على احد مالا ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا للدافع حق الاسترداد كما في  
المخلاصة وغيره والى انه امر مندوب مغرض الى متوسطين ولا ينبغي للمقاضي ان يباشرة بنفسه الا اذا  
كان وجه الفضاء غير مستبين او وقعت الخصومة بين بلدين او قبيلتين او محرمين فان وقعت بين  
اجنبيين فضا بينهما كما في الذخيرة [ وضح ] الصلح وثبت الملك للمدعيين في البدلين وقد يثبت  
غير الملك للمدعى عليه كوقوع البراءة عن القصاص [ بامرار ] كما اذا ادعى عليه مالا فاقربه المدعى عليه  
ثم صالحه عنه على شئ من اموال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق والطرف مستقر لا لغو للمصاحبة  
[ و ] مع [ سكوت ] كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والانكار فصالحه [ و ] مع [ انكار ] كما اذا  
ادعى ذلك فانكروا المدعى عليه ونعاه فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رح  
ان هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور المانريدي ان الشيطان لم يعمل في ايقاع  
العداوة والبغضاء في بنى آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الانكار كما في النهاية [ فالاول ] اى  
الصلح باقرار [ كبيع ان وقع ] الصلح [ عن مال بمال ] حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع [ نفسه ]  
اى الاول [ السفة ] اذا كان احد البدلين عمارا فان كان ما وقع عليه الصلح ماليا اخذه الشفيع بمنه  
من ذى اليد وان كان قسما اخذه بقمته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد  
منهما لانهما ملك المدعى بالامرار كما في شرح الطحاوي [ و ] فيه [ الشارات ] فكل من المصالحين  
خيار الشرط والرؤية والعيب في احد البدلين [ ويغسده ] كالبيع [ جهالة البدل ] اى المصالح  
عليه وفيه اشعار بصحة الصلح على معاوم ولو عن مجهول وبعدم صحته على مجهول ولو عن معلوم  
فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا صالحه على دراهم او دنابر او فلولس  
لان معاملات الناس تغشى عن اتيان الصفة فيقع على النقل الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا  
صالحه على الشئ او شئ من مكبل او موزون مما لا حمل له وبذكرهما مع مكان التسليم فيما  
له حمل وبذكر الصفة والزرع والاجل فيما اذا صالحه على ثوب وبالإشارة والتعيين فيما اذا  
صالح على حيوان كما في العمادي لكن في فاضيل ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتيج  
الى التعليل يفسده الجهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من  
ارض لم يجز ولو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على  
مال معلوم ليسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليتترك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا  
معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل [ وما استحق ] ببيبة [ من ] بعض [ المدعى ]  
في يد المدعى عليه [ رد المدعى ] اليه [ حصته ] اى حصة ما استحق [ من ] بعض [ العرض ]  
اى البدل وفي الكلام ايماء الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى كل العرض والى انه لو دفع

المدعي شيئاً الى ذى اليد واخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعى عليه بما دفع اليه لانه زاعم انه اخذ لحقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي [ وما استحق منه ] اى من بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ من البدل [ رجع ] الى المدعى عليه [ بمصنعه من المدعى ] وللمدعي ان يرد الباقي ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق لم يجز الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعي رجع المستحق بقيمة على المدعى عليه كما في شرح الطحاوى [ و ] الاول [ كاجارة ان وقع ] الصلح [ عن مال بمنفعة ] لوجود معنى الاجارة من تملك المنافع بعوض [ فشرط التوقيف ] اى تعيين مدة الانتفاع [ فيه ] اى فيما هو كلاجارة من الصلح فلو ادعى داراً فصالحه على خدمة عبده او ركوب دابته او مكنت داراً او لبس ثوبه او زراعة ارضه كل ذلك منة جاز الصلح لجواز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صالحه على مكنت بيت معين ابداً او حتى يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان اشتراط التوقيف انما هو فيما يحتاج الى التوقيف كما ذكرنا واما اذا لم يحتج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح عن مال على نقل هذا الشيء من هنا الى ثمة [ و يبطل ] اى فبطل الصلح عن مال بمنفعة [ بموت احدهما ] اى المدعي والمدعى عليه [ فى المدة ] التي وقت بها فلو كان المدعي لم يستوف شيئاً من المنفعة رجع على دعواه وان استوفى بعضاً منها لم يحصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي مشترك بينهما وهذا كله عند محمد رح واما عند ابي يوسف رح فلا يبطل بموت احدهما فلو مات المدعى عليه استوفى المدعي جميع المنفعة كما في حيوته ولو مات المدعي قام الوارث مقامه فى الانتفاع به وفيه اشعار بانه لو ملك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول وذا بلا خلاف كما لو مات احدهما قد وقع الصلح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في المضمرات وانما قيد القسمين من الافراز بالصلح عن مال لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار كالافراز فلو ادعى ممراً في دار او مصيلاً على سطح او شرباً في نهر فافترق او انكر ثم صالحه على شيء معلوم جاز كما فى الننف [ والاخران ] اى الصلح بالمكوت والصلح بالانكار [ معاوضة في حق المدعى ] فانه زاعم انه اخذ لعوض حقه [ وفداء يمين ] اى افتداء يمين هي بدل من المدعى [ و قطع نزاع في حق الاخر ] اى المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعى فلو ادعى حد القذف او التعزير او حق الشرب فانكر الاخر فافتدى يمينه بمال حل له ذلك المال وفيه اختلاف المشائخ ولو ادعى مالا عند فاض فانكر الاخر وحلف ثم ادعاه عند فاض آخر فانكر فصولح بينهما بشيء لم يصح الصلح عند بعضهم لان اليمين بدل من المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البدل ويصح عند بعض المتأخرين وفيه رواية عنه كما فى النية ويستثنى منه مالا يمين عبده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما فى قضاء الكفاية [ فلا شفعة ] للشريك وغيره

على المدعى عليه [ في صلح عن دار ] لانه زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان المدعى لا يواخذ الا بزعمه الا ان الشفيع نائب عن المدعى فلو اقام الشفيع بينة على المدعى عليه ان الدار للمدعى او حلف فبكل كان له الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي [ بل ] الشفعة على المدعى [ في الصلح على دار ] عن دار او غيرها فانه معارضة في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه [ وما استحق من المدعى ] في الآخرين [ فكما مر ] في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصوصية الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه [ وما استحق من العوض ] فيهما [ رجع ] المدعى [ الى الدعوى ] اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى و هلاك البديل قبل التسليم كالاكتفاء في الاقرار والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلاً فقال المدعى عليه بعث منك هذا الثوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية [ ولو صالح ] بالاقرار واخويه [ على بعض دار ] او متاع او غيرهما من اعيان [ يدعيها لم يصح ] هذا الصلح في رواية ابن سماعة عن محمد رح لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه و ابرأ عن الباقي و الابراء عن الاعيان باطل فلو وجد بينة ان الكل له جاز اخذ الباقي و به افتى شيخ الاسلام و الامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي و قولهم ان الابراء عن الاعيان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى الاعيان و لم يصر ملكاً للمدعى عليه ولذا لو ظفر بتلك الاعيان حل له اخذها لكن لا يسمع دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بان لو صالح على بعض الدين صح وبرئ عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانة فلم يبرأ ولذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيتاً من دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما [ وحيلته ] اي حيلة صحة الصلح [ ان يزيد ] المدعى عليه [ في البديل شيئاً ] آخر من مال ليكون عوضاً عن باقي الدار [ او يبرأ ] المدعى [ عن دعوى الباقي ] ويقول برأت عنها او عن خصومتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سماعة عن محمد رح انه لو قال نحو ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم الاثر انه لو قال لرجل في يده عبدة برأت عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال ابرأتك منه كان له ذلك و انما ابراء عن ضمانه كما في المحيط والذخيرة ولما فرغ من شرائط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال [ وصح الصلح ] بالاقرار واخويه [ عن دعوى المال ] سواء كان مغصوباً او رديعة او عارية او رهناً ونحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صالح على ثوب مغصوب مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده واما عندهما فلا يجوز اكثر مما يتغابن فيه فلو كان البديل من جنسه

لم يجز أن يكون أكثر من قيمته وتماثله في المحيط [و] عن دعوى [المنفعة] المعهودة فلو اوصى  
بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصى له السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار أخرى  
أودعهاهم مسماة جاز كالو اوصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث عن الخدمة  
على الدراهم أو على خدمة آخر أو على ركوب دابة أو لس ثوب شهرا وإنما قلنا بالعهد لأنه لو ادعى  
استيحار عين والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز كما في المضمورات من المبسوط [و] عن دعوى [الجنابة في  
النفس] من القتل [و] في [مادرتها] من نحوشج الرأس وقطع اليد [عمدا] كانت الجنابة [أو خطأ]  
إلا أنه لو صالح في العمد على أكثر من الدية جاز بخلاف الخطأ وهذا إذا صالح على واحد من  
المقادير الملمة فانه لو صالح على مكيل أو موزون جاز بالغة ما بلغت وكل ما يصلح مهرا يصلح بدل الصلح  
عن دم العمد فلو صالح على خمرا أو خنزير سقط القصاص بلا شيع وفي الخطأ وجب الدية ولو صالحه  
بعفو عن دم آخر جاز كما في الاختيار [و] عن دعوى [الرق] كما إذا ادعى على مجهول النسب أنه  
عنده ثم تصالحا على شبع معين كما في الكرمانى [و] عن [دعوى الزوج النكاح] على امرأة [وكان]  
الصلح في الأول [عمدا] له [مال] فإن صالحه بإقرار العبد ثبت الولاء والا لا ينبت إلا بالبينة على  
أنه عبده [و] كان في دعوى النامي [خلعا] موحبا للعدة إلا إذا كان الصلح بانكار فلو كان مبطلا في  
دعواه لم يحل البذل دبانة وهو المختار وهذا عام في جميع أنواع الصلح كافي النهاية وعبره وفي تخصيص  
الرق إشارة إلى أنه لا يصح الصلح فيما إذا ادعى العبد أن المولى اعتقه فصالحه على مال أنه يسأ من هذه  
الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج أن الصلح لا يصح عن دعوى الزوجة النكاح فما بعده مستغنى  
عنه وإن المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها  
العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادى [و لم يجز] الصلح [عن دعوتها النكاح] على  
مال ولو بعض مهرها والا لزم إعطاء الرشوة أو العوض منه في الفرقة وقيل يجوز الصلح عن هذه  
الدعوى بأن اعتبر البذل ما جعل زائدا على المهر إذا اعتبر المهر سائطا فلم يجز أن يعتبر بعض المهر  
بدل الصلح كما ظن في الأول أصح كما في اختيار وفيه استعار بأنه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال  
على أن تكذب نفسها وتقرأ من الدعوى بطل الصلح كما في المحيط [ولا] يجوز الصلح [من دعوى  
حد] من الحدود فلو أخذ زانيا أو سارقا أو شارب خمر أو سكران وأراد أن يرفعه إلى الحاكم فصالحه  
على مال أن لا يرفعه إليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرمانى وكذا إذا أخذ قاذف الحصن  
أو المحصنة فصالحه إلا أن حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع إلى الحاكم بخلاف مائر الحدود وأما  
بعد الرفع فلا يسقط أصلا وفيه إيماء إلى أن الإمام أو القاضي إذا صالح شارب الخمر على مال وعفا عنه  
لم يصح ورد المال إليه كما في فاضيلان وإلى أن الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشائخ كما  
في الصلح عن حد القذف وقد مر وإلى أنه لا يصالح واحد عن حق العامة كما إذا صالح عما أشوعه إلى



الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتمامه في الذخيرة [وبدل  
 صلح] كان [هو] اي ذلك الصلح [كبيع] في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار [على الوكيل] اذ اليه  
 يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة [و] بدل [ما ليس] من صلح [كبيع]  
 في انه ليس مبادلة ملك بملك [كالصلح] اي كبديل صلح [عن دم عم] قد ذكره في الوكالة كما ذكر  
 ان بدل صلح بانكار على الموكل [او على بعض دين بدعيه] اي ذلك البعض [على الموكل] لانه اسقاط  
 محض فكان الوكيل مغيرا محضا فلا عليه الا اذ ضمنه فحينئذ يواخذ بعقد الضمان [وان صالح] مدعي  
 رجل [فضولي] بغير امر المدعي عليه [وضمن البديل] وقال للمدعي صالح فلانا على اني ضامن او  
 صالح [واضاف] الفضولي الصلح [الى ماله] حقيقة كما قال له صالح فلانا على الف من مالي او صالحتك  
 على الفى او عدي او حكما كما قال صالحني من دعواك على فلان على كذا [او اشار الى نقد] من  
 الذهب او الفضة [او عرض] سواءما فقال على هذه الالف او العبد [او اطلق] الصلح من القيد بن  
 وقال صالحتك على الف او عدي [ونقد] اي سلم البديل [صح] الصالح في هذه الصور الخمس  
 بلا اجازة المدعي عليه و البديل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعي عليه و اطلاقه مشبر الى  
 ان اقرار المدعي عليه وانكاره سواء في الكل و ليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي  
 عليه مقرا يتوقف على اجازته و الى ان المدعي ان كان عينا او دينيا فسواء الا انه ان كان مقرا و المدعي  
 عينا نقد الصلح على المدعي المصالح و صار مستويا من المدعي و في قيد الفضولي اشعار بانه لو صالح  
 بامره نقد الصلح على المدعي عليه و عليه البديل الا ان في صورة الضمان البديل على المصالح  
 عند الامام الحلواني و ذكر شيخ الاسلام انه عليه و على المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به ابهما  
 شاء الكل في المحيط [وان] اطلق و [لم ينقد] البديل [ان اجازة] اي الصلح [المدعي عليه] بلا فاء  
 الحزاء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للادل كما تقرر [لزم البديل] المدعي عليه كما قال  
 بعضهم و قيل صح الصلح على الفضولي و لم يتوقف الا اذا لم يذكر البديل كما في الكفاية [والا] بجيز المدعي  
 عليه الصلح [رد] و بطل سواء كان المدعي عليه مقرا او لا و البديل عبدا او دينيا [و صلحه] اي المدعي [على  
 جنس ماله عليه] اي جنس الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها  
 ولا يخفى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه نسامح كما ظن [اخذ لبعض  
 حقه و حط] اي اسقاط و ابراء [لباقية] من الحق فلو قال المدعي للمدعي عليه المنكر صالحتك على  
 مائة من الف عليك كان اخذا بمائة و ابراء عن تسعمائة وهذا قضاء لا ديانه الا اذا زاد ابرأتك ولو غصب  
 الف و اخفاها فصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصلح قضاء  
 و عليه رد الباقي ديانة و ان اظهرها فان جحد الغصب ثم صالح فكذلك لكن لو وجد بعده بيعة  
 عليه قبلت و ان كان مقرا فعليه رد الباقي و ان ابرأ عنه في ضمن الصلح لانه ابراء عن العين كما في الظهيرية

[ لا معارضة ] لا فضائه الى الربوا وفيه اشعار بان له لو صالحه على خلاف جنسه كان معارضة فلو صالحه من الدار على الدراهم وافتراق قبل القبض صح سواء كان عن اقرار او انكار ولو صالحه عن كثر حنطة على عشرة دراهم و تفوقا قبله لم يصح لانه افتراق عن دين بلدين بخلاف الاول فانه افتراق عن عين بلدين او دفع مال لاسقاط اليمين ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرع على الاصل المذكور ثلث مسائل وقال [ فصيح ] الصلح [ عن الف حال على مائة حالة ] فانه اخذ لمائة واسقاط لتسعمائة ولو كان معارضة لم يصح لمكان الربوا [ او ] عن الف حال [ على الف موجل ] فانه اسقاط لصفة الحلول ولو كان معارضة لزم بيع الدراهم بالدراهم نسية وفيه اشعار بان له لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل [ وعن الف جواد على مائة زيوف ] فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف الجودة بلا معارضة ثم ابتدأ بكلام تقريبا غير عاطف على صح كالمعظم وايدى كلام النهاية بعده فقال [ ولم يصح ] الصلح [ عن دراهم ] حالة [ على دنانير مؤجلة ] لانه بيع دراهم بالدنانير نسية [ ولا عن الف مؤجل على نصفه حالا ] فان النقد خير من النسية [ او عن الف سود ] اي دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوبة الغش [ على نصفه بيبض ] لانه ربوا فلو صالح عن الف بيض على نصفه سوداء صح لانه اذا كان الذي يستوفيه اذن من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قلدا او وصفا فمعارضة كما في النهاية [ ومن امر ] اي المدينون الذي امره دائنه [ بآداء نصف دين عليه ] اي المأمور المدينون [ غدا ] ظرف لآداء [ على ] اي بشرط [ انه يبيع مما زاد ] على نصفه [ ان قبل ] المأمور ذلك النصف [ يبيع ] من النصف الاخر في الحال فان وفي بآداء ذلك النصف غدا فبها [ وان لم ينف ] به [ عاد دينه ] كما كان عندهما لانه ابراء مقيد بالشرط ولا يعود عند ابي يوسف رح لانه ابراء مطلق وعلى للمعارضة وانما قيد الامر بالآداء لانه لو قال ابرأتك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف غدا فقد برئت عندهم وان لم يعطه لاطلاق الابراء كما في الخزينة وغيره ولعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف على ان تنقل الباقي اليوم فقبل برئت عندهما خلا لابي يوسف رح وانما قيد بغدا لانه لو قال اذ الي نصفه على انك يبيع مما زاد فقبل برئت منه عندهم وان لم يود النصف لانه ابراء مطلق [ ولو علق ] البراءة بالشرط [ صريحا ] احتراز به عن التعليق معني كما مر [ كان ] او اذا ارمتي [ اديت الي كذا ] نصفها مثلا من دينه [ فانت يبيع من الباقي لا يصح ] الابراء وان اداه اذ في الابراء معني تمليك ينافيه التعليق كما تقررو وفيه اشعار بان له لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف ان نقلت الي نصفها فانه حط هندهم وان لم ينقله [ ولو صالح احد ربي دين ] اي احد الشريكين في الدين [ عن نصفه ] المختص به [ على ثوب ] او عرض آخر [ اتبع شريكه ] غير المصالح [ غريمه ] اي مديونه [ بنصفه ] المختص به فمير نصفين للاحد والشريك ازل للدين [ او اخذ ] شريكه [ نصف الثوب من شريكه ] المصالح

وحينئذ لغير المصالح كلصالح يتبع الغريم ببيع الدين ولو ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في الكرماني وإنما قال صالح لأنه لو اشترى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او يأخذ ربع الدين من شريكه وليس له على النوب مبيع لأنه ملكه بالعقد وإنما قال احد رتبى دين اشارة الى اشتراك الدين وهو ان يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع اذا كان الصفقة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن و صفقة فلو كان المبيع عشرين نصيب احد منهما اكثر وقبض احدهما منه شيئا لم يكن للآخر ان يشتره ومثل الثمن الموروث بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك بان غصب رجل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استهلكه والى انهما لو اشتركا في عين كالدار المورثة فصالح احدهما على شئ لم يشتره الآخر فيه سواء كان المصالح مقرا او منكرا لان المصالح بائع لنصيبه وإنما قال على ثوب لأنه لو صالحه على جنس حقه من الدراهم او الدنانير كان لشريكه ان يشاركه فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فإنه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين والكلام مشير الى انه لو اشترى احدهما نصيبه من الدين كان للآخر ان يشتره في المقبوض الا اذا وهب الغريم له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير او باع من المديون كذا ذبيبا بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الذبيبة ثم ابرأ من حصته وطالبه بثمن الذبيبة كما قال ابو بكر رح الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقتضي لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام \*

## \* [ كتاب الحدود ] \*

عقب به الصلح وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اي بيان حد الزنا والقذف والشرب والتعزير تغليبا دون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقرينة الاتي والسجد المنع والحاجزين الشيعيين وناديب المذنب كما في القاموس ثم بين حده شرعا فقال [ الحد ] بلام الجنس بقرينة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باعصا الاظهار في مقام الاضمار [ عقوبة ] اي جزاء بالضرب او القلع او الرجم او القتل والمتبادر ان لا يشمل على العبادة فمن الظن انه شامل للخراج والكفارة وغيرهما مما فيه معني العبادة والعقوبة معا وإنما معنى بالعقوبة لانها تتلو الذنب من عقبه يعقبه اذا تبعه [ مقدرة ] مبينة في الكتاب او السنة والاجماع [ تجب ] اي يفرض على الجاني [ حقا لله تعالى ] اي تعظيما وامتثالا لامره تعالى فان الحق المقرر السابت الباقي خلاف الباطل الزاهب الملاشي والمضاف ما اختص به الغير وما طلب منه رعاية جابه على وجه يليق به فحق الله امتثال امره وابتغاء مرضاته وحق الانسان كونه نافعا له ودافعا للضرر عنه كما في الكرماني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا فإنه يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة الفرش وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فإنه يتعلق

بها صيانتها ولهذا يباح المال باحته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كحد الزنا والشرب  
والسرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كحد القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه  
الارث والعفو وفي النية قال عيين الاثمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول  
اظهر كما في الهداية [ فلا تعزير ] لجناية [ ولا قصاص ] لنفس او طرف [ حد ] اما الاول فلانه  
مقدر ولا يجب حق الله الا اذا ارتكب منكرا غير جنائية على الانسان ولا موجب للحد كما في القنية واما  
الثاني فلانه لا يجب جعل الله لغلبة حق العبد فيه ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في المشاهير وذكر  
في الحقائق ان من الحد والقصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز بالفتح على  
ما ذكره الرضي ومن الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط ردة [ والزنى ] بالقصر  
يكتب بالياء والزنا بالمد لغة نجدية والاول حجازية وطى الذكر للأنثى من الادمي بلا عقد  
و ملك كوطي للاجنبية لغة و شرعا الوطى المحرم لعينه وهو الموجب للحد دالية اشار فقال [ وطى ]  
اي غيبة حشفة او اكثر من الرجل [ في قبل ] اي فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة لم يحد لانه  
ملازمة وكذا لو وطى صبي او مجنون باجنبية لان الاصل لم يحد فكذا التبع كما في الطهيري  
واما لو وطى رجل صبية فحد لا غير ولو لواط بغلام او اجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والاول الصحيح  
كما في المصمرات ولو لواط بغلامه او امته او منكوحته لم يحد بلا خلاف كما في المحيط [ حال ] ذلك  
الوطى [ عن الملك ] اي ملك النكاح واليمين احتراز عن وطى جارية مشتركة ومنكوحته نكاحا فاسدا  
فان الوطى المترتب على عقد لم يكن زنى شرعا ولغة كما في النهاية [ وشبهته ] اي الملك كوطى معندة  
البائن وجارية الابن او الاب و سيأتي تمامه واعلم ان لحد الزنى شروطا منها الرضا فلو وقع باكره لم  
يحد وعليه الفتوى كما في المصمرات والاكره الى وقت الایلاج كما في الخزانة ومنها كون الموطوءة حية فان  
بوطن الميتة يعزر ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والنكليف وغيرها مما سيقتضيه فصل [ وينيب ]  
الزنا عند الحاكم [ بشهادة اربعة ] من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او  
ثلاثة لم تقبل حد حد القذف كما لو شهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفساق لانه  
تعالى امر بالتوف في خبر الفاسق وانه مانع من العمل به كما في الذخيرة [ بالزنا ] دون الوطى او  
الجماع او غيره والا لم يحد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية [ فيسألهم ] بعد الشهادة [ الامام ]  
اي السلطان او نائبه او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاري وقال قاضيخان  
بنبغي ان يسأل [ ما هو ] اي الزنا احترازا عن زنى العين واليد فانه يطلق عليه توسعا  
[ وكيف هو ] احترازا عن زنى الابط والفخذ والدبر كما في المصمرات او عن تماس الفرجين لا غير  
وقيل عن الاكره والاول اصح فانه مختار المبسوط كما في النهاية فان قلت ان السؤال عن الماهية  
يغني عن ذلك فالاحسن صورة الاكره كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكمال

الجهد في الاختيال لدرء الحد قال صلى الله عليه وآله وسلم ادروا الحدود ما استنطعتم كما في الكافي و  
 غيره من المشاهير فلا يحسن الاحتراز من الكل فلو شهد واحد بالاكراه والباقي بالمطاردة لم يعد المشهد  
 عليه ولا الشاهد وقالوا يعد الرجل والشهود كما في المحيط [واين زنى] احتراز عن الوطي في دار  
 الحرب او البغي ولان اتحاد المكان شرط الاترى انه لو شهدا انه وطياها في هذه الدار و اثنان في  
 اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا انه في مقدم البيت و آخرا في مؤخره فانه يقبل لا مكان  
 التوفيق كما في المحيط [ومتى زنى] احتراز عن التغادم و ايضا لو شهد اثنان انه في ساعة من النهار  
 و اثنان في اخرى لم يقبل وقالوا هذا اذا كان التوفيق لم يمكن والا يقبل كما اذا امتد الساعة الاولى  
 الثانية كما في المحيط [وبمن زنى] احتراز عن وطي يكون احدهما احرص او المبنية او الواطي  
 مستامنا و ايضا لو شهدوا انه زنى بامرأة لم يعرفوها لم يعد نعم لو اقرانه لم يعرفها احد كما في المحيط و  
 غيره فمن ظن ان السؤال عن الماهية يغني عنه فقد اخطا [فان بينوا] كلها [وقالوا] يعد السؤال  
 عن الماهية ففيه تسامح [رايناها] اي واينا ذكره في مرجعها متحركا اليه اشار قاضيان [كليل] اي  
 الخشب الذي يكتحل به [في المكحلة] بضم الميم و الحاء آلة مخصوصة للكتل [وعدلوا] بالضم  
 العين اي اخبر الناس من عد التهم كما في المضمرات [سرا وعلنا] فلا يكتفي بظاهر العدالة عنده  
 [حكم به] اي يعد الزنا وهو الرجم في المحصن و الجلد في غيره و الاكتفاء مشعر بان المشهود عليه  
 لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد ما مرة سقط الحد اذ الشهادة انما يقام على الجاحد فاذا اقر  
 تعذر الحكم بذلك كما في الزاد وقاضيان [و] يثبت الزنا [بأقراره] اي الزاني وفيه اشارة الى انه  
 يشترط في الاقرار ما يشترط في البيعة من الاختيار والتكامل والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو اقر  
 الذمي بوطي الذمية حد واعلم انه لو تاب الى الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ  
 السر مندرج كما في الكبرى وغيره [اربعا] من المرات كما في قصة ماعز رض [في اربعة مجالس] من مجالس  
 المقرئ بذهب حتى يتوارى عن بصر الامام ثم يجيئ ويقر وقيل من مجالس الامام والارل مروي  
 عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعا في مجلس كان كاقرار واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقر اربعا في اربعة  
 ابام او اربعة اشهر ثبت به الزنى كما في المضمرات [ردة] الامام وقال ابك داء او جنون او غيره [كل مرة]  
 الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المصنف وكانه لم يطلع عليه حين الاختصار وفي الكلام ايماء الى ان  
 الاقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجع عن  
 الاقرار والا فلا عبرة بالشهادة كما في التحفة والى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينبغي ان يطرده في كل  
 مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزجر عن الاقرار ويظهر الكرامة ويأمر بتنجيته [فيساله]  
 عن الامور الخمسة [كما مر] وقبل لا يساله عن الزمان لان التغادم مانع الشهادة لا الاقرار والارل اصح  
 لجواز انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما مر وفي السراجية ينبغي ان يساله

[ فان بين ] ما مر [ حبيب ] اى استحب [ تلقينه ] اى الامام [ رجوعه ] اى المقر [ بنعلك لمست ] و نحوه [ من قبلت او نظرت ارباشوت او تزوجت ] فان رجع [ المقر من اقراره ] قبل حده [ اى قبل الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه ] [ از ] بعده [ في وسطه ] از بعده قبل الموت [ خلئ ] سبيله لاحتمال صدقه كافى التحفة [ والا ] يرجع [ حد ] الامام از المقر على بناء الفاعل او المفعول وفى الاكتفاء اشعار بأنه لو اتر احدهما فادعى الاخر النكاح لم يحد واحد منهما و عليه المهر لو ادعته قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الاخر فى الزنا لم يحد عنده و حد المقر عندهما كافى المحيط وغيره [ وهو ] اى الحد النابت بالبينة والاقرار خبره ما بعده من قوله رحمه و به يتعلق [ للمحصن ] بكسر الصاد و فتحها وقال المطرزي احصنها زوجها اى اعفها نهى محصنة بالفتح واحصنت فرجها فهي محصنة بالكسر والاحصان فى الاصل المنع وكلام الكروماني يدل على الكسر حيث قال انه من احصن اى دخل فى الحصن كما يقال اعرق اذا دخل فى العراق والانسان يصير داخلا فى الحصن عند وجود الصفات الخمس الدال عليها شوعا [ اى لحر مكلف ] اى عامل بالغ [ مسلم ] فلا يجرم بالوطي عبد او مجنون او صبي او كافر و لو حرا يل جلد كما ياتي وعن ابي يوسف رح انه يجرم الذمي الثيب الزاني وعنه يجرم الكتابي [ وطى ] امرأة [ بنكاح صحيح ] حتى لو وطى بنكاح فامد او ملك يمين لم يجرم بالاجماع وعن محمد رح لو خلا بامرأته ثم طلقها و قال بوطيها والمرأة منكورة له كان محصنا وعن ابي يوسف رح لو تزوج امرأة بلا ولي و دخل بها لم يصرا احد منهما محصنا كافى المحيط وغيره [ وهما بصفة الاحصان ] فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والمعنى والحال ان كلام الزوجين قبل الوطي يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج الحر المذكور بامة از صبية او مجنونة او كافرة و دخل بها لم يصرا محصنا كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعتق والتكليف فحينئذ يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابي يوسف رح انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العتق ثم اعتقا صار محصنين كافى الاختيار وانما لم ينكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذا الكلام غبوه دال على اشتراط بقاء السنة الاول عند الحد دلالة واضحة بلاريب فخلو الكتب عنه سوى المبسوط وهم واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما المكيف فمفترط اهلية العقوبة كافى الكفاية وغيره [ رحمه ] اى رمى المحصن بالحجارة [ في نساء ] اى ارض فارغة رابعة [ حتى يهت ] متعلق بجمه لحد يث ما عز رضي الله عنه وعن عمر رضي الله عنه انه قال ما انزل الله نكاح آية الوهم الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله والله عزيز حكيم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كافى الاختيار وارىد بالشيخين عن ما فى المهورات الثيب من الرجال والنساء وفى الغاية رمز الى انه لو شرع

في رجمته فهربت اتبعه وهذا اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالانفراد فلا يتبعه فانه رجوع الخلاب  
الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي والى انه لا بأس لكل من رمى ان يتعمد مقتله  
لانه واجب القتل الا ان يكون ذا رحم منه فان الاولى ان لا يتعمده لانه نوع من فطبيعة الرحم كما في  
الاختيار [ ويبدأ به شهودة ] اي تجب بدائة الشهود بالرحم لانهم يتجاسرون على الاداء وفيه ضرب  
احتياط للدرء كما في المحيط [ فان ابوا ] اي الشهود كلا او بعضا عن الرحم [ او عابوا او ما دوا ] او جنوا  
او فسقوا او ذنبوا كلا او بعضا او عموا او خرسوا او ارتدوا [ سقط ] الرحم عنه وعن ابي يوسف رح  
لو ابوا كلا او بعضا او عابوا رحم ولم ينتظروهم وعن محمد رح لو كانوا مرضى او مقطوعي الايدي  
يبدأ به الامام كما في الاختيار [ ثم ] يرحم [ الامام ] او القاضي [ ثم الناس ] المؤمنون الذين عاينوا  
ادله شهادتهم او اذن لهم القاضي بالرحم وعن محمد رح لا يسعهم ان يرحموا اذا لم يعاينوا اداء  
الشهادة وذكر الطحاوي انهم اصطفوا منه صفا كالصلوة فكلموا رحم قوم انصرفوا ويقدم غيرهم ورحموا  
كما في المضمرات وانما أثر الناس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يسهل على بهما طائفة متجاررة  
عن الواحد والاثنين لان الغرض النشهير كما في المدارك وغيره وفي شرح التوابلات ان الغرض  
اما ذاك او دفع المهمة عن الحاكم او منع المحارزة عن حدود الله تعالى او امتحان من يشهد وفي  
التجنيس ان محمدا رح فسر الطائفة في الابة الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهودة مستحب  
اعانة للامام واهانة للمحدد وعظا للناس [ وفي المفريبدأ الامام ] اي يرحم في حق المقر خاصة  
الامام حال كونه مبندا فهو تضييع شائع ليس فيه تسامح كما ظن [ ثم الناس وغسل ] المرجوم بعد  
موته [ وكفن وصلي عليه ] وكيف لا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في ما عزر رضي الله عنه  
رايته ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات العضائل [ و ] هو اي الحد [ لغير المحصن ] اي  
لزان فقد سائر الشروط الخمس [ جلدة ] بالعنع اي الضرب على جلده بالكسر والتحريك  
يقال جلده اي ضرب بالسوط كما في القاموس [ مائة ] من جلدة وان كانت المزية مملوكة جلدا  
[ ومطا ] اي متوسطا بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المضمرات ضربا مولما غير قابل ولا جارح  
لان المقصود الانزهار [ بسوط ] ذكره بعد تضمن الفعل للوصف الاتي وهو جلد مغنول يضرب به  
قبل اصله الخلط سمي به لكونه مخلوط الطوائف بعضها ببعض كما في المفردات [ لا نمرة له ] اي  
لا عقدة في طرفه كما في الاساس والصباح وغيرهما او لا ذنب له كما في المنرب قال المطرزي وابن  
الاثير بالعامة (بخرقة) او لا شوكة له كما في اليبابيع والازل هو المسهور والسابي اصح كما في النهاية والكل  
مجاز من حمل الشجر واعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله تعالى عنه بالسوط باجماع الصحابة  
كما في المستصفي واما قبله فبارة ياليد وبارة بالشوب وبارة بالنعل وبارة بالعصا وبارة بالجريد  
الوطبة كما في حديث المسكوة [ ينزع ثيابه ] اي بمجرد الرجل منها لزيادة اللام فينزعها والجمل

معتانفة [ الا ازار ] فانه لا ينزع لكشف العورة [ ويفرق على ] جميع [ بدنه ] ويعطى كل عضو حظه من الضرب لانه نال اللذة [ الاراسه ] اى على راسه فان الوجه داخل فيه وقال ابو يوسف يضرب الرأس وعنه يضرب سوطا واحدا كما فى المضمرات [ و ] الا [ وجهه وفرجه ] لضرب الهلاك وفى المضمرات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن والصدر والوجه والعرج حال كون المجلود [ قائما ] في كل حد [ من الحدود ] لانه حينئذ يكون الجالد اقدر على التفريق جلدا [ بلامد ] للسوط فى العضو بعد الضرب او بلا مد ليد حال رفع السوط حتى جازى الرأس او بلا مد للمضروب فى الارض فان الكل غير جائز على اختلاف المسائخ كما فى المحيط والقول الاخير نهي و تأكيد لقوله قائما على ان المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكتفا مشعر بانه لا يمسك ولا يشد لان الالم يزيد به الا ان يحجزهم فبشد كما فى الذخيرة [ و ] هو [ للعبد ] قنا كان او مدبرا او مكابا او مستسعى [ نصفها ] وهو خمسون جلدة و بالا يكامل حد المستسعى لانه حر مديون والقنة والدبرة وام الولد كالعبد وان كان الزاني حرا والاولى ترك هذا الكلام لانه سب كره قبيل بحث التغزير [ ولا يحسد سيده ] عبده وامته [ بلا اذن الامام ] او نائبه لانهم متهم بانه لنقصان ماله [ ولا ينزع ثيابها ] اى ثياب المرأة لانها عورة وهذا نصريح بما علم للاسناناء [ الا الفرو ] اى اللباس الذي من جلود الغنم و غيرها [ والحشو ] اى الثوب المملوء من القطن او الصوف او غيره فانهما ينزعان الا اذا لم يكن لها غير ذلك [ ويحد ] المرأة [ حالة ] في كل حد كما علم لانه امير [ وجاز ] فى الرجم [ الحفر ] الى السرة او الصدر [ لها ] لانه ربما تضرب فكشف العورة وفيه اشعار بان كلا من الحفر وتركه حسن كما فى المحيط وذكر فى الهداية ان الحفر احسن [ لا ] يحفر [ له ] لانه ينافى الشهير وهذا تصريح بما علم [ ولا جمع بين جلد ورحم ] فى المحسن وعند اصحاب الظواهر وغيرهم بجلد ثم يرحم [ ولا ] بين [ جلد ونعي ] اى اخراج من بلده فى غير المحسن وقال الشافعي بجلد مائه وينفى سنة ولما ان الحد فى الابتداء الابداء باللسان ثم نسخ بالحبس فى الببوت ثم نسخ بجلد مائة ونقى فى البكر بالبكر اى فى حد زنى رجل لم يتزوج بامرأة لم تتزوج و جلد ورحم فى النيب بالنيب ثم نسخ بجلد مائة فى كل زان ثم نسخ واستقر الحكم بالرجم فى المحسن والجلد فى غيره كما فى الكافي [ الا سياسة ] اى مصلحة للمسلمين وتعزوا لاحدا فانه يجوز سياسة الجمع بين الجلد والنقي كالنقي فقط لانه نفى عمر رض نصر بن الحجاج من المدينة الى البصرة وهو علام صبيح الوجه افتتن به النساء والحسن لا يوجب النقي الا انه فعله سياسة فانه قال ما ذسى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لى حيث لا اظهر دار الصخرة عندك كما فى الكشف وغيره وفه اشارة الى ان السياسة لا يختص بالزنا بل يجوز فى كل جناية والراى فيه الى الامام على ما فى الكافي كقتل مبدع يتوهم منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما فى النمهيد



والسياسة مصدر من الرأى الرعية أى امرهم ونهاهم كما فى انق'اموس وغيره فالسياسة اصطلاح الخلق  
 بإرشادهم الى الطريق المنجى فى الدنيا والاخرة فهى من الانبياء على الخاص والعامة فى ظاهرهم  
 وباطنهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم فى ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على  
 الخاصة فى باطنهم لا غير كما فى المفردات وغيرها [ ويرجم المريض ] المحصن فى الحال [ ولا يجلد ]  
 المريض غير المحصن [ الا بعد البرء ] أى الصحة فإنه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه إشارة  
 الى انه اذا كان مريضاً وقع اليأس من برئه يقام الجلد عليه تطهيراً كما فى المحيط والى انه لا يجلد  
 فى الحر والبرد الشديدين لخوف التلف كما فى شرح الطحاوي والى انه لو كان ضعيف الخلفة  
 وخيف عليه الهلاك حد حداً خفيفاً مقدار ما يتحمل كما فى الظهيرية وذكر فى حد شرح التاويلات  
 انه حينئذ جاز فى حد الزنا ونكوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد  
 منها [ ويرجم الحامل بد الوضع ] أى وضع الولد ان كان له مربّ والا بعد الاستغناء عنها  
 صيانة عن الهلاك وفيه اشعار بأنه لا تحبس الحامل وهذا اذا ثبت بالاقرار فان ثبت بالبينة تحبس  
 مخافة الهرب وان قالت بالحمل فان قالت النساء بذلك حبست سنتين ثم رحمت كما فى الاختيار [ و  
 تجلد بعد القياس ] سواء كان سبعة اركان لانها مريضة ولذا نفذ تصرفها من الثلث حينئذ كما مر  
 فى الطهارة فلواكتفى بالمريض جاز والحائض كالصحيحة حتى لا ينتظر خروجها عن الحيض كما فى  
 المحيط [ ويدبر ] أى يدفع الحد عن الواطى [ بلشبهة ] أى بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهى  
 ما بين الحرام والحلال والخطأ والصواب كما فى خزنة الادب وبه يشعر ما فى الكافي من انها ما  
 يشبه الثابت وليس بنابت والافق لما فسر المصنف فى القاموس وغيره انها الالتباس وهو انواع  
 منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلا شهود وامة بغراذن مولاه وامة على حرة ومجوسية وخمسة  
 فى عقدة او جمع بين اختين او تزوج بمحارمة او تزوج العبد وامة بغراذن مولاه فوطيها فإنه  
 لا حد فى هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمية لصورة العقد لكنه يعزر واما عندهما فذلك الا  
 اذا علم بالحرمية والصحيح هو الاول كما فى المضمرات وفى موضع منه اذا تزوج بمحرمية بحد عندهما  
 وعليه الفتوى وذكر فى الدخيرة ان بعض المشائخ ظن ان نكاح المحارم باطل عنده وسقوط الحد  
 بشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط بشبهة العقد ومحمد قد ابطال الاول وصحح الثاني  
 منها شبهة [ فى الفعل ] أى الوطى لا فى المحل فإنه حرام عند الفاعل ويسمى بشبهة الاشتباه أى شبهة  
 المشتبه المعتبر فى حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال [ أى ] بسبب [ ظن غير الدليل ] على حل  
 الفعل [ دليلاً ] عليه [ كامة ] أى كوطى امة [ أبوه ] أى أبوه ازوجه وامة [ و ] امة [ زوجته ]  
 والمطلقة ثلما ازال على مال فى العدة وام ولد بعد العتق فى العدة وجارية مولاه فان فى وطئها شبهة  
 وطنابحل الانتفاع اذ له نوع حق فى هذه الحال [ فلا يحد ] الواطى [ ان ظن ] بالضم وعلم [ انها ]

اي الموطوءة في هذه الصور [تحل] لهذه الشبهة لكن يجب العقور ولا يثبت النسب وان ادعاه لانه زنا في نفس الامر وفيه اشارة الى انه لو قال احدهما اني ظننت انه حلال لم يحل واحد منهما لان الفعل خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما التحل كما في الاختيار [و] منها شبهة [في المحل] اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك و شبهة حكمية [اي بقيام دليل ناف للحرمه ذاتا] اي بسبب وجود دليل ينفي داته الحرمه ويثبت التحل مع قطع النظر عن المانع [كامه] اي كدليل امة [ابنه] و ابن ابنه وان مقل فانه صلى الله عليه وآله وسلم اضاف مال الولد الى الاب بلام التملك ( انت و مالك لا يملك ) ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهته عملا بحرف اللام بقدر الامكان [و] مثل [معتدة الكنايات و المبيعة] بيعا صحيحا قبل التسليم و المبيعة بيعا فاسدا [قبل التسليم] و بعده و المبيعة بشرط الخيار و المهوره قبل التسليم و الموهونة في رواية و امة عبده الماذون المديون و مكانه و الامة المشتركة [فلا يحل] الواطي [وان اقر بالحرمه] وقال علمت انها حرام علي لقيام الدليل النائي للحرمه كما لا يخفى [وحد] الواطي [بوطي امة اخيه] او عمه او ذي رحم محرم غير الولاد و المستاجرة و المستعارة سواء ظن انها حلال او حرام عليه لعدم قيام الدليل و اعلم انه لو زنى بامة وقتلها كان عليه الحد بالزنا و القيمة بالقتل عندهما و اما عند ابي يوسف و ح فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط [و] بوطي [اجنبية و جد لها في فراشه] وان ظن انها امراته لعدم الشبهة [وان] كان الواطي [هو اعمى] لا مكان تميزه الا اذا ادعاه فقالت انا زوجتك لانه اعتمد على دليل هو اخبارها و لو اجابته و لم يقل انا فلانة حد لانها تتميز بالتفحص كما في الاختيار [لا] يحل و يجب المهر بوطي اجنبية [ان زفت] اي بعنت [اليه و قلن] اي النساء [هي زوجتك] لانه اعتمد على اخبارهن [ولا يحل] في شيى من حد الزنا و الشرب و السرقة و القذف [الخليفة] اي الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام اذ الزاجر لم يكن مزجورا هذا الا ان محمدا و ح لم يذكرهما اذا قذف اسانا و قالوا ينبغي ان لا يجب اذ المغلب فيه حق الله تعالى كما في الظهيرية و اليد اشار كلام الهداية و غيره فاطلاق المصنف لا يخلو عن شيى [و يقتص] الخليفة في القتل [و يوحى] بالتلف لان الزاجر فيه ولي الحق وفيه اشعار بانه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص و الاموال الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة و مير النهاية \*

[فصل \* من قذف] اي ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قذفه اي نسبته الى الزنا بنفسه و التحقبق في اللعان [محصنا] او محصنة [اي حرا] باقرار القاذف او ببينة المعذوف [مكلفا مسلما] عافلا بالغا [عقيفا عن الزنا] الشرعي فيحد قاذف و اطي المجوسية و الحائض و المظاهر عنها و المحرمه باليمين و المعتدة عن غيره و الاختين بملك اليمين و المشتراة شراء فاسدا لان هذا الوطي ليس بالزنا فكان محصنا و لا يحل قاذف و اطي المنكوحه نكاحا فاسدا و الاب الواطي جارية

ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياتهم للجهل والتكليف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجبوا او رتقاء لم يحسد بخلاف ما لو قذف مينا او خصيا او عذراء لتصور الزنا كما في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون الشهود عدولا كما في التجنيس وغيره والى ان الوطني بالسكاح ليس بشرط والى انه لو قال رجل لاخر قل لفلان يا زاني فقال ان فلانا يقول لك يا زاني لم يحدا لانهما لم يقذفا بانفسهما كما في النظم [ بصريحه ] اي قذف بصيريح الزنا كزنيتم او انت زان او يا زاني او با ( دسبي ) او يا ( طب ) وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه ترخيم واما لو قال للرجل يا زانية فلم يحسد عند الشيخين وحد عند محمد رح لاحتمال كون التاء للمبالغة وكذا لو قال يا زاني بالهمزة وان اريد الصعود على شيء وفيه اشارة الى انه لو قال لها وطيك فلان وطيا حراما او جامعا جماعا حراما او زنيتم قبل ان تخلقي او تولدي او زنيتم بيدك او رجلك لم يحسد والى انه يحسد القاذف باي لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال يا لوطي لم يحسد عنده خلافا لهما كما في قاضيخان واعلم ان الزاني هو الرجل والمزنية المرأة وسميت بالزانية كالراضة بمعنى المرضية مجازا كما في الهداية وهذا القول للناكيد والا فمستغنى عنه بقوله قذف [ او ] قذفه [ بلست ] اي بنحو لست [ لابييك ] اي ولدا لابييك الذي خلقت من مائه حقيقة ونحوه لست لاب كما في الظهيرية وفي ترك التقييد بحاله الغضب وهنا والتقييد في الشرح اشعار باختلاف الروايتين في الاختيار انما حد به لانه صريح في القذف كيا زانية فالتقييد لغو وفي قاضيخان عن ابي يوسف رح انه قذف ولو في حالة الرضا ولم يقيد به في المشاهير ولا في الهداية والكافي فمن ظن انه مصرح فيهما وتركه من سهو السامع فهو [ ارلست بابن فلان وهو ] اي الفلان [ ابوه ] في حالة الغضب لانه ناف لنسبته من ابيه حينئذ فكاه قال انك ولد الزنا فيصير فاذا لامه فيشترط ان يكون امه محصنة لا غير وانما قال وهو ابوه لانه لو قال لست بابن فلان واراد به الجحد لم يحسد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يحسد لاحتمال المعالجة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد تسلمح [ حد ] اي وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فهو جزء الشرط او خبر المبتدأ وفيه اشعار باشتراط كون القاذف عافلا بالغا فلا يحسد المجنون والصبي لانهما لسا من اهل العقوبة [ ثمانين ] في الحرار اربعين في العبد [ سوطا ] على الروح الذي مرفيق على اعضاءه وينزع عنه الحشود والفرؤ ولا يحسد من النياب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية [ كحد الشرب ] اي المشرب من الخمر بمقدار ما وصل الى جوفه ومن غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق فيفرق بعد التحريد في المشهور وعن محمد رح انه لا يحسد اظهرا للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رض كما في الهداية لكن في قاضيخان انه يحسد للحد في مراديل وحده كذا في حد الشرب في ظاهر الرواية

وَالْاَكْتِفَاءُ مَشْعُرِيَانِ التَّوْبَةُ لَا يُلْزَمُ عَلَى الْمَحْدُودِ الزَّانِي وَالشَّارِبُ وَهَذَا فِي الْحَكْمِ وَأَمَّا دِيَانَةُ فَلَا زِمَةَ  
 كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ [وَالطَّلِبُ] أَيْ طَلَبُ اسْتِيفَاءِ الْحَدِّ [بِقَذْفِ الْمَيْتِ لِلْوَالِدِ] وَوَالِدُهُ وَإِنْ عَلَا وَكَذًا  
 لِلْإِمَامِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ لاشتراكه وَفِيهِ رَمَزٌ إِلَى أَنَّ حَدَّ الْقَذْفِ لَا يَقَامُ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُقْذُوفِ دَفْعًا  
 لِلْعَارِ عَنْهُ وَعَنِ الْوَارِثِ وَإِنَّهُ لَوْ قُذِفَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ مَا قُضِيَ بِالْحَدِّ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْقَاذِفِ  
 وَلَيْسَ بِوَلَايَةِ الْمَطَالِبَةِ بِهِ وَكَذًا لَو مَاتَ الْمُقْذُوفُ بَعْدَ مَا أُقِيمَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْحَدِّ سَقَطَ الْبَاقِي كَمَا فِي  
 الْمَحِيطِ [وَالْوَلَدُ] مِنَ الذَّكَرِ وَالْإُنْثَى [وَوَلَدُهُ] مِنْ ابْنِ الْإِبْنِ وَإِنْ هُجِلَ فِي الْكَلَامِ إِشَارَةٌ إِلَى  
 أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ بِهِ أَبُو الْأُمِّ وَأُمُّ الْأُمِّ وَوَلَدُ ابْنَتِ الْإِخْوَانِ وَالْعَمُّ وَغَيْرُهُمْ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَالذَّخِيرَةِ  
 وَالْمَغْنِيِّ وَفِيهِ فِي نَسْخَةِ ابْنِ وَرْدٍ الْإِبْنِ وَوَلَدُ ابْنَتِ فِيهِ سَوَاءٌ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَفِي الْهَدَايَةِ وَ  
 غَيْرِهِ أَنَّ الطَّلِبَ لَوْلَدِ ابْنَتِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَإِنَّهُ لَوْ عَفَى أَحَدُهُمْ كَانَ لِلْبَاقِي الطَّلِبُ  
 وَإِنَّهُ إِنْ أَتَى الْقَرِيبَ وَالْأَبْعَدَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ كَمَا فِي الْمَشَارِعِ [وَلَوْ] كَانَ الطَّالِبُ [مَحْرُومًا]  
 عَنِ الْمِيرَاثِ كَمَا إِذَا قَتَلَ ابْنَ أَبَاهُ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ كَانَ الطَّالِبُ كَافِرًا فَإِنَّ لَهُ الطَّلِبَ بِالْقَذْفِ وَكَذًا إِذَا  
 كَانَ عَبْدًا [وَلَا يُطَالِبُ أَحَدٌ] مِنَ الْعَبْدِ وَالْوَلَدِ [سَيِّدُهُ وَلَا أَبَاهُ بِقَذْفِ أَمَةٍ] أَيْ بِقَذْفِ السَّيِّدِ أَوْ  
 الْأَبِ أَمْ هَذَا الْأَحَدُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْاقَبِ السَّيِّدُ وَالْأَبُ بِسَبَبِ الْعَبْدِ وَالْوَلَدِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمَا  
 لَا يُطَالِبَانِ السَّيِّدَ وَالْأَبَ بِقَذْفِ نَفْسِهِمَا وَالْأَصُولُ لَا يَحْدُ بِقَذْفِ الْفُرُوعِ وَإِنَّ ابْنَ الْإِبْنِ لَا يُطَالِبُ  
 بِهِ الْجَدَّ وَإِنْ عَلَا وَالْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ [وَلَيْسَ فِيهِ] أَيْ فِي حَدِّ الْقَذْفِ [أَرِثَ] هُنَّ  
 الْمُقْذُوفُ سَوَاءٌ مَاتَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي حَدِّ الْقَاذِفِ أَوْ بَعْدَهُ [وَلَا] [عَفْوًا] لِلْمُقْذُوفِ عَنِ الْقَاذِفِ  
 فَيَحْدُ بَعْدَ الْعَفْوِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ الْإِمَامُ مِنَ الْخُصُومَةِ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ وَاسْتَحْسَنَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ الْإِثْبَاتِ  
 أَعْرَضَ عَنْ هَذَا كَمَا فِي الْقَاعَلِيِّ [وَلَا] [عَوْضَ] لَهُ عَنْهُ فَلَوْ صَالِحٌ مِنْ مَالٍ رَدَّ الْإِمَامُ وَحَدَّ [وَفِي]  
 قَوْلِهِ لِأَخْرَ [يَا زَانِي فَقَالَ] الْآخَرُ لَا أَزْنِي [بَلْ أَنْتَ] زَانٍ [حَدَّثَ] أَيْ الْقَائِلَانِ بِهِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا  
 قَذِفَ صَاحِبَهُ [وَلَا] فِي قَوْلِهِ [لَعَرَسَهُ] يَا زَانِي أَوْ يَا زَانِيَةَ فَقَالَتْ لَا بَلْ أَنْتَ [حَدَّثَتْ] عَرَسَهُ لِأَنَّهُ قَذِفَتْهُ  
 [وَلَا لَعَانَ] وَإِنْ قَذِفَهَا لِأَنَّهُ لَمَّا حَدَّثَتْ لَمْ تَبْقِ أَهْلُ الشَّهَادَةِ وَهِيَ شَرْطُ اللَّعَانِ [وَأَنْ قَالَتْ]  
 الْعَرَسُ فِي جَوَابِ قَوْلِ الزَّوْجِ لَهَا يَا زَانِي أَوْ يَا زَانِيَةَ [زَنَيْتَ] أَنَا [بِكَ حَدَّثَ] أَيْ سَقَطَ الْحَدُّ وَاللَّعَانُ  
 عَنْهُمَا لِأَنَّ هَذَا الْجَوَابَ يَحْتَمِلُ التَّصَدِيقَ وَالْقَذْفَ وَأَمَّا خُصَّتِ الْعَرَسُ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بَيْنَ رَجُلٍ وَاجْنِبِيَّةٍ  
 لَمْ يَحْدُ هُوَ بَلْ هِيَ لِأَنَّهُمَا صَدَقَتْهُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ \*

[فَصْلٌ \* مِنْ أَخَذَ بِرَبِيحٍ] أَيْ حَالُ كَوْنِهِ مَعَ رَبِيحٍ [الْخَمْرُ] وَلَوْ مِنْ قَلِيلٍ مِنْهَا فَلَوْ  
 قَاءَ خَمْرًا أَوْ سَكَّرَ مِنْهَا أَوْ شَرِبَ حَدَّ بِشَرْطِهِ إِلَّا إِذَا اخْتَلَطَتْ بِمَائِهِ عَالِبَ عَلَيْهَا بِحَيْثُ زَالَ طَعْمُهَا وَرَبِيحُهَا  
 فَحَبْنَتْ لَمْ يَحْدُ إِلَّا إِذَا سَكَّرَ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ [أَوْ] حَالُ كَوْنِهِ [سَكْرَانٌ] وَهُوَ عِنْدَهُ [زَائِلُ الْعَقْلِ] بِالْكَلْبَةِ  
 مَشْرُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ لَمَّا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا

انه قال من بات سكران بات مروجاً للشياطين فعليه ان يغتسل اذا اصبحت وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس بشيئ كما في الظهيرية وعندهما من لا يعرف رداءه من غيره عند الاكثرين او من كان اكثر كلامه هذيانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة بلخ انه يستقرأ سورة وعن ابي يوسف رح يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرأها في صلوة المغرب فترك اللامات منها فحرمت كما في اللمم وغيره واختلف ان السكر سرور او غفلة عارضة للانسان غالبية على العقل بمباشرة بعض اسبابه كما في الكشف [بنبيذ] اي بشارب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيل او تين او حنطة او شعير او رزة او غيرها من الفواكه والحلاوات والحبوب وقيل لا يحل الا بالمكر بما موى النمر والزبيب والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادي واذا مكر بما يتخذ من الحلاوات والحبوب لا رواية فيه فقيل يحل وقيل لا يحل وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يحل بسكر الالبان كلبن الرومك وقيل يحل ولا رواية فيه كما في التمرقاشي والى انه لا يحل بسكر البنج عند الشيعين خلافاً لمحمد رح كما في الخزانة والاول الصحيح كما في قاضيخان وبالثاني يفتى لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الاشربة والى انه لا يحل بما حصل من نحو الافيون وجوزبويه اليه اشار في متن البزدوي واختلف انه مسكرام لا [و] قد [اقر] الماخوذ [به] اي بشرب الخمر والنبيذ [مرة] واحدة عندهما ومرتين في مجلسين عند ابي يوسف رح والاول الصحيح كما في المضمرات [صاحباً] اي عاقلاً فلو اقر به سكران لم يحل وان وجد منه ريح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالحدود الخالصة لله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيخان وغيره وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان في التهمة وغيره ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امرأته [او شهد به] اي بشرب الخمر والنبيذ المسكر [رجلان] فلو شهد به النساء لم يحل كما مر وفيه ايماء الى انه لو شهد احدهما بالسكر والآخر بالسكر من النبيذ او احدهما بالسكر والآخر بالاقرار لم يحل ثم اذا شهدا يسالهما القاضي عن ماهية الخمر فان كل مسكر يسمى بها مجازاً ثم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والتقادم وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك حبس اي الشارب حتى يمال عن عدالتهما كما في قاضيخان [وعلم] في كل من صورة الاقرار والشهادة [شربه] مضاف الى الفاعل او المفعول اي شرب ذلك الخمر او النبيذ [طوعاً] اي شرب طوع فلو شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يوروه فسكر لم يحل لان ذلك السكر يامر مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلو شهدا عليه بالشرب فقال اكرومت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في قاضيخان [يحل] الماخوذ بالريح او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشترط الريح او السكر مع كل منهما عند الشيعين واما عند محمد رح فلا يشترط الريح اصلاً والاول الصحيح

كما في المضمرات وفيه إشارة الى انه لا يحل المأخوذ بالربح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما هيئ مكره  
وفي الخزانة انه لا يحل والى انه من اقر بالشرب وشهدا عليه به لم يحل بلا رائحة كما اشار اليه قاضيخان  
واما بني الفعل للمجهول للتعظيم فيشير الى ان الحدود الخالصة لله تعالى للامام والولاية والقضاة من  
عنده كما في المحيط فلا يحل قاضي الرماتق و فقيه والمتنقة و ائمة المساجد على ما قال شرف الائمة المكي  
في المنية و اطلاقه مشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حل لكن لو التجأ الى الحرم لم  
يحل لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد استخفه كما في العمادي ويستثنى منه  
الاحرس فانه لم يحل سواء شهدا عليه او اشار هو بإشارة معهودة تكون اقرارا وكذا الذمي فانه  
لا يحل الاحد القذف عندهما ولا يحل عند ابي يوسف رح الا حل الشرب والسكر وكذا المرتد  
فانه لو وجب عليه حل قبل ارتداده اقيم عليه الا حل الشرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيخان  
[ صاحبيا ] فلو شهدا على السكران لم يحل فيحبس حتى زال مكره تحصيله لغرض الانزجار [ لا ]  
يحل [ بمجرد الربح ] بلا اقرار ولا شهادة فان من استكثر اكل السفرجل والتفاح توجد منه رائحة  
الخمر [ او ] بمجرد [ التقيي ] فانه قد يشرب لا عن طوع [ او ] بمجرد [ السكر ] لانه قد يسكر  
من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحل بمجرد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضيخان ولا بمجرد  
الشهادة لكن يعزر بمجرد الربح على ما قال علاء الترجمانى كما في المنية وبمجرد السكر لتهمة الفسق  
كما في قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما في المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجمانى  
وقال نجم الائمة لو اخذ السكران توجد منه الرائحة لم يحل لكنه يعزر ولا يوغر التعزير الى  
زوال السكر كما في القنية ولو شرب النبيذ بلا سكر عزز كما في قاضيخان [ ولا ] يحل [ ان رجع  
عن الافرار ] بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى [ من شهد بحل ] اي بعيب شيعي موجب  
لحل من الحدود [ متقادم ] هو لغة بمعنى القديم كما في الصحاح وشروعا ما سيانى [ قريبا من امامه  
رد ] ذلك الشاهد خبر او جزاء والاسناد مجاز عقلي مبالغة فلا حاجة الى حذف مضاف كما ظن وفيه  
اشعار بان التأخير للمستمر مانع القبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير واما قال قريبا من امامه لانه  
لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه فاض او كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع  
التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في  
الذخيرة [ الا في ذل ] فانه لم يرد لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعزر بالتأخير  
وفي الاكتفاء اشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان للشاهد  
ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يجيئ المسروق منه ففى التأخير تهمة الا انها  
معنبرة في الضمان فيقضي به لا بالقطع كما قال [ وضمن ] من الضمان او التضمين [ السرقة ] بالنصب  
ازالرفع اي المسروق [ وان اقرب ] اي يحل متقادم ولو قريبا من امامه [ حل ] ولو حقا لله تعالى فان التهمة

في الاقرار غير معتبرة اذ الانسان لا يعادي نفسه [وهو] اي التقادُم [لشرب بزوال الربح] عند الشيخين  
و بمضي شهر عند محمد رح اعتبارا بمائتي الحدود كما في المضمرات و ذكر قاضيخان انه بمضي شهر  
من وقت الشرب في ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في النخيرة  
[ ولغيره ] اي الشرب كالزنى والقذف والسرقه [ بمضي شهر ] اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه  
المسافة على ما روي عن الائمة الثلاثة وعنه بمضي شهر وعنده مغفوض الى رأي الامام كما في المضمرات  
و عنه سنة و عنه ايام كما في الخزانة و عن محمد رح ثلاثة ايام كما في المحيط و ذكر في النظم ان  
التقادُم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الامضاء والاول اصح كما في المضمرات [ وان شهد  
بزنى ] اي شهد اربعة بزنا زان [ وهي ] اي المزنية [ غائبة حد ] الزاني ولم ينتظر حضور الزانية  
كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا وفيه اشعار بانه لو اقر بالزنا وهي غائبة حد كما في  
المحيط [ و ] ان شهد [ بسرقه من غائب لا ] يحد بالقطع لان الشهادة على السرقه شهادة هلك  
المسروق للمسروق منه وذا لم يقبل بلا دعوى وفيه ايماء الى انه لو اقر بسرقه من غائب قطع وهذا  
استحسان وي القدوري انه ينتظر حضور المسروق منه والطلب بها عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في  
المحيط [ ونصف حد العبد ] اي جلده للزنا والقذف والشرب فلا يرد مالا ينصف من القطع والقتل  
للسرقه و قطع الطريق [ وكفي حد ] واحد [ لحنائيات ] كثيرة [ انحد جنسها ] كما اذا زنى مرارا  
او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حدا واحدا  
لكل نوع لحصول الانزجار به ولذلك لو اقيم على القاذف تسعة و سبعون سوطا فحذف آخر لم يضرب  
الا سوطا واحدا للتدخل و ظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى وقذف وشرب وسرق يجب  
لكل حده فلو اجتمع ذلك مع قتل بدأ بحد القذف ثم قتل و سقط الباقي كما في الاختيار و عن محمد رح  
اذا ضرب بعض الحد في الخمر او الزنا ثم شرب او زنى باخرى لم يضرب حد مستقبل كما في المحيط [ و  
اكثر التعزير ] الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما ياتي وهو في الاصل المنع ولم يتعرض للمعنى  
الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة حق الله تعالى او العبد و  
سببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلي كما بين بعضه في السوابق متفرقا و اما قولي بعضه مبين  
ههنا [ تسعة وثلاثون سوطا ] اي ضربا بالسوط عنده و اما عند ابي يوسف رح فخمسة و سبعون وفي  
رواية تسعة و سبعون وهي اصح وقول محمد رح مضطرب و عن ابي يوسف رح لو رأى القاضي تعزير  
مائة اخذ بالاثرو ان ضرب اكثر من مائه جاز و عنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط  
والنخيرة وغيرهما [ واقله ثلاثة ] من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزانة او ما يراه الامام  
كملازمة وضربة على ما ذكره مشائخنا كما في الهداية والاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالاكثر والا  
فمغفوض الى رأي القاضي كما في قاضيخان وغيره [ و صرح ] للامام [ حبسه ] اي حبس من عليه التعزير

[مع الضرب] لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب وفيه تنبيه على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك والكلام العنيف والشتم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف رح انه يجوز باخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان ناب ولا يصرف الى ما يرى الامام وفي مشكل الاثاران اخذ المال صار منسوخا وقيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاملام بان يقول بلغني انك تفعل كذا وتعزير الامراء والرهاقين به وبالجر الى باب القاضي وتعزير السوقية و نحوهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره وفي الكوماني اذا كان ظريفا ذامروا جني اول مرة لم يعزر فاذا فعل مرارا عزر فانه لم يكن ظريفا فاذا تعفف عن محارم ربه اذ ذاك تسمى في الانام ظريفا [وضربه] اي ضرب السوط للتعزير فليس الضمير للتعزير والا احتاج ما بعده الى تكلف كما ظن [اشد] من ضربه للحد من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في اكثر التعزير والجمع في اقله كما في المحيط وكيفية ان يجرد عن ثيابه الا السراويل وفي موضع آخر لا يجرد الا عن الفرو والحشو يضرب قائما على كل عضو مضروب في الحد بلا مد كما في فاضلخان [ثم] ضربه [للزنا] اشد لان حمايته اعظم وحرمة آكد [ثم] ضربه [للشرب] اشد لان جنايته يقيمية [ثم] ضربه [للقذف] اشد او شديد والاول اذفق لفظا ولا بأس به معنى فان اذفل مشترك اوعار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بان التعزير لا يتقدم وجاز عفو من جانب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كما في المنية [وهو] اي التعزير يجب [بقذف] اي طعن غير المحصن فيكون القذف مجازا مرسلا او تغليبا بقريظة يا فاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل [مملوك] عبد او امة [اذكاف بزنا] ولو صريحا مثل يا زاني وهو ليس بزان وكذا يا فاجر يا ابن الفاجر يا ابن القحة التي همها الفجور وكذا (حرام زاده) فانه قذف للام كما في القنية وفي الجواهر انه حد على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بما مر اوياتي فقد عزر كما قال السرخسي وعن الترجماني لم يعزر ووفق بانه عزر في حق العبد ولم يعزري في حق الله تعالى كما في الزاهدي [و] بقذف [مسلم] صالح [بيا فاسق] يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مباهي يا عون فان العوان في العرف هو الساعي والظالم كما في الجواهر [يا كافر] الاحسن يا كافر بالله احترازا عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لانه تعالى سمى المؤمن كافرا بالطاغوت كما في المضمورات وهل يكفر قائله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد المخاطب كافرا كفر لانه اعتقد الاملام كفرا كما في العمادي وما في المواقف انه لم يكفر بالاجماع اريد به اجماع المتكلمين [يا سارق] يا لص يا خائن [يا مخنث] يا ديوث يا جيفة يا قدر يا بليد



يا قوطبان كما في الخزانة لكن في التجنيس لم يعزربيا قوطبان الراضي بفجور مجارمه والقنف لا يخلو عن ايماء الى انه لو قال (يا ناكس) يا ابله يا لا شيء لم يجب عليه شيء كما في قاضيخان وهل يجوز ان يجيب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا توجب الحد يجوز كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل [وامثاله] اي امثال ما ذكر من الفاظ دالة على افعال اختيارية محرومة تعد عارا منسوبة الى من لم يتصف بها واحتوز بها عن افعال خلقية كقبح الصورة والسيرة وعما لا يحرم ولو عارا كدناءة الهمة وعما لا يعد عارا كلعب النرد فلو قال لكيس او طبيب او صالح يا حمار او يا حجام او يا مقامر لم يعزرب كما اشار اليه المصنف وصرح به قاضيخان وغيره والاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذب فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله [لا] يعزرب [بيا حمار] يا خنزير يا كلب يا قرد يا ذيب يا بقر قال الفقيه ابو جعفر رح انه في الاخمة اما في الاشراف فالتعزير واليه اشار بقوله [وفيل] لا يعزربيا حمار وامثاله [الا] اذا قال [لعالم] بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزرب فلو قال بطريق الحقايرة كفر لان اهانة اهل العلم كفر على المختار كما اذا قال له (اي ابله اي نادان اي ناكس) كما في الفتاوى البديعة الا انه يشكل بما في الخلاصة وغيره ان سب الختنين ليس بكفر [او علمي] اي منسوب الى علي سواء كان من اولاد فاطمة رض او لم يكن ولعل المواد كل متق والا فالتخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا من الفقيه وفي التقديم قيل اشعار بان الاول اصح كما في المضمرة وهو مروي عن محمد رح وهو الصحيح كما في قاضيخان وغيره الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مروي عن ابي يوسف رح وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعزربه في حق الكل فانهم يعدون هبا كما في الاختيار [ومن حد او عزرب] بالضم للتعظيم [فمات] من ذلك [مدر] وبطل [دمه] لانه مأمور من الشرع فلا يتقيد بشروط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل احد وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالحناية فانه نهى منكر حينئذ واما بعد الفراغ فلا يعزرب الا باذن الجاني فلو عزرب بلا اذنه فللمحتسب ان يعزرب المعزرب بكسر الزاء كما في المنبة [وان عزرب زوج] لنترك الصلوة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره [عرسه] فماتت [لا] يهدر دمها لانه مطلق فيه فيتقيد بشروط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعزرب عبده ولو بالخشب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الاب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالخشب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للصلوة باليد لا بالخشب الكل في الملتقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مشعور بالسكوت والكلام \*

## \* [ كتاب السرقة ] \*

عقب به الحدود لانه منها مع الضمان [هي] اي السرقة كالسرق بالكسر مصدر سرق منه شيئا بالفتح  
اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشريعة هو نوعان  
لانه اما ان يكون ضررها بذى المال او به وبعامته المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني  
بالكبيرة بين حكمها في الاخر لانها اقل وقروا واشتركوا في التعريف واكثر الشروط فعرّفهما فقال [ اخذ  
مكلف ] بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترر به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون  
ولا غيرهما اذا كان معه احد هما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف رح يقطع الغير ولا يقطع  
باخذ المصحف والكتب والالت للهو كما ياتي لاحتمال ان ياخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن  
بطلان التعريف منعنا [ حفية ] بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا  
از بين العشائين في دار بابها مفتوح اوليلا وكل من صاحب والسارق عالم بالاخر فلو علم احد هما  
قطع كالمو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه سلاح او لا والصاحب عالم به او لادركه نهارا  
فنقب البيت سرا واخذه مغالبة لم يقطع [ قدر عشرة دراهم ] بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلو  
انتقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما انتقص  
للسرقة فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخذ  
وعن محمد رح لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر ان يكون الاخذ مرة فلو اخرج  
من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع [ مضروبة ] فلو اخذ تبرا وزنه عشرة و قيمته  
اقل لم يقطع فيقوم باعز نقد راج بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين  
[ مملوكا ] فلا قطع باخذ غير المملوك اذ القطع مشروط بالدعوى [ محرزا ] اي ممنوعا عن وصول  
يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع الحصين [ بلاشبهة ] تنازع فيه مملوكا ر  
محرزا فلا قطع باخذ الاعمى لجهله بمال غيره ولا بالاخذ من السيد والغنيمة وبيت المال [ بمكان ] اي  
بسبب موضع معد لفظ الاموال كالدر والدكاكين والجانات والخيام والصندوق والمذهب ان حرز  
كل شيء معتبر بحرزه مثله حتى لا يقطع باخذ لؤلؤ من اصطلح بخلاف اخذ الدابة [ وحائط ] اي بسبب  
شخص يحفظه فلا قطع بالاخذ من الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة او غيره من مرعى معها راع  
ولا باخذ المال من نائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ومن شروط  
القطع يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وتافها وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد  
المسروق منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق ومياتي الكل في اثناء المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من  
المسائل [ فان اقر ] المكلف [ بها ] اي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين من

افتى بصحته ويحل ضربه ليقر كما في خزانة المفتين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم لكن في الواقع لا يفتى به لانه خلاف الشرع وفي التجنيس من عصام ان اميرا سألته عن سارق اتى به وهو منكرف قال عليه يمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقه فقال سبحان الله ما رأيت جورا شبه بالعدل من هذا [ مرة ] عندهما ومرتين عند ابي يوسف رح وعنه الرجوع اليهما كما في الكافي [ او شهد ] بها [ رجلان ] عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره [ وسألهما ] اي وجب على [ الامام ] ان نأثبه ان يمال المقر والشاهد [ ما هي ] اي السرقه احتراز من نحو الغصب والسرقه الكبرى [ وكيف هي ] لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج المتاع [ ومتى هي ] لان التقادم مانع القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كما ظن [ واين هي ] فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب والبغي [ وكم سرق ] لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان المسروق منه غائبا من مجلس القضاء كما في المحيط فالاطلاق لا يخلو عن شييع [ ومن سرق ] احتراز من الاخذ من السارق وذو رحم محرم ونحوه [ وبيناهما ] اي بين المقر والشاهد جميع ما سألته [ قطع ] السارق يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لكسبه فان اقربها ثم هرب ان كان في فوره لا يتبع لصحة الرجوع عنه بخلاف ما اذا شهدا عليه بها ثم هرب فانه يتبع في فوره ولو اقر رجلان بسرقة مائة درهم فقال احدهما هو مالي لم يقطع واحد منهما كما في المحيط [ وان شارك ] في الاخذ [ جمع ] اي ما فوق الواحد [ و اصاب كلا ] منهم بالقسمه على السواء [ قدر نصاب ] من عشرة دراهم مضروبة [ قطعوا ] اي قطع الامام ذلك الجمع [ وان اخذ بعضهم ] دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معاندون فان اصاب كلا اقل من ذلك لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم قطع لكمال النصاب في حق السارق كما في الظهيرية [ لا ] يقطع [ بتأفه ] اي اخذ شييع حقير خسيس في اعين الناس من التفه محركه الخساسة كما في القاموس [ يوجد مباحا ] في الاصل لما فيه من التركة العامة ولانه لا يجري فيه الشح [ في دارنا ] فنقطع بها يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج والابنوس والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا وعن محمد رح لا قطع في العاج والابنوس بلا عمل فيهما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما في المحيط [ كخشب ] غير معمول فقطع بالمعمول كاخذ السرير والباب [ وحشيش ] مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع باخذ الوسمه والحناء كما في شرح الطحاوي [ وسمك ] طوي او قديد [ وصيد ] بري او بحري طيرا كان او غيره كاللجاج والبط والفهد وعن ابي يوسف رح انه يقطع في كل شييع من المذكورات الا في الطين والتراب والسرقين كما في الهداية وغيره [ او ] بشييع [ يفسد سريعاً ] لا يبقى منه كما اشير اليه في المضمرات [ كلبن ] واشربة غير مطبوخة وثريد وخبز [ ولحم ] طري او قديد وقال مشائخنا

لا يقطع باخذ الطعام في سنة القحط وان كان لا يفسد ويحزر ركذا في الخصب اذا كان يفسد ولو محزرا فان لم يفسد وكان محزرا يقطع كما في المحيط [رفاكهة رطبة] ولو محزرة وفي الواقعات تكلموا في الثمر الرطب والمختار ان لا يقطع به [وثمرة] اي لا بفاكهة يابسة [على شجر] كالجوز واللوز لعدم الاحراز وانما قيد بالشجر لانه لو كان في الحزر قطع كما في المضمرات لكن في النظم لو هرق تمرا من الحزر قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد مريعا [وبطبخ] لا يفسد مريعا كالقديد منه واما ما يفسد منه فداخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلق البطيخ في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن [وزرع لم يحصد] وان كان له حائط موثق او حائط وفيه اشعار بانه لو حصد وجمع في بيدر قطع لانه صار محزرا ولهذا لو اخذ الحنطة من السنبل لم يقطع كما في الواقعات [واشربة مطربة] اي محكرة لانه لا قيمة لشئ من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرمانى وفي التقييدا اشعار بانها لو كانت خلا او دبسا او عسلا او نحوه قطع وعن محمد رح انه لم يقطع وعنه لو اخذ اناة فضة قيمته عشرة فيه نبيل لم يقطع بتبيعة ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما في المحيط [وآلات لهو] كالدق والمزمار والطنبور والنرد والشطرنج وطبل اللهور وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على المختار كما في الواقعات [وصليب] بالفتح شئ مثلث يتخذ النصارى قبله وانما يثلاث ايدانا بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثله فتبركوا به كما في المعرب بالعين المهملة [من ذهب] او فضة هواء كان في معبدهم او في بيت لهم وهذا عندهما و كذا عند ابي يوسف رح الا اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ايماء الى انه لا يقطع باخذ الصنم ولو من الحجرين [و باب مسجد] الاولى باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاولى ان لا يقطع بباب المسجد لانه يحزر بباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية [ومصحف وصبي حرولوا] كانا [محلين] اي مزنيين بالذهب او الفضة قدر عشرة وهذا عندهما لان الكاغذ والجلد والحلية تبع ولا مالية للحرولا للمكتوب وقطع عند ابي يوسف رح اذا بلغ الحلية نصابا [ومعد الا الصغير] الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق السرقة بخلاف الكبير فانه غصب او خداع ويقطع عند ابي يوسف رح ولو صغيرا لا يعقل ولا يتكلم [ودفتر] بالفتح وقد يكسر جماعة الصحف المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمة دون دواوين فيها اشعار مكروهة وكتب العلوم الحكمية فانها داخلان في آلات لهو كما اشار اليه الزاد وغيره [الا دفتر الحساب] بضم الحاء وتشديد السين جمع حاسب اي دفتر فرغ حسابه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي

الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن ابي يوسف رح انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف [ ولا في كلب ] وغمر [ وفهد ] لانه مباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط [ وخيانة ] اي لا يقطع بخيانة في نحو دية في يده من مال الغير لقصور الحرز [ ونهب ] اي غارة لمال لانه اخذ علانية [ ونبس ] اي اخذ الكفن عن ميت في قبر سواء كان الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال الحرز بحفر القبر وعن ابي يوسف رح انه يقطع بالكفن المسنون او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف فمن الظن ان الانسب المخرون والمنهوب والمنبوش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونبس غيره بالاخذ ولا يخفى انه غير مراد [ ومال عامة ] كالبيت المال [ ومال له ] اي للاخذ [ فيه ] اي في ذلك المال [ شركة ] كال الغنيمة فان له نصيبا من بيت المال والمغنم فبقع في الحرز خلل [ ومثل حقه ] اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان [ حالا او مؤجلا ] لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وفي المنزل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردى قطع رآى انه لو كان حقه دراهم فاخذ دنانير فقطع وهو رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي والصحيح انه لم يقطع لان العقود في حكم جنس واحد كما في الذخيرة والى انه لو اخذ عرضا قطع لانه ليس له الاخذ الا ببيعاً وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع لان له ان ياخذ رهنا او قضاء من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايماء الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه عنده للمجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدي [ ولو همز ] اي لو اخذ منسل حقه مع زيادة عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شريكا بمقدار حقه [ وما قطع فيه وهو بحاله ] اي اذا سرق مالا ققطع يده فيه فردة الى مالكه ثم سرقه ثانيا ولم يتغير المسروق عن حاله الا ترى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف رح انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شيء آخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكما كما قال مشائخ ما وراء النهر ولم يقطع عند مشائخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا وقطع يده فيه فردة على مالكه فنسجه المالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا في كل عين قطع فيه فردة على المالك فاحدث فيه صنعة لو احلته الغاصب في المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب خز وقطع فيه ثم نقضه فسرق النقض لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط [ ومال دي رحم محرم ] كالاخوان والعميين [ من بينه ] لانه غير محرز فلما اخذ ماله من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا قطع وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع

بلا خلاف كما في النظم وإضافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فإنه لم يقطع كما في الهداية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم محرم ليشمل هذه الصورة [ولا] مال زوج اخذت [من] بيت [زوج] لا تسكن فيه عروسته معه [و] مال عرس من بيت [عرس] لا يسكن فيه زوجها لان بساط بينهما في الاموال عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها او عند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كما في المحيط [و] مال مبيدة من بيت [سيدة] وصبلته من بيت سيدته ولم يذكره للاشتراك لا للتغليب لانه مجاز بلا قرينة كما ظن [و] من بيت [عرسه] اي عرس السيد [زوج سيدته] ومكاتبه وعبد الماذون [و] مال مضيفه من بيت [مضيفه] من دار فلو اذن الضيف بالدخول في بيت آخر فدخل منه ففي القطع روايتان كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير ما ذون فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله وبيت اذن كان جائزا [ومغنى] اي غنيمة لان له فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمغنى داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة [و] مال اخذ من [حمام] سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذه ليلا فقد قطع وضمن الحمامي ان امره بالحفظ كما في المضمورات وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في السراجية لو اخذ من حمام دروب المال حافظه قطع عند ابي حنيفة رح ولم يقطع عند محمد رح وعليه الفتوى [و] من [بيت اذن] للناس [في دخوله] لاختلال الحرز فلو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالحافظ ولو اخذ من الحانوت او الحان نهارا فكذلك لذلك واما ليلا فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه بعض الميل فإنه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار [ولا] يقطع [ان] اخذ و [لم يخرج من الدار] لان يد المالك قائمة حينئذ والدار يتناول الحانوت و نحوه مما كان حرزا بنفسه واهله ينتفعون بصحته انتفاع المنزل لا السكة والا فهي ذات المقاصير كما في الكرمانني [او] ان اخذ و [ناول] اي اعطى [من هو خارج] من الدار من المعين لان الاخذ لم يوجد منهما وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كما في المضمورات وعن ابي يوسف رح ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المشائخ كما في الذخيرة [او] ان [ادخل يده] من الباب او الثقب [في بيت واخذ] فإنه لم يقطع بالاتفاق و عن ابي يوسف رح انه يقطع كما في النظم وفيه ايماء الى انه لو دخل فيه ووضعه عند الباب او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المشائخ كما في الذخيرة والى انه لو اخذه من المصباح الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه خص والا فالقطع عند العامة كما في النظم [ان] ان [طرّ صرة] اي شق ما فيه الدراهم [خارجة من كم غيره] ظرف خارجة او طرّ فعلى الاول يكون الصورة من خارج الكم متصلة

به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخل لعدم الحرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع بطر خارجه كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واخذه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجه غير موبوطة وادخل يده في الكم واخذه لوجود الحرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطا على ظاهره وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذه من الحرز وهو الكم وعلى هذا لو حل الرباط واخذ لم يقطع لان الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف رح انه يقطع بكل حال لانه محرز بالكم او صاحبه [او] ان [سرق] اي اخذ [جملا] بالجميع والاحسن بعمره ولو مع الحمل [من القطار] بالكسراى من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس [او حملا] بالسحاء المكسورة اي جوالق مملوا من المتاع وانما على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وعيره فمن الظن ان الاحسن تقديم الطرف على حملا ايضا على ان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقطع وان وجد السائق او الفائد او الراكب لان كلا منهم ناطع مسافة او نازل متاع لا حافظ [وقطع] السارق من القطار او غيره [ان حفظه ربه] اي حفظ المسروق من الحيوان الاهلي والحمل والمتاع ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابلا من المرعى ومع الراعي من يحفظه قطع و الا فلا وبه اقنئ كثير من المشائخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعنده حافظ نطع والافلا بخلاف ما اذا كان الحرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط [او نام] الحافظ [عليه] اي مع المسروق من الحمل او غيره فان على الجميع للمصاحبة كما في القاموس وغيره فما زاد المصنف وغيره من قيد او بقره رائد فغيه اشعار بان المتاع يحوز بالحافظ في حال نومه سواء جعله تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو العسيع وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المصنفات فلو جلس في الصحراء او المسجد او الطريق وعنده متاعه فهو محرز في البقالى ان المتاع اذا كان بحيث يراه قطع وعن محمد رح لو كان عليه قلنسوته او رداءه او مبطقة لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حليا كما في المحيط [او] ان [شق الحمل] اي جوالق على الارض او على ظهر حمل [واحد] منه [شيئا] اي اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج عن الحرز شرط [او] ان [ادخل يده] او شيئا آخر تعلق بالمتاع [في صندوق او كم] او جيب او غيره واخذه منه [او اخرج من مقصورة] اي حجرة [دار فيها معاصيرائى صحنها] اي لو اخرج السارق من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها ساكن على حدة كالدارس والشوانق والخانات الى صحن هذه الدار التي ينتفعون به انتفاع السكة قطع لانه اخرج من الحرز اد كل مقصورة حرز [او سرق] واخرج [صاحب مقصورة] منها [من] صاحب مقصورة [اخرى] الى مقصورته وان لم يخرجها الى صحنها بخلاف ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار [او] دخل السارق في حرزا و [القى شيئا] منه [في] نحو [الطريق]

كصحن الدار وغيره [ثم] خرج [واخذ] ذلك الشئ لانه صار مخرجا من الحرز بفعله وفيه ايماء  
 الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لـ زورح كما في النظم [او حملة على] نحو  
 [حمار فساقه واخرجه] لان مير الدابة يضاف اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو القى في نهر قوي في  
 الحرز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك الماء حتى خرج قطع وفيه اختلاف  
 المشائخ كما في المحيط والى انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع دينارا فخرج كما في  
 الخلاصة وغيره والى انه لو خرج من الحرز ثم الحمار لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج  
 بلا سوقه والى انه لو دخل مربطا وترك بابه مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذهب بها من السكة لم  
 يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا وقال هـ هـ هـ يقطع وان قال هـ هـ هـ هـ هـ لم يقطع  
 وان كانت حمارا وقال هـ هـ هـ قطع وان قال يـ يـ يـ لم يقطع كما في النظم ثم شرع في  
 كيفية الحد فقال [يقطع يمين السارق] اي اليمنى من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة  
 الاولى بالاجماع واطلاقه مشعوبان اليمنى لو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا  
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع [من زن] بفتح الزاء وسكون النون هو الرميح  
 [ويحسم] اي يغمس في الدهن المغلي وجوبا لان الدم لا ينقطع الا به والحد زاجر غير متلف ولهذا  
 لا يقطع في السر والبرد الشديدين واجرا للدمن على السارق كاجر الحداد ومقيم الحد كما في آخر  
 كراهية التمثول شي [ثم] يقطع [رجله اليسرى] من الكعب ويحسم [ان عاد] الى السرقة وهذا  
 كله اذا كان اليد اليمنى موحودة فان كانت ذائبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى الا كما في الاختيار  
 [فان عاد] الى السرقة سرقا [ناثما] او رابعا [لا] يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه  
 اشعار بانه يشترط لطل من قطع البد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحة  
 فلو كانت احدهما مقطوعة او شلاء او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في  
 رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشي لم يقطع لغوات جنس المنفعة بطشا او مشيا كما في  
 الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط يشترط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى  
 والرجل اليمنى صحيحتين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن  
 لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا يفوت جنس المنفعة بطشا [بل] يعزز استحسانا على  
 ما قال بعض المشائخ كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم [يسجن] مخلدا [حتى يتوب] ومدة  
 التوبة مفوضة الى راي الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة  
 وقيل الى ان يموت كما في الكفاية وللإمام ان يقتله سياسة كما في المضمورات [وشرط] لحد السرقة الثابتة  
 بالاقرار والشهادة [خصوصة المالك] ولو حكما كلاب والوصى والركيل ومتولي الوقف [از] خصومة  
 [ذي يد] بالتنوين [حافظ] اي ذي يد امين او ضمين [كالودع] والمستعبر والمستاجر والمضارب



والمستبضع [ ونحوه ] من الغاصب والقباض على سوم الشراء او بعقد فاسد و يستثنى منه الراهن فانه لا يخاصم الراهن الا بعد قضاء الدين واحتراز بالحافظ عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومة احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة فالاولى خصومة يد صحيحة وهي يد ملك ويد امانة كيد المودع ويد ضمان كيدا لقابض على السوم وتماه في الاختيار [ وما قطع به ] من المال [ ان بقي ] في يد السارق او غيره بالشراء ونحوه [ رد ] الى المالك لانه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه [ والا ] يبق بان هلك او استهلك [ لا يضمن ] السارق اذ لا يملك المسروق منه تضمين السارق وعنه انه لو استهلك ضمن ومن محمد رح انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق وفي المنتقى ان كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال [ ومعصوم ] بالعصمة المؤبدة وهو مسلم او ذمي حر او عبد [ قطع الطريق على معصوم ] اما زاحم المارة من مسلم او ذمي في صحراء دارنا على مسافة السفر فصاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان من قطاع الطريق من زاحم على اقل من مسيرة السفر او في المصر ليللا وعليه الفتوى دفعا لشر المتغلبة المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتحقق قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف رح من زاحم في المصر او بين القرى فان كان بالسلاح يحد وان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد رح لو كان فبهم امرأة باشرته اقيم الحد عليها دونهم وعن بي ابي يوسف رح ان عليهم الحد دونها وعن ابي حنيفة رح انه لا حد على احد كما قال محمد رح وفي القدرى اجمع اصحابها انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي والمجنون وذو رحم محرم من المارة وان باشرة ولا على من كان احد منهم معه فيشترط للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الشبهة دارية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شيع والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرمانى وقطاع الطريق للصوم كافي القاموس فهي جمع فاطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن اختلف في وجوب حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره [ فاخذ ] هذا المعصوم القاطع [ فبل اخذ مال ] المعصوم منه [ و ] قبل [ قتل ] له عزز [ حس حتى يتوب ] و يظهر صيما الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوماني قاضيهان عزز وخلق سبيله وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار [ وان اخذ ] قاطع المال [ ونصيب كل ] من القطاع [ نصاب ] من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية [ قطع يده ورجله من خلاف ] اي يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل

ثم رد المال ان بقي والا لم يضمن وفي الغاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان ياخذ واسقط عنه الحد لكن بقي حق العبد من المال والمقصود كما في الاختيار وفي الاخذ رد انهم لو لم ياخذوا اياهم ولو لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا حضروا له كما في المحيط وغيره [وان قتل] القاطع معصوما [بلا اخذ مال] منه [قل حدا] اي سباسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عفو الاولياء لانه حق الله تعالى [وان قتل] [معه] اي مع اخذ المال [قتل] بلا قطع وعنه انه يقطع وبعد القتل يدفع الى اهله حتى يدفنوه [او صلب] بان يغمر خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت يده اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت به كما في المضمرات [او قطع] اليد والرجل من خلاف [ثم قتل او صلب] عنده واما عندهما فيقتل او بصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف رح لا يترك الصلب للنص وعن ابي حنيفة رح ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلاثة ايام ثم يغلي بينه وبين اهله حتى يدفنوا لضرر الناس برؤسهم وعن ابي يوسف رح انه يترك حتى يسقط عجرة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم يحد لكن يدفع الى اولياء المقتول ليقتلوه قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحد بل دفع الى اوليائه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك اشارة الى الختم والشروع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير \*

## \* [ كتاب الجهاد ] \*

هقب بالسروقة مع اشتغال كل على القتل ترقيا الى الاعلى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بدل ما في الومع من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم وهدم معا بدتهم وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحربيين والزميين المرتدين الذين هم اخبث الكفار لانكار بعد الانرار والباغين فاما للحد على ما هو الاصل والاكثرون قد سموا بالسير جمع السيرة اهم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشوبة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما ولما اراد بيان ما هو الاخص مما ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال [الجهاد فرض عين] بشرط القدرة على القتال والسلاح والازاد والواحدة وغيرها كما في قاضيخان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامته ولا يسقط بإداء البعض فلهذا فرض كل ذات بشرطه [ان هجم الكفار] المذكورون على دار من ديار الاسلام اي انتهوا اليها بغنة لانفس المسلمين وذراريهم واموالهم فان عام من

يقرب منهم و قدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية فندب في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفترض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يقم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم بالنفي لم يجب على احد فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب وكفي ان يكون المشرك به فاسقا او عبدا كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمغني وغيرها وهذا في زماننا واما في الابتداء فالصحيح ثم الموعظة المحسنة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداءة به في غير الاشهر الحرم في جميع الازمان والاماكن سوى الحرم كما في الكرمانى [ فيخرج ] كل مسلم حتى [ المرأة والعبد بلا اذن ] من الزوج والسيول لان هذا الفرض واجب [ وفرض كفاية ] اى فرض كل كاف ومقيم له وان كان فرضا على كل احد بطريق البدلية [ بداء ] اى ابتداء من المسلمين وقال بعض المشائخ ان الجهاد قبل العجم واجب وقيل تطوع والصحيح الاثر فيجب على الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكتسبهم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالمعروف كما في الزاهدي والاطلاق مشعر بجواز الابتداء به في الاشهر الحرم واحد فرد وثلاثة سواد رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان كان الافضل بان يبتدأ به في غيرها كما نبى قاضى بخان ثم اشير الى حكمه فتال [ ان قام ] اى انتصب [ به بعض ] من المسلمين العالمين به [ سقط عن اباين ] اى باقى هؤلاء المسلمين [ و ] الا [ يقيم به بعض منهم ] اى جميع المسلمين العالمين به سوء كانوا كل المسامحة شرفا وغربا او بعثهم وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والازل المستأثر لانه لو وجب على البعض لكان الاثم بعضا مبهما وذا غير مقبول واى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد و بحيث يجب على كل احد و بحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لزم منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم اتى به وظن آخرون ان الغير ما اتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الودوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز التعسر فالتكليف به يؤول الى الحرج وتمايمه في مناهج العقول واى انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشى الكشاف للفاضل القفزانى انه يجب عليه ايضا فمخالف للمتن اذلات [ لا ] يفرض [ على صبي ] لانه غير مكلف كالمجنون [ وعبد ] لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما في اللسم [ وامرأة ] حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قدمها حرة وفي الجهاد قد اكشف شي

من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن [ راعى ومقعد ] بضم الميم وفتح العين  
 أى الذى أقعده الداء [ واقطع ] أى الذى قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه إشعار بأن من عجز  
 عنه بسبب من الأسباب لم يفرض عليه كما اشير إليه في الاختيار وأعلم أن من أمهات هذا الباب  
 معرفة الإمام والدارين فالإمام من بآئمه أهل البيت والعقل ونقل حكمه فيهم خوفاً وقهراً فلا يصير إماماً  
 إلا بهذين كما في الظلم وغيره ودار الإسلام ما يجري فيه حكم إمام المسلمين ودار الحرب ما يجري  
 فيه أمور رئيس الكافرين كما في الكافي وذكر في الزايد أنها ما غلب فيه من المسلمين وكانوا فيه  
 آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف أن دار الحرب يصير دار الإسلام بأجراء  
 بعض أحكام الإسلام فيها وأما صبروزتها دار الحرب فعوذ بالله منه فعنده بشروط أحدها إجراء أحكام  
 الكفر واشتجاراً بأن يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون إلى قضاة المسلمين كما في الخيرة والساني الاتصال  
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الإسلام يلحقهم المدد منها والتألف زوال الأمان  
 الأول أي لم يبق مسلم أو ذمي فيها أما إذا بامل الكفار ولم يبق الأمان الذي كان للمسلم بالإسلامه و  
 للذمي بعقد الذمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما لا يشترط إلا الشروط الأول وقال شذخ الإسلام والإمام  
 الأسبجاني أن الدار محكومة بدار الإسلام ببقاء حكم واحد فيها كما في العمادي وغيره فالاحتياط  
 أن يجعل هذه البلاد دار الإسلام والمسلمين وإن كانت للملأعين واليه في الظاهر لهؤلاء الشياطين  
 رتبنا لا تجعلنا فنية لنقرم الظالمين ونبتنا برحمتك من القوم الكافرين كما في المستصفي وغيره ثم أشار  
 إلى تفصيل الجهاد وتبيين شروطه وغيرها فقال [ فيحاصرهم ] أى يحيط الإمام مع التابعين بالكفار في  
 ديارهم أو غيرها في موضع حصين لئلا يتفرقوا الفاعل ضمير المكالم مع الغيبة زيادة لنا وعلينا ويجوز  
 أن يكون ضميراً عائناً للإمام وكذا قوله [ ويدعوهم إلى ] الإيمان و [ الإسلام ] ليعلموا أننا لما إذا  
 فقابل فلو قتل قبل الدعوة أثم بلا شئ من الذمة والكفارة وقيل أن هذا أى وجوب الدعوة في ابتداء  
 الإسلام وأما بعد ما انتشر فهي مستحبة لزيادة التأكيد بشرطين أحدهما أن لا يكون في التقدير ضرر  
 بالمسلمين كالاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بحيلة فإن دفع الضرر عنهم واجب والساني أن  
 يطمع فيهم ما يدعوهم إليه كما في المحيط [ فإن أبوا ] عن قبول الإسلام [ فآل الجزية ] يدعو أهلها منهم  
 كاهل الكتاب والمجوس و عبدة الأوثان من العجم دون العرب والمزنيين كما يأنى وبين كمية الجزية  
 و زمان أدائها لئلا يفرضي إلى المنازعة [ فإن قبلوا ] الجزية [ فلهم ما ساء ] من عصمة السماء والأموال  
 [ وعليهم ما علينا ] من التعرض بهما كما في الضمانات [ وإن أبوا ] عن قبول الجزية [ فيقاتلهم ]  
 أى الإمام بعد الاستعانة بالله تعالى فإنه الناصر الأولياء والقاهر للأعداء [ بما يهلكهم ] من نحو ضرب  
 الحيف و رمي الميهم ونصب المنجنيق وإن كان فيهم مسلم أميراً تاجر أو غل إلا أنه لم يقصد هم  
 بالهلاك وعن الحسن أنه لا يحرق ولا يهدم حصناً فيه أحد منهم والأول ظاهر الرزية وهو الأصح

كما في الضمومات وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به ومن كما في قاضيخان  
 او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء البارزين كما في الظهيرية  
 [ وقطع شجرهم ] ولو مشمرة [ وزعمهم ] ولو عند الحصاد وغير ذلك مما يغيظهم كتخريب بيوتهم  
 وقتل ذرايعهم وتخريق اسلحتهم [ بلا غدر ] بفتح الغين المعجمة ومكون الدال المهملة وهو  
 نقض العهد كما اذا عهد ان لا يحاربهم في زمان كنا ثم يحاربهم فيه فلو لم يعهد وخادعهم  
 بامتعمال المعارض بان يظهر مع مبارز شيئاً يضمحل لانه جاز فان علياً رضي الله عنه يوم الخندق  
 قال لعمر بن عبد ود لم يشترط ان لا تستعين عليّ بغيرك فمن هولاء هذا الذين دعوتهم فالتفت  
 كالمستبعد ان لك فضرب على ساقيه فقطع رجليه كما في الظهيرية [ ولا غلول ] بالضم وهو خيانة و  
 سرقة من الغنيمة مثل ان لا يظهر شيئاً مما غنمه هو او غيره اذ يحتال بحيلة يلتقي بها بعض الاسارى  
 الى دارهم والغلول في الاصل الخيانة في كل شئ خفية كالغلول على ما قال ابن الاثير [ ولا ] لا [ منلة ]  
 اي لم يجعلهم عبدة يان يهود وجوهم اذ يقطع بعض الاعضاء كالاذن والانف كما في المغرب وقال ابن  
 الاثير السلة بالضم اسم من المثل بالنتح هو قطع الانف او الاذن او الذكر او شئ آخر من الاطراف وانما  
 نهى عن الملة اذا كانت بعد الظفر بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في ذنبهم كما في الاختيار [ ولا ] بلا  
 [ قبل عاجز عن القيام ] حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع والرهابين وشيوخ فان واعى ومقعد و  
 مغلوج ومقطوع اليدين او اليد والرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار بانه يقتل مقطوع  
 اليد اليسرى والآخرى والصم ومن بجن وبغيب في حال افاقة لانه ممن يقابل [ الا ] امرأة [ ملكة ] اي  
 ذات ملك فانها تقتل ليتفرق قومها [ اذ اذاري في الحرب اذ امان يجمع ] اي بحرض الكفار على حرب  
 المسلمين [ به ] اي الراي او المال فان احداً من هولاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكاً او ذاراي  
 او مال يقتل فانه كمن غاذل يتعدى ضرره الى المسلمين وقال كما روى عنه ان اصحاب الصوامع والرهابين  
 يقتلون وبعض الشائخ وفق بينهما بالاختلاط وعدمه وتامه في المحيط [ ولا ] بلا قتل [ اب كابر ابداء ]  
 ولا نقل لهما ف وفيه رمز الى انه يبتدأ بقتال كل ذي رحم محرم سوى الاب والام والجد والجدّة فانه  
 لا يبتدأ به لكن بلجيه الى موضع ويستمسك به حتى يجتمع غيرة فبقوله والى انه اذا قصد قتله ولم يمكنه  
 الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط [ واخراج مصحف ] الى دارهم ليخوف الاستخفاف  
 ان علموا وذكر الطحاري ان النهي قد كان لقوت شئ من منه وفي زبانا قد كثر وهم لا يستخفون به  
 لانهم مقررون بانه كلامه تعالى الا اب الاول اصح لانهم فعلوا ذلك مغالطة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد  
 ان يراد به ذو المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار و  
 غيره [ و امرأة ] ولو عجزوا ارجابة لمنفعة المسلمين كمدازاة الجرحي وسقي الماء وغبرهما [ الا في ]  
 جيش يوسن [ على المصحف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فانهما يخرجان الا ان اخراج الشابة

مكروه وفيه اشعار بان الاخراج مع الحرية مكروه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اقل الجيش اربع مائة و اقل الحرية مائة وقال الحسن اقله اربعة آلاف و اقلها اربع مائة كما في قاضيخان [ و ] ان ابوا عنه [ يصلحهم ان ] كان الصلح [ خيرا ] كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يمر الى غيره فانه يصلحهم على ان لا يقاتلوا لان هذا جهاد معنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى ارتأخيره [ و ] يصلح [ بالمال ] اى يأخذه عنهم او دفعه اليهم [ عند الحاجة ] اى الاحتياج الى احدهما فلا يصلح بدون ذلك و المال المأخوذ غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما في الاختيار [ و نبذ ] اى الامام الصلح اى نقضه جوازا [ ان ] كان [ هو ] اى النبذ [ انفع ] له من الوفاء وانما أثر النبذ على النقض اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحرزا عن الغدر قال ابن الاثير النبذ نقض العهد و القاؤه الى من كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم قاتلهم لان التقصير منه فلم يكن غدرا كما في الكافي [ و يقال لهم ] الامام [ قبل نبذ ] اى نقض الصلح [ ان خانوا ] جميعا وفيه اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الخيانة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا بلا علمه لم يكن نقضا الا في حق ذلك البعض فلا يقاتل الا اياه كما في الهداية [ و صولح المرتد ] لطمع اسلامه [ بل مال ] فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقريرا على الارتداد [ وان اخذ ] منه المال بالصلح [ لا يرد ] اليه لانه مال غير معصوم [ ولا يباع ] اى يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة [ سلاح ] منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة [ و حديد ] وما في حكمه من الحرب و الدباب فان تملكه مكروه لانه يصنع منه الراية [ و خيل منهم ] لثلا يتقوى به الكفار فلا بأس بتمليك الثياب و الطعام و الرصاص و نحوها كما لا بأس لتاجرنا ان يدخل دارهم بأمان و معه مثل سلاح و هو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والا فيمنع عنه كما في المحيط [ ولو ] كان البيع [ بعد الصلح ] لانه قد ينبذ [ و صبح امان حر و حرة ] اى صبح من الحر و الحرية المسلمين ان يزيل الخوف عن كافر او اكثر و لو اهل بلد او حصن و بلا قصد هما اياه باقى لسان فلو قال انت آمن اولك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او لا بأس عليك او لا تخف او ( مترس ) لا يقاتله احد من المسلمين و لو قال لكافر تعال لا قتلك و فهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من آمن يومئذ اى ازال الخوف كما في المحيط و المشهور انه كالامن بالمكون و الفتح مصدر آمن بالكسر و انما خص بالجر لان ذلك غالب فصح امان العبد المقاتل كما في النظم [ فان كان ] الامان خيرا للمسلمين بان آمن واحد آمن اهل حصن لفتح امضاه و ان كان [ شرا ] لهم [ نبذ ] اى نقض الامام ذلك الامان و اعلمهم بذلك كما مر [ و ادب ] ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرعا فان

لم يعلم ذلك لم يودب واعتبر جهله عذرا في دفع العقوبة كما في المحيط [ ولغا امان الدمي ]  
 المتعين للمسلمين لانه منهم [ و ] كذا امان [ اسير وناجر ] مسلمين [ معهم ] اي وقت كونها  
 مصاحبين للمسلمين فيكون طرفا لا صفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم [ و ] كذا امان [ من  
 اسلم ثمة ] اي في دارهم [ ولم يهاجر ] اليها [ و ] كذا امان [ صبي ] عاقل ولو مرافقا [ وعبد  
 محجورين ] عن القتال وصح امانهما عند محمد رح و اضطرب قول ابي يوسف رح وفيه اشعار بانه  
 صح امانهما ماذونين و ذا بلا خلاف في العبد و اما الصبي فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة  
 كما في الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كما في الهداية وغيره [ و ] امان [ مجنون ] لانه اشترط  
 لصحة الامان ان يكون المومن ممتنعا مجاهدا يخاف الكفار كما في الاختيارات واما اخوه عن  
 الصبي لان اقتصران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتصران المجنون فتقدم على الصبي ليس  
 باحسن كما ظن \*

[ فصل \* ] في المغنم والقسمة [ ما فتح ] من البلاد [ عشوة ] كفتحة اسم  
 من العنوة كالعنوة صيرورة الشخص اميوا اي قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عشري وعما اذا صالحوا  
 فانه بالء خراجي او عشري [ قسمه ] اي المفتوح القابل للقسمة بينهم [ الامام بين الجيش ] اي  
 جيشنا الفاتحين و حينئذ يكون نفس البلاد عشوية وفيه اشعار بانه يستوق نساؤهم وذراريهم  
 ويرفع الخمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم وسياتي ما يمتاثل للمقتال [ او اقر اهله عليه ] اي  
 من عليهم بتمليك الرقاب و النساء و الذراري و الاموال [ بجزية ] على رؤسهم [ وخراج ] على  
 اراضيهم كما فعله عمر رض وقالوا الاول اولى عند حاجتهم والثاني عند عدمها ذخيرة لهم في الزمان  
 الثاني فانهم يعملون لهم كما في الاختيار وفيه اشعار بانه جاز ان يقسم الكل الا الاراضي فانه جعلها  
 بمنزلة الوقف على المقاتلة ابدًا كما في المصنوعات وفي الاكتفاء ايماء الى انه لا يجوز ان يمن عليهم  
 برقابهم و يقسم اراضيهم و سائر اموالهم ولا بالرقاب و الاراضي و يقسم سائر الاموال الا اذا دفع اليهم  
 من المنقولات ما تيسر لهم الزراعة فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما في المحيط وغيره [ و ] خير الامام  
 في حق الاسرى بين ثلاثة [ قتل ] الامام [ الاسرى ] الذين ياخذهم من القتالين سواء كانوا من العرب  
 او العجم وفيه اشعار بانه لا يقتل النساء و الذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما في التحفة وغيره  
 واللام في الاسرى للعهد اي اسرى كائنين منهم فصح عطفه على قسم او اقر وليس من حذف العائد  
 في شيع كما ظن و الاسير الاخير و المقيد و المحجور و يجمع على الاسرى بفتح الهمزة و يكون السين و  
 على الاسارى بضم الهمزة وفتحها كما في القاموس لكن السماع الضم لا غير كما ذكره الرضي وغيره  
 من المحققين فليس بجمع الجمع كما ظن [ او استرقهم ] اي الاسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكر [ او  
 تركهم احرارا ] الاماياتي من مشركي العرب و المرتدين [ ذمة لنا ] اي حقا واجبالنا عليهم من

الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمي اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين و  
امانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعني ليكونوا اهل ذمة لنا [ونفي منهم] اي لم يجوز اطلاق  
الاصري بلا شئ من الاسترقاق والذمة [و] نفي [فداء هم] اي اطلاقهم ببدل هو اما مال وذا لا يجوز  
في المشهور ولا باس به عند الحاجة على ما في السير الكبير كما في الهداية وقال محمد رح لا باس  
به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الغاني كما في الاختيار واما اسير مسلم وذا لا يجوز عنده و  
يجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز  
وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف رح الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند محمد رح  
[و] نفي [ردهم الى دارهم] اي دار الحرب بعد المن والغداء لما فيه من تقوية الكفار وانما عقب  
بهما اشارة الى ان المنهي ليس مجرد المن والغداء واطلاقهم من الحبس [وقسمة مغنم ثمة] اي  
لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز  
ومن ابي يوسف رح الاحب ان لا يقسم كما في المضمرات وقيل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة  
تنزيه عند محمد رح كما في الهداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان القسمة عن اجتهاد  
فالاخلاف في الكراهة والاففي النفاذ بناء على ان الملك بالاستيلاء والاحراز كما في الكرمانى [الايداعا]  
اي قسمة ايداع بان لم يكن للامام ما يحمل الغنيمة فاودعها الغانمين ليخرجوها الى دار الاسلام باجر  
ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يحمل ذبح واحرق وقتل وفي  
المحيط انه يقسم بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه على ما قالوا [والردء] بالكسر معين المقاتلين  
بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين وبقرى منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير [ومدد]  
وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا وفي الاصل ما يزاو به الشيع ويكنر [لحقه] اي لحق المدد الامام  
[ثمة] اي في دار الحرب [كمقاتل فيه] اي مشاهير له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من  
مرض منهم او صار مجروحا قبل شهود الرقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل  
القسمة كما في قاضيخان فلو فتح بلد من بلادهم او احوز المغنم بدارنا ارقسم في دارهم اربيع فيها ثم  
لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثم مشير الى انه لو قاتلهم في دارنا للمقاتل والمحتعين للمدد  
لحقه بعد القتال كما في المحيط [لا] يشبه المقاتل [سوقي] اي رجل منسوب الى سوق العسكر [لم يقاتل]  
قانه لا شئ له فيه لانه تاجر فان قاتل فكلما قاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج  
او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل ليس له شئ كما في الاختيار [ولا من مات] منا قبل قسمة المغنم بقرينة  
قوله [ثمة] اي في دار الحرب فلا يورث شيئا من المغنم واما من مات بعدها ثم فيورث  
بلا خلاف كما في المحيط وغيره [ديورث قسط مغنم] محرز هنا [من مات] ولو قبل القسمة [هنا] اي  
في دار الاسلام لتحقيق سبب الملك هنا بخلاف ثم الا ان كلامه لا يخلو عن تسامح [وحل] من



اموالهم [لنا] اي لعسكر الاسلام و متعلقهم كنسائهم و ذرارهم و عبيدهم دون اجيرهم [ثمة] اي في دار الحرب [طعام] كالخبز و الحميم و الزيت و الفاكهة مطلقا و البصل و السكر و غير ذلك مما يوكل عادة للتعيش فان الطعام لغة ما يوكل عادة للتعيش اما مقصودا او لاصلاح الغير و الشاة مطعومة ما كولة و ان لم تيسر اكلها الا بالذبح كالبيز و الشعير و اللحم و اما ما نبت فيها من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و الاقباح و الشراب كالطعام و لم يذكره لظهوره [وعلف] كالتبن و القث و غيرهما مما ياكله الدواب ولا باس بان يعلفها البر اذا لم يوجد الشعير لان كلما ابيع الانتفاع به بجهة يباح الانتفاع به بجهة اخرى [ودهن] كالسمن و الزيت للاكل و الاستصباح بخلاف مثل دهن البنفسج فانه لم يوكل لكن جاز الانتفاع به للاحراق [وحطب] كالشعب و القصب و غيرهما مما اعد للاحراق فان كان معدا لاتخاذ القصاص وله قيمة لا يباح احراقه [وسلاح] و متاع و دواب مما [به حاجة] اي بذلك الطعام و غيره فان الاصل الاشتراك في القيد فلا يباح اخذ الماكول و المشروب و غيرهما الامتداد ما يحتاج اليه و اذا استعمل السلاح و نحوه يوده الى المغنم و هذا اذا ينههم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا نهاهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه غير محتاج اليه و يجوز ان يكون الضمير في به راجعا الى السلاح لانه اقرب و الانتفاع به مقيد بالحاجة بانفاق الروايات الا انه يؤهم انه مخصوص بالسلاح وليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار او مستاجر او مشتري لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البرد الشديد الكل في المحيط [لا] يحل لنا شئ مما ذكر [بعد الخروج منها] اي من دارهم و الدخول في دارنا لان اباحة للضرورة و اذا مرتفع فلو فضل شئ منها رده الى المغنم اذا لم يقسم و الانفكا للقطعة فان انتفع به بعد الخروج تصدق بقيمته غنيا [ومن اسلم ثمة] احتراز به ممن اسام في دارنا و كان اهله و ولده الصغير و الكبير و جميع امواله ثم فان الكل يكون فيثا و عن مستامن منا دخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان وديعته عند حربي لم يصرف ثيا في رواية ابي سليمان كاولاده ولو كبارا لانهم مسلمون [عصم نفسه] من القتل حقا لله تعالى و يسمى بالعصمة الموثمة فلا يسترق و يجب الكفارة بقتله خطأ و هل يصير معصوما عن القتل حقا للعبد فيكون مضمونا بالاتلاف و يسمى بالعصمة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عمدا القصاص و خطأ الدية و عن ابي يوسف رح عليه الدية و الكفارة [وطفله] بالتبعية فاولاده الكبار و زوجته و جنينه يكون فيثا لان الجنين يسترق بتبعية الام و ان كان حرا مسلما بالاصالة [و مالا معه] ثم من المنقول و اما العقار فهو فيث [او] مالا [اودعه معصوما] مسلما او ذميا لانه في يده حكما فلو غصب مالا و كان عند احدهما كان فيث عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و لو اودع مالا عند حربي كان فيثا لانه خرج عن يد الكل في المحيط [و] يضرب من اربعة اخماس المغنم [للفارس] ولو امير الجيش [سهمان] سهم لنفسه و سهم لفارس عنده و اما عندهما فله سهم و لغرمه سهمان [و للراجل]

ولو اميرهم [سهم] بالنص والكلام مشير الى ان العربي والبرذون سواء والى انه لا يستحق شيئا للبعير والبغل والحصان والى انه لا سهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف زح يصهم فرسان كما في الاختيار وينبغي للامام او نائبه ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر استحقاقهم [ويعتبر] في الاستحقاق [وقت مجاوزة الدوب] على قصد القتال وهو بفتح الدال وسكون الراء مدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع وبفتح الراء منه فقليل السكون لغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس [لا] يعتبر وقت [شهود الوقعة] اى وقت التقاء الصفين للقتال وعن ابي حنيفة رح انه معتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجاوزة ففارس ومن اشترى بعدها فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او رهنه ارجاره فراجل في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجاوزة وعن ابي حنيفة رح انه فارس للمجاوزة ولو باعه بعد المجاوزة ثم اشترى آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فراجل ولو غصب فرسه قبل المجاوزة ثم اخذه بعدها كان فارسا استحقاقا ولو جاوزه مستعيرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعدها كما في المحيط وغيره [والخمس لليتيم] المحتاج [والمسكين وابن السبيل] اى قسم واحد من خمسة اقسام المغنم والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في النصف والسراجيه وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج اخلف هببه من اليتيم والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في المضمرات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن ياباه قوله [وقدم فقراء ذوي القربى] اى فقراء اقرباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى المطلب وبنى هاشم دون بني نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للتقديم في النص والوضح ان يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز للمحتاج وذو القربى منه اولى [ولا شيء] من الخمس [لغنيهم] لان سهمهم سقط بموته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي سهم فقرائهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض اصحابنا ان سهم ذوي القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته واما سهمه تعالى فقد قال عامة اصحابنا انه لا افتتاح الكلام تبركا وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كسهم الصفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه اولاهل بيته لانه اخذه صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله كما في النظم [ومن دخل دارهم فاغار] مالا اى نهبه منهم [خمس] اى اخذ منه الخمس والباقي للمغيرو [لامن لا منعة له]

اي لا قوة له مانعة للمغير عن ارادة السوء به اولا جماعة له من الملائصار [ولا اذن] له من الامام فانه  
 لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل ثم لاعزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو  
 اغار واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح بناء على  
 الخلاف ان اقل السرية واحدا وتسعة كما في الينابيع والى انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة  
 خمس في المشهور لالتزام الامام النصرة بالاذن كما في الهداية لكن في المضمورات لو اغار ثلثة او اقل  
 لم يخمس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفي النظم انهم  
 قالوا لا يخمس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عندهما بالاثنيين ولو بلا اذن واعلم ان الاعارة  
 في الاصل موعة عند الفرس ثم قيل للنهب كما في الاساس والمنعة بفتح النون وقد يسكن كما في المغرب  
 وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير [و] يستحب [للإمام] على ما في قاضيخان وغيره [ان  
 ينفل وقت القتال] المباح تحريضا عليه فلو قتل المنفل من لا يباح قتله كامرأة غير قاتلة لم يستحق  
 النفل كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الادنى والى انه لا يجوز  
 بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغانمين والى انه يجوز في الخمس الا للغني فان  
 الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفيل  
 بلا استثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو بفتححتين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها  
 زائدة على محالة هذه الامة فان الغنائم لم يكن حلالا على هابر الاسم وفي الشريعة ما يخص به الامام  
 بعض الغانمين كما في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال [فيجعل لاحد] مثلا [شيئا زائدا  
 على سهمه] من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا لوجاء باسير او بذهب او غيره من الاموال  
 فله سلبه او بعضه او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي الغانمين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت  
 الا بعد الاحراز عندهما واما عند محمد رح فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي  
 له فاصابها واستبرأها لم يحل له رطبها ولا بيعها في دارهم عندهما خلافا لمحمد رح كما في الكافي والى  
 انه لا ينبغي ان ينفل بجميع الماخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى فان فعله مع سوية  
 جاز لجواز ان يكون المصلحة في ذلك كما في الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا  
 فكذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد منكم فقتل اثنان  
 كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كما في المحيط وغيره [كالسلب] جميعا فلا يخمس الا ان يقول فله  
 سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان  
 يقول فله الربع بعد الخمس كما في الاختيار [و] غيره ومثل [نحوه] اي السلب كالحجرين والاواني  
 والثياب والاسير وغير ذلك [والسلب] بفتححتين بمعنى المسلوب اي ما ينزع من الانسان وغيره  
 فهو [مركبه] اي المقتول [وما عليهما] اي المقتول ومركبه من اللجام والسرج والثياب والسلاح

والحجورين وغيرها بخلاف ما مع غلام از مركب آخر من الامتعة وغيرها فانه ليس يسلبه بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره \*

[ فصل \* يملك بعض الكفار ] ككفار الصين [ بعضاً ] آخر منهم كالخطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي مثبت للملك كما قال بعض المشائخ واليه اشار محمد رح وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتاً للملك واليه اشار محمد رح ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربياً بالاستيلاء اصلاً كما في المحيط [ و ] يملك بعضهم [ اموالهم ] اي اموال بعض آخر منهم [ و ] يملك كلهم [ اموالنا بالاستيلاء ] اي الغلبة [ والاحراز بدارهم ] للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار مشير الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة [ لا ] يملكون بالاستيلاء التام [ حرّاً واتباعه ] من المكاتب والمذبر وام الولد لان الاصل هو الحرية ويسترق للاستنكاف عن طاعته تعالى [ وعبدنا الا بق ] القن الخارج منا اليهم فاحذه المالك بلا شيى الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطي قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندهما فيملكونه والصحيح هو الاول كما في المصمورات وفيه اشعار بانه ان اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقيق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم يذكره للاشتراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشراء لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلماً كما يشير اليه [ ونملك ] نحن [ بهما ] اي بالاستيلاء والاحراز [ حرهم ] للاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى من احدهم ابنة ثم اخرجها الى دارنا قهر ملكه واكثر المشائخ على انه لا يملكونهم في دارهم وهو الصحيح وعن محمد رح انه يملكه حتى لا يجبر على الرد وعن ابي يوسف رح يجبر وقال الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره [ و ] يملك بهما [ ما هو ملكهم ] للاستيلاء على مباح بلا عصمة وهذا اي كوننا مالكيين لحرهم ومالهم بالاستيلاء قل علم مما سبق [ ومن وجد منا ماله ] في يد الغانمين بعد الاستيلاء [ اخذه بلا شيى ان لم يقسم ] بين الغانمين [ وبالقيمة ] اي قيمة يوم اخذ الغانم [ ان قسم ] ان شاء وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باعه اخذه بالثمن في ظاهر الاصول وعن محمد رح له نقض البيع واخذ القيمة كما في النظم وازافة المال للعهود اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بامان ومرق من مسلم طعاما او متاعا و

أخرجه إلى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجه إلى دارنا أخذه بلا شئ وكذا لو أتى عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بأنه لو كان المال مثليا لم يأخذه بها بعد القسمة لأنه غير مفيد وتماه في الهداية [و] أخذه [بالثمن ان شراه منهم] أي من الكفار [تاجر] بالثمن ثم أخرجه إلينا ولو اشتراه بالعرض اخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله أخذه إشارة إلى أنه إذا مات المالك لا سبيل لوارثه لأن الخيار لم يورث وهذا كله إذا استولوا على المالك القديم فلو احتلوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا أخذه بالثمنين ولو وهبوه فبالثمن والقيمة جميعا كما في المحيط وغيره [وعبد لهم] أي لاهل الحرب [اسلم ثمة فجاءنا] أي جاء دارنا أو عسكرنا [أظهرنا] أي غلبنا [عليهم عتق] العبد في الصورتين لأنه استولى على نفسه وأحرز بدارنا وهذا إذا جاءنا مراغما لمولاه فلو جاءنا بأمان باعه الإمام ووقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار بأن مولاه يكون كافرا في دارهم فلو جاءنا مسلما ثم جاء عبده مسلما أو كافرا كان عبدا له كما في المحيط وبأن الكفار لو استولوا على دارنا فامر حربي عبدا مسلما لمسلم ثم كاذبه أو دبره ثم ظهرنا عليهم فإنه عتق كما في قاضيان [كعبد مسلم] أو ذمي [شراه كافر مستامن هنا] أي في دارنا [وأدخله] في [دارهم] فإنه عتق عنده خلافا لهما وفيه إشارة إلى أنه لو باعه الحربي من تاجرنا أو ظهرنا عليهم كان حرا عنده وفيثا عندهما كما في المحيط [ولا يتعرض باجرنا ثمة لدمهم وماله] لأنه دخل بأمان فالتعرض غدر [إلا إذا اخذ ملكهم ماله أو] اخذ [غيره بعلمه] أي الملك فإنه يتعرض باجرنا لهم لأنهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر إشارة إلى أنه يباح التعرض بدمه للأسير وإن ألقوه طوعا كما في الهداية [وما أخرجه] التاجر من دارهم بطريق التعرض بدمه [ملكه] بالاستيلاء ملكا [حراما] لأنه حصله بالغدر حتى لو كانت جارية كره وطئها للمشتري كما للبائع بخلاف ما إذا اشترى شراء فاسدا فإنه لا يكره وطئها إلا للبائع [فيتصدق به] لأنه ملك خبيث حبيله ذلك [ولا يمكن] من التمكين [حربي] من الإقامة [هنا] أي في دارنا [سنة] لضرورة الإطلاع علينا [وقيل] أي قال الإمام [له] أي للحربي [ان اقمت هنا سنة نضع عليك الجزية] أي المال الذي يوضع على الذمي وهي فعلة من الجزاء كانها جزيت وكفت عن قتله ويسمى بالخراج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع من بعض الملحدين أن في ذلك تقريروا للكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فمردد بأنه دعوة إلى الإسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيري محاسن الإسلام فيسلم مع دفع شرة في الحال [فان افام] هنا [سنه] وقيل له ذلك [فهو ذمي] وفيه إشارة إلى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على أنه صار ذميا بمجرد إقامة سنة وفي قاضيان أنه يضرب مدة على قدر ما يرى وإلى أن الحربي المستامن لم يصير ذميا بنفس تزويج الذمية كما في بعض نسخ الهداية قبيل باب السفقات وما ظن أنه يصير ذميا

كما في بعض نسخ الهداية فسهو لانه من مهر الناصحين كما في النهاية وغيره والحربي الكتابية المستامنة تصير ذميمة بنفس تزويج الذمي كما في عامة الكتب ثم اشار الى بعض احكامه فقال [ لا يترك ] الذمي [ ان يرجع ] الى دارهم بعد ما اقام سنة ولما كان الجزية على ضربين اشار الى الاول منهما فقال [ ولا يغير جزية وضعت يصلح ] لان في التغير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدي بالتغير كما لا يتغير ما يوضع على بني تغلب من المضاعفة وعلى بني بخران من التحلل فلورلد من جارية بينهما ولد فادعياه معا وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصفان هذا ونصفا من ذلك كما في السراجية وكذا لومات الابوان معا واما اذا مات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الاخر كما في النظم ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [ واذا غلبوا ] على صيغة المجهول كقولهم [ واقرؤا على املاكهم يوضع على كتابي ] يهودي او نصراني او صابى فانه اخذ الدين من التوراة والانجيل جميعا عند بعض المشائخ ومن التوراة والزبور عند آخرين ولا يوضع على صابى عندهما لانه ليس من اهل الكتاب كما في قاضيخان [ و ] على [ مجوسى ] لانه في حكم اهل الكتاب الا في المساكنة واكل الذبيح [ ووثني ] اى عابد وثن وهو ماله صورة كصورة الادمي معمولة من جواهر الارض او الحجارة او الخشب والصنم صورة بلا جنة كما قال ابن الاثير [ عجمى ] هو خلاف العربي وان كان فصيحاً بخلاف الا عجمي فانه الذمي في لسانه عدم افصاح بالعربية وان كان عربياً كما في المغرب وفيه اشعار بانه يوضع الجزية على العربي والعجمي من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافراً لكن يباح قتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيوعية والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان ناب المبتدع قبل الاخذ والظهار تقبل وان تاب بعدهما لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة رح كذا في التمهيد السالمي وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الداعي كالكثابي ان لم يكن بدعته كفراً والا فيقتل كالمرتد وقيل انه كمنافق في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر [ ظهر غناه ] اى غنى ذلك الفرق الثلث في اكثر السنة وكذا في المتوسط والعقور كما في المصنوعات [ لكل سنة ثمانية واربعون درهما ] ويوضع [ على المتوسط ] منهم [ نصفها ] اى اربعة وعشرون [ وعلى فقير ] منهم [ يكسب ربعها ] اى اثنى عشر والاحسن ان يقال وتوسطه نصفها وفقره ربعها وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل يوم فلورفض من قوته وقوت عياله اخذ منه الربع والا فلا والى ان غيره من لا حاجة له الى الكسب للنفقة في الحال والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قول عيسى بن ابان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني من له مال ويعمل باعوانه وقيل الفقير من له اقل ما يتي درهم والمتوسط من له الزائد عليه الى

اربعماية والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغنى من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة الاف والغني من له الزائد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فمن عد الناس فقيرا او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كما في الكرمانى وهو المختار كما في الاختيار [ لا ] يوضع [ على وثنى عربي ] منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادي او المدن فيشمل الاعراب [ فان ظهر عليه ] اي غلب المسلمون على هذا الوثنى [ فطفله وعمره ] اي الطفل والمرأة من هذه الطائفة [ فبى ] كشيء ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمه ارجزية او مال صلح او خراجا [ ولا مرتد ] عطف على وثنى فيكون مقيدا بما بعده كما هو الاصل فالمعنى لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه فطفله وعمره فيبى كما في عامة المتداولات فمن الظن ان الوجه باخير القيد وبدخل فيه الزند بق اي الملحد المبطن للكفر ان كان في الاصل مسلما والا يوضع عليه الجزية كما في التخصيس وقال بعضهم ان الملحد اذا اظهر النسخ بقول امام الوقت فكل مرتد وان لم يظهره فكالبಾಗಿ وقال بعضهم انه مطلقا كل مرتد وقال بعضهم انه كالبಾಗಿ ولا خلاف في رحوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يعتقده واذا قل ابو حنيفة رح اقلو الزندىق وان قال ثبت واما امواله وذريته ففريق لاهل الاسلام وتمايه في التواهر [ فلا يقيىل منهما ] اي من ذلك الوثنى والمرد [ الا الاسلام از النسيى ] اما العرب فانهم بالغوا في ابائهم صلى الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فلانه كفر بعد اطلاعه على محاسن الاسلام ولا يخفى انه لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثنى ولا مرتد لكان اخصر [ ولا على راهب ] اي عابد من الصارى [ لا يخالط ] الناس اي يعتزل عنهم ويتزهى في الدنيا ويترك ملاذها ويتعمل المشاق حتى ان منهم من يحصى نفسه ويضع سلسلة في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب ومن ابي حنيفة رح انه يوضع عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف رح كما في الكافي لكن في قاضيان انه يوضع الجزية على الرهابيين والمقسيسين في ظاهر الزبابة وعن محمد رح انها لا يوضع وفي المحيط يوضع عليهما عنده لا عندهما [ زصبي ] ومنه : ومنه [ رامراة ] غير امراة من بني تغلب فانها يوضع عليها والشيخ الغنائى في حكم المرأة [ رمارك ] قما كان او مدبرا ازمكاتبها او ام ولد او امة [ زاعمى ومن ] اي من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه ان الجزية لا سقاط القتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهؤلاء لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذا راي او مال يعينون به فانهم راحبة الجزية كما في الاختيار وفيه اشعار بانه لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في المنتف [ رفة ولا يكسب ] اي لا يتقدر على تحصيل الدراهم او الدنانير ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي وافاق المجنون وعق العبد وبرء المريض قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الذمة اي في ازل السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعث وضع الجزية لا يضع

عليهم حتى يمضي هذه السنة كما في الاختيار [ وتسقط ] الجزية بعضا وكلا [ بالموت ] على الكفر فلا يؤخذ من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف مئة او اكثر كما في المحيط [ و ] يسقط بسبب [ الاسلام ] ايضا [ وتداخل ] الجزية بخلف احد التائين فانه معطوف على يسقط [ بالكفر ] اي تكرار الحول ولو مصرّا على الكفر فان مضى حول او اكثر بلا اخذ الجزية لا يؤخذ لما مضى عنده لانها عقوبة فيندخل وتؤخذ عندهما لان الامتداد يؤكد السبب ويجب في اول السنة عندهم لانها جزاء القتل وبعقدا السنة سقط الاول فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل عنده في اخر الحول تشفيفا او باداء قسط شهرين عند ابي يوسف رح في آخرهما وقسط شهر عند محمد رح في آخره كما في المحيط ويزن تعجيل جزية سنة او اكثر وينبغي ان يؤخذ على وصف الدل فيكون الاخذ قاعدا والزمي قائما ويؤخذ بتلبيبه وبهزة هزا ويقال اعط الجزية يا عدو الله ولو بعثها اليه على يد نائب لم يؤخذ منه على الاصح فيكلف ان ياتي به بنفسه لانها عقوبة وعندهما يجوز النيابة لانها للزجر بتنقيص المال كما في الاختيار وغيره [ ولا يحدث ] الكتابي [ ببيعة ولا كنيصة ] ولا يحدث المجوسي بيت ناز [ في دارنا ] اي في دار المسلمين من عمر رضى الله تعالى عنه اني امنع من احداثها في اهلاد المقنوعة من خراسان وغيرها كما في قاضيخان والدار شاملة للامصار والقرى والغناء الا انه لا يحدث في الامصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة او محمد رحمه الله تعالى انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن ذلك في قرى لا يقام فيها الجمعة والحدود وهذا في قرى اكثرها ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العجم واما في العرب فيمنع عن ذلك في القرى والامصار كما في الاغنياء وفي كلامه اشارة الى انه لا يهدم القديمة من ذلك لافي القرى والسواد ولا في الامصار وذكر محمد رح في العشر والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضيخان وهذا كنه في دارنا الفتنبة واما في الصلحية فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات كما في النعمة والبيعة بالكسر معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيصة الا الله غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود وهما معا كليسا و ( كانت ) كما في موضعين من النهاية و يحتمل ان يكونا عربيين فالبيعة من البع كالسنة لانها نوع بيع على نحو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستتار فعمله بمعنى الفاعل والتاء للنقل لان العابد فيها استتر عن الناس ولا يغالطهم [ ولهم اعادة ] الباء [ المنهدم ] من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهره عن ايماء الى انهم يبنونها في الموضع القديم على قدر المناء الاول فلم يكن لهم ان يتحولوا الى موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في قاضيخان واكتفاؤه ايماء الى انهم منعوا عن اظهار الفوحش والربوا والمزامير والطباير والغناء وكل لهو محرم لان هذه



الاشياء كبائر في جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والتخزين كما في الاختيار [ و  
ميزا الذمي ] اي وجب تمييزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المسلم وتحقير الذمي كما في الاختيار [ في  
زيه ] اي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الذمي والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا من الكرياس  
جيبه على صدره كالنساء كما في المحيط [ و ] ميز في [ مركبه و سرجه ] اي سرج مركبه بحذف المضاف  
والا يلزم انتشار الضمير [ وسلاحه فلا يركب ] الذمي [ خيلا ] لان ركوبه عز ولا جملا لانه  
جمال لحاجة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب  
الحمار لان ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجة الحمار والبرذون كالحمار وقالوا الاول ان لا يركبوا  
الا لضرورة كالمرض واذا ركبوا فلينزلوا في مجامع المسلمين كما في التمرناشي [ ولا يعمل بسلاح ] اي  
لا يستعمله ولا يحمله فان فيه عزة [ ويظهر ] الذمي بالشد فوق ثيابه [ الكسيتج ] بضم الكاف و  
بالجيم هو ما يشد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا بحيث لا يقع  
عليه البصر الا بتدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشده كما يشد  
المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط وكسيتج النصاري قلنسوة سوداء من  
اللبد و زنار من صوف يجعل ذلك بخيط غليظ مشدود على وسطه واما العمامة والزنار من الابرشم  
فزينه تمنع عنه كما في قاضيخان [ ويركب على سرج كاف ] في الهيئة فيكون قريبوس سرجه مثل  
مقدم الكاف وقال بعض المشائخ يكون على مقدمه شيع من الخشب كالرمادة والاول اصح لانه اوفق  
الرواية الجامع كما في المحيط [ و ميزت نساءهم ] عن نساء المسلمين [ في الطرق والحمام ] فيمشين  
في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لآزار المسلمين [ ويعلم ] اي يجعل  
علامة [ على دورهم ليلا يستغفر ] اي السائل [ لهم ] عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر  
بانه لا يكفي بعلامة بل بعلامتين وثلاث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامة واحدة اما  
على الرأس كالقلنسوة الطويلة المضرورة واما على الوسط كالكسيتج واما على الرجل كنعل يخالفنا  
وقال بعضهم لا بد من ثلاث لان التمييز لا يحصل بواحدة لا محالة وقال ان النصراني يكتفي بعلامة  
و اليهودي بعلامتين والمجوسي بثلاث والاحسن ان يكتفى الكل بثلاث كما قال شيخ الاسلام و ذكر  
الحاكم ان كان الدار صلحية اكتفى بعلامة وان كان فتحية فلا بد من التلث كما في المحيط والمقصود  
التمييز على وجه يدخل من معنى التعظيم والزينة فيكتفي في كل بلدة بما تعارفه اهله من العلامة  
و تمامه في متفرقات وصايا التمرناشي [ ومصرف الحزبة والخراج ] لا العشر كما في المشاهير الا  
في النظم وقاضيخان [ و ] مصرف [ ما اخذ منهم ] اي من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة  
او اهل الحرب [ بلا حرب ] كهديتهم الى الامام وصدقة بني تغلب وحلل بنسي نحران وعشر  
المستامن ونصف مشر الذمي [ مصالحنا ] خبر المبتداء جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يعود

نفعه الى الاسلام والمسلمين [كسد النغر] اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع  
المخافة الفاصل بين دار الاسلام و دار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه اسلام و في الاصل  
السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما دُن خلقه وبالفتح ما كان صنعة و النغر بالفتح و سكون  
الغين المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما في القاموس وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة  
يحفظون الطريق في دار الاسلام عن التصوص ومثل بناء مسجد وحوض ورباط [وبناء جسر]  
بالكسر والفتح القنطرة كما في القاموس وهي ما بني على الماء للعبور والجر ما يعبر به النهر وغيره  
مبنيا كان او غيره كما في المغرب وغيره وهذا بناء على الصفة بناء مرجح على ما ذكره المصنف من  
انه ما يتخذ من نخل والشب فيرفع والقنطرة ما يتخذ من نحو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما في  
شرب قاضيخان ويدخل فيه كرى ابحار عظام غير مملوك كالنيل وجميعون [ورزن] اى نصيب [العلماء]  
وما يكفي للمفسرين والمحدثين والمفتيين لا غير كما في الكبرى والخزانة وغيرهما فاللام للعهد  
والرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح مما ينتفع به كما في القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء  
الجاري دنيويا كن اردينيا والنصيب ولما يصل الى الجوف وتغذي به وتمامه ياتي في العاقلة  
[والعمال] بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله وملكه وعمله  
كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المنكر والواعظ بحق وعلم كما في التنية وكذا الوالي وطالب العلم و  
المحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلا احرك كما في المصمرات وذكر في النظم وقاضيخان ان الفقيه والعلمي  
والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الخراج عند الفضلى واصحابه وليسوا منهم عند  
غيرهم [والمقاتلة] اى المجاهدين في سبيل الله فالتدانيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخله  
في العمال فالتخصيص للشرف [ودريتهم] اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف  
اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان  
جمعية الضمير يابى عنه ظاهرا والاحسن نقله لانه يصرف اليهم اولاك كما في الظهيرية وفي الكافي  
اشعار بان يصرف الى غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق بانه لا يصل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم  
فان قصر السلطان في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما في شرح الطحاوي والاطلاق مشعر  
بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال  
الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما في التجنيس ولما فرغ من بيان احكام الحربي والذمي  
شرح في المرتد ترقيا الى الاملى فقال [ومن ارتد] اى ترك ملة الاسلام [و] نعوذ [العياذ بالله]  
فهو مفعول مطلق مكموز العين [عرض] كل يوم [عليه الاسلام] وان تكرر منه ذلك وفي النوادر  
عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض  
وهو مستحب لما ياتي على انه قد كثر مثله في كلامهم منها ما في المحيط انه لا بد من عرض

الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدموة وفيه ايماء الى ان اليهودي اذا تنصرا  
بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تمجس احدهما فان الكفر كله ملته واحدة كما في الحقايق وغيره  
[وكشف شبهته] التي عرضت له في الاسلام [فان استمهل] بعد العرض للتفكر [حبس] المرتد  
[ثلاثة ايام] لانها مدة ايلاء العذر وفيه اشعار بانه لو ابى عن الاسلام بعد العرض ولم يستمهل  
قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يمهل بلا استمهال لرجاء الاسلام  
وقال علي رضي الله تعالى عنه لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير من ان يقتل ما بين المشرق  
والمغرب كما في الكرمانى [فان ناب] بعد الاتيان بكلمة الشهادة [فبها] ونعمت وانما لم  
يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم [والا] يتب عنه  
[قتل] وجوبا لتركه الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم  
الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من  
المذاهب المحقة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع [وهي] اى التوبة [بالتبري] والانفصال [عن كل  
دين سوى الاسلام] لانه لا دين له حتى يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بانه لو قال الكافر لا اله الا  
الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه  
الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجدته  
على ما قال عيين الائمة كما في المنية [ار] بالتبري [عما انتقل اليه] من الاديان تبريا حقيقيا كما  
قال الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبوات عن ديني او حكيميا كما انكر رده فانه رجوع  
منه الى الاسلام كما في التتمة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه  
العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية وغيره [وقته] اى المرتد  
[قبل العرض] اى عرض الاسلام عليه [ترك نذب] كما مر [بلا ضمان] دية على القاتل لان  
الارتداد يبيح القتل [ويزول ملكه] اى المرتد بالردة [عن ماله] زوالا [موقونا] الى ان يتبين  
حاله لانه ميت حكما والموت يزيل الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كما في المصمرات  
واما عندهما فلا يزول لانه مكلف محتاج [فان اسلم عاد] ملكه اليه كما كان لانه صار كالحي ولو  
احياه الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرمانى [وان مات او قتل  
او لحق بداهم وحكم به] اى حكم القاضي بالحق [عتق مدبرة] عن ثلث ماله [وام ولده]  
[عن كله] [وحل دين] [موجل] [عليه] فلزم اداءه في الحال [وكسب اسلامه] اى ما حصل من  
سعيه حال كونه مسلما [لو ارثه المسلم] اى لمسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان  
موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بعد ما من امة مسلمة له على ما قال وروى محمد عن ابي حنيفة رح  
او وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه يخلفه على

ما روى أبو يوسف رح ادوارثا له وقت رده وبقى الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما روي الحسن عنه وهو الاصح كما في الكرماني وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق الصاحبين [وكسب رده في] للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان مدارح قد نص ان القاضي يحكم بالعنق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المشائخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما اشترط قضاءه بشيخ من احكام الموتى عنده واما عند أبي يوسف رح فهو للوارث وقت القضاء بالحق وعند محمد رح فله وقت الحق وتمامه في المحيط [وقضي دين كل حال] من حالتي الاسلام والردة [من كسب تلك] الحال فقضي ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى أبو يوسف رح عنه فقد قضي من كسبه فان لم يف فمن كسبها وروى الحسن عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافعن كسبها واما عندهما فقد قضي ديونه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط [وبطل نكاحه] اي لم ينعقد نكاح المرتد في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعتمد الملة المنقررة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد [و] كذا [ذبحه] حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب او الرمي مثلا وترك المسئلتين اولي لانهما مبنيتان في النكاح والديايم [وصح طلاقه] بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الا ترى انه صح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير مفقود ان تمام الولاية كما في النهاية [و] كذا [استيلاده] كما اذا جاءت امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت لامة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة وتسليم الشقيع والحجر على عبد ماذون كما في الاختيار [ويوقف بيعه] وان لم يكن فيه خيار [ومعاملاته] كاليمين والعناق واخويه والشرء والاجارة والرهن والهبة والوصية الا ان المتبادر المعلومات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع [ان اسلم نفق وان مات او قتل او لحق] بدار الحرب [وحكم به] اي بالحق [بطل] ذلك التصرفات واطلاقه مشير الى ان تصرفات المرتد يتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي وقال بعض المشائخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند أبي حنيفة رح واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند أبي يوسف رح كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد رح كالمرئض فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل الحق

واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة بالاجماع كولايته على اولاده الصغار كذا في المحيط [ وان جاء ] الى دار الاسلام بعد اللحاق [ مسلما قبل حكم ] للحاقه [ فكانه لم يرتد ] اصلا وكان مسلما دائما فلم يعتق مدبرة وام ولده ولم يحل ما اجل من دينه وضمن الوارث ما اتلف عند العامة وفيه اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط والى انه لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوته تعالى التي يطالب بها الكفار كالحدود سوى حد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبوا به مثل الصلوة والصوم والزكاة والنذر والكفارة فيقضي اذا اسلم على ما نال شمس الايمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع كما في قاضيخان وغيره وعن ابي حنيفة رح لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كما في التتمة واللمم وذكر التمرناشي انه يسقط عند العامة ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المذتهقين ففي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه لم يثبت عن ابي حنيفة رح في ذلك شيء فقد رد ما اجزء التفتازني في شرح الكشاف من الطعن على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما اجتج ابو حنيفة رح بقوله تعالى ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد هلك ) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب لان المراد الكفر اصرى على انه لو سلم ثبتت ما ذكره عن ابي حنيفة رح لا نسلم ان المراد الكفر الاصرى وان وضع العمل للتجدد فالمعني والله اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى ( ولا تركنوا الى الذين ظلموا ) فان المعني الذين واحد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى مما ذكر قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي وغيره [ وان جاء ] من دار الحرب [ بدينه ] اى بعد الحكم به [ وماله ] موجود [ مع ورثته اخذه ] اذا الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الاصل وفيه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقراية وهي بائنة بالعود والى انه لا يضمن الوارث ما اتلفه وليس له على المعتق سبيل لكن لو كاتب ابنه عبدا له فادى بدل الكتابة كانت على حالها بعد العود كالوديرة ابنه كما في المحيط [ ولا تقبل مرقدة ] حرة كانت اذ امة عندنا وعن ابي يوسف رح انها تقبل كما في النظم ثم ان ابت تجبر عليه [ وسببس ] فتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع عن مائر المسافع [ حتى تسلم ] ارتد موت وعن ابي حنيفة رح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تسبس في منزل المولى وتودب كالحرّة وتستخدم حتى تعلم كما في المحيط [ وصح بصرفها ] في مالها كالبيع والهبة وغيرها فان اسلمت في دارنا والا فان ماتت ارلحقت بدانهم فالتصرف باطل عنده صحيح عندهما وفي التتمة ان كان تصرفا صح من المسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن انتحلت اليه من الملة كاليهود صح عندهما وكذا عنده

عند بعض المشائخ و لم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا ترى  
 انها لا يتصرف في الخمر [وكسبها] اى كسب اسلامها و ردتها [لورثتها] الا انه لا ميراث  
 لزوجها لانها بانث بالردة و لم يكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فارة فترث و في النظم انه يرث  
 منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة و لا يرث عند زفر رح قياسا و ترث المرتدة من المرتد  
 بلا خلاف [وصح] عند الطرفين [ارتداد صبي] بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ  
 [يعقل] اى يعلم كلمة التوحيد و انه تعالى واحد و ان الاسلام سبب النجاة و ان البيع خلاف الشرى  
 و حينئذ يحرم عليه امرأته و لا يبقى وارثا و انعكس الحكم عند ابي يوسف رح و في رواية عنه  
 و فيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون و السكران و لم يشتهر من  
 ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح و الخلاف في حق احكام الدنيا و اما في الآخرة فلا خلاف  
 في ذلك لان العفو عن الكفر و دخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع و العقل كما في الاصول  
 [و] صح [اسلامه] اى ترتب احكامه من عصمة النفس و المال و حل الذبيح و نكاح المسلمة و الارث  
 من المسلم و غيرها على اقرار الصبي العاقل و تصديقه جميع ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه و سلم  
 عن الله تعالى و فيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان و هو الصحيح و تمامه في الاصول  
 [و يجبر] ذلك الصبي [عليه] اى على الاسلام ان ارتد و يحبس و يضرب [و لا قتل] على ذلك الصبي  
 [ان ابي] عن الاسلام لانه كالمرتدة ليس من اهل المحاربة و لما كان القتال مع الباغي فرض كفاية  
 كالقتال مع المرتد عقبه به فقال [والبغاة] جمع الباغي من البغى و هو التجاوز عن الحد و انما جمع  
 في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج [قوم مسلمون] غير فاسقين هو المتبادر  
 [خرجوا] بادعاء الامارة كما في التمهيد [عن اطاعة الاسام] اى الخليفة العدل كما في المحيط و غيره  
 وهذا في زمانهم و اما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من  
 الباغي كما في العمادي و غيره و فيه رمز الى انهم يكونون اهل البغي و ان كان منعة الامام اقل من  
 منعتهم لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كما في الكشف و الى انه يشترط ان يكونوا ظاهرين انهم  
 على الحق و الامام على الباطل متمسكين بشبهة و ان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان  
 لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص و الى انه يشترط ان يكون الامام و القوم مسلمين و الى انهم  
 مرتكبون للكبيرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض و الى ان الامام لا يطاع في معصيته  
 بالنص و الاجماع كما في المحيط و الى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقريضة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم  
 الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعدة صلى الله تعالى عليه  
 و سلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرة [فيدعوهم]  
 استحسانا [الى العود] الى الجماعة [و يكشف شبهتهم] لانه امون الامرين [فان نحسبوا]

اي مالوا الى حيز ومكان [ مجتمعين ] من افراد شتى [ حل لنا ] عند علمائنا [ قتالهم بداء ] اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرع التأويلات وجب كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزموا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بدأوا بالقتال قاتلهم والا فلا [ ويجهز ] من الاجهاز [ على جريحهم ] اي نتم قتل المجرور منهم ان كان لهم فيئة [ ويتبع موليتهم ] اي نذهب خلف من قروا منه ونقتل [ ان كان لهم فيئة ] اي جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فيئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بانه لو اسرق منهم لم يقتله ان لم يكن له فيئة والا قتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما [ ولا يسبي ذريتهم ] وشيوخهم وزمنهم واعماهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهذا اولي كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذا راي ومال كما اذا كان مع الكفار [ ويحبس مالهم ] بلا قسمة كما فعل علي رضي [ الى ان يتوبوا ] فيرد عليهم بعد كسر منعتهم لانهم مسلمون [ ويستعمل ] في الحرب [ سلاحهم وخيلهم عند الحاجة ] فلو كانا غير محتاج اليهما وضع السلاح عند شائر اموالهم وباع الخيل وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال [ وباغ قتل ] مورثا له [ عادلا ان ادعى ] ذلك الباغى [ حقيقة يرثه ] اي كونه على الحق الى الآن يرث ذلك الباغى من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يرث لانه قتله بلا تاويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شيى لان قتل بحق في زعمه وكذا لو اتلف شيئا من امواله كما في المحيط [ كعكسه ] بان قتل عادل باعيا فانه يرث لانه قتل بحق وفيه اشعار بانه يحل للعادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الادفعا لهلاك نفسه ويحتال في امساكه ليقتل غيره [ ولا يجب شيى ] من القصاص وغيره [ بقتل باغ مثله ] اي باغيا آخر لانه داز البغى كدار الحرب ولا يشير بقوله مثله الى انه يجب شيى بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يرعى من حسن المختتم لاشتماله على لفظ الاخر \*

### \* [ كتاب الجنایات ] \*

عقب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جنایة بالكسر في الاصل اخذ الثمر من الشجر فنقلت الى احداث الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمي قذفا او شتما او غيبة ومنها بالمال ويسمي غصبا او مرققة او خيانة ومنها بالنفس ويسمي قتلا او احراقا او صلبا او خنقا ومنها

بالطرف و يسمى قطعاً او كمرّاً او شجّاً او فقاء ثم عرفت باللام المبطل للجمعية اشارة الى ان جنس  
 المعنى المصطلح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنون بعضهم بكتاب القصاص وهو تتبع  
 الدم بالعود ولما كان تفصيل القصاص ان القتل خمسة اولى من اجمال سلفنا انه ثلثة العمد وشبهه  
 والخطاء الشامل لما يجري مجراه وما هو بطريق التحبيب تبعه المصنف مقدماً الاقوي فقال [القتل  
 العمد] اي قتل عمد موجب للضمان احترازاً عن نحو قتل قطاع الطريق والحربي والمرتكب [ضربه]  
 اي ضرب المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما فسر القتل وهو اذهاق  
 الروح واخراجها بالضرب وهو اساس جسم بجسم بعنق لانه امر خفي مخصوص به تعالى اقيم  
 محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح في تفسيره فان المراد قتل حصل بضربه على ان تفسير  
 القتل بالقتل لا يليق [قصداً] احترازاً عن قتل الخطاء والصبي والمجنون واذا كان العمد والخطاء  
 منهما سواء [بما يفرق الاجزاء] من نحو السلاح آلة الحرب احترازاً عن شبهة العمد [كناراً] ولو  
 حكما كنور محمى بلا نار فانه لو احترق قتل به على الصحيح ولو قيد بحبل ثم القي في قدر فيه ماء  
 مغلي جدا فمات من ساعته او فيه ماء حارفا نضج جسده او نفاث ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في  
 الظهيرته [و] مثل [محدد ولو] كان [من خشب] كرمح لا منان له ومهم بلا نصل وقصب  
 وغيرها مما رقع به الذبيح وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالحديد والصخر والفضة لم يشترط فيه  
 الحدة فقتل اذا ضرب بعمود حديد او نحاس وعن ابي حنيفة رح انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل  
 اذا ضرب بحجر محدد او قشر قصب كما في الكرمانى ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى  
 فالمعتبر الحديد او الجرح كما في تنمة الواقعات [وبه] اي بالعمد [يائمه] وان عفى عنه الولي  
 لنص فيه وفيه رمز الى ان التوبة واجبة عليه كما في المنية وتقديم الطرف مشعر بانه قد لا يائمه كما  
 اذا راي مسلماً يزني فقتله اذا لم يمتنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق انه زنى وعن  
 ابي يوسف رح لو راي مع محرمه حل قتله كالوراي محصناً فصاح ولم يهرب وعلى هذا جميع مرتكب  
 الكبائر والظلم بادنى شيع له قيمة وقال ابو شجاع ان قتال الاعوذة يباح في ايام الفترة فان  
 امتناعهم ضروري كما في الزاهدي وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الادمي الموزي [ويجب]  
 للولي عليه [العود] اي القصاص الا ان يعفو الولي او يصلحه على شيع من ماله والعفو افضل  
 ويحتشني من ذلك ما اذا قتل الاب ولده والمولى عبده كما يائي وفي الاكتفاء اشعار بانه لا كفارة  
 فيه لانها فيما كان دائراً بين الحظر والاباحة وهو كبيرة محضة كالردة [و] القتل [شبه العمد]  
 ويقال له شبه الخطاء [ضربه قصداً بغير ما ذكره] اي بما يفرق الاجزاء كحجر الرحاء والعصا والسطر  
 واليد وغيرها مما لم يكن جارحاً ولذا يسمى بشبه العمد [وفيه] اي في شبه العمد [الاثم] لانه  
 قتل عمد لا القود لكن لو تكرّر منه القتل كان للامام ان يقتله هيابة كما في الاختيار [و] فيه [الكفارة]



لانه يشبه الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاري وغيره عن ابي حنيفة رح وقال ابو الفضل الكرماني  
اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانها من باب التخفيف والاثم كامل هنا والاول  
الصحيح كما في الكفاية [ ودية مغلظة ] من مائة ابل فلو قضى بالدية في غير الابل لم يتغلظ [ على  
العاقلة ] الناصرة للغاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الائم والقود والكفارة كما لزم في العمد و  
شبهه عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبه العمد بما لا يقتل  
غالبا فلو فرق بالماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا  
عندهم ولو القى في بحر او من سطح ارجبل ولا يرحي منه النجاة كان شبه عمد عنده و عمدا  
عندهما كما في الحقايق ويغتنى بقوله كما في التتمة [ وهو ] اي ضربه قصدا ولو بالسوط [ فيما دون  
النفس ] من الاطراف [ عمد ] يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان  
اختلاف الالة لم يؤثر الا في ائلاف النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال [ وفي ] القتل  
الخطاء الذي هو ضربه قصدا الى محل مباح في الواقع اذ في ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى  
قسمين [ فعلا او قصدا ] فالاول [ كرميه ] اي الغاء السهم [ عرضا ] متحركة اي الى هدف و جاز  
الحذف عند التعيين على راي [ فاصاب آدميا ] مسلما او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه او مرتدا  
كذلك وكذا لو رمى زيدا فاصاب عمرا ثم اشار الى الثاني فقال [ ار ] كرميه [ مسلما ] او ذميا  
[ ظنه صيدا او حربيا ] فلو ضرب يده بخشبة قصدا واصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد رح  
لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطاء كما لو قصد  
رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال [ و ] في [ ما جرى ] من  
القتل [ محراه ] اي الخطاء وهو ضربه بلا قصد [ كالبائم ] او غيره [ سقط ] او مثل حامل خشب  
اولين سقط من يده [ على ] ادمي [ آخر فمات ] المسقوط عليه [ كفارة ] خبرة الطرف المتقدم  
[ ودية عليها ] اي العاقلة وفيه اشعار بان لا شيع عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم  
القتل العمد اما اثم ترك التثبت والتحرز حالة الرمي والسوم بان رمى ونام في موضع يتوهم ان  
يصير قاتلا لانه لم يباشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كالمروء في الطريق فمرفوع  
بالكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو قتل خطاء نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب  
بطن حامل فالقت حنينا مات به ولو خطاء كما بانني لانه جزء من الام من وجه ونمامه في الهداية  
وشروحه فلا يليق ان يقال عليه بالسناقض بين الكلامين ويجاب بالامكان كما اجابوا وسفذكر ان فيه  
كفارة في رواية في فاضيلان لو دفع سكيننا الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن  
وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلته ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيه فالدية  
والكفارة عند ابي حنيفة رح ولا كفارة عند ابي يوسف رح ولو ادبه مودب باذن الاب كفر

عنده خلافا لهما و لو اذبح امراته فهما عليه عنده ثم اشار الى الخامس فقال [ وفي القتل بسبب كحفر بئر ] في غير ملكه وملاك احد بالوقوع فيه [ وفحوة ] اي نحروا الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وملاك احد بسببه [ دية عليها ] اي على العاقلة لانه سبب الهلاك وفيه اشعار بانه لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها جزء الفعل ولذا يتعدد بتعدد ولا فعل هنا بخلاف الدية فانها ضمان المحل ولذا لا يتعدد بتعدد الغامل لكن يائمه بالسبب كالخفر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر في طريق ركبس بما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو ركبس بما ليس من اجزائها كالطعام ضمن الحافر [ ولا ارث ] للقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل [ الا هنا ] اي في القتل بسبب لان المسبب ليس بقاتل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن الظن منع الحصر بانه يرث القاتل العادل الباطي والصبي والمجنون وعمدهما خطأ فان هذا الباطي ادعي الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشرنا اليه في الصدر [ ونقصان الصبي ] بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا لكان ممدودا كما في الصحاح والاضافة بيانية [ و الانوثة والرق والمجنون والعمي والزمانة ] هما داخلان في نقصان الاطراف [ وكفر الذمي ونقصان طرف من ] الاطراف [ كالعين واليد والرجل والاضافة لامية ولذا اعيد النقصان ] صدر [ وباطل ] في [ باب ] القود [ والقصاص فان العبرة للتساوي في العصمة والاحراز بالدار فيقتاد البالغ بالصبي والرجل بالمرأة والحرب بالعبد والعاقل بالمجنون والمسلم بالذمي باحدهما والصحيح بالمعيب سواء كان اعمى او زمنا او اعرج او غيره وفيه اشعار بانه لا يقاد الذمي بالحربي والمستامن وعن ابي يوسف رح انه يقتل بالمستامن و بانه يقاد المستامن بالمستامن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه على قصد الرجوع الى دازهم كما في الاختيار [ ولا يقاد بمملوك ] اي لا يقتل المولى ولكن يعزّر بقتل قن ومدير ومكاتب وام ولد له [ ولو ] كان المملوك [ مشتركا ] بين القاتل وغيره لخبر فيه وذكر في الخلاصة ان لا روبة فيه وعن الهندي انه يقتل [ و ] لا يقاد [ بل ولد وعبد ] اي عبد الولد لخبر مشهور مخصص از نافع للكتاب كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لا يقتل الام والجدة والجدة بقتل الولد ولده وعبد وان علوا وسفلوا كما في الهداية [ وبمكاتب له وفاء ] اي مال واف لما كان عليه من بدل الكتابة [ وله وارث وسيد ] ايضا لاشتماء على القود فلو لم يكن له وفاء كان القود للسيد سواء كان له وارث آخر اولا لانه عبد ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك عنده الشيخين ولا قود عند عبد رح كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفاء بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لان موجب العمل وان كان هو القود الا انه يجوز العدل الى المال لغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود مالم يجد مثل حقه بكماله لان وجود القيمة انفع له كما في الكفاية [ ويسقط قود ورثة ] اي استحققه احد [ على ابيه ] مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد

ذلك الاب سقط القود عن ابيه لحرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقتص منه بقيتهم لانه ورث جزءا من دم نفسه مع الاخوة ولما قتل احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا والاخر ايهما كان الاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من امهما الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب البائي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل يرث الاخر سقط القود عنهما عند ابي يوسف رح وضمن كل منهما الدية في ماله وقال الحسن يوكّل كل منهما زكيلة يقتله وقال زفر رح القاضي يبدء بقود ايهما شاء وسقط القود عن الآخر الكل في المضمرة [ولا يقاد الا بسيف] اي لا يقتل القاتل بشيء الا بحد يد محدد كالخنجر والسكين وان قتل المعتول بالنار او الحجارة كما في الكشف وفيه اشعار بانه لو اراد ان يقتل بحجر ارمي او سوق دابة عليه او القاء في البئر اذ غيره من انواع القتل منع من ذلك ولو فعل عذرا الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاري [ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما] اي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يتجزى واما عندهما فليس له ذلك حتى بلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاعمل ان كان الكبير ابا استوفي القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كما في جامع الصغار فقييل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفي السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكّل باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفائه كما في الخزانة ولا الامام وشرط عند قاضي القضاة وبه قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطاء لم يكن للكبير الا استيفاء حصة نفسه كما في الجامع [وفي قتل مسلم مسلما] كان في صف المسلمين [ظنه] المسلم [مشركا] اي كانوا [عند التقاء الصفيين] من المسلمين والمشركون [الكفارة] والدية لا القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو منهم اي من قري بزيئهم ولم يتخلق باخلاقهم فكيف حال اهل زماننا المتزيين بزيئهم والمتخلقين باخلاقهم كما في الزاهد وفيه اشعار بانه لو كان المسلم في صف المشركون فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كما في التمر تاشي [وفي موت] حمل [بفعل نفسه] المقتول [و] بفعل [زيد وسبع] كالاسد [و] بفعل [حية] من اربع جراحات اذا كثرت [ثلث الدية على زيد] لانه مات بثلاثة انواع من الجنائيات نوع هو فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بلا خلاف ومعتبر في الآخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فعل السبعين هدر فيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون ثلث الدية عليه في

ماله لانه ائلف بفعل المعتبر والدم عمد فلا شيعى على عاقلته ولا يعتبر عدد الجنايات حتى لو جرح رجل عشر جراحات و آخر جراحة كان الدية بينهما نصفين كما في الكرماني [ ولا شيعى بفنل مكلف ] لدفع ضرره [ شهر ] بالفتح والتخفيف [ سيفاً ] اي مده [ على مسلم ] قصدا قتله ليلا او نهارا في مصر او غيره وفيه رمزالى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحربي لم يجب لعينه بل لاعلاء كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان آثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه بغير القتل كالتهديد والصياح والا فلقود عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيعى ديانة كما في اقرار الخلاصة [ او ] شهر [ عصا ] ولو صغيرا عليه [ الانهارا في مصر ] فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل به عند ابي حنيفة رح لان الغوث يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير المصر فانه لا يلحقه فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا ملبثا مبطئا في القطع و اما اذا كان غير ملبث فيحتمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما في الهداية [ والدية ] تجب [ في ماله ] اي القائل لا العاقلة [ في قتل غير مكلف ] كالصبي والمجنون شهر سيفا او عصا وعن ابي يوسف رح انه لا شيعى عليه به [ والقيمة ] تجب في ماله [ في قتل جمل ] او غيرها من الدواب [ صال عليه ] لانه ائلف مالا معصوما فعله غير ممسقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجزء تابع للكل فقال [ ويجب القود فيما دون النفس ] من الاطراف [ ان امكن المماثلة ] بين الفعلين في المقدار اذ هي الاصل في الباب فان لم يمكن لا تجب الا الدية [ كقطع اليد ] عمدا [ من المفصل ] من الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار بانه لو قطع ما بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في التحفة وغيره [ و ] قطع [ الرجل ] من المفصل من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان بمفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكبر اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في المنفعة كما في الزاهدي [ و ] قطع [ مارن ] هو مالان من [ الانف ] دون قصبه كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الانف وفيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة عدل كما في الزاهدي وذكر في المضمرات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الربيع وفي زوايه ابي سليمان ان رجل ربح طيب فالدية [ و ] قطع [ الاذن ] من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعه نل نصف الدية كما في التتمة [ و ] في كل [ شجة ] لغة جراحة في الرأس فوقه اذ طرفا آخر منه كالجبهة والخد واللحي والذقن كما في الاختيار ثم استعملت في غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره [ يمكن المماثلة ] اي مماثلة شجة الشاج المشجوج في المقدار فحينئذ يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد

المعنى اللغوي لكنه لا يخلو من استلزام فيه والاولى ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج الست وبه اخذ عامة المشايخ وروي الكرخي من اصحابنا ما ياتي ان لا يرد الا في الموضحة وبه اخذ بعض المشايخ فيستوفي على مساحة الشجة طولا وعرضا ومكانا فلو كانت في مقدم الرأس او نحوها او وسطه اقتصر الشاج مثله في ذلك الموضع بان يقدر عورها بمسبار ثم يعمل حديدة على قدره فيقطع به مقلا ما قطع وفيه اشعار بانه لا يقاد ما دون الموضحة كما ياتي لعدم امكان المائلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وبما ذكرنا ظهر ان الكل معطوف على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المائلة [ و ] في كل [ عين قائمة ] مريئة [ ذهب ضوعها ] بضرب او غيره بحيث لم تسمع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشمس او لم يهرب من الحية از قال ذلك طبيبان وفيه رمز الى انه لو ابيض بعض الناظرة او اصابها قرحة او سبل ارشيع مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن عليه شيء و قالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك ففيه الحكومة و الى انه اذا كان عين المجني عليه اكبر من عين الجاني از اصغر فهو سواء لكن لا يقتصر من العين اليمنى باليسرى ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة [ فيجعل ] على كل جفن من عين يقتصر فيها آلة مخصوصة حافظة له من الانضمام ثم [ على ] كل [ وجهه ] سوى عين يقتصر فيها [ نطن رطب ] اي خرقة منه مبلولة [ ويقابل عينه ] المفتص فيها [ بموت ] قريبة من تلك العين [ محماة ] بحيث يتلصص حتى ذهب الضوء على ما روي عن علي رض [ لا ] يجب القود بل الدية على الصحيح كما في الخلاصة [ ان قلعوا العين ] اي نزعوا بعروقها لانه لا يمكن المائلة في ذلك [ ولا ] يجب [ في عظم ] لتعذر المائلة [ الا السن ] استثناء متصل فانه ليس بعصب على المختار واللام للعهد اي سن اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة [ فتقطع ] وفي رواية القدوري يبرد [ ان قلعوا ] وانما اطلق ولا يقاد الا بعد ما يبرء موضع السن لما ياتي لاحتمال السراية و قالوا ينتظر سنة اذا كان المجني عليه صغيرا لان الغالب ان تنبت وقال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقا للاحتمال فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كفيل ثم يؤجله سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت اقتصر منه كما روي عن ابي حنيفة رح و ينبغي ان يقتصر الضروس بالضرس والثنية بالثنية والنايب بالنايب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا بالعكس لانه فات المساواة [ ونبرد ] من البرد ( بـ ا ن سـ يـ ن ) على قدر المكسور الى اللحم بلا تجاوز [ ان كسرت ] فلو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او غيره لم يقتصر وفيه الدية الكل في الذخيرة [ ولا ] يجب القود فيمادرن النفس بل الدية [ بين رجل وامرأة ] فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وناية للنفس وبينهما تفاوت في دية الطرف فيتعذر القود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الروايات لو قطعت المرأة يده

رجل كان له القود لأن الناقص يستوفي بالكامل إذا رضى صاحب الحق [د] لا بين [حرو عبد و] لا بين [عبدین] لتفاوت القيمة [و] لا في [الجمعة] التي هي جراحة بلغت جوف الرأس أو البطن ملئ ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وإنما سميت بها لأنها حصلت إلى الجوف وفيها ثلث الدية فلو نفذت إلى جانب الآخر صارت جائعتين وفيهما ثلثا الدية فهي تكون في أعلى الصدر و البطن والظهر والجنبين كما في الذخيرة فلا تكون في العنق والخلق والفخذ والرجلين كما في الاكمل [و] لا يجب في ظاهر الرواية في [اللسان والذكر] كليهما أو بعضهما لأنهما مما ينقبض وينبسط فلا يمكن الممانعة وعن أبي يوسف راح أنه يقتصر اللسان إن أمكن وبقتصر برأيه وفي اللسان الآخر الحكومة كما في التهمة وفي الاكتفاء رمز إلى أنه يقتصر بقطع كل الشقة بخلاف ما إذا قطع بعضها فإنه لا يقتصر لأنه متعذر كما في الهداية وإلى أنه ينبغي أن يقتصر بالاذنيين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية [الامن الشقة] أي حشفة ذكر متحرك فإنها يقتصر لأن لها حداً بخلاف ما إذا بقي شيء منها فإن فيه الحكومة [وخبر المجني عليه] بين القود والدية [أن كانت يد الغاطع فأنصة] من حيث الصفة بأن كانت شلاء أو مبروكة بحيث يوهن في البطش أو من حيث القدر بأن فاتت أصبع أو أصبعان لأنه يتعذر استيفاء حقه كاملاً وقال برهان الأئمة الخيار فيما إذا كان ينتفع بالأنصة وأما إذا لم يكن ينتفع بها فالإدانة كما إذا لم يكن لقطاع يد أصلاً وبه يقتضى وفيه إشارة إلى أنه يقتصر فيما إذا كان ظفيرة مسوداً لأنه لا يوجب نقصاناً في البطش كما في الذخيرة وإلى أنه لا يخير إذا كان النقصان في يد المجني عليه بل فيه الحكومة وأوسقط المعيبة قبل اختيار المجني عليه أو قطعت ظلماً فلا شيع له كما في الهداية [أو] كانت [الشجة بسنوعب] وتشمل [ما بين قرني] أي جانبي رأس [المشجوج] بأن كانت بين الأذنين [لا] تستوعب ما بين قرني [التاج] وكذا الحكم في العكس لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشجة بين الجهة والقفاء وفي ذكر هذين تنبيه على أن التخيير ثابت في غيرهما بالرجل كاليد فيما ذكرنا وأما الأنف فإن كان أصغر أو أصابه شيء لا يجزئ الربح به فله الخيار كما لو كان أذنه صغيرة أو مشقوقاً ولو فقي عينه وفي بعضها بياض كان له أن يقتصر وأن يأخذ الدية كما في الذخيرة وأن سقط سنه المتحركة بانكسر ولو بعد ثلثة أيام ففيه الحكومة ولا يحمل على التحريك السابق لأن التركيز آخر السببين على ما قل شيننا كما في المنية وهذا لا يخلو عن الأشعار بالخلاف [وسقط القود] ولا يجب للولي شيع من التركة [موت القتل] لفوات محله [و] يسقط [يعفو ولي] من الأولياء [و] بسبب [صلحه] على ما قل ولو قيلاً مؤجلاً لأن القود حقه فله الإسقاط والتعويض مطلقاً ومنه إن الصلح ملئ أكثر من الدية باطل وفيه رمز إلى أنه لو عفى عن نصف القصاص لم ينقلب ما لا بل سقط الكل كما في المنية وإلى أنه لو أخذ عن القاتل ألف درهم على أنه يعفو عنه يوماً إلى الأبد فهو عفو و صلح جائز لأن التوقيت يلغو في ذلك وإلى أن القاتل وإن برا عن القصاص إلا أنه لم يبرأ

من الظلم والعدوان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من القتل الكل في الظهيرية وهذا كله في العمد واما في الخطاء فالصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر مقدر فالزيادة ربهوا واعلم انه لو كانت القتلة جماعة فعفى الولي عن واحد منهم او صالحه لم يكن له ان يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في فاضيل خان وغيره انه له اقتصاصه [ وللباقى ] اى لغير العاني والمصالح من الاولياء [ حصه من الدية ] في ثلث منين لانه انقلاب القود ما لا حيث تعذر استيفاءه بالعفو والصلح واطلاقه مشعربانه لو قتل الباقى لكان له حصه من الدية وان وجب عليه القصاص وهذا اذا علم بالعفو والصلح وحرمة دم المقتول و الا فعلى الباقى القاتل نصف الدية من ماله لا القود للشبهة كما في شرح الطحاوي [ ويقتل جمع بفرد ] اى يقتلهم الفرد بالسلاح لو ورد الاثر في ذلك وفيه اشعار باشتراط الجرح الصالح لزوم القود من الكل حتى يكون الكل قابلا على الكمال فلو اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزاهدي وفيه رمز الى انه لو اشترك وحلان في قتل رجل احدهما بعضا والاخر بمحيد صمدا وجب الدية عليهما مناصفة كما في قاضيه خان و الاول ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود اصلا كما في جواهر الفقه وغيره [ وبالعكس ] بان يقتل فردا جمعاً فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهري لا يتجزى فيصير الكل اخذاً بحقه [ فان حضر ] في هذه الصورة [ ولي واحد قتل له ] اى لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين [ وسقط حق ابائين ] لغوات محل الاستيفاء [ ولا يقطع يدان بيد ] اى لا يقطع يدا رجلين قطعاً يد رجل لعدم المماثلة لان كلا فاطع بعض اليد فعليهما نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع يد بيدين لكن لهما ان يأخذاً منه نصف الدية ايضاً ولو قطع واحد منهما يده فالاخر نصف الدية لغوات المحل كما في الهداية [ ويقاد عبد ] ولو محجوراً [ اقر بفرد ] اى يقتل عمداً لانه غير متهم وفيه اشعار بانه لو اقر بخطاء لم يجوز ولو ما ذرنا لانه اقرار بالدية على العقلة [ ومن رمى ] سهماً [ عمداً ] الى رجل [ فنقد ] المهم منه [ الى ] رجل [ آخر فمأنا يقنص ] الرامي [ للاول ] من الرجلين لانه عمداً [ وعلى عاقلة الدية للسانى ] لانه خطاء والفعل يتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل سهماً فسمى رمياً واذا مزق الجلد فجرحاً واذا فرق التركيب فكسراً واذا مات منه قتلوا واذا نفذ السهم الى غير المرمى اليه صار بمنزلة فعل آخر هو منطوي فيه كما في الكرمانى [ ومن قطع يده ] بالضم او شج رأسه او جرح [ فعفى عن قطعه ] او شجته او حراسته اى قال عفوت عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنباته [ فمات ] العاني [ منه ] اى من جهة قطعه [ ضمن قطعه ] اى جرحه [ ديه ] في كل ماله لان العفو عن القطع عفو عن موجه وهذا في العمد المتبادر واما في الخطا فالدية على العقلة كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ [ ولو عفى ] مريض [ عن الجناية ] الواقعة عمداً او خطأ سواء

ذكر معه ما حدث عنها ولم [يذكر] عن القطع [كذلك] او الجراحة [وما يحدث] من السراية [منه] اي القطع ثم مات منه [فهر] اي عفو المجني عليه [عفو من] موجب قتل [النفس] فسقط القود لان كلا منهما شامل للمقتصر والنازي ثم فصل الاجمال فقال [فالخطأ] اي العفو في الخطاء يعتبر [من ثلث ماله] اي مال العائلي لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بأنه لو عفا الصحيح لم يعتبر من الثلث [والعمد من كله] اي العفو في العمد يعتبر من كل ما يتعلق بالعائلي في الجملة من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له وموجب العمد القود السافط بالعفو الدال عليه اجماله دفعا لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الاتية انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيء عليه كما في شرح الطحاوي فسقط ما ظن ان الموجب قود ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال [والقود يتبت بدءا] اي ابتداء بطريق الخلافة [للورثة] اي لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود لهم لان شرعية القود لتشفي صدورهم والميت ليس بأهل له [لا] يثبت القود للورثة [ارتا] اي بطريق الوراثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافا لهما لان القود يجب عوضاً عن نفس المقتول فيكون حقاً له كالعوض [فلا يصير احدهم خصماً عن البقية] اي قائماً مقامهم في اثبات حقوقهم بلا وكالة وهذا عنده خلافا لهما على ما ذكر من الاصلين [فلو ادانم] احد الابنين [حجة بقتل ابيه] احد عمدا [عرباً اخوة] حال [فحضر] ذلك الاخ [يعيدها] اي الحجة عنده خلافا لهما والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال العفو عنه لكنه يحبس لانه متهم والى انه لا يقضي بالقود ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره [وفي الخطاء] من قتل ابيه [و] في [الدين] لابيهِ على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك [لا] يعيدها الغائب اذا حضر لان المال يثبت للورثة ارتا عندهم وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين و اقام الحجة على كله وقضى القاضي ب كله والى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلوا ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضي متعددا اعاد الحجة وانما خص الدين لان في اعادة الحجة للعقار اختلافا وان كان الاصح ان لا يعيدها كما في العمادي [والعبرة] في حق الضمان [بحال الرمي لا الوصول] لانه ليس باختبارة ولم يصر جانبا الا بالومي [فوجب الدية] عنده [على من رمى] ولو خطاء سهما [مسلماً] اي الى مسلم [فارتد] المسلم [فوصل] السهم اليه فمات لانه قتل مسلماً لا كافراً وانما اسقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب على الرامي شيء عند هما لان بالارتداد سقط تقويمه وبحسب القيمة عند الشيخين على من رمى الى هبل خطاء فاعتق فوصل واما عند محمد وح فضل ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمي كما في الهداية



و ذكر في الكروماني ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان ميد في المحل ورمى اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل وانما ختم على الوصول اشعارا برعاية حسن المختتم \*

## \* [ كتاب الديات ] \*

مقرب بالجنائيات لكونها موجبة للديات في الجملة فهي اجزية لها جمع دية محذوفة الفاء كالعدة مصدر ودمي القابل للمقتول اي اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما وزن النفس من الاطراف من الارش و قد يطلق الارش على بدل النفس وحكومة العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضمار الذي يشير الى المعني المصدر الذي يبحث في الفن عنه ما يدخل من الحائني في شبه العمل والخطاء والجاري مجراه من المال فقال [ الدية ] عنده واحدة من الدلة [ من الذهب الف دينار ] اي منقال مضروب [ ومن الفضة عشرة الاف درهم ] بوزن سبعة [ ومن الابل مائة ] وعندهما وفي روايه عنه واحدة من الستة ثلثة مذكورة ومن الغنم النعمان ومن كل من البقر والاحمال مايتان وذاتة الخلاف انه لو صالح على اكثر من مايتي حلة لم يجوز عندهما وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة رح كما في المضمرات وفيه رمز ان انه يتعين واحدة منها با رضاء او القضاء وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى القاتل وعلى الاول عمل القضاة وان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازي وهذا ظاهر من ذهب اصحابنا وعند التلجي الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة الا برضا ولي المقتول وعند العجز يقضى بالدينار او الدراهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على الالف او العشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا يجب من سن واحد بل من اسنان مختلفة كما ياتي واما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم و عن ابي حنيفة رح لو قضى بها كان كلها ثنيانا من الضان والمعز وقال محمد رح الثنيان من المعز والجذع من الضان كالا ضحية واما البقر والحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما في المحيط وغبرة والحلة ازار ورداء وقيل في زماننا بدل الحلة قميص وسراويل والاول المختار كما في النهاية [ وهذه ] اي الدية من الابل في [ شبه العمل ] كما مر [ ارباع ] اي اربعة اصناف خمس وعشرون [ من بنت مخاض ] مما تم عليه حول [ و ] كذلك من [ بنت لبون ] مما تم عليه حولان [ و ] من [ حقة ] مما تم عليه ثلثة احوال [ و ] جذعة [ مما تم عليه اربعة احوال ] وهي [ اي الدية في الشبه من الابل اربعا الدية [ المغلظة ] ويقال لها المعظمة الواجبة من حيث السن دون العدد فلا يزداد على مائة والتغليظ في نوع واحد وهو الابل وزن الاولين وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد رح فهي اثلاث وثلثون جذعة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلقه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام حامل من النوق [ و ]

الدية [ في الخطاء ] وما يجزي مجراه [ اخماس منها ] اى الايل المذكورة عشرون من كل من بنت مخاض وبنت لبون وحقه وخدمة [ ومن ابن مخاض ] فان هذا اخف فبالخطاء اليق [ وكفارتها ] اى كفارة شبه العمد والخطاء وانما عدل من لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين على ان في كفارة شبه العمد اختلافا كما مر [ عتق رقبة ] اى اعتاق رقبة كاملة وفيه اشارة الى ان المعتقد يجب ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وعمرها والى انه يكفى الرضيع لا الجنين كما ياتى التصريح به [ مؤمنة ] لا كافرة بخلاف سائر الكفارات [ فان عجز ] عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب [ صام شهرين ] بنية من الليل [ ولاء ] اى متتابعين فلو فطروها منعهما وحس عليه الاستيناف وفي الاكتفاء اشعار بان لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات [ وصح ] عن الكفارة [ رضيع ] سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالسابق و اشار اليه فقال [ احد ابويه مسلم لا ] يصح [ الجنين ] الذى فى البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال [ وللمرأة نصف ما للرجل في ] دية [ النفس ] الحر ولو صغيرا رضيعا [ وما دونها ] اى وفي ارش ما دون النفس كما ياتى للثرفني قتل المرأة خطاء خمسة الاف وفي قطع يدها الثاى وخمسماية وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكمة فمنهم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم انه يسرى بينهما عند اصحابنا كما فى الظهيرية والاشمل للأنثى والذكر ولم يرد الجنين الذى دية خمسمائة ذكرا كان او انثى فانه مستثنى لما ياتى [ زالدمي ] والمستامن وحلا او امرأة [ كالمسلم ] في دية النفس وما دونها فانها على عاقلته ان كانت والا فعلى الجاني لانه كالمسلم فى المعاملات كما فى الكرمانى ثم فصل دية ما دون النفس فقال [ ففي ] اتلاف [ الانف ] كلا وبعضا وقيل فى الارنبه حكومة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شبح فانه لو قطع المارن ثم بقيت الانف فان كان قبل البرء فدية واحدة وان كان بعده ففي المارن دية وفى الباقي الحكومة كما فى الظهيرية [ والحشفة ] كلها او بعضها لانها اصل منفعة الايلاج [ و ] اتلاف [ العقل ] بالضرب على الرأس لغوت الادراك فان العقل نور يبصر به الانسان عواقب الامور والدماع كالفقيلة او الزيت كما فى الكرمانى [ واحدي الحواس ] الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن محمد رح ان فى الشم الحكومة ويعرف تلفها بتصدىق الجاني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقريب الكويه واطعام الشيع المور وانما لم يتعرض للباطنة لان في ثبوتها كلاما كما فى الكلام [ واللسان ] كله او بعضه [ ان منع ] اتلاف [ اداء اكثر الحروف ] اى حروف المعجمة فان تكلم بالاكثير فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فما تكلم به منها حظ من الدية بمصنه سواء كان نصفا اذيعا لا غيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف اللسان الالف والتاء والياء والجيم والداال والرائين والسينين والصادين والطائين واللام والنون فان تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه

وهو الصحيح كافي الكرماني [و] اتلاف [اللكمية] بالخلق والنتف حطاء بان يظنه مباح الدم ثم يظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كرميا يضم الكاف وفتحها ففيه الحكومة الا اذا كان على ذقنه شعرات يستتره فانه لا شيء فيه وهذا اذا اجل سنة ولم ينبت فان نبت بعضها ففيه الحكومة كافي الذخيرة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو حلق شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كافي الكافي [وشعر الراس] للذكر والانثى اذا لم ينبت فلو قطع صغيرة امرأته لم يجب شيء في الحال وعن محمد رح لا شيء عليه الا انه يؤدب كافي الظهيرية والمختار عند الطحاوي ان فيه الحكومة كافي المينة والمتبادر ان يقتصر بخلق اللكمية والشعر عمدا لكن في الكافي وغيره انه يستوي فيه العمد والخطاء اذ لا فرق في شيء من الشعور والاضافة مشعر بانه لا يلزم شيء بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كافي الظهيرية [كل الدية] من واحدة من الانواع الثلاثة لاتلاف جنس المنفعة او الجمال الذي في الادمي كاتلاف النفس تعظيما له [كما] يجب كل الدية [في] اتلاف [اثنين] مما كان [في البدن اثنان] كالحاجبين والعينين والشفيتين واللحميين والاذنيين واليدين والرجلين والاليتين والانثيين والشديين والحلمتين ويستثنى منها ثديا الرجل وحلمناهما فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في اتلاف ثدي امرأة عمدا قصاصا كافي الظهيرية [وفي احدهما] اي الانثيين [نصفها] اي الدية [و] كما [في اشغار العينين] الاربعة جمع شفر بالضم وهو حرف ما غطي العين من الجفن لاما عليه من الشعر وهو الهدب ويحوزان يراد مجازا فان في قطع كل دية كاملة كما في قطع الجفن مع الاهداب كما في الهداية [وفي احدهما] اي الاشغار حقيقة او مجازا [ربعا] فانها اربعة [ولي كل اسمع] من اصابع اليد او الرجل [عشرها] اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اعشارا [وفي كل مفصل] لاصبع [غير الابهام ثلثة] اي ثلث العشر [وفيه] اي في مفصل الابهام [نصفه] اي نصف العشر لانه يقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كالغير الابهام فثلث وان كان اثنين كلالابهام فنصف [كما] وجب نصف العشر [في كل من] لم ينبت فان كان المجني عليه عبدا فنصف عشر قيمته وان كان حرا فنصف عشر ديته فان نزع جميع الاسنان في الاغلب اثنان وثلثون خطاء فعليه دية وثلثة اخماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسا دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعر بانه لو احمر السن او اخضر او اسود وجب الارش وكذا ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يهضغ والا فان لم يفرغ شيئا ففيه الارش الكل في الخزنة واعلم ان من الناس من له نواجذ اربعة فيكون اسنانه ستا وثلثين كافي الرضوى وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كافي النهاية [وكل عضو] كالعين واليد [ذهب فذعه] كالوردية والبطش [بضرب] ونحوه كادخال نورة في العين [ففيه ديمته] الكاملة [ولا قود]

في شجة [ من الشجاج ] بالكسور جمع الشجة بالفتح وقد مرت [ الافي الموضحة ] الباقية الاثر بكسر الضاد المعجمة وهي شجة الجلد التي بين اللحم والعظم ويوضح العظم كما في الذخيرة [ عمدا ] بتحقيق المماثلة بانتهاء السكين الى العظم فانها يقاد [ وفيها ] اي الموضحة [ بخطاء نصف عشر الدية ] والمتبادر ان يكون المشجوج غير اضلع والا ففيها الحكومة لان جلده انقص وزنه من غيره كما في الذخيرة [ وفي الهاشمة ] وهي شجة بكسر العظم من الهشم وهو كسر شيع او عظم [ عشرها ] اي الدية سواء كان اضلع او غيره وفي المنتقي انه لو كان اضلع ففيه ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطاء كما في التي بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعمد والخطاء فيه سواء كما في الذخيرة [ والمنقلة ] من التنقيط بفتح الغاف وكسرهما وهي شجة يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع الى موضع كما في الذخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو الحصى كما في النهاية [ عشرها ونصفه ] اي عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسمائة درهم مثلا [ والامة ] بالمد وهي شجة تصل الى ام الدماغ اي الجلد الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية وانما لم يذكر الدامعة بالمعجمة وهي شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة فهي قتل لا شجة كما في الهداية لكن عن ابي يوسف روح فيها ثلثا الدية كما في المضمرات [ والجائفة ] وهي شجة تصل الى السوف والقعر والمراد جائفة الراس فان حكم جائفة غيره قدامر [ ثلثها ] اي ثلث الدية [ وفي جائفة نفذت ] الى الجانِب الآخر [ ثلثها ] اي ثلثا الدية ثم شرع في اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال [ والحارصة ] بالمهملات والحارضة وهي شجة تحرس الجلد اي تشقه بلا اخراج شيع منه كما في فاضلان وقال الطحاوي ولا يدميه كما في الذخيرة [ والدامعة والدامية ] فالدامعة بالمهملة شجة يظهر الدم بلا تسيله والدامية ما تصيله كما في الهداية والكافي واكثر المتداولات وفي الذخيرة الدامعة على ما ذكره الطحاوي شجة تسيل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما تسيله اكثر ما يكون في الدامية من السيلان فالدامية على ما ذكره ما يدمي الجلد سواء كان مائلا او غير مائل وعلى ما ذكره الطحاوي ما يدميه ولا يسيله وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يسيله وهو الصحيح والدامعة ما يسيله كدمع العين [ والباضعة ] بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة يبضع اي يقطع قليل لحم وقيل يقطع الجلد كما في الاختيار [ والمتلاحمة ] وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار جلدة رقيقة بين اللحم والعظم [ والسحقاق ] بكسر السين المهملة ومكون اليم وهي شجة تظهر تلك الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية [ حكومة عدل ] بالاضافة اي حكم مقوم ما قومه به من قدر التفات او غيره كما ياتي وقد مر في الجنابات وجه مخالفته للسابق ثم اشار الى تفسير الحكومة فقال [ فيقوم عبدا ] اي يفرض المقوم كون المحني عليه عبدا [ بلا هذا الاثر ] اي صحيحا [ ثم ] يقوم [ معه ] اي مع هذا الاثر او مشجوجا او غيره من النقصان [ فقدر ] اي

مقدار [التفاوت بين القيمتين هو] اى القدر [هي] اى الحكومة فان قوم بغير الاثر الف ومعه تسعماية يكون قدر التفاوت عشر الالف هو مائة درهم فيسرخذ من الجاني عشر الدية و هو الف درهم [وبه] اى بما ذكره مما روى عنهما وقاله الطحاوي ومشايخ بلخ واختاره الحلواني [يفتى] كافي الكافي وغيره الا ان الكرخي ضعفه بانه يودي الى ان موجب هذه الشجاج التي فوق الموضحة اكثر من موجب الموضحة ان كان نقصان قيمتها اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فان كان نصفاً فنصف ارش الموضحة وكذا ان كان اقل او اكثر لانه ثابت في الموضحة فرد غير الثابت الى البابت وقال الصدر الشهيد انه يفتي به ان كان الشجة على الراس وبالاول ان كانت على غير كافي الظهيرية والاصح انها ما يري القاضي بمشورة اهل البصيرة لانه اعم كما في المضمرات وقيل انها قدر ما يحتاج اليه من النفقة الى ان يبرأ وقيل ينظر الى ارش ذلك العضو بكماله والى ما نقصه بلك الجراحة فيجب بذلك القدر من ارش ذلك العضو هذا كله اذا بقي للجراحة اثر والا فعندهما لا شيء عليه وعند محمد رح يلزم قدر ما انفق الى ان يبرأ وعن ابي يوسف رح حكومة العدل في الالم وتاممه في الذخيرة والمشهور انه عزز في كل جراحة برعت كافي التمرتاشي [و] يجب عند الطرفين [في اصابع يدمع نصف الساعد] وهو ما بين المرفق والكف [نصف دية] للاصابع لانها كيد [وحكومة عدل] لنصف الساعد وعند ابي يوسف رح الساعد تابع للاصابع وفيها الدية وفيه اشارة الى ان في اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا على ذلك الغلاف واني ان الاصابع مع نصف العضد والفخذ على هذا الاختلاف والصحيح قوله كما في الذخيرة [والكف تابع] للاصابع ومفاصلها فلورقاع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل وجب الارش ولا شيء في الكف عنده وهو الصحيح واما عندهما فكذلك اذا كان مع الكف ثلاثة اصابع فصاعدا واما اذا كان معه اصبعان او اصبع او مفصل فينظر الى ارش الكف وهو الحكومة وارش الاصبع فالواجب الاكثر منهما كما في الذخيرة [والعبرة للاصابع] تفسير للسابق مع التنبيه على ان الحكم لم يتغير بكل الاصابع او بعضها فان اللام يرد الى الجنس ومن الظن انه تأكيد للسابق فان الواو يابي عنه كما بين في المعاني وكذا ان الواحد احسن لانه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ [وفي اصبع] ليد او رجل [زانة] قطعت عمدا او خطأ ولو للقاطع مثلها [وعين صبي ولسانه وذكره حكومة عدل لو لم يعلم الصحة] اى صحة هذه الثلاثة [بما دل] من الدليل [على نظره] اى الصبي [وكلامه] اى بكلامه فيكون معطوفا على كلمة ما [وحركة ذكره] للبول فلا يكتفى بان الاصل هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبي في غير ما ذكر من الانف واليد والرجل وغيرها كالبالغ في القود بالعمد والدية بالخطاء والى انه ان علم الصحة به وجب كمال الارش والى انه لو استهلك ففيه الدية وقال محمد رح ان فيه الحكومة كما في الذخيرة [ولا يقاد] جرح للمجنني عليه في الطرف [الا بعد بوه]

لانه ربما يسري الى النفس فما لم يستقر على شيء بالبرء او الهلاك لم يدرا انه اي جناية فيرتب عليه الحكم والاصل في كل الجنابات عمد او خطأ ان يستاني حولاً فعل فصلاً يوافقه فيبرء او يخالف فيههلك كما في الكرمانى وغيره [وعمد الصبي والمجنون] والمعتوه لا السكران والمغمي عليه [خطأ] في الحكم فوجب المال في الحالين وفيه اشعار بأنه لو جن بعد العقل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنهما انه لا يقتل مطلقاً الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى دلى القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه دية في ما له كما في الظهيرية [وعلى العاقله] اي عاقلتهما [الدية] في الحالين وفيه اشعار بانها لم يجب في ما لهما وفي شرح الطحاوي ان الجناية ان كانت في النفس فعلى العاقله وكذا ان كانت في طرف البحر والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعداً واما اذا كانت في العمد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة في الرجل ومايتان وخمسون في المرأة ففي مالهما حالا [بلا] وجوب [كفارة] و [بلا] [حرمان ارث] الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين العادة فلا يليق بهم ويحرم المرتد عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لا جزاء للردة [ومن ضرب] ولو زوا [بطن امرأة] ولو زوجة [يجب غرة] بالتنوين [خمسمائة درهم] حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرساً او امة او عبداً قيمته تلك فاي ادنى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشيعى اوله كما في الظهيرية وفيه اشعار بأنه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية تجب كما في العمادي والافضل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظوراً كما في الهداية [على عاقلته] اي على عاقله الضارب لا عليه وفي رواية عليه كما ياتي [ان القتل] المرأة ولداً [ميتاً] ملوكاً او مონثاً ولا يستوي في الميت المذكور المونث كما ظن وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار بانها لو القت ميتتين او اكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه اريد بالميت الحربان كانت امه حرة او امة علققت من حينها او من المغرور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العمادي [و] يجب [دية] كاملة [ان] القتل [حياً فمات] لان الضارب فانل له شبه عمد وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو القت حياً مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقله كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال [وعرة] للجنين [ودية] هي خمسة الاف درهم لأمه [ان] القتل الام [ميتاً فماتت الام] بالضرب [ودية الام فقط] لا غرة الجنين [ان ماتت] الام [فالقت] بعد الموت [ميتاً] لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت [وديتان ان ماتت] الام [فالقت حياً فمات] الحي لانه قتل نفسين وورث الحي من دية الام لانه مات بعدها وفيه اشعار بأنه لو القت حياً فماتت ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الحي كما في شرح الطحاوي [وما يجب في الجنين] من الغرة او الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن اي منتر [فهو لورثه] لانه بدل نفسه [سوى ضاربه] اي

فهو ضارب الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل له وقدا شير في الجنائيات وغيرها انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه بتوك التصريح كما ظن [ وفي جنين الامة ] اي في جنين مملوكة لقته الامة ميتا بالضرب فالاضافة للعهد [ نصف عشر قيمته ] بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا [ في الذكر ] اي وقت كونه مذكرا [ وعشر قيمته في الانثى ] لان قيمة المذكر في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تساربا في السن والجمال وعن ابي يوسف رح لا شيء عليه الا اذا نقص الولادة الامة فانه يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا و الى انه اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما اذا القي بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا ينفخ من غير الراس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاه بعد الضرب ثم القي حيا لم يجب الا القيمة كما في العمادي [ وما استبان ] من الجنين [ بعض خلقه ] كالظفر والشعر [ كلام ] خلقه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز حينئذ من العلقة والدم وفيه اشعار بان استبانته بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة فلا يجب شيء بالقاء جارية الغير ماء او دما كما في المنية لكنه يشكل ما مر وذكر في العمادي ان المعتبر في جنين الامة معرفة الذكورة والانوثة [ وضمن الغرة ] بالنصب [ عاقلة امرأة ] كما في الزبادات او المرأة نفسها كما في المنتقي بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للعجم والاول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كما في العمادي [ اسقطت ] جنينا [ ميتا ] فلا يجب شيء باسقاط ما لم ينفخ فيه الروح ولم يستن به بعض خلقه فانه حينئذ يكون نقطة ارمضغة اذ علقته ومدتها مقدرة بماية وعشرين يوما فان زمان كل منها اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال على ابن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم ما نفخ فيه كما في الذخيرة [ عمدا بدراء ] فلو شربت للعداوي شيئا يوجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العمادي [ ارفع ] كضرب البطن او الحمل الثقيل ارمعالجة الفرج ارمغيرة بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها [ بلا اذن زرجها ] فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا انها نائم وعليها التوبة والاستغفار \*

[ فصل — من احدث في طريق العامة ] اي طريق للعامة نافذة واقعة في

الامصار والقرى دون الطريق في المفاوز والصحارى لانها لا يمكن العزل عنها كما في الزاهدي وحياتي الخلاف وطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض غير مملوكة فهي باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما في العمادي [ كنيها ] اي مستوحا [ ارميزابا ] اي ما يركب في الحائط من مجرى ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من وزب الماء اي سال وقيل هو فارسي معناه بل الماء فعرب بالهمزة دون الباء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة اصلا كما قاله المطزري والاولى تركه اعتمادا

ملن ما يتحملة ما بعده [ او جرسنا ] بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل  
 قيل سعناء البرج وقيل الميزاب وقيل جزع يخرج من الحائط للبناء عليه كما في الغرب [ اودكانا ]  
 مربي او فارسي مربي الصلوة [ وسعه ذلك ] اي جاز له الاحداث فان الجائز غير ميثيق كما قاله  
 المطرزي [ ان لم يضرب بالناس ] فان ضربهم لا يسعه كما في النهاية وفيما ذكر ايماء الى انه يحل  
 له ذلك ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرمانبي وقال الطحاوي انه لو منع عنه لا يباح  
 له الاحداث ويأثم بالانتفاع والتوك كما في الذخيرة والغرس والجائوس للبيع على هذا التفصيل كما في  
 التمرتاشي [ وكل ] من اعد الناس كما في الذخيرة او من اذالهم واضعفهم كما في النهاية لكن  
 فيه فتنة اذ من اذالهم ولو كافرا كما في الكرمانبي [ نقضه ] اي ابطال ذلك المحدث بعد الاتمام  
 وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رح له منع الاحداث لا النقض وقال ابريوسف  
 رح ليس له المنع والنقض وعن محمد رح ان لغير العميل والصبيان نقضه وان لم يضربهم وقال  
 ابو القاسم الصغار له نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فهو متعنت حيث لم يبدء بنفسه  
 فلا يلتفت الى خصومته وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان للامام  
 نقضه وعن ابي يوسف رح انه ينقض ان ضربهم وهذا كله اذا احدث لنفسه فان احدث للمسلمين  
 كما اذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضربهم لا ينقض كما في العمادي [ و ] من احدث [ في ]  
 طريق الخاصة [ غير نافذ ] ذلك الطريق وهي ما يحصى قومه اذ ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في  
 ارض مشتركة بينهم كما في الذخيرة [ لا يسعه ] احداث ذلك [ بلا اذن الشركاء ] سواء كان ضربهم ام  
 لا لانه ملكهم فلو احدثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احداثه والا فقد جعل قدما حتى لا يكون  
 لاحد نقضه كما في العمادي [ وضمن عاقلته ] اي المحدث [ دية من مات بسقوطها ] اي بسقوط واحد  
 من هذه الاشياء عليه لانه متعدي بشغل هواء الطريق كما في الذخيرة لكن في الهداية وغيرها لو اصابه  
 الطرف الخارج من الميزاب ضمن لانه متعدي واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه  
 لم يضمن الا النصف سواء علم ان اي طرف اصابه او لم يعلم وفيه اشعار بانه لو جرح بلا موت فان بلغ  
 اوشه ارش الوضحة فهو ملن عاقلته وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يجب الكفارة  
 ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة [ كما ] ضمن العاقلة الدية [ لو وضع ] احد [ حجرا ] شاخصا  
 في الطريق [ او حفرت في الطريق ] اي طريق العامة او الخاصة [ فتلف به ] اي السقوط [ نفس ]  
 اي آدمي لانه متعدي في ذلك وفيه ايماء الى انه لو وضع حجرا في الطريق او المتاع او الخشبة او ربط  
 الدابة او القى التراب او قعد للاستراحة او للمرض او رش الماء ضمن في كلها وهذا اذا لم يعلم الماء  
 بالرش بان كان اعمى اذ لا فان علم لم يضمن وقيل هذا اذا رش جميع الطريق فلورش البعض  
 لم يضمن والى انه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالقاء الثلج او الطين او الخطب او ربط الدابة



او القعود في فناء داره و لو في غير التأخذ لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفرو بئرا لسبب الماء اذ نصب  
دربا على رأسه ضمن وان اجمع على ذلك امله كلهم لان للعامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخلوه  
عند الزحام حتى يخف الكل في الذخيرة والى انه لو حفرو في مغارة في غير ممر الناس لم يضمن  
لانه غير متعد واما لو حفرو في طريق المغارة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه  
ضمن والى انه لو حفرو في فناء القرى ضمن كما اشير اليه في المنية ولو بنى قنطرة في نهر لم يضمن  
وان بنى في نهر العامة وتعمد المشي عليه ضمن والا فلا كما في الكرمانى وبهذا تبين انه انما ضمن  
في حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كما قال الزاهدى [ لا ] يضمن العاقلة [ ان  
مات ] الواقع فيها [ جوعا ] او عطشا ما ج طبعه [ ارغما ] ولو بسبب انبعاث العفونة عن البئر كما في  
النهاية وهذا عند ابي يوسف رح فقد ضمن بالغم لا غير ومن محد رح ضمن بالكل وعلى  
هذا اذا اخذ رجلا و ادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا و الفتوى على قول ابي  
حنيفة رح كما في الخلاصة [ وان تلف به ] اى بذلك من احداث الكنيف والجرح والدكان  
ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق [ بهيمة ضمن ] ذلك المحدث والواضع والحافر [ هو ] تأكيد  
لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقض والضمانين وقال [ ان لم ياذن به ]  
اى بذلك من الاحداث واخبره [ الامام ] اى السلطان وذلك لانه غير متعد حينئذ فان للامام  
ولاية عامة على الطريق اذ ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مشائخنا انما جاز له الاذن  
اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فلا يجوز كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه  
لو بنى في طريق ارسوق باذن الامام كان مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في  
بلادنا فالسوق لاصحاب الحوانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق  
نافذ لان الطريق اذا كان نافذا يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في خزنة المفتين ولما انجز  
الكلام الى القتل تمهيدا ذكر الحائط المائل وان كان جمادا لا يبقا باخر الكتاب فقال مبتدء بمبتدء  
خبره ما ياتي من ضمن [ ورب حائط ] اى مالك جدار حقيقي او حكومي كالواقف والقيم وصورته  
انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب عن احدهما فلم ينقضه حتى تلف نفس  
به ضمن عائلة الواقف كما في الخزنة وغيره [ مال ] عما هو اصله من الاستقامة وغيرهما فيشمل  
المنصدع والواهي [ الى طريق العامة ] او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله [ وطلب ] بالفتح  
[ نقضه ] او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مخوف فانقضه وفي ضمير الحائط المائل ايماء  
الى انه لا يصح الطلب قبل الميل لانعدام التعدي كما في الكرمانى وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن  
ان الاحسن الغاء مقام الواو في الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد وانما ذكره  
ليتممكن من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا اني قدمت اليه في هدم حائطه كما في الكافي

وذكر في المنتقى انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه مشورة وفي الكرمانى عن محمد رح انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط ملكا للمتقدم اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحائط [ مسلم ] واحد ولو عبدا غريبا او صبيا [ اودمى ] واحد كذلك او امرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في الذخيرة وذكر في شرح الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيه [ ممن ] ظرف طلب [ يملك ] نقضه فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه متمكن من الطلب من الشركاء ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيان [ كالمراهن ] فانه يملك النقض [ بفك رهنه ] لانه ملكه فان كان مغلسا ببيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فامر المرتهن بالنقض ان كان حاضرا واذن المرتهن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكرمانى [ و ] مثل [ الولي ] من الاب والجد [ والوصي ] وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادي [ و ] مثل [ المكاتب ] لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يسعى في اقل من قيمته ومن قيمة الادمي وان كان غيره يسعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية كما في الكرمانى [ والعبد التاجر ] فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي فالدية على عائلة المولى وان كان غيره ففي ذمة العبد يباع فيه [ فلم ] بنقض الحائط عطف على طلب [ في مدة ] اى زمان اوله بعيد الطلب وآخره قبل السقوط [ يمكن ] نقضه اى يدرم قدرة ربه على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن فالحاصل انه يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو ذهب ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيره ولو جن بعد الانتهاك بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود الا باشهاد مستقبل كما في العمادي [ ضمن ] وبالحائط [ مالا ] بالتنوين [ تلف به ] اى بسبب الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهو منه ضمنه الجار الحائط وترك النقض عليه ازاخا للنقض وضمنه النقصان [ و ] ضمن [ عائلته النفس ] التي نلفت به لانه صار متعديا بشغل هوا العامة [ لا ] يضمن [ من طلب ] بنقض حائطه [ فباع ] حائطه [ وقبضه المشتري فسقط ] الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كافي عامة الكتب فهو قيد اتفاقي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع

بدل من انه لو رد على البائع بقضاء او غيره او بخيار شرط او روية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقض البيع ضامن كما في الظهيرية [ او طلب ] اي وقع طلبه [ ممن لا يملك ] اي نقضه [ كالودع ونحوه ] من المرتهن والمستاجر والمستعير والغاصب وغيرها فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المسئلتين من مفهوم ما سبق من الاصلين [ وان مال ] الحائط [ الى دار احد ] من مالك او ساكن باجارة او غيرها فاضافة الدار لادنى ملازمة [ فله الطلب ] لدفع الضرر وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرية واعلم انه لو اتجل القاضي رب الحائط يوما او اكثر لم يصح فلو تلف شيىء بالسقوط ضمن به لان الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في النخيرة بخلاف تأجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فلم يضمن كما في المضمورات [ وان بنى ] الحائط [ مائلا ] الى الطريق او الدار [ ابتداء ضمن ] ما تلف [ بلا طلب ] من احد لانه متعل بهذا الفعل لشغل الهواء [ وان طلب ] النقض بالضم [ احد الشركاء ] في حائط مائل [ او حفرا ] احدهم بثرا [ في دار مشتركة ] بلا اذن الباقي وتلف شيىء بالسقوط [ فالضمان ] عنده للنفس والمال [ بالحصص ] للحائط والدار فان كانوا ثلاثة ففي الحائط ضمن ثلث المال والعائلة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعد الا الى الحصتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المسئلتين لان التلف قسمان معتبر وهدر \*

### [ فصل — مل \* ضمن الراكب ] السائر في الطريق [ ما اتلفه دابته ] من النفس و

المال بان ضربته برأسها اركبته او عضته باسنانها او خبطته اي ضربته بيدها او وطئته بها او برجلها اي وضعت عليه او صدمته اي ضربته بجسمها لان السير في الطريق مباح نظرا الى حقه مقيد بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز [ لا ما فتحت برجلها ] بالحاء المهملة اي ضربت بها فهو من باب استعمال المقيد في المطلق لا من قبيل علفتها تبنا و ماء باردا كما ظن يقال نفخته الدابة اي ضربته بحذ حافرها كما في المغرب وغيره [ او ذنبها او ] ما تلف [ بها رائحة ] اي بالقاء روثها [ او بالت ] الدابة الراكب عليها [ في الطريق ] حال كونها [ سائرة ] في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فهما قيدان لشميعها وانما لم يضمن بالنفخ والروث والبول لان الاحتراز عنها غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو اتلفته في العن و ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكر من العمادي [ او وقفها ] في الطريق لغة فصيحة كما مر [ لذلك ] اي للروث از البول فلوا وقف لغيرهما فهو ضامن باتلافها في كل الوجوه الا اذا وقفها باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فان وقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه يلهن السلطان كما اذا وقفها في المقار في غير المحجة فانه لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما

في الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطي فانه بمنزلة فعله فيضمن و بان السائق والقائد لا يضمنان اصلا سواء كانت راقعة او مائرة كما اذا لم يكن صاحب معها كما في الذخيرة [ او ] هما [ اصابت ] الدابة بيدها او رجلها في سير الطريق [ حصاة او حجرا صغيرا ] وهو غير الحصاة في العرف [ او نكسه ] من النواة والغبار ونحوه [ ففقا ] اي شق [ عيبا ] فانه لم يضمن لانه لا يحتزر عنه وقيل لو عنف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة [ وضمن ] الراكب [ بالكبير ] اي باصابة الحجر الكبير ففقا العين لانه يحتزر عند [ والسائق والقائد ] من القود نقيض السوق فهو من امام وذلك من خلف والمتردف [ كالراكب ] في الضمان بالكل الا بالنفقة على ما قال مشايخنا وذهب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالنفقة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما به لو اجتمع سائق وقائد كان الضمان عليهما نصفين لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لو اجتمع السائق والراكب خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمتردف والراكب ضمنوا ارباعا كما في الحميدى [ الا ان الكفارة ] اي كفارة تلف النفس في الوطي دون غيره بقريضة اللام فلا تسامل في اطلاق الكفارة كما ظن [ عليه ] اي الراكب [ فقط ] دون السائق والقائد والمتردف لانه مباشر وهم معبرون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الجاني وبان الكل يرثون سواء الراكب في الوطي كما في الكافي [ واذا اصطدم ] اصله اصطدم اي تضارب بالجسد [ فارسان ] فما تا [ ضمن عاقلة كل ] منهما لورثة الاخر [ دية الاخر ] لان علة القتل صدمة كل فلو كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حزينين واما اذا كانا عديين فهدر في الخطاء والعمل واذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الحرففي العمل نصف قيمة العبد فياخذ ولي القتل وفي الخطاء كل قيمته فياخذ ورثة الحر وانما خص فارسان لانه لو اصطدم رجلان فان وقع كل في جهته فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه هدر ودية الاول على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وغيره [ وان ارسل ] في الطريق [ كلبا فاصاب ] شيئا فاقلفه [ في فوره ] اي فور الاوسال بلا سكون وميل الى جانب آخر [ ضمن ] المرسل [ ان ساقه ] اي كان يمشي خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه ولم يسقه وعن ابي يوسف رح انه ضمن بكل حال وبه اخذ المشايخ كما في الكرماني وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن عنده وضمن عند محمد رح ان مات او قاد كما في الخلاصة [ لا ] يضمن [ في ] ارسال [ الطير ] اي البازي الموق المصيب في فوره لانه يحتمل العوق فوجوده كعدمه وعن ابي يوسف رح انه يضمن [ و ] لا في اتلاف [ الدابة ] من الكلب والثور والغنم ونحوها [ المنقلة ] اي النائرة من المالك فانها لم يسقها وفيه رمز الى انه لو

عنه كلب مقور ضمن ان يقدم اليه قبل العض كالحائظ كما في النهاية والى انه لو اكل الكلب عنب كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف منه التلف للنفس على ما قال نجم الايمة والى ان الراعي لو بيت الغنم في ارض مزارع بالتماسه فنام فيفسد زرع الغير لم يضمن احد منهما على ما قال الترجماني كما في المنية والى انه لو ارسل دابة فانسدت زرعاً في فورة ضمن المارسل الا اذا مالت يميناً وشمالاً وله طريق آخر فانه لم يضمن لان سيرها مضاف اليها كما في الكافي و[اذا اجتمع الراكب] او السائق او القائد [والتأخس] اي طاعن دابة بعود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه [ضمن هو] اي التأخس ما اتلفه الدابة في كل الوجوه [حتى النفقة] اي الضرب باليد او الرجل لانه متعدد وعن ابي يوسف رحا نه ضمن هو والراكب في الوطي مناصفة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالتأخس فديته على عاقلة التأخس والى انه لو هلك التأخس به فدمه مدر والى انه ان نخسها الراكب فلا ضمان في النفقة والى انه ان نخسها التأخس باذنه فوطئت في فورة فالدية عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم يامر به وهذا كله اذا كان التأخس عاقلاً حراً فان كان صبياً فعلى عائلته وان كان عبداً ففي رقبتة يدفع بها او يغدي الكل في الكافي وانما خص التأخس لانه لو وضع يده على ظهر فرس دابة النفقة لم يضمن كما في المنية [و] يجب [في فقاء] عين نحو [شاة] نحو [انقصاب ما نقص] الفقاء من القيمة فتقوم صحبة العين ومفقودة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه الحماسة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة [و] في فقاء [عين] نحو [البقر والجزور] اي ما اعد من البعير للنحر [والحمار والبغل والفرس] والبر ذون [ربع القيمة] اي ربع قيمة البقر واخوانه فان القيمة في البهائم كالدية في الانسان وفي العين الواحدة منه ربع الدية وهذا اذا كانت مما يحمل عليها و الاضمان النقصان كما في الفصيل على ما قال في المنتقى وفيه اشعار بان وجب نصف القيمة في فقاء العين على ما قال فخر القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك الجئة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما خص بالعين لان قطع لسان النور والحمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الايمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي اذن الدابة وذنبا ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما اضاف الشاة الى القصاب ولم يصف البقر اقتداء بمحمد رح في الجامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقر القصاب وشاة غيره كما في النهاية فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن \*

[فصل] \* ان جنى عبد [اوامة على حر او مملوك في النفس او الطرف] [خطاء] ولو حكماً كما اذا جنى صبي عمداً او عبد عمداً في الطرف فان جنابة كليهما خطاء حكماً كما في الكافي [ذنبه سيده] الى ولي الجنابة [بها] اي بسبب الجنابة فيملكه الولي [او فداء بارشها] اي الجنابة فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار ايتهما وان كان الاصل هو

الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد بوى المولى كما في الكرمانى وهذا  
عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجده عنده واما  
عندهما فعليه الدفع حينئذ [حالا] لان التأجيل في الاعيان باطل والفداء في حكم العين لانه بدل  
[فان ومبه] السيد بعد الجناية [او بابه] بيعا صحيحا فانه بالفاسد لم يصروا مختارا للفداء الا اذا سلم كما  
في الهداية [او اعتقه او دبره] او كاتبه [او استولدها] اى الجناية [و] الحال انه [لم يعلم] السيد  
[بها] اى بالجناية عند هذه التصرفات [ضمن] الارش او القيمة [الاقل] بزيادة اللام [من  
قيمته] اى قيمة الجاني تغليبا فيشمل ام الولد [ومن الارش] فمن تفضيلية مكورة وليس فيه  
مانع لفظي ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة [وان] تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات  
وقد [علم] السيد بها [غرم] وضمن [الارش] لان كلا منهما دليل لاختيار الارش وفي الاكتفاء  
اشعار بان له لوزجها او وطبها او آجرها او رهنها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف رح ان في  
كل منها سوى الاول اختيارا له كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على العبد فقال [دية العبد]  
المجني عليه من الحر او العبد خطاء [قيمته] وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمتان على  
العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين [فان بلغت] قيمة العبد او جاوزت [هي دية الحر] عشرة الاف درهم  
[و] بلغت [قيمة الامة] او جاوزت هي [دية الحر] خمسة الاف [نقص من كل] من  
القيمتين اظهارا لتفضيلة الحر على العبد [عشرة] من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه في الامة  
خمسة الاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والتمرتاشي وغيرها ولم ينقص من كل خمسة في رواية  
عندهما كما ظن فانه سهو من وجهين وعند ابي يوسف رح انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت  
والاصل ان الواجب في هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولهما او ضمان المال وهو قوله فالدية على  
العاقلة في ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حالا عنده والاول الصحيح كما في الذخيرة وعن ابي  
يوسف رح ان القيمة ان زادت على اللية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجاني كما في الظهيرية  
[وفي الغصب قيمته ما كانت] اى ان عصب مملوكا فقتل عمدا او خطاء فعليه قيمته بالغة ما بلغت  
بالاجماع لان ضمان العصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا يرد الا على المال [وما قدر] في الجناية  
على طرف الحر [من دية الحر] بيان ما والاحسن ارش الحر [قدر] فيما على طرف العبد [من  
قيمته] فيجب في موضحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب في الحر نصف عشر ديته  
وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رح انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ  
ينقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة  
الاف فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما في النهاية والكرمانى وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر  
له شيء من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حالا كما في شرح

الطحاوي فذكره احسن ثم امتثنى عن هذه الضابطة ما قال [ وفي فقا عيني عبد دفعه سيده ] الى الجاني [ واخذ قيمته ] صحيحا [ او امسكه ] اى العبد [ بلا اخذ ] بدل [ النقصان ] عنده واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او امسكه واخذ النقصان واما خص بالعينين لان في فقاء العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول محد رح واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لا من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا [ ان جنى مدبر او ام ولد ] خطأ [ ضمن السيد الاقل من قيمته ] اى قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاد يوم الجناية وتماهه في الكفاية [ ومن الارش ] فيجب اقلهما [ فان جنى ] المدبر او ام الولد جناية [ اخرى شارك ولي ] الجنابة [ الثانية ولي الاولى في قيمة دفعت اليه ] اى الى ولي الاولى ان دفعت [ بقضاء ] لانه استوفى ولي الاولى زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد [ اذ ليس في جنابانه ] اى المدبر او ام الولد [ الا قيمة واحدة ] لانه ليس للسيد الا ربة واحدة [ راتب ] ولي الثانية عطف على شارك [ السيد ] فاخذ منه نصف القيمة ثم رجح السيد به على ولي الاولى [ او ] اتبع [ ولي الاولى ان دفعت ] اليه [ بلا قضاء ] وهذا عنده واما عندهما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء وفي الفاء اشارة الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى فلولى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء او بغيره كما في الذخيرة [ ومن عصب صبيا حرا ] غير بالغ [ اى ] من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير معبر عن نفسه فان عبر لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففي الكلام محاز كما في النهاية [ فمات ] الصبي [ معه ] اى في يده موتا [ فجاءة ] بلا علة وهي بالضم والمد او بالفتح وهما الحميم بلام [ او بحمى ] بلا تنوين اى ممرض من الامراض [ لم يضمن ] الغاصب [ وان مات ] ذلك الصبي [ بصاعقه ] اى نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردي من مكان عال كما في قاضيان وغيره [ او نهش حية ] اى عضها في المغرب انه بالشين المعجمة وفي الصحاح انها والمهملة بمعنى وهو اخذ اللحم بمقدم الاسنان وقال ابن الاثير المهملة الاخذ باطراف الاسنان والمعجمة بجميعها [ ضمن عاقلته الدية ] لانه نقله الى مهلكة بخلاف ما مر فانه لا دخل للمكان في ذلك [ كما في صبي اودع عبدا ] اى جعل عنده عبد ودبعة [ فقتله ] الصبي ولو عبدا فانه ضمن عاقلته الدية اى القيمة واما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته واشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس كما قالوا واما خص الصبي لانه لو غصب كبيرا وقبده ضمن وان لم يقيد لم يضمن واما قيد بالحر لان بالعبد ضمن في الوحيين [ فان اتلف ] الصبي [ مالا ] من طعام او غيره سوى العبد [ بلا ابداع ] او اقراض او اعارة [ ضمن ] حالا بالاتفاق [ وان اتلف بعده ] اى بعد الايداع والاحصر

ومعه [لا] يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن والخلاف في صبي عاقل مختور واما غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاسلام وقاضيخان والنموتاشي وضمن بالاتفاق كما في الهداية وشرح الجامع لفخر الاسلام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما في الكافي واما الماذون بالتجارة ويقبول الودية فقد ضمن بالاجماع كما في النهاية \*

[فصل \* ميت] مبتداء فانه موصوف خبره حلف وهوام من الرجل و المرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولوسقطا تام الخلق واما ناقصة فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية [به جرح] اي جراحة او اكثر من فعل آدمي [او اثر ضرب او خنق] بفتحتين او كسر النون هو عصر الحلق [او] به [خروج دم من اذنه او عينه] فانه من فعل آدمي ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة هكذا وانما اثر الميت على القتل لارادة التفصيل والا كان صفته مغنيا عنه وفي الذخيرة ان الميت من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو اخص واعم [وجد] ذلك الميت [في محلة] بفتحتين اي مكان نزول كما في المفردات فيشمل المسجد والمحلة العرفية والدار وغيرها مما ياتي من كلامه فمن الظن انه تسامح في اطلاق الحلف على اهل المحلة واحترزه عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الوصية للجيران [او] وجد [اكثرة] اي اكثر الميت ولو بلا راس [او نصفه مع راسه] في محلة فان وجد نصفه مشقوقا بالطول اقل من النصف مع الراس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه [لا يعلم] بالبينة او الاقرار [قاتله] اي الميت او اكثرة [و] قد [ادعى] عليه القتل عمدا او خطأ [على] جميع [اهلها] اي تلك المحلة [او] على [بعضهم] باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابي يوسف رح اذا ادعى على بعض معين فلا قسامة [حلف خمسون رجلا حرا مكلفا] ولو ادعى او محذودا في قذف فلا قسامة على المرأة والعبد والصبي والمجنون [منهم] اي من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المضمورات انه رواية عنه [يختارهم الولي] اي ولي الميت والجملة صفة لخمعون وفيه اشارة الى انه لا اخبار للامام في ذلك والى ان للولي اختيار الفساق والشبان والصلحاء والمشايخ الا ان الاظهر ان يختار من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال [بأنه] اي حلفوا بالله [ما قتلناه] اي الميت فخير الجملة مشتمل على ضمير المبتداء بلا تكلف تقدير لاجله واشتمال المحلة او الولي عليه كما ظن [ولا علمنا له قاتلا] من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيحلف كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتداولات وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينقى ما اذا باشرة احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلا منهما قاتل ولذا قتل في العمل وكفر في الخطاء واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عندهم الا اذا



ادعى الرولى على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كيفيته عند ابي يوسف رح ان يحلفهما بالله ما قتلته لانه انما يحلف على العلم ليظهروا القتال اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكرماني [لا] يحلف [الرولى] وان كان منهم لانه غير مشروع [ثم] اى بعد التحليف [قضى على] جميع [اهلها بالدية] لذلك الميت حرا او عبدا لتقصيرهم في حفظ القبيلة بالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتون وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي الذخيرة من شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضى بها على اهلها فيحتمل ان يراد على عاقلة اهلها [وان ادعى] الرولى القتل [على واحد من غيرهم] اى غير اهل المحلة [سقط القسامة] والايمان [عنهم] كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والا حلف وان نكل يحبس عنده حتى يحلف او يقرّ وعندهما يقضى بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسر بمعنى الحلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرماني وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين [فان لم يكن] الخمسون [فيها] اى في تلك المحلة [كرر الحلف عليهم] اى على من كان فيها منهم [الى ان يتم] الخمسون وان كان واحدا يحلف خمسين مرة وقس على هذا وفيه اشعار بانهم ان كانوا خمسين لم يكرر الحلف على احد كما في الكافي [ومن نكل] منهم عن اليمين وابعى عنها [حبس] الناكل [حتى يحلف] او يقرّ فان ايس عن الحلف قضى بالدية وعن ابي يوسف رح انه لا يحبس ويقضى بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرماني وغيرها ان الحبس انما هو بالعمد واما في الخطاء فلا يحبس بل يقضى بالدية على العاقلة [لا] يحلف [ان خرج الدم من] انفه و [فيه] كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علا من الجوف فقتيل [او دبره او ذكره] او فرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد [وي قتل] رجل [على دابة يسوقها رجل] قسامة فاذا حلف [بالدية على عاقلته] كذا اجمل محمد رح ثم من المشايخ من قال ان هذا اهم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها المالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق از القائد وعن ابي يوسف رح هذا اذا كان يسوقها مستغنيا فان ساقها نهارا جهارا فلا شيء عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانا على اهل المحلة ويجيب هنا التفصيل السابق الكل في الذخيرة [والراكب] على الدابة عليها قتيل [والقائد] لها [كالسائق] في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالا نفراد في وجوبهما لانه في ايديهم كما في الكافي [و] في قتل رجل [على دابة بين قريتين] او سكتين او محلتين اوقبيلتين كان القسامة والدية [على افرعها] من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فعلى مالكة وفيه

اشعار بانه لو وجد بين ارض قرية وبيوت قرية كانتا على الاقرب والقرب مشير الى ان صوت اهله يبلغ اليه والا فلا شيعى على احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب الكل في الذخيرة وان استويا فعليهما كما في التمر تاشي [و] في قتيل وجد [في دار رجل عليه القسامة] اى خمسون حلغا وفيه اشعار بانه لا قسامة على العاقلة اصلا وهذا قول ابي يوسف رح اما عندهما فان غاب العاقلة فكذلك والا فعليهما ايضا كما في الكافي [ريدي] اى يعطى الدية [عاقلة ان ثبت انها] اى الدار [له] اى للرجل [بالحجة] اى البينة اذا انكروا وقالوا انها ودیعة وفيه اشارة الى ان اقرار ذى اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيعى عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الاوضح انما ذكره قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فلا يحتاج الى الحجة ويكفى مجرد السكنى [و] تدي [عاقلة ورثته] اى ورثة القتل [ان وجد في دار نفسه] لان الدار للورثة وقت ظهور القتل فالدية على عاقلتهم وهذا اصح كما في المبسوط وفيه اشعار بانه قيل بموجب الدية على عاقلة القتل وهذا اذا اختلف عاقلة الوارث والقتيل فان اتحدوا ويعقلوا حتى يقضى من الدية ديون القتل وينفذ وصاياه ثم يحلفه الوارث كما اذا قتل الصبي او المعتوه اياه فانه يجب الدية على عاقلته ويكون ميراثا له كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفي رواية عنه فقد هدر دمه لان الدار في يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره [والقسامة على اهل] الاراضي [الخطئة] اى على ملاكها القدماء وهي بالكسرى فى الاصل ما اختطه الامام اى افترزه وميزه من اراضي الغنيمة واعطاه لاحد كما في الطلبة [دون السكان] كالمتاجرين والمستعيرين [والمشتريين] والذين يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك وان كانوا يقبضونها [فان باع كلهم] اى كل اهل الخطئة [فعلى المشتريين] دون السكان والحاصل انه اذا كان في محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخربها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شيعى عليهم وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف رح فالفرق الثلاثة سواء في وجوب القسامة وتماه في شرح الطحاري قيل هذا في حرفهم واما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرماني [وفي] قتيل وجد في [دار] او غيرها من املاك [مشتركة] بين القسامة والدية [على عدد الرؤوس] فان كان نصفها لزيد وعشرها لعمره والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثا متسارية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك [دنى الغلک] ونحوها كالعجلة كاننا [على من فيه] من السكان والملاح والمأد لها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان لها مالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة [وفي مسجد محلة] كانتا

[على اهلها] لان تدبيره اليهم واصافة المسجد مشيرة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع ومسجد الفارع لان القسامة انما يكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته كما في التمرثاشي والى انه لو كان مسجدا للغرباء لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلته صاحب اقرب الدور منه كما في الذخيرة [وفي سوق مملوك] الاحسن مملوكة كانتا [على المالك] عندهما وعلى السكان عند ابي يوسف رح كما في الكافي ويدخل فيها سوق قريبة من المحال يجتمع الناس فيها في جميع الايام او بعيدة يسكن فيها في الليالي اذ فيها دار مملوكة فانهما على اهلها لتقصير حفظهم كذا في النهاية [وفي سوق] غير مملوك بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كما في التتمة [والشارع] اي الطريق الاعظم من قولهم شرع الطريق اي بين ارضي التجوز وحقيقته طريق يشرع فيه عامة الناس [و] في [السجن والجامع لا قسامة] في شيعي منها [والدية على بيت المال] لان تدبيره الى الامام وعند ابي يوسف رح كلاهما على اهل السجن وفيه اشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الاراضي المملوكة فانها كالموات كما في شرب الذخيرة ولو وجد قتيل في موضع مباح كالغلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في فاضيل خان واما الاراضي التي لها مالك اخذها وال ظلما فينبغي ان يكون القتل فيها هذرا لانه ليس على الغاصب دية كما في الكرمانى وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على اقرب المحال التي تشرع الى هذه الطريق [وفي بربه] بتشديد الباء والراء او تخفيفها وهي صحراء [لاعمارة بقربها] اي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قرى فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلته المالك وفي الكرمانى ان انقطع عن تلك البرية حق العامة فهذر والا فعلى بيت المال [او] في [ماء يمر به] اي اذهب القتل [هذر] لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة الى ان هذر ذلك الماء كبير كالقنوات فلو كان النهر صغيرا لا قوام معروفين فالقسامة على اعله والدية على عاقلتهم والى ان القتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن هذرا فهي على اقرب القرى ان سمع صوت اهلها والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهذر بكل حال الا في الذخيرة [ومستحلف] بفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتدئا لانه موصوف خبره حلف [قال قتله زيد] من هذه المحلة [حلف] ولم يسقط اليمين عنه بهذا القول و ان كان يريد [بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد] لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم واما زيد فخارج بالاقرار [وبطل شهادة بعض اهل المحلة] كلا او بعضا [بقتل

غيرهم] رجلا بعد دعوي الولي القتل على ذلك الغير للثمة فلا يثبت القتل بعهادتهم الا انهم يبرؤون من القمامة والدية كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل بناء على الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا خاصم ثم عزل والثاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك العرضية فشهد لم يقبل [ار] يقتل [واحد منهم] بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوي عليه [وفي رجلين] كانا [في بيت] ليس فيه غيرهما [وجد احدهما قتيلا ضمن] الرجل [الاخر ديتة] عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح لانه عسى ان يقتل نفسه وله انه توهم بعيد وفي قياس قول ابي حنيفة رح يكون القمامة والدية على صاحب البيت [وفي قتل قرية امرأة كسر الحلف] ان ان يتم خمسون [عليها] او على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رح فالعاقلة يدخلون معها في الحلف وفي الكرماني ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون معها في القمامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها [وتدي] عندهم [عاقلتها] اقرب القبائل اليها في النسب وظاهرة انه ليس عليها شئ من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية \*

[فصل \* العاقلة] صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير وجمع عاقل وهو الذي يغرم الدية لانها تعقل النساء او تمسك من ان يراق كما في الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المغردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية [اهل الديوان] بالكرم ويفتح اصله الواو وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الا زاهير انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دونه او ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالعني كتاب كمردة الشياطين والاول الصواب [لمن] اي لجاني [هو منهم] اي من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من مصر آخر فيعقل عن اهل سوادة وقيل يعقل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل المصر كما في التمرتاشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغرارة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره [يوخذ] العقل [من عطياتهم] اي وظايفهم الثلث كما نبين لا من اصول اموالهم فيشمل العطاء ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لاحتاجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما في الكرماني وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة و الرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد اخذ من العطية كما في الاختيار [حين خرجت] العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية توخذ من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطي في شهر او سنة او ثلث سنين والى انه لا توخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء لان الوجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي [و] العاقلة [حية] اي قبيلة الجاني وهي

بنواب واحد [ لن ليس منهم ] اي من اهل الديوان [ ان يؤخذ من كل ] من عطية لهم [ في ثلث سنين ] اي من ثلث عطيات في شهر او اكثر اقل ففي بمعنى من كما في القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره [ ثلثة دراهم ] عند بعض [ او اربعة ] منها عند بعض فيؤخذ من كل وضيقة درهم او درهم وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزداد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصحيح كما في المصنوعات [ وان لم يتسع الحى ] لذلك بان يكونوا قلائل فيصير حصة كل عاقل اكثر من ثلثة او اربعة [ ضم اليه ] اي الى الحى [ اقرب الاحياء ] اي القبائل [ نسبا الاقرب فالاقرب ] على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان الجاني من اولاد الحسين رض ولم يتسع حية لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رض ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى و اباء القبيل وابناءه لا يدخلون فى العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين والعبيد من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة لآخر وذكر الحى من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصرتهم العصابات ثم اقرب القبائل ثم وثم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للهداية لكن فى الكرمانى ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وثم الى ان يكفى والباقي من الدية بعد الضم فهو [ على الجاني ] لانه جنى [ والغائل كاحدهم ] من العاقلة فيدي مثل احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنوناً على الصحيح وقيل لا شيعى عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للعهد اى القاتل الذي من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيعى عليه من الدية عندنا كما فى النهاية [ و ] العاقلة [ للمعتق ] بفتح التاء [ حى سيده ] لانه منهم بالنص [ ولولى المولات مولاة وحيه ] اي حى مولاة اعتبارا للعقد [ والمعتبر ] للعاقلة [ فى العجم اهل النصرة ] بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له [ سراء كانت ] النصرة [ بالحرفة ] كلاساكنة بمرز والصغارين بكلاباد والسراجين بسمرقند او لا تكون بالحرفة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا القول بعض المشايخ وبه افتى الحلوانى ومحمد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه افتى الفقيه ابوبكر وابو جعفر رح والمرغيناني لانهم لا يتناصرون وضيعوا انسابهم وليس لهم ديوان كما فى المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور فى الصدر لم يعتبر الا فى عاقلة العرب وان العناصر لم يكن منظورا اليه الا فى حقهم والمشاهير تشعر بخلافه فان الاصل فى الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان والعشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة فى زماننا من يناصروا فى الحوادث [ ومن لا

عاقلة له [ من العرب والعجم كاللقيط والحربي والذمي وغيرها والاولى ومسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذمي كما في الذخيرة [ يعطى ] الدية [ من بيت المال ان كان ] موجودا او مضبوطا [ والا ] يكن كذلك [ فعلى الجاني ] فيؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقي وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدي في ثلث سنين كما قال الزاهدي ومن ابي حنيفة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدي انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فنيت ورحمة التناصر قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد انهدمت [ ويتحمل العاقلة ] ويوردون بالقضاء [ ما يجب ] من الدية على القاتل [ بنفس القتل ] اي قتل الخطاء وشبه العمد واحتوز به عما ياتي وفيه اشعار بان الدية يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما في قاضيخان وغيره [ لا ] يتحملون [ ما يجب بصلح ] عن دم عمد فانه على القاتل حالا الا اذا اجل [ اقرار ] بقتل خطاء [ لم يصدقه ] اي القاتل [ العاقلة ] في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين وفيه رمز الى انهم لو صدقوا تحملا لانه ثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولي اذا تصادقا انه قضي قاض كذا بالدية على عاقلته بالبينة وكل بهما العاقلة فلا شيع عليهم ولا على العاقلة كما في الهداية فلو اقر بالقتل عند قاض فاقام الولي البينة على ذلك المقر قبلت لانها يثبت ما لم يثبت بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره [ و ] لا يجب بقتل [ عمد سقط قوده ] بشبهة [ كما اذا قتل رجلا واحدا صبي او معتوه والاخر عاقل بالغ او احدهما بحديد والاخر بعصا فانه ينصف الدية بينهما ] او [ ما يجب بسبب [ قتل ابنه عمدا ] فانه وجب القود بنفس القتل الا انه سقط بحسرة الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن الهدر ] ولا [ يتحملون [ جنابة عبد ] على حر خطاء فانه على مولاه ] او [ جنابة [ عمد ] في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مغن عما سبق الا انه اراد التفصيل [ و ] لا يتحملون [ ما دون ارش الموضحة ] من بدل طرف هو اقل من خمسمائة هي ارش الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر تحملا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره خطأ وقيمته اقل من ارشها تحملا فان القيمة في العبد قائمة مقام الدية في الحر كما في الكفاية [ بل ] تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره [ على الجاني ] تغليباً فيشمل ما على المولى من جنابة العبد و يكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون و فائدتها الانتقال الى الاسم و في لفظ الجاني الدال على القطع رعاية حسن المختتم \*

## \* [ كتاب الاكراه ] \*

مقب بالديات مع انها ينبئان عن خلاف الرضاء لانها بالتقديم اخرى كما لا يخفى [ هو ] في اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شريعاً والاسم منه الكره بالفتح وفي الشريعة [ فعل ] سوء بقويته الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر اقطع فانه اكراه كافي الذخيرة [ يوقعه بغيره ] اي يوقع انسان بغيره ما يحرم من الفعل كافي الصحاح وغيره لكنه مجاز والحقيقة اوقفت الشيء على الارض كما في الاساس فيفوت بذلك الفعل [ رضاه ] المعابل لكرهه ثم الغايت الرضاه نوعان صحيح الاختيار وفاسده ويسميان بالقاصر والكامل وغير الملجي والملجي واثار اليهما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره [ او يفسد اختياره ] فيما يصير آلة له كالتهديد بالقتل او القلع فالاختيار هو القصد الى امر مقدر للفاصل منرد بين الوجود والعدم بترجيح احد الجانبين على الآخر فان استقل الغايل في القصد فالاختيار صحيح والافساد زجماً ذكرنا من الاكتفاء اضمحل ما ظن من تسامح التوريد بين العام والخاص والاكتفاء غير غريز ميماني الكلام العزيز بهذا الشبراي الشير والشر وفيه اشعار بان اذكراه لم يتحقق مع الرضاء وهذا صحيح قياساً واما استحساناً فلا لانه لو هدد بحبس ابيه ازاينه او اخيه او غيرهم من ذي رحم محرم منه لبيع او هبة او غيره كان اكراهاً استحساناً فلا ينفذ شيء من هذه النصرفات كافي المبسوط [ مع بقاء اهليته ] اي الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفاسده لانها في اهلبه الوجوب والاداء لايها ثابتة بالنمة والعقل والبلوغ والاكراه لا يدخل بشيء منها الا ترى انه متردد بين فرض وخطور وخصة ومرة يا ثم ومرة يناب [ وشرط ] لتحقق الاكراه اربعة [ قدرة الحامل ] اي المكروه بالكسر [ على ايقاع ما هدد ] اي خوف [ به ] والا كان هديانا [ سلطاناً ] كان الحامل [ اولصاً ] اي ظالماً متغلباً غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللص تبركاً بعبارة محمد رح وان اكنفى به ولذا سعى به بعض الحساد الى الخليفة وقال انه سماك في كتابه لصاً فاغاظه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم على ذلك واعتذر الى محمد رح ورده بجميل وانما لم يجد لانه القاه ابن سماعة في بثر داره حين وقف على ذلك ثم يتأسف محمد رح عليه اذا لم يحبه خاطره فوجده على حجرنا طي من طي البثر وهذا من كراماته رحمه الله كافي المبسوط وغيره واطلاعه مشير الى ان الاكراه يتحقق من اي ظالم في اي مكان واي زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبمجرد امره ثم ان المشايخ اختلفوا ان الاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما سوي الزنا او باعتبار الزمان كافي الذخيرة [ وخوف الغايل ] اي المكروه بالفتح [ ايقاعه ] اي ايقاع الحامل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والحامل اعم من ان يكون حقيقياً كما اذا كان حاضراً او حكماً كما اذا كان غائباً ورسوله حاضراً وخاف الغايل

منه خوف المولود واما اذا غلب الرسول ايضا فلا اكراه كما في الذخيرة وانما اختار الفاعل هنا على المكروه والحامل ثم على المكروه ليدفع الالتباس [وكون المكروهية] اى ما هدد به [متلفا نفسا] حقيقة او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدي [او] متلفا [عضوا] ولو صغيرا كالغملة فانه كالنفس حرمة [وهو] اى الاكراه بتهديد تلف النفس او عضو [الملجي] بكسر الجيم من السجاء الى كذا اذا اضطره اليه فهو الموجب للاضطرار وفيه التنبيه الى احد قسمي الاكراه الملجي و تهديد تلفهما ثم اشار الى الاخر غير الملجي وتهديد غيره فقال [او] كونه [موجبا غما] اى حزنا [بعدم الرضاء] كالضرب الشديد والحبس الذي منه الاغتمام البين الذي يراه الحاكم اذ لا مدخل للراي في المقدار كما في الكرمانى وهذا اذا لم يكن ذامنصب ومرتبة والاضرب سوط وحبس يوم وكلام حشن اكراه كما في حق القاضي وعظيم البلد كما في النهايه وهذا اذا كان بغير حق فلو حبس ارقيد بحق فاقرب حال او غيره لزمه ذلك كما في الذخيرة وقوله مرحبا غما مشير الى انه لو هدد امراته على التسري من المهر بالطلاق او التسري او التزوج عليها كان اكراها وهو ليس باكراه كما في فاضيلخان وكذا التهديد بالاستم كما في الزاهدي وفي قوله بعدم الرضاء تصريح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكروه به وقد علم ذلك من حد الاكراه [و] الشرط الرابع كون [الفاعل ممنوعا عما اكراه عليه] من الفعل [قبله] اى الاكراه اذ لو لم يمتنع عنه لم يكن اكراها لفوات ركنه وهو فوت الرضاء كما اشير اليه في الاختيار وفيه دلالة على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى [لحقه] اى الفاعل المالك كاعتاق عبده واثلاف ماله وبيعه فانه ممتنع عن ذلك لحق نفسه [ازلحق] آدمي [آخر] كاثلاف مال آخر بوجه من الوحوه [اولحق الشرع] كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك لحق آخر ولما فرغ من حد الاكراه وشروطه شرع في احكامه المترتبة عليهما فقال [فلو اكراه بالملجي او غيره] اى باحد قسمي الاكراه من التهديد بسحو التلف او الضرب [على بيع ونحوه] من العقود كالاجارة والهبة وغيرهما [او اقرار] بشيخ منها [فمنح] ما فعل من العقود والاقرار بان يقول كنت كاذبا في الاقرار [او امضي] بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجاز في الاقرار ولك ان تجعل من قبل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكروه لم يكن باطلة والى انه يلزم تصرفات المكروه قولا وفعلنا اذا احتمل الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كما في الكافي والى انه لو اكراه على اداء مال فباع جارية لاجله جاز البيع فلو قال للحامل من اين اؤدي فقال بع جاريته فلانة كان مكروها وهذه حيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذخيرة ولو اكراهت بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فافترت جاز عند ابي حنيفة رح واما عند ابي يوسف رح فان هدد بشيخ يحل به الدم و اشار عليها بالملاح ونحوه بطل الاقرار ولو اشار بغير السلاح جاز وعند محمد رح ان هدد بضرب وبيع في الخلوة في موضع لا يقدر على منعه بطل كما في الخلاصة والى ان الخيار في الفسخ للمكروه



لا للطائع على ما ذكر الحلواني كما في المية لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرها صح الفسخ للمشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكرها صح الفسخ للكل قبل القبض واما بعده فللمشتري [ويملكه] اي المبيع الذي سلمه البائع كرها بقريضة الانى [المشتري] [ان قبض] وفيه اشعار بان بيع المكروه فاسد الا انه صار نافذا بالاجازة والضمن والمضمن امانة في يد البائع كما في الزاهدي [فيصح اعتاقه] ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتدبير والاستيلاد والطلاق وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد وان تداولته الابدى بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثم لحق الشرع وهنا لحق العبد اي المكروه وهو مقدم لحاجته وغني الرب تعالى كما في الكرماني و الى انه لو باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واما في العكس فقد نفى اعتاق كل منهما قبله وان اعتقا معا قبله فاعتاق البائع والى كما في الظهيرية [ولزمه] اي المشتري [فيسته] اي المعتق يوم الاعتاق ولو معصرا كما في الزاهدي [فان قبض] البائع المكروه [ثمنه] اي ثمن المبيع طوعا [اوسلم] المبيع [طوعا نفى] البيع فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض الثمن مكرها لم يكن اجازة فردة ان كان قائما لا هالكا لانه امانة والى انه لو سلم المبيع مكرها فسد البيع لانه غصب من الحامل كما في الهداية وعبره من كتب الفروع والاصول فلا يليق بالمصنف ان يحكم بان الهداية لم يدكر حكمه وانه ينبغي ويحب القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعا لم ينفذ لان الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك بدونه بخلاف البيع [وحل] ووجب [بالملحى] من فسميه [شرب الخمر واكل الميتة ونحوه] من الاشربة والاطعمة المحرمة كشراب الدم واكل لحم الخنزير لان حالة الملحى كالمخمصة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بانه لو اكراه بغير الملحى لم يحل شرب المحرم واكله فلو هدد بضرب سوط او سوطين لم يعتبر الا ان يقول لاضرب على عينك او ذكرك كما في النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس في زماننا التعذيب فيباح التناول عند التهديد كما في الكشف وينبغي ان يباح عند التهديد باخذ كل المال [حتى ان صبر] عن تناول على التلف [اتم] واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والقى نفسه في مهلكة وكذا اثم من له المخمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم ياثم في كليهما لانتفاء الاثم عن المضطر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان المكروه اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه خفاء كما في الدخيرة [ورخص] ولم ياثم [به] اي بالملحى [اظهار الكفر] واجراؤه على اللسان حال كونه [مطمئنا] قلبه بالايمان اي غير متغير عقيدته فان المشركين اكروها عمارا رض علي مبه صلى الله تعالى عليه وسلم فعبه مع طمأنينة القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاروا اي ان عاروا الى

الأكراه فعل الى الطمانينة وفيه إشارة الى انه لم يرخص بغير الملجى وكفر باظهار الكفر به ولو قال بالطمانينة والى انه لو لم يخطر بباله حوى ما اكراه عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة فلو شتم نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر ببالى شيى لم يكفر قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال انما يخطر ببالى رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما فى الذخيرة [وبالصبر] عن الكفر على التلف [اجر] اى صار ماجوزا وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى الله تعالى عليه وسلم سمى حبيبا سيد الشهداء حيث اكراهه المشركون على منبه صلى الله تعالى عليه وسلم فصبر على ذلك [و] رخص به [اتلاف مال مسلم] او ذمى بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كما فى عامة الكتب لكن فى الذخيرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة المخمصة من كل وجه من حيث ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايماء بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تنازل مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كما فى الكرمانى وذكر فى قاضى خزان ان الترك والقفل سواء وبانه رخص به شتم مسلم كما فى المصبرات وبانه لو اكراه به على الافتراء على مسلم يوجب ان يسعه كما فى الظهيرية [وضمن] في صورة اتلافه [الحامل] لان الفاعل آلة له وفيه رمز الى ان الحامل ضامن في صورة الاكراه على اكل مال مسلم كما فى التتمة لكن فى الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جامعا والا فلا شيى عليه كما فى الكشف والى انه لو اكراه بغير الملجى لم يرخص اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن الحامل [لا] يرخص به [قتله] اى مسلم وبالصبر اجر لان قتله لا يباح بحال [ويقاد هو] اى الحامل [فقط] اى لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفرح ولا يقاد واحد عند ابي يوسف رح لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين ويحرم عن الميراث دون الفاعل لكنه يائىم ويفسق ويرد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملجى فقتل مسلما كان القود على الفاعل عندهم وعزى الحامل كما فى الظهيرية [وصح نكاحه] اى الفاعل ولو هدد بغير الملجى لان النكاح مما يصح مع الهزل وفى الاكتفاء اشعار بانه لو اكراه بها زاد على مهر المثل لم يجب الزيادة كما فى الذخيرة [وطلاقه] واحدة ازاكثر [وعتقه] اى اعتاقه ولو حكما كما اذا اكراه حتى يجعل الطلاق والعتيق بيد الزوجة والعبد او غيره مما فانه صح طلاق المقوض اليه وعتقه ويرجع المأمور على الامر بنصف المهر اذا لم يظا وبقيمة العبد ولو اكراه بوعيد القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لم يائىم لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما فى الظهيرية [ورجع] الفاعل [بقيمة العبد] على الحامل ولو معصرا لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا اى الرجوع بالقيمة اذا اكراه بالملجى واما بغيره فلا ضمان فيه كما فى الظهيرية [ونصف] اى رجح الفاعل بنصف للمهر [المسمى] على الحامل او بالمتعة اذا لم يسم [ان لم يظا] الفاعل زوجته ولو حكما اذا لم يغل بها فان المخلو في ذلك كالوطي وفيه إشارة الى ان بطلانه بعد المخلو لم يضمن الحامل شيئا لاستقرار المهر قبل

الأكراه كما في المضمرات والى ان الحامل اجنبي فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكراهه بالملجي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية [و] صح [فدرة] بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانه مما لا يحتمل الغسغ فلا يتأتى فيه الاكراه [ويمينه] بشيء من الطاعات او المعاصي اذ غير ذلك لما مر [وظهارة] بان قال لامراته انت على كظهر امي فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على الحامل بشيء في الصور الثلاث [ورجعه] اى لو اكراه ان يراجع امراته فراجعها صح لانها استدامة النكاح [وايلاء] بان حلف ان لا يقرب امراته [وفيته] فيه اى في الايلاء لانه كالرجعة [واسلامه] حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها [بلا قتل] له [لورجع] من اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة دارية للقتل [لا] يصح [ابراؤه] عن دين لانه اقرار بفراغ الذمة وقد مر ان الاقرار بغير صحيحة [و] لا [ردته] عن الدين حتى لا تبين امراته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكراهه بالملجي واما بغيره فقد صح رده فتبين امراته كما في الظهيرية [وان زنى] رجل بشرايطه [حد] في جميع الاوقات عندهم [الا اذا اكراهه السلطان] اى اذا اكراه ذلك الرجل فانه لا يحد عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من غيره فمن الظن انه يتحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يحد وذكر في عامة كتب الاصول والفروع انه اذا زنى يحد قياسا كما قال اولاً ثم رجع الى انه لا يحد استحسانا وهذا اذا اكراهه بالملجي واما بغيره فيحد بخلاف كما يأتى في القسمين بخلاف وفي تكبير الضمير اشعار بانها لو زنت بالاكراه لم تحد ولو بغير الملجي كما قالوا وفي لفظ الحد ومرز الى ان الزنا لم يرخص بالاكراه ولو بالملجي حتى ان صبراجر كالقتل الكل في الذخيرة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام \*

## \* [ كتاب الحجر ] \*

عقب بالاكراه مع اشتراك كل منهما في المنع لانه احوى بالنقد في زمانه فكيف في زماننا واكتفى به عن الاذن لانه فك الحجر فيكون تابعا له [هو] بحركات الحاء في اللغة مصدر حجر عليه اذا منعه فهو محجور عليه وقولهم المحجور بفعل كذا على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل حجره ثم استعمل حجر عليه ومنه ما سيأتي من كلامه وفي الشريعة [منع نفاذ القول] اى لزومه فانه ينعقد عقد المحجور موقوفا واللام عهدته اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي نفاذ اقرار المكروه مثلا واحترزه عن الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يقتقر الى اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزوم القول فان النافذ اعم من اللازم كما في التوضيح على انه خير جامع لقول صغير غير عاقل

وملحق به فانه لا يصح اصلا كما سنذكره [ وسببه ] اى سبب الحجر المنع من العوارض المكتسبة [ الصغير والجنون ] والعتة فان الصغير في اول الفطرة عديم العقل فالحق به المجنون وفي الاخر الناقص فالحق به المعتوه فلا يصح قول الصغير والملحق به اصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل والملحق به الا باذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يفيق اصلا اذ المفيق كالعاقل [ والوق ] لانه ضعف حكمي جزاء للكفر ابتداء وحقا للعبد بقاء فيبقى رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كالاجارة ونحوهما الا باذن مولاه لتعطل منافع خدمته بأشغاله بالتجارة [ فضمنوا ] اى الصغير والمجنون والرقيق [ بالفعل ] كاتلاف مال الغير اذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم المتلف بالانقلاب [ واجر ] اى وقت [ العتق الاقرار ] اى اثر اقرار العبد [ جمال ] لاحد لانه مكلف فينفذ اقراره في حق نفسه لاني حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمجنون وطلاقهما لا يصحان اصلا [ وعجل ] اقرار العبد [ بحد وقود ] لانه مركب من ذات مختص بمعنى العقل والنظر والفطنة وغيرها و مال محل معد لاقامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق باعتباره وغيرها باعتبار الاول فيحد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد من المحجورين لا يحد ولا يقاد كما مر [ ولا يحجر ] حر مكلف عن التصرف في ماله كالشراء [ بسفه ] بفتحين في اللغة الخفة وفي الشريعة تبذير المال واتلافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل فان تكاثر غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء واطلاقه مشير الى ان السفه لا يحجر عن تصرفات يحتمل الفساد ويؤثر فيها الهزل كالبيع والاجارة وعملا لا يحتمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين ونحوهما لانه حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده واما عندهما فيحجر عما يحتمله لا غير نظرا له لا زجرا ثم لا يصير السفه محجورا عند ابي يوسف رح الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاضي وعند محمد رح ينحجر بدون الحجر وينطلق بترك السفه كافي الكافي وغيره والمختار قولهما على ما اشير اليه في التوضيح [ ر ] لا يحجر بسبب [ فسق ] لا تبذير المال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله كافي الكرواني ولا بسبب [ دين ] وان زاد على ماله فيطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه لثلا يهب ماله ولا يتصدق ولا يقرب غريم آخر وهذا عنده واما عندهما فيحجر عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدي الى ابطال حق الغرماء فان الحجر بالدين لا يؤثر الا فيه ولذا جاز بيعه بمثل القيمة واما بالغبن مثلا فلا يصح ولو يسيرا ففسخ للشترى او ازال الغبن ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاف مبتداء او مبني على مسألة القضاء بالافلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه لانه القضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحيوة خلافا لهما فيشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه والحجر بالسفه يعم جميع الاموال والدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب ولا يثبت

المحجر بالدين مندهما الا بالقضاء كافي الذخيرة [وتحجر] عن الاقتناء [مفت ماجن] وهو الذي لا يبالي ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حيلة باطلة كتعليم الرجل او المرأة ان يرتد فيسقط عنه الزكوة اذ تبين من زوجها كافي الذخيرة ويدخل فيه المفتي الفاسق كافي الملتقط والذي يغتني عن جهل كافي فاضيعان وفيه اغارة الى ان كل حيلة يودي الى الضرر تجزى الديانة وان جازى الفتوى وعليه يحمل ما جاء من الكراهة فكل حيلة لا تودي الى الضرر تجوز كافي التجنيس والمآجن من المجنون والامم المجانة بالضم فيهما [و] عن المعالجة [طبيب جاهل] وهو الذي يسقى المرضى دواء مهلكا علم به اول كافي الذخيرة اذ ظن به دواء كافي الظهيرته [و] عن الاكتراء [مكاري مفلس] وهو الذي يأخذ كراء الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتريه وعند اذ ان الخروج يخفي نفسه كافي الذخيرة اذ الذي مات دابته في الطريق ولم يوجد دابة اخرى بالشراء اذ الاستئجار فيؤدي الى اتلاف مال الناس كافي الكافي فيحجر هؤلاء المفسدون للاديان والابدان والاموال اضرازا بالخاص للعام وهذا رواية النوادر عن ابي حنيفة رح و ظاهر الرواية انه لا يحجر المكلف المحر كافي الظهيرته [واذا بلغ] الصغير [غير رشيد] اي غير صالح في العقل فلا يحافظ المال [لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة] فحينئذ يصلح اليه وان لم يوشد لان هذا السن لا ينفك عنه الرشيد الا نادرا او الحكم في الشرع للغبلة وهذا عند ابي حنيفة رح طي ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما اسند اليه محمد رح وليس بمنع له لانه اشتراط الرشيد للتسليم كافي الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشيدا ثم صار صغيرا لم يحجر عنده خلافا لهما كافي الكافي [وصح تصرفه] اي تصرف غير رشيد في ماله من البيع ونحوه [قبله] اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة [وبعده] اي بعد مضيه [يسلم] اليه ماله [بلا رشد] كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان هرم لكن لو حجر غايب وتصرف في ماله قبل العلم بالحجر وصح مندهما كافي الذخيرة [وحبس القاضي] يطلب الدابن [المديون] المحر [لدينه] اي لقضاء دين عليه كالمهر والكفالة لا يبيع ماله لاجله كاذن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاب والاستقراض واخذ اصدقة وغير ذلك كافي الكرمانى وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ما له الا برضاه وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه وهذا في المديون الحاضر بخلاف بين المشايخ طي قولهما واما في الغايب فلا يجوز عند بعضهم كافي الذخيرة [وقضى دراهم دينه من دراهمه] اي لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا رضاه بالاجماع لان للدائنين حق الاخذ من جنسه بلا رضاه فللقاضي ان يعينه [و] قضى [دنانيره] اي دنائير دينه [من دنائيره] لما مر [وباع] القاضي [كلا] من دراهمه ودنانيره [لقضاء الاخر] منهما استحسانا لانها متجددان في الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان يأخذه جبرا او من غير قضاء

بخلاف جنس الحق كما في الكرمانى [ لا ] يبيع عنده القاضي لدينه [ عرضه وعقاره ] لا غراض  
الناس في الاعيان ويبيع عندهما فيبدء بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبدء بما تلف من  
العروض ثم بما لم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب بدنه وقيل دستين ليكون  
بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع مسكنه كما في النتن وغيره [ ومن افلس ومعه ] وفي يده  
[ عرض شراء ] بلا اداء ثمنه [ فبائعه اسوة ] اي مشارك [ للغرماء ] في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم  
بالخصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد  
انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالخصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالبائع  
اولى من الغرماء كما في المضمرات ولما كان الصغر من اسباب الحجر بين نهايته فقال [ وبلوغ الغلام ]  
اي صيرورته بحال لو جامع انزل كما في الكرمانى [ بالاحتلام ] ( غاب ويدن بأب ) [ والاحبال ]  
( آبسن كردن ) [ والانزال ] ( بهاشدن آب ) [ و ] بلوغ [ الجارية ] اي انثى الغلام [ بالاحتلام ]  
والحيض والحبلى [ بفتحيتين ] ( آبسن شدن ) واذلا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال و  
الاحسن ان يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما والحبلى والحيض [ فان لم  
يوجد ] فيهما شئ من الاصل وهو الانزال والعلامة وهي البواقى [ فحين ] اي فيبلغان حين [ يتم  
لهما خمس عشرة سنة ] كما هو المشهور [ وبه يقتضى ] لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن  
ابى يوسف رح حين نبت له العانة وانهد لها الثدي واما عنده فحين يتم لها سبع عشرة سنة  
وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست  
عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لاختلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للغلبة  
على اهل الزمان والبواقى لزيادة الاحتياط كما في المضمرات وغيره [ وادنى مدته ] اي البلوغ [ له ] اي  
للغلام [ اثنتا عشرة سنة و ] ادنى مدته [ لها ] اي للجارية [ تسع ] من سنين على المختار كما في احكام  
الصغار [ فصدا ] اي الغلام والجارية [ حينئذ ] اي حين اذ ينتم لهما هذه المدة [ ان اقرباه ] اي بالبلوغ  
بان قالا احتملت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثنى  
عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يحتلم مثله عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان حد  
المراهق اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي عن محمد رح لا يصدق غلام خضر شاربه وبنيت عانته  
وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى  
انتهاء الحجر وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما ياتي من الكلام \*

[ فصل \* ] هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اي الاذن فهو  
مصدر كمعسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة في الكرمانى يقال  
هو ماذون له وهي ماذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب [ الاذن ] لغة اعلام باجازه

ورخصة في الشئ وحريضة [ فك الحجر ] ازالة السيد ما عرض للعبد من منع نفاذ التصرف الفار  
 او الدائر بينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كافي الذخيرة [ واسقاط الحق ]  
 التابت للسيد في الرقبة والعصب مستدرك لزيادة الايضاح [ ثم يتصرف العبد ] الاول ان يقال  
 الاذن ان يملك حجر عبده فيتصرف على فكه فيعطف على فعلية وينبه على انه لا يصير مطلقا بمجرد  
 الفك بل بالعلم به الاثر انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كافي الذخيرة [ لنفسه ]  
 لا لسيده بطريق الوكالة [ با هليته ] وهي كون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد موجهه شرعا وفيه  
 اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعده اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثرة قبل الاذن واما  
 بعده فيتصرف كالحرف في ملك ملك البد ولذا تصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استغنى  
 منه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر لم يثبت لغير الحرك كافي الكافي والاولى ان يعرف  
 الاذن على وجه يتناول ازالة حجر الصبي والمعتوه وغيرهما. ولعله اكتفى به و اشار الى غيره  
 مقايضة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم على فكه الحجر تغريبا مشوشا فقال [ فلم يرجع بالعهد ]  
 اي بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عهده اي لقيه [ على سيده ]  
 لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل [ ولو اذن يوما ] ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة  
 او مكانا [ فهو ما ذن الى ان الحجر ] لان ازالة اسقاط لا يقبل التوقيف كالطلاق فان قيل ينبغي  
 ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر باعتمار بقاء الرق فكان  
 في الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن  
 بالشروط جاز كاضافته الى المستقبل كافي الذخيرة [ ولو اذن ] السيد عبده [ في نوع ] من التجارة  
 [ هم اذنه ] سائر انواعها حتى لو اذن بشراء الخنز ونهى عن شراء البز كان اذنا بشراء البز وغيره وان  
 لم يكن العبد مهتديا الى التصرف من غير الخنز والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحجر حق  
 تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافع مطلقا والتخصيص لغو كافي الكرمانى  
 [ ويتبت ] الاذن له [ صريحا ] كما اذ قال له اذنت لك في التجارة اى في كل تجارة اذ قال له اشترى  
 ثوبا وبعه او قال آجر نفسك من الناس فانه صار ما ذن لانه امر بالعقود المتكررة بخلاف ما لو قال له  
 اشترى الكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصح ما ذن لانه امر بعقد واحد وقد  
 صح ان يكون استخدا اما فلو لم يصح للاستخدام صار ما ذن وان امر بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعا  
 وامره السيد ان يبيعه فانه صار ما ذن لانه لم يمكن ان يجعل استخدا اما لا ليسك وهذا ظاهر ولا  
 للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة [ و ] يثبت  
 [ دلالة ] اذراه [ بالقلب ] سيده يبيع [ ماله ] ارمال غيره بعبا صريحا او فاسدا [ ويشترى ] بذلك  
 ولو غمرا [ وسكت ] بلا نهى فانه يصير ما ذن فيما يستقبل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من

مال میده فی الحال لانه لابد فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماه فی الذخيرة وفيه اشعار بانہ لو حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فآه كذلك حث وهذا ظاهر المذهب ومن ابي يوسف وح انه لا يحنت كما فی العمادي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا فانه اذا آه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ماذونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كما فی الظهيرية [ فيبيع ] اى يصح بيعه بعد اخذ لاذنين [ ويشترى ] كذلك [ ولو ] كانا [ بغين فاحش ] لانه تجارة وهذا عنده واما عندهما فلا يصح بالغبن الفاحش لانه متمرّح وطلّى هذا الصبي والمكاتب الماذونان [ و يوكل ] الماذون احدا [ بهما ] اى بالبيع والشراء لانه قد لا يتفرع بنفسه وفيه اشعار بانہ يبضع اذا لبضاعة توكل بالبيع كما فی الذخيرة [ وبرهن ] الماذون شيئا من ماله [ ويرتهن ] شيئا من مال غيره لان الاول ايفاء والثاني استيفاء فيكونان من توابع التجارة [ ويتقبل ] ويأخذ [ الارض ] الموات من الامام للاحياء كما فی الكرماني او يأخذها اراض الصلح منه مضافة كما فی المغرب [ ويأخذها ] اى يأخذ الماذون من الامام او غيره ارضا مكية [ مزارعة ] لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر للارض ببعض الخارج وفي العكس موجر نفسه من رب الارض ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارعة لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر والا فموجر كما فی الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني مما قبله كما ظن [ ويشترى بذرا بزرعه ] اى يحوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالذال المعجمة وهو حب البقل وغيره كالبرّ [ ويشارك ] غيره [ عانا ] لانه وكالة لا مفاوضة لانها كفالة وكالة معا والماذون لا يملك الكفالة الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما اذا اذن بالمفاوضة مرة واحدة فللجواز وحده كالعده وتماه في الذخيرة [ ويدفع المال ] مضاربة [ ويأخذ مضاربة ] لتحصيل الربح [ ويستاجر ] ما يحتاج اليه كالاخير والدابة والبيت والارض وغيرها [ ويؤجر نفسه ] فيما يده له من الاعمال [ ويقر بوديعة ] لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كما فی الهداية وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الوديعة كما فی المحيط وغيره لكن في رديحة الحقايق خلافه [ وغصب ] اى يقر بغصب من احد لمامر [ ودین ] اى يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء كان اجنبيا او والدا او ولدا او زوجة وهذا عندهما واما عنده فلا يصح اقراره به الا لاجنبي كما فی النظم فلو اقر بجنابة از مهور لم يصح فلم يوصل به الا بعد العتق [ ولو ] كان الاقرار بهذه الامور [ بعد الحجر ] لان المصحح للاقرار هو اليدون الاذن واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فاقاراه بعد الحجر لا يجوز لان الحجر ابطال اليد وكذا لم يعتبرين المحجور [ ويهدي طعاما ] اى ما كولا لا الدراهم والدنانير لاستجلاب القلوب [ يسيرا ] قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقول من دانق طلى ما قال بعض المشايخ كما فی الذخيرة [ ويضيف من يطعمه ] للاستجلاب كما فی الهداية وفيه اشعار بان يضيف امتحانا من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في الذخيرة والمواد الضيافة



البسيطة لا الكثيرة والفاسل بينهما ما افتى محمد بن سلمة مما ذكرنا في الهداية على ما في الذخيرة  
 وفيه رمز الى انه لا يتصدق اصلا على ما قال بعضهم كافي الخلاصة والى انه لا يهب اصلا لكن في الذخيرة  
 انه لا يتصدق ولا يهب درهما فصاعدا ويملك ما دون ذلك والى ان المحجور لا يهدي احدا ولا يضيفه  
 وعن ابي يوسف رح لا بأس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه لا قوت شهره لان مولاه يتضرر باعطائه  
 ثانيا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كافي الكافي [ و ] يضيف [ من يعامله ] اى الماذون  
 من التجار لاستعماله قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة نقس في حق العامل [ ويحط ] الماذون [ من  
 الثمن ] اى ثمن مبيع [ بعيب ] اى بسبب عيب وجد في مبيعه [ قدا عهد ] بين التجار لانه  
 من صنعهم كافي الكافي وفيه اشعار بان لا يحط اكثر مما عهد بينهم لكن في شرح الطحاوي ان  
 الحط اذا لم يكن فاحشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فيجوز عنده خلافا لهما وبانه لا يحط بغير عيب  
 وهذا بالاجماع كما لا يبرأ على ما في الخلاصة [ ولا يزوج ] رقيقه من العبد والامة لان التزوج ليس  
 بتجارة فلا ولاية له في ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فيزوج امته كما  
 في الذخيرة [ ولا يكاتب ] الماذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه  
 اشعار بانه لا يعتق اذ العتاقة فوق الكتابة كافي المحيط [ وكل دين ] مبتدء خبره يتعلق برقبته  
 [ وجب ] على الماذون [ بتجارة ] هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالشراء او باستحقاق المبيع بعد  
 التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب [ او ] وجب  
 [ بما هو في معناها ] اى في حكم التجارة [ كغرم ودیعة ] اى ضمانها كما اذا اودع رجل ماذونا مالا ثم  
 طلبه منه فانكره ثم هلك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالبحود وضمن الغصب في حكم  
 ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اداءه من الدين [ وعصب  
 وامانة ] كالعارية ومال الشركة والمضاربة والاجارة [ جحدها ] اى حجب الماذون الا الامانة فان الغصب  
 غير مقيد به والوديعة اخص منها وانما ذكرها تبعا للهداية والوقاية [ وعقر ] اى مهر مثل [ وجب ]  
 على الماذون [ بوطي ] جارية [ مشترة بعد الاستحقاق ] ظرف وجب فان هذا العقر وان وجب بحسب  
 الوطي الا انه مستند الى الشراء ولهذا سقط عنه الحد فيكون في حكم الشراء واحتراز به عما وجب  
 عليه بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كدائي الكرمانى وبما ذكرنا ظهوره من ان  
 لما هو في معناها وبه صرح النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح  
 فانه مثال لدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتفريع السابق مشروشا [ يتعلق ]  
 ذلك الدين [ برقبته ] اى الماذون وفيه اشعار بانه لو باع هبة بعد الدين كان باطلا فليل معناه انه  
 صيبطل لانه موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه لو اعطاه المشتري بعد القبض لصح ولزمه  
 قبضه فلا يكون موقفا كافي الذخيرة [ يباع فيه ] اى يبيع الغاضي الماذون في ذلك الدين بطلب

الغرماء وان لم يرض بذلك سيده كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان الخصم في رقبته هو السيد وبيعه ليس يحتم فان لهم استعلاء الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع اذا قضى السيد ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعر بانه لا يباع الا مرة دفعا للضرر عن المشتري فلو لم يف الدين يطالب بالباقي بعد العتق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا كما مر في النكاح [ ويقسم ثمنه ] بينهم [ بالحصص ] اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فضل من دينهم شيئا منه فللسيد وان لم يكن في الثمن وفاء فسياتي [ و ] يتعلق [ بكسبه ] اي الماذون وفيه اشعار بانه يشترط حضور الماذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضا ولا حضور سيده كما في الذخيرة قد [ حصل ] ذلك الكسب [ قبل ] ذلك [ الدين ار ] حصل [ بعده ] فيباع فيه ويقسم بالحصص [ و ] يتعلق [ بما ] يشبه كسبه كما اذا وهب له [ واتهب ] اي قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان له كسب يفي بديونه لان الدين ابدى يقضي من ايسر المالين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا حاضرا واما اذا كان غائبا يرجي قدومه او ديننا يرجي خروجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال او لم يخرج الدين ولم يقدر مدة تلومه ومن مشايخنا من قال ان مدته مغروضة الى راي القاضي وعن ابي بكر البلخي ان مدته ثلاثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر راجح فلا يباع رقبته ولا ما اتهب لانه لاحق للغرماء في ذلك [ لا ] يتعلق ذلك الدين [ بما اخذه سيده ] من كسبه [ قبل ] ذلك [ الدين ] لانه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين فيسترد منه كما اذا كان على الماذون دين خمسمائة وكسبه الف فاخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من نصفي الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف بغير حق كما في الكرماني [ وطولب ] الماذون [ بما بقى ] من دينه اذا بيع رقبته [ بعد عتقه ] اذ لهم الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالصعاية لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد لانقطاع تعلقه به [ وللسيد اخذ علة ] اي اجرة [ مثله ] كعشرة دراهم في كل شهر مثلا [ مع وجود دين ] عليه استحسانا وفيه اشعار بان للسيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وان يأخذ أكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا يأخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني [ والباقي ] من غلة مثله [ للغرماء ] فيقسم بينهم بالحصص [ وينتجح ] الماذون غير المدبر عندهم [ ان ابقى ] لان الاياق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شيئا من تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الاياق لم يذكره محمد رح واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الاياق لم يصلح لاذن لكن في الهداية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد المغضوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به وفصل في الذخيرة

بانه ان اقر الغاصب اركان للمالك بينة حاضرة عادلة فقد صح الاذن والا فلا [او مات سيده] لان  
الاهلية لازمة في ابتداء الاذن نكدا في بقائه وقد فقدت بالموت [او جن] سيده ويجوز ان  
يكون الضمير للماذون فانه انحجروه ولم يعد اذنه بالافاقة كما في المضمرة جنونا [مطبعا] بالكسر  
اي دائما فان جن غير دائم فالعبد متى اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن  
ابي يوسف رح ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعند محمد رح سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند  
ابي حنيفة رح يفرض الى راي القاضي وبه يفتى فان مست الحاجة الى التوفيق فافتى بسنة كما في تنمة  
الواقعات [او لحق] سيده او الماذون فانه على الخلاف الاتي كما في المضمرة [بدار الحرب مرتدا]  
وحكم القاضي بلحاظه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فبمجرد  
الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما مر [او حجر] سيده [عليه] اي الماذون ويجوز ان يكون حجر مبنيا  
للمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله هذا قد اتد ما ذكرنا من جواز ارجاع الضمير للماذون [بشرط  
ان يعلم] الماذون بالحجر [هو] للعطف [واكثر اهل موقه] فان حجر بمحضر من رجل او رجلين او  
ثلاثة لم ينحجر لانه كان ماذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بمحضر من معدودات الحجر  
بالحجر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انحجر بالحجر بمجرد علمه اذا اذن بمحضر منه لا غير و  
يثبت الاذن بخبر الواحد اجماعا واما الحجر فكذا عندهما واما عنده فيشترط احد وصفي  
الشهادة العدالة او العدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد  
رح وحينئذ يكون ذلك منه وجوها عنه كما في الذخيرة [و] ينحجر [الامة] الماذونة [ان استولدها]  
سيدها استحصانا خلافا لغير رح اعتبارا للبقاء بالابتداء [وضمن] سيدها حينئذ [قيمتها] اي قيمة  
المستولدة المدبونة [للغريم] لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس  
رقبتها لا غير [ولو شمل دينه] اي دين الماذون [ماله ورقبته] جميعا [لم يملك سيده مامعه] اي ما في  
يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد خلافة بعد فراغه عن حاجته واما  
عندهما فيملك ما معه لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بلا خلاف ولذا يحل وطى الماذونة ونعلق  
حق الغرماء بها لا يمنع ملكيتها للسيد وانما وضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان  
لم يستغرق بهما فقد ملكه بلا خلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشار الى الاولى  
فقال [فلم يعتق] عبد معه [باعثاقه] اي اعتاق السيد عنده وعنى عندهما في صورة عدم الاحاطة  
عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موسرا ويسعى المعتق اذا كان معسرا ثم يرجع  
عليه كما في الحقايق ثم شرع في الثانية فقال [ويبيع] هذا الماذون مامعه [من سيده بالقيمة] اي  
بمثل القيمة او اكثر لانه غير متهم في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة  
ولو يبيعوا لم يجوز لو باع به من اجنبي جاز لعدم التهمة وهذا عنده واما عندهما فيبيع من سيده

مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع ويبيع من اجنبي بالغبن اليسير لا الفاحش وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما في الكافي [و] يبيع [سيدة] ملكه [منه] اي من هذا الماذون [بها] اي بمثل القيمة [او باقل] منها عندهم لان فيه نفع الغرماء [فان باع] سيدة ماله من هذا الماذون [بأكثر] من القيمة ولو يسيروا [نقض] العيد البيع [او حط الفضل] عن القيمة صيانة لحق الغرماء كما في المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما واما عنده فالببيع فاسد وان اسقط المحاباة وكان الغبن يسيرا [وبطل ثمنه] اي سقط عن ذمة هذا الماذون ثمن مبيع بامه سيدة منه [ان سلم] السيد [مبيعه] اليه [قبل قبضه] اي قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق السيد في الحبس وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا لكان للسيد مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكرماني وغيره وفيه اشعار بانه لو اخذ العبد من مال سيدة شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه [وله] اي للسيد [حبس مبيعه] عنده [لثمنه] اي لاستيفاء ثمنه عن الماذون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الماذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه من السيد ولا بيعه منه كما في المغني [وصح اعتاقه] اي اعتاق السيد عبدا له ماذونا [مديونا] لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المديون صحيح بالطريق الاول [وضمن سيدة] للغرماء [الاقل من قيمته ومن دينه] لانه اتلف حقهم فان كان الدين اكثر طوالب بالباقي بعد العتق وفي التقبيد اشعار بانه لو اعتق المذروم الولد ماذوفين لم يضمن لعدم اتلاف الحق [ولو اشترى وباع] من قال انه عبد فلان [ماكتا] غير مخبر [عن اذنه وحججه فهو ماذون] امتحانا فصح تصرفاته رعاية لما هو الاصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بانه لو اخبر بالاذن لكان ماذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيره [ولا يباع] هذا العبد [لدينه] صيانة لحق السيد [الا اذا اقر سيدة باذنه] واقاموا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بانه يباع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقية كما في الكافي [وتصرف الصبي] اي جميع تصرفاته اذا كان عاقلا [ان نفع] له من كل الوجوه [كالا سلام] فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه عن ميراث ابيه الكافر ومفارقة عن زوجته الكافرة لا يضافان الى احلامه بل الى كفرهما وان سلم فهما من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدها سعادة الدارين [والانتهاب] اي قبول الهبة وكذا قبضها والصدقة وغير ذلك [صح بلا اذن] من الولي له لانه كالبالغ فيه [و] تصرفه [ان ضرر] له من جميع الوجوه [كالطلاق والعتان] ولو طعن مال فانهما وضعا لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضره سقوط النفقة بالاول وحصول النوب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك اذا لا اعتبار للوضع ومثلها الهبة والصدقة وغيرهما [لا] يصح ذلك منه انعقادا [وان اذن به] الصبي من قبل الولي بذلك

التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق والعتاق فانه يقع كما في جامع الصغائر الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة من قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق والعتاق من جهة لدفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان مجبورا بأوامر خاصة امراته فيه فقد فرّق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بذلك الكتابة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيب شريكه ان كان موهرا كما في اصول السرخسي [وما دفع] من تصرفه مرة [وضر] اخرى [كالبيع والشراء] فانه بالنظر الى حصول الثمن دفع والى زوال الملك ضرر كذا الاجارة والنكاح وفيهما [علق] نفاذه [بأذن وليه] فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع [بشرط ان يعقل] اي يعرف [البيع ساليا] زائلا للملك [والشراء جالبا] له وميز الغبن اليسير من الفاحش فان كل صبي اذا لقن البيع والشراء يتلقنهما على ما قال شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره [دوليه] اي ولي الصبي في النفس والمال [أبوه ثم وصيه] اي وصي الأب من خليفة له بعد موته في الحفظ والتصرف فيهما ثم وصي وصيه كما في العمادي [ثم جده] اي جد الصبي ابو الأب وان علا لا ابو الام [ثم وصيه] اي وصي الجد ثم وصي وصيه [ثم القاضي] وفيه اشعار بان الوالى من قبيل الاولياء بالطريق الاول [او وصيه] اي من نصبه القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالى والقاضي ووصيه بعد موت وصى وصي السيد وشار في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام [ولو اقر] الصبي الماذون للولى او غيره [بما معه من كسبه] اي من عين اربدين [اذا ارثه] بما ورث عن ابيه او غيره [صح] ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في الموروث كما في النهاية ولا يخفى ما في لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالالتزام ويكفى فيما يلتزمه مع المناوبة للشروع من رعاية حسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الوصايا ] \*

عقبه بالمأذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعارا بكثرة انواعها وان كان اللام يورد الى جنس الايصاء [هي] اي الوصية لغة اسم من الايصاء كالوصاة بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال اوصيت اي فوّضت الى زيد لعمره بكذا فهو موصى وذلك وصى ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به ويقال له الوصية كما في النهاية والقاموس وشريعة [ايجاب] ان الزام

شبيع من مال او منفعة لله تعالى اذ لغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعارية وغيرها [بعد الموت] مخرج لكل فانها ايجاب في حال الحيوة وانما سمي بالوصية لان الميت لما اوصى به وصل ما كان من امر حيوته بما بعده من امر مماته يقال وصيت الشبيع بالشبيع اذا وصلته به كما في الكرمانى [و قدبت] الوصية عند الجمهور في وجوه الخير لتدارك التقاصير وفرضت عند بعض في حق الوالدين والاقربين غير الوارثين ووجب على الغني عند بعض في حق الكل والاول الصحيح كما في الزاهدى [باقول من الثلث] اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما روى عن الشيخين المهديين ان الوصية بالخمس احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز الورثة لما في الاختيار [عند غني ورثته] بمالهم [او] عند [استغنائهم] اى صيرورتهم اغنياء [بحصتهم] من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عنه اذ يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في الظهيرية وقيل بخير عند احد هذين لاشتمال كل منهما على فضيلة هي صدقة وصلة وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فاللازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزاهدى وغيره [كتركها] اى ندبا مثل ندب ترك الوصية ملتبسا [بلا احدهما] وهو الاستغناء بماله وحينئذ لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رح وهذا اذا كان اولاده كبارا او اما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضىخان والى انها ندبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يندب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال ندبت ولم يائمه بترك الايصاء وفي الزاهدى انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب ومكروعة كالوصية لاهل المعصية بلا اقرباء ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصيامات والصلوات [وصحت] الوصية بالثلث وغيره [للحمل] اى لما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلما وصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما في شرح الطحاوي وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليملك الموصى له للموصى به كما في النهاية وميانى اشارة اليه فمن الظن انها لا يصح بدونه [و] صحت لاحد [به] اى بالحمل مما في بطن دابة ارجارية اذا لم يكن الجنين من الهيد كما في شرح الطحاوي [ان ولدت] الانثى من الجارية والدابة وهذا قيد للقيدين جميعا [لا قل من مدته] اى مدة الحمل وهو في الادمي ستة اشهر وفي الغيل احد عشر سنة وفي الابل والخيول والحمار سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي السنور شهران وفي الكلب اربعون يوما وفي الطير احد وعشرون يوما كما في الاستيفاء [من وقتها] اى وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كثمرة البستان ما عاش كما في النهاية عن المبسوط وسئل كراما يستثنى منه فكان

صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الشرط بشمرة البستان و كذا صاحب الكفاية  
حيث حكم بالاختلاف كما في التمرناشي انه صح الوصية بما في البطن اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر  
من وقت موت الموصي لانه لا ينال ما ذكرنا لوجوده عند الوصية كما لا يخفى فهذا لم يؤيد ما في  
المستصفي كما ظن وكذا لم يؤيد ما في الكافي انه بثلاث ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ذلك ما يملكه  
عند الموت لما تقرر ان الموصي به اذا كان معيناً او غير معين و هو شائع في بعض المال بشرط وجوده  
عند الوصية وان كان شائعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من غنمى او من مالي فانه يشترط  
وجود المعز في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وتماه في النهاية عن الذخيرة وغيره وفي  
الكلام اشعار بانه ان ولدت الجارية لستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الوصية لجواز حدوث الحمل  
بعد الوصية الا اذا كانت الجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياساً على النجب كما  
في المضمرات [و] صحت [هي] اي الوصية [والاستثناء في وصيته بامة الاحملها] فالأمانة للموصي له  
والحمل لورثة الموصي لانه صح اقرار الحمل بالوصية فكذا استثناءه على ما تقرر والاستثناء منقطع  
ولا يفنر الى تناول الوضعي بل الى الملابس وههنا الحمل جزء اتمه و ذابها فصار كما استثناءه ابليس  
من الملايكة وهو جني لانه يزى بزبهم كما في الكرماني وههنا اشكال فان النجاسة لم يشترطوا فيه تلك  
الملابسة والفقهاء جوزوا استثناءه فغير من بر من الف درهم كما في الكافي وغيره [و] صحت بشيبي  
[من] مال [المسلم للذمي] لانه كالمسلم في المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تصح منه للحربي ولو  
مستامناً واجازها الورثة وفي الذخيرة انها تصح لحربي مستامناً في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح  
انها لا تصح كما لا تصح لحربي في دار الحرب حتى لو خرج البنا بامان لم يكن له من ذلك شيء وان  
اجازها الورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا اذا كان الموصي له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي  
صحتها له اختلاف المشايخ بناء على ان الحربي كالميت في حقنا فيجوز اولس من اهل المر فلا يجوز [و]  
صحت [بعكسه] اي من الذمي للمسلم لما مروى ينبغي ان يكون وصية الذمي للحربي كالمسلم على ما قلنا  
وفي المضمرات يجوز وصية المستامن للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في  
دارنا مستامنين فهم كالمسلمين في المعاملة [و] صحت [بالثلاث] والاقول [للاجنبي] غير الوارث  
وان لم يرض به الورثة [لا] يصح الوصية [في اكثر منه] اي باكثر من الثلث فان في تحييج بمعنى  
الباء كما في القاموس [ولا] يصح بشيبي [لوارثه] اي الموصي لحد يث مقبول عند الجميع فلو اوصى له  
ولاجنبي كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل ما لها لزوجها كان الكل له نصف  
بالارث ونصف بالوصية كما في قاضخان والمراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصي كما في  
عامّة الكتب فلو اوصى لمن كان وارثاً وقت وصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى  
لزوجه ثم طلقها ثلاثاً او واحدة ومضى عنها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبية

ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بأنه لا يصح لعبد وارثه ومذبرة وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا و اراد ان يوصى له بشيء من ماله ينتفع به في حياته فالرجح ان يملك الملك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في النصاب [و] لا يصح لاجل [قائله] اى قاتل الموصي مواء كان وارثا ارغبر وارث والقتل عمدا او خطأ [مباشرة] اى قتل مباشرة لا قتل تعصيب فانه صح وصيته لحافر بئر وقع الموصى فيها وهلك ويستثنى الصبي والمجنون القاتلان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم [الا باجازه ورثته] اى ورثة الموصى الوصية باكثر من الثلث للاجنبي وبشيء للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفر ربح لا تصح للقاتل ولو اجازوا اذ الاجازة المعتبرة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصحيا حتى لو اجازها صغير منهم ارمجنون لم يصح و اما المريض فقد صح وصيته اذا برء والا فبمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصى له وارثه لم تصح الا باجازه ورثته ولو كان اجنبيا صححت من الثلث كما في المصنوعات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصى بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة والى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له صححت الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف ربح فلا تصح والى انه لا تصح لعبد القاتل ومذبرة وام ولده ومكاتبه الا باجازه الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقى ذكر عن بعض اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في مائرا لتركه حتى يجوز وقيل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين الميت كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر [ولا] يصح [من صبي] ولو عاقلا مراهقا وكذا من مثله ممن كان في اهليته خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منجزا لا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالى لفلان كما في الكرماني والى ان المحجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم [و] لا من [مكاتب وان ترك رفاء] لانه ليس من اهل التبوع قيل هذا عنده واما عندهما فتصح وفيه اشعار بأنه لا تصح من العبد واخواته كما في قاضيخان [وقدم الدين عليها] اى الوصية لان ادائه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بأنه لا تصح من مستغرق الدين الا بأبواء الغرماء كما في الكافي [وتقبل] الوصية [بعد موته] اى موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية [و] بطل [اي فبطل] [قبولها] في حياة الموصى فللموصى له رد هذه الوصية بعد موت الموصى بلا خلاف [و] بطل [ردھا في حیواته] فله قبولها بعده عندهم خلافا لزفر ربح [وبه] اى بالقبول المذكور لا غير [يملك] الموصى به فلقبول شرط لما لكية الموصى له للموصى به لا لصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصى له اهلا للقبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بأنه لا يشترط في



المالكية القبض ثم استثنى ما يملك بدون القبول فقال [ الا اذا مات موصيه ثم مات ] هو [ اي  
 الموصى له [ بلا قبول ] منه للموصى به ولارد فهو من قبيل الاكتفاء [ فهو ] اي الموصى به يكون  
 ملكا [ لورثته ] اي ورثة الموصى له استحسانا لانه صار ملكا للموصى له في آخر جزء من اجزاء حياته  
 بالياس عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لو ردوا لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلة  
 في الرد والقبول وقيل الاستحسان ان لا يبطل الرصية والقياس ان تبطل [ وله ] اي الموصى [ ان  
يرجع عنها ] اي الرصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول [ بقول صريح ] كرجعت عما اوصيت لفلان او  
 ابطلت او تركت او ما اوصيت له فلفلان لا كاخوت ادهي حرام او ربا كما في قاضينخان [ او فعل يقطع ] ذلك  
 الفعل [ حق المالك عما غضب ] لانه صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل [ كما مر ] في الغصب من قوله  
 فان غصب وغير اسمه واعظم منافعه ضمنه وملكه فلوا وصى بصوف ونحوه فغزل او قميص فنقص او بر  
 فطحن او دقيق فخبز لكان رجوعا كما في النظم [ او فعل ] [ يزيد ] ذلك الفعل [ في الموصى به ما يمتنع ]  
 من زائد [ تسليمه ] اي الموصى به [ الا به ] اي مع ما يمنع من ذلك الزائد [ كلت السوق ] اي الموصى به  
 بسمن [ اي كخلطه به وهو المانع عن تسليم السوق الى الموصى له الامع السمن ] وكذلك الثوب  
 اذا صبغه [ و ] مثل [ البناء ] في ساحة اودار موصى بها بخلاف التجصيص والهدم فانه ليس رجوعا اما  
 لوطينها فرجوع كما في المضمرات [ و ] مثل [ تصرف يزيل ملكه كالبيع ] فانه فعل مشتمل على تصرف  
 يزيل ملك الموصى وهو المانع عن التسليم [ و ] مثل [ الهبة ] في ازالة الملك واطلاقه مشعرا به لو عاد  
 الى الموصى بالشرء او الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الرصية كما في الهداية والحاصل ان الرجوع  
 عن الوصية على انواع ما يحتمل الغسخ بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يحتمله الا بالقول كالوصية  
 بثلاث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمله الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مت  
 من مرضي فانت حر فانه مدبر مقيد وما لا يحتمله بواحد منهما مثل ان يدبره تدبرا مطلقا كما في  
 الظهيرية [ لا ] يرجع عنها [ بغسل ثوب ] موصى به لانه قد يغسل عند اعطاء الغير عادة [ ولا بجحودها ]  
اي جحود الوصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كما في الجامع لكن في المبسوط  
انه يرجع بجحودها ف قيل انه قول ابي يوسف فرح والادل قول محمد فرح وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه  
 ليس من اختلاف الرايتين فما في الجامع محمول على الجحود عند غيبة الموصى او صورة الرجوع  
 وما في المبسوط على الجحود عند حضوره او الجحود الحقيقي كما في الذخيرة [ وتبطل هبة المريض ]  
 مرض الموت [ ورصيته لمن نكحها ] من امرأة [ بعدها ] اي الهبة او الوصية ثم مات فان كل تبرع من  
المريض وصية ولا وصية للموارث كما مر وفيه اشعار بانه صح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافا لفرح  
 ولم يصح اقراره لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق ببقية الورثة ولو في حياة الموصى كما في العمادي  
 [ كأقراره ] اي بطلانا مثل بطلان اقرار المريض [ ورصيته وهبته لابنه كافر او عبدا ] ولو مديونا او مكاتباً

[ ان اسلم ] الابن [ او عتق ] العبد [ بعد ذلك ] الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصى لان في الاقرار تهمة الايسار لبعض الورثة وفيه اشعار بانه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقر لاختيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر صح الاقرار كما في العمادي [ وهبة مقعد ] بضم الميم وفتح العين وهو الذي لا حراك به من داء في جسده زقيل هو متشيخ الاعضاء كما قال المطرري وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لزمانته [ ومفلوج ] اي رجل ذاهب النصف ومصدره الفالج كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء معروف يرخي به بعض البدن [ واشل ] اي الذي في يده فساد وآفة [ ومسلول ] اي الذي اصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حمى رقيقة [ من كل ماله ] خبر هبة اي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم [ ان طال مدته ] اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما اصابه متى ما قال اصحابنا كذا ذكره ابو العباس رح وبعضهم قالوا ان عد في العرف نطاولا فمتطاول والا فلا [ ولم يخف موته ] بواحد منها بان لا يزداد ما به وقتا فوقتا [ والا ] يكن واحد منهما بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد ما به يوما فيوما [ فمن ثلثه ] اي معتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وارداد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرجي براءة بالتداوي فكل مريض والا فكالصحيح كما في طلاق العمادي وعن شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على السطح وقال الفضلى المريض ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار انه من كان النال منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة الذخيرة [ وان اجتمع الوصايا ] اي اختلف قوة كما اذا وصى بفرض واجب ونفل لله تعالى ولعبد كحج الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل ينفذ الكل كما اذا ضاق عنه واجازة الورثة فاذا ضاق بلا اجازة [ قدم الفرض ] اي الاقوى منها وان اخيرة الموصى فبدء بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روي عنهم وذكر الامام الطواويسمي انه بدء بالفرض ثم الكفارات ثم بدء بكفارة القتل ثم اليمين ثم الطهارة ثم الانطار ثم الندور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية و قدم العشر على الخراج وتمامه في الذخيرة [ وان تساوت ] الوصايا [ قوة ] بان يكون الكل فرائض حق الله تعالى ارحق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث [ قدم ما قدم ] الموصي اذ الظاهر انه بدء ب'لاهم' ومنه لو كان الكل فرضا حق الله تعالى كما بدء بالحج ثم الزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كل وصية بالحج والعتق والصدقة بدء بها بدء به في ظاهر الرواية وعندهم بدء بالافضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كما في الذخيرة [ وان وصى بحج ] للفرض [ احج ] اي بعث الوارث او الوصي رجلا ليحج [ عنه ] حال كونه [ زاكبا ] والاولى تقديمه على هذه [ من بلدة ] اي الوصي [ ان بلغ نفقته ] من الثلث [ ذلك ] الحج الموصى به [ والا ] يبغى [ فمن

حيث يبلغ النفقة بحج راكبا عنه استحسانا اداء للوصية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى عبد  
فحج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للخلل فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاء بالركوب  
فمضى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابهاله والى انه لو احج من  
القرى التي قريبة من بلدة صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة بالحج من بلدة فقال رجل  
انما احج عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه كما في التتمة [ فان مات حاج ] اي ان قصد اداء الحج الفرض  
خارجا من بلدة وسار ثم مات [ في طريقه ووصى بالحج عنه بحج ] راكبا عنه [ من بلدة ] ان بلغ  
نفقته ذلك عنده واما عندهما فمن حيث مات كما في الكافي وروى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف  
كما في حج المصطفى والكلام مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك تحج من حيث مات و ذابلا خلاف  
كما مر في كتابه واعلم انه ان اوصى بحال ليحج عنه فان حسن الطريق فيها والا صرف الى ما يراه الفقهاء  
من وجوه البر كما في المنية [ وفي وصيته بثلث ماله لزيد ] الاجنبي [ وسدسه لآخر ] الحال ان الورثة  
[ لم يجزوا ] ما زاد على الثلث من السدس [ يثلث ] اي يجعل الثلث على ثلثة اسهم لما ياتي [ و ] في  
وصيته [ بثلثه ] اي يثلث ماله لزيد [ وكله ] لآخر ولم يجزوا [ ينصف ] اي يجعل الثلث على سهمين  
[ وقال يربع ] اي يجعل على اربعة اسهم لاصل اشار اليه فقال [ ولا يضرب الوصي له باكثر من الثلث  
عند ابي حنيفة رح ] ويضرب عندهما والحاصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يجزوا فهي  
باطلة في الاكثر عنده لكونها وصية بما لا يستحق فلا يكون مشروعة وجائزة عندهما لانه قصد تفضيل  
احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما في المصنفات وفيه اشعار بانه  
يضرب الوصي له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى يثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى  
لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية  
ينصف عنده لبطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما ويرتبع عندهما  
لان اصل المسئلة ثلثة عائل الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لما مر وان  
اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف رح قياس قوله ان يسدس بطريق  
المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس  
لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن هذا تخريج قبيح لا استواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجارة  
وعندهما وهو السدس فالصحيح ان يرتفع بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني  
عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثم اذية اسهم يدعيها صاحب  
الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليتم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين  
فينصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في الحقايق وغيره وقوله لا يضرب معترف  
مسند مجازا الى الوصي له باكثر من الثلث فالباء صلة للموصي له وصلة الفعل مع مفعوله محذوف

تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث و ثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانهما في الثلث فيحصل ان لكل صاحبين فاريدهم بالضرب المصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبته الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف مفتخرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطليح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ والاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعني لا ياخذ منه ولا يعطي شيئا بحكم وصيته باكثر من الثلث بل يحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزور اوفيه اى اخذ منه نصيبا فالبناء متعلقة بالفعل واداة ومكملة واللام في الموصى له عهدية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما قائلان بحذف ما دل عليه اللام [الا] في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنده ايضا [في المحاباة] اى في صورة النقصان عن قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصى مريض بان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين والاخر ستون من عمرو باربعةين ولا مال له سواهما ولم يجزها الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمرو بالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث [و] في [السعاية] اى كسب القن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الادنى ثلثة عشرة ومن الاعلى ثلثة عشرة فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما [و] في [الدرهم المرسلة] اى في الوصية بدراهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسر كالنصف والربع وغيره كما اذا وصى مريض له ثمانون درهما لزيد منها بثلثين وعمور بستين فانه يثلث الثلث الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في التثليث لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معني فلا يعتبر حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا ومعني فاعتبر [و] بمثل نصيب ابنه [او بنته] [صحت] الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن ففي ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة [و] بنصيبه [اى نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل [لا] تصح وتبطل لانه وصية عمال الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمرات [والعبرة] اى اعتبار كونه من الكل او الثلث [بحال العقد] كالبيع والهبة ونحوهما [في التصرف] الذي فيه نوع تبرزع بقريضة المقام [المنجز] اى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعبرة فالاولى تقديره لثلا يفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي الذي هو الخبر اعني بحال العقد [فان كان] التصرف او العقد [في] حال

[الصحة فمن كل ماله] يعتبر [والا] يكن في الصحة بل في المرض [فمن ثلثه] لتعلق حق الورثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجنبي بدين نفل من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام مشعر بانه لو نكح المريض بمهر المثل جاز كما في العمادي [و] التصرف [المضاف الى موته] اي الذي يغيد الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر او لفلان بعد موتني يعتبر [من الثلث] لا مر [وان كان] هذا التصرف [في الصحة] فان العبرة لحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحته او مرضه ان حدث لي حادث فلفلان كذا كان وصية [ومرض] اي كل مرض [صح] المريض [منه كالصحة] فلو اوصى بشيئ صارت باطله لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التتمة [واعتاقه] اي المريض قنا او مكانيا او مدبرا مبتدء خبره وصية [ومما بانه] في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلا من اجنبي ما يساري مائة بخمسين كما في الننف والاحسن تقديهما فانها مقدمة على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندهما فان حابي ثم اعتق او عكس فالمحابة اولى عنده والاعتاق عندهما كما في الهداية [وهبته] عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابراءه حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما في المنية [وضمنانه] بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعها على الالف على اني ضامن او بعه بكذا على اني ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه لا على الخالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة كما في الكرمانى [وصيته] اي كالوصية في انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المنقولة \*

[فصل \* جارة] اي جار الموصى اذا اوصى له بشيئ [من لصق] دارة [به]

اي بداره قياسا كما قال ابو حنيفة وزفر روح لانه بمعنى المجاور وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد محلة امتحسانا كما قالوا في رواية عنه لانه الجار عرفا كما في الاختيار وما روي ان حق الجار اربعون دارا يميننا وشمالا وخلفا فضعيف كما في الكرمانى وغيره والصحيح الاول كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والمدبر وام الولد لان مكنتى هولا لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب فانه جار كما في الذخيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما [وصهره] بالكسر على ما فسره محمد رح و ابو عبيدة [كل ذي رحم محرم من عرسه] اي كل ذكر من اقرباء زوجة الموصى وان اعتدت من رجعي عند موته فيدخل ابوها واخوها وغيرها وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الا ابوها وامها كما في المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما بلفظ خسر فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها في ديارنا [وختنه] بفتح نين [كل زوج ذات رحم محرم منه] كزوج البنت و

الاخت والعمة ونحوهن وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا زوج المحرم قريبا كان او بعيدا حراً او عبدا كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب والاخ وعند العامة زوج البنت وينبغي ان يفتى به في ديارنا لانه المشهور [واهلكه عرسه] اي زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال الغوري والزهري اهل الرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كما في الكرمانى وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه كما في الاختيار [واله] اصله اهل [اهل بيته] اي بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى اب له في الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غيره لان الال والاهل يستعملان استعمالا واحدا فيدخل فيه جده وابوه لا الاب الاقصى لانه مضاف اليه كما في الكرمانى ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب انما يعتبر من الالباء ولهذا لو اوصت لاهل بيتها لم يدخل فيه ولدهما الا يكون ابوه من قومها كما في الكافي [واقارب] جمع قريب [وذورا] قوابله اذ ارحامه او [انسابه محرماه فصاعدا] فان اقل الجمع اثنان في الوصية وبه قال نبطويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فالأقل واحد للولد الى الجنس وهذا عند الشيخين واما عند محمد بن روح فاثنتان كما في الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخصون فالوصية جائزة وبه يفتى الا ان المستحب عند بعضهم ان يتحرى بالاحوج منهم كما في تنمة الواقعات [من ذرى رحمه] ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكورا او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذورحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم [الاقرب فالاقرب] من ذى الرحم [غير الوالدين والولد] استثناء من محرماه فصاعدا لان القريب في العرف من يتقرب الى غيره بوسيلة ويقربهم بنفسهم فلو اوصى لعميين وخالين فللعَمَمين عنده واما عندهما فيرتفع لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او الام اي اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقي للخالين لانه يستحق اقرب منهما ويثلث عندهما ولو ترك عما وعمة وخالا وخالة كانت للاولين عنده لاستوائيهما في القرب وربعت عندهما كما في الهداية وغيرها والصحيح قوله كما في المضمرات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلثة اشياء لم يعتبر المحرمة والاقربى والجمعية لان المقصود صلة القريب فيختص بمن يستحقها كما في الكرمانى واليه اشار في الاسرار وغيره لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه [وفي] الوصية لاجل [ولد زيد الذكر والانثى] والواحد والكثير [سواء] وفيه اشعار بانه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث وبانه لا يدخل اولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابن فللبنات

عملا بالحقيقة ولا يدخل اولاد البنات اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد رح انهم يدخلون كما في الاختيار [وفي] الوصية لا يدخل [ورثته] اى ورثة زيد [ذكر] واحد منهم [كانثيين] فان كانت ابنا وبناتا يثلث بينهما وان فقد اولاد الصلب يدخل فيه اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات روايتان كما في الذخيرة [وفي بنى فلان] اسم قبيلة كبني تميم [الانثى] مبتدء خبره يعتبر [منهم] تبعا فان كانوا ذكورا او مختلطين فالكل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يخصصون واما الاناث فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختلطون في الوصية وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي الكرخي رجوعه ويدخل الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او مختلطين ولا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو ذكورا الا في رواية عن محمد رح كما في الذخيرة وبما ذكرنا ظهور ان المصنف لا يبنى على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال آخرا ان فلانا اذا كان خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي [وبطلت الوصية لمواليه] بلا بيان قبل الموت [فيمن له معتقون] بكمم التاء [ومعتقون] بغتحتها لان المولى مشترك صالح للاملى شكرا للانعام والاسفل زيادة للاكرام وعنهم انها جائز لكن عنه ان الوصية للاملى وعنه انها لهما جميعا وعن ابي يوسف رح انها للاملى وعنه انها للاسفل وعن محمد رح انها لمن اصطاحا عليه لان الجهالة قد زالت بذلك كما في الكرهاني وكلامه مشعر بان له لو كان له معتقون بالفتح لم تبطل فهي لمن اعنقه في الصحة والمرض ولاولادهم من الرجال والنساء سواء اعتقه قبل الوصية او بعد ما ولا يدخل مبررة وامهات اولاده وعن ابي يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان له معتقون [وصحت] الوصية بالمنافع كما اذا اوصى [بخدمة] عبده مدة معلومة وابدأ لانها تمليك المنافع كما في حالة السيوقة وفيه ايماء الى انه يجوز للموصى ان يخرج العبد من موضع الموصى الى موضع اهله ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالخدمة لغيره والنفقة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان كان بحيث يرجى براءة فكذلك والا فعلى صاحب الرقبة كما في التهمة [وسكنى دارة مدة معينة] كسنة وشهر [وابدا] كما في الاجارة وانما خص الخدمة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصى له ان يوجر العبد والدار كما في الهداية [و] صحت [بغلتها] اى غلة العبد والدار واجرتها ونفعها مدة معينة وابدأ فيوجرها ثم ينصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستخدم بنفسه ويسكن لان الغلة والمنفعة سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية [فان خرجت الرقبة] اى رقبة العبد والدار [من الثلث سلمت] الرقبة [اليه] من الموصى له ليستخدم ويمكن ويستغل مدة الوصية [والا] يخرج من الثلث [قسمت الدار] ذاتا او غلة اثلاثا بان

يسكن الموصى له ثلثا منها والورثة الباقي او يستغل الموصى له منها يوما و الورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لانها اعدل التسوية بينهما ذاتا وزمانا بخلاف المهايأة فان فيها تقديم احدهما زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار يحتمل القسمة والا فالمهايأة لا غير كما في الظهيرية والاكتفاء مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي [ ويهايا العبد ] فيخدم للموصى له يوما وللورثة يومين ويستغلوا منه كذلك لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصى له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم للموصى له يومين وللورثة يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار [ وموته في حياة موصيه ] اي اذا مات الموصى له في حياة الموصى [ تبطل ] الوصية لانها انما يملك بالقبول بعد موت الموصي [ و ] بموته [ بعد موته ] اي موت الموصي [ يعود ] الموصى به [ الى ] ملك [ الورثة ] اي ورثة الموصي لان الموصى له استوفى ما اوصى له [ و ] صحت الوصية [ بثمرة بستانه ] و حنيئذ [ ان مات ] الموصي [ وفيه ] اي بستانه [ ثمرة ] كان [ له هذه ] اي الثمرة الحادثة [ فقط ] لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الا على الحادثة [ وان ضم ايدا ] بان قال له ثمرة بستانه ايدا [ فله هذه ] الثمرة الموجودة [ وما يحدث ] من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم يضم ايدا يبطل الوصية وهذا في القياس واما في الاستحسان فلا يبطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى له كما في الكفاية وهذا مختار الكرمانى [ كما في غلة بستانه ] اراضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموصى له سواء ضم ايدا اولا اذ الغلة يقال على ما يحدث ايضا وهى شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلف والخطب ونحوها وفي معناها النزل وكذا لو اوصى بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحمل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى تتصدق بنزله ثلث سنين وهذا قول محمد بن مسلمة موافقا لما قال اصحابنا وذهب فصيل الى انها بطلت كما في التتمة [ و ] صحت [ بصوف غنمه وولدها ] الموجود [ ولبنها له ] اي الموصى له [ ما ] كان على ظهرها وفي بطنها وضرعها [ في وقت موته ] من الصوف والولد واللبن [ ضم ايدا اولا ] يضم لان المعدوم منها لا يستحق بعقد ما بخلاف الثمرة والغلة فانهما يستحقان بالمساقاة والاجازة [ ويورث بيعة وكنيسة جعلتا في الصحة ] اي اذا صنع في الصحة يهودى او نصراني معبدا ثم مات فهو ميراث بلاخلاف لكن هذه لعدم لزوم الوقف وعندهما لكونه امرا بالمعصية [ والوصية بجعل احديهما تصح ] اي اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح عنده ولا يصح عندهما لانه اوصى بمعصية غير انه جوز بناء على زعمهم وقال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القرى واما في الامصار فلا يصح بلاخلاف كما في الكرمانى وقال السيد الكرمانى الظاهر ان المراد بالقرى ما ليس فيها شيعى من شعائر الاسلام فان كان فيها شيعى منها فكلا مصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى



بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدق يصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية للمغنية  
او بما هو قربة عندنا دونهم كالسج لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم وهذا  
كله اذا وصى مطلقا لقوم باعيانهم وسماهم تصح بالاجماع لانها تملك طاعة كانت او معصية لكن في  
المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الحقايق \*

[فصل \* ومن اوصى] و فوض [الى زيد] عند الموت او قبله بان قال  
( تبارك واريه فرزند ان خود را بعد موتي ) او ( غم فرزند ان بخور از استادگي كن ) او تعهد هم اذ قم بامري  
او نحوها كما في الخزائن وغيره [وقبل زيد] ايضاء [عنده] اي في حضرة الموصي وعلمه [فان رد]  
الوصي الايضاء بوجه من الوجوه [عنده] اي في علمه [رد] ايضاء حتى انه اذا قبل بعده لا يصح  
قبوله [والا] يرد عنده بان لم يرد في حياته اصلا او رد فيها بلا علمه [لا] يرد لانه اعتمد عليه فيتضرر  
بالرد وقال الخصاف ولو رده القاضي يرد بلا علمه لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهده فيه لانه  
قد رد برده بلا علمه عند بعضهم واطلاقه مشعر بانه لو جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع  
كلها كما في الذخيرة وغيره وانما ادي القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بحتم بل  
لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر وعن ابي يوسف رح الدخول فيه اول مرة غلط والثانية خيانة  
والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصي ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب و قال ابو مطيع  
ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال ابن اخيه كما في التتمة [فان سكنت] زيد  
عن الرد والقبول [فمات موصيه فله] اي للموصي [ردة] اي رد الايضاء [وضده] اي قبوله لانه متبرع  
بلا ضرور في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي كما في العمادي  
ولما فرغ من القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال [ولزم] الايضاء [ببيع شئ] اي بيع  
الوصي الساكت شيا [من التركة] بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول [وان جهل] الوصي  
وقت البيع [به] اي بالايضاء لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات  
ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل [فان رد] هذا الوصي الساكت الايضاء [بعد موته] اي  
موت الموصي [ثم قبل] الايضاء [صح] قبوله خلافا لفرح لانه يتضرر الوصي بالقبول الا ان ضرره  
يجبر بشوابه [الا اذا نفذ قاض رده] فصح لا يصح قبوله بعده لانه حكم في مجتهده فيه [و] من اوصى  
[الى عبد] ولو باذن سيده [او كافر] ولو ذميا [او فاسق] مخوف عليه في المال [بدله] اي بدل  
ايضاء [القاضي] وجوبا [بغيره] من الايضاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدم  
ولايته والفاسق يتهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر تاب الفاسق كان  
الوصية ماضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار والى ان هو لاء صاروا اوصياء ولذلك صح تصرفهم  
قبل التبديل وفي الاصل ان الايضاء باطل واختلفوا في معناه فقيل انه سبطل بابطال القاضي في

جميع هذه الصور وقيل هي بطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل هي بطل في القامق لان الكافر كالعبد كافي الكرمانى [ و ] من اوصى [ الى عبده ] القن [ صح ] ذلك الايضاء [ ان كان ورثته ] كلهم [ صغارا ] لانه ايضاء بلا مانع الى متصرف وهذا عنده واما عنده ما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كبارا لانه قد يعجز عن حق الايضاء بمنعهم او بيعه وقيل قول محمد رح مضطرب كافي الهداية وانما خص العبد اشارة الى انه صح الايضاء الى المكاتب بلا خلاف كافي الاختيار [ د ] من اوصى [ الى عاجز ] غير عبد وكافر وفاسق [ عن القيام بها ] اي بالوصاية ومصالح الصغير والتصرف في ماله [ ضم ] القاضي [ اليه غيره ] من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدله القاضي الى غيره ولو خائنا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المشايخ ففي الدخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما الخائن فقد قال بعضهم يخرجها عنها واليه اشار محمد رح وقال بعضهم لا يخرجها اصلا بل يضم اليه امينا مانعا من الخيانة لانه مختار الميث وفي التتمة لو اتهم القاضي وصيا اخرجه عن الوصاية عند ابي يوسف رح ويضم اليه غيره عند ابي حنيفة رح والفتوى على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعدد كالعجز وكذلك الخيانة والفسق كافي الجامع واعتمد على الهابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كافي الاختيار [ ويبقى ] وجوبا [ امين ] عن الخيانة [ يقدر ] على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا عدلا كافيا لم ينعزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ينعزل بعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كافي قضاء الخلاصة [ و ] من اوصى [ الى اثنين ] بعقد واحد او بعقدين [ لا ينفرد احدهما ] بالقيام بها لاعتماد الموصى على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافة من الموصى وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واما بعقدين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح وبه نأخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في الفصاين معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لهما معا كافي الكرمانى وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلو مات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رح انه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الاخر لكن فيه اشعار بانه لو اشراف على وصى لم ينفرد احدهما بلا خلاف مع انه على الخلاف وعن ابي يوسف رح ان المشرف ينفرد دون الوصى كافي الدخيرة [ الا بشرط كفته ] اي كفن الموصى فانه ينفرد احدهما به بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله [ وتجهيزه ] اي تهيئته ما يحتاج الموصى اليه من التكفين والتقبير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما بانتظاره

فسد الميث [والخصومة في حقوقه] مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة وديناله او عليه فادعى رجل ان الميث اوصى اليه والى فلان الغايب وحججه الورثة والغريم فاقام الحاضر بينة على ذلك قضى القاضي بوصايتيهما كما في العمادي [وقضاء دينه] الى دايته اذا كانت التركة من جنس الدين والا فلا ينفرد احدهما كما اشير اليه في قض ويدخل فيه الخراج كما في الذخيرة وحفظ الدين ففي النهاية ليس في قضاء الدين الا حفظ المال الى ان يقضى الى الدايين [وطلبه] اي طلب دين له على مديون وهذا مستدرك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة [وشراء حاجة الطفل] من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك [والا تهاب له] اي قبول الهبة للطفل اذ في التأخير خوف الهلاك [واعتاق عبد عيّن] اي معين لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف اعتاق ما ليس بعين فانه محتاج اليه [ورد رديعة وتنفيذ وصية] حال كونهما [معينتين] لان اصاحب الحق اخذه بلا رفع الرضى وفيه اشارة الى انه ينفرد برّد المغصوب والمشتري وبقسمة ما بكال ويوزن كما في قض [وجمع اموال ضايعة] اي مشرف على الهلاك [ويبيع ما يخاف تلفه] من نحو المطعوم والمشروب وفي الاكتفاء اشعار بانه لا ينفرد فيما سوى الاستثناء من البيع والرهن واقتضاء الدين والهبة والصدقة والاجارة وغيرها فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصيته بابواب البر كما اذا اوصى بان يتصدق بشيى للمساكين وقال الحلواني انه على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في قض انه ينفرد باجارة اليتيم لعمل يتعمل ولعله على الخلاف ففي التنف ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزفروح والحسن فاما سوى التجهيز وشراء الحاجة والخصومة وقضاء الدين والوديعة والوضيعة ومثله في النظم [ورضى الرضى في ماله ومال موصيه وصي] اي اذا اوصى الى اخر فهو رضى في تركته وتركه الميث الاول لان الايصاء اقامة الغير مقامه في ماله ولاية وله ولاية التركيتين ويجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى اذا اوصى احد من هذين الرصيتين عند موته الى حى منهما له ان يتصرف وحده وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه لا ينفرد لانه ما رضى بتصرفه وحده كما في الهداية [ولا يبيع رضى] مال الصغير [ولا يشتري الا بما يتغابن فيه] اي بالغبن اليسير وهو ما يقوم به مقوم لانه لا يستزرعه بخلاف الغبن الفاحش فانه محترز ولو باع به كان فاعدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في المنية ولا يرد النصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاولى باطلاقة مشير الى جواز بيع كل شىء من التركة منقولا كان او عقارا وهذا ظاهر الرواية كما في الخزانة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب فيه المشتري بضعف القيمة ازاحتاج الصغير الى ثمنه لنفقته او كان على الميث دين لا وفاء له الا بثمانه او في التركة وصية مرسلة يحتاج في انفاذها الى ثمنه او بيعه خيرا له بان كان حابوتا او دارا يخاف عليه النقصان او مؤنة يربو على ارتفاعه فحينئذ يجوز بيع عقاره كما في الظهيرية والفتوى على قولهم كما في اللهم والى جواز بيع مال نفسه منه وشراء ماله لنفسه بالغبن اليسير الا انه لا يجوز اصلا

عند محمد رح وفي اظهر الروايتين من ابي يوسف رح واما عند ابي حنيفة رح وفي رواية منه فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يساوي الفا بثمانية و يفتري منه ما يساوي ثمانية بالف على ما قال بعضهم كافي الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة و يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر كما في الجملع وذكر في المنية انه لو باع من نفسه ما يتعارح اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجوز عند غيره لكن له ان يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع بمقار بهما جاز لان فيه اتلاف منفعه كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادي وانما لم يحصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فانه جاز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما افتى به ابو نصر الدبوسي وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره [ ويدفع ] الوصي [ ماله ] اي مال الصغير [ مضاربة ] لانه من التجارة وفيه اشعار بانه لا يأخذ مضاربة وعن محمد رح انه جاز الا انه اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فامدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجر نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسي ولو استاجر شيئا من الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عن ابي حنيفة رح اذا كان باجرة لا يتغايين فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله لنفسه كما في الذخيرة [ وشركة ] بان يشارك به غيره [ وبضاعة ] ودبيعة [ ويحتال ] اي يقبل الوصي حوالة دين للصغير على مديون [ على الاملى ] اي من اقدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كانا سواء لا يحتال كما ذكره المحبوبي وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية واملى اهم تفصيل من ملو بالضم ملاة بالمداي صار ملما وغنيا [ لا ] على [ الاعمر ] وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احتال وان كان المديون املى كما في الكرمانى [ ولا يقرض ] الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقترض لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بانه يستقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له وفاء به كاردوي عن محمد رح وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة رح وقال الحلواني فيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة [ ويبيع ] الوصي كل المال [ على الكبير الغايب ] اي بلا رصاه وهو على مسيرة ثلثة ايام فصاعدا [ الا العقار ] فانه لا يبيعه لان بيع ما سواء للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيبيع الكل عنده واما عندهما فان استغرق يبيعه والا فبقدر الدين من الكل لا في الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخين يبيع ما سوى العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين والا فقد باع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقد باع حصة الصغار كما مر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة [ ولا يتجر ] الوصي [ في ماله ]

اي مال الغايب الكبير لانه لا يغرض اليه سوى الحفظ وفيه اشارة الى انه يتجر في مال الصغير كما في العمادي وذكر في الكرمانى عن الارض انه لا يتجر في ماله والى ترك الفعل الدال على الاختتام \*

## \* [ كتاب الخنثى ] \*

اورد في الاخر لانها نادرة [ هو ] اي الخنثى لغة صفة بحذف المضاف اي بيان الخنثى من الخنث بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر والفها للتانيث ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يوثق لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كالجعفر والشكل اولانه على وزن البشوى مصدرا وشريعة [ ذوفرج وذكر ] اي ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقملهما فجاز ذر فرجين وقيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شىء منهما وخرج بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قل ابو حنيفة وابو يوسف رح انا لا ندرى اسمه كما في الاختيار وقال محمد رح انه في حكم الانثى كما في الضوء [ فان بال من ذكره فذكر ] والآلة الاخرى خرق في البدن [ وان بال من فرجه فانثى ] والاخرى كقولهم لما فبه من الاثار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العدواني فقال هو رجل امرأة فاستبعد قومه ذلك فتحير ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغمر رجلية فمالته عن تفكره فاخبرها بذلك فقالت دع المحال واتبع المبال فخرج و حكم بذلك لمقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كما في الضوء [ وان بال منهما حكم بالاصبق ] اي اصبق منهما لانه دليل على انه عضو اصلي [ وان امتويا ] اي بال منهما [ فمشكل ] اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند ابي حنيفة رح وهذا من جملة ما يتوقف فيه من كل ورعه قدس الله روحه [ ولا يعتبر الكثرة ] اي كثرة البول في كونه ذكرا او انثى عنده ويعتبر عندهما لانه يدل على الاصاله وردي انه قال لابي يوسف رح ما رايت قاضيا يكيل البول بالاواني وان استويا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متوزعون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذا مات في صغره والا فقد يزول كما اشار اليه بقوله [ فان بلغ ] الخنثى بالسن [ ولم يظهر ] منه [ علامة احدهما ] بان لا يخرج لحيته او لم يصل الى امرأة او لم يحتلم او ظهر ثدياه فيكون انثى او لا تحيض او لا يصل اليه رجل او لا يحبل او لا يظهر له ثدي او لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا [ فمشكل ] بلا خلاف احتياط كما في عامة الكتب لكن في النظم ان لم يتبين امره فكالانثى في الحكم عليه وله من الميراث وغيره وفي الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نهى ثديه ونبت لحيته معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى بفرجه والى انه لو اخبر الخنثى بحيض او امنى او ميل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذب بيقين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كما في هرح الغرايض الشريفى ثم شرع في احكامه فقال [ فان قام ]

البالغ من المشكل [ في صفهن ] اى في صف النساء [ اعاد ] صلوته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب  
الاعادة احتياطا وفيه اشعار بأنه لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكنها مستحبة احتياطا كما في الذخيرة [ و ]  
ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقريضة الاتى [ في صفهم ] اى في صف الرجال [ يعيد ] صلوته  
[ من ] كان [ بجنبه ] من اليمين واليسار [ ومن ] كان [ خلفه بحدائنه ] من الصف الثاني الا اذا كانوا  
ثلاثة فانه يعيد من خلفهم بحدائهم الى اخر الصفوف وانما لم يشترط نية الامام اعتمادا على ما ذكر في  
الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه ولم يجب من  
وجه يجب الاعادة احتياطا كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطا  
[ وصلى ] ذلك البالغ [ بقناع ] وهو ادسع مما تغطي المرأة به راسها من المقنعة وفيه اشارة الى انه  
لو صلى بغير قناع لم يجوز اذا كان حرا والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرمانى  
[ ولا يلبس ] الخنثى مطلقا [ حليا وحريوا ] لاحتمال كونه ذكرا والترحيم للخطر فيما يتردد بينه  
وبين الاباحة [ ولا يكشف ] نفسه فان كشف العورة لا يحل لغير الخنثى [ عند رجل ] لانه  
لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوى الوجه والكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سترته الى ركبته  
[ و ] عند [ امرأة ] لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان او مراهما كما في الكرمانى  
وغيره فلا ينافي ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوى ما تحت السرة الى الركبة كما ظن [ ولا  
يغلبه ] اى بالبالغ وما في حكمه [ غير محرم رجل ] بالرفع على البطل [ او امرأة ] لاحتمال الخلوة  
بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرما [ ولا يسافر بلا محرم ] من الرجال فلا يسافر برجل  
اجنبى او امرأة ولو محرما له لان سفر المراتين المحرمتين غير جائز فيكرة سفر المشكل معها [ ذكره  
للرجل والمرأة ختنه ] بالفتح والسكون تحرزا من النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فللرجل  
ان يختن كما في الكرمانى [ وتشتري ] من ماله امة عالة بالختن [ تختنه ان ملك مالا ] لانه نظر  
المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيدته في حال العذر كما في الذخيرة [ والا ] يملك مالا [ فمن  
بيت المال ] يقرض ثمنها فيشتريها وهذا اذا كان ابوه معسرا والا فمن ماله كما في الذخيرة [ ثم ] اى  
بعد الختن [ تباع ] الامة وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء مشعر  
بانه لا يزوج عالة بختمه لان نكاح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب  
الحلواني الى انه تزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو الا فنظر المنكوحة  
الى الناكح كما في الذخيرة وعن ابى حنيفة رح ان الامام يزوجه امرأة ختانه كما في المضمومات فان  
قلت لم لا يجوز ان يختنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لانسلم الضرورة فان الختان عندنا سنة [ فان  
مات قبل ظهور حاله ] من الذكورة او الانوثة [ لم يغسل ] لاحتمالين [ ويتيمم ] بالياء المضمومة ثم المفتوحة  
من التيمم اى يجعل ذاتيمم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه اشارة الى انه

لا يشتري له امة لانها اجنبية بعد الموت والاكتفاء يدل على انه لا حاجة الى خرقه على اليد عند التيمم وهذا اذا كان المتيمم محرما والا فقل تيمم بالخرقة كما في الكرمانى [ولا يحضر] الخنثى حال كونه مرافقا [ابن اثنى عشر سنة] غسل ميت [اى لا يغسله للاحتمال وانما خص المراهق ليكون قرينة للسابق على ما اشرنا اليه] وندب تستجية قبره [اى ستره بثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى ومتر قبرها واجب] ويوضع الرجل [اى جنازته] بقرب الامام [لانه ذكر بيقين فهو افضل] ثم [يوضع] هو [اى الخنثى بقرب الرجل مما يلى القبلة لاحتمال كونه رجلا] ثم [يوضع] المرأة [بقرب الخنثى ليبعد عن النظر] اذا صلى الامام [عليهم] بمرة وفيه ايماء الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل منفردا لانه ابعد عن الخلاف كما فى المنية واذا كان الخنثى مشكلا [فان تركه] اى الخنثى [ابوه] الميت [و] ترك [ابنا] ايضا [قله] اى للخنثى [سهم] واحد من تركته [وللابن سهمان] لانه لم يتيقن الا نصيب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيىء بالشك وفيه ايماء الى ان له اخس الحالين واسوءهما وذا في صورتين الاولى ما يفرض فيه الخنثى انثى كما ذكره المص والثانية ما يفرض فيه ذكر وهذا مشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخنثى محرما كما اذا تركت زوجا واختالا بام وخنثى لاب فانه ان كان اختافله سهم وهو السدس تكملة للملنين ولكل من الزوج والاخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا فمحرورم لانه عصبه لم يبق له شىء بعد فرضهما وهو الضغان ولا ريب انه اخس الحالين فيفرض كونه ذكرا والثانية ما يكون غير محرورم كما اذا تركت زوجا وام وخنثى لاب فانه ان كان الخنثى اختا لاب وام فله نصف كالزوج وللأم ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه اخس الحالين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما فسياتي كما فى الهداية الا ان محمدا مع ابي حنيفة رح فى عامة الروايات كما فى الكفاية وهذا اظهر كما فى المضمورات وذكر فى النظم اب ابا يوسف رح معهما فى ظاهر الاصول وفى الكافي انه قول الاول وفى الغرايض المراجعة ان ما ذكرناه قول ابي حنيفة رح واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساندة ابي حنيفة رح وله فى هذا الباب قول مبهم فسر ابو يوسف رح تفسيرين احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به محمد رح كما فى المضمورات وعبره ذكره المص فقال [و] فيما اذا ترك الخنثى ابوه وابنا [عند الشعبي] بفتح الشين [له] اى للخنثى [نصف] الصبيين [اى نصف مجموع حظ الذكر والانثى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما منفردا او مجتمعا فاشير الى تفسيره بقوله] [وهو] اى نصف النصبيين بمعنى نصيبه ذكرا عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد [ثلثة] للخنثى والباقي للابن [من سبعة] من السهام [عند ابي يوسف رح] نجريا او مذهبيا وذلك لان الابن عند الانفراد كل الميراث وللبنات نصفه فكان نصف الكل اثنتين



و نصف النصف واحد و المجموع ثلثة ارباع فان المخرج اربعة تعول الى سبعة فيجعل للخنثى ثلثة وللابن اربعة [و] هو نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما عند الاجتماع [خمس] للخنثى و الباقي للابن [من اثني عشر] سهم [عند محمد رح] تخريجا فان الابن مع الابن نصفان وللبنات مع الابن ثلثا فكان للخنثى مجموع نصف النصيبين من الربع والسادس ويحتاج الى عدد يكون مخرجا لذلك وهو اثني عشر للخنثى منه خمسة هي ربع وهو ثلثة و سدس وهو اثنان وللابن السبعة الباقية و حصة الخنثى على التفسير الاول ازيد فاذا ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثمانون ثم يضرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يضرب الخمسة في سبعة يحصل خمسة وثلثون والاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثاني وهو خمسة وثلثون بواحد من اجزاء اربعة وثمانين والتحقيق في كتب الحساب وفي تقديم قول ابي يوسف رح اشعار بان تفسيره المختار عند المص لكن في الهداية خلافه فانه قدّم قول محمد رح في الدعوى واخره في الدليل وذا يدل على اختياره كما في النهاية ولما كان من دأب المشايخ ايواد مسائل مختلفة في اخر كتبهم تذكرها وافقهم المص في ذلك فقال \*

### \* [ مسائل شتى ] \*

اي متفرقات هو جمع شتيت فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى مفعول كمرضى و مريض ولذا جمع على فعلى كما تقرّر [كتابة الاخرس] الاصل ما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه و شراؤه وقوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى كالخطاب ممن دنا وفيه اشار بانه لو كتب ذلك مستتبنا مرسوما اي مقروا معنونا كما اذا كتب على القراطيس او غير مرسوم كما اذا كتب على ورق او شجر او ارض كان كالخطاب الا ان في غير المرسوم لابد من النية ولا يصدق قضاء في المرسوم انه اذ لم ينويه فلو كتب غير مهتمين كما اذا كتب على ماء او هواء لم يصح شبق من ذلك وان نوى كافي الخلاصة وغيره وفيه اشعار بانه يقاد بالكتاب من الغايب كالاخرس وقد ذكروا انه لا يقاد فاما ان يكون من اخلاف الروايتين او اختلاف حكم الاخرس والغايب في الكتابة كما في الكافي وغيره [وايماؤه] اي اشارته بالراس او الحاجب او العين او اليد [بما يعرف به نكاحه] مضاف الى الفاعل او المفعول [وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان] والنطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها من حقوق العباد في الجملة واطلاقه مشير الى ان الايماء معتبر مع القدرة على الكتابة لان كلا منهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر كما في الهداية [ولا يحد] الاخرس المقربا لحدف او الحرقه الزنا او الشرب بطريق الايماء او الكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان [وقالوا في معتقل اللسان] بضم الميم وفتح القاف اي في محتبس عن الكلام



وغير قاذر عليه [ ان اُعتد ذلك ] الاعتقال الى سنة وعند الموت وعائيه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المص وغيره [ وعلم اشاراته ] اي اشاراته الى ما يريد من النكاح وغيره [ فكنا ] اي للعتقل مثل الاخرس في اعتبار الكتابة والايحاء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فلا يعتبر كالانغماء فلو اصابه فالج فدعب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأيه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح كافي العمادي [ وفي غنم ] اسم جمع النساء [ مذبوحة ] فيها [ اي بينها ] ميتة واحدة او اكثر [ هي اقل ] من المذبوحة [ تحري ] اي طلب الاخرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة والافلا بتحري وعليه ان يأخذ بالعلامة كافي الكرمانني [ واكل ] ان اطمأن قلبه على ان هذه شاة مذبوحة [ في ] حال [ الاختيار ] بان يحد مذبوحة يمين لان القليل ماقط الاعتبار دفعا للخرج وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصبين لم توكل مع الاطمينان والى انه لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كافي الديلمية وانما خص الغنم اشارة الى ان في البياب الطاهرة والنجسة المختلطين يتحري دما حال سواء كان الميتة للطاهرة او النجسة اركاننا متساويتين لان حكم النياب اخف والى ان في اثناء المختلط باداء عمرة ٢٠٠ م عايب لا تحري بل بمنظر حتى جاء صاحبه كافي الرعي المخلط برعده عبوة وقد لم تحري فبها وفل يتصرف في واحد منهما كافي طعام مسرك صاحبه عايب فانه قد رفع ودر نصمه عند الاخذ الج نافي الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على احسن اوجه الانتهاء فانه ذكر مسايل الاخرس والمعمل والى المذبوحة في آخر الكتاب ثم نبه على ما اختاره مما هو المعول عليه في الباب و هذا آذان فراغى بحمد الله تعالى على نواتر نعماء كمبره \* عن تببيض ما هو العمدة لغفران سيات عمرة \* يوم التربة لسنة احدى و اربعين و تسعمائة من الهجرة النبوية \* على صاحبها افضل السلام والنجبة \* اللهم حقق رجاءا في غفران السيات \* و يلحنا ببركات حبيبك الى املى الدرحاب ، فالك اكرم الاكرمين \* وارحم الراحمين \*



قد تم الجزء الرابع من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير \* و به كمل الكتاب بعون الله العزيز الوهاب وهو نعم المولى ونعم النصير \*

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)